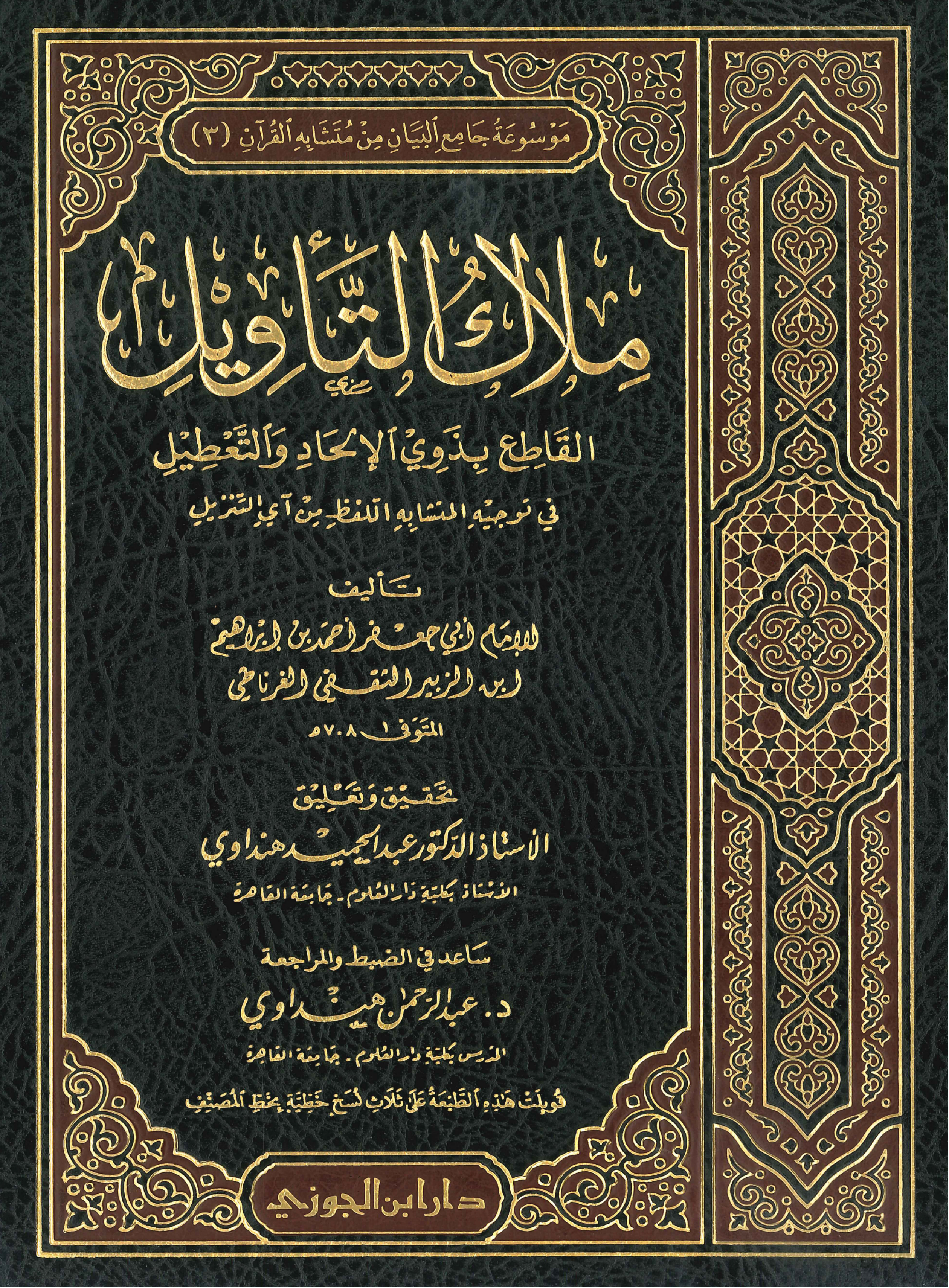
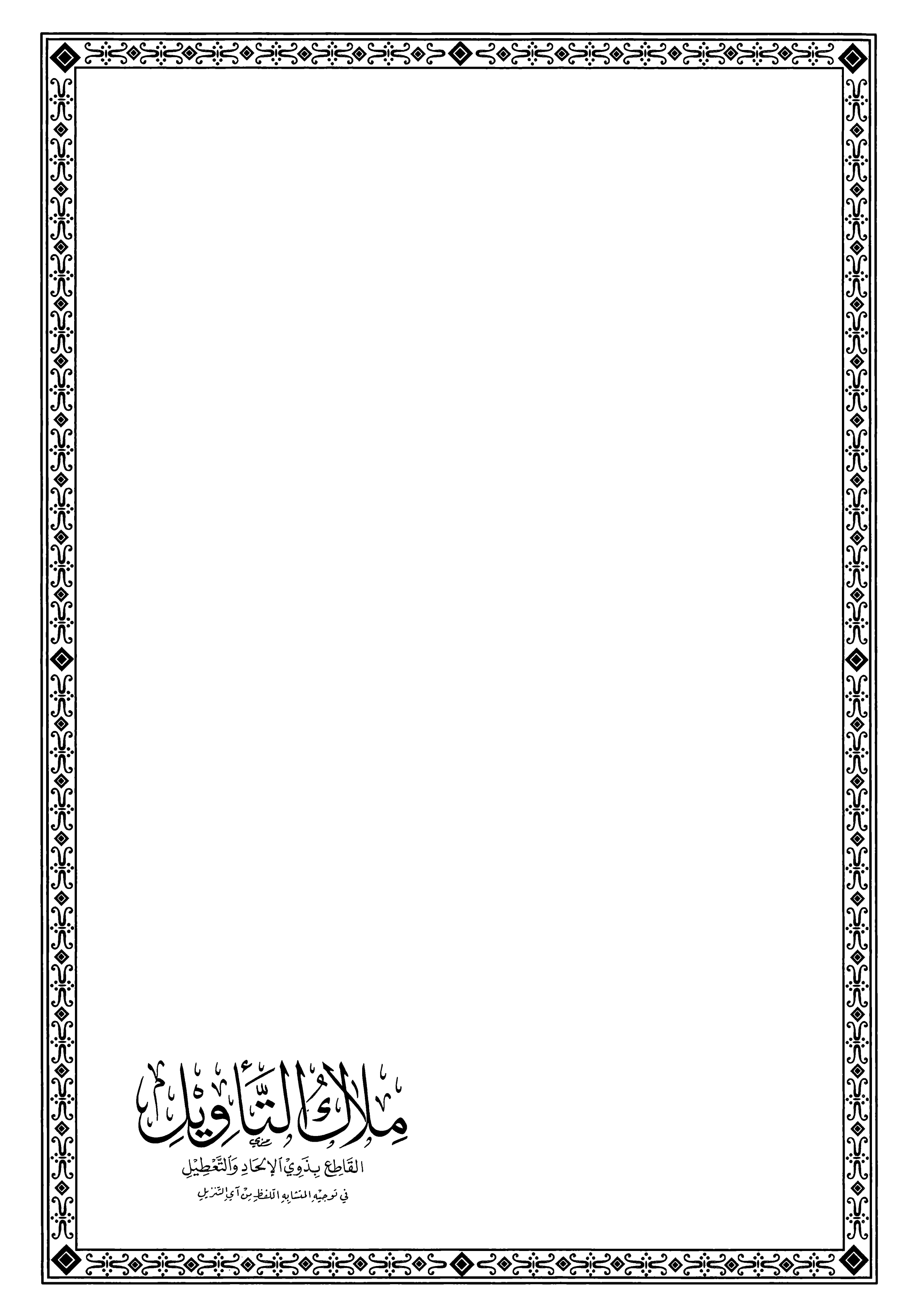
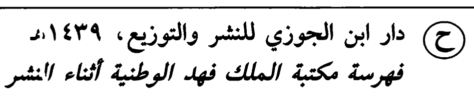


مَوسُوعَةُ جَامِعِ البَيَانِ مِن مُتَشَابِهِ القُرآنِ (٣)
مِلاكُ التَّأوِيلِ
القَاطِعُ بِذَوِي الإِلحَادِ وَالتَّعطِيلِ
في تَوجِيهِ المُتَشَابِهِ اللَّفظِ مِن آيِ التَّنزِيلِ
تأليف
للإمام أبي جعفر أحمد بن إبراهيم
ابن الزبير الثقفي الغرناطي
المتوفى ٧٠٨ هـ
تحقيق وتعليق
الأستاذ الدكتور عبد الحميد هنداوي
الأستاذ بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة
ساعد في الضبط والمراجعة
د. عبد الرحمن هنداوي
المدرس بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة
قوبلت هذه الطبعة على ثلاث نسخ خطية بخط المصنف
دار ابن الجوزي


ملاك التأويل
القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل
في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل


ح دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ١٤٣٩هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الثقفي، أحمد بن إبراهيم بن الزبير
موسوعة جامع البيان في متشابه القرآن رقم (٣) ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه من اللفظ من آي التنزيل./ أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي؛ عبد الحميد هنداوي.- الدمام، ١٤٣٩هـ
٨١٦ص؛ ١٧×٢٤سم
ردمك: ٦ ـ ٩٦ ـ ٨٢٢٢ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨
١ ـ القرآن ـ المحكم والمتشابه أ. هنداوي، عبد الحميد (محقق) ب. العنوان
ديوي ٢٢٦,٦٣ ١٤٣٩/٥١٢٠

جميع الحقوق محفوظة لدار ابن الجوزي

الطبعة الأولى

١٤٤٠هـ

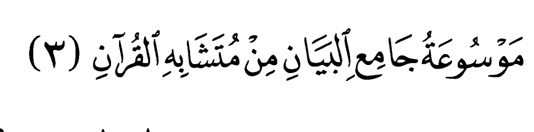
الباركود الدولي: 6287015576971



دار ابن الجوزي
للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية: الدمام - طريق الملك فهد - ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٩٣،
ص ب. واصل: ٢٩٥٧ الرمز البريدي: ٣٢٢٥٣ - الرقم الإضافي: ٨٤٠٦ - فاكس: ٨٤١٢١٠٠
الرياض - تلفاكس: ٢١٠٧٢٢٨ - جوّال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨ - **الإحساء** - ت: ٥٨٨٣١٢٢
جدة - ت: ٠١٢٦٨١٤٥١٩ - ٠٥٩٢٠٤١٣٧١ - **بيروت** - هاتف: ٠٣/٨٦٩٦٠٠ - فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١
القاهرة - ج.م.ع - محمول: ٠١٠٠٦٨٢٣٧٣٨٨ - تلفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠

Twitter: @aljawzi - **Whatsapp:** ٠٠٩٦٦٥٠٣٨٩٧٦٧١ - **Email:** aljawzi@hotmail.com
Instagram: @aljawzi - **Facebook:** دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع - **Website:** www.aljawzi.net



مِلَاكُ التَّأْوِيلِ

القَاطِع بِذَوِي ٱلإلحَادِ وَٱلتَّعطِيلِ

فِي تَوجِيهِ المتَشَابِهِ اللَّفظِ مِن آيِ التَّنزِيلِ

تأليف

الإمام أبي جعفر أحمد بن إبراهيم
ابن الزبير الثقفي الغرناطي

المتوفى ٧٠٨هـ

تحقيق وتعليق

الأستاذ الدكتور عبد الحميد هنداوي

الأستاذ بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

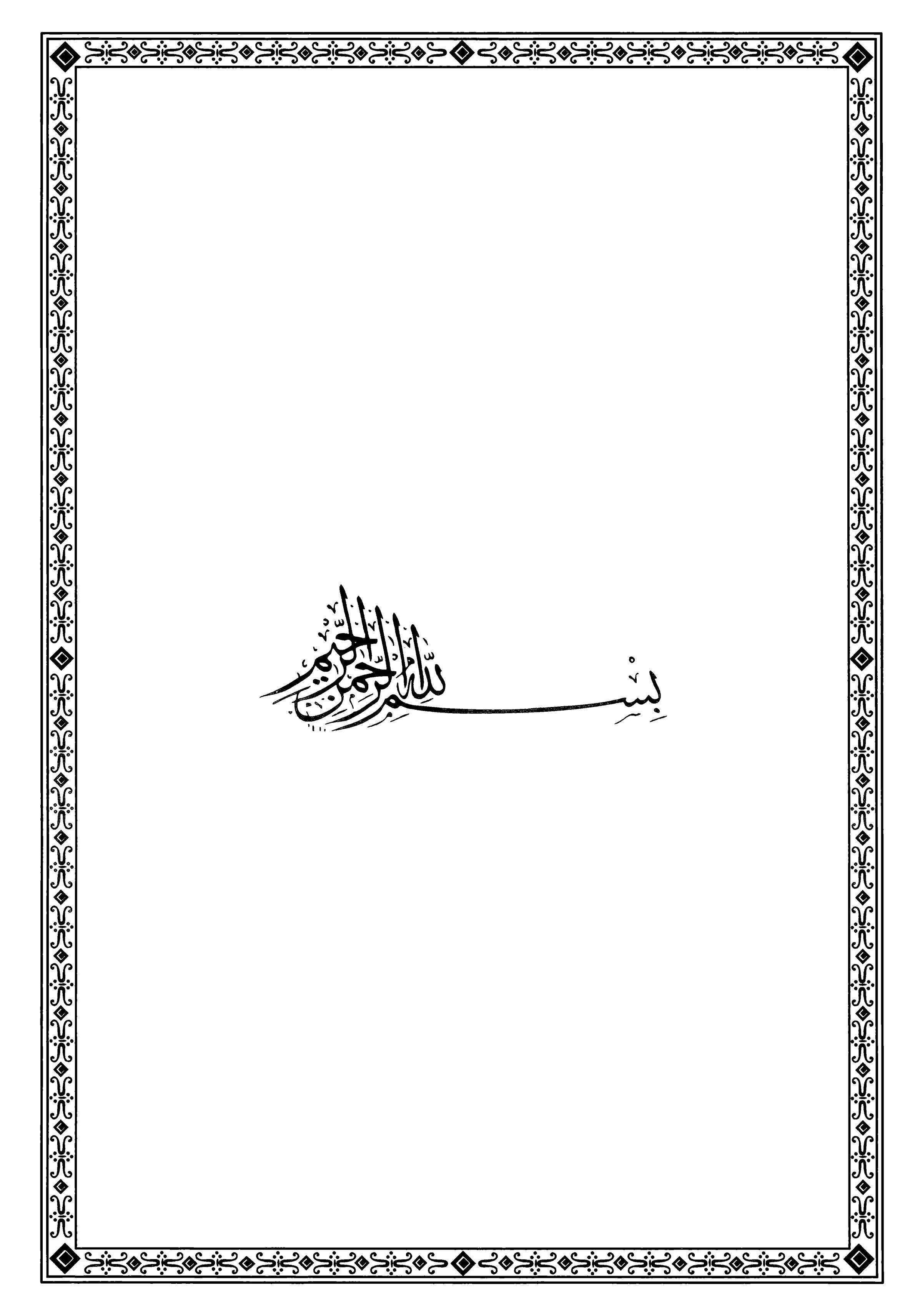
ساعد في الضبط والمراجعة

د. عبد الرحمن هنداوي

المدرس بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

قُوبِلَت هَذِهِ ٱلطَّبعَةُ عَلَى ثَلَاثِ نُسَخٍ خَطِّيَّةٍ بِخَطِّ ٱلمُصَنِّفِ

دار ابن الجوزي


بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمدُ لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجًا، وأشهد ألا إلٰه إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله خير الناس نهجًا.

وبعد: تعدُّ قضية التشابه في القرآن الكريم من القضايا التي أثارت كثيرًا من الجدل في القديم والحديث؛ حيث اعتمد عليها المغرضون والطاعنون في القرآن الكريم لإثارة الشبهات والشكوك لدى العامة وذوي الجهالة بفنون الفصاحة والبيان.

ولكن من حكمة الله تعالى أن يجعل هذا التشابه في آيات كتابه من أقوى الأسباب الداعية للوقوف على إعجازه وعظيم بيانه؛ إذ لا يطعن طاعن في كتاب الله تعالى ـ بجهل أو علم ـ إلا وينبري أهل العلم المختصُّون بالنظر في كتاب الله تعالى والوقوف على أسرار بيانه وفصاحته لدفع شبه هؤلاء المساكين الذين ترتد سهامهم في نحورهم، أولئك الذين ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [التوبة].

فكل شبهة تُوَجَّه إلى الكتاب تسفر عن وجوه من حسن البيان منتقبة، وآيات من الفصاحة مستترة، لولا طعن الطاعنين، وكيد الحاسدين لما امتدت الأيدي لكشف نقابها وإزاحة سترها.

وهذا السِّفر العظيم قد جلَّى كثيرًا من وجوه الحسن في آيات الكتاب المتشابهات، دحض به صاحبه ما أتى به أهل الزيغ من الشبهات، وما وقع فيه أهل العلم من الزلات.

فكتاب «**ملاك التأويل**» من أجود وأطول المصنفات وأروعها في متشابه القرآن؛ حيث يمتاز صاحبه بطول النفس، وغزارة العلم، وقوة الإقناع، وجمال الأسلوب، وذلك في الأعم الأغلب من كتابه.

فضلًا عن كونه لعالم سُنِّيٍّ صحيح العقيدة، واسع العلم، قوي الشكيمة، في الدفاع عن الدين، وردِّ شبهات الزائغين والملحدين.

وقد صنف كتابه لهذا القصد خصيصًا فقال في مقدمته: «وإن مما حرك إلى هذا الغرض وألحقه عند من تحلى ولوعًا باعتباره والتدبر لعجائبه الباهرة وأسراره، بمثل حالي على استحكام جذبي وإمحالي بالواجب المفترض، أنه باب لم يقرعه ممن تقدم وسلف، ومن حذا حذوهم ممن أتى بعدهم وخلف، أحد فيما علمته على توالي الأعصار والمدد، وترادف أيام الأبد، مع عظيم موقعه، وجليل منزعه، ومكانته في الدين، وفتِّه أعضاد ذوي الشك والارتياب من الطاعنين والملحدين».

هذا، وقد قمت بقراءة هذا الكتاب وضبطه والتعليق على ما بدا لي منه من مسائله ومشاكله ضمن ما عزمنا عليه من إخراج موسوعة شاملة في أهم الكتب المصنفة في هذا الفنِّ ـ أعني: علم متشابه القرآن ـ ولما كان هذا الكتاب من أعظمها شأنًا، وأعلاها قدرًا وشأوًا، كان لا بد من إدراجه ضمن هذه الموسوعة المباركة.

هذا ولم نأل ـ بحمد الله تعالى ـ جهدًا في تصحيح متونه، وتخريج شواهده من القرآن والسُّنَّة والأشعار، والترجمة لمن ذكر فيه من جلَّة العلماء والأعلام، ومقابلة متنه على نسخه المطبوعة والمخطوطة التي تيسّرت لنا، والفهرسة لموضوعاته ومسائله، والتعليق على مشكلاته وشرح غوامضه.

وقد وقفت على نسختين خطيَّتين جيِّدتين للكتاب بمعهد إحياء المخطوطات، رمزنا للأولى منهما بالرمز (أ)، ورمزنا للثانية منهما بالرمز (ب)، كما وقفت على طبعة محققة جيدة[1] للكتاب بتحقيق أ. سعيد الفلاح

---

(١) وهذه الطبعة على جودتها قد استدركنا عليها عددًا من الأخطاء في متن الكتاب مما لا يخلو منه جهد بشري، والكمال لله وحده، ولذا قيل: كم ترك الأول للآخر، وقد نبهت على تلك الأخطاء أو الملاحظات في مواضعها من التحقيق، وحمدت للمحقق جهده وفضله وسبقه.

ـ جزاه الله عنا وعن المسلمين خير الجزاء ـ وقد رجع هو لنسختين خطيتين أخريين أفدنا من نقله عنهما في بعض المواضع، وأشرنا لذلك، وقد رمزنا لنسخته بالرمز (غ) نسبة إلى دار الغرب الإسلامي التي أخرجت الكتاب.

كما رجعنا لطبعة أخرى لدار الكتب العلمية، بيروت، ألفيناها لم تضف شيئًا لطبعة أ. سعيد الفلاح، فضلًا عن وقوعها في جميع ما بطبعة الفلاح من الأخطاء، وزيادة عليها، وقد رمزنا لها بالرمز (ك)، ونبهنا كذلك على أخطاء التحقيق فيها في مواضع ذلك من النص المحقق.

وقبل إخراج الكتاب للنشر وقفت على طبعة أخرى محققة طبعتها دار النهضة العربية، بيروت بتحقيق د. محمود كامل، وفيها زيادات مفيدة لرجوعها لنسخ خطية أخر للكتاب، فأفدنا منها كذلك في تصحيح بعض المواضع في المقابلة الأخيرة، وإن كانت لم تخل من هنات كذلك لم يتسع الوقت للتنبيه عليها لكون الكتاب في مراجعته الأخيرة.

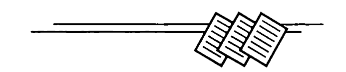
هذا، والله أسأل أن يتقبل منا هذا العمل لوجهه الكريم، وأن يجزل لنا المثوبة فيه في الدنيا والآخرة، وأن يجزي كلَّ من شارك في العمل في هذا الكتاب ببحث أو مراجعة أو مقابلة لا سيما الابن الحبيب عبد الرحمٰن هنداوي ـ المعيد بكلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة، على ما ساعد به في إخراج هذا السِّفر العظيم من جهد ملموس، في مقابلة تجاربه، وتصحيحها على أصول الكتاب، وتخريج شواهده، وترجمة أعلامه.

فاللَّهُمَّ اجزه وكلَّ من ساعد فيه بجهد قلَّ أو كثر خير الجزاء، واجزل اللَّهُمَّ لنا فيه المثوبة في الدُّنيا والآخرة، واجعله نافعًا لعبادك، كاشفًا لإعجاز كتابك، إنك سبحانك وليُّ ذلك والقادر عليه.

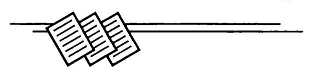
✎ وكتب

أ. د. عبد الحميد هنداوي

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين



ترجمة ابن الزبير (الغرناطي)



اسمه ونسبه:

هو: أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن إبراهيم بن الزبير بن الحسن بن الحسين بن الزبير بن عاصم بن مسلم بن كعب بن مالك بن علقمة بن خبَّاب بن مسلم بن عديّ بن مُرَّة بن عوف بن ثقيف.

يكنى بأبي جعفر، وعرف بنسبته إلى جدِّه الزبير، وغلب عليه ذلك، وهو العاصمي نسبة إلى جدِّه عاصم، والثقفي من بني ثقيف نسبة إلى جدِّه الأخير، والجياني نسبة إلى مولده جيان، والغرناطي نسبة إلى غرناطة التي استقر بها وولي بها قضاء المناكح وإمامة جامعها الكبير، وصار من أعلامها.

وهو من أبناء العرب الداخلين إلى الأندلس؛ لذلك فقد ينسب إليها كذلك.

مولده وأسرته ونشأته:

ولد أحمد بن إبراهيم بن الزبير في مدينة (جَيَّان) من أعمال غرناطة بالأندلس، في أسرة عريقة النسب ذات ثراء ويسار ووجاهة، وكان مولده في شهر ذي القعدة أواخر سنة (٦٢٧هـ)، وقيل: سنة (٦٢٨هـ)؛ حيث كانت (جيان) إحدى القواعد الإسلامية.

وأجمعت المصادر على أصله وحسبه ونباهة أهله ووجاهتهم.

فأبوه إبراهيم بن الزبير بن محمد بن إبراهيم الثقفي (ت بعد ٦٤٣هـ) كان واحدًا من مشجعي العلم والعلماء باذلًا ماله في سبيل ذلك؛ يقول

ابن الخطيب: «ولأبيه إذ ذاك إثراء وجدة أعانته على إرفاد من أحوجته الأزمة في ذلك الزمان من جالية العلماء عن قرطبة وإشبيلية».

وابن عمَّه محمد بن الحسن بن الزبير الثقفي (ت٦٦٣هـ)، كان خطيبًا في مسجد القصبة بمالقة في فترة أحمد بن يوسف بن هود سنة (٦٣٤هـ)، ثم شغل منصب الشروط [كتابة الوثائق والعقود]، وكان خبيرًا، عالـمًا بالقراءات والحديث، ودرَّس اللغة والأدب.

أما أخوه فيقول ابن الزبير عند ترجمته لأخيه هذا: (يكنى أبا محمد)، ولد بغرناطة لسبع عشرة خلت من ذي القعدة سنة (٦٤٣هـ) بعد خروجنا من بلدنا (جيان) بستة عشر، فنشأ بها.

مسيرته العلمية:

تبدأ مسيرة ابن الزبير العلمية بعد وصول أسرته إلى غرناطة، فيمن وفدوا عليها من أهل البلدان المشردة في ذلك الوقت، وكانت غرناطة آنذاك حاضرة من حواضر العلوم الإسلامية، فأخذ ينهل من مناهل العلوم المختلفة ويتنقل بين أهلها، ورحل في سبيل ذلك إلى سبتة سنة (٦٤٥هـ)، وسلا بالمغرب، وإلى مرسية، والمريَّة، ولورقة، والجزيرة الخضراء، ومالقة التي أمضى بها أكثر من ثلاثة أعوام، وتردد إليها بعد رجوعه إلى غرناطة.

وقد تلقى في هذه الفترة أنواعًا مختلفة من العلوم، فتكونت لديه حصيلة هائلة من العلوم والمعارف التي ظهرت في مؤلفاته، ويظهر ذلك من خلال استعراضنا لشيوخه الذين درس عليهم آنذاك.

شيوخه:

في القرآن وعلومه: قرأ بالسبع على الشيخ أبي الوليد إسماعيل بن يحيى العطار (ت٦٦٨هـ)، وعلى أبي الحسن علي بن محمد الشاري (ت٦٤٩هـ).

كما سمع التيسير لأبي عمرو الداني من الشيخ محمد بن عبد الرحمٰن بن

جوبر (ت٦٥٥هـ) عن ابن أبي جمرة عن أبيه عن الداني بالإجازة، وهذا السند كما يقول ابن الجزري: «في غاية الحسن والعلوّ».

وفي التفسير: أخذ الكشاف للزمخشري عن القاضي ابن الخطاب محمد بن أحمد بن خليل السَّكُونِيّ (ت٦٥٢هـ)، عن أبي طاهر بركات بن إبراهيم بن طاهر الخشوعي، عن الزمخشري.

وفي الحديث النبوي: ابتدأ في طلب الحديث بالشيخ عبد الرحمٰن بن عبد المنعم المعروف بابن الفرس (ت٦٦٣هـ).

وأخذ صحيح مسلم مناولة عن الشيخ عبد الله بن أحمد بن عطية القيسي (ت٦٤٨هـ)، وسمع السنن الكبرى للنسائي من الشيخ أبي الحسن الشاري.

وفي الفقه والأصول: درس على الشيخ عبد العظيم بن عبد الله البلوي المالقي (ت٦٦٦هـ) فصحبه ثلاثة أعوام في مالقة، أخذ عنه خلالها جملة من مسائل المستصفى لأبي حامد الغزالي، كما قرأ عليه خلال هذه المدة أشياء من الأصول وغيرها.

وفي غرناطة أخذ طائفة أخرى من مسائل المستصفى عن الشيخ عبد الله بن أبي عامر المعروف بابن ربيع (ت٦٦٦هـ)، وأكثر مسائل المستصفى عن الشيخ علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي المعروف بابن الضائع (ت٦٨٠هـ).

وفي اللغة: أخذ عن ابن الضائع المذكور كتاب سيبويه كله في عدة سنين، كما أخذ عنه أكثر كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي، وجمل الزجاجي.

وقرأ طائفة من إيضاح الفارسي على الشيخ علي بن محمد بن عبد الرحمٰن (ت٦٨٠هـ).

وفي مجال التاريخ والرواية: تتلمذ على يد أستاذين مشهورين في مجال الرواية والنقل:

أولهما: الشيخ أبو العباس أحمد بن يوسف المعروف بابن فرتون السلمي (ت٦٦٠هـ).

وثانيهما: الراوية الشيخ عبد الرحمٰن بن عبد الله المعروف بابن حوط الله الأنصاري (ت٦٦٧هـ).

مذهبه الفقهي:

ابن الزبير مالكي المذهب، عدَّه ابن فرحون أحد أعيان المذهب المالكي، وترجم له في الديباج ترجمة وافية، ومثله فعل ابن مخلوف في شجرة النور الزكية، ولا يذكر مصدر أعيان المذهب المالكي إلا وذكر ابن الزبير كواحد من مشاهير الفقهاء المالكيين.

أما عن عقيدته فهو سُنِّي المذهب من أهل السُّنَّة والجماعة، اهتم بالردِّ في كتبه ومؤلفاته على عقائد أهل البدع من الخوارج والقدرية والمعتزلة وغيرهم، وقد أشرنا إلى ذلك في تعليقنا على كثير من المسائل في كتابه هذا؛ كردِّه على المعتزلة في التحسين العقلي، وتقريره مذهب أهل السُّنَّة في قدم القرآن، وعدم تخليد فاعل الكبيرة، وغفران ما دون الشرك وكونه تحت المشيئة، ورؤية الله تعالى في الآخرة، وغيرها من المسائل التي أشرت إليها في مواضعها من التحقيق مما يدل على سُنِّية اعتقاده وسلامته.

والكلام على صحة اعتقاده وسلامته لا يحتاج إلى طول استشهاد؛ بل يكفي فيه النظر في مقدمة كتابه حيث يقول فيها:

«الحمد لله المانح من شاء ما شاء، الغافر دون الشرك بحكم المشيئة لمن أساء، والمصطفي من الجنس الإنساني الرسل والأنبياء، ومن أتباعهم من جعلهم رحماء بينهم وعلى الكفار أشداء، ومن خلفهم ممن آثر الاهتداء والاقتداء، وجانب التنكيل عن سبلهم الواضحة والاعتداء، ولزم الجماعة عند افتراق ذوي الشقاق فحسم الداء، وتمسك بالكتاب والسُّنَّة فمنح الشفاء، واستوضح الطريق بهما إلى الله تعالى وتحقق الإنباء، وتدبر كتاب الله فشاهد المعجزة القاطعة والبراهين الساطعة وعرف الأنباء، وعلم مراده ﷺ بقوله: «**وإنما كان الذي أوتيت وحيًا**»، فأعمَلَ جهده في تدبره بالفكر والاعتناء، وأشهد أن لا إلـٰه إلا الله وحده لا شريك له شهادة من وفِّق فالتزم بشروطها

الوفاء، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله المصطفى المعطى في القيامة المقام المحمود واللواء، شهادة نرجو بها من شفاعته العظمى الحظوة والاعتناء، وتجعل لنا من دار الخلد المصير والجزاء، صلى الله عليه وعلى آله الحائزين في وفائهم باتباعه السبق والثناء، والأسوة والقدوة لمن بعدهم جاء، وسلم كثيرًا».

وقد كان مع صحة اعتقاده وردِّه في مؤلفاته على المبتدعة من الناحية النظرية مجاهدًا شديد المحاربة لأهل البدع والأهواء من الناحية العملية، بسلوك سبيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حيث ألف في ذلك كتابه: «ردع الجاهل»، ونظم أرجوزة في الرد على الشوذية، ووقف في وجه الفزاري المشعوذ الذي ادَّعى النبوة في زمانه ففضحه، ولم يزل به حتى سجن وقتل حدًّا بالسيف.

مؤلفاته:

له العديد من المؤلفات المتنوعة في شتى العلوم والمعارف منها:

١ ـ الإعلام بمن ختم به القطر الأندلسي من الأعلام.

٢ ـ إيضاح السبيل من حديث سؤال جبريل.

٣ ـ برنامج رواياته.

٤ ـ البرهان في ترتيب سور القرآن.

٥ ـ تعليق على كتاب سيبويه.

٦ ـ ردع الجاهل عن اعتساف المجاهل في الرد على الشوذية وإبداء غوائلها الخفية.

٧ ـ الزمان والمكان، أو: «كتاب تعيين الأوان والمكان للنصر الموعود به في آخر الزمان مستقرًا من صحيح السُّنَّة ومحكم القرآن».

٨ ـ سبيل الرشاد إلى فضل الجهاد.

٩ ـ شرح الإشارة للباجي.

١٠ ـ صلة الصلة، أو: «تاريخ أعلام الأندلس».

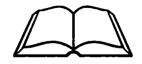
١١ ـ فهرسته، أو: «معجم شيوخه».

١٢ ـ نزهة البصائر والأبصار.

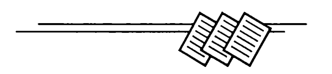
١٣ ـ ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل.

وفاته:

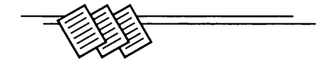
اتفقت أكثر المصادر على أن ابن الزبير توفي يوم الثلاثاء الثامن من ربيع الأول سنة (٧٠٨هـ) بغرناطة، ودفن بها، عن إحدى وثمانين سنة، وذكر ابن حجر أن وفاته كانت في رمضان سنة سبع أو ثمان وسبعمائة[١].



(١) انظر مصادر ترجمته في: الذيل والتكملة ١/ ٣٩ ـ ٤٠، شجرة النور الزكية ٢١٢، تذكرة الحفاظ ٤/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦، البدر الطالع ٣٣ ـ ٣٥، بغية الوعاة ١/ ٢٩١ ـ ٢٩٢، الدرر الكامنة ١/ ٨٩ ـ ٩١، درة الحجال ١/ ٣٤١، الوافي بالوفيات ٦/ ٢٢٢، نفح الطيب ٦/ ٩٨، الإحاطة ١/ ١٨٨ ـ ١٩٣، بروكلمان ٢/ ٣٦٧ ـ ٣٧٧.



موضوع الكتاب والغاية من تأليفه ومنهج صاحبه فيه



يتناول هذا الكتاب موضوع توجيه المتشابه اللفظيّ في القرآن الكريم، وهذا يقتضي منا أن نقدم بمقدمة في التعريف بالمتشابه اللفظيِّ وبيان المراد به عند المصنفين فيه.

لا بد أن نفرق أولًا بين ما يمكن أن يعد من التشابه وما يمكن أن يعدَّ من التكرار، وأن نبين ضابط كلٍّ منهما؛ حيث إن ذلك مما قد يلتبس على الدارسين أو يُلبِّس به الطاعنون والمغرضون، فيعدُّون كلَّ تشابه نوعًا من التكرار؛ فضلًا عن ذمِّهم التكرار على إطلاقه، دون تفرقة بين ما هو مفيد أو ما يعد لغوًا وعبثًا[1] مما نزه الله عنه كتابه الكريم.

لقد حدَّ الزركشي والسيوطي مفهوم المتشابه بأنه: «هو إيراد القصة الواحدة في صور شتى، وفواصل مختلفة، ويكثر في إيراد القصص والأنباء»[2].

وذكر ابن جماعة أن موضوع كتابه ـ وهو المتشابه، كما يبدو من عنوان كتابه ـ هو الآيات التي تكررت معانيها واختلفت ألفاظها، «من اختلاف ألفاظ معان مكررة، وتنويع عبارات فنونه المحررة من تقديم وتأخير، وزيادات

---

(١) انظر بعض مواقع الطاعنين في القرآن على شبكة الإنترنت: موقع اللادينيين: https\admin.ladinyoon.net وموقع الحوار المتمدن وموقع آخر للنقد العقلاني للقرآن ـ على زعمهم ـ http: //www.ahewar.org/debat/show.

(٢) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. دار التراث ـ ١٩٧٢ ـ ١/١١٢، والسيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م، ٣/ ٢٩٠.

ونقصان، وبديع وبيان، وبسط واختصار، وتعويض حروف بحروف أغيار»[(١)].

وعرَّف الكرماني الآيات المتشابهات بأنها هي: «التي تكررت في القرآن وألفاظها متفقة؛ ولكن وقع في بعضها زيادة أو نقصان، أو تقديم أو تأخير، أو إبدال حرف مكان حرف، أو غير ذلك مما يوجب اختلافًا بين الآيتين، أو الآيات التي تكررت من غير زيادة ولا نقصان[(٢)]، «وبنحو من ذلك عرَّفه كل من الخطيب الإسكافي وابن الغرناطي»[(٣)].

والمدقق في هذه التعريفات يجد أن أصحابها قد حالفهم الصواب في كثير من الأحيان، وبخاصة حديثهم عن أنماط المتشابه؛ فلقد أشاروا إليها إشارات دقيقة؛ لكن هؤلاء قد خالفهم التوفيق حين جعلوا التكرار يتعلق بالألفاظ تارة ـ الإسكافي والغرناطي والكرماني ـ، وحين جعلوا التكرار يتعلق بالمعاني تارة أخرى ـ الزركشي والسيوطي وابن جماعة ـ وحين جعلوا التكرار صورة من صور المتشابه؛ لأن بين المتشابه والتكرار فروقًا دقيقة جدًّا، فالتكرار هو إعادة الشيء بنفسه لفظًا ومعنًى، لغرض يستدعي إعادته في مقام واحد، وفي سياق واحد؛ فإذا اختلفت الألفاظ فلا تكرار؛ لأن اختلاف الألفاظ لا بد أن يؤدي إلى اختلاف المعاني؛ فالمعنى الواحد ليس له سوى عبارة واحدة؛ فمن المحال أن تتفق عبارتان في معنى واحد وبينهما أدنى اختلاف.

وهذا كلام صحيح، ويؤيده كلام عبد القاهر الجرجاني حيث يقول: «ولا يغرَّنك قولُ الناسِ: قد أتى بالمعنى بعينهِ وأخذَ معنى كلامِه فأدّاه على وجهه فإِنه تسامحٌ منهم. والمرادُ أنه أدَّى الغرضَ؛ فأما أن يؤديَ المعنى بعينه

---

(١) ابن جماعة: محمد بن إبراهيم بن سعد الله ـ كشف المعاني في متشابه المثاني، تحقيق: د. محمد داود، ط١، دار المنار، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م، المقدمة.

(٢) الكرماني، البرهان في متشابه القرآن، اعتنى به: أحمد عز الدين خلف الله، ط. دار الوفاء ـ المنصورة، ط٢، ١٩٩٨م، ص٩٧ ـ ٩٨.

(٣) انظر: الخطيب الإسكافي: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأصفهاني، درة التنزيل وغرة التأويل، ط. الخانجي، ص٣، وابن الزبير الغرناطي، ملاك التأويل القاطع لذوي الإلحاد والتعطيل، تحقيق: د. محمود كامل، ط. دار النهضة العربية، ١٩٨٥م، ص٣.

على الوجهِ الذي يَكُونُ عليه في كلامِ الأوَّلِ حتى لا تعقلَ هاهُنا إلّا ما عَقَلْتَه هناك وحتى يكونَ حالُهما في نفسِكَ حالَ الصورتين المُشْتبهتين في عينك كالسِّوارين والشِّنْفين ففي غاية الإحالةِ وظنٌّ يُفضي بصاحبهِ إلى جَهَالةٍ عظيمةٍ»[١].

ومن ثَمَّ فلا عبرة في التكرار بمجرد اتفاق الألفاظ إذا ما اختلف نظمها؛ فمثل هذا لا يعدّ تكرارًا، وكذلك إذا اختلف المقام أو السياق فلا تكرار. ومن ثم يتضح أن القول بأن التكرار ينقسم إلى تكرار في الألفاظ دون المعاني، وتكرار في المعاني دون الألفاظ، وتكرار في الألفاظ والمعاني جميعًا قول لا أساس له ولا وزن عند المحققين من أهل العلم والبلاغة والنقد قديمًا وحديثًا؛ لأنه يقوم على الفصل بين شيئين لا فصل بينهما، وبخاصة في التراكيب، وهما اللفظ والمعنى؛ إذ لا يتصور لأحدهما وجود بدون الآخر، فهما وجهان لعملة واحدة؛ فالألفاظ أجساد والمعاني أرواحها.

نستطيع ـ من خلال ما سبق عرضه من أقوال العلماء الذين تعرضوا لقضية المتشابه بالدراسة والتحليل ـ نستطيع أن نقف على نمطين للتشابه في القرآن الكريم:

النمط الأول: اتفاق آيتين أو أكثر في بعض الألفاظ مع الاختلاف بينها بصور ووجوه شتى.

النمط الثاني: اتفاق آيتين أو أكثر في جميع الألفاظ والمعاني مع الاختلاف في الغرض أو المقام أو السياق.

أما النمط الأول: فله صور وأنماط فرعية تتمثل في:

١ ـ الاختلاف المعجمي: (إبدال كلمة بأخرى).

٢ ـ الاختلاف الصرفي: (إبدال صيغة بأخرى).

٣ ـ اختلاف البناء النحوي:

---

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، السيد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨م، ص٢٠١ ـ ٢٠٢.

وله صور منها:

أ ـ اختلاف التقديم والتأخير.

ب ـ اختلاف الحذف والذكر.

ت ـ اختلاف التعريف والتنكير.

ث ـ اختلاف الفاعل.

ج ـ اختلاف المفاعيل.

ح ـ اختلاف المتعلق.

خ ـ اختلاف النعت.

د ـ اختلاف صيغة النداء... إلخ.

٤ ـ اختلاف البناء الفني:

وله صور منها:

أ ـ اختلاف البداية.

ب ـ اختلاف الفاصلة.

ت ـ اختلاف التعقيب.

ث ـ اختلاف الأسلوب (وله صور منها).

ـ الاختلاف خبرًا وإنشاءًا.

ـ الاختلاف إثباتًا ونفيًا.

ـ الاختلاف حقيقة ومجازًا.

ـ الاختلاف بالتأكيد وتركه.

٥ ـ اختلاف الأداء الصوتي:

وله صور كثيرة تظهر في الاختلاف بين وجوه القراءات منها:

أ ـ اختلاف أوجه المد على ما هو معروف بين القراءات.

ب ـ الاختلاف في الإمالة وتركها كما في (مجراها ومرساها).

ت ـ الاختلاف في الهمز وتسهيله.

ث ـ الاختلاف في حركة البناء.

وموضوع الكتاب الذي نحن بصدده هو توجيه المتشابه اللفظيّ في القرآن الكريم.

وقد نصَّ ابن الزبير على ذلك في عنوانه؛ حيث سمَّاه: «**ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل**»، وأشار إلى ذلك في مقدمة الكتاب؛ حيث قال: «وإن من مغفلات مصنفي أئمتنا رضي الله عنهم في خدمة علومه، وتدبر منظومه الجليل ومفهومه، توجيه ما تكرر من آياته لفظًا أو اختلف بتقديم أو تأخير وبعض زيادة في التعبير».

فقد رأى ابن الزبير أن توجيه ما تكرر من آيات القرآن وألفاظه، أو اختلف بالتقديم أو بالتأخير، أو بالزيادة في التعبير، وهو ما يسمى بتوجيه المتشابه اللفظي، عمل جليل لا يقل ـ في رأيه ـ في أهميته عن معرفة أسباب نزوله، أو معرفة ناسخه ومنسوخه، أو مكيِّه ومدنيِّه، أو غيرها من علوم القرآن المختلفة.

۞ طريقته في التوجيه، ومراحله:

اتبع ابن الزبير في تأليفه هذا الكتاب طريقة منهجية سبق بها علماء عصره، **وتتلخص هذه الطريقة فيما يلي**:

١ ـ استقراؤه ما سبق في هذا الفن من المصنفات السابقة عليه.

٢ ـ ثناؤه على الجيد من هذه الأعمال السابقة على ندرتها؛ حيث يقول عن كتاب «درة التنزيل» للإسكافي: «إلى أن ورد علي كتاب لبعض المعتنين من جلَّة المشارقة، نفعه الله، سمَّاه بكتاب «درة التنزيل وغرة التأويل»، قرع به مغلق هذا الباب، وأتى في هذا المقصد بصفو من التوجيهات لباب، وعرف أنه لم يوجف عنه أحد قبله بخيل ولا ركاب، ولا نطق ناطق قبل فيه بحرف مما فيه، وصدق رحمه الله وأحسن فيما سلك وسَنَّ، وحق لنا لإحسانه أن نقتدي ونستن.

٣ ـ استدراكه على الإسكافي كثيرًا مما أغفله من متشابه القرآن اللفظي، وإشارته إليه بحرف ﴿غ﴾، وتنبيهه القارئ إلى ذلك في المقدمة.

٤ ـ حاول ابن الزبير التجرد عن متابعة آراء السابقين، فأبدع في كثير مما أتى به.

٥ ـ راعى ابن الزبير في تتبعه متشابه القرآن ترتيب التلاوة المتفق عليها سورة سورة، وآية آية يذكرها مع ما تشابه معها من السور الأخرى، وإذا خلت السورة من الآيات المتشابهات أغفل ذكرها؛ مثل السور الممتدة من أول سورة البروج حتى آخر سورة الفجر، ومن أول سورة الشمس حتى آخر سورة الضحى، ومن أول سورة القدر حتى آخر سورة القارعة، ومن أول سورة العصر حتى آخر سورة الكوثر، وبعض السور المتفرقات؛ كسورة التين، وسورة النصر، وسورة المسد.

٦ ـ انتهج ابن الزبير في توجيهه للمتشابه نهج البسط والاستطراد في الشرح بحيث قد يخرج أحيانًا عن الآيات التي هو بصدد توجيهها إلى أُخَر مما يتعلق بمعناها، أو بافتراض بعض الافتراضات لسائل قد يسأل فيقول كذا وكذا فيورد ذلك ثم يجيب عنه؛ وقد يستغرق حديثه عن الآية الواحدة عددًا من الصفحات، بل إنه قد يستغرق في بيان الكلمة الواحدة أو الحرف بضع صفحات؛ وهو يبدأ في توجيه الآية بفرض بعض الأسئلة، ثم يشرع في الإجابة عنها واحدًا تلو الآخر، وفي أثناء الإجابة يفترض بعض الافتراضات فيرد عليها متنقلًا من سؤال إلى آخر حتى ينتهي بأدلة ساطعة، وأسلوب رائع.

٧ ـ كثيرًا ما يحيل ابن الزبير القارئ إلى الكتب المؤلفة في العلوم المختلفة من تفسير ولغة وعلم كلام وغير ذلك، وكثيرًا ما يحيل القارئ إلى كتابه «البرهان في ترتيب سور القرآن»، مصرحًا باسمه تارة، وأخرى بالإشارة إليه.

٨ ـ بخلاف ذلك فقد اعتنى ابن الزبير بمناقشة الآراء في الألفاظ المتشابهة، وغير ذلك مما يتعلق بها، أو تثيره تلك الألفاظ من مسائل لغوية أو عقدية أو غير ذلك، كلُّ ذلك مع التدليل على ذلك والاستشهاد له في العديد من المواضع.

٩ ـ يظهر في تأليف ابن الزبير معالم شخصيته واضحة من حيث صحة

العقيدة؛ حيث انتصر لعقيدة أهل السُّنَّة في كثير من المسائل كردِّه على المعتزلة في التحسين العقلي، وتقريره مذهب أهل السُّنَّة في قدم القرآن، وعدم تخليد فاعل الكبيرة، وغفران ما دون الشرك وكونه تحت المشيئة، ورؤية الله تعالى في الآخرة، وغيرها من المسائل التي أشرت إليها في مواضعها من التحقيق مما يدل على سُنِّية اعتقاده وسلامته.

١٠ ـ لم يَخْلُ تصنيف ابن الزبير من بعض المآخذ التي نوجزها **فيما يلي**:

أ ـ تكرار شواهد نحوية ولغوية بعينها في بعض المواضع، وقد بيَّنت ذلك في موضعه من التحقيق.

ب ـ تكرار عبارات بعينها يذيِّل بها كلامه في نهاية توجيهه للآيات مثل قوله: فجاء كل على ما يناسب، ولم يكن يناسب العكس، . . . إلخ، وكقوله في السؤال عن وجوه التفريق بين المتشابهات:

«فهل هذا التخصيص لمناسبة تقتضيه حتى لا يلائم سورة منها ما ورد من ذلك في غيرها؟»

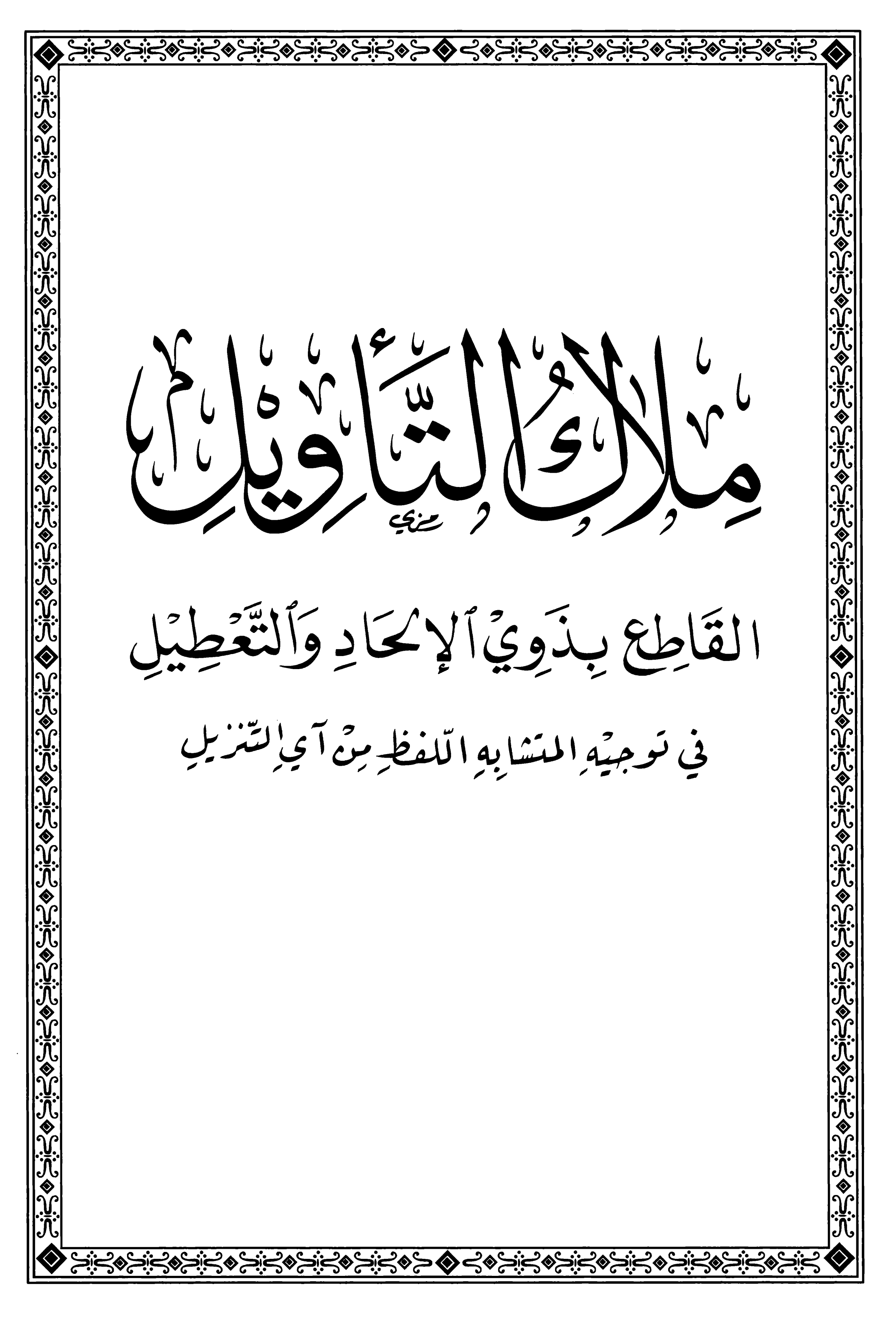
ج ـ طول العبارة، والإطناب في كثير من المواضع.

د ـ تعقد العبارة في بعض الأحيان.

هـ ـ استخدام بعض الألفاظ والصيغ والمشتقات الغريبة.

و ـ لزوم بعض التوجيهات التي لجأ إليها عندما أعجزته الحيلة؛ كالتعويل على مناسبة ترتيب المصحف؛ بأن يأتي اللفظ الأخفُّ أولًا ثم اللفظ الأثقل، أو التعليل برعاية الفاصلة، أو التعليل بموافقة الأصل، أو غير ذلك مما نبهت عليه في مواضعه من التحقيق.

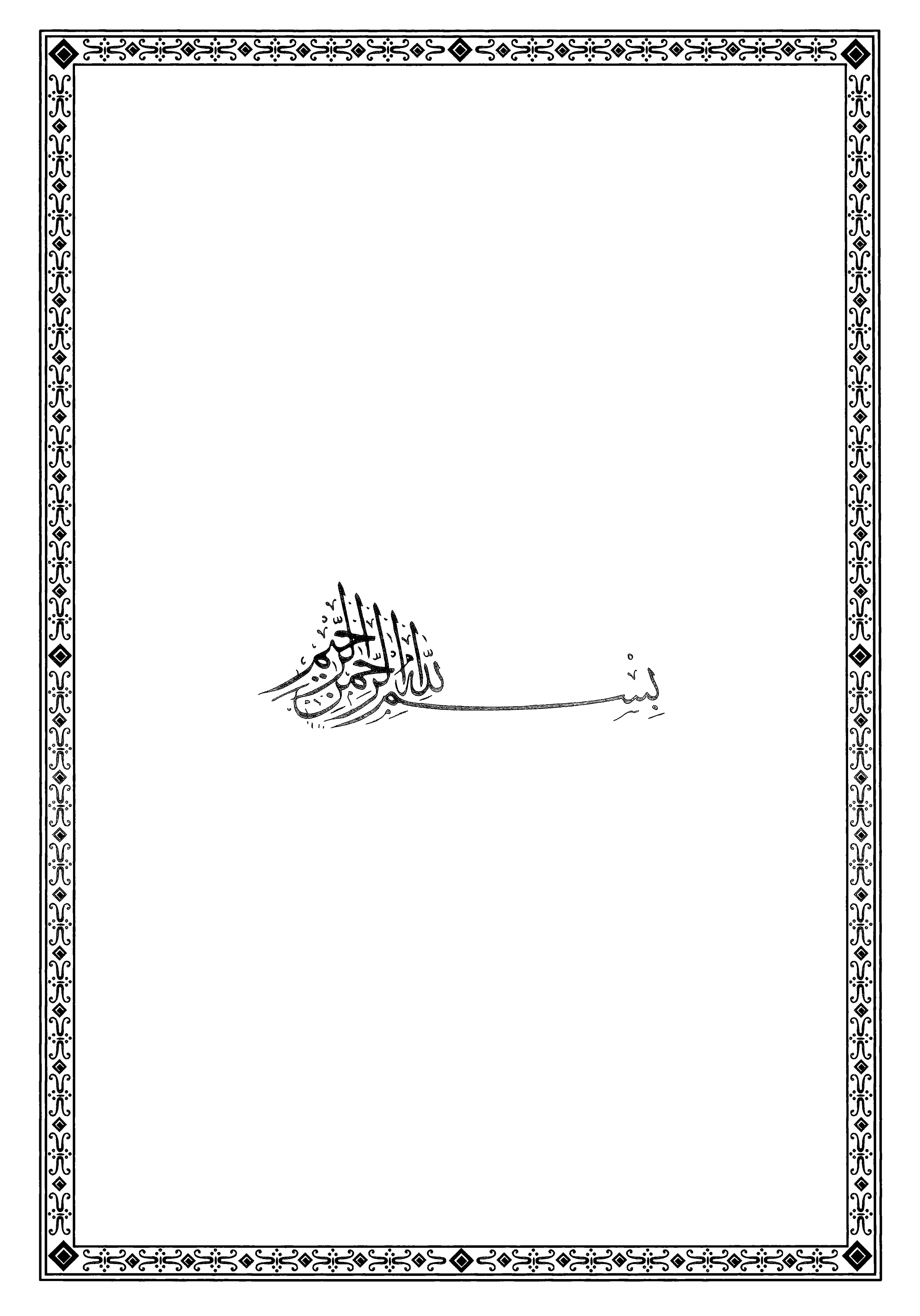
وبعد، فرغم ذلك كلِّه يُعد كتاب «ملاك التأويل» من أجود وأطول المصنفات وأروعها في متشابه القرآن؛ حيث يمتاز صاحبه بطول النفس، وغزارة العلم، وقوة الإقناع، وجمال الأسلوب، وذلك في الأعم الأغلب من كتابه، وإن كان ثمة هنَات فهو أمر لازم للبشر، والكمال لله تعالى وحده.

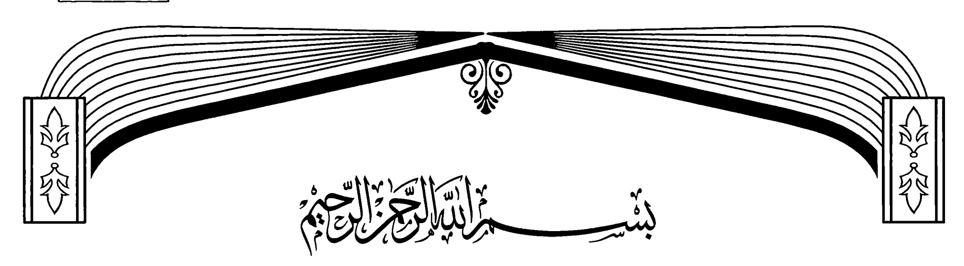


مِلَاكُ التَّأْوِيلِ

القَاطِعُ بِذَوِي الإِلْحَادِ وَالتَّعْطِيلِ

فِي تَوْجِيهِ المُتَشَابِهِ اللَّفْظِ مِنْ آيِ التَّنْزِيلِ


بسم الله الرحمن الرحيم



بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا

قال الشيخ الفقيه الأستاذ الخطيب المقرئ الراوية الشهير: أبو جعفر[١] أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي العاصمي رضي الله عنه:

الحمد لله المانح من شاء ما شاء، والغافر دون الشرك بحكم المشيئة لمن أساء، والمصطفي من الجنس الإنساني الرسل والأنبياء، ومن أتباعهم من جعلهم رحماءَ بينهم وعلى الكفار أشداء، ومن خلفهم ممن آثر الاهتداء والاقتداء، وجانب التنكُّب عن سبلهم الواضحة والاعتداء، ولزم الجماعة عند افتراق ذوي الشقاق فحسم الداء، وتمسَّك بالكتاب والسُّنَّة فمنح الشفاء، واستوضح الطريق بهما إلى الله تعالى وتحقق الأنباء، وتدبر كتاب الله فشاهد المعجزة القاطعة والبراهين الساطعة وعرف الأنباء، وعلم مراده بقوله: «**وإنما كان الذي أوتيت وحيًا**»[٢]، فأعمل جهده في تدبره الفكر والاعتناء، وأشهد أن لا إلـه إلا الله وحده لا شريك له شهادة من وفق فالتزم بشروطها الوفاء، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله المصطفى المعطى في القيامة المقام المحمود واللواء، شهادة نرجو بها من شفاعته (العظمى)[٣] الحظوة والاعتناء، وتجعل لنا دار الخلد المصير والجزاء، صلى الله عليه وعلى آله[٤] الحائزين في وفائهم

---

(١) في (خ): أبو جعفر أحمد بن إبراهيم، وقد سقط [أحمد] من (ك) و(غ).

(٢) صحيح البخاري، كتاب: فضائل القرآن، باب: نزول الوحي وأول ما نزل، رقم (٤٩٨١). وصحيح مسلم، كتاب: الإيمان، باب: وجوب الإيمان، رقم (٤٠٢).

(٣) هكذا في (ب) وسقطت من (أ) و(خ).

(٤) في (خ): [وأصحابه] وهي زيادة غير موجودة في (ك) و(غ).

باتباعه السبق والثناء، والأسوة والقدوة لمن بعدهم جاء، وسلم كثيرًا.

وبعد، فإن كتاب الله تعالى أحق ما أنفقت فيه نفائس الأعمار، وقصر على اعتباره وتدبره الملوان الليل والنهار، واعْتُمِدَ موئلًا وملاذًا، واعتُصِم بعروته الوثقى وَزَرًا[(١)] منجيًا وعياذًا، واستُنزلت به البركات، واهتدى بواضحات أنواره عوالمُ الأرض والسماوات. فهو الهدى والنور، والشفاء لما في الصدور، والواقي لمن تمسَّك به واعتلق بسببه من كل مخوف ومحذور، والنعمة التي قصر عن الوفاء بشكرها كلُّ مكتوب ومسطور، وأنَّى يتصور الكفاء وتوهم الوفاء بشكر: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ﴾ [المائدة: ١٥].

وإن من مغفلات مصنفي أئمتنا رضي الله عنهم في خدمة علومه، وتدبر منظومه الجليل ومفهومه، توجيه ما تكرر من آياته لفظًا أو اختلف بتقديم أو تأخير وبعض زيادة في التعبير، فعسر[(٢)] إلا على الماهر حفظًا، وظن الغافل عن التدبر، والمُخْلِد إلى الراحة عن التفكر، أن تخصيص كلِّ آية من تلك الآيات [بالوارد فيها مما خالفت فيه نظيرتها][(٣)] ليس لسبب تقتضيه، وداع من المعنى (يطلبه)[(٤)] ويستدعيه، وأن ليس على جميع الوارد من ذلك محرزات من المعاني عند ذوي الأفهام، ومقتضيات من لوازم جليل التركيب من ذلك المعجز العليِّ من النظام، فلا يليق بكلٍّ من تلك المواضع إلا الواردُ فيه، وإن تقرير وقوع آية منها في موضع نظيرتها ينافي مقصود ذلك الموضع وينافيه. فتعسًا لمن تنكب عن واضح آياته، وكأن لم يقرع سمعه قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص: ٢٩].

وإن مما حرَّك إلى هذا الغرض، وألحقه عند من تحلَّى ولوعًا باعتباره، والتدبُّر لعجائبه الباهرة وأسراره، بمثل حالي على استحكام جذبي وإمحالي بالواجب المفترض، أنه باب لم يقرعه ممن[(٥)] تقدم وسلف، ومن حذا حذوهم

---

(١) الوَزَر: الملجأ والملاذ.
(٢) في (ب): [معشر].
(٣) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).
(٤) في (ب): [إليه].
(٥) في (ب): [من].

ممن أتى بعدهم وخلف، أحدٌ فيما علمته على توالي الأعصار والمُدَد، وترادف أيام الأبد، مع عظيم موقعه، وجليل منزعه، ومكانته في الدين، وفتِّه أعضاد ذوي الشك والارتياب من الطاعنين والملحدين، إلى أن ورد عليَّ كتاب [لبعض المعتنين من جلَّة المشارقة](١) نفعه الله، سمَّاه بكتاب «درَّة التنزيل وغرَّة التأويل»، قرع به مغلق هذا الباب، وأتى في هذا المقصد بصفو من التوجيهات لُباب، وعرف أنه باب لم يوجف عنه أحد قبله بخيل ولا ركاب، ولا نطق ناطق قبل فيه، بحرف مما فيه.

وصدق رَحِمَهُ اللَّهُ، وأحسن فيما سلك وسَنَّ، وحق لنا به ـ لإحسانه ـ أن نقتدي ونستن، فحرَّك من فكري الساكن، وأضربت عن فسحته بالاستدراك بلكِن، وأبديت بحول ربي من مكنون خاطري إلى الظهور، ما أثبته بعون الله وقوته في هذا المسطور، معتمدًا عين ما ذكره من الآيات، ومستدركًا ما تذكرته مما أغفله رَحِمَهُ اللَّهُ من أمثالها من المتشابهات، برفع تلك الإشكالات، وإبداء المعاني الخفيَّات القاطعة بدرب البطالات، من غير أن أقف ـ في (أكثر)(٢) ذلك ـ على كلامه، إلا بعد إبدائي ما يلهمه الله سبحانه وإتمامه، ولا ناقلًا ـ إلا في الشاذ النادر ـ كلام أحد من أرباب المعاني، إذ لم يتعرض أحد

---

(١) المراد من قوله: «بعض المعتنين. . .» هو الخطيب الإسكافي، وهو محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافي أبو عبد الله اللغوي، صاحب التصانيف أحد أصحاب الصاحب بن عباد، وكان من أهل أصبهان وخطيبًا بالري، قال الصاحب بن عباد: فاز بالعلم من أصبهان ثلاثة: حايك وحلاج وإسكافيٌّ فالحايك أبو علي المرزوقي والحلاج أبو منصور ابن ماشدة والإسكافيُّ أبو عبد الله الخطيب، ومن تصانيفه: كتاب الغرَّة يتضمن شيئًا من غلط أهل الأدب، كتاب غلط كتاب العين، كتاب مبادىء اللغة وهو أشهر كتبه، وكتاب شواهد سيبويه وكتاب نقد الشعر وكتاب درة التنزيل وغرة التأويل، وكتاب لطف التدبير في سياسات الملوك. (الوافي بالوفيات، الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م، ٣/ ٢٧١)، وانظر: الأعلام، الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٠، ٦/ ٢٢٧، ومعجم المؤلفين، عمر كحالة، مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٠/ ٢١١، وبغية الوعاة، السيوطي، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط٢، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م، ١/ ١٤٩، ١٥٠، وانظر تحقيقنا له ضمن هذه الموسوعة «جامع البيان في متشابه القرآن».

(٢) زيادة من (غ).

غير من تقدم ذكره لما من هذا الضرب أعاني، وإنما يلقيه فكري إلى ذكري، فيلقيه ترجمان فهمي على قلمي.

وإن آثرت بعض ما عليه لغيري عثرت فنقلت، أفصحت بالنسبة وعقلت، وما أرى ذلك يبلغ في هذا المجموع غاية أقل الجموع، وإن نيف فيسير، والتحقق في ذلك بلازم الذهول الإنساني عسير، وما سوى ذلك فأنا ابن نجدته وذو عهدته، ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] وقد استجرَّت تلك الآيات جملة وافرة من المغفلات، من أمثال تلك المشكلات، مما يجاري ويشبه، ويلتبس على من قصر[١] في النظر ويشتبه، مما لم يقع في كتاب: «درة التنزيل»، ولا تعرَّض له بذكر بنص التنزيل (ولا تأويل)، فنبهنا إلى ذلك لينحاز من المجتمع على ذكره ويفصل، فعلامة: ﴿غ﴾ تدل (على) أنه من المغفل.

ومحرزًا - بفضل الله - من عيون آلات العلوم ما به قوام المفهوم، عائذًا بالله (سبحانه) من سوء الوعي، والقول في (مثل)[٢] هذا المقصد العلي بالرأي، فقد ملأ المسامع وعمَّر الأفكار قوله ﷺ: **«من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار»**[٣].

ولما تيسَّر بفضل الله تعالى المقصود من هذا الغرض، بهر حسنًا وكمالًا، ولاح في أفق التفاسير لنجومها هلالًا، سمَّيته بكتاب: «ملاك التأويل، القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل، في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل».

وأنا أضرع إلى من وسعت رحمته كل شيء، وشملت نعمته[٤] كل حي، أن ينفع فيه بباعث النية، وأن يبلغني من عفوه ومغفرته الأمنيَّة، (وأن يؤيد بالنصر والتمكين وموالاة الفتح المبين مولانا أمير المسلمين[٥] ابن أمير المسلمين[٦]، وها أنا أبتدئ بحول الله وقوته، ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ۝٩٦﴾ [الصافات]).

---

(١) في (ب): [مضى]، والراجح ما أثبتناه. (٢) سقطت من (أ) و(ب).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب تفسير القرآن، باب: الذي يفسر القرآن برأيه، حديث رقم (٢٩٥١)، وضعفه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (٢٩٥١).

(٤) في (خ): [نعمه].

(٥) والمراد بقوله (أمير المسلمين): الأمير عبد الله محمد بن الأمير محمد المعروف بالغالب بالله، وهو ابن يوسف بن نصر الخزرجي.

(٦) في (خ): [ابن أمير المسلمين ابن أمير المسلمين] (بالتكرار).



سورة أم القرآن

﴿غ﴾ وهي بجملتها من مُغْفَلات صاحب كتاب الدرَّة، وكذا ما بعد إلى الآية السادسة من سورة البقرة، وهي قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥] وقد تقدم أني أعلِّم على المغفل بعلامة: ﴿غ﴾ .

وأرجع إلى أم القرآن(١)، فأقول: هي أم القرآن، ومطلع الكتاب العزيز، وأول سورة في الترتيب الثابت، ومشروعية حمده سبحانه في ابتداء الأمور

---

(١) تفسير الطبري ـ ج ١/١٠٧ «سمّيت» «فاتحة الكتاب»؛ لأنها يُفتتح بكتابتها المصاحف، ويُقرأ بها في الصلوات، فهي فَواتح لما يتلوها من سور القرآن في الكتابة والقراءة.

وسمّيت «أم القرآن» لتقدمها على سائر سور القرآن غيرها، وتأخُّر ما سواها خلفها في القراءة والكتابة. وذلك من معناها شبيهٌ بمعنى فاتحة الكتاب. وإنما قيل لها ـ بكونها كذلك ـ أمَّ القرآن، لتسمية العرب كل جامع أمرًا ـ أو مقدِّمٍ لأمر إذا كانت له توابعُ تتبعه، هو لها إمام جامع ـ «أمًّا». فتقول للجلدة التي تجمع الدِّماغ: «أم الرأس». وتسمي لواء الجيش ورايتهم التي يجتمعون تحتها للجيش ـ «أمًّا». ومن ذلك قول ذي الرُّمة، يصف رايةً معقودة على قناة يجتمع تحتها هو وصحبُه:

وَأَسْمَرَ، قَوَّامٍ إذَا نَام صُحْبَتِي ... خَفِيفِ الثِّيابِ لا تُوَارِي لَهُ أَزْرَا

عَلَى رَأْسِه أمٌّ لنا نَقْتَدِي بِهَا ... جِماعُ أمورٍ لا نُعاصِي لَهَا أَمْرَا

إِذَا نزلتْ قِيلَ: انزلُوا، وإذا غدَتْ ... غَدَتْ ذاتَ بِرْزِيقٍ نَنَال بِهَا فَخْرَا

يعني بقوله: «على رأسه أمٌّ لنا»؛ أي: على رأس الرمح رايةٌ يجتمعون لها في النزول والرحيل وعند لقاء العدوّ. وقد قيل: إن مكة سميت «أمّ القُرى»، لتقدُّمها أمامَ جميعِها، وجَمْعِها ما سواها. وقيل: إنما سُميت بذلك؛ لأن الأرض دُحِيَتْ منها فصارت لجميعها أمًّا. ومن ذلك قولُ حُميد بن ثَوْر الهلاليّ:

إذا كانتِ الخمسُونَ أُمَّكَ، لَم يكنْ ... لِدائك، إلا أَنْ تَمُوت، طَبِيبُ

لأن الخمسين جامعةٌ ما دونها من العدد، فسماها أمًّا للذي قد بلغها.

وختامها متقرَّر معلوم، وقد تكرر في الكتاب العزيز افتتاحًا واختتامًا. وأمر الله به نبيه ﷺ في قوله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ٩٣]. والمتردد من صفة حمده سبحانه، في معظم الوارد منه في الكتاب العزيز، ما افتتحت به أم القرآن من قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة]، وورد[١] في سورة الجاثية ﴿فَلِلَّهِ ٱلْحَمْدُ﴾ [الجاثية: ٣٦]. ثم وقع إتباع المفتتَح من السور بحمده جلَّ وتعالى بأوصاف مختلفات مما انفرد به سبحانه.

فللسائل أن يسأل في ذلك أربعة سؤالات:

السؤال الأول: ما الفرق بين الوارد في أم القرآن وما جرى مجراها مما افتتح بقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، وبين الواقع في سورة الجاثية من قوله: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْحَمْدُ﴾؟

السؤال الثاني: ما وجه افتتاح السور الخمس، وهي: سورة أم القرآن والأنعام والكهف وسبأ وفاطر بقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، واختصاصها بذلك، مع تساوي السور كلها في استقلالها بأنفسها، وامتياز بعضها من بعض؟.

السؤال الثالث: ما وجه تخصيص كل آية منها بما ورد فيها من أوصافه تعالى المتبع به حمده؟ ففي أم القرآن ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة]، وفي سورة الأنعام: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [١]. وفي سورة الكهف: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [١]، وفي سورة سبأ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۝١﴾ [١]، وفي سورة فاطر: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [١]. فهل هذا التخصيص لمناسبة تقتضيه حتى لا يلائم سورة منها ما ورد من ذلك في غيرها؟

السؤال الرابع: ما وجه كون الوارد من حمده في الخواتم والانتهاءات لم يطَّرد فيه (ما اطَّرد) في افتتاح هذه السور من اختلاف التوابع، بل جرى على أسلوب واحد، فقال سبحانه: ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ۚ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٤٥﴾ [الأنعام]، وقال تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٠﴾ [يونس]،

(١) كذا في (خ)، وفي بعض النسخ: [وما ورد].

وقال تعالى: ﴿وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَقِيلَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٧٥﴾ [الزمر]، وقال تعالى: ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ۝١٨١ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٨٢﴾ [الصافات] [فورد هذا مكتفًى فيه بوصفه سبحانه بأنه رب العالمين][(١)].

والجواب عن السؤال الأول: بعد تمهيده، وهو أن نقول: إن قوله سبحانه: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ مبتدأ وخبر[(٢)]، وكذلك قوله: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْحَمْدُ﴾، وتأخر في هذه الثانية المبتدأ، والحاصل في الموضعين معنى واحد، وهو حمده تعالى بما هو أهله.

ومعلوم أن التقديم والتأخير فيما بين المبتدأ والخبر إذا لم يقع عارض مما يعرض في التركيب؛ ككون المبتدأ مما يلزم صدر الكلام، أو كون[(٣)] الخبر كذلك، فيلزم تقديم ما له الصدرية، إلى غير ذلك من العوارض وهي كثيرة، فما لم يعرض عارض يوجب لأحدهما التقديم أو التأخير فتقديم أيهما كان وتأخير الآخر عربي فصيح، إلا أن مرتبة المبتدأ التقديم ليُبنى[(٤)] عليه الخبر، فتقديمه عند عدم العوارض اللفظية أولى، كما في القرآن.

وإذا وضح هذا **فللسائل أن يقول**: ما الموجب لتقديم الخبر على المبتدأ في سورة الجاثية؟ وهل كان يسوغ عكس الواقع؟

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة في بعض النسخ، وقد سقط من (أ)، (ب)، (خ).

(٢) والجملة الاسمية: «الحمد لله» في محل نصب مقول القول؛ لأن المعنى: قولوا الحمد لله. . .، قال الطبري: «فإن قال لنا قائل: وما معنى قوله: «الحمد لله»؟ أحَمِد الله نفسه جلّ ثناؤه فأثنى عليها، ثم علَّمَنَاه لنقول ذلك كما قال ووصَف به نفسه؟ فإن كان ذلك كذلك، فما وجه قوله تعالى ذكره إذًا ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة] وهو عزّ ذكرُه معبودٌ لا عابدٌ؟ أم ذلك من قِيلِ جبريلَ أو محمدٍ رَسول الله ﷺ؟ فقد بَطل أن يكون ذلك لله كلامًا.

قيل: بل ذلك كله كلام الله جل ثناؤه، ولكنه جلّ ذكره حَمِد نفسه وأثنى عليها بما هو له أهلٌ، ثم علَّم ذلك عباده، وفرض عليهم تلاوته، اختبارًا منه لهم وابتلاءً، فقال لهم قولوا: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾، وقولوا: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾. فقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ مما علمهم جلّ ذكره أن يقولوه ويَدينُوا له بمعناه، وذلك موصول بقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٠﴾ [يونس]، وكأنه قال: قولوا هذا وهذا». تفسير الطبري، (١/١٣٩).

(٣) في بعض النسخ: [كان].

(٤) في (خ): [لينبني].

والجواب: أن العوارض الموجبة لتقديم ما مرتبته التأخير، وتأخير[(١)] ما مرتبته التقديم، ليست منحصرة في جهة التركيب اللفظي، بل قد يعرض من جهة المعنى. وتقدير الكلام ما يقتضي ذلك ويوجبه.

وإذا تقرر هذا فنقول: إن قوله تعالى: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْحَمْدُ﴾ ورد على تقدير الجواب، بعد إرغام المكذب وقهره ووقوع الأمر مطابقًا لإخبار الرسل عليهم السلام، وظهور ما كذب الجاحد به، فعند وضوح الأمر كأن قد قيل: لمن الحمد ومن أهله؟ فجاء الجواب على ذلك فقيل: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْحَمْدُ﴾. نظير هذا (قوله تعالى): ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ﴾[(٢)]، ثم قال: ﴿لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴿١٦﴾﴾ [غافر]، ألا ترى تلاقي الآيتين فيما تقدمهما! فالمتقدم في سورة المؤمن قوله تعالى: ﴿...لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ﴿١٥﴾ يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ ۖ لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَىْءٌ﴾ [غافر: ١٥ ـ ١٦]. فعند ظهور الأمر للعيان، ومشاهدة ما قد كان خبرًا، قيل لهم: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾.

وتقدم في سورة الجاثية قوله تعالى[(٣)]: ﴿وَبَدَا لَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا عَمِلُوا۟﴾ الآية [الجاثية: ٣٣]. وإنما ذلك يوم التلاقي[(٤)] والعرض عليه سبحانه، فعند المعاينة وزوال الارتياب والشكوك كأن قد قيل لهم: لمن الحمد ومن أهله؟ فورد الجواب بقوله: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْحَمْدُ﴾ [الجاثية: ٣٦]. فالآية كالآية، والمقدر المدلول عليه كالمنطوق، والإيجاز مستدع لذلك.

ولما تقدم ذكر الملك في آية المؤمن منطوقًا به لم يحتج إلى إعادة ذكره، فقيل: ﴿لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴿١٦﴾﴾ [غافر]، ولم يقل: «فللّه الملك» لتقدم ذكره. ولما كان الحمد في سورة الجاثية لم يتقدم ذكره، وإنما هو مقدر يدل عليه السياق، لم يكن بد من الإفصاح به في الجواب، فقيل: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْحَمْدُ﴾.

ولأجل ما قصد من تقريع المكذبين وتوبيخهم عند انقطاع الدعاوَى ووضوح الأمر أتبع حمده تعالى بقوله: ﴿رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَرَبِّ ٱلْأَرْضِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٦﴾﴾ [الجاثية]. فذكر ربوبيته تعالى لما أوجده[(٥)] من أعظم مخلوقاته وأبدع مصنوعاته، قال تعالى: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧] وأعاد ذكر

---

(١) في (خ): [أو].
(٢) في (خ): [لمن الملك اليوم].
(٣) ما بين المعقوفتين سقط من (خ).
(٤) في (أ)، (ب)، (خ): [التلاق].
(٥) في بعض النسخ: [أبداه وأوجده].

ربوبيته مع كلٍّ من هذه المخلوقات العظام، المنصوبة للاستدلال بها والاعتبار بعظيم خلقها وما فيها، فقال: ﴿رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَرَبِّ ٱلْأَرْضِ﴾ [الجاثية: ٣٦]، ثم أتبع بما يعم ربوبيته فقال: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٦﴾﴾ [الجاثية]. والعالَم: ما سواه سبحانه من جميع مخلوقاته، ثم قال: ﴿وَلَهُ ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الجاثية: ٣٧]؛ أي: الانفراد بالعظمة والجلال والخلق والأمر، وهو العزيز الذي ذلَّ كلُّ مخلوق لعزَّته وقهره، الحكيم في أفعاله، الذي جلَّت حكمته عن أن تدرك الأفهام غايتها أو يحيط ذوو التفكر بنهايتها، فناسب ما ورد (هنا)[١] من الإطالة بتكرر ـ ما ذكر ـ مقصود الآية، وذلك هو الجاري متى قصد تعنيف المشركين ومن عبد مع الله غيره، وهو وارد في غير ما موضع من كتاب الله تعالى.

وتكرير لفظ «رب» في قوله: ﴿وَرَبِّ ٱلْأَرْضِ﴾ مما يشهد لهذا الغرض من قصد تقريع الجاحدين. ولما كان الوارد في أم القرآن خطابًا للمؤمنين[٢] وتعليمًا للمستجيبين مجردًا عما قصد في آية الجاثية من توبيخ المكذبين وردٌّ على ما قدم من الاكتفاء. وكلٌّ على ما يجب ويناسب.

والجواب عن السؤال الثاني: إن وجه تخصيص السور الخمس بما افتتحت به من حمده تعالى ما ذكر آنفًا[٣]. أما أم القرآن فهي أول السور ومطلع القرآن العظيم بالترتيب الثابت، فافتتاحها بحمده تعالى بيِّن. أما سورة الأنعام فمشيرة إلى إبطال مذهب الثنوية[٤] ومن قال بمثل قولهم ممن جعل الأفعال بين فاعلين، إلى ما يرجع إلى هذا، وقد بسطت هذا في كتاب: البرهان[٥]، وإذا كانت هذه، السورة مشيرة إلى ما ذكر وانفردت بذلك، فافتتاحها بحمده تعالى بيِّن، وفي الجواب عن السؤال الثاني لهذا زيادة بيان.

---

(١) في (أ)، (ب)، (خ): [منها].
(٢) على نحو ما قررنا من قبل من أن التقدير: (قولوا الحمد لله).
(٣) في (خ): [نذكره].
(٤) الثنوية: وهم الذين يؤمنون بإلهين، إلـٰه للنور وإله للظلمة، يقول الشهرستاني: «هؤلاء هم أصحاب الاثنين الأزليين يزعمون أن النور والظلمة أزليان قديمان» (الشهرستاني، تحقيق: أمير علي مهنا وعلي حسن فاعور، دار المعرفة، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م، ١/ ٢٩٠).
(٥) المراد: كتاب البرهان في تناسب سور القرآن.

وأما سورة الكهف فكذلك لبنائها على قصة أصحاب الكهف وذكر ذي القرنين، حسبما [ألقت][(١)] يهود لسائلهم من كفار قريش، وذلك مما لم يتكرر في القرآن، فافتتحت بحمده تعالى، وذلك بيِّن.

وأما سورة سبأ، فإن قصة سبأ لم يرد فيها أيضًا[(٢)] في غير هذه السورة إلا الإدلاء[(٣)] الوارد في قوله في سورة النمل[(٤)]: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴿٢٢﴾﴾، فلما تضمَّنت سورة سبأ من هذا ما تضمَّنت، ومن قصص داود وسليمان [عليهما السلام][(٥)]، وما منحهما الله تعالى من تسخير الجبال، والطير، والجن، وإلانة الحديد، ولم يجتمع مثل هذا التعريف في سواها، افتتحها سبحانه بحمده وانفراده بملك السماوات والأرض وما فيهما، وأنه أهل الحمد في الدنيا والآخرة.

وأما سورة فاطر، ففيها التعريف بخلق الملائكة عليهم السلام، وجعلهم رسلًا أولي أجنحة، إلى خلق السماوات والأرض وإمساكهما أن تزولا، وانفراده بذلك، ولم يقع هذا التعريف في غيرها من سور القرآن، فناسب هذه المقاصد المفردة التي لم ترد في غير هذه السور ما افتتحت به، ولا يلزم على هذا اطراد ذلك في كل سورة انفردت بحكم أو تعريف ليس في غيرها، بل جواز ذلك منسحب على الجميع، واختصاص هذه السور بذلك واضح لانفرادها بما ذكرناه.

والجواب عن السؤال الثالث: أن أم القرآن لما كانت أول سوره ومطلع آياته، وهو المبين لكل شيء، والمعرِّف[(٦)] بوحدانيته سبحانه وانفراده بالخلق والاختراع، وملِك الدارين [ووصفه بما هو أهله، والجامع لعلوم الدارين][(٧)]، فناسب ذلك من أوصافه العليَّة ما يشير إلى ذلك كله من أنه رب العالمين، وأنه الرحمٰن الرحيم، وأنه ملك يوم الدين، حتى تنقطع الدعاوَى وتظهر الحقائق ويبرز ما كان خبرًا إلى العيان وهذا واضح.

---

(١) في (خ): وفي بعض النسخ: [ألفت].
(٢) في (ب): [منها].
(٣) في (غ): [الإيماء].
(٤) في (خ): [النحل]، وهو خطأ.
(٥) ما بين المعقوفتين سقط من (خ).
(٦) في (أ) و(ب) و(خ): [المعروف].
(٧) ما بين المعقوفتين سقط من النسخ المطبوعة وأثبتناه من (خ).

وأما مناسبة الوصف الوارد في سورة الأنعام فمن حيث ما وقع فيها من الإشارة إلى من عبد الأنوار وجعل الخير من النور والشر من الظلمة، فافتتحها تعالى بوصفه بأنه خالق السماوات والأرض، وهي الأجرام التي[(١)] الظلمات وفيها الأجرام النيرات، وذكر تعالى أنه خالق الأنوار، وأعاد سبحانه ذكر ما فيه الدلالة (البينة) على بطلان مذهب من عبد النيِّرات أو شيئًا منها في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأنعام: ٧٥] فقال: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيۡهِ ٱلَّيۡلُ رَءَا كَوۡكَبٗا﴾ [الأنعام: ٧٦]، ثم قال عليه السلام على جهة الفرض لإقامة الحجة على قومه[(٢)]: ﴿هَٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ ٧٦﴾ [الأنعام]، ثم قال ذلك في الشمس والقمر مستدلًّا بتغيرها وتقلبها في الطلوع والغروب على أنها حادثة مربوبة مسخَّرة طائعة لموجدها المنزَّه عن سمات التغير والحدوث، فقال عليه السلام عند ذلك لقومه: ﴿إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ ٧٨﴾ [الأنعام]، فأخبر عن حاله قبل هذا الاعتبار وبعده.

قال تعالى: ﴿مَا كَانَ إِبۡرَٰهِيمُ يَهُودِيّٗا وَلَا نَصۡرَانِيّٗا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفٗا مُّسۡلِمٗا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٦٧﴾ [آل عمران]، وفي طي قوله: ﴿وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٦٧﴾ تنزيه عن عبادة النيرات وغيرها مما سواه تعالى، وبان من هذا كله ما افتتحت به السورة من انفراده تعالى بخلق السماوات والأرض، [والظلمات][(٣)] والنور، فوضح التناسب والتلازم.

وأما سورة الكهف فإنها لما انطوت على التعريف بقصة أصحاب الكهف، ولقاء موسى عليه السلام الخضر وما كان من أمرهما، وذكر الرجل الطوَّاف[(٤)] وبلوغه مطلع الشمس ومغربها، وبنائه سدَّ يأجوج ومأجوج، وكل هذا إخبار بما لا مجال للعقل في إدراكه، ولا تعرف حقيقته إلا بالوحي والإنباء الصادق الذي لا عوج فيه ولا أمت ولا زيغ، ناسب ذكر افتتاح السور

---

(١) (عنها): أي: بسببها.

(٢) ما أحسن ما ذهب إليه المصنف من أن ذلك كان من إبراهيم على سبيل الفرض في محاجته لقومه، وليس عن قناعة بذلك، يدل لذلك قوله تعالى عنه: ﴿وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ١٢٣﴾ [النحل]، كما سيورد ذلك المصنف قريبًا.

(٣) في (ب): [وبجعل الظلمات].

(٤) والمقصود بالرجل الطواف: ذو القرنين.

المعرفة بذلك الوحي المقطوع به قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ①﴾ [الكهف]، والتناسب في هذا أوضح من أن يتوقف فيه.

وأما سورة سبأ، فلما تضمنت ما منح سبحانه داود وسليمان من تسخير الجبال والطير والريح وإلانة الحديد، ناسب ذلك ما به افتتحت السورة من أن الكل ملكه وخلقه، فهو المسخِّر لها، والمتصرف في الكل بما يشاء، فقال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [سبأ: ١]، وهذا واضح التناسب.

وأما سورة الملائكة، فمناسبة وصفه تعالى باختراع السماوات والأرض لما ذكره من خلق عامري السماوات من الملائكة، وجعلهم رسلًا أولي أجنحة، وإمساكه السماوات والأرض أن تزولا، أبين شيء وأوضحه، وليس شيء من هذه الأوصاف العلية بمناسب لغير موضعه كمناسبة موضعه الوارد فيه. فقد بان مجيء كل واحد منهما في موضعه ملائمًا لما اتصل به، والله أعلم.

والجواب عن السؤال الرابع: أن الخواتم والانتهاءات في السور والآيات لما كان غير مقصود بها ما قصد في المواضع المتقدمة، وإنما هي مشروعة للمؤمنين عند خواتم أعمالهم وانقضاء أمورهم، وقع الاكتفاء فيها بقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ②﴾ [الفاتحة]، إذ في طي ذلك اعتراف للمؤمن وعلمه بانفراد موجده جلَّ وتعالى بالخلق والأمر وملك الدارين، وأهليته ﷻ لكل ما تضمنت الأوصاف كلها في السور المذكورة، وليس موضع توبيخ ولا تقريع، فناسب الاكتفاء بما ذكر، والله أعلم.

• **الآية الثانية:** قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ② ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ③ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ④﴾ [الفاتحة]، اتفق القراء السبعة[1] على الإتباع في هذه الصفات العلية، وإجرائها على ما قبلها. وقال تعالى في سورة البقرة:

---

(١) القراء السبعة: هم على النحو الآتي: أبو عمرو البصري (ت١٥٤هـ)، وابن عامر الشامي (ت١١٨هـ)، وابن كثير المكي (ت١٢٠هـ)، وحمزة الكوفي (ت١٥٦هـ)، وعاصم الكوفي (ت١٢٧هـ)، والكسائي الكوفي (ت١٨٩هـ)، ونافع المدني (ت١٦٩هـ).

﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِۗ﴾ [١٧٧]، وفي سورة النساء: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [١٦٢].

واتفق القراء السبعة في هذه الصفات الأربع وهي قوله في آية البقرة: ﴿وَٱلْمُوفُونَ﴾ ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾ وفي آية النساء: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ على القطع، كما اتفقوا في أم القرآن في الأربع الصفات الواردة فيها على الإتباع، وقد اتفقت ثمانيتها في أنها صفات ثناء ومدح وتعظيم، ثم اختلفوا فيما ذكرنا من الإتباع والقطع، ولم يجروها مجرًى واحدًا.

وقد ترجم سيبويه(١) رَحِمَهُ اللَّهُ على ما ينصب على التعظيم والمدح، وقال في الترجمة بعد إشارتها إلى أن الوجه الانتصاب على ما ذكر من القطع بمقتضى مفهوم الترجمة، فأتبع بأن قال: «فإن شئت جعلته صفة مجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته»، واستشهد على القطع بما ورد من قول العرب: «الحمد لله الحميدَ هو والملك لله أهل الملك»، فنصب الحميد، ولهذا أُتْبِعَ بالضمير المؤكد المستتر في الصفة ليظهر النصب، ولم يحتج إلى ذلك في أهل لإضافته، فبيَّن النصب في الصفتين. ثم أُتبع بجواز الرفع والإتباع، وأشار إلى أن القطع هو المختار في الباب إذا كان الموصوف معلومًا والصفة المدح والثناء.

---

(١) سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب سيبويه، مولى بني الحارث بن كعب، وقيل آل الربيع بن زياد الحارثي؛ كان أعلم المتقدمين والمتأخرين بالنحو، ولم يوضع فيه مثل كتابه، وذكره الجاحظ يومًا فقال: لم يكتب الناس في النحو كتابًا مثله، وجميع كتب الناس عليه عيال.

وقد أخذ سيبويه النحو عن الخليل بن أحمد وعن عيسى بن عمر ويونس بن حبيب وغيرهم، وأخذ اللغة عن أبي الخطاب المعروف بالأخفش الأكبر وغيره، توفي في قرية من قرى شيراز يقال لها البيضاء في سنة ثمانين ومائة، وقيل سنة سبع وسبعين، وعمره نيف وأربعون سنة. (وفيات الأعيان، ابن خلكان، د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ٣/ ٤٦٣).

وهذا حاصل قوله وقول الجمهور، وعليه ورد ما أورده من الآيات، وما ذكر عن العرب من الإثبات. ثم إنه أشار إلى ضعف القطع في قوله في أثناء كلامه: وسمعت بعض العرب يقول: «الحمد لله ربَّ العالمين» - يعني: بالنصب - فسألت عنها يونس[1] فزعم أنها عربية. وعادته رَحِمَهُ اللَّهُ التعبير بهذه العبارة عما هو دون غيره في القوة، من ذلك قوله في أول أبواب الاشتغال، عقب بيت ذي الرمة[2]:

---

(١) يونس: هو أبو عبد الرحمٰن يونس بن حبيب النحوي؛ قال أبو عبيد الله المرزباني في كتابه «المقتبس في أخبار النحويين» هو مولى ضبة، وقيل هو مولى بني ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة، وقيل مولى بلال بن هرمي من بني ضبيعة بن بجالة، وهو من أهل جبل، ومولده سنة تسعين ومات سنة اثنتين وثمانين ومائة، وكان يقول: أذكر موت الحجاج، وقيل: مولده سنة ثمانين وأنه رأى الحجاج وعاش مائة سنة وسنتين، وقيل: عاش ثمانيًا وتسعين سنة.
وقال غير المرزباني: أخذ يونس الأدب عن أبي عمرو بن العلاء وحماد بن سلمة، وكان النحو أغلب عليه، وسمع من العرب، وروى سيبويه عنه كثيرًا، وسمع منه الكسائي والفراء، وله قياس في النحو ومذاهب ينفرد بها، وكان من الطبقة الخامسة في الأدب، وكانت حلقته بالبصرة ينتابها الأدباء وفصحاء العرب وأهل البادية.
وليونس من الكتب التي صنفها كتاب «معاني القرآن الكريم» وكتاب «اللغات» وكتاب «الأمثال» و«كتاب النوادر» الصغير. وقال إسحاق بن إبراهيم الموصلي: عاش يونس مائة سنة وستين. وقيل عاش ثمانيًا وتسعين سنة، وقيل ثمانيًا وثمانين سنة، لم يتزوج ولم يتسر. ولم تكن له همة إلا طلب العلم ومحادثة الرجال.
وحبيب: اسم أمه ولهذا لا يصرفونه، فإنه لا يعرف له أب، ويقال إنه ولد ملاعنة، ويقال إنه اسم أبيه فينصرف، والله أعلم، وكذلك محمد بن حبيب النسابة أيضًا.
وقيل: إنه توفي سنة ثلاث وثمانين، وقيل: خمس وثمانين، وقال عبد الباقي بن قانع، سنة أربع وثمانين ومائة، والله أعلم. وقيل: إنه عاش ثمانيًا وتسعين سنة، رحمه الله تعالى. (وفيات الأعيان، ابن خلكان، مرجع سابق، ٧/ ٢٤٤).

(٢) ذو الرمة: هو أبو الحارث غيلان بن عقبة بن بهيش بن مسعود بن حارثة بن عمرو بن ربيعة بن ساعدة بن كعب بن عوف بن ربيعة بن ملكان بن عدي بن عبد مناة بن أد بن طانجة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، الشاعر المشهور المعروف بذي الرمة، أحد فحولة الشعراء، ويقال إنه كان ينشد شعره في سوق الإبل، فجاء الفرزدق فوقف عليه، فقال له ذو الرمة: كيف ترى ما تسمع يا أبا فراس فقال: ما أحسن ما تقول! قال: فما لي لا أذكر مع الفحول؟ قال: قصر بك عن غايتهم بكاؤك في الدمن، وصفتك للأبعار والعطن.
وهو أحد عشاق العرب المشهورين بذلك، وصاحبته مية بنت مقاتل بن طلبة بن =

إذا ابن أبي موسى بلال بلغته فقام بفأس بين وِصْلَيْكَ جازرُ

فقال عقبه: «والنصب عربي كثير والرفع أجود». ولما استشهد على اختياره النصب، فيما تقدم قبله جملة فعلية، ببيتي الربيع بن ضبع الفزاري[١]:

أصبحتُ لا أحملُ السلاحَ ولا أردُّ رأسَ البعيرِ إن نفرا
والذئبَ أخشاه إن مررتُ به وحدي وأخشى الرياحَ والمطرا

بنصب الذئب، وهو المختار، أتبع بأن قال: «وقد يبتدأ فيحمل على مثل ما يحمل عليه وليس قبله منصوب، وهو عربي، وذلك قولك: لقيت زيدًا وعمرو كلمته، ولم يخالف أحد في أن النصب في هذا أفصح. وقال في مسألة: أنت عبد الله ضربته، واختياره الرفع في عبد الله، لما جعل الضمير المنفصل قبله مبتدأ، وهو أنت؛ فضعف مقوي النصب في عبد الله وهو الاستفهام للفصل بالمبتدأ، فقال بعد اختياره الرفع لما ذكر: إلا أنك إن شئت نصبته كما نصبت: زيدًا ضربته. ثم قال: عربي جيد. بعد ما قدم أن الرفع عنده أولى. وقال في مسألة: «رأيت متاعك بعضه فوق بعض». وجوَّز الرفع والنصب على معنيين، فقال عقب ذلك: والرفع في هذا أعرف. ثم قال بعد: وإن نصبت فهو عربي جيد، وقال بعد إنشاده:

إن عليَّ اللَّه أن تبايعا تؤخذ كرهًا أو تجيء طائعًا[٢]

= قيس بن عاصم المنقري، وقيس بن عاصم هو الذي قدم على رسول الله ﷺ في وفد بني تميم فأكرمه، وقال له: أنت سيد أهل الوبر، وقال أبو عبيد البكري: هي مية بنت عاصم بن طلبة بن قيس بن عاصم، والله أعلم بالصواب.
وكان ذو الرمة كثير التشبيب بها في شعره، وأخبار ذي الرمة كثيرة، والاختصار أولى. وكانت وفاته سنة سبع عشرة ومائة، رحمه الله تعالى، (وفيات الأعيان، ابن خلكان، مرجع سابق، ٤/ ١١).

(١) الربيع بن ضبع الفزاري: (مجهول المولد والممات) هو ربيع بن ضبع بن وهب بن بغيض الفزاري الذبياني: شاعر جاهلي معمر، من الفرسان، كان أحكم العرب في زمانه ومن أشعرهم وأخطبهم، شهد يوم الهباءة وهو ابن مائة عام، وقاتل في حرب داحس، وأدرك الإسلام وقد كبر وخرف فقيل: أسلم. وقيل: منعه قومه أن يسلم. (الأعلام، الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٧، ١٩٨٦م، ٣/ ١٥).

(٢) البيت أورده سيبويه في الكتاب في باب [هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم].

قال: فهذا عربي حسن، والأول أعرف وأكثر. فقد تبين من متعارف إطلاقه ما يريد بهذه العبارة، وقد ترددت في كتابه كثيرًا. فحكايته هذه القراءة عن بعض العرب بعد إيثار القطع عن جميعهم، إذ لا يقتضي إطلاق كلامه غير ذلك، وعليه فهمه الناس عنه، وجرى عليه كلام جميعهم اعتمادًا على تلقيه من العرب، ثم حكى ما يعارض ما تمهد من ذلك بما ذكر من هذه القراءة. فهذا مع سؤاله يونس عن هذه القراءة وجواب يونس بأنها عربية، وقد بينا مراده بهذه العبارة وقول سيبويه في إخباره عن قول يونس «فزعم» حاصل من ذلك كله ضعف القطع من هذه الصفة مع أنها مدح وتعظيم.

فالوجه على ما تأصل فيما قدمنا قطعها بتضعيف هذه القراءة معارض. لما اتفقوا عليه، فهو مما يشكل، ولم أر من تعرض له من نحوي ولا مفسر إلا بما لا يصح.

وقد أطنب أبو الفضل ابن الخطيب[1] رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في التفسير المنسوب إليه[2]، فيما أورد في تفسير الفاتحة، وما تعرض لهذا بشيء، وكذلك غيره من النحويين والمفسرين، إلا من قال: إن القطع في هذه القراءة هو الوجه، وإياه أراد سيبويه، وإن جواب يونس بقوله: «عربية»، إنما يريد أنها فصيحة كالمثل المذكورة معها، وهذا خطأ بيِّن، ومن أمعن النظر في الكلام يراه من هذا.

وقد زعم بعض من عاصرناه من النحويين أن سيبويه إنما قصد ـ بما حكاه عن بعض العرب من هذه القراءة فسأل يونس عنها ـ الردَّ على من قال: إن القطع لا يكون إلا بعد إتباع. فهذا أيضًا فاسد، إذ لم يتقدم من كلام

---

(١) محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازي (٥٤٤ ـ ٦٠٦هـ/ ١١٥٠ ـ ١٢١٠م): الإمام المفسر، أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل، وهو قرشي النسب، أصله من طبرستان، ومولده في الري وإليها نسبته، ويقال له (ابن خطيب الري) رحل إلى خوارزم وما وراء النهر وخراسان، وتوفي في هراة، أقبل الناس على كتبه في حياته يتدارسونها، وكان يحسن الفارسية، ومن تصانيفه: مفاتيح الغيب، ولوامع البينات في شرح أسماء الله تعالى والصفات، ومعالم أصول الدين ومحصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، وله شعر بالعربية والفارسية، وكان واعظًا بارعًا. (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٦/ ٣١٣).

(٢) وهو التفسير الكبير الذي يسمى «مفاتيح الغيب».

سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يبنى عليه هذا، لا في الترجمة، ولا في المثل، ولا فيما أنشده من قول الأخطل[١] ومهلهل[٢]، ولا تعرض له إلا بعد ما ذكر بعض ما سمعه من قراءة بعضهم: (الحمد لله ربَّ العالمين) بالنصب، وسؤال يونس عنها، وبناء الباب على ما تقدم وتعقيبه بما به أتبعَ الترجمة، وكلٌّ ذلك جار على ما فهمه الجماعة من اختيار القطع، وإن لم يتقدم إتباع.

ثم إن القطع قبل الإتباع قد تحصَّل مما أورده من المثالين المسموعين والآيات، وما أنشده قبل الإتباع وبعده من غير تفصيل في الحالين، وذلك كله يقتضي استواء الحكم ما لم يكن الموصوف يفتقر إلى زيادة بيان، فإنه قد يحسن إذ ذاك بيان، ولمَّا لم يقع فيما صدر به سيبويه الباب إلا ما هو معلوم[٣] غير محتاج إلى زيادة بيان، وإذا ثبت هذا ولم تقع إشارة إلى ما زعم هذا القائل من هذا التفصيل فلا يتوقف القطع على الشرطين المذكورين: من كون الصفة للثناء والتعظيم، وكون الموصوف معلومًا.

---

(١) الأخطل (١٩ ـ ٩٠هـ/ ٦٤٠ ـ ٧٠٨م) هو غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة بن عمرو، من بني تغلب، وهو شاعر، مصقول الألفاظ، حسن الديباجة، في شعره إبداع، اشتهر في عهد بني أمية بالشام، وأكثر من مدح ملوكهم، وهو أحد الثلاثة المتفق على أنهم أشعر أهل عصرهم: جرير، والفرزدق، والأخطل، ونشأ على النصرانية، في أطراف الحيرة (بالعراق) واتصل بالأمويين فكان شاعرهم، وتهاجى مع جرير والفرزدق، فتناقل الرواة شعره، وكان معجبًا بأدبه، تياهًا، كثير العناية بشعره، ينظم القصيدة ويسقط ثلثيها ثم يظهر مختارها، وكانت إقامته طورًا في دمشق مقر الخلفاء من بني أمية، وحينًا في الجزيرة حيث يقيم بنو تغلب قومه، وأخباره مع الشعراء والخلفاء كثيرة. (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٥/ ١٢٣).

(٢) المهلهل: (ت نحو١٠٠ ق.هـ/ ٥٢٥م) وهو عدي بن ربيعة بن مرة بن هبيرة، من بني جشم، من تغلب، شاعر، من أبطال العرب في الجاهلية، من أهل نجد، وهو خال امرئ القيس الشاعر، وقيل: لقب مهلهلًا؛ لأنه أول من هلهل نسج الشعر؛ أي: رققه، وكان من أصبح الناس وجهًا، ومن أفصحهم لسانًا، عكف في صباه على اللهو والتشبيب بالنساء، فسماه أخوه أليب «زير النساء»؛ أي: جليسهن، ولما قتل جساس بن مرة كليبًا ثار المهلهل، فانقطع عن الشراب واللهو، وآلى أن يثأر لأخيه، فكانت وقائع بكر وتغلب التي دامت أربعين سنة، وكانت للمهلهل فيها العجائب والأخبار الكثيرة، أما شعره فعالي الطبقة. (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٤/ ٢٢٠).

(٣) لعل في الكلام سقط تقديره: (كان).

وهل يطرد هذا الحكم في كل ما وجد فيه أم يتفصَّل؟ هذا حكم آخر، وسيستوفى بعد إن شاء الله.

أما تقدم الإتباع فليس بشرط، وإنما تعلق القائل بذلك بما ذكر أبو طاهر في بابٍ شاذ مما يشير إلى أنه قول قائل من النحويين، إلا أنه لم يتعرض لكلام سيبويه، وإنما الخطأ في نسبه ذلك لسيبويه مع فساد هذا القول في نفسه. فإذا تقرر ما أصَّلناه من أن الوجه فيما الصفة فيه مدح أو ذم والموصوف معلوم قطع الصفة وأنه الأفصح، فللسائل أن يسأل عن وجه ضعف النصب في القراءة المذكورة مع حصول شرط القطع؟ ولِمَ اتفق القراء على خلاف ما تمهد أنه الوجه؟

والجواب عن ذلك ـ والله أعلم ـ: أن اختيار القطع بعد حصول شرطيه مطرد ما لم تكن الصفة خاصة بما جرت عليه لا تليق بغيره ولا يتصف بها سواه، ولا شك أن هذا الضرب قليل جدًا، فلذلك لم يفصح سيبويه رحمه الله باشتراطه، واكتفى بالوارد مما ذكره عن بعض العرب.

فإذا كانت الصفة مما لا يشارك فيها الموصوف غيره، وكانت مختصة بمن جرت عليه، فالوجه فيها الإتباع، ويطَّرد ذلك في صفات الله سبحانه مما لا يتصف به غيره، وأوضح ذلك هذه الصفة العلية، ألا ترى أن ربوبيته تعالى للعالم بأسره لا تنبغي لغيره ولا يتصف بها سواه، فلما كانت على ما ذكرته لم تكن فيها القطع، والمراد (أن)[1] السماع على هذا كاف في الدلالة، فمنه الآية المذكورة، ومنه قوله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝٢ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ﴾ [غافر: ١ ـ ٣]. لما كان وصفه تعالى بغافر الذنب وما بعده لا يليق بغيره تعالى لم يكن فيه إلا الإتباع، والإتباع لا يكون بعد قطع، فلزم الإتباع في الكل، ومن هذا قول عمرو بن الجموح[2]:

---

(١) لعلها ساقطة.

(٢) عمرو بن الجموح: عمرو بن الجموح (ت٣هـ/ ٦٢٥م) عمرو بن الجموح بن زيد بن حرام الأنصاري السلمي: وهو صحابي، كان في الجاهلية من سادات بني سلمة وأشرافهم، وكان له صنم في داره من خشب يعظمه، وهو آخر الأنصار إسلامًا، وفي الحديث لبني سلمة: «سيدكم الأبيض الجعد عمرو بن الجموح»، واستشهد بأحد. (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٥/ ٧٥)، (وانظر: الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ، ٤/ ٦١٥).

الحمد للَّه العلي ذي المنن الواهب الرزاق ديَّان الدِّيَن

وهذا مع تكرار الصفات؛ وذلك من مسوِّغات القطع على صفة ما، وعند بعضهم من غير تقيُّدٍ بصفة، وأما الإتباع [فيما][1] لم يقع فيه إلا صفتان من صفاته تعالى فأكثر من أن يحصى، فهذا شاهد السماع، وهو كاف وله وجه من القياس، وهو شبيه بالوارد في سورة النجم في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ۝٤٣ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ۝٤٤﴾، ثم قال تعالى بعد: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ ۝٤٨ وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعْرَىٰ ۝٤٩﴾ [النجم].

فورد في هذه الجمل الأربع الفصل بالضمير المرفوع بين اسم إنّ وخبرها ليحرز بمفهومه نفي الاتصاف عن غيره تعالى بهذه الأخبار، وكان الكلام في قوة أن لو قيل: وأنه هو لا غيره؛ وذلك أنه لما كان يمكن المباهت الجاحد ادعاء هذه الأوصاف لنفسه مباهتًا ومغالطًا كقول طاغية إبراهيم عليه السلام جوابًا لإبراهيم عليه السلام حين قال: ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، فقال الطاغية مباهتًا ومخيلًا لأمثاله: أنا أحيي وأميت، فأوهم بفعلة يطلق عليها هذه العبارة مجازًا بقتله من لم يستوجب القتل، وتسريحه من وجب عليه القتل، وهذا جار في هذه الجمل المفصول فيها بالضمير، فأتى به لما ذكر، ولم يَرد هذا الضمير في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ ۝٤٥﴾ [النجم]؛ لأن ذلك مما لا يتعاطاه أحد لا حقيقة ولا مجازًا، وبالاعتراف بذلك أخبر تعالى عن عتاة الكفار العرب وغيرهم حين قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ ۝٥٠﴾ [النجم]؛ لكون إهلاك القرون المكذبة مما لا يمكن أن ينسب لغير الله تعالى فلم يعرض في هذا مفهوم، فلما لم يكن في هذه الآي الثواني مفهوم يحتاج إلى التحرُّز منه لم يرد هنا فصل بضمير كما ورد فيما تقدم.

وإذا تأملت القطع في صفات الثناء والمدح وجدت ما مهَّدناه جاريًا على هذا، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بزيد العالم، فأتبعت الصفة لموصوفها مع

---

(١) لعلها سقطت من النسخ.

كون الصفة صالحة لمن أجريت عليه ولغيره، لم يكن ذلك ليدفع غير زيد عن مشاركته في صفته التي أجريتها عليه، فإذا قطعت قلت: مررت بزيد العالم هو، برفع الصفة على تقدير مبتدأ؛ أي: هو العالم، أحرز ذلك الضمير المبتدأ بمفهومه أن غير زيد ليس بعالم أو أنه ليس كزيد، وكأنك قلت: هو العالم لا غيره كما في الآي المتقدمة، وكذا القطع في النصب من غير فرق.

فإذا كانت الصفة لم تخص من جرت عليه، لم يكن هناك مفهوم محرز منه فلم يكن القطع ليحرز هنا فائدة فلم يُحتج إليه، وعليه ورد السماع كما تقدم، فقد تعاضد السماع والقياس كما بينًّا، ووجب الإتباع في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة] وهو مما لم يتعرض له أحد بما يخلص مع لزوم الجواب عنه[1].

• **الآية الثالثة من أم القرآن:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾ [الفاتحة].

فيها سؤال واحد، وهو أن يقول القائل: ما وجه الفصل بهاتين الصفتين العليَّتين من قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١﴾ بين الصفتين المقتضيتين ملك الدارين بما فيها، وهما ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ [الفاتحة] من حيث إن ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ (رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ)[2]﴾ يتضمن أن لا رب سواه، فهو ملك الكل؛ فقد كان المطابق لهذا إيصال ملك يوم الدين به حتى يقع وصفه بملك الدارين جميعًا وبالانفراد فيهما بالخلق والأمر والحكم كما هو، وكما ورد في قوله: ﴿لَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْأُولَىٰ وَٱلْءَاخِرَةِ﴾ [القصص: ٧٠]؛ فالجاري مع هذا أن لو قيل: الحمد لله رب العالمين ملك يوم الدين، والفصل بالرحمٰن الرحيم مما يكسر سورة هذا الغرضُ، فما وجه ذلك[3]؟.

---

(١) سقط من (أ) و(ب) و(خ) ما يتعلق بـ (الحمد لله رب العالمين الرحمٰن الرحيم مالك يوم الدين) بداية من ص١٥ إلى ص١٩.

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من بعض النسخ، وسقط من (أ) و(ب) و(خ).

(٣) مما يجدر التنبيه إليه هنا: الفارق بين كل من الرحمٰن والرحيم؛ فهو سبحانه **الرحمٰن** أي: الواسع الرحمة لخلقه جميعًا مؤمنهم وكافرهم، عاقلًا وغير عاقل. =

والجواب عن هذا: أنه تعالى خصَّص هذه الأمة بخصائص الاعتناء والتكريم، قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]. وجعل نبينا ﷺ سيد ولد آدم والمصطفى من كافة الخلق، والتابع يشرُف بشرف المتبوع، وقد خاطبه تعالى بخطاب الرحمة والتلطف والاعتناء، فقال تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣]؛ فقدم العفو بين يدي ما صورته العتب؛ لئلا ينصدع(١) قلبه ﷺ؛ فكذلك تلطف لعباده من أمة هذا النبي الكريم، وأمَّنهم عند خوفهم وإشفاقهم من عرض أعمالهم وحسابهم فقال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ [الفاتحة]. لما كان تعالى قد وصف هذا اليوم بأنه يوم ﴿تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾(٢) ﴿وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ﴾ [الحج: ٢] قدَّم

= وهو **الرحيم** الدائم الرحمة لعباده المؤمنين في آخرته.

فـ(**الرحيم**) لاختصاص المؤمنين برحمة خاصة في الآخرة، أما (**الرحمٰن**) فهو دال على اتساع رحمته في الدنيا لخلقه جميعًا مؤمنهم وكافرهم، إنسهم وجنهم، حتى يشمل كل دابة في الأرض، وطائر في السماء؛ وذلك أن الرحمٰن صيغة على وزن فعلان تدل على السعة.

وقد تعرض الزمخشري لذلك في سورة الفاتحة، إذ يقرر أن «الرحمٰن» أبلغ من «الرحيم»، ثم يتساءل: «فإن قلت لم قدم ما هو أبلغ من الوصفين على ما هو دونه، والقياس الترقي من الأدنى إلى الأعلى كقولهم: فلان عالم نحرير، وشجاع باسل، وجواد فياض. قلت: لما قال ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ فتناول جلائل النعم وعظائمها وأصولها أردفه ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ كالتتمة والرديف ليتناول ما دقّ منها ولطف» (الكشاف ١/ ٧).

فالزمخشري هنا يقرر أن (**الرحمٰن**) أبلغ من (**الرحيم**) ويناقش لم تقدم الأبلغ (**الرحمٰن**) وكأن الأمر متقرر ثابت. وقد شايعه الطيبي وجماعة من العلماء ـ ذكرهم الطيبي في حاشيته ـ على كون (**الرحمٰن**) أبلغ من (**الرحيم**) فيقول الطيبي «قوله: فلم قدم ما هو أبلغ» وهذا مقام تكلم فيه العلماء، فلا بد من عد أقوالهم... «الطيبي، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، مخطوط بدار الكتب ٤٧٣ تفسير تيمور ق ١٦»».

(١) في (ب): [تصدع]، وما أثبتناه أرجح، والله أعلم.

(٢) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ ۝٤٢﴾ [إبراهيم].

هنا تعريفهم بأنه: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾ وأنه ملِك ذلك اليوم؛ فآنس هذه الأمة كما آنس نبيهم وذلك أبين شيء.

• **الآية الرابعة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ [الفاتحة]، وفي قراءة عاصم[1] والكسائي[2]: (مَلَكَ يَوْمِ الدِّينِ). وفي سورة آل عمران: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ﴾ [٢٦] ولم يقرأ بغيره، وفي سورة الناس: ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢﴾ ولم يقرأ أيضًا بغيره. ومدار الآيات الثلاث على تعريف العباد بأنه سبحانه الملك المالك، ثم ورد فيها من الاختلاف ما ذكر.

فللسائل أن يسأل فيقول: ما وجه هذا الاختلاف؟ وهل اختصاص آية أم القرآن بالقراءتين لموجب يخصُّها مع اتحاد المقصود في الآيات الثلاث من أنه سبحانه المنفرد بملك الكل وإيجادهم وأنه المَلِك المالك؟ أم ذلك لاختلاف المقاصد؟

والجواب: إن الآيات الثلاث حاصل منها ما ذكر (أنه مقصود) من أنه سبحانه ملك مالك، أما آية الفاتحة فبإفصاح القراءتين، وأما آية آل عمران فلفظ المُلك المضاف إليه مالك في قوله: ﴿مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ﴾ يفهم أنه الملِك لأن الملِك من له المُلك، فأفهم لفظ (المُلْك) المضاف إليه (مالك) أنه ملِك، فحصل الاكتفاء بهذا، وأفهمت الآية الأمرين.

---

(١) عاصم: (القارئ) (ت١٢٧هـ/ ٧٤٥م) هو عاصم بن أبي النجود بهدلة الكوفي الأسدي بالولاء، أبو بكر: أحد القراء السبعة، تابعي، من أهل الكوفة، ووفاته فيها، كان ثقة في القراءات، صدوقًا في الحديث، قيل: اسم أبيه عبيد، وبهدلة اسم أمه. (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٣/ ٢٤٨).

(٢) الكسائي: (ت١٨٩هـ/ ٨٠٥م) هو علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، الكوفي، أبو الحسن الكسائي: إمام في اللغة والنحو والقراءة، من أهل الكوفة، ولد في إحدى قراها وتعلم بها، وقرأ النحو بعد الكبر، وتنقل في البادية، وسكن بغداد، وتوفي بالري عن سبعين عامًا، وهو مؤدب الرشيد العباسي وابنه الأمين، قال الجاحظ: كان أثيرًا عند الخليفة، حتى أخرجه من طبقة المؤدبين إلى طبقة الجلساء والمؤانسين، أصله من أولاد الفرس، وأخباره مع علماء الأدب في عصره كثيرة، له تصانيف، منها «معاني القرآن» و«المصادر» و«الحروف» و«القراءات» و«نوادر» ومختصر في «النحو» و«المتشابه في القرآن» و«ما يلحن فيه العوام». (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٤/ ٢٨٣).

وأما آية الناس فقوله تعالى: ﴿بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١﴾ [الناس] مغن عن الإفصاح بمالك الناس لأن الرب المالك، فكأن قد قيل: قل أعوذ ملك الناس مالك الناس، فاقتضى الإيجاز الاتصال ووحدة الكلام من حيث المعنى.

أما آية الفاتحة، فقوله فيها: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ آية انفردت عما قبلها بالتعريف بما لم تعرف به الآية التي قبلها من التنصيص على أنه ملك يوم الحساب، فمصرف الكلامين في الآيتين إلى مقصودين، وذلك أن قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ كلام مصرفه بحسب التفصيل الوارد هنا إلى حال الدنيا مع انسحاب معناه على الدارين، ولكن ورد الكلام مفصلًا فقال: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢﴾، فمصرف هذا بسبقية المفهوم وتقييد ما بعده وما يقتضيه التناظر والتقابل إلى حال الدنيا، ثم قال: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ فمصرف هذا إلى حال الآخرة، فهذا في التفصيل كقوله تعالى: ﴿لَهُ ٱلۡحَمۡدُ فِي ٱلۡأُولَىٰ وَٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [القصص: ٧٠].

فلم يكن ما مصرفه إلى حال الدنيا ليقع به الاستغناء عما مصرفه إلى حال الآخرة، فلم يكن بد من الإفصاح بالصفتين، فورد ذلك في القراءتين بخلاف ما في آية آل عمران وآية الناس، فإن الآيتين من حيث الاتصال في المعنى في قوة آية واحدة، والكلام فيهما مطلق غير مقيد، فيتناول بحسب إطلاقه الحكم في الدارين مع أنه كلام واحد.

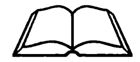
فإن قلت: إذا كان قوله: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ ـ بحسب المصرف كما تقدم ـ آية انفردت وباين مقصدها الآية قبلها ـ على ما تمهَّد ـ فقد صارت آيتا أم القرآن بحسب مصرف كل آية منهما كآية آل عمران وآية الناس، فيحتاج في كل واحدة منهما ـ على ما تمهَّد ـ (إلى ما يفهم)[1] أنه سبحانه مِلِك مالك، وقد حصل ذلك من الآيات الثلاث، فما المفهم[2] لذلك من قوله: ﴿رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢﴾؟

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب) و(خ)، وهو زيادة في بعض النسخ.
(٢) في (أ) و(ب) و(خ): [المفهوم]، وما أثبتناه أرجح لدلالة السياق عليه. والله أعلم.

فالجواب: أنه مفهوم من عموم قوله: ﴿رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ إذ لم يقع مثل هذا العموم والاستيفاء من هذه الآي[1] في غير هذه، فإن لفظ العالمين يشمل كل مخلوق، وإذا كان رب الكل ومالكهم فإن جميعهم تحت قهره وملكه، فلا ملك لغيره سبحانه.

فقد حصل من كل واحدة من هذه الآي الأربع أنه سبحانه الملك المالك، وتبين أنه لا يلائم الآية من أم القرآن إلا ما ورد فيها من القراءتين، وأن الآيات الأُخَر لو قرئت بالوجهين لكان تكرارًا، فورد كلٌّ على ما يجب ولا يناسب خلافه. والله أعلم.



(١) في (أ) و(ب) و(خ): [الا]، وهي خطأ، ولا يتم بها المعنى.



سورة البقرة

قوله سبحانه: ﴿الٓمٓ ①﴾ [البقرة].

أقول وأسأل الله توفيقه: إنَّ القول الوارد في هذه الحروف المقطعة في أوائل السور على كثرته وانتشاره منحصر في طرفين:

أحدهما: القول بأنها مما ينبغي أن لا يتكلم فيه، ويؤمَن بها كما جاءت من غير تأويل.

والثاني: القول بتأويلها على مقتضى اللسان؛ وهذا مسلك الجمهور.

وهذا الذي نعتقد أنه الحق؛ لأن العرب تُحُدِّيَتْ بالقرآن وطُولِبَتْ بمعارضته أو التسليم أو الانقياد، وبمعرفتهم أنه بلسانهم، ومعروف تخاطبهم، وعجزهم مع ذلك عنه قامت الحجة عليهم وعلى كافة الخلق، وإذا سُلِّم هذا فكيف يرد في شيء منه خطابهم بما لا طريق لهم إلى فهمه؟ فلو كان هذا لتعلَّقوا به ووجدوا السبيل إلى التعلل في العجز عنه[١]، وهذا مبسوط في كتب الناس وغير خاف.

وقد انتشرت تأويلات المفسرين وتكاثرت، والملائم بما نحن بسبيله ما أذكره[٢]، مما لم أرَ من تعرَّض له. وهو وجه اختصاص كل سورة من المفتتحة بهذه الحروف بما افتتحت به منها، فهذا مما يسأل عنه، ولم أرَ من تعرض له، وهو راجح[٣] إلى ما قصدته هنا، وما سوى هذا مما يتعلق **بالسؤال عن الحروف** كورودها على حرف وعلى حرفين إلى خمسة،

---

(١) في (خ): [نذكره]. (٢) في (خ): [راجع].

(٣) في كلام المصنف نظر، فالله سبحانه يعرّف العباد بما شاء ويُخفى عنهم ما شاء، وجُلُّ القرآن كافٍ في الإعجاز والتحدي، فإذا استأثر الله تعالى بعلم شيءٍ فلا يكون للكفار في عدم فهم كلامه سبحانه وكل من فسر الحروف المقطعة فقد اجتهد «برأيه» فيما لا دليل عليه.

وتخصيص هذه الحروف الأربعة عشر(١)، وكثرة الوارد منها على ثلاثة، إلى غير هذا، فليس من مقصدنا في هذا الكتاب، أما الأول فمن شرطنا.

والجواب عنه: أن وجه اختصاص كل سورة منها بما به اختصَّت من هذه الحروف حتى لم يكن ليرد ﴿الٓمٓ ۝١﴾ [البقرة] في موضع ﴿الٓرۚ﴾ [يونس: ١] ولا ﴿حمٓ ۝١﴾ [غافر] في موضع ﴿طسٓۚ﴾ [النمل: ١] ولا ﴿نٓۚ﴾ [القلم: ١] في موضع ﴿قٓۚ ۝١﴾ [ق] إلى سائرها، أن هذه الحروف لافتتاح السور بها ووقوعها مطالع لها(٢) كأنها أسماء لها، بل هي جارية مجرى الأسماء من غير فرق.

وهذا إذا لم نقل بقول من جعلها أسماء للسور. والعرب تراعي(٣) في الكثير من المسميات أخذ أسمائها من نادر أو مستغرب يكون في المسمى من خلق أو صفة تخصُّه، أو تكون فيه أحكم أو أكثر أو أسبق لإدراك الرائي للمسمَّى، ويسمُّون الجملة من الكلام والقصيدة الطويلة من الشعر بما هو أشهر فيها أو بمطلعها؛ إلى أشباه هذا، وعلى ذلك جرت أسماء سور الكتاب العزيز؛ كتسمية سورة البقرة بهذا الاسم لغريب قصة البقرة المذكورة فيها وعجيب الحكمة في أمرها، وتسمية سورة الأعراف بالأعراف لما لم يرد ذكر الأعراف في غيرها، وتسمية سورة النساء بهذا الاسم لما تردد فيها وكثر من أحكام النساء، وتسمية سورة الأنعام لما ورد فيها من تفصيل أحوالها وإن كان قد ورد لفظ الأنعام في غيرها؛ إلا أن التفصيل الوارد في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ حَمُولَةً وَفَرْشًا﴾ [الأنعام: ١٤٢] إلى قوله: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ﴾ [الأنعام: ١٤٤] لم يرد في غير هذه السورة، كما ورد ذكر النساء في سور إلا أن ما تكرر وبسط من أحكامهن لم يرد في غير سورة النساء، وكذا سورة المائدة لم يرد ذكر المائدة في غيرها فسُمِّيت بما يخصُّها.

فإن قلت: قد ورد في سورة هود ذكر نوح وصالح وإبراهيم ولوط وشعيب وموسى عليهم السلام، ولم تختص باسم هود وحده عليه السلام؛ فما وجه تسميتها بسورة هود على ما أصَّلت، وقصة نوح فيها أطول وأوعب؟

---

(١) كذا في (خ): عشر، وفي غيرها عشرة، وسقط من (ك) وزادت نسخة (غ): [بالذكر].
(٢) في (أ) و(ب) و(خ): [كلها].
(٣) في (أ) و(ب) و(خ): [تساوي]، وما أثبتناه أرجح وأنسب للسياق.

قلت: تكررت هذه القصص في سورة الأعراف وسورة هود وسورة الشعراء بأوعب مما وردت في غيرها، ولم يتكرر في واحدة من هذه السور الثلاث اسم هود عليه السلام كتكرره في هذه السورة، فإنه تكرر فيها عند ذكر قصته في أربع مواضع، والتكرر من أعمد الأسباب التي ذكرناها.

فإن قيل: فقد تكرر اسم نوح في هذه السورة في ستة مواضع منها وذلك أكثر من تكرر اسم هود.

قلت: لما [أفردت[1]] لذكر نوح وقصته مع قومه سورة برأسها فلم يقع فيها غير ذلك كانت أولى بأن تسمى باسمه عليه السلام، من سورة تضمنت قصته وقصة غيره من الأنبياء عليهم السلام، وإن [تكرر اسمه فيها[2]] أكثر من ذلك. أما هود عليه السلام، فلم يفرد لذكره سورة، ولا تكرر اسمه مرتين فما فوقها في سورة غير سورة هود، فكانت أولى السور بأن تسمى باسمه عليه السلام.

وتسمية سائر سور القرآن جار فيها من رعي التسمية[3] ما يجاريها، فأقول ـ وأسأل الله عصمته وسلامته ـ: إن هذه السور إنما وضع في أول كل سورة منها ما كثر ترداده فيما تركب من كلمها، ويوضح لك ما ذكرت أنك إذا نظرت سورة منها بما يماثلها في عدد كلمها وحروفها وجدت الحروف المفتتح بها تلك السورة إفرادًا وتركيبًا[4] أكثر عددًا في كلمها منها في نظيرتها ومماثلتها في عدد كلمها وحروفها[5]، فإن لم تجد سورة منها ما يماثلها في عدد كلمها، ففي اطراد ذلك في المتماثلات مما يوجد له النظير ما يُشعر بأن هذه لو وجد مماثلها لجرى على ما ذكرت لك، وقد اطرد هذا في أكثرها، فحق لكل سورة منها أن لا يناسبها غير الوارد فيها، فلو وقع (في)[6] موضع

---

(١) في (خ): [جرت].
(٢) في (خ): [تكرر فيها اسمه].
(٣) سقط من النسخ المطبوعة: (ك) و(غ): [ما ذكرناه، وإذا تقرر هذا ووضح أن التردد والتكرار يراعى حظه في التسمية وما يجاريها].
(٤) في (خ): [وتركيبها].
(٥) سقط من (ك) و(غ): [وجدت الحروف المفتتح بها تلك السورة].
(٦) سقط من (أ) و(ب) و(خ)، وهو زيادة في بعض النسخ.

﴿قٓ﴾ من سورة ﴿قٓ﴾ ﴿نٓ﴾ من سورة ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾ وموضع ﴿نٓ﴾ ﴿قٓ﴾ لم يمكن لعدم المناسبة المتأصل رعيها في كتاب الله تعالى، فإذا أخذت كل افتتاح منها معتبرًا بما قدمته لك لم تجد: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ يصح في موضع ﴿حمٓ﴾ ﴿عٓسٓقٓ﴾ ولا العكس، ولا ﴿حمٓ﴾ في موضع ﴿طسٓ﴾ ولا العكس، ولا ﴿الٓمٓرٓ﴾ في موضع ﴿الٓمٓ﴾ ولا عكس ذلك، ولا ﴿الٓمٓرٓ﴾ في موضع ﴿الٓمٓصٓ﴾ بجعل الصاد في موضع الراء ولا العكس، فقد بان وجه اختصاص كل سورة بما به افتتحت، وأنه لا يناسب سورة منها ما افتتح غيرها، والله تعالى أعلم بما أراد(١).

• **الآية الثانية:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢﴾ [البقرة] فوصفه سبحانه بكونه هدى للمتقين، وقال تعالى في وصف التوراة والإنجيل في أول سورة آل عمران: ﴿...وَأَنزَلَ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ ۝٣ مِن قَبۡلُ هُدٗى لِّلنَّاسِ﴾ [٣ ـ ٤] ولم يقل هنا هدى للمتقين.

فللسائل أن يسأل: عن الفرق الموجب اختصاص كل من الموضعين بما ورد فيه، وهل كان يحسن ورود «الناس» في موضع «المتقين»، وورود «المتقين» في موضع «الناس»؟

والجواب: إن الملائم المناسب ما ورد، وإن عكسه غير ملائم ولا مناسب. ووجه ذلك (أن) الكتاب المشار إليه هو الكتاب العزيز على ما في مآخذ المفسرين من التفصيل، وهو مما خصت به هذه الأمة، والتوراة كتاب موسى عليه السلام لبني إسرائيل، والإنجيل كتاب عيسى عليه السلام، ولأمة محمد ﷺ الفضل المعلوم، فأشير بالمتقين إلى حال المخصوصين به، وقيل في

---

(١) إذا تأملنا ما ذكره المصنف هنا وجدنا أنه قد سبق الدراسات الأسلوبية الحديثة فيما توصلوا إليه في دراسة النص من الوقوف على ما سمّوه (بالكلمات المفاتيح) وهي الكلمات التي يكثر دورانها في النص، وتكشف عن مقاصده وأسراره وبنيته العميقة، وهي التي يستخدمها القارئ والناقد كمفاتيح لفتح مغاليق النص الأدبي والوقوف على أسرار بنائه الدلالي، وهنا نجد أن المصنف قد وصل إلى أبعد من هذا، وهو الوقوف على أسرار الحروف مما يمكن أن نسميه (بالحروف المفاتيح) ويعد هذا سبقًا أسلوبيًّا بلا شك، وقد نبه العلامة ابن قيم الجوزية في بعض مصنفاته لا سيما «الفوائد» إلى مثل هذا وأفاض فيه؛ خاصة عند حديثه عن مطلع سورة (ق).

الآخرين: ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ ليشعر بحال أهل الكتابين وفضل أهل الكتاب العزيز عليهم، فلا يلائم كل موضع إلا ما ورد فيه.

فإن قيل: إنما صح لهم الوصف بالتقوى بعد اهتدائهم بالكتاب وتصديقهم به والتزامهم ما تضمنه.

قلت: لُحظ في ذلك الغاية، فهو من باب التسمية بالمآل[1]، [وهو باب واسع ومنه][2]: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [يوسف: ٣٦] وإذا تقرر[3] ما ذكرناه فعكس الوارد غير ملائم، والله أعلم بما أراد.

• **الآية الثالثة**: ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ[4] إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ ٩﴾ [البقرة]، وقال بعد: ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشۡعُرُونَ ١٢﴾ [البقرة]، ثم قال بعد: ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعۡلَمُونَ ١٣﴾ [البقرة]، فنفى عنهم هنا العلم، وفي الآيتين (قبل)[5] الشعور.

فيسأل عن الفرق الموجب لهذا التخصيص.

والجواب عن ذلك: إن الشعور راجع إلى معنى الإحساس مأخوذ من الشعار، وهو ما يلي الجسد ويباشره، فيدرك ويحس به من غير افتقار إلى فكر أو تدبر، فيشترك في مثل هذا الإدراك العاقل من الحيوان وغير العاقل، وأما العلم فلا يكون إلا عن فكر ونظر يحصله، وقد تكون مقدماته حسية (أو غير حسية) على قول المحققين من أرباب النظر، فهو مما يخص العقلاء. ولما

---

(١) في بعض النسخ: [المثال]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب.

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (ك) و(غ): وقد أثبتناه من (خ).

(٣) في (خ): [تكرر].

(٤) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بضم الياء وفتح الخاء وألف بعدها وكسر الدال (يُخَادِعون) والباقون بفتح الياء وإسكان الخاء بلا ألف وفتح الدال (يَخْدَعون). (البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (١/ ٢٥).

(٥) سقطت من (أ) و(ب) و(خ).

كان الإيمان وهو التصديق لا يحصل إلا عن نظر وفكر يُحصِّل العلم بالمصدق به، ولا يكون النظر والفكر إلا من عاقل يعرف الصواب من الخطأ، وقد نفى المنافقون ذلك عن المؤمنين (ونسبوهم إلى السفه، ونسبوا أنفسهم للعلم ونفوه عن المؤمنين)[١] بنسبتهم إياهم إلى السفه، وهو خفة الحلم وعدم التثبت في الأمور، وذلك في قولهم: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣] فرد الله ذلك عليهم بقوله: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ ونفى عنهم العلم، فنفى عنهم ما نفوه عن غيرهم ووُصفوا بما نسبوه لغيرهم، ولما كان الفساد في الأرض ورَوْمُ مخادعة من لا ينخدع منتحلٌ لا يخفى فساده على أحد ويوصل إلى ذلك بأول إدراك؛ ناسبه أيضًا نفي الشعور ولم يكن ليناسبه نفي العلم، فجاء كلٌّ على ما يناسب ويلائم.

وتعرض أبو الفضل ابن الخطيب لما ورد في هذه الآي فقال: إنما قال في آخر هذه الآية: ﴿لَّا يَعْلَمُونَ ﴿١٣﴾﴾ وفيما قبلها: ﴿لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾﴾ لوجهين: أحدهما أن الوقوف[٢] على أن المؤمنين على الحق وهم على الباطل أمر[٣] عقلي نظري، وأما أن النفاق وما فيه من البغي يفضي إلى الفساد في الأرض فضروري جار مجرى المحسوس، والثاني: أنه لما ذكر السفه وهو جهل كان ذكر العلم أحسن طباقًا له، والله أعلم. انتهى. وما ذكرته أجرى مع لفظ الآي وأبين.

• **الآية الرابعة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿...وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿١٨﴾﴾ [البقرة]، وورد فيما بعد: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ۚ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٧١﴾﴾ [البقرة]، ففي الأولى: ﴿لَا يَرْجِعُونَ ﴿١٨﴾﴾، وفي الثانية: ﴿لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٧١﴾﴾ مع[٤] اتحاد الأوصاف الواردة مورد التسبب والعلة فيما نسب لهم.

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب) و(خ)، وهو زيادة في بعض النسخ.
(٢) في (أ) و(ب) و(خ): [الوقف].
(٣) في (أ) و(ب) و(خ): [أي]، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه كما هو في (غ).
(٤) في (خ): [بعد].

والجواب عنه: أنه لما مثَّل حال المنافقين بحال مستوقد النار لطلب الإضاءة، وأنه لما أضاءت ما حوله أذهبها الله وطفيت فلم يكن له ما يستضيء به ويرجع إليه، فنفى عنهم وجود ما يرجعون إليه من ضياء يدفع حيرتهم وهذا بيِّن.

أما الآية الثانية فإنه مثَّل حال الكافرين فيها بحال الغنم في كونها يصاح بها وتنادى فلا تفهم عن راعيها ولا تسمع إلا صوتًا لا تعقل معناه ولا تفهم ما يراد به، كذلك الكفار في خطاب الرسل إياهم؛ فلا يجيبونهم، ولا يعقلون ما يراد، بهم وهذا مناسب، وكل[١] على ما يجب.

فإن قيل: أما[٢] تمثيل الكفار وتشبيههم بالغنم فيما ذكر فقد أفصح ذلك قوله تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ﴾ [الفرقان: ٤٤]، فقد وضَّح هذا ما ذكرته، إلا أن آية البقرة إنما ورد فيها ببادي سياق (الكلام) وظاهره تشبيه الكفار بالناعق بالغنم لا بالغنم؛ فكيف يرجع تقدير الآية إلى ما ذكرت؟

فالجواب: إن إيجاز الكلام يقتضي حذف ما يفهمه السياق اختصارًا، فالتقدير في الآية ما مَرَّ من الإشارة إلى التشبيه بالطرفين، ومنه قول الشاعر[٣]:

وإني لتعروني[٤] لذكراك[٥] [فترة][٦] كما انتفض العصفور بلَّله القَطْرُ

فشبَّه في ظاهر الكلام ما يعروه من الفترة بانتفاض العصفور، وليس مراده هذا؛ وإنما يريد تشبيه ما يعروه بما يعرو العصفور بعد ما يدركه من بل

---

(١) سقط من (ب).

(٢) في (ب): [ما]، والراجح ما أثبتناه وهو [أما].

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي. (انظر: الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، ٦/١٥٨، ١٥٩).

(٤) في (أ) و(ب) و(خ): [ليعروني]، وهذا جائز للفصل بين الفعل والفاعل بشبه الجملة (لذكراك).

(٥) في (أ) و(ب) و(خ): [لذكرك].

(٦) وفي رواية أخرى: هزة. (انظر: الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، مرجع سابق، ٣/٣٧).

المطر من الفترة، وأنه ينتفض عندها كما ينتفض العصفور، فحذف في كل من الطرفين مما أثبت نظيره. فالتقدير في البيت: وإني لتعروني[(١)] لذكراك[(٢)] فترة فأنتفض كما تعرو[(٣)] العصفور فترة فينتفض، فشبَّه ما يعروه بما يعرو العصفور والانتفاض بالانتفاض، وعلى هذا حمل سيبويه الآية: قال: «لم يشبَّهوا بما ينعق وإنما شبِّهوا بالمنعوق به»، وإنما المعنى: مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع. قال: ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى[(٤)]، وهذا تقدير معنى الآية.

فإن قلت: فكيف تقدير الإعراب؟ **قلت:** الأقرب فيه أن يكون على حذف مضاف؛ أي: ومثل داعي الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع، وعلى هذا حمله أكثر الناس، وإن شئت جعلت ما قدرنا عليه المعنى تقديرًا للمعنى والإعراب، وقد أخذه على ذلك جملة من شيوخنا ومن قبلهم.

• **الآية الخامسة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [البقرة]، وفي سورة يونس: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٣٨﴾﴾، وفي سورة هود: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٣﴾﴾.

يسأل عن قوله في الأولى: ﴿مِّن مِّثْلِهِ﴾، وفي الثانية: ﴿مِّثْلِهِ﴾، وما الفرق بين الموضعين؟ ولمَ قيل في سورة هود: ﴿بِعَشْرِ سُوَرٍ﴾؟ ولمَ وصف بمفتريات؟ ولمَ قال في البقرة: ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم﴾، وفي الموضعين الآخرين: ﴿مَنِ اسْتَطَعْتُم﴾ **فهذه أربع سؤالات.**

---

(١) في (أ) و(ب) و(خ): [ليعروني]، وهذا جائز كما سبق أن ذكرنا.
(٢) في (أ) و(ب) و(خ): [الذكرك].
(٣) في (أ) و(ب) و(خ): [يعرو]، وقد سبق أيضًا قولنا بجوازه.
(٤) الكتاب، سيبويه، (١/ ١٣١).

والجواب عن السؤال الأول: إن المراد إراءتهم ما يرفع شكَّهم في نبوة محمد ﷺ، فكأن قد قيل: إن شككتم في نبوته وتخصيصنا إياه بذلك فلتأتوا برجل منكم غيره يصدر عنه أو يأتي بسورة واحدة من نمط ما سمعتم من محمد ﷺ، وائتوا بشهداء يشهدون أن غيره قد سمع منه ما طولبتم به، فإذا عجزتم عن ذلك مع التماثل في الخلق والعلم بمقادير الكلام، إذ ليس بغير لسانكم المألوف عندكم، فإذا عجزتم عن ذلك ولا بد من عجزكم، فاتخذوا وقاية تنجيكم من النار التي يخبركم أنها مُعَدَّة لمن يكذبه(١).

فلما كان المراد هنا ما ذكرناه(٢) من التبعيضية في قوله: ﴿مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾ [يس: ٤٢]، وأما الوارد في سورة يونس فإنما أريد به ما يجري مع قوله: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ﴾. [يونس: ٣٨]، فقيل لهم: إذا كان مفترى كما تزعمون فما المانع لكم عن معارضته فائتوا بسورة مماثلة للقرآن، فالمراد هنا نفي كلام مماثل للقرآن وإقامة الحجة عليهم بعجزهم عن ذلك، والمراد في البقرة نفي شخص يماثله ﷺ في أن يسمع منه ما يماثل سورة واحدة من مثل القرآن في فصاحته وعجائبه، فاختلف المقصدان في السورتين مع الائتلاف في تعجيزهم عن هذا وهذا، فلما اختلفا لم يكن بد من «من» من الأولى لإحراز معناها، ولم يأت في يونس لحصول المعنى المقصود فيها دون «من».

فإن قلت: فإن «من» لا تمنع هذا المعنى المقصود في يونس.

قلت: إذا كان المعنى يحصل بثبوتها وسقوطها على السواء فقد بقي رعي الإيجاز وهو مقتض سقوطها، أما المعنى في البقرة فلا يحصل إلا بـ«من» فلم يكن بد منها هنا، فورد ذلك كله على ما يجب ويناسب.

والجواب عن السؤال الثاني: وهو قوله ﷻ في سورة هود: ﴿بِعَشۡرِ سُوَرٖ﴾ [هود: ١٣]، فإنه ـ والله أعلم ـ لما قيل هنا مفتريات فوسع عليهم ناسبه التوسعة في العدد المطلوب؛ لأن الكلام المفترى أسهل فناسبه التوسعة. أما

---

(١) في (خ): [كذَّبه].

(٢) في (خ) وقد سقط من (ك) و(غ): [لم يكن بدٌّ من].

الوارد في السورتين قبل فلم يذكر لهم فيها أن يكون مفترى؛ بل السابق من الآيتين المماثلة مطلقًا؛ فذلك أصعب وأشق عليهم مع عجزهم في كل حال، فوقع الطلب حيث التضييق بسورة واحدة وحيث التوسعة بعشر سور مناسبة جليلة واضحة، وقد جاوب بما هذا معناه بعض المفسرين.

والجواب عن الثالث: أنه وصف لهم المطلوب منهم هنا بأن يكون مفترى ليحصل عجزهم بكل جهة، فلا يقدرون على وجود شخص مماثل له ﷺ في ظاهر الصورة الجنسية سمع منه ما يسمع من محمد ﷺ، ولا يقدرون على مثل سورة واحدة من سور القرآن، ولما كان ظاهر هاتين الآيتين المماثلة مطلقًا قيل بعد ذلك: ائتوا بكلام مفترى على سهولة ما لا يتقيد بسوى الفصاحة. وجاء ذلك من طلبهم بالتدريج، فأولًا بالمماثلة من غير ذكر: مفترى، ثم قيل لهم: جيئوا بمفترى! فلم يبق لهم عذر إلا العناد.

والجواب عن الرابع: أن قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَٱدۡعُواْ شُهَدَآءَكُم﴾ [البقرة: ٢٣] المراد به من يشهد لكم أن شخصًا مثله ﷺ قد سمع منه ما طلب منكم؛ إذ لا يكتفى في مثل هذا بمجرد دعوى المدعي؛ فقيل لهم: ائتوا بسورة من شخص مثله في الجنسية وبمن يشهد[1] لكم بأن قد فعلتم. وقيل لهم في (سورة) يونس: فائتوا بسورة مثل القرآن، واستعينوا على ذلك بمن قدرتم، فلم يطلبوا هنا بمن يشهد لهم وإنما قيل لهم: استعينوا في النظم والتأليف بمن قدرتم؛ لأن سماع ذلك منهم أن لو كان ولا سبيل إليه لا يحتاج معه إلى شهادة شاهد، أما لو ادَّعوا أن أحدًا سمع منه مثل القرآن لما قنع منهم بمجرد دعواهم. ألا ترى استرواحهم إلى إقناع جهلتهم بما حكى ﷻ عنهم قولهم: ﴿لَوۡ نَشَآءُ لَقُلۡنَا مِثۡلَ هَٰذَآ﴾ [الأنفال: ٣١]، والوارد في هود كالوارد في يونس.

- **الآية السادسة:** هي أول آية تعرَّض لها صاحب كتاب «الدرة»[2]، وأجاب

(١) كذا في (خ)، وفي (ك، غ) وبعض النسخ: [يبتعد].
(٢) كتاب الدرة: والمراد كتاب درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في =

بغير ما هنا، والله ينفع جميعنا بفضله. وما يقع بعد مما لم يتعرض له صاحب كتاب «الدرة» من الآيات فننبه عليه بعلامة: ﴿غ﴾ ليعلم أنه من المُغْفَل كما تقدم قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، وفي سورة الأعراف: ﴿وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ﴾ [الأعراف: ١٩] **في هذا سؤالان:**

الأول: ورود أمرهما بالأكل في البقرة، فقُصِد بواو النسق المقتضية عدم الترتيب ما لم يفهم من غيرها، وفي الأعراف: بالفاء المقتضية الترتيب والتعقيب، والأمر واحد والقصة واحدة.

والثاني: وصف الأكل في البقرة بالرغد، ولم يقع هذا الوصف في الأعراف مع اتحاد الأمر كما ذكرنا.

والجواب عن السؤال الأول ـ والله أعلم ـ: أن ما ورد في الآيتين مختلف في الموضعين، أما الوارد في البقرة فَقُصِدَ به مجرد الإخبار والإعلام لرسول الله ﷺ بما جرى في قصة آدم صلوات الله وسلامه عليه وابتداء خلقه وأمر الملائكة بالسجود له، وما جرى من إبليس[1] عن السجود ثم ما أمر آدم من سكنى الجنة والأكل منها ولم يقصد غير التعريف بذلك من غير ترتيب زماني أو تحديد غاية، فناسبه[2] الواو وليس موضع[3] الفاء، وأما آية الأعراف فمقصودها تعداد نعم الله جل وتعالى على آدم وذريته، ألا ترى ما تقدمها من قوله: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٠] وما أتبع به هذا من ذكر الخلق والتصوير وأمر الملائكة بالسجود لآدم، ثم قوله مفردًا لإبليس: ﴿ٱخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا﴾ [الأعراف: ١٨]، ثم بعد ذلك أمر آدم عليه السلام بالهبوط متبعًا بالتأنيس له ووصية ذريته في قوله: ﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [الأعراف: ٢٧] فناسب هذا القصد العطف بالفاء المقتضية الترتيب، والواو

= كتاب الله العزيز، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالخطيب الإسكافي ت: ٤٢٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، ص٥.

(١) في (خ): [إباية].
(٢) في (خ): [فناسبته].
(٣) في (ب): [موضعة]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب والموافق للسياق.

لا تقتضي ذلك وإنما بابها الجمع حيث لا يراد[١] ترتيب، وليس موضع شرط وجزاء فيكون ذلك مسوغًا لدخول الفاء، وإنما ورد هنا لما ذكرته من قصد تجريد التفصيل المحصل لتعداد النعم، ولما اختلف القصدان اختلفت العبارة عنهما، فورد كلٌّ على ما يناسب، والله أعلم.

وأما السؤال الثاني فالجواب عنه: أن ورود الرغد في آية البقرة وسقوط ذلك في الأعراف إنما ذلك لأن معنى «مِنْ» هنا التبعيض، ومعناها بما هو تبعيض قد يسبق منه إرادة التقليل وهو غير مراد هنا، وإنما مصرف التبعيض هنا إلى المأكول منه، فإن ما اشتملت عليه الجنة من ذلك إذا أكلت منه ذرية آدم بأجمعها فإنما تأكل بعضًا؛ إذ فيها من كل متنعم به ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر؛ فاجتمع هنا أن البعضية مرادة بالنظر إلى ما انطوت عليه الجنة، وإباحة التوسعة في أكلها مقصودة، وليس ثَمَّ ما يحرزها فقال تعالى: ﴿رَغَدًا﴾ ليحصل معنى التوسعة، وتجردت ﴿مِنۡ﴾ لإحراز معناه و﴿رَغَدًا﴾ لإحراز معناها، ولم يكن هنا بد إذ ليس في السياق ما يحرز معناها، وأما سقوط: ﴿رَغَدًا﴾ في سورة الأعراف فلوجود ما يحرز ذلك المعنى من التوسعة؛ وذلك قوله تعالى: ﴿مِنۡ حَيۡثُ شِئۡتُمَا﴾ [الأعراف: ١٩]؛ لإباحة ما في أماكنها، ومن المحال أن يباح لهما الأكل من حيث شاء[٢] منها على اتساع المساحة وكثرة المآكل، ثم يحجر عليهما التوسع في الأكل والترغد فيه، هذا متناقض.

فإن قيل: قد وقع في سورة البقرة ﴿حَيۡثُ شِئۡتُمَا﴾ [البقرة: ٣٥] وتلك توسعة في الأماكن.

قلت: ليس موقع ﴿حَيۡثُ شِئۡتُمَا﴾ موقع ﴿مِنۡ حَيۡثُ شِئۡتُمَا﴾ لأن ﴿مِنۡ حَيۡثُ شِئۡتُمَا﴾ يحرز ويعطي إباحة الأكل من ثمر كل موضع فيها. أما ﴿حَيۡثُ﴾ إذا لم يكن معها ﴿مِنۡ﴾ فإنها تعطي (في)[٣] أظهر الاحتمالين إباحة الأكل في كل موضع لا من ثمر كل موضع، فقد يقال للشخص: كل هذا العنقود حيث شئت من هذا البستان؛ فإنما أبيح له أكل عنقود معين مخصوص حيث شاء من

---

(١) في (أ) و(ب) و(خ): [يرد].
(٢) في (خ): [شاءا]. أصح لمناسبة قوله: «لهما» في السياق.
(٣) لعلها ساقطة من النسخ.

أماكن ذلك البستان، ولم يتعرض بهذه العبارة لإباحة أكل ما في كل موضع منه إلا باحتمال ضعيف.

أما إذا قيل له: كل من حيث شئت من مواضع هذا البستان، فقد أبيح له الأكل من كل ما في مواضعه، وحصلت التوسعة في المأكل ولم يحصل ذلك عند سقوط «من» على ما تقدم آنفًا، فقد وضح افتراق الموضعين، وتعين ورود ﴿رَغَدًا﴾ في البقرة إذ ليس ثَمَّ ما يحرزه، وتعين سقوطه في الأعراف لوجود ما يحرزه والله أعلم (بما أراد).

• **الآية السابعة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُواْ مِنْهَا جَمِيعًاۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى﴾ [البقرة: ٣٨]، وفي الأعراف: ﴿قَالَ ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّۖ﴾ [الأعراف: ٢٤]، وفي سورة طه: ﴿قَالَ ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًاۢ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّۖ﴾ [طه: ١٢٣].

ويسأل: عن أي شيء لم ترد هذه الزيادة في قوله في البقرة: ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُواْ مِنْهَا جَمِيعًاۖ﴾.

والجواب عن ذلك: أنه لم يرد ذلك هنا اكتفاء بما في الآية قبلها وهي قوله: ﴿وَقُلْنَا ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّۖ﴾ [البقرة: ٣٦]. فلو قيل ذلك في الآية بعدها مع الاتصال والتقارب لكان تكرارًا لا يحرز فائدة لم تحصل؛ بخلاف ما في سورة الأعراف وسورة طه، فورد كل على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

• **الآية الثامنة:** ﴿غ﴾ قوله (جل) وتعالى في البقرة: ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ﴾ [البقرة: ٣٨]، وفي سورة طه: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ﴾ [طه: ١٢٣].

هنا سؤالان: ما فائدة اختلافهما، وما وجه تخصيص كل موضع منهما بما اختصَّ به؟

والجواب عنه، والله أعلم: أن ﴿تَبِعَ﴾ و﴿ٱتَّبَعَ﴾ محصِّلان للمعنى على الوفاء، و﴿تَبِعَ﴾: فعل وهو الأصل و﴿ٱتَّبَعَ﴾، فرع عنه لأنه يزيد عليه وهو منبئ عن زيادة في معنى فعل بمقتضى التضعيف، فعلى هذا وبحسب لحظه ورعيه ورد ﴿فَمَن تَبِعَ﴾ وفمن اتبع، وتقدم في الترتيب المتقرر ﴿فَمَن تَبِعَ﴾ لإنبائه عن الاتباع من غير تعمُّل ولا تكلُّف ولا مشقة، وأما ﴿ٱتَّبَعَ﴾ فإن هذه

البنية ـ أعني: بنية افتعل ـ تنبئ عن تعمُّل وتحميل للنفس، فقدم ما لا تعمل فيه وأخَّر ﴿ٱتَّبَعَ﴾ لما يقتضيه من الزيادة، ولم تكن إحدى العبارتين لتعطي المجموع، فقدم ما هو أصل وأخَّرَ ما هو فرع عن الأول، وكلاهما هدى ورحمة، وورد كلٌّ على ما يناسب ويلائم.

وجواب ثان: ينبئ عليه ما تقدم، فيكون جوابًا واحدًا وهو أن ﴿ٱتَّبَعَ﴾ مزيد منبئ عن التعمُّل والعلاج كما تقدم، ولا يفهم ذلك من ﴿تَبِعَ﴾ الذي هو الأصل وإنما ينبئ في الأظهر عن قضية يتلو فيها التابع المتبوع متقيدًا به في فعله من غير كبير تعمُّل ولا علاج، وكل من العبارتين ـ أعني: تبع واتبع ـ إنما يستعمل في الغالب حيث يراد مقتضاه مما بينًّا، ألا ترى قول الخليل عليه السلام في إخبار الله تعالى عنه: ﴿فَمَن تَبِعَنِى فَإِنَّهُۥ مِنِّى﴾ حين أشار بقوله: ﴿فَإِنَّهُۥ مِنِّى﴾ إلى الخاصة من سالكي سبيله باتباعه القديم، فعبَّر بما يشير إلى غاية التمسك والقرب حين قال: مني، فناسب ذلك قوله: ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ فَمَن تَبِعَنِى فَإِنَّهُۥ مِنِّى وَمَنْ عَصَانِى فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٦﴾﴾ [إبراهيم] يريد الجري على مقتضى الفطرة، وميز الحق بعدها بسابقة التوفيق من غير إطالة نظر أو كبير علاج لسبقية الهدى ووضوح الشواهد، وفي طرف من حال هؤلاء من قيل فيه: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠].

وهذه الآية وأمثالها مراد(١) بها من تعامى عن النظر في الدلالات، وترك واضح الاعتبار، وحمل نفسه بقدر الله على ما لا يشهد له نظر ولا يقوم عليه برهان، فكأن هؤلاء تعمّلوا في ذلك وعالجوا أنفسهم حتى انقادت طباعهم إلى غير ما تشهد به الفطرة، ولذلك استعير لمن جرى على حال هؤلاء البيع والشراء فقيل: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦] لما كان ما بسط من الدلائل ونصب من الآيات والشواهد واضحًا وكانوا ذوي أسماع وأبصار وأفئدة فما اعتبروا ولا أجدت عليهم؛ كان سلوكهم سبل الغي والضلال تعمُّلًا وتركًا للرشد على بصيرة، ولذلك أخبر تعالى عن حال هؤلاء في فعلهم

(١) في (أ) و(ب) و(خ): [المراد] بالتعريف.

ومرتكبهم بالجحود فسمَّاه بهذا في قوله تعالى: ﴿فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَىْءٍ إِذْ كَانُواْ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦]، ولا يقال «جحد» إلا فيمن كتم معلومًا بعد حصوله وتظاهر بباطل فقد أعمل نفسه في ذلك؛ فعبَّر عن مثل هذا بـ﴿ٱتَّبَعَ﴾ ولم يكن موضع: ﴿تَبِعَ﴾، وكذلك قيل لمن وسم بالإسراف في المخالفات من عصاة الموحدين فقيل لهم: ﴿وَٱتَّبِعُوٓاْ أَحْسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم﴾ [الزمر: ٥٥]، وذلك لأُلفتهم المخالفات وانقياد نفوسهم لها حتى احتاجوا في الإقلاع عن ذلك والأخذ في خلاف حالهم إلى التعمَّل والعلاج، وكذا قيل لمن ألف الطاعات وارتاض لالتزامها: ﴿لَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ [النور: ٢١] لأُلفة نفوسهم الطاعات حتى إنهم إن وقعت منهم مخالفة فبتعمُّلٍ وعلاج لأنها خلاف المألوف، فتأمل ما يرد من هذا فإنه يوضح بعضه.

وإذا تقرر هذا فتأمل ما بين القضيتين، فأقول: لما تقدم آية البقرة قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ [٣٥] إلى قوله: ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ﴾ [البقرة: ٣٨] ولم يرد (فيها) مما كان من إبليس سوى ما أخبر به تعالى عنه من قوله: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا﴾ [البقرة: ٣٦] من غير تعرُّض لكيفية تناوله ما فعل ولا إبداء علة ولا كبير معالجة ناسب هذا: ﴿تَبِعَ﴾، ولما ورد في آية طه ذكر الكيفية في إغوائه بقوله له: ﴿هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴿١٢٠﴾﴾ [طه]، وقد حصل في هذا الإشارة إلى ما بسط من قوله في الأعراف: ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ ﴿٢٠﴾﴾ وقَسَمه على ذلك، فكان هذا كله قد تحصَّل مذكورًا في آية طه (بما) تضمَّنته من الإشارة إليه، فأفهمت الآية قوة كيد اللعين واستحكام حيلته حتى احتنك[1] الكثير من الذرية وحملهم على عبادة الطواغيت، وتلقت النفوس المتعامية[2] ذلك منه بقَبول، فصار تمييز الحق لا يحصل إلا بمعالجة

---

(١) في (أ) و(ب) و(خ): [احتال]، والصحيح (احتنك)؛ وذلك لورودها في قوله تعالى على لسان إبليس: ﴿لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٦٢﴾﴾ [الإسراء].

(٢) كذا في (خ): [المتعامية]، وفي (ك) و(غ) وبعض النسخ: [المتعاقبة].

وتعمُّل فناسبه ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ﴾ كما ناسب ما تقدم في آية البقرة: ﴿فَمَن تَبِعَ﴾، من حيث لم يبسط فيها من كيد اللعين ما بسط في آية طه، فورد كلٌّ على ما معنًى ونظمًا إيجازًا، وإطالة بإطالة، ثم إذا لحظ الترتيب فالجاري على رعية تقديم ما هو الأصل وتأخير ما هو الفرع، فقيل في آية البقرة: ﴿فَمَن تَبِعَ﴾، وفي آية طه: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ﴾، وحصل رعي الوجوه الثلاثة، ووضح أنه مقتضى النظم، والله أعلم بما أراد[١].

• **الآية التاسعة:** ﴿﴾ قوله جل وتعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ ﴿٤٥﴾﴾ [البقرة]، وقال بعد: ﴿ٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٥٣﴾﴾ [البقرة].

يسأل عما أعقب به في كل من الموضعين وما وجه تخصيصه، وهل يجوز وقوع كل منهما في موضع الآخر؟

والجواب: إن قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ...﴾، وقوله في الثانية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٥٣﴾﴾، كلا الإخبارين مناسب لقوله: ﴿وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ فلا سؤال في هذا.

وإنما يسأل عن تخصيص كل من الموضعين بما خُصَّ به[٢] إتباعًا؟

والجواب عن ذلك: أن قوله جل وتعالى: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ ﴿٤٥﴾﴾ مشيرة إلى التثاقل عنها والتكاسل الجاريين في الغالب والأكثر مع ضعف اليقين وقلة الإخلاص، وذلك مناسب لحال بني إسرائيل ممن ذكرت في الآيات قبل، ألا ترى قوله تعالى في المنافقين وإنما أكثرهم من يهود: ﴿وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ﴾ [التوبة: ٥٤]. وقوله: ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ﴾ [النساء: ١٤٢]، فلما كان قوله تعالى في الآية الأولى: ﴿وَٱسْتَعِينُواْ

---

(١) تفريعًا على كلام المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يمكن أن يقال: إن لفظ آية البقرة، ﴿تَبِعَ﴾ جاء موافقًا للاتباع الجاري على الفطرة بسهولة بلا كلفة ولا مشقة حيث لا فتنة ولا ابتلاء، أما آية (طه) فقد ورد فيها لفظ ﴿ٱتَّبَعَ﴾ على صيغة (افتعل) مناسبًا لما كان فيه كلفة ومشقة زائدة إزاء فتنة الشيطان التي سبق ذكرها في سياق الكلام، والله تعالى أعلم.

(٢) في (أ) و(ب) و(خ): [خصص به].

﴿بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ مكتنفًا بأمر بني إسرائيل ونهيهم[(١)]، ناسب هذا قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ ۝٤٥﴾، ولما كانت الآية الثانية معقبًا بها أمر المؤمنين في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ [البقرة: ١٥٣] وحالُ من وُسِمَ بالإيمان حال رضًى واستقامة؛ ناسبهم وصفهم بالصبر؛ إذ بالصبر على الطاعات حصول الدرجات، فجاء كلٌّ على ما يناسب، ولم يكن ليلائم واحدًا من الموضعين غير ما أعقب به، والله أعلم بما أراد.

• **الآية العاشرة:** قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ [البقرة: ٤٨] (ووقع بعد)[(٢)]: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: ١٢٣]، فأخَّر ذكر الشفاعة في هذه الآية وقدَّم في الأولى.

يسأل عن ذلك.

[ووجه ذلك][(٣)] والله أعلم: أنه لما تقدم في الآية الأولى قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٤]، والمأمور بالبر قد يأخذ به ويتمسك بموجبه فيسلم من العصيان وتكون في ذلك نجاته، وإذا أمكن هذا فقد وقع الاهتداء بأمر هؤلاء الذين قيل لهم: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾ فهو مظنة عندهم لرجائهم أن ينفع عند مشاهدة الجزاء الإحساني للمأمورين بالبر حين قبلوا وامتثلوا أخذًا بظاهر حال الأمرين، وإن كانوا يبطنون خلاف ما يظهرون، وهذا جار على مألوف طمع يهود.

وقد ورد في ذكر المنافقين تعلُّقهم في القيامة بقولهم للمؤمنين: ﴿أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ﴾ [الحديد: ١٤]، فطمع من زاد على كونه مع المتعلق به أنه أمره فاقتدى بأمره واهتدى المأمور لما بخلوصه[(٤)] أخذًا بظاهر ما صدر عن الآمر وإن كان الآمر يبطن[(٥)] خلاف ما أمر به غيره إلا أن هذا أمكن من التعلق بالكينونة في الدنيا مع

---

(١) في (أ) و(ب) و(خ): [ونبيهم]، وهذا خطأ، والصواب ما أثبتناه.
(٢) سقط من (أ) و(خ)، وفي (ب): [وقال في الثانية].
(٣) في (خ): [ووجهه].
(٤) كذا في الأصل.
(٥) في (أ) و(ب) و(خ): [ينطق]، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه.

الناجين، وإذا تعلق هؤلاء بمجرد كونهم كانوا مع المؤمنين فتعلُّق من أُمر بالبر زائد إلى كونه من المأمورين، وإن كان أمره تظاهرًا ورياء أمكن، إلا أن كل ذلك لا ينفع ما لم يكن إيمان مخلص، فلتوهم هؤلاء إمكان شفاعة من أمرهم بالبر وطمعهم في ذلك؛ كان آكد شيء نفي الشفاعة لهم لإمكان توهمها، ولم يتقدم في الآية الأخرى ما يستدعي (هذا)؛ فقدم فيها ذكر الفئة التي هي أولى وأحرى في كمال التخلص على ما عهد في الدنيا لو أمكنت، والله أعلم بما أراد[1].

---

(١) قال تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [البقرة].
وقال: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ﴿١٢٣﴾﴾ [البقرة].
نلاحظ هنا تشابه الآيتين في أغلب ألفاظهما مع اختلافهما بالتقديم والتأخير في الجمل التي وقعت نعوتًا لذلك اليوم.
وذلك أن «يومًا» مفعول به، وجملة «لا تجزي نفس» نعت لـ «يوم»، والأصل: لا تجزي فيه، ثم حُذف. «شيئًا»: نائب مفعول مطلق؛ أي: لا تجزي جزاءً قليلًا ولا كثيرًا. جملة: ولا هم ينصرون «معطوفة على جملة» ولا يؤخذ منها عدل «في محل نصب». مشكل إعراب القرآن، (١/٧). وهاتان الآيتان قد وقف عندهما كثير من المفسرين، وممن صنفوا في متشابه القرآن متسائلين عن سرِّ الاختلاف بينهما بالتقديم والتأخير؛ حيث قدم جملة النعت النافية لقبول الشفاعة في الآية الأولى على النافية لقبول العدل، وعكس ذلك في الآية الثانية.
فذكر الكرماني أنه سبحانه إنما قدم الشفاعة قطعًا لطمع من زعم أن آباءهم تشفع لهم، وأن الأصنام شفعاؤهم عند الله.
وأخَّرها في الآية الأخرى؛ لأن التقدير في الآيتين معًا: لا يقبل منها شفاعة فتنفعها تلك الشفاعة لأن النفع بعد القَبول، وقدم العدل في الآية الأخرى ليكون لفظ القَبول مقدمًا فيها. الكرماني: ص١٢.
ثم عاد للكلام عنهما في الموضع الثاني فقال: «هذه الآية والتي قبلها متكررتان، وإنما كررت لأن كل واحدة منهما صادفت معصية تقتضي تنبيهًا ووعظًا؛ لأن كل واحدة وقعت في غير وقت الأخرى والمعصية الأولى: ﴿أَتَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبِرِّ وَتَنسَوۡنَ أَنفُسَكُمۡ﴾ [البقرة: ٤٤]، والثانية: ﴿وَلَن تَرۡضَىٰ عَنكَ ٱلۡيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمۡ﴾ [البقرة: ١٢٠]، أسرار التكرار في القرآن، (١/٣٤).
والحق أن كلام الكرماني، في الموضعين ليس كلُّه مقنعًا؛ فلئن قبلنا كلامه في أنه: «إنما قدم الشفاعة قطعًا لطمع من زعم أن آباءهم تشفع لهم، وأن الأصنام شفعاؤهم =

= عند الله» ـ أقول إن قبلنا ذلك ـ فإنا لا نقبل تعليله لتأخير الشفاعة في الآية الأخرى. فقوله: «قدم العدل في الآية الأخرى ليكون لفظ القبول مقدمًا فيها «غير مقبول»؛ لأنه لا تلازم بين ذكر العدل والقبول بدليل أنه جاء في الآية الأخرى: ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ [البقرة: ٤٨]؛ فضلًا عن ذلك إن قلنا: «إن العدل والقبول متلازمان»، فقبول العدل لا يلزم منه قبول الشفاعة ـ حيث يرى أنه قدم قبول العدل لأن الشفاعة لا بد أن يسبقها القبول.

وكذلك إجابته في الموضع الثاني غير مقنعة كذلك، وهي جعله تكرر الآيتين لأن كل واحدة منهما صادفت معصية تقتضي تنبيهًا ووعظًا؛ فهذا الكلام غير مقبول كذلك؛ لأن جرائم بني إسرائيل المسرودة في سورة البقرة بين هاتين الآيتين عديدة يصعب حصرها: مِن تجرؤهم على نبيهم، واستطالتهم عليه، وسوء أدبهم معه، وتلكؤهم في تنفيذ أوامره، والاستجابة لأمر الله، مع كثرة سؤالهم وتعنتهم في قصة ذبح البقرة، وغير ذلك.

أما الرازي فقد جعل «الجواب: أن من كان ميله إلى حبِّ المال أشدَّ من ميله إلى علوِّ النفس، فإنه يقدم التمسك بالشافعين على إعطاء الفدية، ومن كان بالعكس يقدم الفدية على الشفاعة، ففائدة تغيير الترتيب، الإشارة إلى هذين الصنفين».

وبنحو هذا أجاب الشيخ زكريا الأنصاري. (الشيخ زكريا الأنصاري: ص٢٠).

فنزَّل الآيتين على صنفين من الشافعين؛ وهذا أحسن من جواب الكرماني السابق.

أما الغرناطي فقد نظر نظرة أعمق في سياق الآيتين فقال: «وجه ذلك والله أعلم أنه لما تقدم في الآية الأولى قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٤] والمأمور بالبر قد يأخذ به ويتمسك بموجبه فيسلم من العصيان وتكون في ذلك نجاته، وإذا أمكن هذا فقد وقع الاهتداء بأمر هؤلاء الذين قيل لهم: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٤] فهو مظنة عندهم لرجائهم أن ينفع عند مشاهدة الجزاء الإحساني للمأمورين بالبرِّ حين قبلوا وامتثلوا أخذًا بظاهر حال الآمرين وإن كانوا يبطنون خلاف ما يظهرون» الغرناطي: ص٣٩.

فهو يوجه بذلك مناسبة تقدم الشفاعة في هذا الموضع بأنه قد سبقها ما يرشح لاتكالهم عليها ـ في أفهامهم السقيمة، وهو الأمر بالبرِّ وامتثال الآمرين له ـ حسب ظاهر الأمر ـ أما الموضع الثاني فلم يسبقه ما يشير لشيء من ذلك؛ فلذا لم تقدم الشفاعة فيه.

وهذا الكلام لا يبعد كثيرًا عما علل به الكرماني، وإن كان يدل على تعمق صاحبه في سياق الآيات بصورة أكبر.

وقد أجاب الإسكافي جوابًا بديعًا مؤدَّاه أن الوجه في الأولى: أنه لما قال: ﴿لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨] بمعنى: لا يغني أحد عن أحد فيما يلزمه من العقاب، =

= ولا يكفر سيئاته ما له من الثواب، وهو كقوله عزَّ من قائل: ﴿وَٱخْشَوْاْ يَوْمًا لَّا يَجْزِى وَالِدٌ عَن وَلَدِهِۦ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [لقمان: ٣٣]، فهذه الأشياء التي ذكر - في هذه الآية - امتناع وقوعها في الآخرة أربعة أنواع تُنفى بها المكاره، وتتداوى بها الشدائد. ألا ترى العرب إذا دفع أحدهم إلى كريهة، وارتهنت نفسه بعظيمة، وحاولت أعزته دفاع ذلك عنه، وتخليصه منه، بدأت بما في نفوسها الأبية من مقتضى الحمية، فذبَّت عنه كما يذبُّ الوالد عن ولده بغاية قوته وجَلَده، فإن رأى من لا قِبل له بممانعته، ولا يد له بمدافعته، عاد بوجوه الضراعة، وصنوف المسألة والشفاعة، فحاول بالملاينة ما قصر عنه بالمخاشنة، فإن لم تغن عنه الحالتان، ولم تُنجه الخَلَّتان من الخشونة واللين، لم يبق بعدهما إلا فداء الشيء بمثله، وفكُّه من الأسر بعدله، إما بمال وإما بغيره.

فإن لم تغن عنه هذه الثلاثة في العاجلة تعلَّل بما يرجوه من نصر في الآجلة... فأخبر الله تعالى أن ما يغني في هذه الدنيا عن المجرمين، وترتب هذه المراتب بين العالمين، لا يغني منه شيء في الآخرة عن الظالمين. (الإسكافي، تحقيق: محمد آيدين ٢٢٨).

ورغم هذا التحليل الرائع لبيان مناسبة الترتيب في الآية الأولى؛ فإن بيانه لمناسبة اختلاف الترتيب في الآية الثانية لم يكن مقنعًا للوقوف على علة الاختلاف بين الآيتين حيث جعل تقديم العدل وتأخير الشفاعة فيه ليفيد أن «معنى: ﴿لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨] لا تغني عنها بفداء.. ويكون بعد ذلك (ولا تنفعها شفاعة) معناه: ولا تخفف مسألة من عذابها، ولا ينقص شفيع من عقابها». (السابق).

والحق أن هذا الكلام منه غير مقنع في هذه الآية الثانية؛ لأنه لم يبين لنا ما الذي اقتضى هذه المخالفة في المعنى بين الموضعين مع اتحاد الألفاظ (العدل - الشفاعة) فضلًا عن أن ما ذكره في معنى العدل والشفاعة في الآية الثانية ليس مخالفًا في الحقيقة لما ذكره من معناهما في الآية الأولى بل هو من مقتضاه ولوازمه.

غير أن أمثل ما رأيته من كلام المصنفين في المتشابه في هاتين الآيتين: كلام ابن جماعة. قال ابن جماعة في جوابه عن سر التقديم والتأخير في الآيتين: «إن الضمير في (منها) راجع في الأولى إلى النفس الأولى، وفي الثانية راجع إلى النفس الثانية، كأنه يبين في الآية الأولى أن النفس الشافعة الجازية عن غيرها لا تقبل منها شفاعة، ولا يؤخذ منها عدل؛ ولأن الشافع يقدم الشفاعة على بذل العدل عنها».

ويبين في الآية الثانية أن النفس المطلوبة بجرمها لا يقبل منها عدل عن نفسها، ولا تنفعها شفاعة شافع فيها..؛ فلذلك كله قال في الأولى: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: ٤٨]، وفي الثانية: ﴿وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: ١٢٣]؛ لأن الشفاعة إنما =

• الآية الحادية عشرة من سورة البقرة: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩].

وفي سورة الأعراف: ﴿غ﴾ ﴿وَإِذْ أَنجَيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُقَتِّلُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٤١].

فالقضية في السورتين واحدة وقد ورد في سورة البقرة: ﴿نَجَّيْنَٰكُم﴾ مضعَّفًا، وفي الأعراف ﴿أَنجَيْنَٰكُم﴾ غير مضاعف، وفي سورة البقرة: ﴿يُذَبِّحُونَ﴾، وفي سورة الأعراف: ﴿يُقَتِّلُونَ﴾، وقد ورد في سورة إبراهيم: ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ...﴾ [٦] منسوقًا بحرف العطف.

ففي هذه الآية ثلاث سؤالات تعرض منها صاحب كتاب الدرة[(١)] للفرق بين ﴿يُذَبِّحُونَ﴾ [وقوله][(٢)] في سورة إبراهيم: ﴿[وَيُذَبِّحُونَ]﴾ وأغفل ما سوى ذلك.

والجواب عن الأول: أن الوارد في سورة البقرة مقصود به تعداد وجوه الإنعام على بني إسرائيل وتوالي الامتنان ليبين شنيع مرتكبهم في مقابلة ذلك الإنعام بالكفر، ولنقدم لذلك تمهيدًا فنقول: إنه تعالى بدأ عباده بالنعم وأحسن إليهم قبل إيجادهم حين ذكرهم في الأزل بخصوص التكريم، وسبقت رحمته غضبه وله المن والطَّول، وعلى لحظ ما ذكرنا ورعيه جرى خطاب الخلق في دعائهم إلى عبادته؛ فقال تعالى في أول وارد من ذلك في كتابه العزيز على المعتمد من مقتضى الترتيب الثابت: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ [لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ][(٣)] ﴿٢١﴾﴾ [البقرة] إلى قوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [البقرة]، فذكرهم سبحانه بإيجادهم بعد العدم، وجعله الأرض فراشًا لهم والسماء بناء، وإنزال الماء من السماء وإخراج الثمرات به، وكل هذا إنعام وإحسان منه لعباده من غير حاجة به إلى ذلك،

= تقبل من الشافع، وإنما تنفع المشفوع له». (ابن جماعة: ص٥٧ ـ ٥٨).
وهذا ـ في رأيي ـ أحسن ما قيل في توجيه متشابه التقديم والتأخير في الآيتين.

(١) أي: الخطيب الإسكافي.

(٢) في (أ) و(ب) و(خ): [ويقتلون].

(٣) زيادة في بعض النسخ.

فدعا سبحانه الخلق لعبادته مذكرًا بإنعامه عليهم، وبهذا أمر رسله فقال لموسى عليه السلام: ﴿وَذَكِّرْهُم بِأَيَّىٰمِ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ٥]؛ أي: بآلائه ونعمائه، وعلى هذا جرى خطاب بني إسرائيل في سورة البقرة في أول خطاب خوطبوا به[١] ودُعُوا إلى عبادة الله وتصديق من قدم لهم في أمره وأخذ عليهم العهد في الإيمان به؛ فقال تعالى: ﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠]. فأجمل تعالى ثم فصَّل، فذكر نجاتهم من آل فرعون وفرق البحر بهم ونجاتهم وهلاك عدوهم بالغرق، ثم ذكر عفوه عنهم في عبادة العجل وتوبته عليهم، وبعثهم من موتهم عند طلبهم الرؤية، وتظليلهم بالغمام، إلى ما ذكر تعالى بعد هذا.

فلما كان موضع تعداد نعم وآلاء ذكروا بها ليزدجروا عن المخالفة والعناد ناسبه التضعيف لإتيانه[٢] بالكثرة، ولو قيل هنا: ﴿وَإِذْ أَنجَيْنَٰكُم﴾، لما أنبأ بذلك ولا ناسب المقصود مما ذكر، وأيضًا فإن التضعيف في: ﴿نَجَّيْنَٰكُم﴾ يناسب التضعيف الوارد بعده في قوله: ﴿يُذَبِّحُونَ﴾ [البقرة: ٤٩]، ولم يكن لفظ: أنجيناكم غير مضاعف ليناسب.

والجواب عن السؤال الثاني ـ والله أعلم ـ: إن الذبح منبئ عن القتل وصفته، وأما اسم القتل فلا يفهم إلا إعدام الحياة، ويتناول من غير المقتول في الغالب، فعبَّر أولًا بما يوفي المقصود من الإخبار بالقتل مع إحراز الإيجاز، إذ لو ذكر القتل وأتبع بالصفة لما كان إيجازًا، فعدل إلى ما يحصل عنه المقصود (مع إيجاز) فقيل: ﴿يُذَبِّحُونَ﴾، وعبَّر في سورة الأعراف بالقتل لأنه أوجز من لفظ ﴿يُذَبِّحُونَ﴾ لأجل التضعيف إذ لفظ ﴿يُذَبِّحُونَ﴾ أثقل لتضعيفه، وقد حصلت صفة القتل[٣] في سورة البقرة فأحرز الإيجاز في الكل، وجاء على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

والجواب عن الثالث: وهو قوله في سورة إبراهيم: ﴿وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ﴾ [٦] منسوقًا بواو العطف، فوجه ذلك ـ والله أعلم ـ: أن

---

(١) في (أ) و(ب) و(خ): [في أول ما خُوطِبوا به]، وكلا التعبيرين صحيح.
(٢) كذا في (خ): [لإتيانه] وفي (ك، غ) وبعض النسخ: [لإثباته].
(٣) في (أ) و(ب) و(خ): [الفعل].

هذه السورة مبنية على الإجمال والإيجاز فيما تضمَّنته من قصص الرسل وغير ذلك، ولم يقصد فيها[1] بسط قصة كما ورد في غيرها مما بني على الاستيفاء، وكلا المرتكبين مقصود معتمد للعرب:

يرمون بالخطب الطوال وتارة وحي الملاحظ خيفة الرقباء[2]

وعلى ذلك جرى خطابهم في الكتاب العزيز، وتأمل المقصدين فقد ورد في سورة الأعراف وسورة هود قصص نوح وهود وصالح ولوط وموسى عليهم السلام، فتأمل ما بين ورود هذه القصص الخمس في هاتين السورتين وورودها خمستها في سورة القمر، وكيف مدت أطناب الكلام في السورتين الأوليين ثم أوجزت في سورة القمر أبلغ إيجاز وأوفاه بالمقصود.

فلما كان مبنى سورة إبراهيم عليه السلام على الإيجاز فيما تضمنت من هذه القصص افتتاحًا واختتامًا لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا۟ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ﴾ [إبراهيم: ٩] إلى قوله: ﴿فَرَدُّوٓا۟ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩] وما بعد هذا من الآي، وإنه انضم في هذه السورة إلى قصد الإيجاز تغليظ الوعيد، فلبنائها على هذين الغرضين ورد فيها قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [إبراهيم: ٦] إلى قوله: ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾ [إبراهيم: ٦] إلى جملة ما امتحنوا به من فرعون وآله من استخدامهم وإذلالهم بالأعمال الشاقة وامتهانهم واستحياء نسائهم لذلك وذبح الذكور.

فلما وقعت الإشارة إلى هذه الجملة مما كانوا يمتحنونهم به جرد منها وعين بالذكر أشدها وأعظمها امتحانًا فجيء به معطوفًا، كما أنه مغاير لما تقدمه فقيل: ﴿وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ﴾ فعين من الجملة هذا وخص الذكر تعريفًا بمكانة وشدة الأمر فيه، وهو مما أجمل أولًا وشمله الكلام المتقدم. كما ورد في قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ﴾ [البقرة: ٩٨]، ثم قال: ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ فخصَّهما بالذكر والتعيين إعلامًا بمكانهما في الملائكة بعد أن شملهم قوله: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ﴾ [البقرة: ٩٨]،

---

(١) في (أ) و(ب) و(خ): [فيما]، وهو خطأ، والصحيح ما قد أثبتناه.

(٢) البيت من الكامل وهو لأبي دؤاد بن جرير الإيادي. (انظر: البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق: فوزي عطوي، بيروت، ط١، ١٩٦٨م، ١/ ٦٩).

فالوارد في سورة إبراهيم من هذا القبيل، وقد تبين وجهه واتضحت مناسبته، والله أعلم بما أراد.

وأما إعراب آية البقرة فيمكن في قوله (تعالى): ﴿يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩] أن يحمل على البدل وعلى الاستئناف وهو الأولى[(١)]، وكأن قد قيل: وما ذاك؟ فقيل: ﴿يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ﴾، ولا إشكال في الأخرى.

• **الآية الثانية عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [البقرة]، وفي سورة الأعراف: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ وَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٰٔتِكُمْ[(٢)] سَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٦١﴾ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَظْلِمُونَ ﴿١٦٢﴾﴾ **في ذلك عشرة سؤالات:**

الأول: ﴿غ﴾ قوله جل وتعالى في سورة البقرة: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُواْ﴾، وفي سورة الأعراف: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُواْ﴾.

الثاني: قوله في البقرة: ﴿فَكُلُواْ﴾ وفي الأعراف: ﴿وَكُلُواْ﴾.

الثالث: قوله في البقرة: ﴿رَغَدًا﴾ ولم يأت ذلك في سورة الأعراف.

الرابع: قوله: ﴿وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾، وفي الأعراف: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾.

---

(١) سقط من (ك) و(غ): [وكأنه على تقدير سؤال].

(٢) قرأ المدنيان والشامي ويعقوب بالتاء الفوقية المضمومة وفتح الفاء، وقرأ هؤلاء خطيئاتكم بكسر الطاء وبعدها ياء ساكنة، وبعد الياء همزة مفتوحة ممدودة مع ضم التاء، إلا أن الشامي يقصر الهمزة. وقرأ الباقون نغفر بالنون المفتوحة مع كسر الفاء، وخطيئاتكم كقراءة نافع ومن معه ولكنهم يكسرون التاء إلا أبا عمرو فيقرأ خطاياكم بفتح الطاء وألف بعدها وفتح الياء وألف بعدها بوزن قضاياكم. (البدور الزاهرة، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي، مرجع سابق، ١/ ١٣٩).

الخامس: قوله في البقرة: ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾، وفي الأعراف في قراءة الجماعة غير أبي عمرو[1] وابن عامر[2] ﴿خَطِيٓـَٰتِكُمْ﴾ مجموعًا جمع السلامة.

السادس: قوله: ﴿وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾﴾، وفي الأعراف: ﴿سَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٦١﴾﴾.

السابع: زيادة: ﴿مِنْهُمْ﴾، في الأعراف وسقوط ذلك في البقرة.

الثامن: ﴿غ﴾ قوله: ﴿فَأَنزَلْنَا﴾، وفي الأعراف: ﴿فَأَرْسَلْنَا﴾.

التاسع: ﴿غ﴾ قوله: ﴿عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾، وفي الأعراف: ﴿عَلَيْهِمْ﴾.

العاشر: ﴿غ﴾ ﴿بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ ﴿١٦٣﴾﴾، وفي الأعراف: ﴿بِمَا كَانُواْ يَظْلِمُونَ ﴿١٦٢﴾﴾.

والجواب عن الأول: إن أمرهم بدخول القرية مغاير من حيث المعنى لأمرهم بسكناها؛ وإن كان الأمر بدخولهم قد يشير بما نسق معه إلى سكناها لكن ليس نصًا بل ولا هو ظاهر؛ فبينت آية الأعراف ذلك وأوضحت المقصود، وحصل الأمران بالدخول والسكنى، وتبيَّن وجه ورود العبارتين على الترتيب.

والجواب عن الثاني: أن قوله تعالى: ﴿فَكُلُواْ﴾ [البقرة: ٥٨] بحرف التعقيب وجهه أن الأكل لا يكون إلا بعد الدخول ولا يكون قبله بوجه ولا

---

(١) أبو عمرو البصري: (أبو عمرو بن العلاء) (٧٠ ـ ١٥٤هـ) زبان بن عمار التميمي المازني البصري، أبو عمرو، ويلقب أبوه بالعلاء: من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة، ولد بمكة، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة، قال الفرزدق: (ما زلت أغلق أبوابًا وأفتحها حتى أتيت أبا عمرو بن عمار) قال أبو عبيدة: كان أعلم الناس بالأدب والعربية والقرآن والشعر، وكانت عامة أخباره عن أعراب أدركوا الجاهلية، له أخبار وكلمات مأثورة. (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٣/ ٤١).

(٢) ابن عامر (٨ ـ ١١٨هـ): عبد الله بن عامر بن زيد، أبو عمران اليحصبي الشامي: أحد القراء السبعة، ولي قضاء دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك، ولد في البلقاء، في قرية «رحاب» وانتقل إلى دمشق، بعد فتحها، وتوفي فيها، قال عنه الذهبي: مقرئ الشاميين، صدوق في رواية الحديث. (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٤/ ٩٥).

معه لتعذر ذلك، وإنما يكون مرتبًا عليه، فجيء بالحرف المحرز لذلك المعنى وأنه على التعقيب من غير مهلة. وأما الوارد في سورة الأعراف فإن السكن منجر معه الأكل ومساوق له، ولا يمكن أن يكون مرتبًا(١) عليه، فجاء بالحرف الصالح لذلك المعنى.

والجواب عن الثالث: وهو ورود (قوله): ﴿رَغَدًا﴾ [البقرة: ٥٨] في البقرة وسقوط ذلك في الأعراف أن تحته معنًى مقصودًا لا يحصل من شيء مما ورد في الآية وانطوت عليه من الكلام، بخلاف آية الأعراف فإن مفهوم السكنى وهو الملازمة والإقامة مع الأمر بالأكل، حيث شاءوا مع انضمام معنى الامتنان والإنعام المقصود في الآية، كل ذلك مُشعر ومعرف بتمادي الأكل، وقوة السياق مانعة من التحجير والاقتصار؛ فحصل معنى الرغد فوقع الاكتفاء بهذا المفهوم الحاصل قطعًا من سياق آية الأعراف (ولو لم يرد في سورة البقرة لم يفهم من سياق الآية كفهمه من سياق آية الأعراف)(٢).

وأما قوله سبحانه في سورة البقرة: ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾ [٥٨] وعكس ذلك في الأعراف، فوجه ذلك والله أعلم أن قولهم: ﴿حِطَّةٌ﴾ دعاء أمروا به في سجودهم؛ فلو ورد في السورتين على حد سواء لأوهم من حيث مقتضى الواو من الاحتمال أنهم أمروا بالسجود والقول منفصلين غير مساوق أحدهما للآخر على أحد محتملات الواو في عدم الرتبة، فقدَّم وأخَّر في السورتين ليحرز المجموع أن المراد بهذا القول أن يكون في حال السجود لا قبله ولا بعده، وتعين بهذا معنى المعية من محتملات الواو وتحرّر المقصود، وأن المراد: وادخلوا الباب سجدًا قائلين في سجودكم: حطة، فاكتفى بتقلب الورود عن الإفصاح بمعنى المعية (إيجازًا جليلًا) وبلاغة عظيمة. وقدم في البقرة الأمر بالسجود لأن ابتداء السجود يتقدم ابتداء الدعاء ثم يتساوق المطلوبان، فجاء ذلك على الترتيب الثابت في السور والآي، والله أعلم.

---

(١) في (خ): [مترتبًا عليه].
(٢) سقط من (أ) و(خ)، و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

ومما يجب تمهيده لتخليص هذا المفهوم أن العرب الفصحاء إذا أخبرت عن مخبر ما أو أناطت به حكمًا من الأحكام وقد شركه غيره في ذلك الحكم أو فيما أخبر به عنه، وقد عطفت أحدهما على الآخر بالواو المقتضية عدم الترتيب، فإنهم إنما يبدأون بالأهم والأولى، قال سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ: كأنهم يقدمون ما بيانه أهم لهم وهم به أعنى[1].

هذا معنى كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ: قال (الله) عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [المزمل: ٢٠] فهذان مطلوبان مقامهما في الطلب الإيماني معلوم ولكن المبدوء به أهم.

وقال تعالى: ﴿أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩]، وقال تعالى: ﴿ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الحديد: ٧]، وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢].

وهذا أكثر من أن يحصى، وعكس الوارد منه ليس بالأفصح، فعلى هذا التمهيد يفهم ما قدمنا؛ فإن قوله تعالى: ﴿وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨]، مقتضاه على ما تمهد الابتداء بأول الأمرين فلا يمكن تحصيل ذلك في الآيتين إلا بالمساوقة وكونهما معًا في حالة واحدة، فتدبر ذلك. والله أعلم.

وأما الاختلاف في جمع خطيئة في السورتين، فإنها تجمع من حيث ثبوت تاء التأنيث في الواحدة منها بالألف والتاء وتجمع أيضًا مكسرة[2] على فعائل؛ كظعينة وظعائن، وسفينة وسفائن، وصحيفة وصحائف؛ فالأصل خطايء مثل ظعائن ثم ترجع بمقتضى التصريف إلى خطايا كمطية ومطايا، فورد جمعها في البقرة مكسرًا ليناسب ما بنيت عليه آيات البقرة من تعداد النعم والآلاء حسبما يتبين في جواب السؤال؛ لأن جموع التكسير ما عدا الأربعة الأبنية التي هي: أفعل وأفعال وأفعلة، وفعلة إنما ترد في الغالب للكثرة، فطابق الوارد في البقرة ما قصد من تكثير الآلاء والنعم، وأما الجمع بالألف

---

(١) الكتاب، سيبويه، (١/ ٢٤).

(٢) في (أ) و(ب) و(خ): [مفسرة]، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه، والله أعلم.

والتاء فبابه القلة في الغالب أيضًا ما لم يقترن به ما يبين أن المراد به الكثرة، فناسب ما ورد في الأعراف من حيث لم تبن آيها من قصد تعداد النعم على ما بنيت عليه آي البقرة، فجاء كلٌّ على ما يناسب ـ والله أعلم ـ.

وأما زيادة واو العطف في قوله: ﴿وَسَنَزِيدُ﴾ [البقرة: ٥٨] في البقرة وهو السؤال الخامس؛ فإنما جيء بها هنا لأن المتقدم قبل هذه الآية من لدن قوله سبحانه: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ﴾ [البقرة: ٤٠] إنما هي آلاء (ونعم) كما تقدم عددت[1] عليهم على التفصيل شيئًا بعد شيء، فناسب ذلك عطف قضية الزيادة بالواو ليجري على ما تقدم من تعداد الآلاء وضروب الإنعام بالعفو عن الزلات والامتنان بضروب الإحسان، لهذا القصد من إحراز التعداد ورد: ﴿وَسَنَزِيدُ﴾ هنا بالواو ولم يكن ليحصل (ذلك) لو لم ترد الواو هنا، وأما آية الأعراف فلم يرد قبلها ما ورد في سورة البقرة.

وأما قوله: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوۡلًا غَيۡرَ ٱلَّذِي قِيلَ لَهُمۡ﴾ [البقرة: ٥٩] وفي الأعراف: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ قَوۡلًا غَيۡرَ ٱلَّذِي قِيلَ لَهُمۡ﴾ [١٦٢]، فوجهه ـ والله أعلم ـ أن لفظ ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ لفظ عام يحتمل التخصيص، والتخصيص يكون بدليل عقلي ودليل سمعي، و(من) المعلوم أن الأمة من الناس والطائفة الكبيرة إذا خوطبوا بأمر أو نهي لم يكونوا في تقبله على حد سواء وهذا معلوم، ويبين هذا في هؤلاء المقصودين بهذا الإخبار قوله تعالى: ﴿مِّنۡهُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَأَكۡثَرُهُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ١١٠﴾ [آل عمران]، وقوله تعالى: ﴿مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ أُمَّةٞ قَآئِمَةٞ﴾ [آل عمران: ١١٣] وغير ذلك. وإذا تأملت هذه الآية فهمت منها نفسها أنها ليست على عمومها، فزادت آية الأعراف تخصيصًا سمعيًّا بما يعطيه حرف التبعيض في قوله: ﴿مِنۡهُمۡ﴾، وآية الأعراف مخصصة للعموم البادي من آية البقرة.

ولهذا القصد من التخصيص ورد في البقرة: ﴿فَأَنزَلۡنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [٥٩]، ولم يرد فيها: فأنزلنا عليهم؛ لأنه لو ورد كذلك لكان يتناول

---

(١) في (أ) و(ب): [عتت]، وهو خطأ، وفي (خ): [عُدَّت]، وهي صحيحة، وما أثبتناه صحيح كذلك، والله أعلم.

المتقدم ذكرهم على التعميم وليس مقصودًا فنحرز بقوله: ﴿فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ أن المعذب هو الظالم ممن تقدم، وجاء في الأعراف ﴿عَلَيْهِمْ﴾ لتخصيص ذكر الظالم بقوله: ﴿مِنْهُمْ﴾ فجاء كل على ما يجب. ويزيد ذلك بيانًا أن قوله: ﴿فَأَرْسَلْنَا﴾ يقتضي[1] بظهورٍ ما؛ وذلك بحسب مفهوم الإرسال انسحاب العذاب؛ لأن المعذب قد حرز ذكره، وأما لفظ أنزل فلا يقتضي الانسحاب والتعميم بحسب اقتضاء أرسل؛ فلهذا ورد (مع) ما لم يرد عمومه وهذا جواب السؤال الثامن.

ولم يبق إلا قوله: ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [البقرة] و﴿بِمَا كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ ﴿١٦٢﴾﴾ [الأعراف] وهو السؤال التاسع، ووجه ذلك ـ والله أعلم ـ أنه لما وصف اعتداؤهم نيطت بهم أولًا صفة الظلم، ومن المعلوم أن مواقعه تتسع، ثم لما ذكر من اعتدائهم وسوء مرتكبهم غير ما تقدم، وتضاعف موجب وبيل جزائهم وصفوا بالفسق المنبئ عن حال أوبق من الظلم.

ألا ترى أنه صفة إبليس! قال تعالى: ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الكهف: ٥٠]، وقد جعل الله تعالى الفسق نقيض الإيمان وفي طرف منه في قوله: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا ۚ لَّا يَسْتَوُۥنَ ﴿١٨﴾﴾ [السجدة]، والظلم قد يقع على أضعف المعاصي، قال تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ١١٠]، وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٣٥]. ولوقوعه على مختلفات المآثم ومطابقته لما قلَّ أو كثر منها، وصف بالعظم حين أريد به الشرك. قال (الله) تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾﴾ [لقمان]، ويقول الشاكي للحاكم: إن هذا ظالم وقد ظلمني في خردلة فما فوقها. ولا يلزمه من[2] هذا القول شيء إذا صح له أدنى تعلق.

أما إن قال: فاسق، أو فسق، فليس كذلك. وكما يترقى في الجزاء الإحساني، كذلك يترقى في الطرف الآخر وهي في الحقيقة[3] ضد الترقي.

---

(١) في (خ): [يقضي].
(٢) في (أ) و(ب) و(خ): [في].
(٣) في (أ) و(ب) و(خ): [بالحقيقة].

وسنزيد هذا إن شاء الله في سورة المائدة بيانًا في وصفه سبحانه من لم يحكم بما أنزل الله بالكفر، ثم بالظلم، ثم بالفسق، وإذا تقرر هذا فتأمل آيات البقرة من لدن قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ﴾ [البقرة: ٤٧] إلى ذكر وصفهم بتظليلهم بالغمام؛ كيف ذُكِروا أولًا بالظلم فقال تعالى عقب ذكر تظليلهم بالغمام: ﴿وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ ۝٥٧﴾ [البقرة]، ثم أردف ذكر اعتدائهم في تبديلهم قولًا غير الذي قيل لهم وأعقب بقوله: ﴿فَأَنزَلۡنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجۡزٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَفۡسُقُونَ ۝٥٩﴾ [البقرة]، وجعل الفسق ختام وصفهم الجاري جزاء على مرتكباتهم، ولم يقع بعده ذكر علة منوطة بجزاء ما وقع منهم.

وإذا تأملت آية الأعراف وجدتها جارية على منهج ما ورد في سورة البقرة، وأن أول وصفهم المبني جزاء على مرتكباتهم قوله: ﴿فَأَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ رِجۡزٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَظۡلِمُونَ ۝١٦٢ وَسۡـَٔلۡهُمۡ عَنِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلَّتِي كَانَتۡ حَاضِرَةَ ٱلۡبَحۡرِ إِذۡ يَعۡدُونَ فِي ٱلسَّبۡتِ إِذۡ تَأۡتِيهِمۡ حِيتَانُهُمۡ يَوۡمَ سَبۡتِهِمۡ شُرَّعٗا وَيَوۡمَ لَا يَسۡبِتُونَ لَا تَأۡتِيهِمۡۚ كَذَٰلِكَ نَبۡلُوهُم بِمَا كَانُواْ يَفۡسُقُونَ ۝١٦٣﴾ [الأعراف]، ثم (قال تعالى): ﴿كَذَٰلِكَ نَبۡلُوهُم بِمَا كَانُواْ يَفۡسُقُونَ ۝١٦٣﴾، فطابق هذا ما ورد في البقرة من تقدم وصفهم أولًا بالظلم ثم بعد ذلك بالفسق، ووضح الاتفاق في ختام القصة في السورتين من غير اختلاف فيهما.

• **الآية الثالثة عشرة من البقرة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ﴾ [البقرة: ٦٠]، وفي الأعراف: ﴿فَٱنۢبَجَسَتۡ﴾ [الأعراف: ١٦٠] مع أن المعنى واحد، فمعنى الانبجاس: الانفجار، يسأل عن وجه اختصاص كل من الموضعين بما ورد فيه.

والجواب ـ والله أعلم ـ: أن الفعلين وإن اجتمعا في المعنى فليسا على حدٍّ سواء؛ بل الانبجاس ابتداء الانفجار، والانفجار بعده غاية له، قال القرطبي[1]:

(١) في (أ) و(ب) و(خ): [الغزنوي]، والقرطبي (٦٧١هـ/ ١٢٧٣م) هو: محمد بن أحمد بن أبي بكر ابن فَرْح الأنصاري الخزرجي الأندلسي، أبو عبد الله، القرطبي: من كبار =

«الانبجاس» أول الانفجار[١]، وقال ابن عطية[٢]: انبجست انفجرت لكنه أخف من الانفجار[٣]. وإذا تقرر هذا فأقول: إن الواقع في الأعراف طلب بني إسرائيل من موسى عليه السلام السقيا، قال تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسْتَسْقَىٰهُ قَوْمُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ١٦٠]، والوارد في البقرة طلب موسى عليه السلام، من ربه، قال تعالى: ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ﴾ [البقرة: ٦٠]؛ فطلبهم ابتداء فناسبه[٤] الابتداء، وطلب موسى عليه السلام، غاية لطلبهم لأنه واقع بعده ومرتب عليه، فناسب[٥] الابتداء الابتداء والغاية الغاية، فقيل جوابًا لطلبهم: ﴿فَٱنۢبَجَسَتْ﴾ وقيل إجابة لطلبه: ﴿فَٱنفَجَرَتْ﴾، وتناسب ذلك وجاء على ما يجب، ولم يكن ليناسب العكس، والله أعلم.

• **الآية الرابعة عشرة من سورة البقرة:** ﴿غ﴾ قوله جل وتعالى: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٦١]، وفي سورة آل عمران: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوٓا۟ إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ ٱلنَّاسِ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ

= المفسرين، صالح متعبد، من أهل قرطبة، رحل إلى الشرق واستقر بمنية ابن خصيب (في شمالي أسيوط، بمصر) وتوفي فيها. من كتبه «الجامع لأحكام القرآن»، ويعرف بتفسير القرطبي، و«قمع الحرص بالزهد والقناعة» و«الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى» و«التذكار في أفضل الأذكار» و«التذكرة بأحوال الموتى وأحوال الآخرة»، و«التقريب لكتاب التمهيد»، وكان ورعًا متعبدًا، طارحًا للتكلف، يمشي بثوب واحد وعلى رأسه طاقية. (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٥/ ٣٢٢).

(١) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، (١/ ٤١٩).

(٢) ابن عطية: (٤٨١ ـ ٥٤٢هـ/ ١٠٨٨ ـ ١١٤٨م) هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمٰن بن عطية المحاربي، من محارب قيس، الغرناطي، أبو محمد: مفسر فقيه، أندلسي، من أهل غرناطة، عارف بالأحكام والحديث، له شعر، ولي قضاء المرية، وكان يكثر الغزوات في جيوش الملثمين، وتوفي بلورقة، له «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز»، و«المجموع» في ذكر مروياته وأسماء شيوخه. (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٣/ ٢٨٢).
وقيل في تاريخ وفاته سنة (٥٤١ و٥٤٦هـ).

(٣) تفسير ابن عطية (٢/ ٧٧).

(٤) في (أ) و(ب) و(خ): [فأشبه].

(٥) في (أ) و(ب) و(خ): [فأشبه].

﴿ٱللَّهِ وَضُرِبَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡمَسۡكَنَةُۚ﴾ [١١٢]، فأخَّر في سورة آل عمران ما قدَّم ذكره في سورة البقرة فيسأل عن ذلك، ووجهه ـ والله أعلم ـ أنهم لما سألوا في البقرة عن مأكلهم ما فيه خسة وما يستلزم الذلة والصغار والمهانة في التوصل إلى الانتفاع به وذلك ما طلبوه في قولهم: ﴿فَٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُخۡرِجۡ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلۡأَرۡضُ مِنۢ بَقۡلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَاۖ﴾ [البقرة: ٦١] عوضًا مما لا تكلف فيه ولا مشقة من المن والسلوى الذي كان ينزل عليهم عند الحاجة بغير مؤنة، ولهذا قيل لهم: ﴿أَتَسۡتَبۡدِلُونَ ٱلَّذِي هُوَ أَدۡنَىٰ بِٱلَّذِي هُوَ خَيۡرٌۚ﴾ [البقرة: ٦١]، فلما سألوا ما يستلزم مهنة النفس ودناءة الحال لما أجرى به الله تعالى العادة من أن الذي سألوه لا يتوصل إليه إلا بتكلف ومشقة، فلما سألوا ما حاصله خسة وامتهان ناسب ذلك أن يناط به وينبئ عليه ذكر ضرب الذلة والمسكنة عليهم، ثم أعقب ذلك ما باءوا به من غضب الله الذي سبق به القدر عليهم ونعوذ بالله من غضبه.

ولما تقدم في آل عمران قوله تعالى: ﴿لَن يَضُرُّوكُمۡ إِلَّآ أَذٗىۖ وَإِن يُقَٰتِلُوكُمۡ يُوَلُّوكُمُ ٱلۡأَدۡبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ١١١﴾ [آل عمران] ناسب هذا تقديم ما لا نصرة(١) لهم معه ولا فلاح وهو ما باءوا به من غضب الله عليهم؛ فقال تعالى: ﴿وَبَآءُو بِغَضَبٖ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٢] فجاء كلٌّ على ما يناسب ويلائم، والله أعلم (بما أراد).

● **الآية الخامسة عشرة:** قوله جل وتعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ كَانُواْ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّۗ﴾ [البقرة: ٦١]، وفي سورة آل عمران: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ حَقّٖ﴾ [٢١] وفيها بعد: ﴿لَن يَضُرُّوكُمۡ إِلَّآ أَذٗىۖ﴾ [آل عمران: ١١١] إلى قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ كَانُواْ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلۡأَنۢبِيَآءَ بِغَيۡرِ حَقّٖۚ﴾ [آل عمران: ١١٢] بتنكير ﴿حَقّٖۚ﴾ في هذين الموضعين وتعريفه في البقرة واختصاص الآية الأخيرة بجمع التكسير فيما جمع في الآيتين جمع سلامة فقيل: ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ في الآيتين، وقيل في هذه الأخيرة ﴿ٱلۡأَنۢبِيَآءَ﴾ مكسرًا فهذان سؤالان.

---

(١) في (أ) و(ب) و(خ): [مضرة].

والجواب عن الأول ـ والله أعلم ـ: بعد العلم بأن المذكورين في الآيات الثلاث من بني إسرائيل قد اجتمعوا في الكفر والاعتداء: أن هذه الآية الأخيرة لما كانت فيمن شاهد منهم أمر محمد ﷺ، وعاين تلك البراهين واستوضح أنه الذي أخبر به موسى وغيره صلى الله عليهم أجمعين وتكاثرت الأدلة في أمره، ثم لم يجد ذلك عليهم[1] إلا التمادي في الكفر والعناد من بعد ما تبين لهم الحق، كان الأنسب لمرتكبهم في كفرهم أن يعبر عنهم أنهم ارتكبوه بغير شبهة ولا سبب يمكن التعلق به.

فقوله تعالى: ﴿بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ [آل عمران: ٢١] كأنه مرادف، لأن لو قيل: بغير سبب ولا شبهة، وذلك أوغل في ذمهم وسوء حالهم لأنهم لا يمكنهم في مرتكبهم تعلق بشيء البتة ولا أدنى شبهة، ولما كانت الأولى في سورة البقرة إنما هي في سلفهم ممن لم يشاهد أمر محمد ﷺ، وقد وقع الإفصاح فيها بكفرهم بعد تعريفهم بذكر آلاء ونعم وقد ورد فيها أن بعض تلك المرتكبات أو أكثرها قد عفي عنهم فيها، ولا شك أن بعضهم قد سلم مما وقع فيه الأكثر من كفرهم، وقد أفصحت آي بذلك فيما ذكر عقبها من أن الكفر السابق عمومه في جميعهم ليس على ما يبدو منه والله أعلم، وإنما هو راجع إلى أكثرهم، فقد دخله خصوص يدل عليه قوله تعالى: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ [قَوْلًا][2]﴾ [الأعراف: ١٦٢]، وقوله: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ فَٰسِقُونَ ۝٨﴾ [التوبة]، فهم وإن وصفوا من الكفر والاعتداء بما وصفوا ليسوا في ارتكاب البهت والمجاهرة بالباطل وموالاة التمرد والاعتداء حال معاينة البراهين كحُيَيٍّ بن أخطب[3] وأشباهه من المعاصرين لنبينا ﷺ، والمشاهدين أمره، فناسب حال أولئك الذين لم يشاهدوه ما وقع التعبير[4] به من قوله تعالى: ﴿بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ [البقرة: ٦١]؛ إذ ليس المعرف في قوة المنكر المرادف لقولك: بغير سبب.

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب) و(خ)، وهو زيادة في بعض النسخ.
(٢) سقط من (أ) و(ب).
(٣) حيي بن أخطب (٥هـ/٦٢٦م): جاهلي، من الأشداء العتاة، كان ينعت بسيد الحاضر والبادي، أدرك الإسلام وآذى المسلمين، فأسروه يوم قريظة، ثم قتلوه. (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٢/ ٢٩٢).
(٤) في (خ): [التغير].

وأيضًا فقد تقرر عندهم من كتابهم أن مسوغ قتل النفس [تقدم قتل نفس][1] بغير حق، قال تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ﴾ [المائدة: ٤٥]؛ أي: في التوراة ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]، وتقرر أيضًا في كتابهم رجم الزاني المحصن، وقد عرفنا ذلك من دينهم بالخبر الصحيح وأنهم اعترفوا بذلك عند النبي ﷺ بعد إنكارهم، وقوله تعالى في خطاب موسى عليه السلام لهم بقوله: ﴿وَلَا تَرْتَدُّوا عَلَىٰٓ أَدْبَارِكُمْ فَتَنقَلِبُوا خَٰسِرِينَ ﴿٢١﴾﴾ [المائدة] فعرف بعظيم[2] جريمة الارتداد، والظاهر أن حكم المرتد عندهم القتل كحكمه عندنا، وكيف ما كان فقد استقر عندهم ما يسوغ القتل ويوجبه بعد الإيمان، وقد علموا أن الأنبياء عليهم السلام مبرءون من ذلك كله، فقوله: ﴿لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ۖ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ۚ ٱهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ۗ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّۦنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۗ﴾ [البقرة: ٦١]؛ أي: بغير وجه الحق المبيح للقتل، فالألف واللام للعهد في المسوغ المتقرر في شريعتهم؛ فقد افترق مقصد الآيتين.

وأما الأولى من آيتي آل عمران فخاصة بالمتمادين منهم على الكفر، ولا تتناول الآية من أولها إلى آخرها خلافه، فهي كالآية الثانية فيما أعطته ودلَّت عليه من التمرد والتمادي على الضلال، فناسبها التذكير كالتي بعدها وهما معًا بخلاف آية البقرة إذ لم يتقدم في هاتين ما تقدم في تلك، ولا حال المذكورين في هاتين كحال من ذكر، والله أعلم (بما أراد).

والجواب عن السؤال الثاني: أن جمع التكسير يشمل أولي العلم وغيرهم، وجمع السلامة يختص في أصل الوضع بأولي العلم وإن وجد في غيرهم فبحكم الإلحاق والتشبيه كقوله تعالى: ﴿إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ ﴿٤﴾﴾ [يوسف] وما يلحق بهذا، وإذا تقرر هذا فورود جمع السلامة في قوله في سورة البقرة: ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّۦنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۗ﴾

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب) و(خ)، وهو زيادة في بعض النسخ.

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (خ).

[٦١] مناسب من جهتين: إحداهما: شرف الجمع لشرف المجموع، والثانية: مناسبة زيادة المد لزيادة أداة التعريف في لفظ ﴿ٱلْحَقِّ﴾، وأما الآية الأولى من سورة آل عمران فمثل الأولى في مناسبة الشرف ومناسبة زيادة المد للزيادة في الفعل العامل في اللفظ المجموع في قراءة من قرأ: «يقاتلون» ولما لم يكن في الآية الثالثة سوى شرف المجموع، وكانت العرب تتسع في جموع التكسير فتوقعها على أولي العلم وغيرهم، أتى بالجمع هنا مكسرًا لتحصل اللغتان حتى لا يبقى لمن تحدى بالقرآن حجة إذ هم مخاطبون بما في لغاتهم، فلا يقصر في شيء من خطابهم على أحد الجائزين دون الآخر، إلا ألا يتكرر؛ فإذ ذلك يرد على وجه واحد مما يجوز فيه، فتفهَّم ما أجملته فسوف يتضح لك به (إذا) استوفيته ما يعينك على فهم الإعجاز.

• **الآية السادسة عشرة:** قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [البقرة]، وقال في المائدة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾﴾ [المائدة]، وفي سورة الحج: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿١٧﴾﴾ [الحج].

فيها أربع سؤالات: تقديم «النصارى» في سورة البقرة وتأخيرهم في المائدة، وتخصيص آية البقرة بقوله تعالى: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ ورفع «الصابئون» في المائدة ولم يتبع، وانفراد سورة الحج بسياقها وزيادة ذكر «المجوس» والذين أشركوا.

فأقول وأسأل الله توفيقه: إن المؤمنين أحق بالتقديم وهم أهل الخطاب والمتكلم معهم في الآي قبل، فهم من حيث أحوالهم معظم من قصد بالخطاب والتأنيس، ثم إن أهل الكتابين يلون المؤمنين، فإنهم ليسوا كافرين بكل الرسل ولا منكرين لكل ما أنزل من الكتب، فقد كانوا أقرب شيء لولا التبديل والتغيير والتحريف المقدر وقوعه عليهم، فإنهم قد قدم إليهم فنكثوا ونقضوا وكفروا بمن

قدم إليهم من أمره، واليهود أقدم تعريفًا وأسبق زمانًا، فلما اجتمع الأصناف الثلاثة في أنهم أهل الكتاب والمقرُّون بالبداءة والعودة وإرسال الرسل على اختلاف حالاتهم في ذلك وأزمانهم، كان تقديمهم على غيرهم أوضح شيء على الوارد في سورة البقرة، إلا أن ذكرهم لم يقع بحرف مرتب؛ بل وقع الاكتفاء بترتيب الذكر لاستوائهم في الغايات من استواء العواقب، وإن الفائز من الكل إنما هو من كانت خاتمته في دار التكليف الموافاة على الإيمان والإسلام، وإن أكرمكم عند الله أتقاكم، وإن الموافي في الكل على الكفر في النار، ثم عذابهم بحسب جرائمهم جزاء وفاقًا فرتِّبوا ذكرًا بحسب حالهم الدنياوي.

ولم يتقعد الترتيب بالحرف المرتب لحظًا لحالهم الأخروي، فجرى ذكرهم في سورة البقرة على هذا، وأخَّر ذكر الصابئين لتأخرهم عن هؤلاء الأصناف في أنهم ليسوا أهل الكتاب أو ليسوا مثلهم في ما وراء ما ذكر من أحوالهم، فإيراد ذكرهم على ما في سورة البقرة بيِّن، ثم قدم ذكر الصابئين في سورة المائدة وزيادة بيان للغرض المذكور من أنه لا ترتيب في الغاية الأخروية إلا بنظر آخر لا بحسب الدنياوي والاشتراك فيما قبل الموافاة بل المستجيب المؤمن من الكل مخلص والمكذب متورط، ثم مراتب الجزاء بحسب الأعمال، فأوضح تقديم ذكر الصابئين في سورة المائدة ما ذكرناه.

فإن قلت: لِمَ لم يقدم ذكرهم على الكل؟ **قلت**: لا وجه لهذا لمكانة المؤمنين وشرفهم، **فإن قلت**: فهلَّا قدِّموا على يهود؟ **قلت**: قد كانت يهود أولى الناس بأن يكونوا في رعيل من المستجيبين ومعهم جرى الكلام قبل هذا نعيًا عليهم (وبيانًا لمرتكباتهم)، ولعظيم ما جرى على من لم يؤمن منهم وترددت فيهم عدة آيات، وذلك مما يوجب تقديم ذكرهم على من عدا المؤمنين.

فإن قلت: فالنصارى مثلهم؟ **قلت**: النصارى أقرب إلى الصابئين من حيث التثليث وسوء نظرهم في ذلك وتصورهم، ثم إنهم لم يجر لهم ذكر فيما تقدم هذه الآية بخلاف يهود؛ فإن[١] من هذه الجهة تقديم يهود عليهم وإن كان يهود شر الطائفتين.

---

(١) كذا في (أ) و(ب) و(خ): [فإن]، وفي بعض النسخ: [بان].

السؤال الثاني، وهو ورود اسم الصابئين في المائدة بالرفع.

والجواب عنه: أنه إنما ورد مرفوعًا تنبيهًا على الغرض المذكور وتأكيدًا للتسوية في الحكم، وإذا اتفقوا في الموافاة على الإيمان فنبه التقديم على هذا، كما تقدم وزاد القطع على الرفع تأكيدًا؛ لأن قطع اللفظ عن الجريان على ما قبله محرك للفظ توجيهه وهو عند سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ مقدم من تأخير[(١)]، وكأنه لما ذكر حكم المذكورين سواهم قيل: والصابئون كذلك؛ أي: لا فرق بين الكلِّ في الحكم الأخراوي وهو على هذا التقدير أوضح شيء فيما ذكر[(٢)]، وأما

---

(١) الكتاب، سيبويه، مرجع سابق، (١/ ٣٣٩).

(٢) هناك ثلاث آيات متشابهات في هذا الموضع: هي:
قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [البقرة].
مع قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾﴾ [المائدة]. (سيأتي قريبًا بيان علة التقديم للصابئين أو تأخيرهم بين هذه الآية والآيات المتشابهة معها).
مع قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿١٧﴾﴾ [الحج].
وقد أورد الإسكافي في سر التقديم والتأخير في هذه الآيات كلامًا بديعًا مفصلًا، فقال في آية البقرة: «المعنى: إن الذين آمنوا بكتب الله المتقدمة مثل صحف إبراهيم، والذين آمنوا بما نطقت به التوراة، وهم اليهود، والذين آمنوا بما أتى به الإنجيل، وهم النصارى، فهذا ترتيب على حسب ما ترتب عليه تنزيل الله تعالى كتبه؛ فصحف إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ قبل التوراة المنزلة على موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، والتوراة قبل الإنجيل المنزل على عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فرتبهم الله عَزَّ وَجَلَّ في هذه الآية على ما رتبهم عليه في بعثة الرسالة.
ثم أتى بلفظ (الصابئين) وهم الذين لا يثبتون على دين، ويتنقلون من ملة إلى ملة، ولا كتاب لهم، كما للطائفتين اللتين ذكرهما الله تعالى في قوله: ﴿أَن تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلْكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَٰفِلِينَ ﴿١٥٦﴾﴾ [الأنعام] فوجب أن يكونوا متأخرين عن أهل الكتاب.
وأما بعد هذا الترتيب فترتيبهم في سورة المائدة، وتقديم (الصابئين) على (النصارى) ورفعه هنا ونصبه هناك ترتيب ثان لهم.
فالأول على ترتيب الكتب، والثاني على ترتيب الأزمنة؛ لأن الصابئين ـ وإن كانوا متأخرين عن النصارى، بأنه لا كتاب لهم ـ فإنهم متقدمون عليهم بكونهم قبلهم؛ =

= لأنهم كانوا قبل عيسى عليه السلام.
فرفع (الصابئون) ونوى به التأخير عن مكانه؛ كأنه قال بعد ما أتى بخبر: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحًا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون هذه حالهم أيضًا، وهذا مذهب سيبويه... وإنما قدم في اللفظ وأخر في النية؛ لأن التقديم الحقيقي التقديم لكتب الله المنزلة على الأنبياء عليهم السلام، فإذا فعل ذلك في الآية الأولى ـ وكان هنا تقديم آخر بتقديم الزمان، وجاءت آية أخرى قدم فيها هذا الاسم على ما أخر عنه في الآية التي قبل ثم أقيمت في لفظه أمارة تدل على تأخره عن مكانه ـ كان هذا دليلًا على أن هذا الترتيب بالأزمنة، وأن النية به التأخير والترتيب بالكتب المنزلة.
وأما الترتيب الثالث في سورة الحج فترتيب الأزمنة الذي لا نية للتأخير معه؛ لأنه لم يقصد في هذا المكان أهل الكتب؛ إذ كان أكثر من ذكر ممن لا كتاب لهم، وهم الصابئون والمجوس والذين أشركوا عبدة الأوثان، فهذه ثلاث طوائف، وأهل الكتاب طائفتان.
فلما لم يكن القصد في الأغلب الأكثر من المذكورين ترتيبهم بالكتب رتِّبوا بالأزمنة، وأخروا «الذين أشركوا» ـ لأنهم وإن تقدمت لهم أزمنة وكانوا في عهد أكثر الأنبياء الذين تقدمت بعثتهم، صلوات الله عليهم ـ؛ فإنهم كانوا أكثر ممن مُني رسول الله بهم، وصلي بجهادهم، وكأنهم لما كانوا موجودين في عصر النبي (كانوا أهل زمانه، وهذا الزمان متأخر عن أزمنة الفرق الذين قدِّم ذكرهم) الإسكافي، تحقيق: محمد آيدين، ص٢٥٠ ـ ٢٥٨، وقد أوجز الكرماني وغيره (انظر نحوًا من كلام الإسكافي والكرماني عند: ابن جماعة ص٦١، والأنصاري ص٢٣). كلام الإسكافي مع حسن بيان وإيضاح فقال: قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾ [البقرة: ٦٢]، وقال في الحج: ﴿وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾، قال في [المائدة: ٦٩] ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾؛ لأن النصارى مقدمون على الصابئين في الرتبة؛ لأنهم أهل كتاب فقدمهم في البقرة، و(الصابئون) مقدمون على النصارى في الزمان؛ لأنهم كانوا قبلهم فقدمهم في الحج، وراعى في المائدة بين المعنيين، وقدمهم في اللفظ وأخرهم في التقدير؛ لأن تقديره (والصابئون كذلك)، قال الشاعر:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيار بها لغريب

أراد: إني لغريب وقيار كذلك.
فتأمل فيها وفي أمثالها يظهر لك إعجاز القرآن. (انظر نحوًا من كلام الإسكافي والكرماني عند: ابن جماعة ص٦١، والأنصاري ص٢٣). (الكرماني: ٣١).
فنلاحظ هنا: أن الكرماني قد كشف عن سرِّ تقديم (الصابئون) في آية المائدة، =

على طريقة الفراء[١] ومن قال بقوله من حمله على الموضع ففيه التقديم؛ وأن التحريك القطعي في اللفظ وإن لم يكن مقطوعًا في المعنى لا يكون إلا لإحراز معنى، وليس إلا ما تقدم.

والجواب عن السؤال الثالث: إن قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿فَلَهُمْ

= وعن سرٍّ مجيئها مرفوعة مقطوعة عن التبعية لما قبلها؛ لكونها مقدمة على نية التأخير رعاية لوجهي الترتيب الممكنين، وهما الترتيب بحسب الرتبة أو بحسب الزمن، بينما نلاحظ أن الإسكافي قد أطال الكلام دون إيضاح كاف لهذا المعنى حيث نلاحظ تعسف عباراته في هذا الموضع، من لدن قوله: «وإنما قدم في اللفظ وأخر في النية؛ لأن التقديم الحقيقي التقديم لكتب الله المنزلة. . ، وجاءت آية أخرى قدم فيها هذا الاسم على ما أخر عنه في الآية التي قبل ثم أقيمت في لفظه أمارة تدل على تأخره عن مكانه ـ كان هذا دليلًا على أن هذا الترتيب بالأزمنة، وأن النية به التأخير والترتيب بالكتب المنزلة».

وعلى كلٍّ فإن له فضل السبق والإلماح إلى هذا المعنى على طول عبارته فيه.

(١) الفراء: (١٤٤ ـ ٢٠٧هـ/ ٧٦١ ـ ٨٢٢م) يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، مولى بني أسد (أو بني منقر) أبو زكرياء، المعروف بالفراء: إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، كان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو، ومن كلام ثعلب: لولا الفراء ما كانت اللغة.

ولد بالكوفة، وانتقل إلى بغداد، وعهد إليه المأمون بتربية ابنه، فكان أكثر مقامه بها، فإذا جاء آخر السنة انصرف إلى الكوفة فأقام أربعين يومًا في أهله يوزع عليهم ما جمعه ويبرهم، وتوفي في طريق مكة، وكان مع تقدمه في اللغة فقيهًا متكلمًا، عالمًا بأيام العرب وأخبارها عارفًا بالنجوم والطب، يميل إلى الاعتزال.

من كتبه «المقصور والممدود» و«المعاني» ويسمَّى «معاني القرآن» و«المذكر والمؤنث» وكتاب «اللغات» و«الفاخر» في الأمثال، و«ما تلحن فيه العامة» و«آلة الكتاب» و«الأيام والليالي» و«البهي» ألفه لعبد الله بن طاهر، و«اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف» و«الجمع والتثنية في القرآن» و«الحدود» ألفه بأمر المأمون، و«مشكل اللغة».

وكان يتفلسف في تصانيفه، واشتهر بالفراء، ولم يعمل في صناعة الفراء، فقيل: لأنه كان يفري الكلام، ولما مات وجد «كتاب سيبويه» تحت رأسه، فقيل: إنه كان يتتبع خطأه ويتعمد مخالفته.

وعرف أبوه «زياد» بالأقطع؛ لأن يده قطعت في معركة «فخ» سنة ١٦٩، وقد شهدها مع الحسين بن علي بن الحسن، في خلافة موسى الهادي. (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٨/١٤٦).

﴿أَجْرُهُمْ﴾ [٦٢] قد تقدم في المائدة ما يعطيه ويحرزه فاكتفي به، ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَأَدْخَلْنَٰهُمْ جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴿٦٥﴾﴾ [المائدة] تفسير بيِّن للأجر الأخراوي المجمل في قوله في سورة البقرة: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [٦٢] إلى آخر الآية، فقد حصل ما في سورة المائدة مفصلًا مبينًا ما ورد في البقرة مجملًا، فلو قيل في آية المائدة: فلهم أجرهم لكان تكرارًا ورجوعًا إلى الإجمال بعد التفصيل، وذلك عكس ما ينبغي.

والجواب عن السؤال الرابع: أن آية سورة الحج إنما وردت معرّفة بمن ورد في القيامة على ما كان من يهودية أو نصرانية أو غير ذلك، والآي الأُخَر فيمن ورد مؤمنًا، فافترق القصدان واختلف مساق الآي بحسب ذلك.

• **الآية السابعة عشرة**: ﴿غ﴾ (قوله تعالى): ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُوا۟ مَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٦٣]. وفي الآية الأخرى مما بعد: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱسْمَعُوا۟﴾ [البقرة: ٩٣].

للسائل أن يقول: إن الخطاب في الآيتين لبني إسرائيل وهم المخبر عنهم بما بعد والمقول لهم: ﴿خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُوا۟ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [البقرة]، وهم بأعيانهم المقول لهم في الآية بعد: ﴿وَٱسْمَعُوا۟﴾، فما وجه تخصيص كل من الآيتين بما أعقبت به؟ وهل كان يمكن تعقيب الأولى بقوله: ﴿وَٱسْمَعُوا۟﴾ وتعقيب الثانية بقوله: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ مَا فِيهِ﴾ الآية؟

والجواب: أنه لا يناسب كل آية منهما إلا ما به أعقبت، ووجه ذلك أن الآية الأولى تقدم قبلها قوله تعالى: ﴿وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ﴾ [البقرة: ٥٣] والكتاب: التوراة وقد سمعوه وعنه قيل وإليه أشير بقوله: ﴿خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُوا۟ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾، وقد زاد هذا إيضاحًا قوله في سورة الأعراف: ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُۥ وَاقِعٌۢ بِهِمْ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ﴾ [١٧١]، والإشارة بالقوة إلى عظيم تخويفهم برفع الجبل فوقهم كالظلة، فقوله: ﴿خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم﴾ عقب ذكر كتابهم أوضح شيء وأنسبه، ولما تقدم قبل الآية الثانية قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ

﴿مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٨٩] وهذا الكتاب هو الكتاب العزيز وإليه الإشارة بقوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٩١]، بدليل قولهم حيدة عن الإيمان: ﴿نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾ قال تعالى: ﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ﴾؛ أي: ويكفرون بالقرآن، قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [البقرة: ٩١] والإشارة للقرآن: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]؛ أي: من التوراة، فلما تقدم هنا ذكر القرآن، وخَلَفُ يهود المعاصرون لرسول الله ﷺ معرضون إلا القليل عن الإيمان وسماع القرآن، فناسب إعراضهم عن سماعه تخصيصه هذا الموضع من المقول لسلفهم بقوله للخلف: ﴿وَٱسْمَعُوا۟﴾، ليكون إخبارًا عن سلفهم وتعريضًا لخلفهم، فوضح التناسب وأن العكس لا يناسب.

• **الآية الثامنة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ [البقرة: ٨٠]، وفي سورة آل عمران: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾ [آل عمران: ٢٤]، فأفرد في البقرة الوصف وجمع في آل عمران فقيل: معدودات والجاري عليه الوصف في السورتين قوله: ﴿أَيَّامًا﴾ بلفظ واحد، فيسأل عن موجب اختلاف الوصف.

فأقول: إن المجموع بالألف والتاء منحصر في أربعة أضرب: ثلاثة متفق عليها والرابع مختلف فيه. فأما الثلاثة: فكل عَلَم لمؤنث نحو: هند ودعد، وكل ما فيه تاء التأنيث لمذكر كان أو لمؤنث عاقل أو غير عاقل نحو طلحة وحمزة وشجرة، وكل مصغر لغير العاقل نحو: دُرَيْهِم دريهمات وما أشبه ذلك، فهذه الضروب الثلاثة متفق عليها، وضرب رابع مختلف فيه وهو كل اسم مكبر لغير العاقل مذكرًا كان أو مؤنثًا لم يسمع فيه عن العرب جمع تكسير نحو: حمام وحمامات، وسبطر وسبطرات[1]، وجمل وسبحل وسبحلات[2]،

---

(١) سبطر: والسبطر هو الماضي، قال: كمشية خادر ليث سبطر، واسبطر الشيء؛ أي: امتد وتوسع.

(٢) سبحل: سبحل: يقال: هو ربحل سبحل: يوصف بالترارة والنعمة، وقيل لابنة الخس: أيُّ الإبل خير؟ فقالت: السبحل الربحل، الراحلة الفحل، والسبحلل: الشبل إذا أدرك الصيد.

وسرادق وسرادقات[١] وإيوان وإيوانات[٢] وربحل وربحلات[٣]، فإن سمع من العرب شيء من هذا جمع تكسير لم يجز جمعه بالألف والتاء. قال سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قالوا: جوالق وجواليق[٤] فلم يقولوا: جوالقات حين قالوا: جواليق؛ يعني: حين كسروا، وقالوا في المؤنث: عيدات حين لم يكسروها على بناء يكسر عليه مثلها[٥].

ثم إن صفة كل مؤنث جارية عليه في حكمه من التأنيث إلا أربعة أضرب وهي: فعلى أفعل، وفعلى فعلان، وما يشترك فيه المذكر والمؤنث من الصفات كمعطار[٦] ومذكار[٧] وميناث[٨]، وما ينفرد به المؤنث كحائض وطامث[٩]، فهذه الضروب الأربعة لا يجمع شيء منها بالألف والتاء وسائر ما يجري على المؤنث من الصفات لا يمتنع من ذلك.

ثم إن ما يجمع جمع التكسير من مذكر غير عاقل قد يتبع بالصفة المفردة مؤنثه بالتاء كما يفعل في الخبر تقول: ذنوب مغفورة وأعمال محسوبة، وقال تعالى: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ﴿١٣﴾ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ ﴿١٤﴾ وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ ﴿١٥﴾ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ ﴿١٦﴾﴾ [الغاشية]، ومنه قوله تعالى مخبرًا عن يهود: ﴿وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ [البقرة: ٨٠]، ثم قد يجمع هذا الضرب بالألف

---

(١) سرادق: وهو ما أحاط بالبناء، ويقال: سردق البيت جعل له سرادق، والجمع سرادقات.
(٢) الإيوان والأوان: أي: الصفة الشامخة العظيمة، وكل شيء عمدت به شيئًا فهو: إيوان، وجماعة الإيوان: أواوين، وجماعة الأوان: أون.
(٣) ربحل: وامرأة ربحلة: لحيمة عظيمة الخلق. ورجل ربحل وهو من الربح: الزيادة، واللام مزيدة.
(٤) جوالق وجواليق: أي: وعاء وأوعية.
(٥) الكتاب، سيبويه، مرجع سابق، (٢/ ١٢٧).
(٦) معطار: أي كثير التعطر.
(٧) مذكار: يقال: امرأة مِذْكار، إذا أكثرت من ولادة الذُّكُور، ويقال للحبلى في الدعاء: أيسرت وأَذْكَرَتْ؛ أي: يسِّر عليها وولدت ذكرًا.
(٨) ميناث: يقال امرأة مِيناث، إذا أكثرت من ولادة الإناث.
(٩) طامث: أي حائض.

والتاء رعيًا لمفرده وإن لم يكثر إلا أنه فصيح ومنه: ﴿وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡدُودَٰتٖۚ﴾ [البقرة: ٢٠٣]. وإذا تبين ما ذكرناه وأنه الجاري الكثير مع ما وقع في آية البقرة من الإيجاز وفي الأخرى من الإطالة، ألا ترى قوله تعالى في (آية) آل عمران: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامٗا مَّعۡدُودَٰتٖۖ﴾ [آل عمران: ٢٤]، وفي البقرة: ﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامٗا مَّعۡدُودَةٗۚ﴾[1] [البقرة: ٨٠]، وإخباره تعالى باغترارهم بقوله: ﴿وَغَرَّهُمۡ فِي دِينِهِم مَّا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ ٢٤﴾ [آل عمران]، وهذا بسط لحالهم الحامل على سوء مرتكبهم، ولم يقع في سورة البقرة تعرض لشيء من ذلك؛ بل أوجز القول ولم يذكر سببه، فناسب الإفراد الإيجاز وناسب الجمع الإسهاب، ولو جمع في سورة البقرة وأفرد في سورة آل عمران أو أفرد فيهما أو جمع فيهما لما ناسب، فورد كل على ما يناسب ويجب، والله أعلم[2].

---

(١) سقط من (أ) و(ب) و(خ).

(٢) وردت الصفة (معدودة) بصيغة الإفراد في ثلاث آيات في القرآن الكريم:
الأولى: قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامٗا مَّعۡدُودَةٗۚ﴾ [البقرة: ٨٠].
والثانية: قوله تعالى: ﴿وَلَئِنۡ أَخَّرۡنَا عَنۡهُمُ ٱلۡعَذَابَ إِلَىٰٓ أُمَّةٖ مَّعۡدُودَةٖ﴾ [هود: ٨].
والثالثة: قوله تعالى: ﴿وَشَرَوۡهُ بِثَمَنِۭ بَخۡسٖ دَرَٰهِمَ مَعۡدُودَةٖ﴾ [يوسف: ٢٠].
ووردت هذه الصفة بصيغة الجمع ﴿مَّعۡدُودَٰتٖۚ﴾ [البقرة: ١٨٤] في ثلاث آيات أيضًا، وردت جميعها وصفًا لـ (أيَّام)، **الأولى**: قوله تعالى: ﴿أَيَّامٗا مَّعۡدُودَٰتٖۖ﴾ [آل عمران: ٢٤] وردت بعد الحديث عن فرضية صيام رمضان.
والآية الثانية: قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡدُودَٰتٖۚ﴾ [البقرة: ٢٠٣].
والثالثة: قوله سبحانه: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامٗا مَّعۡدُودَٰتٖۖ﴾ [آل عمران: ٢٤]. والحديث هنا مقصور على المواضع التي جاءت فيه هذه الصفة ـ مفردة أو جمعًا ـ صفة لـ أيام فنقول: قد يستشكل هنا وصف (أيام) بـ ﴿مَّعۡدُودَٰتٖۚ﴾ لأن ﴿أَيَّامٗا﴾ جمع (يوم) وهو مذكر، ومعدودات واحدها معدودة، وهو مؤنث، فكيف تقع صفة له؟ هذا أولًا؛ وأيضًا لقائل أن يقول: لِمَ كانت الأولى ﴿مَّعۡدُودَةٖ﴾، والثانية: ﴿مَّعۡدُودَٰتٖۖ﴾، والموصوف في المكانين موصوف واحد، وهو ﴿أَيَّامٗا﴾؟.
ويقدم لنا الشيخ الطاهر بن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ تحقيقًا جيدًا في هذه المسألة فيقول: التحرير والتنوير (٢/ ١٣٧):
«قال أبو حيان عند قوله تعالى الآتي بعده: ﴿مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَۚ﴾ [البقرة: ١٨٤] صفة =

• **الآية التاسعة عشرة:** قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٩٤﴾ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٩٤ ـ ٩٥]، وفي سورة الجمعة: ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [الجمعة: ٧].

فيسأل عن تخصيص آية البقرة بقوله: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ﴾، (وآية الجمعة بقوله: ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ﴾) مع اتحاد الأخبار؟ **ووجه ذلك** ـ والله أعلم ـ: أن آية البقرة لما كان الوارد فيها جوابًا لحكم أخراوي يستقبل وليس في الحال منه إلا زعم مجرد واعتقاد أن الأمر يكون كذلك ناسبه النفي بما وضعه[(١)] من الحروف لنفي المستقبل؛ لأن لن يفعل جواب سيفعل، ولما كان الوارد في سورة الجمعة جوابًا لزعمهم أنهم أولياء الله من دون الناس؛ وذلك حكم دنياوي ووصف حالي لا استقبال[(٢)] فيه، ناسبه النفي بلا[(٣)] التي لنفي ما يأتي من غير تخصيص (إلا) بغير الماضي، وقد تتعاقب مع ما التي لنفي الحال.

فإن قلت: فإن «ما» النافية أخص بالحال فهي أنسب، **قلت:** قد يفهم

= الجمع الذي لا يعقل تارة تعامل معاملة الواحدة المؤنثة، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾، وتارة تعامل معاملة جمع المؤنث نحو: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] فمعدودات جمع لمعدودة، وأنت لا تقول يوم معدودة وكلا الاستعمالين فصيح، ويظهر أنه ترك فيه تحقيقًا وذلك أن الوجه في الوصف الجاري على جمع مذكر إذا أنثوه أن يكون مؤنثًا مفردًا؛ لأن الجمع قد أول بالجماعة والجماعة كلمة مفردة وهذا هو الغالب، غير أنهم إذا أرادوا التنبيه على كثرة ذلك الجمع أجروا وصفه على صيغة جمع المؤنث ليكون في معنى الجماعات وأن الجمع ينحل إلى جماعات كثيرة، ولذلك فأنا أرى أن معدودات أكثر من معدودة، ولأجل هذا قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ [البقرة: ٨٠] لأنهم يقلِّلونها غرورًا أو تغريرًا، وقال هنا: ﴿مَّعْدُودَٰتٍ﴾ لأنها ثلاثون يومًا، وقال في الآية الآتية: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وهذا مثل قوله في جمع جمل (جمالات) على أحد التفسيرين وهو أكثر من جمال».

ويقوِّي ما ذهب إليه ابن عاشور القاعدة البلاغية التي تقرر: أن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى. والله تعالى أعلم.

(١) في (أ) و(ب): [وصفه]. (٢) في (أ) و(ب): [حالتي الاستقبال].

(٣) في (ب): [بلن]، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه.

من «ما» نفي مجدد الحال دون ما يتصل به، فقد يقول القائل: ما يقوم زيد، يريد: ما يقوم ولا يريد أنه لا يقوم غدًا، و«ما» صالحة لهذا المعنى[١]، وهم إنما أرادوا أنهم أولياء مستمرون على ذلك، وأن تلك صفتهم في الحال وما يليه إلى آخر حياتهم؛ إذ ذلك هو الموجب أن تكون لهم الدار الآخرة خالصة من دون الناس كما زعموا، فلما كان زعمهم هذا ناسبه نفي دعواهم وتكذيب زعمهم بحرف أنص في نفي ذلك وأنه لا يقع منهم التمني في حالهم ولا فيما بعده أبدًا.

فإن قلت: إن قوله: أبدًا قد أحرز هذا، **قلت**: تأكيد ذلك أبلغ فنفى بلا[٢] وأكد بالتأبيد، فجاء كل على أعلى البلاغة، والله أعلم.

• **الآية الموفية عشرين**: قوله تعالى: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٢٠﴾﴾ [البقرة]، وورد فيما بعد: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ ۚ وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ ۚ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ ۚ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿١٤٥﴾﴾ [البقرة]، وفي الرعد: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَـٰهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا ۚ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَمَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا وَاقٍ ﴿٣٧﴾﴾ [الرعد].

للسائل أن يسأل عما اختلف في هذه الآي مع اتفاقها في مطالعها ومعناها؟ **والجواب عن ذلك**، والله أعلم بما أراد:

(أن) الوارد في سورة الرعد لم يتقدم قبله من مرتكبات أهل الكتاب في كفرهم وعنادهم مثل ما تقدم قبل الآية الأولى من سورة البقرة، ألا ترى أنه لم يذكر قبل آية الرعد من أمرهم في ذلك مفصحًا به إلا قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْأَحْزَابِ مَن يُنكِرُ بَعْضَهُۥ﴾ [الرعد: ٣٦] على قول من قال: إن المراد بالأحزاب هنا أهل الكتاب، وهذا بعد مدحه من آمن منهم بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [الرعد: ٣٦] وهم: عبد الله بن سلام ﵁[٣]،

(١) في (ب): [النفي]، وهو خطأ غير مناسب للمعنى المراد، والله أعلم.
(٢) في (ب): [بلن]، وهو خطأ كما سبق أن ذكرنا.
(٣) عبد الله بن سلام: (ت٤٣هـ - ٦٦٣م) عبد الله بن سلام بن الحارث الإسرائيلي: أبو يوسف: صحابي، قيل: إنه من نسل يوسف بن يعقوب، أسلم عند قدوم النبي ﷺ =

وأمثاله ممن آمن (منهم)[1]، ثم اتبع بقوله: ﴿وَمِنَ ٱلْأَحْزَابِ مَن يُنكِرُ بَعْضَهُۥ﴾ [الرعد: ٣٦]، يريد ـ والله أعلم ـ ومن أحزابهم على من قال ذلك كما تقدم، فلما لم يتقدم بسط ذكرهم وأوجز الكلام واكتفى بالإيماء ناسبه إيجاز التحذير[2] من حالهم فقال تعالى: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَمَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ ﴿٣٧﴾﴾ [الرعد]، فجيء بما وهي أوجز من الذي لفظًا ما لم يقترن بها ما يقتضي التوسعة في معناها حسبما يتبين بعد، وقيل: ﴿وَلَا وَاقٍ ﴿٣٧﴾﴾ وذلك أوجز من قوله في آية البقرة: ﴿وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٢٠﴾﴾ [البقرة] لفظًا ومعنى فورد هذا كله موجزًا ليناسب ما قبله، ولما تقدم قبل الآية الأولى من سورة البقرة عدة آيات في بسط أحوالهم وقبيح مرتكباتهم ولقرب ذلك إلى الآية المقصودة[3] توجب الوارد فيها قوله تعالى عنهم: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ﴾ [البقرة: ١١٨] إلى قوله: ﴿يُوقِنُونَ ﴿١١٨﴾﴾ [البقرة]، ثم عرف من حال أهل الكتابين وبعدهم عن الإيمان بقوله: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾، فبعد هذا الإطناب في وصفهم قال تعالى: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٢٠﴾﴾ [البقرة] وهذا مناسب لما قبله من الإطناب لفظًا، كما أن آية الرعد مناسبة لما قبلها لإيجاز لفظ ما فإنها على حرفين، وأما الذي فعلى خمسة أحرف، ثم إن معنى ﴿نَصِيرٍ﴾ أوسع من حيث إن فعيلًا من أبنية المبالغة فيعطي كثرة وفاعل ليس كذلك، ثم إن لفظ ﴿وَاقٍ﴾ أوجز، فقد تبين فرقان ما بينهما، وناسب الإسهاب الإسهاب والإيجاز الإيجاز.

= المدينة، وكان اسمه «الحصين» فسماه رسول الله ﷺ عبد الله، وفيه الآية: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الأحقاف: ١٠] والآية ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٤٣﴾﴾ [الرعد] وشهد مع عمر فتح بيت المقدس والجابية، ولما كانت الفتنة بين علي ومعاوية، اتخذ سيفًا من خشب، واعتزلها، وأقام بالمدينة إلى أن مات، وله ٢٥ حديثًا.

(١) زيادة من بعض النسخ.

(٢) في (أ): [التحديد]، وفي (ب): [التجديد]، وكلاهما خطأ، والصواب ما أثبتناه، والله أعلم.

(٣) في (أ) و(ب): [المقصود].

ولما ذكر بعد هذه الآية من مرتكبات أهل الكتاب وعنادهم ما بسطته الآي بعد وجاء قوله بعد: ﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِّنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ الظَّالِمِينَ (١٤٥)﴾ [البقرة] بعد إطناب زائد وتعريف بأكثر مما تقدم وردت الآية المتكررة مراعى فيها ذلك، فجيء فيها بـ﴿مِّنْ﴾ التي للغاية أو لابتدائها والمقصود أوفى وأمعن، وجيء بما عوضًا من ﴿الَّذِي﴾ لأنها هنا بسياقها بعد من كيف ما قدرتها من موصولية أو موصوفية تعطي الاستيفاء وتقتضيه، فروعي هنا معناها[(١)] وروعي فيما[(٢)] تقدم لفظها، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ الظَّالِمِينَ (١٤٥)﴾ يتضمن من أشد مما يتضمن نفي الولي والواقي والنصير، ألا ترى قوله سبحانه: ﴿وَالظَّالِمُونَ مَا لَهُم مِّن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ (٨)﴾ [الشورى] فقد انتفى هنا الولي والنصير مع زيادة الوصف بالظلم، وليس نفي الظلم حاصلًا من انتفاء الولاية والنصرة حصوله بالذكر والتنصيص؛ فهذه الآية أبلغ من الآيتين فناسب ذلك زيادة الإطناب فيما قبلها، ولشدة موقعها قدَّم الله لنبيه ﷺ تنزيهه عن اتباع أهوائهم فقال: ﴿وَمَا أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٥]، فقد وضح افتراق المقاصد في إفراد هذه الآي على الأنحاء الثلاثة.

ويحتمل ذلك توجيهًا آخر إن ثبت أن آية الرعد من المكي، وذلك أن المنزل بعد المكي زاده ﷺ في علم أحكام شريعته وغير ذلك مما لم يكن عنده، فترتيب الآي الثلاث بحسب الحاصل عنده ﷺ، فكانت آية الرعد أوجزها مناسبة للحاصل قبل نزول سورة البقرة، ثم كانت آية البقرة الأولى أبلغ في الإسهاب لما زاد بعد تلك الآية، ثم كانت الآية الثانية أبلغ في ذلك لما زاد أيضًا، ويمكن التقاء التوجيهين، وربنا أعلم بما أراد.

• **الآية الحادية والعشرون:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ (١٢٥)﴾ [البقرة]، وفي سورة

(١) في (أ) و(ب): [في]، والصحيح ما أثبتناه، والله أعلم.
(٢) في (أ) و(ب): [فيها].

الحج: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَن لَّا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴿٢٦﴾﴾ [الحج].

للسائل أن يسأل عن تخصيص سورة البقرة بقوله: ﴿وَالْعَاكِفِينَ﴾، وتخصيص سورة الحج بقوله: ﴿وَالْقَائِمِينَ﴾ مع اتحاد الأمر بتطهير البيت لمن ذكر في الموضعين.

والجواب عن ذلك ـ والله أعلم ـ: أن المراد بالقائمين هنا ذوو الإقامة والملازمة على صفة مخصوصة، وإذا أريد بالقائمين (هذا)[١] (فهو) والعكوف مما يصح أن [يعبر بأحدهما][٢] عن الآخر مع أن لفظ العكوف أخص بالمقصود، فيكون خصوص آية الحج بقوله: ﴿وَالْقَائِمِينَ﴾ لتقدم ذكر العكوف في قوله قبل الآية: ﴿سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾ [الحج: ٢٥]، فلما تقدم ذكر العكوف متصلًا بالآية وقع الاكتفاء بذلك وعدل عن التكرار الذي من شأن العرب العدول عنه إلا حيث يراد تعظيم أو تهويل نحو قوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ ﴿١﴾ مَا الْحَاقَّةُ ﴿٢﴾﴾ [الحاقة] وشبه (ذلك). ولما لم يقع ذكر العكوف قبل آية البقرة ولا بعدها ـ وهو مراد لكونه أخص بالمقصود ـ لم يكن بد من الإفصاح، وكأن قد قيل في آية الحج: والقائمين معتكفين، فأغنى ذكرهم متقدمًا عن الإتيان به حالًا مبينة، وأغنى قوله في آية البقرة: ﴿وَالْعَاكِفِينَ﴾ عن قوله: ﴿وَالْقَائِمِينَ﴾ لأن العكوف الملازمة وهو المراد بالقيام، فورد كل على ما يجب ويناسب، وقوله: ﴿وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴿١٢٥﴾﴾ يراد به المصلون، ومن قال إن المراد بقوله: ﴿وَالْقَائِمِينَ﴾ المصلون فوجهه أن ذكر العكوف قد حصل فيما تقدم فاكتفى به[٣] ولم يكن وقع قبل آية البقرة ولا بعدها فلم يكن بد من ذكره. وعبَّر عن المصلين بالركع السجود، وتحصل أنه المقصود في الآيتين، ووردتا على ما يجب ويلائم، والله أعلم (بما أراد)[٤].

---

(١) زيادة من بعض النسخ.
(٢) ما بين المعقوفتين ورد في (أ) و(ب) هكذا: [يعبر عنه بأحدهما].
(٣) في (أ) و(ب): [فاكتفى فيه].
(٤) زيادة من بعض النسخ.

• **الآية الثانية والعشرون:** قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا﴾ [البقرة: ١٢٦]، وفي سورة إبراهيم: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا﴾ [إبراهيم: ٣٥]. فنكَّر في سورة البقرة وعرَّف في سورة إبراهيم بأداة العهد.

فيسأل عن ذلك.

ووجهه ـ والله أعلم ـ: أن اسم الإشارة الذي هو ﴿هَٰذَا﴾ في سورة البقرة لم يقصد تبعيته اكتفاء بالواقع قبله من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾ [البقرة: ١٢٥]، وقوله: ﴿وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ. . .﴾ [البقرة: ١٢٥] وتعريف البيت حاصل منه تعريف البلد؛ لا سيما بما تقدم من قول إبراهيم عند نزوله بولده بحرم الله ودعائه أولًا بقوله: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّىٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِى بِوَادٍ غَيْرِ ذِى زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ ٱلْمُحَرَّمِ. . .﴾ [إبراهيم: ٣٧]، فتعريف البيت تعريف للبلد، فورد اسم الإشارة غير مفتقر إلى التابع المبين جنسه كالجاري في أسماء الإشارة اكتفاء بما تقدمه مما يحصل منه مقصود البيان، فانتصب ﴿بَلَدًا﴾ مفعولًا ثانيًا وآمنًا نعتًا له واسم الإشارة مفعولًا أول غير محتاج إلى تابع لقيام ما تقدم[1] مقامه، ولو تعرف لفظ بلد بالألف واللام وجرى على اسم الإشارة لم يكن ليحرز بيانًا زائدًا على ما تحصل مما تقدم بل كان يكون كالتكرار. فورد الكلام على ما هو أحرز للإيجاز وأبلغ في المقصود مع حصول ما كانت التبعية تعطيه، فجاء على ما يجب. وأما آية سورة إبراهيم فلم يتقدم فيها ما يقوم لاسم الإشارة مقام التابع المعرف بجنس ما يشار إليه فلم يكن بد من إجراء البلد عليه تابعًا له بالألف واللام على المعهود الجاري في أسماء الإشارة من تعيين جنس المشار إليه، باسم جامد في الغالب عطف بيان على قول الخليل. أو نعتًا على الظاهر من كلام سيبويه[2]، وانتصب اسم الإشارة المتبع على أنه مفعول أول و﴿وَأَمْنًا﴾ على أنه مفعول ثان، ولم يكن عكس الوارد ليحسن ولا ليناسب، وقيل في الوارد في سورة البقرة إنه أشار إليه قبل استقراره بلدًا فأراد: اجعل هذا

---

(١) في (أ) و(ب): [ما يقوم].

(٢) الكتاب، سيبويه، مرجع سابق، (١/ ٢٦٠).

الموضع أو هذا المكان بلدًا آمنا، واكتفى عن ذكر الموضع بالإشارة إليه[١]، واسم الإشارة على هذا مفعول أول و﴿بَلَدًا﴾ مفعول ثان و﴿ءَامِنًا﴾ نعت له، وأشار إليه في سورة إبراهيم بعد استقراره بلدًا فجرى البلد على اسم الإشارة نعتًا له و﴿ءَامِنًا﴾ مفعول ثان، قاله صاحب كتاب الدرة[٢]: وهو عندي بعيد إذ ليس بمفهوم من لفظ الآي وهو بعد ممكن، والله أعلم.

• **الآية الثالثة والعشرون:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ﴾ [البقرة: ١٢٩]، وفي آل عمران: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [آل عمران: ١٦٤]، وفي الجمعة: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّۦنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [الجمعة: ٢]، فقدَّم في الأولى: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ وأخَّر ﴿وَيُزَكِّيهِمْ﴾ وورد في السورتين بعد على العكس من ذلك.

فللسائل أن يسأل عن وجه ذلك.

والجواب عنه ـ والله أعلم ـ أنه لما كانت دعوة إبراهيم عليه السلام قبل وجود الضلال في الذرية المدعو لها، وإنما تحصل لهم تزكيتهم ووقع ضلالهم

---

(١) قال الرازي: «إنما قال في هذه السورة: ﴿بَلَدًا ءَامِنًا﴾ على التنكير وقال في سورة إبراهيم: ﴿هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا﴾ [إبراهيم: ٣٥] على التعريف لوجهين. الأول: أن الدعوة الأولى وقعت ولم يكن المكان قد جعل بلدًا، كأنه قال: اجعل هذا الوادي بلدًا آمنًا لأنه تعالى حكى عنه أنه قال: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّىٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِى بِوَادٍ غَيْرِ ذِى زَرْعٍ﴾ [إبراهيم: ٣٧] فقال: ههنا اجعل هذا الوادي بلدًا آمنًا، والدعوة الثانية وقعت وقد جعل بلدًا، فكأنه قال: اجعل هذا المكان الذي صيرته بلدًا ذا أمن وسلامة، كقولك: جعلت هذا الرجل آمنًا. الثاني: أن تكون الدعوتان وقعتا بعد ما صار المكان بلدًا، فقوله: ﴿اجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا﴾ [البقرة] تقديره: اجعل هذا البلد بلدًا آمنًا، كقولك: كان اليوم يومًا حارًّا، وهذا إنما تذكره للمبالغة في وصفه بالحرارة؛ لأن التنكير يدل على المبالغة، فقوله: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا﴾ [البقرة: ١٢٦] معناه: اجعله من البلدان الكاملة في الأمن، وأما قوله: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا﴾ [إبراهيم] فليس فيه إلا طلب الأمن لا طلب المبالغة» (تفسير الرازي ـ ٢/ ٣٤٤).

(٢) درة التنزيل، الخطيب الإسكافي، مرجع سابق، (ص١٥، ١٦).

المتوقع وقوعه بما يمنحونه من التعليم وما يتلى عليهم من الآيات؛ لأن ذلك هو السبب في حصول التزكية والسلامة من الضلال إذا وفقوا للانقياد له، ألا ترى أن ارتباط التزكية بأعمال الطاعات، قال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣]، وإنما كانت تزكية لهم بانقيادهم للطاعة فيما يطالبهم به من ذلك ويأخذه منهم، فتأخر ذكر التزكية المسببة عما به تحصَّل وذلك بعد هدايتهم للإيمان، فجاء على الترتيب من بناء المسبب على سببه.

ولما كان مقصود الآيتين الأخيرتين إنما هو ذكر الامتنان عليهم بهدايتهم بعد الضلال الذي كان قد وجد منهم، والتعريف بإجابة دعوة إبراهيم عليه السلام أخَّر ذكر تعليمهم الكتاب والحكمة المزيلين لضلالهم ليكون تلوه ذكر الضلال الذي أنقذهم الله منه بما علمهم وأعطاهم وامتن عليهم وهو ثاني المسببين، فكان الكلام في قوة أن لو قيل: ويعلمهم ما به زوال ضلالهم، وأخَّر في هاتين الآيتين ذكر السبب ليوصل بمسببه الأكيد هنا الذي كان قد وقع وهو رفع ضلالهم من عظيم محنته، ولو أخَّر ذكر التزكية لما أحرز هذا المعنى المقصود هنا، فاختلاف الترتيب إنما هو بحسب اختلاف المقصدين ورعي ما ذكر، فورد كل على ما يجب ويناسب، والله أعلم بما أراد[1].

---

(١) دعاء إبراهيم عليه السلام هنا يكشف عن بشرية هذا النبي، صلوات الله وسلامه عليه ـ التى قد تصيب وقد تخطئ ـ في بعض الأحيان ـ ما لم يساندها وحي السماء، وذلك في دعائه: ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٢٩﴾﴾ [البقرة].

إذا ما تأملنا إجابة الله تعالى لهذه الدعوة وجدنا أن الله تعالى قد أنزل إجابته لهذه الدعوة في ثلاثة مواضع من القرآن لا رابع لها، وهذه المواضع هي:

١ ـ قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُواْ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ ﴿١٥١﴾ فَٱذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ وَٱشْكُرُواْ لِى وَلَا تَكْفُرُونِ ﴿١٥٢﴾﴾ [البقرة].

٢ ـ قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿١٦٤﴾﴾ [آل عمران].

٣ ـ قوله تعالى في سورة الجمعة: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّۦنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ =

= ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢﴾﴾ [الجمعة].
فهذه ثلاثة مواضع في كتاب الله تعالى لا رابع لها، وقد جاءت كلها على نسق رباني واحد، وهذا النسق هو ترتيب عمل الرسول كالآتي:
١ ـ تلاوة الآيات.
٢ ـ التزكية.
٣ ـ التعليم.
وتكرار الآيات الثلاثة بهذا النسق والترتيب المتحد يدل على أن إبراهيم الخليل عليه السلام قد فاته بعلمه البشري المحدود الترتيب الصحيح للمنهج الدعوي في عمل الرسول الذي دعا ببعثته.
وتأتى هذه الآية التي تشتمل على دعاء إبراهيم عليه السلام مخالفة في ترتيبها النسق القرآنى في الآيات الثلاثة الأخرى التي تحدثت في هذا الصدد بذاته؛ وذلك مراعاة لحال المتكلم، معبرة عن بشريته وعلمه المحدود إزاء علم الله تعالى وحكمته التي لا حدَّ لها ولا نهاية.
تعريف التزكية:
التزكية: تخلية وتحلية وتنمية.
فالتزكية: هي تخلي النفس عن الرذائل، والتحلّي بالمكارم والفضائل، وتنمية الخير بشرعيّ الوسائل.
فالتزكية تدور معانيها في اللغة حول ثلاثة معان، هي: التطهير والإصلاح والتنمية.
فتأتي التزكية بمعنى التطهير:
يقال: زكّى ماله؛ أي: طهره، وزكّى نفسه؛ أي: طهرها من دنسها ورجسها. قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ﴿١٠﴾﴾ [الشمس]، وقال تعالى على لسان موسى لفرعون: ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾﴾ [النازعات]، وقال أيضًا: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣].
وتأتي بمعنى الإصلاح:
يقال: زكا الرجل؛ أي: صلح، قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور: ٢١].
وتأتي أيضًا بمعنى التنمية والتكثير:
يقال: زكا الزرع إذا كثر ونما وطاب. قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾﴾ [الأعلى]، فمن تزكى أي تطهر وأصلح نفسه وأقبل على الصلاة وذكر الله تعالى زاد خيره، وزكت نفسه، ونمت فضائلها وكثرت.
وبهذه المعاني الثلاثة وردت التزكية الشرعية، فهي تطهير للنفس من أرجاسها =

= وأدناسها ورذائلها، وهي إصلاح للنفس بتعويدها الفضائل وتحليتها بالمكارم.
وهي تنمية لجوانب الخير في النفس البشرية، وتعهدها وتربيتها حتى تصل إلى درجة سامية من درجات الكمال الإنساني؛ وذلك بالوصول إلى درجة العبودية الحقّة لله رب العالمين.

التزكية أولًا:

ينبغي البدء بالتزكية أولًا وقبل كل شيء، فهي بداية الطريق.
فها هو موسى عليه السلام يدعو فرعون إلى طريق الله تعالى فيبدأ الطريق معه من التزكية، وذلك بأمر من الله تعالى حيث يقول لموسى عليه السلام: ﴿ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿١٧﴾ فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾ وَأَهْدِيَكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخْشَىٰ ﴿١٩﴾﴾ [النازعات]، التزكية إذًا هي البداية، وهي الخطوة الأولى في الطريق إلى الله تعالى.
وموسى عليه السلام نفسه يعدّه ربه جل جلاله لحمل هذه الرسالة، فيبدأ في تكليفه بما يزكي نفسه أولًا، ويهيئها لحمل أعباء وتبعات هذا الأمر العظيم.
قال تعالى: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢].
وهذه الليالي هي التي أمر الله تعالى موسى أن يجتهد فيها في عبادة الله تعالى، وأن يتقرب إليه فيها بالصوم والصلاة؛ ففرض عليه صيامها تطهيرًا لنفسه وتزكية لها قبل لقاء ربه لتلقي ألواح التوراة حتى يكون أهلًا لحمل هذا الأمر العظيم، وحتى يأخذه بقوّة وجدّ، وذلك كما قال تعالى ليحيى عليه السلام: ﴿يَٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّةٍ﴾ [مريم: ١٢]، وذلك بعد ما أتاه رشده وزكاة نفسه حيث قال عقبها: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا ﴿١٢﴾﴾ [مريم].
ولما كان بنو إسرائيل قومًا غلاظًا جفاة قاسية قلوبهم لم يستجيبوا لموسى فيما دعاهم إليه من تزكية نفوسهم وإصلاحها، ولذا لم ينتفعوا بالتوراة ولا بالعلم الذي جاء به موسى إليهم.
بل لم يكن منهم إلا اللجاجة والعناد، والدليل على ذلك أن خيار بني إسرائيل ذهبوا مع موسى عليه السلام في لقائه لربه وسمعوا كلام الحق جل جلاله لموسى من وراء الجبل، ومع ذلك قالوا له كما يحكي القرآن عنهم: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥].
ثم اختلفوا بعد ذلك فيما بينهم بعد ما جاءهم العلم حسدًا وبغيًا من بعضهم على بعض، كما أخبر القرآن الكريم عنهم حيث قال: ﴿فَمَا ٱخْتَلَفُوٓا۟ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ [الجاثية: ١٧].
فرغم أنهم كانوا على علم ومعرفة بالحق الذي أنزله الله تعالى فإنهم اختلفوا فيما بينهم، وحاد أكثرهم عن الحق الذي يعرفونه بغيًا وعدوانًا من أجل معاداة طائفة =

= وموالاة أخرى، أو لأجل عَرَض من الحياة الدنيا.
وأكبر دليل على ذلك أنهم عرفوا صفة محمد ﷺ في التوراة وعرفوا أنه النبي الحق المنتظر مجيئه في آخر الزمان؛ ومع ذلك لم يؤمنوا به ولم يتبعوه.
محمد ﷺ النموذج الأسمى في تزكية النفس:
وحينما أراد الله تعالى أن يمن على البشرية بالهداية وبإخراجهم من الظلمات إلى النور اطلع إلى أهل الأرض فاصطفى منهم أزكاهم قلبًا وعقلًا ونفسًا، وأوحى إليه ما يزكي به نفسه، فتزداد به نفسه زكاة وطهرًا وقداسة، فأوحى إليه أن يتعبد في غار حراء فكان يتعبد فيه الليالي الطويلة ذوات العدد فتقول عائشة ﵂: «أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حبب إليه الخلاء، فكان يخلو في غار حراء، فيتحنث فيه الليالي ذوات العدد ثم يرجع إلى خديجة فيتزود لمثلها حتى جاءه الحق في غار حراء، فقال له الملك: اقرأ! قال: ما أنا بقارئ.
قال: فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال اقرأ! قلت: ما أنا بقارئ!.
قال: فأخذني فغطني الثانية ثم أرسلني فقال: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥﴾ [العلق].
فرجع بها رسول الله ﷺ إلى خديجة ترجف بوادره.
فهذا يدلنا على ضرورة البدء بالتزكية حتى تتأهل النفس لحمل أمانة هذا الدين، وهذا ما بدأ به الله تعالى مع رسوله ﷺ حيث حبّب إليه الخلاء في مبدأ أمره فكان يخلو في غار حراء يتحنث؛ أي: يتعبد وأصل التحنث هو التخلص من الحنث وهو الذنب والإثم، فهي عملية تطهير للنفس بالتوبة والاستغفار وذكر الله تعالى والتفكر في نعمه وآلائه والتوجه إليه بالضراعة والحمد والثناء.. إلخ ما يقرب العبد إلى ربه من صور العبادة وأنواعها.
وكان هذا الأمر ضروريًا قبل تحمل النبي ﷺ أمانة الرسالة؛ وقبل أن يوحى إليه بهذا الوحي المعجز بما يحمله من أعباء وتكاليف ثقيلة حملها النبي ﷺ وتنوء بحملها الجبال.
التزكية أولًا أم التعلم؟
قد يفاضل بعض الناس بين التزكية والتعلم ليجزم بأولوية أحدهما وأحقيته بالتقديم، فيرى البعض أن التزكية أحق بالتقديم على العلم، ويرى البعض بأن العلم أحق بالتقديم، ولكننا نحب أن نوضح أمرًا مهمًا في هذه النقطة يزيل هذا الإشكال؛ وهو أن نبين أن العلم منه ما هو فرض عين يلزم كل مسلم تعلمه لحاجته إليه في عبادته اليومية أو فيما يخصه هو بعينه من الأمور. =

• **الآية الرابعة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٣٤﴾﴾ [البقرة].

للسائل أن يسأل عن وجه تكرر هذه الآية بنصها فيما بعد؟

ووجه ذلك ـ والله أعلم ـ: أنهم (لما) تعلقوا بأسلافهم ممن كان على سنن إبراهيم وإسماعيل ومن كان فيهم من الأنبياء عليهم السلام، وظنوا أن تعلقهم بهم نافع لهم قيل لهم: لن ينفعكم إلا عملكم وأما التعلق بأولئك من غير اقتداء بهم ولا اهتداء بهديهم فليس بنافع؛ بل لهم أعمالهم ولكم عملكم: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ...﴾. ثم لما قرروا على ما يعتقدونه فيهم وقيل لهم: أتقولون إنهم كانوا على كذا، ليسوا على ما ظننتم، أأنتم أعلم أم الله؟ فهل أظلم منكم إذ قد علمتم تحريفكم واجترامكم؟ وبعد هذا فكل مطلوب بنفسه وما اجترحه:

= فهذا لا بد له من تعلمه بنفسه وتحصيله له، وهذا مثل تعلم أصول العقيدة الصحيحة التي تجب معرفتها على كل مكلف، ومعرفة أحكام العبادات اللازمة له كالصلاة والصيام والزكاة والحج ونحو ذلك، ومعرفة أحكام المعاملات الضرورية التي يحتاج إليها ويمارسها في حياته اليومية، ومعرفة ما ينبغي أن يكون عليه المسلم من الأخلاق والآداب الإسلامية القويمة.

ومنه ما هو فرض كفاية يتعلق بما لا حاجة للمسلم فيه في وقته الحاضر، ولكنه قد يحتاج إليه في مستقبل حياته أو يحتاج إليه غيره من الناس فيجد جوابه عنده، وذلك كمسائل الميراث ودقائق العبادات والمعاملات ومعرفة قواعد العلوم وأصولها؛ كمعرفة أصول الحديث وأصول الفقه ونحو ذلك كالتعمق في علوم اللغة العربية نحوها وصرفها وبلاغتها. فالنوع الأول من العلوم، وهو ما يختص بما هو فرض عين على المكلف هو ما يلزم المسلم معرفته والعمل به في مرحلة تزكية نفسه وإصلاحها، ومن ثم فهذا القسم من العلوم لا ينفك عن عملية التزكية وليس هناك مفاضلة بينه وبين التزكية لأنه جزء من التزكية الشرعية الصحيحة لا تتم إلا به.

وذلك لأن التزكية المطلوبة ليست مجهولة الوسائل، وليست متروكة إلى المكلف ليحدد لنفسه الوسائل التي يقوّم بها نفسه؛ بل إن وسائل هذه التزكية لا بد أن تكون هي الوسائل المشروعة التي بينها الله تعالى في كتابه وأرشدنا إليها النبي ﷺ في سنته؛ وذلك لا يكون إلَّا بتعلم تلك العلوم التي يمكن أن نسميها بعلوم التزكية فلا يصح للمبتدئ أن يبدأ بدراسة القواعد والأصول والمصطلحات ونحو ذلك قبل أن يلم بالعلوم الأساسية التي يستطيع من خلالها أن يمارس التزكية الشرعية الصحيحة لنفسه قبل الخوض قدمًا في طريق العلم الأكاديمي.

﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ...﴾ الآية فتكريرها لتنوع ما نص عليه من مرتكباتهم الدائرة على جامع واحد من تخيل التعلق بهم مع مخالفتهم فيما كانوا عليه، وسنزيد هذا بيانًا إن شاء الله.

• **الآية الخامسة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ١٣٦]، وفي سورة آل عمران: ﴿قُلْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ﴾ [آل عمران: ٨٤].

في هذا ثلاثة سؤالات: قوله: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾، وفي الثانية: ﴿قُلْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾، وقوله: ﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ وما عدي بعده بإلى، وفي الثانية: ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾ وما عدي بعده بعلى، الثالث قوله: ﴿وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ﴾، وفي الثانية: ﴿وَٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ﴾.

والجواب عن الأول: (إن) قوله تعالى: ﴿قُولُوٓاْ﴾، أمر لجميع المخاطبين المقصودين بهذا[١]، وأما قوله: ﴿قُلْ﴾ فأمر للنبي ﷺ؛ فلحق ضمير الجمع أولًا لخطابهم ولم يلحق ضمير في الثاني لإفراد الخطاب، وضمير الواحد لا يبرز.

والجواب عن الثاني: إن قوله في البقرة: ﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾، لما قيل قبله: ﴿قُولُوٓاْ﴾ وهو أمر للرسول ومن اتبعه على التشريك كالوارد في قوله: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، ثم قال: ﴿وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٥] فشرك بينهم، وأخبر سبحانه أن الجميع قالوا ذلك، وكذا أمر هنا جميعهم فقال: ﴿قُولُوٓاْ﴾ وإذا كان الأمر للجميع وجرى على حقيقته فإنما أنزل إليهم لأن المنزل عليه حقيقة هو الرسول لا المؤمنون، وإذا قلنا أنزل على المؤمنين فمجاز، كما أننا إذا قلنا أنزل إلى الرسول لم يقع موقع أنزل عليه؛ وإن كان كل منهما جائزًا، إلا أنا إذا أخذنا

---

(١) في (أ) و(ب): [بها].

الكلام على أن لا تضمين ولا تقدير فإنما نقول: أنزل على الرسول، وأنزل إلى المؤمنين، مع فصاحة أنزل [إلى][1] الرسول وروده في القرآن. فلما قال في سورة البقرة: ﴿قُولُوٓاْ﴾ وأمر الجميع ناسبه ﴿إِلَيۡنَا﴾ كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ﴾ [العنكبوت: ٤٦]. حين خوطب الجميع، ولما قال في آل عمران: ﴿قُلۡ﴾ وكان الخطاب للرسول ناسبه: ﴿عَلَيۡنَا﴾ لأنه أنزل عليه، فجاء كل على ما يجب.

والجواب عن السؤال الثالث: أي زيادة قوله في البقرة: ﴿وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ﴾ [البقرة: ١٣٦] وسقوط ذلك في السورة الأخرى، ووجه ذلك أن الأمر في البقرة لما كان للرسل وللمؤمنين ناسبه تأكيد ذكر الإنزال على النبيئين[2]؛ لأن المؤمنين لا يفرقون بين أحد منهم وقد فرق غيرهم، فناسب حالهم [وسجل][3] إيمانهم بالجميع تأكيد مقالهم وتثبيت اعتقادهم فقالوا: ﴿وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ﴾. ولما كان توجه الأمر في السورة الأخرى ببادي الخطاب من قوله: ﴿قُلۡ﴾ خاصًا به بعد ذلك وقع التعميم ناسبه عدم التأكيد لتنزه الرسول ﷺ حالًا ومقامًا عن التفريق بين أحد من الرسل.

• **الآية السادسة والعشرون**: قوله تعالى: ﴿قَدۡ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجۡهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبۡلَةٗ تَرۡضَىٰهَاۚ فَوَلِّ وَجۡهَكَ شَطۡرَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِۚ وَحَيۡثُ مَا كُنتُمۡ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ شَطۡرَهُۥ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وقال بعد: ﴿وَمِنۡ حَيۡثُ خَرَجۡتَ فَوَلِّ وَجۡهَكَ شَطۡرَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِۖ وَإِنَّهُۥ لَلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ١٤٩ وَمِنۡ حَيۡثُ خَرَجۡتَ فَوَلِّ وَجۡهَكَ شَطۡرَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِۚ وَحَيۡثُ مَا كُنتُمۡ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ شَطۡرَهُۥ﴾ [البقرة: ١٤٩، ١٥٠].

للسائل أن يسأل عن الوجه فيما تكرر في هذه الآيات من الأمر بالتولي وهل ذلك لحامل من المعنى أم لا؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: إن كل قضية تكليفية إذا كانت مما يتأكد فإنها ترد ملحوظة الجهات، منبهًا على ما يحرز[4] مطلوبها على الكمال،

---

(١) في (أ) و(ب): [على]، والصواب ما أثبتناه، والله أعلم.
(٢) كذا بالأصل، وهو صحيح لغة. (٣) زيادة من بعض النسخ.
(٤) في (أ) و(ب): [يحوز]، والصحيح ما أثبتناه، والله أعلم.

مدفوعًا عنها ـ وإن ضعفت ـ طوارق الاحتمال، اعتناء منه سبحانه بهذه الأمة لتحصيل سلامتها من الأمر المحمول على من قبلها. ألا ترى أن بني إسرائيل إنما لحقهم الامتحان في أمر البقرة من جهة الإطلاق في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُواْ بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧] فورد الأمر مطلقًا مع ما جبلت عليه نفوسهم من التثاقل في تلقي الطاعات من المأمورات؛ فتابعوا لتحرير المطلوب وشددوا فشدد عليهم، وهذا مما حفظت منه هذه الأمة. ألا ترى قوله تعالى في فرضية الصيام: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ...﴾ [البقرة: ١٨٣]، الآيات كيف حدد بشهر، وعين بالتسمية، وبيَّن وقت الإمساك بضبط طرفيه، وبيَّن لهم حال المرض وحال السفر، وأمروا بتكميل العدة على ما أوضح الشرع، إلى غير ذلك مما يحصل به على المطلوب؛ فيرفع حكم الإطلاق الداخل منه الاختلاف للاحتمال، وكل هذا أو أكثره قبل أن يسألوا، وكذا جرى في أمر القبلة عند التحويل. فقوله تعالى في أول الأمر بالتوجه قبل البيت: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤] وإن كان قد تقيد بالأداة المعينة للجهة فإن فيه احتمالًا أن يكون خاصًا به ﷺ أو عامًّا له ولأمته.

فإن قيل: قد علم من قبله ﷺ أن حكمه على الواحد حكم على الجميع، وأن الخطاب له خطاب له ولأمته؛ وذلك كله ما لم يرد تخصيص.

فجوابنا عن هذا: (أن) الكلام في هذه الآية ليس خاصًا بمن سلم بالقواعد المستقرات من الكتاب والسُّنَّة؛ وإنما كلامنا معتمد فيه القطع بذوي الزيغ والارتياب ممن يتعلق بما تشابه منه طعنًا في الدين واتباعًا لسبيل الملحدين، وشأن هؤلاء التعلق بأدنى احتمال من غير تسليم لما وراء ذلك. وعلى هذا نقول: إن قوله تعالى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٩]، ثم أتبع بقوله: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البقرة: ١٤٤]. أمر يدفع احتمال خصوصه ﷺ دون أمته بالأمر بالتولي، ثم تحصل مع هذا من قوله: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ﴾ أن ذلك لا يختص بمكان دون مكان، ثم يبقى احتمال تذكره وما يزيله بعد.

وأما قوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٩] فإعلام له ﷺ بتسوية حالي الظعن والإقامة، وأنه خرج عن المدينة مسافرًا، أفحاله حيث توجه كحاله في المدينة مقيمًا، ولم يكن هذا ليحصل نصًّا لا احتمال فيه مما تقدم من الأمر، فقد حصل من هذا ما لم يحصل نصًّا مما تقدم.

وقوله بعد: ﴿ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٥٠] هذا مما كرر لا لمجرد التوكيد وإن كانت القصة لها تعلق بيهود وإنكارهم التحويل، فالتأكيد يلائم؛ ولكن ذكر ليحصل منه التوكيد وبناء ما بعده عليه من قوله: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البقرة: ١٤٤]، والمراد بهذا: وحيث ما كنتم من البلاد والمواضع التي خرجتم إليها حيث كانت من الأرض كلها.

فإن قيل: إن هذا قد تقدم حيث ذكر هذا اللفظ بعينه الذي هو: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾.

فالجواب: أن ذلك محتمل أن يراد به: وحيث ما كنتم من نواحي المدينة وما يرجع إليها إذ لم يتقدم ذكر الخروج عنها كما تقدم هنا، فارتفع بهذا التكرار ذلك الاحتمال المتقدم مع انجرار التوكيد.

فإن قيل: فقد تكرر قوله أخيرًا: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾.

قلت: لما أعقب قوله أولًا: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ بقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١٤٩﴾﴾ وجاءت هذه الآية بين آية الأمر من قوله: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ وبين ما شأنه أن يكون مبنيًّا عليها من قوله: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾، فلما تباعد عنها كرر توكيدًا ولينبني عليه ما ينبغي اتصاله به، وهذا كقوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [المؤمنون] فأعيدت ﴿أَنَّكُم﴾ تأكيدًا ولينبني عليه الخبر، وكذا أعيد قوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾. لينبني عليه: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾.

وبهذا اللحظ لم يتكرر شيء من الآية لمجرد توكيد، بل كل مما يظن تكرارًا

مفيد[1] معنى لم يحصل محرزًا مما قبله، ووضح التناسب في ذلك كله، والله أعلم.

• **الآية السابعة والعشرون:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة: ١٦٤]، وفي سورة العنكبوت: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦٣]. وفي سورة الجاثية: ﴿وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الجاثية: ٥].

للسائل أن يسأل عن وجه اختصاص آية العنكبوت بمن دون الأخريين، وعن قوله في سورة الجاثية: ﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ﴾ فسمى الماء النازل من السماء رزقًا بخلاف ما في آيتي البقرة والعنكبوت.

والجواب عن الأول: أن زيادة «من» في قوله في العنكبوت: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا﴾ زيادة بيان وتأكيد نوسب به ما تقدم من قوله: ﴿مَّن نَّزَّلَ﴾، فإن بنية (فَعَّل) للمبالغة والتكثير وذلك مما يستجر البيان والتأكيد فنوسب بينهما، ولما لم يقع في الآيتين الأخريين إلا لفظ «أنزل»، ولا مبالغة فيها ولا تأكيد ولا انجر في الكلام ما يعطيه، لم يكن فيهما ما يستدعي زيادة «من» ليناسب بها فلم تقع في الآيتين، ولو قدر ورود عكس الواقع بزيادة «من» في آيتي البقرة والجاثية وسقوطها في آية العنكبوت لما ناسب ذلك أصلًا، فوضح تناسب الوارد وامتناع خلافه.

والجواب عن (السؤال)[2] الثاني: إن آية الجاثية لما تأخرت في الترتيب الذي استقر عليه القرآن كانت مظنة لبيان أنما الرزق عن الماء، قال تعالى: ﴿يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلْأَعْنَٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [النحل: ١١]، وقال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً مُّبَٰرَكًا فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ۝٩ وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ ۝١٠ رِّزْقًا لِّلْعِبَادِ﴾ [ق: ٩ ـ ١١]، فقال في سورة

---

(١) مفيدٌ: بالرفع خبر (كل).

(٢) زيادة من بعض النسخ.

الجاثية: ﴿مِن رِّزْقٍ﴾ تسمية للماء بما عنه يتسبب، وتكون مبالغة في بيان ما تقدم كما قال تعالى: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [الذاريات].

• **الآية الثامنة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾ [البقرة: ١٧٠]، وفي سورة لقمان: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾ [لقمان: ٢١].

فللسائل أن يسأل عن الفرق، ووجه اختصاص كل من الموضعين بالوارد فيه؟

والجواب: أنه يقال: «ألفى» بمعنى وجد التي في قولهم: وجدت الضالة فتتعدى إلى واحد، ولا يقال ألفى بمعنى وجد التي بمعنى علم متعديًا إلى اثنين. وما يقع منتصبًا بعد مفعوله في مثل قولك: ألفيت زيدًا عالمًا فإنما انتصابه على الحال بدليل أنه لا يوجد إلا نكرة. فوجد لفظ مشترك يقال بمعنى العلم وبمعنى العثور على الشيء (و)[1]الذي هو الوجدان، تقول من هذا: وجدت الضالة؛ أي: عثرت عليها. وإذا تقرر هذا فنقول: إنه قد تقدم قبل آية البقرة قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي ٱلْأَرْضِ حَلَـٰلًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَـٰنِ﴾ [البقرة: ١٦٨]، ثم قال: ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُوا عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٦٩﴾﴾ [البقرة]، وخطوات الشيطان وأمره أهواء مضلة، وذلك كله في طرف نقيض من مقتضى العلم، وحصل من هذا أن الشيطان هو الذي يأمرهم ويدعوهم إلى أن يقولوا على الله ما لا يعلمون، فحصل من هذا أنه لا علم عندهم و(لا) توهم علم، وإنهم اعتمدوا اتباع آبائهم فيما يأمر به الشيطان، فناسب هذا قولهم: ﴿بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾؛ لأن ما ألفوا عليه آباءهم وجدان لا علم معه حاصلًا ولا متوهمًا، فناسب جوابهم ما عليه حالهم وما هم عليه ولما تقدم في سورة لقمان قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَـٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَـٰبٍ مُّنِيرٍ ﴿٢٠﴾﴾ [لقمان] فحصل ذكر «علم» وإن كان منفيًا، ولأن جدالهم ينبئ أنهم توهموا أن ذلك علم وأنهم

(١) زيادة من بعض النسخ.

على شيء، فقد حصل من مجادلتهم أنهم يظنون أنهم على علم كما قال تعالى: ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [المجادلة: ١٨]، ولا يجادل إلا متعلق بشبهة يظن أنها علم، فناسبه قوله تعالى مخبرًا عنهم: ﴿بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾ [لقمان: ٢١] لاشتراك لفظ وجد إذ يكون بمعنى العلم.

وجواب ثان: هو أن ألفى أكثر حروفًا من وجد فناسب لفظ ألفى طول آية البقرة وناسب لفظ وجد إيجاز آية لقمان مراعاة لفظية ملحوظة في البلاغة فحصل التناسب في اللفظ والمعنى، والله أعلم (بما أراد).

• **الآية التاسعة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَٱشْكُرُوا۟ لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴿١٧٢﴾ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٧٣﴾﴾ [البقرة]، وجاء في ثلاثة مواضع: ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ أولها في سورة المائدة: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [المائدة: ٣]، والثاني في سورة الأنعام: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، والثالث في سورة النحل: ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلًا طَيِّبًا وَٱشْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴿١١٤﴾ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [النحل: ١١٤ ـ ١١٥].

يتعلق بهذا الآي الأربع خمسة سؤالات: أحدها: تقديم المجرور الذي هو ﴿بِهِۦ﴾ في سورة البقرة وتأخيره فيما سواها، الثاني: تخصيص آية البقرة بقوله: ﴿فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾، الثالث: تخصيص آية الأنعام بقوله: ﴿فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٥﴾﴾ [الأنعام]، الرابع: زيادة ما زيد في آية المائدة من المحرمات، الخامس: تخصيص آية المائدة بقوله: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِى مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ﴾ [المائدة: ٣].

والجواب عن الأول: أن العرب مهما اعتنت بشيء أو قصدت به قصد زيادة من تأكيد أو تشريف قدمته أو قدمت ضميره، وليس من كلامهم إجراء

هذه الأغراض مجرى غيرها فلكل مقام مقال، ألا ترى قول قائلهم: إياك أعني، وقول مجاوبه: وعنك أعرض، وأنشد سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ:

لَتَقْرُبَنَّ قَرَبًا جُلذيًّا[(١)] ما دام فيهن فصيل[(٢)] حيًّا[(٣)]

فتقديم فيهن يحرز معنى لا يحرزه التأخير، وقال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص]، وبسط هذا في مظانه، وقال تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟﴾ [يونس: ٥٨]، وقال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة]، وهو كثير في المضمرات والظروف والمجرورات، ومن نحوه قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ۝٢٠﴾ [يوسف]، وقوله تعالى: ﴿إِنِّى لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ ۝١٦٨﴾ [الشعراء]، ولكون هذا في صلة الموصول تكلف بعض النحويين في تعلقه تقدير اسم فاعل يفسره ما بعد الموصول وإذا حقق رجع إلى الأول، قال سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ: كأنهم يقدمون الذي هو أهم (لهم) وهم ببيانه أعنى[(٤)]. وآية البقرة قد تقدم قبلها قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُوا۟ مِمَّا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٦٨]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢] فورد تعريفهم بذكر ما أبيح لهم، وورد ما يقصد إيجابه وندبيته[(٥)]

---

(١) جلذيًّا: أي: شديدًا (سمط اللآلى للميمني ١/ ١٤٥) وهو السيرُ القوي السريع. (مقاييس اللغة) (جلذ).

(٢) في (أ) و(ب): [فصيلًا].

(٣) الرجز لابن ميادة. (انظر: الكتاب، سيبويه، مرجع سابق، ١/ ٣٨)، وابن ميادة (ت١٤٩هـ/ ٧٦٦م) هو: الرماح بن أبرد بن ثوبان الذبياني الغطفاني المضري، أبو شرحبيل، ويقال أبو حرملة: شاعر رقيق، هجاء، من مخضرمي الأموية والعباسية، قالوا: (كان متعرضًا للشر طالبًا لمهاجاة الناس ومسابة الشعراء).
وفي العلماء من يرى أنه أشعر الغطفانيين في الجاهلية والإسلام، وأنه كان خيرًا لقومه من النابغة.
مدح من الأمويين الوليد بن يزيد وعبد الواحد بن سليمان، ومن الهاشميين المنصور، وجعفر بن سليمان، وكان مقامه بنجد، يفد على الخلفاء والأمراء ويعود، واشتهر بنسبته إلى أمه ميادة، وأخباره كثيرة، وقيل: اسم أبيه يزيد، وجده ثريان، وللزبير بن بكار (أخبار ابن ميادة). (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٣/ ٣١).

(٤) انظر: الكتاب، سيبويه، مرجع سابق، (١/ ٢٤).

(٥) في (أ) و(ب): [وقد بينه]، ما أثبتناه أوفق وأنسب للسياق لما ذكره من الإيجاب والإباحة.

وإن كان إنما يراد به هنا الإباحة مفتتحًا بنداء المخاطبين ومعقبًا فيه ما أعلموا بإباحته لهم بالأمر بالشكر الجليل تلك النعمة وعظيم التوسعة فيها من قوله: ﴿مِمَّا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٦٨] وقوله: ﴿مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢] فلتوسعة الإحسان والإنعام ما أمروا بالشكر. فلما تحصل بهذه المقاصد الجليلة ما ليس في شيء من تلك المواضع والآيات الأخر، وخص ما ذكره بعد بما حرم عليهم بكلمة «إنما» المقتضية الحصر والرافعة لضعف المفهوم حسب ما تقرر من الأصول؛ إذ ليس قوله: «**إنما الولاء لمن أعتق**»[1] مثل قوله: «**سقت السماء العشر**»[2]، تحصل في هذه الآية ما أشير إليه من تأكيد هذا المحرم ليس في الآي الأخر ناسبه تقديم المضمر المجرور في قوله: ﴿وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٣] ليكون الكلام بتقديم المجرور بقوة أن لو قيل: إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير والمهل به لغير الله، وهذا مقصود الكلامُ ولم يكن تأخير المجرور ليحرز هذا الذي قدرناه ولا ليناسب ما تقدم، فجرى الكلام كله من أول القصة إلى آخرها على أسلوب من البلاغة ملحوظ في آخره وأوله.

أما الآي الأخر فليس فيها ما في هذه؛ فتأخر الضمير المجرور إلى محله الذي هو موضعه؛ إذ لم يقصد هذا القصد ولم يكن ليلائمه التقديم. ولهذا المجموع وما جرى في الآية من الإطناب الجليل أعقب هذا الكلام بقوله: ﴿فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣] ليناسب ما ذكر ووقع الاكتفاء في غيرها بما فيها؛ كل ذلك على ما يناسب، **وهذا هو الجواب عن السؤال الثاني**.

والجواب عن السؤال الثالث: إن الله سبحانه لما قدم في آية الأنعام زجر من قدم ذكره وتعنيفهم بقوله: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ بِهَٰذَا

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الفرائض، باب: الولاء لمن أعتق وميراث اللقيط، حديث رقم (٦٧٥٢). ومسلم في صحيحه، كتاب: العتق، باب: إنما الولاء لمن أعتق، حديث رقم (٣٨٥٩).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الزكاة، باب: العشر فيما يسقى من ماء السماء وبالماء الجاري، حديث رقم (١٤٨٣).

﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٤٤]. أتبعه بقوله: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، ثم قال: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ...﴾ [الأنعام: ١٤٥] وهذا التفات[1] لأن الجاري على ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ﴾ أن لو قيل: فإن ربي أو فإن الله، فعدل إلى الخطاب التفاتًا فقيل: ﴿فَإِنَّ رَبَّكَ﴾ لأن الكلام إذا تنوع حرك الخواطر إلى تفهمه، فقال تعالى: ﴿فَإِنَّ رَبَّكَ﴾، ومع قصد الالتفات لم يعدل فيه عند تخصيص الخطاب لأنه موضع تعنيف وزجر لمن تقدم، فورد الالتفات باسم الربوبية مع الإضافة إلى ضمير خطابه ﷺ ولم يقل: (فإن الله) وكان يكون فيه الالتفات لما قصد فيه من نحو الوارد في قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ ﴿١١﴾﴾ [محمد]، وما ورد من مثله ليكون ذلك معرفًا بمكانته عليه السلام وتحكيمًا للإعراض عنهم وعدم التفاتهم وتناسب آخر الكلام وأوله.

والجواب عن (السؤال)[2] الرابع والخامس: أن آية المائدة من آخر ما نزل، فورد فيها استيفاء ما حكم سبحانه بتحريمه وإلحاقه بالميتة والدم ولحم الخنزير، وأعقب الكلام بقوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِى مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ﴾ [المائدة: ٣] تتميمًا لبيان حال المضطر ومظنة الاضطرار؛ زيادة على ما ورد في الآي الأخر ليرتفع ما عسى أن يكون باقيًا فيها من إجمال أو إشكال ليجري مع قوله: ﴿ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ...﴾ الآية [المائدة: ٣].

---

(١) الالتفات: هو فن من فنون علم البديع ـ وقد جعله بعضهم من المعاني ـ ويراد به الانتقال من صيغة إلى أخرى رعاية لنكتة أو غرض بلاغي، ومنه الالتفات الواقع في سورة الفاتحة من الغيبة في قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾... إلى الخطاب في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، ولو جرى الكلام على أسلوب واحد لقال: إياه نعبد، فعدل عن الغيبة للخطاب دلالة على استحضار العبد لمقام الألوهية كأنه في حال مشاهدة يخاطب مولاه بعدما تعرف على عظيم صفاته وجليل نعمائه.

(٢) زيادة من بعض النسخ.

• **الآية الموفية ثلاثين:** قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [البقرة]، وبعد هذه الآية بأزيد من عشر آيات: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَشْتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا أُو۟لَٰٓئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ إِلَّا ٱلنَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٤﴾﴾ [البقرة]، وفي سورة آل عمران: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُو۟لَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٧﴾﴾ [آل عمران].

للسائل أن يسأل عن تخصيص آيتي البقرة بذكر الكتم بقوله في الآيتين معًا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ﴾ وهؤلاء بالسابق من ظاهر الآية هم المذكورون في آية آل عمران ولم يذكر فيها الكتم، وعن الاختلاف الواقع فيما ذكر من الآي الثلاث من الوعيد (مع) البادي من اتحاد مرتكبهم، وعن تخصيص كل موضع من هذه بما ورد فيه مرتكبًا وجزاء، **فهذه ثلاثة أسئلة**.

والجواب عن الآيتين الأوليين، والله أعلم: أنه تقدم قبلهما في السورة نفسها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [البقرة]. فنهاهم سبحانه عن الكتم، ولم يجر مع هذا النهي ذكر جزاء في هذه الآية؛ بل تذكير ودعاء إلى ما به نجاتهم واستلطاف في الدعاء، ألا ترى أنه تعالى أمرهم بسلوك طريق المتقين قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ...﴾ [البقرة: ٤٣] إلى ما بعدها، فتضمن من التلطف في الدعاء مع الإيماء إلى مرتكباتهم والإضراب عما يستوجب فاعل ذلك ما يوضح للمعتبر عظيم رفقه سبحانه وجليل حلمه، فلما لم يجد ذلك عليهم وكتموا بعد أن حذروا عن الكتم وردت الآية بعد معرفة بجزاء من كتم بعد أن حذر؛ فقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ...﴾، فذكر حال الكاتمين وجزاءهم المترتب على فعلهم من استحقاق اللعن من الله سبحانه وممن ذكر من عباده، واللعن الطرد والإبعاد، ثم إنه سبحانه تدارك من تاب منهم وأصلح وبيَّن (بعد) أن

كان كتم، فلما بيَّن في هذه الآية أمر هؤلاء أعقب في الأخرى، بعد ذكر حال المتمادين على مرتكبهم من الكتم وما زادوا إلى ذلك من اشترائهم به ثمنًا قليلًا وحظًا من دنياهم لا خطر له وذكر ما زيدوا في الجزاء من العقاب موازنة لزيادة المرتكب فقيل: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا ٱلنَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ١٧٤﴾ [البقرة]، ولم يذكر لهؤلاء حال توبة إن تابوا لسوء[1] المرتكب، وليس المراد أنهم لا توبة لهم، ولكن عدم ذكرها أوقع في الإغلاظ لما ذكر من سوء مرتكبهم؛ ليجري مع قوله تعالى: ﴿وَلَا يُزَكِّيهِمْ﴾، فإن التزكية تطهير من الإثم ومحوٌ له، وذلك هو الذي تثمره التوبة النصوح، فلم يكن ليلائم هنا ذكر التوبة، وليناسب بذلك أيضًا ما عرفت به الآية بعد من حالهم الأخراوي في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ١٧٥﴾ [البقرة]، فلما عرف بهذه الغاية من جزائهم لم يكن ليناسب ذلك ذكر التوبة.

ووجه الوارد في هذه الآية من قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا ٱلنَّارَ﴾ [البقرة: ١٧٤] وتخصيصها بهذا إنما هو لما تقدم من قوله تعالى قبل هذه الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلْأَرْضِ حَلَٰلًا طَيِّبًا﴾ [البقرة: ١٦٨]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢]، فذكر تعالى لهؤلاء ما أحل لهم أكله وما حرم عليهم، فلما تقدم هذا أتبعه بإعلام هؤلاء الآكلين بالتحريف والتبديل بخبث مأكلهم وشنيع مشتراهم، وأنه لو كشف عن أبصارهم لرأوا أنهم إنما يأكلون نارًا. وقيل: ﴿فِي بُطُونِهِمْ﴾ لأن الأكل كأنه ضمن معنى الجعل؛ إذ النار في المعهود المعلوم لا تؤكل، فكأن قد قيل: إنما يجعلون بذلك المأكل الخبيث في بطونهم نارًا كما ورد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ١٠]، فالأكل مقصود ملفوظ به ودل عليه السياق. وقوله: ﴿فِي بُطُونِهِمْ﴾ على الجعل

---

(١) في (أ) و(ب): [لحال].

وكأنه من باب التضمين[١] فدل اللفظ على ما وضع له من المعنى وعلى ما يعطيه من حيث ما يتم به المعنى ويعضده السياق. ومن هذا النحو من دلالة اللفظ على ما تحته من المعنى وعلى غيره من معناه مما به يتم المعنى ويحصل المقصود قوله تعالى: ﴿وَمَا نَقَمُوا۟ مِنْهُمْ إِلَّآ أَن يُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴿٨﴾﴾ [البروج].

المعنى والله أعلم: وما فعلوا ذلك وما يفعلونه إلا لإيمانهم، ألا ترى أن «أن» في قوله: ﴿أَن يُؤْمِنُوا۟﴾ من حيث إن مقتضاها الاستقبال لا بد من تعلقها بفعل مناسب، ولا يتعلق بالماضي؛ فلا بد من تقدير فعل مستقبل يدل عليه الماضي الملفوظ به، فكأن قد قيل: ولا ينقمون إلا لأجل إيمانهم، وعلى هذا هو المعنى لأن المراد تماديهم على ذلك الفعل، وبذلك يحصل ذمهم على مرتكبهم ومن نحو هذا قول الشاعر[٢]:

---

(١) ما ذكره المصنف هنا يعرف بالتضمين، ويعرف ابن جني التضمين بقوله: «هو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدّى به؛ لأنه في معنى فعل يتعدّى به» (الخصائص ٢/ ٣٠٦).
ويبينه ابن هشام بقوله: «قد يشربون لفظًا معنى لفظ، فيعطونه حكمه، ويسمَّى ذلك تضمينًا» (مغني اللبيب ٢/ ٦٨٥).
فمثلًا قوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ [الأنبياء: ٧٧] فينظر مثلًا في دلالة الفعل (نصر) مركبًا مع حرف الجر (من) وكيف أنه قد ضمن (على مذهب القائلين بوقوع التضمين في الفعل دون الحرف) في دلالته معنى التنجية؛ أي: نجيناه، ولكنه لم يأت بهذا الفعل (نجيناه) بدلًا من (نصرناه)؛ لأن هذه النجاة كانت نصرًا كذلك، فهي ليست مجرد تنجية وتخليصًا من الأعداء، بل كانت بتلك الصورة كذلك نصرًا عليهم فتركيب هذا الفعل مع هذا الحرف (من) أعطى دلالة فعلين معًا في آن واحد، وهذا ما لا يتحقق لو جاء الكلام على واحد من هذين الأسلوبين: (ونصرناه على القوم) أو (ونجيناه من القوم) للاستفاضة في معرفة التضمين والوقوف على أمثلته في القرآن ينظر بحث لنا بعنوان: التضمين الدلالي رؤية أسلوبية، منشور بمجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية، الإصدار الخاص (٥٦).

(٢) البيت من الوافر، وهو للبرج بن مسهر (أو الجلاس) الطائي. (انظر: الأغاني ٤/ ٢٩)، والبرج بن الجلاس الطائي (ت٣٠ ق.هـ/ ٥٩٥م) هو: شاعر، من معمري الجاهلية، كانت إقامته في ديار طيئ (بلاد شمر، اليوم) بنجد، اختار أبو تمام (في الحماسة) أبياتًا من شعره، وله خبر مع سواد بن قارب الدوسي أيام كهانته قبل الإسلام. (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٢/ ٤٧).

وندمان يزيد الكأس طيبًا سقيت إذا تغورت النجوم

إنما يريد سقيت وأسقيه لأن «إذا» من حيث هي ظرف زمان مستقبل لا يعمل فيها إلا فعل مستقبل، وبذلك يتم المعنى؛ إذ لم يرد أنه فعل ذلك مرة إذ لا يمتدح بذلك، وإنما يريد أن ذلك دأبه وعادته وقد شهد المعنى للمقدر من اللفظ، ومن هذا قول الكندي[1]:

تجاوزت أحراسًا وأهوال معشر علي حراصًا لو يسرون مقتلي

---

(١) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس (انظر: الأغاني ٢/ ٤٧٠)، وامرؤ القيس (١٣٠ ـ ٨٠ ق.هـ/نحو ٤٩٧ ـ ٥٤٥م) وهو: امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار أشهر شعراء العرب على الإطلاق، يماني الأصل، مولده بنجد، أو بمخلاف السكاسك باليمن، اشتهر بلقبه، واختلف المؤرخون في اسمه، فقيل: حندج، وقيل: مليكة، وقيل: عدي، وكان أبوه ملك أسد وغطفان، وأمه أخت المهلهل الشاعر، فلقنه المهلهل الشعر، فقاله وهو غلام، وجعل يشبب ويلهو ويعاشر صعاليك العرب، فبلغ ذلك أباه، فنهاه عن سيرته فلم ينته، فأبعده إلى (دمون) بحضرموت، موطن آبائه وعشيرته، وهو في نحو العشرين من عمره، فأقام زهاء خمس سنين، ثم جعل يتنقل مع أصحابه في أحياء العرب، يشرب ويطرب ويغزو ويلهو، إلى أن ثار بنو أسد على أبيه وقتلوه، فبلغ ذلك امرأ القيس وهو جالس للشراب فقال: رحم الله أبي! ضيعني صغيرًا وحملني دمه كبيرًا، لا صحو اليوم ولا سكر غدًا! اليوم خمر وغدًا أمر!، ونهض من غده فلم يزل حتى ثأر لأبيه من بني أسد، وقال في ذلك شعرًا كثيرًا، وكانت حكومة فارس ساخطة على بني آكل المرار (آباء امرئ القيس) فأوعزت إلى المنذر (ملك العراق) بطلب امرئ القيس، فطلبه، فابتعد، وتفرق عنه أنصاره، فطاف قبائل العرب حتى انتهى إلى السموأل، فأجاره، فمكث عنده مدة، ثم رأى أن يستعين بالروم على الفرس، فقصد الحارث بن أبي شمر الغساني (والي بادية الشام) فسيره هذا إلى قيصر الروم يوستينيانس (Justinianus ويسمى Justinien ler) في القسطنطينية، فوعده ومطله، ثم ولاه إمرة فلسطين (البادية) ولقبه (فيلارق) Phylarck؛ أي: الوالي، فرحل يريدها، فلما كان بأنقرة ظهرت في جسمه قروح، فأقام إلى أن مات في أنقرة، وقد جمع بعض ما ينسب إليه من الشعر في ديوان صغير، وكثر الاختلاف في ما كان يدين به ولعل الصحيح أنه كان على المزدكية.

ويعرف امرؤ القيس بالملك الضليل (لاضطراب أمره طول حياته) وذي القروح (لما أصابه في مرض موته) وكتب الأدب مشحونة بأخباره. (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٢/ ١٢).

ثم قال:

إذا ما الثريا في السماء تعرضت .... **البيت**[(١)]

ولا يعمل تجاوزت في إذا لما تقدم، فالتقدير تجاوزت وأتجاوزه حتى يعلم أن تلك عادته ودأبه وبه يحصل ما أراد وهذا كثير بديع، وفي القرآن منه كثير، وقد خرج من الكلام وحصل الجواب عن السؤالين.

والجواب عن السؤال الثالث: أن آية آل عمران إنما وردت في مرتكب مخصوص غير الكتم، وقد يكون من غير الكاتمين، وإن كان أنسب لحالهم وجرى مع مرتكبهم فهو يقع منهم (و) من غيرهم انفرد هذا المرتكب الشنيع بما توعدوا عليه، ولكونه أجرى في مرتكبات من قدم في آيتي البقرة اشتد فيه الوعيد، واتبعت الآية بما يشعر أنهم الأهلون لهذا المرتكب فقال تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ...﴾ الآية [آل عمران: ٧٨]، فليُّهم من ضرب الكتم. وبالجملة فالآية مرتبطة بما يفصلها عن آيتي البقرة، ومناسبتها موضعها بيِّنٌ لما تقدمها من قوله: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا﴾ [آل عمران: ٧٥] إلى ما يتلو هذا، فخصوص هذه الآية بموضعها أوضح شيء، وكل من هذه الآيات جار على أوضح مناسبة، والله أعلم.

• **الآية الحادية والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ ۗ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا ۗ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وفيما بعد من (هذه السورة): ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ۚ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

(**للسائل أن يسأل** عن الفرق الموجب لقوله في الأولى: ﴿فَلَا تَقْرَبُوهَا ۗ﴾ وفي الثانية: ﴿فَلَا تَعْتَدُوهَا ۚ﴾.

---

(١) البيت بتمامه:

إذا ما الثريَّا في السماء تعرَّضَتْ تعرضَ أثناءِ الوِشاحِ المُفصَّلِ

وهو لامرئ القيس، وقد سبقت الترجمة له، (انظر: نهاية الأرب في فنون الأدب، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري، تحقيق: مفيد قمحية وجماعة، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م، ط١، ١/ ٦٠).

وقد يجاب عن هذا ـ والله أعلم ـ بأن يقال: إن النهي عن مقاربة الشيء عنوان على تأكيد التحريم وتغليظه، ولما كان قرب النساء بالمباشرة بالأجساد وما يجاري ذلك داعيًا إلى المواقعة، وقل من يملك في ذلك نفسه ويغلب هواه، ولهذا قالت عائشة ﵂: «وأيكم يملك إربه. . .» الحديث[1]، والمقصود منعه في أمثال هذه المواطن إنما هو الجماع وهو مؤكد التحريم، نهى عما هو أقرب شيء وأدعاه إليه تحذيرًا من مواقعته وتعريفًا بتأكيد تحريمه، وتأمل اطراد ذلك فيما يرجع إلى نحو هذا؛ كقوله تعالى في الحيض: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] وإنما المحرم الجماع، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ﴾ [الإسراء: ٣٢]، ومن هذا منع الطيب للمحرم لأنه داعية إلى الجماع، ففي هذا الضرب وما يلحق به مما يراد شدة تحريمه من مآل مرتكب محرم مؤكد التحريم يرد النهي عن المقاربة، وإذا نهي عن مقاربة محرم ما علم من ذلك تأكيد تحريم ذلك المحرم، فأما إذا قصد بيان عام وفارق بين ما يحل ويحرم، فلا يقع النهي عن مقاربة؛ إذ لم يقصد إلا فرقان حاجز بين ما يحل ويحرم، ولم يقصد بيان حال محرم ما من شدة أو خفة؛ فإنما النهي في مثل هذا عن تجاوز حد مضروب بين محرم ومحلل، ومن هذا قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ﴾ إلى قوله: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾، ثم قال: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩] فحصل من الآية الكريمة أنه سبحانه حرم أموالهن على الأزواج بغير حق ما لم يقع منهن نشوز أو إباية عن القيام بما يجب عليهن أو يطلبن به من حقوق الأزواج وإقامة الحدود، فإن أبين وخيف منهن أن لا يقمن حدود الله أو خيف ذلك منهما معًا برئت ذمة الرجل من الإضرار، جاز له إذ ذاك ما يأخذه مما تعطيه المرأة من مالها مفتدية به؛ قال تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الحيض، باب: مباشرة الحائض، حديث رقم (٣٠٢). ومسلم في صحيحه، كتاب: الحيض، باب: مباشرة الحائض فوق الإزار، حديث رقم (٧٠٦).

فليس هنا إلا حلال أو حرام ـ ولا واسطة بينهما ـ ولا ما هو مسبب للحرام قصد تحريمه لتغليظ ما يتسبب عنه مثل هذا، إنما يرد النهي فيه عن الاعتداء الذي هو مجاوزة ما يحل إلى ما يحرم، وتأمل الضربين يلح لك ما ذكرته وورود كل واحد منهما على ما يجب ويناسب.

• **الآية الثانية والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ فَإِنِ ٱنتَهَوْا۟ فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٩٣﴾﴾ [البقرة]، وفي سورة الأنفال: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ فَإِنِ ٱنتَهَوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٣٩﴾﴾ [الأنفال].

للسائل أن يسأل عن تخصيص آية الأنفال بالتأكيد الحصري فقيل: ﴿كُلُّهُۥ﴾ تأكيدًا للدين ولم يرد ذلك في آية البقرة، وعن تعقيب آية البقرة بقوله: ﴿فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٩٣﴾﴾، وآية الأنفال بقوله: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٣٩﴾﴾، **فهذان سؤالان.**

والجواب عنهما معًا: أن آية البقرة نزلت في مخصوصين، وهم الذين كانوا بمكة ممن نصب لعداوة رسول الله ﷺ وتعرض بالظلم والتنكيل لمن آمن به ﷺ وطردوهم كل مطرد، فأذن الله لرسوله في قتالهم لظلمهم إياهم؛ فقال تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟﴾ [الحج: ٣٩]. وهي أول آية أنزلت في القتال، وقال تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٠] (فقيد قتالهم بمن قاتلهم)[1]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَدُوٓا۟﴾ [البقرة: ١٩٠] فأكد ما تقدم من التخصيص، وقال تعالى: ﴿وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١] والضمير للمذكورين، ويعضد ذلك ويبين خصوصه بمن ذكر قوله تعالى: ﴿وَأَخْرِجُوهُم مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ﴾ [البقرة: ١٩١] وإنما أخرجهم أهل مكة، وقال تعالى: ﴿وَٱلْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٩١] فأشعر بأن قتالهم جزاء على فتنتهم إياهم وأنهم قد بدؤوا المؤمنين بالفتنة، كما قال: ﴿وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [التوبة: ١٣] وفتنتهم المؤمنين في دينهم أشد من قتال المؤمنين إياهم،

(١) زيادة من بعض النسخ.

ثم حذر المسلمين من قتالهم عند المسجد الحرام حتى يبدأهم المشركون بذلك، ثم قال: ﴿فَإِن قَٰتَلُوكُمْ﴾؛ أي: عند المسجد الحرام فاستحلوا حرمته ﴿فَٱقْتُلُوهُمْ﴾، فقد علموا صنع الله بمن استحل ذلك وهتك حرمة بيته، فإن فعلوا فقاتلوهم عنده جزاء على فعلهم، ثم قال نهاية الآية: ﴿فَإِنِ ٱنتَهَوْا۟ فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٩٣﴾﴾ [البقرة]، باستحلال قتالهم وفتنة المسلمين وتعذيبهم بحرم الله وبيته، فالآية هنا واردة في مخصوصين، والكلام مقيد فلم يكن ليناسبه الإطلاق والتعميم الحاصل من التأكيد بـ«كل» المحرزة للعموم والمقتضية الإحاطة والاستغراق.

وأما آية الأنفال فقد قال قبلها: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِن يَنتَهُوا۟ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [٣٨] وهذا بمقتضى اللفظ في كل كافر، ومثل هذا وإن ورد على سبب خاص؛ فإن وروده على ذلك السبب غير مانع من دعوى العموم فيه، وهذا متفق عليه في فن الأصول، وقد استقر معلومًا في الشريعة أن كل كافر بأي كُفْرٍ كَفَرَ، فإنه إذا أسلم فإن إسلامه يَجُبُّ ما قبله ويمحوه، فلما اقتضت الآية الاستغراق والعموم ناسب ذلك التأكيد المعمم، فقال تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩]، ثم لما كان قتال عامة الكفار على أن يدخلوا في الدين وينبذوا ما سوى دين الإسلام وكان الحاجز عن قتالهم تظاهرهم بالإسلام ونطقهم بالشهادتين وتوكل سرائرهم إلى الله، أعقبت الآية بما يشير إلى ذلك فقال تعالى: ﴿فَإِنِ ٱنتَهَوْا۟﴾ - أي: عن كفرهم - ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٣٩﴾﴾ [الأنفال]؛ أي: لا تخفى عليه أعمالهم وليس لك أن تنقب عن قلوبهم، فجرت الآية مع الحديث المفسر لها من قوله ﷺ: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله؛ فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله**»(١)، فلما

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: فإن تابوا وأقاموا الصلاة، حديث رقم (٢٥). ومسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، حديث رقم (١٣٥).

اختلف المقصد في الآيتين أعقبت كل واحدة منهما بما يناسب مقصودها على ما يجب، والله أعلم.

• **الآية الثالثة والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴿٢١٤﴾﴾ [البقرة]، وقال في سورة آل عمران: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾﴾، وفي سورة براءة: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُوا۟ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَا رَسُولِهِۦ وَلَا ٱلْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً﴾ [التوبة: ١٦].

(ففي البقرة وآل عمران): ﴿أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، وفي براءة: ﴿أَن تُتْرَكُوا۟﴾ [التوبة: ١٦]، وفي سورة البقرة: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم﴾ [٢١٤]، وفي آل عمران وبراءة: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، وسورة آل عمران: ﴿وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾﴾ وفي براءة: ﴿وَلَمْ يَتَّخِذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَا رَسُولِهِۦ وَلَا ٱلْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً﴾ [التوبة: ١٦]، **فهذه ثلاثة سؤالات.**

والجواب عن جميعها على الجملة: أن وجه اختلافها ـ والله أعلم ـ ورودها أعقاب قصص مختلفة وقضايا متغايرة، فآية البقرة على ما تقدمها من خطاب المؤمنين على العموم والتسوية في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨] ثم حذرهم بقوله: ﴿فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ [البقرة: ٢٠٩] الآية، وأشار الواقع جوابًا من قوله: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٠٩﴾﴾ [البقرة] إلى قدرته تعالى على من زل فحاد وتنكب بعد وضوح الأمر، فكان الكلام في قوة أن لو قيل بحسب أفهامنا القاصرة: فإن زللتم فحدتم وتنكبتم عن سلوك المنهج الذي أمرتم به بعد بيان الأمر؛ فاعلموا أنه قادر على أخذكم وعقابكم لا يفوته هاربكم، ولا يخرج عن قهره أحد منكم، عليم بما تخفونه وتسرونه، ثم ذكرهم بحال غيرهم فقال تعالى: ﴿سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ...﴾ الآية [البقرة: ٢١١]، ثم عرفهم

بتزيين الدنيا للكافرين تسلية للمؤمنين فيما حف بمطلوبهم الأخراوي من المكاره، وأخبرهم بما لهم في الآخرة إن صبروا واتقوا فقال: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ فَوْقَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِۗ﴾ [البقرة: ٢١٢]، ثم أخبرهم بما كان الأمر عليه أولًا من كون الناس أمة واحدة ثم اختلفوا فبعث الله النبيين. الآية، فلما خاطبهم بهذا كله وحصل من ذلك ومن إحالة الآي على أحوال من تقدم وإشارتها إلى ما ابتلوا به، مما وضح منه صعوبة التخلص إلا بعد الصبر وتحمل المشقة مع سبقية التوفيق؛ أعقب بقوله إشارة إلى تسلية المؤمنين فيما يصيبهم فقال: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ...﴾ الآية [البقرة: ٢١٤]، فعرفهم أنه لا بد من الابتلاء والاختبار ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَنَبْلُوَاْ أَخْبَارَكُمْ ﴿٣١﴾﴾ [محمد] وأتبع بقوله تعالى: ﴿مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ﴾ [البقرة: ٢١٤]. إلى ما ذكر سبحانه في قوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَخَذْنَٰهُم بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾ [الأنعام: ٤٢]، فهذه الآية - أعني: آية البقرة - لم يقع فيها تخصيص بغير المستجيبين المحسنين في إجابتهم لا من وجهة اللفظ ولا من وجهة المعنى؛ فناسبها الإطناب وذكر حال من تقدم من الأمم في ابتلائهم.

وأما آية آل عمران فخوطب بها أهل أُحد تسلية فيما أصابهم، وخص فيها ذكر الجهاد والصبر، ولم يقصد في الآية إخبار بغير ذلك لأنها ترتيب واقعة مخصوصة، فهذا وجه ما انفردت به واختصت عن آية البقرة؛ فقال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾﴾ [آل عمران] فلم يذكر هنا غير الجهاد والصبر.

أما آية براءة فخطاب للمؤمنين ممن شاهد فتح مكة وإعلام لهم بأنهم لا يكمل إيمانهم إلا بمطابقة ظواهرهم بواطنهم في ألا يقع منهم صغو إلى (غير) ما بايعوا الله عليه من الإخلاص، فلا يجحدون ولا يعتمدون من دون الله ولا رسوله ولا المؤمنين ما يعتمدونه موئلًا أو مرجعًا؛ فإنه سبحانه لا يخفى عليه ما أسروه. وتحويم الآية على ذم من اتصف بصفة النفاق فأظهر خلاف ما أبطن، وقد تقدم قبلها ما يدل على ذلك من قوله تعالى: ﴿يُرْضُونَكُم بِأَفْوَٰهِهِمْ وَتَأْبَىٰ قُلُوبُهُمْ﴾ [التوبة: ٨] فحذر المؤمنون من هذه الصفة، وعرفوا أنه لا بد من

ابتلائهم واختبارهم لتخلص أحوالهم وتمتاز من أحوال المنافقين، وأنهم لم يتركوا دون ابتلاء واختبار ليميز الله الخبيث من الطيب، وهذا من بعضهم لبعض أعني الاطلاع بعد الاختبار، والله سبحانه غني عن هذا وعليم بما تنطوي عليه كل نفس وما تكنه الضمائر، وإنما ثمرة الابتلاء والاختبار عائدة علينا ليطلع بعضنا من بعض على ما لم يكن ليطلع عليه لولا الاختبار، وعلمه سبحانه لا يتوقف على ابتلائنا ولا يتجدد عليه شيء تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا. فالمراد بالآية: أم حسبتم أن تتركوا دون اختبار يفصل بين أحوالكم وأحوال المنافقين المذكورين فيما قبل، ولم تتعرض الآيتان من سورة البقرة وآل عمران لذكر نفاق بالإفصاح ولا بإيماء بخلاف آية براءة، فلما اختلفت المقاصد اختلفت العبارات في مطلع الآي وختامها بحسب ذلك، والله أعلم. فتأمل اتخاذ[1] الوليجة[2] وقوله: ﴿وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ ﴿١٦﴾﴾ [التوبة] وتخصيص اسمه سبحانه: «الخبير» يلح[3] لك ما قصد بهذه الآية.

فصل: واعلم أن «أم» الواقعة في هذه الآي هي الواردة في قولهم: «إنها لا بل أم شاء»[4] أخبر المتكلم بهذا من العرب أنها إبل ثم لحقه الشك فأضرب عما أخبر به واستفهم عما بعد أم فكأنه قال: بل أهي شاء، فمعناها الإضراب عما قبلها والاستفهام عما بعدها، (فلقطعها ما بعدها عما قبلها)[5] يسميها النحويون المنقطعة والمنفصلة، وأما المتصلة فهي الواقعة في العطف، والوارد بعدها وقبلها كلام واحد والمراد بها الاستفهام عن التعيين؛ فلهذا تتقدر بأي والمنقطعة خلافها وهي المتقدمة في الآي وإن الواقعة بعدها سادة مسد مفعولي «حسبت» عند سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

---

(١) في بعض النسخ: [اتحاد]، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه، والله أعلم.
(٢) الوليجة: البطانة، وهي مأخوذة من وَلَجَ يَلِجُ وُلوجًا، إذا دخل.
(٣) كذا في (ب) (خ): [يلُح]؛ أي: يبدو ويظهر من قولك: لاح الشيء إذا بدا لك أوله.
(٤) انظر: الكتاب، سيبويه، مرجع سابق، (١/ ٥٦٦).
(٥) زيادة في بعض النسخ.

وأبو العباس[١] يراها سادة مسد المفعول الواحد والثاني عنده مقدر، (ويشهد) لسيبويه أن العرب لم يسمع من كلامهم نطق بما ادعاه ولو كان على ما يقوله لنطقوا به يومًا ما، وبسط الرد عليه في غير هذا.

• **الآية الرابعة والثلاثون:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٣١]، وفي سورة الطلاق: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: ٢].

للسائل أن يسأل عن الفرق بين قوله: ﴿أَوْ سَرِّحُوهُنَّ﴾ وقوله: ﴿أَوْ فَارِقُوهُنَّ﴾، واختصاص كل من الموضعين بما خص به من ذلك.

والجواب والله أعلم: أن آية البقرة قد اكتنفها النهي عن مضارة النساء وتحريم أخذ شيء منهن ما لم يكن منهن ما يسوغ ذلك من ألا يقيما حدود الله، فلما اكتنفها ما ذكر وأتبع ذلك بالمنع عن عضلهن وتكرر أثناء ذلك ما يفهم الأمر بمجاملتهن والإحسان إليهن حالي الاتصال والانفصال؛ لم يكن ليناسب ما قصد من هذا أن يعبر بلفظ: أو فارقوهن؛ لأن لفظ الفراق أقرب إلى الإساءة منه إلى الإحسان، فعدل إلى ما يحصل منه المقصود مع تحسين العبارة، وهو لفظ التسريح فقال تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾، وليجري مع ما تقدم من قوله تعالى: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَٰنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وقيل هنا ﴿بِإِحْسَٰنٍ﴾ ليناسب ما به تعلق المجرور من قوله: ﴿أَوْ تَسْرِيحٌۢ﴾، وقد روعي في هذه الآي كلها مقصد التلطف وتحسين الحال في المحبة والافتراق، ولما لم يكن في سورة الطلاق تعرض لعضل[٢]

---

(١) أبو العباس المبرد: (٢١٠ ـ ٢٨٦هـ/ ٨٢٦ ـ ٨٩٩م) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد: إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار، مولده بالبصرة ووفاته ببغداد، من كتبه «الكامل» و«المذكر والمؤنث» و«المقتضب» و«التعازي والمراثي» و«شرح لامية العرب» مع شرح الزمخشري، و«إعراب القرآن» و«طبقات النحاة البصريين» و«نسب عدنان وقحطان» و«المقرب»، قال الزبيدي في شرح خطبة القاموس: المبرد بفتح الراء المشددة عند الأكثر وبعضهم يكسر.

(٢) في (أ) و(ب): [فصل]، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه، والله أعلم.

و(لا) ذكر مضارة لم يذكر ورود التعبير بلفظ: «أو فارقوهن» عن الانفصال، ووقع الاكتفاء فيما يراد من المجاملة في الحالين بقوله: «بمعروف» وبان افتراق القضيتين في السورتين، وورد كل من العبارتين على ما يجب من المناسبة، والله أعلم.

• **الآية الخامسة والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [البقرة: ٢٣٢] وفي سورة الطلاق: ﴿ذَٰلِكُمْ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [الطلاق: ٢] فقال في آية البقرة: ﴿ذَٰلِكَ﴾ فأفرد (الخطاب)[1] وقال: ﴿مِنكُمْ﴾، (و)في آية الطلاق ﴿ذَٰلِكُمْ﴾ بأداة خطاب الجميع ولم يقل: ﴿مِّنكُمْ﴾.

ووجه ذلك والله أعلم: أن آية البقرة ترتبت على تصنيف المضرين بالزوجات واحتيالهم على أخذ أموالهن بغير حق، ألا ترى (إلى) ما تقدمها من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُوا۟ مِمَّآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٢٢٩] وقوله بعد ذلك: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا۟﴾ [البقرة: ٢٣١]، وقد بالغت الآية في زجرهم حين قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوٓا۟ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ هُزُوًا﴾ [البقرة: ٢٣١] وهذا من أشد شيء في تعنيف المضرين بهن، ثم نهى سبحانه عن عضل النساء وهو ممن فعله من الضرار والاعتداء ومناسب لأخذ أموالهن؛ لأنه قطع عن قصد شرعي به قوام دينهن ودنياهن إذا نكحن من يقدرن فيه ذلك، فعضلها ظلم لها، فحصل من مجموع هذا أن المنهي المتوعد عليه في سورة البقرة أبلغ من التعدي وأسوأ في المرتكب من الواقع عليه الزجر في آية الطلاق، ومن المعلوم أن المطلب[2] إذا اعتاص كانت السلامة فيه أعز وسالك طريق النجاة فيه أقل. والخطاب وإن عم فأولى المخاطبين بأهليته والذين هم كأنهم هم المعنيون به على الخصوص إنما هم الممتثلون، وكأن (غير)[3] الممتثل غير داخل تحت الخطاب، فعلى رعي هذا ورد إفراد الخطاب في البقرة فقيل:

---

(١) زيادة في بعض النسخ.
(٢) في (أ) و(ب): [الطلب]، وكلاهما جائز.
(٣) زيادة في بعض النسخ.

ذلك بحرف الخطاب الذي للواحد إشارة لتقليل المستجيبين المتورعين عن الطمع في أموال الزوجات والإضرار بهن عضلًا أو[1] احتيالًا على ما لديهن، وعلى هذا الرعي ورد في هذه الآية ﴿مِّنكُمْ﴾ يشعر أن المستجيبين ليسوا الكل بما يعطيه مفهوم ﴿مِّنكُمْ﴾، ولما كان الوارد في سورة الطلاق أخف في المطلب وأيسر في التكليف، ترى أن الأحكام المتعلقة بالطلاق وهي التي دار عليها آي هذه السورة كلها فروع (ثوان) فالسلامة فيها أيسر وسالك طريقها أكثر فناسب ذلك ورود الخطاب بالحرف الذي يخاطب به الجميع ويشملهم فقيل: ﴿ذَٰلِكُمْ﴾ وقيل: ﴿مَن كَانَ يُؤْمِنُ﴾ ولم يرد هنا: ﴿مَن كَانَ مِنكُمْ﴾. لم يرد هنا إشعار بتبعيض وهو الذي يعطيه المفهوم، فروعي في كل من السورتين ما بنيت عليه القصة في الأخرى، والله سبحانه أعلم.

• **الآية السادسة والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٤] وفي الآية الأخرى بعد: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِى مَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٤٠﴾﴾ [البقرة] **فيهما ثلاثة سؤالات.**

الأول: ما وجه التعريف في قوله: ﴿بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ والتنكير في الثانية في قوله: ﴿مِن مَّعْرُوفٍ﴾؟ **والثاني**: ما وجه خصوص الأول بالباء والثاني بـ«من»؟ **والثالث**: ما وجه تعقيب الأولى بقوله: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٣٤﴾﴾ والثانية بقوله: ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٤٠﴾﴾؟

والجواب عن الأول: أن الواقع في الآية الأولى من قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ. . . أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ ثم قال: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾؛ أي: باستيفائهن أربعة أشهر والعشر، والمراد يخرجن عند ذلك من تمام الأجل المضروب لعدتهن، فهذا كله بما تقتضيه «إذا» قد أحرز أمدًا محدودًا معلوم القدر معروف الغاية يتقيد به خروجهن، فناسبه التعريف في قوله (تعالى): ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ

(١) في (أ) و(ب): [و].

﴿بِٱلۡمَعۡرُوفِۗ﴾ إن[١] المعلوم من موجب الشرع. وأما قوله تعالى في الآية الأخرى: ﴿فَإِنۡ خَرَجۡنَ﴾ ولم يذكر بلوغ الأجل، وليس التقييد الحاصل من «إن» بلوغ الأمد المضروب قبل وهو الحول مثل التقييد الحاصل من الظرف المستقبل الذي هو «إذا»، إذ ليست «إن» كـ «إذا»، ألا ترى أنك تقول: أقوم إذا قام زيد فيقتضي هذا أن قيامك مرتبط بقيامه ولا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه بل يعاقبه[٢] على الاتصال، وأما إذا قلت: أقوم إن قام زيد، فأقصى ما يقتضي هذا أن قيامك بعد قيامه وقد يكون عقبه وقد يتأخر عنه، فإنما يحصل من (إن) التقييد بالاستقبال دون اقتضاء تعقيب أو مباعدة، فحصل في ظاهر اللفظ إبهام من جهتين: إحداهما كون الأجل لم يذكر بلوغه، والثانية ما تقتضيه «إن» على ما بين فناسبه التنكير في قوله: ﴿مِن مَّعۡرُوفٖۗ﴾.

فإن قيل: الحول المذكور في قوله في أول الآية: ﴿مَّتَٰعًا إِلَى ٱلۡحَوۡلِ﴾ معلوم التوقف وهو كأن الأجل المضروب لهن في العدة قبل أن ينسخ الأربعة الأشهر والعشر وقد اتصل بقوله ﴿فَإِنۡ خَرَجۡنَ﴾ قوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ (فِي مَا فَعَلۡنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعۡرُوفٖۗ﴾ وذلك منبئ أعني)[٣] [البقرة: ٢٤٠] قوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ﴾ - برفع الحرج وأنهن لم يقع منهن معصية في الخروج وإنما ذلك لخروجهن عند الأمد فقد تقيد خروجهن بوقت معلوم وهو تمام الحول فارتفع الإبهام، قلت: بقي رعي المناسبة في اللفظ وذلك مما يتأكد التفاته فوضح ورود كل من العبارتين على ما يجب من المناسبة.

وجواب ثان: وهو أن قوله في الآية الأولى: ﴿بِٱلۡمَعۡرُوفِۗ﴾ المراد (به) الوجه الذي لا ينكره الشرع ولا يمنعه، ولهذا وصل الفعل ها هنا بالباء، والإحالة على متقرر معلوم وهو الشرع، فورد معرفًا بأداة العهد وعدى ﴿فَعَلۡنَ﴾ بالباء، ثم جاءت الآية الثانية لتأخرها في التلاوة مشيرة إلى تفصيل ما يفعلن في أنفسهن من التزين والتعرض للخطاب وما يجاري ذلك من

---

(١) (إن:) كذا بالأصل، ولعلها (أي) وبما يستقيم الكلام.

(٢) كذا بالأصل، وفي نسخة (تعاقبه) والمثبت أصح.

(٣) زيادة من بعض النسخ.

معروف مما ليس بمنكر شرعًا، والتنكير هنا محرز للمعنى المقصود، و«من» للتبعيض وهو تفسير، وكأن قد قيل: في الوجه المباح لهن الذي لا يمنعه الشرع فجووب بتفصيل مشير إلى أنه ليس وجهًا واحدًا لا يتعدينه، بل لهن أن يتزين ويتعرضن للخُطَّاب (ويفصحن بما)[1] يطلبنه من صداق وغير ذلك من مصالحهن المباحة لهن شرعًا، فهذا موضع «من» وموضع التنكير، والأول موضوع الباء والتعريف بحسب ما قصد في كل من الموضعين على ما تقدم، وقد وضح جواب السؤالين.

والجواب عن السؤال الثالث: أن تعقيب الأولى بقوله: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ٢٧١﴾ [البقرة] مناسب لما قبله من تأمينهن على أنفسهن فيما يلزمهن في مدة العدة (المذكورة)[2] من إحداد وما يتعلق به وفيما يفعلن بعده، فإن أضمرن أو كتمن شيئًا لا يجوز فعلم الله سبحانه محيط بذلك وهو الخبير به، ولما وقع في الآية بعد قوله: ﴿فَإِنۡ خَرَجۡنَ﴾ [البقرة: ٢٤٠] وقام فيه احتمال أن يخرجن غير طائعات فيستعجلن أو يتعدين؛ ناسبه ذكر قدرته سبحانه عليهن بالمعاقبة بما شاء أو العفو عن مرتكبهن، فهو العزيز الذي لا مغالب له والذي لا يفوته هارب ولا يغيب عنه شيء.

• **الآية السابعة والثلاثون**: ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٖ مِّاْئَةُ حَبَّةٖۗ﴾ [البقرة: ٢٦١]، وقال تعالى في سورة يوسف: ﴿وَقَالَ ٱلۡمَلِكُ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبۡعَ بَقَرَٰتٖ سِمَانٖ يَأۡكُلُهُنَّ سَبۡعٌ عِجَافٞ وَسَبۡعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضۡرٖ﴾ [يوسف: ٤٣]، فالمعدود واحد والعدد واحد وقد اختلف المفسر للمعدود فورد في سورة البقرة ﴿سَنَابِلَ﴾ وبنيته: فعائل من أبنية جمع الكثرة، وفي سورة يوسف: ﴿سُنۢبُلَٰتٍ﴾ وباب ما يجمع بالألف والتاء أن يكون للقليل ما لم يقتصر عليه أو يعرض عارض. **فللسائل أن يسأل** عن الفرق الموجب لتخصيص كل من الموضعين بما ورد فيه؟

---

(١) ما بين المعقوفتين في (ب) بالهامش.

(٢) ما بين المعقوفتين في (ب) بالهامش.

والجواب: أن آية البقرة مبنية على ما أعد الله للمنفق في سبيله وما يضاعف له من أجر إنفاقه، وأن ذلك ينتهي إلى سبعمائة ضعف، وقوله: ﴿وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُۗ﴾ قد يفهم الزيادة على ما نص عليه من العدد كما أشارت إليه آيات وأحاديث، فبناء هذه الآية على التكثير. فناسب ذلك ورود المفسر على ما هو من أبنية الجموع للتكثير لحظًا للغاية المقصودة، ولم يكن ما وضعه للقليل في الغالب ليناسب ما تلحظ فيه الغاية من التكثير. أما آية يوسف فإنما بناؤها على إخبار الملك عن رؤياه سبع سنبلات؛ فلا طريق هنا للحظ كثرة ولا قلة لأنه إخبار برؤيا، فوجهه الإتيان من أبنية الجموع بما يناسب المرئي وهو قليل لأن ما دون العشرة قليل، فلحظ في آية البقرة ما بعده مما يتضاعف إليه هذا العدد وليس في آية يوسف ما يلحظ، فافترق القصدان، وجاء كل على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

• **الآية الثامنة والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِي ٱلصَّدَقَٰتِۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾﴾ [البقرة]، وفي سورة النساء: ﴿...إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ﴿٣٦﴾ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبُخْلِ﴾ [النساء: ٣٦ ـ ٣٧]، وفي موضع ثان بعد: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا ﴿١٠٧﴾﴾ [النساء]، وفي سورة الحديد: ﴿...وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴿٢٣﴾ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾ [الحديد: ٢٣ ـ ٢٤].

للسائل أن يسأل في هذه الآي عن شيئين: **أحدهما**: ما وجه اختصاص كل آية من هذه الأربع بالوصف المذكور فيها الموجب لكونه تعالى لا يحب المتصف به؟ **السؤال الثاني**: أن تلك الأوصاف إذا كانت موجبة لما حكم به تعالى عليهم من أنه لا يحبهم وقد استوت في إيجاب هذا الحكم؛ فما وجه اختصاص آيتي النساء منها بتأكيد ذلك الحكم بـ«إن». وورود آية البقرة وآية الحديد معطوف فيهما ما ورد في آيتي النساء مؤكدًا بـ«إن»؟ وهل ذلك لموجب يقتضيه؟

والجواب عن الأول: أن وجه اختصاص كل آية منها بما ورد فيها من الوصف الموجب لكونه (تعالى) لا يحب المتصف به: مناسبة كل آية منها لما

تقدمها. أما آية البقرة فإن قبلها قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥] فوصفهم بأكل الربا حتى أعقبهم ذلك تخبطهم في قيامهم كفعل المجانين. وأنهم سووا بين البيع المشروع والربا الممنوع وذلك كفر وتكذيب، فوصفوا بما يقتضي المبالغة في مرتكبهم من منع حب الله تعالى إياهم؛ فقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾﴾ [البقرة]، وفعال وفعيل أبنية للمبالغة وهو وصف مناسب لحالهم.

وورد قبل آية النساء قوله تعالى: ﴿وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ [النساء: ٣٦] فأمرهم سبحانه بعبادته وتوحيده وبالإحسان إلى المذكورين في الآية، ومن الإحسان إليهم خفض الجناح ولين المقال والاتصاف بما وصف الله به من يحبهم ويحبونه في قوله: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]، والاختيال والفخر خلق مضادة لهذه الأوصاف الحميدة مانعة منها ولا يمكن معها الإحسان المطلوب في الآية، فلهذا أعقبت الآية بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ﴿٣٦﴾﴾ [النساء] فإن المتصف بهذا متصف بنقيض الإحسان، فمناسبة هذا بيّنة.

وأما الآية الثانية من سورة النساء فقد تقدمها قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا ﴿١٠٥﴾﴾ [النساء]، ثم قال: ﴿وَلَا تُجَٰدِلْ عَنِ ٱلَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٧]، قدم الخائنين وحذر نبيه ﷺ من معاونتهم والجدال عنهم وأعقب [بأنه][1] لا يحب من اتصف بصفاتهم؛ فقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا ﴿١٠٧﴾﴾ [النساء] وتناسب هذا أوضح شيء.

وأما آية الحديد فإن قبلها قوله تعالى: ﴿ٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ

(١) في (أ) و(ب): [أنه].

﴿وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ . . .﴾ الآية [الحديد: ٢٠]، فناسب هذا قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ۝٢٣﴾ [الحديد] فقد وضحت مناسبة كل آية من هذه لما اتصلت به وأن كل آية من هذه المعاقبات لا يلائمها غير ما اتصلت به، والله أعلم.

وقد وضح في هذا الجواب جواب السؤال الثاني؛ وهو أن آية البقرة إنما ترتبت على آكلي الربا[1] والمسوين بينه وبين البيع المشروع، وهؤلاء صنف واحد ومرتكبهم واحد، وأن آية الحديد ترتبت على حكم الخيلاء والفخر وذلك إذا حقق أيضًا راجع إلى الكبر فالمادة واحدة. أما آية النساء فإن[2] الأولى منها تقتضي بحسب من ذكر فيها واختلاف أحوالهم تفصيل المرتكب وتعداد المطلوب فيها، وقد اشتملت على أمر ونهي فناسب إتباع المطلب تأكيد المترتب عليه من الجزاء فأكد بـ«إن» المقتضية تأكيد الخبر، وكذلك الآية الثانية لأن خيانة النفس تنتشر مواقعها، فتارك الطاعة قد خان نفسه وفاعل المعصية كذلك، وأفعال الطاعة كثيرة لا تنحصر وكذلك المخالفات؛ فناسب الكثرة التأكيد، وهذا كله بخلاف آية البقرة وآية الحديد في المرتكب فيهما كما تقدم، فجاء كل على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

• **الآية التاسعة والثلاثون:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، وفي سورة آل عمران: ﴿قُلْ إِن تُخْفُواْ مَا فِى صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ۗ﴾ [آل عمران: ٢٩] فتقدم في هذه الآية ذكر الإخفاء وتأخر في آية البقرة. والحاصل من الآيتين تعريف العباد بإحاطة علمه سبحانه بما ظهر وما بطن على حد سواء كما قال تعالى: ﴿سَوَآءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ ٱلْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ﴾ [الرعد: ١٠] **فللسائل أن يسأل** عن وجه الخلاف في الآيتين.

والجواب عنه ـ والله أعلم ـ: أن إبداء الشيء وإخفاء خلافه في المعتقدات صفة المنافقين وبها امتيازهم من غيرهم من الكفرة، قال تعالى:

---

(١) في (ب): [أكل الربا]، وهو أرجح، والله أعلم.
(٢) في (أ) و(ب): [فلإن].

﴿يُخْفُونَ فِىٓ أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَـٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤]، وهذا كثير في القرآن، وقد أعلم سبحانه أن المنافقين هم الذين يتخذون الكافرين أولياء من دون المؤمنين، وتوعدهم على ذلك بأليم العذاب؛ قال تعالى: ﴿بَشِّرِ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٣٨﴾ ٱلَّذِينَ يَتَّخِذُونَ ٱلْكَـٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١٣٨ ـ ١٣٩]، فحذر المؤمنين من ذلك فقال: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْكَـٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَتُرِيدُونَ أَن تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَـٰنًا مُّبِينًا ﴿١٤٤﴾﴾ [النساء]، وقال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ [الممتحنة: ١] إلى غير هذه من الآي، فلما تقرر هذا النهي وتكرر، وقد تقدم آية آل عمران قوله تعالى ناهيًا وزاجرًا: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَـٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٢٨]، وحذر تعالى من ذلك أشد التحذير إلا عند التقية[(١)] فقال تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ [آل عمران: ٢٨]، ثم أتبع تعالى بتأكيد التحذير فقال: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾، ثم قال: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨﴾﴾ [آل عمران]، فلما نهاهم عن المرتكب الذي به امتياز المنافقين كان آكد شيء وأهمه إعلامهم بأنه سبحانه يعلم ما يخفون كعلمه ما يبدون؛ لبناء المنافقين كفرهم على ما جهلوه من علمه سبحانه بخفيات ضمائرهم وإلحادهم في ذلك؛ جهلًا بما يجب لله سبحانه وتكذيبًا لرسوله، ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ عَلَّـٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿٧٨﴾﴾ [التوبة]. فهذا وجه تقديم الإخفاء في آية[(٢)] آل عمران، وتأمل تقديمه في الجاري مجرى هذه الآيات كقوله سبحانه في قصة حاطب بن أبي بلتعة[(٣)] رضي الله عنه: ﴿تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَأَنَا۠ أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ وَمَآ أَعْلَنتُمْ﴾ [الممتحنة: ١].

---

(١) التقية: أي: الخشية، والخوف.
(٢) في (أ) و(ب): [سورة].
(٣) حاطب بن أبي بلتعة اللخمي: (٣٥ ق.هـ ٣٠هـ/ ٥٨٦ ـ ٦٥٠م): صحابي، شهد الوقائع كلها مع رسول الله ﷺ وكان من أشد الرماة، في الصحابة، وكانت له تجارة واسعة، بعثه النبي ﷺ بكتابه إلى المقوقس صاحب الإسكندرية، ومات في المدينة، وكان أحد فرسان قريش وشعرائها في الجاهلية (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٢/ ١٥٩).

أما آية البقرة فلم يجر فيها ذكر النفاق ولا صفة أهله، وإنما الخطاب فيها وفي آية الدين قبلها وفيما أعقبت به بعد للمؤمنين فيما يخصهم من الأحكام، فورد فيها قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] مقدمًا فيها بادي أعمالهم بناء على سلامة بواطنهم وتنزههم عن صفة المنافقين، ومنه قوله تعالى: ﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ ۝٩٩﴾ [المائدة]، فتقدم ذكر ما يبدو لأنه خطاب للمؤمنين، ومنه قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَدْخُلُواْ بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَٰعٌ لَّكُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ ۝٢٩﴾ [النور] والخطاب للمؤمنين، وهذا جار مطرد فيما يلحق بهذا الضرب، كما اطرد[1] البدء بالإخفاء على الإعلان حيث يتقدم ذكر أهل الكفر أو بتنظيم الكلام بذكرهم كقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام: ٣] بعد قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ۝١﴾ [الأنعام]، وكقوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ [التغابن: ٤] بعد قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢]، وكقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ ۝٧٤﴾ [النمل] وقد تقدمها (قوله تعالى): ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ ۝٦٧﴾ [النمل]، فاطرد ما ذكرناه في الطرفين على رعي الإيمان والنفاق، وجاء كل على ما يناسب، والله أعلم.

• **الآية الموفية أربعين:** ﴿غ﴾ وهي من تمام ما قبلها: قوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، وفي سورة آل عمران: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [١٢٩]، وفي المائدة قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [١٨]، وفي (سورة) الفتح: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [١٤]، فورد في هذه الآي الأربع تقديم الغفران وتأخير التعذيب، وورد في سورة المائدة: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ

---

(١) في (أ) و(ب): [المراد]، والصحيح ما أثبتناه، والله أعلم.

﴿وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٤٠] بتقديم التعذيب وتأخير المغفرة على خلاف ما ورد في الآي (الأربع)[1] المذكورة. **فللسائل أن يسأل عن ذلك.**

والجواب عنه ـ والله أعلم ـ: أن هذه الآية لما تقدمها قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمۡ خِزۡيٞ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ٣٣ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبۡلِ أَن تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهِمۡۖ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٣٤﴾ [المائدة] ثم بعد ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلٗا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ٣٨ فَمَن تَابَ مِنۢ بَعۡدِ ظُلۡمِهِۦ وَأَصۡلَحَ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيۡهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ ٣٩﴾ [المائدة] فقدم في هاتين القصتين من خبر المحاربين والسارقين ذكر تعذيبهم جزاء على فعلهم، ثم ذكر المغفرة لهم إن تابوا، وأتبع ذلك بقوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ...﴾ الآية [المائدة: ٤٠] وبناؤها على ما تقدمها[2] قبلها ويليها كما تبين، فقدم ذكر العذاب على المغفرة لمناسبته لما اتصلت به وبقيت عليه.

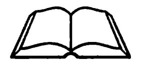
وأما (الآي) الأربع فلم يقع قبل شيء منها ذكر مثل الواقع في سورة المائدة، وإنما تقدمها ما يفهم قوة الرجاء لمن أحسن وأناب كقوله في آية البقرة: ﴿وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ﴾ [٢٨٤] والخطاب للمؤمنين، وورد قبل الآية الثانية من الأربع قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، وقبل الثالثة: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحۡنُ أَبۡنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥۚ﴾ إلى قوله: ﴿بَلۡ أَنتُم بَشَرٞ مِّمَّنۡ خَلَقَۚ﴾ [المائدة: ١٨]، وفي هذا ـ وإن كان خطابًا لأهل الكتابين ـ تنبيه لهم وأنهم إن أسلموا وأنابوا لربهم رجوا عفوه ومغفرته، وقبل الآية الرابعة قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠]، ولم يخرج الكلام إلى غير هذا من تعريف نبيه ﷺ

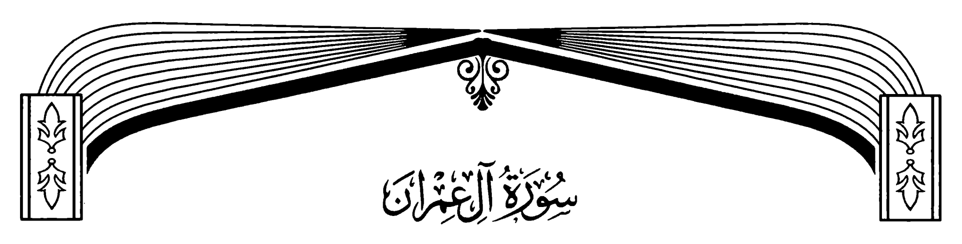
---

(١) زيادة في بعض النسخ.

(٢) في (أ): [بقيت عليه]، والصحيح ما أثبتناه، والله أعلم.

بعلي حاله وما منحه والإعلام بحال المخالفين من الأعراب وما جرى في ظنهم، وكل ذلك تثبيت للمؤمنين، ومنبئ بما تعقبهم الاستجابة لله ولرسوله، ثم أتبع ذلك بالإعلام بأنه سبحانه المالك للكل والمتصرف فيهم بما يشاء، فقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الفتح: ١٤]، وأفهم ذلك أن فعل المخالفين من الأعراب غير خارج عما أراده وقدره، وأن مخالفتهم لا تضره تعالى، وأنها صادرة عن قضائه. فناسب هذه الآي الأربع بجملتها تقديم ذكر المغفرة، وجاء كل على ما يناسب، والله أعلم.





سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ

• **الآية الأولى منها:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [آل عمران: ٣]، ثم قال: ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۝٣﴾ [آل عمران]، (**فليسأل** عن تخصيص الكتاب بلفظ ﴿نَزَّلَ﴾ المضعف وتخصيص التوراة والإنجيل)[١] بلفظ ﴿وَأَنزَلَ﴾؟

والجواب عن ذلك: أن لفظ ﴿نَزَّلَ﴾ يقتضي التكرار لأجل التضعيف، تقول: ضرب مخففًا لمن وقع ذلك عليه مرة واحدة ويحتمل الزيادة والتقليل أنسب وأقوى. أما إذا قلنا: ضرَّب ـ بتشديد الراء ـ فلا يقال إلا لمن كثر ذلك منه، فقوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ مشيرًا إلى تفصيل المنزل وتنجيمه بحسب الدعاوى وأنه لم ينزل دفعة واحدة، أما لفظ ﴿وَأَنزَلَ﴾ فلا يعطي ذلك إعطاء ﴿نَزَّلَ﴾ وإن كان محتملًا، وكذا جرى في أحوال هذه الكتب، فإن التوراة إنما أوتيها موسى ﷺ جملة واحدة في وقت واحد، وهو المراد بقوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ﴾ الآية [الأعراف: ١٤٥]؛ أي: المجموع، وأما الكتاب العزيز فنزل مقسطًا من لدن ابتداء الوحي وقوله ﷻ: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١﴾ [العلق] إلى آخر عمره ﷺ ونزول قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] وقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]، ولنزوله مقسطًا ما قال الكفار: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢].

---

(١) ما بين المعقوفتين بهامش (ب).

فقال تعالى: ﴿لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾ [الفرقان: ٣٢] وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ﴾ [النساء: ١٣٦] (وهو القرآن، ثم قال)[١]: ﴿وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ﴾ [النساء: ١٣٦] والمراد التوراة، فورد ذكر التوراة، فجاء كما ورد حين أفصح بذكر أسمائهم في قوله: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ ثم قال: ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۝٣﴾، وحيث يذكر أحد هذه الكتب مفردًا عن غيره أو بغير الألف واللام العهدية فيأتي بلفظ: «أنزل» فيهما، وإن أريدا معًا كقوله (تعالى): ﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلُ﴾ [المائدة: ٥٩] ومنه ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤]، وهذا كثير في القرآن حيث يعبر عن ذلك بـ«ما» وإن كانت موصولة فليس فيها من العهد ما (في الذي)[٢] وفي الألف واللام ولا وقع الإفصاح باسم المنزل، وهذا فرق واضح لأن (ما) تفارق الموصولية فتخرج إلى الإبهام فلا تكون فيها عهدية، أما (الذي) فلا تفارق ولا تخرج، فالعهدية فيها لازمة، وكذا إذا ذكر أحد هذه الكتب مفردًا عن غيره لم ينكر وروده بلفظ «أنزل»، و«نزل» لأنهما يكونان بمعنى واحد كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الكهف: ١]، وأما حيث يجتمع ذكرهما مفصحًا باسم كل واحد أو بأداة العهد كما تقدم فلا يكون إلا على ما تقرر من حيث إن لفظ التضعيف أقوى من إعطاء معنى التنجيم والتفصيل كما تقدم، وهذا مطرد على كثرة ما ورد منه وتكرر.

ولم يرد إنزال التوراة بالتضعيف إلا في قوله تعالى: ﴿مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوْرَىٰةُ﴾ [آل عمران: ٩٣]. وله وجه. وهو أن المراد ثبوت أحكامها وتقعيدها، وذلك أن بني إسرائيل لما حرم عليهم ببغيهم وظلمهم ما حرم في قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ...﴾ الآية [النساء: ١٦٠]، وقوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ...﴾ الآية [الأنعام: ١٤٦] وعرَّف الله سبحانه نبيَّه ﷺ والمؤمنين بذلك أنكرت بنو إسرائيل تخصيصهم بذلك، وزعموا أنهم لم يخصوا به وأنه قد كان محرمًا على نوح

---

(١) ما بين المعقوفتين بهامش (أ). (٢) زيادة في بعض النسخ.

وإبراهيم وكل من تقدم بني إسرائيل من الأمة، فأكذبهم الله تعالى في ذلك وقال: ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسۡرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦ مِن قَبۡلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوۡرَىٰةُۗ﴾ [آل عمران: ٩٣]؛ أي: من قبل حصولها منزلة وتقعيد[١] حكمها وثبوته، فلما قصد معنى استقرارها وتقعيد حكمها ورد اللفظ مضعفًا ليشير إلى حكم ثبوتها واستقرارها، والله أعلم (بما أراد، ولهذا والله أعلم لم يرد من غير هذا الموضع ذكر إنزالها بالتضعيف)[٢]، وقد تعرض أبو الفضل بن الخطيب[٣] لقوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ ۝٣﴾ [آل عمران] ووجه ذلك على ما ذكرته، ثم اعترض على ذلك بقوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ [الكهف: ١] ولم يفصل وقال: إنه مشكل[٤]، وقد بيَّنا أنه لا إشكال في ذلك على ما تقعد قبل، والحمد لله.

• **الآية الثانية:** قوله سبحانه: ﴿كَدَأۡبِ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمۡۗ وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ۝١١﴾ [آل عمران]، وفي سورة الأنفال: ﴿كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِيّٞ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ۝٥٢﴾، وبعدها: ﴿كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمۡ فَأَهۡلَكۡنَٰهُم بِذُنُوبِهِمۡ وَأَغۡرَقۡنَآ ءَالَ فِرۡعَوۡنَۚ وَكُلّٞ كَانُواْ ظَٰلِمِينَ ۝٥٤﴾ [الأنفال].

للسائل أن يسأل عن هذه الآي في ستة مواضع: **السؤال الأول:** الإخبار عنهم في آية آل عمران وفي ثانية الأنفال بقوله: ﴿كَذَّبُواْ﴾، وقال في الأولى (من الأنفال): ﴿كَفَرُواْ﴾. ما وجه ذلك؟ **والثاني:** ما وجه اختلاف الإضافة في كذبهم (وتكذيبهم)؟ ففي آل عمران: ﴿بِـَٔايَٰتِنَا﴾ وفي الأولى من الأنفال: ﴿بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ وفي الثانية: ﴿بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمۡ﴾، **والثالث:** قوله في ثانية الأنفال: ﴿فَأَهۡلَكۡنَٰهُم بِذُنُوبِهِمۡ﴾ [٥٤]، وفي الأخريين ﴿فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمۡۗ﴾، **والرابع:** قوله في سورة آل عمران: ﴿وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ۝١١﴾، وفي الأولى

---

(١) في (أ) و(ب): [تنفيذ]، وما أثبتناه أولى، والله أعلم.
(٢) ما بين المعقوفتين بهامش (ب).
(٣) أبو الفضل بن الخطيب: هو فخر الدين الرازي، وقد سبقت ترجمته.
(٤) انظر: التفسير الكبير، الرازي، (٧/١٧٣).

من الأنفال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ قَوِيٌّ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ۝٥٢﴾، ولم يرد في الثانية هذا الوصف، **والخامس**: تفصيل العقاب في ثانية الأنفال ولم يرد في الأخريين ذلك التفصيل، **والسادس**: تعلق المجرور من قوله: ﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾، وليس هذا مما بني عليه [هذا الكتاب](١) إلا أنه تتمة.

والجواب عن الأول: أن آية آل عمران لما تقدم قبلها ذكر تنزيل الكتب الثلاثة والإشارة إلى ما تضمنته من الهدى والفرقان، وإنما أتى على من كفر بصده عنها، وتكذيبه؛ ناسب ذلك قوله تعالى: ﴿كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾، ولما لم يقع في سورة الأنفال من أولها إلى الآية الأولى من الآيتين ذكر شيء من الكتب المنزلة ولا ذكر إنزالها، وإنما تضمنت حال المسلمين مع معاصريهم من كفار العرب، ومعظم ذلك في قتالهم وحربهم، ناسب ذلك التعبير بالكفر فقال تعالى: ﴿كَفَرُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾، ثم لما تلتها الآية الأخرى من غير طول بينهما وقع التعبير فيها بالتكذيب فقال: ﴿كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِمْ﴾ [الأنفال: ٥٤]، وعدل عن لفظ «كفروا» لثقل التكرر مع القرب، وليحصل وسمهم بالكفر والتكذيب.

والجواب عن السؤال الثاني: أن الآية الأولى من سورة الأنفال إنما جيء فيها بالاسم الظاهر فقيل: ﴿كَفَرُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾ [٥٢]، لتقدم ذكر الملائكة في قوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَـٰرَهُمْ﴾ [الأنفال: ٥٠] بنسبة الفعل للملائكة، وتقدم أيضًا ﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَـٰنُ أَعْمَـٰلَهُمْ﴾ [الأنفال: ٤٨]، ولم يتقدم في آل عمران ذكر فعل لغير الله سبحانه ولا نسبة شيء لسواه، فجيء بآيات مضافة إلى ضميره تعالى فقال: ﴿كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾، على طريقة الالتفات. وجاء في الأنفال: ﴿كَفَرُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾ بالإضافة إلى الاسم الظاهر ليعلم أن الأمر له ﷻ، وأنه مريهم الآيات ولا فعل إلا له، وأن الملائكة مسخرون بأمره وفعلهم من خلقه، وتزيين الشيطان لهؤلاء الكفار إنما هو بقدر الله وسابق مشيئته، و(كل) ذلك خلقه وملكه، والآيات آياته، وله المثل الأعلى. وقيل في الثانية: ﴿بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِمْ﴾، ليجري

---

(١) في (أ) و(ب): [الكتاب].

مع ما تقدمه متصلًا به من قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ﴾ [الأنفال: ٥٣] فذكر ابتداءه بالنعم فناسبه ذكر ملكيته[١] سبحانه لهم بقوله: ﴿بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ﴾ فهو المحسن والمالك ثم جرى القدر بما سبق لهم، فإيراد قوله: ﴿كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ﴾ [الأنفال: ٥٤] مع ما تقدم أوقع في نفوسهم وأشد في تحسرهم وندامتهم إذا شاهدوا الأمر فعلموا أنه مالكهم وأنه[٢] ابتدأهم بالنعم فغيروا، فحصل من ذلك أنهم قابلوا نعم ربهم بالكفر مع بيان الأمر ووضوحه، ولو قيل: بآيات الله لما أحرز هذا المعنى المعرف بملكيته لهم والمشير لندامتهم وتحسرهم، ولا خفاء بالفرق بين قول القائل لمن كفر بنعمة الله: إنما كفرت بنعمة مالك المحسن إليك ومبتديك بالنعم، وبين أن (لو) قيل له: إنما كفرت بنعمة الله، فتأمل ما بينهما، ولهذا ابتدئ دعاء الخلق في سورة البقرة إلى الإيمان بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١] إلى آخر الآية.

والجواب عن السؤال الثالث: أنه قصد في الآية الثانية من الأنفال تفصيل عقابهم بإغراق آل فرعون وأخذ من عداهم بغير ذلك وقال: ﴿فَأَهْلَكْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾ [الأنفال: ٥٤]. ليخالف قوله في الآية قبل: ﴿فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١١]، لاستثقال لفظ التكرار فيما تقارب ولما قصد من التفصيل، وقد ضم الفريقين من المهلكين بذنوبهم والمغرقين في قوله: ﴿وَكُلٌّ كَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ ﴿٥٤﴾﴾.

وعن الرابع: أن قوله في الآية الأولى من الأنفال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ قَوِىٌّ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٥٢﴾﴾ مقابل (به) قول الشيطان لمن قدم ذكره من الكفار: ﴿لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلْيَوْمَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَإِنِّى جَارٌ لَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٨] فقوبل قوله المضمحل بإسناد القوة لله ﷻ كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا...﴾ الآية [البقرة: ١٦٥]، ولما لم يرد في سورة آل عمران مثل هذا وقع الاكتفاء بقوله: ﴿وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿١١﴾﴾، وزيد

---

(١) في (أ) و(ب): [ملائكته]، والصواب ما أثبتناه، والله أعلم.

(٢) في (ب): [وإنما].

التأكيد في أول الأنفال بـ«إنَّ» وزيادة اسمه سبحانه القوي لما ذكرنا آنفًا من رعي التقابل.

والجواب عن السؤال الخامس: ما قدم في الجواب عن السؤال الثالث من قصد التفصيل، ثم إن الوجه في تخصيص هذا الموضع بذلك أنه آخر موضع وقع التذكير فيه بعبادة آل فرعون في تكذيبهم وأخذهم بكفرهم، والترتيب الذي استقر عليه الكتاب العزيز متوقف على الآتي به ﷺ وقد بينَّا ذلك في غير هذا، وأن من ظن أن الترتيب من قبل الصحابة فقد غفل وذهب عما بني عليه من جليل الاعتبار، وسنذكر ذلك في سورة القمر إن شاء الله.

والجواب على السؤال السادس: أن الكاف المتعلقة بمحذوف هو الخبر للمبتدأ (المقدر)[1] إذ التقدير دأبهم أو دأب هؤلاء أو هذا كدأب آل فرعون، وما قدر الناس من التعلق بقوله: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمْ وَقُودُ ٱلنَّارِ ۝١٠﴾ [آل عمران] أو غير هذا من التقدير لا يرجح عند (الاختبار)[2] ويضعف (تقدير) ذلك في ثانية الأنفال ويتكلف في الأولى منها ولا يحسن معه المعنى، وفي استقلال الجملة من قوله: ﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ [آل عمران: ١١] وعدم التعلق الإعرابي بما قبله في جملة أخرى جزالة النظم وقوة المعنى فتأمله.

• **الآية الثالثة**: ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿تُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ وَتُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [آل عمران: ٢٧]، وكذلك في سورة يونس: ﴿أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [يونس: ٣١]، وكذا في سورة الروم، الآية ١٩، وحيث وقع في سورة الأنعام: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ۖ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الأنعام: ٩٥]، فوقع (هنا) اسم الفاعل موقع الفعل وعقبه فقال: ﴿وَمُخْرِجُ﴾، فيسأل عن هذا؟

ووجه ذلك، والله أعلم: أن بناء آية الأنعام على آية بنيت على اسم

(١) سقط من (أ) و(ب)، وهي زيادة في بعض النسخ.
(٢) سقط من (ب).

الفاعل وإن كان خبرًا وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ ثم أعقب ذلك بقوله: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا﴾ [الأنعام: ٩٦]، فلما اكتنف[1] الآية أسماء فاعلين جيء فيها باسم الفاعل في قوله: ﴿وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ ليناسب ذلك، فعطف ﴿وَمُخْرِجُ﴾ على ﴿فَالِقُ﴾ إذ هو معطوف على ما عطف عليه فهو معطوف عليه، ثم جيء بعد باسم فاعل وهو قوله: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾ فتناسب هذا، ولم يقع في (الأخر الآخر)[2] المتضمنة إخراج الحي من الميت والميت من الحي مثل هذا، فلذلك لم يعدل إلى اسم الفاعل، والله سبحانه أعلم.

فإن قلت: فما بال قوله ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ في هذا الموضع ورد بالفعل وقد اكتنفه قوله: ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾. وهما اسما فاعلين؟

فالجواب عن ذلك: ما قاله الزمخشري[3] قال: موقع قوله: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ موقع الجملة المبينة لقوله: ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ لأن فلق الحب والنوى بالنبات، والثمر اليابس من جنس إخراج الحي من الميت؛ لأن اليابس

---

(١) في (أ) و(ب): [اكتنفت].

(٢) كذا جاء في بعض النسخ، ولعلَّ المراد بـ(الأخر الآخر)؛ أي: اللفظ المتأخر، يقصد به الآية الأخرى.

(٣) الزمخشري: (٤٦٧ ـ ٥٣٨هـ/ ١٠٧٥ ـ ١١٤٤م) محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، جار الله، أبو القاسم: من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب، ولد في زمخشر (من قرى خوارزم) وسافر إلى مكة فجاور بها زمنًا فلقب بجار الله، وتنقل في البلدان، ثم عاد إلى الجرجانية (من قرى خوارزم) فتوفي فيها.
أشهر كتبه «الكشاف» في تفسير القرآن، و«أساس البلاغة» و«المفصل»، ومن كتبه «المقامات» و«الجبال والأمكنة والمياه» و«المقدمة» و«مقدمة الأدب» في اللغة، و«الفائق» في غريب الحديث، و«المستقصى» في الأمثال، و«رؤوس المسائل» و«نوابغ الكلم» و«ربيع الأبرار» و«القسطاس» في العروض، و«نكت الأعراب في غريب الإعراب»، و«الأنموذج» اقتضبه من المفصل، و«أطواق الذهب» و«أعجب العجب في شرح لامية العرب» وله «ديوان شعر» وكان معتزلي المذهب، مجاهرًا، شديد الإنكار على المتصوفة، أكثر من التشنيع عليهم في الكشاف وغيره. (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٥/ ٢٧٨).

في حكم الحيوان، ألا ترى قوله: ﴿وَيُحْيِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الروم: ١٩]، انتهى قوله، ذكر هذا عقب قوله: ﴿وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ أنه معطوف على ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ كما تقدم، وهذا من حسناته[١].

• **الآية الرابعة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [آل عمران]، ثم قال في الآية الأخرى بعد: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ وَٱللَّهُ رَءُوفُۢ بِٱلْعِبَادِ ﴿٣٠﴾﴾ [آل عمران].

للسائل أن يسأل عن وجه تعقيب الأولى بقوله: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨﴾﴾ وتعقيب الثانية بقوله: ﴿وَٱللَّهُ رَءُوفُۢ بِٱلْعِبَادِ ﴿٣٠﴾﴾.

والجواب عن ذلك والله أعلم: أنه لما تقدم قبل الأولى قوله تعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٢٨] فنهاهم سبحانه عن ذلك ثم أردف بالتحذير بقوله: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾ [آل عمران: ٢٨] ثم استثنى سبحانه حال التقاة فقال: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ [آل عمران: ٢٨] ثم قال: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ ـ أي: عذابه ـ ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨﴾﴾؛ أي: ومرجعكم إليه فلا يفوته هارب، فهذا كلام ملتحم جليل النظم والتنضيد، ثم أتبع هذا بإعلامه أنه سبحانه لا يخفى عليه شيء مما أكنوه أو أظهروه. فقال: ﴿قُلْ إِن تُخْفُوا۟ مَا فِى صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٩﴾﴾ [آل عمران]، فأعلم فيها بعلمه المحيط بالأشياء، والعلم والقدرة هما القاطعان بمنكري العودة، وعلى إنكارهما بنى المنكرون حشر الأجساد شنيع مقالهم وبثباتهما اضمحل باطلهم. وقد أشارت هذه الآية العظيمة إلى علمه سبحانه بالجزئيات وقدرته عليها وفي ذلك الشأن كله، ولعل الكلام يعود بنا إلى مقصود هذه الآية العظيمة فنبسط من ذلك ما يشفي صدر المؤمن ويقطع بالملحدين، وإن كان أئمتنا من أهل الفن الكلامي[٢] قد شفوا في ذلك ﷺ، فعرف سبحانه بالرجوع الأخراوي إليه، ثم أخبر لا يغادر من أفعال عباده صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، فقال:

---

(١) انظر: الكشاف، الزمخشري، مرجع سابق، (٢/ ٤٧، ٤٨).
(٢) إطلاق «الكلام» على علم العقيدة إطلاق فاسد نهى عنه أهل السنة.

﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا﴾ [آل عمران: ٣٠] ثم قال معيدًا ومحذرًا: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران: ٣٠] وأعقب بقوله: ﴿وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ ۝٣٠﴾ [آل عمران]، لما تقدم من التذكير والوعظ والبيان والتحذير المبني على واضح الأمر والتبيان، وذلك إنعام منه سبحانه وإحسان يستجر خوف المؤمنين العابدين، فناسبه التعقيب بذكر رأفته بعباده رفقًا بهم وإنعامًا وتلطفًا فقال: ﴿وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ ۝٣٠﴾، ولم يتقدم قبل الأولى ما تقدم قبل هذه متصلًا بها؛ وإنما تقدمها النهي عن موالاة الكفار والتبري من مواليهم بالكلية، فناسبه ما أعقب به، وناسب هذه ما أعقبت به، والله أعلم.

• **الآية الخامسة:** ﴿ع﴾ قوله تعالى في قصة زكريا عليه السلام، ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ﴾ [آل عمران: ٤٠]، وفي سورة مريم: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا ۝٨﴾ [مريم].

للسائل أن يسأل عن اختلاف السياق في الآيتين مع اتحاد معناهما.

والجواب عن ذلك ـ والله أعلم ـ: أن المعنى وإن كان في السورتين واحدًا وفي قضية واحدة فإن مقاطع آي[(١)] سورة مريم وفواصلها استدعت ما يجري على حكمها ويناسبها من لدن قوله تعالى في افتتاح السورة: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا ۝٢ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا ۝٣﴾ [مريم] إلى قوله في قصة عيسى عليه السلام: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ۝٣٣﴾ [مريم]، لم تخرج فاصلة منها عن هذا المقطع ولا عدل بها إلى غيره، ثم عادت إلى ذلك من لدن قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ ۚ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ۝٤١﴾ [مريم] إلى آخر السورة، فاقتضت مناسبة آي هذه السورة ورود قصة زكريا عليه السلام، على ما تقدم، ولم يكن غير ذلك ليناسب. أما آية آل عمران فلم يتقيد ما قبلها من الآي وما بعدها بمقطع مخصوص فجرت هي على مثل ذلك، والله أعلم[(٢)].

---

(١) في (أ) و(ب): [آية]، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه، والله أعلم.

(٢) تعليل الغرناطي هنا بموافقة الفاصلة غير كاف؛ وذلك أن هاتين الآيتين تتشابهان =

= في اشتمالهما على أكثر من حال، مع تقارب ألفاظهما؛ ولكن بين الآيتين تقديم وتأخير لأحد الحالين على الأخرى تختلف فيه الآيتان، وذلك في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا ﴿٨﴾﴾ [مريم].

وقوله: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ قَالَ كَذَٰلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ﴿٤٠﴾﴾ [آل عمران].

فـ«جملة» ﴿وَقَدْ بَلَغَنِيَ﴾ حالية، وجملة ﴿وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ﴾ معطوفة على الحالية في محل نصب». مشكل إعراب القرآن، ط. دار الكتب العلمية، بيروت (١/ ٥٥)، وقد أورد الغرناطي الإشكال في اختلاف سياق الآيتين رغم اتحاد معناهما ثم أورد جوابه عن ذلك الذي مؤداه أن المعنى وإن كان في السورتين واحدًا وفي قضية واحدة؛ فإنَّ مقاطع آي وسورة مريم وفواصلها استدعت ما يجري على حكمها ويناسبها من لدن قوله تعالى في افتتاح السورة: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا ﴿٢﴾ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا ﴿٣﴾﴾ [مريم] إلى قوله في قصة عيسى عليه السلام: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴿٣٣﴾﴾ [مريم] لم تخرج فاصلة منها عن هذا المقطع ولا عدل بها إلى غيره ثم عادت إلى ذلك من لدن قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ﴿٤١﴾﴾ [مريم] إلى آخر السورة فاقتضت مناسبة آي هذه السورة ورود قصة زكريا عليه السلام على ما تقدم، ولم يكن غير ذلك ليناسب، أما آية آل عمران فلم يتقيد ما قبلها من الآي وما بعدها بمقطع مخصوص فجرت هي على مثل ذلك والله أعلم. فالغرناطي قد عزا الاختلاف بين الآيتين بالتقديم والتأخير إلى مراعاة الفاصلة، لا غير، أما الكرماني فقد زاد على ذلك بمراعاة السياق في أحد الموضعين ـ وهو سورة مريم ـ بالإضافة إلى مراعاة الفاصلة، وهو أجود ـ بلا شك ـ من الغرناطي في ذلك.

قال الكرماني: قوله: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ﴾ [آل عمران: ٤٠] قدم في هذه السورة ذكر الكبر وأخر ذكر المرأة، وقال في سورة مريم ﴿وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا ﴿٨﴾﴾ فقدم ذكر المرأة لأن في مريم قد تقدم ذكر الكبر في قوله: ﴿وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾ [مريم: ٤]، وتأخر ذكر المرأة في قوله: «﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا﴾ [مريم: ٥]، ثم أعاد ذكرها فأخر ذكر الكبر ليوافق (عتيًّا) ما بعده من الآيات وهي: سويًّا، عشيًّا، وصبيًّا». (الكرماني: ص٣٢)، وذهب ابن جماعة إلى نحو ما ذهب إليه الكرماني وعدَّ ذلك: (تفننًا في الفصاحة) ابن جماعة: ص٧٧، أما الشيخ زكريا الأنصاري فهو وإن وافق من سبقه في التعليل لسورة مريم برعاية الفاصلة؛ فإنه قد انفرد عنهم بتعليل التقديم في آل عمران بتقديم ذكر الذكر على الأنثى «لأن الذكر مقدم على الأنثى فقدم كبره هنا، =

• **الآية السادسة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَل لِّي آيَةً﴾ [آل عمران: ٤١] يريد - والله أعلم - آية[١] على الحمل ليستعجل البشارة، فقيل له: ﴿آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾ [آل عمران: ٤١]، وفي سورة مريم: ﴿آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ﴿١٠﴾﴾ [مريم] مع اتحاد القصة.

فيسأل عن ذلك.

والجواب، والله أعلم: أنه لما كان الإخبار مقصودًا به التعريف بمنعه الكلام (ثلاثة أيام بلياليهن)[٢] منصوصًا على ذلك حتى لا يقع احتمال أن يكون المنع في الليالي دون الأيام أو الأيام دون الليالي، وهذا كما في قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: ٧]، فوقع التنصيص على الوقتين ليرتفع توهم إفراد أحد الوقتين دون الآخر، وكذا في آية آل عمران بذكر الأيام ليناسب قوله: ﴿إِلَّا رَمْزًا﴾ إذ الرمز ما يفهم المقصود دون نطق كالإشارة بالعين وباليد، وقال مجاهد[٣]: بالشفتين، وكيفما كان

= وأخَّر ثمَّ لتتوافق الفواصل». الشيخ زكريا الأنصاري، ويمكن أن نعلِّل لاختصاص سورة مريم بتقديم سبب عقم المرأة بما علَّل به الكرماني؛ وهو أن ذلك كان لسبق تقدم ذكر الكبر في قوله: ﴿وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾، ويمكن أن نضيف لذلك أن سياق السورة كلها تكريم للمرأة في شخص مريم ﷺ فلذا ناسب تقديم المرأة فيها، أما سورة آل عمران فقد جاءت على الأصل في تقديم الرجال، وسياق السورة هو في اصطفاء النبيين من الرجال؛ حيث بدأ السياق بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٣٣﴾﴾ [آل عمران] وهذا التعليل لاختصاص سورة آل عمران بتقديم كبر يعقوب يوافق ما علَّله به الأنصاري من اعتبار تقديم الرجل على المرأة، والله تعالى أعلم.

(١) في (أ) و(ب): [انه]، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه، والله أعلم.

(٢) ما بين القوسين زيادة في بعض النسخ.

(٣) مجاهد: (٢١ - ١٠٤هـ/ ٦٤٢ - ٧٢٢م) مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكي، مولى بني مخزوم: تابعي، مفسر من أهل مكة، قال الذهبي: شيخ القراء والمفسرين، أخذ التفسير عن ابن عباس، قرأه عليه ثلاث مرات، يقف عند كل آية يسأله: فيم نزلت وكيف كانت؟ وتنقل في الأسفار، واستقر في الكوفة، وكان لا يسمع بأعجوبة إلا ذهب فنظر إليها: ذهب إلى «بئر برهوت» بحضرموت، وذهب إلى «بابل» يبحث عن هاروت وماروت، أما كتابه في «التفسير» فيتقيه المفسرون، وسئل الأعمش عن ذلك، =

فإنما يدرك بالعين، ولما لم يذكر الرمز في آية مريم ذكر فيها الليل. وحصل التعريف باستيفاء الوقت الممنوع فيه الكلام وما جعل له عوضًا منه وهو الرمز، وزيد في آية مريم التعريف باستواء الليالي في ذلك فالمراد مستويات، فـ﴿سَوِيًّا﴾ من صفة ليال انتصب على الحال، أو يكون المراد لا خرس بك ولا مرض فيكون ﴿سَوِيًّا﴾ حالًا من الضمير في ﴿تُكَلِّمَ﴾، وفرد هنا ﴿سَوِيًّا﴾ مناسبًا للفواصل ومقاطع الآي وليس في آية آل عمران ما يستدعي ذلك، فورد كل على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

• **الآية السابعة:** قوله سبحانه: ﴿وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴿٤٨﴾ وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنِّى قَدْ جِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ أَنِّىٓ أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۖ وَأُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ وَأُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۖ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِى بُيُوتِكُمْ ۚ﴾ [آل عمران: ٤٨ ـ ٤٩]، وقال في سورة المائدة: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِى فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِى ۖ وَتُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ بِإِذْنِى ۖ وَإِذْ تُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِى ۖ...﴾ الآية [المائدة: ١١٠].

للسائل أن يسأل عن تذكير الضمير وتأنيثه، وعن وجه تكرير قوله سبحانه: ﴿بِإِذْنِى﴾ في آية المائدة مضافًا إلى ضميره سبحانه في أربعة مواضع مع وجازة الكلام وتقارب ألفاظ الآية وقد جرى هذا الغرض في آية آل عمران، فورد فيها ذلك في موضعين خاصة مضافًا إلى الظاهر من اسمه سبحانه؟

والجواب عن السؤال الأول: بعد تمهيد الجواز في تذكير الضمير في قوله: ﴿فَأَنفُخُ فِيهِ﴾ في الآية الأولى وتأنيثه في الآية الثانية في قوله: ﴿فَتَنفُخُ فِيهَا﴾ مع اتحاد ما يعود عليه.

فأقول وأسأل الله توفيقه: قال الزمخشري في الأولى: الضمير للكاف؛ أي: في ذلك الشيء المماثل لهيئة الطير فيكون طائرًا؛ أي: فيصير طائرًا كبقية الطيور[1]، وقال في قوله: ﴿فَتَنفُخُ فِيهَا﴾ الضمير للكاف؛ لأنها صفة الهيئة

= فقال: كانوا يرون أنه يسأل أهل الكتاب، يعني النصارى واليهود، ويقال: إنه مات وهو ساجد. (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٥/٢٧٨).

(١) انظر: الكشاف، الزمخشري، مرجع سابق، (١/٣٤٦).

التي كان يخلقها عيسى وينفخ فيها ولا يرجع إلى الهيئة المضاف إليها؛ لأنها ليست من خلقه ولا نفخه في شيء، قال: وكذلك الضمير في ﴿فَتَكُونُ﴾. انتهى نص كلامه(١)، وهو بيِّن.

وبقي **السؤال** عن وجه تخصيص كل من الموضعين بالوارد فيه وهو مقصودنا في هذا الكتاب. وعن وجه التكرار في قوله تعالى في سورة المائدة: ﴿بِإِذْنِي﴾ في أربعة مواضع مع وجازة الكلام وتقارب ألفاظ الآية؟

الجواب عن وجه التخصيص، والله أعلم: أن الترتيب الذي استقر عليه القرآن في سوره وآياته أصل مراعى، وقد تقدم بعض إشارة إلى ذلك، ولعلنا سنزيد في بيانه إن شاء الله، وعودة الضمير على اللفظ وما يرجع إليه أولى، وعودته على المعنى ثان عن ذلك وكلا (الرعيين)(٢) عال فصيح؛ فعاد في آية آل عمران على الكاف لأنها تعاقب مثل وهو مذكر (فهذا) لحظ لفظي، ثم عاد في آية المائدة إلى الكاف من حيث هي في المعنى صفة لأن المثل صفة في التقدير المعنوي فحصل مراعاة اللفظ أولًا ومراعاة المعنى ثانيًا (على ما يجب)(٣)، كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الأحزاب: ٣١] بعودة الضمير ﴿وَمَن يَقْنُتْ﴾ مذكرًا رعيًا للفظ «من». ثم قال: وتعمل بالتاء رعيًا للمعنى وهو كثير، وقد بيَّنَّا أن رعي اللفظ في ذلك هو الأولى؛ فجرى في آية آل عمران على ذلك لأنها متقدمة في الترتيب وجرى في آية المائدة على ما هو ثان إذ هي ثانية في الترتيب الثابت وذلك على ما يجب.

وجواب ثان: وهو أنه قد ورد قبل ضمير آية آل عمران من لدن قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ﴾ [آل عمران: ٤٤] إلى قوله: ﴿فَأَنفُخُ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٤٩] نحو من عشرين ضميرًا من ضمائر المذكر فورد الضمير في قوله: ﴿فَأَنفُخُ فِيهِ﴾ ضمير مذكر ليناسب ما تقدمه ويشاكل الأكثر الوارد قبله.

---

(١) انظر: الكشاف، الزمخشري، مرجع سابق، (١/٣٤٦).
(٢) كذا بالأصل، وهي مثنى (الرعي) وهو مصدر بمعنى اسم المفعول؛ أي: (المراعَى).
(٣) سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

أما آية العقود فمفتتحة بقوله تعالى: ﴿ٱذۡكُرۡ نِعۡمَتِي عَلَيۡكَ﴾ [المائدة: ١١٠] وخلقه الطائر ونفخه فيه من أجل نعمه تعالى عليه لتأييده بذلك، فناسب ذلك تأنيث الضمير ولم تكثر الضمائر هنا ككثرتها هناك، فجاء كل من الآيتين على أتم مناسبة.

والجواب عن السؤال الثاني: وهو تكرر قوله سبحانه: ﴿بِإِذۡنِي﴾ في آية المائدة أربع مرات مع تقارب الألفاظ؟ ووجهه أن آية آل عمران إخبار وبشارة لمريم بما منح ابنها عيسى عليه السلام، وبمقاله عليه السلام لبني إسرائيل تعريفًا برسالته وتحديًا بمعجزاته وتبرئًا من دعوى استبداد أو انفراد بقدرة في مقاله: ﴿أَنِّيٓ أَخۡلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيۡرَۢا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۖ وَأُبۡرِئُ ٱلۡأَكۡمَهَ وَٱلۡأَبۡرَصَ وَأُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۖ﴾ [آل عمران: ٤٩] إلى قوله: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لَّكُمۡ﴾ [آل عمران: ٤٩] إلى ما بعده، ولم تتضمن هذه (الآية) غير البشارة والإعلام، وأما آية المائدة فقصد بها (غير هذا)[1]، وبنيت على توبيخ النصارى وتعنيفهم (في مقالهم)[2] في عيسى عليه السلام، فوردت متضمنة عده سبحانه إنعامه على نبيه عيسى عليه السلام، على طريقة تجاري العتب وليس بعتب تقريرًا يقطع بمن وقع في العظيمة ممن عبده، ومثل ذلك فيما يجري بيننا ـ ولكلام الله سبحانه المثل الأعلى ـ قول القائل لعبده الأحب إليه المتبرئ من عصيانه: ألم أفعل لك كذا، ألم أعطك كذا، ويعدد عليه نعمًا ثم يقول: أَفعلَ لك ذلك غيري، هل أحسنت إلى فلان (إلا)[3] بما أعطيتك، هل قهرت عدوك إلا بمعونتي لك، فيقصد السيد بهذا قطع تخيل من ظن أن ما كان من هذا العبد من إحسان إلى أحد أو إرغام عدو أن ذلك من قبل نفسه مستبدًا به وليس من قبل سيده، فإذا قرره السيد على هذا، واعترف العبد بأن ذلك كما قال السيد انقطعت حجة من ظن خلافه وتوهم استقلال العبد، فعلى هذا النحو ـ والله أعلم ـ وردت الآية الكريمة، ولذلك تكرر فيها مع تكرر الآيات

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.
(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.
(٣) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

قوله تعالى: ﴿بِإِذْنِي﴾ وتكرر ذلك أربع مرات عقب أربع آيات مما خص به عليه السلام، من خلق الطير والنفخ فيه فيحيا وإبراء الأكمه والأبرص وإحياء الموتى؛ وهي الآيات التي ضل بسببها من ضل من النصارى وحملتهم على قولهم بالتثليث؛ تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا، ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]، فأعلم الله سبحانه أن تلك الآيات بإذنه، وأكد ذلك تأكيدًا يرفع توهم حال أو قوة لغير الله سبحانه أو استبداد ممن ظنه، ونزه نبيه عيسى عليه السلام عن نسبة شيء من ذلك لنفسه مستقلًّا بإيجاده أو ادعاء فعل شيء إلا بقدرة ربه سبحانه وإذنه، وبرأه من شنيع مقالتهم.

ويزيد هذا الغرض بيانًا ما أعقبت به هذه الآية من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ...﴾ الآيات [المائدة: ١١٦]، فهل هذا للنصارى إلا أعظم توبيخ وتقريع؟! والمقصود منه جواب عيسى عليه السلام بقوله في إخبار الله سبحانه عنه: ﴿مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾ [المائدة: ١١٦] فافتتح بتنزيه ربه، ثم نفى عن نفسه ما نسبوا إليه وأتبع بالتبري والتسليم لربه فقال: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة: ١١٦]، فآية آل عمران بشارة وإخبار لمريم، وآية المائدة واردة فيما يقوله سبحانه لعيسى عليه السلام توبيخًا للنصارى كما بيَّنَّا، فلما اختلف القصدان اختلفت العبارتان.

● **الآية الثامنة:** قوله تعالى مخبرًا عن قول عيسى عليه السلام: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ﴾ [آل عمران: ٥١]، وفي سورة مريم: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ﴾ [مريم: ٣٦]، فعطف الآية على ما قبلها بواو النسق. [وفي سورة الزخرف: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ﴾ [الزخرف: ٦٤]][1] بغير حرف النسق مع زيادة الفصل بالضمير من قوله: (هو)، ولم يقع ذلك في الآيتين قبل، كما لم يقع العطف في الأولى والثالثة، فانفردت كل آية من الثلاث بما وردت عليه مع اتحاد المقصد فيما أعطته كل واحدة منها.

---

(١) ما بين المعقوفتين بهامش (ب).

فللسائل أن يسأل عن ذلك.

والجواب ـ والله أعلم ـ: أن آية مريم لما تضمنت مقالة عيسى عليه السلام وآية كلامه في المهد مخبرًا عن حاله النبوية وما منحه الله من الخصائص الاصطفائية فقال: ﴿...إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا ۝٣٠ وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا﴾ [مريم: ٣٠ ـ ٣١] إلى ما أعقب به هذا من الخصائص الجليلة منسوقًا بعضها على بعض ليبين تعداد تلك النعم إلى قوله: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ۝٣٣﴾ [مريم]، فذكر ما حفظ الله عليه من كرامته في هذه الأحوال الثلاثة البشرية وهي: حال الولادة، وحال الموت، وحال البعث بعده، وهذه أحوال تتنزه الربوبية عنها وتتعالى عن تجويزها عليه سبحانه، وإذا صحبتها السعادة لم تكن نقصًا في البشرية إذ بها امتيازها، وهي من حيث الحيوانية الحادثة فصلها. ثم لما كان من تمام إخبار عيسى عليه السلام، وتعريفه بما عرف به وتكميل ما قصد به[1] [إقراره][2] لله سبحانه بالربوبية للكل في قوله: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ﴾ [مريم: ٣٦] وكان متصلًا بما تقدم وكأن قد قال: إني عبد الله، ومخصوص منه بكذا وكذا، ومعترف بانفراد خالقي بملك الكل وقهرهم وخلقهم فهو ربهم ومالكهم والمعبود الحق، فلما كان الكلام من حيث معناه متصلًا، وقد ورد أثناءه [ما يعطي بظاهره][3] حين أخبر تعالى عنه بقوله عليه السلام: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ۝٣٣﴾ [مريم] إن كلام عيسى عليه السلام قد تم وانقضى، وشرع في قضية أخرى من التعريف بحقيقة أمر عيسى عليه السلام، فقال: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ ٱلْحَقِّ ٱلَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ ۝٣٤ مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ سُبْحَٰنَهُۥٓ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٣٥﴾ [مريم]، فورد هذا مورد الجمل التي كأنها مفصولة مما قبلها مع الحاجة إليها واتصال ما بعدها بما قبلها؛ (لم)[4] يكن بد من حرف النسق ليحصل منه أنه كلام غير منقطع بعضه من بعض ولا مستأنف، بل هو معطوف على ما تقدمه

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.
(٢) في (أ) و(ب): [إفراده]، وما أثبتناه أولى، والله أعلم.
(٣) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.
(٤) كذا بالأصل وهو كثير في لغة المصنف والمقصود (فلم)، والله أعلم.

من كلام عيسى عليه السلام فلم يكن بد من حرف النسق لإحراز هذا الالتحام إذ لم يكن ليحصل دون حرف النسق حصوله معه فقيل: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمۡ﴾ [مريم: ٣٦] وهو حكاية قول عيسى متصلًا من حيث معناه بقوله: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوۡمَ وُلِدتُّ وَيَوۡمَ أَمُوتُ وَيَوۡمَ أُبۡعَثُ حَيّٗا ٣٣﴾ [مريم]، فالوجه عطفه عليه مع الحاجة إلى ما توسط الكلامين، فهذا وجه ورود الواو هنا، ولم يعرض في آية آل عمران فصل بين الآية وما قبلها يوهم انقطاعًا فيحتاج إلى الواو، فهذا وجه دخولها في هذه الآية، والله أعلم.

وأما زيادة الضمير الفصلي في سورة الزخرف فيحرز بمفهومه معنى ضروريًّا دعا إليه ما تقدم في الآية [قبله][١]، وذلك ما أشار إليه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوۡمُكَ مِنۡهُ يَصِدُّونَ ٥٧﴾ [الزخرف] إلى ما يتلو هذه. ففي التفسير أنه لما نزل قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨] تعلق بها الكفار وقالوا: قد عبدت الملائكة وعبد المسيح، وأنت يا محمد تزعم أن عيسى نبي مقرب وأن الملائكة عباد مقربون! فإذا كان هؤلاء مع آلهتنا في النار فقد رضينا. وجادلوا بهذا، فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ ١٠١﴾ [الأنبياء] وهذا مبسوط في كتب التفسير، فلما كان قد تقدم في سورة الزخرف ذكر آلهتهم وقولهم: ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ أَمۡ هُوَۚ﴾ [الزخرف: ٥٨] يعنون المسيح ناسبه ما أعقب به من قوله تعالى حاكيًا عن المسيح عليه السلام: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ رَبِّي وَرَبُّكُمۡ﴾ [الزخرف: ٦٤]، فكأن قد قيل: هؤلاء غيره، فأحرز «هو» هذا المعنى، ولم يرد في آية آل عمران وآية مريم من ذكر آلهتهم ما ورد هنا فلم يحتج إلى الضمير المحرز لما ذكرنا، وسنورد ـ إن شاء الله ـ في قوله تعالى في سورة النجم: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ ٤٣ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحۡيَا ٤٤﴾ [النجم]، قوله بعد: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغۡنَىٰ وَأَقۡنَىٰ ٤٨ وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعۡرَىٰ ٤٩﴾ [النجم] بإثبات هذا الضمير في أربعة مواضع، وكونه لم يثبت في قوله: ﴿وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوۡجَيۡنِ﴾ [النجم: ٤٥] ولا

(١) ما بين المعقوفتين بهامش (ب).

في قوله: ﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُخْرَىٰ ۝٤٧﴾ [النجم] ولا في قوله: ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ ۝٥٠﴾ [النجم] وتوجيه ذلك والفرق بين ما ورد فيه منها الضمير وما لم يرد فيه ما يوضح وجه وروده في آية الزخرف وسقوطه في الآيتين قبلها أتم إيضاح وأشفاه، ومن هذا قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧] فـ﴿أَنتَ﴾ هنا كـ(هُوَ) فيما ذكر ومحرزة ذلك المعنى من إفراد المشار إليه بالضمير بما حصله الخبر، فتأمله فإنه بيِّن فيما ذكرناه، والله أعلم.

• **الآية التاسعة:** قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ ٱلْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ۝٥٢﴾ [آل عمران]، وفي سورة المائدة: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّۦنَ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِى وَبِرَسُولِى قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ ۝١١١﴾ [المائدة] فحذفت النون من «أنَّا» في آية آل عمران تخفيفًا، وثبتت في آية المائدة فقيل: «أننا» مع أن التخفيف بالحذف جائز (فيهما والإثبات جائز) وهو الأصل.

فللسائل أن يسأل عن وجه تخصيص كل (من) الموضعين بما ورد فيه؟

والجواب عن ذلك ـ والله أعلم ـ: أن آية المائدة لما ورد فيها التفصيل فيما يجب الإيمان به وذلك قوله: ﴿أَنْ ءَامِنُوا۟ بِى وَبِرَسُولِى﴾؛ فجاء على أتم عبارة في المطلوب وأوفاها؛ ناسب ذلك ورود «أننا» على أوفى الحالين وهو الورود على الأصل، ولما لم يقع إفصاح بهذا التفصيل في آية آل عمران حين قال تعالى: ﴿قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ فلم يقع هنا «وبرسوله» إيجازًا للعلم به وشهادة السياق؛ ناسب هذا الإيجاز الإيجاز كما ناسب الإتمام في آية المائدة الإتمام فقيل هنا: ﴿وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ ۝١١١﴾ [المائدة]، وجاء كل على ما يجب، ولو قدر ورود العكس لما ناسب، والله سبحانه أعلم بما أراد.

• **الآية العاشرة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ وَشَهِدُوٓا۟ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ﴾ [آل عمران: ٨٦]، وفي سورة براءة: ﴿وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُوا۟ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٤] إن قيل: إن الآيتين قد اتفقتا

في أن المذكورين[١] فيهما قد وقع منهما كفر بعد إجابة وإذعان، فلم عبر عنه في آية آل عمران بالإيمان وفي آية التوبة بالإسلام؟

والجواب: أن ذلك لاختلاف حال من عني بهما، وقد ذكر المفسرون أن آية آل عمران نزلت في الحارث بن سويد الأنصاري[٢] وكان قد أسلم ثم ارتد ولحق بالكفار، ثم ندم فأرسل إلى قومه ليسألوا رسول الله ﷺ: هل له من توبة؟ فسألوا فنزلت الآية فكتبوا بها (إليه) فأسلم وحسن إسلامه، ولم يكن في إسلامه أولًا[٣] من عرف بنفاق ولا أنه أبطن خلاف ما ظهر منه من إسلامه، فكانت حاله حال إيمان وتصديق صحيح لم يظهر خلافه وذلك هو الإيمان، فناسب حاله وصفه بالإيمان وهو التصديق بالقلب.

أما آية التوبة فنزلت في الجلاس[٤] حين قال في غزوة

---

(١) في (أ) و(ب): [المذكور]، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه، والله أعلم.

(٢) الحارث بن سويد بن الصامت الأنصاري الأوسي: يقول ابن حجر: «تقدم ذكر أخيه الجلاس في الجيم، قال ابن الأثير: اتفق أهل النقل على أنه الذي قتل المجذر بن زياد فقتله النبي ﷺ به، وفي جزمه بذلك نظر؛ لأن العدوي وابن الكلبي والقاسم بن سلام جزموا بأن القصة إنما وقعت لأخيه الجلاس؛ لكن المشهور أنها للحارث». (الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، مرجع سابق، ١/٥٧٦).

(٣) كذا بالأصول المطبوعة والمخطوطة.

(٤) في (أ): [الخلاس] بالخاء، والصحيح [الجلاس] كما أثبتناه، والله أعلم. وهو جلاس بن سويد بن الصامت الأنصاري كان من المنافقين ثم تاب وحسنت توبته، قال يحيى بن سعيد الأموي في مغازيه: حدثنا محمد بن إسحاق عن الزهري عن عبد الرحمٰن بن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه عن جده قال: لما قدم رسول الله ﷺ أتاني قومي فقالوا: إنك امرؤ شاعر فإن شئت أن تعتذر إلى رسول الله ﷺ ببعض العذر فذكر حديث توبة كعب بن مالك بطوله، إلى أن قال: وكان ممن تخلف من المنافقين ونزل فيه القرآن منهم الجلاس بن سويد بن الصامت، وكان على أم عمير بن سعد وكان عمير في حجره فسمعه يقول: لئن كان محمدٌ صادقًا لنحن شر من الحمير. فذكر القصة التي دارت بينهما ونزول قوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا﴾ إلى قوله: ﴿فَإِن يَتُوبُوا يَكُ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ الآية [التوبة: ٧٤]، فزعموا أن الجلاس تاب وحسنت توبته، قلت: قصة الجلاس أدرجها الأموي في قصة توبة كعب، وانتهى حديث كعب قبلها واقتصر ابن هشام على قصة كعب، ولم يذكر قصة الجلاس.
وقد ذكرها الواقدي عن عبد الحميد بن جعفر عن أبيه مطولة، وفي آخرها: فتاب الجلاس وحسنت توبته، ولم ينزع عن خير كان يصنعه إلى عمير، فكان ذلك مما عرفت =

(تبوك)[١]: لئن كان ما يقول محمد حقًّا لنحن شرٌّ من الحمر، فنمي ذلك إلى رسول الله ﷺ، فاستدعاه فحلف ما قال ـ وكان منافقًا معروف النفاق يتظاهر بالإسلام ويبطن خلافه ـ فأنزل الله في قضيته[٢]: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٤] (فقيل هنا: ﴿بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾[٣] مناسبة للحال، إذ الإسلام يقع في الغالب على الانقياد في الظاهر وقد لا يكون المتصف به مصدقًا بقلبه، قال تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَٰكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]. وروي أن الجلاس أسلم بعد ذلك وحسن إسلامه. فاختصاص كل آية منها بالوصف الوارد فيها بيِّن لاختلاف (الحالين)[٤]، وفي كل من السببين قصة ذكرها المفسرون وأهل السير.

• **الآية الحادية عشرة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَٰكِنْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿١١٧﴾﴾ [آل عمران]، وفي النحل: ﴿وَلَٰكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [النحل].

للسائل أن يسأل عن ورود «كان» الناقصة في آية النحل وعرو آية آل عمران عنها مع اتحاد المعنى المقصود في الموضعين؛ لاجتماع المذكورين فيهما في ظلمهم أنفسهم.

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن آية آل عمران إنما نزلت في المعاصرين لرسول الله ﷺ الحاضرين عند نزول الآية، فورد الإخبار مساوقًا لحالهم في وقت نزول الآية وما يلي ذلك متصلًا به من الزمان، فلم يكن لدخول «كان» التي تقتضي وقوع الشيء فيما تقدم من الزمان معنى تحرزه،

= به توبته، وحكى العذري أن الجلاس هو الذي قتل المجذر بأبيه سويد بن الصامت، قال: والصحيح أن الذي قتل المجذر هو الحارث ابن سويد كما سيأتي. (الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، مرجع سابق، ١/ ١٦٢).

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

(٢) في (ب): [قصته].

(٣) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

وأما آية النحل فإخبار عمن تقدم زمانهم وعظ به غيرهم، يبين ذلك قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ﴾، ثم قال: ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [النحل: ٣٣] فالإخبار عن هؤلاء القبليين(١) المشبه بهم من بعدهم من معاصريه ﷺ، فأحرزت «كان» هذا المعنى ولاءمت الموضع، ولم تكن لتلائم آية آل عمران ولا الوارد في آية آل عمران ليناسب ما قصد في آية النحل، فجاء كل على ما يجب، والله أعلم.

• **الآية الثانية عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشۡرَىٰ لَكُمۡ وَلِتَطۡمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦۗ وَمَا ٱلنَّصۡرُ إِلَّا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَكِيمِ ﴿١٢٦﴾﴾ [آل عمران]، [وفي سورة الأنفال](٢): ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشۡرَىٰ وَلِتَطۡمَئِنَّ بِهِۦ قُلُوبُكُمۡۚ وَمَا ٱلنَّصۡرُ إِلَّا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الأنفال: ١٠].

للسائل أن يسأل فيقول: مقصود الآيتين واحد في الموضعين من حيث المعنى: وهما لقوم بأعيانهم وهم أهل بدر ﷺ؛ فما وجه زيادة ﴿لَكُمۡ﴾ في آية آل عمران ولم تزد في الأخرى؟ وتقديم القلوب على المجرور هنا وتأخيرها عنه في آية الأنفال؟ واستئناف تأكيد الإخبار بالصفتين العليتين في سورة الأنفال بـ«إنَّ» ولم تردا جاريتين على اسم الله سبحانه كما في آية آل عمران؟ **فهذه ثلاثة سؤالات.**

والجواب عن الأول والثاني ـ والله أعلم ـ: أن آية آل عمران لما تقدم فيها قوله تعالى: ﴿وَيَأۡتُوكُم مِّن فَوۡرِهِمۡ﴾ [آل عمران: ١٢٥] والإخبار عن عدوهم، فاختلط ذكر الطائفتين وضمهما كلام واحد، فجردت(٣) البشارة لمن هدي منهما وأنها لأولياء الله المؤمنين، فجيء بضمير خطابهم متصلًا بلام الجر المقتضية الاستحقاق فقيل: ﴿بُشۡرَىٰ لَكُمۡ﴾، وبيَّن أن قلوبهم هي المطمئنة بذلك قيل: ﴿وَلِتَطۡمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦ﴾، فقدمت القلوب على المجرور اعتناء وبشارة ليمتاز

---

(١) في (ب): [القبيلتين]، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه، والله أعلم.
(٢) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).
(٣) في (أ) و(ب): [فحرزت]، وما أثبتناه أولى وأوفق للسياق.

أهلها ممن ليس لهم نصيب. أما آية الأنفال فلم يتقدم فيها ذكر لغير المؤمنين فلم يحتج إلى الضمير الخطابي في لكم، وأيضًا فإن آية الأنفال قد تقدم قبلها قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧]، فأغنى عن عودته فيما بعده اكتفاء بما قد حصل مما تقدم من تخصيصهم بذلك.

والجواب عن السؤال الثالث: أن آية الأنفال تقدم فيها أوعاد[1] جليلة كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ ثم قال: ﴿وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَيَقْطَعَ دَابِرَ ٱلْكَٰفِرِينَ ۝٧﴾ [الأنفال] ثم قال: ﴿لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ ۝٨﴾ [الأنفال]، فهذه أوعاد عَلِيَّة لم يتقدم إفصاح بمثلها في آية آل عمران، فناسبها تأكيد الوصفين العظيمين من قدرته جل وتعالى على كل شيء وحكمته في أفعاله فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ۝١٠﴾ [الأنفال]، ولما لم يقع في آية آل عمران إفصاح بما في آية الأنفال وردت الصفتان تابعتين دون تأكيد، وجاء كل على ما يناسب، ولم يكن عكس الوارد في تعقيب الآيتين ليناسب، وذلك واضح، والله أعلم.

• **الآية الثالثة عشرة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ...﴾ الآية [آل عمران: ١٣٣]، وفي سورة الحديد: ﴿سَابِقُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ...﴾ الآية [الحديد: ٢١].

والمراد في الموضعين الحث على المبادرة إلى أفعال البر وجزيل الثواب للممتثل، وقد اختلفت عبارة الأمر بذلك في الموضعين، فحذف المضاف في الأولى، وجيء في الثانية بكاف التشبيه عوضًا عنه، وقيل في الأولى: ﴿عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ على الجمع، وأفرد في الثانية فقيل: ﴿عَرْضُهَا كَعَرْضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾، **فيها ثلاثة أسئلة.**

والجواب عن الأول، والله أعلم: أن المسارعة إلى الشيء قبل مسابقته، قال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْخَيْرَٰتِ وَهُمْ لَهَا سَٰبِقُونَ ۝٦١﴾[2] [المؤمنون]، وقد

---

(١) كذا بالأصل بجمع (وعد) على (أوعاد) بجمع القلة.

(٢) فيه نظر، بل الآية تدل على عكس قول المصنف؛ لأنه سبحانه بين أنهم يسارعون حال كونهم سابقين لو كانت في محل حال فلولا أنهم سبقوا بقلوبهم لما سارعوا في الخيرات.

أوضحنا في كتاب «البرهان» أن ترتيب السور بتوقيف على أصح المأخذين، وأما ترتيب الآي فلا توقف[١] فيه[٢]، وأن ذلك كله معتمد فيه غير ترتيب النزول، وإذا ثبت هذا فوجه تقديم لفظ «سارعوا» تقديم المسارعة ووجه تأخير «سابقوا» بناء المسابقة على المسارعة، ألا ترى أن المسارع إلى الشيء قد يحصل له ما سارع إليه وقد لا يحصل، ولا يقال في الغالب سبق إلا فيمن تحصل له مطلوبه؛ هذا هو الأكثر، والمسارعة متقدمة في الرتبة؛ قال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِ وَهُمۡ لَهَا سَٰبِقُونَ ۝٦١﴾ [المؤمنون] وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ ۝١٠١﴾ [الأنبياء]؛ أي: ثبتت وحقت لهم. وعن علي رضي الله عنه: سبق رسول الله ﷺ، وثنّى أبو بكر، وثلّث عمر[٣]. وقيل في قوله تعالى: ﴿فَٱلسَّٰبِقَٰتِ سَبۡقٗا ۝٤﴾ [النازعات] إنها الملائكة تسبق الجن في (. . . . . .)[٤]، فلما كانت المسارعة والمسابقة على ما ذكرنا ورد المتقدم في الترتيب أولًا والمتأخر ثانيًا مراعاة للترتيب.

والجواب عن الثاني: أن آية آل عمران على حذف المضاف كما تقدم؛ أي: عرضها مثل عرض السماوات والأرض، وقد أفصحت آية الحديد بما (يقوم) مقام هذا المضاف ويحصل معناه، وهو كاف التشبيه إذ معناها معنى «مثل»، وحذف المضاف مما يكون كثيرًا عند قصد المبالغة، وكذا جعل الشيء نفس الشيء، وهو مما يتقدم في آية آل عمران، وهو نحو قول الشاعر:

إنَّ الـرَّبِـيْـعَ الـجـودَ والـخَـرِيـفَـا يَـدا أبـي الـعَـبَّـاسِ والـصـيُـوفَـا[٥]

---

(١) في (أ) و(ب): [فلا توقيف].

(٢) هذا عجيب من المصنف ولعله يقصد العكس أو هو سبق قلم!!

(٣) صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند العشرة المبشرين بالجنة، مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه، حديث رقم (٨٩٥)، وقال شعيب الأرناؤوط في تعليقه على المسند: «صحيح لغيره، ورجاله ثقات».

(٤) بياض في كل النسخ، وقد يكون تقديره (في تبليغ الوحي وخبر السماء).

(٥) البيت لرؤبة بن العجاج في الرجز (انظر: الكتاب، سيبويه، مرجع سابق، ١/ ٣٣٣). ورؤبة (ت١٤٥هـ/ ٧٦٢م) هو: رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي، أبو الجحاف، أو أبو محمد: راجز، من الفصحاء المشهورين، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. =

وهذا كثير، وإليه يرجع الوارد في قولهم: نهارك صائم وليلك قائم، وباب ذلك مما يقصد به المبالغة فيجعل نفس الشيء، وأنشد سيبويه رحمه الله نحوًا من ذلك[١].

أَمَّا النَّهَار فَفِي قَيْدٍ وَسِلْسِلَةٍ والليل فِي بَطن مَنْحُوتٍ مِنَ السَّاجِ

فجعل النهار في قيد وسلسلة، وجعل الليل في بطن منحوت من الساج مبالغة، وإنما المجعول الشخص، وقوله تعالى: ﴿عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [آل عمران: ١٣٣] يمكن إلحاقه بهذا القبيل وإن ظن أنه يباينه. والجامع قصد المبالغة كأن السماوات والأرض إذا أوصل بعضها ببعض مصطفًّا نفس عرض الجنة، ومن أبيات الكتاب:

لقد لُمْتِنَا يا أمَّ غَيلان في السُّرَى وَنِمْتِ وَمَا لَيْلُ المَطِيِّ بِنَائِمِ[٢]

= كان أكثر مقامه في البصرة، وأخذ عنه أعيان أهل اللغة، وكانوا يحتجون بشعره ويقولون بإمامته في اللغة، ومات في البادية، وقد أسن، وله (ديوان رجز)، وفي الوفيات: لما مات رؤبة قال الخليل: دفنا الشعر واللغة والفصاحة. (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٣/ ٣٤).

(١) البيت من البسيط، وهو للجرنفس اللص (انظر: الحيوان، الجاحظ، ج٧، باب: قول صاحب الفيل)، وهذا الشاعر مجهول السيرة.

(٢) البيت من الطويل، وهو لجرير. (انظر: الكتاب، سيبويه، مرجع سابق، ١/ ٩٩). وجرير (ت١١٠هـ/ ٧٢٨م) هو: أبو حزرة جرير بن عطية بن الخطفي، واسمه حذيفة، والخطفي لقبه، ابن بدر بن سلمة بن عوف بن كليب بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم بن مر التميمي الشاعر المشهور؛ كان من فحول شعراء الإسلام، وكانت بينه وبين الفرزدق مهاجاة ونقائض، وهو أشعر من الفرزدق عند أكثر أهل العلم بهذا الشأن، وأجمعت العلماء على أنه ليس في شعراء صدر الإسلام مثل ثلاثة: جرير والفرزدق والأخطل. [قال محمد بن سلام: سمعت يونس يقول: ما شهدت مشهدًا قط وذكر فيه جرير والفرزدق فاجتمع أهل المجلس على أحدهما. وقال أيضا: الفرزدق أشعر خاصة وجرير أشعر عامة]؛ وحكى أبو عبيدة أيضًا قال: رأت أم جرير في نومها وهي حامل به كأنها ولدت حبلًا من شعر أسود، فلما وقع منها جعل ينزو فيقع في عنق هذا فيخنقه، حتى فعل ذلك برجال كثيرة، فانتبهت مرعوبة، فأولت الرؤيا، فقيل لها: تلدين غلامًا شاعرًا ذا شر وشدة شكيمة وبلاء على الناس، فلما ولدته سمته جريرًا باسم الحبل الذي رأت أنه خرج منها، والجرير الحبل.
وذكر أبو الفرج الأصبهاني في كتاب الأغاني في ترجمة جرير المذكور أن رجلًا =

فنفي النوم عن الليل حين جعله نفس الشخص مبالغة كما في البيت قبل، ويمكن في هذا كله حذف المضاف؛ أي: ذو ليل المطي وذو النهار وذو الليل، قال الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لما أنشد هذا البيت جعله للاسم ومن هذا الضرب ما يتخرج على حذف المضاف ويمتنع ما سواه نحو قوله:

كـأنَّ غـديـرَهـم بـجـنـوب سـلـى   نـعـامٌ قـاقَ فِـي بَـلَـدٍ قـفـار[1]

أي: كأن غديرهم (غدير) نعام قاق، والغدير الصوت، وتخريج آية آل عمران على (هذا) أوضح، وكلا الضربين يحرز المبالغة. وبالجملة فقصد المبالغة في مثل ما تقدم يستلزم في الغالب الإيجاز إما بالحذف وإما (بجعل)[2] الشيء نفس الشيء بتكرر لفظ يفهم بتكرره التهويل والتعظيم ويقوم

= قال لجرير: من أشعر الناس قال له: قم حتى أعرفك الجواب، فأخذ بيده وجاء به إلى أبيه عطية وقد أخذ عنزًا له فاعتقلها وجعل يمص ضرعها فصاح به: اخرج يا أبت، فخرج شيخ دميم رث الهيئة وقد سال لبن العنز على لحيته، فقال: أترى هذا قال: نعم، قال: أوَتعرفه قال: لا قال: هذا أبي، أفتدري لم كان يشرب من ضرع العنز قلت: لا، قال: مخافة أن يسمع صوت الحلب فيطلب منه لبن، ثم قال: أشعر الناس من فاخر بمثل هذا الأب ثمانين شاعرًا وقارعهم به فغلبهم جميعًا.
وقال أبو الفرج بن الجوزي: كانت وفاة جرير في سنة إحدى عشرة ومائة، وقال ابن قتيبة في كتاب «المعارف»: إن أمه حملت به سبعة أشهر، وفي ترجمة الفرزدق طرف من خبر موته فلينظر هناك إن شاء الله تعالى. وكانت وفاته باليمامة، وعمر نيفًا وثمانين سنة. وحزرة: بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي وفتح الراء وبعدها هاء. والخطفى: بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة والفاء وبعدها ياء ـ وقد تقدم الكلام في أنه لقب عليه، والله أعلم. (وفيات الأعيان، ابن خلكان، مرجع سابق، ١/ ٣٢١).

(١) البيت من الوافر وهو للنابغة الجعدي. (انظر: الكتاب، سيبويه، مرجع سابق، ١/ ١٣٢). والنابغة الجعدي (ت٥٠هـ/ ٦٧٠م) هو: قيس بن عبد الله بن عدس بن ربيعة الجعدي العامري، أبو ليلى، وهو شاعر مفلق، صحابي: من المعمرين، اشتهر في الجاهلية، وسمي «النابغة» لأنه أقام ثلاثين سنة لا يقوم الشعر ثم نبغ فقاله، وكان ممن هجر الأوثان، ونهى عن الخمر، قبل ظهور الإسلام، ووفد على النبي صلى الله عليه وآله فأسلم، وأدرك صفين، فشهدها مع علي ـ كرم الله وجهه ـ ثم سكن الكوفة، فسيره معاوية إلى أصبهان مع أحد ولاتها، فمات فيها وقد كف بصره، وجاوز المائة. (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٥/ ٢٠٧).

(٢) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

مقام أوصاف وذكر أهوال كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢﴾ [الحاقة] و﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٢﴾ [القارعة]، وقد ذكر سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، هذه الضروب في أبواب شتى لافتراقها في أحكام تقتضي تفصيل (التبويب) مع اتفاقها في ما ذكرنا وفي جري الإيجاز في جميعها، ولما اتصل بقوله: ﴿عَرْضُهَا﴾ في آية آل عمران وهو مبتدأ والخبر عنه مجموع فقيل: ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ فأفصح الجمع ما مهدناه من قصد المبالغة والتعظيم، ثم أتبع ذلك ما يحرز مقصود ذلك من التعظيم والمبالغة أيضًا وهو وصف من أعدت له الجنة الموصوفة، ووسمهم بالمتقين وهم الذين وفوا بالإيمان وتوابعه التي بها يكمل مما ذكر في آية: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ﴾ من لدن قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ إلى قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ۝١٧٧﴾ [البقرة]، ولم يكن قوله تعالى: ﴿عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ بالجمع كقوله في آية الحديد ﴿كَعَرْضِ ٱلسَّمَآءِ﴾ فأفرد، ولا قوله: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ۝١٣٣﴾ كقوله في آية الحديد: ﴿أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ۚ﴾ فلما تضمنت آية آل عمران من قصد المبالغة من هذه الجهات والقرائن التي ذكرنا ما لم تتضمن آية الحديد ناسب ذلك جعل العرض نفس السماوات والأرض من غير إفصاح بالمضاف المقدر الذي لا بد منه عند بيان المعنى على ما تقدم، ولما لم يقصد في آية الحديد ذلك أفصح فيها بما يعطي معنى مثل وهي كاف التشبيه، وورد كل على ما يناسب ويلائم.

فإن قيل: لم خصت آية آل عمران بما تمهد من قصد المبالغة والتعظيم دون آية الحديد؟ قلت: لبنائها على الحض على الجهاد وعظيم فضله وذكر قصة بدر وأُحد من لدن قوله: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ ٱلْمُؤْمِنِينَ مَقَٰعِدَ لِلْقِتَالِ ۗ﴾ [آل عمران: ١٢١] إلى ما بعد الآية المتكلم فيها، ولما لم يكن في آية الحديد شيء من ذلك ناسب كلا ما ورد (فيه)، والله أعلم.

• **الآية الرابعة عشرة:** قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَجَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ ۝١٣٦﴾ [آل عمران]، وفي سورة العنكبوت: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ نِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ ۝٥٨﴾ [العنكبوت].

للسائل أن يسأل عن وجه العطف في الأولى وقوله في الثانية: ﴿نِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ ۝٥٨﴾ غير معطوف على ما قبله.

ووجه ذلك ـ والله أعلم ـ: أن الآية الأولى لما وقع فيها ذكر الجزاء مفصلًا معطوفًا فقيل: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَجَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ ناسبه أن عطفت الجملة الممدوح بها الجزاء فقيل: ﴿وَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ ۝١٣٦﴾، ولما لم يفصل الجزاء في سورة العنكبوت (ولا وقع) فيه عطف جاءت جملة المدح غير معطوفة ليتناسب النظم، والله أعلم.

• **الآية الخامسة عشرة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٤]، وفي الجمعة: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّۦنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [الجمعة: ٢].

للسائل (أن يقول: إن مقصد) الآيتين الإخبار بامتنانه تعالى على العرب بأن بعث فيهم رسولًا منهم، ولم يكن من غيرهم ثم اختلفت العبارة في البيان فقيل في الأولى: ﴿مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ وفي الثانية: ﴿مِّنْهُمْ﴾ فيسأل عن وجه ذلك؟

والجواب عن ذلك: أن قولك: (فلان)[1] من أنفس القوم أوقع في القرب والخصوص من قولك: فلان منهم، فإن هذا قد يراد للنوعية فلا يتخلص لتقريب المنزلة والشرف إلا بقرينة، أما ﴿مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ فأخص، فلا يفتقر إلى قرينة؛ ولذلك وردت حيث قصد التعريف بعظيم النعمة به ﷺ على أمته وجليل إشفاقه وحرصه على نجاتهم ورأفته ورحمته بهم، فقال تعالى: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] وقال تعالى فيمن كان على الضد من (حال) المؤمنين المستجيبين: ﴿وَلَقَدْ جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْهُمْ فَكَذَّبُوهُ﴾ [النحل: ١١٣]، فتأمل موقع قوله هنا: ﴿مِّنْهُمْ﴾ لما قصد أنه إنعام عليهم لم يوفقوا لمعرفة قدره ولا للاستجابة المثمرة النجاة فقيل هنا: ﴿مِّنْهُمْ﴾ فأما قوله ﷺ: «**سلمان**[2] **منا**

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.
(٢) سلمان: هو سلمان أبو عبد الله الفارسي ويقال له سلمان بن الإسلام وسلمان الخير، وقال ابن حبان: من زعم أن سلمان الخير آخر فقد وهم، أصله من رامهرمز، وقيل =

أهل البيت»[(١)] بأنه لما لم يكن ﷺ من قريش وأراد ﷺ تقريبه وتشريفه عبَّر بما يعطي ذلك ولا يخص خصوص قوله: من أنفسنا، وإنما تخلص لحرف الخصوصية بقرينة قوله ﷺ: «**سلمان منا أهل البيت**»[(٢)]، [وأما قوله ﷺ][(٣)] في

= من أصبهان وكان قد سمع بأن النبي ﷺ سيبعث فخرج في طلب ذلك فأسر وبيع بالمدينة فاشتغل بالرق حتى كان أول مشاهده الخندق وشهد بقية المشاهد وفتوح العراق وولي المدائن، وقال ابن عبد البر: يقال إنه شهد بدرًا وكان عالمًا زاهدًا، روى عنه أنس وكعب بن عجرة وابن عباس وأبو سعيد وغيرهم من الصحابة، ومن التابعين أبو عثمان النهدي وطارق بن شهاب وسعيد بن وهب وآخرون بعدهم، ويقال إنه أدرك عيسى بن مريم، وقيل: بل أدرك وصي عيسى، ورويت قصته من طرق كثيرة من أصحها ما أخرجه أحمد من حديثه نفسه وأخرجها الحاكم من وجه آخر عنه أيضًا، وأخرجه الحاكم من حديث بريدة وعلق البخاري طرفًا منها وفي سياق قصته في إسلامه اختلاف يتعسر الجمع فيه، وروى البخاري في صحيحه عن سلمان أنه تداوله بضعة عشر سيدًا، قال الذهبي: وجدت الأقوال في سنه كلها دالة على أنه جاوز المائتين وخمسين، والاختلاف إنما هو في الزائد، قال: ثم رجعت عن ذلك وظهر لي أنه ما زاد على الثمانين، قلت: لم يذكر مستنده في ذلك وأظنه أخذه من شهود سلمان الفتوح بعد النبي ﷺ وتزوجه امرأة من كندة وغير ذلك مما يدل على بقاء بعض النشاط، لكن إن ثبت ما ذكروه يكون ذلك من خوارق العادات في حقه وما المانع من ذلك؟ فقد روى أبو الشيخ في طبقات الأصبهانيين من طريق العباس بن يزيد قال: أهل العلم يقولون: عاش سلمان ثلاثمائة وخمسين سنة فأما مائتان وخمسون فلا يشكون فيها. قال أبو ربيعة الإيادي عن أبي بريدة عن أبيه: إن النبي ﷺ قال: «**إن الله يحب من أصحابي أربعة**» فذكره فيهم. وقال سلمان بن المغيرة عن حميد بن هلال: آخى النبي ﷺ بين أبي الدرداء وسلمان، ونحوه في البخاري من حديث أبي جحيفة في قصته. ووقع في هذه القصة فقال النبي ﷺ لأبي الدرداء: سلمان أفقه منك، مات سنة ست وثلاثين في قول أبي عبيد أو سبع في قول خليفة. وروى عبد الرزاق عن جعفر بن سليمان. عن ثابت عن أنس: دخل ابن مسعود على سلمان عند الموت. فهذا يدل على أنه مات قبل ابن مسعود، ومات ابن مسعود قبل سنة أربع وثلاثين فكأنه مات سنة ثلاث أو سنة اثنتين. وكان سلمان إذا خرج عطاؤه تصدق به وينسج الخوص ويأكل من كسب يده. (الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، مرجع سابق، ٣/ ١٤١).

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، باب: السين، سهل بن حنظلة، حديث رقم (٦٠٤٠)، وقال الألباني في صحيح وضعيف الجامع الصغير، حديث رقم (٧٠١٦): «حديث ضعيف جدًا».

(٢) سبق تخريجه.

(٣) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

فاطمة: «**إنما هي بضعة مني**»[١] فقد تحصل فيه أتم خصوص من وجهين: أحدهما قوله ﷺ: «**مني**» وهذا أخص من قوله ﷺ: «**منا**» (فتأمله) فهو مناف للشياع الداخل في قوله: «**منا**»، والثاني: قوله: «**بضعة**» فجعلها ﷺ جزءًا منه وذلك أعلى خصوص. وأما قوله ﷺ: «**مولى القوم منهم**»[٢] فالمراد منه تقريب الولاء من النسب وليس من أنفسهم، وقد تقدم أن قوله: ﴿مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ في مقابلة قوله: ﴿مِّنْهُمْ﴾ [النحل: ١١٣]، وإن «منا» دونه في الشياع، و«مني»[٣] أخص وأبعد في الشياع، فتأمل هذا. ولما كان لفظ الآيتين يتناول قريشًا وغيرهم من العرب ممن ليس من أهل الكتاب قيل: ﴿مِّنْهُمْ﴾، فناسب هذه الكناية بما فيها من الشياع الذي مهدناه عموم الأميين من العرب ممن أسلم ومن لم يسلم، ولما قال في آية آل عمران: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٦٤] فخص من أسلم ناسب ذلك قوله: ﴿مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ لخصوصه كما تقدم، ولم يكن العكس ليناسب، والله أعلم[٤].

• **الآية السادسة عشرة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، وفي سورة الفتح: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح: ١١].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: النكاح، باب: ذب الرجل عن ابنته في الغيرة، حديث رقم (٥٢٣٠). ومسلم في صحيحه، كتاب: فضائل الصحابة ـ رضي الله تعالى عنهم ـ، باب: من فضائل فاطمة بنت النبي عليهما الصلاة والسلام، حديث رقم (٦٤٦١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الفرائض، باب: مولى القوم من أنفسهم، حديث رقم (٦٧٦١).

(٣) في (أ) و(ب): [وهي]، وهذا خطأ، والصواب ما أثبتناه، والله أعلم.

(٤) ويمكن أن يقال ـ والله تعالى أعلم ـ: إنه لما كان الحديث عن الأميين قال: (منهم)، امتنانًا عليهم بتشريفهم بهذا الرسول المعلم المؤدب المزكِّي لهم ـ ولم يكونوا أهلًا لذلك لأمِّيتهم؛ فأنعم الله تعالى عليهم بهذه النعمة، ولما كان الاصطفاء والامتنان في الآية الأخرى على المؤمنين ـ وهم ـ بلا شك ـ أعلى درجة من الأميين ـ وذلك في قوله: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٤] ناسب ذلك أن يعبر بما يدل على مزيد اختصاص بالمؤمنين؛ وذلك لكمال إيمانه ﷺ فعبر بـ﴿أَنفُسِهِمْ﴾، والله تعالى أعلم.

للسائل أن يسأل فيقول: إن مقصود الآيتين قد اتحد لأن حاصله التعريف بأن كلًّا من المذكورين في الآيتين أظهر خلاف ما أبطن، فلم قيل في الأولى: ﴿بِأَفْوَاهِهِم﴾ وفي الثانية: ﴿بِأَلْسِنَتِهِمْ﴾ مع اتحاد المعنى؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن قوله في الأولى: ﴿بِأَفْوَاهِهِم﴾ ينبئ عن مبالغة واستحكام وتمكن في اعتقاد أو قصد لا يحصل من قوله: ﴿بِأَلْسِنَتِهِمْ﴾ ألا ترى قولهم: تكلم بملء فيه حين يريدون المبالغة، وقال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ [يس: ٦٥] والمراد المبالغة في منعهم عن الكلام، وإذا ختم على الأفواه امتنعت الألسنة عن النطق، وكان أحكم في المنع. ولما كان المراد بالآية الأولى الإخبار عن المنافقين كعبد الله بن أُبي[(١)] وأصحابه ممن استحكم نفاقه وتقرر، فقال يوم أُحد ما حكى الله تعالى من قولهم في المخالفين لهم من الأنصار ممن أكرمه الله بالشهادة في ذلك اليوم: ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا۟ۗ﴾ [آل عمران: ١٦٨]، إلى ما قالوه من هذا ثم وروا[(٢)] عنه بقولهم لصالحي المؤمنين: ﴿لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّٱتَّبَعْنَٰكُمْۗ﴾ [آل عمران: ١٦٧] فأخبر تعالى عنهم بما أكنوه من الكفر فقال تعالى: ﴿هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَٰنِۚ يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْۗ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، فناسب الإبلاغ في قوله تعالى: ﴿بِأَفْوَاهِهِم﴾ ما انطووا عليه واستحكم في قلوبهم من الكفر،

---

(١) عبد الله بن أبي (ت٩هـ/ ٦٣٠م) هو: عبد الله بن أبي بن مالك بن الحارث بن عبيد الخزرجي، أبو الحباب، المشهور بابن سلول، وسلول جدته لأبيه، من خزاعة: رأس المنافقين في الإسلام، من أهل المدينة، كان سيد الخزرج في آخر جاهليتهم، وأظهر الإسلام بعد وقعة بدر تقية، ولما تهيأ النبي صلى الله عليه وآله لوقعة أحد، انخزل أبي وكان معه ثلاثمائة رجل، فعاد بهم إلى المدينة.
وفعل ذلك يوم التهيؤ لغزوة تبوك، وكان كلما حلت بالمسلمين نازلة شمت بهم، وكلما سمع بسيئة نشرها، وله في ذلك أخبار، ولما مات تقدم النبي صلى الله عليه وآله فصلى عليه، ولم يكن ذلك رأي «عمر» فنزلت: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم﴾ [التوبة: ٨٤]، وكان عملاقًا، يركب الفرس فتخط إبهاماه في الأرض. (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٤/ ٦٥).

(٢) هو من التورية وهي الإتيان بكلام له معنيان قريب ظاهر غير مراد، وبعيد باطن يكون هو المراد.

وأما آية الفتح فإخبار عن أعراب ممن قال تعالى فيهم: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، وهؤلاء لم يستقر نفاقهم كالآخرين وإنما أخل بهم قرب عهدهم بالكفر وإن لم يتقرر الإيمان في قلوبهم لكن لا عن نفاق كنفاق الآخرين، قال تعالى مخبرًا عن هؤلاء الأعراب: ﴿سَيَقُولُ لَكَ ٱلْمُخَلَّفُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا فَٱسْتَغْفِرْ لَنَا﴾ [الفتح: ١١] فعن هؤلاء قال تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح: ١١] فعبَّر بالألسنة إشعارًا بأنَّ حال هؤلاء ليس كحال المنافقين المقصودين في آية آل عمران. فلاختلاف حال الطائفتين اختلفت العبارة عما صدر منهم، وورد كل على ما يناسب ولم يكن عكس الوارد ليناسب، والله أعلم.

• **الآية السابعة عشرة:** قوله تعالى: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَآءُو بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ ﴿١٨٤﴾﴾ [آل عمران]، وفي سورة الملائكة: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴿٤﴾﴾ [فاطر].

ورد في هاتين الآيتين المفعول المقام مقام الفاعل وهو ﴿رُسُلٌ﴾ مكسر والاسم المجموع جمع تكسير يجوز فيه التذكير والتأنيث، فورد في الآية الأولى: ﴿فَقَدْ كُذِّبَ﴾ على رعي التذكير ولم يقرأ بغيره، وفي الآية الثانية: ﴿فَقَدْ كُذِّبَتْ﴾ على (معنى) التأنيث لزومًا أيضًا مع وحدة اللفظ في المرفوع المفعول وما يجوز فيه من التذكير والتأنيث، **فيسأل عن ذلك.**

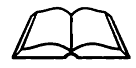
والجواب، والله أعلم: أنَّ كلا الآيتين مراعى فيه ما يلي تابعًا للمرفوع من الوصف في الأولى وما عطف في الثانية. أما الأولى فقال تعالى: ﴿جَآءُو بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾. ولا يمكن هنا إلا هذا، فجرى على ما هو الأصل في جمع المذكر المكسر من التَّذكير فلم تلحق الفعل علامة التأنيث، وأمَّا آية الملائكة فلحقت التاء الفعل رعيًا لما عطف على الآية من قوله: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴿٤﴾﴾، فليس في هذا إلا التأنيث سواء بني الفعل للفاعل أو للمفعول فنوسب بين الآيتين فقيل: ﴿كُذِّبَتْ﴾ على الجائز الفصيح في تأنيث المجموع المكسر ليحصل التناسب، ولا يمكن عكس الوارد في الآيتين، والله أعلم.

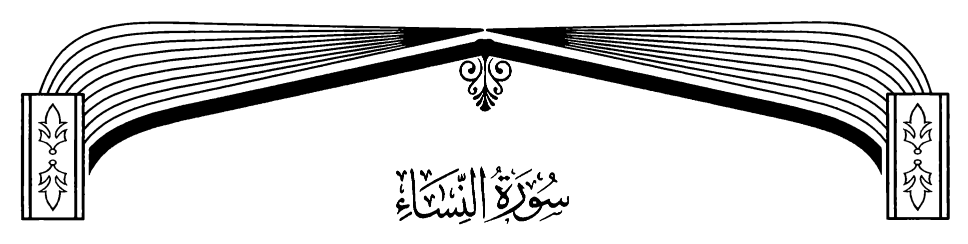
• **الآية الثامنة عشرة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ

عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴿١٨٦﴾﴾ [آل عمران]، وفي سورة لقمان: ﴿وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴿١٧﴾﴾ [لقمان] بغير لام في خبر «إن» في الآيتين وفي سورة الشورى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴿٤٣﴾﴾ [الشورى] فزيد في هذه الآية اللام المذكورة في الخبر فقيل: ﴿لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴿٤٣﴾﴾، **فللسائل أن يسأل عن الفرق.**

والجواب، والله أعلم: اختلاف ما وقع الحض على الصبر عليه في هذه الآيات وأشير إليه بذلك، وأنه من عزم الأمور أما الأولى فإن قبلها: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَذًى كَثِيرًا﴾ [آل عمران: ١٨٦] فوقع الإخبار بالابتلاء في الأموال والأنفس وسماع الأذى ممن ذكر، فعرفوا بثلاثة ضروب وأمروا بالصبر عليها وهي أربعة أشياء بالتفات التفصيل في المسموع منه الأذى، وأعلموا أنَّ الصبر عليها من عزم الأمور، وأما آية لقمان فأشير فيها بذلك إلى أربع خصال أمر بها لقمان ابنه وذلك قوله: ﴿يَٰبُنَىَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأْمُرْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱنْهَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَ﴾ [لقمان: ١٧] وأتبعت بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴿١٧﴾﴾، والأربعة في الآيتين من العدد القليل، وأما آية الشورى فالإشارة فيها بقوله: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ﴾ إلى اثني عشر مطلوبًا من لدن قوله تعالى: ﴿فَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَيْءٍ فَمَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الشورى: ٣٦]، وهذه إشارة إلى التنزه عن ذلك. ثم قيل: ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٣٦﴾﴾، فالإشارة إلى الإيمان والتوكل التزام ذلك، ثم قال: ﴿وَٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا۟ هُمْ يَغْفِرُونَ ﴿٣٧﴾﴾ [الشورى] فهذه التزامات ثلاثة، ثم قال: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [الشورى] فهذه التزامات أربع، ثم قال: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الشورى] فأشار إلى أن هؤلاء لا يظلمون أحدًا، وأن أقصى ما يقع منهم الانتصار ممن يظلمهم وذلك مباح لهم غير قبيح، وقد قيل بقوله بعد: ﴿وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، ثم عرَّف بحال أجل من ذلك وأعلى عملًا فقال: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٠]، وأعلم مع علو هذا الملتزم أن

المنتصر من ظلمه ما عليه من سبيل، وإنما السبيل إنما هو على ظالمي الناس والباغين، وبعد هذه الخصال النيفة على العشر قال تعالى في التزام جميعها: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ۝٤٣﴾ [الشورى]، فناسب كثرة الخصال الجَلِيْلَة زيادة اللام المؤكدة في قوله: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ۝٤٣﴾ ولم يَكُن في الآيتين قبلها كثرة فناسبها عدم زيادة اللام، على أن ما ختمت به آية الشورى من قوله: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٠] وهي الخصلة الشاهدة بكمال الإيمان للمتصف بها، فلو لم يكن قبل قوله: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ۝٤٣﴾ غيرها لكانت بمعناها أعم من الخصال المذكورة في آية آل عمران؛ إذ تلك الخصال داخلة تحت هذه الخصلة الجليلة ومن منطوياتها، فناسب ذلك أتم المناسبة، ولم يكن العكس ليناسب، والله سبحانه أعلم.





سورة النساء

• **الآية الأولى منها:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ١]، وفي سورة الأعراف: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، وفي سورة الزمر: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزمر: ٦].

فيها ثلاثة سؤالات، أحدها: الفرق بين الخلق والجعل، **والثاني:** وجه تخصيص الأخيرتين بجعل والأولى بخلق، **والثالث:** وجه ورود «ثم» في آية الزمر عوضًا من الواو.

والجواب عن الأول: أن العبارة بـ«خلق» واردة على ما ينبغي ومطابقة للمعنى المقصود وهو المراد بـ«جعل» إلا أن جعل ثانية عنها لتوقف الجعل على ما يتقدمه لأن العبارة بـ«خلق» (تكون) عند (المتسرعين)(١) عن عدم سابق، حيث لا تتقدم مادة ولا سبب محسوس، واستيفاء الكلام (هنا) وتحرير التمثيل يطول وله مظان. وأما الجعل فيتوقف على موجود مغاير للمجعول يكون منه المجعول أو عنه كالمادة والسبب، ولا يرد في الكتاب (العزيز) لفظ جعل في الأكثر مرادًا به الخلق إلا حيث (يكون) قبله ما يكون عنه الجعل أو منه أو سببًا فيه محسوسًا عنه يكون ذلك المخلوق الثاني، بخلاف «خلق» فإن العبارة تقع كثيرًا به عما لم يتقدم وجوده وجود مغاير يكون عنه هو الثاني، وقل ما تقع واحدة من العبارتين في القرآن على خلاف ما ذكرناه، قال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَـٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] وإنما

(١) كذا في الأصل، ولعلَّ مراده بالمتسرعين المتعجلين من المفسرين.

الظلمات والنور عن أجرام توجد بوجودها وتعدم بعدمها، أما السماوات والأرض فليست كذلك؛ أعني أنها لا ترتبط بموجود حادث توجد بوجوده وتعدم بعدمه، وإن قلنا بتقدم مادة حسبما ورد في القرآن في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ [فصلت: ١١] في الخبر المذكور في خلقها، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى مَدَّ ٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنْهَٰرًا﴾ [الرعد: ٣]، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ ﴿١٢﴾﴾ [الزخرف]، وفي هذه الآية والمتصلة بها قبلها شوب تصيير[1] لتقارب المعنى في التصيير وما يكون عن المادة، فقد لاح الفرق بين «خلق» و«جعل» ووجه تخصيص كل آية مما تقدم بالوارد فيها. وأما ورود «جعل» في آية الأعراف في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩] فلما قصد هنا من معنى السكن (وكأنه أريد نفي المغايرة تقريبًا وتأنيسًا لحصول الركون والسكن) الذي جعله الله من آياته ونعمه لتستحكم سببية التناسل والتكثير، فكانت «جعل» أوقع في هذا الغرض، ثم إن الخبر وارد بـ«خلق» حواء من ضلع من آدم، فهذا نحو من المتقدم في سورة الأنعام، وعبَّر في سورة النساء بخلق لمقصود الآية من التعريف بالأولية والابتداء ولمناسبة ما اتصل بها من قوله: ﴿خَلَقَكُم﴾ حتى يوافقه من اللفظ ما قصد من المعنى.

وأما الجواب عن السؤال الثالث: وهو زيادة ﴿ثم﴾ في سورة الأنعام فلما قصد من الامتنان والإنعام على هذا الجنس الآدمي، ولتفاوت ما بين الآيتين العجيبتين من خلق الصنف الإنساني من شخص واحد وخلق زوجه منه، فجيء بـ﴿ثم﴾ المنبهة على معنى الاعتناء بذكر ما عطف بها والتأكيد لشأنه للمزية على المعطوف عليه القائمة مقام التراخي في الزمان. قال الزمخشري[2]: فإن قلت: ما معنى قوله: ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزمر: ٦]. وما تعطيه معنى التراخي؟ قلت: هما آيتان من جملة الآيات التي عددها دالًّا على وحدانيته وقدرته، وهما تشعب هذا الخلق الفائت للحصر وانتشاره من نفس آدم، وخلق حواء من

(١) في (أ) و(ب): [تصير]، والصواب: المصدر (تصيير) بياءين بمعنى (الجعل).
(٢) الزمخشري: سبقت الترجمة له.

قصيراه، إلا أن إحداهما جعلها الله عادة[١] مستمرة والأخرى (لم يجر بها العادة ولم تخلق أنثى غير حواء من قصيرى رجل فكانت أدخل في كونها آية وأجلب)[٢] لعجب السامع فعطفها بـ«ثم» على الآية الأولى للدلالة على مباينتها لها فضلًا ومزية، وتراخيها عنها فيما يرجع إلى زيادة كونها آية، فهو من التراخي في الحال والمنزلة[٣] لا من التراخي في الوجود.

قلت: وعلى هذا المأخذ يسقط الاعتراض بأن «ثم» قد تَجْرِي مجرى الواو فلا تَقتَضي تَرتِيبًا ولا مهلة؛ لأنَّ هذا الاعتراض إنَّمَا يَتَنزلُ على أنَّ «ثُمَّ» تقتضي الترتيب الزماني لزومًا، أما إذا قلنا: إنها ترد لقصد التفاوت والتراخي الزماني ولا تحتاج إلى انفصال عن ذلك الاعتراض، ولا أن تقول: إن ثم قد تكون بمعنى الواو، **قلت**: ومن ورود «ثم» لما ذكرنا من تراخي الرتبة قوله جل وتعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ ﴿٨٢﴾﴾ [طه]، قال الزمخشري: ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ﴾ [فصلت: ٣٠]. وكلمة التراخي دلت على ثبات المنزلتين دلالتها على تباين المرتبتين في: جاءني زيد ثم عمرو، أعني أن منزلة الاستقامة على الخير مباينة لمنزلة الخير نفسه؛ لأنها أعلى[٤] منها وأفضل، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴿١٨﴾ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿١٩﴾ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿٢٠﴾﴾ [المدثر]، قال الزمخشري: إن قلت: ما معنى «ثم» الداخلة في تكرير الدعاء؟ **قلت**: الدلالة على أن الكرة الثانية أبلغ من الأولى ونحوه قوله:

ألا يا اسلمي ثم اسلمي ثمت اسلمي

أنشده النحويون على إلحاق تاء التأنيث بثم، وأنشده الزمخشري، ومثل ذلك: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البلد: ١٧] قال: جاء بـ«ثم» لتراخي الإيمان وتباعده في الرتبة والفضيلة عن العتق والصدقة لا في الوقت؛ لأن الإيمان هو

---

(١) في (أ) و(ب): [عبادة]، والصواب هو ما أثبتناه، والله أعلم.
(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهي زيادة من بعض النسخ.
(٣) وهو ما يُسميه بعضهم كالطيبي بالتراخي في الرُّتبة.
(٤) في (أ) و(ب): [أعني]، وفي الكشاف: أعلى.

السابق المقدم على غيره، ولا يثبت عمل صالح إلا به. فثم حيث لا يقصد مهلة الزمان تحرز تنبيهًا على حال ما يعطف بها ومحله والإشارة إلى أنه بحيث إنه لو لم يذكر ما قبله لكان كافيًا في المقصود، هذا ما تحصله حيث لا يقصد مهلة الزمان، فلما قصد في آية الزمر الإنعام والامتنان وتعداد ذلك تعظيمًا وتفخيمًا ورد بـ«ثم»، فقال تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾ [الزمر: ٦].

فإن قلت: فقد كان الوجه على هذا (أن)[١] لو قيل: ثم أنزل لكم من الأنعام، **قلت**: هذه نعمة لا تفتقر لبيان أمرهم إلى التنبيه بـ«ثم»، وليست موضع تغفل أو تخف، وإنما موضع «ثم» حيث يراد الاعتناء والتنبيه على قدر المعطوف بها لاحتمال أن يخفى، فإذا كان غير خاف وبيَّن الاستقلال بنفسه لم يفتقر (إلى هذا)[٢]، ومن حيث قصد معنى الامتنان كانت ﴿جَعَلَ﴾ أولى لما تقدم من معناها، فقد وضح ورود كل آية من الثلاث على ما يناسب المقصود من كل واحدة.

• **الآية الثانية**: ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَٱكْسُوهُمْ وَقُولُوا۟ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴿٥﴾﴾ [النساء]، وفي آية أخرى بعد: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُو۟لُوا۟ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ وَقُولُوا۟ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴿٨﴾﴾ [النساء].

للسائل أن يسأل عن زيادة: ﴿وَٱكْسُوهُمْ﴾ في الأولى وسقوطها في الثانية.

والجواب: إن قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ﴾ [النساء: ٥] إنما المراد به السفيه المتصير إليه المال بإرث ولا يحسن القيام عليه، فيحجر عليه ماله إبقاء عليه، ولا يمكن منه إلا بقدر ما يأكله ويلبسه، فالنهي إنما هو للأوصياء، ونسبة المال إليهم مجاز بما لهم فيه من التصرف والنظر، أما الآية الأخرى فليست في شأن أحوال السفهاء وحكمها، وإنما المراد بها المقتسمون

---

(١) سقط من (أ)، وهي بهامش (ب).
(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهي زيادة في بعض النسخ.

لميراث يخصهم لا حق فيه لغيرهم فيحضرهم قريب فقير ويتيم محتاج ومسكين، فندبوا إلى التصدق عليهم والإحسان. لا لحق هؤلاء في المال، فمن أين تلزم كسوتهم والتنصيص عليها؟ إنما ندبوا إلى الإحسان إليهم بالعفو مما يخف عليهم وسع ذلك كسوتهم أو لم يسع، فافترق مقصد الآيتين، وجاء كل على ما يناسب.

• **الآية الثالثة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٣﴾﴾ [النساء]، وفي سورة المائدة: ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿فَأَثَٰبَهُمُ ٱللَّهُ بِمَا قَالُوا۟ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [المائدة]، وفي آخر هذه السورة قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ۚ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١١٩﴾﴾ [المائدة]، وفي سورة براءة: ﴿لَٰكِنِ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ جَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْخَيْرَٰتُ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٨٨﴾ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿٨٩﴾﴾ [التوبة]، وفي آية منها فيما بعد قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة]، وفي سورة إبراهيم: ﴿غ﴾ ﴿وَأُدْخِلَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ ۖ﴾ [إبراهيم: ٢٣]، وفي سورة الكهف: ﴿غ﴾ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴿٣٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ﴾ [الكهف: ٣٠ ـ ٣١]، وفي سورة الحديد: ﴿بُشْرَىٰكُمُ ٱلْيَوْمَ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٢﴾﴾ [الحديد]، وفي سورة المجادلة: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ۖ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِ ۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [المجادلة]، وفي سورة الصف: ﴿غ﴾ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ

﴿وَأَنفُسِكُمْۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝١١ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍۚ﴾ [الصف: ١٠ ـ ١٢]، وفي سورة الطلاق: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًاۖ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا ۝١١﴾ [الطلاق]، وفي سورة البروج: ﴿غ﴾ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْكَبِيرُ ۝١١﴾ [البروج]، وفي سورة البريئة[(١)]: ﴿غ﴾ ﴿جَزَآؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًاۖ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُۚ﴾ [البينة: ٨].

فهذه ثلاث عشرة آية يجمعها التعريف بالجزاء الأخراوي للمؤمنين والإشارة إلى حال الجزاء ووصفه، وقد عرض فيها مما يسأل عنه ما اتفقت فيه أو اختلفت، وانفرد به بعضها دون بعض، **ست سؤالات**:

الأول: وهو اتفاق[(٢)] أكثرها في ذكر الخلود وقد كثر اختلافها فيما سوى ذلك.

والجواب عنه: أن وجه اتفاق أكثرها على ما ذكر أن كل نعيم ينقطع فليس بنعيم في الحقيقة، وكذلك العذاب، وهذا واضح، فلولا الخلود لما كان نعيمًا، فلهذا كثر ترداده مع ضروب الجزاء.

والسؤال الثاني: ما وجه اجتماع الرضا والتأييد في الآية الثانية من المائدة وثانية براءة وآية البريئة ولم يجمع بينهما في البواقي؟

ووجه ذلك، والله أعلم: أن هذه الآيات على ما يذكر:

أما آية المائدة فقد قال تعالى فيها: ﴿قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْۚ﴾ [المائدة: ١١٩]، وورد التصديق لعيسى عليه السلام، فوسمهم فيها بالصدق وهو أسنى حالات الإيمان، وقد قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَكُونُوا۟ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ۝١١٩﴾ [التوبة]، فالصدق حال الأنبياء والرسل وأولي السوابق.

---

(١) كذا بالأصل.

(٢) في (أ) و(ب): [اختلاف]، والصواب ما أثبتناه، والله أعلم.

وأما الآية الثانية من سورة براءة ففيها: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾ [التوبة: ١٠٠] وسبقية هؤلاء رضوان الله عليهم وما عرف من حالهم وأنهم صفوة المحسنين من هؤلاء الأمة معلوم ملحق لهم بنمط الأعلين من الصادقين من أتباع الرسل، فلما كان المشار إليهم في الآيتين هم الأسوة والقدوة لمن سواهم ناسب حالهم الإطناب فذكر الرضا والتأييد، ولم يقع في الآيات البواقي وصف يلحق أصحابه بهؤلاء وإن شملهم الرضا والخلود في الجنة، لكن تحديد الذكر والإفصاح بالمقدر المفهوم من سياق الكلام وعمومه له حكم قد بُيِّن في نحو قوله: ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨] وبابه.

وأما الآية البريئة فإنها على حكم مقتضى الترتيب الثابت آخر آية ذكر فيها حال المؤمنين في الجزاء الأخراوي معقبًا به ذكر جزاء من كان في طرف من حالهم من مستوجبي النار على التأييد، فكانت هذه الآية مظنة استيفاء للحال فوردت ورود الآيتين قبلها.

والسؤال الثالث: وهو ما وجه تخصيص الآيات الأربع: آية المائدة، والثانية من سورة براءة، وآية الطلاق، وآية البريئة، بذكر التأييد مع الخلود فقيل: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًاۚ﴾ [التوبة: ١٠٠]. ولم يقع ذلك في البواقي؟

والجواب عن ذلك: استدعاء هذه المواضع الأربعة ذكر ذلك. أما آية المائدة وثانية براءة فلما بنيتا عليه من الإطناب، ولما حمل فيهما على جمع التأييد والرضا حسبما تقدم في السؤال قبل هذا، وأما آية الطلاق فوجه ذكر التأييد فيها ما تكرر في هذه السورة من ذكر غايات بينها قوله تعالى: ﴿قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا ۝٣﴾ [الطلاق]، فلما أشارت آي السور إلى غايات ونهايات ناسب ذلك التعريف بأن خلود الجنة متأبد لا انتهاء له ولم يجمع بينه وبين ذكر الرضا؛ إذ لم يجتمع لمن ذكر هنا ما اجتمع لأولئك الموصوفين في آية المائدة وثانية براءة ولم يبلغوا مبلغهم. وأما آية البريئة؟ فإنها كما تقدم ختام حال الفريقين فاقتضت الاستيفاء.

والسؤال الرابع: ما وجه اختصاص آية المجادلة بالرضا فقط دون التأييد؟

والجواب عنه: إن المذكورين في هذه الآية قد وصفوا بما يلحقهم بأعلى نمط وذلك قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٖ مِّنْهُۖ﴾ [المجادلة: ٢٢]، ثم قال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِۚ﴾ [المجادلة: ٢٢]، ثم قال: ﴿أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ٢٢﴾ [المجادلة]، والفلاح الفوز والظفر ببغية الراغب، وحيث يذكر الفوز فهو مغن عن ذكر التأييد إلا أن يقصد الإطناب، ولذلك لم يقع ذكر التأييد في آية النساء والأولى من براءة وسورة الحديد والمجادلة إذ الفلاح الفوز، فذكر الفوز أو الفلاح مغن عن ذكر التأييد، فلم يجمع بينهما، ولما لم يذكر في آية الطلاق الفوز ولا ما يرادفه لم يكن بد من ذكر التأييد.

فإن قلت: فإن مقصود آية المجادلة الإطناب فلم لم يجمع فيها بين التأييد والرضا؟

قلت: عدل إلى أوصاف حصل منها خصوص وإطناب فوقع الاكتفاء بها، والله أعلم.

والسؤال الخامس: وهو وجه اختصاص آية المجادلة بقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِۚ﴾. ووجه ذلك أنه قوبل به قوله فيمن قبل: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱلشَّيْطَٰنِۚ﴾ [المجادلة: ١٩]، ثم لما طال الكلام بهذا المسوق للمقابلة مع دلالته ودلالة ما قدم من كتب الإيمان والتأييد بروح[1] منه سبحانه وذكر الفلاح، لم يحتج إلى ذكر ﴿أَبَدٗاۚ﴾ كما أشير قبل.

والسؤال السادس: قد تحصل **جوابه** وهو اختصاص التأييد فقط بآية الطلاق.

• **الآية الرابعة**: ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدۡ سَلَفَۚ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةٗ وَمَقۡتٗا وَسَآءَ سَبِيلًا ٢٢﴾ [النساء]، [وفي سورة الإسراء: ﴿وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةٗ وَسَآءَ سَبِيلٗا ٣٢﴾ [الإسراء]][2].

(١) في (أ) و(ب): [خروج].
(٢) سقط من (أ) و(ب)، وهي زيادة في بعض النسخ.

للسائل أن يسأل عن زيادة قوله: ﴿وَمَقْتًا﴾ في سورة النساء وسقوط ذلك في سورة الإسراء؟

والجواب عن ذلك، أن نقول: إن المقت هو النقص والاستحقار، ومتزوج امرأة أبيه فاعل رذيلة يمقت فاعلها ويشنأ وتستخسه الطباع السليمة، فوسمت فعلته بالمقت، وساوت الزنا فيما وراء ذلك. فلهذا زيد في آية النساء قوله: ﴿وَمَقْتًا﴾.

• **الآية الخامسة:** قوله تعالى: ﴿مُحْصَنَٰتٍ غَيْرَ مُسَٰفِحَٰتٍ وَلَا مُتَّخِذَٰتِ أَخْدَانٍ﴾ [النساء: ٢٥]، وفي المائدة: ﴿مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِىٓ أَخْدَانٍ﴾ [المائدة: ٥].

لا إشكال في هذه الآية؛ لأن مصرف الوصف في الأولى للإماء المتزوجات عند عدم الطول، ومصرف الوصف في المائدة للمتزوجين من الرجال، وهذا السؤال والذي قبله لا إشكال فيهما.

• **الآية السادسة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا ﴿٤١﴾﴾ [النساء]، وفي سورة النحل: ﴿وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [النحل: ٨٩].

للسائل أن يسأل عن وجه اختلاف ما اختلف في هاتين الآيتين في التقديم والتأخير من قوله: ﴿وَجِئْنَا بِكَ (عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ)[1] شَهِيدًا﴾، وقوله: ﴿وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ﴾. مع اجتماعهما في معنى واحد من شهادة الرسل على أممهم وشهادة نبينا ﷺ (على أمته)؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن آية النحل تقدمها قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِى كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [النحل: ٨٩]، فتقدم اسم الشهيد [على المشهود][2] عليه، فورد ما نسق على ذلك من الإخبار بشهادته ﷺ على أمته مرتبًا على ما تقدمه من مقتضى النظم في التناظر والتناسب، فقيل: ﴿وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ متوازنا مع قوله: ﴿شَهِيدًا عَلَيْهِم﴾، وذلك

---

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (أ).
(٢) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

على ما يجب، والله أعلم. أما آية النساء فلم يرد فيها إفصاح بذكر المشهود عليهم ولا كناية عنهم بضمير ولا اسم إشارة؛ بل في آية النساء داع إلى تقدم المجرور بـ«على»، وهو أنه لما تقدم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٣٨] وذلك من صفة المنافقين، ناسب هذا تقديم المجرور في قوله: ﴿وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا ﴿٤١﴾﴾ [النساء] حتى كأنه بحسب المفهوم لم يقصد به غيرهم ولا شهد على من سواهم، وقد تقدم نحو هذا ومنه:

لتقربن قربًا جلذيًّا ما دام فيهن فصيل حيًّا[(١)]

وقال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص]، وليس في آية النحل ما يقتضي ذلك بل مقتضاها إطلاق شهادته عليه السلام للجميع من صالح وطالح إذ لم يتقدم قبلها التقييد، بل الظاهر مما تقدمها أن المراد جميع من بعث ﷺ إليه، فهذان حاملان من الآيتين على وجوب ورود النظم على ما ورد.

وأيضًا فإن قوله: ﴿شَهِيدًا﴾ في آية النحل لم يقع في الفواصل (بل)[(٢)] أثناءها، وتأمل ذلك من لدن قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٨] إلى قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٧٨﴾﴾ [النحل] إلى قوله: ﴿لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [النحل] واستمرار الآيات على ذلك إلى آخر السورة، ولم يتخلل فيما اكتنف الآية قبلها وبعدها فيما قرب منها غير ذلك، فقد تقررت فواصل هذه الآي من سورة النحل. أما آية النساء فبناء نظمها على فواصل روعي فيها مجيء المنون المنصوب من غير التزام حرف بعينه واستمرت الآي قبلها على ذلك. وقوله: ﴿وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا ﴿٤١﴾﴾ فاصلة استدعى ورودها على ذلك ما تقدمها من الفواصل وما تأخر عنها. وانتظم ذلك على أعلى نظام وأجل مناسبة، ولم يكن عكس الوارد في الآيتين ليناسب، والله أعلم.

---

(١) سبق تخريجه والتعريف بابن ميادة، وجلذيًّا: أي: شديدًا.

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

• **الآية السابعة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا ﴿٤٣﴾﴾ [النساء]، وفي سورة المائدة: ﴿فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُۚ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجۡعَلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ حَرَجٖ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمۡ وَلِيُتِمَّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ﴿٦﴾﴾ [المائدة].

للسائل أن يسأل عن زيادة ﴿مِّنۡهُۚ﴾ في آية المائدة، وعن الواقع فيما أعقبت به كل آية منهما، وعن الواقع من الطول فيما أعقبت به آية المائدة، **فهذه ثلاثة سؤالات.**

والجواب عن الأول منها: أن زيادة ﴿مِّنۡهُۚ﴾ في آية المائدة زيادة بيان، ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم﴾. لا يحصل منه ما يحصل من زيادة ﴿مِّنۡهُۚ﴾ فزيدت بيانًا، واختصت بذلك آية المائدة لتأخرها في الترتيب الثابت عليه المصحف، والبيان يتأخر عما هو بيان له، فجاء على ما يجب.

والجواب عن السؤال الثاني: وهو وجه التناسب بين الآية وما أعقبت به، وهو أن آية النساء نزلت قبل تحريم الخمر، وقد ذكر المفسرون وغيرهم السبب في نزول قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعۡلَمُواْ مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣] وأنها نزلت قبل التحريم كما تقدم، وكان شاربها قبل أن تحرم ربما عرض له بسببها التأخير لصلاته كما أشارت إليه الآية وفي تأخيرها عن أول وقتها نقص للفضل الموجود في أدائها أول وقتها، فلما كان ذلك مظنة لنقص والوقوع في أدائها في آخر وقتها أو بعد وقتها ربما كان الإثم، والآية قد أعقبت بآية التيمم ناسب ما تقدم التعقيب بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا ﴿٤٣﴾﴾ إذ العفو والمغفرة مرجوان في نحو ما تقدم. وأما آية المائدة فإنه لما تقدم قبلها حلية طعام أهل الكتاب وجواز نكاح نسائهم على الحاصل من قوله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُۖ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حِلّٞ لَّكُمۡ﴾ [المائدة: ٥] وحال بني إسرائيل من تحريم الشحوم عليهم وغير ذلك مما شدد عليهم فيه مما هو أمر مرفوع عنا، ناسب ذلك تعقيب آية المائدة بقوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجۡعَلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ حَرَجٖ

﴿وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٦﴾﴾ [المائدة]، فجاء كل على ما يناسب.

والجواب عن السؤال الثالث: أن آية النساء غير مقصود بها ما قصد بآية المائدة من الإطناب، وتأمل ما انطوت عليه كل آية منها من عدد الكلم والحروف من لدن قوله تعالى في النساء: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾، إلى قوله: ﴿وَأَيْدِيكُمْ﴾ [النساء: ٤٣]، وقوله في المائدة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ﴾، إلى قوله: ﴿وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ﴾ [المائدة: ٦] تجد آية العقود (يزيد) عدد حروفها على آية المائدة بضعًا وثلاثين حرفًا، فلما أطيل في هذه ناسبها ما أعقبت به وبني عليها من قوله: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٦﴾﴾ [المائدة]، وناسب إيجاز آية النساء ما بني عليها من قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا ﴿٤٣﴾﴾ [النساء]. إيجازًا بإيجاز وإطنابًا بإطناب.

فإن قيل: إن الإيجاز في الكتاب [عمدة][(١)] (ما) بني عليه وهو الجاري في بلاغته، وإنما (يكون) إطناب الكلام لحامل وداع؛ فما الحامل على ذلك في آية المائدة؟

قلت: الحامل على ذلك فيها تفصيل ما وقع في الآي قبلها مما حلل وحرم من لدن قوله ﷻ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ﴾ [المائدة: ٣] إلى تفصيل ما أحل لكم من قوله: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ﴾ [المائدة: ٤] إلى الآية المتكلم فيها، فلما جرى ذلك كله مفصلًا مستوفى ناسبه الوارد في الآية وليس في آية النساء من مثل هذا شيء مما حلل أو حرم، فجرى حكمه على نسبة ما تقدمها بناء على رعي المناسبة، والله أعلم بما أراد.

• **الآية الثامنة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا ﴿٤٨﴾﴾ [النساء]، وفي

---

(١) ما بين المعقوفتين وردت في (أ) و(ب): [عهدة].

نصف: ﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ﴾ [النساء: ١١٤]، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿١١٦﴾﴾ [النساء].

للسائل أن يسأل عن وجه اختلاف تعقيب الأولى بقوله: ﴿فَقَدِ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا ﴿٤٨﴾﴾ وتعقيب الثانية بقوله: ﴿فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿١١٦﴾﴾.

والجواب: أنه لما وقع قبل الآية الأولى ذكر أهل الكتاب وذكر اعتدائهم وتحريفهم من لدن قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يَشْتَرُونَ الضَّلَالَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا السَّبِيلَ ﴿٤٤﴾﴾ [النساء]، ثم قال بعد هذا: ﴿مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦]، وهذا إفصاح بكذبهم وافترائهم، ثم أتبع ما ذكر بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨]، ناسب ما تقدم من أوصاف الشرك الافتراء الذي هو أخص صفات من كذب من أهل الكتاب؛ مع أن المشرك مفتر، فقال ﷻ: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا ﴿٤٨﴾﴾ [النساء]، ولما لم يتقدم مثل ذلك في الآية الأخرى؛ إنما تقدم قبلها (قوله): ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ﴾ [النساء: ١١٥]، وقبلها ما يخص منافقي أيام نبينا ﷺ من لدن قوله سبحانه: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَائِنِينَ خَصِيمًا ﴿١٠٥﴾﴾ [النساء]، ثم قال: ﴿وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ ۚ...﴾ [النساء: ١٠٧] الآية، فلم يقع في هذه الآي ذكر تحريف ولا افتراء؛ إنما ذكر منافقو أيامه ﷺ بنفاقهم وما صدر منهم من غير الكذب والافتراء، فناسب ذلك ما بني عليه من قوله سبحانه: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿١١٦﴾﴾ [النساء]، كما ناسب قوله في الأولى: ﴿فَقَدِ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا ﴿٤٨﴾﴾ [النساء] ما تقدمه وبني عليه، وجاء كل على ما يجب. ولو أعقبت الأولى الثانية والثانية بما أعقبت به الأولى لما ناسب على ما تقدم، والله أعلم.

• **الآية التاسعة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾﴾ [النساء]، وفي سورة

المائدة: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ [وَإِلَى الرَّسُولِ][(١)] قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ [المائدة: ١٠٤].

للسائل أن يسأل عن وجه ما ورد في هاتين[(٢)] الآيتين من قوله في الأولى: ﴿إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ﴾ والاكتفاء في الثانية بقوله: ﴿إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾[(٣)] مع استوائهما في دعاء المخالفين ممن ذكر قبل كل آية منهما إلى متابعة الحق والرجوع إليه.

والجواب: أن حال المدعوين مختلف، فإن الآية الأولى في منافق ويهودي تخاصما وتحاكما إلى كعب بن الأشرف[(٤)] ورضيا بحكمه، فالمراد بالآية المنافقون لأنهم المظهرون أنهم آمنوا بما أنزل على محمد ﷺ وعلى موسى عليه السلام القائلون ذلك بألسنتهم، ولكون ذلك نطقًا بألسنتهم عبَّر بالزعم وكنَّى بالطاغوت فيما ذكره المفسرون عن كعب بن الأشرف، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن

---

(١) ما بين القوسين سقط من بعض النسخ، ولعله قد زاده بعض النساخ في النسخ الأخرى من المصحف.

(٢) وردت في هامش (ب).

(٣) كذا قال المصنف، ولم يقع ذلك في آية المائدة كما ذكر ـ بالاكتفاء بما أنزل الله دون رسوله ـ فإيراد السؤال على ذلك خطأ من أساسه، وإنما يمكن تصحيحه باستبدال آية المائدة بأخرى مما ورد على هذا النحو، مثل آية البقرة: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ [البقرة: ١٧٠].

(٤) كعب بن الأشرف (ت٣هـ/ ٦٢٤م) هو: كعب بن الأشرف الطائي، من بني نبهان: شاعر جاهلي، كانت أمه من «بني النضير» فدان باليهودية، وكان سيدًا في أخواله، يقيم في حصن له قريب من المدينة، ما زالت بقاياه إلى اليوم، يبيع فيه التمر والطعام، أدرك الإسلام، ولم يسلم، وأكثر من هجو النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه، وتحريض القبائل عليهم وإيذائهم، والتشبيب بنسائهم.

وخرج إلى مكة بعد وقعة «بدر» فندب قتلى قريش فيها، وحض على الأخذ بثأرهم، وعاد إلى المدينة، وأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقتله، فانطلق إليه خمسة من الأنصار، فقتلوه في ظاهر حصنه، وحملوا رأسه في مخلاة إلى المدينة. (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٥/ ٢٢٥).

يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ﴾ [النساء: ٦٠] ولم تؤمر يهود أن يكفروا بأحبارهم ما لم يحرفوا وإنما المأمورون بالكفر بهم المؤمنون حين ظهر تحريفهم وتبديلهم. ثم قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ﴾؛ أي: للحكم بينهم بما أنزل الله[١] صدوا عنه ونفروا إلى التحاكم عند كعب بن الأشرف أو عند الكاهن على الاختلاف في ذلك.

وأما آية المائدة فمبنية على ما تقدمها من مرتكبات أهل الجاهلية وما سَنُّوه تقليدًا أو اتباعًا لعمرو بن لحي[٢] وأشباهه ممن سَنَّ مثله تغييرًا لملة إبراهيم عليه السلام، فدان بفعلهم في البحيرة والسائبة والوصيلة والحام. أما البحيرة فهي المشقوق أذنها طولًا بنصفين متروكة ترعى وترد الماء لا ينتفع بشيء منها، فإذا ماتت أكلها الرجال وحرمت على النساء، وذلك إذا ولدت أبطنًا قيل: عشرة وقيل غير ذلك وكل ضلال باطل. وأما السائبة: فالناقة تسيب للآلهة، وأيضًا إذا تبعت إناثًا ثنتي عشرة لا ذكر فيها. وأما الوصيلة: فالشاة إذا ولدت ثلاثة بطون أو خمسة إن كان آخرها ذكرًا ذبحوه لآلهتهم وإن كان

---

(١) في (أ) و(ب): [في إنجيل الله]، وهذا خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

(٢) عمرو بن لحي: وقد ورد في (ف): [عمرو بن يحيى]، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه، والله أعلم. وعمرو بن لحي هو: عمرو بن لحي بن حارثة بن عمرو بن عامر الأزدي، من قحطان: أول من غير دين إسماعيل ودعا العرب إلى عبادة الأوثان، كنيته أبو ثمامة، وفي نسبه خلاف شديد، وفي العلماء من يجزم بأنه مضري من عدنان، لحديث انفرد به أبو هريرة، وهو جد «خزاعة» عند كثير من النسابين، ورئيسها عند بعضهم، ومعظمهم يسميه «عمرو بن عامر بن لحي» ويقولون: إنه نسب إلى جده، وفيهم من يسميه «عمرو بن ربيعة» ويجعل لحيا لقبًا لربيعة.

وخلاصة ما قيل في خبره أنه كان قد تولى حجابة «البيت الحرام» بمكة، وزار بلاد الشام ودخل أرض «مآب» كما يسميها العرب، ويسميها الأقدمون، «موآب» في وادي الأردن بالبلقاء، فوجد أهلها يعبدون «الأصنام» وكانت قد انتشرت في مكة عادة أو عقيدة بأن أحدهم إذا أراد السفر منها حمل معه حجرًا من حجارة «الحرم» يتيمن به، وانتقل بعضهم من ذلك إلى تقديس ذلك الحجر، والطواف حوله، ثم كانوا يختارون أي حجر يعجبهم من أي مكان، فيطوفون حوله كما يطوفون حول الكعبة (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٥/ ٨٤).

أنثى استحيوها وقالوا: إن الأنثى قد وصلت أخاها ومنعته أن يذبح. وقيل غير هذا. والحام: فحل الإبل إذا ضرب فيها عشرة أعوام أو ولد من ظهره عشرة قيل: حمى ظهره فسيب. فالضمير من قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ راجع إلى القائلين بهذه الأشياء المتبعين فيها لآبائهم، فبيَّن تعالى وحكم فيها بقوله: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ﴾، إلى قوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ [المائدة: ١٠٣] فحكم هذه الأشياء بيِّن واضح من كتاب الله لا يفتقر في تعرفه إلى غير سماعه إذا حصل التصديق به، وسواء سمع ذلك (منه) ﷺ أو من غيره لتواتر نقله، فلهذا لم يذكر هنا دعاء إلى زائد على المنزل.

أما آية النساء ففي قضية تخاصم لا بد من التحاكم فيها (إلى مجتهد يفصل فيها)(١) بما فهمه الله من كتابه والآتي به ﷺ هو المبين ما فيه والمعصوم فيما يبين منه به ويحكم به، والقضية واقعة حال وجوده وحضوره فإليه ﷺ المرجع، فلهذا قيل في تلك الآية: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ﴾ [المائدة: ١٠٤]، ولم يكن عكس الوارد في الآيتين ليناسب، والله أعلم.

• **الآية العاشرة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴿٨٧﴾﴾ [النساء] وبعد هذا: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴿١٢٢﴾﴾ [النساء].

للسائل أن يسأل عن اختلاف التعبيرين مع أن المتقدم في كل من الآيتين إخبار أخراوي. ففي الأولى ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [النساء: ٨٧]، وفي الثانية وما وعد الله به المؤمنين في قوله: ﴿سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [النساء: ١٢٢] ثم جيء بالتمييز مختلفًا فقيل في الأولى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴿٨٧﴾﴾ وفي الثانية: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴿١٢٢﴾﴾ فخولف في العبارة مع وحدة المعنى، فيسأل عن ذلك، وهل كان يجوز العكس؟

والجواب: أن التعبير الثاني مبني على ما يجب ربطه به من قوله: ﴿وَعْدَ

---

(١) ما بين المعقوفتين وردت بهامش (ب).

ٱللَّهِ حَقًّا﴾ [النساء: ١٢٢] وقيل: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴿١٢٢﴾﴾ [النساء] وأنيب مناب و«عد» فكأن قد قيل: ومن أصدق من الله وعدًا، وهو ما وعدهم به تعالى من النعيم وعظيم الإحسان، فجيء بلفظ يوازن المصدر عن قبله وهما وعدًا وحقًّا ويشابههما في الخفة، فسكون عين الكلمة وعدد حروفها كالمصدرين قبلها وكأنه إنما أريد تكرار المصدر بلفظه فاستثقل التكرار للتقارب[1] وعادة العرب في ذلك، فعدل إلى ما يجاريه ويحرز المعنى، ولتجري المصادر الثلاثة مجرى واحدًا خفة ووزنًا إحرازًا للتناسب والتلاؤم. ولما لم يتقدم في الآية الأولى ما يستلزم هذا وإن قوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [النساء: ٨٧] إخبار وحديث عن البعث بعد الموت وجمع الخلق لحسابهم ومجازاتهم على الخير والشر فهو إخبار وإنباء، ومثله ما ورد في قوله تعالى إخبارًا عن قول منكري البعث: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [سبأ: ٧] فالإنباء هنا هو ذلك الخبر الصدق منه تعالى بقوله: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، فقد وضح ورود كل واحدة من الآيتين على ما يناسب ويلائم، والله أعلم.

• **الآية الحادية عشرة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ...﴾ [النساء: ١١٥]، وفي سورة الأنفال: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿١٣﴾﴾ [الأنفال]، وفي الحشر: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ شَآقُّوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ۖ وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٤﴾﴾ [الحشر].

للسائل أن يسأل عن إدغام الوارد في الحشر وفك الإدغام في السورتين قبل، ما وجه ذلك مع أن الفك والإدغام فصيحان؟

والجواب: أن الإدغام تخفيف وليس بالأصل، فورد في النساء على الأصل ولم يقترن به ما يستدعي تخفيفه ولا سؤال في ذلك، ولما تقدم في سورة الحشر قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ شَآقُّوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [الحشر: ٤] وتقدم الماضي مدغمًا، ولم يسمع في الماضي إلا تلك اللغة، فجيء بما حمل عليه

---

(١) في (أ) و(ب): [المتقارب].

من قوله: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ﴾ [الأنفال: ١٣] مدغمًا ليحصل مجيء الإدغام قبله في الماضي من قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ شَآقُّوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [الحشر: ٤]، وعطف ﴿وَرَسُولَهُۥ﴾ على اسم الله تعالى، وقد وردت نسبة المشاقة لله ورسوله وورد ذلك بالعطف بالواو الجامعة وهو ما يناسب الفك، فاستدعى الموضع داعيان: أحدهما ما قبله من الإدغام، والثاني ما بعده من العطف المشبه للفك، فروعي البعدي لأنه أقوى في الرعي كما فعلوا في الإمالة فلم يميلوا نحو مناشيط وما كان مثله مما تأخر فيه حرف الاستعلاء وإن حال بينه وبين الألف حرفان ومع ذلك فإنه يمنع الإمالة وليس كذلك في قوته المنع إذا تقدم مع حائل، فكذا فعلوا فيما تقدم فراعوا ما بعد كما ذكرنا فلم يدغموا، إذ المتقدم في قوة المفروع منه المنقطع المتصل بعد في النطق أقرب، فورد على ما يجب ويناسب.

• **الآية الثانية عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ۚ وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ ۗ وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ ۚ وَإِن تُحْسِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٢٨﴾﴾ [النساء]، وفي آية أخرى بعد: ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوٓا۟ أَن تَعْدِلُوا۟ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ۖ فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةِ ۚ وَإِن تُصْلِحُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١٢٩﴾﴾ [النساء].

فيهما سؤالان: قوله في الأولى: ﴿وَإِن تُحْسِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟﴾ وفي الثانية: ﴿وَإِن تُصْلِحُوا۟﴾، والختامان: ﴿خَبِيرًا ﴿١٢٨﴾﴾ في الأولى ﴿غَفُورًا﴾ في الثانية.

والجواب، والله أعلم: أن الآية الأولى فيما بين المرأة وزوجها، فإن خافت منه وأرادت تآلفه وبقاءه وكينونتها في عصمته، فلا جناح عليهما أن تعطي شيئًا من نفسها وتترك بعض حقها؛ كأن تؤثر ضرتها في القسمة أو تترك هي حظها كما فعلت سودة[1] رضي الله عنها، أو تهب له من حالها، لا جناح عليها في هذا ولا على زوجها في

---

(١) سودة بنت زمعة (ت٥٤هـ/ ٦٧٤م) هي: سودة بنت زمعة بن قيس بن عبد شمس، من لؤي، من قريش: إحدى أزواج النبي ﷺ كانت في الجاهلية زوجة السكران بن عمرو بن عبد شمس، وأسلمت، ثم أسلم زوجها، وهاجرا إلى الحبشة في الهجرة الثانية، ثم عاد إلى مكة، فتوفي السكران، فتزوجها النبي ﷺ بعد خديجة، وتوفيت في المدينة. (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٣/ ١٤٥).

قبول ذلك منها وإن كان الطبع[١] يأبى من إسقاط حق أو تنقصه لما جبلت عليه النفوس، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ﴾ [النساء: ١٢٨] ثم قال تعالى: ﴿وَإِن تُحْسِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟﴾ [النساء: ١٢٨] فندب كلًّا منهما إلى الإحسان والتقوى، والزوج أخص بذلك وأولى وأن يحتمل كل منهما من صاحبه ويصبر؛ فإن الله مطلع عليه خبير بما يكنه ويخفيه، ثم قال: ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوٓا۟ أَن تَعْدِلُوا۟ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ [النساء: ١٢٩] لأن القلوب لا تملك ولا بيد الإنسان فسادها ولا صلاحها، فإن عدل في القسمة والمحادثة والإنفاق والنظر وبشاشة الوجه وجميل الملاقاة، وفرضنا اجتهاده في هذا كله حتى تحصل المساواة، لم يقدر أن يميل بقلبه إلى كلهن على حال سواء: ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، بل على الإنسان أن يجتهد. وفي الحديث عنه ﷺ: «**اللَّهُمَّ هذه قسمتي فيما أملك فلا تلمني فيما لا أملك**»[٢] ﴿فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةِ﴾ [النساء: ١٢٩]: لا ممسكة ولا مطلقة، ثم قال تعالى: ﴿وَإِن تُحْسِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟﴾ والمراد ما استطعتم وكان في إمكانكم، فإن الله يغفر لكم ما سوى ذلك. والآية الأولى مقصودها يستدعي ما ختمت به من أنه تعالى خبير بأفعال عباده وأعمالهم الظاهرة والباطنة، ومساق هذه الأخرى يستدعي مغفرته تعالى؛ إذ قد عرفت الآية أن العدل لا يستطاع فإن لم تكن المغفرة هلك المكلف، فورد أعقاب كل آية بما يناسب، وأما ورود: ﴿وَإِن تُحْسِنُوا۟﴾ في الآية الأولى وورود: ﴿وَإِن تُصْلِحُوا۟﴾ هنا فمفهوم مما تمهد وأنسب شيء، والله أعلم.

• **الآية الثالثة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ ٱللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِۦ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ وَٰسِعًا حَكِيمًا ﴿١٣٠﴾ وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ وَإِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا ﴿١٣١﴾ وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴿١٣٢﴾﴾ [النساء].

---

(١) في (أ) و(ب): [الطمع].

(٢) ضعيف: أخرجه الترمذي في سننه، كتاب: النكاح، باب: التسوية بين الضرائر، حديث رقم (١١٤٠)، وضعفه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي، حديث رقم (١١٤٠).

للسائل أن يسأل عن وجه اختلاف ما أعقبت به هذه الآي الثلاث من أوصافه العلية ﷻ، ففي الأولى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ وَٰسِعًا حَكِيمًا ۝١٣٠﴾، وفي الثانية: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا ۝١٣١﴾، وفي الثالثة: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ۝١٣٢﴾؛ يسأل عن ذلك وعن تكرار إخباره تعالى وقوله: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ ثلاث مرات مع تقارب الكلام واتصاله.

والجواب عن الأول: أنه لما قال سبحانه في الزوجين عند عدم انقيادهما لحسن المعاشرة: ﴿وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ ٱللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِۦ﴾، قال الزمخشري: يرزقه زوجًا خيرًا من زوجه وعيشًا أهنأ من عيشه[1]. ولما قال: ﴿يُغْنِ ٱللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِۦ﴾ ناسب هذا ذكر ما يقتضي من صفاته عموم وجوه الإحسان، وأنه لا نفاد لما عنده مما به قوام عيشهم وكمال حال كل واحد منهم من الرزق والسكن والتأنيس، وأنه سبحانه المنفرد بعلم وجه الحكمة في تآلفهم وتفرقهم فقال: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ وَٰسِعًا حَكِيمًا ۝١٣٠﴾[2]؛ أي: كثير العطاء جم الإحسان عليم بخفيات مصالح العباد، فقوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ وَٰسِعًا حَكِيمًا ۝١٣٠﴾ عقب ما تقدمه من قوله: ﴿وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ ٱللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِۦ﴾ أوضح شيء في المناسبة، ثم أتبع بما يلائم ذلك ويزيده وضوحًا من إخباره تعالى من أن السماوات والأرض وما فيهما ملكه تعالى فقال: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾، ثم أتبع سبحانه أنه بما يرجع إلى عموم إحسانه إلى من تقدم من المخاطبين بكتبه المنزلة رحمة لعباده وإحسانه كما أحسن إلى المواجهين بهذا الكتاب والمهيمن على هذا الخطاب فقال: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ وأعلم سبحانه أنه محسن بذلك إليهم لأن تقواهم إياه تعالى مثمرة لهم السلامة من عذابه والنجاة من أليم عقابه، وأنه ليس به إلى تقواهم من حاجة ولا يعود إليه سبحانه من كل ذلك منفعة؛ إذ هو الغني عنهم وعن عبادتهم فقال: ﴿وَإِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ فهو الغني عنكم وعن عبادتكم، كما قال سبحانه

---

(١) الكشاف، الزمخشري، مرجع سابق، (١/ ٥٧٣).

(٢) ما بين المعقوفتين وردت بهامش (ب).

في آية أخرى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰٓ إِن تَكْفُرُوٓاْ أَنتُمْ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا فَإِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِيٌّ حَمِيدٌ ۝٨﴾ [إبراهيم]، وقال تعالى: ﴿فَكَفَرُواْ وَتَوَلَّواْۚ وَّٱسْتَغْنَى ٱللَّهُۚ وَٱللَّهُ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ۝٦﴾ [التغابن]، وإذا كان الكل ممن في السماوات والأرض ملكًا له سبحانه وتحت قهره وفي قبضته يفعل فيهم ما يشاء ولا يكون منهم إلا ما يشاؤه ويريده وهو الغني الحميد، ثم أكده بقوله: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۚ﴾ لما بني عليه (من قوله): ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ۝١٣٢﴾ [النساء]؛ أي: حافظًا لجميع ذلك منفردًا بتدبيره [وإمساك السماوات والأرض ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده، فختام الآية بهذه الصفة][1] من أنسب شيء وأبينه، والله أعلم.

• **الآية الرابعة عشرة:** قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ﴾ [النساء: ١٣٥]، وفي المائدة: ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ﴾ [المائدة: ٨]، فقدم في آية النساء قوله: ﴿بِٱلْقِسْطِۖ﴾ وأخَّر في آية المائدة، **فيسأل عن وجه ذلك.**

والجواب عنه، والله أعلم: أن الآيات المتصلة بآية سورة النساء مبنية على الأمر بالعدل والقسط؛ قال تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ...﴾ [النساء: ١٢٣]، وقال بعد: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِۖ﴾ [النساء: ١٢٧]، ثم قال: ﴿وَأَن تَقُومُواْ لِلْيَتَٰمَىٰ بِٱلْقِسْطِۚ﴾ [النساء: ١٢٧]، وتوالت الآي بعد على هذا المعنى فقدم قوله القسط ليناسب ما ذكر، وأما آية المائدة فثبت قبلها الأمر بالطهارة، ثم تذكيره سبحانه [بتذكر][2] نعمه والوقوف مع ما عهد به إلى عباده والأمر بتقواه فناسبه قوله: ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ﴾ ثم أتبع بما بني على ذلك من الشهادة بالقسط، فتأمل ما بني على هذه وما بني على آية النساء يتضح لك ما قلته، والله أعلم بما أراد.

• **الآية الخامسة عشرة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًۢا ۝١٣٧﴾ [النساء]،

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهي زيادة في بعض النسخ.
(٢) في (أ) و(ب): [بتذكير].

وفيما بعد من السورة نفسها: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَظَلَمُواْ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴿١٦٨﴾ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ...﴾ [النساء].

للسائل أن يسأل عن وجه اختلاف الكنايتين عما إليه الهداية الممنوعة عمن ذكر في الآيتين مع استواء حال من ذكر فيهما من التلبس بالزيادة على الكفر وفي الجزاء بعدم الغفران ومنع الهداية، ومع أن مسمى السبيل والطريق واحد، فما وجه اختلاف الكناية عنه باسم السبيل في الأولى والطريق في الثانية؟

والجواب، والله أعلم: إن السبيل والطريق وإن استويا واتحد معناهما فيما ذكر فبينهما فرق واضح من حيث إن مواضع السبيل أكثر ترددًا في الكلام، ففي إطلاق لفظه توسعة وعموم ليست في إطلاق لفظ طريق، فقد ورد ذكر السبيل في الربع الأول من الكتاب العزيز في بضع وخمسين موضعًا أو نحو ذلك. من ذلك في سورة البقرة أربعة عشر موضعًا أولها قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴿١٠٨﴾﴾ [البقرة]، وآخرها قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٣]، وفي آل عمران ستة مواضع، وفي النساء ستة وعشرون موضعًا، وفي المائدة والأنعام تسعة مواضع. ولم يقع ذكر الطريق في كتاب الله (كله) إلا في: (.....)[١]، ثم إن اسم السبيل مع ما تقرر من كثرة ترداده أغلب وقوعًا في الخير وسبيل السلامة إفصاحًا وإشارة، ولا يكاد اسم الطريق يرد مرادًا به السلامة والخير إلا مقرونًا بوصف أو إضافة أو (ما) يخلصه لذلك كقوله تعالى: ﴿يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٣٠﴾﴾ [الأحقاف].

وإذا تقرر هذا فقوله في الآية الأولى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا﴾ [النساء: ١٣٧] حاصل منه وسم هؤلاء بشر وصف وأعظمه وأبلغه بأقصى غاية في شنعة المرتكب، فليست حال من كفر بعد إيمان كحال من لم يتقدم كفرَه إيمانٌ، قال تعالى فيمن توعده بأشد

(١) بياض في كل النسخ.

الوعيد: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٦﴾﴾ [النحل] إلى ما وصفوا به من استحبابهم الحياة الدنيا على الآخرة، وإنما وقع ذلك منهم بعد علمهم (بكيان) الآخرة وتصديقهم بها ثم اختاروا الدنيا عليها، فحالهم حال من أضله الله على علم ولا أسوأ حال من هؤلاء، أما الموصوفون في الآية الثانية بالكفر والظلم فدون هؤلاء في شنعة المرتكب والمبالغة في الضلال، ألا ترى أن حال الكافر الذي لم يتقدم منه إيمان ليست كحال من تقدم منه إيمان، لكفر هذا على علم، ولا حال من وصف بالظلم وإن كان يقع على الكفر وما دونه كحال من وصف في الآية الأولى بعوده إلى الإيمان ثم إلى الكفر بعد ذلك ثم الازدياد في الكفر، فلما بلغت حال هؤلاء فيما وصفوا به أشنع غايات الكفر والضلال وأشدها تخبطًا ناسب ذلك الكناية عما صدوا عنه ومنعوه «بالسبيل» مناسبة بين حالهم والممنوع من محسود مآلهم، ولما لم يكن وصف[1] الآخرين بالكفر والظلم يبلغ شنعة المرتكب مبلغ أولئك؛ عدل في الكناية عما منعوه إلى ما يناسبه، وجرى كل على ما يجب ويناسب، ولم يكن عكس الوارد ليلائم ولا ليناسب، والله أعلم.

• **والآية السادسة عشرة:** قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا۟ خَيْرًا أَوْ تُخْفُوهُ أَوْ تَعْفُوا۟ عَن سُوٓءٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا ﴿١٤٩﴾﴾ [النساء]، وفي سورة الأحزاب: ﴿إِن تُبْدُوا۟ شَيْـًٔا أَوْ تُخْفُوهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴿٥٤﴾﴾ [الأحزاب].

للسائل أن يسأل هنا في ثلاثة مواضع: **أحدها**: قوله: ﴿إِن تُبْدُوا۟ خَيْرًا﴾ وفي الأحزاب: ﴿شَيْـًٔا﴾، فيسأل عن وجه الفرق؟ **والثاني**: ما الموجب لخلاف جواب الشرط في الآيتين؟ ففي الأولى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا ﴿١٤٩﴾﴾ وفي الثانية: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴿٥٤﴾﴾، **والثالث**: زيادة قوله في الأولى: ﴿أَوْ تَعْفُوا۟ عَن سُوٓءٍ﴾.

والجواب عن الأول: أن قوله: ﴿إِن تُبْدُوا۟ خَيْرًا أَوْ تُخْفُوهُ﴾ مقصود به

(١) في (ب): [من وصف].

خصوص طرف الخير وعمل البر جريًا على ما دارت عليه سورة النساء وتردد فيها من إصلاح ذات البين والندب إلى العفو والتجاوز عن السيئات[(١)]، ألا ترى قوله تعالى لمقتسمي الميراث فيمن حضرهم من ذوي القربى وذوي الحاجات: ﴿وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَٱكْسُوهُمْ وَقُولُوا۟ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ۝٥﴾ [النساء]، وقوله في الآيتين الفائتتين: ﴿فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا۟ عَنْهُمَآ﴾ [النساء: ١٦]، وقوله في النساء: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩]، وقوله: ﴿فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا۟ عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٣٤]، وقوله: ﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ﴾ [النساء: ٦٣]، وقوله: ﴿وَإِن تُصْلِحُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ۝١٢٩﴾ [النساء]، إلى أمثال هذه الآي مما يطول ذكره، ولا يكثر في غير هذه السورة ككثرته فيها، ومن هنا لم يتعرض فيها لأحكام الطلاق وإن كانت السورة مبنية على أحكام النساء، لكن خص من ذلك ما فيه التآلف والإصلاح وما يرجع إلى ذلك، ولم يرد فيها من أحكام الطلاق إلا ما أشار إليه قوله تعالى: ﴿وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ ٱللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [النساء: ١٣٠]، فذكر هذا القدر عند استدعاء معنى الكلام وتمام المقصود به إليه بأوجز لفظ وبما يؤنس الفريقين، ولم يذكر فيها اللعان ولا الظهار ولا الخلع ولا طلاق الثلاث؛ بل ذكر فيها استصحاب العشرة إلى التوارث، فلما كان مبنى السورة على هذا ناسب ذلك طرف الخير غير مشار إلى ضده إلا بالعفو عما وقع بالمكلف فيه فقال تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا۟ خَيْرًا أَوْ تُخْفُوهُ أَوْ تَعْفُوا۟ عَن سُوٓءٍ﴾ [النساء: ١٤٩]، فنوسب بهذا الخصوص خصوص ما تكرر في السورة بما ذكر من العفو وما يحرزه. وفي سورة البقرة: ﴿وَأَن تَعْفُوٓا۟ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٧] وذلك في مثل ما تقدم هنا من أحكام النساء. وأما آية الأحزاب فمقصود بها ما يعم الطرفين من الخير والشر، ألا ترى ما تقدمها من قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُوا۟ رَسُولَ ٱللَّهِ وَلَآ أَن تَنكِحُوٓا۟ أَزْوَٰجَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦٓ أَبَدًا﴾ [الأحزاب: ٥٣]، (وما تقدم) في هذه السورة من ذكر المنافقين وسوء مرتكبهم في قصة الأحزاب وقولهم:

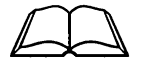
(١) في (ب): [الهنات].

﴿مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ إِلَّا غُرُورًا ۝١٢﴾ [الأحزاب]، وقولهم في الاستئذان ﴿إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ﴾ [الأحزاب: ١٣] وكذبهم في ذلك، فحذر الله المؤمنين من مرتكبات المنافقين، وأعلمهم أنه تعالى لا يخفى عليه شيء: ﴿سَوَآءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ ٱلْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ﴾ [الرعد: ١٠] فقال تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا۟ شَيْـًٔا أَوْ تُخْفُوهُ﴾ [الأحزاب: ٥٤]، فلما قصد في هذه الآية عموم الطرفين ورد بلفظ مطلق يعم الخير والشر فقال تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا۟ شَيْـًٔا﴾، والشيء يقع على كل موجود من ذات أو معنى، حتى أن بعض المتكلمين يطلقه على المعدوم المقدر الوجود فيقول بشيئية المعدوم ـ وليس هذا من قولنا ـ ولكن الإطلاق حاصل كيفما قيل، والشيء المخفي المشار إليه في الآية إنما هو عمل قلبي موجود بمحله، فلا اعتراض علينا به، والخير والشر داخلان تحت ذلك، وأما لفظ خير في آية النساء فقد تقدم خصوصه ومناسبته، فورد كل على ما يجب ويناسب ولا يمكن فيه العكس.

والجواب عن السؤال الثاني: أن اختلاف جواب الشرط في الآيتين إنما هو بحسب ما يستدعيه، فقوله تعالى في الأحزاب: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ۝٥٤﴾ [الأحزاب] يبين الجوابية لقوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا۟ شَيْـًٔا أَوْ تُخْفُوهُ﴾، وأما قوله في آية النساء: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا ۝١٤٩﴾ [النساء] فمنزل على قوله: ﴿أَوْ تَعْفُوا۟ عَن سُوٓءٍ﴾ [النساء: ١٤٩]، فندب سبحانه العباد إلى العفو بمفهوم هذا الكلام بإعلامهم أن تلك سُنَّة في خلقه من عفوه عن المسيء مع القدرة على أخذه والانتقام منه ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُوا۟ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [فاطر: ٤٥] وهذا الجواب لقوله تعالى: ﴿أَوْ تَعْفُوا۟ عَن سُوٓءٍ﴾ يفهم جواب الأمرين من إبداء الخير وإخفائه، وأن ذلك يحبه تعالى ويثيب عليه، فقد بان التناسب في هذا كله في كل واحد من الشرطين وجوابهما.

والجواب عن السؤال الثالث: أن قوله تعالى: ﴿أَوْ تَعْفُوا۟ عَن سُوٓءٍ﴾. من تمام ما قصد بالآية من الندب إلى تحصيل أفعال البر وأن العفو عن السوء من أجلها، وبذلك أمر الله تعالى نبيه ﷺ في قوله تعالى: ﴿فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱصْفَحْ﴾

[المائدة: ١٣] في غير ما آية، فقد بان التناسب في هذا كله. ووضح أن كل ما ورد في الآيتين لا يلائمه غير موضعه، والله أعلم بما أراد.





سورة المائدة

• **الآية الأولى منها:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ [المائدة: ١] وفي سورة الحج: ﴿وَأُحِلَّتْ لَكُمُ ٱلْأَنْعَٰمُ﴾ [الحج: ٣٠].

للسائل أن يسأل عن وجه ما ورد في هاتين الآيتين مع اجتماعهما في التعريف بحلِّية هذا الضرب من الحيوان البهيمي مفصحًا فيهما بتقرير حكم التحليل بالماضي وهو قوله: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم﴾، ثم خصت آية المائدة بزيادة لفظ ﴿بَهِيمَةُ﴾ ولم يرد ذلك في آية الحج، **فيسأل عن وجه ذلك؟**

والجواب عنه، والله أعلم: أن المقصود في الآيتين مختلف، فوردت الألفاظ بما يحرز ذلك، وبيانه: أن اسم الأنعام إنما يقع على ما ذكر في آية سورة الأنعام من الأزواج الثمانية حين تفسرت مفصلة فقال تعالى: ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ مِّنَ ٱلضَّأْنِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْمَعْزِ ٱثْنَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، ثم قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْإِبِلِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ ٱثْنَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٤] وهي أصناف أربعة: الإبل والبقر والضأن والمعز تفصلت بحسب التذكير والتأنيث إلى ثمانية، والحمولة منها ما أطاق الحمل على ظهره وهي الإبل: والفرش ما سواها، وقيل غير هذا، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ مِنۢ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَنًا خَالِصًا سَآئِغًا لِّلشَّٰرِبِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [النحل]، وإنما اللبن المراد هنا المنعم به علينا لبن الأنعام وهي الأزواج الثمانية، أما لبن الوحشي غير الإنسي فلم يقصد هنا وإن كان حلالًا لتعذر إدراكه، وليس هو المراد في الأنعام، وإن جاز إطلاق اسم الأنعام على الوحشي مجازًا لجامع سنذكره بعد.

قال الهروي[1]: الأنعام، المواشي من الإبل والبقر والغنم، وإذا وضح

(١) الهروي (٣٩٦ ـ ٤٨١هـ/١٠٠٦ ـ ١٠٨٩م): هو عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري =

أن الأنعام هي الأزواج الثمانية فمن المعلوم أن غيرها من الوحشي الذي لا يدرك إلا بالصيد محرم على الحاج ما دام في عمله، قال تعالى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة: ٩٦]، ولما كانت آية سورة الحج مناطة بما أمر به الحاج في قوله: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴿٢٩﴾﴾ [الحج]، والأمر بتعظيم تلك الحرمات والشعائر الإيمانية في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ﴾ [الحج: ٣٠] وصل بها ما يحل أكل لحمه للمحرم حال إحرامه، فقال تعالى: ﴿وَأُحِلَّتْ لَكُمُ ٱلْأَنْعَٰمُ﴾ [الحج: ٣٠]، ولم يكن ليلائم هذا الموضع ما ورد في آية المائدة من قوله: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ [١] لأن المراد بهيمة الأنعام الوحشي، قال القرطبي[(١)]: «بهيمة الأنعام وحشيها»[(٢)]، وقال الزمخشري في أحد تفسيريه: «الظباء وبقر الوحش»[(٣)].

ووجه وقوعها في آية المائدة أن آية المائدة من آخر ما نزل، وقد تضمنت متممات من الأحكام؛ كآية الوضوء والتيمم وتفاصيل الصيد واستيفاء المحرمات من المأكولات والمشروبات على التحرير، وأحكام هذه السورة كثيرة ومحكمة غير منسوخة، وفيها ورد: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] فناسب هذا ذكر حلِّية بهيمة الأنعام إلحاقًا لها بالأنعام؛ إذ لم يذكره الله في غيرها على ما ورد في تحرير ذلك

= الهروي، أبو إسماعيل: شيخ خراسان في عصره، من كبار الحنابلة، من ذرية أبي أيوب الأنصاري، كان بارعًا في اللغة، حافظًا للحديث، عارفًا بالتاريخ والأنساب، مظهرًا للسُّنَّة داعيًا إليها، امتحن وأوذي وسمع يقول: «عرضت على السيف خمس مرات، لا يقال لي ارجع عن مذهبك، لكن يقال لي: اسكت عمن خالفك، فأقول: لا أسكت!» من كتبه «ذم الكلام وأهله». (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٤/ ١٢٢).

(١) القرطبي: وقد ذكر في كل النسخ الغزنوي، وهو: محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فَرْح الأنصاري الخزرجي الأندلسي، أبو عبد الله، القرطبي: من كبار المفسرين، صالح متعبد، من أهل قرطبة، وقد تقدمت الترجمة له.

(٢) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، (٦/ ٣٤).

(٣) انظر: الكشاف، الزمخشري، مرجع سابق، (١/ ٦٠١).

وبيان العوارض التي قد تحرم لأجلها وذلك قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ﴾ [المائدة: ٣] ثم أتبع بقوله: ﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ﴾ [المائدة: ٣] لأن هذه عوارض تكثر في الوحشي لمخالفة حاله في التذكية وما تحل به الإنسية من الأنعام، ثم أتبع ذكر ما يعرض مما ذكر مما وقعت الإشارة إليه بقوله: ﴿إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١] ثم أشار قوله: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾ [المائدة: ١] إلى ما أفصح به قوله تعالى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة: ٩٦]، فوضح التناسب وإن عكس الوارد في الآيتين لم يكن ليناسب، والله أعلم بما أراد.

• **الآية الثانية من سورة المائدة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا﴾ [المائدة: ٢]، وفي سورة الفتح: ﴿يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَانًا﴾ [٢٩]، وكذا في سورة الحشر.

فيسأل عن موجب اختصاص سورة المائدة بما ورد فيها من إضافة اسم الرب تعالى إليهم بخلاف السورتين؟

والجواب، والله أعلم: أن آية المائدة مبنية على تأنيس وتقريب واستلطاف وقد أحرز قوله: ﴿مِّن رَّبِّهِمْ﴾ هذه المعاني الثلاثة حسبما يتبين بعد. ومن التأنيس أيضًا افتتاح خطاب من قصد بها بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ [المائدة: ١] مع أنهم نهوا عن عدة منهيات، والنهي مما يثير الخوف لمن قصد بالنهي، ثم يحكمه ويقويه ما وصف به آم البيت الحرام من ابتغاء الفضل والرضوان إلى ما تعضيده إضافة التخصيص في قوله: ﴿مِّن رَّبِّهِمْ﴾ إذ لا يحصل ذلك من أن لو قيل: يبتغون فضلًا من الله عوض قوله: ﴿مِّن رَّبِّهِمْ﴾ وإذاية[1] من خص بتقريب ليست كإذاية من ليس كذلك، والمعصية قد تكون واحدة ثم تعظم بإيقاعها على صفة ما، وتأمل ما ورد في الزنا بحليلة الجار ـ والزنا كله كبيرة ـ ولكن لوقوعه بحليلة الجار زيادة وذلك لحرمته، وكذلك ما عظم الشرع من الإلحاد في البيت الحرام ـ والإلحاد كله كفر ـ ولكن في وقوعه في البيت

---

(١) إذاية: مصدر من الأذى.

الحرام زيادة، وتأمل هذا في الكتاب العزيز وفي صحيح الأخبار تجد ذلك كثيرًا، كما أن هذه الإضافة في قوله: ﴿مِّن رَّبِّهِمۡ﴾ مشعرة إذا اقترن بها بعض القرائن بالتلطف والتقريب[(١)] وتأنيس من عني بها وتخويف من انتهك حرمة من جرت الكناية عنه بها تخصيصًا وتأنيسًا؛ فلهذا خص هذا الموضوع بها، وقدم أيضًا تأنيس من خوطب بالنهي إذا هم امتثلوا فأنسوا من شدة الخوف الحاصل من مجموع ما ذكرنا، فلمجموع ما قصد في هذه الآية من التأنيس والتخويف والاستلطاف خصت بما ورد فيها.

فإن قلت: قد ترد هذه الإضافة حيث لا يقصد التلطف ولا التأنيس كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ عَذَابُ جَهَنَّمَۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ ٦﴾ [الملك] إلى أمثال هذا مما يكثر.

قلت: أما آية الفتح فلم ينجر فيها تخويف مرتكب، ولا بنيت على ذلك ولا داعية إلى ما يستدعي التأنيس كما في آية المائدة، وهذا مع أن المذكورين في آية الفتح أعظم الأمة قدرًا وأجلهم خطرًا، وهم أهل المزية والاختصاص، فلم تبن الآية إلا على مدحهم وبيان مزيتهم التي لا يدركها غيرهم، ولم ينجر فيها تخويف مرتكب يدعو إلى تأنيس من خوطب بها كما في آية المائدة، بل وردت هذه مورد البشارة وتعريف حال الأنعام، وعلى ذلك وردت آية الحشر من الثناء والمدحة، ولم يتخللها نهي ولا تخويف ولا ورود تفصيل بذكر مخالفي تلك الحال، فقال تعالى: ﴿لِلۡفُقَرَآءِ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ﴾ إلى قوله: ﴿يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ٨﴾ [الحشر]. فقد وضح الوجه في ورود كل من هذه الآي على ما ورد، وإن عكس الوارد فيها لا يناسب على ما تمهد، والله سبحانه أعلم.

• **الآية الثالثة من سورة المائدة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ أَن صَدُّوكُمۡ عَنِ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ أَن تَعۡتَدُواْۘ﴾ [المائدة: ٢]، وقال تعالى (فيما بعد): ﴿وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ﴾ [المائدة: ٨]، فاتفقت الآيتان

(١) في (أ) و(ب): [التقرب].

على وصية المؤمنين وحضهم على مكارم الأخلاق والعفو ممن تقدمت منه إساءة أكسبت بغضه، فكأن قد قيل لهم: لا يحملنكم ما وقر في صدوركم من بغضكم إياهم على متقدم إساءتهم بصدهم إياكم عن المسجد الحرام عام الحديبية ومنعكم عن الاعتمار؛ لا يحملنكم ذلك على الانتقام منهم والانتصار لأنفسكم، والعفو أقرب للتقوى وقد ملكتم فاسجحوا، خوطب المؤمنون بهذا بعد فتح مكة وقهر كفار العرب وإعلاء كلمة الله، فندبوا إلى العفو عما تقدم، ولا يحاسب من انقاد واستجاب ودخل في دين الله بما كان تقدم من عداوتهم وإن وقر في النفوس من بغضهم على إساءتهم ما وقر، فاستوت الآيتان بأمر المؤمنين بمكارم الأخلاق، ثم اختلف تعليق ما حذروا منه أن يحملهم عليه لحظ ما بقي في نفوسهم، فقيل في الآية الأولى: ﴿أَن تَعْتَدُواْ﴾ [المائدة: ٢] وفي الثانية: ﴿عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ﴾ [المائدة: ٨] والاعتداء أشد وأعظم من عدم العدل.

فللسائل أن يسأل عن وجه ما ورد في كل من الموضعين ومناسبته لما تقدمه؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن الآية الأولى ورد فيها الإفصاح بعلة البغضاء الحاملة على الانتصار والانتقام، وهي صدهم عن البيت الحرام عام الحديبية وذلك قوله تعالى: ﴿أَن صَدُّوكُمْ﴾ [المائدة: ٢]؛ أي: من أجل أن صدوكم؛ أي: منعوكم؛ «فأن» هنا مصدرية في موضع المفعول من أجله، فلما وقع الإفصاح بسبب الشنئان ناسب النظم الإفصاح بالعفوية عليه وهو الاعتداء بالانتقام والمجازاة السيئة بالسيئة، لولا ما ندب سبحانه إليه من التخلف الإيماني المشروع للمؤمنين تقديمه واختياره، فقيل: ﴿أَن تَعْتَدُواْ﴾؛ أي: لا يحملنكم ذلك على أن تعتدوا؛ أي: على الاعتداء أو لا يكسبنكم ذلك المرتكب الفارط منه الاعتداء، ولما لم يرد في الآية الثانية إفصاح بجريمة بل بنيت على أمر المؤمنين بالعدل فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٨] فلما أمروا بالعدل ناسب ذلك وصيتهم وأمرهم ألا يحملهم شيء على ترك العدل الذي أمروا به فقيل: ﴿عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ﴾.

فوضح جليل الالتئام والمناسبة وورود كل من المنهي عن ارتكابه في الآيتين على ما يجب ويناسب ولا يمكن خلافه، والله أعلم.

• **الآية الرابعة من سورة المائدة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ۝٦﴾ [المائدة]، وفي النحل: ﴿كَذَٰلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ ۝٨١﴾.

فورد في الآيتين إتمام نعمته (سبحانه) على عباده بعبارة متحدة، ثم اختلف المترجى منه سبحانه جزاء على ذلك.

والجواب، والله أعلم: أن آية المائدة خطاب للمؤمنين بما يجب عليهم من الطهارة لصلاتهم وتعليم لهم كيفية عملهم في ذلك وإنعام عليهم برخصة التيمم إذا عدموا الماء، وكل هذا مستوجب للشكر لله سبحانه، فقيل في ختام هذه الآية: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ۝٦﴾ [المائدة]. وأما آية النحل فإن السورة كلها مكية إلا آيات من آخرها، وغالب (حالها) أنها خطاب لكفار قريش ومن كان مثلهم، ألا ترى افتتاحها بقوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١] وإنما هذا خطاب للمرتابين في الساعة تكذيبًا وكفرًا، ثم قال: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝١﴾، وقرئ بالتاء[1] فأوضح أن الخطاب كما قلنا للمرتابين، وقوله بعد: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ۝١٧﴾ [النحل]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ۝٢٠﴾ [النحل] إلى ما بعد، ثم قال: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ۝٢٤﴾ [النحل]، ثم قال: ﴿قَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾ [النحل: ٢٦]، وقال: ﴿إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَىٰهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ۝٣٧﴾ [النحل]، ثم قال: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ

---

(١) يقول ابن الجزري في ذلك: (واختلفوا) في ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ هنا ـ يقصد الموضع الذي بسورة يونس ـ وفي موضعي النحل وفي الروم؛ فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالخطاب في الأربعة، وقرأ الباقون بالغيب فيهن. (النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع ـ شيخ عموم المقارئ بالديار المصرية ـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢/ ٣١٧).

جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾ [النحل: ٣٨]، ثم قال: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ﴾ [النحل: ٦٢]، ثم قال بعد آي فذكر بما امتن به سبحانه فقال: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا...﴾ [النحل: ٧٣] وعلى هذا استمرت آية سورة النحل وقد تخللها من تذكيرهم بإنعام الله عليهم كثير إلى قوله: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَٰلًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا﴾ [النحل: ٨١]، وكل هذا تذكير بعجائبه من إنعامه تعالى لا يمكن نسبة شيء منها لغيره، ثم أعقب ذلك بقوله: ﴿كَذَٰلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ ﴿٨١﴾﴾ [النحل]؛ أي: تدخلون في دين الإسلام الذي لا يقبل في الآخرة سواه، فهذا أوضح تناسب والسورة مكية.

أما آية المائدة فلم يقع قبلها خطاب لغير المؤمنين، ولا ما قصد به سواهم، ولم يخاطبوا باسم الإيمان إلا وإسلامهم حاصل، ثم علموا طهارتهم بعد بيان ما أحل لهم وحرم عليهم، ثم أعقب تعليمهم برخصة التيمم عند تعذر الماء، فناسب ذلك رجاء إنعامه عليهم بدايتهم للشكر، فقيل: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٦﴾﴾، ولم يكن ليلائم في كل من ختام الآيتين إلا الوارد فيه، ولا يناسب عكس الوارد بوجه، فورد كل على ما يجب ويناسب، والله أعلم بما أراد.

• **الآية الخامسة من سورة المائدة:** قوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿٩﴾﴾ [المائدة]، وفي سورة الفتح: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ [ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ][1] مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٢٩﴾﴾.

فقيل هاهنا: ﴿مِنْهُم﴾ ولم يقل في آية المائدة: ﴿مِّنكُم﴾ على مقتضى الخطاب، ولا ﴿مِنْهُم﴾ على الالتفات فيخصص كما في آية الفتح، بل قطع ﴿وَعَدَ﴾ [المائدة: ٩] عن نصب مفعوله، وجيء بالجملة في موضعه فقيل: لهم مغفرة وأجر عظيم، وجرى ذلك على ما يعم الكل ولا يخص، **فيسأل عن ذلك.**

والجواب عنه، والله أعلم: أن آية المائدة لما تقدمها خطاب المؤمنين

---

(١) ما بين المعقوفتين وردت بهامش (ب).

في قضيتين: الأولى منهما: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ...﴾ إلى قوله ﴿لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ٦﴾ [المائدة]، والثانية قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلۡقِسۡطِۖ...﴾ [المائدة: ٨] وقد وقع فيما بين هاتين الآيتين (قوله تعالى): ﴿وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَمِيثَٰقَهُ ٱلَّذِي وَاثَقَكُم بِهِۦٓ﴾ [المائدة: ٧]، ولم يقع أثناء هذه الآي إشارة إلى غيرهم ولا أنجز معهم أحد ممن سواهم، لم يحتج إلى تخصيص الخطاب الوعيد فأطلق القول ولم يقيد بأن يقال: ﴿مِنۡهُم﴾ ولا عملت ﴿وَعَدَ﴾ [المائدة: ٩] في مفعولها الثاني كما جاء ذلك كله في آية الفتح، بل عدل عن عملها في لفظ المغفرة وجيء بالجملة في موضع المفعول، وقطع بقوله: ﴿لَهُم﴾ على الابتداء والخبر؛ ليكون أبلغ في استحقاقهم ذلك، وأما آية الفتح فأعقب بها التمثيل الجاري في ذكر الزرع في قوله تعالى: ﴿يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ﴾ [الفتح: ٢٩] مع أن العلية الموصوفين بقوله: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ﴾ [الفتح: ٢٩] إلى ما وصفوا به، وعرف أنه مثلهم في التوراة وأن مثلهم في الإنجيل قد كان كذا، فمع ما وصفوا به قد عاصرهم، وكان في أيامهم ومعهم من علم نفاقه فمن كان يتظاهر بالإيمان ويسر الكفر: ﴿وَإِذَا جَآءُوكُمۡ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلۡكُفۡرِ وَهُمۡ قَدۡ خَرَجُواْ بِهِۦۚ﴾ [المائدة: ٦١] وقد صاروا معهم بظاهر أمرهم، وأعلم بذلك قوله تعالى: ﴿وَيَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمۡ لَمِنكُمۡ وَمَا هُم مِّنكُمۡ﴾ [التوبة: ٥٦]، وعرف سبحانه بأحوالهم وحذر نبيه ﷺ والمؤمنين منهم فقال: ﴿وَلَا تُطِعِ ٱلۡكَٰفِرِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَ﴾ [الأحزاب: ٤٨]، وقد شمل الكل عموم قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ [الفتح: ٢٩] بظاهر الإيمان إذ كانوا يتظاهرون بما وصف به المؤمنون، فجيء هنا بالوعد محرزا (مخرجًا)[1] منه من كان يتظاهر بالإيمان ويلزق بالمؤمنين وليس منهم؛ فقيل: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم﴾ فجيء بقوله: ﴿مِنۡهُم﴾ ليحرز هذا المعنى الجليل، فـ«مِن» على هذا للتبعيض.

أما آية المائدة فلا يتناول قبلها مما ذكر من الآيات غير المخلص في

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

إيمانه بخصوص خطابهم بألا يتناول غيرهم من قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [المائدة: ٦] فخصصوا بالنداء، ولا يتناول إلا مؤمنًا. أما «مع» فيتناول المجتمعين في الظاهر من حيث تألف أشخاصهم وإن اختلفت قلوبهم، ويدل على ذلك قول المنافقين في القيامة للمؤمنين: ﴿أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ﴾ [النساء: ١٤١] وجواب المؤمنين لهم بقوله: ﴿بَلَىٰ﴾؛ أي: قد كنتم معنا ولكن لم تكونوا مخلصين، هذا معنى قولهم: ﴿وَلَٰكِنَّكُمْ فَتَنتُمْ أَنفُسَكُمْ...﴾ [الحديد: ١٤]، فقد كانت معية في الظاهر وصح إطلاقها لغة، وهذا القدر من الاحتمال في اللفظ وإن لم يكن مقصودًا في المعنى حسن التحرير والتحرز في آية الفتح بقوله: ﴿مِنْهُم﴾، أما قوله: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [المائدة: ٩] بعد أن لم يتقدم إلا ذكر من أفصح بلسانه، وإنما الإيمان عمل قلبي لأنه التصديق[1] وإن اتسع في إطلاقه على الإيمان والإسلام، فالتصديق حاصل على كل حال كما لو قيل في آية سورة الفتح: ﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ [الفتح: ٢٩]، إذ تقرر هذا فلا حامل غير التحرز بأن يقال: ﴿مِنْهُم﴾ لأنهم مستوون غير مختلفين في ظاهر ولا باطن بخلاف آية الفتح لما في ظاهر لفظ «مع» مما تقدم.

فإن قيل: وصفهم بما وصفوا به في آية الفتح يرفع ما ذكرت من الاحتمال.

قلت: إذا أمكن رجوعه إلى الأكثر واحتمل لم يندفع ذلك الاحتمال، فورد كل من الآيتين على ما يناسب، والله أعلم.

• **الآية السادسة**: (قوله تعالى): ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُواْ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ﴾ [المائدة: ١٣]، وقال فيما بعد: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ ۖ﴾ [المائدة: ٤١].

[ففي الأولى: ﴿عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ١٣] وفي الثانية: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ٤١]][2]، **فيسأل عن موجب ذلك.**

---

(١) هذا تعريف ناقص وهو مذهب المرجئة والأشاعرة أما عند أهل السنة فهو التصديق المصحوب بالإقرار والانقياد.

(٢) ما بين المعقوفتين وردت بهامش (ب).

الجواب عن ذلك، والله أعلم: أن الفرق بين الموضعين: أن الآية الأولى تضمنت إخبار الله سبحانه لنبيه ﷺ مرتكب من تقدم من كفار بني إسرائيل حين أخذ عليهم الميثاق فيما عرفه سبحانه في قوله: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا . . .﴾ إلى قوله: ﴿فَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴿١٢﴾﴾ [المائدة]، فأخذ تعالى عليهم الميثاق وأخبرهم أنه تعالى معهم مواليهم بالتأييد وتكفير السيئات إن هم وفوا بما أخذ عليهم في قوله: ﴿لَئِنْ أَقَمْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَيْتُمُ ٱلزَّكَوٰةَ وَءَامَنتُم بِرُسُلِى وَعَزَّرْتُمُوهُمْ. . .﴾ الآية [المائدة: ١٢]، فنقضوا العهود، وقتلوا الأنبياء، وحرفوا كلام الله، فجعل الله قلوبهم قاسية ولعنهم على لسان داود وعيسى ابن مريم، فهذا كله تعريف بمرتكب سلف المعاصرين لرسول الله ﷺ وإخبار بحالهم من تحريفهم وتبديلهم.

وأما الآية الثانية فتعريف له ﷺ بأحوال معاصريه منهم، وكل هذا تسلية له ﷺ لئلا يحزنه قولهم ويشق عليه ارتكابهم، وليعلم أن ذلك من بعدهم جار على ما قدر عليهم في الأزل قد تبع في ذلك الخلف السلف، فقال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا﴾ [المائدة: ٤١]، فلما كان هذا الإخبار بحال خلفهم والأول إخبار بحال سلفهم ناسب حال الأولين ذكر ما تناولوه بأنفسهم وباشروه بالتحريف والتبديل، فقيل: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ١٣]، فهم المزيلون لما خوطبوا به عما أريد به؛ لم يتقدمهم في ذلك غيرهم، وأما المعاصرون فقد حرفوا أيضًا بعد الاستقرار، ألا ترى إنكارهم صفته ﷺ بعد مشاهدته ورؤيته، وهذا مما اختص به الخلف دون السلف إذ لم يباشر أمره ﷺ هؤلاء بعد أن كان سلفهم يعترفون بذلك، فقد حرف هؤلاء بعد الاعتراف والثبوت زائدًا إلى ما ارتكبه سلفهم، فالمقلدون لأسلافهم في التحريف والتبديل قائلون بما قالوه، فناسب الإخبار عن مرتكبهم ذكر البعدية إذ قد تقدمهم غيرهم لما ذكر، فالسلف منهم مبتدع مخترع، والخلف محرف أيضًا ومقلد متبع، فالبعدية لمن بعد، والحالية المحكية لمن قبل على ما يناسب، والله أعلم.

• **الآية السابعة:** قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ كَثِيرٗا مِّمَّا كُنتُمۡ تُخۡفُونَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖۚ﴾ [المائدة: ١٥]، وفيما بعد: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ عَلَىٰ فَتۡرَةٖ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٖ وَلَا نَذِيرٖۖ فَقَدۡ جَآءَكُم بَشِيرٞ وَنَذِيرٞۗ﴾ [المائدة: ١٩].

للسائل أن يسأل عما ورد في هاتين الآيتين من الاختلاف فيما خوطب به بنو إسرائيل، ووجه خصوص كل من الموضعين بالوارد فيه مع اتحاد مقصودهما من تذكيرهم وتعنيفهم على إعراضهم وانحرافهم عن الجادة من اتباع من أعملوا بأمره وقدم لهم فيه ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ (كَفَرُواْ)(١) بِهِۦۚ﴾ [البقرة: ٨٩].

على هذه المقدمة من المعنى مدار الآيتين، وإذا وضح هذا فلا سؤال في غير تخصيص كل واحدة من الآيتين بما ورد فيها؟

والجواب، والله أعلم: أنه لما تقدم قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَبَعَثۡنَا مِنۡهُمُ ٱثۡنَيۡ عَشَرَ نَقِيبٗاۖ...﴾ [المائدة: ١٢] فبين تعالى ما عهد إليهم فيه؛ أي: في معرفة نبوته وأن يؤمنوا به ﴿لَتُؤۡمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥۚ﴾ [آل عمران: ٨١] وألزموا الوفاء به، وأعلموا بما يكون من أمرهم إن وفوا؛ فقيل لهم: ﴿لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ وَلَأُدۡخِلَنَّكُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۚ﴾ [المائدة: ١٢] فالتزموا بما ألزموا بدليل: ﴿قَالُوٓاْ أَقۡرَرۡنَاۚ﴾ [آل عمران: ٨١] ثم نقضوا وحرفوا فجوزوا باللعنة وقساوة القلوب، قال تعالى: ﴿فَبِمَا نَقۡضِهِم مِّيثَٰقَهُمۡ لَعَنَّٰهُمۡ وَجَعَلۡنَا قُلُوبَهُمۡ قَٰسِيَةٗۖ﴾ [المائدة: ١٣]. فلما تقدم هذا ناسبه قوله تعالى لهم: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ كَثِيرٗا مِّمَّا كُنتُمۡ تُخۡفُونَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾، وهذا أوضح تناسب.

ولما تقدم (في)(٢) الآية الثانية قول النصارى في المسيح عليه السلام وإخباره تعالى عنهم بذلك في قوله: ﴿لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَۚ﴾ [المائدة: ١٧] وبيَّن تعالى حال المسيح في عبوديته وانسحاب القهر

---

(١) ما بين المعقوفتين وردت بهامش (ب).

(٢) لعلها سقطت من النسخ.

الرباني عليه كسائر المخلوقات فقال تعالى: ﴿فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا...﴾ [المائدة: ١٧] ثم جمع أهل الكتابين في التعريف بقولهم: ﴿نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾ [المائدة: ١٨] وليس هذا الإخبار كالمخبر به من حال اليهود في قبيح عنادهم وشنيع تحريفهم، ولم يجر خطاب النصارى وما عرف به من حالهم في الكتاب العزيز على حد ما جرى في ذلك في يهود من التعنيف والتوبيخ وضرب الذلة واللعنة عليهم والبوء بالغضب، فلما كان هذا التعريف المتقدم على الآية الثانية أوطأ مساقًا ودون ما تقدم (في)[1] الآية المتقدمة من التوبيخ والمبالغة في شنعة المرتكب؛ ناسب هذا ما بني عليه وأتبع به من قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُوا۟ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَآءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ﴾ [المائدة: ١٩]، وفي هذا الخطاب استلطاف ورفق، ولم يرد هنا ذكر تحريف ولا تبديل ليلائم ما تقدمه في لين القول ووطأة الإخبار، وتأمل التناسب بين الخطابين وما بنيا عليه يلح لك جليل الانتظام وعظيم التلاؤم، وإن عكس الوارد لا يمكن ولا يلائم، والله سبحانه أعلم.

• **الآية الثامنة من سورة المائدة:** قوله تعالى: ﴿قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾، وفي سورة الفتح: ﴿قُلْ فَمَن يَمْلِكُ لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًۢا﴾ [الفتح: ١١].

للسائل أن يسأل عن زيادة ﴿لَكُم﴾ في سورة الفتح وحذف ذلك في سورة المائدة؟

والجواب عن ذلك: إنَّ (في) آية المائدة عمومًا يستدعي الإطلاق وعدم التقييد بالمخاطبين، وفي سورة الفتح خصوص يستدعي التخصيص بآية الخطاب للمواجهين به، وذلك أن الإخبار في سورة المائدة إنما هو النصارى؛ قال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٧] وهذا حكاية قولهم، ثم أعلم تعالى بقدرته وقهره للكل فقال: قل لهم يا محمد: من يملك من الله شيئًا إن أراد أن يهلك المسيح ابن مريم وأمه

---

(١) لعلها سقطت في النسخ.

ومن في الأرض جميعًا؟ أي: من يدفع مراده في خلقه إن أراد هلاكهم؟ ثم ذكر سبحانه خلقه المقهورين من سكان الأرض فبدأ بالمسيح وأمه عليهما السلام ثم قال: ﴿وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ١٧] فعم الكل، فلم يكن ليناسب هذا العموم أداة خطاب تخص.

أما آية سورة الفتح فقبلها إخباره سبحانه عن المتخلفين عن غزوة الحديبية؛ قال تعالى: ﴿سَيَقُولُ لَكَ ٱلْمُخَلَّفُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا فَٱسْتَغْفِرْ لَنَا﴾ [الفتح: ١١]، ثم أعلم تعالى نبيه عليه السلام والمؤمنين أن قول هؤلاء المخلفين قول بألسنتهم غير مطابق لما في قلوبهم؛ فقال تعالى: قل لهم يا محمد: من يملك لكم معشر المخلفين من الله شيئًا [أي][1]: من يدفع عنكم؟ الضر إن أراده بكم أو يوصل إليكم النفع إن منعه عنكم؟ فالإخبار إنما هو عنهم، وتقدير النفع والضر مرفوعًا أو لاحقًا خاص بهم لم يرد بذلك غيرهم، فورد بخطاب المواجهة فقال: ﴿لَكُم﴾ ولم يكن بد من ذلك ليعلم أن الإخبار عنهم والخطاب بما بعد لهم، فجاء كل على ما يناسب ويجب ولا يتصور فيه العكس. والله أعلم.

• **الآية التاسعة:** وهي (من) تمام هذه التي فرغنا منها، وهي قوله تعالى إثر قوله: ﴿وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ١٧] فقال: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٧﴾﴾ [المائدة]، وقال تعالى فيما بعد: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٨﴾﴾ [المائدة].

للسائل أن يسأل عن تعقيب الأولى بقوله: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٧﴾﴾ وتعقيب الثانية بقوله: ﴿وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٨﴾﴾.

والجواب عن ذلك: أنه سبحانه لما ذكر في الأولى قدرته وعظيم سلطانه في قوله: ﴿قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ١٧] وعرف سبحانه أنه لا معاند

(١) ما بين المعقوفتين وردت بهامش (ب).

له ولا مانع لما يريده أشار بقوله: ﴿يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ﴾ [المائدة: ١٧] إلى ما أفصح به قوله: ﴿إِن يَشَأۡ يُذۡهِبۡكُمۡ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ وَيَأۡتِ بِـَٔاخَرِينَۚ﴾ [النساء: ١٣٣] وقوله: ﴿إِن يَشَأۡ يُذۡهِبۡكُمۡ وَيَأۡتِ بِخَلۡقٖ جَدِيدٖ ١٩﴾ [إبراهيم]، فصارت الآية بهذا في قوة أن لو قيل: قل من يملك من الله شيئًا إن أراد أن يهلك من ذكر ويأت بآخرين سواهم، فأعقب هذا بقوله: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ١٧﴾، وهذا واضح.

ولما قال في الآية الأخرى: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحۡنُ أَبۡنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥۚ﴾ [المائدة: ١٨]. ثم ذكر تعذيبهم بذنوبهم بأنه سبحانه يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء؛ أعقب هذا بما يشير إلى وقت التعذيب وظهور المغفرة والمجازاة فقال: ﴿وَإِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ ١٨﴾ وهذا واضح أيضًا، فلما اختلف مقصود الآيتين أعقبت كل واحدة منهما بما يناسب مقصودها بالقهر في الأولى، والاختراع يناسب وصفه ﷻ بالقدرة، كما أن التعذيب والغفران في الثانية يناسبها ذكر المآل[1]، فجاء كل على ما يناسب.

• **الآية العاشرة:** قوله ﷻ: ﴿وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ يَٰقَوۡمِ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ جَعَلَ فِيكُمۡ أَنۢبِيَآءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكٗا وَءَاتَىٰكُم مَّا لَمۡ يُؤۡتِ أَحَدٗا مِّنَ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٠﴾ [المائدة]، وفي سورة إبراهيم: ﴿وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ أَنجَىٰكُم مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ يَسُومُونَكُمۡ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبۡنَآءَكُمۡ وَيَسۡتَحۡيُونَ نِسَآءَكُمۡۚ وَفِي ذَٰلِكُم بَلَآءٞ مِّن رَّبِّكُمۡ عَظِيمٞ ٦﴾ [إبراهيم].

فافتتح قول موسى لقومه في سورة المائدة بندائهم، ولم يقع نداؤهم في سورة إبراهيم، **فيسأل** عن الموجب لذلك وعن وجه الفرق؟

والجواب عن ذلك: أنه لما اعتمد في آية المائدة تذكيرهم بضروب من الآلاء والنعم الجسام من جعل الأنبياء فيهم وجعلهم ملوكًا وإعطائهم ما لم يعط غيرهم، كان ذلك تعريفًا باعتنائه سبحانه بهم وتفضيلهم على من عاصرهم وتقدمهم من أمم الأنبياء قبلهم، فناسب ذلك نداء موسى عليه السلام (إياهم)[2]

---

(١) في (أ) و(ب): [المثال]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.
(٢) سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

بقوله: ﴿يَٰقَوۡمِ﴾ بالإضافة إلى ضميره إنباء بالقرب والمزية، وناسب هذا النداء المنبئ بالاعتناء ما تقدم من تخصيصهم بما عقب به النداء من التشريف بما منحهم من الآلاء والنعم الجسام، ولما قصد في آية سورة إبراهيم تذكيرهم بنجاتهم من آل فرعون وما كان يسومهم به من ذبح ذكور أبنائهم واستحياء نسائهم للمهنة، ولم يذكر هنا شيء مما في آية المائدة لما اقتصر عليه هنا من التذكير بمجرد الإنجاء، فناسب ذلك الاقتصار على خطابهم دون النداء رعيًا للمناسبة، والله أعلم.

• **الآية الحادية عشرة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ﴿٤٠﴾﴾ [المائدة]، وفي سورة الفتح: ﴿وَلِلَّهِ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ يَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ﴿١٤﴾﴾ [الفتح].

فقدم في المائدة ذكر التعذيب وأخَّر في سورة الفتح، وأعقبت الأولى بقوله: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ﴿٤٠﴾﴾ [المائدة] **فهذان سؤالان.**

والجواب عن الأول: أنه لما تقدم آية المائدة قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا...﴾ [المائدة: ٣٣] وقوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ...﴾ [المائدة: ٣٨] وقد وقع في الآيتين ذكر تنكيل الطائفتين ممن حارب أو سرق مقدمًا، فقيل في الطائفة الأولى: ﴿أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [المائدة: ٣٣] فهذا ما يعجل لهم في الدنيا، ثم أعلم تعالى بوعيدهم الأخراوي وجزائهم إن هم وافوا على فعلهم هذا مستحلين ذلك المرتكب أو غير مستحلين إن أنفذ الوعيد عليهم، وأعقب تعالى بذكر إقالتهم إن تابوا قبل أن يقدر عليهم بما أعطاه الاستثناء وأشار إليه قوله تعالى: ﴿فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿٣٤﴾﴾ [المائدة] وقيل في الطَّائفة الثَّانية: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] ثم قال: ﴿فَمَن تَابَ مِنۢ بَعۡدِ ظُلۡمِهِۦ وَأَصۡلَحَ﴾ [المائدة: ٣٩] إذ أشار إلى من أقلع منهم تائبًا وأصلح فإن الله يتوب عليه، فقد تقدم في هاتين القصتين ذكر الامتحان قبل ما به رجاء الغفران، وهذا في مآلهم الدنياوي، ثم أعقب الآية

التي أعلم فيها بانفراده بملك السماوات والأرض وأنه تعالى يعذب من يشاء، فقدم ذكر العذاب على المغفرة تنظيرًا لما تقدم ومقابلة تطابق، إذ كل ذلك بقدره تعالى وسابق مشيئته؛ فهذا وجه تقديم التعذيب في آية المائدة.

وأما آية الفتح فقد تقدمها قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ فَإِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَعِيرًا ﴿١٣﴾﴾ [الفتح] وبالإيمان رجاء الغفران وهو متشبث به، كما أن العذاب مرتبط بالكفر ومناط به، فتقدم في هذه الآية مثمر الغفران وهو الإيمان، وتأخر موجب التعذيب من الكفر والخذلان، ثم أعقب تعالى بقوله: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۚ﴾ [الفتح: ١٤] فناسب بين الآيتين بالتناظر في الجزاءين من المغفرة لمن أناب والتعذيب لمن كفر وارتاب، وبحسب مشيئته سبحانه وما قدر لكل من الفريقين أولًا.

• **الآية الثانية عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المائدة]، ثم قال بعد: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [المائدة]، ثم قال بعد: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [المائدة].

فللسائل أن يسأل عن موجب افتراق هذه الأوصاف الوعيدية بوسم من وصف بها بما يستلزم العقاب الأخراوي من الكفر والظلم والفسق إن لم يكن إقلاع وغفران؟ ولم اختلف مع وحدة الموصوفين بها؟ وكيف ورد فيها الأخف بعد الأثقل؟ وذلك ضد الترقي(١) في مقابل الوعيد الذي تشير إليه هذه الصفات وهو الوعد.

وطريقته الترقي من حال إلى أعلى، وعلى ذلك وردت آي الكتاب كقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ...﴾ [البقرة: ٢٥] فبشروا أولًا بالجنات ثم وصف بجري أنهارها وبذلك حياتها، ثم بموالاة رزقها وتشابهه لتأنس النفوس بما ألفت؛ لأن غير المألوف من المطعم ينافره الطبع ومنه قوله ﷺ في الضب حين قرب إليه فرده: «**لم يكن بأرض قومي**

(١) الترقي: فن من فنون البديع ذكره الطيبي في كتابه التبيان في علم المعاني والبيان، انظر بتحقيقي ط. مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة.

فأجدني أعافه»[١] ثم أتبع ذكر الرزق المأكول بالأزواج المطهرة، فازداد النعيم واتسعت الملاذ ثم أعقب بالخلود وذلك كمال النعيم، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٧٠ ـ ٧١] فتأمل ورود الغفران بعد إصلاح الأعمال وكلاهما جزاء على ما منحوه من التقوى وسداد الأقوال، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَءَامِنُوا۟ بِرَسُولِهِۦ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِۦ وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: ٧٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ﴿٧﴾ جَزَآؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [البينة: ٧ ـ ٨]، فتأمل ختام الجزاء المذكور في آية الحديد بالغفران وعظيم ما يثمره والترقي من ذكر ما تقدمه إليه، وختام هاتين الآيتين بعد بالرضا وهو أعظم ما يعطاه أهل الجنة، والحديث الصحيح في ذلك مشهور[٢]، ومفهوم الرضا لو لم يرد الحديث أعظم نعمة، والترقي في هذه الآي بيِّن، ولم ينكسر[٣] هذا المطرد في آي الوعد على تكررها، وعلى ذلك جرت آيات الوعيد، وإلى[٤] الوعيد مرجع آي المائدة المتكلم فيها لما ذكرنا من السببية، ومقابل الوعيد الوعد، وقد اطرد ذلك فيه في كل آي القرآن، وكذلك في الآي[٥] الوعيدية.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الذبائح، باب: الضب، حديث رقم (٥٥٣٧). ومسلم في صحيحه، كتاب: الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، باب: إباحة الضب، حديث رقم (٥١٤٦).

(٢) يقصد ما رواه أحمد وغيره أن الله تعالى ينادي أهل الجنة **«فيقولون: لبيك ربنا وسعديك فيقول: «هل رضيتم؟» فيقولون: «ومالنا لا نرضى وقد أعطيتنا ما لم تعط أحدًا من خلقك» فيقول: «أنا أعطيكم أفضل من ذلك» قالوا: «يا ربنا فأي شيء أفضل من ذلك؟» قال: «أحل عليكم رضواني فلا أسخط عليكم»** أحمد (١١٦٢٤) (١١٤٢٥)، وفي بعض الروايات: **«فلا أسخط عليكم بعده أبدًا»**.

(٣) في (ب): [ينكر].

(٤) في (أ) و(ب): [على].

(٥) في (ب): [الآيات].

ومن أبين الوارد في ذلك وأقربه شبهًا بآي المائدة قوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ وَشَهِدُوٓا۟ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ . . .﴾ الآيات [آل عمران: ٨٦]. إلى قوله: ﴿وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ۝٩١﴾، فقد وقع في هذه الآي ذكر ثلاثة أصناف اجتمعوا في الكفر بعد الإيمان، ثم اختلف حكمهم فيما بعد، وقد تحصل في وعيدهم الانتقال من أخف إلى أثقل فقال تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [آل عمران: ٨٦] إلى قوله: ﴿وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلضَّآلُّونَ ۝٩٠﴾ [آل عمران] فهؤلاء مع وعيدهم وما ذكر من لعنهم قد أعقب ذلك بقوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟﴾ [آل عمران: ٨٩] فهذا إبقاء خفت به حالهم عن المذكورين بعدهم، وكذا ورد في سبب هذه الآية أن الذي نزلت بسببه كتب بها إلى مكة، بعد سؤاله هل له من توبة حين كفر بعد إسلامه ولحق بمكة فلما وفد عليها راجع الإسلام وحسنت توبته، ثم قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا﴾ [آل عمران: ٩٠] فذكر هؤلاء بازدياد الكفر بعد الكفر المعقب به إيمانهم، ثم أعقب ذلك بقوله: ﴿لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ﴾ فأبقى تعالى على الأولين حين قال: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟﴾، واشتد حال المذكورين بعدهم حين قيل فيهم: ﴿لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلضَّآلُّونَ ۝٩٠﴾ [آل عمران]، ثم قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [آل عمران: ٩١] فاعلم من حال هؤلاء بموتهم على الكفر فانقطع رجاؤهم، وهؤلاء أشد حالًا ممن ذكر قبلهم في الآية المذكورة قبلها، إذ لم ينص فيها على موتهم على الكفر ونص في هذه الأخيرة فكانت أشد، فقد وضح في هذه الآيات الانتقال من أخف إلى أثقل، وهو مطرد في الوعد والوعيد (واللطف)[1] والتعريف بالامتنان والأحوال وما يرجع إلى ذلك، وعلى هذا كلام العرب في هذه الضروب التي أشرنا إليها.

ومن آي الامتنان قوله (تعالى): ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾ [النساء: ١١٣]، وفي هذه الآية الترقي وهي من قبيل ما ذكر، وإنما يرد عكس الترقي فيذكر الأخف بعد الأثقل في التكاليف والأوامر والنواهي وما يرجع إلى ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ. . .﴾ [المائدة: ٤٥] فهذا الضرب وما يرد منه

---

(١) سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

ويرجع إليه لا يشترك فيه ما قدم من الترقي والانتقال من أخف إلى أثقل ومن حكم إلى ما هو أعلى منه، أما الوعد والوعيد فالمطرد فيهما وفي الضروب المذكورة معهما ما بيناه من الترقي وهو كلام العرب.

فللقائل أن يقول: إذا ثبت ذلك فما جوابكم عما ورد في آية المائدة وظاهره على خلاف ما زعمتم اطراده؟

[**فأقول**: أما القول بخروج آية المائدة عما اطرد في نظائرها وأنها مما ورد فيه الأخف بعد الأثقل، فمرتكب لا يسلم لقائله، وغفلة عما عليه آي القرآن وكلام العرب، وإن كان قد اعتمده بعض الجلة رحمهم الله][(١)]، والجواب عنه جواب عن السؤال الأول.

وحاصل كلام من أشرنا إليه سؤالًا وجوابًا أن قال: إن قيل: لم قال في الأولى: ﴿هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾؟ وفي الثانية: ﴿هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٥﴾﴾ والكفر أعظم من الظلم؛ فما الفائدة في ذكر الأخف بعد الأثقل؟ ثم جاوب بما معناه (أنه) لما تقدم الآية الأولى قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا ۚ﴾ [المائدة: ٤٤] وأن ارتكاب شيء مما نهوا عنه وعدم خشيته تعالى تقصير فيما يجب له سبحانه وجحد الواجب له، وإنكار نعمه تعالى كفر (فأعقب بقوله تعالى)[(٢)]: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المائدة].

ولما تقدم الآية الثانية قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ...﴾ [المائدة: ٤٥] فلم تتضمن هذه الآية غير الحقوق المتعلقة بالنفوس، والوقوع في شيء من ذلك يوجب إيلامها ودوام عقابها وذلك ظلم لها، فأعقبت هذه بقوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [المائدة] انتهى معنى كلامه، وفيه ببادئ النظر مناسبة وملاءمة في النظم. إلا أن ما تمهد من المطرد في آي القرآن وما عليه كلام العرب في الوعد والوعيد يرد ما اعتمده هذا القائل وقد تقدم في قوله تعالى في سورة

---

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب). (٢) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

البقرة: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ...﴾ [٥٨] ما فيه شفاء فيما ذكرته هنا. ثم إن الكلام لو كان جاريًا على ما قال لبني عليه اعتراض يلزمه تكميلًا لما ألزمه نفسه في هذه الآي من توجيه الوارد فيها من الأوصاف الثلاثة؛ وهو قصره السؤال والجواب على الوصفين من الكفر والظلم، وكأن قوله تعالى في الآية الثالثة بعد: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [المائدة] غير مناط بما قبله، وليس الأمر كذلك، فإن المذكورين في الآي الثلاث قد اجتمعوا في الحكم بغير ما أنزل الله، وقد شملهم ذلك فهم من حيث ذلك صنف واحد، [ومدار الآي الثلاث][1] إنما هو على فعل يهود المنصوص على حكمهم بغير ما أنزل الله ومخالفتهم منصوص كتابهم في الرجم وغيره، وما قبل هذه الآي وما بعدها لم يخرج عنهم، فهم أهل الأوصاف الثلاثة، وقد نقل المفسرون عن ابن عباس أنه قال: الكافرون والفاسقون والظالمون أهل الكتاب، وعن ابن مسعود: هو عام في اليهود وغيرهم. وقال الزمخشري مشيرًا إلى وجه الترتيب في هذه الأوصاف وتفسيرًا لقول ابن عباس: «وأن يهود هم الأهلون بهذه الأوصاف والمرادون بها؛ فقال: الكافرون والظالمون والفاسقون وصف لهم بالعتو في كفرهم حين ظلموا بالاستهانة وتمردوا بأن حكموا بغير ما أنزل الله؛ فجعل الظلم استهانة والفسق تمرُّدًا، وقد فسر الفاسقين من قوله تعالى في آية البقرة: ﴿وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [البقرة] بأنهم المتمردون من الكفرة.

قلت: جعل الزمخشري الاستهانة مسيرة ظلمهم ومادته، فظلمهم المسبب عنها بعد حصول كفرهم أشد من الكفر، ثم إن التمرد المعبر عنه في الآية بالفسق وإن تقدمته الاستهانة وكانت له كالمادة، فإنه أشد من الاستهانة؛ لأن التمرد تفعل من مرد؛ أي: عتا، والتفعل ينبني على التعمد والتعمل، فتأمل حصول الترقي في كلامه من أخف إلى أثقل وانسحاب كلامه على الأوصاف الثلاثة من الكفر والظلم والفسق وإن لم يفصح بسؤال ولا جواب،

---

(١) ما بين المعقوفتين ورد في (أ) و(ب): [ومراد الآي في الثلاث].

وكثيرًا ما يعتمده وينقل كلامه من قدمنا مأخذه في هذه الآي وهو أبو الفضل بن الخطيب، ثم إنه عدل من اعتبار كلامه هنا وارتكب خلافه ولم يستوف توجيه الأوصاف الثلاثة، وقصر السؤال (على فصل) ما بين الكفر والظلم دون الفسق، وأرى ذلك غير ما ينبغي، والله أعلم.

وقد تعرض صاحب كتاب «الدرة» لهذه الآي من حيث خصوص مقصده، وبنى جوابه على ذلك، فانفصل في الأوليين بأن الظلم في الآية الثانية واقع على الكفر والظلم، فهو أشد من الكفر مجردًا، هذا معنى ما أراد، وقد جرى فيه على المطرد في الترقي، إلا أنه لم يخلص ما بعد ذلك، وجعل الآية الثالثة منقطعة عن الآيتين قبلها، وحاصل كلامه بالجملة أن ما تقدم من الوصف بالكفر والظلم خاص بيهود لتقدم ذكرهم قبل هذه الآيات، وقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ...﴾ إلى قوله نهيًا لهم: ﴿فَلَا تَخْشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُواْ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا...﴾ إلى قوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المائدة]، [ولم يتقدم ذكرهم بغير كفرهم وتحريفهم من غير التفات إلى (ذكر) ظلمهم غيرهم، إنما مجرد كفرهم ظلم لأنفسهم فأعقب هذا بقوله: ﴿هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾](١).

ثم لما اجتمع في الآية الثانية ظلمهم لأنفسهم ولغيرهم بما ذكر من مخالفتهم في القصاص المشار إليه بقوله: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ إلى آخره، أعقب هذا بقوله: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٥﴾﴾ لظلمهم أنفسهم بالكفر وزيادة ظلمهم غيرهم، فكان أشد من وصف الكفر، إذ هو كفر وزيادة، فعبَّر بالوصف العام للكفر وغيره، ثم لما أعقب بذكر إنزال الإنجيل، وكان الكلام انقطع عما قبله، ومن المعلوم أن الحكم بغير ما أنزل الله قد يكون من غير الكافر، وإن لم تبلغ منزلته الكفر، فهو فاسق لا كافر، فقيل هنا: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [المائدة]، انتهى معنى كلامه، ثم أعقب هذا بأن قال: فقد بان لك أن كل موضع من الآي الثلاث أخبر فيه عن

---

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

[المذكورين قبل][1] بالكفر والظلم والفسق، ولم يحسن غير ذلك.

قلت: فقد حصل من كلامه أن الكفر والظلم في الآيتين خاص بيهود وهم المقصودون بذلك، وأن الفسق يعمهم مع غيرهم، وهو مأخذ بناه على ما حكاه من غيره من أن «من» في ثلاث الآي موصولة بمعنى الذي، واعتمده هو في الأوليين، واختار في الثالثة (من) شرطية ليحصل في الموصولة خصوص وعهد فيمن تقدم، وليحصل في الشرطية عموم ما تقدم، ثم إنه لم يتعرض لبيان ترق ولا انتقال.

فإن قيل: إنما بنى كتابه على مقصد خاص؛ وهو فرق ما بين المتشابهات من الآي، ونص السؤال الذي فرض إن قال: لسائل أن يسأل فيقول: الموضع الذي وصف فيه من لم يحكم بما أنزل الله بالكفر هل باين الموضوع الذي وصف فيه تارك ذلك بالظلم والفسق؟ ثم أجاب بما تقدم، فجوابه مطابق لما فرض من السؤال.

قلت: هذا صحيح؛ ولكنه لم يتخلص له جوابه فيما بين الآيتين إلا باعتماد طريقة الترقي، وهو لم يقصده بسؤال ولا جواب، وإنما قصد الفرق الموجب لاختلاف الوصفين، فتحصل له بما في الآيتين من الانتقال، فلو اعتبر ذلك ومشى عليه في الآية الثالثة لكان أنسب وأبين في جواب ما فرض من السؤال مع زيادة فائدة أهم وأكبر، ولما لم يلح ذلك ارتكب التفصيل في الجواب، فجعل «من» في الآيتين الأوليين موصولة ليحصل من خصوص هاتين الآيتين بيهود ما اعتمده كما تقدم من كلامه، وجعلها في الآية الثالثة شرطية ليحصل له ما قصد من العموم، وليس ذلك كما ذهب إليه، ولا انفصلت منها آية أخرى إلا بما أعقبت به من الوصف، وتوجيهه حاصل منه ما أراده على ما نبينه، مع رعي الترقي الثابت على ما (قد)[2] تقدم، وهو أوضح في توجيهه هذه الأوصاف، وأولى في الجواب عن عين ما فرض صاحب كتاب «الدرة»

(١) في (ب): [المذكور من قبل]، وما أثبتناه أولى، والله أعلم.

(٢) سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

من السؤال، ووصف يهود بالفسق أعظم من وصفهم بالظلم، ووصفهم بالظلم أعظم من وصفهم بالكفر، وقد نقل المفسرون عن الحسن أنه قال: «إذا استعمل في نوع من المعاصي ـ يعني: الفسق ـ وقع على أعظم ذلك لنوع من كفر وغيره، ثم في آي سورة البقرة ما يبين وجه [ختم آية المائدة بوصف الفسق][(١)]، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَقَفَّيْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ...﴾ [البقرة: ٨٧] إلى قوله: ﴿وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [البقرة]، فتأمل ما تضمنت هذه الآيات فقد ورد فيها بضع عشرة خصلة من شنيع مرتكباتهم منها: اتباع ما هوته أنفسهم، أشار إليه قوله تعالى: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ﴾ [البقرة: ٨٧]، ومنها استكبارهم وتكذيبهم الرسل وقتلهم إياهم وقولهم: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ﴾ [البقرة: ٨٨]، إلى ما بعد من المرتكبات، وقد وقع في أول هذه الآي ذكر عيسى عليه السلام والتقفية من بعده بالرسل، وفي آيات المائدة قوله تعالى: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ٤٦]. والضمير في: ﴿ءَاثَٰرِهِم﴾ لمن تقدم في قوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟﴾ [المائدة: ٤٤]، فورد مفصلًا في آي البقرة ما ورد مجملًا في المائدة، وختمت آيات البقرة بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٩٩﴾﴾، وآيات المائدة بقوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [المائدة]، فإلى مجموع ما في آيات البقرة أشارت آية المائدة، وختمت هذه من وصفهم بالفسق بما ختمت تلك، وحصل من وصفهم به أنه أعظم من وصفهم بالكفر والظلم؛ لأنه كفر جامع لكل شنيع من مرتكباتهم، ولذلك اختير التعبير به عن مرتكب إبليس في إبايته [عن][(٢)] السجود واستكباره فقيل: ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الكهف: ٥٠]، فلم تقع هنا عبارة: بكفره ولا ظلمه؛ لأن الفسق بما يعتضد به من القرائن أعظم من الكفر [والظلم][(٣)]، وقد حصل الجواب عما

---

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب). (٢) في (ب): [على].
(٣) في (ب): [التحكم]، وهو خطأ، والصحيح هو ما أثبتناه، والله أعلم.

فرض السؤال عنه من تقدم، وزاد إلى ذلك بيان الترقي المطرد وهو السؤال الأول، وأما التفصيل فخطأ بيِّن.

فأقول، وأسأل الله توفيقه: إن المفسرين قد أجمعوا على أن الوعد في هذه الآي يتناول يهود، وقد ثبت في الصحيح إنكارهم الرجم مع ثبوته في التوراة[(١)]، وفعلهم فيما نعى الله تعالى عليهم من مخالفة ما عهد إليهم فيه ونص في كتابه حسب ما أشار إليه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٤] إلى قوله: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥] إلى ما بعد، وهذا كله من حكمهم بغير ما أنزل الله، فهم الكافرون والظالمون والفاسقون، ففيهم وبسبب مرتكبهم نزلت آيات المائدة، ثم نقول مع ذلك: إن الحكم إذا نزل بسبب خاص يمنع ذلك من دعوى العموم المنزل، وهذا باتفاق من حذاق الأصوليين، وقد رددوا التمثيل بشاة ميمونة[(٢)]، وهذا مع هدم القرائن.

أما فيما نحن بسبيله في آيات المائدة فقد عضد العموم في ذلك وغيرها موضع من الكتاب والسُّنَّة، فنقول بناء على ذكرنا: إن هذه الآية وإن نزلت بسبب جعل[(٣)] اليهود ومرتكبهم في الرجم وغيره فإن ذلك عام في كل من حكم بغير ما أنزل إليه، ما لم يفعل ذلك جاهلًا غير متعمد للمعصية أو عاصيًا متعمدًا مع صحة اعتقاده وسلامة إقراره بلسانه، فقد خصت الشريعة هذين.

وقد تعلقت الخوارج بعموم هذه الآي وأشباهها في تكفيرهم مرتكب الكبيرة، وليس شيء من ذلك نصًّا في مطلوبهم، وهم محجوجون بغيرها. وإذا كانت هذه الآي على عمومها «فيما» بينًّا، «فمن» في المواضع الثلاثة شرطية، و(هي) من المتفق عليه في ألفاظ العموم عند أربابه، وهم الجمهور. وأما القول (بتفصيل حكم) من في هذه الآي وأنها مع اجتماع المذكورين في

---

(١) البخاري في التفسير (٣)، والمناقب (٢٦).

(٢) وفي هذا إشارة إلى الحديث المروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «تُصُدِّقَ على مولاة لميمونة بشاة فماتت، فمر بها رسول الله ﷺ فقال: هلا أخذتم إهابها فدبغتموه فانتفعتم به؟ فقالوا: إنها ميتة فقال: إنما حرم أكلها» (أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الحيض، باب: طهارة جلود الميتة بالدباغ، حديث رقم ١٠٠]).

(٣) كذا في الأصول ولها وجه ولعلها جَهْل أو فِعْل وحرفت في النسخ.

الآيات فيما تقدم من حكمهم بغير ما أنزل الله، ووحدة السبب في نزول الآيات، فلا يصح بوجه، فقصر السؤال على فصل ما بين الكفر والظلم دون الفسق كما ذكرنا عمن تعرض لهذه الآية (من الجلة)، وجعله الآيتين الأوليين مما ورد فيه الانتقال من الأثقل إلى الأخف غير صواب، والله أعلم.

واطراد ما تقدم من الترقي والانتقال في الوعد والوعيد وتحكيم ما تقرر من ذلك هو الحق الذي لا ينبغي أن يعدل عنه، ثم أقول ـ وأسأل الله التوفيق ـ: إن هذه الآي جارية على المطرد في الوعد والوعيد والانتقال في الوصف بالكفر والظلم والفسق من أخف إلى أثقل جار على ما قد تبين بحول الله، إنما يدخل الغلط على من أخذ هذه الصفات مجردة عن القرائن وما يثمره الاشتراك، فالكفر إذا ورد مجردًا عن القرائن إنما يقع على الكفر في الدين، ثم إنه قد يقع على كفر النعمة ويفتقر إلى قرينة ومنه: ﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ٱلَّتِي فَعَلْتَ وَأَنتَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٩﴾﴾ [الشعراء].

وأما الظلم فلفظ مشترك، فإذا ورد مجردًا عن القرائن لم يكن نصًّا في شيء من مواقعه، وإنما يتخلص بالقرائن، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾﴾ [لقمان]، وقال تعالى مخبرًا عن نبيِّه يونس عليه السلام: ﴿سُبْحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٨٧﴾﴾ [الأنبياء]، ومعاذ الله من الكبيرة فكيف بالشرك الذي لا فلاح معه، ولم يخالف أحد من أهل السُّنَّة ممن يعتمد نظره أنهم معصومون من الكفر قبل الوحي وبعده، وجمهورهم (متفقون) أنهم معصومون من الكبائر، وجلة أهل السُّنَّة على عصمتهم (مما فيه) دناءة من الصغائر، وبعضهم في طائفة كبيرة من سيئة المتصوفة يقولون بعصمتهم من الصغائر على الإطلاق، وكل هذه الضروب يصح وقوع اسم الظلم عليه، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: ٤٠] أوضح شهادة على ذلك.

أما الكفر فلا تنتشر مواقعه، وكأن دلالته على كفر النعمة من قبيل ما يدل بتشكيك؛ كدلالة موجود على العرض، وأما الظلم فعلى ما تقدم، فإذا اقترن بالظلم الكفر كان أعظم من الكفر.

قال المفسرون في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٩﴾﴾

[العنكبوت]: إنهم المتوغلون في الظلم المكابرون، فهذا كفر وزيادة، وقد تقدم تسمية الشرك ظلمًا. وأما الفسق فلم يرد في القرآن (واقعًا) على صغيرة، وقد يقع على الكبيرة حيث يقصد تعظيمها؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النور: ٤] وقد ختمت بوصفهم بالفسق ولا أذكر غيرها، وقد عد ﷺ هذه في السبع الموبقات[(١)]، وإنما يقع في الأكثر على الكفر؛ كقوله تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا﴾ [السجدة: ١٨] لأن المراد هنا الطرفان؛ كقوله تعالى: ﴿فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢]، وأكثر وقوعه في القرآن إنما هو في وصف يهود والمنافقين؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [البقرة]، نزلت في ابن صوريا لعنه الله[(٢)]، وكقوله تعالى: ﴿مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿١١٠﴾﴾

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الوصايا، باب: قول الله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ...﴾ الآية [النساء: ١٠]، حديث رقم (٢٧٦٦). ومسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: بيان الكبائر وأكبرها، حديث رقم (٢٧٢).

(٢) عبد الله بن صوريا: ويقال: ابن صور الإسرائيلي، وكان من أحبار اليهود يقال: إنه أسلم وذكر الثعلبي عن الضحاك أن قوله تعالى ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾ [البقرة: ١٢١] نزلت في عبد الله بن سلام وعبد الله بن صوريا وغيرهما، وذكر السهيلي عن النقاش أنه أسلم، وخبره في قصة الزانيين والرجم مشهور من حديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما، ولكن ليس فيه ما يدل على أنه أسلم. وقد ذكر مكي في تفسيره أن قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ﴾ [المائدة: ٤١] نزلت في عبد الله بن صوريا، وهذا إن صح أنه أسلم لا ينافيه، لكن في التاريخ المظفري عن مكي أنه قال: ارتد ابن صوريا بعد أن أسلم، فالله أعلم. ثم وجدت ذلك في السيرة لابن إسحاق، فإنه قال في الفصل المتعلق باليهود بعد الهجرة: وما أنزلت بسبب ذلك من الآيات فقال ما نصه: واجتمع أحبارهم في بيت المدراس فأتوا برجل وامرأة زنيا بعد إحصانهما، فقالوا حكموا فيهما محمدًا. فذكر القصة مطولة وفيها فأخرجوا له عبد الله بن صوريا فخلا به فناشده: هل تعلم أن الله حكم فيمن زنى بعد إحصانه بالرجم في التوراة قال: اللَّهُمَّ نعم. أما والله يا أبا القاسم إنهم ليعرفون أنك نبي مرسل ولكنهم يحسدونك قال: فخرج فأمر بهما فرجما، ثم جحد ابن صوريا بعد ذلك نبوة رسول الله ﷺ فأنزل الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ...﴾، وهو الذي سأل النبي ﷺ ما للرجل وما للمرأة من الولد فقال: للمرأة اللحم والدم والظفر والشعر، وللرجل العظم والعصب والعروق =

[آل عمران]، وكقوله تعالى: ﴿فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٦٨﴾﴾ [المائدة]، وكقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿٨١﴾﴾ [المائدة]. في بضع وعشرين آية. وورد الوصف بالفسق في قوم لوط عليه السلام؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ ﴿١٢﴾﴾ [النمل]، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّا مُنزِلُونَ عَلَىٰٓ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ﴿٣٤﴾﴾ [العنكبوت]، وقد وردت فيمن ختم عليهم بالكفر قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓا۟ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [يونس]، وقد تقدم [وصف][1] إبليس بالفسق، فهذا الوصف لا يقع أبدًا في كتاب الله إلا على ذوي التمرد من الكفرة، وأكثر ذلك من يهود والمنافقين، ولم يجر الوصف بالظلم في كتاب الله مجرى الفسق في ما ذكرنا، وقلما يوصف يهود والمنافقون وإن كانوا ظالمين لأنفسهم إلا بالفسق. فالظلم والفسق وإن وقعا على المتوغلين في الكفر حين ذكرنا، وبالقرائن فالفسق أشد وأعظم، ولا يوصف به من الكفرة في كتاب الله إلا شرهم. لما بلغ قوم نوح عليه السلام في إصرارهم على الكفر وتماديهم عليه إلى قطع رجائه عليه السلام منهم، حتى قال: ﴿وَلَا يَلِدُوٓا۟ إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا ﴿٢٧﴾﴾ [نوح]، قال تعالى فيهم: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [القصص]، ولما ارتكب قوم لوط عليه السلام من فحش المرتكب بما لم يسبقوا إليه وسموا بالفسق، ولما بلغ يهود والمنافقين ما أعلم به القرآن من حالهم واستحقوا اللعنة والغضب تكرر وصفهم بالفسق. فقد وضح أبين الوضوح أن الظلم بالقرائن ـ حسبما تقدم ـ أشنع من الكفر مجردًا، وأن الفسق أشد وأعظم إذا شهدت له القرائن، فحصل بالانتقال في آي المائدة من أخف إلى أثقل على المطرد في آي الوعيد وفي المقابل من الترقي في آي الوعد، وأن عكس الوارد على ما وضح لا يناسب، والله أعلم.

● **الآية الثالثة عشرة:** وهي من تمام ما قبلها: ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ

= فقال صدقت. (الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، مرجع سابق، ٤/١٣٣).

(١) في (أ) و(ب): [أمر].

ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ٤٦]، وفي سورة الحديد: ﴿ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ [الحديد: ٢٧].

للسائل أن يسأل عن وجه ما اختلف في هاتين السورتين من التفصيل فيمن قفي بهم؟ ووجه ما زيد في آية الحديد من المقفى بهم قبل عيسى عليه السلام، ولم يقع ذلك في سورة المائدة مع اتحاد ما قصد في الموضعين من تواتر الرسل وتقفية بعضهم ببعض؟

والجواب، والله أعلم: أن آية المائدة ورد الكلام فيما تقدمها في بني إسرائيل من لدن قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة: ١٢] إلى الآية التي نحن فيها، ثم استمرت الآيات بعد فيهم إلى قوله تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً...﴾ [المائدة: ٨٢]، فأكثر آيات هذه السور إنما نزلت فيهم تعريفًا بمرتكباتهم وتحريفهم ونقضهم الميثاق وحكمهم بغير ما أنزل الله، وفي أثناء ذلك تسلية نبينا ﷺ عنهم كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ...﴾ [المائدة: ٤١]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [المائدة: ٤١]، وقوله: ﴿فَإِن جَآءُوكَ فَٱحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [المائدة: ٤٢]، وقوله بعد الآية المتكلم فيها: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [المائدة: ٤٨]، وقوله: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ﴾ [المائدة: ٤٩]، وفيما قبل هذا: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟...﴾ [المائدة: ٤٤]، ولم يقع في هذه الآي ذكر لغير بني إسرائيل ومن كان فيهم من الأنبياء من بعد موسى عليه السلام إلى قوله تعالى: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ٤٦]، ولا توقف في تعقيب الرسل والأنبياء بعيسى عليه السلام؛ فلهذا لم يقع هنا ذكر واسطة.

وأما آية الحديد فمقصدها غير هذا، إذ هي وما اتصل بها قبلها وبعدها خطاب للمؤمنين وعظات وترغيب وتمثل وتحذير أن يكونوا كمن عرفوا به ممن طال عليه الأمد وقسا قلبه، فهذا وما يتلوه إلى أول قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد: ١٦] إلى آخر السورة خطاب

للمؤمنين فيما لهم وعليهم وما وعدوا به وحذروا منه، وكذا سورة الحديد بجملتها، وهم المعرفون بقوله: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [الحديد: ٢٥]، فالمراد عامة الرسل عليهم السلام ممن كان من بني إسرائيل وقبلهم تعريفًا بما أنعم سبحانه على العباد من رحمتهم بإرسال الرسل، ونص من جميعهم على نوح وإبراهيم إعلامًا بحالهما في الرسل كما قيل: ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ [البقرة: ٩٨] بعد دخولهم تحت قوله: ﴿وَمَلَائِكَتِهِ﴾ وشمول لفظ الملائكة لهم ولغيرهم. ثم لما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦] وذكر ما جعل في ذريتهما من النبوة والكتاب، أتبع تعالى بتوالي الإنعام بمن بعدهم فقال: ﴿ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَارِهِم بِرُسُلِنَا﴾ [الحديد: ٢٧] إشارة إلى من كان بعد نوح وإبراهيم وبينهم وبين عيسى، وذلك كثير، ثم قال: ﴿وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى﴾ [الحديد: ٢٧]، وهذا مقصد مباين ما قصد بآية المائدة، فاختلف ما ورد في الموضعين لاختلاف المقصد فيهما، ولم يكن عكس الوارد ليناسب، والله أعلم بما أراد.

• **الآية الرابعة عشرة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴿٩٢﴾﴾ [المائدة]، وفي سورة التغابن: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴿١٢﴾﴾.

وفرد في الأولى زيادة: ﴿وَاحْذَرُوا﴾ وزيادة: ﴿فَاعْلَمُوا﴾ (مع اتحاد)[1] ما تضمنته[2] الآيتان من الأمر بطاعة الله تعالى وطاعة رسوله والتحذير من التنكب عن ذلك والتولي. **فيسأل عن ذلك؟**

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن آية المائدة لما أعقب بها آية الأمر باجتناب الخمر وما ذكر معها، ثم أتبع بعد ذلك بذكر العلة في تحريمها فقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ...﴾ إلى قوله: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴿٩١﴾﴾ [المائدة] فختمت من التهديد بما يشعر بشديد

---

(١) سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

(٢) في (أ) و(ب): [بما تضمنه].

الوعيد، ناسب ذلك قوله تأكيدًا لما تقدم من الإشعار بمخوف الجزاء قوله: ﴿وَٱحۡذَرُواْۚ﴾ وقوله: ﴿فَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَٱعۡلَمُوٓاْ﴾ [المائدة: ٩٢] لما في ذلك من التأكيد لما تقدم.

أما آية التغابن فلم يرد قبلها ما يستدعي هذا التأكيد، ألا ترى الوارد فيها من قوله تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۗ وَمَن يُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ يَهۡدِ قَلۡبَهُۥۚ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ ﴿١١﴾﴾ [التغابن]، فلما لم يرد هنا نهي عن محرم متأكد التحريم بما أتبع النهي من التهديد والتأكيد؛ لم يرد هنا من الزيادة المحرزة لمعنى التأكيد ما ورد هناك، فجاء كل على ما (يجب) ويناسب، وليس عكس الوارد بمناسب، والله أعلم.

• **الآية الخامسة عشرة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿إِن تُعَذِّبۡهُمۡ فَإِنَّهُمۡ عِبَادُكَۖ وَإِن تَغۡفِرۡ لَهُمۡ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿١١٨﴾﴾ [المائدة]، وكذا في آية الممتحنة: ﴿وَٱغۡفِرۡ لَنَا رَبَّنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿٥﴾﴾، فورد في هاتين الآيتين وصفه تعالى بهاتين الصفتين المشيرتين إلى العزة والقهر، وإنما المطرد في الكتاب العزيز مهما جرى ذكر المغفرة طلبًا أو إخبارًا ورود ما به يقوي رجاء السائل ويطمع تعلقًا به المتذلل الراغب كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ فَرِيقٞ مِّنۡ عِبَادِي يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَا وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴿١٠٩﴾﴾ [المؤمنون]، فقوله هنا: ﴿وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴿١٠٩﴾﴾ توسل مناسب لما تقدم من طلب المغفرة والرحمة، وفي سورة يوسف قوله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام: ﴿لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَۖ يَغۡفِرُ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ وَهُوَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴿٩٢﴾﴾ [يوسف]، وفي سورة القصص: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمۡتُ نَفۡسِي فَٱغۡفِرۡ لِي فَغَفَرَ لَهُۥٓۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦﴾﴾، فهذا كله مناسب للطلب؛ وهو كثير في الكتاب العزيز وجار على ما تمهد، وأما وصفه سبحانه بالعزة والملكية والحكمة فإنما يرد حيث يراد معنى الاقتدار والاستيلاء والقهر وإحاطة العلم وإفراده سبحانه بالخلق والأمر والربوبية والتعالي وما يرجع إلى هذا؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿٦٢﴾﴾ [آل عمران]، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهۡوَنُ عَلَيۡهِۚ وَلَهُ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ...﴾ [الروم: ٢٧] ثم قال تعالى:

﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢٧﴾﴾ [الروم]، وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ...﴾ [الفتح: ٤] ثم قال: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿٧﴾﴾ [الفتح]، وقوله تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ...﴾ ثم قال: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١﴾﴾ [الحشر]، وهذا كثير مطرد حيث يراد معنى القهر والملكية والإحاطة والاقتدار، فللسائل أن يسأل عن وجه ورود آيتي المائدة والممتحنة معقبتين بما ذكر؟

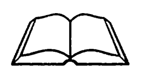
والجواب عن ذلك، والله أعلم: يتفصل في الآيتين: أما آية المائدة فمبنية على التسليم لله سبحانه، وأنه المالك للكل يفعل فيهم ما يشاء، فلو ورد هنا عقب آية المائدة: «وإن تغفر لهم فأنت الغفور الرحيم» لكان تعريضًا بطلب المغفرة، ولم يقصد ذلك بالآية، وإنما قيل ذلك على لسان عيسى عليه السلام تبرّيًا وتسليمًا لله سبحانه وليس موضع طلب مغفرة لهم، وإنما هو تنصل من حالهم وتسليم لله فيهم، قال القرطبي رحمه الله: لم يقل: «الغفور الرحيم» لأن مخرجه على التسليم، ولأن في ذكر الغفور تعريضًا للسائل والكلام لتسليم الأمرين والحكمة تقتضيهما، وكأنه قال: فالمغفرة لا تنقص من عزك ولا تخرج عن حكمتك.

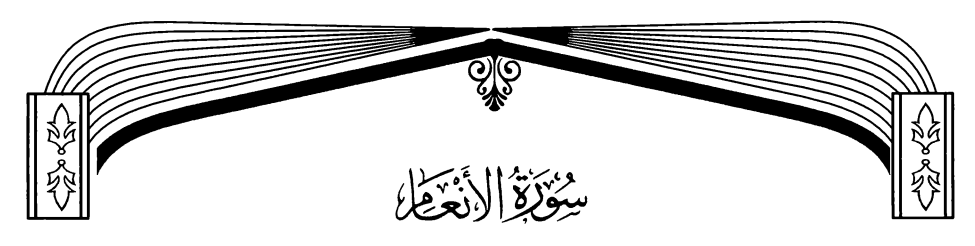
وأما قوله في سورة الممتحنة: ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَٱغْفِرْ لَنَا رَبَّنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٥﴾﴾؛ فالجواب عندي هنا أن قوله: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٥﴾﴾ مبني على قوله: ﴿لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، فإن المراد: لا تظهرهم علينا فيظنوا أنهم على الحق فيكون سبب فتنتهم، فلا تفعل ذلك بنا؛ فأنت القادر على كفهم ونصرنا عليهم؛ فإنك العزيز الذي لا معارض لما تريده ولا مانع مما تشاؤه، لما كان المؤمنون يعلمون أن ما يصيبهم من مصيبة إنما هي بما كسبت أيديهم سألوا المغفرة من مجترحاتهم، وأورد سؤالهم مورد جمل الاعتراض فقدم، وهو قوله: ﴿وَٱغْفِرْ لَنَا رَبَّنَآ﴾، فإن الكلام في تقدير التقديم والتأخير: ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَٱغْفِرْ لَنَا رَبَّنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٥﴾﴾، فقدم قوله: ﴿وَٱغْفِرْ لَنَا رَبَّنَآ﴾ أثناء الكلام إحرازًا لآدابهم ومعتقدهم الإيماني، فقد تبين حال المناسبة في آية العقود وآية الممتحنة بين

الآيتين وبين ما أعقبتا به، وأنه لا يمكن على ما تقرر سواه، والله أعلم بما أراد.

فإن قلت: فما جوابك عما ذكر عن بعض المتأخرين من أن جواب قوله تعالى: ﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المائدة: ١١٨] محذوف؛ أي: وإن تغفر لهم فإنهم عبادك، ثم عطف عليه قوله: ﴿فَإِنَّكَ﴾ [المائدة: ١١٨]، وأن المناسبة إنما تحصل بهذا التقدير؟

قلت: هنا خطأ من وجهين: توجيه المناسبة وتوجيه الإعراب، أما المناسبة فقد تبينت على أتم وجه، وأما الإعراب فيمتنع تقديره فيه على ما نبينه، ثم في هذا المرتكب فساد المعنى؛ إذ ليس الكلام واردًا مورد الاستلطاف وقد بُيِّن، وأما امتناع ما اختاره في الإعراب فمن وجهين: أحدهما: التهيئة والقطع؛ وهو متفق على منافرته إذا أمكنت المندوحة، والثاني: وهو عاضد لهذا وقاطع في المسألة وهو أن سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ قد نص أن العرب لا تتكلم به إلا في الشعر، قال في باب الجزاء: وقبح (في) الكلام أن تعمل أن أول شيء من حروف الجزاء في الفعل حتى تجزمه في اللفظ، ثم لا يكون له جواب فيجزم ما قبله، ألا ترى أنك تقول: آتيك إن أتيتني، ولا تقول: آتيك إن تأتني إلا في الشعر لأنك أخرت إن وما عملت فيه فلم تجعل لها جوابًا ينجزم بما قبله، فهكذا جرى هذا في كلامهم، وقد زاده الإمام بسطًا في الكتاب، فهذا قاطع من كلام سيبويه وقد تقدم قبله ما يحصل في الكلام من التهيئة والقطع وهو كاف لاتفاق النحويين على قبح التهيئة والقطع، ثم قد انضم إلى ذلك من نص سيبويه: إن العرب لا تتكلم بهذا؛ فلا تأتي بكلام قد انجزم فيه الفعل بأداة الشرط ثم لا تأتي بجواب مجزوم في اللفظ، أما إذا أتيت بالفاء في الجواب فلا خلاف في هذا كما في الآية، وعلى ما قاله سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ كافة النحويين من متقدميهم ومتأخريهم، فوضح خطأ هذا القول.





سورة الأنعام

• **الآية الأولى منها:** قوله تعالى: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ ۖ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنۢبَـٰٓؤُا۟ مَا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ۝٥﴾ [الأنعام]، وفي سورة الشعراء: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا۟ فَسَيَأْتِيهِمْ أَنۢبَـٰٓؤُا۟ مَا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ۝٦﴾.

فانفردت آية الأنعام بزيادة قوله: ﴿بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ ۖ﴾ [الأنعام: ٥] وبقوله: ﴿فَسَوْفَ﴾ من حرفي التنفيس بدل السين، **فيسأل عن وجه ذلك؟**

والجواب، والله أعلم: أن آية الأنعام لما ترتبت على إطناب وبسط آيات من حمده[1] سبحانه وانفراده بالخلق والاختراع فقال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَـٰتِ وَٱلنُّورَ ۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ۝١﴾ [الأنعام]، فذكر سبحانه خلق السماوات والأرض وخلق الظلمات والنور، فالظلمات عن أجرام هذه المخلوقات، والأنوار عن أجرام ما جعل في السماوات وزينها بها من شمس وقمر وكواكب للاقتداء والضياء. ثم ذكر خلقهم من طين وقد تردد في الكتاب العزيز تنبيه المكلفين بما صدرت به سورة الأنعام فقال تعالى: ﴿إِنَّ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَـَٔايَـٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝٣﴾ [الجاثية]، وقال تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى جَعَلَ فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَٰجًا وَقَمَرًا مُّنِيرًا ۝٦١﴾ [الفرقان]. ثم قال بعد آية الأنعام: ﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَـٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ۝٤﴾ [الأنعام]، فلما تقدم هذا الإطناب ناسبه ما أتبع به من قوله تعالى: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ ۖ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنۢبَـٰٓؤُا۟ مَا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ۝٥﴾ [الأنعام]، فناسب الإطنابُ الإطنابَ، وقال تعالى قبل آية الشعراء: ﴿تِلْكَ ءَايَـٰتُ ٱلْكِتَـٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢﴾ [الشعراء]، ثم اعترض بتسلية نبيه ﷺ فقال: ﴿لَعَلَّكَ بَـٰخِعٌ

---

(١) في (أ) و(ب): [قهره].

نَّفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾﴾ [الشعراء]، وليس هذا المعترض به مما ذكروا به، ثم قال بعد: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴿٤﴾﴾ [الشعراء]، وهذا راجع إلى تسليته ﷺ فلم يبق مجردًا لتذكيرهم سوى قوله تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴿٢﴾﴾ [الشعراء] وما بعد من وعيدهم وتهديدهم بقوله: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ...﴾ [الشعراء: ٥]، وهذا إيجاز فناسبه ما نيط به من قولهم: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا فَسَيَأْتِيهِمْ أَنبَاءُ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦﴾﴾ [الشعراء] إيجازًا لإيجاز لإطناب.

● **الآية الثانية:** قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾ [الأنعام: ٦]، وفي سورة الشعراء: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الْأَرْضِ كَمْ أَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ ﴿٧﴾﴾.

للسائل أن يسأل هنا عن شيئين: أحدهما: ثبوت الواو العاطفة في آية الشعراء وسقوطها من آية الأنعام؟ والثاني: وجه اختصاص كل واحدة منهما بموضعها وإبداء المناسبة؟

والجواب عن ذلك: أن آية الأنعام لم يتقدم قبلها التنبيه على ما به التذكار والاعتبار مفصحًا به تنبيهًا مع تخويف وتهديد متأكد مكرر يستدعي التقريع والتوبيخ بمقتضى الهمزة الداخلة على واو العطف كما في سورة الشعراء، وإن كان المتقدم في كل واحدة من السورتين متضمنًا ما يحصل به الاعتبار مع ما في المتقدم في الأنعام من التفصيل والإطناب، إلا أن المتقدم في سورة الشعراء أوضح وأنص من حيث التخويف لعدم الاعتبار بالدلائل المنصوبة مشاهدة للمعتبرين، فلما لم يكن وضوح التنبيه فيما قبل آية الأنعام كوضوحه في السورة الأخرى بما انجر معه من التخويف المتكرر وإنما المتقدم قبل قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا﴾ إيماء إلى الاعتبار بأحوال القرون السابقة، وليس كالواقع قبل آية الشعراء لم يرد ما بعده مما هو تنبيه مخوف معطوفًا عليه؛ إذ لا يناسبه «كفروا» المتقدم من شديد التخويف المنجر فيما بعده، أما آية الشعراء فإن قوله تعالى قبلها: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴿٢﴾﴾ تحريك وتنبيه، ثم إن ما يتلوه من

قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ۝٣﴾ [الشعراء] وإن كان تسلية لنبينا ﷺ في طيه أعظم وعيد وتهديد لمن اعتبر، ثم بعد ذلك قوله تعالى: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ ۝٤﴾ [الشعراء] إلى ما بعده، فهذا أوضح تنبيه بما صحبه من مخوف التهديد فعطف عليه (قوله): ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلْأَرْضِ كَمْ أَنۢبَتْنَا فِيهَا...﴾ [الشعراء: ٧] وناسبه أوضح مناسبة.

فصل: ومما يتعلق بهذه الآية من المغفل زيادة «من» من قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٦]، وفي سورة السجدة: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِى مَسَٰكِنِهِمْ﴾ [٢٦]، وفي صٓ: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا۟...﴾ [٣]. وردت هذه الآي الثلاث بزيادة «من» فيها، وسائر ما ورد في القرآن من مثل هذه الآي لم ترد فيها «من» كقوله تعالى في سورة مريم: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا ۝٧٤﴾، وفي آخرها: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ [مريم: ٩٨]، وفي طه: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِى مَسَٰكِنِهِمْ﴾ [١٢٨]، وفي يٓس: ﴿أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ۝٣١﴾، وفي سورة قٓ: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُم بَطْشًا﴾ [٣٦]، فهذه خمسة مواضع لم ترد فيها «من» فيسأل عن وجه زيادتها في الآي الثلاث الأول وسقوطها في هذه الخمس مع اتحاد المقصود أو تقاربه؟

والجواب ـ والله أعلم ـ: أن «من» إنما تزاد في هذه الآي حيث يراد تأكيده ضمن الآي من المعطيات والإشارة إلى الوعيد، وهي أبدًا في أمثال هذه المواضع محرزة معنى التأكيد لا تنفك عن ذلك، ثم إن حذفها أوجز(١) من إثباتها، ولكل مقام مقال، فحيث ورد في هذه الآي ما قبله استيفاء تفصيل وعيدين في أمة بعينها أو أكثر أو تكرر التهديد وشدة التخويف من مقتضى السياق وفحوى الكلام، فذلك موضع زيادتها والتأكيد بإثباتها، وحيث لا يتقدم

(١) في (ب): [جزء]، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه، والله أعلم.

تفضيل على ما ذكرناه أو تكون آي التهديد لا تبلغ في اقتضاء مقتضاها نفوذ الوعيد فهذا يناسبه الإيجاز بحذفها؛ إذ لا يراد من تأكيد الوعيد ما يراد في الآي الآخر، فهذا إن شاء الله يوضح ما ورد من الحذف [والإثبات في هذا الحرف][1]، ثم نقول: أما آية الأنعام فقد تقدمها قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، وقد كانوا يعترفون بأنه تعالى الخالق: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، ثم تتابع ما بعد على هذا إلى قوله: ﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴿٤﴾﴾ [الأنعام] على بيان الأمر ووضوحه، ثم قال: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا۟ فَسَيَأْتِيهِمْ أَنۢبَٰٓؤُا۟ مَا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦﴾﴾ [الشعراء] فحصل التسجيل ببقائهم على الإعراض وإنفاذ الوعيد عليهم، ولا أشد من هذا ونحوه، بل مثله في الشدة والإشارة إلى إنفاذ الوعيد قوله تعالى في سورة السجدة: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ﴾ [٢٢]، ثم قال في آخر السورة: ﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَٱنتَظِرْ إِنَّهُم مُّنتَظِرُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [السجدة] فاكتشف الآية ما تضمنته الآيتان من الوعيد والتهديد، فناسب ذلك ما اقتضته زيادة (من)[2] من مناسبة التأكيد فقيل: ﴿مِن قَبْلِهِم﴾ [الأنعام: ٦]، وأما آية «صٓ» فحسبك ما تضمنته من أولها إلى قوله: ﴿وَمَا يَنظُرُ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً مَّا لَهَا مِن فَوَاقٍ ﴿١٥﴾﴾ [صٓ]، ثم قال تعالى مخبرًا عن حالهم في تكذيبهم واستبعادهم: ﴿عَجِّل لَّنَا قِطَّنَا قَبْلَ يَوْمِ ٱلْحِسَابِ ﴿١٦﴾﴾ [صٓ]، ولعظيم تمردهم ووعيدهم المحكي عنهم في هذه الآي ما أمر به ﷺ من الصبر في قوله تعالى: ﴿ٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ﴾ [صٓ: ١٧]، ثم أعقب تعالى بقصة داود عليه السلام إعلامًا لنبيه ﷺ بأن ذلك مراده منهم بما قدر لهم في الأزل، فقد سخر الجبال والطير لداود وألان له الحديد، فلو شاء لهدى هؤلاء، فلعظيم ما ورد في هذه الآي من مرتكبات كفار قريش وغيرهم، لذلك ما ورد التأكيد بزيادة «من» في قوله بعد ذكر شقاقهم واغترارهم: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن

---

(١) ما بين المعقوفتين وردت في (ب): [ولا يناسب في هذا الحذف].

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

قَرْنٍ﴾ [الأنعام: ٦]، فهذا وجه زيادة «من» في هذه الآي. أما الآي الأخرى خمستها فلم يرد فيها ولا فيما اتصل بها ما ورد في هذه من التغليظ في الوعيد ومتوالي التهديد؛ وإن كانت قلَّ ما ترد إلا لذلك، ولكن اشتداد التهديد إنما هو بحسب ما يقارن أو يَحتفُّ أو يتقدم أو ينجر معها من التغليظ من الوعيد، فبحسب ذلك يقوى الرجاء أو يضعف. وإذا تأملت قوله تعالى في الآية الأولى من سورة مريم: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا ﴿٧٤﴾﴾ لم تجدها في نفسها أو فيما انتظم معها متقدمًا أو متأخرًا توازن في التهديد واحدة من تلك الآي الثلاث. ألا ترى فيما نوظر بين المعنيين بهذه الآية والمهلكين قبلهم من القرون السالفة، وأن ذلك إنما هو فيما غرهم من سعة الحال وكثرة المال حسبما أشار إليه قوله تعالى عن المهلكين قبل هؤلاء أنهم كانوا أحسن أثاثًا ورئيًا، فهذه الآية كقولهم: ﴿نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَٰدًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ ﴿٣٥﴾﴾ [سبأ]، ولو استبصروا لاهتدوا من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨]، ومع ما أعقبت هذه الآية من المنتظم معها من قوله: ﴿فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا ﴿٧٥﴾﴾ [مريم] فليست في التغليظ كتلك [الآي إذا][1] حقق ما قبلها وكذلك الآية الثانية وهي قوله: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ...﴾ [مريم: ٩٨] في نفسها وفيما انتظمت به، وأما آية طه فأوضح في إيحاء الرجاء [في نفسها][2] وما انتظمت به، ألا ترى ما في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ﴾ [طه: ١٢٨] وما تضمن تذكيرهم بهذا إلى قوله: ﴿لِّأُو۟لِى﴾ [طه: ١٢٨] من عظيم الحلم وعليِّ[3] الرفق وكذا ما بعد، فإن هذا من منتظم تلك الآي الثلاث. وأما آية يٓس وآية قٓ فأوضح فيما ذكرنا، وتأمل [مفهومهما][4] وما انتظم معهما، وإنما حاصلهما

---

(١) ما بين المعقوفتين وردت في (أ) و(ب): [ولا في إذا]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.
(٢) ما بين المعقوفتين ورد في هامش (ب).
(٣) عَليٍّ: على صيغة فعيل مضافة إلى الرفق، من باب إضافة الصفة إلى الموصوف.
(٤) في (أ) و(ب): [مفهومها] بالإفراد، وكذلك في الضمائر التالية.

بما اتصل بهما تحريك للاعتبار وتذكير بالآلاء والنعم، وتأمل قوله في المنتظم بآية يَس والمعقبة به من قوله: ﴿أَفَلَا يَشْكُرُونَ ۝٣٥﴾ [يس] وعلى ما يترتب الشكر؛ إذ لا يمكن إلا مترتبًا على حصول الإيمان والتصديق وقوله عقب آية قَ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ۝٣٧﴾، فقد وضح فرق ما بين الضربين وورود كل منهما على ما يناسب ويجب، والله أعلم.

• **الآية الثالثة من سورة الأنعام:** قوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ ٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ۝١١﴾ [الأنعام]، وفي سورة العنكبوت: ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ۚ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْءَاخِرَةَ ۚ﴾ [٢٠]، وفي سورة الروم: ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلُ ۚ كَانَ أَكْثَرُهُم مُّشْرِكِينَ ۝٤٢﴾.

هنا سؤالان: أحدهما: اختلاف حالاتهم فيما وسموا به في أعقاب الآي من التكذيب والإجرام، ومن التعامي عن النظر في البدأة والنشأة الآخرة والإشراك؛ مع أن الأمر للكل باعتبار إنما وقع بلفظ واحد وهو قوله: ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ ٱنظُرُوا۟﴾ [الأنعام: ١١]، ثم تنوع ما [أحيل عليه][(١)] في النظر واختلف، وإذا لحظ الجواب عما وقع به التعقيب في كل واحدة من هذه الآي تفصل إلى أربعة أسئلة، والسؤال الثاني: اختلاف حرف العطف.

والجواب عن السؤال الأول ـ على رعي التفصيل ـ: أنه لما تقدم آية الأنعام قوله تعالى: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ ۖ﴾ [٥]، والإشارة إلى أصناف المكذبين من المخاطبين وغيرهم، ثم أشير إليهم بعد في قوله: ﴿أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ﴾ [الأنعام: ٦]، وكلهم إنما أهلك بإعراضه وتعاميه المؤديين إلى تكذيبه، أحيل من بعدهم على كل حال من تقدمهم فيما ذكر (مكتفى في الإعراض)[(٢)] والتعامي بما تقدم في الآي المذكورة قبل، ومفصحًا

---

(١) في (أ) و(ب): [أجمل عليه]، وهو خطأ لا يستقيم به المعنى.

(٢) في (أ) و(ب): [من مكتفي الأعراص]، وهو خطأ، والصواب (مكتفَى) على صيغة المفعول بفتح ما قبل الآخر، وبغير (من) الجارة قبلها، و(الإعراض) بالضاد =

بالتكذيب المسبب عن ذلك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿١١﴾﴾ [الأنعام] والتحم هذا بقوله: ﴿فَقَدْ كَذَّبُواْ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ﴾ [الأنعام: ٥] على أتم مناسبة وأصحها.

وأما آية النمل فمنزلة على ما تقدم من قوله تعالى: ﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّنْهَا ۖ بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ ﴿٦٦﴾﴾ [النمل] وإنكارهم العودة بقولهم: ﴿...أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ ﴿٦٧﴾ لَقَدْ وُعِدْنَا هَٰذَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٦٨﴾﴾ [النمل] وذلك بعد ما ذكر مما بسط لهم من واضح الدلالات وقدم لهم الشواهد البينة من لدن قوله: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ...﴾ [النمل: ٦٠] المتكلم فيها، فذكروا بما يشاهدونه ويعلمون أن آلهتهم لا تفعل ذلك، فكان مرتكبهم بعد هذا إجرامًا وتعاميًا عن الاعتبار بما ذكروا به، فقيل لهم: سيروا في الأرض فانظروا عواقب أمثالكم من المتعامين عن النظر، ولم يقع قبل تفسير صريح وتكذيب، وقد بسط من الاعتبار في هذه الآي ما لم يبسط قبل آية الأنعام، فورد التعقيب هنا بوسمهم ـ أعني المحال ـ بالإجرام فقيل: ﴿ٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿١١﴾﴾ [الأنعام] مناسب لما تقدم من اجترامهم مع الوضوح ومتابعة التذكير وإراءة البراهين.

وأما آية العنكبوت فإن الله سبحانه لما قدم ذكر العودة الأخراوية بما يقوم مقام الإفصاح، وتحصل المقصود من ذلك في أربعة مواضع من هذه السورة على القرب والاتصال، منها قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ ٱللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَءَاتٍ ۚ﴾ [العنكبوت: ٥]، قوله تعالى: ﴿وَلَيُسْـَٔلُنَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَمَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴿١٣﴾﴾ [العنكبوت]، وقوله: ﴿وَٱشْكُرُواْ لَهُۥٓ ۖ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿١٧﴾﴾ [العنكبوت]، وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ ۚ﴾ [العنكبوت: ١٩]، ولم يتقدم في السور الأخر على الاتصال مثل هذا، فناسبه إحالتهم

= المعجمة، والمعنى: أي: اكْتُفِيَ في بيان إعراضهم وتَعاميهم بما تقدم، والله تعالى أعلم.

وتذكيرهم بالاستدلال بالبدأة على العودة؛ فقال تعالى: ﴿فَٱنظُرُواْ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَۚ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْآخِرَةَۚ﴾ [العنكبوت: ٢٠].

وأما آية الروم فقد تقدم قبلها قوله: ﴿وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾﴾ [الروم]، وقوله: ﴿إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الروم]، وقوله: ﴿أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُواْ بِهِۦ يُشْرِكُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [الروم]، وقوله: ﴿هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَيْءٍۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٤٠﴾﴾ [الروم]، فلما تقدم ذكر من امتحن بالشرك وسوء عاقبتهم، ولم يتقدم مثل هذا في السور المتقدمة، ناسبه ما أعقب به من قوله: ﴿قُلْ سِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلُۚ كَانَ أَكْثَرُهُم مُّشْرِكِينَ ﴿٤٢﴾﴾ [الروم]، فجاء كل على ما يجب.

وأما ورود ما أعقبت به كل آية من هذه من المأمور بالنظر فيه والاعتبار به بالفاء من حروف العطف سوى آية الأنعام؛ فذلك بيِّن لأنهم أمروا أن يعقبوا سيرهم بالتدبر والاعتبار [وحصر نظرهم واعتبارهم في المعقب المذكور بعد الفاء، ولم تقع إشارة إلى اعتبارهم][1] بغير ذلك، [فكان][2] مجيء ذلك بحرف التعقيب محرزًا هذا المعنى، ولم يصح غير ذلك، وأما آية الأنعام فإنها افتتحت [(بذكر)][3] خلق السماوات والأرض وجعل الظلمات والنور، وإنما ذكر هذا من الخلق الأكبر ليعتبر بذلك فإنه أعظم معتبر وأوسعه، قال تعالى: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧]، فكأن الآية في قوة أن لو قيل: سيروا في الأرض فاعتبروا لخالقها، وكيف دحاها لكم وذللها لسكناكم، وجعل فيها رواسي أن تميد بكم، وفجر فيها الأنهار إلى عجائب ما أودع فيها، وكيف جعل السماء فوقها سقفًا محفوظًا بغير عماد، وزينها بالنجوم لتهتدوا بها في الظلمات، وجعل الشمس والقمر حسبانًا وضياء وزينا للسماء الدنيا، وكيف محا آية الليل لمصلحة العباد، وجعل آية النهار مبصرة، إلى ما لا يحصى من منافعها وعجائبها لمن منح الاعتبار، قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.
(٢) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (أ). (٣) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (أ).

وَٱلْأَرْضِ لَآيَٰتٍ [لِّلْمُؤْمِنِينَ][١] ﴿٣﴾﴾ [الجاثية: ٣]، ثم انظروا عاقبة من كذب ونبه فلم يعتبر، فعطف هذا بـ«ثم» المقتضية مهلة الزمان حيث يراد ذلك. وتفخيم الأمر، وتفاوت المنظور فيه وتجريد الأمر لكل من الضربين مما قبلها وما بعدها، فليس موضع تعقيب بالفاء، إذ لم يرد أن يكون سيرهم لمجرد الاعتبار بمن كذب فأخذ بتكذيبه فقط، بل بالضربين مما ذكرناه ومهدناه، وفي كل منهما أشفى دلالة، وقصد في الآي الأخر تذكيرهم واعتبارهم بأحد المكذبين وهو المعقب بالفاء، فلما افترق القصدان عطف كل بما يناسب، والله أعلم.

● **الآية الرابعة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْمُبِينُ ﴿١٦﴾﴾ [الأنعام]، وفي الجاثية: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْمُبِينُ ﴿٣٠﴾﴾ [الجاثية] بزيادة «هو» وسقوط واو العطف، لما تقدم في سورة الأنعام قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥﴾﴾ [الأنعام]، ثم أعقب بقوله تعالى: ﴿مَّن يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٦]، والمراد من يصرف عنه العذاب في الآخرة فقد رحمه، عطف عليه قوله: ﴿وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْمُبِينُ ﴿١٦﴾﴾ [الأنعام]، وكان الكلام في قوة (قوله): فقد رحم وفاز؛ كما في قوله: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، والفاء هنا وفي قوله: ﴿فَقَدْ رَحِمَهُۥ﴾ جواب الشرط، والفوز مسبب عن الرحمة، فاكتفى بذكره في آية آل عمران، وذكرا معًا في آية الأنعام، فعطفه عليه بيِّن، ولم يتقدم من أول السورة إلى هنا ما يتوهمه العاقل فوزًا فيحترز منه بما يعطيه ضمير هو من المفهوم، فلم يقع الضمير هنا.

أما آية الجاثية فقد ورد قبلها قوله تعالى مخبرًا عن قول منكري البعث: ﴿مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤]، فأفهم قوله: ﴿مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ أن هذه الحياة هي الحاصلة لهم ولا حياة وراءها؛ فمن تنعم فيها فذاك فوزه، فأخبروا أن الأمر ليس كما ظنوه، وذكر تعالى أمر الساعة وتفصيل الأحوال فيها وقال: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُدْخِلُهُمْ

---

(١) في (أ) و(ب): [للموقنين]، وهذا خطأ، والصواب ما أثبتناه، والله أعلم.

رَبُّهُمْ فِي رَحْمَتِهِۦ﴾ [الجاثية: ٣٠]، ثم قيل: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْمُبِينُ ۝﴾ [الجاثية] لا الحياة التي هي لهو ولعب، فكأن قد قيل: ذلك هو الفوز لا ما ظننتموه فوزًا، فأحرز مفهوم الضمير هذا المقصود، ولم يتقدم في آية الأنعام [ما يستدعيه، كما لم يتقدم في آية الجاثية][1] ما يستدعي العطف، فجاء كل على ما يناسب، والله أعلم.

• **الآية الخامسة:** قوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝﴾ [الأنعام]، وفي سورة يونس: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ۚ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ۝﴾ [يونس].

فورد جواب الشرط الثاني في الآية الأولى بقوله: ﴿فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝﴾، وفي الثانية بقوله: ﴿فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ﴾، وقال في الأولى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ﴾، وفي آية يونس: ﴿وَإِن يُرِدْكَ﴾، وأعقبت (آية) يونس بقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ۝﴾ فخص هاتين الصفتين العليتين من صفاته تعالى، **فهذه ثلاثة أسئلة.**

فللسائل أن يسأل عن توجيهها وموجب ما ورد عليه ما ذكر؟

والجواب عن الأول، والله أعلم: أن مدار الآية الأولى وهي آية الأنعام على أنه سبحانه المنفرد بالخلق والاختراع، والمتصرف في عباده بما يشاء، والقدير على كل شيء، ونفي هذه الصفات عمن سواه سبحانه، وتنزيل هذا على ما افتتحت به السورة من قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ۖ﴾ [الأنعام: ١]، وقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن طِينٍ﴾ [الأنعام: ٢]، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ ۖ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام: ٣]، وقوله فيمن أهلكه من القرون بكفرهم: ﴿مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ وَأَرْسَلْنَا ٱلسَّمَآءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا...﴾ [الأنعام: ٦]، وقوله: ﴿قُل لِّمَن مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ...﴾ [الأنعام: ١٢]، وقوله: ﴿وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِى ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ۚ...﴾

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

[الأنعام: ١٣][1]. وقوله: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ...﴾ [الأنعام: ١٤]، فدارت هذه الآي كلها على التعريف بوحدانيته تعالى وانفراده بخلق الأشياء وملكها وقهرها، ولم يقع فيها تعرض إلى أن أحدًا من خلقه يمنع أو يدفع أو يتعاطى استبدادًا بشيء، وإن كان قد يفهم بعض ذلك من الجاري أثناء الكلام (كقوله): ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ۝١﴾ [الأنعام] وقوله: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا...﴾ بل في قوة الجاري في هذه الآي أن المشار إليهم بمخالفة مقتضاها أخلدوا إلى ترك التغير وأشبهوا البهائم في البعد عن النظر، وكأنهم يرون أن الأفعال وما يتجرد في العالم من المدركات المشاهدات من الأجسام والأعراض على كثرة تنوعها واختلاف شيآتها وأشكالها وجدت بأنفسها لا عن فاعل تقدمها أوجدها بالقدرة والاختيار بل تكونت بأنفسها، فقوبل مرتكبهم بالتعريف بقدرته تعالى على كل شيء، وأنه الموجد لما في العالم العلوي والسفلي، وقيل له عليه السلام: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ...﴾ [الأنعام: ١٧] إعلامًا بأن ما يكون من هذا فمنه تعالى؛ لأنه المنفرد بالخلق والقدير على كل شيء؛ فهذا حاصل ما تقتضيه آية الأنعام.

وأما آية يونس فقد ذكر قبلها حال من ظن أن غيره تعالى يضر أو ينفع، قال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، فقد نسبوا لهم النفع بالشفاعة، وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُواْ مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَآؤُكُمْ...﴾ [يونس: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ...﴾ [يونس: ٣١]، وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ [يونس: ٣٤]، وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ﴾ [يونس: ٣٥]، فدارت هذه الآيات على أنهم توهموا نفع ما اتخذوه معبودًا من شركائهم، فبطل توهمهم واضمحل باطلهم، وأتبع ما تقدم بقوله جل وتعالى لنبيه عليه السلام: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ [يونس: ١٠٦]، ثم بقوله

---

(١) سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُواْ ۗ وَمَا جَعَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنعام: ١٠٧]، وحصل من هذا أن كل ما عبد دونه سبحانه وتوهم أنه يضر أو ينفع ليس كما ظنوه، قال تعالى: ﴿وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ﴾ [الحج: ٧٣]، فناسب ما تقدم من التنصيص على انفراده تعالى بالخلق والأمر.

والجواب عن السؤال الثاني، والله أعلم: أن قوله تعالى هنا: ﴿وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ﴾ ولم يقل: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ﴾ كما في آية الأنعام: أنه تقدم قبل هذه الآية قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٩٦﴾﴾[1] [يونس: ٩٦]، فهو إعلام منه سبحانه يجري الخلائق على ما قدر لهم أزلًا وسبق به حكمه تعالى، ثم أعقب بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ﴾ [يونس: ٩٩] فهذا تأكيد للغرض المذكور من جري العباد على ما قدر لهم وما شاءه سبحانه فيهم، وأن ذلك لا يرده راد ولا يعارضه معارض، فناسب هذا قوله تعالى: ﴿وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ۚ﴾ [يونس: ١٠٧] أتم مناسبة. ثم قد وقع بعد هذا قوله تعالى: ﴿يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ﴾ [يونس: ١٠٧]، وإصابته سبحانه من يشاء بالخير هو المراد بقوله في آية الأنعام: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ﴾، فاجتمع في آية يونس الأمران معًا، وكأن قد قيل فيها: وإن يمسسك بخير ويردك به فلا راد لما أصابك به وأراده لك، ففي هذه الآية من إمعان المقصود وتأكيده ما ليس في آية الأنعام ليطابق هذا التأكيد والإمعان ما تقدم من قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٩٦﴾﴾، وقوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ﴾، ولم يتقدم في آية الأنعام مثل هذا فوقع الاكتفاء هناك بقوله: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٧﴾﴾ [الأنعام]، فجاء لك من هذا على أتم مناسبة وأوضح ملاءمة، والله أعلم.

---

(١) (واختلفوا) في (كلمات ربك) هنا وفي يونس وغافر، فقرأ الكوفيون ويعقوب بغير ألف على التوحيد في الثلاثة، ووافقهم ابن كثير وأبو عمرو في يونس وغافر، وقرأ الباقون بألف على الجمع فيهن، ومن أفرد فهو على أصله في الوقف بالتاء والهاء والإمالة كما تقدم. (النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، مرجع سابق، ٢/٢٩٦).

والجواب عن السؤال الثالث: أنه لما تقدم هذه الآية من مؤثرات الخوف ومهيجات الرهب والخشية ما اقتضاه الإخبار بغيبة للقدر وجهل للمشيئة في قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ...﴾ [يونس: ٩٦] وقوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩] وعظم موقع ذلك على المؤمنين، وكان مع ذلك للوفاء بمزدلفات الأعمال مما لا يحصل بالآمال، آنسهم سبحانه بذكر الصفتين العليتين فقال: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ۝١٠٧﴾ [يونس]، فناسب ورود الصفتين ما تقدم، والله أعلم بما أراد.

• **الآية السادسة:** قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ ۗ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ۝٢١﴾ [الأنعام]، وقال فيما بعد من هذه السورة: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ﴾ [الأنعام: ٩٣]، وفي سورة الأعراف: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الأعراف: ٣٧]، [وفي سورة يونس: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْمُجْرِمُونَ ۝١٧﴾ [يونس]][1]، وفي سورة العنكبوت: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُۥٓ ۚ﴾ [العنكبوت: ٦٨]، وفي سورة الصف: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَىٰٓ إِلَى ٱلْإِسْلَٰمِ ۚ﴾ [الصف: ٧].

وفي هذه الآيات[2] **سؤالان:** [أحدهما][3]: وجه ورود الآيات في هذه المواضع بهذا النص من قوله: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ وتعقيب كل آية منها بما اتصل بها، والسؤال الثاني: تعريف الكذب في سورة الصف وتنكيره فيما عداها.

والجواب عن الأول: أن الأولى تقدمها قوله: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ ۖ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنۢبَٰٓؤُا۟ مَا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ۝٥﴾ [الأنعام]، ثم قال تعالى بعد:

---

(١) ورد بهامش (ب).
(٢) ورد بهامش (ب).
(٣) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ۝٧﴾ [الأنعام]، فحصل من هذا افتراؤهم، وفي قولهم: إنه سحر. وتكذيبهم، قال تعالى: ﴿فَقَدْ كَذَّبُواْ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ﴾ [الأنعام: ٥]، وجعلهم مع الله آلهة سواه، فجمعوا بين الشرك والتكذيب، فناسب هذا ورود قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [الأعراف: ٣٧] على طريقة التعجب من مرتكبهم وسوء حالهم؛ أي: من أظلم يا محمد من هؤلاء الجامعين بين الافتراء والشرك والتكذيب، مع وضوح الشواهد وكثرة الدلائل الواردة أثناء هذه الآي مما لا يتوقف فيه معتبر، فقد وضح تناسب هذا كله، وحق لمرتكبه الوصف بالظلم الذي لا يفلح المتصف به، وهو ظلم الافتراء على الله والشرك والتكذيب.

وأما الآية الثانية من سورة الأنعام فإن قبلها ذكر الرسل ﷺ وتعقيب ذكرهم بقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠]، ثم قال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١] فأعظم تعالى مرتكبهم في هذا وفي تعاميهم عن التوراة وما تضمنته من الهدى والنور، ثم أعقب ذلك بقوله تنزيهًا للرسل ﷺ عن الافتراء على الله سبحانه وادعاء الوحي، فصار الكلام بجملته في قوة أن لو قيل: ألا ترون ما تضمن كتاب موسى من الهدى والنور والبراهين الواضحة، وهل يمكن أحد أعظم افتراء من هذا، ومن أظلم ممن افترى على الله كذبًا أو قال أوحي إلي ولم يوح إليه بشيء، فهذا أوضح شيء. ولما لم يتقدم في الآية الأولى ذكر الأنبياء والوحي إليهم كما في هذه لم يناسبها ما ورد هنا، فجاء كل على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

وأما آية الأعراف فتقدمها وعيد من كذب بآيات الرسل واستكبر عنها وأنهم أهل الخلود في النار، فناسب هذا قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ...﴾.

وأما آية يونس فتقدم قبلها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ﴾ [يونس: ١٥] إلى آخر

الآية، ولا أظلم ممن قال من فصحاء العرب العالمين بمقاطع الكلام وجليل النظم وعليّ البلاغة: ﴿ٱئۡتِ بِقُرۡءَانٍ غَيۡرِ هَٰذَآ أَوۡ بَدِّلۡهُۚ﴾ أو بدله مع علمهم بعلي فصاحته واعترافهم بالعجز عنه. فجمعوا بين إنكار ما علموا صدقه ممن عرفوا علي حاله وجليل منصبه، فإخباره تعالى عنهم بقوله: ﴿فَإِنَّهُمۡ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ ٣٣﴾ [الأنعام]، فجمعوا بين الإنكار وبين قولهم في إنكارهم: ﴿أَوۡ بَدِّلۡهُۚ﴾ فلا أظلم من هؤلاء، ثم في إنكارهم (وقولهم): ﴿أَوۡ بَدِّلۡهُۚ﴾ أعظم إقدام وأوضح إجرام لأنه كفر على علم، فلهذا أعقبت الآية هنا بقوله: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ ١٧﴾ [يونس]، ولم يقع قبل التي في سورة الأنعام وقبل آية الأعراف مثل هذا الإقدام على مثل هذه الجريمة في القول وإنما تقدم عداوتهم وظلمهم أنفسهم في مرتكباتهم وتعاميهم فناسبه قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ٢١﴾ [الأنعام]، وأما آية العنكبوت وآية الصف فجوابهما بيِّن مما تقدم.

وجواب ثان: وهو أنه قد تقدم مما به الاعتبار في الأولى من آيتي الأنعام وآية يونس ما فيه كفاء، وإن تنوع فقد جمعه جامع الاعتبار، وفي كل شفاء لمن وفق للاعتبار به، فمن عدل عنه فظالم، إلا أن الاجترام يبنى على أشد من الظلم وإن كان قد أجري مع الظلم عدم الفلاح، إلا أن الجرم أنبأ بالشدة وأخص بالإشعار بشناعة المرتكب، وتقدم أن ترتيب السور والآي مراعى وعظيم الموقع وأنه لا يعارضه ترتيب النزول، فإذا تقرر هذا فنقول: قدم وصفهم بالظلم ثم تكرر ذلك ممن افترى أو كذب، وقد وصف أولًا بالظلم فوصف ثانيًا بالاجترام ترقيًا في الشر كما يترقى في الخير، وأيضًا ليناسب ما [وقع][1] في يونس متقدمًا من قوله: ﴿وَمَا كَانُواْ لِيُؤۡمِنُواْۚ كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡمُجۡرِمِينَ ١٣﴾.

والجواب عن السؤال الثاني: [أن][2] آية الصف قد انفردت عن كل ما تقدم من هذه الآي بذكر تعيين المفترى فيه الكذب منطوقًا به من غير الإجمال

---

(١) ما بين المعقوفتين ورد في (أ) و(ب): [تقدم].
(٢) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

الوارد في الآي الأخر؛ بل ورد على التفصيل والتعيين؛ وذلك بيِّن من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦]، ثم قال: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [الصف: ٦]؛ أي: فلما جاءهم الرسول الذي سماه لهم عيسى بالبينات والدلائل القاطعة والتصديق لما بين يديه من التوراة ﴿قَالُوا۟ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [الصف: ٦]، فافتروا الكذب وارتكبوا البهت فيما لا توقف فيه ولا إشكال، فقيل تعجبًا من حالهم على الجاري في لسان العرب: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ [الصف: ٧] معرفًا بأداة العهد ليقوم مقام الوصف، حتى كأن [قد][1] قيل: هذا الكذب (الذي)[2] لا امتراء فيه ولا توقف. ولما لم يرد في الآي الأخر ما تقدم هنا كان الوجه أن يرد منكرًا كما ثبت، فورد على ما يناسب ويجب، والله أعلم.

• **الآية السابعة:** قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِن يَرَوْا۟ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا۟ بِهَا...﴾ [الأنعام: ٢٥]، وفي سورة يونس: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٢﴾ وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يُبْصِرُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [يونس: ٤٢ ـ ٤٣].

فورد الفعل في الأولى مسندًا إلى ضمير المفرد، وفي الثانية إلى ضمير جماعة مع استوائهم في (الجمعية)، ومع اتفاق الغايتين في أن استماعهم مع قصدهم إياه لا يجب عليهم؛ **فللسائل أن يسأل فيقول**: لم ورد في الأولى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ﴾ وفي الثانية: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ﴾ مع اتفاق الآيتين فيما ذكر؟

والجواب ـ والله أعلم ـ: أن نقول: «من» لفظ مفرد ويصلح للاثنين والجميع. على هذا وضعه، فإذا ورد في تركيب كلامهم فأول ما يحمل على السابق من حكمه اللفظي من الإفراد، فلهذا ترد صلته إن كان موصولًا، أو

---

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب). (٢) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

صفته إن كان موصوفًا، أو خبره إن كان شرطًا، أو استفهامًا؛ كصلة الذي الواقع على المفرد، فتقول في الصلة والصفة: ومن الناس من يفعل كذا، وتقول في الاستفهام: من يفعل ذلك؟ فيرفع (الفعل) ضميرًا مفردًا، وسواء كان المراد في المعنى واحدًا أو أكثر، ثم قد يكون فيما اتصل بالكلام بعد ضمير أو غيره يراعى فيه معنى من حيث يراد أكثر من واحد فيأتون به على معنى «من» لا على لفظها كقولك: من الناس من يفعل كذا ويخطئون في ذلك، ومنهم من يفعل كذا مستمرين على فعلهم، يبين ضمير الجميع في قولك: وهم يخطئون، والحال في قوله: مستمرين على فعلهم أن المراد أكثر من واحد، وعلى هذا كلام العرب في الكثير المطرد، وعليه جاء القرآن، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾، ثم قال: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨﴾ [البقرة] فعاد الضمير مجموعًا في قوله: ﴿وَمَا هُم﴾ بعد عودته مفردًا، وهذا كثير، وقال تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [الطلاق: ١١] فعاد الضمير من يدخله مفردًا على لفظ «من» ثم قال: ﴿خَٰلِدِينَ﴾ [الطلاق: ١١]. وهو حال من الضمير، فتبين بهذا الجمع أن المراد جميع، وقد يجري الكلام على أوله في الإفراد كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ الآيات [البقرة: ٢٠٤ ـ ٢٠٦][(١)] فورد فيها ضمائر ثمانية كلها عائدة على لفظ «من» ولم يرجع منها شيء على معنى «من» مع أن المعنى على الكثرة، ثم أعلم بعد أن المراد بما يبينه ما يأتي بعد الضمير المفرد المحمول على لفظ «من» إنما هو أعني المبين كثرة أو وحدة، أما إبهام التعيين فمقصود لا يرتفع؛ فإن إبهام الصلة أو الخبر في هذا أبلغ في تكميل فائدة الكلام وإحرازها، ألا ترى أن قول الملك لخاصته: إن منكم من يفعل كذا، أهيج لنفوس السامعين وأبلغ في التحريض على الشيء أو الزجر عنه بحسب المرتكب، فإن كان مما يحبه الملك تشوقت نفوس المخاطبين إليه، وإن كان على الضد من ذلك اشتد خوف جميعهم وحذرهم، وهذا

---

(١) في كل النسخ: [الآيتين].

يستدعي طولًا قد يخرجنا عن مقصودنا، والوارد من هذا في الكتاب العزيز كثير.

ونرجع إلى مقصودنا فنقول: إن آية الأنعام وردت على الأكثر المطرد، وقد ورد فيما انتظم بالآية بيان كون المستمعين جماعة؛ وذلك قوله: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ [الأنعام: ٢٥] فبيِّن أن المراد جماعة وارتفع الاحتمال. ولما لم يرد [فيما][1] انتظم مع آية سورة يونس ضمير ولا غير ذلك مما يبين المستمعين جماعة، وكان (بيان)[2] ذلك مرادًا مقصودًا[3]، أتى الضمير أولًا ضمير جمع حملًا على معنى «من» ولم يحمل على لفظها فيفرد لئلا يوهم أن المستمع واحد؛ وذلك غير مقصود فقيل: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢] إذ ليس في الكلام بعد ما يبين ذلك.

فإن قيل: فإن «من» قد تقرر من حكمها أنها يراد بها الكثير وإن كانت مفردة اللفظ وصالحة له، وإذا كانت في الأكثر من كلامهم مراد بها الكثير فذلك يرفع إيهام إرادة واحد؟

فالجواب: أن إرادة الواحد بها ـ وإن كان الأقل ـ مبق حكم الإيهام، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا...﴾ [البقرة: ٢٠٤] إلى قوله: ﴿وَلَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴿٢٠٦﴾﴾ [البقرة] نزلت هذه الآي في الأخنس بن شريق[4]،

---

(١) في (غ) و(ك): [فيها]، وهو خطأ.

(٢) سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

(٣) في (أ) و(ب): [مفردًا منصوبًا].

(٤) الأخنس بن شريق: هو الأخنس بن شريق بن عمرو بن وهب بن علاج بن أبي سلمة ابن عبد العزى بن غيرة بن عوف بن ثقيف الثقفي أبو ثعلبة حليف بني زهرة اسمه أبي وإنما لقب الأخنس؛ لأنه رجع ببني زهرة من بدر لما جاءهم الخبر أن أبا سفيان نجا بالعير فقيل: خنس الأخنس ببني زهرة فسمي بذلك، ثم أسلم الأخنس فكان من المؤلفة، وشهد حنينًا ومات في أول خلافة عمر، ذكره أبو موسى عن ابن شاهين، قال: حدثنا محمد بن إبراهيم حدثنا محمد بن يزيد عن رجاله وكذا ذكره ابن فتحون عن الطبري، وذكره الذهلي في الزهريات بسند صحيح عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن أبا سفيان وأبا جهل والأخنس اجتمعوا ليلًا يسمعون القرآن سرًّا فذكر القصة وفيها: أن الأخنس أتى أبا سفيان فقال: ما تقول: قال: أعرف وأنكر، قال أبو سفيان: فما تقول أنت؟ قال: أراه الحق، وذكر ابن عطية عن السدي أن الأخنس =

وقد تكرر الضمير فيها ثماني مرات ضمير مفرد، وتأكد بذلك أن المعنيَّ بها واحد كما قال المفسرون. وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي وَلَا تَفْتِنِّيٓ﴾ [التوبة: ٤٩] نزلت في الجد بن قيس[(١)] لما دعاه رسول الله ﷺ إلى جهاد الروم وقال: «**هل لك في جلاد بني الأصفر**»[(٢)] وقصته مشهورة، وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ...﴾ [التوبة: ٧٥]، نزلت في ثعلبة بن حاطب[(٣)]،

= جاء إلى النبي ﷺ فأظهر الإسلام وقال: الله يعلم أني صادق، ثم هرب بعد ذلك فمر بقوم من المسلمين فحرق لهم زرعًا وقتل حمرًا فنزلت: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾﴾ إلى قوله: ﴿وَلَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴿٢٠٦﴾﴾ [البقرة]، وقال ابن عطية: ما ثبت قط أن الأخنس أسلم قلت: قد أثبته في الصحابة من تقدم ذكره ولا مانع أن يسلم ثم يرتد ثم يرجع إلى الإسلام والله أعلم. (الإصابة في تمييز الصحابة، مرجع سابق، ١/ ٣٨).

(١) الجد بن قيس: هو جد بن قيس بن صخر بن خنساء بن سنان بن عبيد بن غنم بن كعب بن سلمة الأنصاري أبو عبد الله، روى الطبراني وابن منده من طريق معاوية بن عمار الدهني عن أبيه عن أبي الزبير عن جابر، قال: حملني خالي جد بن قيس وما أقدر أن أرمي بحجر في السبعين راكبًا من الأنصار الذين وفدوا على رسول الله ﷺ، فذكر الحديث في بيعة العقبة، وإسناده قوي، قال ابن منده: غريب من حديث معاوية بن عمار، تفرد به محمد بن عمران بن أبي ليلى وكان الجد بن قيس سيد بني سلمة كما سيأتي في ترجمة عمرو بن الجموح، ويقال: إن الجد بن قيس كان منافقًا، روى أبو نعيم وابن مردويه من طريق الضحاك عن ابن عباس أنه نزل فيه قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي وَلَا تَفْتِنِّيٓ﴾ [التوبة: ٤٩]، ورواه ابن مردويه من حديث عائشة رضي الله عنها بسند ضعيف أيضًا، ومن حديث جابر بسند فيه مبهم، وعن جابر رضي الله عنه أن الجد تخلف يوم الحديبية عن البيعة، أخرجه ابن عساكر من طريق الأعمش عن أبي سفيان عنه، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله تعالى: ﴿خَلَطُواْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٢] نزلت في نفر ممن تخلف عن تبوك منهم أبو لبابة والجد بن قيس لم يتب عليهم، وقال أبو عمر في آخر ترجمته يقال: إنه تاب وحسنت توبته ومات في خلافة عثمان. (الإصابة في تمييز الصحابة، مرجع سابق، ١/ ٤٦٨).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير»، (٤/ ٥١/ ١) من طريق محمد بن إسحاق، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» حديث رقم (٢٩٨٨).

(٣) ثعلبة بن حاطب: هو ثعلبة بن حاطب أو أبي حاطب الأنصاري، ذكره ابن إسحاق فيمن بنى مسجد الضرار وروى الباوردي وابن السكن وابن شاهين وغيرهم في ترجمة =

إلى غير هذا من المواضع، وقد تقدم أيضًا أنها تصلح للاثنين، وأنشد سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ[1].

تعال فإن عاهدتني لا تخونني   نكن مثل من يا ذيب يصطحبان

= الذي قبله من طريق معان بن رفاعة عن علي بن زيد عن قاسم عن أبي أمامة أن ثعلبة بن حاطب الأنصاري قال: يا رسول الله ادع الله أن يرزقني مالًا، فقال النبي ﷺ: «**قليل تؤدي شكره خير من كثير لا تطيقه**» فذكر الحديث بطوله في دعاء النبي ﷺ له وكثرة ماله ومنعه الصدقة ونزول قوله تعالى: ﴿**وَمِنْهُم مَّنْ عَـٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ**﴾ الآية [التوبة: ٧٥] وفيه أن النبي ﷺ مات ولم يقبض منه الصدقة ولا أبو بكر ولا عمر وأنه مات في خلافة عثمان وفي كون صاحب هذه القصة إن صح الخبر ولا أظنه يصح هو البدري المذكور قبله نظر، وقد تأكدت المغايرة بينهما بقول ابن الكلبي: إن البدري استشهد بأحد ويقوي ذلك أيضا أن ابن مردويه روى في تفسيره من طريق عطية بن عباس في الآية المذكورة قال: وذلك أن رجلًا يقال له: ثعلبة بن أبي حاطب من الأنصار أتى مجلسًا فأشهدهم فقال: ﴿**لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ**﴾ الآية فذكر القصة بطولها فقال: إنه ثعلبة بن أبي حاطب والبدري اتفق على أنه ثعلبة بن حاطب وقد ثبت أنه ﷺ قال: «**لا يدخل النار أحد شهد بدرًا والحديبية**» وحكى عن ربه أنه قال لأهل بدر: «**اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم**» فمن يكون بهذه المثابة كيف يعقبه الله نفاقًا في قلبه وينزل فيه ما نزل فالظاهر أنه غيره والله أعلم. (الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، مرجع سابق، ١/ ٤٠٠).

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق. (انظر: الكتاب، سيبويه، مرجع سابق، ١/ ٤٧٣). والفرزدق (ت١١٠هـ/ ٧٢٨م) هو: همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي، أبو فراس، الشهير بالفرزدق: شاعر من النبلاء، من أهل البصرة، عظيم الأثر في اللغة، كان يقال: لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب، ولولا شعره لذهب نصف أخبار الناس، يشبه بزهير بن أبي سلمى، وكلاهما من شعراء الطبقة الأولى، زهير في الجاهليين، والفرزدق في الإسلاميين، وهو صاحب الأخبار مع جرير والأخطل، ومهاجاته لهما أشهر من أن تذكر، كان شريفًا في قومه، عزيز الجانب، يحمي من يستجير بقبر أبيه ـ وكان أبوه من الأجواد الأشراف ـ وكذلك جده، وفي شرح نهج البلاغة: كان الفرزدق لا ينشد بين يدي الخلفاء والأمراء إلا قاعدًا، وأراد سليمان بن عبد الملك أن يقيمه فثارت طائفة من تميم، فأذن له بالجلوس، ولقب بالفرزدق لجهامة وجهه وغلظه، وتوفي في بادية البصرة، وقد قارب المائة، وأخباره كثيرة، وكان مشتهرًا بالنساء، زير غوان، وليس له بيت واحد في النسيب مذكور، وقال المرتضى: كان يحسد على الشعر ويفرط في استحسان الجيد منه. (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٨/ ٩٣).

فإذا ثبت أن «من» تصلح للواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث، وقد ذكر المفسرون وأهل السير أن المتعرضين لسماع القرآن منه ﷺ كانوا جماعة سماهم المفسرون، فتحرير المراد في الآية محرز للمعنى المقصود ومتأكد؛ إذ ليس فيما بعد مما في المنتظم مع الآية ما يبين المراد كما (في) غيرها فوجب رعي ذلك فقيل: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ﴾ [يونس: ٤٢]، ولزم ذلك ليرتفع الإيهام.

فإن قيل: فإن قوله تعالى في آية يونس: ﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ﴾ [يونس: ٤٢] يبين ذلك كما بينه في آية الأنعام قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ﴾ [٢٥] وما بعد؛ إذ الارتباط حاصل في الآيتين ونظام الكلام ملتئم؟

فالجواب: أن ارتباط قوله تعالى: ﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ﴾ بما قبله صحيح؛ كارتباط قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً﴾ بما قبله؛ إلا أن قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً﴾ مبين أن ما وقعت عليه «من» جماعة، وكأن الكلام في قوة أن لو قيل: وجعلنا على قلوب السامعين، إذ لا يراد بالضمير غير ما وقعت عليه. أما قوله تعالى: ﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ﴾ فليس كذلك؛ بل المراد بلفظ الصم جنس الصم، والمستمعون بعض ذلك، فحصل الارتباط بهذا الوجه، (لا أن الصم يراد بهم من وقعت عليه «من» فقط، وهذا كقولهم: زيد نعم الرجل، فإن الرجل لم يرد به زيد وحده؛ إنما أريد به جنس الرجال، وإنما زيد منهم فحصل الربط بهذا الوجه[1]؛ فليس كقوله: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾. وبهذا يتم المعنى المقصود من تسلية نبينا ﷺ، وكأن قد قيل له ﷺ: إن الصم الذين لا يعقلون لم تكلف أسماعهم وهؤلاء منهم، فلا درك عليه فيهم ﷺ، فانفصلت آية يونس من آية الأنعام، وورد كل على ما يجب.

فإن قيل: إذا كان الأكثر في «من» وقوعها على الكثير؛ فقد وردت آية يونس على ما هو قليل في كلامهم وفي هذا ما يسأل عنه؟

قلت: ذلك كله فصيح ومعروف من كلامهم، ولا يلزم من كون الوارد

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

أقل أن يكون دون الكثير في الفصاحة بل كل فصيح، وقد بوَّب سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ على حال «من» في وقوعها على ما[(١)] ذكر؛ فقال في كتابه[(٢)]: هذا باب إجرائهم صلة من وخبرها إذا عنيت اثنين كصلة الذين، وإذا أرادت جماعة كصلة الذين. ثم ذكر الآية ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ وأنشد بيت الفرزدق وقد تقدم:

تعال فإن عاهدتني لا تخونني .... البيت

وقد تقدم ذكر ما أجريت فيه مجرى التي كقول العرب: ومن كانت أمك، وأيهن كانت أمك، (وأورد عن)[(٣)] قراءة من قرأ: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[(٤)] [الأحزاب: ٣١]، فقد ذكر سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ أن هذا كله من كلام العرب، ودل قوله في الترجمة: هذا باب إجرائهم[(٥)] بالإضافة إلى ضمير الجمع. وإنما يريد العرب، وهذا مشير إلى أن العرب تتكلم به كثيرًا، وأنه ليس في كلام بعضهم دون بعض، ووضح من جملة هذا أن قوله تعالى في آية يونس: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ﴾ [يونس: ٤٢] بضمير الجماعة لا يلائم الموضع سواه؛ إذ ليس بعده ما يبين أن المراد جمع[(٦)]، أما آية الأنعام فقد ورد في المنتظم بها مما بعد ما يبين المراد، فجاء كل على ما يجب، والله أعلم[(٧)].

---

(١) لعلها سقطت في النسخ.

(٢) الكتاب، سيبويه، مرجع سابق، (١/ ٤٧٣).

(٣) بياض في كل النسخ.

(٤) يقول الزركشي: «وأما قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا﴾ [الأحزاب: ٣١] فقرأه الجماعة بتذكير [يقنت] حملًا على لفظ [من] في التذكير، ﴿وَتَعْمَلْ﴾ بالتأنيث حملًا على معناها؛ لأنها للمؤنث. وقرأ حمزة والكسائي ﴿يعمل﴾ بالتذكير فيهما حملًا على لفظها رعاية للمناسبة في المتعاطفين. وتوجيه الجماعة أنه لما تقدم على الثاني صريح التأنيث في ﴿مِنكُنَّ﴾ حسن الحمل على المعنى، وقال أبو الفتح في «المحتسب»: لا يجوز مراجعة اللفظ بعد انصرافه عنه إلى المعنى». (البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ٣/ ٣٨٥).

(٥) الكتاب، سيبويه، مرجع سابق، (١/ ٤٧٣). (٦) في (أ) و(ب): [جميع].

(٧) ومما يتمم كلام المصنف في هذا الموضع أن ننظر إلى الفارق بين قوله تعالى ﴿يَسْتَمِعُونَ﴾ [الزمر: ١٨] في هذه الآية، وبين الإتيان بالفعل ﴿يَنظُرُ﴾ [النبأ: ٤٠] =

• **الآية الثامنة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿وَقَالُوٓاْ إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ۝٢٩﴾ [الأنعام]، وفي سورة «المؤمنون» ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ۝٣٧﴾ [المؤمنون]، وفي الجاثية: ﴿وَقَالُواْ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُۚ...﴾ [الجاثية: ٢٤].

للسائل أن يسأل فيقول: إن هذه الآي الثلاث قد اتحد محصولها من إنكارهم البعث الأخراوي وزعمهم أن لا حياة بعد هذه الحياة الدنياوية، ولم يرد فيها عدول عن هذا من قولهم، فما وجه الاقتصار في آية الأنعام؟ وزيادة ﴿نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ في الأخريين؟ وانفراد(1) آية الجاثية بقولهم: ﴿وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُۚ﴾ ـ عوض قولهم في الأوليين: ﴿وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ۝٢٩﴾؟

فالجواب عن ذلك، والله أعلم: أن آية الأنعام لم يرد فيما تقدمها زيادة على ما أخبروا به من حالهم في إنكارهم البعث، ألا ترى أن بنيت الآية على ما تقدمها من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ...﴾ [الأنعام: ٢٧]، فكأن قد قيل لهم: إنكم كنتم تنكرون البعث ووجود هذه الحياة الأخراوية، ولم يرد أثناء هذا ما يستدعي زائدًا. أما آية «المؤمنون» فترتب الوارد فيها من قولهم: ﴿نَمُوتُ﴾ على ما تقدم من دعاء الرسل إياهم، (وقد) ذكر الإمداد في دنياهم الحامل على عتوهم وقولهم في المرسل إليهم: ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ۝٣٣﴾ [المؤمنون]، فلما طال هذا الكلام بما أغروا به سفهاءهم ناسب هذا الطول ما زيد هنا من قوله: ﴿نَمُوتُ﴾؛ أي: طائفة تموت وطائفة توجد. وشأن ما يرد في الكتاب

= دون واو الجماعة في قوله في الآية التالية: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَۚ﴾ [يونس: ٤٣]. والذي يترجح لنا أن الإتيان بصيغة الفعل تارة بصيغة الإفراد، وأخرى بصيغة الجمع، قد يرجع إلى كون الفعل صادرًا عن عدد قليل، عُبِّر عنه بصيغة الإفراد؛ تنزيلًا له منزلة الفاعل الواحد، وأما إذا كان الفعل صادرًا عن العدد الكثير، فقد يُعَبَّر عنه بصيغة الجمع على الأصل، ولما كان النظر أقل من السماع ـ سواء كان نظر تأمل أو نظر رؤية ـ لذا جاء التعبير عنه بالإفراد، والله تعالى أعلم.

(1) في (ك) و(غ): [انفرد].

العزيز مما ظاهره التكرر زيادة فائدة أو تتميم معنى أو لبناء غيره من الكلام عليه، حتى لا يكون (تكرارًا) عند من وفق لاعتباره.

وأما آية الجاثية فهي المفصحة بمرتكبهم الشنيع من إنكارهم (فاعلًا) مختارًا حين قالوا: ﴿وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾، فزادوا إلى إنكارهم البعث الأخراوي (إنكارهم) توقف الموت على آجال محدودة للخلائق ووقوعه بإرادة وتقدير من الموجد سبحانه، ثم أتبعوا شنيع مرتكبهم هذا بقولهم للرسل تحكيمًا لإنكارهم البعث: ﴿فَأْتُوا۟ بِـَٔابَآئِنَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣٦﴾﴾ [الدخان]؛ أي: إن كنتم صادقين في إنا نحيي بعد الموت فأرونا دليلًا على ذلك بإحياء من مات من آبائنا، وبما ورد هنا من هذه الزيادة حصل التعريف بجملة مقالهم الشنيع، واستوفته هذه الآية ما لا يتأتى في غير هذا مما يتكرر.

• **الآية التاسعة:** قوله تعالى: ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ [الأنعام: ٣٢]، وهذه الآية (الأولى) مغفلة، وفي هذه السورة أيضًا: ﴿وَذَرِ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا ۚ وَذَكِّرْ بِهِۦٓ أَن تُبْسَلَ نَفْسٌۢ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الأنعام: ٧٠]، وفي الأعراف: ﴿...قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٥٠﴾ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ دِينَهُمْ لَهْوًا وَلَعِبًا وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا﴾ [الأعراف: ٥٠ ـ ٥١]، وفي سورة العنكبوت: ﴿وَمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، وفي سورة القتال: ﴿غ﴾ ﴿إِنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ [محمد: ٣٦]، وفي سورة الحديد: ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ [الحديد: ٢٠]، ففي آيتي الأنعام وسورة القتال وسورة الحديد تقديم اللعب وعطف اللهو عليه، وثبت في الأعراف والعنكبوت (بالعكس)، فقدم فيهما اللهو على اللعب، والواو وإن كانت لا ترتب فإنه لا يتقدم اللفظ في الكتاب العزيز ذكرًا أو يتأخر إلا لموجب. فوجه تقديم اللعب في الأنعام أنه المتقدم في الوجود الدنياوي على اللهو، ولأن أول ابتداء تعقل الإنسان وميزه (حاله) حال[1] اللعب وهو المطابق سن الابتداء، فإذا استمر ألهى عن التدبر والاعتبار، وشغل تماديه عن التفكر

---

(١) في (أ) و(ب): [حالة].

فيما به النجاة والفوز وقد ينضاف إلى اللعب شاغل غيره أو يعاقبه فيحصل بالمجموع الغفلة عن النظر في الآيات فيعقب الهلاك، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ...﴾ الآية [الأعراف: ١٧٩]، فلما لم يبرح هؤلاء عن الجري على مهيع الصم البكم الذين لا يعقلون، جرى الإخبار عنهم في الآية الثانية من الأنعام بمقتضى أحوالهم في أعمارهم[١] التي لم تخرج عن أحوال البهائم، فأول أعمارهم لعب وعقب ذلك لهو، فورد الإخبار على حسب جري الأعمار، وإنهم اعتمدوا البقاء مع مقتضى الطبع الإنساني، إذ لم يصغ المكلف إلى داع، ولا تكلف الخروج عن مقتضى هواه، ولا جنح إلى مفارقة مألوف الطباع، قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الجاثية: ٢٣]، فأمر تعالى نبيه ﷺ بالإعراض عنهم فقال: ﴿وَذَرِ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا﴾ [الأنعام: ٧٠] على مقتضى الهوى والطبع، وهذه الحال هي التي نبَّه سبحانه عباده المؤمنين على أنها حال الحياة الدنيا وصفتها التي تمتاز بها، فأعلم بذلك ليجتنبوها ويحذروا غرورها، فقال تعالى في الآية الأولى من هذه السورة: ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ [الأنعام: ٣٢]، وقال في سورة القتال: ﴿إِنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ [محمد: ٣٦]. ألا ترى أن الخطاب قبل هذه الآية خطاب للمؤمنين بالأمر بالطاعة لله ورسوله، ووصية لهم، وإعلام بحال عدوهم من الكفار، وذلك قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوٓا۟ أَعْمَـٰلَكُمْ ﴿٣٣﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ...﴾ [محمد: ٣٣، ٣٤]، وفي سورة الحديد: ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ [الحديد: ٢٠]، فعرف عباده المؤمنين منها بالصفة التي هي فضلها وبها امتيازها على الترتيب الذي وجودها عليه من تقديم اللعب في هذه الآي الأربع.

أما آية الأعراف فإنها قول المؤمنين أهل الجنة إخبارًا عن حال الكافرين الموجبة لتعذيبهم، فقدموا في الذكر اللهو الشاغل عن الاستجابة الجاري مع سن التكليف والمسارق له، الثاني عن اللعب، إذ وجود اللعب أولى في السن

---

(١) في (أ) و(ب): [أعمالهم].

التي معظمها غير سن التكليف وجري الأقلام بالتزام الطاعة واجتناب المخالفة، فقصدوا أن يخصوا موجب التعذيب من الأعمال، فذكروا مساوقه ومظنته، وهو معاقب اللعب والذي اتخذه الكافر بالقصد والاختيار عوضًا عن شاق التكاليف، ولم يذكر اللعب أولًا لأنه جار في البدأة وحين لا تكليف، فكأن الكلام في قوة أن لو قيل: إن الله محرم نعيم الجنة على من تأبط الكفر واعتمده واتبع اللعب واللهو من كفره، فلم يبرح عن ملازمة الطبع والهوى.

وأما آية العنكبوت فإنها تقدم قبلها قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦١]، ولا يسأل عن هذا (ويجيب) إلا من جاوز سن اللعب وبلغ السن التي فيها يتعلق التكليف بالمخاطب، ويصح خطابه وعتابه على تفريطه. فناسب ذلك من ذكر الحياة [الدنيا][(١)] تقديم ما يساوق تلك السن، فقدم ذكر اللهو والتالي اللعب ليناسب، وليحصل ذكر مانعهم من الاستجابة وتكميل النظر المخلص لهم، وأَخَّر[(٢)] ذكر اللعب الذي لا يساوق مع أنه متبوع اللهو لزومًا لمن لم تسبق له سابقة سعادة، فهذا وجه التقديم والتأخير فيما ذكر، ولو ورد على العكس لما كان ليناسب، والله أعلم.

• **الآية العاشرة:** قوله تعالى: ﴿وَلَلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الأنعام]، (وفي سورة الأعراف): ﴿وَٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٦٩﴾﴾ [الأعراف]، وفي سورة يوسف: ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوْا أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٠٩﴾﴾ [يوسف].

في هذه الآي (ثلاثة) أسئلة: والآية الأولى من مغفلات صاحب كتاب «الدرة»، أحدها قوله في الأنعام: ﴿وَلَلدَّارُ﴾ باللام الموطئة للقسم، وفي الأعراف: ﴿وَٱلدَّارُ﴾ بغير تلك اللام، والثاني جري الآخرة على الدار نعتًا لها في السورتين وفي سورة يوسف: ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ﴾ على الإضافة، والثالث قوله

---

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

(٢) في (أ) و(ب): [أجري]، وهذا خطأ، والصواب ما أثبتناه، والله أعلم.

في السورتين: ﴿لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَۚ﴾، وفي سورة يوسف: ﴿لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْۚ﴾.

والجواب عن الأول: أن آية الأنعام تقدمها قوله تعالى معرفًا بحال الدنيا: ﴿وَمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَآ إِلَّا لَعِبٞ وَلَهۡوٞۖ﴾، ومعنى التأكيد في هذا حاصل من جري الكلام وسياقه؛ لأنك إذا قلت: ما المال إلا الإبل، فكأنك نفيت عن غير الإبل أن يكون مالًا وأثبت ذلك لها ثباتًا مؤكدًا وأنها المال حقيقة، وكأن ما سواها ليس بمال، وعلى هذا يجري ما دخلته «إلا» بعد «ما» النافية من مثل هذا، (ومثل هذا) هو المعنى الحاصل من لفظ القسم الصريح، فناسبه هذا مجيء اللام الموطئة للقسم داخلة على المبتدأ في الآية المعرفة لحال الدار الأخرى في قوله: ﴿وَلَلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ﴾، وكأنه نص قولك: والله للدار الآخرة خير، وتناسب هذا مع ما تقدم قبله من تقدير القسم المؤكد كما تبين، وليس في آية الأعراف ما يقتضي هذا لأنها مناطة بقوله تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٞ وَرِثُواْ ٱلۡكِتَٰبَ يَأۡخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلۡأَدۡنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٦٩]، ثم قال: ﴿وَٱلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ﴾، على هذا نظم (هذا الكلام) وليس فيه ما يقتضي قسمًا فلم تدخله تلك اللام.

والجواب عن السؤال الثاني: أن جري النعت بلفظ «الآخرة» على الدار في الآيتين وجهه مطابقة ما تقدم قبل كل واحدة من الآيتين. أما في آية الأنعام فقوله تعالى مخبرًا عنهم: ﴿وَقَالُوٓاْ إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا﴾ [الأنعام: ٢٩] فطابق هذا قوله تعالى: ﴿وَلَلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ﴾، وأما آية الأعراف فقوله تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٞ وَرِثُواْ ٱلۡكِتَٰبَ يَأۡخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلۡأَدۡنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٦٩] المراد به الدار الدنيا، فقوبل بقوله: ﴿وَٱلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ﴾، وهذا بيِّن، ولما (لم) يتقدم مثل ذلك قبل آية يوسف ورد لفظ «الدار» مضافًا بغير الألف واللام فيه فقيل: ﴿وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٞ﴾ وجاء كل على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

والجواب عن السؤال الثالث: أن قوله تعالى في سورة يوسف: ﴿وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْۚ﴾ قد تقدم قبله قوله تعالى: ﴿أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ...﴾ [يوسف: ١٠٩]، والحاصل منه أنهم ظلموا أنفسهم فأهلكوا، ولو اتقوا لنجوا، فناسب هذا المعنى المقدر ورود الماضي في قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْۚ﴾ [يوسف: ١٠٩] أوضح مناسبة.

• **الآية الحادية عشرة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [الأنعام: ٣٧]، وفي سورة العنكبوت: ﴿وَقَالُوا لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [العنكبوت: ٥٠] في قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر وحفص، ولم يختلف في توحيد لفظ «آية» في الأنعام والمقصود واحد؟

ووجه ذلك ـ والله أعلم ـ: أن ﴿لَوْلَآ﴾ في الآيتين تحضيض، وإنما يجري في كلامهم عندما يراه المتكلم به أولى أو أهم في مقصود ما أو أتم في مطلب ما إلى أشباه هذا مما يستدعي التحضيض، ولما تقدم قبل آية الأنعام ذكر دلائل من خلق السماوات والأرض وجعل الظلمات والنور والتنبيه بحال من كذب وعاند إلى ما تبع ذلك من الآيات التي يحتاج فيها إلى النظر وإعمال الفكر والاعتبار، وكان مظنة لتغييظ الجاحد، فطلبوا آية تبهر ولا يحتاج معها إلى كبير نظر كناقة صالح عليه السلام أو شبه ذلك، فافتتحوا فيما ذكره سبحانه عنهم بأداة «لولا» التحضيضية حرصًا على ما طلبوه، وأتوا بالفعل مضعفًا لما أرادوا من التأكيد فقالوا: نُزِّل وأفردوا ﴿ءَايَةٌ﴾ لما قصدوه من أنه عليه السلام جاءهم بآية واحدة من الضرب الذي طلبوه، وهذا مناسب. وقد صرحوا بما طلبوه من هذا الضرب بالذي ذكرنا في قولهم: ﴿...لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا ۝٩٠ أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ...﴾ [الإسراء: ٩٠ ـ ٩١]، وفي قولهم: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا﴾ [الفرقان: ٢١] إلى ما أشبه هذا، فقال تعالى: قل لهم يا محمد: إن الله قادر على أن ينزل آية ولكن أكثرهم لا يعلمون؛ أي: لا يعلمون ما كان يعقبهم ذلك لو وقع على وفق اقتراحهم من تعجيل أخذهم وهلاكهم كما جرى لغيرهم من الأمم كقوم صالح عليه السلام وغيرهم، وقد قدم لهؤلاء التنبيه على ذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ ٱلْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ ۝٨﴾ [الأنعام]، وأيضًا ففي ذلك من الحكمة ما سبق في علمه تعالى من هداية من شاء وإضلال من شاء، وليرفع بالعلم والنظر من هداه إليه ووفقه، فلو ورد هذا الفعل غير مضعف، ولم تفرد ﴿ءَايَةٌ﴾، لما أحرز هذا المعنى.

أما آية العنكبوت فقد تقدم قبلها قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩]، ثم قال تعالى: ﴿وَمَا يَجْحَدُ

بِـَٔايَـٰتِنَآ﴾ [العنكبوت: ٤٩]، وتأخر بعدها قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا ٱلْـَٔايَـٰتُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [العنكبوت: ٥٠]، فلم يكن ليناسب بعد اكتناف هذه الجموع توحيد آية، ثم إن هذه الآية لم يتقدمها من التهديد وشديد الوعيد ما تقدم آية الأنعام، فناسب ذلك ورود الفعل غير مضعف، وجاء ذلك كله على ما يجب، ولم يكن عكس الوارد ليناسب، والله أعلم.

• **الآية الثانية عشرة:** قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴿٤٠﴾﴾ [الأنعام]، ثم قال بعد: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَـٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم﴾ [الأنعام: ٤٦]، ثم قال بعد: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [الأنعام]، وفي سورة يونس: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُهُۥ بَيَـٰتًا أَوْ نَهَارًا مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [يونس].

ففي هذه الآي الأربع **أربعة أسئلة**: **الأول**: ما وجه التكرار في الواردة في سورة الأنعام؟ **والثاني**: ما وجه اختصاص بعضها بتأكيد الخطاب الحاصل من الضمير بالإتيان بالأداة بعد في قوله: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ﴾ وسقوط ذلك من بعضها؟ **الثالث**: ما وجه تخصيص كل آية منها بما أتبعت به؟ **الرابع**: ما وجه الترتيب في الآيات الثلاث وهو قوله في التنبيه أولًا: ﴿إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ﴾. وتأخير التنبيه بمثل ذلك من ذكر العذاب في قوله: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً...﴾ الآية وتوسيط التنبيه بقوله: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَـٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم﴾؟

والجواب عن الأول: أنه إنما أعيد لفظ التنبيه لتسويغ معتبرات كل منها كاف في الدلالة لمن وفق، ونظير هذا ما ورد في قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَـٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [النمل]، ثم قال: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [النمل: ٦٠] أمن فعل كذا، فهذه الدلالات التي (نبهوا)[1] على الاعتبار بها نظائر الآي الواردة في آية الأنعام، وأما الإتيان

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

بأداة الخطاب بعد الضمير المحصل لذلك فتأكيد في إيقاظ المنبه إنباء باستحكام غفلته؛ كما يحرك النائم باليد والمفرط الغفلة باليد واللسان وشبه هذا، ألا ترى وصفهم قبل هذا بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ﴾ [الأنعام: ٣٩]، فذكروا أولًا تذكير الصم البكم، وإنما يذكر هؤلاء بأبلغ ما يقع به التحريك والتنبيه، ثم لما بسط الكلام وامتد الوعظ إلى الآية الأخرى قيل لهم: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ﴾ فلم يحتج إلى التأكيد، وذكروا بأمر مشاهد في كثير من الخلق فقيل لهم: ﴿إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ﴾، ثم لما أخذوا بكل جهة يحصل (منها) الاتعاظ أتبع ذلك بذكر العذاب وسوء الجزاء لمن لم يتعظ، وكررت أداة الخطاب وأكد، كما يقال لمن نبه فلم ينتبه ولا أجدى عليه التذكار: كيف رأيت؟ ويحرك تحريك المتمادي على غيه بتكرر أداة الخطاب، فقد حصل الجواب عن الكل.

وأما آية يونس فمنفردة ولم يتقدم قبلها ذكر صُمٍّ ولا بكم يوجب تأكيد الخطاب، وقد تقدم قبلها قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم [مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ][1] أَمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ﴾ [يونس: ٣١] إلى ما بعد هذا، فحصل تحريكهم وتنبيههم بما لم يبق بعده إلا التذكير بعذابهم إن لم يجد ذلك عليهم، فالتدريج هنا حاصل كما هناك لكن بطريقة أخرى، والله أعلم بما أراد.

فصل: واعلم أن من جعل الأداة المؤكدة بها الخطاب في ﴿أَرَأَيْتَكُمْ﴾ ضميرًا لم يلزمه اعتراض بتعدي فعل المضمر المتصل إلى مضمره المتصل؛ لأن ذلك جائز في باب الظن وفي فعلين من غير باب ظننت وحسبت وهما: فقدت وعدمت، وكذلك تعدِّي فعل الظاهر إلى مضمره المتصل جائز في الأفعال المذكورة، والآيات المتكلم فيها من باب الظن؛ لأن المراد برأيت رؤية القلب فهي من الباب المستثنى، وإنما الممتنع مطلقًا تعدِّي فعل المضمر المتصل إلى ظاهره، فلا اختلاف في منع هذا في كل الأفعال، وأما من جرد أداة الخطاب المؤكد بها للحرفية ـ وهو قول الجمهور ـ فلا كلام في ذلك.

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب).

• **الآية الثالثة عشرة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [الأنعام]، وفي سورة الأعراف: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّبِىٍّ إِلَّآ أَخَذْنَآ أَهْلَهَا بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ ﴿٩٤﴾﴾ [الأعراف]، بإدغام تاء التفعل في فاء الكلمة مع اتحاد المرمى في الآيتين **فيسأل عن وجه ذلك؟**

والجواب، والله أعلم: أن العرب تراعي مجاورة الألفاظ فتحمل اللفظ على مجاوره لمجرد المضارعة اللفظية وإن اختلف المعنى، ومنه الإتباع في ينوؤك ويسوؤك، قال سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد ذكر بعض ما تتبع فيه العرب، وتحمل اللفظ على ما قرن به ولو أفرد عنه لم ينطق به كذلك فقال: كما أن ينوؤك يتبع يسوؤك، يريد أنك تقول: ينيئك بضم الياء وكسر النون متعديًا على مثال يزيلك وزنًا وتعدية إلى المفعول، فإذا ذكرته بعد يسوؤك أتبعته إياه فقلت: يسوؤك وينوؤك مع اختلاف المعنى، فهم فيما اتفق معناه من هذا أحرى أن يفعلوا فيه ذلك. وماضي الفعل من الضراعة لا إدغام فيه؛ إنما تقول: تضرع إذ لا حرف مضارعة فيه يسوغ الإدغام، فلما ورد الماضي فيما بني على آية الأنعام من قوله: ﴿فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا۟﴾ [الأنعام: ٤٣] ولا إدغام فيه لما ذكرنا ورد الأول مفكوكًا غير مدغم فقيل: ﴿يَتَضَرَّعُونَ﴾ رعيًا للمناسبة، أما آية الأعراف فلم يرد فيها ما يستدعي هذه المناسبة فجاء مدغمًا على الوجه الأخف إذ لا داعي لخلافه، والله أعلم.

• **الآية الرابعة عشرة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٥٠] بتكرير ضمير الخطاب المجرور من قوله: ﴿لَكُمْ﴾، وفي سورة هود: ﴿وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ إِنِّى مَلَكٌ﴾ [٣١] بغير تكرير الخطاب، **فللسائل أن يسأل عن ذلك؟**

والجواب ـ والله سبحانه أعلم ـ: أن الوارد في سورة هود إنما هو حكاية قول نوح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ متلطفًا ومشفقًا من حال قومه، ألا ترى استفتاح خطابه لهم بقوله: ﴿[قَالَ يَٰقَوْمِ][1] أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَءَاتَىٰنِى رَحْمَةً مِّنْ

(١) ما بين المعقوفتين زيادة أثبتناها لأنها داخلة في استشهاد المصنف على تلطف نوح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ =

عِندِهِۦ...﴾ [هود: ٢٨]، وقوله: ﴿وَيَٰقَوۡمِ لَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مَالًاۖ﴾ [هود: ٢٩]، وقوله: ﴿وَيَٰقَوۡمِ مَن يَنصُرُنِي مِنَ ٱللَّهِ﴾ [هود: ٣٠] إلى قوله: ﴿إِنِّيٓ إِذٗا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ٣١﴾ [هود]، فتأمل جليل ملاطفته عليه السلام وما يفهم من كلامه من عظيم الإشفاق من حالهم وإرادته ما به نجاتهم من العذاب ومن أخذهم بمرتكباتهم، فهذا كله استلطاف في الدعاء لا يلائمه تكرار كلمة تفهم تعنيفًا أو توبيخًا، والتأكيد والتكرار يفهم ذلك، ويردان حيث يقصد. وأما قوله تعالى في آية الأنعام: ﴿وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ إِنِّي مَلَكٌۖ﴾ فوارد طي كلام أمره ﷺ بتبليغه عتاة قريش والعرب توبيخًا لهم وتقريعًا، فقيل له: ﴿قل﴾ والمراد: قل لهم يا محمد: ﴿لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ إِنِّي مَلَكٌۖ...﴾ [الأنعام: ٥٠]، ولم يؤمر أن يقول هذا لأبي بكر وعمر وخاصة أصحابه، إنما عني به من يقول: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأۡكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشِي فِي ٱلۡأَسۡوَاقِ لَوۡلَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مَلَكٞ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا ٧ أَوۡ يُلۡقَىٰٓ إِلَيۡهِ كَنزٌ أَوۡ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٞ يَأۡكُلُ مِنۡهَاۚ﴾ [الفرقان: ٧، ٨]، فمن يصدر عنه هذا وأشباهه مما ينبئ عن الإزراء وفساد الظاهر [والباطن][١] فهم المقول لهم: ﴿لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ...﴾، فتكرر فيها قوله: ﴿لَكُمۡ﴾ تأكيدًا يفهم التعنيف ويناسب التوبيخ والتقريع، ونظير هذا وإن خالفه في تخصيص المخاطب بمقصود الكلام وإنما قصد به تعنيف مستحقي التعنيف ممن لم يخاطب، فهو من قبيل قولهم: إياك أعني واسمعي يا جارة...، وقوله تعالى في خطاب عيسى عليه السلام: ﴿وَإِذۡ تَخۡلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ بِإِذۡنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيۡرَۢا بِإِذۡنِيۖ وَتُبۡرِئُ ٱلۡأَكۡمَهَ وَٱلۡأَبۡرَصَ بِإِذۡنِيۖ وَإِذۡ تُخۡرِجُ ٱلۡمَوۡتَىٰ بِإِذۡنِيۖ﴾ [المائدة: ١١٠]، فتأمل تكرار قوله: ﴿بِإِذۡنِي﴾ وما يتضمن من توبيخ من جعل عيسى عليه السلام إلهًا واتخذه معبودًا؛ فخوطب عيسى عليه السلام وهو المحفوظ المعصوم من توهم استبداد جل قدره ﷺ عن ذلك،

= في خطاب قومه؛ إذ إن مناداته إياهم بقوله: «يا قوم» مما يدل على انتمائهم إليه وعلى أنهم أهله مما يقتضي حرصه على ما ينفعهم والنصح لهم.

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

ولكن هذا كما قيل له: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦]، والمراد بذلك تقريع من اتخذه عليه السلام إلهًا، ومرادنا من هذا ما اجتمعت عليه هذه الآي من إشعار التقريع والتوبيخ الحاصلين من التأكيد والتكرار، ثم يصرف ذلك في كل من الآيتين لمن تأهل له، ولما لم يكن ذلك مقصودًا في آية هود لم يرد فيها تأكيد ولا تكرار، وجاء كل من ذلك على ما يناسب، والله أعلم[١].

• **الآية الخامسة عشرة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٠﴾﴾ [الأنعام]، وفي سورة التكوير: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٧﴾﴾ [التكوير].

للسائل أن يسأل عن وجه ورود الخبر بلفظ التأنيث في الأولى والتذكير في الثانية مع تذكير المبتدأ فيهما؟

والجواب عنه ـ والله أعلم ـ: أن آية التكوير لما تقدمها القسم على القرآن بقوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ ﴿١٥﴾﴾ [التكوير] إلى ما وقع القسم به ثم ضمير المقسم[٢] عليه في قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾﴾ [التكوير]؛ أي: أن القرآن لقول رسول كريم، والمراد به جبريل عليه السلام، ثم أتبع بوصفه إلى قوله: ﴿...ثَمَّ أَمِينٍ ﴿٢١﴾﴾ [التكوير]، ثم قيل: ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ ﴿٢٢﴾﴾ [التكوير] والإشارة إلى محمد ﷺ، فنزهه تعالى عن قول أعدائه ونسبتهم إياه إلى الجنون، ثم وصفه تعالى بأنه على الغيب الموحى به إليه والمأمون على تبليغه غير متهم ولا بخيل على القراءتين[٣] فقال: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴿٢٤﴾﴾

---

(١) قلت: توجيه المصنف هنا جيد وهو شبيه بقوله تعالى في سورة الكهف: ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴿٧٥﴾﴾ [الكهف] وهذا في جوابه عن سؤاله الثاني، أما جوابه لسؤاله الأول فلم يدخل فيه ﴿لَكَ﴾ [الكهف: ٩٤] لأنه لا يقتضي توبيخًا؛ لأن عذره بالنسيان فيه واضح، فتأمل، وقد أطال المصنف في بيانه في موضعه فراجعه في كلامه على الآية الخامسة من سورة الكهف.

(٢) في (ب): [القسم]، والصواب هو ما أثبتناه، والله أعلم.

(٣) يقول الزركشي: «قرأ الحرميان وابن كثير بالظاء وهو فعيل بمعنى مفعول، والضمير هو المفعول الذي لم يسم فاعله، وقرأه الباقون بالضاد وهو بمعنى فاعل، وفيه ضمير هو فاعله، والمعنى بخيل على الغيب، فلا يمنعه كما تفعله الكهان، والمعنى على القراءة =

[التكوير] ثم أعقب بقوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ﴾ [التكوير: ٢٥]؛ أي: وما القرآن ﴿بِقَوْلِ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ﴾، فجرت هذه الضمائر على التذكير على ما يجب، ثم أتبع بقطع تعلقهم فقيل: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [التكوير]؛ أي: إن كل ما رمتم من رميه ـ عليه الصلاة والسلام ـ به من السحر والجنون والتقول لا يقوم شيء من ذلك على ساق، ولا يتوهم ذلك ذو عقل سليم، ثم قال: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٧﴾﴾ [التكوير] والضمير للقرآن، ولا يمكن وروده على خلاف هذا لمنافرة التناسب ومباعدة التلاؤم.

وأما آية الأنعام فتقدمها قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ۚ فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُواْ بِهَا بِكَٰفِرِينَ ﴿٨٩﴾﴾ [الأنعام]، فنوسب بين قوله: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ﴾ [الأنعام: ٩٠] وبين ما تقدم؛ فكأن التقدير إن هو؛ أي: الأمر أو المراد المقصود أو ما ذكر من الكتاب والحكم والنبوة إلا ذكرى، فناسبه ذكرى هنا لما تقدم بيانه، ولم يتقدم هنا ما يستدعي لفظ التذكير ويناسبه، فجاء كل على ما يجب، والله أعلم.

• **الآية السادسة عشرة:** ﴿غ﴾ قوله سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۖ وَهُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴿٩٢﴾﴾ [الأنعام]، لم يقرأ هنا بغير هذا اللفظ، وكذا في المعارج وفي سورة المؤمنون في قراءة الجماعة إلا الشيخين[(١)] ﴿عَلَىٰ صَلَوَاتِهِمْ﴾ بالجمع.

فللسائل أن يسأل عن وجه ذلك؟

والجواب عنه، والله أعلم: أن ذلك مناسب لما اكتنف هذا الوصف في آية سورة «المؤمنون» لما كان ذكر محافظتهم على صلاتهم قد اكتنفه ما تقدمه وما تأخر عنه من تفخيم الوصف في المتقدم وتفخيم الجزاء في المتأخر، ناسب ذلك تفخيم العبارة عن فعلهم[(٢)]، فورد بلفظ الجمع في قراءة الأكثرين

= الأولى ليس بمتهم على الغيب لأنه الصادق» (البرهان في علوم القرآن، الزركشي، مرجع سابق، ٤/١٥٧).

(١) أي: حمزة والكسائي.

(٢) في (أ) و(ب): [فضلهم]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

فقيل: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ﴾ [المعارج: ٢٣] أما تفخيم الوصف المتقدم فذكرهم بالفلاح وهو الظفر بالمراد والبقاء في الخير، وذكرهم بالخشوع في صلاتهم وإعراضهم عن اللغو، ولم يقع في متقدم وصفهم في سورة المعارج ما يوازن هذه الأوصاف.

وأما آية الأنعام فلم يتقدم فيها غير ذكرهم بالإيمان فقط، وأما نعتهم الوارد في جزائهم فوصفهم بأنهم الوارثون، ثم تخصيصهم بإرث الفردوس وهو أعلى الجنة ومنه تنفجر أنهار الجنة، ووصفهم بالخلود فيها، ولا يوازن هذا بقوله عقب آية المعارج: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ فِي جَنَّٰتٍ مُّكْرَمُونَ ٣٥﴾ [المعارج].

وأما آية الأنعام فلم يرد فيها ذكر جزائهم بالجمع كما في آية سورة «المؤمنون»؛ وإن لم يقرأ بذلك في الأخريين، وظهرت مناسبة ذلك، والله أعلم.

• **الآية السابعة عشرة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ٩٤]، وفي سورة الكهف: ﴿لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍۭ﴾ [الكهف: ٤٨]، ومرمى الآيتين واحد.

فيسأل عن زيادة ﴿فُرَٰدَىٰ﴾ في آية الأنعام؟

والجواب ـ والله أعلم ـ: أن ذلك مراعى فيه في آية الأنعام ما أعقبت به من قوله: ﴿وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَٰكُمْ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤]؛ أي: ما أعطيناكم في الدنيا مما شغلكم عن آخرتكم. ثم قال: ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ﴾ [الأنعام: ٩٤]؛ أي: منفردين عما كنتم تؤملون من أندادكم ومعبوداتكم من دونه سبحانه، فلرعي هذا المعقب به في آية الأنعام ما قيل فيها: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ﴾.

أما آية الكهف فقبلها قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ وَتَرَى ٱلْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ٤٧﴾ [الكهف]، ثم قال: ﴿وَعُرِضُواْ عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍۭ﴾ [الكهف: ٤٨] مجردين عن كل متعلق. ولم يقع هنا ذكر ولا إشارة إلى ما عبد من دون الله، فلهذا لم يقع هنا ﴿فُرَٰدَىٰ﴾، وذلك بين التناسب، وعكس الوارد لم يناسب، والله أعلم.

• **الآية الثامنة عشرة:** قوله تعالى: ﴿قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْآيَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٩٧﴾﴾ [الأنعام]، وبعد هذه: ﴿قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْآيَٰتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ ﴿٩٨﴾﴾، ثم بعد هذه: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكُمْ لَآيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [الأنعام].

للسائل أن يسأل عن وجه اختلاف هذه الأوصاف التابعة في الآي الثلاث؟

والجواب: أنه لما تقدم الآية الأولى قوله جل وتعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُوا۟ بِهَا فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [الأنعام: ٩٧] فذكر سبحانه من المعتبرات التي يتوصل بالنظر فيها إلى معرفة وحدانيته تعالى ما يحصل الاطلاع عليه تعقلًا وتنقلًا، ويستند في كثير منه إلى التعاون في تعرفه والاطلاع عليه بمن تقدمت له به[1] المعرفة، فيحصل في ذلك علم منقول فيما يتعلق بذات المتعرف المطلوب به الاستدلال أو في أدوات موصولة إليه؛ إذ ليس علم ذلك راجعًا إلى مجرد الفكر والتفطن، ألا ترى أن إدراك العلم بنجوم السماء وتفصيل ذلك بتعيين الكواكب الثابتة والسيارة المتنقلة في أبراجها وخنوس الخمسة منها واشتراكها مع الشمس والقمر في انتقالها في منازلها مختلفات الحالات في السرعة والبطء، فكم بين قطع القمر الفلك في ثمان وعشرين ليلة وقطع زحل إياه في ست وثلاثين سنة جارية في أفلاكها من غرب إلى شرق وقذف الفلك الأعظم بالكل من شرق إلى غرب على العكس ﴿ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴿٩٦﴾﴾ [الأنعام] وبتعرف هذا القسط مما ذكرنا يتحصل للمعتبر الاهتداء بها على الكمال في ظلمات البر والبحر والعلم بعدد السنين والحساب، والقلب في كثير من هذا الضرب مورد على البصر فيما ينهيه إليه، فصار هذا الضرب من المعتبرات الدالة على الصانع تعالى كالمخبر به الحاصل بواسطة من خارج؛ فتناسب ذلك التعبير عن المتذكر به بالعلم الذي مؤداه ومحصلاته الخبر القاطع مع النظر السديد فقيل في ختام هذه الآية: ﴿لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٩٧﴾﴾، وقيل ما معناه: أن الوارد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ

---

(١) في (أ) و(ب): [لديه].

﴿وَٱلنَّوَىٰ﴾ [الأنعام: ٩٥] إلى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُواْ بِهَا فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [الأنعام: ٩٧] آيات تنبيه على معرفة الله تعالى والعلم به وبوحدانيته، وهو أشرف معلوم، فأعقب بأشرف ما يوصف به المعتبرون فقيل: ﴿لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٩٧﴾﴾ وذلك أعلى من الوصف بقوله تعالى: ﴿لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ ﴿٩٨﴾﴾ و﴿لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٩٩﴾﴾ ولذلك ما ورد وصفه تعالى بالعلم(١)، ولا يوصف سبحانه بالفقه ولا العقل، فلما كان المعلوم أشرف المعلومات عبَّر عن الآيات التي نصبت للدلالة عليه باللفظ الأشرف، انتهى، وهو قول حسن، والتناسب فيه واضح.

أما الآية الأخرى فتقدم قبلها قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ﴾ [الأنعام: ٩٨] ومرجع العلم بنشأة الإنسان وتقلبه من صلب إلى رحم، وارتباط أعضائه الظاهرة والباطنة، وجمع أجزائه وتصرف كل عضو في ما له خلق، واحتياج الأعضاء بعضها إلى بعض وجري ما وكل منها (بغذاء) الإنسان اجتذابًا وانتحالًا وطبخًا وتقسيمًا وتجزئة على الأعضاء وإتقان كل عضو (منها) وجري لما يسر له، إلى غير ذلك، هذا ما يبسطه من تكلم في التشريع، فالعلم بهذا كله جملة وتفصيلًا مما لا يحصل بالسمع والبصر، وإنما يطلع عليه بالاعتبار والتفكر من ذوي الفطن السالمة(٢) والنظر العقلي السديد والفهم المصيب، فناسب هذا قوله تعالى: ﴿لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ ﴿٩٨﴾﴾، والفقه: التفهم والتفطن، وذلك من جملة ما ألهم إليه وأشار قوله تعالى: ﴿وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٢١﴾﴾ [الذاريات].

وأما الآية الثالثة فإنه سبحانه لما ذكر إنزال الماء من السماء وإخراج النبات من الأرض به في قوله ﷻ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ﴾ [الأنعام: ٩٩]، فلما أورد هذا كان

---

(١) في (ب): [بالاعتبار والتفطن من ذوي الفكر السالمة].

(٢) هذا خلاف الحق الذي دلّ عليه الكتاب والسنة الصحيحة حيث ورد في القرآن في مواضع عدة وصف سبحانه بالسميع العليم وأنه بكل شيء عليم ونحو ذلك في السنة الصحيحة كثير وإنكار صفة العلم اعتقاد الجهمية فلا يجوز إنكار ما وصف الله تعالى من نفسه أو تأويله.

مذكرًا بالبعث الأخراوي والنشأة الثانية؛ كما قال تعالى في آية الأعراف: ﴿كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٥٧﴾﴾ [الأعراف]، وإنما يحصل العلم بذلك وسائر أمور الآخرة من قبل الرسل ـ عليهم الصلاة والسلام ـ والإيمان بهم وبما جاءوا به؛ فقال تعالى: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكُمْ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [الأنعام]؛ أي: يصدقون بالبعث وأنه تعالى كما بدأهم يعودون، فقد وضحت مناسبة هذه الآيات الثلاث لما أعقب بها، والله سبحانه أعلم.

• **الآية التاسعة عشرة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ۗ ٱنظُرُوٓا۟ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِۦٓ ۚ﴾ [الأنعام: ٩٩]، وورد فيما بعد من هذه السورة: ﴿وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ۚ كُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ ۖ﴾ [الأنعام: ١٤١].

فورد في الآية الأولى: ﴿مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ۗ﴾ وفي الثانية: ﴿مُتَشَٰبِهًا﴾، وفي الأولى: ﴿ٱنظُرُوٓا۟ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِۦٓ ۚ﴾، وفي الثانية: ﴿كُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ ۖ﴾، **يسأل** عن المختلف في الآيتين مع اتحاد مرماهما؟

والجواب عن الأول: أن مشتبهًا ومتشابهًا لا فرق بينهما إلا ما لا يعد فارقًا؛ إذ الافتعال والتفاعل متقاربان، أصولهما: الشين والباء والهاء من قوله: أشبه هذا هذا: إذا قاربه وماثله، [ورد](١) في أولى الآيتين على أخف البناء وفي الثانية على أثقلهما رعيًا للترتيب المتقرر(٢)، وقد مر نحو هذا في قوله: ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ﴾ [البقرة: ٣٨] وقوله: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ﴾ [طه: ١٢٣] في سورة طه.

والجواب عن الثاني: أن قوله تعالى في الأولى: ﴿ٱنظُرُوٓا۟ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِۦٓ ۚ﴾ مبني على ما قبله مما بناه على الاعتبار، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ۖ...﴾ الآية [الأنعام: ٩٥]، وقال تعالى: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

(٢) هذا مما يلجأ إليه المصنف أحيانًا؛ وهو غير معتبر في الحقيقة لأن التعليل بترتيب المصحف في مناسبة تقديم الأخف على الأثقل غير معتبر في ذلك ولا في غيره؛ إذ إن هذا الترتيب ليس منزلًا، وإن كان وقع الخلاف في كونه توقيفيًا، غير أنه مما لا خلاف فيه أنه على غير ترتيب النزول.

وَجَعَلَ[1] ٱلَّيْلَ سَكَنًا...﴾ [الأنعام: ٩٦]، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُوا۟...﴾ [الأنعام: ٩٧]، ثم قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ﴾ [الأنعام: ٩٩]، فلما كان مبنى هذه الآي على الاعتبار والتنبيه بما نصب تعالى من الدلائل على وحدانيته، لم يكن ليناسب ذلك ويلائمه إلا الأمر بالنظر والاعتبار لا الأمر بالأكل، أما الآية الثانية مبنية على غير هذا، وقد تقدمها قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ هَٰذِهِۦٓ أَنْعَٰمٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ﴾ [الأنعام: ١٣٨]؛ أي: منع: ﴿لَّا يَطْعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ﴾ [الأنعام: ١٣٨]، وجرى ما بعد على التناسب إلى قوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ﴾ [الأنعام: ١٤١]، ثم قال بعد ذكر الأنعام: ﴿كُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٤٢]، وجرى ما بعد على هذا في تفصيل ما أحل سبحانه لعباده ورد ما ظنت يهود تحريمه على هذه الأمة، ثم أتبع سبحانه بذكر ما حرم أكله فقال لنبيه ﷺ: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا...﴾ [الأنعام: ١٤٥]، ثم أتبع تعالى بما حرم على بني إسرائيل أكله فقال: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ﴾ [الأنعام: ١٤٦] فلم يتخلل هذه الآيات من غير أحكام المأكولات في التنويع والإباحة والتحريم خلاف ذلك سوى الأمر بزكاة الحرث في قوله: ﴿وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٤١]، فدارت هذه الآي على ما أنعم به سبحانه من ضروب ما خلقه تعالى مما أقام به حياة عباده مأكلًا وملبسًا ومعونة في حركاتهم وانتقالاتهم ومباح ذلك ومحرمه، فلم يكن ليلائم ذلك إلا ما يناسبه، ولم يكن ليناسب الآية المتقدمة لو قيل: كلوا، ولا هذه الآية لو قيل:

---

(١) قرأ الكوفيون بفتح العين واللام من غير ألف بينهما، وبنصب الليل، والباقون بالألف بعد الجيم، وكسر العين، ورفع اللام، وخفض الليل. (البدور الزاهرة، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي، مرجع سابق، ١/ ١٢١).

انظروا، فجاء كل على ما يجب ويلائم ولا يناسب خلافه، والله أعلم.

• **الآية الموفية عشرين:**[١] قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَٱعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴿١٠٢﴾﴾ [الأنعام]، وفي سورة غافر: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٦٢﴾﴾.

للسائل أن يسأل عن وجه التقديم والتأخير فيما قدم وأخر في هاتين الآيتين؟

والجواب عن ذلك: أن آية الأنعام لما تقدم فيها قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا۟ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٠]، وقوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ﴾ [الأنعام: ١٠١] كان الملائم نفي ما جعلوه وادعوه من الشركاء والصاحبة والولد، فقدم ما الأمر عليه من وحدانيته سبحانه وتعاليه عن الشركاء والولد فقال: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾، وعرف العباد بعد بأن كل ما سواه سبحانه خلقه وملكه فقدم الأهم[٢] في الموضع.

وأما آية غافر فتقدمها قوله تعالى: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧] ثم قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾ [غافر: ٦١] فلما تقدم ذكر الخلق الأعظم ولم يتقدم هنا ما تقدم في آية الأنعام ما أتبع بالتنبيه على أنه سبحانه خالق كل شيء فكان تقديم هذا التعريف هنا أنسب وأهم، ثم أعقب بالتعريف بوحدانيته تعالى، فجاء كل على ما يجب ويناسب، ولم تكن واحدة من الآيتين لتناسب ما تقدم الأخرى، والله سبحانه أعلم.

• **الآية الحادية والعشرون:** قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١١٢﴾﴾ [الأنعام]، وورد بعد هذا: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١٣٧﴾﴾ [الأنعام].

---

(١) في (أ): [التاسعة عشرة]، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه، والله أعلم.

(٢) في (أ) و(ب): [الأعم].

للسائل أن يسأل عن وجه اختلاف الاسمين في قوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ﴾، ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ﴾؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أنه لما تقدم الآية الأولى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١١١]، فعرف سبحانه نبيه ﷺ بما سبق لهؤلاء وما قدره تعالى عليهم في الأزل حتى لا يجدي عليهم شيء ولا ينفعهم تذكار، فلما تقدم من القدر على هؤلاء ما يثير أشد الخوف كان مظنة إشفاق فآنس نبيه ﷺ ولاطفه بإضافة اسم ربوبيته سبحانه لنبيه ﷺ مخاطبًا له فقال: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢] فسكن جأشه وتلطف في تأنيسه ﷺ وتأنيس أمته بأنسه، ولما لم يقع قبل الآية بعد مثل هذا وإنما قبلها: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا۟ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ۖ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، وليس هذا في اقتضاء الحتم عليهم المؤذن بقطع الرجاء منهم كقوله في الأولى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾ ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ﴾ فجاء باسمه الأعظم تعالى من غير إضافة إذ ليس هذا مثل الأول، ولو ورد الاسم الأعظم أولًا والاسم الكريم المضاف ثانيًا لما ناسب على ما تمهد، والله سبحانه أعلم.

• **الآية الثانية والعشرون:** قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴿١١٧﴾﴾ [الأنعام]، وفي سورة النجم: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [٣٠] بزيادة الباء في «من» من قوله: ﴿بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ وكذا في سورة القلم بخلاف ما في آية الأنعام، وفي آية الأنعام أيضًا: «يضل» بياء المضارعة وفي الأخريين «ضل».

ففي هذا سؤالان: أحدهما: زيادة الباء في آيتي النجم والقلم وسقوطها في الأنعام، **والثاني**: ورود الماضي في آيتي النجم (والقلم) وورود المضارع في آية الأنعام.

والجواب عن الأول: [أن][١] سقوط الباء على «من» في آية الأنعام إنما ذلك والله أعلم لاستثقال زيادتها مع الزيادة اللازمة للمضارع مع التقارب إيثارًا للإيجاز والتخفيف، أما آيتا النجم والقلم فلا زيادة في الفعل لكونه ماضيًا؛ فزيد باء التأكيد الداخلة على «من»، ويشهد لهذا اطراد زيادتها في الآيتين لورود الماضي فيهما بخلاف آية الأنعام[٢].

والجواب عن الثاني: أن آية الأنعام قد اكتنفها من غير الماضي من الأفعال والإعلام بما يكون قطعيًا أو يتوقع في المآل ما يقتضي المناسبة في النظم، ولو ورد غير الماضي هنا لما ناسب ولا لاءم، أما آية النجم فمبنية على مطلع السورة في قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢﴾ [النجم]، فقال تعالى مشيرًا إلى حالهم: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ﴾ [النجم: ٣٠] فبرأ نبيه ﷺ مما نسبوا إليه، وأثبت ذلك لهم بكناية وتعريض أوقع في نفوسهم من الإفصاح بتعيينهم، وأما آية القلم فإنه لما تقدم فيها قوله (تعالى): ﴿مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ۝٢﴾ [القلم]، وقوله تعالى: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝٥ بِأَييِّكُمُ الْمَفْتُونُ ۝٦﴾ [القلم] تهديدًا لهم وتعريفًا بكذبهم في قولهم حين نسبوه إلى الجنون؛ أعقب ذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ﴾ [القلم: ٧] فسجلت هذه الكناية بضلالهم وكذبهم وتناسب هذا كله أوضح تناسب.

• **الآية الثالثة والعشرون**: قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ۝١٢٢﴾ [الأنعام]، وفي سورة يونس: ﴿كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ۝١٢﴾ [يونس].

للسائل أن يسأل عن الفرق؟

والجواب: أنه لما تقدم قبل آية الأنعام قوله تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ﴾ [الأنعام: ١٢٢] والمراد: أومن كان ميتًا في غمرات الجهل والكفر فأحييناه بنور الإيمان والعلم كمن مثله في

---

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

(٢) التعليل بالثقل والخفة ليس تعليلًا مناسبًا، فيحتاج إلى بيان المناسبة.

الظلمات؛ أي: ظلمات الجهل والكفر متماديًا على غيه غير مقلع عن كفره لا يجدي عليه إنذار ولا ينتفع بوعظ التذكار فسواء في حقه الإنذار وعدمه، فلما ذكر في هذا الطرف من لم يشم بارق إيمان وسجل بعدم خروجه عن مقتضى موبقاته في شنيع ذلك الخذلان، أعقب بقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْكَٰفِرِينَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ فوسم بكفره لليأس من خيره.

أما آية يونس فقد تقدم قبلها: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ٱلضُّرُّ﴾ [يونس: ١٢] والمراد هنا جنس الإنسان ﴿دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا﴾ [يونس: ١٢]؛ أي: دعانا على أي حال كان على مقتضى قوله تعالى: ﴿إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ ﴿٥٣﴾﴾ [النحل]، ثم قال: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُۥ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَآ إِلَىٰ ضُرٍّ مَّسَّهُۥ﴾ [يونس: ١٢] فذكر سبحانه من حال الإنسان حال متذكر داع عند مس الضر غير مشرك ولا كافر حال دعائه ففي حاله في دعائه عند الضر ومروره في المخالفات أو الغفلة عند كشفه شبه من حال المقول فيهم: ﴿خَلَطُوا۟ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾ [التوبة: ١٠٢]، فأعقب ذكر هذا الضرب بقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ﴾ [يونس: ١٢]؛ أي: أن هؤلاء زين لهم لمرتكبهم في مرورهم بعد كشف الضر عنهم على أحوالهم قبل مس الضر إياهم كما زين للمسرفين ما كانوا يعملون، فشبهت أحوالهم بأحوال المسرفين ليزدجر المؤمن ويستعيذ من مثل تلك الحال، ويدأب على الطاعة والتضرع إلى الله سبحانه، والمسرف هنا والله أعلم محتمل أن يراد به المسرف في المعاصي دون الكفر، أو المسرف في كفره المقول فيه وفيمن كان على حاله: ﴿وَأَنَّ ٱلْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ﴿٤٣﴾﴾ [غافر]، فعدل في آية يونس عن أن يقال: ﴿لِلْكَٰفِرِينَ﴾ إلى قوله: ﴿ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ لما في صفة الإسراف من الاحتمال لمناسبة ما تقدمه من تقلب حالتي الإنسان عند مس الضر إياه وكشفه عنه.

أما آية الأنعام فقد تقدمها قوله تعالى: ﴿كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [١٢٢] فإنما ذكر في هذه الآية طرفان قد بولغ فيهما وهما المجعول له نور يمشي به في الناس لا يفارقه، والمتخبط في ظلمات لا يخرج عنها؛ فلا يمكن أن تكون حال أسوأ من حال هذا؛ لأن ذكر الطرفين لا واسطة بينهما

يقتضي من حيث البلاغة النهاية في كل طرف فعبر هنا بصفة الكفر، أما حال المسرف من حيث ما ذكرنا من الاحتمال فدون حال المتخبط في الظلمات، فعلى هذا يحتمل أن يكون الإسراف فيما دون الكفر (فيكون) المتصف به غير منقطع الرجاء إذا لم يبلغ الكفر، قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٣]، فشتان ما بين مسرف راج ومتخبط في ظلمات كفر داج، فجاء كل على ما يناسب، ولم يكن ليناسب العكس بوجه، والله سبحانه أعلم.

• **الآية الرابعة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَٰفِلُونَ ﴿١٣١﴾﴾ [الأنعام]، وفي سورة هود: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴿١١٧﴾﴾ [هود].

فقال في الأولى: ﴿وَأَهْلُهَا غَٰفِلُونَ ﴿١٣١﴾﴾، وقال في الثانية: ﴿وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴿١١٧﴾﴾، **فللسائل أن يسأل** عن الفرق بين الموضعين؟

والجواب، والله أعلم: أنه لما تقدم هنا قوله تعالى: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِى وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠]، فقدَّم سبحانه ذكر بعثه الرسل للجن والإنس وإنذارهم وتذكيرهم بالآيات وتعريف الخلق بالجزاء الأخراوي على مقتضى قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾ [الإسراء]، فلا عذر لأحد[1]، وقد أشار إلى ذلك قوله تعالى: ﴿أَن تَقُولُوا۟ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ۖ فَقَدْ جَآءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ ۗ﴾ [المائدة: ١٩][2] فلم يتركوا سدى ولا عذر لمغض[3] (ولا) (متغافل) بعد تنبيهه ﴿ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَٰفِلُونَ ﴿١٣١﴾﴾ فهذا مناسب، وتقدم آية هود قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُو۟لُوا۟ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ ۗ﴾ [هود: ١١٦]، ولو كانوا ينهون عن الفساد في الأرض لكانوا مصلحين؛ فلم يكونوا ليؤخذوا بالعقاب

---

(١) في (أ) و(ب): [لذلك].

(٢) ورد بهامش (ب).

(٣) اسم فاعل من الفعل (أغضى) فهو مغضٍ، من إغضاء الطرف.

﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴿١١٧﴾﴾، فقد ناسب كلًّا من الآيتين ما أعقبت به، ولم يكن ليناسب آية الأنعام: ﴿وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴿١١٧﴾﴾ ولا آية هود: ﴿وَأَهْلُهَا غَٰفِلُونَ ﴿١٣١﴾﴾، والله أعلم بما أراد، وسيذكر إن شاء الله فرق ما بين قوله: ﴿مُهْلِكَ﴾ فعبر باسم الفاعل وقوله: ﴿لِيُهْلِكَ﴾ بلام الجحود الداخلة على الفعل المستقبل في سورة هود إن شاء الله.

• **الآية الخامسة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰقَوْمِ ٱعْمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّى عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ... ﴿١٣٥﴾﴾ [الأنعام]، وكذا في سورة الزمر، وفي قصة شعيب عليه السلام من سورة هود: ﴿وَيَٰقَوْمِ ٱعْمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّى عَٰمِلٌ سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [هود: ٩٣] فأفردت آية هود هذه بمجيء حرف [التسويف][1] عريًّا عن اقتران فاء التعقيب به[2] بخلاف الأخريين مع اتفاق الآيات الثلاث في التهديد وحرف التسويف، **للسائل أن يسأل عن ذلك؟**

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن هذه الآيات الثلاث وعيد لمن كفر وكذب، وآية الأنعام وآية الزمر منها أريد بهما كفار العرب من هذه الأمة، وقد افتتحتا بأمره سبحانه نبيه عليه السلام بوعيدهم في قوله ﷺ: ﴿قُلْ يَٰقَوْمِ ٱعْمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾ فقوي في هاتين الآيتين تقدير معنى الشرط المنجر تقديره في الأوامر نحو قوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: ٣١] لافتتاحها بأمره تعالى نبيه عليه السلام ثم أمره عليه السلام لهم في قوله: ﴿ٱعْمَلُواْ﴾، فاعتضد ما يستدعي الجوابية بالفاء، فوردت في الجواب المبني على الشرط المقدر بعد هذا الأمر على أحد مأخذي النحويين أو الذي تضمنته الجملة ونابت منابه على القول الآخر، ولما كانت آية هود إخبارًا لنبينا ـ عليه الصلاة والسلام ـ فضعف فيها تقدير الشرط فلم تدخل الفاء، وجاء كل على ما يجب، والله أعلم.

• **الآية السادسة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾

---

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

(٢) في (ب): [عن اقتران ما أعقبت]، وهو خطأ، وقد سقط [به] من (أ).

[الأنعام: ١٤٨]، وفي سورة النحل: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ﴾ [النحل: ٣٥].

للسائل أن يسأل عما اختلف في هاتين الآيتين مع أن المقصود واحد؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أنه لما تقدم آية الأنعام قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ ۖ﴾ [الأنعام: ١٤٦] وهذا إخبار عن بني إسرائيل فيما حرم عليهم، ثم ورد بعدها قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا ۖ﴾ [الأنعام: ١٥٠] وهو خطاب لهم أيضًا، فقد اكتنف الآية المذكورة ما مرجعه إلى بني إسرائيل فيما حرم عليهم وما ألحقوه بذلك تحريفًا وتبديلًا، ووردت الآية المتكلم فيها مورد ما يرد من الجمل الاعتراضية لاتصال ما بعدها بما قبلها، فلم يكن ليلائم ذلك الإسهاب وطول الكلام؛ إذ الوجه فيما يرد اعتراضًا أن يؤخر، وأما آية النحل فلم يتقدمها خطاب لغير العرب مؤمنهم وكافرهم، وقد أطنب في تذكيرهم ووعظهم، وقد بسط لهم ذكر نعم ودلائل، فناسب ذلك الإسهاب (الوارد فيها) من قوله: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ ۚ﴾ [النحل: ٣٥] ولم يكن ليناسب آية الأنعام ما ورد هنا، ولا الوارد هنا ذلك الإيجاز، والله سبحانه أعلم.

• **الآية السابعة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وفي سورة بني إسرائيل: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ۚ﴾ [الإسراء: ٣١].

ففي الأولى: ﴿مِّنْ إِمْلَٰقٍ ۖ﴾ و﴿نَرْزُقُكُمْ﴾ بتقديم ضمير المخاطبين، وفي الثانية ﴿خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ ۖ﴾ ﴿نَرْزُقُهُمْ﴾ بتقديم ضمير الأولاد ثم عطف ضمير المخاطبين.

فللسائل أن يسأل عن وجه هذا الاختلاف في الآيتين مع اتحاد المقصد فيهما؟

والجواب عن ذلك ـ والله أعلم ـ: أن المخاطبين بآية الأنعام إنما كان

فعلهم ذلك من أجل الفقر الحاصل حين فعلهم ذلك، فالحاصل لهم على قتلهم قد كان حاصلًا حال قتلهم فقيل: ﴿مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾؛ أي: من أجل الإملاق الحاصل، ثم قيل لهم: ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾، فقدم رزقه تعالى لهم لحصول فقرهم في الحال ليكون أمنع لهم، وكأن السياق يشعر بتشفيع الأولاد في رفع فقر الآباء القاتلين، فكأن قد قيل لهم: إنما ترزقون بهم فلا تقتلوهم، فتأكد [تقديم][1] ضمير الآباء لهذا الغرض. وأما الآية الأخرى فقصد بها كفار العرب، وكان وأدهم البنات خشية الفقر المتوقع والعجز عن مؤنتهن فيما يتوقعونه مستقبلًا فقيل: ﴿خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾، فجعلت الخشية هي العلة في فعلهم، فانتصبت على ذلك، والمعلول الذي هو الإملاق لم يقع بعد، وضمن تعالى لهم رزقهم ورزق أولادهم، ودفع ذلك المتوقع ليرفع ذلك خشيتهم، فلهذا قدم هنا ضمير الأولاد ثم عطف عليه ضمير الآباء. وكان الأهم هنا فقدم، وجاء كل في الموضعين على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

• **الآية الثامنة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٥١﴾﴾ [الأنعام]، تليها: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٢﴾﴾ [الأنعام]، وفي الثالثة تليها: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام].

للسائل أن يسأل عن وجه الاختلاف في المعلل به في هذه الآيات؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أنه لما كانت الخِلل[2] الخمس في الآية الأولى وهي: الشرك والعقوق وقتل الأولاد لأجل الفقر وارتكاب الفواحش وقتل النفس التي حرم الله بغير الحق، خمستها مما يدرك العقل ابتداء قبحها، ويستقل بإدراكها؛ أعني أن العقل يستوضح قبحها شرعًا لبيان أمرها في استقباح الشرع إياها، وإلا فالعقل عندنا[3] لا يحسن ولا يقبح. فلما

---

(١) ما بين المعقوفتين بهامش (ب).

(٢) الخلل: جمع خِلَّة بالكسر وهى الصفة.

(٣) أي: عند أهل السُّنَّة مما يدل على سلامة معتقد المصنف، خلافًا للمعتزلة الذين يذهبون إلى أن العقل يستقل بالتحسين والتقبيح، ومعتقد أهل السُّنَّة لا ينافي قدرة العقل على إدراك حسن الحسن وقبح القبيح، ولكنهم لا يجعلون ذلك مناطًا =

كانت على ما ذكرنا أتبعت بترجي التعقل؛ لأن السلامة منها لا تكون مع وضوح أمرها إلا بتوفيق الله تعالى، ولذلك جاءت بأداة الترجي. ولما كانت الخمس التالية لها وهي قوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٢] إلى آخرها مما تؤثر فيه الشهوات والأهواء، وذلك مما يعمي ويصم، أتبع برجاء التذكر، فقيل: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٢﴾﴾ ومن تذكر أبصر فعقل فامتنع، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ ﴿٢٠١﴾﴾ [الأعراف]، ولما كان مجموعة هذه المرتكبات العشر مما اتفقت عليه الشرائع، ولم ينسخ منها شيء، وهي المحكمة التي من أخذ بها كان سالكًا الصراط المستقيم الذي لا عوج فيه ولا أمت واتخذ أسنى وقاية من عذاب الله، قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: ١٥٣] والأمر عام لكافة الخلق، ثم قال ﷻ: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣] أتبعه بقوله: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام] وترتب حاصلًا من مضمن الآيات الثلاث أنه من عقل وتذكر اتقى، والمتقون هم المفلحون، فسبحان من هذا كلامه.

• **الآية التاسعة والعشرون:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾﴾ [الأنعام]، وفي سورة الأعراف: ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٤٣﴾﴾ [الأعراف]، **يسأل عن الفرق؟**

والجواب، والله أعلم: أن هذه الآية لما تقدمها قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [الأنعام: ١٦١]، وقد قال في سورة آل عمران: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٦٧﴾﴾ [آل عمران]، وفي وصيته ﷺ لبنيه: ﴿يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾﴾ [البقرة]، وبهذا أوصى يعقوب ﷺ قال تعالى: ﴿وَأَوْصَىٰ[1] بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ...﴾ [البقرة: ١٣٢]، وهي

= للتكليف، وإنما مناط التكليف هو ورود الشرع بذلك والله تعالى أعلم.

(١) في (غ) «وأوصى»، يقول ابن الجزري: «(واختلفوا) في ﴿وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [البقرة: ١٣٢] =

جواب بني يعقوب حين قال لهم: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي﴾ فأجابوا بقولهم ﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ﴾ إلى قوله: ﴿إِلَٰهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٣﴾﴾ [البقرة] وقال سبحانه لنبينا ﷺ وعليهم أجمعين: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠] وقال تعالى: ﴿قل﴾؛ أي: يا محمد ﴿إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [الأنعام: ١٦١] إلى قوله: ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾﴾ [الأنعام] فإنما قال عليه السلام وعمل واقتدى ظاهرًا وباطنًا بما أمر به وما درج عليه هؤلاء الصفوة المذكورون ومن سلك مسلكهم وعبارة «الإسلام» تعم الاستسلام بالظاهر والباطن، والإيمان الذي هو التصديق داخل تحت ذلك وفي جملة ما يطلق عليه اسم الإسلام، فقد تحصلت عبارته عليه السلام منبئة عن الكمال في مسمى الإيمان والإسلام على الحال التي درج عليها المصطفون الأخيار، وحالهم في ذلك لا يدركها غيرهم من حيث الكمال التام صلى الله عليهم أجمعين ولا قطعنا عن التمسك بهديهم. فقد وضح بما ورد في هذه الآية الجليلة أنه لا يناسب هنا غير هذا الوارد، والله أعلم.

وأما آية الأعراف وقوله فيها: ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٤٣﴾﴾ [الأعراف] فالقائل ذلك موسى عليه السلام حين سأل الرؤية وظن أنها جائزة في الدنيا؛ فلم يسأل عليه السلام محالًا وإنما سأل جائزًا ممكنًا(١) وحاشاه عليه السلام من أن يسأل محالًا ويجهل من ربه مثل هذا لولا الجواز، فلما استعجل وطلب ذلك في الدنيا قال له ربه تعالى: ﴿لَن تَرَانِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] في الدنيا، وأمره أن ينظر إلى الجبل، وأراه تلك الآية العظيمة، وصار الجبل دكًّا وخرَّ موسى عليه السلام صعقًا لعظيم ذلك المطلع، فلما أفاق قال: ﴿سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ﴾

= فقرأ المدنيان وابن عامر (وأوصى) بهمزة مفتوحة صورتها ألف بين الواوين مع تخفيف الصاد وكذلك هو في مصاحف أهل المدينة والشام، وقرأ الباقون بتشديد الصاد من غير همزة بين الواوين وكذلك هو في مصاحفهم». (النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، مرجع سابق، ٢/ ٢٥٣).

(١) وذلك على عقيدة أهل السُّنَّة أن الرؤية جائزة في الآخرة، خلافًا للمعتزلة، ومن ثم حمل الزمخشري (لن) على التأبيد هو خطأ.

[الأعراف: ١٤٣]، ولم يرد ﷺ: تبت من معصية ولا جهل بربه أن يجوز عليه ما لا يجوز، فأقدار الأنبياء ﷺ فوق ذلك، وهم أعلم الخلق بما يجوز عليه تعالى وما يستحيل، ثم قال: ﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ١٤٣﴾ [الأعراف]؛ أي: أول المصدقين بأنك لا ترى في الدنيا[1]، وليس موضع التعبير بأن يقول: ﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ١٦٣﴾ [الأنعام] لأن ذلك الوصف حاصل له ﷺ على الصفة الحاصلة للمصطفين ممن تقدم، وإنما أراد ما يعبر عن مجرد التصديق بهذا الذي غاب عند جواز تعجيله مع علمه بجوازه على الجملة، فقد وضح ورود كل من العبارتين بالإسلام والإيمان على ما يجب، ولا يناسب العكس بوجه، والله سبحانه أعلم.

• **الآية الموفية ثلاثين من سورة الأنعام:** قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٦٥]، وفي سورة فاطر: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٣٩] بإضافة لفظ ﴿خَلَٰٓئِفَ﴾ في الأولى ولم يضف في الثانية؛ بل جيء بحرف الوعاء[2]، **فيسأل عن وجه ذلك؟**

والجواب عنه، والله أعلم: أنه قد تقدم قبل آية الأنعام[3] قوله سبحانه لنبيه ﷺ: ﴿قُلْ إِنَّنِى هَدَىٰنِى رَبِّىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٦١]، واستمر الخطاب له معرفًا عن حاله وواضح طريقه إلى قوله: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، فعم ما سواه سبحانه بالدخول تحت ملكه وقهره، فناسب هذا ما ذكر من إنعامه على عباده يجعلهم خلائف الأرض، ولو كان بحرف الوعاء لم يكن ليفهم التوسعة في الاستيلاء، والإطلاق إلا بضميم يحرز ذلك؛ لأن قوله: ﴿فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٣٩] إنما يفهم أنها موضع

---

(١) ويمكن توجيه قوله: ﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ١٤٣﴾؛ أي: ما كان طلب الرؤية لشك مني في ربوبيتك، فأنا أول المؤمنين، والله أعلم.

(٢) يقصد بحرف الوعاء: حرف الجر (في) فهو للظرفية فعبر بالوعاء؛ أي: الظرف.

(٣) وقع في (غ، ك) الأعراف، وهو خطأ؛ إذ كيف تتقدم الأعراف على الأنعام، فضلًا عن أن الآية التي أشار إليها وهي السابقة لآية الأنعام: ١٦٥، هي أيضًا في سورة الأنعام: ١٦١.

استخلافهم، وهل كلها أو بعضها؟ ذلك محتمل، أما [بغير](١) حرف الوعاء فأظهر في التعميم وإن لم يكن نصًا؛ إلا أنه أظهر من المتقيد بحرف الوعاء، فناسب الإطلاق الإطلاق.

وأما قوله في سورة الملائكة: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٣٩] فقد تقدم قبله ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر: ٣٦] إلى قوله: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم...﴾ [فاطر: ٣٧]، ثم أعقب قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٣٩] بقوله: ﴿فَمَن كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُۥ...﴾ [فاطر: ٣٩]، فلما اكتنف الآية ما ذكرته مما هو نقيض الوارد في آية الأنعام ناسب ذلك التقييد بحرف الوعاء؛ إذ لا يلائم البسط القبض، فجاء كل على ما يجب ولا يناسب العكس، والله سبحانه أعلم بما أراد.

• **الآية الحادية والثلاثون:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌۢ ﴿١٦٥﴾﴾ [الأنعام]، وفي الأعراف: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٦٧﴾﴾ [الأعراف].

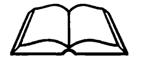
للسائل أن يسأل عن اختصاص آية الأعراف بزيادة اللام المؤكدة في الخبر وسقوطها من آية الأنعام؟

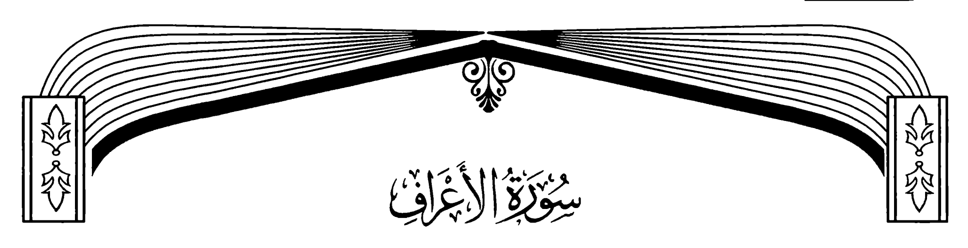
والجواب، والله أعلم: أن آية الأنعام لما تقدمها قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّنِى هَدَىٰنِى رَبِّىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٦١] ثم استمر ما بعد على خطابه ﷺ لما منحه الله تعالى إلى قوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ...﴾ [الأنعام: ١٦٥] فهذا له ﷺ ولأمته، فجاء الخبر من قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ﴾ بغير لام التأكيد مناسبًا للحال؛ إذ هؤلاء المذكورون ليسوا بجملتهم ممن استحق عقابًا، ومن عوقب من أهل القبلة فعقابه منقطع بفضل الله فلا حامل على التأكيد؛ لأن ذكر العقاب هنا تخويف يحمل المؤمن على استصحاب الرغب والرهب وما ينبغي للمؤمن أن يكون عليه.

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

وأما آية الأعراف فقد ورد قبلها قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ مَن يَسُومُهُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾ [الأعراف: ١٦٧] وقد تقدم ذكر المقصودين بهذا الوعيد وذكر مرتكباتهم السيئات، فخلصت الآية للمستحقين العقاب بمجترحاتهم المفصحة بكفرهم؛ فناسب تأكيد الخبر المنبئ بعقابهم وسوء مآلهم، وجاء كل على ما يجب ويناسب.





سورة الأعراف

• **الآية الأولى منها:** قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ ۝١٢ قَالَ فَاهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَاخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ الصَّاغِرِينَ ۝١٣﴾ [الأعراف]، وقال في سورة الحجر: ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ ۝٣٢ قَالَ لَمْ أَكُن لِّأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُ مِن صَلْصَالٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ۝٣٣ قَالَ فَاخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ ۝٣٤﴾ [الحجر].

في الآيتين مما **يسأل** عنه: قوله تعالى في الأولى: ﴿مَا مَنَعَكَ﴾ وفي الثانية: ﴿مَا لَكَ﴾، وفي الأولى: استفتاح بسؤاله عن امتناعه بقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ﴾ من غير ندائه باسمه، وفي الثانية: نداؤه: ﴿يَا إِبْلِيسُ﴾، وفي الأولى قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ وفي الثانية: ﴿أَلَّا تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ ۝٣٢﴾، وفي الأولى قوله: ﴿قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ ۝٧٦﴾ وفي الثانية: ﴿قَالَ لَمْ أَكُن لِّأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُ مِن صَلْصَالٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ۝٣٣﴾، وفي الأولى قال: ﴿فَاهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَاخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ الصَّاغِرِينَ ۝١٣﴾، وفي الثانية: ﴿فَاخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ ۝٣٤﴾، **فهذه خمسة سؤالات.**

فأقول: إنه لما تقدم في الأعراف ذكر خلق الإنسان وتصويره من غير ذكر المادة التي خلق منها قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [الأعراف: ١١] والخطاب لبني آدم، ولم يذكر (خلق) غيرهم من ملك أو جن. ثم إن الأمر بالسجود ورد للملائكة ولم يرد إشعار بأن إبليس [من غيرهم][(١)]؛ فسبق من ظاهر الكلام أنه منهم ومأمور معهم لاستثنائه منهم فناسب هذا قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ﴾؛ لأنه مأمور بظاهر ما تقدم

---

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

وناسب ذلك أيضًا وعضد ما قلناه قوله: ﴿إِذْ أَمَرْتُكَ﴾، ولما لم يقع ذكر لخلق غير الآدميين ولا ذكرت مادة خلق الإنسان؛ ناسب ذلك ما ذكره سبحانه عن إبليس من قوله: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴿١٢﴾﴾ [الأعراف]، فاستوفى ذكر المادتين وبنى على ذلك ما توهم من فضل النار على الطين.

أما آية الحجر فقد تقدم قبلها قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿٢٦﴾﴾ إلى قوله: ﴿فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴿٢٩﴾﴾ فأشارت الآية بظاهرها إلى أن إبليس من الملائكة، وقد نطقت الآية أن الملائكة هم المأمورون بالسجود، فبحسب هذا البادي من الظاهر وردت المعية في قوله: ﴿مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٣٢﴾﴾، فلما لم يكن في أصل الخلقة والمادة منهم، وكان الأمر بظاهر العبارة لهم وإن كان مرادًا أنه معهم، فبحسب هذا قيل له: ﴿مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٣٢﴾﴾، فقيل: «معهم» إذ ليس منهم قال تعالى: ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الكهف: ٥٠]، وبحسب ذلك [استؤنف][1] نداؤه فقيل: ﴿يَٰٓإِبْلِيسُ مَا لَكَ﴾ ولم يقل: ﴿مَا مَنَعَكَ﴾ لأن ذلك لو قيل: كان يقتضي أنه منهم، ولم يكن ليناسب ما أشار إليه صدر الكلام من أنه ليس منهم فنودي باسمه المشعر بطرده ومغايرته لهم فقيل: ﴿يَٰٓإِبْلِيسُ﴾، فتناسب هذا كما تناسب أيضًا ما ورد في الحجر من تبيين خلق إبليس من النار وفصله من الملائكة ما أعقب به من محكي قوله: ﴿لَمْ أَكُن لِّأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُۥ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿٣٣﴾﴾ [الحجر] واحتقاره مادة الطين وتفضيله مادة النار عليه، فناسب هذا تعقيب أمره بالخروج في قوله تعالى: ﴿فَٱخْرُجْ مِنْهَا﴾ [الحجر: ٣٤]، وقيل في آية الأعراف: ﴿فَٱهْبِطْ مِنْهَا﴾ [الأعراف: ١٣] وليس التعبير بالإخراج كالتعبير بالهبوط؛ فقد أمر آدم بالهبوط ولم يقصد من تعنيفه ما قصد بإبليس فالفرق ما بين العبارتين فيما تعطيانه، قيل في الأعراف: ﴿فَٱهْبِطْ مِنْهَا﴾ إذ لم يتقدم فيها من أنه ليس من الملائكة كما تقدم في الحجر؛ بل ظاهر ما في الأعراف أنه منهم، فجرى الأمر آخرًا مناسبًا لهذا الظاهر فعبر بالهبوط.

---

(١) في (ب): [استوقف]، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه، والله أعلم.

ولما تقدم في الحجر أنه ليس من الملائكة لخلقه من نار السموم؛ فأشعر ذلك بشر المادة ناسبه قوله: ﴿فَٱخۡرُجۡ مِنۡهَا﴾ وإتباع ذلك بما يلائمه من الوصف ويناسبه من قوله: ﴿فَإِنَّكَ رَجِيمٞ ٣٤﴾ ثم بما كتب عليه من الطرد واللعنة، ولم يرد في الأعراف هكذا؛ بل روعي فيه مناسبة ما تقدم، ولئلا يتنافر الكلام ويتنافر المعنى فقيل: ﴿فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَٱخۡرُجۡ إِنَّكَ مِنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ١٣﴾ [الأعراف].

فإن قلت: فقد قيل هنا: ﴿فَٱخۡرُجۡ﴾ كما قال في سورة الحجر.

قلت: تدرج به إلى التعنيف وسيق هناك من أول وهلة، وجاء كل على ما يجب ويناسب، ولم يكن ليناسب ورود العكس في السورتين، والله أعلم بما أراد، وقد حصل جواب السؤالات بأسرها، والحمد لله.

• **الآية الثانية (من سورة الأعراف):** قوله تعالى: ﴿قَالَ أَنظِرۡنِيٓ إِلَىٰ يَوۡمِ يُبۡعَثُونَ ١٤ قَالَ إِنَّكَ مِنَ ٱلۡمُنظَرِينَ ١٥﴾ [الأعراف]، وفي سورة الحجر وسورة ص: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرۡنِيٓ إِلَىٰ يَوۡمِ يُبۡعَثُونَ ٣٦ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلۡمُنظَرِينَ ٣٧ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡوَقۡتِ ٱلۡمَعۡلُومِ ٣٨﴾ [الحجر] فورد في آيتي الحجر وص زيادة الفاء في قوله: ﴿فَأَنظِرۡنِيٓ﴾ وفي قوله: ﴿فَإِنَّكَ﴾ وزيادة قوله: ﴿رَبِّ﴾ ولم يرد ذلك في الأعراف، فيسأل عنه؟

وجواب ذلك، والله أعلم: مناسبة ما تقدم كل واحدة من الآي الثلاث من الإسهاب والتأكيد أو الإيجاز، ألا ترى أن مجموع الكلم الواقعة من لدن قوله في سورة الأعراف: ﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَٰكُمۡ﴾ [الأعراف: ١١] وهو ابتداء القصة إلى قوله: ﴿قَالَ أَنظِرۡنِيٓ[1] إِلَىٰ يَوۡمِ يُبۡعَثُونَ ١٤﴾ [الأعراف] بضع وأربعون كلمة، والوارد في الحجر من لدن قوله: ﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ﴾ [الحجر: ٢٦] إلى قوله: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرۡنِيٓ﴾ [الحجر: ٣٦] بضع وسبعون كلمة، وفي سورة ص من لدن قوله: ﴿إِذۡ قَالَ رَبُّكَ﴾ [ص: ٧١] إلى الآية بضع وستون كلمة، فقد وضح ما قصد في الأعراف من إيجاز الإخبار في القصة وما في السورتين بعد من الإطناب، ثم إنه ورد في سورتي (الحجر) و(ص) التأكيد بـ(كل) و(أجمع) في

---

(١) في (أ) و(ب): [فأنظرني بالفاء]، وهذا خطأ، والصواب ما أثبتناه، والله أعلم.

قوله: ﴿كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠﴾ [الحجر] ولم يرد ذلك في الأعراف، فقصد ما قلناه، وتناسب الإطناب والتأكيد، ولاءم ما ورد من الزيادة في السورتين الأخيرتين، ولم يكن ليناسب العكس، والله أعلم بما أراد.

فإن قلت: ما وجه ورود القصة الواحدة موجزة مرة ومطولة أخرى؟

قلت: ليحصل من ذلك الاطلاع على علي[1] البلاغة وجلالة النظم وعلى الفصاحة في طرفي الإيجاز والإطناب، فإن الفصيح البليغ من البشر إن رام هذا لم يف في الطرفين بما يريده، ووضح التفاوت في هذا بوجه.

فإن قلت: فما وجه تقديم الموجز على المطول؟

قلت: شبه ذلك بالمجمل من الكلام والمفصل، وإنما يرد التفصيل بعد الإجمال، فهذا الجواب منزل على الترتيب الثابت، والله سبحانه أعلم بما أراد.

• **الآية الثالثة:** قوله تعالى مخبرًا عن (قول) إبليس: ﴿قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝١٦ ثُمَّ لَءَاتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ ۖ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَٰكِرِينَ ۝١٧﴾ [الأعراف]، وفي سورة الحجر: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٣٩ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ۝٤٠﴾ [الحجر].

إن سأل سائل عن وجه اختلاف الوارد في السورتين المحكي من قول إبليس مع اتحاد القصة.

فجوابه: أن المعنى الحاصل من قوله في السورتين واحد لا إشكال فيه، ثم اختلف التعبير عن ذلك بحسب ما تقدم في كل واحدة من السورتين وما استدعاه من المناسبة، ولما تقدم في الأعراف قوله تعالى: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٣] والإشارة إلى القرآن لأنه يوضح الطريق إليه وهو

---

(١) في (أ) و(ب): [علم]، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه بإضافة (علي) وهي صفة على وزن (فعيل) مضافة إلى البلاغة من باب إضافة الصفة إلى الموصوف. والله أعلم.

الصراط المستقيم قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، والإشارة بهذا (إلى) المنزل قرآنًا لأنه مبين للصراط المستقيم الذي طمع اللعين في الاستيلاء عليه وقطع سالكه فقيل عبارة عن مرامه من ذلك: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿١٦﴾﴾ [الأعراف] إلى آخر المحكي من كلامه، ومراده: لأستولِيَنَّ لهم عليه، لا على ما فهمه بعض المتأخرين حين رام إلحاق مثل هذا من الظروف المختصة بالمبهمة منها وخالف الناس في ذلك، ولو كان الأمر على ما قال لكان وصول الفعل الذي هو ﴿لَأَقْعُدَنَّ﴾ على تقدير حرف الوعاء الذي هو «في» وكان يفسد المعنى؛ لأن مراد اللعين وطمعه إنما كان في الاستيلاء على الطريق بدليل حصره الجهات في قوله: ﴿مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧]، فهذا طلب أخذهم بكل الجهات وطمع في الاستيلاء[1] وأن يكون له سلطان؛ ولهذا قال ﷻ له: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ﴾ [الحجر: ٤٢] ولو كان على تقدير حرف الوعاء لناقض هذا الغرض ولكان تقديره لأقعدن لهم في صراطك، وهذا ضد ما يقتضيه تقدير «على» من الاستيلاء، وقد بسط هذا في موضعه، وأن الصواب ما عليه جماعة النحويين وما فهموا عليه كلام سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أن الطريق مختص لا مبهم، وأن المعنى هنا في الآية على تقدير حرف الاستيلاء لا حرف الوعاء، ولما قد كان ورد في الحجر منعه ومنع جنوده عن تعرف خبر السماء واستراق السمع في قوله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَّٰهَا لِلنَّٰظِرِينَ ﴿١٦﴾ وَحَفِظْنَٰهَا مِن كُلِّ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ ﴿١٧﴾ إِلَّا مَنِ ٱسْتَرَقَ ٱلسَّمْعَ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ مُّبِينٌ ﴿١٨﴾﴾ [الحجر]، فلما صُد من هذه الجهة عدل إلى الأخرى فقال: ﴿لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الحجر: ٣٩]؛ أي: إن كنت ممنوعًا عن إغوائهم من حيث خبر السماء وإبداء المقدرات مما يوجهه الله إلى ملائكته مما يحدث في علم الأرض وقد سبق في العلم القديم، فإن كنت قد منعتني عن إغوائهم من هذه الجهة، رجعت إلى إغوائهم من جهة لم تمنعني عنها، لأزينن لهم في الأرض ولأغوينهم

---

(١) في (أ) و(ب): [وطلب الاستيلاء]، والصواب ما أثبتناه، والله أعلم.

أجمعين إلا من عصمته مني ولم تجعل لي السبيل إليه وهم عبادك المخلصون، فلأجل اختلاف المتقدم في كل من السورتين ما اختلف المبني عليه من المحكي عن إبليس من طمعه وورد كل على ما يناسب، ولم يكن ليناسب تعقيب ما ورد في الأعراف بما أعقب المتقدم في الحجر، وتعقيب ما ورد في الحجر بما أعقب المتقدم في سورة الأعراف، والله سبحانه أعلم بما أراد.

• **الآية الرابعة من سورة الأعراف:** قوله جل وتعالى: ﴿وَقَالَتْ أُولَىٰهُمْ لِأُخْرَىٰهُمْ فَمَا كَانَ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الأعراف]، وفي سورة الأنفال: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [الأنفال].

فورد في الأولى: أن عذابهم بكسبهم، وورد في الأنفال أن عذابهم بكفرهم.

فللسائل أن يقول: ما الفرق الموجب للاختلاف؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن المذكورين قبل آية الأعراف المقول لهم ﴿فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ﴾ قد خالفت حالهم حال المذكورين في آية الأنفال، وذلك أن آية الأنفال في قوم (بأعيانهم) وهم كفار قريش من أهل مكة، وحالهم معلومة إنما كانوا عبدة أوثان، ولم تتكرر فيهم الرسل ولا كفروا بغير التكذيب به ﷺ وبتصميمهم على عبادة آلهتهم. أما آية الأعراف ففي أخلاط من الأمم وأصناف من المكذبين تنوع كفرهم وتكذيبهم وارتكبوا ضروبًا من المخالفات وافتروا على الله سبحانه، قال تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَـٰتِهِۦٓ﴾، وفيها: ﴿قَالَ ٱدْخُلُوا۟ فِىٓ أُمَمٍ [قَدْ خَلَتْ][1] مِن قَبْلِكُم مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ فِى ٱلنَّارِ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُوا۟ فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ رَبَّنَا هَـٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا﴾ [الأعراف: ٣٨]، ثم قال: ﴿وَقَالَتْ أُولَىٰهُمْ لِأُخْرَىٰهُمْ فَمَا كَانَ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الأعراف]. فلشتى مجترحات هؤلاء واتساع مرتكباتهم وأنهم ضلوا وأضلوا ناسب ما وقع

---

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

جزاؤهم عليه ذكر الاكتساب؛ لا سيما على القول بأن الكفار مخاطبون بالفروع[١] وهو قول حذاق الأصوليين وقول مالك رَحِمَهُ اللَّهُ[٢]، ولما انحصر مرتكب الآخرين (فيما ذكر)[٣] وكان مدار أمرهم على الكفر بما جاء به نبينا ﷺ ناسب ما وقع جزاؤهم عليه تخصيص اسم الكفر، فكل من الإطلاقين جار على ما يجب ويناسب، والله سبحانه أعلم.

• **الآية الخامسة:** قوله تعالى: ﴿فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴿٤٤﴾ الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُم بِالْآخِرَةِ كَافِرُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [الأعراف]، وفي سورة هود: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴿١٨﴾ الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُم بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴿١٩﴾﴾ [هود].

(فزيد في)[٤] هذه الآية ضمير الفصل ولم يزد في الأولى، **فللسائل أن يسأل عن وجه ذلك؟**

وجوابه، والله أعلم: أن ابتداء الإخبار في الأعراف بحال هؤلاء الملعونين في الآيتين هو قوله في الأولى: ﴿فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴿٤٤﴾﴾ وابتداء الإخبار عنهم في سورة هود قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ

---

(١) وقد استدلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ﴿٤٢﴾ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾﴾ [المدثر]. وقوله تعالى: ﴿...وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ﴿٦﴾ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُم بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴿٧﴾﴾ [فصلت].

(٢) مالك (٩٣ ـ ١٧٩هـ/ ٧١٢ ـ ٧٩٥م): هو مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري، أبو عبد الله، إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السُّنَّة، وإليه تنسب المالكية، مولده ووفاته في المدينة، كان صلبًا في دينه، بعيدًا عن الأمراء والملوك، وشي به فضربه سياطًا انخلعت لها كتفه، ووجه إليه الرشيد العباسي ليأتيه فيحدثه، فقال: العلم يؤتى، فقصد الرشيد منزله واستند إلى الجدار، فقال مالك: يا أمير المؤمنين من إجلال رسول الله إجلال العلم، فجلس بين يديه، فحدثه، وسأله المنصور أن يضع كتابًا للناس يحملهم على العمل به، فصنف «الموطأ»، وله رسالة في «الوعظ» وكتاب في «المسائل» ورسالة في «الرد على القدرية» وكتاب في «النجوم» و«تفسير غريب القرآن». (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٥/ ٢٥٧).

(٣) بهامش (ب): [فيما ذكروا]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

(٤) في (أ) و(ب): [وفي سورة هود مزيد في]، وهو خطأ، وما ذكرناه وأثبتناه أنسب للسياق.

يُعۡرَضُونَ عَلَىٰ رَبِّهِمۡ وَيَقُولُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡۚ أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٨﴾﴾ [هود]، ففي هذه إطناب، وتأمل ورود الظاهر في موضع المضمر من قوله: ﴿عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٤﴾﴾ ولم يقل عليهم، فناسب زيادة ضمير الفصل، وفي آية الأعراف إيجاز ناسبه سقوطه[١]. ولو لم يكن ما بين (أن) و(ألا) فإن ذلك مراعى فيما قصدناه فـ«أنْ» أوجز من «ألا»، و«أن» هنا حرف عبارة وتفسير، وهي كالواردة في قوله: ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ﴾ [الأعراف: ٤٣]، وفي قوله: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ﴾ [ص: ٦]، وتقع بعد ما يراد به القول وليس بلفظه وتفسر بـ «أي» وأما «ألا» فاستفتاح، وكل من الموضعين على ما يجب ويناسب، ولو فرض العكس لما ناسب، والله أعلم.

• **الآية السادسة:** قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ نُشۡرَۢا[٢] بَيۡنَ يَدَيۡ رَحۡمَتِهِۦۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتۡ سَحَابٗا ثِقَالٗا سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٖ مَّيِّتٖ فَأَنزَلۡنَا بِهِ ٱلۡمَآءَ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ﴾ [الأعراف: ٥٧]، وفي سورة الفرقان: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ بُشۡرَۢا بَيۡنَ يَدَيۡ رَحۡمَتِهِۦۚ وَأَنزَلۡنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ طَهُورٗا ﴿٤٨﴾ لِّنُحۡـِۧيَ بِهِۦ بَلۡدَةٗ مَّيۡتٗا وَنُسۡقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقۡنَآ أَنۡعَٰمٗا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرٗا ﴿٤٩﴾﴾ [الفرقان]، وقال في سورة الروم: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا فَيَبۡسُطُهُۥ فِي ٱلسَّمَآءِ كَيۡفَ يَشَآءُ وَيَجۡعَلُهُۥ كِسَفٗا فَتَرَى ٱلۡوَدۡقَ يَخۡرُجُ مِنۡ خِلَٰلِهِۦۖ فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ ﴿٤٨﴾﴾[٣] [الروم: ٤٨]، و(قال) في سورة الملائكة: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا فَسُقۡنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٖ مَّيِّتٖ فَأَحۡيَيۡنَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَاۚ كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ ﴿٩﴾﴾[٤] [فاطر: ٩].

---

(١) من منهج المصنف أنه كثيرًا ما يعلل للاختلاف بين الآيتين بمناسبة كل منهما لنظائره في سياقه، ومن ثم فقد اتكأ في تعليلاته كثيرًا على مراعاة النظائر.

(٢) يقول ابن الجزري: (واختلفوا) في (بُشرًا) هنا ـ أي: في موضع سورة الأعراف ـ والفرقان والنمل، فقرأ عاصم بالباء الواحدة وضمها وإسكان الشين في المواضع الثلاثة، وقرأ ابن عامر بالنون وضمها وإسكان الشين، وقرأ حمزة والكسائي وخلف بالنون وفتحها وإسكان الشين، وقرأ الباقون بالنون وضمها وضم الشين. (النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، مرجع سابق، ٢/ ٣٠٤).

(٣) ورد بهامش (ب).

(٤) سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

وقع في هذه الآي اختلاف مع تشابهها في اللفظ وتقارب مقاصدها **فأول ذلك**: اختلاف مطالعها بورود يرسل وأرسل، **الثاني**: وصف الرياح وإتباعها بقوله في الأعراف والفرقان: ﴿بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِۦ﴾ ولم يرد ذلك في سواهما، **الثالث**: ما يكون عن إرسال الرياح ففي آية الأعراف: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا﴾، وفي سورة الروم وسورة الملائكة: ﴿فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾، ولم يذكر ذلك في الفرقان، وفي سورة الأعراف بعد ذكر إقلال الرياح السحاب ﴿سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾، وفي سورة الملائكة: ﴿فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ﴾، وفي سورة الروم بعد إثارة الريح السحاب ﴿فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾، ﴿وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا﴾، وفي الأعراف: ﴿فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ﴾، وفي الفرقان: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا ﴿٤٨﴾﴾، وفي الروم: ﴿فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ﴾، ولم يرد في الملائكة ذكر لإنزال الماء ولا كيفيته، وفي الأعراف: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾، وفي الفرقان: ﴿لِّنُحْۦِىَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَٰمًا وَأَنَاسِىَّ كَثِيرًا ﴿٤٩﴾﴾، وفي الروم: ﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿٤٨﴾﴾، وفي سورة الملائكة: ﴿كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ ﴿٩﴾﴾ ولم يقع في الأخيرتين إحالة التشبيه، وفي الأعراف: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٥٧﴾﴾، ولم يقع في سورة الأعراف مثل هذا الترجي. **فهذه جملة سؤالات**.

والجواب عن (السؤال) الأول: أن آية الأعراف لما تقدمها قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] فذكر سبحانه ما تقرر وتحصل من خلق السماوات والأرض مما لا تكرر فيه، وهما من أعظم آياته، وأعقب سبحانه بقوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ محمولًا على ما تقرر بـ«ثم» المقتضية التنبيه على جليل الحال فيما يعطف بها والتحريك للاعتبار بذلك وموقعه ورتبته حيث لا يراد مهلة الترتيب الزماني؛ لأن موضوع «ثم» في اللسان قصد الترتيب الزماني مع المهملة حيث يراد ذلك، وقصد الترتيب الاعتنائي والتنبيه على حال ما عطف بها حيث لا يقصد زمان ولا يلحظ كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴿١٨﴾ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿١٩﴾ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿٢٠﴾﴾ [المدثر]، فهذا وارد مورد الدعاء على ما يخاطب به البشر

كما يرد التعجب[١] والترجي وربنا المنزه عن ذلك كله، ولكن خوطب البشر على ما يتعارفون ويجري بينهم، فلما قال سبحانه: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ فذكر ما هو تعالى عليه منزهًا عن الآنِيَّة[٢] والتمكن المكاني والمناسبة والحلول جل وتعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا، فلما ذكر تعالى من هذه الأفعال العظيمة ما ذكر مما لا يتكرر أعقب سبحانه بما يتكرر ويتوالى من إنعامه على الخليقة مما به قوام أحوالهم ومصالح عيشهم، فقال سبحانه: ﴿يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وأورد ما يتوالى بطول نواله على العالم بمشيئته ويتجدد عليهم مما به قوام حالهم إلى انقضاء الأمد المحدود ومجيء اليوم الموعود، وأتبع هذا التعريف بما يجاري الجمل الاعتراضية حال الكلام مما يلائم ويناسب ذلك تعريفه بقوله: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، فأعلم باعتراضه لخلق ذلك كله وتصرف أمره في الجميع بما شاء، وأخبر بتعاليه وعظمته فقال: ﴿تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٥٤﴾ [الأعراف]، وأمر عباده بالدعاء والتضرع إليه، وحذرهم وذكرهم باستصحاب الخوف، وتلك حال الموقنين؛ إذ لا يؤمن مكره ولا ييأس من روحه، ثم رجاهم بقرب رحمته ممن أحسن، ثم عاد الكلام إلى التذكير بجليل المتوالي من إنعامه وعظيم ألطافه فقال: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ﴾ [الأعراف: ٥٧]، فانتظم آخر الكلام بأوله، وارتبط عوده ببدئه، وتناسب أوضح تناسب بما يفهمه الفعل المضارع من المتكرر من حيث لا يمنع ذلك، ولو ورد هنا بلفظ الماضي لَمَا ناسب لِمَا يقتضيه الانقطاع إلا[٣] لحامل، والله أعلم.

وعلى هذا النحو جرى الوارد في سورة الروم، فإنه ورد قبل الآية قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ﴾ [الروم: ٤٦]، فذكر من آياته وإنعامه بإرسال الرياح وإجراء الفلك ليبتغى فضله ويطلب الرزق منه حال الظعن والإقامة، ثم اعترض بقوله تأنيسًا لرسوله ووعدًا بنصره: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَآءُوهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَٱنتَقَمْنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ ۖ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ

---

(١) الآنِيَّة: من الآن وهو الحين والوقت. (٢) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).
(٣) فيه نظر، فصفة «العَجَب» ثابتة لله تعالى على الوجه اللائق به سبحانه.

﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الروم]، ثم عاد الكلام إلى إتمام ما تقدم مما يرسل سبحانه به ولأجله الرياح؛ فقال بصورة الاستئناف لأجل آية الاعتراض: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ﴾ [الروم: ٤٨]، وأورد من النعم بها ما ذكر قبل، وجاء بلفظ الاستقبال؛ لأنه من تتميم ما تقدم وليناسبه، ولو جاء بلفظ الماضي لما ناسب، والله أعلم.

وأما آية [الفرقان فقد تقدمها قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا ﴿٤٥﴾ ثُمَّ قَبَضْنَٰهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا ﴿٤٦﴾ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِبَاسًا وَٱلنَّوْمَ سُبَاتًا وَجَعَلَ ٱلنَّهَارَ نُشُورًا ﴿٤٧﴾﴾ [الفرقان]، فورد قبلها ذكر هذه الدلالات وواضح هذه الشواهد، وقد تقيد[1] زمان خلقها وجعلها بالماضي في خمس كرات؛ مع أنها مما يتكرر في الآيات ويتوالى، وكذا في مطلع السورة وما وقع بعده مما يعتبر به وليس بإخبار أخراوي، فأتبع سبحانه ذلك بموافق مناسب فقال: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا﴾ [الفرقان: ٤٨]، ولم يكن ورود المستقبل هنا ليناسب، فجاء على ما يجب][2].

وأما آية سورة الملائكة فمبنية على مطلع السورة وذلك قوله تعالى: ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ﴾ [فاطر: ١] وفاطر وجاعل هنا بمعنى المضي، ولا يمكن فيهما غير ذلك، ولم يقع بعد هذا ذكر مقصود به الاعتبار من مخلوقاته سبحانه مما نصبه دالًّا (عليه إلا قوله)[3]: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ﴾ [فاطر: ٩]، فجاء ذلك مناسبًا لقوله: ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ﴾ لموافقة الفعل الماضي اسم الفاعل معنى ومناسبةً، ولا يناسبه المستقبل، وأما ما وقع بين الآية وبين ما بنيت عليه مما ذكرنا فليس من قبيل المذكور فيه ما نصبه سبحانه دليلًا للاعتبار[4] لذوي الافتكار كخلق السماوات والأرض وإرسال الرياح، فهذه المذكورات الثلاث هي

---

(١) في (أ) و(ب): [تقدم]، والصواب ما أثبتناه، والله أعلم.
(٢) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).
(٣) في (أ) و(ب): [قوله ولا قوله]، وهذا خطأ، والصواب ما أثبتناه، والله أعلم.
(٤) في (أ) و(ب): [على الاعتبار].

المقصودة هنا للاعتبار. أما قوله: ﴿يَزِيدُ فِي ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ﴾ [فاطر: ١] إلى ما بعده إلى آية إرسال الرياح مع جليل التحامه بما اتصل به؛ فليس من قبيل ما ذكرناه، ولا يمنع من حمل الآية المتكلم فيها على نحو ما ذكر وحملها عليه، ولا يناسب المستقبل هنا ما تقدمه مما بيَّنا حمله عليه، وأنه لا يصح حمله على غير ما ذكر، والله أعلم بما أراد.

والجواب عن السؤال الثاني: أن آية الأعراف قد تقدمها قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ثم قال: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥]، وقال: ﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف: ٥٦]، ثم قال: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾﴾ [الأعراف]، وفي هذا كله استلطاف وتعطف ترج، ومن نحو هذا الاستلطاف ومجاريه في قوة الترجي قوله سبحانه في سورة الفرقان: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا ﴿٤٥﴾﴾ [الفرقان]، ثم قال: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِبَاسًا وَٱلنَّوْمَ سُبَاتًا وَجَعَلَ ٱلنَّهَارَ نُشُورًا ﴿٤٧﴾﴾ [الفرقان]، فهذا (أعظم) استلطاف، فناسب الوارد في السورتين من هذا قوله تعالى عقب إرسال الرياح: ﴿بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ﴾ [الفرقان: ٤٨] ولما لم يرد في سورة الروم ولا في سورة الملائكة مثل هذا الاستلطاف ولا بعضه لم يتبع ذكر إرسال الرياح بما أتبع في آيتي الأعراف والفرقان؛ إذ لم يكن ذلك ليناسب، فجاء كل على ما يجب، والله أعلم.

والجواب عن السؤال الثالث: أن آية الأعراف لما قيل فيها: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [٥٧] فعم بـ«كل» وهي من نصوص ألفاظ العموم، ناسب ذلك ورود ما يفهم كثرة ماء السحاب؛ إذ لا يحصل منه إخراج ما يقدر إخراجه من كل الثمرات إلا بكثرته، فذكر استقلال السحاب الكثير وهو الذي يعطيه قوله: ﴿ثِقَالًا﴾ [الأعراف: ٥٧]، وإنما تثقل بكثرة مائها وذلك يثقلها، ولا يكون استقلالها بما يثقلها من الماء إلا بعد إشارتها، فكأن قد قيل: أثارت الرياح السحاب فأثقلتها بالماء الكثير، فناسب هذا كله، ولم يكن مجرد ذكر إثارة السحاب ليعطي كثرة مائها وتكثير الثمر المخرج به من أن الإثارة

مفهومة، فحصل في هذا النظم العلي الإيجاز والوفاء بالتوسعة والتعميم المقصود، ولما لم يقع في الآي الأخر توسعة في المخرج بالماء وقع الاكتفاء بذكر إثارة السحاب، وحصل إرسالها الماء مما بعد.

فإن قلت: فقد ورد في سورة الملائكة: ﴿فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [فاطر: ٩] وذلك تعميم، ومع ذلك فقد وقع الاكتفاء فيها بقوله: ﴿فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾ [فاطر: ٩]؟

قلت: لفظ الأرض لا يعم في كل موضع؛ إذ ليس من ألفاظ العموم؛ بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [القصص: ٤] وهو (لم) يستول إلا على بعضها، وبدليل قوله تعالى: ﴿أَوْ يُنفَوْا مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣]، وبالجملة فليست الألف واللام هنا للعموم، ولا هي حيث تفهم العموم بمنزلة كل وطرًّا[١] وأجمعين، ولا نزاع في هذا، فالاكتفاء في سورة الملائكة بذكر الإثارة فقط بيِّن.

وأما سورة الروم فليس فيها عموم، بل فيها خصوص حاصل من التقييد بقوله: ﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ﴾ [الروم: ٤٨]، والاكتفاء فيها بذكر إثارة الرياح السحاب أبين شيء، فجاء كلٌّ على ما يناسب ولا يمكن خلافه.

ولم يرد في سورة الفرقان ذكر إثارة الرياح السحاب اكتفاء ببشارة قوله: ﴿بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ﴾ [الفرقان: ٤٨] لأنه قصد هنا ذكر الإنعام، ولم ينط بذلك ما يقصد به امتداد الاعتبار، ألا ترى قوله قبل الآية: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِبَاسًا وَٱلنَّوْمَ سُبَاتًا وَجَعَلَ ٱلنَّهَارَ نُشُورًا ﴿٤٧﴾﴾ [الفرقان] فقصد ذكر الإنعام، ثم الاعتبار جاء مع ذلك ثان عن المقصود من ذكر الإنعام، فلم يذكر إلا بادئ الإنعام، فجاء كل على ما يناسب، ولا يمكن خلافه، والله سبحانه أعلم.

والجواب عن السؤال الرابع: وهو الفرق بين ما في الأعراف وسورة الملائكة من سوق الرياح السحاب إلى البلد الميت وما في سورة الروم من قوله: ﴿فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا﴾ [الروم: ٤٨] بزيادة ذكر سوقه إلى بلد ميت في آيتي الأعراف والملائكة، وسقوط ذلك في سورة الروم مع زيادة بيان

---

(١) طرًّا: بمعنى جميعًا كذلك.

حال السحاب وانتشارها في السماء وتقطعها لانبعاث المطر؛ **فيقول السائل**: إن كان الكلام مقصودًا به قصد الإطالة؛ فلم لم يرد فيها الوارد في الأخريين من قوله: ﴿فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [فاطر: ٩]؟ وإن كان قد قصد به الإيجاز فلم ورد هذا الإطناب هنا بما بسط من حال السحاب؟

والجواب عن ذلك: أن الآيات الثلاث محرزة أجل إيجاز وأبلغه، وأن آية الروم لم يسقط منها شيء من التعريف بسوق السحاب إلى البلد الميت؛ وإنما الحاصل على ما زيد فيها من بيان حال السحاب ما قصد من تحريك المعتبر وتنبيهه على ما فيه أعظم دلالة وأوضح برهان، ألا ترى تقديم قوله: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ﴾ [الروم: ٤٦] وجليل موقع هذه الاستعارة وقوله: ﴿وَلِتَجْرِىَ ٱلْفُلْكُ بِأَمْرِهِۦ﴾ [الروم: ٤٦]، ثم أشير إلى تسخير الفلك بقوله: ﴿وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ﴾، فقد ورد هنا تعداد نعم جليلة، فلما عاد الكلام إلى إرسال الرياح وذكر إثارتها السحاب أتبع ذلك بما يناسب؛ فقال تعالى: ﴿فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [الروم: ٤٨]، والإشارة إلى ما تؤمه السحب ببسطه سبحانه إياها، فتواري من أقطار الأرض وجهاتها ما يشاء سبحانه إحياءه وسقيه من تلك المسام كانبعاث العرق من مسام الأجساد: ﴿فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ﴾ [الروم: ٤٨] وبحسب ما حملها سبحانه أو ثقلها من الماء يكون المرسل عنها في الكثرة وما دونها: ﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [الروم]، فلما انبنت هذه الآية على ما قصد من زيادة التنبيه وتوفيه الاعتبار خصت بما لم يقع في آيتي الأعراف والملائكة، وإنما لم يذكر هنا سوقها للبلد الميت لحصول ذلك من قوله بعد: ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ أَثَٰرِ[1] رَحْمَتِ ٱللَّهِ كَيْفَ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ﴾ [الروم: ٥٠] فلو قيل أولًا: ﴿فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ لكان تكرارًا، فإذا تأملت ما ذكرناه وعظيم الحاصل عنه وضح لك ما انطوت عليه هذه الآي من عظيم التنبيه مع جليل الإيجاز بحسب

---

(١) قرأ الشامي والأخوان وخلف وحفص بألف بعد الهمزة وألف بعد الثاء على الجمع والباقون بحذف الألفين على الإفراد. (البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي، مرجع سابق، ١/ ٢٧٣).

ما قصد، وعلى البلاغة، وموجب المزيد من آية الروم، وما يستدعيه المكتنفان لهما من قوله قبلها: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ﴾ [الروم: ٤٦] وقوله بعدها: ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٥٠]، وتحريك المعتبر ولم ذكر ذلك في الأخريين[١]، (ويتبين) لك أنه لم ينقص منها شيء، وأن كلًّا منها وارد على ما يجب. ولم يكن ليناسب خلافه، والله أعلم.

والجواب عن السؤال الخامس: أن قوله في الأعراف: ﴿سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [الأعراف: ٥٧] وفي سورة الملائكة: ﴿فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [فاطر: ٩] لفارق بين الموضعين هو أن قوله تعالى في الأعراف: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا﴾ [الأعراف: ٥٧] كلام يستدعي جوابًا، ألا ترى أنه في قوة قول القائل: فلما استقلت السحاب بما فيها من الماء، ومثل هذا في استدعاء الجوابية لا توقف فيه، وليس مما يجاوب بالفاء؛ وإنما جواب [ذلك][٢] مثل هذا مجردًا فيه الفعل عن الفاء وغيرها قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا۟ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾ [يونس: ٢٢]، فالجواب هنا قوله: ﴿جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٨٩]، ومنه آية الأعراف المذكورة لا مدخل فيها للفاء، لا التي تقع جوابًا ولا العاطفة إذ ليس قوله تعالى: ﴿سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ معطوفًا على ما قبله، أما قوله تعالى في سورة الملائكة: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [فاطر: ٩] فكلام معطوف بعضه على بعض بالفاء المقتضية الترتيب والتعقيب ليطابق اللفظ ما تحته من المعنى، فلزمت الفاء هنا لاحتراز معناها، وقد تقرر أنها لا مدخل لها في آية الأعراف، فورد كل على ما يجب، ولما استدعى لفظ: ﴿سُقْنَٰهُ﴾ المكان المسوق إليه، وإنما يصل إليه بلام الجر أو بإلى، عدي في الإعراب بلام الجر فقيل: ﴿لِبَلَدٍ﴾ ليناسب المجرور فعله الذي استدعاه في الوجازة، ولما طال الفعل في الآية الأخرى

---

(١) في (أ) و(ب): [الأخرتين]، والصواب ما أثبتناه، والله أعلم.

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

بما لزمه من حرف التعقيب ناسبه تعديته بإلى إسهابًا مقابل إسهاب وإيجازًا مقابل إيجاز.

وأما آية الروم ففيها زيادة التعريف بكيفية انفصال الماء من السحاب، وأنه يخرج من خلاله مقسطًا على الأرض مجزءًا ليستوي السقي ويتناسب كسريان الغذاء في الأبدان بعد تهيئته، ولو صب من جانب دون ما أشار إليه التخلل لأضر ولم تحصل به المنفعة، وهو زيادة في الاعتبار وإطلاق على عظيم الحكمة، وكل هذه الآي متلائمة متعاضدة لا تعارض فيها ولا إشكال، وقد تضمن هذا الجواب أجوبة عن مواضع من هذه الآي، وقوله في الأعراف: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ﴾ [الأعراف: ٥٧] مناسب لقوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا﴾ [الأعراف: ٥٧] لما تقدم ما يشير إلى كثرة مائها ناسبه التعريف بكثرة ما يخرج سبحانه به من مختلف الثمرات، ولما قصد في آية الفرقان سقي الحيوان العاقل وغير العاقل ناسبه ما تقدم من وصف الماء بالطهورية والطيب، وقد حصل إخراج الثمرات بقوله: ﴿لِّنُحْـِۧيَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾ [الفرقان: ٤٩].

وأما قوله في سورة الروم: ﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ۝٤٨﴾ [الروم] فجار مع قوله قبل الآية: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ﴾ [الروم: ٤٦]، لما ذكر سبحانه إرسالها مبشرات أتبع ذلك بذكر ما به البشارة؛ وهو الودق المرسل من السحاب المشار بها والإخبار بمن المبشر بها، وهو من يشاء تخصيصه من عباده بتلك الرحمة؛ فأوضح آخر الآية المجمل قبلها، وحصلت ما قصد بها على أكمل تناسب.

وأما قوله في سورة الملائكة: ﴿فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَاۚ﴾ فمبني على قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّۖ﴾ [فاطر: ٥]، والمراد بهذا العودة الأخراوية، فأرى سبحانه مثالًا يوضحها لمن تدبر وعقل، فقال تعالى: ﴿فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَاۚ﴾ [فاطر: ٩] ثم قال: ﴿كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ ۝٩﴾ [فاطر]، والآي قبلها لم يتقدمها مثل ما تقدم هذه من تحريك الخلق وتخويفهم بالوعد الأخراوي، فلم تعقب بمثل ما أعقبت به هذه من تحرير التشبيه وإن

كان في أكثرها التشبيه على إحياء الموتى؛ ولكنه ليس كالواقع هنا.

والجواب عن قوله في سورة الأعراف: ﴿كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الأعراف: ٥٧] أنه مقابل بقوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [الأعراف: ٥٧] ولم يرد هكذا في سائر الآيات أعني التعبير بلفظ الإخراج لما ينبت المطر وما يخلق سبحانه في الأرض، ولما ورد في سورة الملائكة قوله سبحانه: ﴿فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [فاطر: ٩]. قوبل تشبيهًا بقوله: ﴿كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ ﴿٩﴾﴾، ولم يكن ليتحرر المراد لو قيل: كذلك الإحياء، ولو قيل: كذلك إحياء الموتى لاجتمع فيه الطول مع مخالفة الفواصل فيما قبل الآية وما بعدها، ألا ترى قوله تعالى: ﴿وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ ﴿٣٥﴾﴾ [فاطر]، قوله بعد الآية: ﴿وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴿١٠﴾﴾ [فاطر] وما تخلل الآيتين وما ورد بعدها، ثم إن النشور هو إخراج الموتى وإحياؤهم؛ مع أنه أوجز وأطبق للفواصل، فجاء كل على ما يناسب. وأما سائر الآي فلم تبن على قصد التشبيه ولا جرى فيها ذلك، فوقع الاكتفاء فيها بمجرد الإيماء والإحالة على غير طريقة التشبيه.

والجواب عن تعقيب آية الأعراف بترجي التذكير من قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٥٧﴾﴾ [الأعراف] مناسب لقوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [الأعراف: ٥٧] لأن الماء المنزل من السماء واحد لا يختلف، وإن اختلفت أحواله في الكثرة والقلة وطول زمن الإنزال وقصره؛ فالمذاق والطعم والصفة لا تختلف، والمخرج به بإذن الله من ضروب الثمرات مختلف في الطعم واللون والرائحة إلى غير ذلك من صفاته، قال تعالى: ﴿يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ﴾ [الرعد: ٤]، ففي هذا أعظم عبرة لمن استبصر، وأدل دليل على القدرة التي تجل عن الحد والغاية، وأعظم شاهد على إحياء الموتى، فلهذا أعقبت برجاء التذكير فقيل: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٥٧﴾﴾.

• **الآية السابعة:** قوله جل وتعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿٥٩﴾﴾ [الأعراف]، وفي سورة هود: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ إِنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٢٥﴾ أَن لَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ ﴿٢٦﴾﴾ [هود]، وفي سورة

«المؤمنون»: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [المؤمنون].

في هذه الآي ست سؤالات: السؤال الأول: قوله في سورة الأعراف: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا﴾ غير منسوق بواو العطف وفي السورتين الأخريين: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا﴾ بواو العطف، **والثاني:** اختلاف مقاله عليه السلام لهم، **والثالث:** وجه اختصاص الواقع في كل سورة من الثلاث [من مقاله بتلك السور][1]، **والرابع:** وجه اختلاف ما خوفهم به وأنذرهم إثر أمرهم بالعبادة في كل واحدة، **والخامس:** وجه ندائه لهم في السورتين وسقوط ذلك في سورة هود، **والسادس:** وجه افتتاح أمرهم بالعبادة في السورتين وقوله في سورة هود قبل أمره إياهم: ﴿إِنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٢﴾﴾ [نوح]، فهذه ست سؤالات.

الجواب عن الأول: أن آية الأعراف لم يتقدمها ذكر إرسال ولا أمر بدعاء الخلق ولا جملة يناسبها عطف إرسال الرسل إلى الأمم ودعاء (الخلق) إلى الإيمان، إنما تقدم قبلها ذكر أصحاب الأعراف ثم قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [الأعراف: ٥٤] إلى قوله: ﴿لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ ﴿٥٨﴾﴾ [الأعراف]، ثم ابتدأت قصص الرسل مع أممهم فقال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾ [الأعراف: ٥٩] وتتابع قصصهم. أما آية هود فقد تقدم قبلها ذكر رسالة محمد ﷺ، وبذلك افتتحت السورة قال تعالى: ﴿...كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴿١﴾ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [هود: ١، ٢] ثم استمر ذكر دعائهم وتحذيرهم من التولي وما يعقبه إن وقع منهم، ثم ذكر تحديه عليه السلام إياهم بالقرآن وطلبهم بمعارضته والإتيان بعشر سور مثله في البلاغة وعلى النظم وإن كان ما يأتون به مفترى ليكون أسهل عليهم، ولم يعدل بالآي عن هذا الغرض وما يرجع إليه إلى ذكر إرسال نوح عليه السلام؛ فوردت الآي بذلك منسوقة على ما تقدمها بواو العطف على أتم مناسبة. وأما آية سورة

(١) ما بين المعقوفتين ورد في (ب): [من مقالة تلك السورة]، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه، والله أعلم.

«المؤمنون» فقد ورد قبلها ما يناسب عطفها عليه، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً﴾ [المؤمنون: ١٢ ـ ١٤] وبعدها: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَآئِقَ﴾ [المؤمنون: ١٧] فذكرهم بإيجادهم وانتقالهم متقلبين في أطوار مكتنفين بتوالي إنعامه منسوقًا بعض ذلك على بعض مفتتحة المطالع بما يتأتى به القسم من قوله تعالى تحكيمًا وإظهارًا للظاهر من اكتناف إنعامه وإحسانه، ثم عطف على ذلك ما أنعم به من إرسال الرسل؛ فذكر أولهم إرسالًا إلى الخلق ليناسب ما بدأوا به من النعم الأولية، فقال: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾ [المؤمنون: ٣٢]، وكل ما ذكر في هذه الآي نعم متناسبة وآلاء متوالية، ولهذا لم يذكر في هذه الآية ذكر عذاب إلا بالإيماء الوجيز، وخصت بقوله عقب الأمر بالعبادة: ﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [المؤمنون]، فذكرهم بالتقوى المجردة لنجاتهم وتخلصهم من العذاب، ولم يكن ليلائم ذكر العذاب والإفصاح به ما تقدم من التذكير بإحسانه سبحانه وإنعامه من أول السورة إلى هنا.

والجواب عن السؤال الثاني: أن دعاء الرسل أممهم مما يتكرر ويتوالى في أوقات مختلفة ومحال متباينة، فمرة يرغبون ومرة يخوفون وينذرون، وذلك بسبب حال حال ولكل مقام مقال. فاختلاف المحكي من مقالهم إنما هو بحسب اختلاف الأوقات، وما يناسب كل وقت وقت وما يجري فيه ويشاهد من أقوال المدعوين وأحوالهم، وكل المحكي من معنى مقالاتهم لا إشكال فيه، ألا ترى أن نبينا ﷺ وعليهم أجمعين كان يدعو قبائل العرب إذا وفدوا[(١)] على مكة ويقف على كل قبيلة قبيلة فيكلمهم ويسمعهم القرآن ويدعوهم إلى الله بما يناسب أحوالهم ومقالهم، ألا ترى قوله عليه السلام لقبيلة كانت تعرف ببني عبد الله: «**يا بني عبد الله إن الله قد حسن اسم أبيكم**»[(٢)]، فكان يفتتح دعاء كل طائفة بمثل هذا، فلكل مقام مقال، فلا سؤال في المحكي من قول نوح عليه السلام لقومه واختلاف ذلك، وإنما السؤال في اختصاص كل سورة بالوارد فيها من

(١) في (ب): [وقفوا]، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه، والله أعلم.
(٢) لم أقف على تخريجه في شيء من كتب السنة التي بين أيدينا.

حكاية كلامه ﷺ؛ إذ لا يذكر في كل سورة إلا ما يناسب **وهو السؤال الثالث.**

والجواب عنه: أنه لما تقدم ذكر اليوم الآخر في غير ما آية من أول هذه السورة إلى ابتداء قصة نوح، وقد تضمن ما ذكر من ذلك من أهوال ذلك اليوم ما يعظم أمره كقوله: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ﴾ [الأعراف: ٨]، وقوله: ﴿قَالَ ٱدْخُلُوا۟ فِىٓ أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ فِى ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف: ٣٨]، إلى قوله: ﴿فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الأعراف]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُوا۟ عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأعراف: ٤٠]، قوله: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤]، وقوله: ﴿وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَٰرُهُمْ تِلْقَآءَ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف: ٤٧]، إلى قوله: ﴿وَلَآ أَنتُمْ تَحْزَنُونَ ﴿٤٩﴾﴾ [الأعراف]، وقوله: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف: ٥٠]، وقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ﴾ [الأعراف: ٥٣]، فلما تقدم من أهوال هذا اليوم ما لم يتقدم في السورتين الأخريين ناسبه من مقالات نوح لقومه: ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿٥٩﴾﴾، وناسب قوله: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩] قول الممتحنين: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ﴾ [الأعراف: ٥٣]. وأما افتتاح الآية بأمرهم بالعبادة فبيِّن، وأما آية هود فافتتاح دعاء نوح قومه فيها بقوله: ﴿إِنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٢٥﴾﴾ [هود] يناسبه قول نبينا ﷺ للعرب في إخبار الله تعالى عنه: ﴿إِنَّنِى لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ ﴿٢﴾﴾ [هود]، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ﴾ [هود: ١٢]، وأما قوله: ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ ﴿٢٦﴾﴾ [هود] فمناسب لقوله تعالى على لسان نبينا ﷺ لقومه ممن خاطبه وشافهه: ﴿وَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ ﴿٣﴾﴾ [هود]، وقوله: ﴿وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ إِلَىٰٓ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُۥٓ ۗ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، وقوله: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ مِنَ ٱلْأَحْزَابِ فَٱلنَّارُ مَوْعِدُهُۥ﴾ [هود: ١٧]، فتكرر ذكر العذاب يناسبه ما ختمت به آية دعاء نوح ﷺ من قوله: ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ ﴿٢٦﴾﴾ [هود]، وأما آية «المؤمنون» فالجواب عنها ما تقدم منجرًا في الجواب عن السؤال الأول، وتحصل من أنه حكي من مقالاته ﷺ في كل سورة من هذه الثلاث ما يجري

مع ما اتصل به ويناسبه حسبما تبين، ولم يكن ليناسب ورود ما في سورة منها ما ورد من ذلك في الأخرى، والله أعلم بما أراد.

والجواب عن السؤال الرابع: قد انجر فيما تقدم، **وعن الخامس** أن نداءهم في السورتين لا كلام فيه لجريانه على ما ينبغي، فإنما يسأل عن سقوط ذلك في سورة هود؟ ووجهه أن ذلك جار مع ما افتتحت به السورة من قوله على لسان نبينا عليه السلام: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَۚ﴾ [هود: ٢]، فدعاهم إلى عبادة الله وأن يفردوه بها، ولم يناده‍م لأن ذلك لم يكن ليلائم مطلع السورة؛ إذ لم يجر ذكره عليه السلام منطوقًا به فينزل عليه نداؤهم؛ بل قيل له: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١﴾ [هود] ثم أتبع هذا بأمرهم مبتدئًا بحرف العبارة والتفسير، وهو أن الحرف الواقع بعد ما ينبئ ويحصل منه معنى القول وليس بصريح قول ولا مرادف؛ إلا أنه يفهمه كقوله تعالى: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ﴾ [ص: ٦]، فـ«أن» الواقعة حرف عبارة وتفسير[1] المقدرة بـ«أي» إنما تأتي بعد ما يفهم القول، فكما يقع بعدها ما يدل على تقدير القول وليس بقول؛ كذلك يقع بعد ما لا يلتئم معه ذكر القول ويكون مع ذلك مغنيًا عنه، ومنه مطلع هذه السورة بعد التنبيه بالحروف المقطعة فقيل: ﴿...كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَۚ﴾ [هود: ١، ٢] كما قيل في آية ص: ﴿أَنِ ٱمۡشُواْ وَٱصۡبِرُواْ﴾ [ص: ٦] فليس موضع صريح القول الذي [يقصد][2] به الحكاية، ورد دون صريح قول، ثم وردت قصة نوح عليه السلام على هذا المنهج للمناسبة، ثم جيء بقصة هود وصالح بعد هذا مفتتحين بالقول على ما يجب، والله أعلم.

والجواب عن السؤال السادس: أن افتتاح أمرهم بعبادة الله في سورتي الأعراف والمؤمنون لا سؤال فيه؛ لأنه أول ما يطلب به الخلق، وإنما يسأل عن افتتاح مكالمتهم في سورة هود بقوله: ﴿إِنِّي لَكُمۡ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۝٢٥﴾ [هود] ووجه ذلك مطابقته لما افتتحت به السورة من قول محمد ﷺ بأمر ربه مخاطبًا بكلامه تعالى: ﴿إِنَّنِي لَكُم مِّنۡهُ نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ ۝٢﴾ [هود].

---

(١) في (أ) و(ب): [وتصديق]. (٢) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

• **الآية الثامنة:** قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِۦٓ إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٦٠﴾ قَالَ يَٰقَوْمِ لَيْسَ بِى ضَلَٰلَةٌ وَلَٰكِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٦١﴾﴾ [الأعراف]، وقال في سورة هود: ﴿فَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾ [هود: ٢٧]، وقال في سورة «المؤمنون»: ﴿فَقَالَ ٱلْمَلَؤُا۟ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ﴾ [المؤمنون: ٢٤].

قلتُ: هذه أجوبة في مقامات شتى وأحوال مختلفة فلا سؤال في اختلافها، وإنما السؤال عن وجه الواقع في كل سورة إذ لا يكون إلا لمناسبة ـ وقد تقدم بيان هذا في الآية قبلها ـ فيسأل عن ذلك؟ وعن ثبوت الفاء في قوله: ﴿فَقَالَ﴾ في سورة هود وسورة «المؤمنون» وسقوطها في سورة الأعراف؟ وعن وصف الملأ بالكفر في السورتين وسقوط هذا الوصف من آية الأعراف؟ **فهذه ثلاثة أسئلة.**

والجواب عن الأول، والله أعلم: أن تقول: إن تخصيص الواقع من الملأ من قوم نوح عليه السلام جوابًا له عند دعائهم في سورة الأعراف إلى عبادة الله مناسب لما تقدم فيها من قول مكذبي الرسل حين تتوفاهم الملائكة قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوْنَهُمْ قَالُوٓا۟ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالُوا۟ ضَلُّوا۟ عَنَّا﴾ [الأعراف: ٣٧]، وقول أخراهم لأولاهم عند دخولهم النار وتداركهم فيها جميعًا: ﴿رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا﴾ [الأعراف: ٣٨] فصار هذا مألوفًا من كلامهم وجوابًا متكررًا منهم، ثم قد جرى على هذا إخبار الله سبحانه عنهم عند تمنيهم الشفعاء أو الرد إلى الدنيا ليعملوا غير عملهم؛ قال الله تعالى: ﴿قَدْ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴿٥٣﴾﴾ [الأعراف]، ولم يتقدم في السورتين بعد مثل هذا، فناسب هذا ما تقدم.

وأما في سورة هود من قول الملأ المذكورين من قوم نوح فقد تقدم في صدر السورة قوله تعالى مخبرًا عن كفار قريش وغيرهم من معاندي رسول الله ﷺ: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا۟ مِنْهُ ۚ أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ﴾ [هود: ٥]، فأعلم سبحانه بطغيانهم وتمردهم في كفرهم، فناسب هذا قول

المتمردين من قوم نوح: ﴿مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِىَ ٱلرَّأْىِ وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍۭ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَٰذِبِينَ ﴿٢٧﴾﴾ [هود].

وأما الوارد في سورة «المؤمنون» فإنه قد تقدم فيها قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾﴾ [المؤمنون] فذكر سبحانه تطور الإنسان في تقلبات وأحوال تشهد بحاله الحضيضية ومهانته الأولية، إلى أن تلحقه العناية الربانية والاختصاص الاصطفائي، فيعز بإعزاز موجده ويختص باختصاص التقريب والتشريف، فتتفاوت أقدار الخلق عند ذلك، فمنهم اللاحق بأشرف المقامات وأسنى الحالات، ومنهم الباقي في حضيضيته من غير ترق لما فوقها من الانتقالات، ولما لم يتلمح الملأ من قوم نوح جليل مزية التشريف، وما منحه هذا النبي الكريم من علي قدره المنيف، وظنوا التساوي على مقتضى الحالة الأولية قالوا يخاطبون أتباعهم وجوابًا لنبيهم عليه السلام: ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ﴾ [المؤمنون: ٢٤]. وتأمل مقال الملأ هنا ومناسبته لما قدم من خلق الإنسان تجده أنسب شيء، ولم يكن مقالهم في كل موضع من هذه ليناسب غير ما وقع فيه، والله أعلم.

والجواب عن السؤال الثاني: أن الواقع في سورة هود من قوله تعالى مخبرًا عن جواب قوم نوح: ﴿مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا﴾ إلى آخر كلامهم كلام لا يستقل مبتدأ به؛ بل يستدعي ما يبنى عليه، إذ لا يفتتح أحد أحدًا مبتدئًا بمثل هذا وإنما يتكلم بهذا جوابًا. ولما قال لهم نوح عليه السلام: ﴿يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [هود: ٥٠] إلى ما عرفهم به مما حصل منه الإعلام بمقامه النبوي جاوبوه بعدًا عن تعرف صدقه ومعرفة حقه بقولهم: ﴿مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا﴾؛ أي: لو كنت كما تزعم لكنت من جنس الملائكة ولم تكن من جنس البشر، وقد أفصحوا بهذا في سورة «المؤمنون»، وتكرر هذا المرتكب من غيرهم في غير ما آية، فلبناء هذا الكلام على ما قبله وتمحض الجوابية فيه ورد بالفاء المقتضية السببية والمبينة

للجوابية[1]، ومثل هذا من غير فرق هو والوارد من جوابهم في سورة المؤمنون من قولهم: ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ﴾ [المؤمنون: ٢٤]، ثم قالوا: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً﴾، وهذا هو الذي أشرنا إليه من مقالهم في هاتين السورتين بالفاء لربط الجوابية ووضوح السببية، وأما قوله في سورة الأعراف: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِۦٓ إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٦٠﴾﴾ [الأعراف] فإن هذا وإن تضمن الجوابية فإنه كلام يستأنف ويبتدأ بمثله ولا يفتقر إلى ما يبنى عليه، فناسب ذلك وروده بغير الفاء، وحصلت الجوابية من حيث المعنى مع رعي ما يناسب في النظم. ونظير هذا في وروده بغير الفاء لما ذكر قوله تعالى في قصة هود عليه السلام: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦٓ إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [الأعراف] فتأمل جوابهم هنا لما كان الوارد في قصة نوح عليه السلام في أنه يبتدأ بمثله ولا يفتقر إلى ما يبنى عليه كيف ورد بغير الفاء؛ فهذا يزيدك وضوحًا فيما قدمناه، والله سبحانه أعلم.

والجواب عن السؤال الثالث: ويتنزل على تمهيد هو أن الله تعالى أمر رسله عليهم السلام بالرفق في دعاء الخلق وحضهم على التلطف بهم والصبر على أذاهم فقال: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ﴾ [النحل: ١٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ﴾ [المزمل: ١٠]، وقال: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾﴾ [الغاشية]، وقال تعالى: ﴿وَدَعْ أَذَىٰهُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٨]، وقال تعالى: ﴿إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ۗ﴾ [الشورى: ٤٨]، وقال: ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وهذا كثير، وقال تعالى لموسى وهارون: ﴿ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿٤٣﴾ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴿٤٤﴾﴾ [طه]، وعلى هذا جرى دعاء البشر أممهم في إخبار الله تعالى عنهم، وتأمل ما تحمل من التلطف والرفق بالعباد قول الله سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١] إلى قوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [البقرة]، وعلى هذا

---

(١) هكذا في الأصل نسبة إلى الجواب.

المنهج جرى ما ورد في الكتاب العزيز من دعاء الرسل أممهم: ﴿فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾﴾ [نوح] إلى قوله: ﴿لِّتَسْلُكُوا۟ مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا ﴿٢٠﴾﴾ [نوح]، ثم اختلف جواب الأمم، فمن مسرع في الإجابة بهداية الله تعالى، ومن مبطئ، ومن مصمم على ضلاله، ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [الأنعام: ٣٥]، ثم لكل نبي مقامات ومقالات بحسب اختلاف الموطن والمجتمعات، ولكل مقام مقال يناسبه، فجرى اختلاف ما ورد جوابًا بنسبة ما وقع الجواب عليه، مع إحراز الأنبياء عليهم السلام ما أمروا به من الصبر والتلطف في أكثر أحوالهم متوقفين فيما وراء هذا على ما يرد منه تعالى؛ كما قيل لنوح عليه السلام: ﴿أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ﴾ [هود: ٣٦]، فقطع عليه السلام رجاءه منهم، وفهم من ربه تعالى جواز دعائه عليهم، واستشعر انتقامه منهم فقال: ﴿رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَـٰفِرِينَ دَيَّارًا ﴿٢٦﴾﴾ [نوح]، وذلك بعد مبالغتهم في البعد عن الاستجابة وقولهم: ﴿قَدْ جَـٰدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَٰلَنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [هود] قال تعالى فيمن سلك مسلكهم في التكذيب: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥]، وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا۟ جَآءَهُمْ نَصْرُنَا﴾ [يوسف: ١١٠].

فأقول بناء على ما تمهد: إن قوم نوح لما ذكر تعالى عنهم في سورتي هود والمؤمنون إساءة في جوابهم لنبيهم وإطالة في المرتكب حين قالوا في سورة هود: ﴿مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِىَ ٱلرَّأْىِ وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍۭ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَـٰذِبِينَ ﴿٢٧﴾﴾ [هود]، فجمعوا في هذه الإطالة توهمهم مساواته عليه السلام فيما رآه البادي من البشرية والصورة الإنسانية، إلى استرذال أتباعه؛ كما قالوا في الموضع الآخر: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ ﴿١١١﴾﴾ [الشعراء]، وإلى التعامي عن فضله عليه السلام عليهم وظنهم كذبه، وقد نزهه الله من ذلك كله، فإذا تأملت مجموع هذا استطلعت منه مكنون كفرهم، ومثل هذا من غير فرق قولهم في آية سورة «المؤمنون»: ﴿مَا هَـٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [المؤمنون: ٢٤] إلى قولهم: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌۢ بِهِۦ جِنَّةٌ فَتَرَبَّصُوا۟ بِهِۦ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿٢٥﴾﴾ [المؤمنون]، فلإساءاتهم فيما ذكر من الوارد عنهم في

الموضعين وصفوا بالكفر، فقال تعالى: ﴿فَقَالَ ٱلْمَلَؤُا۟ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ﴾ [المؤمنون: ٢٤] فوصفهم بالكفر في السورتين. وأما آية الأعراف فقولهم فيها: ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٦٠﴾﴾ ليس [كجوابهم في السورتين الأخريين، لا من جهة الطول ولا من جهة المعنى؛ لأن لفظ الضلال ليس][1] بنص في الضلال عن الدين؛ لأنه يقال: ضل بمعنى تحيَّرَ وجار عن دين أو طريق، ويتسع في إطلاق لفظ الضلال على غير ما ذكرنا، وقد قال بعض المفسرين هنا في تفسير الضلال: إنه الذهاب عن طريق الصواب والحق، وبالجملة فإنهم لم يريدوا هنا الضلال الذي هو الكفر، وإن كان قد يقع إذا تقدمته قرينة على أعظم من الكفر، وأما هنا فليس كذلك، فلما لم يكن في الوارد في سورة الأعراف من الإطالة في العبارة والإبلاغ فيما قصدوه من المعنى مثل ما في السورتين ناسبه الإيجاز، وإن لم يوصفوا هنا بالكفر فقال تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِۦٓ﴾ [الأعراف: ٦٠]. ومما يشهد لهذا أن قوم هود عليه السلام لما بلغوا في إساءة جوابهم لنبيهم في قولهم: ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى سَفَاهَةٍ﴾ [الأعراف: ٦٦] وأرادوا في قلة علم وخفة حلم، قاله الغزنوي[2]، وقال غيره. في خفة حلم وسخافة عقل، فلما أساؤوا في مقالهم هذا عبَّر عنهم بقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦٓ﴾ [الأعراف: ٦٦]، فوصفوا بالكفر مناسبة لقولهم. ولما لم يقع في جواب قوم صالح مواجهة نبيهم بمثل هذا بل عدلوا إلى مخاطبة ضعفائهم بقولهم لمن آمن منهم: ﴿أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَـٰلِحًا مُّرْسَلٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [الأعراف: ٧٥]، فلما لم يواجهوا نبيهم بما واجه قوم هود عبَّر عن هؤلاء بقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ﴾ [الأعراف: ٧٥].

فإن قيل: قد وصفوا بما يفهم كفرهم وهو الاستكبار.

قلت: قوبل بهذا وصف مخاطبيهم بالاستضعاف وليس كالإفصاح بالكفر، فوضح ما بسطناه أولًا، وجرى كل من ذلك على ما يناسب، والله أعلم بما أراد.

---

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (أ).

(٢) هكذا في كل النسخ.

• **الآية التاسعة من سورة الأعراف:** قوله تعالى: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّى وَأَنصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝٦٢﴾ [الأعراف]، وفي قصة هود: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّى وَأَنَا۠ لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ ۝٦٨﴾ [الأعراف].

فيهما سؤالان: قوله: ﴿وَأَنصَحُ لَكُمْ﴾، وفي الأخرى: ﴿وَأَنَا۠ لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ ۝٦٨﴾، **والثاني:** أن كل واحد من هذين النبيين الكريمين يعلم من الله سبحانه ما لا يعلمه قومه، فهل في قصة نوح ما يحمله على قوله لقومه: ﴿وَأَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝٦٢﴾ [الأعراف] ما ليس في قصة هود؟

والجواب عنهما معًا: أن قوم نوح عليه السلام لما رموه بالضلال وأكدوا ذلك وزعموا استحكامه بالوصف في قولهم له[(١)] عليه السلام: ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٦٠﴾ [الأعراف]، فزعموا أن ضلاله غير خافٍ وهو الذهاب عن طريق الصواب، ولا يكون (إلا)[(٢)] عن عدم العلم بما فيه رشاد الضال واستقامة حاله، نفى عليه السلام كل ذلك عن نفسه بقوله: ﴿لَيْسَ بِى ضَلَٰلَةٌ﴾ [الأعراف: ٦١]، ثم أتبع بأوصاف علية تناقض قولهم وتدفعه، وتشهد للمتصف بها ببراءته من ذلك، وترد ذلك الوصف عليهم، وأنهم الأهلون لما رموه به فقال: ﴿وَلَٰكِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٦١﴾ [الأعراف]، ولا يرسل رب العالمين المالك للكل العليم بهم إلا من جعله في أعلى درجات المهتدين العالمين بنصاب الرسالة وما يلزم متحملها، ثم بيَّن لهم نصحه واستمراره في إبلاغهم ونصحهم فقال: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّى وَأَنصَحُ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ٦٢]، ثم أتبع بتعريفهم بجهلهم بما عنده من ربه وبعلمه هو بذلك فقال: ﴿وَأَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝٦٢﴾ [الأعراف] وإنما قال: ﴿وَأَنصَحُ﴾، ﴿وَأَعْلَمُ﴾ ليعلم بتماديه على النصح لهم وهم لا يشعرون ولا يهتدون، وبإمداده بزيادة علومه بالوحي وهم عن ذلك في أشنع ضلال وأبعده، فجمع عليه السلام فيما خاطبهم به رد مقالهم ورميهم بأكثر مما رموه به. ورد ذلك عليهم بألطف رد وأبينه لمن وفق، ونزه عليه السلام عبارته المخلصة

---

(١) في (أ) و(ب): [في قوله]، وهذا خطأ، والصواب ما أثبتناه، والله أعلم.

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

لذلك على أتم الوجوه عن شنيع عبارتهم وقبح مواجهتهم. وأما جواب هود عليه السلام فإن قومه لما قالوا: ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى سَفَاهَةٍ﴾ [الأعراف: ٦٦]، فرموه بخفة الحلم وقلة الثبات وكثرة الطيش، نفى عليه السلام ذلك عن نفسه فقال: ﴿لَيْسَ بِى سَفَاهَةٌ﴾ [الأعراف: ٦٧]، فرد قولهم، ثم عرفهم برسالته، وقدم ما ينبغي للرسول أن يكون عليه، ثم أتبع بجليل أداء أمانة الرسالة من التبليغ والتمادي عليه فقال: ﴿أُبَلِّغُكُمْ﴾، فجاء بالفعل المشعر بالتكرر والاستمرار قيامًا بإبلاغ رسالته وحفظًا لأمانتها، ثم قال: ﴿وَأَنَا۠ لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ ۝٦٨﴾ [الأعراف] فعرفهم بصفتين جليلتين قد اكتنفه العصمة فيهما، ومن كانت صفتاه اللازمتان له النصح والأمانة فقد تنزه قدره عن الطيش وعدم الحلم: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ ۝١٣﴾ [البقرة]، وإنما أتى في إخبارهم بنصحه وأمانته بالاسم فقال: ﴿نَاصِحٌ أَمِينٌ ۝٦٨﴾ ولم يقل: أنصح - فيأتي بالفعل - ليحصل منه أن ذلك الوصف الجليل لازم له غير مفارق، ولم يكن الفعل ليعطي ذلك؛ فجاء بالاسم وجعله الخبر عن ضميره الذي هو: «أنا» فهذا مقصود ثابت الوصف ولزومه مثل الوارد في قوله تعالى مخبرًا عن المنافقين: ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۝١٤ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤، ١٥]، فأخبر عن قولهم للمؤمنين: ﴿ءَامَنَّا﴾ بالفعل الماضي وليس من وضعه إعطاء الدوام في الأكثر، إذ قد يقول: فعلت من أوقع الفعل مرة واحدة، وأخبر تعالى عن قولهم لإخوانهم وشياطينهم بقولهم: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۝١٤﴾ فجاؤوا بالاسم إعلامًا بصفتهم التي هم عليها مستمرون، فكذا هذا الإخبار الواقع هنا في هذا المقصود من التمادي والاستمرار حين قال هود عليه السلام: ﴿وَأَنَا۠ لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ ۝٦٨﴾ [الأعراف]، فجاء الاسم فانتفى ما رموه به من السفاه جملة. وقابل عليه السلام مقالهم الشنيع بخبره الصادق عن نفسه فرده مقالهم. ولم يكن الفعل يحرز هذا القصد كما أحرز قول نوح عليه السلام: ﴿وَأَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝٦٢﴾ [الأعراف] الإخبار عن نفي ما رموه به جملة، فجاء كل على ما يجب، والله أعلم.

ومما يسأل عنه في هاتين الآيتين أن نوحًا وهودًا عليهما السلام إنما دعوا إلى

العبادة قومًا كفارًا، وقد ورد في قصة نوح عليه السلام: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِۦٓ﴾ [الأعراف: ٦٠] وفي قصة هود عليه السلام: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦٓ﴾ [الأعراف: ٦٦] فوسموا بالكفر بخلاف قوم نوح؟ ووجه ذلك ـ والله أعلم ـ الاكتفاء بما وقع في دعاء نوح عليه السلام من قوله: ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿٥٩﴾﴾ [الأعراف]، وخوفه من تعذيبهم إنما كان لكفرهم، ولم يقع ذلك في دعاء هود؛ لأن قوله: ﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٦٥﴾﴾ [الأعراف] ليس فيما يعطيه من التخويف في قوة ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿٥٩﴾﴾ [الأعراف] إذ قد يؤمر بالتقوى المؤمن، ويقال للعاصي بصغيرة: أفلا تتقي. فلما كان في دعاء نوح ما يشير إلى الكفر؛ ويدل عليه اقتضى الإيجاز الاكتفاء بذلك، ويشهد لهذا أن قصة صالح وقصة شعيب الوارد فيهما الدعاء إلى الإيمان على هذا المنهج لما لم يقع في دعاء هذين النبيين عليهما السلام ما وقع في دعاء نوح عليه السلام مما ينبئ بالكفر؛ ورد في حكاية مقالة قومهما ما يحصل منه ذلك المقصود؛ وذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ﴾ [الأعراف: ٧٥] وذلك جار من الواقع في قصة هود من غير فرق؛ لأن استكبارهم عن إجابته والإيمان به كفر، والله أعلم بما أراد.

• **الآية العاشرة:** قوله تعالى: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَنجَيْنَٰهُ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ وَأَغْرَقْنَا ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا عَمِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [الأعراف]، وفي سورة يونس: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَنَجَّيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَعَلْنَٰهُمْ خَلَٰٓئِفَ وَأَغْرَقْنَا ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُنذَرِينَ ﴿٧٣﴾﴾ [يونس]. **ففيهما أربعة سؤالات** يذكر كل سؤال منها متصلًا به جوابه:

الأول: قوله: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ﴾، وفي الثانية: ﴿فَنَجَّيْنَٰهُ﴾، فاختلف نقل الفعل بالهمزة في الأولى وفي الثانية بالتضعيف. وفي الأولى: ﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥ﴾ [الأعراف: ٦٤] وفي الثانية: ﴿وَمَن مَّعَهُۥ﴾ فاختلف الموصول أيضًا.

والجواب عن هذين السؤالين: والله أعلم: أنا قد وضحنا في كتاب البرهان[1] أن ترتيب السور أصل مراعى، وترتيب الآي في هذا الحكم أولى

(١) يقصد كتاب: البرهان في تناسب سور القرآن.

وأبين، وإذا تقرر هذا فاعلم أيضًا أن لفظ «الذي» وما تصرف منه للمثنى والمجموع أصل في الموصولات؛ إذ لا يخرج لفظ الذي عن الموصولية، أما من فإنها تخرج إلى الاستفهام والشرط وغيرهما، والأصل في النقل أيضًا يكون بالهمزة، وأما النقل بالتضعيف والباء وغيرهما فثان عن الأصل، ومن يقول بالقياس في النقل على اختلاف مذاهبهم من أن المقيس فيه النقل من الفعل إنما هو غير المتعدي أو المتعدي (إلى واحد مع غير المتعدي)[1] إلى اثنين مع الضربين قبله وهو قول الأخفش[2]، فكل هؤلاء إنما المقيس عندهم مما ينقل بالهمزة ويجعلون النقل بالتضعيف وغيره موقوفًا على السمع.

فإذا قرر ما ذكرنا فنقول: إن سورة الأعراف ورد فيها قوله: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥ﴾ [الأعراف: ٦٤]، كل منهما على الأصل في نقل الفعل وفي الموصول فقيل: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ﴾، وقيل: ﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥ﴾، وورد ذلك في سورة يونس على ما هو ثان عن الأصل في النقل وفي الموصول رعيًا للترتيب، ولا يمكن العكس على هذا.

ثم انجر مع ذلك رعي تناسب التقارن لما ورد في الأولى، ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ﴾ بزيادة همزة النقل المثبت لها صورة الألف في الخط ونطق يخصها بحركة الهمزة، فطالت الكلمة بالألف خطًّا وبالنطق بحركة الهمزة لفظًا ناسبها الموصول الذي هو: الذين بزيادة حروفه على حروف من. ولما قيل في الثانية: ﴿فَنَجَّيْنَٰهُ﴾ [يونس: ٧٣]، فجيء بما هو أخصر في الخط، ناسبه من الموصولات من المفرد في معنى الذي، وهو أخصر.

السؤال الثالث: زيادة ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ خَلَٰٓئِفَ﴾ [يونس: ٧٣] في سورة يونس، وذلك مثال تفصيلي في طائفة معينة من المجمل الوارد في أول السورة من قوله

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

(٢) الأخفش (الأكبر) (ت١٧٧هـ/ ٧٩٣م): هو عبد الحميد بن عبد المجيد مولى قيس بن ثعلبة، أبو الخطاب، من كبار العلماء بالعربية، لقي الأعراب وأخذ عنهم، وهو أول من فسر الشعر تحت كل بيت، وما كان الناس يعرفون ذلك قبله، وإنما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسروها. (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٣/ ٢٨٨).

تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا۟ وَجَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [يونس: ١٣] إلى قوله: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ مِنۢ بَعْدِهِمْ لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴿١٤﴾﴾ [يونس] وقوم نوح عليه السلام أول أمة أهلكت بتكذيبها، ثم خلفها غيرها فذكر من المتقدم مجملًا أول واقع منه، وأنهم جعلوا خلائف كما جرى فيمن بعدهم.

والسؤال الرابع: قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا عَمِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [الأعراف]، وذلك مقابل به قولهم لنوح عليه السلام: ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٦٠﴾﴾ [الأعراف]، فقيل لهم: بل أنتم قوم عمون فأنى لكم بالتفريق بين الهدى والضلالة. وأما قوله في يونس: ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُنذَرِينَ ﴿٧٣﴾﴾ فليجري مع آية الأعراف فيما ورد فيها (من) التعريف بإنذارهم في قوله: ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ﴾ [الأعراف: ٦٣]، فوقع هنا التعريف بإنذارهم، ثم ورد في يونس بقوله: ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُنذَرِينَ ﴿٧٣﴾﴾ فحصل التعريف في الآيتين بإنذارهم وعاقبة من أنذر فلم يرجع عن غيه.

• **الآية الحادية عشرة من سورة الأعراف:** قوله تعالى في قصة صالح: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٣﴾﴾ [الأعراف]، وفي سورة هود: ﴿وَيَٰقَوْمِ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ قَرِيبٌ ﴿٦٤﴾﴾ [هود]، وفي سورة الشعراء: ﴿قَالَ هَٰذِهِۦ نَاقَةٌ لَّهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ ﴿١٥٥﴾ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابُ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥٦﴾﴾ [الشعراء].

فاختلف الوصف المختوم به في الآي الثلاث، **فقد يسأل عن ذلك؟**

والجواب: مثل هذا ليس بخلاف ولا مشكل لأن وصف العذاب بالإيلام لا ينافي وصفه بالقرب، وإنما وصف في سورة هود بالقرب ليجري مع قوله بعد: ﴿تَمَتَّعُوا۟ فِى دَارِكُمْ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ﴾ [هود: ٦٥]، فجرى في الوصف رعي هذا، ولا ينافي (ذلك) الإيلام. وأما الوصف في سورة الشعراء بـ﴿عَظِيمٍ﴾ فمن صفة اليوم لما فيه من الأهوال لا من صفة العذاب، فلا إشكال في شيء من هذا.

• **الآية الثانية عشرة:** قوله تعالى في قصة صالح: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ ﴿٧٨﴾﴾ [الأعراف: ٧٨]، وكذا في قصة شعيب فيما بعد، وفي سورة هود في القصة المذكورة قبل: ﴿فَعَقَرُوهَا فَقَالَ تَمَتَّعُوا۟ فِى دَارِكُمْ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ﴾ [هود: ٦٥]، وقال في قصة شعيب في سورة هود أيضًا: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دِيَٰرِهِمْ جَٰثِمِينَ ﴿٦٧﴾﴾ [هود]، فورد في هذه الآية الأخيرة تسمية عذابهم بالصيحة وجمع اسم الدار وفي الآيات قبل بـ﴿ٱلرَّجْفَةُ﴾ وإفراد الدار. فأقول: إن وجه اختصاص كل سورة بما خصت به أن اسم الدار لفظ يقع على المنزل الواحد والمسكن المفرد، ويقع على مساكن القبيلة والطائفة الكبيرة وإن اتسعت وافترقت وتعددت مساكنها وديارها إذا ضمها إقليم واحد اجتمعت في حكم أو مذهب، وإذا تقرر هذا فوجه اختيار لفظ الجمع في الآية من سورة هود مناسبة ما اقترن به من لفظ الصيحة، وهي عبارة هنا عن العذاب مطلقًا دون تقييد بصفة، وهو من الألفاظ الكلية، فإن لم يكن عامًّا فانتشار مواقعه من حيث الكلية حاصلة.

أما الرجفة الزلزلة، فلهذا اللفظ خصوص وهو جزئي[(١)]، ومن المعلوم بالضرورة انحصار الألفاظ في الضربين فإن اللغة لا تختلف في ذلك، فالصيحة من حيث الكلية تطلق على ما كان من العذاب بالرجفة وغيرها، وإذا عبرنا بالرجفة لم يتناول لفظها إلا ما كان عذابًا بها، فناسب عموم الصيحة جمع الديار مناسبة تركيب النظم، وناسب خصوص الرجفة إفراد الدار.

ثم إن وجه تخصيص سورة هود بما وقع فيها أنه ذكر قبلها من مرتكبات قوم شعيب وسوء ردهم على نبيهم ﷺ ما لم يرد مثله في آية سورة الأعراف، وتأمل قولهم له: ﴿مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَىٰكَ فِينَا ضَعِيفًا ۖ وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَٰكَ ۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ ﴿٩١﴾﴾ [هود]، فتأمل ما في ردهم هذا من الاستهزاء والإساءة وشنيع المقابلة لجليل وعظه ﷺ لهم ورأفته في دعائه إياهم بقوله: ﴿إِنِّىٓ أَرَىٰكُم بِخَيْرٍ وَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ ﴿٨٤﴾﴾ [هود]، وقوله:

---

(١) في (أ) و(ب): [جرى]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۚ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ ﴿٨٦﴾﴾ [هود]، وقوله: ﴿أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَرَزَقَنِى مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا ۚ وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَآ أَنْهَىٰكُمْ عَنْهُ ۚ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ۚ﴾ [هود: ٨٨]، وقوله: ﴿لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِىٓ أَن يُصِيبَكُم مِّثْلُ مَآ أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَٰلِحٍ ۚ﴾ [هود: ٨٩]، وقوله: ﴿وَٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّى رَحِيمٌ وَدُودٌ ﴿٩٠﴾﴾ [هود]. فما أجل تلَّطف هذا النبي الكريم في دعائه إياهم وما أشنع ردهم عليه، فلهذا ما عبَّر عن عذابهم وأخذهم هنا بأعم مما ورد في غير هذه الآية، ولما لم يرد في غيرها مثل هذا في الدعاء والجواب ناسبه اللفظ الأخص رعيًا لإحراز النظم الجليل وعلي تناسبه؛ مع أن لا كبير اختلاف في المعنى الحاصل عن العبارتين، والله أعلم.

وجواب ثان في اختلاف الوارد فيما أخذ به قوم شعيب: وهو أن يكون المراد أخذهم بضروب من العذاب لقبيح مرتكبهم وسوء ردهم على نبيهم، فبين ذلك قوله تعالى في سورة الشعراء: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمْ عَذَابُ يَوْمِ ٱلظُّلَّةِ ۚ﴾ [الشعراء: ١٨٩] والظلة غيم تحته سموم، فهذا (ولا بد غير) الرجفة لأنها زلزلة، فعلى هذا يكونون قد أخذوا بعذاب الزلزال وعذاب الصيحة، وهو عذاب يصحبه[١] صوت، وعذاب الظلة، فورد ذلك على التدريج والتناسب بحسب ما ذكر قبل كل عذاب من هذا من مرتكباتهم. وقد ذكر المفسرون تنوع عذابهم بالرجفة والصيحة والظلة؛ كما امتحن آل فرعون بالطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم والطمسة.

• **الآية الثالثة عشرة من سورة الأعراف:** قوله تعالى في قصة صالح: ﴿فَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَٰقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّى وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُحِبُّونَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴿٧٩﴾﴾ [الأعراف]، وقال في قصة شعيب عليه السلام: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ شُعَيْبًا كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا۟ فِيهَا ۚ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ شُعَيْبًا كَانُوا۟ هُمُ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٩٢﴾ فَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَٰقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّى وَنَصَحْتُ لَكُمْ ۖ فَكَيْفَ ءَاسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ كَٰفِرِينَ ﴿٩٣﴾﴾ [الأعراف].

---

(١) في (أ) و(ب): [بصيحة].

للسائل أن يسأل ويقول: إذا كان كل من الرسل عليهم السلام قد أبلغ قومه ما أرسل به، وكلهم في أداء تلك الأمانة وحفظها على نهج سواء من غير تفاضل في هذا ـ أعني: الأمانة والإبلاغ والعصمة في ذلك ـ وإنما التفاضل بأشياء غير ما ذكر، فإذا تساووا فيما ذكر، وكلهم أمر بإفراد الله سبحانه بالعبادة، واتقاء عذابه بالتزام الطاعات وامتثال الأوامر والنواهي، وكلهم أمر ونهي وأوضح لقومه طريق النجاة وحذرهم من المهالك، ووصف كل واحد منهم برسول، ووصف ما جاء به بالرسالة، فالإفراد محصل للمقصود، فما وجه الجمع في قوله في قصة شعيب عليه السلام: ﴿أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي﴾ [الأعراف: ٩٣] و(لم)[1] لم يرد على الإفراد كما ورد في قصة صالح؟

والجواب: إن العرب تراعي في أجوبتها ما نيتها عليه من سؤال أو غيره، إن إطالة فإطالة أو إيجاز فإيجاز، وربما أتت باللفظ موجزًا وتحته معان كثيرة. وبالجملة[2] فأجوبتهم مراعى فيها المعنى، ملحوظ فيما وردت جوابًا له. ولما ورد في دعاء شعيب عليه السلام تفصيل في الأمر والنهي والتحذير، ألا ترى قوله بعد أمرهم بتوحيد الله: ﴿قَدْ جَاءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف: ٨٥]، ثم قال: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِهِ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [الأعراف: ٨٦]، وذكّرهم بتكثيرهم بعد القلة فقال: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾ [الأعراف: ٨٦]، وأن يتذكروا حال من تقدمهم ممن كذب فقال: ﴿وَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ ﴿٨٦﴾﴾ [الأعراف]، وورد عقب هذا من قول قومه له في قوله تعالى حاكيًا عنهم: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ [الأعراف: ٨٨]، وقولهم: ﴿لَئِنِ اتَّبَعْتُمْ شُعَيْبًا إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَاسِرُونَ ﴿٩٠﴾﴾ [الأعراف]، وقد انطوى هذا الكلام من التعريف بقبيح ردهم وشنيع مرتكبهم في مجاوبتهم على أعظم اجترام، فحصل في هذا من خطابه إياهم وما ردوا به

---

(١) في (أ) و(ب): [لو].
(٢) في (أ) و(ب): [وأيضًا].

وجاوبوه عليه السلام إطناب في العبارة وإمعان فيما تحتها من المعاني في كلا الضربين، فناسب ذلك الجمع في قوله: ﴿أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي﴾ [الأعراف: ٩٣]. أما قصة صالح عليه السلام فلم يقع فيها بعد أمرهم بالعبادة غير تعريفهم بأمر الناقة وأمرهم برعيها وتذكيرهم بقوم هود في قوله: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ﴾ [الأعراف: ٧٤]، ولم تنفصل[1] مكالمته إياهم كتفصيل ما تقدم. وأما المحكي عنهم من جوابهم فقوله تعالى مخبرًا عنهم من قول كافريهم لمن آمن منهم: ﴿إِنَّا بِالَّذِي آمَنْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ ﴿٧٦﴾﴾ [الأعراف]، وقولهم: ﴿يَا صَالِحُ ائْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴿٧٧﴾﴾ [الأعراف]، فليس هذا مثل المتقدم من جواب قوم شعيب له في المحكي من العبارة ولا فيما تحته من المعنى، فناسبه الإفراد الوارد في قوله: ﴿أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي﴾ [الأعراف: ٧٩].

فإن قلت: فقد ورد ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي﴾ [الأعراف: ٦٢] بالجمع في قصة نوح وقصة هود عليهما السلام ولم يتقدم في القصتين إطناب ولا إطالة تقتضي ذلك؛ فإن الوارد في قصة نوح من قول قومه له قوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴿٦٠﴾﴾ [الأعراف] وهذا ليس كجواب قوم شعيب عليه السلام في إطالته. وإذا لم يكن في ذلك طول فما وجه الجمع في قوله: ﴿رِسَالَاتِ رَبِّي﴾؟ ولم لم يفرد كما في قصة صالح إذ هي شبيهتها في الإيجاز؟

فالجواب: أن لفظ الضلال وإن (كان) هنا لا يرادف الكفر حسبما تقدم وما يأتي، فإنه يقتضي بحسب كليته وانتشار مواقعه مقتضيات عدة، وأنهم لم يريدوا تخصيصة بقوله [عينه][2] من قوله عليه السلام؛ بل أرادوا أقوالًا كثيرة مما أمرهم به ونهاهم عنه ومما حذرهم وأنذرهم من عذاب الآخرة حين قال لهم: ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿٥٩﴾﴾ [الأعراف]، فلانسحاب اسم الضلال[3] على مسميات شتى كان في وزان ما طال من الكلام، فأشبه الواقع

---

(١) هكذا وردت في (ط)، والصواب: تتفصل.

(٢) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب). (٣) في (ب): [الضلالة].

في قصة شعيب ـ عليه الصلاة والسلام ـ قال الزمخشري: الضلال الذهاب عن طريق الصواب والحق[(١)]. فكأنهم قد أفصحوا بأن قالوا: لا نعتمد قولك في شيء ولا نعول عليه لأنك ذاهب فيه عن طريق الصواب والحق، ويشهد لإرادتهم هذا التفصيل قول نوح عليه السلام في رد مقالهم: ﴿لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ﴾ [الأعراف: ٦١] ولم يقل: ليس (بي)[(٢)] ضلال فينفي عين ما قالوه؛ بل عدل إلى ما يدفع قليل ذلك وكثيره في كل قضية قضية، وإذًا نفى وجود الضلال في كل واحدة من تلك القضايا بعد انتفاء الضلال عن كلها، وبرئت ذمته الرفيعة عن الاتصاف بشيء مما رموه به، ومثله الزمخشري بجواب من قيل له: ألك ثمر؟ فقال: ولا ثمرة واحدة[(٣)]، وهو تنظير حسن[(٤)]، فقد حصل من هذا

---

(١) الكشاف، الزمخشري، مرجع سابق، (٣/ ١١٣).

(٢) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

(٣) الكشاف، الزمخشري، مرجع سابق، (٢/ ١١٤).

(٤) لقد أجاد المصنف في التفاته إلى سرِّ العدول في هذه الآية الكريمة عن التعبير بالمصدر إلى التعبير باسم المرَّة.
ويمكننا أن نلمح بوضوح ذلك العدول في الآية عن صيغة المصدر (ضلال) إلى صيغة اسم المرة (ضلالة).
وسر هذا العدول يرجع إلى أن الملأ من قوم نوح قد اتهموا نوحًا عليه السلام بالضلال اتهامًا مؤكدًا بإن واللام مبالغًا فيه بادعاء رؤيتهم له في ضلال مبين بما يفيده لفظ الرؤية من اليقين والتثبت ولفظ (فى) من معنى الإحاطة والانغماس في الضلال، ولفظ (مبين) بصيغة (اسم الفاعل) على ضلال بين واضح ثابت، فناسب ذلك أن يسلك نوح في نفي هذا الاتهام مسلكًا آكد وأبلغ من إثباته؛ فلذا عدل عن صيغة المصدر إلى صيغة اسم المرة وأوقعتها نكرة في سياق النفي لإفادة العموم، واختار حرف الجر الباء لنفي أدنى ملابسة له بالضلالة. فكأنه قال (ليس بى شيء من الضلال) (الكشاف ٢/ ٦٧) أو (ليس بي نوع من الضلال ألبتة، فكان هذا أبلغ في عموم السلب) (الرازي ٧/ ١٦٤ ـ انظر: (البحر المحيط ٤/ ٣٢١، ـ أبو السعود ٣/ ٢٣٥). وذلك لأن اسم المرة لا يدل إلا على الفعلة الواحدة ونفي الأدنى من نفي الأكثر (الرازى ٧/ ١٦٤ ـ انظر البحر المحيط ٤/ ٣٢١، ـ أبو السعود ٣/ ٢٣٥) (فيرجع حاصل المعنى: ليس بي أقل قليل من الضلال فضلًا عن الضلال المبين) (الألوسي ٨/ ١٥١)، ولذا قال الطيبي: (أي: ضلالة نزرة) (التبيان للطيبي ١/ ١٧١)، ومن ثم أفاد اسم المرة نفي أي نوع من أنواع الضلال، أو نفي أقل القليل منه وهو الأرجح؛ لأن اسم المرة وقع نكرة في سياق =

إطناب وتفصيل في المعنى، ولطول المجاورة بينه وبين قومه ما قالوه له في آخر مقالهم: ﴿قَدْ جَٰدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَٰلَنَا﴾ [هود: ٣٢]، فلهذا قال: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّى﴾ [الأعراف: ٦٢] فجمع، فكأنه ﷺ يقول: كل قضية أبلغتكم إياها فربي أرسلني بها، وكل منها رسالة أرسلت بها إليكم محفوظًا في ذلك بعصمة الله إياي، منزهًا عما توهمتم من الضلال، ثم أتبع بقوله: ﴿وَأَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٦٢﴾﴾ يريد مما منعكم من تصديقي فيه ما رميتموني به من الضلال، فرد ﷺ قولهم بألطف رد وأرفقه بقوله: ﴿وَأَنصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [الأعراف]، وفي طي هذا الكلام ما يفهم توبيخهم ويشير إلى تعاميهم وجهلهم، فهو يرمي ما تمهد موضع جمع رسالة لما تحصل مما يفهمه النظم الجليل من التفصيل الذي به يتم المعنى المقصود، فكلامه ﷺ مع ما بُني عليه من التفصيل الذي تضمنه جوابهم؛ فليس كالوارد في قصة صالح ﷺ لأن قول صالح ﷺ في قضية خاصة، والله أعلم. ألا ترى (قول)[1] ملأ قومه من كفارهم لمن آمن منهم: ﴿أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَٰلِحًا مُّرْسَلٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ فقصروا سؤالهم وخصوه بصحة الرسالة ثم قالوا للملأ من المؤمنين: ﴿إِنَّا بِٱلَّذِىٓ ءَامَنتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴿٧٦﴾﴾ [الأعراف]، ثم بنوا على هذا سائر ما كان منهم من الكفر والعتو وعقر الناقة، وإنما سألوا أولًا، ودار أمرهم على صحة إرساله ﷺ فطابق ذلك الإفراد في قوله: ﴿أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّى﴾ [الأعراف: ٧٩]، وأما قول قوم هود في جوابهم لنبيهم: ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى سَفَاهَةٍ﴾ [الأعراف: ٦٦]، والسفاهة الطيش وقلة الحلم، فحال من اتصف بذلك كحال من اتصف بالضلال، فلا يثبت على قول ولا يعتمد عليه، فهذه كقضية قوم نوح، فالجواب عنها كما تقدم في تلك، وكل وارد على ما يجب ويناسب، والله سبحانه أعلم بما أراد.

فصل: قد تقدم لنا في هذه الآية وفيما قبلها أن الضلال يقع على ما

= النفي فيعم أدنى وحدة من وحداته الدنيا.

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

دون الكفر، فيكون مع شناعته فيما يقتضيه بوصفه ـ وإن لم يرد به الكفر ـ دون الإفصاح بلفظ الكفر؛ إذ يصح أن يطلق على متصف بالإيمان بريء من الكفر، وقد قال تعالى مخبرًا عن إخوة يوسف في قولهم لأبيهم ﷺ: ﴿إِنَّكَ لَفِي ضَلَٰلِكَ ٱلْقَدِيمِ ﴿٩٥﴾﴾ [يوسف]، وإنما أرادوا ما يرجع إلى خاطره ﷺ برجائه يوسف وما يرجع إلى هذا، وقد تكرر نحوه في القرآن. فاعلم أن الرسل ﷺ لم يجر أمرهم في دعائهم أممهم إلى الإيمان أولًا كما جرى آخرًا، وبنسبة ذلك جرى جواب أممهم في مراجعتهم في الأكثر، فإن الرسل ـ عليهم الصلاة والسلام ـ ابتدأوا دعاءهم الأمم بالتلطف والرفق والصبر وبذلك أمروا، قال تعالى لموسى ﷺ في إرساله إلى فرعون: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا﴾ [طه: ٤٤] وهذا واضح، والغالب في مجاوبة أممهم إنما جرى نسبة من هذا، ألا ترى قول قوم نوح ﷺ في أول دعائه إياهم: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ ﴿١١١﴾﴾ [الشعراء]، وظاهر هذا أنهم (إنما) أنفوا من الانقياد إلى أمره وقد سبقهم في ذلك ضعفاؤهم ومن لم يروه بحسب التوهم الخيالي الضعيف أهلًا أن يقتدى به، وهذا كما قال غيرهم في إخبار الله تعالى عنهم: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ﴾ [الأنعام: ٥٣]، وقول الآخرين: ﴿لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١١]، وهذا كله ليس إفصاحًا بالتكذيب وإن أرادوه، وكذا قول قوم نوح ﷺ: ﴿مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا﴾ [هود: ٢٧] إلى ما اتبعوا من هذا، وإنما أفصحوا بالتكذيب أخيرًا قال تعالى في أمر الكافة من الرسل حين توقف أممهم عن الاستجابة: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ جَآءَهُمْ نَصْرُنَا﴾ [يوسف: ١١٠]، وقال تعالى في مكذبهم: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥]. وتأمل دعاء الرسل حيث دعوا أممهم، والتدريج فيما جرى منهم، وسير نبينا ﷺ، يلُح لك ذلك، وهو أبين من (أن)[1] يطوّل بذكره، فعلى هذا قلنا: إن مقول قوم نوح في أول جوابهم له: ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٦٠﴾﴾ [الأعراف] ليس كقولهم أخيرًا: ﴿قَدْ جَٰدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَٰلَنَا﴾

---

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

[هود: ٣٢] وإنما قالوا: ﴿بَلْ نَظُنُّكُمْ كَٰذِبِينَ ﴿٢٧﴾﴾ [هود] بعد طول محاورة، ثم إنهم لم يدعوا علمًا بما قالوه من ذلك؛ بل أفصحوا بأن ذلك ظن، فالمراد ـ والله أعلم بما رمى به قوم نوح نبيهم من الضلالة ـ وإن تضمن من حيث انتشار مواقع التفصيل واحتمل قصدهم الكفر وغيره ليس كما لو أفصحوا أولًا فقالوا: إنك كاذب أو كافر، واعتبر هذا الذي أوجزته تجده أوضح شيء، والله سبحانه أعلم.

• **الآية الرابعة عشرة من سورة الأعراف:** قوله تعالى: ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٠﴾ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴿٨١﴾ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ ۖ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ ﴿٨٢﴾ فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥٓ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ كَانَتْ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ ﴿٨٣﴾ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٨٤﴾﴾ [الأعراف] وفي سورة النمل: ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴿٥٤﴾ أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿٥٥﴾ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ أَخْرِجُوٓا۟ ءَالَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ ۖ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ ﴿٥٦﴾ فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥٓ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَٰهَا مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ ﴿٥٧﴾ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا ۖ فَسَآءَ مَطَرُ ٱلْمُنذَرِينَ ﴿٥٨﴾﴾ [النمل]، وقال في سورة العنكبوت: ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٨﴾ أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ ٱلسَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِى نَادِيكُمُ ٱلْمُنكَرَ ۖ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ٱئْتِنَا بِعَذَابِ ٱللَّهِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٢٩﴾ قَالَ رَبِّ ٱنصُرْنِى عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٣٠﴾﴾ [العنكبوت].

قلت: قد تقدم البيان أن اختلاف مقالات الأنبياء لأممهم إنما هو لاختلاف مقاماتهم، إذ ليس دعاؤهم إياهم في موقف واحد ولا لقوم مخصوصين، بل يدعو النبي طوائف من قومه في أوقات مختلفة ومواطن شتى، وقد يكون للطائفة منهم خصوص مرتكب فيراعي نبيهم ذلك في دعائهم، وقد يخاطب ملأهم الأعظم في مواطن والفئة القليلة منهم في موطن آخر، وربما

أطال في موطن وأوجز في موطن، وذلك بحسب ما يرونه عليهم السلام أجدى وأرجى، فلا يشكل على هذا اختلاف أقوالهم ولا اختلاف مجاوبة أممهم لهم، فهذا مما لا يحتاج إلى سؤال عنه، وقد مر ذكر بيان ذلك، وإنما يبقى السؤال عن وجه خصوص كل سورة بما خصت به من ذلك؟ وإذا أجبنا عن ذلك وأبدينا بحول الله المناسبة والالتحام حتى يتبين أن كلًّا من ذلك لا يصلح تأخيره عن الموضع الذي ورد فيه تعويضًا بالوارد في غير ذلك الموضع منه؛ لم يبق في هذه الآيات ما يشكل، والحمد لله.

وفي قصة لوط عليه السلام **سبعة سؤالات**: أولها: قوله في مطلع الآيات في الأعراف والنمل: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلْفَـٰحِشَةَ﴾، وقال في سورة العنكبوت: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلْفَـٰحِشَةَ﴾، وثانيها: وصف حالهم في مرتكبهم في الأعراف والعنكبوت بقوله: ﴿مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٢٨﴾﴾، وفي سورة النمل: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلْفَـٰحِشَةَ﴾ [النمل: ٥٤].

والجواب عن هذين السؤالين: أن قوله في الأعراف والنمل: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلْفَـٰحِشَةَ﴾ الهمزة فيه للاستفهام المقصود به الإنكار والتعظيم في توبيخهم على الفاحشة الشنعاء التي لم يأتها غيرهم، ولما كان قد تقدم في الأعراف من ذكر الأمم المكذبين ذكر قوم نوح وهود وصالح، وذكرت مرتكباتهم السيئة: من معاندتهم للرسل، وتكذيبهم، وسوء مراجعتهم، وذلك مما يطلع عليه من أتى بعدهم، وقد خص بالذكر من مرتكباتهم أقبحها مما استوجبوا به العذاب وأخذ كل طائفة بذنبها، قيل لقوم لوط عليه السلام: إن هؤلاء المكذبين من قبلكم على سوء مرتكباتهم لم يسبقوكم إلى ما أنتم عليه، وقد سمعتم بهم، وخلت من قبلكم المثلات، فناسب ما قدم من أحوال من قبلهم في هذه السورة وذكر تلك الأحوال على التفصيل أن وبخ قوم لوط بقبيح جريمتهم، وأن من قبلهم على سيئ أحوالهم لم يرضها، فكأن قد قيل لهم: هذه قصص من تقدمكم وذكر مرتكباتهم التي أخذوا بها، فهل وقع منهم ما وقع منكم؟ أو هل سبق أحد منهم إلى مرتكبكم الشنيع؟ فناسب ذكر الأمم المكذبين قبلهم تقريع هؤلاء

بكونهم أول من فعل تلك الشناعة، وأنهم لم يسبقهم أحد قيل لهم في سورة النمل: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴿٥٤﴾﴾ [النمل]؛ أي: تدركون فحشها ببصائركم وأمرها غير خاف على كل ذي عقل، فهل يصدر هذا إلا عن معاند متصف بأعظم الجهل؟ وقيل: إنهم كانوا يتجاهرون بها ولا يستحيي بعضهم من بعض، فالمراد بقوله: ﴿وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴿٥٤﴾﴾؛ أي: ترون ذلك بأعينكم لا يستتر بعضكم من بعض تهكمًا واستهتارًا، هذا أعظم الجهل، فلستم ممن يعقل أو يعلم شيئًا ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل: ٥٥].

ولما لم يتقدم في هذه السورة تفصيل أحوال الأمم المكذبين وأخذهم، ولم يذكر ذلك، كان ذكرهم كأن لم يتعرفوا حال من تقدمهم، فعدل عن توبيخهم بما وبخوا - حيث ذكر من كان قبلهم - إلى ضرب آخر من التوبيخ لم يكن نص عليه في الأعراف، من بيان شنيع المرتكب في فعلهم. وأنه غير خاف، فقيل: ﴿وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴿٥٤﴾﴾ [النمل]؛ أي: أن من شأن من له عقل أو بصر يبصر به على المأخذ الآخر أن يكتفي بعقله وإبصاره في ميز ما يشنع.

ثم قد تقدم في هذه السورة قوله في قصة موسى عليه السلام: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ ءَايَٰتُنَا مُبْصِرَةً﴾ [النمل: ١٣]؛ أي: بينة واضحة أو مرئية مشاهدة بالأبصار جحدوا بها، وهذا من أقبح مرتكب. فلما تقدم هذا ناسبه في قصة لوط عليه السلام قوله: ﴿وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴿٥٤﴾﴾ [النمل]، ولقبح هذا التعامي ما أعقب بقوله بعد: ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿١٣٨﴾﴾ [الأعراف].

ولما تقدم في سورتي الأعراف والنمل تقريرهم تقريعًا وتوبيخًا، وعرفوا بذلك مرة بعد مرة، وردت قصتهم في العنكبوت مؤكدة «بأن» و«اللام» لثبوتها، فوردت مورد ما يجيء بعد القسم متلقى به القسم، إذ قد تقدم تقريرهم التوبيخي مرتين، فجاء الإخبار (بعد بما به) يخبر عن المتقرر الثابت، ولم يكن ليناسب العكس، وهذا على مقتضى الترتيب في السور والآي، فجاء كل على ما يجب.

والسؤال الثالث، إنه لما تقرر بقوله في الأعراف والنمل: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النمل: ٥٥] ذكر مرتكبهم القبيح، وأنهم في ذلك

من حيث لم يراعوا في فعلهم إلا مجرد الشهوة ولم يلحظوا ما يلحظه العقلاء ولا ما قررته الشرائع من قصد التناسل والتوالد وقد جبلت عليه البهائم، وجرى التعريف من حالهم في سورة العنكبوت بمثل ذلك فقال تعالى: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾. فللسائل أن يقول: ما وجه اختلاف ما بني على هذا الإخبار في السورتين من وصفهم فقيل في الأولى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴿٨١﴾﴾ [الأعراف]، وفي الثانية: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [النمل]، والعدول في سورة العنكبوت عن قوله: ﴿شَهْوَةً مِّن دُونِ النِّسَاءِ﴾ [الأعراف: ٨١] إلى قوله: ﴿وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنكَرَ﴾ [العنكبوت: ٢٩]؟ ما الوجه في هذا وقد اتفق الإخبار في مطلع الآي في هذه السور الثلاث؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أنه قصد بما ذكر في سورة الأعراف الإشارة إلى التعريف بانهماكهم في الجرائم وقبيح المرتكبات، فنص على أفحشها وحصل الإيماء إلى ما وراء ذلك بما ذكر من إسرافهم: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴿٨١﴾﴾.

ولما قيل في سورة النمل: ﴿أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴿٥٤﴾﴾ [النمل] كان أهم شيء أن تنفى عنهم فائدة الإبصار؛ إذ لم تغن عنهم شيئًا؛ فأعقب بقوله: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [النمل]؛ أي: أن مرتكبكم مع علمكم بشنيع ما فيه من أقبح ما يرتكبه الجهال، ولم يذكر هنا إسرافهم؛ إذ قد حصل فيما ذكر في الأعراف.

وأما سورة العنكبوت فقصد فيها تفصيل ما أشير إليه في الأعراف من شنيع ما ارتكبوه من إسرافهم (فقيل): ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنكَرَ﴾ [العنكبوت: ٢٩]، وورد أولًا ـ بحسب الترتيب المتقرر عليه السور والآيات ـ ذكر أفحش مرتكباتهم، ثم أجمل القول في سائر جرائمهم، ثم أتبع في السورة الثانية بشنيع حالهم في تلك الفعلة المنصوص عليها من حيث بيان فحشها للأبصار والبصائر، ثم أتبع ذلك في السورة الثالثة بتفصيل بعض قبائح أفعالهم والتنصيص عليها، وجاء هذا كله على ما يجب، ولا يمكن العكس فيما ورد، والله أعلم.

والسؤال الرابع: ما وجه الاختلاف الوارد في جواب قوم لوط عليه السلام له في سورة الأعراف: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْۖ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [الأعراف]، وفي سورة النمل: ﴿أَخْرِجُوٓاْ ءَالَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْۖ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ ﴿٥٦﴾﴾ [النمل]، وفي سورة العنكبوت: ﴿ٱئْتِنَا بِعَذَابِ ٱللَّهِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [العنكبوت].

والجواب: أنه لما زيد في تعنيفهم في النمل وتعريفهم بإتيانهم الفاحشة على علم بها أو مع مشاهدة بعضهم بعضًا وعدم استخفائهم بها، وذلك أقبح في المرتكب، فلما زيد في تعريفهم زيد في تعليل الإخراج التنصيص على الآل؛ لأن قوله: ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾ ـ أنص في إخراج جميع من للوط عليه السلام من ذويه وأهله من قوله: ﴿أَخْرِجُوهُم﴾ بزيادة التنصيص الأعم بإزاء الأزيد في التقريع. ولما عدد من قبائح مرتكباتهم في العنكبوت ما عدد بقوله: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ ٱلسَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِى نَادِيكُمُ ٱلْمُنكَرَۖ﴾ [العنكبوت: ٢٩] فكان تعداد مرتكباتهم أشد توبيخًا في تقريعهم وأنكأ (لتمييز) أفئدتهم، كان مظنة تهيج (واشتعال) (لسيئ) أخلاقهم وقبيح جوابهم، فجاوبوا جواب من استحكم حنقه وطبع على قلبه فقالوا: ﴿ٱئْتِنَا بِعَذَابِ ٱللَّهِ﴾ تحكيمًا وتحقيقًا لتكذيبهم وشاهدًا (بتصميم) على المعاندة والكفر؛ لأن قولهم في الموضعين قيل: ﴿أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْۖ﴾ على شناعة مرتكبهم فيه ليس كقوله: ﴿ٱئْتِنَا بِعَذَابِ ٱللَّهِ﴾ لأن قولهم: ﴿أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْۖ﴾ يفهم بفحواه ما يستلزم إخراجهم من مجازاتهم على ذلك، فهو في قوة قول القائل لمعانده: أنا أعاملك بكذا فإن قدرت على الانتصار لنفسك فافعل، وقول القائل: أنا أفعل كذا ولا أبالي بما يكون عن ذلك، وكأن قد قالوا: أخرجوهم فإن كان عذاب فليأت به، فلما اشتد حنقهم هنا طلبوا العذاب وعدلوا عن ذلك السبب استعجالًا للمسبب، فجاء كل من هذا على ما يجب، والله سبحانه أعلم.

والسؤال الخامس: قوله في الأعراف: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥٓ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ كَانَتْ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ ﴿٨٣﴾﴾ [الأعراف]، وفي سورة النمل: ﴿قَدَّرْنَٰهَا مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ ﴿٥٧﴾﴾

[النمل]، وقد ورد في إهلاك امرأة لوط عليه السلام في الحجر: ﴿إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ قَدَّرۡنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلۡغَٰبِرِينَ ۝٦٠﴾ [الحجر].

وللسائل أن يسأل عن وجه الاختلاف فيما ذكر وورود كل من هذه العبارات حيث ورد؟

والجواب، أن ﴿قَدَّرۡنَٰهَا﴾ معط من المعنى ما يعطيه ﴿كَانَتۡ﴾ من غير فرق؛ لأن المراد إلحاقها بالهالكين وإخراجها من الناجين، وهذا المعنى هو المراد بـ﴿قَدَّرۡنَٰهَا﴾ مشددًا، وكذلك قوله في الحجر: ﴿قَدَّرۡنَآ إِنَّهَا﴾. وأما وجه اختصاص ﴿كَانَتۡ﴾ بآية الأعراف فليناسب إيجازًا قوله: ﴿أَخۡرِجُوهُم﴾، وقوله في النمل ﴿قَدَّرۡنَٰهَا﴾ ليناسب: ﴿أَخۡرِجُوٓاْ ءَالَ لُوطٖ﴾ [النمل: ٥٦] وقوله في الحجر: ﴿قَدَّرۡنَآ إِنَّهَا﴾ ليجري مع ما وكد قبل بـ«أن» ويناسبه كقوله: ﴿إِنَّآ أُرۡسِلۡنَآ إِلَىٰ قَوۡمٖ مُّجۡرِمِينَ ۝٥٨﴾ [الحجر] وقوله: ﴿إِنَّا لَمُنَجُّوهُمۡ أَجۡمَعِينَ ۝٥٩﴾ [الحجر] فقيل مناسبًا لذلك: ﴿قَدَّرۡنَآ إِنَّهَا﴾. وتناسب هذا كله.

والسؤال السادس: ما وجه تعقيب قوله في الأعراف: ﴿وَأَمۡطَرۡنَا عَلَيۡهِم مَّطَرٗاۖ﴾ [الأعراف: ٨٤] بقوله: ﴿فَٱنظُرۡ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُجۡرِمِينَ ۝٨٤﴾ [الأعراف] وفي النمل بقوله: ﴿فَسَآءَ مَطَرُ ٱلۡمُنذَرِينَ ۝٥٨﴾ [النمل]، وهل كان يحسن العكس؟

والجواب: أنه لما تقدم في الأعراف قوله: ﴿مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنَ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٨٠﴾ [الأعراف]، حصل منه أن ارتكابهم ما لم يسبق إليه غيرهم قد جمع إلى قبيح الفحش الاجترام؛ من حيث لم يفعل تلك الفعلة الشنعاء من تقدمهم، فأجمع إلى الفحش الاجترام؛ فأعقب بقوله: ﴿فَٱنظُرۡ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُجۡرِمِينَ ۝٨٤﴾ [الأعراف]. ولما تقدم في النمل قوله: ﴿أَتَأۡتُونَ ٱلۡفَٰحِشَةَ وَأَنتُمۡ تُبۡصِرُونَ ۝٥٤﴾ [النمل] حصل منه تعنيف وإنذار لم يقع مثله في الأعراف؛ إذ ليس موقع قوله: ﴿مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنَ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٨٠﴾ [الأعراف] في الإنذار والتعنيف كموقع تعريفهم بعلمهم بها وشنعة معاينة بعضهم بعضًا من ارتكابها. فناسب إنذارهم بهذا ما أعقب به من قوله: ﴿فَسَآءَ مَطَرُ ٱلۡمُنذَرِينَ ۝٥٨﴾ [النمل]. ولو أعقبت آية الأعراف بهذا أو آية

النمل بما أعقبت (به)[١] آية الأعراف لم يكن متناسبًا، فجاء كل على ما يجب، والله أعلم.

والسؤال السابع: ما وجه قوله في الأعراف: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦ﴾ [الأعراف: ٨٢] منسوقًا بالواو وفي النمل والعنكبوت: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦ﴾ [النمل: ٥٦] بالفاء مع (أن) القصة واحدة فلا فرق بين الجوابين؟

والجواب: أنه حيث يراد مع (ما) سببية أو ما يشبه معنى المجازاة[٢] وكان الكلام المجاوب بصريح الفعل إذ هو أوضح إحرازًا لهذا المعنى، فحيث يجيء هذا فالوجه والأولى أن يترتب الجواب بالفاء؛ وسواء تسبب عن الأول أو أقيم مقام ما تسبب عن الأول، مثال الجاري على طريقة السببية قوله تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ۝٦﴾ [الأعلى]، (وقوله): ﴿فَـَٔامَنُوا۟ فَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ ۝١٤٨﴾ [الصافات]، وقوله: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَنجَيْنَٰهُ﴾ [الأعراف: ٦٤]، وهذا كثير. ومثال الثاني: ﴿وَنُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَٰنًا كَبِيرًا ۝٦٠﴾ [الإسراء]، وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَٰرًا وَأَفْـِٔدَةً فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَىْءٍ﴾ [الأحقاف: ٢٦].

ولما تقدم في سورة النمل قوله تعالى: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ۝٥٤﴾ [النمل]؛ أي: وقد منحتم بصائر للفهم والاعتبار أو إبصارًا لإدراك الأشياء وإحراز الحياء المانع من مواقعة العار. فما أثمر أنس ذلك (لكم)[٣] إلا التعامي عن رشادكم وتمادي عنادكم، فختام الآيتين بقوله: ﴿وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ۝٥٤﴾ وقوله: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ۝٥٥﴾ [النمل] فالجملة الفعلية في خبر المبتدأ في الأول وفي الصفة الموطئة للخبر في الثانية مسوغ لتقدير معنى السببية وأنسب لذلك من الواو[٤] في سورة الأعراف، إذ الختم في الآيتين قبل آية الجواب بالجمل الاسمية ﴿مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٨٠ إِنَّكُمْ

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.
(٢) في (غ): [المجازا]، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه، والله أعلم.
(٣) سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.
(٤) في (أ) و(ب): [الوارد].

لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴿٨١﴾﴾ [الأعراف]، فليس هذا في تقدير السببية كالأول، فالجواب هنا بالواو وحسن مع جواز الفاء، والجواب بالفاء حيث تقدم أقوى لمكان الفعل وكون المعنى عليه، فورد على ما يقويه السياق ويشهد له المعنى.

وأما آية العنكبوت فقد تقدم فيها أيضًا قوله تعالى: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ ٱلسَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ ٱلْمُنكَرَ﴾ [العنكبوت: ٢٩]، فهذه جملة فعلية، وتقدير معنى السببية فيها كآية النمل، فالجواب فيها بالفاء كما في آية النمل أولى وأجرى مع المعنى وما يعطيه السياق، و(جاء) كل ذلك على ما يناسب، والله أعلم.

• **الآية الخامسة عشرة من سورة الأعراف:** قوله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًاۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥۖ﴾ [الأعراف: ٨٥]، وفي سورة هود: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًاۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥۖ﴾ [هود: ٨٤]، وفي سورة العنكبوت: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [العنكبوت: ٣٦]، فاختصت آية العنكبوت بالفاء في قوله: ﴿فَقَالَ﴾. **فيسأل عن ذلك؟**

والجواب عنه: أنه لم يقع في سورة العنكبوت ما ذكر من إرسال الرسل ما بني على ﴿أَرْسَلْنَا﴾ ظاهرًا ومقدرًا منوطًا به ذكر المرسل إليهم بحرف الغاية الذي هو «إلى» غير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾ [العنكبوت: ١٤]، وقوله: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾ [العنكبوت: ٣٦]، وتعلق حرف الغاية في الأولى بالفعل الظاهر وهو ﴿أَرْسَلْنَا﴾ وتعلق في الثانية بأرسلنا المقدر، وقد قيل فيما بني على الإخبار بالإرسال في الأولى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤] بالفاء في قوله: فلبث (فيهم)، فقيل في الثانية: ﴿فَقَالَ﴾ بالفاء لتناسب ما ورد في هذه السورة من ذكر إبراهيم ولوط عليهما السلام فعلى غير البناء على ﴿أَرْسَلْنَا﴾ ظاهرًا أو مقدرًا أو إيصاله إلى المرسل إليهم بإلى؛ بل عدل في ذلك إلى ما يصح فيه تقدير «أذكر» كقوله: ﴿وَإِبْرَٰهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُۖ﴾ [العنكبوت: ١٦]، وقوله: ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ﴾

[العنكبوت: ٢٨]. فلما انفردت الآيتان أولًا وهما آية إرسال نوح وآية إرسال شعيب، لما انفردتا بما ذكر نوسب بينهما فدخلت الفاء في قوله: ﴿فَقَالَ﴾ في قصة شعيب عليه السلام كما دخلت في قوله: ﴿فَلَبِثَ﴾ في قصة نوح كما تقدم.

وأما آية الأعراف وآية هود لما ذكر في كل واحدة من هاتين السورتين جماعة من الرسل مبينًا أخبارهم على وتيرة واحدة من ذكر الرسل والمرسل إليهم، (وتكرر) ذلك، بدئ بأول قصة على الاستيفاء، فقيل: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾ [العنكبوت: ١٤]، ثم أوجز بعد فورد بغير الإفصاح بلفظ الإرسال وبغير الفاء، والتحم ذلك وتناسب لاتحاد المقصد في السورتين، والله أعلم.

• **الآية السادسة عشرة:** قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآئِهَا ۚ وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ بِمَا كَذَّبُوا۟ مِن قَبْلُ ۚ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٠١﴾﴾ [الأعراف]، وفي سورة يونس: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَآءُوهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ بِمَا كَذَّبُوا۟ بِهِۦ مِن قَبْلُ ۚ كَذَٰلِكَ نَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿٧٤﴾﴾ [يونس]، وورد في أول هذه السورة أيضًا: ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا۟ ۙ وَجَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْقَوْمَ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿١٣﴾﴾ [يونس].

فيها أربع سؤالات: **الأول**: ورود الضمير المجرور في الآية الثانية من سورة يونس وهو قوله: ﴿بِهِۦ﴾ وسقوطه مما سواها، **والثاني**: قوله: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ﴾ فجيء بالاسم الظاهر في سورة الأعراف واكتفي بالضمير في ثانية يونس فقيل: ﴿كَذَٰلِكَ نَطْبَعُ﴾، **والثالث**: وصفهم في الأعراف بالكفر وفي ثانية يونس بالاعتداء، **والرابع**: قوله تعالى في الأولى في سورة يونس عدولًا عما في السورتين: ﴿كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْقَوْمَ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿١٣﴾﴾. **للسائل أن يسأل عن ذلك؟**

والجواب عن الأول: أنه لما تقدم في سورة الأعراف قوله تعالى: ﴿وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِهِۦ﴾ [الأعراف: ٨٦]، وقوله: ﴿وَإِن كَانَ طَآئِفَةٌ مِّنكُمْ ءَامَنُوا۟ بِٱلَّذِىٓ أُرْسِلْتُ بِهِۦ وَطَآئِفَةٌ لَّمْ يُؤْمِنُوا۟﴾ [الأعراف: ٨٧]، ثم

قال بعد: ﴿فَمَا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ بِمَا كَذَّبُواْ﴾ [الأعراف: ١٠١]، وقع الاكتفاء بما تقدم من قوله: ﴿[بِٱلَّذِيٓ][1] أُرْسِلْتُ بِهِۦ﴾، والذي أرسل به هو الذي طلب منهم الإيمان به، فحصل المقصود. فلو قيل أخيرًا: ﴿بِهِۦ﴾ لكان تكرارًا، فاقتضى الإيجاز وإحراز البلاغة حذفه لحصوله، كما حذف من قوله: ﴿وَطَآئِفَةٌ لَّمْ يُؤْمِنُواْ﴾ مع أنه مراد، فحذف الموصول وصلته ورابطها؛ إذ التقدير: وطائفة لم يؤمنوا بالذي أرسلت به لحصول ذلك مما تقدم. وأما قوله في يونس: ﴿فَمَا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ بِمَا كَذَّبُواْ بِهِۦ مِن قَبْلُۚ﴾ [يونس: ٧٤] فإنه لم يتقدم هنا ما تقدم هناك، فلم يكن بد من الإتيان بالضمير ليحصل ما وقع من التكذيب ولترتبط الصلة بالموصول.

والجواب عن الثاني: [أن][2] قوله تعالى في سورة يونس: ﴿كَذَٰلِكَ نَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿٧٤﴾﴾ [يونس] مناسب ومرتبط بما افتتحت به الآية من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا﴾ [يونس: ٧٤]، فأخبر تعالى بإنعامه على عباده ـ ممن هداه ـ بنعمة الرسل إحسانًا وامتنانًا ولتقوم الحجة على الخلق، فقال تعالى: ﴿[بَعَثْنَا][3]﴾ بإضافة هذا الفعل إلى الكناية العلية وهي ضمير المتكلم، فناسب ذلك ما بني عليه وارتبط به من قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ نَطْبَعُ﴾ (مراعاة)[4] للتناظر والتقابل. وأما آية الأعراف فمبنية على مطلعها من قوله تعالى: [(أول الآية)][5] ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ بِمَا كَذَّبُواْ مِن قَبْلُۚ﴾ [الأعراف: ١٠١]، فلم يتقدم ما يطلب بورود الفاعل مضمرًا، فجاء على ما يجب إذ لا طالب بمناسبة.

والجواب عن الثالث: أن آية الأعراف لما تقدمها قصص قد جرى فيها ذكر مكذبي الأمم أنبياءهم وما ردوا عليهم وخاطبوهم به؛ كقول كفار قوم صالح عليه السلام لمن آمن به منهم: ﴿إِنَّا بِٱلَّذِيٓ ءَامَنتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴿٧٦﴾﴾ [الأعراف]، وقولهم: ﴿يَٰصَٰلِحُ ٱئْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ﴾ [الأعراف: ٧٧]، وقول الملأ

---

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).
(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.
(٣) وردت بهامش (ب).
(٤) وردت بهامش (ب).
(٥) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

من قوم شعيب لمن آمن منهم: ﴿لَئِنِ ٱتَّبَعْتُمْ شُعَيْبًا إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ ﴿٩٠﴾﴾ [الأعراف] إلى ما بعد وما قبل من سيئ المحاورة من مكذبي الأمم، فحصل من هذه الآي من التعريف بحال هؤلاء الأمم وتعقيب هذه القصص بذكر غيرهم من الأمم ممن سلك مسلك من تقدمهم من المذكورين ما ناسبه قوله تعالى عقب جميعها: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٠١﴾﴾ [الأعراف]. وأما آية يونس فلم يتقدم قبلها تفصيل ولا إفصاح بمخاطبة نبي ومواجهته بمثل ما في آي الأعراف؛ بل ورد ذلك مورد الإجمال فناسبه وصفهم بالاعتداء، وإن لم يقع إفصاح بكفرهم مع أنهم كفار، وإن ذلك حاصل من مجمل ذكرهم، إلا أن جليل مناسبة النظم مقتض ما ورد عليه كل مما في السورتين، وذلك واضح، والله أعلم بما أراد.

والجواب عن السؤال الرابع: أن قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْقَوْمَ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿١٣﴾﴾ [يونس] لم يتقدم قبله تفصيل قصص ولا بسط قصة منها، بل أوجز معنى ما انطوت عليه تلك القصة، فعبَّر عن ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا۟﴾ [يونس: ١٣]، فناسب هذا الإيجاز ما بني عليه من قوله: ﴿كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْقَوْمَ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿١٣﴾﴾، ومن التعبير عن المشار إليهم من المهلكين بالإجرام ـ وهو أكبر موقعًا من الاعتداء ـ ليطابق وصفهم بالظلم، والمراد به تكذيبهم الرسل وكفرهم بما جاؤوهم به، فلم يكن ليطابق ذلك الوصف الاعتداء، ولم يوصفوا أيضًا بالكفر، إذ لم يقع (به) إفصاح فيما تقدم، فكان وصفهم بالإجرام أنسب، والله أعلم.

• **الآية السابعة عشرة:** قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٩﴾ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ ۖ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴿١١٠﴾ قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ﴿١١١﴾ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ ﴿١١٢﴾ وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ﴾ [الأعراف: ١٠٩ ـ ١١٣]، وقال في الشعراء: ﴿قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُۥٓ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴿٣٤﴾ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِۦ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴿٣٥﴾ قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَٱبْعَثْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ﴿٣٦﴾ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ ﴿٣٧﴾ فَجُمِعَ ٱلسَّحَرَةُ﴾ [الشعراء: ٣٤ ـ ٣٨].

في هذا أربع سؤالات: أولها: قوله تعالى في الأعراف: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن

﴿قَوۡمِ فِرۡعَوۡنَ﴾، وفي الشعراء: ﴿قَالَ لِلۡمَلَإِ حَوۡلَهُۥٓ﴾، **والثاني**: قوله في الشعراء: ﴿بِسِحۡرِهِۦ﴾ ولم يثبت ذلك في الأعراف، **والثالث**: قوله في الأعراف: ﴿وَأَرۡسِلۡ﴾ وفي الشعراء: ﴿وَٱبۡعَثۡ﴾، **والرابع**: قوله في الأعراف عقب قوله: ﴿يَأۡتُوكَ بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٖ ١١٢﴾. ﴿وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرۡعَوۡنَ﴾ وأعقب في الشعراء قوله: ﴿يَأۡتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٖ ٣٧ فَجُمِعَ ٱلسَّحَرَةُ لِمِيقَٰتِ يَوۡمٖ مَّعۡلُومٖ ٣٨ وَقِيلَ لِلنَّاسِ هَلۡ أَنتُم مُّجۡتَمِعُونَ ٣٩ لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ ٱلسَّحَرَةَ إِن كَانُواْ هُمُ ٱلۡغَٰلِبِينَ ٤٠﴾ [الشعراء]. وبعد ذلك قيل: ﴿فَلَمَّا جَآءَ ٱلسَّحَرَةُ﴾ [الشعراء: ٤١].

والجواب عن الأول: أنه لا توقف في أن موسى عليه السلام خاطب فرعون وملأه، وأنه أمر بخطابهم وإليهم أرسل، قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٍ ٩٦ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ وَمَلَإِيْهِۦ فَٱتَّبَعُوٓاْ أَمۡرَ فِرۡعَوۡنَۖ وَمَآ أَمۡرُ فِرۡعَوۡنَ بِرَشِيدٖ ٩٧﴾ [هود]، وأنه لما دعاهم لتصديقه والإيمان به جاوب فرعون وجاوب ملأه بقول فرعون: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٞ ١٠٩﴾، إنما قاله لملئه ولمن حضره، ثم قال ذلك ملؤه لحاضريهم وبعضهم لبعض. وإذا وضح أن ذلك القول صدر من فرعون وقاله أيضًا ملؤه بقي السؤال عن وجه اختصاص كل سورة بما خصت به؟

والجواب: أنه لما تقدم في سورة الأعراف قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثۡنَا مِنۢ بَعۡدِهِم مُّوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ وَمَلَإِيْهِۦ﴾ [الأعراف: ١٠٣]، فوقع ذكر الملأ مبعوثًا إليهم مع فرعون، ناسب ذلك أن يذكروا في الجواب حتى يكون في قوة أن لو قيل: بعث إليهم وخوطبوا فقالوا، ولم يكن ليناسب «بعث إليهم» فقال فرعون. ولما تقدم في سورة الشعراء قوله: ﴿فَأۡتِيَا فِرۡعَوۡنَ﴾ [الشعراء: ١٦]، ثم جرى ما بعد من المحاورة ومراجعة الكلام بين موسى عليه السلام وفرعون، ولم يقع الملأ هنا، ناسب ذلك قوله: «قال فرعون» لأن الذي راجع وخوطب، فجاء كل على ما يناسب.

فإن قيل: فقد قيل في الأعراف: ﴿إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ وَمَلَإِيْهِۦ﴾ [الأعراف: ١٠٣] فقدم فرعون فهو أعمد من الملأ لأنهم أتباعه وآله، فلم لم يبنِ الجواب على ذلك فيقال: «قال فرعون»؟

فالجواب: أنه لو قيل: قال فرعون؛ لبقي التشوف إلى تعريف قول

الملأ وهم قد بعث إليهم وخوطبوا ولا بد من تعرف جوابهم، وبه [يحصل][(١)] تعرف جوابه هو لأنه إلـٰه وتابعوه إنما يتكلمون غالبًا بما يريده ويصدر عنه ويبدأ به، وقد تبين ذلك في سورة الشعراء وإن فرعون خاطبهم وذلك في قوله تعالى: ﴿قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُۥٓ﴾ فجاوبوا، فحصل من جوابهم وجوابه، ولو جاوب هو وسكت ملؤه لأمكن أن يكونوا قد استوضحوا الحق وخالفوا فرعون كما جرى للسحرة وقد كانوا ناصرين لفرعون و(من) معه، فجاء جواب الملأ منصوصًا، وحصل منه جواب متبوعهم، ولم يكن ليحصل من جوابه على انفراده، وحصلت مناسبة ما تقدم من قوله: ﴿إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ﴾ [الأعراف: ١٠٣].

فإن قلت: فقد ورد في الشعراء جواب فرعون دون جواب ملئه؟

(فالجواب: أنه قد جاوبوا بعد وذلك أنه لما خاطب فرعون ملأه) الأقربين وألقى إليهم ما اعتقده بضلاله في أمر نبي الله موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ واستشارهم بقوله: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [الشعراء]، وجاوبوه بموافقته العائدة على جميعهم بالخسران المبين، بيَّن ذلك قوله تعالى مخبرًا عنهم: ﴿قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُۥٓ﴾ [الشعراء: ٣٤]، وهذا يوضح أن جوابهم في الأعراف مبني على استطلاع ما عنده وسماع ذلك منه كما وضح هنا، ثم روعي تناسب النظم والتقابل كما تقدم. فقد تبين أن الوارد في سورة الشعراء لم يكن ليناسب المتقدم في سورة الأعراف، ولا الوارد في سورة الأعراف ليناسب ما تقدم في سورة الشعراء بوجه، ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾.

والجواب عن السؤال الثاني: أن زيادة ﴿بِسِحْرِهِۦ﴾ في الشعراء؛ لأنه من قول فرعون (طاغية) موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وهو أحنق عليه من الملأ بجمعهم[(٢)]، وأعظمهم بغضًا له وكراهة لما جاء به موسى، فأكد بقوله: ﴿بِسِحْرِهِۦ﴾ طمعًا في صغوهم لقوله والثبات على مذهبه الشنيع ومرتكبه، ورجاء أن يعتقد الملأ من قومه أن آية موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ سحر لا توقف فيها، فلم يقنع بقوله لملئه: إنه لساحر

---

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب). (٢) في (ب): [فجمعهم].

عليم وأنه يريد إخراجهم من أرضهم حتى سجل على ذلك وأكده[١] طمعًا في قبول باطله بقوله: ﴿بِسِحْرِهِۦ﴾. ولما لم يكن حال الملأ من قومه كحاله فيما ذكر اكتفوا بقولهم لرسولهم وبعضهم لبعض: ﴿...إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ١٠٩ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ﴾ [الأعراف: ١٠٩ ـ ١١٠]، فهذا قول الملأ، والذي ثبت في الشعراء قول فرعون، وزيادة ﴿بِسِحْرِهِۦ﴾ لتبين حال الملأ من حال فرعون المتولي كبير الأمر، والتناسب بيِّن، وكل في السورتين وارد على ما يجب، وقد وضح أن العكس غير مناسب، والله أعلم. ويشهد أن زيادة ﴿بِسِحْرِهِۦ﴾ من فرعون لزيادة حنقه تكرر ذلك من قوله في سورة طه: ﴿قَالَ أَجِئْتَنَا لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ يَٰمُوسَىٰ ٥٧﴾ [طه]. فأما بعد في هذه السورة من قوله سبحانه مخبرًا عن الملأ: ﴿قَالُوٓا۟ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا﴾ [طه: ٦٣] فإنما قالوه بعد تنازع وتعارض فيما بينهم فرعون في جملتهم، يدل على هذا ما تقدم من قوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّىٰ فِرْعَوْنُ فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ ثُمَّ أَتَىٰ ٦٠﴾ [طه]، وقوله: ﴿فَتَنَٰزَعُوٓا۟ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَىٰ ٦٢﴾ [طه]، وإنما أسروا نجواهم ـ بعد تنازعهم في أعمال المكيدة ـ [فيما حل بهم][٢]، وفرعون مرجح لرأيهم وأبلغهم احتيالًا وكيدًا فيما تشاوروا فيه، فلم يمكنهم في هذا المجتمع إلا القول بما رآه بعد تنازعهم عليه، فقالوه بتوقيف منه وهو حاضرهم حال تنازعهم وقولهم لموسى عليه السلام، فإذا هو القائل لا الملأ وأن الوارد في الأعراف قول الملأ إذ لا يقتضي قوله: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ﴾ [الأعراف: ١٠٩] أن فرعون هو القائل وإن كان كذلك، بل الظاهر السابق من هذه العبارة أنه قول الملأ منفردين عن فرعون، والتناسب اللفظي هو المطلوب وقد تبين.

والجواب عن السؤال الثالث: وهو ورود ﴿وَأَرْسِلْ﴾ في سورة الأعراف، وفي الشعراء: ﴿وَٱبْعَثْ﴾ فالجواب عنه مبني على الترتيب الذي استقر عليه

(١) في (ب): [وأكد]، وقد سقط الضمير، وهذا خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

(٢) ما بين المعقوفتين وردت في (ب): [فيما جابهم].

المصحف، فنقول: إن أرسل أخص في باب الإرسال من البعث إذ لا يقال أرسل إلا فيما كان توجيهًا فيه معنى الانتقال حقيقة أو مجازًا، أما بعث فأوسع فإنه يقع بمعنى الإرسال وبمعنى الإحياء ومنه البعث الأخراوي، ففيه اشترك، فلما كان الإرسال أخص وقع الإخبار به أولًا ثم وقع ثانيًا بالبعث تنويعًا للعبارة وعلى الترتيب في موضع اللفظ المطرد في القرآن، ولا يمكن على (ما) تقرر من ذلك العكس. ونظير هذا مما تقدم ﴿تَبِعَ﴾ و﴿ٱتَّبَعَ﴾ ويذبحون ويقتلون وقد مر بيانه، والاطراد واضح شاهد في هذا.

والجواب عن السؤال الرابع: وهو ورود قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ﴾ [الأعراف: ١١٣] في الأعراف عقب قوله: ﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ ﴿١١٢﴾﴾ [الأعراف] وتأخير الإخبار بمجيئهم في الشعراء، وورود ﴿فَجُمِعَ ٱلسَّحَرَةُ...﴾ الآية [الشعراء: ٣٨] المذكورة فاصلة بين ما اتصل في الأعراف؟ فاعلم أولًا أن كلا من العبارتين لا بد منهما في تحصيل المطلوب إذ جمعهم لا يعطي بهذه العبارة أنهم جاؤوا فرعون ولا مجيئهم فرعون يحصل منه المعنى الحاصل من قوله: ﴿فَجُمِعَ ٱلسَّحَرَةُ لِمِيقَٰتِ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ ﴿٣٨﴾﴾، فلا بد من العبارتين، فاجتمع مجموع ذلك في الشعراء، ولم يذكر في الأعراف جمع السحرة وما بعده.

فيبقى **السؤال عن وجه** اختصاص كل من السورتين بما ورد فيهما؟ واختصاص الشعراء بالاستيفاء.

والجواب عن ذلك: [أن][1] قوله تعالى: ﴿فَجُمِعَ ٱلسَّحَرَةُ لِمِيقَٰتِ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ ﴿٣٨﴾﴾ [الشعراء] إلى ما اتصل بهذا مما يتضمن معناه، فيه إطناب يناسب ما تقدم من ذلك في محاورة موسى عليه السلام ومكالمته فرعون من لدن قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ﴾ [الشعراء: ١٠] إلى هذه الآية، ولم يقع في قصصه عليه السلام في السور الوارد فيها قصصه من الإطالة في مراجعة فرعون مثل الوارد هنا، فناسبه ما أعقب به مما لم يقع الإخبار في الأعراف، ولما كان الوارد قبل آية

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

الأعراف مبنيًا على الإيجاز، ويحصل المراد بأوجز كلام، ناسبه إيجاز الآية المذكورة، وورد كل من ذلك على ما يجب ويناسب، ولا يحسن فيه العكس، والله أعلم.

• **الآية الثامنة عشرة:** قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوٓاْ أَئِنَّ[1] لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ ﴿١١٣﴾ قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿١١٤﴾﴾ [الأعراف: ١١٣، ١١٤]، وفي الشعراء[2] ﴿فَلَمَّا جَآءَ ٱلسَّحَرَةُ قَالُواْ لِفِرْعَوْنَ أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ ﴿٤١﴾ قَالَ نَعَمْ[3] وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٤٢﴾﴾ [الشعراء]. فيسأل عن زيادة[4] ﴿إِذًا﴾ في سورة (الشعراء) وسقوطها في الأعراف؟ وتحرير الأعراف في قوله: ﴿وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوٓاْ﴾ بخلاف الوارد في سورة الشعراء من قوله: ﴿فَلَمَّا جَآءَ ٱلسَّحَرَةُ قَالُواْ لِفِرْعَوْنَ أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾؟

والجواب عن الأول: أن ﴿إِذًا﴾ تقع جوابًا وجزاء، والمعنى في السورتين مقصود به الجزاء، فوقع الاكتفاء في الأعراف بقوله (تعالى): ﴿نَعَمْ﴾، والمعنى: نعم لكم ما أردتم من الأجر وزيادة التقريب والحظوة، ولا شك أن المعنى: إن غلبتم فلكم ذلك، فالمعنى على ذلك، ثم ورد في سورة الشعراء مفصحًا بالأداة المحرزة له وهي ﴿إِذًا﴾ ليناسب بزيادتها ما مضت عليه ـ أي: هذه السورة ـ من الاستيفاء والإطناب كما تقدم، وناسب سقوطها في الأعراف مقصود الإيجاز في هذه القصة وقد مر هذا[5]، وعلى

---

(١) قرأ المدنيان والمكي وحفص بهمزة واحدة مكسورة على الخبر، والباقون بهمزتين، الأولى مفتوحة والثانية مكسورة على الاستفهام، وكل على أصله، فالبصري يسهل الثانية مع الإدخال، وهشام يحققها مع الإدخال كذلك؛ لأن هذا من المواضع السبعة التي يدخل فيها بلا خلاف، وابن ذكوان وشعبة والأخوان وخلف وروح يحققونها بلا إدخال، ورويس يسهلها بلا إدخال. (البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي، مرجع سابق، ١/ ١٣٥).

(٢) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب). (٣) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).

(٤) في (ب): [فيسأل عن هذا في زيادة].

(٥) كثيرا ما يعلل المصنف بمثل هذا من المناسبة للسياق بالإيجاز والإطناب ونحو ذلك، ويمكن أن يلتفت في هذا الموضع ـ والله تعالى أعلم ـ إلى تصدير آية الشعراء =

ذلك جرى الوارد من قوله في الأعراف: ﴿وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوٓاْ﴾ [الأعراف: ١١٣]، ويجرى في مثل هذا كثيرًا عطفه بالفاء مناسبًا لما يقصد في الكلام من الارتباط أو بالواو تحكيمًا للاشتراك كقوله ( )[(١)] ونظير الآية في سقوط حرف التشريك ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ ﴿١٦﴾ قَالُواْ يَٰٓأَبَانَآ﴾. ومجرى الإعراب في الآية أن يكون قوله: ﴿قَالُوٓاْ﴾ مقدرًا لاستئناف كأن قد قال قائل: لما قال ﴿وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرۡعَوۡنَ﴾ [الأعراف: ١١٣] قيل فما فعلوا أو ما قالوا؟ فجووب بهذا المقدر بقوله: ﴿قَالُوٓاْ لِفِرۡعَوۡنَ أَئِنَّ لَنَا لَأَجۡرًا﴾ [الشعراء: ٤١]، وهذا الضرب كثير فصيح وموجود حيث يقصد بالإيجاز كهذه الآية، وأما الوارد في الشعراء من قوله: ﴿فَلَمَّا جَآءَ ٱلسَّحَرَةُ قَالُواْ﴾ [الشعراء: ٤١] فوارد على ما لا يحتاج فيه إلى تقدير، وعلى ما هو الأصل في تركيب [مثله من][(٢)] الكلام ومناسب للإطناب المبني عليه ما قبل الآية، وكل (على)[(٣)] ما يجب، والله أعلم.

• **الآية التاسعة عشرة [من الأعراف]**:[(٤)] قوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلۡقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحۡنُ ٱلۡمُلۡقِينَ ﴿١١٥﴾﴾ [الأعراف]، وفي طه: ﴿قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلۡقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنۡ أَلۡقَىٰ ﴿٦٥﴾﴾ [طه].

وهنا سؤالان: **أحدهما**: أن كلام السحرة وتخييرهم في الإلقاء على ظاهر السياق كان في موطن واحد؛ فما وجه اختلاف ما ورد في السورتين؟ **والثاني**: ما وجه اختصاص كل من السورتين بما ورد فيها؟

والجواب عن الأول: أنه لا يلزم من الآية أن كلام السحرة هذا كان في

= بـ ﴿فَلَمَّآ﴾؛ حيث صُدِّرت بالفاء التي تدل على السرعة والتعقيب، و(لما) الحينية مما يستفاد منه وقوع سؤالهم بمجرد ورودهم عليه؛ فكأنه استشعر منهم لذلك رائحة الشك في جزائه فأكده بأداة الجزاء ﴿إِذًا﴾.

أما الموضع الأول فلم يصدر بقوله (فلما) فيحتمل أنه ذكر لهم الجزاء مرتين: مرة مؤكدًا بأداة الجزاء لسؤالهم عن الجزاء فور ورودهم إليه، ومرة أخرى ذكر الجزاء لهم على وجه تأكيد الكلام بعد ورودهم؛ فلم يحتج إلى توكيده، وقد سبق ذلك منه أول ورودهم، والله تعالى أعلم.

(١) بياض في كل النسخ.

(٢) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

(٣) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).

موطن واحد، بل لعله كان في موطنين، أو لعله قد تكرر منهم[١] وإن كان في موطن واحد، أو لعل بعضهم قال هذا وقال بعضهم هذا، أو لعل المعنى الذي حكي عنهم تعطيه العبارتان، وهذا أقرب شيء لما بين اللغات من اختلاف المقاصد عند المواضع الأولى أو قصد الإلهام على الخلاف في ذلك، ومع هذه الإمكانات يسقط الاعتراض رأسًا.

والجواب عن السؤال الثاني: أن كل واحدة من الآيتين جرت على [وفق فواصل][٢] تلك السورة ورؤوس آياتها، فالعكس لا يناسب بوجه، فوجب اختصاص كل سورة بما ورد فيها[٣].

• **الآية الموفية عشرين:** قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٢١﴾ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ [الأعراف]، وكذا في الشعراء، وورد في طه: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ ﴿٧٠﴾﴾ [طه]. هنا كالمتقدمتين، والجواب كالجواب من غير فرق.

• **الآية الحادية والعشرون:** قوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِۦ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٣]، وقال في طه والشعراء: ﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ﴾ [طه: ٧١].

هنا سؤالان: أحدهما: ظهور اسم فرعون في آية الأعراف وإضماره في السورتين، **والثاني**: قوله في الأعراف: ﴿ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ بجر ضمير موسى عليه السلام بالباء، وقوله في طه والشعراء: ﴿ءَامَنتُمْ لَهُۥ﴾ بجر الضمير باللام والمقصود واحد؟

والجواب عن الأول: أنه لما تقدم في الأعراف قوله: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ﴾ [الأعراف: ١٠٩] فعرفت هذه الآية أنهم كانوا المتولين للجريمة من تكذيب الآية ورد ما جاء به موسى عليه السلام؛ ولم يجر هنا ذكر لفرعون ولا فيما تلا (الآية) ويتلوها من المحاورة والمراجعة بين الملأ وأتباعهم إلى قوله:

---

(١) هذا من منهج المصنف أيضًا أن يعلل باحتمال تكرار الحدث.

(٢) في (ب): [وفق أصل].

(٣) هذا أيضًا من منهج المصنف في التعليل أنه قد يعلل أحيانًا بمناسبة الفواصل ورؤوس الآي.

﴿رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ١٢٢﴾ [الأعراف]، فلما لم يقع إفصاح باسمه في هذه الجملة مع أنه هو القائل على كل حال: ﴿ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٢٣] إخبارًا أو استفهامًا إنكاريًا ناسب هذا أن يفصح باسمه ليرتفع الالتباس، وهو إمكان أن يكون القائل: ﴿ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ غير فرعون وإن بعد ذلك، ولو لم يكن لبس البتة فإن كونه لم يجر له ذكر مما يقتضي أن يذكر.

ولما تقدم في سورة طه أمر موسى عليه السلام بإرساله إلى فرعون [في قوله تعالى][(١)]: ﴿اذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ[(٢)] إِنَّهُۥ طَغَىٰ ٢٤﴾ [طه]، [وقوله لموسى وهارون: ﴿اذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ٤٣﴾ [طه]][(٣)]، ثم كرر ذلك، ثم وقع بعد ذلك سؤال فرعون لهما في قوله: ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ٤٩﴾ [طه]، ثم في قوله: ﴿فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَىٰ ٥١﴾ [طه]، ثم إن الله تعالى أخبر عنه بقوله: ﴿وَلَقَدْ أَرَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَأَبَىٰ ٥٦﴾ [طه]، ثم أخبر أيضًا عنه بقوله: ﴿قَالَ أَجِئْتَنَا لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ يَٰمُوسَىٰ ٥٧﴾ [طه]، ثم قال تعالى: ﴿فَتَوَلَّىٰ فِرْعَوْنُ فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ ثُمَّ أَتَىٰ ٦٠﴾ [طه]، فتكرر ذكر فرعون واسمه ظاهرًا ومضمرًا ولم يجر لملئه ذكر مفصح به ظاهر البتة ولا مضمر سوى الجاري مضمرًا في قوله: ﴿فَتَنَٰزَعُوٓا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَىٰ ٦٢ قَالُوٓا﴾ إلى ما بعد هذا من غير إظهار البتة، فلتكرر اسم فرعون كثيرًا ظاهرًا ومضمرًا، وارتفاع اللبس البتة، حسن إتيانه مضمرًا في قوله: ﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ﴾ [طه: ٧١] إذ ليس الوارد هنا كالوارد في الأعراف للافتراق من حيث ذكرنا. وكذا جرى في سورة الشعراء من ترداد ذكر فرعون في محاورته من أول السورة إلى الآية، ولم يجر ذكر ملئه إلا مقولًا لهم في قوله: ﴿قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُۥٓ﴾ [الشعراء: ٣٤]، فناسب ما ذكر إظهار اسم فرعون في قوله: ﴿ءَامَنتُمْ لَهُۥ﴾ [طه: ٧١].

والجواب عن السؤال الثاني: أن الباء في قوله: ﴿ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ [الأعراف: ٧٦] واللام في ﴿ءَامَنتُمْ لَهُۥ﴾ [طه: ٧١] محتاج إلى كل واحدة منهما من حيث إن

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).
(٢) ورد بهامش (ب).
(٣) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).

التصديق والانقياد معنيان يحتاج إليهما، والباء تحرز التصديق واللام تحرز الانقياد والإذعان، فبدئ بالباء المعطية معنى التصديق وهي أخص بالمقصود من اللام، فاقتضى الترتيب تقديمها، ثم أعقب في السورتين بعد باللام حتى كأن قد قيل لهم: «أصدقتموه» منقادين له في دعائه إياكم إلى الإيمان بما جاء من عند الله، فحصل المقصود على أكمل ما يمكن، والله أعلم.

• **الآية الثانية والعشرون:** قوله تعالى: ﴿...فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿١٢٣﴾ لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَافٍ﴾ [الأعراف: ١٢٣ ـ ١٢٤]، وفي سورة الشعراء: ﴿فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَافٍ﴾ [الشعراء: ٤٩]، وفي سورة طه: ﴿فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَافٍ﴾ [طه: ٧١].

للسائل أن يسأل عن زيادة اللام في قوله في الشعراء ﴿فَلَسَوْفَ﴾ وسقوطها في الأعراف؟ وعن سقوط حرف التسويف واللام في طه جملة؟ **فهذا سؤالان.**

والجواب عن الأول منهما: أن زيادة اللام في الشعراء مناسب لما تضمنته من الاستيفاء الجاري في هذه القصة، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك، وذلك أن هذه اللام مقربة من زمان الحال وتحقيق الوقوع. ولم يكن تقدم في الأعراف ولا في طه ما يحرز هذا المعنى، فاستوفته هذه السورة ليناسب ذلك استيفاءها لما كان بين موسى ﷺ وفرعون، وهذا مع ما تعطيه من التأكيد، وما سوى هذا المعنى في هذه الآية [فلا فرق][1] بين آية الأعراف وآية الشعراء إلى قوله: ﴿مِّنْ خِلَافٍ﴾.

وأما سقوط حرف التسويف في طه مع اللام ـ وهو جواب السؤال الثاني ـ فللعوض منهما، وذلك العوض هو اللام والنون الشديدة المؤكدة في قوله: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ﴾ [طه: ٧١] مع أن معنى التسويف قد تقدم بمراعاة الترتيب، وإذا روعي ذلك وجد تدريج زيادة التأكيد على ترتيب السور. فالوعيد الواقع في آية طه آكد من (الذي في)[2] آية الأعراف، والذي في الشعراء آكد من

(١) ما بين المعقوفتين ورد في (ب): [فلا عوض].
(٢) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

الوارد في طه، وإن استوضحت ذلك فهمت [وجه][(١)] تخصيص كل من السور الثلاث بما خصت به.

• **الآية الثالثة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٢٤﴾﴾ [الأعراف]، وفي طه والشعراء ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ [الشعراء: ٤٩ وطه: ٧١] بالواو والمتوعد به واحد في الموضعين، فيسأل: لم لم يكن العطف فيهما بحرف واحد؟ والواو أنسب إذ التوعد بقوله: ﴿لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَافٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ لم يقصد فيه تراخ في الزمان ولا مهلة، فبابه أن يأتي بالواو أو بالفاء إن قصد رعي التعقيب، **فللسائل أن يقول:** لم عدل في الأعراف إلى ثم؟

والجواب: أن ثم للتباين والتراخي في الزمان، ويعبر النحويون عن ذلك بالمهلة، وتكون للتباين في الصفات والأحكام وغير ذلك مما يحمل به ما بعدها على ما قبلها من غير قصد مهلة زمانية؛ بل ليعلم موقع ما يعطف بها وحاله، وأنه لو انفرد لكان كافيًا فيما قصد به، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿١٩﴾ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿٢٠﴾﴾ [المدثر]، وقوله تعالى: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴿١١﴾﴾ [البلد] ثم عطف بعد قوله: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البلد: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَىٰ ﴿٨٢﴾﴾ [طه]، ولم يقصد في شيء من هذا ترتيب زماني؛ بل تعظيم الحال فيما عطف وموقعه ومكانته وتحريك النفوس لاعتباره، ولما تقدم في الأعراف تهويل الواقع من فعل السحرة وموقعه من نفوس الحاضرين، ولذلك آنس سبحانه نبيه موسى عليه السلام بقوله: ﴿لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ الْأَعْلَىٰ ﴿٦٨﴾﴾ [طه]، ووقع التعبير عما ذكرنا بقوله: ﴿وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ ﴿١١٦﴾﴾ [الأعراف] فناسبه رعيًا لفظيًا وتقابلًا نظميًّا تهويل ما توعدهم به فرعون، فعطف بـ﴿ثُمَّ﴾ لتحرز ما قصد فرعون من تعظيم موقع ما توعدهم به ثانيًا في قوله: ﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ عليهم، وأيضًا فإن فرعون وملأه حين رأوا ما جاءت به السحرة ووقع منهم موقعًا أطمعهم وتعلق به رجاؤهم، ثم لما وقع ما أبطله وأوضح كيدهم فيه وباطلهم الخيالي وجد الملأ لذلك، واستشعر فرعون ما حل به

---

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

وبملئه، فهول في توعدهم ومقاله تجلدًا وتصبرًا أو تعزية لنفسه عما نزل به، فأرعد وأبرق في تهويله [ما][(١)] توعد به السحرة فقال: ﴿ثُمَّ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾، فقد تناسب المتقابلان لفظًا ومعنى، ولما ضم الواقع في سورة الشعراء لم يحتج إلى هذا الرعي فعطف بالواو، ولم يكن على ما تقرر ليمكن العكس، والله أعلم.

• **الآية الرابعة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ ﴿١٢٥﴾﴾[(٢)] [الأعراف] وفي الشعراء: ﴿قَالُواْ لَا ضَيْرَ[(٣)] إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [الشعراء].

للسائل أن يسأل عن زيادة قوله: ﴿لَا ضَيْرَ﴾ في سورة الشعراء ولم يرد ذلك في الأعراف؟

والجواب عنه: أن قوله: ﴿لَا ضَيْرَ﴾[(٤)] مقابل به ما تقدم من قوله: ﴿وَقَالُواْ بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ﴾ [الشعراء: ٤٤] لما اعتقدوه أولًا أنَّ له عزة ونسبوها إليه، فظنوا أنه يقدر على ما يريده ويستبد بفعله، ثم لما وضح لهم الحق رجعوا عن اعتقادهم وظنهم، وعلموا أن القدرة والعزة لله سبحانه وسلموا لخالقهم ولم يبالوا بفرعون وملئه؛ فقالوا: ﴿لَا ضَيْرَ﴾؛ أي: لا ضرر ولا خوف من فرعون إذ العزة لله وحده، ولما لم يقع من قولهم في الأعراف أولًا مثل الواقع هنا لم يجيئوا في الجواب بما جاؤوا هنا، فافترق الموضعان، وجاء كل على ما يجب، والله أعلم.

• **الآية الخامسة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، وفي يونس: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۗ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌۚ إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةًۖ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴿٤٩﴾﴾ [يونس].

للسائل أن يسأل هنا عن تقديم النفع في الأعراف وتأخيره في يونس؟ وعن تعقيب آية الأعراف بقوله: ﴿وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ﴾، وآية يونس بقوله: ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ﴾؟

---

(١) في (أ) و(ب): [وما].
(٢) في الأصل [المنقلبون]، والصواب [منقلبون] دون لام التوكيد كما في المصحف.
(٣) ورد بهامش (ب). (٤) ورد بهامش (أ).

والجواب عن الأول: أنه لما تقدم سؤالهم عن الساعة وتكرر في قوله: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧] أي: عالم بها وكان ظاهر السياق يشير إلى أنهم كانوا يظنون أنه ﷺ يعلمها؛ فطلبوا تعريفهم بها وأن يخصهم بذلك، ولا شك أن العلم بالشيء نفع[(١)] لصاحبه، فعرفهم أنه لا يملك لنفسه نفعًا ولا ضرًّا، وتقدم ذكر النفع لأنه مشير إلى ما ظنوه أنه عنده من علمها، فأعلمهم أنه سبحانه استأثر بعلمها، وأنه ﷺ لا يملك من ذلك شيئًا إلا ما شاء الله له مما عدا علم الساعة لانفراده سبحانه عن خلقه بعلمها: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، ثم تأكد هذا الغرض بقوله تعالى على لسان نبيه ﷺ: ﴿وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، وهذا كله بيِّن التناسب.

وأما تأخير ما تقدم في الأعراف في سورة يونس وهو قوله: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [يونس: ٤٩] فقدم الضر فللمتقدم قبله من قوله: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ﴾ [يونس: ٤٨]، فطلبوا تعجيل العذاب استهانة وتكذيبًا ولم يعلموا ما في مطلبهم من المحنة والمضرة العاجلة فقال لهم ﷺ بأمر الله تعالى: إني لا أملك الضر ولا النفع لنفسي ولا لكم؛ فلا تستعجلوني ذلك فليس بيدي، فقدم الضر لأجل ما تقدم من طلبهم إياه، وأخبروا أن لكل أمة أجلًا لما شاءه (الله) وقدره لهم: ﴿إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ۝٤٩﴾ [يونس]، فقد وضح وجه التقديم والتأخير في الضر والنفع وتوجيه التعقيب بما أعقب به كل من الآيتين.

• **الآية السادسة والعشرون**: قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝٢٠٠﴾ [الأعراف]، وفي سورة حم السجدة: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ[(٢)] إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ۝٣٦﴾ [فصلت]، فوردت الصفتان في سورة الأعراف على طريقة التنكير، ووردتا في السورة الأخرى معرفتين، وزيد قبلهما الضمير الواقع فصلًا فقيل: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ﴾.

وللسائل أن يسأل عن وجه التعريف والتنكير؟ وعن زيادة الضمير؟

والجواب عن السؤالين: أن سورة الأعراف تقدم فيها قبل الآية وصف

---

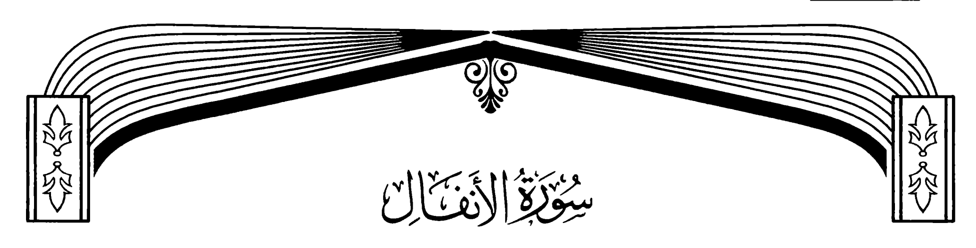
(١) في (أ) و(ب): [يقع].
(٢) ورد بهامش (ب).

آلهتهم المنحوتة من الحجارة والخشب التي وبخوا بعبادتها في قوله في موضع آخر: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴿٩٥﴾﴾ [الصافات] فوصفت هنا بأنها لا تخلق شيئًا ولا يستطيعون لهم نصرًا: ﴿وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَىٰ لَا يَسْمَعُوا ۖ وَتَرَاهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴿١٩٨﴾﴾ [الأعراف]، فمنفي عنهم القدرة والسمع والبصر وآلة المشي وآلة البطش بقوله: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا ۖ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا ۖ﴾ [الأعراف: ١٩٥]، ولم يتقدم هنا ما يوهم أدنى شيء يلحقها بشبه الأحياء فضلًا عما فوق ذلك، فورد الوصفان بقوله: ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٠٠﴾﴾ [الأعراف] موردًا لم يتقدمه ما يوهم صلاحية شيء من ذلك لغيره تعالى مما عبدوه من دونه مما قصد هنا ولا ذكر دعوى شيء من ذلك من مدع فيستدعي ذلك التوهم مفهومًا ينفيه، فجاء على ما يجب.

أما آية فصلت فتقدم قبلها قوله (تعالى): ﴿وَلَٰكِن ظَنَنتُمْ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [فصلت]، وقوله تعالى: ﴿وَقَيَّضْنَا لَهُمْ قُرَنَاءَ فَزَيَّنُوا لَهُم مَّا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ [فصلت: ٢٥]، وقوله: ﴿أَرِنَا الَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ﴾ [فصلت: ٢٩]، فحصل من هذا أن مضليهم إنما كانوا من عالم الإنس والجن، وكلا الصنفين موصوف بالسمع والبصر وممن ينسب إليه علم بخلاف المقدم ذكره في الأعراف، فلما تقدم في سورة السجدة[1] من يظن منه الغنى ويمكن منه أن يسمع ويبصر ويعلم ناسبه التعريف في الصفة ليعطي بالمفهوم نفي ذلك عن غير الموصوف بهما تعالى، ثم أكد ذلك بضمير الفصل المقتضي التخصيص فقوي المفهوم المسمى عند كثير من الأصوليين بدليل الخطاب، فصار الكلام في قوة أن لو قيل: الله هو السميع العليم لا غيره، وأحرز الفصل بالضمير هذا المعنى مع إعطاء المفهوم إياه، ولم يكن ورود ما في سورة الأعراف من التنكير ليناسب الوارد متقدمًا في سورة السجدة، ولا التعريف الوارد في الصفتين العليتين في سورة السجدة ليناسب ما تقدم آية الأعراف، فجاء كل على ما يناسب، والله أعلم.

---

(١) يعني: فصلت.



قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُو۟لَٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٢]، وفي سورة براءة: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٢٠]، فتقدم في آية براءة قوله: ﴿فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ على قوله: ﴿بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ﴾، وفي الأنفال عكس ذلك.

فللسائل أن يسأل عن وجه ذلك وخصوص كل من السورتين بما خصت به؟

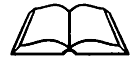
والجواب عن ذلك: أن آية الأنفال مقصود فيها مع المدحة تعظيم الواقع منهم من الإيمان والهجرة والجهاد بالأموال والأنفس، وتغبيطهم بما من الله عليهم به من ذلك وتفخيم فعلهم الموجب لموالاة بعضهم بعضًا، فقدم ذكر الأموال والأنفس تنبيهًا معرفًا بموقع ذلك من النفوس، وأنهم بادروا بها على حبها وشح الطباع بها كقوله: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وليس تأخير هذا المجرور كتقديمه؛ لأنه إنما يقدم حيث يقصد اعتناء وتخصيص وتنبيه على موقعه، ومن نحو هذا قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص]، وقد تقدم هنا، فإنما قدم هذا تغبيطًا لهم وإعظامًا لفعلهم.

أما آية براءة فتعريف بأمر قد وقع، مبني على التعريف بالمفاضلة بين سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام [وبين من آمن وهاجر وجاهد في سبيل الله بماله ونفسه؛ بقصد رد من ظن أن السقاية وعمارة المسجد الحرام][1] أفضل،

---

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

وعرف أن الإيمان وما ذكر معه أعظم درجة عند الله، فلم يعرض هنا داع إلى تقديم ما قدم في الأخرى، فتمحضت فضيلة ذلك المجرور هنا فأخَّر. وقد نص سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ على أن المجرور إنما يقدم حيث يكون مستقرًّا، ويعني بذلك الخبر نحو: عندك مال، ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُسۡتَقَرّٞ﴾ [البقرة: ٣٦]، (والقصد) تخصيص كناية الإخلاص، والتخصيص مقصود في آية الأنفال[1] قوله: ﴿بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ﴾ [النساء: ٩٥] ويؤخر في سورة براءة، وقد وقع في كل واحد من الآيتين في كل من السورتين ما استدعى اتصال ما بعده به، ولم يكن ليناسب لو ورد بالعكس، فوضح وجه تخصيص الواقع في كل من السورتين بموضعه، (والله أعلم).



(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).



سورة براءة

قوله تعالى: ﴿غ﴾ **وهي أول آية من متشابه هذه السورة:** ﴿وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ۝١٥﴾ [التوبة]، وفيما بعد: ﴿ثُمَّ يَتُوبُ ٱللَّهُ [مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ][(١)] عَلَىٰ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ۝٢٧﴾ [التوبة]، فاستوت الآيتان في إعلامه تعالى نبيه والمؤمنين أنه يتوب على من يشاء وفي ختم الآيتين بصفتين من صفاته سبحانه، ثم اختلفت الصفتان فقيل في الأولى: ﴿عَلِيمٌ حَكِيمٌ ۝١٥﴾، وفي الثانية: ﴿غَفُورٞ رَّحِيمٞ ۝٢٧﴾؟

ووجه ذلك، والله أعلم: أن الآية الأولى أعقب بها ما تقدمها متصلًا بها من الآي في كفار مكة وفعلهم مع رسول الله ﷺ وأصحابه من التضييق والإحراج، وبدئهم بالقتال يوم بدر ونقضهم العهد في قصة خزاعة في صلح الحديبية، وهذا كله مبسوط في كتب السير والتفسير، فأمر الله تعالى بقتالهم ووعد بتعذيبهم وخزيهم والنصر عليهم وشفاء صدور من آمن من خزاعة وغيرهم ممن آذوه، قال تعالى: ﴿قَٰتِلُوهُمۡ يُعَذِّبۡهُمُ ٱللَّهُ بِأَيۡدِيكُمۡ وَيُخۡزِهِمۡ وَيَنصُرۡكُمۡ عَلَيۡهِمۡ وَيَشۡفِ صُدُورَ قَوۡمٖ مُّؤۡمِنِينَ ۝١٤﴾ [التوبة]، [ثم][(٢)] قال تعالى: ﴿وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَآءُۗ﴾ [التوبة: ١٥]؛ كأبي سفيان بن حرب[(٣)] وعكرمة بن

---

(١) سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

(٢) ما بين المعقوفتين وردت بهامش (ب).

(٣) أبو سفيان بن حرب (٥٧ ق.هـ ٣١هـ/ ٥٦٧ ـ ٦٥٢م): هو صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف: صحابي، من سادات قريش في الجاهلية، وهو والد معاوية رأس الدولة الأموية، كان من رؤساء المشركين في حرب الإسلام عند ظهوره، قاد قريشًا وكنانة يوم أحد ويوم الخندق لقتال رسول الله ﷺ، وأسلم يوم فتح مكة سنة (٨هـ)، وأبلى بعد إسلامه البلاء الحسن، وشهد حنينًا والطائف، ففقئت عينه يوم الطائف ثم فقئت الأخرى يوم اليرموك، فعمي، كان من الشجعان الأبطال، قال =

أبي جهل[١] إلى من أسلم منهم بعد ما صدر من اجتهادهم في الإذاية والصد عن سبيل الله، ثم قال: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١٥﴾﴾ [التوبة]؛ أي: بما في القتال وفي طي ما جرى من ذلك كله بتقديره السابق أولًا، إذ لا تتحرك ذرة إلا بإذنه وتقدم علمه أولًا وما في ذلك من الحكمة، وختم أفعالهم السيئة بالأوبة والرجوع إليه سبحانه بسابق سعادة لمن شاءها له منهم، فهذا وجه النظم والتناسب فيه واضح.

وأما الآية الثانية فسببها ـ والله أعلم ـ: ما جرى يوم حنين من تولي الناس مدبرين حين ابتلوا بإعجابهم بكثرتهم فلم تغن عنهم شيئًا، ولم يثبت مع رسول الله ﷺ في ذلك اليوم أحد؛ إذ لم يبرح عليه السلام من مكانه، فلم يثبت معه إلا القليل من العدد القليل، فنادى العباس رضي الله عنه بآل الأنصار فاستجاب ناس، وأنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين، ومكَّن نبيه والمسلمين من أعدائهم. والقصة معروفة، فختمت هذه الآي بقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٩١﴾﴾ [التوبة]، تأنيسًا لمن فر من المسلمين في ذلك اليوم، وبشارة لهم بتوبة الله عليهم، وأن ما وقع منهم من الفرار مغفور لهم رحمة من الله سبحانه، فجاء كل هذا على ما يناسب، ولا يلائم خلافه، والله أعلم.

• **الآية الثانية:** قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿١٩﴾﴾ [التوبة]، وورد بعد هذا بآيات ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [التوبة]، وبعد الحزب الأول من هذه السورة: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴿٣٧﴾﴾ [التوبة]، وفي ذكر

= المسيب: فقدت الأصوات يوم اليرموك إلا صوت رجل يقول: يا نصر الله اقترب، قال: فنظرت، فإذا هو أبو سفيان، تحت راية ابنه يزيد، ولما توفي رسول الله ﷺ كان أبو سفيان عامله على نجران، ثم أتى الشام، وتوفي بالمدينة، وقيل بالشام. (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٣/ ٢٠١).

(١) عكرمة بن أبي جهل (ت١٣هـ ـ ٦٣٤م): هو عكرمة بن أبي جهل عمرو بن هشام المخزومي القرشي، من صناديد قريش في الجاهلية والإسلام، كان هو وأبوه من أشد الناس عداوة للنبي ﷺ وأسلم عكرمة بعد فتح مكة، وحسن إسلامه، فشهد الوقائع، وولي الأعمال لأبي بكر، واستشهد في اليرموك، أو يوم مرج الصفر، وعمره ٦٢ سنة. (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٤/ ٢٤٤).

المنافقين من هذه السورة: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ ۝٨٠﴾ [التوبة].

للسائل أن يسأل عن وجه افتراق أوصاف المذكورين في هذه الآي بالظلم والفسق والكفر؟ وهل ذلك لداع من المعنى؟

والجواب: أن كل وصف منها إنما جرى على ما تقدمه لداع مناسب من المعنى، أما الآية الأولى [فإن][1] قبلها قوله تعالى: ﴿أَجَعَلۡتُمۡ سِقَايَةَ ٱلۡحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ كَمَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَجَٰهَدَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ لَا يَسۡتَوُۥنَ عِندَ ٱللَّهِۗ﴾ [التوبة: ١٩]، وهؤلاء المقول لهم: ﴿أَجَعَلۡتُمۡ﴾ إنما هم كفار قريش ممن ظلم نفسه بالتقصير في النظر، وظن أن عمله من سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كاف مخلص عند الله، وأن المؤمن بالله واليوم الآخر المجاهد في سبيل الله ليس بأفضل حالًا وعملًا منه، فرد الله مقالهم وقيل لهم: ﴿لَا يَسۡتَوُۥنَ عِندَ ٱللَّهِۗ﴾، ومن ظن ذلك كما ظننتم فظالم لنفسه من حيث قصر في نظره، مع تنبيهه على النظر في وجه ما به خلاصه: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝١٩﴾، وهم الذين سبق في علم الله أنهم لا يؤمنون بظلمهم أنفسهم.

وأما الآية الثانية فكف ومنع للمؤمنين عن ارتكاب ما ليس من شأنهم، ألا ترى أن قبلها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَابَآءَكُمۡ وَإِخۡوَٰنَكُمۡ أَوۡلِيَآءَ﴾ [التوبة: ٢٣]، فنهوا عن موالاة من ذكر من آبائهم وإخوانهم إذا كانوا مؤثرين للكفر مستحبيه على الإيمان، ثم قيل لهم: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ۝٢٣﴾ [التوبة]، ثم أعقب بقوله: ﴿قُلۡ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ وَإِخۡوَٰنُكُمۡ وَأَزۡوَٰجُكُمۡ وَعَشِيرَتُكُمۡ وَأَمۡوَٰلٌ ٱقۡتَرَفۡتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٞ تَخۡشَوۡنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرۡضَوۡنَهَآ أَحَبَّ إِلَيۡكُم﴾ [التوبة: ٢٤]؛ أي: أن آثرتم ما ذكر وكان أحب إليكم ﴿مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٖ فِي سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّىٰ يَأۡتِيَ ٱللَّهُ بِأَمۡرِهِۦۗ﴾ [التوبة: ٢٤]؛ أي: أنكم إذا اتصفتم بهذا فقد خرجتم عن دينكم وفارقتم إيمانكم ولحقتم بمن كفر بعد إيمانه ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ ۝٢٤﴾ [التوبة]، والفاسق الخارج.

وأما الآية الثالثة فقبلها قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٞ فِي ٱلۡكُفۡرِۖ

---

(١) ما بين المعقوفتين وردت بهامش (ب).

﴿يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، ثم ذكر مرتكبهم فيه وتزيين ذلك لهم لما قدر لهم من تماديهم في كفرهم فقال: ﴿زُيِّنَ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴿٣٧﴾﴾ [التوبة]، فوسموا أولًا بالكفر فقيل: ﴿يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [التوبة: ٣٧][1]، إذ لم يكن تقدم لهم إيمان ثم خرجوا عنه؛ بل كانت حالهم التمادي على كفرهم الذي لم يتقدمه إيمان، ولما ذكر بعض ما حملهم عليه كفرهم، وأنه من سوء أعمالهم ومما زينه الشيطان لهم، قال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿٧٥﴾﴾ [التوبة]، فوصفوا بالتظاهر بالإسلام ثم خرجوا عنه بشنيع كفرهم وقبيح مرتكباتهم، ووصفهم تعالى بأنهم ﴿يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٧٩] ومن لا يجد إلا جهده إلى قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٨٠]، ثم قال: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴿٨٠﴾﴾ [التوبة]، فلخروجهم ومفارقتهم ما قد كانوا تظاهروا به من الإسلام وصفوا بالفسق الذي هو الخروج والمفارقة، من قولهم: فسقت الرطبة إذا خرجت من قشرها، قال تعالى: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ [الكهف: ٥٠]، فقد وضح في كل آية من هذه أن ما أنجز فيها من وسم من أريد بها وجرى ذكره قبلها يقتضي ورود ذلك الوصف على ما ورد عليه، وأنه لا يلائم كل آية منها إلا ما أعقبت به، والله أعلم.

• **الآية الثالثة:** قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [التوبة]، وفي سورة الصف: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴿٨﴾﴾ [الصف]، ومعنى الآيتين في السورتين واحد، وقد زادت آية براءة على آية الصف عشرة أحرف صورًا.

فللسائل أن يسأل عن وجه ذلك؟

والجواب عنه، والله أعلم: أن زيادة آية براءة مقابل بها ما ورد من

---

(١) ورد بهامش (ب).

الطول في المحكي في هذه السورة من قول الطائفتين من اليهود والنصارى، قال تعالى حاكيًا عنهم: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، فوقع في المحكي هنا طول اقتضى (ما بني)[1] (جوابًا) عليه ليتناسب.

وأما آية الصف فمقابل بها قول عيسى عليه السلام لما قال لهم: ﴿يَـٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلْبَيِّنَـٰتِ قَالُوا۟ هَـٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ۝٦﴾ [الصف]، ثم قال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلْبَيِّنَـٰتِ قَالُوا۟ هَـٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ۝٦﴾، وإنما الجواب على المحكي من قولهم خاصة وهو قولهم: ﴿هَـٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ۝٦﴾، وليس هذا في الطول وعدة الكلم المحكي في سورة براءة، ألا ترى أن الواقع في سورة براءة ست كلمات وفي الصف ثلاث كلمات، ثم إن الواقع في سورة براءة مقال طائفتين منهم اليهود والنصارى مفصحًا به، والواقع في الصف مقالة (طائفة) واحدة، وهذا مراعى. فقد وضح [ورود][2] كل من الآيتين مناسبًا لما اتصل به وعلى ما يجب (في السورتين)، والله أعلم بما أراد.

• **الآية الرابعة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَـٰذِبُونَ ۝٤٢﴾ [التوبة]، وفيما بعد من هذه السورة ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَـٰذِبُونَ ۝١٠٧﴾ [التوبة]، وكذا في سورتي الحشر والمنافقين فورد في الأولى: ﴿يَعْلَمُ﴾ [المنافقون: ١] وفي البواقي: ﴿يَشْهَدُ﴾ [الحشر: ١١] مع أن المقصود في أربع الآيات واحد، وهو أنه سبحانه عليم بما يخفونه أو يظهرونه من أعمالهم. **فللسائل أن يسأل عن وجه ذلك؟**

والجواب، والله أعلم: أن الاستطاعة وعدمها حكم لا يطلع عليه في الغالب؛ بل ينفرد كل بحاله في ذلك إلا أن يعلم ذلك بقرينة، فقول المنافقين في إخبار الله تعالى عنهم: ﴿لَوِ ٱسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾ [التوبة: ٤٢] غير مشاهد من ظاهرهم، فقد كان يمكن صدقهم أو صدق بعضهم؛ لولا أنه سبحانه أعلم

---

(١) في (أ) و(ب): [ما بقي]، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

نبيه ﷺ بحالهم وما يكون من اعتذارهم قبل أن يقع منهم ويتقاعسهم عن الخروج، فقال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَّاتَّبَعُوكَ وَلَٰكِن بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ ۚ وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾ [التوبة: ٤٢]، فأعلم تعالى بما يكون منهم قبل أن يكون، وذلك غيب، وأعلم بوجه تقاعسهم وتثبطهم، ثم أعلم بكذبهم فقال: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [التوبة]، فحصل العلم بحالهم بإخباره تعالى، ثم تكاثرت الشواهد عنهم. فلما كان حال الاستطاعة على ما ذكرنا من الخفاء حتى لا يطلع عليها، ناسب ذلك التعريف عن اطلاعه تعالى على ما أخفوه من حالهم بالعلم، فقال سبحانه: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿٤٢﴾﴾، ولا يناسب غيره.

أما الآية الثانية فهي في أهل مسجد الضرار وأمرهم مما قد كانوا تواطؤوا عليه، ولم يخف حال بعضهم عن بعض، وذلك بخلاف حال الاستطاعة وما يمكن فيها من [الخفاء][1]؛ فكان هذا مما يرجع إلى (حكم) الظهور والشهادة، وهو سبحانه عالم الغيب والشهادة، فكان ورود قوله تعالى هنا: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ﴾ [التوبة: ١٠٧] أنسب، وكذا الحكم في آية الحشر لبنائها على قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا يَقُولُونَ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَئِنْ أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ﴾ [الحشر: ١١] إلى آخر الآية، وكل هذا قول مشاهد معلوم مدرك بحاسة السمع، وما وعدوا به إخوانهم من نصرتهم والخروج معهم إن خرجوا كل ذلك مما كان يشاهد لو وقع، وليس شيء من ذلك كالاستطاعة في خفائها وغيابها، فناسب هذا قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿١١﴾﴾ [الحشر] الوارد في سورة المنافقين؛ لأن قولهم: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ [المنافقون: ١] قول مدرك بالسمع، مع أن هذه الآية قولهم نشهد، فطابق هذا وناسبه قوله: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴿١﴾﴾ [المنافقون]، وجاء كل من هذه الآي على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

• **الآية الخامسة:** قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ

---

(١) في (أ) و(ب): [الجفاء].

كَفَرُواْ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ وَلَا يَأۡتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمۡ كُسَالَىٰ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمۡ كَٰرِهُونَ ﴿٥٤﴾﴾ [التوبة]، وفيما بعد من هذه السورة: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ كَفَرُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ ﴿٨٠﴾﴾ [التوبة]، وبعد هذه الآية: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٖ مِّنۡهُم مَّاتَ أَبَدٗا وَلَا تَقُمۡ عَلَىٰ قَبۡرِهِۦٓۖ إِنَّهُمۡ كَفَرُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُواْ وَهُمۡ فَٰسِقُونَ ﴿٨٤﴾﴾ [التوبة].

للسائل أن يسأل عن زيادة الباء في قوله: ﴿وَبِرَسُولِهِۦ﴾، ولم تزد في الآيتين بعد والظاهر التساوي في مقصود هذه الأخبار فما الفرق، وليس في المعقب من بعد ما يسأل فيه لأنها مقاصد مختلفة؟

والجواب: أنك إذا قلت مثلًا: المانع من تقريب زيد نفاقه، فإنك لم تزد على أن أخبرت عن علة منع تقريب زيد شيئًا، فإذا قلت: إن المانع من تقريب زيد نفاقه فقد زدت على الإخبار بالمانع من تقريب زيد أنه نفاقه، وإن قلت: إنما المانع من تقريب زيد نفاقه فقد حصرت المانع من التقريب في النفاق، وأكدت ذلك تأكيدًا أكثر من الحاصل بـ«إن»، ولذا اتفق الأصوليون على قوة المفهوم الحاصل من قوله ﷺ: «**إنما الولاء لمن أعتق**»[1]، ولم يتفقوا في المفهوم الحاصل من قوله عليه الصلاة والسلام: «**في سائمة الغنم الزكاة**»[2]؛ وذلك بسبب ما تقتضيه «إنما» في معنى الحصر، وقد جرده بعضهم عن المفهومات وجعله دليلًا برأسه لقوته، وأبى أن يجعل هذا من دليل الخطاب، وفي معنى قوله: «**إنما الولاء لمن أعتق**» في قوة قولك: «ما الولاء إلا لمن أعتق» فإن معناه حصر الولاء في المعتق وأنه لا ولاء لغيره، ومن هذا قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْۗ﴾ [فاطر: ٢٨]؛ أي: ما يخشاه تعالى حق الخشية إلا العلماء، وقال تعالى: ﴿إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾ [النجم]،

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الفرائض، باب: الولاء لمن أعتق وميراث اللقيط، حديث رقم (٦٧٥٢). ومسلم في صحيحه، كتاب: العتق، باب: إنما الولاء لمن أعتق، حديث رقم (٣٨٥٩).

(٢) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب: الزكاة، باب: زكاة الغنم، حديث رقم (١٤٥٤).

فنزه سبحانه نطق نبيه عن أن يكون غير وحي، وليس قولك في الكلام: هو وحي يوحى في قوة قولك: إنه وحي يوحى لما زدت من التأكيد بإنَّ، ولا قولك: إنه يوحى في قوة الإخبار القرآني من قوله تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ لما بُيِّن قبل. فإذا وضح هذا فقوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَـٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة: ٥٤] وقد ورد على أبلغ وجوه التأكيد، وحصل حصر المانع من القبول في كفرهم، وأنه لو لم يكن الكفر لكان القبول، فناسب هذا التأكيد الذي بلغ به الغاية زيادة الباء في قوله: ﴿وَبِرَسُولِهِۦ﴾ لإعطائها معنى التأكيد وإحرازها إياه. ولما لم يكن هذا التأكيد الحصري واقعًا في الآيتين بعد؛ وإنما وكد فيها بأن قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة: ٨٠] وقال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة: ٨٤] فلم يبلغ بهذا الإخبار مع تأكيده وقوته مبلغ الأول لم تلحقه الباء، وجاء كل على ما يجب، والله أعلم بما أراد.

• **الآية السادسة (من سورة براءة):**[(١)] قوله تعالى في المنافقين: ﴿...وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَـٰرِهُونَ ۝٥٤ فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَـٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [التوبة: ٥٤ ـ ٥٥]، وقال فيما بعد: ﴿وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَأَوْلَـٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلدُّنْيَا﴾ [التوبة: ٨٥].

فحملت الآية الأولى على ما قبلها بالفاء والثانية بالواو، وزيدت لا النافية في الأولى وسقطت من الثانية، وقيل في الأولى ﴿لِيُعَذِّبَهُم﴾ (وفي الثانية: ﴿أَن يُعَذِّبَهُم﴾)، وقال في الأولى: ﴿فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [التوبة: ٥٥] واكتفى بالوصف في الثانية فقيل: ﴿فِى ٱلدُّنْيَا﴾ [التوبة: ٨٥]، **فتلك أربع سؤالات.**

والجواب عن الأول: أنه لما وصف تعالى أقوال المنافقين في كفرهم وشتى مرتكباتهم وقرر ما هم عليه في آيات إلى قوله: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَـٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَـٰرِهُونَ ۝٥٤﴾ [التوبة]، فلما عرف بأحوالهم قال

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).

لنبيه ﷺ: ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ﴾ [التوبة: ٥٥]، وكان الكلام في قوة أن (لو) قيل: إذا عرفت أحوالهم فلا تغتر بما لديهم فتظن أن ما مكناهم فيه ومنحناهم إياه من مال وولد إحسان عجلناه لهم ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ ﴿٥٥﴾ نُسَارِعُ لَهُمْ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ بَل لَّا يَشْعُرُونَ ﴿٥٦﴾﴾ [المؤمنون] ﴿إِنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِثْمًا ۚ﴾ [آل عمران: ١٧٨]، فالكلام في قوة الشرط والجزاء فكان موضع الفاء. أما قوله في الآية الأخرى: ﴿وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَأَوْلَٰدُهُمْ ۚ﴾ [التوبة: ٨٥] فمنسوق على قوله: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ۖ إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿٨٤﴾ وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَأَوْلَٰدُهُمْ ۚ﴾ [التوبة: ٨٤ ـ ٨٥] وكل هذا نهي له ﷺ أن يفعله وليس كالأولى في أن (ذكر) مرتكباتهم ما بني نهيه ﷺ عليه فيتصور فيه معنى شرط وجزاء، فلا مدخل للفاء هنا ولا هو موضعها.

والجواب عن الثاني: أن [الآية][1] الأولى مقصود فيها من التأكيد ما لم يقصد في الثانية، لما قيل له ﷺ: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة: ٥٤] وذكر له من قبح مرتكباتهم أشنعها أكد نهيه ﷺ عن أن يلتفت إليهم تنزيهًا لقدرة العلي عن الصغو إلى ما حاصله إملاء، [ولأهله][2] في الحقيقة استدراج وعناء، فدخلت لا النافية تأكيدًا يناسب هذا القصد. ولما لم يكن في الآية الأخرى اشتراط وجزاء يقتضي التأكيد (فلم تدخل لا) فجاء كل على ما يجب ويناسب.

والجواب عن السؤال الثالث: أن قوله في الآية الأولى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم﴾ [التوبة: ٥٥] بلام كي مناسب لما في الآية من التأكيد إذ لا تقتضي تراخيًا، فناسب هذا ما ذكر من التأكيد. أما قوله في الآية الثانية: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُعَذِّبَهُم﴾ [التوبة: ٨٥] فيقتضي أن التأكيد لما لم يبلغ في هذه الثانية مبلغ الأولى بما تقدم فيها أشعرت أن بما فيها من التراخي، فإن هذه ليست من

---

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (أ).

(٢) في (أ) و(ب): [لأهله] بسقوط الواو.

التأكيد في نمط الأولى وهذا رعي مناسبة لفظية؛ إذ الإخبار بحالهم ومآلهم واحد في الآيتين من غير فرق.

فإن قيل: فإن لام كي في قوله تعالى: ﴿لِيُعَذِّبَهُم﴾ تقدر بعدها «أن» على قول الجمهور فقد تساوت الآيتان.

قلت: ليس المعنى مع تقديرها هو المعنى مع ظهورها؛ بل لظهورها حكم لا يكون في تقديرها، وقد نص سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ على ذلك في باب الجواب بالفاء من كتابه[1] أنه كلام العرب، فتبين أن قوله تعالى: ﴿لِيُعَذِّبَهُم﴾ ليس كقوله: ﴿أَن يُعَذِّبَهُم﴾ فيما يعطيه ظهور «أن» من التراخي، والله أعلم.

والجواب عن السؤال الرابع: أن قوله: ﴿فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ في الآية الأولى بالجمع بين الصفة والموصوف مناسب أيضًا وملائم أوضح ملاءمة للتأكيد الجاري فيها، أما الآية الأخرى فلا تأكيد فيها فناسب ذلك الاكتفاء بقوله: ﴿فِي ٱلدُّنْيَا﴾، وجاء الكل على ما يجب ويناسب.

• **الآية السابعة [من سورة براءة]**:[2] قوله سبحانه [وتعالى][3]: ﴿وَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَجَٰهِدُوا۟ مَعَ رَسُولِهِ ٱسْتَـْٔذَنَكَ أُو۟لُوا۟ ٱلطَّوْلِ مِنْهُمْ وَقَالُوا۟ ذَرْنَا نَكُن مَّعَ ٱلْقَٰعِدِينَ ﴿٨٦﴾ رَضُوا۟ بِأَن يَكُونُوا۟ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ وَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ ﴿٨٧﴾﴾ [التوبة]، وقال بعدها: ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَآءُ ۚ رَضُوا۟ بِأَن يَكُونُوا۟ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ وَطَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٩٣﴾﴾ [التوبة].

فيهما سؤالان: قوله في الأولى: ﴿وَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ﴾ ببناء الفعل للمفعول مكتفى به، وفي الثانية: ﴿وَطَبَعَ ٱللَّهُ﴾ ببناء الفعل للفاعل على الأصل؟ والثاني قوله في الأولى: ﴿فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ ﴿٨٧﴾﴾ وفي الثانية: ﴿فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٩٣﴾﴾.

والجواب عن الأول: أن مطلع الآية قبلها قوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أُنزِلَتْ

(١) انظر: الكتاب، سيبويه، مرجع سابق، (١/ ٤٨٩).
(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).
(٣) ما بين المعقوفتين غير موجودة في (أ) و(ب).

﴿سُورَةٌ﴾ [التوبة: ٨٦] على بناء الفعل للمفعول فجاء قوله: ﴿وَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ على ذلك، ونوسب بختام هذه الآية بداءة ما قبلها، وأما الثانية فلم يقع قبلها فعل بني للمفعول وقد ذكر الفاعل فيها؛ فجرى الكلام على ما يجب فقيل: ﴿وَطَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ .

والجواب عن الثاني: أن قوله: ﴿وَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَجَٰهِدُوا۟ مَعَ رَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٨٦] لما اجتمع ذكر إنزال السورة والإشارة إلى ذكر المراد بها بقوله: ﴿أَنْ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَجَٰهِدُوا۟ مَعَ رَسُولِهِ﴾. استدعى ذلك نظر من بلغه هذا المنزل واعتباره وتفهم المقصود به إلى الكمال ليقع الامتثال على وجهه، فلما تراموا إلى الخلود إلى الراحة وترك الجهاد الذي تحملت الآية الأمر به ناسب ذلك أن ينفي عنه الفهم والتدبر فقيل: ﴿وَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ ﴿٨٧﴾﴾ [التوبة]، والتفقه التفكر والاعتبار. ولما لم يقع في الآية بعد ذكر ما يحتاج إلى ذكر تدبره وتفهمه لقرب المعنى المراد منه؛ وذلك قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَآءُ﴾ [التوبة: ٩٣] صرف النفي إلى الحاصل على التفهم وهو العلم فقيل: ﴿وَطَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٩٣﴾﴾ [التوبة].

• **الآية الثامنة من هذه السورة:** قوله تعالى: ﴿قُل لَّا تَعْتَذِرُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ ۚ وَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٩٤﴾﴾ [التوبة]، وقال بعد هذا: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ. . .﴾ [التوبة: ١٠٥].

فيهما أربعة سؤالات: الأول: قوله في الأولى: ﴿وَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾ [التوبة: ٩٤] بواو النسق ولم يرد فيها: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾، وقال فيها: ﴿ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾، وقال في الثانية: ﴿فَسَيَرَى ٱللَّهُ﴾ بفاء التعقيب، وفيها: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ ولم يقل في الأولى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾، وقال: ﴿وَسَتُرَدُّونَ﴾ بالواو، وفي الأولى ﴿ثُمَّ تُرَدُّونَ﴾. فاختلفت الآيتان في ثلاثة مواضع فيسأل عنها، وهل كان يصح وقوع الأولى في موضع الثانية؟ والثانية في موضع الأولى؟ وكل منهما على ما بني؟ فهذه أربعة أسئلة.

والجواب عنها على الجملة: أن الآية الأولى في المنافقين لم يخالطهم سواهم، والثانية في طائفة من المؤمنين كان فيهم تقصير ولهم إيمان فأنسوا وقوي رجاؤهم، قال الطبري[1]: هي فيمن تاب من المخلفين، قلت: ويشهد لهذا ما اتصل بالآية مما قبلها والواقع قبل الأولى من قوله: ﴿قُل لَّا تَعْتَذِرُواْ لَن نُّؤْمِنَ لَكُمْ﴾؛ أي: لستم صادقين في اعتذاركم، ثم قال: ﴿قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾؛ أي: قد أطلعنا على نفاقكم وسوء سرائركم، ثم قال: ﴿وَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ﴾، وهذا تهديد عطف على مثله، وقصد تعريفهم بالمجموع مما استوجبوا به المقت ولم يعطف بالفاء؛ إذ ليس ما تعطيه من المعنى مقصودًا هنا، ولم يقل هنا: والمؤمنون؛ إذ النفاق عمل يخفيه المنافق فلا يطلع عليه إلا الله سبحانه، وقد يطلع عليه رسوله ومن شاء من عباده، وإنما كانوا يتظاهرون بخلاف ما يبطنون، ثم قال: ﴿ثُمَّ تُرَدُّونَ﴾ فعطف ردهم إلى الله بثم المعطية مع مهلة الزمان هنا تفاوتًا في التهديد والوعيد، ولم تكن الواو لتعطي هذا المعنى وتحرزه، وقد تبينت المواضع الثلاثة التي خالفت فيها هذه الآية الآية التي بعدها.

وأما الثانية فهي في المتخلفين عن غزوة تبوك، قال الطبري: فيمن تاب منهم كما تقدم، وقد وقع قبلها قوله تعالى: ﴿وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُواْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٢]، ثم قال: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، فأمره سبحانه بأخذ زكواتهم، وأخبره

---

(١) الطبري (٢٢٤ ـ ٣١٠هـ/ ٨٣٩ ـ ٩٢٣م): هو محمد بن جرير بن يزيد الطبري، أبو جعفر، المؤرخ المفسر الإمام، ولد في آمل طبرستان، واستوطن بغداد وتوفي بها، وعرض عليه القضاء فامتنع، والمظالم فأبى، له «أخبار الرسل والملوك» و«الذيل التابع لإتحاف المطالع» و«جامع البيان في تفسير القرآن» و«اختلاف الفقهاء» و«المسترشد» في علوم الدين، و«جزء في الاعتقاد» و«القراءات» وغير ذلك، وهو من ثقات المؤرخين، قال ابن الاثير: أبو جعفر أوثق من نقل التاريخ، وفي تفسيره ما يدل على علم غزير وتحقيق، وكان مجتهدًا في أحكام الدين لا يقلد أحدًا، بل قلده بعض الناس وعملوا بأقواله وآرائه، وكان أسمر، أعين، نحيف الجسم، فصيحًا. (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٦/ ٦٩).

أنها تطهير لهم وتزكية، وأمره أن يدعو لهم بقوله: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾، ثم زادهم تأنيسًا بقوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ [التوبة: ١٠٤].

فإن قيل: إنك قد عضدت هذا المأخذ في هذه الآية بما اتصل بها من قوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ﴾، وهذه الآية مطلقة يراد بها جميع من أمر بالزكاة وهم المؤمنون ولم تختص بأهل تبوك ولا غيرهم.

قلت: إنما دليلي في اتصالها بالآية عقبها المتكلم فيها وفي اتصالها بها تحصل الشهادة ويعتضد المراد ويلتئم النظم؛ لأن من كان مقصودًا بالآية الثانية وهي قوله: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُواْ﴾ [التوبة: ١٠٥] على ما تمهد من جملة المؤمنين المخاطبين بالزكاة، فالمعنى ومقتضى النظم وجلالة التركيب وتناسب السياق تحصل الشهادة. ثم نرجع فنقول قال تعالى: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُواْ﴾ والمراد أمرهم بالدأب على أعمال البر ما سلف من تقصيرهم، ونظير هذا ما وقع عقب قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٣]، ثم قال تعالى: ﴿وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُواْ لَهُۥ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلْعَذَابُ﴾ [الزمر: ٥٤]، فليس قوله: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُواْ﴾ وإن كان قد يبدو منه تهديد كالواقع في الآية قبل، إنما هو في الحقيقة أمر بالعمل المرجو محوه لما سلف من تقصير، وتهديد لمن لم يتب. وقوله: ﴿فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾ [التوبة: ١٠٥] جواب للأمر من قوله: ﴿ٱعْمَلُواْ﴾، فالفاء فاء جواب، وكأن قد قيل (تأنيسًا) لهم: اعملوا فلن يضيع عملكم، وقيل هنا: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ لأن الأعمال الإسلامية يشاهدها المسلمون بعضهم من بعض؛ كالصلاة والزكاة والحج وغير ذلك من الأعمال، فيرى المسلمون ما تظهر به من هذه الأعمال ويشهدون لما وراءها مما يرجع إلى قبيل الإيمان من الاعتقادات القلبية وما يرجع إليها، قال ﷺ: «**إذا رأيتم الرجل يشهد المسجد فاشهدوا له بالإيمان**»[1]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في نضح بول الغلام قبل أن يطعم، حديث رقم (٢٦١٧)، وضعفه الألباني في ضعيف سنن الترمذي برقم (٢٦١٧).

﴿ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١٨]، فلهذا قيل في هذه الآية: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ ولم يقل ذلك في أعمال المنافقين لأنها مما لا يتظاهرون بها للمؤمنين، وهذا مما يعضد قول الطبري: إن الآية في التائبين من المتخلفين؛ لأن أعمال المنافقين قل ما يتظاهرون بها للمؤمنين؛ إنما يبدونها لإخوانهم، قال تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوٓا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤]. وقال تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓا ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُوا بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِۦ﴾ [المائدة: ٦١]، وقال تعالى: ﴿يُخْفُونَ فِىٓ أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، فإنما يشاهد المؤمنون ويرون ما يتظاهر به من الأعمال، وفي هذا يشاركون نبيهم ﷺ في رؤيته، فتلك أعمال المسلمين لا أعمال المنافقين، فقوله: ﴿فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥] على هذه الصفة من التشريك بينهم وبين نبيهم ﷺ في رؤيته إنما هي أعمال الطاعة، فهي التي تشاهد، ويشاهد التفاوت [فيها][1] بين المحافظ والمقصر، ألا ترى قوله تعالى في الآية الأولى: ﴿قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾ [التوبة: ٩٤] فإنما نبأهم ﷻ بما لم يشاهدوه ولا رأوه من مضمرات المنافقين، ولما كان وصول المؤمنين إلى تعرف ذلك بإخبار الله تعالى (من) غير رؤية من المؤمنين لذلك ما قال تعالى: ﴿وَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٩٤] ولم يقل هنا: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾؛ لأنهم لم يحصل لهم شيء من أخبار المنافقين إلا بإنباء الله تعالى لا بإدراك رؤيته.

أما الآية الثانية فقيل فيها: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ لأن الواقع من هؤلاء ـ والله أعلم ـ أعمال مرئية كما قدمنا، فشهد هذا السياق ـ والله أعلم ـ أن الآية الأولى في المنافقين المستمرين على نفاقهم، وأن الثانية في التائبين المستمرين بعد على أعمال محمودة تشاهد وترى، هذا حاصل قول الطبري، وإن قلنا بما قال أبو محمد بن عطية؛ ورغم أنه الظاهر من أن المراد بقوله: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا...﴾، المعتدون الذين لم يتوبوا المتوعدون المعنيون بقوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓا أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمْ﴾ [التوبة: ٧٨] فيعارضنا اتصالها بما اتصلت

(١) في (أ) و(ب): [فيما].

به، وأما على قول الطبري فلا إشكال، وهو أظهر، والله أعلم بما أراد.

وقد استمر كلام من وقفنا على كلامه من المفسرين على عبور هذا الموضع دون نزول للاعتبار، وهو من المواضع التي يجب أن يتعرض لها، وقد جرى فيها كلام الزمخشري[1] على مقتضى قول الطبري من غير تعرض لغير ذلك، وهو ظاهر، والله أعلم.

• **الآية التاسعة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ ﴿١١٤﴾﴾ [التوبة]، وفي سورة هود: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّٰهٌ مُّنِيبٌ ﴿٧٥﴾﴾ [هود]، فتقدم في الأولى الوصف بأواه على حليم، وتأخر في الثانية وتقدم فيها وصفه بحليم.

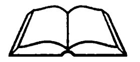
ووجه ذلك ـ والله أعلم ـ: أن الأواه الكثير التأوه، وفي كتاب ابن عطية أن التأوه التفجع، فالمراد بالآية أن إبراهيم عليه السلام مع غلظة أبيه وقساوته حتى قال له: ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ [مريم: ٤٦] وإبراهيم عليه السلام مع ذلك يتأوه تأسفًا وتحسرًا على إباية أبيه عن إجابته واتباعه، مع تلطف إبراهيم عليه السلام في قوله دعاء لأبيه إلى الإيمان في إخبار الله تعالى عنه: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا ﴿٤٢﴾﴾ [مريم] إلى قوله: ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَٰنِ وَلِيًّا ﴿٤٥﴾﴾ [مريم]، فكان عليه السلام لفرط ترحمه ورأفته وحلمه يتعطف على أبيه ويستغفر له، ولم يزل على ذلك إلى أن قطع من حاله وتبين له أنه عدو الله فتبرأ منه، فأخبر الله تعالى نبيه محمدًا ﷺ بما كان من أبيه إبراهيم في ذلك ليقتدي به ويهتدي بهديه، فقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِىِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن يَسْتَغْفِرُوا۟ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓا۟ أُو۟لِى قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴿١١٣﴾﴾ [التوبة]، وأعلمه تعالى بعذر إبراهيم في استغفاره، وإن ذلك كان عن موعدة تقدمت منه لأبيه، فتقدم وصف إبراهيم عليه السلام [في هذه الآية بأنه أواه][2]، وذلك مناسب لما بيناه، أما آية هود فمنزلة على ما ذكر سبحانه من مجادلته في قوم لوط جريًا على ما وصفه

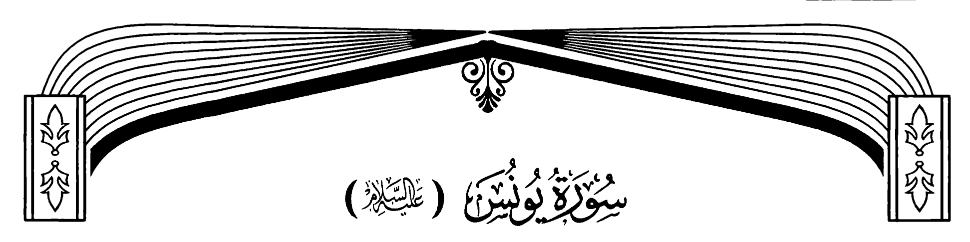
---

(١) انظر: الكشاف، الزمخشري، مرجع سابق، (٢/٣٠٨).

(٢) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

سبحانه به من الحلم، فكان تقديم وصفه هنا بالحلم أنسب وأجرى على ما بُني عليه، فوضح ورود كلام الموضعين على ما يجب ويناسب، ولا يمكن عكس الوارد على ذلك، والله أعلم.





سورة يونس (عليه السلام)

• **الآية الأولى منها:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿الٓر تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ ۝١﴾ [يونس]، وفي سورة لقمان: ﴿الٓمٓ ۝١ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢﴾ [لقمان]، وفي مطلع سورة يوسف: ﴿الٓر تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝١﴾ [يوسف].

فافتتحت تلك السور الثلاث بعد الحروف المقطعة في مطالعها بالإشارة إلى الكتاب المذكر به والمنبه بآياته، فقيل: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ﴾، ثم وصفه في السورتين بالحكيم وفي سورة يوسف بالمبين، **فيسأل عن ذلك؟**

والجواب، والله أعلم: أن سورتي يونس ولقمان تردد فيهما من الآيات المعتبر بها المطلعة على عظيم حكمته تعالى وإتقانه للأشياء ما لم يرد في سورة يوسف كقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [يونس: ٣]، وخلق السماوات والأرض وما انطوت عليه من أعظم المعتبرات قال تعالى: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝٣﴾ [الجاثية]، وقد تبع الآية المذكورة من سورة يونس ما يجاريها في التنبيه بما به الاعتبار كقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ﴾ إلى قوله: ﴿لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ۝٥﴾ [يونس]، ثم قال تعالى: ﴿إِنَّ فِى ٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَّقُونَ ۝٦ إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا﴾ [يونس: ٦ ـ ٧]، لم يتخللها ما يخرج من باب الاعتبار من حكم أو غيره ولا من القصص إلا ما تضمن اعتبارًا كالوارد من قصة نوح من قوله لقومه: ﴿يَٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى...﴾ إلى قوله: ﴿ثُمَّ ٱقْضُوٓا۟ إِلَىَّ وَلَا تُنظِرُونِ ۝٧١﴾ [يونس]، والمراد من هذا الكلام تعجيزهم وقطعهم عما كانوا يرمون من الكفر به عليه السلام وإرادة إهلاكه، وقد قطع عليه السلام بنصرة الله

إياه عليهم وقطعهم دون ما يرومونه[١] وإن تألبوا واجتمعوا، وذكر ﷺ، شركاءهم وأن يكونوا معهم تهكمًا بهم وتوبيخًا على اعتمادهم على ما لا يعقل ولا يضر ولا ينفع، وفي هذا كله أعظم معتبر، ثم ذكر تعالى نجاة نوح ﷺ منهم في الفلك هو ومن آمن معه، وجعلهم خلائف، وإغراق أعدائهم المكذبين ولم يغن عنهم كيدهم. ولم يرد هذا الضرب المقتضب من قصة نوح ﷺ على هذه الصفة في غير هذه السورة لما قدمنا ذكره، ولم يكن ليناسب ما بنيت عليه السورة غير هذا الوارد.

ومن نحو هذا ما ورد فيها من قصة موسى ﷺ ودعائه في قوله: ﴿رَبَّنَا ٱطۡمِسۡ عَلَىٰٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ﴾ [يونس: ٨٨]، فكان ذلك حسب ما دعاه إلى ذكر إغراق فرعون وملئه وطمعه في الإيمان حين أدركه الغرق فقال: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس: ٩٠]، فلم ينفعه ذلك لفوات وقته، فاقتصر أيضًا على هذا القدر من قصة موسى ﷺ لما تقدم من مناسبة هذه السورة.

وأما سورة لقمان فورد فيها قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيۡرِ عَمَدٖ تَرَوۡنَهَاۖ﴾ [لقمان: ١٠] إلى قوله: ﴿هَٰذَا خَلۡقُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ١١]، وبعد ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَوۡاْ[٢] أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَأَسۡبَغَ عَلَيۡكُمۡ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةٗ وَبَاطِنَةٗۗ﴾ [لقمان: ٢٠]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ...﴾ [لقمان: ٣٤]، وفي هذه السورة أيضًا ما منح لقمان من الحكمة، وما انطوت عليه قصته من حكمة، وما صدر عنه في وصيته، ولم تخرج آي هذه السورة عن هذا، فهذا وجه وصف الكتاب في هاتين السورتين بالحكيم.

وأما سورة يوسف ﷺ فلم تنطو على غير قصته، وبسط التعريف بقضيته، وبيان ما جرى له مع أبيه؛ من فراقه، وامتحانه بإلقائه في الجب والبيع، والتعرض له بالفتنة وتخلصه بسابق اصطفائه مما كيد به، وابتلائه بالسجن،

(١) في (ب): [يرمونه]، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

(٢) في كل النسخ: [ألم تر]، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

وجمعه بأخيه، واشتمال شمله بأبيه عليه السلام وإخوته. ولم تخرج آية من آي هذه السورة عن هذان من بسط هذه القصة، فلهذا أتبع الكتاب بالوصف بالمبين. فقد وضح ورود كل من الموضعين على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

فإن قيل: فما وجه ورود الميم في سيرة لقمان مكان الراء في قوله تعالى: ﴿الٓر﴾ [يونس: ١] في السورتين فقيل في مطلع لقمان: ﴿الٓمٓ ۝١﴾ مع موافقتها سورة يونس عليه السلام فيما تمهد ثم خالفتها في هذه فقيل: ﴿الٓمٓ﴾؟ **فللسائل أن يسأل عن وجه ذلك؟**

والجواب عن ذلك ـ والله أعلم ـ: أن سورة لقمان تضمنت من التنبيه والتحريك والاعتبار إفصاحًا وإيماءً للمؤمن والكافر ما لم تتضمن سورة يونس على طولها، وإن كانت آيها كلها آي اعتبار؛ إلا أنها ليست كالوارد من ذلك في سورة لقمان، فمن التنبيه المتضمن تقريع من عبد غيره سبحانه قوله تعالى بعد ذكر (خلق) السماوات بغير عمد، وإرساء الأرض بالجبال، وذكر ما بث فيها من الدواب، وإنزال الماء من السماء، وذكر ما أنبت سبحانه به من كل زوج بهيج، فقال تعالى: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِى مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾ [لقمان: ١١]، ولا تجد[1] مثل هذا حيث تراد المبالغة في توبيخ من عبد الله غيره.

ويجاري هذا في هذا القصد، إلا أنه أرفق في التعنيف، قوله تعالى في سورة يونس: ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ [يونس: ٣٤]، إلا أنها ليست كآية لقمان، ولا ختمت بمثل ما ختمت به، وقد تكرر هذا في آيات. وآية لقمان من أشدها وعيدًا، ولعظيم ما انطوت عليه أتبعها تعالى بتأنيس نبيه ﷺ بعد قصة لقمان بقوله: ﴿وَمَن كَفَرَ فَلَا يَحْزُنكَ كُفْرُهُۥٓ﴾ [لقمان: ٢٣]، وبإخباره أنهم لو سئلوا من خلق السماوات والأرض لم يجدوا مصرفًا غير الاعتراف؛ فقال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥] ليعلم عليه السلام أن ذلك من حالهم، جار عليهم بقدر الله وما سبق في علمه، وهو الحكيم في أفعاله.

---

(١) في (ف): [ولا نجد].

ومن التنبيه للمؤمنين ولغيرهم ـ ممن سبقت له السعادة ـ قوله مخاطبة لنبيه ﷺ والمؤمنين: ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ [لقمان: ٢٠]، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ...﴾ [لقمان: ٢٩]، [وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ...﴾][1] [لقمان: ٣١] فورد هذا التنبيه بهمزة التقرير ولم الجازمة، وهي الأداة المتكررة في آي التنبيه، فتكررت في هذه السور في ثلاث آيات، ولم تقع متكررة في شيء مما أتى بعدها من السور إلى آخر القرآن، ولا في سورة مما قبلها مما يماثلها في عدد كلمها، ولا فيما هو على الضعف منها إلا في سورة فاطر وهي أطول من سورة لقمان، فتناسب ذلك؛ مع ما في هذه السورة من التنبيه في مطلعها بوقوع الميم مكان الراء الواردة في مطلع سورة يونس.

وأما سورة يونس فمبنية على التعريف بربوبيته تعالى وقصره، وقد ابتدأت ثالثة آيها بقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [يونس: ٣]، ثم تكرر فيها [اسمه][2] الرب سبحانه في بضعة عشر موضعًا، أولها هذا، وآخرها قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمُ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ﴾ [يونس: ١٠٨]، ولم يرد من هذا في سورة لقمان غير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ وَاخْشَوْا يَوْمًا لَّا يَجْزِي وَالِدٌ عَن وَلَدِهِ...﴾ [لقمان: ٣٣]، ثم إنه تكرر في سورة يونس من الكلم الواقع فيها الراء مائتا كلمة وعشرون كلمة أو نحوها، وأقرب السور إليها مما يليها بعدها من غير المفتتحة بالحروف المقطعة سورة النحل، وهي أطول منها، والوارد فيها مما تركب [على الراء][3] من كلمها مائتا كلمة مع زيادتها في الطول عليها، فلمجموع ما ذكرنا وردت في الحروف المقطعة الراء مكان الميم الواردة في لقمان، وجاء كل على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

---

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).
(٢) ما بين المعقوفتين وردت في (ب): [اسم].
(٣) في (أ) و(ب): [على الراء من الراء].

• **الآية الثانية من سورة يونس:** قوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ﴾ [يونس: ١٨]، وقال في الأنبياء: ﴿قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْـًٔا وَلَا يَضُرُّكُمْ ﴿٦٦﴾﴾ [الأنبياء]، وقال تعالى في سورة الفرقان: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ﴾ [الفرقان: ٥٥].

فقدم في سورة يونس ما أخَّر في سورة الأنبياء والفرقان، فيسأل عن ذلك؟

والجواب عنه ـ والله أعلم ـ: أن الموجب لتأخير: ﴿وَلَا يَنفَعُهُمْ﴾ في سورة يونس ما وصل به من قولهم: ﴿وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، فكأن قد قيل: ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ويزعمون أن ذلك ينفعهم، ولم يكن ليناسب لو قيل: «وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللهِ مَا لَا يَنفَعُهُمْ ولَا يَضُرُّهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللهِ» تناسب الوارد من متصل قوله: ﴿وَلَا يَنفَعُهُمْ﴾ بقوله: ﴿وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾، فلما كان الاتصال فيما ذكر أنسب وردت الآية بحسب ذلك.

أما آية الفرقان فإن قبلها ذكر دلائل وشواهد من مصنوعاته تعالى، يهتدي المعتبر بالنظر فيها إلى تخلصه من ورطات الشكوك، ويستقيم له دينه، وذلك أعظم النفع وأجله، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥] إلى قوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ مِنَ ٱلْمَآءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُۥ نَسَبًا وَصِهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴿٥٤﴾﴾ [الفرقان]، فما تقدم التنبيه بهذه الآيات الواضحات الموقظات من سنات الغفلات والمحصلات أعظم النفع في امتثال الواجبات والنجاة من الضلالات ناسبها تقديم ما قدم في الآية من قوله: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ﴾ [الفرقان: ٥٥]، وصار الكلام بقوته مجاوبًا لقوله: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧]، وورد كل على ما يجب، والله أعلم.

• **الآية الثالثة من سورة يونس:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ٣١]، وفي سورة سبأ: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٢٤].

فأفرد لفظ السماء في الأولى وجمع في الثانية مع اتحاد المعنى والتساوي في ألفاظ الآية غير ما ذكر، **فيسأل عن ذلك؟**

[والجواب](١) عنه: أن الإفراد الوارد في آية يونس محصل للمعنى مع الإيجاز، فورد هنا على ما يجب، وأما الوارد في سورة سبأ على الجمع فروعي فيه ما تقدم من قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾﴾ [سبأ] والمراد بذلك نفي الشركاء له تعالى، ثم عاد الكلام إلى ذلك أيضًا فقال تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٢٤] على الجمع مناسبة، إذ الآية قبل وهذه في قضية واحدة وهي نفي الشركاء والأنداد؛ فجاءت على ما يناسب التي قبلها.

فإن قيل: فلم ورد الجمع في قوله في الأولى: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [سبأ: ٢٢] وقد كان لفظ الإفراد يحرز هذا المعنى مع أنه أوجز؟

فالجواب: أن ما قصد من قطع توهمهم أن شركاءهم ينفعونهم أو يملكون شيئًا وإن قل، والتصرف في شيء مما قصد من هذا يقتضي تعميم النفع وتأكيد هذا الغرض بأعم ما يعبر به في ذلك، فناسب ذلك جمع السماوات، ولم يكن الإفراد ليناسب، ثم نوسب بين هذه الآي التي بعدها في الجمع، ولم يكن في آية يونس ما يستدعي ذلك، فجاء كل على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

• **الآية الرابعة من سورة يونس:** قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓاْ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [يونس]، وقال في سورة المؤمن: ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ﴿٦﴾﴾ [غافر].

---

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

للسائل أن يسأل هنا عن قوله في الأولى: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ بغير حرف عطف وفي الثانية: ﴿وَكَذَٰلِكَ﴾، وعن قوله في الأولى ﴿[عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓاْ﴾ وفي الثانية: ﴿عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ وعن قوله في الأولى][1]: ﴿أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٣﴾﴾ وقوله في الثانية: ﴿أَنَّهُمْ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ﴿٦﴾﴾؟: فتلك ثلاث مسائل.

والجواب: أنه لما تقدم في سورة يونس قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَـٰرَ﴾ [يونس: ٣١]، إلى قوله: ﴿فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [يونس]، فذكر سبحانه عباده بما لا يجدون محيصًا عن إضافة ذلك كله وإسناده إليه (سبحانه)، إذ الرزق كالخلق، وقد كانوا يقرون بإسناد الخلق إليه سبحانه، قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، وأخبر هنا سبحانه باعترافهم بإسناد ما قرروا عليه إليه بقوله: ﴿فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ﴾ [يونس: ٣١] قيل لهم: ﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾﴾ [يونس]؛ أي: عجبًا لكم كيف تجمعون بين الإقرار بهذا كله ثم لا تخافون من إليه ذلك كلُّه وتتخذون وقاية من عذابه على مخالفتكم، ثم قيل لهم: ﴿فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ﴾ [يونس: ٣٢]؛ أي: مالك ذلك كله والمنفرد بتدبيره هو ربكم الحق؛ فكيف تنصرفون عنه، ثم أخبر تعالى أن كلمته التي لا مبدل لها حقت على من انصرف عن الحق وتركه بعد بيانه بحسب ما قدر له في الأزل ولم يقلع عن ذلك أنه لا يؤمن أبدًا ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٩٦﴾ وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ﴾ [يونس: ٩٦ ـ ٩٧]، ولما لم يتقدم قبل هذه الآيات فيما اتصل بها مقال من ذكر ممن حقت عليه كلمة العذاب أتى [قوله][2]: ﴿كَذَٰلِكَ حَقَّتْ﴾، فصورة الاستئناف غير معطوفة إذ لم يتقدم ما يعطف عليه وقيل: ﴿فَسَقُوٓاْ﴾؛ لأن بما تقدم مما قرروا عليه مع ما جعل لهم من الأسماع والأبصار والأفئدة، مكنوا من النظر بما خلق لهم من الأدوات ووضوح المنظور فيه، فبمجموع هذا كانوا بمنزلة من تحصل له الأجر، وكأنه قد اتصف به، وتمكنت حاله فيه، ثم تركه وخرج

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (أ).
(٢) ما بين المعقوفتين وردت بهامش (ب).

عنه، ونظير هذا قوله تعالى: ﴿أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٦]، فلاءم هذا الحال وسمهم بالفسق فقيل: ﴿عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓاْ﴾ [يونس: ٣٣]، فاستحقوا على فسقهم بقدر الله عليه أن منعوا التصديق وهو الإيمان؛ فأضلهم الله على علم.

أما آية غافر فإنه تقدم قبلها قوله تعالى: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [غافر: ٤]، ثم أعقب بذكر قوم نوح والأحزاب وهم كل أمة منهم برسولهم ليأخذوه، وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق فأخذهم الله وأهلكهم بما حق عليهم. ثم قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّهُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ ۝٦﴾ [غافر] وأهلها، فكيف يصح منهم الإيمان وقد حقت عليهم الكلمة: ﴿أَفَمَنۡ حَقَّ عَلَيۡهِ كَلِمَةُ ٱلۡعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي ٱلنَّارِ ۝١٩﴾ [الزمر]، فلما تقدم في هذه السورة ذكر من حقت عليه كلمة العذاب عطف عليه ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتۡ﴾. ولم يتقدم ذلك في يونس، ولما تقدم قوله تعالى: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [غافر: ٤] ولم يتقدم بسط دلالات مما به الاعتبار لم يكن هؤلاء بمنزلة المذكورين في يونس، وإن كانت الدلالات عنده في حق الكل ولكن مراعاة النظم أمر ملتزم، والإفصاح بالذكر كما أفصح في آية يونس لم يقع هنا، فلما لم تكن هذه الآية كتلك فيما ذكر، وسم هؤلاء بالكفر وقيل: ﴿عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ ولم يقل: ﴿فَسَقُوٓاْ﴾ إذ لم يتقدم هنا ما تقدم هناك مما يتقدم معه ذكر الفسق، وأيضًا فقد تقدم في غافر قوله تعالى: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ [إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ][1]﴾ [غافر: ٤] فناسبه ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ [غافر: ٦]، وإذا كانوا كافرين فهم أصحاب النار، فأما الفاسق فإن كان فسقه يخرجه عن الإيمان كان كافرًا، وإن كان بالخروج إلى المعصية دون الكفر لم يكن كافرًا، إلا أن المراد بفسوق من ذكر في سورة يونس إنما هو ترك الاعتبار الحامل على الإيمان إذا وفق المعتبر، فالتارك لذلك خارج عن التصديق فكان كافرًا، فقد حصل الجواب عن السؤالات

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

الثلاث، ووضح مجيء كل على ما يناسب، وإن الوارد في سورة يونس لا يناسبه ما تقدم قبل الآية في سورة غافر، ولا الوارد في سورة غافر يناسب ما تقدم في سورة يونس، والله أعلم.

• **الآية الخامسة:** قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۗ أَلَآ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ۝٥٥﴾ [يونس]، وقال فيما بعد: ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَۚ﴾ [يونس: ٦٦]، ثم قال بعد: ﴿قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۖ هُوَ ٱلۡغَنِيُّۖ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ إِنۡ عِندَكُم مِّن سُلۡطَٰنِۭ بِهَٰذَآۚ﴾ [يونس: ٦٨].

هنا ثلاثة سؤالات، يسأل عن سقوط «ما» في قوله في الآية الأولى: ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۗ﴾؟ ووجه ثبوتها في الآية الثالثة في قوله: ﴿لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾؟ وعن ورود «من» مكان «ما» في الآية المتوسطة في قوله: ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِۗ﴾؟

والجواب عن السؤال الأول: أنه تقدم قبل الآية قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّ لِكُلِّ نَفۡسٖ ظَلَمَتۡ مَا فِي ٱلۡأَرۡضِ لَٱفۡتَدَتۡ بِهِۦۗ﴾ [يونس: ٥٤] (وهذه الآية مبنية عليها، ومجموع الآيتين في قوة أن لو قيل: ﴿وَلَوۡ أَنَّ لِكُلِّ نَفۡسٖ ظَلَمَتۡ مَا فِي ٱلۡأَرۡضِ لَٱفۡتَدَتۡ بِهِۦۗ﴾)[1] وليس ذلك لها؛ بل كل ذلك لله سبحانه: ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۗ﴾، فلما كانت مبنية على هذه التي قبلها ـ والمعنى يبين ذلك ـ وقع الاكتفاء بوقوع ما في الأرض، واجتزئ بذا عن تكرارها في الثانية، وليس الموضع موضع تأكيد فتكرر لذلك.

وأما ثبوتها في الآية الثالثة ـ وهو السؤال الثاني ـ فوجهه أن التأكيد مقصود في هذه الآية لأن قبلها حكاية قول الكفار: ﴿قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗاۗ﴾، فنزه تعالى نفسه عن مقالهم فقال: ﴿سُبۡحَٰنَهُۥۖ هُوَ ٱلۡغَنِيُّۖ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾، وإذا ورد في القرآن ذكر مقال هؤلاء المعتدين في

---

(١) سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

ضلالهم تبعه ذكر ملكه سبحانه لكل من في السماوات والأرض؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ﴿٨٨﴾﴾ [مريم]، ثم قال: ﴿لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا ﴿٨٩﴾﴾ [مريم] ثم ذكر سبحانه عظيم مرتكبهم في شنيع مقالهم فقال: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ﴿٩٠﴾ أَن دَعَوْا۟ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ﴿٩١﴾﴾ [مريم]؛ أي: من أجل ادعائهم الولد لله سبحانه، ثم قال: ﴿وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴿٩٢﴾﴾ [مريم] وكيف والكل عبيده وملكه ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾﴾ [مريم] وهو الغني عن العالمين، فلما كان موضع تأكيد ناسبه الإتيان بما والتأكيد بها وإن كان المعنى حاصلًا دونها.

والجواب عن السؤال الثالث: أن ورود «من» في الآية المتوسطة مناسب لما قصد بها وبنيت عليه، ألا ترى أن ما ثبت قبل هذه الآية من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يونس: ٦٥] فأنَّسه تعالى وثبته كما قال في موضع آخر: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ ۖ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأنعام]، فتأمل عظيم هذا التأنيس وما تضمنه قوله: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ من وضوح صدقه ﷺ وتصديقه، فلم يبق إلا الحسد وقصد إطفاء نور الله، ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٢]، فلما قال له تأنيسًا وتكفلًا لحفظه إياه: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ أتبع ذلك سبحانه بإعلامه إياه أن العزة له ﷻ، لا يشركه في ذلك أحد، ولا يعتز مخلوق إلا بإعزازه، يعز من يشاء ويذل من يشاء، وإلى ذلك أشار قوله: ﴿جَمِيعًا﴾، ثم قال: ﴿هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٦٥﴾﴾ [يونس]؛ أي: لا يخفى عليه مقالهم فيك وما يسرونه من مكر أو مكيدة، ثم أعلمه باحتزاء ملكه سبحانه على ما أعلمه به في قوله: ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ٥٥] فهو يعزك بإمداده إياك بمن شاء من مخلوقاته ﴿وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الفتح: ٤]، ولما كان تأييده ﷺ في الغالب عند لقاء أعدائه إنما يكون بالملائكة والمؤمنين؛ لذلك ما ورد التعبير بمن، وكررت تأكيدًا فقيل: ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ٦٦]، وهو مؤيده وممده بمن شاء من عباده: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾

[يونس: ٦٥]. وقد وضح أن كل آية من هذه الآيات لا يناسبها غير ما اتصلت به، ولا يمكن على ما تبين وقوع واحدة منهما في موضع الأخرى، والله أعلم بما أراد.

• **الآية السادسة من سورة يونس:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولٌ فَإِذَا جَآءَ رَسُولُهُمْ قُضِيَ بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [يونس]، وفيما بعد من هذه السورة: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٥٤﴾﴾ [يونس]، وفي سورة الزمر: ﴿وَجِاْيٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٩﴾﴾ [الزمر]، وفي آخر السورة: ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَقِيلَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧٥﴾﴾ [الزمر].

فورد في الموضعين من سورة يونس ﴿بِٱلْقِسْطِ﴾ وفي الموضعين من سورة الزمر ﴿بِٱلْحَقِّ﴾، **فللسائل أن يسأل عن الفرق؟**

ووجه ذلك، والله أعلم: أن القسط يراد به العمل والتسوية في الحكم، فمظنة وروده حيث يراد موازنة الجزاء بالأعمال من غير زيادة؛ كما قال تعالى في جزاء الكافرين: ﴿جَزَآءً وِفَاقًا ﴿٢٦﴾﴾ [النبأ]؛ أي: موازنًا لأعمالهم موافقًا لها: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿٤٩﴾﴾ [الكهف]، والحق الصدق فوروده حيث يراد تصديق وعيد أو إخبار متقدم، وإن الله سبحانه وعد المؤمنين بزيادة الأجور والإحسان بما يفوت الغايات ويفوق الحصر، ولم يجعل جزاءهم على أعمالهم الدينية وفاقًا لأعمالهم في مقادير الجزاء؛ بل قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿١٠﴾﴾ [الزمر]، وقال تعالى: ﴿وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾﴾ [البقرة]، وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ﴾ [النساء: ١٧٣]، ومنه جعل الحسنة بعشر أمثالها وهذا كثير في الكتاب والسُّنَّة. ولما كان الوارد في آيتي الزمر منزلًا على الحكم حقًّا بين النبيين والشهداء والملائكة قال تعالى: ﴿وَجِاْيٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَقُضِيَ بَيْنَهُم﴾ [الزمر: ٦٩]، وقال تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَقُضِيَ بَيْنَهُم﴾ [الزمر: ٧٥]، والضمير في الأولى إما أن يكون للنبيين

والشهداء ولا (كونه) في أن هؤلاء ممن يضاعف أجورهم فجيء بقوله: ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ تصديقًا لما وعدوا من الزيادة وليس موضع ورود القسط، وإما أن يكون للخلق كافة وفيهم المؤمن والكافر فورد قوله: ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ تصديقًا لما ورد في حق الفريقين من الزيادة في أجر المؤمن والعدل في حق الكافر، فلا يظلم مثقال ذرة؛ وإنما جزاؤه وفاق عمله، ولا يصح هذا أن لو قيل: ﴿وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ﴾، وعلى هذا يجري ما ورد في الآية الأخيرة من فروق.

وأما آيتا يونس فقد تقدم الأولى منهما غير ما آيات في تأنيس نبينا ﷺ، وتعنيف كفار قريش ووعيدهم، وتسليته ﵇ في إبراهيم، ألا ترى ختام الآي قبلها بقوله: ﴿وَإِمَّا[1] نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ﴾ [يونس: ٤٦]؛ أي: فسأجري تكذيبهم عيانًا لا يجدون محيصًا عنه، ثم قال: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولٌ فَإِذَا جَآءَ رَسُولُهُمْ﴾ [يونس: ٤٧]؛ أي: حضرهم في القيامة وقد كذبوه في الدنيا؛ قضي بينهم وبينه، فصدق وكذب معانده فنجا المصدق وهلك المكذب، ولما لم يقصد هنا تفصيل أحوال المصدقين، بل لحظ الطرفان من التصديق والتكذيب كان موضع التعبير بالقسط الذي هو العدل بين المصدق والمكذب، وإنما بناء الآي على إرغام المكذبين؛ ولا يناسب هذا إلا ذكر العدل بحسب ما بنيت عليه الآي قبله. وأما قوله في الآية بعد: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ﴾ [يونس: ٥٤] [فمسرو][2] ندامتهم هم المكذبون وهم المشاهدون العذاب، والضمير في قوله: ﴿وَقُضِىَ بَيْنَهُم﴾ [يونس: ٥٤] عائد عليهم، فليس موضع التعبير بقوله: ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ لما قد تبين، فقد وضح ورود كل من هذه الآي على ما يناسب ويلائم، ولا يناسب خلافه.

● **الآية السابعة:** قوله تعالى: ﴿...إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ ﴿٦٠﴾ وَمَا تَكُونُ فِى شَأْنٍ﴾ [يونس: ٦٠ ـ ٦١] [وقال تعالى في سورة غافر][3]:

---

(١) في (ب): [وإن ما] بفك الإدغام، وما أثبتناه هو الصواب، على رسم المصحف.
(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب).
(٣) ما بين المعقوفتين وردت في (أ) و(ب): [وقال في غافر].

﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴿٦١﴾﴾ [غافر]. فأظهر هنا ما أضمر في الآية الأخرى، فللسائل أن يسأل عن ذلك؟

والجواب، والله أعلم: أن آية غافر لما تقدمها قوله تعالى: ﴿لَخَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٥٧﴾﴾ [غافر] ومقصود هذه الآية تحريك الخلق للاعتبار والتذكير بما نصب سبحانه من الدلائل والآيات، فاقتضى ذلك تكرار الظاهر كما (في) آية التذكير والتنبيه، ثم جيء بعد هذا بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ﴾ فنوسب بين هذا وبين ما تقدم لتجيء هذه الآي على منهاج واحد من التذكير، فاقتضت الثانية تكرير الظاهر.

وأما آية يونس فإنما تقدمها تأنيس بقوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا...﴾ [يونس: ٥٨]، ثم رجع الكلام إلى تعنيف الكفار في تحكيمهم فقال: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ...﴾ [يونس: ٥٩]، ثم قال: ﴿وَمَا ظَنُّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [يونس: ٦٠] ولم يتقدم تكرير يطلب بمناسبة[(١)]، فلذلك ورد الكلام على ما هو الأصل من الإتيان بالضمير ليحصل به ربط الكلام، فجاء كل من الموضعين على ما يقتضيه ما قبله رعيًا لتناسب الكلام.

• **الآية الثامنة من سورة يونس:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴿٦١﴾﴾ [يونس]، وفي سورة سبأ: ﴿عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴿٣﴾﴾ [سبأ]، وقال فيها فيما بعد: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾﴾ [سبأ].

للسائل أن يسأل عن تقديم الأرض على السماء في سورة يونس، وعكس ذلك في الموضعين من سورة سبأ؟

---

(١) في (أ) و(ب): [مناسبة].

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن آية يونس مقصود فيها من تأكيد الاستيفاء والاستغراق ما لم يقصد في الأخريين، وإن كان العموم مرادًا في الجميع إلا أن آية يونس قضت بزيادة التأكيد، ولذلك تكررت فيها مع ما قبلها ما النافية المتلقى بها القسم في قوله: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُواْ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا﴾، فقوي بذلك قصد تأكيد الاستغراق وتضمين الكلام معنى القسم فقال تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ [يونس: ٦١] بزيادة «من» في الفاعل، وهي مقتضية معنى الاستغراق في مثل هذا، وبناؤها على (ما)[١] المتلقى بها القسم يفهم ما قلناه من معنى القسم وتأكيد الاستغراق، بل أقول إن «من» في مثل هذا نص في ذلك. قال سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ: إذا قلت ما أتاني رجل فإنه يحتمل ثلاثة معان: أحدها: أن تريد أنه ما أتاك رجل [واحد بل أتاك أكثر من واحد، والثاني: ما أتاك رجل][٢] في قوته ونفاذه، بل أتاك الضعفاء، والثالث: أن تريد ما أتاك رجل واحد ولا أكثر من ذلك، **فإن قلت**: ما أتاني من رجل كان نفيًا لذلك كله، هذا معنى كلامه[٣]. والحاصل منه أن «من» في سياق النفي تعم وتستغرق.

ثم إنه قد تقدم قبل هذه الآية قوله تعالى: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُواْ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾ [يونس: ٦١]، فدخول «من» في المفعول في الموضعين من قوله: ﴿وَمَا تَتْلُواْ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ﴾ فزيدت في المفعول (وهو) اسم نكرة وارد في سياق النفي؛ وذلك محصل للاستغراق، ثم حمل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾، فناسب هذا تقديم ذكر الأرض على السماء لأن السماء مصعد الأمر، ومحل العلو، ومسكن الملائكة، وهي مشاهدة لهم، ومستقبل الداعين، منها ينزل الأمر ورزق العباد، وفيها الخزنة من الملائكة، وإليها

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

(٢) ما بين المعقوفتين وردت بهامش (ب).

(٣) الكتاب، سيبويه، مرجع سابق، (١/ ٣٧).

يصعد بأرواح المؤمنين، ويعرج الملائكة السياحون في الأرض المسؤولون عن أفعال العباد، فكان العلم بما فيها أجلى وأظهر، وكان العلم بما في الأرض أخفى. وهذا بالنظر [إلينا][(١)] وبحسب متعارف أحوالنا وإلا فعلم بارينا سبحانه بما في الأرض وما في السماء على حد سواء، كما أن علمه بالسر والجهر مستو: ﴿سَوَآءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ ٱلْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ﴾ [الرعد: ١٠]، ولكنا إنما خوطبنا على أحوالنا وبما نتعاهده ونتعارفه من المعاني والصفات، ولذلك ورد في القرآن التعجب والدعاء والترجي وغير ذلك، فخوطب العباد بما يتعارفون ويألفون فيما بينهم. فهذا بيان ما تقدم. فلما كانت الأرض بالنسبة إلى اسمها فيما ذكرنا كان أمرها أخفى، وكان أمر السماء أوضح وأقرب من حيث ذكرنا؛ خوطب الخلق على ذلك فقدم ذكر ما هو عندنا كافة أخفى، فقيل عند قصد المبالغة في تأكيد الاستغراق والقسم على ذلك: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [يونس: ٦١]، ونظير هذا الوارد هنا قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِى وَمَا نُعْلِنُ ۗ وَمَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ ۝٣٨﴾ [إبراهيم]، وهذه الآية في الذي تعطيه من إفهام القسم والاستغراق والابتداء بما هو عندنا أخفى كآية يونس من غير فرق، وعلمه سبحانه بما خفي عندنا أو ظهر سواء، تعالى ربنا عن شبه الخليقة.

فإن قيل: فإن قوله سبحانه: ﴿وَمَا مِنْ غَآئِبَةٍ فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ۝٧٥﴾ [النمل] قد اجتمع فيه زيادة «من» الاستغراقية بعد ما النافية المشيرة إلى معنى القسم كما في الآيتين قبل، وقد تقدم فيه ذكر السماء بخلاف ما في الآيتين؟

قلت: لما تقدم هذه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ ۝٧٤﴾ [النمل]، وقد تقدم في سبأ إحراز ذلك المعنى من تقديم الأخفى، أتبع بما يحرز التسوية من غير فرق، فقدم ذكر السماء، وإنما كانت تكون كالآيتين لو لم يتقدمها ما ذكر. وإذ قد تبين وجه تقديم الأرض في آية يونس

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

[فنقول: إن الآيتين من سورة سبأ لما لم يتقدم فيهما ما تقدم في آية يونس][1] مما يحرز تأكيد العموم والاستغراق، ولم يكن فيهما داع من المعنى لتقديم الأرض على السماء، ثم إن ورود السماوات بلفظ الجمع [يحرز][2] في الآيتين من سورة سبأ معنى العموم الاستغراقي، إذ هو مراد في كل هذه الآيات الواردة في هذا الغرض، فأعطاه وأحرزه في آية يونس وآية إبراهيم ما انجر في هاتين الآيتين من محرز معنى القسم[3] والاستغراق، وأعطاه وأحرزه في آيتي سبأ ما ورد فيهما من جمع السماوات، وجاء كل على ما يجب ويناسب.

• **الآية التاسعة من سورة يونس:** قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ فَمَا ٱخْتَلَفُوا۟ حَتَّىٰ جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿٩٣﴾﴾ [يونس]، وفي سورة الجاثية: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦﴾ وَءَاتَيْنَٰهُم بَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ ۖ فَمَا ٱخْتَلَفُوٓا۟ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿١٧﴾﴾ [الجاثية].

للسائل أن يسأل عن وجه الاختلاف الوارد في هاتين السورتين وزيادة ما في الوارد في سورة الجاثية من الألفاظ مع اتحاد المعنى المقصود في الموضعين من منحهم واختلافهم؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن آية يونس [تقدم قبلها دعاء موسى عليه السلام على فرعون وملئه بقوله][4]: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا...﴾ [يونس: ٨٨]، فأجاب سبحانه دعاء نبيه، وطمس على أموال (آل) فرعون وملئه، وأغرقه وآله، ونجى بني إسرائيل من الغرق،

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.
(٢) في (أ) و(ب): [يجري].
(٣) في (ب): [أنفسهم]، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.
(٤) ما بين المعقوفتين ورد في (أ) و(ب): [تقدم فيها عليه الصلاة والسلام على فرعون وملئه بقوله]، والصواب ما أثبتناه، والله أعلم.

وقطع دابر عدوهم، وأورث بني إسرائيل أرضهم وديارهم يتبوؤون منها حيث شاؤوا، فقال سبحانه معرفًا نبيه محمدًا ﷺ: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ﴾ [يونس: ٩٣]؛ أي: مكناهم ومهدنا لهم أمرهم بإهلاك عدوهم وبما أورثناهم بعد ضعفهم[١] من مشارق الأرض ومغاربها، فبعد تمكن أمرهم واستحكام حالهم واستقرار أمر دينهم بما شاهدوه من الآيات وعظيم البراهين المعقبة لمن شاهدها اليقين؛ اختلفوا جريًا على ما سبق لهم ولغيرهم ممن أشار إليه قوله تعالى في أول هذه السورة: ﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُواْ﴾ [يونس: ١٩]، ويناسب هذا كله تناسبًا لا توقف في وضوحه، ولم يتقدم في السورة ما يستدعي من حالهم أكثر من هذا.

أما آية الجاثية فتقدم قبلها بسط الدلالة والبراهين من لدن قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝٣﴾ [الجاثية]، إلى ما تبع هذا من التنبيه بخلقها، وما بث سبحانه فيهما من أصناف المخلوقات، واختلاف الليل والنهار وتعاقبهما، وإنزال الرزق من السماء، وإحياء الأرض بعد موتها بما ينزل من الرزق إليها، وتصريف الرياح، ثم ذكر سبحانه أن هذه الآيات إنما يعتبر بها ويهتدي بأنوارها من منحه الله تعالى العقل وهداه إلى الاعتبار فقال: ﴿ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝٥﴾ [الجاثية]، ولم يرد ذكر هذه الجملة للاعتبار بها في موضع من كتاب الله أوعب [منها][٢] في هذه السورة وفي سورة البقرة، وهي هناك أوعب لذكر الفلك وجريها في منافع العباد، وتسخير السحاب بين السماء والأرض، وذكر تصريف الرياح، (وقد أعقب)[٣] ذكر هذه الآيات في الموضعين بقوله في سورة البقرة: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ١٦٥] إشارة إلى كفار العرب وسوء مرتكبهم وتعاميهم عن الاعتبار والاستدلال مع وضوح الأمر، إذ لا يقبل العقل تكون هذه المخلوقات العظام بأنفسها، ولا أن بعضها أوجد بعضًا لتساويها فيما قام بها من دلائل

---

(١) في (أ) و(ب): [صفتها]، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.
(٢) في (أ) و(ب): [من هذه].
(٣) في (أ) و(ب): [ولهذا عقب].

الحدوث، فلا بد من صانع مريد مختار عالم قادر منزه عن شبه هذه الجملة وإلا لافتقر إلى موجد آخر، وذلك يؤدي إلى التسلسل[(١)] وهو محال عقلًا، والإثنينية ممتنعة عقلًا: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فتعين توحيد الموجد الحق، وأنه ليس كمثله شيء. ولما كان الاستدلال بهذه الجمل المفصلة أوضح[(٢)] شيء (أتبعها)[(٣)] سبحانه بقوله: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾﴾ [الجاثية]، ولكونه أبسط ما ذكر به من خوطب بالقرآن، ثم لم يجد ذلك في حق من سبق له الشقاء منهم إلا المنافرة والمخالفة أعقبت بذكر من ترادفت وتوالت عليه الآيات وكثرت في حقه الشواهد، ثم لم يعقبه ذلك إلا الاختلاف والعدول عن سلوك المنهج الواضح، وهم الممتحنون [بالاختلاف][(٤)] من بني إسرائيل، فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦﴾ وَءَاتَيْنَٰهُم بَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ ۖ فَمَا ٱخْتَلَفُوٓا۟ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿١٧﴾﴾ [الجاثية]، فاقتضى ما قدم من بسط الآيات وواضح ما خصه[(٥)] تعالى من واضح الدلالات في صدر هذه السورة بسط ما منحه بنو إسرائيل وما بُيِّن لهم مما أشار إليه قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُم بَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ﴾، بعد ذكر ما أوتوه من الكتاب والحكم، وتوالي النبوة فيهم، وكثرة الرسل منهم، وما بسط لهم من الرزق وإدرار النعم، فعتوا واعتدوا وقتلوا الأنبياء بغير حق، لينفذ فيهم ما قدر على فاعلي ذلك منهم، من ضرب الذلة والمسكنة، ومسخهم قردة وخنازير، ولعنهم على لسان داود وعيسى ابن مريم، فلا يأتلف شملهم ولا تجتمع جماعاتهم إلى يوم القيامة، ليعلم المعتبرون بالآيات أنه لا يجري

---

(١) مسألة «منع تسلسل الحوادث» مسألة كلامية وما ذهب إليه المؤلف هو قول أكثر المتكلمين وفي المسألة تفصيل مهم ذكره الإمام ابن تيمية في «الفتاوى» (١٨/ ٢١٠ ـ ٢٤٤)، و«درء تعارض العقل والنقل» (١/ ١٢١، ١٢٧، ٣٠٣، ٣٠٥) و(٢/ ٣٤٤، ٣٩٩)، وتعليق العلامة عبد الرحمن البراك على فتح الباري ١٧/ ٤٠٢ ط/ طيبة.

(٢) في النسخ المطبوعة: [أوضع] بدل [أوضح] وهو خطأ فاحش.

(٣) في (أ) و(ب): [أوضحها]، وما أثبتناه هوالصواب، والله أعلم.

(٤) في (أ) و(ب): [الخلاف].

(٥) في (أ) و(ب): [قصة].

على أحد إلا سابق سعادة إن قدرت له. إلا أن الانقياد للاعتبار والإذعان لموجب الدلالات عنوان رجاء، والمنافرة لذلك عنوان مشقة، وهما شاهدا حال، والشأن كله في الخواتم، والكتاب والسُّنَّة موضحان لهذا الإجمال.

ولما لم يكن تقدم آية سورة يونس من الدلالات مثل ما بسط في سورة الجاثية من الاعتبار لما يناسبه الواقع في الجاثية من الإطناب، فنوسب الإيجاز بالإيجاز والإطناب بالإطناب، وجاء كل على ما يجب ويناسب مع اتحاد المقصود في السورتين.

• **الآية العاشرة من سورة يونس:** قوله تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٠٤﴾﴾ [يونس]، وفي سورة النمل: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٩١﴾﴾ [النمل].

للسائل أن يسأل عن الفرق الموجب لافتراق الوصفين في الآيتين.

والجواب: أن الآية الأولى قد ورد قبلها[1] قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴿٩٩﴾ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ﴾ [يونس: ٩٩ ـ ١٠٠]، [وبعد هذا: ﴿وَمَا تُغْنِى ٱلْـَٔايَـٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠١﴾﴾][2] [يونس]، وبعد هذا ﴿كَذَٰلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٠٣﴾﴾ [يونس]، وبعد هذه الآية المذكورة من قوله: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٠٤﴾﴾ [يونس]، وتناسب هذا كله بين.

ثم من المعلوم أن اسم الإيمان إنما يقع لغة على التصديق، وعلى هذا يطلقه الأشعرية[3] ومنه: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَـٰدِقِينَ ﴿١٧﴾﴾

---

(١) في (أ) و(ب): [فيها]، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

(٢) ما بين المعقوفتين ورد في (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

(٣) وهي فرقة تنتسب إلى أبي الحسن الأشعري (٢٦٠ ـ ٣٢٤هـ/ ٨٧٤ ـ ٩٣٦م): وهو علي بن إسماعيل بن إسحاق، أبو الحسن، من نسل الصحابي أبي موسى الأشعري، وهو مؤسس مذهب الأشاعرة، كان من الأئمة المتكلمين المجتهدين، ولد في البصرة، وتلقى مذهب المعتزلة وتقدم فيهم ثم رجع وجاهر بخلافهم، وتوفي ببغداد، قيل: بلغت مصنفاته ثلاثمائة كتاب، منها «إمامة الصديق» و«الرد على المجسمة» و«مقالات الإسلاميين» و«الإبانة عن أصول الديانة» و«رسالة في الإيمان» و«مقالات الملحدين» و«الرد على ابن الراوندي» و«خلق الأعمال» و«الأسماء والأحكام» =

[يوسف]، ثم قد يتسع في إطلاقه فيوقع على التصديق والاستسلام ومنه: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٠٤﴾﴾ [يونس]، والأصل في (اسم) الإسلام وقوعه على الاستسلام والتزام الأعمال الظاهرة، ثم يتسع فيه فيطلق على مجموع التصديق والاعتقاد والاستسلام ومنه: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٩١﴾﴾ [النمل]. وقد يختص كل من الاسمين بمسماه من غير اتساع ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، وفي حديث (سؤال) جبريل عليه السلام: «**ما الإسلام؟ قال أن تشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله ﷺ، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلًا قال: صدقت فما الإيمان؟ قال: أن تؤمن بالله...**» الحديث[(١)]، فوقع فيه التفصيل إجراء على أصل التسمية، فإذا تقرر هذا فاعلم أن ما تقدم قبل آية يونس من تكرار اسم الإيمان لم يكن ليلائمه إطلاق اسم الإسلام لأن رتبة الإيمان فوق رتبة الإسلام ومقامه أعلى، وهذا على إطلاق كل واحد من الاسمين على مسماه لغة، وعلى رعي التفصيل، فكأن يكون عكس الترقي إلى الأعلى أبدًا، فلا يمكن في آية يونس إلا ما وردت عليه[(٢)].

أما آية النمل فإن قبلها قوله: ﴿إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَـٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ٱلَّذِى حَرَّمَهَا وَلَهُۥ كُلُّ شَىْءٍ ۖ﴾، وقوله: ﴿وَلَهُۥ كُلُّ شَىْءٍ ۖ﴾ [النمل: ٩١] يقتضي تسليم كل شيء له، والتبري من توهم شريك أو نظير، فناسب هذا قوله: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٩١﴾﴾ [النمل]، وجاء كل على ما يجب.

= و«استحسان الخوض في الكلام» و«اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع». (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٤/٢٦٣).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: سؤال جبريل النبي عن الإيمان والإسلام، حديث رقم (٥٠). ومسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: الإيمان ما هو وبيان خصاله، حديث رقم (١٠٦).

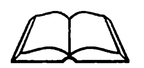
(٢) في بعض ما سلف نظر، وهو مبني على تعريف الإيمان على أنه التصديق، وفيه نظر، وهذا التعريف قول جمهور الأشاعرة وهو مخالف لما عليه سلف الأمة جميعًا من أن الإيمان هو الإقرار وهو يخالف التصديق لأنه ـ الإقرار ـ يزيد عليه باعتراف اللسان. يراجع: موقف ابن تيمية من الأشاعرة.

• **الآية الحادية عشرة:** قوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهۡتَدِي لِنَفۡسِهِۦۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيۡهَاۖ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيۡكُم بِوَكِيلٖ ١٠٨﴾ [يونس]، وفي سورة النمل: ﴿فَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهۡتَدِي لِنَفۡسِهِۦۖ وَمَن ضَلَّ فَقُلۡ إِنَّمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ٩٢﴾ [النمل].

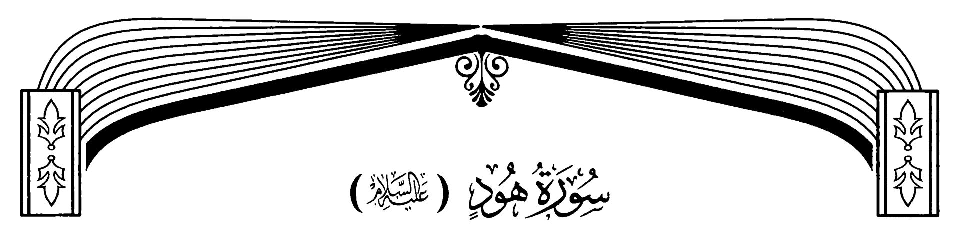
فورد في الأولى عقب قوله: ﴿وَمَن ضَلَّ﴾ قوله: ﴿فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيۡهَاۖ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيۡكُم بِوَكِيلٖ ١٠٨﴾ [يونس]، وفي الثانية عقب قوله: ﴿وَمَن ضَلَّ﴾ قوله: ﴿فَقُلۡ إِنَّمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ٩٢﴾ **فللسائل أن يسأل عن الفرق؟**

والجواب: أن آية يونس مرتبطة بقوله تعالى فيما قبلها: ﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ جَمِيعًاۚ أَفَأَنتَ تُكۡرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ ٩٩﴾ [يونس]، فلما تقدمها هذا ومعناه هو المعنى الوارد في قوله تعالى في سورة الزمر: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِوَكِيلٍ ٤١﴾ [الزمر]، فقيل هنا على لسانه ﷺ: ﴿وَمَآ أَنَا۠ عَلَيۡكُم بِوَكِيلٖ ١٠٨﴾، وتناسب ذلك وارتبط ارتباطًا لا يلائم الموضع خلافه، والله أعلم.

وأما آية النمل فإنها راجعة إلى قوله تعالى فيما تقدمها: ﴿فَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۖ إِنَّكَ عَلَى ٱلۡحَقِّ ٱلۡمُبِينِ ٧٩ إِنَّكَ لَا تُسۡمِعُ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَلَا تُسۡمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوۡاْ مُدۡبِرِينَ ٨٠ وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِي ٱلۡعُمۡيِ عَن ضَلَٰلَتِهِمۡۖ إِن تُسۡمِعُ إِلَّا مَن يُؤۡمِنُ بِـَٔايَٰتِنَا فَهُم مُّسۡلِمُونَ ٨١﴾ [النمل]، فناسب هذا أتم مناسبة قوله تعالى: ﴿وَمَن ضَلَّ فَقُلۡ إِنَّمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ٩٢﴾ [النمل]، ولم يكن قوله: ﴿فَقُلۡ إِنَّمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ٩٢﴾ ليناسب المتقدم في سورة يونس. ولا قوله: ﴿وَمَآ أَنَا۠ عَلَيۡكُم بِوَكِيلٖ ١٠٨﴾ [يونس] ليلائم ما [تقدم هنا][1]، والله أعلم.



(١) في (أ) و(ب): [تقدمها].



سورة هود (عليه السلام)

• **الآية الأولى منها:** قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَٰهُ نَعْمَآءَ بَعْدَ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ ٱلسَّيِّـَٔاتُ عَنِّىٓ ۚ إِنَّهُۥ لَفَرِحٌ فَخُورٌ ﴿١٠﴾﴾، وفي سورة حم السجدة[1]: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنَّا مِنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِى وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً﴾ [فصلت: ٥٠].

للسائل أن يسأل عن زيادة ﴿مِّنَّا﴾ وزيادة ﴿مِنۢ﴾ في سورة السجدة وسقوطهما معًا في سورة هود؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن لم يرد في هود ما يستدعي تلك الزيادة، وأما سورة السجدة فتقدم فيها قوله: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَآءِى﴾ [فصلت: ٤٧] قطعًا بهم وتنبيهًا على سوء مرتكبهم، وقد عاينوا الحق، وضل عنهم ما كانوا يدعون من قبل من شركاء الله سبحانه، ﴿وَظَنُّوا۟﴾؛ أي: أيقنوا وعلموا أنه لا محيص لهم ولا مفر، فلما تقدم ذكر الشركاء قال تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنَّا﴾، فنبه تعالى بقوله: ﴿مِّنَّا﴾ على أن لا شريك له، ولا معطي غيره، وأنه لا يأتي العبد شيء من سواه سبحانه. ولما لم يتقدم في سورة هود ذكر لذلك لم يرد فيها التنبيه بقوله: ﴿مِّنَّا﴾، وأما زيادة: ﴿مِنۢ﴾ في قوله: ﴿مِنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ﴾ فمناسب لإطناب هذا الغرض في هذه السورة[2]، فناسب ذلك الزيادة. ولإيجاز هذا القصد في سورة هود ناسبه سقوط (مِنْ)،

---

(١) يقصد سورة (فصلت).

(٢) كثيرًا ما يلجأ المصنف إلى مثل هذا من تعليل الزيادة بمناسبة الإطناب في السورة، وتعليل تركها بمناسبة الإيجاز، ومثل هذا لا أراه كافيًا لتحليل ما علّل له ـ والله تعالى أعلم ـ لأنه يحتاج إلى تعليل لوجه الإطناب على العموم في مجمل السورة وتعليل كل إطناب على حدة لمناسبة سياقه، وكذا بالنسبة لتعليل وجه الإيجاز. والله تعالى أعلم.

فجاء كل على ما يناسب ويجب، ولم يكن ليلائم كلا من الموضعين إلا ما ورد فيه، والله أعلم.

• **الآية الثانية منها:** ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ مِنَ ٱلْأَحْزَابِ فَٱلنَّارُ مَوْعِدُهُۥ فَلَا تَكُ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ إِنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٧﴾﴾ [هود]، وفي آخر السورة إثر قوله: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴿١٠٨﴾﴾ [هود] ﴿فَلَا تَكُ فِى مِرْيَةٍ مِّمَّا يَعْبُدُ هَٰٓؤُلَآءِ مَا يَعْبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُهُم مِّن قَبْلُ﴾ [هود: ١٠٩]، وفي سورة السجدة: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ فَلَا تَكُن فِى مِرْيَةٍ مِّن لِّقَآئِهِۦ﴾ [السجدة: ٢٣] بإثبات نون تكن، وحذفها في آيتي سورة هود، فللسائل أن يسأل عن ذلك؟

والجواب عنه، والله أعلم: أن العرب تصرفت في «يكون» عند دخول الجازم تصرفًا لم تفعله في نظائرها وما يشبهها، وبسط هذا في مظانه، فيكون الوجه في «يكون» عند دخول الجازم تسكين النون، فتحذف الواو عند التقاء الساكنين كما ورد في سورة السجدة، إلا أن حذف النون في «يكون» من فصيح كلامهم ما لم تكن متحركة، فإن كانت متحركة لم تحذف لقوتها بالحركة وإن كانت عارضة(١) كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟...﴾ [البينة: ١] ولا تحذف هذه إلا في الشعر نحو قوله:

لم يك الحق سوى أن هاجه ... رسم دار قد تعفى بالسرر(٢)

فورد في سورة هود على ما اعتمدوه من تخفيف هذا اللفظ ليناسب بذلك إيجاز الكلام المتعلق بقوله: ﴿فَلَا تَكُ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ﴾ [هود: ١٧]، والمتصل به تمامه تمام معنى المقصود؛ وذلك قوله: ﴿إِنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ وَلَٰكِنَّ

---

(١) أي: وإن كانت الحركة عارضة؛ لأن حركة الكسر في (لم يكن) عارضة للتخلص من التقاء الساكنين.

(٢) البيت من الرمل وهو لحسيل بن عرفطة. (انظر: خزانة الأدب، ٩/٣٠٤، ٣٠٥)، وحسيل بن عرفطة: هو حسيل بن عرفطة بن نضلة بن الأشتر بن حجوان بن فقعس الأسدي ثم الفقعسي روى ابن شاهين عن ابن عقدة عن داود بن محمد بن عبد الملك بن حبيب بن تمام بن حسيل بن عرفطة حدثني أبي عن أبيه عن جده عن أبيه عن حسين بن عرفطة أنه كان اسمه حسيلًا فسماه النبي ﷺ حسينًا. (الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، مرجع سابق، ٢/٧٦).

﴿أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ ۝١٧﴾ [هود]، وكذلك قوله في آخر السورة: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّمَّا يَعْبُدُ هَٰؤُلَاءِ﴾ [هود: ١٠٩] إلى قوله: ﴿غَيْرَ مَنقُوصٍ ۝١٠٩﴾ [هود].

وورد في سورة السجدة على أصل الكلمة قبل الحذف فقيل: ﴿فَلَا تَكُن﴾، ليجري ذلك مع ما ورد في هذه السورة من طول الكلام المتعلق بقوله: ﴿فَلَا تَكُن فِي مِرْيَةٍ مِّن لِّقَائِهِ﴾ [السجدة: ٢٣]، ألا ترى أن الكلام واحد إلى قوله: ﴿فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۝٢٥﴾ [السجدة]، فنوسب الإيجاز بالإيجاز والطول بالطول، والله أعلم[(١)].

• **الآية الثالثة منها:** قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ ۝٢٢﴾ [هود]، وفي سورة النحل: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ ۝١٠٩﴾ [النحل].

للسائل أن يسأل عن وجه تخصيص آية هود بقوله: ﴿الْأَخْسَرُونَ ۝٢٢﴾ وآية النحل (بقوله): ﴿الْخَاسِرُونَ ۝١٠٩﴾؟ [وهل كان يمكن العكس][(٢)].

والجواب: أن آية هود قد تقدمها (ما يفهم) المفاضلة، ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ﴾ الآية [هود: ١٧] يفهم من سياقها أن المراد: أفمن كان على بينة من ربه كمن كفر وجحد (وكذب) الرسل؟ ثم أتبع هذا بقوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [هود: ١٨]، فهذا صريح مفاضلة، ثم استمرت الآي في وصف من ذُكر وعرضهم على ربهم وقول الأشهاد: ﴿هَٰؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۚ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ۝١٨ الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [هود: ١٨، ١٩] إلى ذكر مضاعفة العذاب لهم، واستمر ذكرهم إلى قوله: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ ۝٢٢﴾ [هود] فناسب لفظ الأخسرين بصيغة التفاضل، ومقصود التفاوت ما تقدم مما يفهم ذلك من قوله تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ﴾، وأفعل من كذا في قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ

---

(١) سبق أن بينا أن ذلك منهج المصنف في التعويل على مناسبة الإيجاز بالإيجاز بالحذف، والإطناب بالزيادة.

(٢) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

﴿مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ﴾ [هود: ١٨]، فالآيات من لدن قوله: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [هود: ١٧] إلى قوله: ﴿هُمُ ٱلْأَخْسَرُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [هود] مبنيات على ما ذكرناه غير خارجة عن هذا المقصود، ولو ورد هنا (الخاسرون) مكان (الأخسرين) لتنافى النظم وتباين السياق ولم يتناسب.

وأما آية (النحل) فلم يقع قبلها أفعل التي للمفاضلة والتفاوت ولا ما يفهمهما، وإنما قبلها: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ لَا يَهْدِيهِمُ ٱللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٠٤﴾ إِنَّمَا يَفْتَرِي ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ ﴿١٠٥﴾﴾ [النحل]، وبعد هذا ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [النحل]، وبعد هذا: ﴿وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ ﴿١٠٨﴾﴾ [النحل]، فتأمل هذه الفواصل واتفاقها في اسم الفاعل المجموع جمع السلامة في قوم متفقي الأحوال في كفرهم، إلى أن ختم وصفهم وما قصد من ذكرهم بقوله: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿١٠٩﴾﴾ [النحل]، فتناسبت الآي في السياق والفواصل[1]، وختمت بمثل ما به بدئت، ولم يكن ليناسب ما ورد هنا لفظ المفاضلة، إذ ليس في الكلام ما يستدعي ذلك لا من لفظه ولا من معناه، ووضح اختصاص كل من العبارتين بمكانه، وأن العكس لا يلاءم، والله أعلم.

• **الآية الرابعة من سورة هود:** قوله تعالى في قصة نوح عليه السلام: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَءَاتَىٰنِى رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ﴾ [هود: ٢٨]، وفي قصة صالح بعد: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَءَاتَىٰنِى مِنْهُ رَحْمَةً﴾ [هود: ٦٣].

للسائل أن يسأل عن مجاوبة كل واحد من هذين النبيين الكريمين لقومه، لم تقدم المجرور في قول صالح عليه السلام: ﴿وَءَاتَىٰنِى مِنْهُ رَحْمَةً﴾ على المفعول الثاني من مفعولي أتى (التي)[2] هو رحمة والوجه تأخيره؛ لأنه فضلة كما تقدم متأخرًا في قول نوح عليه السلام: ﴿وَءَاتَىٰنِى رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ﴾؟

---

(١) هذا من منهج المصنف كذلك التعليل بمناسبة الفواصل.

(٢) كذا في الأصول التي بين أيدينا (التي) وكان الأوفق للسياق (الذي).

والجواب عن ذلك: أن قوم صالح عليه السلام بالغوا في إساءة الجواب حين قالوا: ﴿قَدْ كُنتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَٰذَآ﴾ [هود: ٦٢]؛ أي: قد كنت مرجوًّا أن تسود فينا حتى نقطع عن رأيك ونرجع إليك من أمورنا، فرموا مقامه النبوي بحط مرتبته عنهم، فلما بالغوا في إساءة الجواب جاوبهم عليه السلام ردًّا لمقالهم الشنيع بقوله: ﴿أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَءَاتَىٰنِى مِنْهُ رَحْمَةً﴾ [هود: ٦٣]، ولا شك أنه عليه السلام كذلك، وأنه على بصيرة من أمره، ولكنه خاطبهم على ما يجري في المناظرة من فرض ما لا يعتقده المناظر على حسب نطقه، ولكنه يستنزل بذلك مناظره ليقيم الحجة عليه، فيقول: هب كذا على ما تقوله، فعلى هذا جرى قول النبي الكريم: ﴿أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى﴾ [هود: ٢٨]؛ أي: كيف ترون إن كنت على واضحة وعلى يقين من ربي وآتاني منه رحمة فعصيته بموافقتكم، فإن فعلت ذلك فمن ينصرني ويمنعني من عذابه، فخاطبهم عليه السلام بطريقة فرض هذا: إن كان كذا، وهو عليه السلام العليم بحاله الجليل، وعلى بينة من ربه، وأكد بتقدم المجرور في قوله: ﴿وَءَاتَىٰنِى مِنْهُ رَحْمَةً﴾ [هود: ٦٣] لما يحرز تقديمه من التأكيد ويعطيه بمفهومه من أن الرحمة منه سبحانه لا يشرك فيها غيره، وهو مخصوص لا يحصل مع تأخيره. فتقديم هذا الضمير المجرور كتقديمه في قوله سبحانه: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص][1]، وقد تقدم مثله في إنشاد سيبويه (رحمة الله عليه)[2]:

لتقربن قربًا جلذيًّا ... ما دام فيهن فصيلٌ حيًّا

فلما بالغوا في قبح الجواب بالغ عليه السلام في رد مقالهم، فقدم المجرور لتأكيد أن الرحمة من عند الله تعالى فقال: ﴿وَءَاتَىٰنِى مِنْهُ رَحْمَةً﴾.

ولما لم يكن في مراجعة قوم نوح مثل هذا في شناعة الجواب؛ لأن أقصى المفهوم من قولهم: ﴿مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا﴾ [هود: ٢٧] إلحاقه بهم ومماثلته إياهم، وكلهم يقولون: لو كنت رسولًا لكنت من الملائكة ولم تكن

---

(١) فإن فيه من وجوه البلاغة تقديم الجار والمجرور للاختصاص.

(٢) هذا البيت قد تقدم تخريجه، وجلذيًّا: أي: شديدًا (سمط اللآلي لليمني ١/ ١٤٥).

لتماثلنا. فلم يكن في قول هؤلاء ما في قول قوم صالح، فجرى جوابه عليه السلام على نسبة ذلك فقال: ﴿وَءَاتَىٰنِى رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ﴾، فأتى بالمجرور مؤخرًا في محله على ما يجب، حيث لا يقصد من إحراز المفهوم ما قصد في الآية الأخرى، فورد كل على ما يلائم، والله أعلم.

• **الآية الخامسة من سورة هود:** قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ قُلْنَا ٱحْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ﴾ [هود: ٤٠]، وفي سورة: «قَدْ أفلَحَ المؤمِنُون»: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ فَٱسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ. . .﴾ [المؤمنون: ٢٧].

للسائل أن يسأل عن قوله في سورة هود: ﴿قُلْنَا ٱحْمِلْ﴾ وفي السورة الثانية: ﴿فَٱسْلُكْ﴾ والقصة واحدة؛ فهل ذلك لمقتض لكل واحد من الموضعين بما وقع فيه؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن لفظ «احمل» أوسع مواقع في اللغة وأكثر تصرفًا في الكلام تقول: حملت الشيء إلى فلان، وحملته على كاهلي، وحملت العلم عن فلان، وحمل فلان الأمانة، وحمله الغضب على كذا، وحمل الفارس على صاحبه، وحملت المرأة والشجرة، ولا تقول في شيء من هذا: سلك، إلا أن يكون المحصول فيه حسبما تعاقب سلك وحمل إن لم يعرض في المعنى ما يمنع. وأما «سلك» فإن العرب تقول: سلكت الشيء في الشيء وأسلكته؛ أي: أدخلته قال الله تعالى: ﴿ٱسْلُكْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ﴾ [القصص: ٣٢]؛ أي: أدخلها، وقال تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِى سَقَرَ ﴿٤٢﴾﴾ [المدثر]؛ أي: ما أدخلكم، وقال تعالى: ﴿وَمَن يُعْرِضْ عَن ذِكْرِ رَبِّهِۦ يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا ﴿١٧﴾﴾ [الجن]؛ أي: ندخله فيه، وقل ما يخرج سلك عن هذا المعنى من الدخول حقيقة ومجازًا، ففيها من حيث معناها خصوص، وأما حمل ففيها اتساع لا يكون في سلك. فوجه ورودها في سورة هود مناسبتها من حيث المعنى من حيث ما اقترن بها من لفظ: ﴿قُلْنَا﴾، فطال الكلام لفظًا مع ما أشرنا إليه من سعة المحامل، وإن لم يرد جميعها هنا، لكن ناسب مجموع هذه العبارة ما ورد في سورة هود من استيفاء قصة نوح عليه السلام وطول الكلام بذلك.

وأما آية «المؤمنون» ففي قصة نوح فيها إيجاز وإجمال، ألا ترى أنها في كلمها وعدد حروفها ـ أعني: آية هود ـ على الضعف أو أطول مما في سورة «المؤمنون»؟ فلذلك ورد في سورة «المؤمنون» لفظ ﴿ٱسْلُكْ﴾ لإيجازه من حيث معناه وعروه عن (اقتران) لفظ ﴿قُلْنَا﴾ أو غيره مما يحرز الطول، بخلاف ما في سورة هود. ومما يعضد هذا المقصد ويشهد له قوله تعالى في سورة هود: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمْرُنَا﴾، وفي سورة «المؤمنون» ﴿فَإِذَا جَآءَ أَمْرُنَا﴾ فتأمل تنظير ﴿حَتَّىٰٓ﴾ وهي على أربعة أحرف بفاء التعقيب في سورة «المؤمنون» في قوله: ﴿فَإِذَا﴾، وإنما الفاء على حرف واحد، فنوسب بالفاء موضعها المبني على الإيجاز، وبحتى موضعها المبني على الاستيفاء والطول، فقد وضح ورود كل مما في السورتين على ما يجب ويناسب[1]، والله سبحانه أعلم بما أراد.

• **الآية السادسة من سورة هود:** قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا﴾ [هود: ٥٨]، وقال في قصة شعيب عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا﴾ [هود: ٩٤]، فعطفت[2] لما على ما قبلها بواو النسق في هذين الموضعين، وخالفت قصة صالح وقصة لوط عَلَيْهِمَا السَّلَامُ في الحرف المعطوف به هذه الجملة المصدرة بحرف الوجوب؛ فقيل في قصة صالح عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَٰلِحًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا﴾ [هود: ٦٦]، وفي قصة لوط عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَٰلِيَهَا سَافِلَهَا﴾ [هود: ٨٢] بعطف «لما»[3] على ما قبلها من هاتين الآيتين بفاء التعقيب.

فللسائل أن يسأل عن وجه اختصاص آيتي هود وشعيب بالواو وآيتي صالح ولوط عَلَيْهِمَا السَّلَامُ بفاء التعقيب؟ وهل ذلك بواجب؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن آيتي صالح ولوط ورد فيهما ما يقتضي معناه أن يربط بالفاء المقتضية التعقيب، أما قصة صالح منهما فتقدمها

---

(١) هذا على طريقة المصنف في التعليل بمناسبة الإيجاز والإطناب.
(٢) في (أ) و(ب): [فقطعت].
(٣) في (أ) و(ب): [لها]، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿فَعَقَرُوهَا فَقَالَ تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾ [هود: ٦٥]، فكأن قد قيل: فلما انقضت، فالموضوع للفاء لمقصود التعقيب. ومثل هذا من غير فرق قوله تعالى في قصة لوط عليه السلام: ﴿إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ﴾ [هود: ٨١] ولا شك أن المعنى يستدعي تقدير: فلما أصبح تحقيقًا لصدق الوعيد، وإعقابًا لا يتحصل بغير الفاء، فهذا يوجب خصوص الفاء بهذين الموضعين. وأما قصة هود عليه السلام فلم يرد فيها ما يستدعي تعقيبًا، بل قبلها ما يقتضي أن ينسق ما بعده عليه بواو العطف، وذلك قوله تعالى مخبرًا عن قوم هود: ﴿وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّونَهُ شَيْئًا﴾ [هود: ٥٧]، ثم قال: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا﴾ [هود: ٥٨]، فعطف هذه الجمل بعضها على بعض بما يعطي ذلك، ويناسب العطف بالواو، وعلى هذا وردت آية شعيب عليه السلام، فورد قبلها ﴿وَيَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ﴾ [هود: ٩٣] ثم بعد ذلك ﴿وَارْتَقِبُوا إِنِّي مَعَكُمْ رَقِيبٌ ﴿٩٣﴾﴾ [هود]، وليس هذا ما يقتضي تعقيبًا؛ بل بابه حمل الآي بعضها على بعض بحرف التشريك، فجاء كل على ما يناسب، والله أعلم بما أراد.

• **الآية السابعة:** قوله تعالى في قصة هود: ﴿وَأُتْبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً﴾ [هود: ٦٠]، وفي قصة موسى بعد من هذه السورة: ﴿وَأُتْبِعُوا فِي هَذِهِ لَعْنَةً﴾ [هود: ٩٩].

فجمع في قصة هود بين اسم الإشارة ولفظ «الدنيا» الجاري عليه وصفًا، واكتفى في قصة موسى باسم الإشارة دون التابع، فللسائل أن يسأل عن وجه ذلك؟ وهل كان يجوز عكس الوارد؟

والجواب عن ذلك: أن الوارد عليه كل من الآيتين لا يحسن خلافه ولا يناسب، وذلك لوجهين: **أحدهما:** أن قصة هود عليه السلام في هذه السورة أكثر استيفاء من قصة موسى عليه السلام بكثير؛ فناسب الطول الطول والإيجاز الإيجاز، ولا يليق العكس. **والوجه الثاني:** أن قوله تعالى في قصة هود: ﴿وَأُتْبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً﴾ وارد على الأصل من الجمع بين التابع نعتًا أو عطف بيان وبين متبوعه، وجاء في قصة موسى عليه السلام: ﴿وَأُتْبِعُوا فِي هَذِهِ لَعْنَةً﴾ على حذف الوصف للاكتفاء باسم الإشارة، وكل فصيح، فجيء بما هو في الأصل أولًا، ثم جيء ثانيًا بما هو ثان عنه على ما ينبغي، ولا يحسن العكس؛ لأن

ذلك شبه التفسير وبابه أن يتقدم، فما يحذف يكون لما تقدم مما لا يدل عليه، ولا يحذف لما سيأتي بعد إلا في قليل نحو قوله:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف[(١)]

وهذا الوجه كاف. والوجه الأول أنسب لرعي النظم، والله أعلم.

• **الآية الثامنة من سورة هود:** قوله تعالى في قصة صالح: ﴿قَالُوا۟ يَٰصَٰلِحُ قَدْ كُنتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَٰذَآ أَتَنْهَىٰنَآ أَن نَّعْبُدَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا وَإِنَّنَا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ ﴿٦٢﴾﴾ [هود]، وقال في سورة إبراهيم عليه السلام: ﴿وَقَالُوٓا۟ إِنَّا كَفَرْنَا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ وَإِنَّا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ ﴿٩﴾﴾ [إبراهيم].

للسائل أن يسأل عن ثبات النونين وهما للمضاعفة الداخلة للتأكيد ونون الضمير في ﴿وَإِنَّنَا﴾ في سورة هود، [وسقوط إحدى النونين في سورة إبراهيم من ﴿إِنَّا﴾؟ وعن إفراد النون في سورة هود (في)][(٢)] ﴿تَدْعُونَآ﴾ وإلحاق نون ثانية في ﴿تَدْعُونَنَآ﴾ من سورة إبراهيم؟

والجواب عن ذلك: أن «إننا» الواردة في سورة هود المضموم فيها إلى «أنَّ» المشددة الناصبة للاسم والرافعة للخبر نون الضمير المنصوب؛ واردة على ما يجب وعلى الأصل في اتصال الضمير المنصوب[(٣)]، ثم يجوز حذف إحدى المضاعفين تخفيفًا فنقول: «إنا» فنكتفي بالضمير عن النون المحذوفة، وذلك من فصيح كلامهم، والأصل الأول، وإذا تقرر هذا فاعلم أن الضمير المتصل بالفعل في ﴿تَدْعُونَآ﴾ في سورة هود ضمير مفرد مستتر وهو ضمير صالح عليه السلام، ورفع هذا الفعل بالضمة المقدرة في الواو من ﴿تَدْعُونَآ﴾ ضمير قوم صالح. ولا نون هنا غير هذه، وأما قوله في سورة إبراهيم عليه السلام: ﴿مِّمَّا

---

(١) البيت لقيس بن الخطيم الأنصاري وفيه حذف الأول لدلالة الثاني عليه، وهو أسلوب عربي معروف، وأنشد له سيبويه في كتابه قوله عمرو بن أحمر الباهلي:

رماني بأمر كنت منه ووالدي بريئًا، ومن أجل الطويّ رماني

واستشهد ببيت قيس بن الخطيم السابق.

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

(٣) هذا مما درج عليه المصنف في بعض الأحيان من التعليل بموافقة الأصل.

﴿تَدْعُونَنَآ﴾ [إبراهيم: ٩] فالواو ضمير الرسل [المقول][١] لهم: ﴿إِنَّا كَفَرْنَا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ﴾، ورفع هذا الفعل بالنون الأولى والنون الثانية ضمير المدعوين، فلا بد هنا من النونين في ﴿تَدْعُونَنَآ﴾، فلما لزمت النونان هنا جيء معهما بـ«إنا» المحذوفة النون لتقارب اللفظ أعني قرب إنا من ﴿تَدْعُونَنَآ﴾، فكان في مظنة الاستثقال فحسن الحذف حيث يجوز فقيل: ﴿وَإِنَّا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ ﴿٩﴾﴾ [إبراهيم]، ولما لم يكن في ﴿تَدْعُونَآ﴾ في سورة هود إلا نون واحدة وهي نون الضمير لم يستثقل، فجيء بـ«إننا» على الأصل فجاء كل على ما يجب، والله أعلم بما أراد.

• **الآية التاسعة من سورة هود عليه السلام:** قوله تعالى في قصة صالح: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دِيَٰرِهِمْ جَٰثِمِينَ ﴿٦٧﴾﴾ [هود]، وقال في هذه السورة في قصة شعيب عليه السلام: ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دِيَٰرِهِمْ جَٰثِمِينَ ﴿٩٤﴾﴾ [هود].

يسأل عن سقوط علامة التأنيث من الفعل في قوله: ﴿وَأَخَذَ﴾ في قصة صالح وثبوتها فيه في قصة شعيب مع التساوي في الفاعل ـ وهي الصيحة ـ والتساوي في الفصل الواقع بين الفعل وفاعله الرافع له؟

والجواب عن ذلك: أن التأنيث على ضربين حقيقي وغير حقيقي، فالحقيقي لا تحذف تاء التأنيث من فعله غالبًا إلا أن يقع فصل؛ نحو: قام اليوم هند، وكلما كثر الفصل حسن الحذف، ومن كلامهم: حضر القاضي اليوم امرأة، والإثبات مع الحقيقي أولى ما لم يكن جمعًا. وأما[٢] التأنيث غير الحقيقي فالحذف فيه مع الفصل حسن، قال تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وهو كثير، فإن كثر الفصل ازداد حسنًا، (ومنه) ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ﴾، فالحذف والإثبات هنا جائزان والحذف أحسن، فجاء الفعل في الآية الأولى على الأولى، ثم ورد في قصة شعيب وهي الثانية بإثبات علامة التأنيث على الوجه الثاني، جمعًا بين الوجهين؛ إذ الآيتان في

---

(١) في (أ): [المفعول].   (٢) في (ب): [إنما].

سورة واحدة وتقدمها الأولى على ما ينبغي، والله أعلم. وهذا ما لم يكن الفاعل ضمير مؤنث فله أحكام تخصه.

• **الآية العاشرة [من سورة هود عَلَيْهِ السَّلَامُ]:**[١] قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمْۗ أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ ۝٦٨﴾ وقرئ ثمود في الموضعين بالوجهين من الصرف وعدمه؛ إلا أن أكثر القراء على الصرف في الأول ومنعه في الثاني[٢] فيترتب على قراءة الأكثرين سؤال وهو لم صرف في الأول في قراءة غير حفص وحمزة، ومنع الثاني الصرف في قراءة الجماعة غير الكسائي؟

ووجه ذلك، والله أعلم: (التفات شيء)[٣] فيه خفاء يراعي مثله؛ وذلك أن الاسم النكرة إذا تكرر وأريد بالثاني الأول ولم يرد غيره لزمت الألف واللام التي للعهد فصار معرفة؛ تقول: رأيت رجلًا فضربت الرجل تريد المذكور ولا تعيده نكرة بوجهه، ولك أن تأتي به مضمرًا فتقول: رأيت رجلًا فضربته، فإذا تكلمت (بهذا) في المعرفة فالأكثر أن تأتي به مضمرًا أو موصوفًا كقولك المذكور أو ما لا يخرج عن الأول حتى لا يظن أنك تريد سواه فتقول: رأيت زيدًا فكلمته، ولقيت عمرًا فضربت المذكور أو فضربت عمرًا المذكور، والثاني المكرر أبدًا إن كان الأول نكرة كان هو معرفة بأداة العهد، وإن كان الأول معرفة كان الثاني أمكن في التعريف، إذ قد يدخل الأول اشتراك لوجود أمثاله ممن سمي باسمه، أما الثاني فلا يدخله اشتراك من حيث هو إلا أن [يسري][٤] له الاشتراك من الأول، (فقد)[٥] ثبت على كل حال أنه

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

(٢) قرأ حفص وحمزة ﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ﴾ [هود: ٦٨] هنا ـ أي في سورة هود ـ وفي الفرقان والعنكبوت بفتح الدال من غير تنوين ووقفًا بغير ألف، والباقون بالتنوين ووقفوا بالألف عوضًا منه، وقرأ الكسائي ﴿أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودٍ﴾ بخفض الدال مع التنوين والباقون بفتح الدال من غير تنوين. (التيسير في القراءات السبع، الإمام أبو عمرو الداني، ذار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، ١/ ٨٨).

(٣) كذا جاء في الأصول، ولعله أراد (التفات إلى شيء) أو تكون (إلى) قد سقطت من النساخ.

(٤) في (أ) و(ب): [يسوي]، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

(٥) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

أبعد من الاشتراك والالتباس من الأول وذلك شفوف له عليه، فكأنه أعرف منه فإذا تكرر غير مضمر ولا منعوت وكان علمًا مما يجوز في مثله الوجهان من الصرف وعدمه وذلك الثلاثي الساكن الوسط، والعرب قد تصرفه لخفته ومنهم من يمنعه الصرف لوجود علتين ولا يراعي خفته، وقد أنشدوا عليه[1].

لم تتلفع بفضل مئزرها   دعد ولم تسق دعد في العلب

فصرف أولًا ولم يصرف آخرًا، فإذا كان آكد[2] تعريفًا كان الوجه منع صرفه إشعارًا لتمكن تعريفه، إذ هذا الضرب من التعريف من موانع الصرف ولا اعتبار بما دونه من المعارف في منع الصرف إلا لموانع أخر، فلهذا كان الثاني في قوله: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ ﴿٦٨﴾﴾ [هود] أولى بمنع الصرف، والله أعلم، وعلى هذا ورد ما أنشدوه (من قوله):

لم تتلفع بفضل مئزرها   دعد[3] ولم تسق دعد في العلب

فالمؤنث الثلاثي الساكن الوسط إذا لم يكن منقولًا عن مذكر فيه الوجهان الصرف وعدمه، إلا أن في اختصاص مكرره بالمنع تأنيس لما ذكرناه وإن لم ترد به الشواهد، إذ باب هذا معروف ومفهوم لا توقف فيه.

• **الآية الحادية عشرة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالَ هَٰذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ ﴿٧٧﴾﴾ [هود]، وفي سورة العنكبوت: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالُوا۟ لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ

---

(١) البيت من المنسرح، وهو لجرير في ملحق ديوانه صـ ١٠٢١، وبلا نسبة في أدب الكاتب، ابن قتيبة، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مصر، ط٤، ١٩٦٣م، (١/ ٢٢٢).

(٢) في النسخ المطبوعة (أكد) بالهمزة وهو خطأ، والصواب بالمد (آكد) على وزن أفعل التفضيل.

(٣) انتهى الشطر الأول من البيت في النسخ المطبوعة عند (دعد) وتكرر ذلك، وهو خطأ شائع؛ لأن البيت من المنسرح، وقد جاء على هذا النحو مفتَعلن مفعُلات مفتعِلُن، وقد وجدت أن هذا من الأخطاء الشائعة في كتابة هذا البيت في كثير من الكتب المطبوعة فنبهت له.

﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [العنكبوت: ٣٣] فوردت آية العنكبوت بزيادة «أن» بعد «لما» بخلاف آية هود، **فللسائل أن يسأل عن ذلك؟**

الجواب عنه ـ والله أعلم ـ: أن (أن)[١] هذه الخفيفة كثيرًا ما تزاد، وزيادتها على ضربين بقياس وغير قياس، فالذي بغير قياس نحو قوله[٢]:

كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

فزيدت بعد كاف التشبيه بينها وبين مجرورها، وأما التي تزاد بقياس فبعد لما، ولما ورد في آية هود قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ ثم ورد هذا اللفظ بجملته في سورة العنكبوت متكررًا بعينه ورد أولًا بغير «أن» على الأصل، وورد ثانيًا بزيادة أن على الثاني ليحصل (بين) التواردين ما يرفع تثاقل اللفظ المذكور[٣].

فإن قلت: فإنه قد تباعد ما بين الآيتين، ومثل هذا لا يحصل فيه ما ذكرت.

فأقول: لما كان اللفظ اللفظ وكانت زيادة «أن» وعدم زيادتها هنا هينا فصيحًا جيء بالجائزين معًا، وتأخرت الزيادة إذ هي غير الأصل إلى المتأخر من الآيتين.

فإن قلت: إن قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦] لم يقع فيه تكرر فلم زيد فيه «أن» ولم يأت على الأصل؟

قلت: لما كان مجيء البشير إلى يعقوب عليه السلام بعد طول الحزن وتباعد المدة ناسب ذلك زيادة «أن» لما في مقتضى وصفها من التراخي، فورد كل من هذا على ما يجب، والله أعلم.

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

(٢) عجز بيت من بحر الطويل لباعث بن صريم اليشكري. (انظر: الكتاب، سيبويه، مرجع سابق، ١/٣٢٨).

(٣) هذا أيضًا مما قد يعلل به المصنف أحيانًا، وهو من نوع التعليل بالتنويع، وهو غير قوي.

• **الآية الثانية عشرة من سورة هود ﷺ:** قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓا۟ إِلَيْكَ ۖ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ۖ إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْ ۚ﴾ [هود: ٨١]، وقال في سورة الحجر: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَٱتَّبِعْ أَدْبَٰرَهُمْ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ وَٱمْضُوا۟ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴿٦٥﴾﴾ [الحجر].

هنا ثلاثة سؤالات: أحدها: ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ۖ﴾ في سورة هود، ولم يقع ذلك الاستثناء في الحجر، **والثاني:** ما ورد في الحجر قوله: ﴿وَٱتَّبِعْ أَدْبَٰرَهُمْ﴾، **والثالث:** قوله: ﴿وَٱمْضُوا۟ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴿٦٥﴾﴾ ولم يذكر في سورة هود.

والجواب عن الأول: أن آية الحجر ورد قبلها قوله في قصة إبراهيم ﷺ: ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿٥٧﴾ قَالُوٓا۟ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ﴿٥٨﴾ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٥٩﴾ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَآ ۙ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ ﴿٦٠﴾﴾، فلما ورد هنا استثناء المرأة وذكر حالها وقع بذلك الاكتفاء، فلم يذكر في الآية بعد؛ إذ ذلك كله كلام متصل بعضه ببعض، ولم يتقدم لامرأة لوط ﷺ في سورة هود ذكر فاحتيج إلى استثنائها.

والجواب عن السؤال الثالث(١): أن قوله في سورة الحجر: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ وَٱمْضُوا۟ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴿٦٥﴾﴾ زيادة إخبار بما ليس في سورة هود، وقد تأخرت سورة الحجر عنها، فوفت بما لم يذكر في سورة هود، ومثل هذا لا سؤال فيه.

• **الآية الثالثة عشرة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَٰلِيَهَا سَافِلَهَا [وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا](٢) حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ﴾] [هود: ٨٢]، وفي سورة الحجر: ﴿فَجَعَلْنَا عَٰلِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ ﴿٧٤﴾﴾ [الحجر].

ففي الأولى: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا﴾ والضمير للقرية والمراد أهلها، وفي

---

(١) من الملاحظ أنه لم تتم الإجابة عن السؤال الثاني.

(٢) ما بين المعقوفيتن في (أ) و(ب): [وأمطرنا عليهم]، وهي خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

الثانية: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ﴾ والضمير لقوم لوط فللسائل **(أن يسأل)** عن وجه اختلاف الضمير مع اتحاد المقصود؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن كلًّا من الموضعين مراعى فيه مناسبة ما تقدمه، ولما تقدم آية الحجر قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ۝٥٨﴾ [الحجر]، فذكر قوم لوط موصوفين بالإجرام الموجب لهلاكهم فروعي هذا المتقدم فقيل: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ﴾، ونظير هذا قوله تعالى في سورة الذاريات: ﴿قَالُوٓا۟ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ۝٣٢ لِنُرْسِلَ عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّن طِينٍ ۝٣٣﴾، فقيل: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ لما تقدم (قوله): ﴿إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ۝٣٢﴾ [الذاريات]، وأما آية هود فلم يتقدم فيها مثل هذا، فاكتفى بضمير القرية فقيل: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا﴾، وأغنى ذلك عن ذكر المهلكين؛ إذ هم المقصودون بالعذاب، فورد كل على ما يناسب، والله أعلم.

• **الآية الرابعة عشرة من سورة هود:** قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَـٰتِنَا وَسُلْطَـٰنٍ مُّبِينٍ ۝٩٦ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِي۟هِۦ فَٱتَّبَعُوٓا۟ أَمْرَ فِرْعَوْنَ ۖ وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ۝٩٧﴾ [هود]، وقال في سورة غافر: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَـٰتِنَا وَسُلْطَـٰنٍ مُّبِينٍ ۝٢٣ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَهَـٰمَـٰنَ وَقَـٰرُونَ فَقَالُوا۟ سَـٰحِرٌ كَذَّابٌ ۝٢٤﴾، وقال في سورة الزخرف: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَـٰتِنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِي۟هِۦ فَقَالَ إِنِّى رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ۝٤٦﴾.

وقد ذكر صاحب كتاب «الدرة»[1] هذه الآيات الثلاث لاستوائها في الافتتاح والمطالع وانفراد هود وغافر بزيادة قوله: ﴿وَسُلْطَـٰنٍ مُّبِينٍ ۝٩٦﴾ [غافر]، ولم يذكر ذلك في آية الزخرف، وقد ورد في مثل هذا أمثلة في العدد وإن خالفه في المطالع والافتتاح إلا أنها من ضربها؛ وذلك قوله في سورة المؤمنون: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ وَأَخَاهُ هَـٰرُونَ بِـَٔايَـٰتِنَا وَسُلْطَـٰنٍ مُّبِينٍ ۝٤٥ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِي۟هِۦ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ قَوْمًا عَالِينَ ۝٤٦ فَقَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَـٰبِدُونَ ۝٤٧﴾،

---

(١) يقصد الإسكافي صاحب درة التنزيل، وهو أحد الكتب المحققة في هذه الموسوعة المباركة.

وتقدم في سورة الأعراف: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ فَظَلَمُوا۟ بِهَا﴾ [١٠٣]. وفي سورة يونس: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ وَهَٰرُونَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ بِـَٔايَٰتِنَا فَٱسْتَكْبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ ﴿٧٥﴾﴾، فورد في سورة هود وفي سورة المؤمنون وسورة غافر زيادة قوله: ﴿وَسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٩٦﴾﴾ ولم ترد هذه الزيادة في السور الثلاث الأخر، وورد في سورة يونس وسورة «المؤمنون» ذكر تأييد موسى بأخيه هارون عليه السلام، ولم يرد ذلك في غيرهما، وانفردت سورة المؤمنون بالجمع بين تأييده عليه السلام بأخيه وسلطان مبين، **فللسائل أن يسأل عن** توجيه ذلك كله لاتحاد الأخبار؟

والجواب عنه، والله أعلم: أنه حيث يذكر سوء رد المرسل إليهم وقبح جوابهم يقابل أبدًا بتأييده بأخيه أو عضده بالآيات مما يقتضي القهر والإرغام؛ وهو المعبر عنه بالسلطان المبين، فيكون ذلك مقابلة لشنيع مجاوبتهم وسوء ردهم بالجملة، فإنه إذا اجتمع إفصاحهم بالتكذيب واستكبارهم جمع في التهديد المتقدم بين التأييد بهارون والسلطان المبين، وحيث يصرح بالتكذيب أو ما يعطيه بيانًا كقوله: ﴿فَٱتَّبَعُوٓا۟ أَمْرَ فِرْعَوْنَ﴾ [هود: ٩٧] قدم ذكر التأييد بالسلطان (المبين)، وحيث تذكر صفتان محومتان على التكذيب من غير إفصاح يقدم ذكر التأييد بهارون عليه السلام، وما كان دون ما ذكر لم يذكر هارون ولا السلطان المبين، فمن ذلك قوله: ﴿فَٱتَّبَعُوٓا۟ أَمْرَ فِرْعَوْنَ﴾ فإنه أخبر تعالى بأنهم لم تجد عليهم البراهين ولا الآيات إلا اتباع أمر فرعون، وقوله تعالى مخبرًا عنهم في سورة «المؤمنون» بقوله: ﴿فَٱسْتَكْبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ قَوْمًا عَالِينَ ﴿٤٦﴾﴾ إلى ما تبع هذا محكيًا من قبيح قولهم: ﴿...أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَٰبِدُونَ ﴿٤٧﴾ فَكَذَّبُوهُمَا﴾ [المؤمنون: ٤٧ ـ ٤٨] وإخباره تعالى عنهم في سورة غافر بقوله: ﴿سَٰحِرٌ كَذَّابٌ ﴿٢٤﴾﴾، فهذه المواضع لما ذكر فيها شنيع مرتكبهم في تلقي دعاء موسى عليه السلام إياهم قدم توطئة لسوء مرتكبهم تأييده عليه السلام بالسلطان المبين ليفهم ذلك أخذهم وهلاكهم بسوء مرتكبهم، وقدم في سورة يونس توطئة لما ذكر فيها من استكبارهم واجترامهم تأييد موسى بأخيه هارون عليه السلام وذلك من السلطان المبين، ولما تضاعف المحكي من مرتكبهم وقبيح مقالهم في سورة

«المؤمنون» قدَّم في ذكر إرساله تأييده بأخيه وبالسلطان المبين مقابلة للإخبار عنهم بقوله: ﴿...فَٱسْتَكْبَرُواْ وَكَانُواْ قَوْمًا عَالِينَ ﴿٤٦﴾ فَقَالُوٓاْ أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَٰبِدُونَ ﴿٤٧﴾ فَكَذَّبُوهُمَا﴾ [المؤمنون]، فأخبر تعالى عنهم بالتكذيب والاستكبار والاجترام والعلو تمردًا وعتوًّا وادعاء المماثلة لهم في البشرية والاختصار لأقدارهما العلية، فقوبل هذا الإسهاب من مقالهم السيئ بالإطالة في ذكر التأييد ليتناسب الطرفان. أما حيث لم يرد ذكر السلطان فنجد جوابهم في ذلك دون ما تقدم من التشديد كقولهم في سورة الأعراف: ﴿فَظَلَمُواْ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٠٣]، وقوله في سورة الزخرف: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم بِـَٔايَٰتِنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَضْحَكُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [الزخرف] فليس موقع جوابهم في هاتين السورتين كموقع ما تقدم في الآيتين، فنوسب بين طرفي الادعاء والجواب.

• **الآية الخامسة عشرة [من سورة هود]:**[1] قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴿١١٧﴾﴾ [هود]، وفي سورة القصص: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِىٓ أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا ۚ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِى ٱلْقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَٰلِمُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [القصص].

للسائل أن يسأل عن [قوله في][2] أولى الآيتين: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ﴾ وفي الثانية: ﴿وَمَا كُنَّا﴾، وعن قوله في الأولى: ﴿لِيُهْلِكَ﴾ بالفعل الداخلة عليه لام الجحود، وفي الأخرى: ﴿مُهْلِكَ﴾ و﴿مُهْلِكِى﴾ باسم الفاعل، وعن قوله في الأولى: ﴿مُصْلِحُونَ ﴿١١٧﴾...﴾ وفي الثانية: ﴿حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِىٓ أُمِّهَا رَسُولًا﴾ الآية، وفي الثالثة: ﴿إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَٰلِمُونَ ﴿٥٩﴾﴾ فتلك ثلاثة أسئلة.

والجواب: أن آية هود تقدمها قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ﴾ [هود: ١١٦]؛ أي: فهلا كان منهم خيار ينهون عن الفساد والظلم، فلو كان منهم ذلك لما هلكوا: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴿١١٧﴾﴾ [هود]؛

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

(٢) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

أي: ما كان ليفعل بهم ذلك وإن وقع منهم ظلم إذا كان فيهم مغير للظلم وناه عن الفساد، ولكنهم كانوا كما أخبر تعالى عن المعتدين من بني إسرائيل في قوله تعالى عنهم: ﴿كَانُوا۟ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ﴾ [المائدة: ٧٩]، وجيء بالفعل في قوله: ﴿لِيُهْلِكَ﴾ إشارة إلى التكرر بحسب ما يكون منهم، فلو كان في كل أمة وقرن بعد قرن من ينهى عن الفساد والظلم لما أخذوا بذوي الظلم منهم، ولكان تعالى يدفع ببعضهم عن بعض، ولكن تكرر الفساد وعم كل قرن فتكرر عليهم الجزاء والأخذ، فأشار الفعل إلى التكرر ولم يكن الاسم ليعطي ذلك، وهذا كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩] ولم يقل: وقابضات؛ لما قصده من معنى التكرر، وأما قوله في سورة القصص: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِىٓ أُمِّهَا رَسُولًا . . .﴾ [القصص: ٥٩] فإنه تقدم هذا قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ ٱلْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٥١﴾﴾ [القصص]؛ أي: أتبعنا ووالينا التذكار، ويشهد لهذا قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴿٢٤﴾﴾ [فاطر]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾، فلما أعلم سبحانه تتابع التذكار وتعاقب الإنذار قال: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِىٓ أُمِّهَا رَسُولًا﴾ [القصص: ٥٩]، وناسب هذا ذكر [اسم الفاعل](١) لأنه قصد ذكر الاتصاف بهذا ولم يقصد التكرر ولم يكن حاصله، وقال هنا وفي آية هود: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١١٧] بإضافة اسم الرب جل وتعالى إلى ضمير نبينا ﷺ المخاطب بهذه؛ ملاطفة لهذا النبي ﷺ وتأنيسًا له ولأمته، وإشعارًا بعظيم حظوته ومنزلته لديه سبحانه، ثم أتبع تعالى هذا بقوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِى ٱلْقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَٰلِمُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [القصص]، فأخبر تعالى أنه ما أهلكهم إلا بعد استحقاق جميعهم العذاب وتساويهم في الظلم، وقيل في هذه الآية الأخيرة: ﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِى ٱلْقُرَىٰٓ﴾: لئلا يتكرر اللفظ بعينه مع الاتصال والقرب، وليس من مواضعه، وقد حصل جواب الأسئلة الثلاثة وبيان خصوص كل آية منها بموضعها، والله أعلم(٢).

---

(١) ما بين المعقوفتين في (أ) و(ب): [الفاعل].

(٢) من منهج المصنف التعليل بالتنويع كما مر من قبل.



سورة يوسف (عليه السلام)

• **الآية الأولى منها:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٢﴾ [يوسف]، وفي سورة الزخرف: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٣﴾ [الزخرف].

فورد (هنا) ﴿جَعَلْنَٰهُ﴾ موضع ﴿أَنزَلْنَٰهُ﴾ في الآية الأولى، **فللسائل أن يسأل** عن موجب هذا التخصيص لاتفاق الوارد في الآيتين لفظًا ومعنى في غير ما ذكر؟

والجواب عنه، والله أعلم: أن آية (سورة) يوسف لما كانت توطئة لذكر قصصه عليه السلام ولم تتضمن السورة غير ذلك إلا ما أعقبت به في آخرها مما يعرف بعجيب ما تضمنته مما كان غيبًا عند قريش والعرب، مستوفيًا ما كان أهل الكتاب يظنون أنهم انفردوا بعلمه، فأنزل الله هذه السورة موفية من ذلك أتمه، ومعرفة من قصصه العجيب، ومؤدية أكمله وأعمه، ولا أنسب عبارة هنا من قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢] ليعلم العرب وأهل الكتاب أن ذلك منزل من عند الله لموافقته ما عند أهل الكتاب، ولقطع العرب والجميع أن نبينا محمدًا ﷺ لم يتلق ذلك القصص من أحد من العرب، إذ لم يكن عندهم منه نبأ، ولا رحل في تعرفه إلى أحد، فكان قصصًا وآيةً معلمًا بصحة رسالته عليه السلام وعظيم تلك العناية، فالتعبير بالإنزال هنا بيِّن.

وأما آية الزخرف فلم تبن على إخبار؛ بل أعقبت بآي الاعتبار والتلطف في التنبيه والتذكار قال تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ۝٥﴾ [الزخرف]، وهذا أعظم التلطف، وقال تعالى بعد: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ۝٩﴾ [الزخرف]، ثم مضت أكثر؛ أي: هذه السورة على نحو هذا الاعتبار وما يناسبه.

وقد ذكر سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ في أقسام «جعل» كونها بمعنى «صيَّر» ملحقًا لها بظننت وأخواتها ومنه قولهم: جعل الطين خزفا[١]، وذلك انتقال وتصيير فالمراد بالآية جعل الكتاب معتبرًا هدى ونورًا والمنبهون به والمعتبرون بآياته المخاطبون به مخلوقون تقدمهم العدم، وإنما صح خطابهم به مشاهدة بعد وجودهم، فصح بانتقال حالهم التصيير، وجل عن التغيير والحدوث كلام الحكيم الخبير[٢]، فكلامه سبحانه قديم ليس بمخلوق فيبيد ولا صفة لمخلوق فينفد، فقد وضح معنى الجعل هنا ومسوغه، وأنه لا يناسب هنا غير ذلك، ولا يناسب الآية الأخرى غير «أنزل» فجاء كل على ما يجب، والله أعلم.

• **الآية الثانية من سورة يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ:** قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥٓ ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًاۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٢٢﴾﴾ [يوسف]، وفي سورة القصص: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًاۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٤﴾﴾ [القصص].

للسائل أن يسأل عن ثبوت قوله: ﴿وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ في سورة القصص ولم يثبت ذلك في سورة يوسف؟ وهل كان يمكن ورود العكس في الآيتين؟

والجواب عن ذلك: أن الأشد مختلف فيه من البلوغ إلى استكمال أربعين سنة، وقد قيل بالزيادة على الأربعين، وظاهر القرآن أن الأشد يقع على دون الأربعين لقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ [الأحقاف: ١٥]، فلو كان الأشد الأربعين لأدى إلى عطف الشيء على نفسه[٣]، فإنما الكلام في قوة أن لو قيل: حتى إذا بلغ أشده واستكمل وتم بالزيادة ـ والله

---

(١) الجعل في اللغة ـ بفتح الجيم ـ له عدة معان: فيأتي بمعنى صير نحو جعلت الطين خزفًا، وسمى نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩]؛ أي: سموهم؛ لأن سلطان المشركين إنما هو على الأسماء دون الذوات؛ وبمعنى خلق نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾؛ أي: خلقهما، وبمعنى ألقى نحو: جعلت متاعك بعضه على بعض؛ أي: ألقيته، وبمعنى قارب الفعل ولم يشرع فيه نحو: جعل يقول كذا.

(٢) هذا هو المعتقد الصحيح وهو أن القرآن كلام الله تعالى غير حادث ولا مخلوق، وهو معتقد أهل السُّنَّة والجماعة، وهو ما يذهب إليه المصنف.

(٣) **قلت**: يمكن أن يكون هذا لعطف البيان، كقوله تعالى: ﴿ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ﴾ [البقرة: ٥٣].

أعلم ـ، وإذا كان وقوع الأشد على ما ذكرنا، ولا يكون إلا على حال من العمر يحسن فيه الضبط والتدبير، والإحكام للأمور، والفهم للخطاب، وتحقيق مقادير الأمور، وهذا بجري العادة إنما ابتداؤه عند البلوغ أو قبل البلوغ، ثم يستحكم إلى الغاية التي إليها انتهاء تمام القوة واستحكام العقل، وتلك الأربعون، وعلى رأس الأربعين سنة بعث الله نبينا محمدًا ﷺ، ثم إن الله سبحانه قال في قصة يحيى بن زكريا عليه السلام ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا ﴿١٢﴾﴾ [مريم]، وهذا ولا بد في غير [سن][1] الأربعين، وقال تعالى في قصة يوسف عليه السلام حال إلقائه في الجب: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَٰذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿١٥﴾﴾ [يوسف]، وهذا حال ابتداء الوحي من الله سبحانه إنما يكون بعلم وحكمة، وموسى عليه السلام إنما ابتدئ بالوحي وسماع الكلام بعد فراره خوفًا من فرعون، قال تعالى: ﴿فَفَرَرْتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِى رَبِّى حُكْمًا وَجَعَلَنِى مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٢١﴾﴾ [الشعراء] وأفصحت آي القرآن أن ذلك كان بعد رجوعه وإنكاح شعيب عليه السلام إياه ابنته[2]، ولم يخرج من مصر حتى ائتمر به للقتل، وبعد وكز الذي كان من عدوه وقضائه عليه، ومجموع هذا إنما هو بخروجه عليه السلام عن سن الابتداء إلى استكمال الأشد وهو الاستواء، فقيل في قصته: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ [القصص: ١٤]؛ أي: استكمل وانتهى إلى أحسن الحالات في السن، وأما يوسف عليه السلام في الوحي إليه في الجب فحاله وإن بلغ ما يسمى أشدًا غير حالة الاستواء، فامتنع مجيء الاستواء في قصته وورد في قصة موسى، وكلام المفسرين إذا تؤمل وإن لم يكن إفصاحًا مشعر بهذا، فجاء كل على ما يجب، والله أعلم[3].

---

(١) ما بين المعقوفتين بهامش (أ) و(ب).

(٢) الصحيح أن العبد الصالح ليس شعيبًا كما قال الرازي.

(٣) **قلت**: قصة موسى عليه السلام أتبعها بذكر قصته في وكز الرجل وقتله، وما تبع ذلك من فراره والتقائه ببنتي الرجل الصالح عليه السلام وسقيه لهما، وما ورد في ذلك ـ في بعض الروايات من رفعه حجرًا ثقيلًا لا يقدر عليه الرجال الأشداء، ثم ما كان من استئجاره وإنكاحه إحدى ابنتي الرجل الصالح؛ فلعله لأجل ذلك ناسب ذكر استوائه الدال على كمال قوته ورجولته وفحولته مما لم يذكر مثله في سياق قصة يوسف عليه السلام.

• **الآية الثالثة من سورة يوسف عليه السلام:** قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ [يوسف: ١٠٩]، وفي سورة النحل ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۚ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [النحل]، وفي سورة الأنبياء: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ﴾ [الأنبياء: ٧]، وفي سورة الفرقان: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِى ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٢٠].

للسائل أن يسأل عن اختصاص هاتين الآيتين الأخيرتين بسقوط «من» منهما وثبوتها في الآيتين الأوليين.

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن آية يوسف قد تقدمها قوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يوسف]، وقوله: ﴿وَسُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٨﴾﴾ [يوسف]، وقوة السياق في هذه الآي يدل على معنى القسم ويعطيه، فناسب ذلك زيادة «من» المقتضية الاستغراق، وكذلك قوله في سورة النحل: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا۟ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً ۖ وَلَأَجْرُ ٱلْـَٔاخِرَةِ أَكْبَرُ ۚ﴾ [النحل: ٤١] يؤكد ذلك المعنى، فناسبه زيادة «من» لاستغراق ما تقدم من الزمان.

أما قوله تعالى في سورة الأنبياء ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ﴾ [الأنبياء: ٧] فتقدم قبلها إنكار الكفار كون الرسل من البشر في قوله: ﴿هَلْ[1] هَـٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣]، واقتراحهم الآيات في قوله: ﴿فَلْيَأْتِنَا بِـَٔايَةٍ كَمَآ أُرْسِلَ ٱلْأَوَّلُونَ ﴿٥﴾﴾ [الأنبياء]، فلما انطوى هذا الكلام على قضيتين: من اقتراحهم الآيات، وإنكارهم كون الرسل من البشر، وقد بيَّن لهم حال المقترحين في قوله تعالى: ﴿مَآ ءَامَنَتْ قَبْلَهُم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَـٰهَآ﴾ [الأنبياء: ٦]، فلما تقدم هذا أتبع ببيان الطرف (الآخر) وهو التعريف بأن من تقدم من الرسل إنما كانوا رجالًا من البشر، مختصين بتخصيصه سبحانه، ولم يكونوا ملائكة، فقيل لنبينا محمد ﷺ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ﴾ [الأنبياء: ٧]، فقيل

---

(١) في كل النسخ [ما]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

هنا: ﴿قَبۡلَكَ﴾ كما قيل في نظيرتها: ﴿مَآ ءَامَنَتۡ قَبۡلَهُم﴾، فلم تدخل هنا «من» كما لم تدخل في النظير (الآخر)[1] لإحراز التناسب، والتحام الجملة المنطوية على طرفي مقصدهم من الاقتراح وإنكار كون الرسل من البشر، وكذلك الوارد في سورة الفرقان في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشُونَ فِي ٱلۡأَسۡوَاقِۗ﴾ [الفرقان: ٢٠]، وإنما ورد جوابًا لقولهم: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأۡكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشِي فِي ٱلۡأَسۡوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧]، ولا داعي في هذا للقسم إذ هو جواب لقولهم، فلا داعي لورود «من»، فورد هذا كله على أبدع نظام وأعلى تناسب، وإذا اعتبر الناظر استوضح أن كلًّا من هذه الآي لا يمكن إتيانه في موضع غيره، والله أعلم.

• **الآية الرابعة من سورة يوسف ﵇:** قوله تعالى ﴿أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۗ وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْۚ﴾ [يوسف: ١٠٩].

قلت: تكرر هذا الضرب من الاعتبار بأحوال من تقدم من الأمم وما أعقب المكذبين تكذيبهم في عدة مواضع، منها ما ورد فيه بعد همزة التقرير وفاء التعقيب، ومنها ما ورد بواو النسق، فأما تقدم الهمزة قبلها فلما لها من الصدرية، فلا يتقدم حرف العطف عليها، ولما جرت في هذه الآي على ما ذكرنا من تخصيص بعض هذه المواضع بالفاء المقتضية مع التشريك الترتيب والتعقيب، وبعضها بالواو المقتضية مجرد التشريك والجمع، كان ذلك مظنة سؤال.

فللسائل أن يسأل عن تخصيص كل واحد من هذه المواضع بما اختص به في عطفه على ما قبله؟ فمن الوارد بالفاء آية يوسف المذكورة آنفًا وفي سورة الحج: ﴿أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَتَكُونَ لَهُمۡ قُلُوبٞ يَعۡقِلُونَ بِهَآ﴾ [الحج: ٤٦]، وفي آخر سورة غافر: ﴿أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ كَانُوٓاْ أَكۡثَرَ مِنۡهُمۡ﴾ [غافر: ٨٢]، وفي سورة القتال: ﴿أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْۖ دَمَّرَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْۖ وَلِلْكَٰفِرِينَ أَمْثَٰلُهَا ﴿١٠﴾﴾ [محمد]، فهذه أربع آيات مما ورد بالفاء. ومن الوارد بالواو قوله في سورة الروم: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْۚ كَانُوٓا۟ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا۟ ٱلْأَرْضَ وَعَمَرُوهَآ أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا﴾ [الروم: ٩]، وفي سورة الملائكة: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَكَانُوٓا۟ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةًۚ﴾ [فاطر: ٤٤]، وفي سورة المؤمن: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ مِن قَبْلِهِمْۚ كَانُوا۟ هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَءَاثَارًا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [غافر: ٢١]، فهذه ثلاث آيات.

والجواب عن الضرب الأول: أما آية يوسف فقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [يوسف: ١٠٩] مربوط بما قبله ومبني على ما تقدم كالحال في جواب مبني على ما قبله، ألا ترى أن قبل الآية آيات تخويف وترهيب؛ كقوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ ﴿١٠٥﴾﴾ [يوسف]، ثم قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يوسف]، ثم قال تعالى: ﴿أَفَأَمِنُوٓا۟ أَن تَأْتِيَهُمْ غَٰشِيَةٌ مِّنْ عَذَابِ ٱللَّهِ أَوْ تَأْتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿١٠٧﴾﴾ [يوسف]، ثم قال تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِىۖ﴾ [يوسف: ١٠٨]، ثم قال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰٓۗ أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [يوسف: ١٠٩] فالكلام بجملته في قوة أن لو قيل: ما أرسلنا من قبلك إلا رجالًا من البشر أمثالك فكُذِّبوا فهلك مُكذِّبوهم وأُخذوا كل مأخذ، فإن شاء هؤلاء فليسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة [الذين من قبلهم][1] ممن تقدمهم، فالكلام من حيث معناه في قوة الشرط والجزاء فورد بالفاء، وليس موضع الواو، ويشهد لهذا الغرض ويبينه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَۖ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُۚ فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [النحل: ٣٦]؛ (أي:) فإن شككتم فسيروا في الأرض، وعلى هذا المعنى كل ما ورد من هذا.

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

ومن هذا القبيل آية سورة الحج، ألا ترى أن قبلها قوله تعالى: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودُ ﴿٤٢﴾ وَقَوْمُ إِبْرَاهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ ﴿٤٣﴾ وَأَصْحَابُ مَدْيَنَ وَكُذِّبَ مُوسَى فَأَمْلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴿٤٤﴾﴾ [الحج]، ثم قال: ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ ﴿٤٥﴾ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الحج: ٤٥ ـ ٤٦]؛ أي: فهلا ساروا في (الأرض) قاصدين الاعتبار فعقلوا بقلوبهم وانتفعوا بأسماعهم وأبصارهم، فعلى هذا المعنى لا مدخل لواو العطف هنا، وإنما الملائم الفاء لما تعطيه من السببية والارتباط.

وأما الوارد في (آخر) سورة المؤمن فقد تقدم قبلها قوله تعالى: ﴿وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ ﴿٨١﴾﴾ [غافر]، ثم قال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [غافر: ٨٢]؛ أي: فهلا ساروا في الأرض (فاعتبروا بما) في الأرض من الآيات، قال تعالى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ﴿٢٠﴾﴾ [الذاريات]، فالمعنى على هذا، وليس المعنى على العطف المجرد من معنى التسبب، فالموضع للفاء لا لواو النسق.

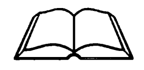
وأما الوارد في سورة القتال فإن قبل الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ ﴿٧﴾ وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَّهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ ﴿٨﴾﴾ [محمد]، ثم قال: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [محمد: ١٠]، فالملائم هنا الفاء لما في الكلام من معنى التسبب والتخصيص المحرزين هنا ما يلائم ويناسب مرتكبهم من التوبيخ، فالموضع للفاء المقصود بها ربط الكلام بما قبله.

وأما الضرب الثاني مما ورد بالواو فلعطف ذلك (على) ما قبله تشريكًا لا سببية فيه ولا معنى جوابية ولا مقصود تعقيب ولا ربط مقصودها من المعاني بما قبله سوى التشريك خاصة، ففي سورة الروم ورد متقدمًا قبل الآية في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنفُسِهِم مَّا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الروم: ٨]، فعطف على هذه عطف تشريك لا سببية فيه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الروم: ٩]، فتشاركت الآيتان في الحض على الاعتبار ومقصودهما واحد، فعطفت إحداها على الأخرى بما يقتضي

ذلك وليس إلا الواو، وأما الفاء وثم فلا مدخل لواحدة منهما هنا، والله أعلم.

وأما سورة الملائكة فتقدم فيها قوله: ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [فاطر: ٤٣]، فأحيلوا على ما اطرد فيمن قبلهم من سُنَّته تعالى فيهم، من أخذهم بتكذيبهم سُنَّة الله التي خلت من قبل، ثم أعقب بإحالتهم على من قرب منهم من شاهدوا آثاره وتعرفوا على قرب أخباره فقيل: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٤]، فقوله: ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ﴾ وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟﴾ مسلك واحد في الاعتبار، فصل لهم بحسب بعد ما أمروا باعتبار حاله [أو قربه][1]، فعطف أحد السببين على الآخر مع اتحاد النوع المعتبر به، ولا يعطف مثل هذا إلا بالواو خاصة، وما سوى الواو لا يلائم ولا يناسب، والله أعلم.

وأما الآية الأولى من سورة المؤمن فملحوظ فيها من نيطت به في معناها من قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزْقًا ۚ وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَن يُنِيبُ ۝١٣﴾ [غافر]، وليس بعد هذه الآية من معناها إلا قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [غافر: ٢١]، فمن آياته تعالى التي رآها عباده ما أجراه من سُنَّته فيمن خلا من الأمم، فوقعت الإحالة على ذلك بعطف الآية من قوله: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٤] على ما به نيطت حسبما تقدم، ولا يناسب ذلك غير الواو.



(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.



سُورَةُ الرَّعْدِ

• **الآية الأولى منها:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿الٓمٓر تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ﴾ [الرعد: ١].

هنا سؤالان: أحدهما: أن السور الخمس المكتنفة لهذه افتتحت بقوله تعالى: ﴿الٓر﴾، وخصت سورة الرعد وهي سادستها بزيادة الميم (فقيل: ﴿الٓمٓر﴾)، **وللسائل أن يسأل عن ذلك؟ والسؤال الثاني:** قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ﴾ [الرعد: ١] وعطف هذه الجملة على ما قبلها يقتضي أن المعطوف مغاير لما عطف عليه وإلا لزم منه عطف الشيء على نفسه؟

والجواب عن الأول، والله أعلم: وإن كان مفهومًا مما تقدم فلهذا الوارد هنا ما يخصه؛ وهو أن السورتين المكتنفتين لهذه السورة وهما سورة يوسف وسورة إبراهيم لم يرد فيهما من الكلم المجتمع في تركيبها الألف واللام والميم والراء (ما ورد) في سورة الرعد، أما سورة يوسف ففيها من ذلك كلمة: «الأمر» في قوله تعالى: ﴿قُضِىَ ٱلْأَمْرُ ٱلَّذِى فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ ﴿٤١﴾﴾ [يوسف] ولفظ: «المجرمين» في قوله: ﴿وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿١١٠﴾﴾ [يوسف]. وأما سورة إبراهيم ففيها قوله تعالى: ﴿لَمَّا قُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، وقوله: ﴿مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [إبراهيم: ٣٢]، وقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾ [إبراهيم: ٣٣]، وقوله: ﴿عِندَ بَيْتِكَ ٱلْمُحَرَّمِ﴾ [إبراهيم: ٣٧]، وقوله: ﴿وَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [إبراهيم: ٤٩]، فهذه خمس كلمات.

وأما سورة الرعد فقد (ورد) فيها من ذلك قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾ [الرعد: ٢]، وقوله: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾ [الرعد: ٢]، وقوله: ﴿وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [الرعد: ٣]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ﴾ [الرعد: ٨]، وقوله: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [الرعد: ٣٠]، وقوله: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْمَكْرُ جَمِيعًا﴾ [الرعد:

٤٢]، فهذه ست كلمات من هذا التركيب لم ترد في مكتنفيها، فلزيادة ما ورد فيها من هذا التركيب ورد في مطلعها ما ورد من زيادة الميم، والله أعلم.

والجواب عن السؤال الثاني: بعد تمهيد، وهو أنا إن قلنا: إن المراد بالمعطوف الكتاب بجملته، [والكتاب بجملته][(١)] هو المنزل، كان من عطف الشيء على نفسه، وإن قلنا: إن المراد بالكتاب التوراة والإنجيل أو أحد الكتابين؛ ففي هذا من البعد ما لا خفاء به، إذ لم نتعبد من هذه الكتب إلا بالإيمان، فإنزالها ووجودها على الجملة على ما تقرر في شريعتنا، فكيف تقع الإحالة في الاعتبار عليهما، ولم نؤمر باعتبارهما في حكم ولا أمر ولا نهي، وإن قلنا: إن المراد بآيات الكتاب آيات السورة، وبالكتاب السورة، وبالذي أنزل إليك سائر القرآن، كما قال الزمخشري كان أقرب، وفيه نحو تحويم على المقصود من غير إفصاح مخلص، فأقول ونسأل الله توفيقه: إن الدلائل الاعتبارية والتذكير في كتاب الله تعالى:

أحدهما: ما يدرك بالحواس، وإطالة التفكر في الموجودات وارتباطها، ولحظ الابتداءات والانتهاءات، وتقلب الأكوان، [واختلاف الألسنة والألوان، وحركات الأفلاك وكواكبها الثابتة والسيارة][(٢)]، واختلاف حركاتها في السرعة والبطء، وخنوس الخمسة منها ومطارح شعاعها، ومقادير الأزمان، وتقلب النهار والليل بالطول والقصر، وإيلاج الليل في النهار والنهار في الليل، وتعاقب الفصول بالحر والبرد، وتسخير الرياح، وما في ذلك كله من علي الإحكام وجليل الإتقان، إلى ما يرجع إلى ذلك مما تستقل به العقول وتجزم بدلالاته.

والمنهج الثاني: ما يرجع الاعتبار به إلى المأثور من أحوال الأمم والقرون المتقدمة، ودعاء الرسل إياهم وما كان من أخذ مكذبيهم حين تمردوا وعتوا، فكل أخذ بذنبه، ونجاة المؤمنين من كل أمة.

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

فعلى هذين المنهجين دارت آي الكتاب العزيز المنطوية على تذكير العباد وتحريكهم للاعتبار، فمن الأولى قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١] إلى قوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [البقرة]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَـٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ إلى قوله: ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَـٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَـَٔايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٦٤﴾﴾ [البقرة]، وقوله: ﴿إِنَّ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَـَٔايَـٰتٍ﴾ [الجاثية: ٣]، وقوله تعالى: ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَـٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ﴿٢٠﴾ وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [الذاريات: ٢٠ ـ ٢١]، إلى ما يجاري هذه الآي مما يشير إلى دلائل الآفاق ودلائل الأنفس وما يرجع إلى ذلك من دلائل التوحيد والتذكير به، فالربع الأول من القرآن أكثر، ثم يليه في ذلك الربع الثاني، كما يكثر التذكير في الثاني [بما ورد في المنهج الثاني][1]، وإنما ذلك ـ والله أعلم ـ لأن الضرب الأول معقول ومستنده ضروري؛ لأن مباديه حسية وبه اعتبر من انتهى إلى علم من [الأوائل][2] ممن كان في الفترات، فمنهم المصيب والمخطئ، وهو معتبر منصوب للعالم من لدن وجودهم إلى قيام الساعة، لا يضطر فيه[3] إلى نقل ناقل ولا الاعتبار به من حيث الدلائل يتنزل النظر في آيات الرسل وما جاؤوا به متحدين، وتعرف الخارق للعادة من غيره، فلهذا ـ والله أعلم ـ تقرر هذا الضرب مبدوءا به في الترتيب الثابت عليه المصحف، وأتبع بالضرب الآخر على مقتضى الاعتبار، فمن عرف الجائز والمستحيل أمكنه الاعتراف بالبدأة والعودة، وإرسال الرسل، والثواب والعقاب، فيحصل العقل الجواز، ويحصل التصديق بوقوع هذا الجائز من أخبار الرسل بالنظر في معجزاتهم، فبدئ بالضرب الأول بمقتضى الترتيب كما بينًا، ولم يقع في الربع الأول من القرآن بسط اعتبار بالضرب الثاني الإخباري، إنما أمعن بذكره في الربع الثاني وبسط الأخبار عن القرون المهلكة والأمم السالفة مع أنبيائهم وما أعقبهم التكذيب وأخذ كل قرن

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

(٢) في (أ) و(ب): [الدلائل].

(٣) في (أ) و(ب): [فيها].

من المكذبين بما أخذ به، ولم ينقطع التنبيه والتحريك مع ذلك بما في الضرب الأول وما يرجع إليه.

ثم قد تجد السورة الواحدة مجردة لهذا الضرب كسورة الرعد، وللضرب الثاني كسورة الأعراف وسورة يوسف عليه السلام، وقد تجمع السورة الضربين على السواء أو ما يقاربه كما في سورة الحجر، وأما في سورة البقرة فقد تضمنت من كل (من) الضربين ما فيه شفاء على إجمال فيما أشير إليه من الضرب الثاني، إذ هذا الضرب إنما استوفي تفصيله في الربع الثاني.

ثم إن الضرب الأول وهو الذي يدرك بالعيان من آيات (اللوح) المحفوظ المتضمن لكل من الضربين، قال تعالى: ﴿كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ۝٦﴾ [هود]، وإذا قلنا: إن الإشارة إلى اللوح إنما يريد ما يستدل به ويعتبر مما نصب تعالى من الآيات الدالة على عجائب من مضمناته، إذ لولا نصب تلك الدلائل ووضوح الاعتبار بها لما أطلعنا على ما دلت عليه. فكأنا بإدراكها شاهدنا بالعيان طرفًا من اللوح المحفوظ وأطلعنا عليه، وبلغ كل بحسب ما قدر الوصول إليه من مضمنه، إذ هو محتو على كل شيء، قال تعالى: ﴿وَمَا مِنْ غَائِبَةٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ۝٧٥﴾ [النمل]، وتتباين أحوال المعتبرين، فعلى هذا يفهم المراد من قولنا: (إن الإشارة بقوله): ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ١] إلى اللوح المحفوظ، وهو مراد من قال بذلك في سورة البقرة من المفسرين وسورة النمل، ومن قال به أيضًا في سورة الرعد وهو الظاهر فيها، وقوله: ﴿وَالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ﴾ [الرعد: ١] إشارة إلى الضرب الثاني وهو ما طريق تعرفه الخبر الصادق؛ وذلك أخبار الأمم مع أنبيائهم على ما تقدم وما نبينه بعد، وهذا الضرب موصل أيضًا إلى المقصود، إلا أنه لا يوصل إليه إلا من جهة الخبر، وإن كان من مضمن ما في اللوح المحفوظ، وإذا وضح هذا التفصيل لم يبق إشكال في فهم ما تقدم من أن الإشارة بقوله: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ﴾ إلى غير ما أشير مما عطف عليه من قوله: ﴿وَالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ﴾ وقوله في الحجر: ﴿وَقُرْآنٍ مُبِينٍ ۝١﴾، وكذلك الوارد في النمل، وإن خالف في التقديم

والتأخير لقوله فيها: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْقُرْءَانِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ ۝١﴾ [النمل]، فقدم هذا الإشارة إلى الضرب المؤخر في السورتين قبل، ويشهد لهذا ويوضحه رعي التقابل المناسب في هذه السور وبناء النظم وبيانه على ذلك، ألا ترى أن سورة الرعد لم تنطو من الضرب الثاني على قصة واحدة، وإنما دارت آيها الاعتبارية على ما به الاعتبار من الضرب [الأول خاصة، وسنعود إلى بيان ذلك بإيراد آيها، وإنما لم يذكر فيها شيء من الضرب][1] الثاني لأن بناء السورة إنما هو على الضرب الأول، ولهذا لم يشترك المعطوفان في اسم الإشارة؛ إلا أن قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ﴾ [الرعد: ١] جملة مستقلة، وقد وقع الموصول فيها وهو الذي مبتدأ خبره الحق، وما بينها صلة، والجملة معطوفة على الجملة قبلها، وكل واحدة منهما مستقلة، ولا تسلط لاسم الإشارة على الجملة الثانية.

أما قوله في سورة (الحجر): ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ ۝١﴾ [الحجر] معطوف على الكتاب المضاف إلى الخبر عن اسم الإشارة وهو ﴿ءَايَٰتُ﴾ وداخل تحت اسم الإشارة، وهو من عطف المفردات وما عطف عليه وشرك معه بخلاف آية الرعد؛ إذ العطف فيها من عطف الجمل.

وأما الوارد في سورة النمل فمثل ما في سورة الحجر[2]، وحكم اسم الإشارة منسحب على ما أضيف إليه خبر اسم الإشارة وما عطف (عليه)، وهو من عطف المفردات أيضًا كآية الحجر، وكلا الآيتين مخالف ما ورد في سورة الرعد، فلما وقعت الإشارة في سورتي الحجر والنمل إلى الضربين معًا تضمنت كل واحدة من السورتين مما به الاعتبار ذكر الضربين معًا، ولما اختصت الإشارة في سورة الرعد بالضرب الأول لم يقع إخبار بغير ذلك الضرب، وهذا يرفع كل إشكال فيما تقدم، ومما يزيد وضوحًا فيما تقدم أن سورة الحجر لما قدم فيها ذكر الكتاب قدم فيها من الضربين الضرب المعتبر

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).

(٢) في (أ) و(ب): [الحج]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

من آيات اللوح المحفوظ، فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَّـٰهَا لِلنَّـٰظِرِينَ ﴿١٦﴾﴾ [الحجر] إلى قوله: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَـٰحَ لَوَٰقِحَ﴾ الآية [الحجر: ٢٢]. ثم بعد ذلك ذكر مما به الاعتبار من الضرب الثاني في قوله تعالى: ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ﴿٥١﴾﴾ [الحجر] إلى قوله: ﴿فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿٨٤﴾﴾ [الحجر]، فتأخر ما ورد في هذه السورة من هذا الضرب ليطابق تأخر ذكره في قوله: ﴿وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ ﴿١﴾﴾ [الحجر]. ولما تقدم في سورة النمل من الاسمين المضاف إليهما خبر اسم الإشارة «القرآن» وتأخر «الكتاب» فقال تعالى: ﴿تِلْكَ ءَايَـٰتُ ٱلْقُرْءَانِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ ﴿١﴾﴾ [النمل] قوبل بتقديم الضرب المشار إليه أولًا، فقال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴿٦﴾ إِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِأَهْلِهِۦٓ﴾ [النمل: ٦ ـ ٧]. وذكر من القصة مجملًا ما إذا اعتبر وفى بأتم ما يحصل المعتبر به على أعلى مقصود موف بخلاصه وذلك إلى قوله: ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿١٤﴾﴾ [النمل]، ثم أتبع بقصة داود وسليمان وما استجر ذلك من قصة بلقيس وما تلاها، ثم أعقب بعد بالضرب الآخر، فقال تعالى: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [النمل: ٦٠] إلى قوله: ﴿بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ ﴿٦٦﴾﴾ [النمل]. ولما لم يقع في سورة الرعد الضرب الأول ـ كما تقدم ـ لم يرد فيها من آي الاعتبار إلا ما هو منه، ولم يقع في السورة غير ذلك، فقد بان بحول الله ما اعتمد جوابًا عن السؤال الثاني، ووضح التناسب وجلالة النظم، [ومع وضوحه لم أقف على من استقرأه من هذه السورة كما بينته، ولا توقف فيه، والحمد لله على ما ألهم إليه من ذلك][١].

ثم أعلم بعد أن ما اعتمدناه من هذا المأخذ لم ينفرد فيه إذا حقق بغير التمهيد وإيراد[٢] النظائر وبيان ما أجمله غير واحد ممن تقدم من المفسرين على اختلاف ترجمتهم عما تضمنه، فمنها القريب ومنها البعيد، وكل منها: إذا

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

(٢) ما بين المعقوفتين في (أ) و(ب): [أداة]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

أمعن فيه النظر ربما أدى إلى ما تقرر، ولما أنفرد عنهم إلا بتوجيه النظر على ما اعتمدته، وإظهار المناسبة، وإبداء شواهد ونظائر لما اعتمد. فمن ذلك ما تردد للمفسرين من قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ٢] (من) مأثور ما حكوه عن من تقدمهم من أن الإشارة إلى اللوح المحفوظ، ذكر ذلك ابن عطية[(١)] وغيره من غير تعرض لزيادة، ونسبوا ذلك إلى ابن جبير[(٢)] وقال بعضهم في قوله تعالى في سورة النمل: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْقُرْءَانِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ ۝١﴾ [النمل]، قال: المراد بقوله: ﴿وَكِتَابٍ مُّبِينٍ ۝١﴾ اللوح المحفوظ وذكره الزمخشري، ولا شك أن هنا إيماء (إلى) ما تقدم بسطه، وزاد الزمخشري على هذا ما ذكره في سورة الرعد من أن المراد «بآيات الكتاب العزيز» آيات السورة، ﴿وَٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [الرعد: ١] سائر القرآن، وهو نحو ما قلناه، ألا ترى أن آيات السورة لم تخرج عن الضرب الاعتباري المدرك لكل ذي عقل سليم على ما تقدم وما نبينه بعد، وتلك آيات اللوح وأم الكتاب، فهذا ما قلناه وقد أطنبنا فيه (من) الوارد[(٣)] في سورتي الحجر والنمل ما شهد بأنه المقصود قطعًا. وقال بعضهم في قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ أنه واقع على القرآن وعلى الكتاب الذي هو اللوح المحفوظ، ثم قال بعد مستدلًا: ذلك إشارة إلى غائب؛ يعني: أن ذلك إنما يشار به إلى البعيد الغائب، ولوضوح إدراكه صحت الإشارة إليه، ثم قال بعد: واسم

---

(١) تقدمت ترجمته.

(٢) ابن جبير (٤٥ ـ ٩٥هـ/ ٦٦٥ ـ ٧١٤م): هو سعيد بن جبير الأسدي الكوفي، أبو عبد الله، تابعي، كان أعلمهم على الإطلاق، وهو حبشي الأصل، من موالي بني والبة بن الحارث من بني أسد، أخذ العلم عن عبد الله بن عباس وابن عمر، ثم كان ابن عباس إذا أتاه أهل الكوفة يستفتونه، قال: أتسألونني وفيكم ابن أم دهماء؟ يعني: سعيدًا، ولما خرج عبد الرحمٰن بن محمد بن الأشعث على عبد الملك بن مروان، كان سعيد معه إلى أن قتل عبد الرحمٰن، فذهب سعيد إلى مكة، فقبض عليه واليها (خالد القسري) وأرسله إلى الحجاج، فقتله بواسط، وقال الإمام أحمد بن حنبل: قتل الحجاج سعيدًا وما على وجه الأرض أحد إلا وهو مفتقر إلى علمه. (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٣/ ٩٣).

(٣) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

الكتاب غيب؛ ولذلك حسن فيه ذلك، ثم استدل على أن الإشارة إلى اسم الكتاب الذي هو اللوح المحفوظ في القرآن الحاضر المتلو على ألسنتنا قد ارتاب فيه من لم يرد الله هدايته، فقالوا: سحر وشعر وأساطير الأولين، وذهبوا به كل مذهب. واسم الكتاب؛ يعني: بما بدا منصوبًا وظهر ليس كذلك، فهذا الذي لا ريب فيه إذ هو مشاهد للأبصار ومدرك للعيان لمن هدي واستبصر، قال الله ﷻ: ﴿الٓمٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِۗ﴾ [الرعد: ١]، ثم قال: ﴿وَٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ ٱلۡحَقُّ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤۡمِنُونَ ۝١﴾ [الرعد] قال: ثم جعل ﷻ يسرد آيات الكتاب[1] المبين فقال: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيۡرِ عَمَدٖ تَرَوۡنَهَاۖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ وَسَخَّرَ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ كُلّٞ يَجۡرِي لِأَجَلٖ مُّسَمّٗىۚ يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ يُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ﴾ [الرعد: ٢] إلى قوله: ﴿لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ۝٤﴾ [الرعد]، **قلت**: على هذا استمرت وتوالت آيات هذه السور لم يتخللها من غير ما هو آية منصوبة للاعتبار إلا ما استدعاه مقصود آية منها أو معناها، من غير أن يتخللها مما يدرك بالخبر كبير شيء، على هذا دار كلام من أشرنا إليه وهو ما اعتمدته وبسطته واستشهدت عليه ونظرته بما ظهر لي مما ليس في كلامه.

قلت: ومما استشهد به من ذكرت كلامه على ما اختاره من كون الإشارة بقوله في مطلع سورة البقرة: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ إلى اللوح المحفوظ، استحكام تنزيل ما بعده عليه، ووضوح النظم وبيانه على ذلك، ألا ترى قوله تعالى: ﴿...هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ [البقرة: ٢ ـ ٣]؛ أي: بما غاب عنهم من مضمون اسم الكتاب استدلالًا بما يدل من آيته على ما غاب، فقبلوا ما أخبر الله به على ألسنة رسله مما لا يدرك مشاهدًا استدلالًا بما أدركوه وشهادته لما أخبروا به، فآمنوا بالله ورسله، واعتقدوا من صفاته سبحانه ما هو عليه، ونزهوه عما لا يليق به تعالى، وصدقوا ما أخبرت به الرسل من كل غائب عنهم متلقى من إخباره سبحانه، فبنوا ذلك على اهتدائهم الأول ومعتبرهم المشاهد المرئي حين وفقوا للاعتبار، فآمنوا بالغيب

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

كما أخبر تعالى عنهم، ثم قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٤]، والمراد بهذا (المنزل) القرآن، وقوله: ﴿وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤]؛ أي: من الكتب المنزلة كالتوراة والإنجيل، وقال في الجميع: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٥﴾ [البقرة]. فتأمل بيان النظم على هذا فإنه أوضح شيء.

قلت: ومن البين أن مدار هذا الجواب بجملته إنما بناؤه على أن اسم ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ في سورة البقرة أو حيث وقع من فواتح هذه السور وأشير إليه بذلك أو تلك أو وقع في غير الفواتح فيصح أن يراد به فيها أو في بعضها اللوح المحفوظ، وأن تكون الإشارة إليه إذا شهد له السياق ووضح عليه النظم، فإذا سلم هذا فما بنيناه عليه أوضح شيء، ولا يمكن إلا تسليمه إذ لا معارض يمنع من عقل ولا نقل، وإن اعترض معترض بالمنع فقد خالف جميع المفسرين ممن تقدم أو تأخر، وخالف ما يعترف كل ذي عقل سليم بإمكانه، وقد تبين تنزيل النظم عليه على أكمل تلاؤم، والله أعلم بما أراد.

• **الآية الثانية من سورة الرعد**: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى مَدَّ ٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنْهَٰرًاۖ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِۖ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ۝٣﴾ [الرعد]، ثم قال تعالى: ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ[1] بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝٤﴾ [الرعد].

للسائل أن يسأل عن قوله في الأولى: ﴿لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ۝٣﴾ وفي الثانية: ﴿لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝٤﴾ [الرعد]؟ وهل كان يصح ورود الأول مكان الثاني والثاني مكان الأول؟

والجواب: أن معتبرات الآية الأولى من مد الأرض (وما ذكر) بعد ذلك

(١) في (أ) و(ب): [يسقي]، فقد قرأ يعقوب وابن عامر وعاصم بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث، أما قوله تعالى: ﴿وَنُفَضِّلُ﴾ فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالياء وقرأ الباقون بالنون. (النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، مرجع سابق، ٢/ ٣٣٤).

أوضح للاعتبار، ومعتبرات الثانية أغمض، ألا ترى أن تجاور قطع الأرض [وتقاربها][١] في الصفات والهيئات من سهل وحزن، ثم تخرج أنواع الجنات من النخل والأعناب وضروب الأشجار والنبات والزرع، واختلاف الطعوم في ثمراتها والألواح والروائح، وتفاوت الطيب والمنافع الحاصلة عن ذلك من غذاء ودواء نافع وضار مع تقارب الأرض وتجاورها وتشاكلها وسقيها بماء واحد كما قال الله تعالى: ﴿يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ﴾ [الرعد: ٤]، وهذا مما تنقطع الأفكار وتقصر العقول عن عجيب الصنع الرباني فيه، وأما معتبرات الأولى فيتوصل بالفكر إلى الحصول على الاعتبار بها وتعقلها وعجيب الحكمة فيها، وغموض ما في الثانية باد ولا يتوصل إلى بعض ذلك إلا بعد طول الاعتبار والتأييد منه سبحانه والتوفيق، فلما كان العقل أشرف وأعلى ناسبه أن يتبع به ما هو أغمض وأخفى، وناسب الفكر ما هو أظهر وأجلى، فقيل في عقب الآية الأولى: ﴿لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ۝٣﴾ وفي عقب الثانية: ﴿لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝٤﴾ ولو ورد العكس لم يكن ليناسب، والله (سبحانه) أعلم.

• **الآية الثالثة من سورة الرعد:** قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [الرعد: ١٥]، وفي سورة النحل: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن دَآبَّةٍ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [النحل: ٤٩].

فيها سؤالان: خصوص آية الرعد «بمن» وآية النحل «بما»، وزيادة قوله: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ ولم يرد ذلك في سورة الرعد؟

الجواب عن الأول: أن ورود «من» في سورة الرعد لا سؤال فيه، فإن قبول الأوامر وامتثال الطاعات بالقصد والاختيار بمشيئة الله سبحانه إنما يكون من أصحاب العقول وهم الملائكة والإنس والجن، وهم المقصودون في الآية، فوردت «بمن» الواقعة على العقلاء، لهذا قيل: ﴿طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ لأن ذلك إنما (يكون)[٢] ويستوضح من العاقل؛ فالآية واردة على ما ينبغي. وأما آية

---

(١) في (ب): [وتفاوتها].

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

النحل فمراعى فيها لفظ ﴿دَآبَّةٍ﴾ الوارد فيها إذ هو عام للعاقل وغيره، فوردت الآية «بما» الواقعة على الأنواع والأجناس مناسبة لما تقدم من الإطلاق والعموم.

والجواب عن السؤال الثاني: أن قوله تعالى في آية النحل: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ تخصيص لهم لجليل حالهم، فعينوا بالذكر مع دخولهم في العموم المتقدم، وهذا كقوله تعالى: ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨] مع دخولهما تحت لفظ الملائكة. ثم أكد الوارد في آية النحل ما ورد فيها من لفظ دابة.

فإن قلت: لم لم يخصصوا بالذكر في آية الرعد؟

قلت: لأنه لم يقع هناك لفظ دابة الذي هو الموجب لتعيين الملائكة وتخصيصهم بالذكر، فكل على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

• **الآية الرابعة من سورة الرعد**: قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦]، وفي سورة الفرقان: ﴿وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوٰةً وَلَا نُشُورًا ۝٣﴾ [الفرقان].

للسائل أن يسأل عن تقديم النفع على الضر في سورة الرعد وعكس ذلك في سورة الفرقان؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن آية الفرقان قد عطف عليها بالواو المشركة في الإعراب والمعنى قوله تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوٰةً وَلَا نُشُورًا ۝٣﴾، وقدم قبلها ما عطفت عليه بالواو أيضًا وذلك قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾، فقد اتفقت هذه الجمل المعطوفات في انطواء كل جملة منها على متقابلين كالضدين، ففي الأولى عدم الخلق في قوله: ﴿لَّا يَخْلُقُونَ﴾ مقابلًا للخلق والإيجاد في قوله: ﴿وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾، وفي الثانية: الضر مقابلًا بالنفع، وفي الثالثة: الموت والحياة، وبني مجموعها على تأخير أشرف المتقابلين، ففي الأولى الإشارة إلى الخلق في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾، وكذا في الثانية الضر والنفع، والنفع أشرف، وفي الثالثة الموت

والحياة والحياة أشرف، فروعي تناسب الآي على ما أوضحنا، فقدم الضر على النفع في آية الفرقان.

أما آية الرعد فلم يعرض فيها ما يحمل على ما ذكر من التناسب فجاءت من حيث أفردت على ما يجب من تقديم النفع الذي هو مطلب العاقل، وكأن قد قيل فيها: إذا لم ينفعوا أنفسهم فكيف ينفعونكم؟. ثم أتبع بما يكمل به التعريف بحال (من) اتخذوهم أولياء من أنها لا تضر ولا تنفع، فجاء كل على ما يجب ويناسب، ولا يمكن خلافه.

فإن قلت: إذا كان تقديم النفع ـ كما في سورة الرعد ـ واردًا على ما يجب من (حيث) هو الذي تطلبه نفوس العقلاء، فلم بنيت تلك (الجمل) المعطوفات في آية سورة الفرقان على تأخير الأشرف في تلك المتقابلات حتى لزم أن يتقدم فيها الضر (قبل) النفع ليتناسب؟ وهلَّا كان بناؤها على عكس ذلك وكان يحسن التقابل وورود النفع قبل الضر كما في آية الرعد؟

قلت: لما تقدم قبل الجمل المذكورة في سورة الفرقان قوله سبحانه: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ۝٢﴾ [الفرقان]، ناسب هذا من ذكر آلهتهم وصفها بأنها لا تخلق فقيل: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الفرقان: ٣]، ليحصل من وصفه سبحانه بأنه خالق كل شيء وأن آلهتهم لا تخلق شيئًا ما أفصح به من توبيخهم وتقريعهم في قوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ۝١٧﴾ [النحل]، وتناسب هذا أوضح تناسب وأبينه، ولا يمكن خلافه، ثم بني عليه ما بعده ليتناسب ذلك كله، وحصل منه أن الوارد في كل من السورتين لا يمكن فيه العكس بوجه، وربنا سبحانه أعلم بما أراد.

• **الآية الخامسة من سورة الرعد:** قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ ۚ وَفَرِحُواْ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الرعد: ٢٦]، وفي سورة القصص: ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ ۖ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا ۖ﴾ [القصص: ٨٢]، وفي سورة العنكبوت: ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝٦٢﴾ [العنكبوت]، وفي سورة سبأ: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّى يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ

لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَهُۥٓ﴾ [سبأ: ٣٩]، وفي الشورى: ﴿لَهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ ۚ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٢﴾﴾ [الشورى].

للسائل أن يقول: إن هذه الآيات الخمس قد انطوت مطابقة على معنى واحد هو إخباره سبحانه بأنه المنفرد بالقبض والبسط، كما انفرد بالخلق والأمر، فإذا اجتمعت في هذا المعنى فما وجه انفراد آية القصص وآية سبأ بزيادة ما ورد فيهما من التخصيص في قوله: ﴿مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ وقوله: ﴿لَهُۥٓ﴾؟ ولم لم يرد ذلك في السورة الأخرى؟

والجواب عنه، والله أعلم: أن آية العنكبوت لما تقدم قبلها في قصة إبراهيم عليه السلام قوله لقومه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَٱبْتَغُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ﴾ [العنكبوت: ١٧]، ثم ضرب سبحانه مثلًا لما عبد من دونه فقال: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا ۖ [وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ ۖ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴿٤١﴾][1]﴾ [العنكبوت]، ثم أنَّس عباده المؤمنين بقوله: ﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ فَإِيَّٰىَ فَٱعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾، ثم قال: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ ۚ [وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٦٠﴾][2]﴾ [العنكبوت: ٦٠]، فأخبر سبحانه أنه المنفرد برزق الكل كما انفرد بخلقهم، فناسب هذا قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَهُۥٓ ۚ﴾ [العنكبوت: ٦٢]، فخص بعد أن عم بقوله: ﴿ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ ۚ﴾ [العنكبوت: ٦٠] تشريفًا للمؤمنين ليستأنسوا بما يجري لهم من الضربين ويذكروه في حال القبض والبسط بالإضافة إضافة تشريف، ولما لم يتقدم في السورة الأخرى مثل ما تقدم هنا؛ بل فيها ما يفهم منه أن المؤمنين لم يقصد تخصيصهم بذلك الخطاب بوجه، ألا ترى قوله في (آية) الرعد: ﴿وَفَرِحُوا۟ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الرعد: ٢٦]، وليس (هذا) من شأن المؤمن، فإن الدنيا سجنه وإنما

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

فرحه بربه [وبما يرجوه منه][(١)] في آخرته. وأما آية القصص (فمنصوص) فيها أن الذين تمنوا حال قارون ومكانهم هم القائلون: ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ﴾ [القصص: ٨٢]، فإنما قالوه عالمين بأن الله سبحانه بسط لقارون ما بسط، فعلموا أنه القابض والباسط وأنه لا يمنع عن أحد ما بسط له. وأما آية الشورى فقد تقدمها ما هو أبين (شيء) في تعميم المؤمن والكافر؛ وذلك قوله تعالى: ﴿لَهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الشورى: ١٢]، [فإذا كانت له مقاليد السماوات والأرض][(٢)] فمن أين يرزق المؤمن والكافر؟ ليس إلا من عنده، فلم يقصد في هذه الآية تخصيص المؤمن وتشريفه كما قصد في تلك، فلما اختلف القصد اختلف الوارد، فجاءت كل آية على ما يجب، ولا يمكن خلافه، والله أعلم.

• **الآية السادسة من سورة الرعد:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿فَأَمْلَيْتُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ ﴿٣٢﴾﴾ [الرعد]، وفي سورة الحج: ﴿فَأَمْلَيْتُ لِلْكَٰفِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴿٤٤﴾﴾ [الحج].

للسائل أن يسأل عن وجه تعقيب الأولى بقوله: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ ﴿٣٢﴾﴾، والثانية بقوله: ﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴿٤٤﴾﴾ مع تساوي الآيتين (في) مقصود الوعيد لمكذبي الرسل عليهم السلام؟

والجواب، والله أعلم: أن العقاب أشد موقعًا من النكير، لأن الإنكار يقع على ما لا عقاب فيه بالفعل، وعلى ما فيه العقاب بالفعل، وأما مسمى العقاب فإنما يراد به في الغالب أخذ بعذاب مناسب لحال المجرم إثر معصيته وعقيب جريمته، وقد تقدم في آية الرعد قوله تعالى: ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ﴾ [الرعد: ٣٢]، والاستهزاء (أمر) مرتكب زائد على التكذيب من التهاون، والاستخفاف بجريمة مرتكبه أشنع جريمة، فناسبها الإفصاح بالعقاب.

أما آية الحج فإن الوعيد (بها) للمذكورين بالتكذيب؛ ولم يذكر منهم

---

(١) في (أ): [وما يرجو منه].

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

استهزاء، قال تعالى: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودُ ﴿٤٢﴾ وَقَوْمُ إِبْرَاهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ ﴿٤٣﴾ وَأَصْحَابُ مَدْيَنَ وَكُذِّبَ مُوسَىٰ﴾ [الحج: ٤٢ ـ ٤٤]، فلم يخبر(١) عن هؤلاء بغير التكذيب وليس كالاستهزاء، فقد يؤمن المكذب ويصلح حاله، أما المستهزئ فلا يصلح، وقد كفى الله نبيه إياهم، قال تعالى: ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ ﴿٩٥﴾﴾ [الحجر]، فناسب النظم تعقيب كل آية بما يناسب مرتكب من قدم، ولم يكن عكس الوارد ليناسب، والله أعلم.

• **الآية السابعة من سورة الرعد:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا﴾ [الرعد: ٣٧]، وفي سورة طه: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [طه: ١١٣].

والمراد بالمنزل في الموضعين واحد وهو القرآن، ثم اختلفت العبارة عنه في السورتين، **للسائل أن يسأل عن وجه ذلك؟**.

والجواب، والله أعلم: أن سورة الرعد لم يتقدم فيها شيء من القصص الإخبارية؛ وإنما المتقدم فيها تفاصيل أحكام مرجعها بجملتها إلى اختلاف أحوال المكلفين جريًا على ما سبق من قضائه فيهم، وتفصيل أحوالهم بحسب ما قدره سبحانه في أزله وما حكم به عليهم كقوله سبحانه: ﴿أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰ﴾ [الرعد: ١٩]، ثم بيَّن تعالى حكم كل من الفريقين بعد وصفهم، ثم أعقب بمآل الفريقين فقال فيمن هداه فعلم: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [الرعد: ٢٣] إلى قوله: ﴿فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴿٢٤﴾﴾ [الرعد]، وأتبع بحال الآخرين الموصوفين بنقض عهده سبحانه، وأخبر بأن لهم اللعنة ولهم سوء الدار، وبيَّن تعالى حكمه في بسط الرزق لمن يشاء وقبضه عمن يشاء، فقال تعالى: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ [الرعد: ٢٦]، وأعلم الله تعالى أنه يضل من يشاء ويهدي إليه من أناب، ثم وصفهم بإيمانهم واطمئنان قلوبهم بذكره في قوله تعالى: ﴿طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ ﴿٢٩﴾﴾ [الرعد]، ودارت الآي بعد على أن كل جار في خلقه فبتقديره، وتناسب ذلك إلى الآية، وكل ما تقدم فهو حكمه السابق في خلقه، فأعقب هذا بقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا﴾

---

(١) في (ب): [يغل]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

[الرعد: ٣٧]، قال الزمخشري: حكمة عربية؛ أي: مترجمة ولما تقدم آية سورة طه قصص موسى عليه السلام وما جرى من فتنة قومه بعده بفعل السامري، وما كان من قول هارون عليه السلام وتذكيره إياهم، وقول بني إسرائيل: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ۝٩١﴾ [طه] إلى قوله: ﴿كَذَٰلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ مَا قَدْ سَبَقَ ۚ وَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ مِن لَّدُنَّا ذِكْرًا ۝٩٩﴾ [طه]، والمراد به القرآن، ثم أتبع هذا بما يلائمه إلى قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [طه: ١١٣]؛ أي: قصصًا مقروءًا بلسان العرب مذكرًا من وفق لاعتباره، والاتعاظ به: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ۝١١٣﴾ [طه] فناسب كل من العبارتين موضعه أتم مناسبة، ولم يكن العكس ليناسب، والله أعلم.

• **الآية الثامنة من سورة الرعد:** قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَٰجًا وَذُرِّيَّةً ۚ﴾ [الرعد: ٣٨]، وفي سورة الروم: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَآءُوهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [الروم: ٤٧].

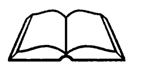
فقدم ذكر الرسل على المجرور في سورة الرعد فقيل: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ﴾، وورد في سورة الروم بتقديم المجرور فقيل: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ﴾، **فللسائل أن يسأل عن وجه ذلك؟ وما روعي فيه؟**

والجواب عن ذلك: أن المتقرر في الكتاب العزيز أنه إذا ورد اسم نبينا محمد ﷺ مع غيره من الرسل عليهم السلام مفصحًا بأسمائهم في آية واحدة فإنه يتقدم اسمه ظاهرًا كان أو مضمرًا، ثم يذكر بعده من تضمنته الآية منهم عليهم السلام كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ﴾ [النساء: ١٦٣]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ...﴾ الآية [الأحزاب: ٧]، **فإن قيل:** فقد قدم هنا قبله قوله: ﴿مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ **قلت:** المجموع جمع السلامة بالواو والنون رفعًا والياء والنون نصبًا وجرًّا من ألفاظ العموم عند الأصوليين، فقوله: ﴿مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ يعم نبينا ﷺ وغيره من النبيين عليهم السلام (ثم) لما أفصح بمن ذكر في الآية من أولي العزم إشعارًا بتفضيلهم على من سواهم بدئ به عليه السلام فقيل: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۖ﴾ [الأحزاب: ٧]، ومثل هذا قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٩٨]

[ثم قال](١): ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨] وقد دخلا تحت عموم ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ﴾، مع أن لفظ «النبيين» بالألف واللام أوضح في العموم إذ ليس المضاف في العموم كالمعرف بالألف واللام، فأقول: إنما قدم المجرور في قوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ﴾ [الروم: ٤٧] في سورة الروم لمكان ضميره ﷺ. أما آية الرعد فموازن لها ومناسب ما تقدمها من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ﴾ [الرعد: ٣٢] فتأخر الضمير في الآيتين للموازنة والتقابل، والثانية منهما محمولة على الأولى في رعي ما ذكر.

فإن قلت: فلم تأخر ضميره ﷺ في الآية الأولى [عن ذكر الرسل](٢)؟

قلت: لأن ذكرهم هنا عليهم السلام لم يرد معرفًا بأحوالهم وما منحوا من الاصطفاء والتكريم، ولو ورد ذكرهم لهذا الغرض لكان اسمه عليه السلام متقدم الذكر كما في الآية الواردة بذلك، وإنما ذكر هنا إساءة مكذبي أممهم إليهم ونيلهم منهم ضروب المضرات، وليس ذلك مما يعرف بمناصبهم في التفضيل؛ وإنما ذكر [ذلك](٣) ليقاس بهم نبينا ﷺ في الصبر والتحمل، وليقتدي بهداهم كما أمر في قوله تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، ثم له ﷺ السيادة المعروفة والمكانة المتقررة، فتقدم ذكرهم في قوله: ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ﴾ [الرعد: ٣٢] وتأخر ضميره ﷺ لما ذكر، ثم وردت الآية بعد فجرى الإخبار فيها على ذلك إحرازًا للمناسبة والموازنة أيضًا، فليس ذكرهم مجملًا غير مفصل كذكرهم على التعيين بأسمائهم، وقد تقدم الإيماء إلى هذا، والله سبحانه أعلم بما أراد.

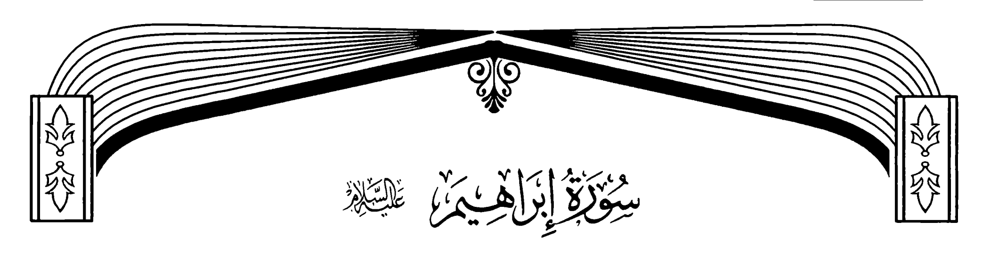


---

(١) ما بين المعقوفتين بهامش (ب).

(٢) ما بين المعقوفتين بهامش (ب).

(٣) ما بين المعقوفتين بهامش (أ).



سورة إبراهيم عليه السلام

• **الآية الأولى منها:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ١﴾ [إبراهيم]. وفي سورة الحج: ﴿وَهُدُوٓاْ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ وَهُدُوٓاْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡحَمِيدِ ٢٤﴾ [الحج]، وفي سورة سبأ: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلۡحَقَّ وَيَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ٦﴾ [سبأ].

فورد في هذه السور الثلاث ذكر الصراط مضافًا في السورتين منها إلى العزيز من أسمائه تعالى ثم أتبع الحميد، واقتصر في سورة الحج على إضافة اسمه الحميد، **فللسائل أن يسأل عن ذلك؟**

والجواب عنه، والله أعلم: أن آية إبراهيم عليه السلام لما ورد فيها قوله تعالى لنبيه عليه السلام: ﴿لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾، وكان السابق من مفهوم هذا أن ذلك الأمر بيده عليه السلام، وقد قال له تعالى: ﴿لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، وقال: ﴿إِنۡ عَلَيۡكَ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ﴾ [الشورى: ٤٨]، وقال تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ﴾ [القصص: ٥٦]، فلما كان السابق من مفهوم آية إبراهيم كما ذكر أشار وصفه تعالى بالعزيز إلى قدرته تعالى وقهره، وأنه لا يكون من العباد إلا ما سبقت به إرادته التي لا يخرج واقع عن حكمها، وتعالى أن يكون في ملكه ما لا يريد، ولو شاء لهدى الكل، قال تعالى: ﴿وَلَوۡ شِئۡنَا لَأٓتَيۡنَا كُلَّ نَفۡسٍ هُدَىٰهَا﴾ [السجدة: ١٣]، فأحرز الوصف بالعزة هذا المعنى العظيم، ولو لم يرد هذا الوصف لما تحرر هذا المقصود، وكذلك الوارد في قوله في آية سبأ: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلۡحَقَّ﴾ [سبأ: ٦]، والرؤية هنا بمعنى العلم والحق مفعولها الثاني، والضمير فصل لا موضع له من الإعراب. ومحال أن يرى من

وصفه تعالى بالعلم حكم الله تعالى في خلقه جاريًا إلا على ما يشاؤه ويريده، إنه لو شاء لجمعهم على الهدى، فهذه الآية كآية إبراهيم من غير فرق، فوصفه سبحانه بالعزة تمام مقصودها كالمتقدمة، وليس للمدعوين إلا ما سبقت به إرادته تعالى، ولا بيد نبيه ﷺ إخراجهم ولا هداهم، ولم يرد في هاتين الآيتين أن الإخراج من الظلمات إلى النور والهداية مما وقع وانقضى، وإنما مقتضى الآيتين رجاء إجابتهم وهدايتهم عند دعائه ﷺ، ثم الرجاء راجع إلينا وربنا المنزه المتعالي عن الاتصاف به. وقد أحاط علمه سبحانه بما يكون منهم.

وأيضًا خوطبنا على ما نتعارف، قال سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد تعرض لهذا، وقد ذكر قوله تعالى: ﴿وَيۡلٞ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُكَذِّبِينَ ١٥﴾ [المرسلات]، ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ ١﴾ [المطففين]، فقال: لا ينبغي أن يقال دعاء بالويل ها هنا لأن الكلام بذلك قبيح، ولكن العباد إنما كلموا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون، فكأنه ـ والله أعلم ـ قيل لهم: «ويل للمطففين»، و«ويل للمكذبين»[1]؛ أي: هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم؛ لأن (هذا) الكلام إنما يقال لصاحب الشر والمهلكة؛ فقيل هؤلاء ممن دخل في المهلكة ووجب لهم هذا، ومثل هذا: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ ٤٤﴾ [طه] والعلم قد أتى (من وراء) ما يكون، ولكن اذهبا أنتما على طمعكما ورجائكما ومبلغكما من العلم، وليس لهما أكثر من هذا ما لم يعلما. ومثله: ﴿قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُۚ﴾ [التوبة: ٣٠] فإنما جرى هذا على كلام العرب وبه أنزل القرآن؛ فقد تبين تساوي هاتين الآيتين في استدعائهما وصفه تعالى بالعزيز لما يحرز من المعنى المتقدم.

أما آية سورة الحج فقوله تعالى: ﴿وَهُدُوٓاْ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ وَهُدُوٓاْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡحَمِيدِ ٢٤﴾ [الحج] إخبار منه سبحانه بما شاء لهؤلاء من فوزهم وفلاحهم، قد تم حكمه وانقضى، فلم يكن ليناسبه ما يفهم القهر، وإنما المناسب ما يفهمه اسمه الحميد، وورد كل على ما يجب ويناسب، ولم يكن عكس الوارد ليلائم ولا يناسب، والله (سبحانه) أعلم.

• **الآية الثانية:** قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَأَنزَلَ مِنَ

---

(١) في نسخة: «ويل يومئذ للمكذبين».

ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٣٢]، وقال في سورة النمل: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ. . .﴾ الآية [النمل: ٦٠].

يسأل هنا عن تأخير «لكم» في سورة إبراهيم عن لفظ «أنزل» وإيلائه إياها مقدمة في آية النمل ما وجه ذلك؟

والجواب: أن آية إبراهيم قد تقدمها قوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: ٣١]، وقد علم المؤمنون أن الله غني عن العالمين، وأن المنزل من ماء السماء إنما هو رحمة للعباد وإحياء للأرض بعد موتها، ليخرج ما بث فيها سبحانه من أنواع الحبوب والثمرات وغير ذلك مما به صلاح أحوال العباد وتتميم معائشهم، ولم يغب عن المؤمنين المذكورين قبل أن ربهم غني عن ذلك كله ومنفرد بخلقه والإنعام به، فلم يحتج هنا إلى تنبيههم بأن ذلك لهم؛ إذ حالهم التذكر وموالاة الاعتبار لا الغفلة[1]، وأَخَّر ذكر ذلك إلى ذكر الرزق ليجري مع قوله في الزينة والطيب من الرزق: ﴿قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأعراف: ٣٢].

أما آية النمل فقد تقدمها قوله تعالى: ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [النمل]، فلما تضمنت تعنيفًا للمشركين على سوء مرتكبهم وعماهم عن التفكر والاعتبار قصد تحريكهم وإيقاظهم من رقدة الغفلة، فقيل: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم﴾ [النمل: ٦٠]، فحصل تنبيههم وإعلامهم أن إنزال الماء من السماء إنما هو لهم، وأنه لا حاجة به سبحانه إليه، فاستجر الكلام تعنيفهم، ويشهد لهذا قوله تعالى عقب الآية: ﴿مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴿٦٠﴾﴾ [النمل] (أي: يعدلون) بربهم غيره، ويعدلون بعبادته إلى عبادة غيره، وكل هذا شرك لا فلاح معه، فلما قصد في الآية الثانية ما ذكرنا قدم المجرور، وشأنه أبدًا إذا قدم إحراز معنى التنبيه حيث يقصد التحريك والإيقاظ لذي غفلة، أما إذا تأخر فلا يحرز هذا المعنى على الصفة التي يحرزه متقدمًا. وتأمل الوارد من هذا في نظائر هذه الآية كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ

(١) في (أ) و(ب): [والغفلة]، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

﴿وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ ۝١٢﴾ [الزخرف] خطابًا لمن تقدم ذكره في قوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [العنكبوت: ٦١]، وقوله خطابًا لفرعون وملئه: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا﴾ [طه: ٥٣] وهذا بعد قول فرعون في إخبار الله تعالى عنه؛ ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ۝٤٩﴾ [طه] إلى قوله: ﴿قَالَ فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ ۝٥١﴾ [طه]، وقد تقدم بيان هذا في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص] وما أنشده سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ من قول الشاعر[1]:

لتقربن قربًا جلذيًّا ... ما دام فيهن فصيل حيًّا

• **الآية الثالثة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ۝٣٤﴾ [إبراهيم]، وفي سورة النحل: ﴿وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝١٨﴾ [النحل].

فأعقب في الأولى قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ﴾ [إبراهيم: ٣٤] بغير ما أعقب في الثانية، **يسأل عن ذلك؟**

والجواب عنه، والله أعلم: أن آية إبراهيم تقدمها قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا۟ قَوْمَهُمْ دَارَ ٱلْبَوَارِ ۝٢٨﴾ [إبراهيم]، ثم قوله: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِهِۦ ۗ﴾ [إبراهيم: ٣٠]، ثم ذكر إنعامه على عباده في قوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ﴾ [إبراهيم: ٣٢] إلى قوله: ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ﴾ [إبراهيم: ٣٤]، فناسب ما ذكره تعالى من توالي إنعامه ودور إحسانه ومقابلة ذلك من العبيد بالتبديل وجعل الأنداد وصف الإنسان بأنه ظلوم كفار.

أما آية النحل فلم يتقدمها غير ما نبه سبحانه عباده المؤمنين من متوالي آلائه وإحسانه، وما ابتدأهم (به) من نعمه من لدن قوله: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [النحل: ٤]، (ثم) توالت (آيات)[2] الامتنان والإحسان فقال تعالى: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ﴾ [النحل: ٥]، فذكر تعالى بضعًا

---

(١) البيت سبق تخريجه، والجلذيُّ: الشديد.

(٢) في (أ) و(ب): [آية]، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

وعشرين من أمهات النعم إلى قوله منبهًا وموقظًا من الغفلة والنسيان: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾﴾ [النحل]، ثم أتبع بقوله سبحانه: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [النحل: ١٨]، فناسب ختام هذا قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٨﴾﴾ [النحل] فجاء كل على ما يناسب، والله أعلم.

• **الآية الرابعة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿هَٰذَا بَلَاغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُوا بِهِ وَلِيَعْلَمُوا أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٥٢﴾﴾ [إبراهيم]، وفي سورة ص: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٢٩﴾﴾ [ص].

للسائل أن يسأل عن وجه اختصاص آية إبراهيم بقوله: ﴿وَلِيَذَّكَّرَ﴾ وآية ص بقوله: ﴿وَلِيَتَذَكَّرَ﴾ بتاء التفعيل؟

والجواب، والله أعلم: أن كلا الموضعين حاصل فيه التناسب، أما آية ص ففي قوله: ﴿لِّيَدَّبَّرُوا﴾ حرفان من الحروف الشديدة وهما الباء والدال[1] وثانيهما مضعف فنسق عليهما قوله: ﴿وَلِيَتَذَكَّرَ﴾ وفيه أيضًا حرفان من حروف الشدة وهما الكاف والتاء وثانيهما مضعف، والتناسب بهذا واضح. وأما آية إبراهيم فورد فيها: ﴿وَلِيُنذَرُوا بِهِ وَلِيَعْلَمُوا﴾، وقد عريت الكلمتان من حروف الشدة؛ وإنما جميعها من الرخوة وهي ضد الشديدة، فناسبها عطفًا عليها قوله: ﴿وَلِيَذَّكَّرَ﴾ إذ ليس فيه من الحروف الشديدة غير الكاف، وأيضًا فإن «يذَّكر» و«يتذكر» معناهما واحد، والأصل للمدغم مفكوكة، فلفظ «يذكَّر» ثان عن «يتذكر»، وهو أكثر استعمالًا وأخف لفظًا، فقدم في سورة إبراهيم، وأخر الأثقل في سورة ص على الترتيب المتقرر[2]، على ما تقدم في قوله تعالى: ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ﴾ [البقرة: ٣٨] في البقرة وقوله: ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ﴾ [طه: ١٢٣] في سورة طه. وقد تقدم من هذا نظائر، وسيأتي أمثالها، واطراد ذلك شاهد برعيه، فحصل التناسب اللفظي من هذين الوجهين، وإن عكس الوارد لا يناسب، والله أعلم.

---

(١) في (أ) و(ب): [الكاف]، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

(٢) سبق أن انتقدنا المصنف في مسألة تعليل ورود الظواهر اللغوية بتقديم الأخف وتأخير الأثقل ونحو ذلك بحسب ترتيب المصحف.



سُورَةُ الحِجرِ

﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ ①﴾ [الحجر]، وفي سورة النمل: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْقُرْءَانِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ ①﴾ [النمل].

فورد في هاتين السورتين ذكر الكتاب والقرآن معًا منسوقًا أحدهما على الآخر، ثم اختلفت كيفية الإيراد، فقدم في الأولى ذكر الكتاب وأخَّر في الثانية؟

والجواب عن هذا، قد تقدم في سورة الرعد.

• **الآية الثانية:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى شِيَعِ ٱلْأَوَّلِينَ ⑩ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ⑪﴾ [الحجر]، وفي سورة الزخرف: ﴿وَكَمْ أَرْسَلْنَا مِن نَّبِيٍّ فِى ٱلْأَوَّلِينَ ⑥ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن نَّبِىٍّ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ⑦﴾ [الزخرف].

للسائل أن يسأل عن تخصيص آية الحجر بقوله: ﴿مِّن رَّسُولٍ﴾ وآية الزخرف بقوله: ﴿مِن نَّبِىٍّ﴾؟

والجواب، والله أعلم: أنه لما تقدم في آية الزخرف لفظ الخبرية وهي للتكثير ناسب ذلك ذكر من يوحى إليه من نبي مرسل أو نبي غير مرسل، فورد هنا ما يعم الصنفين عليهم السلام. أما آية الحجر فلم يرد فيها ولا قبلها ما يطلب بالتكثير مع ما تضمنت من قصد تأنيسه عليه السلام وتسليته، فخصت بالتعبير باسم الرسالة تسلية له عن قولهم: ﴿إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ⑥﴾ [الحجر] بما جرى للرسل قبل عليهم السلام من مثل ذلك، ومن البيِّن أن موقع الرسل هنا أمكن في تسليته عليه السلام فجاء كل على ما يجب من المناسبة، والله أعلم.

• **الآية الثالثة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ نَسْلُكُهُۥ فِى قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ ⑫﴾ [الحجر]، وفي سورة الشعراء: ﴿كَذَٰلِكَ سَلَكْنَٰهُ﴾ [الشعراء: ٢٠٠].

فللسائل أن يسأل عن وجه ورود: ﴿نَسْلُكُهُۥ﴾ في سورة الحجر، وورود: ﴿سَلَكْنَٰهُ﴾ في سورة الشعراء؟

ووجه ذلك: والله أعلم: أنه تقدم في آية الحجر قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴿٦﴾﴾ [الحجر]، وهو قول العتاة من كفار قريش وغيرهم الذين عُنوا بقوله (تعالى) تهديدًا ووعيدًا: ﴿ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا۟ وَيَتَمَتَّعُوا۟ وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٣﴾﴾ [الحجر] ولم يتقدم في هذه السورة إخبار بحال غيرهم من مكذبي الأمم سوى التعريف بأن كل قرية أهلكت فبأجل معلوم وكتاب سابق لا يتأخر عنه ولا يتقدم، فحال هؤلاء كحال من تقدمهم، كما قال تعالى: ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [فاطر: ٤٣] وقوله: ﴿كَذَٰلِكَ نَسْلُكُهُۥ﴾، الضمير للمذكر المتقدم وهو هنا القرآن، والمراد بسلوكه في قلوبهم ما تحصل عندهم وقطعوا به من معرفتهم بباهر نظمه، ورفيع إيجازه، وعلي تناسبه، وأنه يفوق كل كلام مع أنه بلسانهم، وقد علموا مع هذا عجزهم عن معارضته؛ مع أنه لم يرد بغير لسانهم ولا بما لا يعرفونه في [محاوراتهم][1] ومخاطباتهم، فهذا المراد بسلوكه في قلوبهم، فقد كانوا متيقنين أنه ليس من كلام البشر؛ وبهذا أخبر سبحانه عنهم تسلية لنبيه عليه السلام فقال: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأنعام] وبعجزهم عن معارضته قامت الحجة عليهم، ثم امتنعوا من الإيمان بما سبق لهم في الأول ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٩٦﴾ وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ﴾ [يونس: ٩٦ ـ ٩٧]، فورد هنا ﴿نَسْلُكُهُۥ﴾ بلفظ المبهم لأن الإخبار عن كفار قريش ممن استمر على كفره، فهو حالهم وقت نزول القرآن وبعده. وقوله: ﴿نَسْلُكُهُۥ﴾ مشعر باستمرار حالهم وموافاتهم على ذلك، وقد تأكد هذا بوصفه بالإجرام وتسجيل حالهم السيئ بقوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٩٦﴾﴾، وأداة «لا» نافية للمستقبل، فناسب هذا لفظ المبهم المضارع.

أما آية الشعراء فقد تقدمها ذكر قوم نوح وهود وصالح ولوط وشعيب وغيرهم من الأمم المكذبين، بعد سلوك ما ذكره سبحانه أنه زبر الأولين في

---

(١) في (أ) و(ب): [محاولتهم].

قلوبهم، فلما تقدم أمرها أولًا، وانقطعت أزمانها، وقعت العبارة بالماضي، فقال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ سَلَكۡنَٰهُ﴾ [الشعراء: ٢٠٠]، ولم يناسب هنا غير الماضي، فقد وضح ورود كل من الموضعين على ما يناسب، ولم يناسب عكس الوارد، والله أعلم.

• **الآية الرابعة:** قوله تعالى: ﴿...فَٱخۡرُجۡ مِنۡهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٞ ۝٣٤ وَإِنَّ عَلَيۡكَ ٱللَّعۡنَةَ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٣٥﴾ [الحجر]، وفي سورة (ص): ﴿وَإِنَّ عَلَيۡكَ لَعۡنَتِيٓ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٧٨﴾ [ص].

للسائل أن يسأل عن وجه اختلاف العبارتين من ورود اللعنة في سورة الحجر بالألف واللام، وفي ص بالإضافة مع اتحاد المعنى؟

والجواب عنه، والله أعلم: أن آية الحجر وردت بالألف واللام، وهي الأداة المقتضية الحصر الجنسي حيث لا عهد، وذلك وارد على ما ينبغي لما قصد هنا من المبالغة، ولا سؤال فيه. وأما الوارد في سورة (ص) مضافًا لياء المتكلم فوجهه المناسبة اللفظية لقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥]، فجرت العبارتان على منهج واحد ومسلك متناسب، ولم يكن لتناسب العكس فيما ورد، والله أعلم.

• **الآية الخامسة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٖ ۝٥٣﴾ [الحجر]، وكذا في سورة الذاريات: ﴿قَالُواْ لَا تَخَفۖ وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٖ ۝٢٨﴾ [الذاريات]، وورد في سورة الصافات: ﴿فَبَشَّرۡنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٖ ۝١٠١﴾ [الصافات] خلاف الوصف بالعلم في السورتين.

ووجه ذلك، والله أعلم: أن آية الصافات لما وردت كالتمهيد لما تلاها متصلًا بها من قوله: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعۡيَ قَالَ يَٰبُنَيَّ إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلۡمَنَامِ أَنِّيٓ أَذۡبَحُكَ فَٱنظُرۡ مَاذَا تَرَىٰۚ﴾ [الصافات: ١٠٢]، فتلقى الذبيح عليه السلام ما أخبره (به)، أبوه ـ لعلمه أنه من أمر الله ـ بالرضا والصبر. قال ابن عطية[1] في تفسير ﴿حَلِيمٖ﴾: صابر محتمل عظيم العقل، قال: والحلم العقل، فأحسن عليه السلام جواب أبيه معزّيًا له محتسبًا بنفسه، فناسب هذا الموضع ورود وصف الذبيح بالحلم،

---

(١) وذلك في تفسيره القيم المعنون بـ«المحرر الوجيز».

ولما لم يرد في الآيتين الأخريين ذكر الأمر بالذبح ناسبها الوصف بالعلم، وهو صفة الأنبياء، فورد كل على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

• **الآية السادسة من سورة الحجر:** قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهَا لَبِسَبِيلٍ مُّقِيمٍ ﴿٧٦﴾ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٧٧﴾﴾ [الحجر].

فيها سؤالان: جمع آيات في الأولى وإفراد ذلك في الثانية؟ وتخصيص الاعتبار أولًا بالمتوسمين وثانيًا بالمؤمنين؟

والجواب: أن المتقدم في ذكر ضيف إبراهيم ووجله عليه السلام منهم مع أنه كان لا يهاب كثرة الرجال لما منح من النبوة والأيد[1]، إلى حال النبوة، وتخصيص الخلة، ثم بشارة الملائكة له بالولد مع بلوغ الكبر، ثم سؤاله إياهم عن إرسالهم إذ ذاك؛ فأخبروه أنهم أرسلوا لإهلاك قوم لوط، وكانت مدينتهم على قرب من حيث كان إبراهيم عليه السلام فسألهم - إشفاقًا ورحمة جبل عليهما الرسل والأنبياء -: أيهلكون إن كان فيهم مؤمنون؟ وعن ذلك السؤال والمحاورة عبَّر بالمجادلة (في قوله): ﴿يُجَٰدِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ ﴿٧٤﴾﴾ [هود]؛ أي: يجادل رسلنا، وهي محاورته معهم وسؤاله إياهم حتى عرفوه أن آل لوط عليه السلام ناجون إلا امرأته، ثم أعقب ذلك من مجيء الملائكة، من عند إبراهيم إلى لوط، وإنكار لوط أولًا إياهم حتى علم أنهم الملائكة، ثم أمرهم إياه بأن يسري بأهله، وأن يقدمهم أمامه، ولا يلتفت إلى ما وراءه، ولا يعرج على شيء فإن قومه هالكون [صبح][2] ليلتهم، ثم الإخبار بمجيء قوم لوط لما سمعوا بأضيافه وظنوا أنهم من البشر، وجاؤوا مسرعين طامعين في غلبة لوط عليه السلام وقهره في ضيفه ليأخذوهم لأغراضهم الشنيعة: ﴿وَمِن قَبْلُ كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ٧٨]، فذكرهم عليه السلام وأمرهم بتقوى الله عز وجل فقال: ﴿قَالَ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ ضَيْفِى فَلَا تَفْضَحُونِ ﴿٦٨﴾ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ ﴿٦٩﴾﴾ [الحجر]، ثم عرض عليهم نساء آله وقومه بالوجه المُحِلِّ لذلك فقال: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِىٓ﴾ [الحجر: ٧١]،

(١) كذا في الأصل الذي بأيدينا، ومعناها القوة.

(٢) في (أ) و(ب): [صبيح].

ونساء قوم كل نبي بنات له، وهو لهم بمنزلة الأب، فلم يُجْدِ ذلك عليهم شيئًا، وعند تمردهم وطغيانهم قال عليه السلام: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِيٓ إِلَىٰ رُكْنٖ شَدِيدٖ ۝٨٠﴾ [هود]؛ أي: عشيرة[1] (وقبيلة)[2] يحمونني، فقالت الملائكة إذ ذاك: إنهم لن يصلوا إليك؛ أي: لا سلطان لهم عليك ولا عون، فروي أن جبريل عليه السلام نفخ في أعينهم فخرجوا وقد عموا قائلين لمن وراءهم: إن عند لوط سحرة أو كما قالوا، ثم صبحهم العذاب: ﴿فَأَخَذَتۡهُمُ ٱلصَّيۡحَةُ مُشۡرِقِينَ ۝٧٣﴾ [الحجر]، قال تعالى: ﴿فَجَعَلۡنَا عَٰلِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمۡطَرۡنَا عَلَيۡهِمۡ حِجَارَةٗ مِّن سِجِّيلٍ ۝٧٤﴾ [الحجر]، هذه جمل ومقدمات عجائب من الآيات يجول فيها اعتبار المعتبر ويتسع له النظر، ويتوسم منها المتفرس مخائل الهلاك ومقدمات التلف لأولئك الأشرار، فقال: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّلۡمُتَوَسِّمِينَ ۝٧٥﴾ [الحجر]؛ أي: المعتبرين أو المتفرسين والناظرين، فهذا مناسب لما تقدم. ثم لما تحصل من قوله تعالى: ﴿فَجَعَلۡنَا عَٰلِيَهَا سَافِلَهَا﴾ [الحجر: ٧٤] قلب مدينتهم المشاهد أثره مرئيًّا مشاهدًا لمن أتى بعدهم؛ قال تعالى: ﴿وَإِنَّهَا لَبِسَبِيلٖ مُّقِيمٍ ۝٧٦﴾ [الحجر]؛ أي: طريق واضح ودليل بيِّن لمن شاهده وأبصره، وذلك أمر مدرك ومعتبر متخذ حاصل لنا مِن تفصيل قصصه بخبر الصادق عليه السلام، قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ ۝٧٧﴾ [الحجر]، وقال: ﴿لِّلۡمُؤۡمِنِينَ ۝٧٧﴾؛ أي: للمصدقين المشاهدين أثرهم، فجاء كل على ما يجب، ولم يكن ليناسب المتقدم إفراد آية، ولا جعل العبرة للمصدقين مع ذكر المتوسمين في الأخرى ولا المتأخر ما ورد في الأولى، بل ورد كل على ما يجب ويناسب، والله سبحانه أعلم.

• **الآية السابعة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿وَٱخۡفِضۡ جَنَاحَكَ لِلۡمُؤۡمِنِينَ ۝٨٨﴾ [الحجر]، وفي سورة الشعراء: ﴿وَٱخۡفِضۡ جَنَاحَكَ لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ۝٢١٥﴾ [الشعراء].

فزيد هنا قوله: ﴿لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾ ومقصود الآيتين واحد، **فللسائل أن يسأل** عن وجه هذا التخصيص؟

---

(١) في (أ) و(ب): [وعشيرة].

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

والجواب عن ذلك: إنه لما لم يتقدم آية الحجر تخصيص بمدعو؛ بل تقدمها خطابه ﷺ بالتأنيس والتسلية عمن أعرض والرفق بمن آمن؛ فقال تعالى: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٨﴾﴾ [الحجر]، لم يحتج هنا إلى زيادة. ولما تقدم آية الشعراء قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ [الشعراء] والإنذار يستصحب التخويف والاستعلاء على من يخاطب به، أتبع ذلك تعالى تلطفًا وإنعامًا على من آمن من عشيرته ﷺ وغيره بقوله: ﴿وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢١٥﴾﴾ [الشعراء] فقيل هنا: ﴿لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾ ليكون أنص في تعميم المؤمنين مطلقًا من العشيرة وغيرهم، ولو قيل هنا: ﴿وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٨﴾﴾ لما كان نصًا في التعميم؛ بل كان يحتمل أن يراد به خصوص المؤمنين من عشيرته ﷺ؛ وكأنه قد قيل: واخفض جناحك لمن آمن منهم؛ أي: من العشيرة؛ لأن لفظ المؤمنين هنا ـ وإن عم ـ فإنه مما تقدمه وبني عليه من قوله: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ يشبه الوارد من العمومات على سبب خاص، وذلك مما يكسر سورة[1] عمومه ويدخله الخلاف، فجيء بالمجموع من قوله: ﴿لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢١٥﴾﴾ ليرفع ذلك الاحتمال ولا يبقى العموم كما في الآية الأخرى.

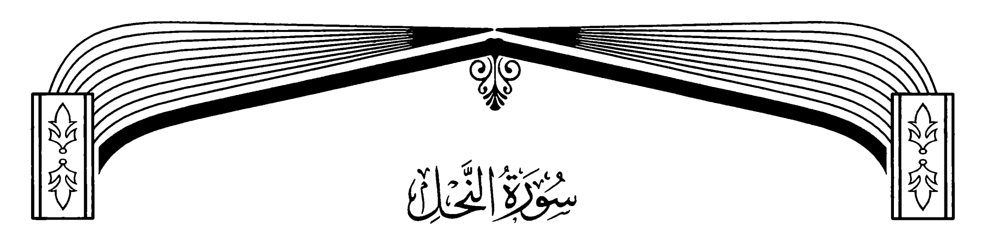
فإن قلت: إن الضمير المرفوع من قوله: ﴿فَإِنْ عَصَوْكَ﴾ [الشعراء: ٢١٦] راجع إلى عشيرته ﷺ، وذلك مما يلزم أن يكون المعنيون بالكلام بقوله هنا: ﴿مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢١٥﴾﴾ لا يمتنع أن يراد به الخصوص.

فالجواب: أن رجوع الضمير إلى العشيرة على اللزوم غير لازم؛ بل يمكن رجوعه إلى الجميع من متماد على كفره ومتبع. أما الأول فبين، وأما الثاني فالارتداد، وقد قال تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَـٰنِهِمْ﴾ [آل عمران: ٨٦]، بل[2] رجوع الضمير إلى الكل أولى ليستصحب المؤمن الخوف، ولهذا قيل: ﴿فَإِنْ عَصَوْكَ﴾ لوقوع اسم المعصية على الكفر وما فوقه.

---

(١) أي: يضعف من قوّة هذا العموم، يقال: كسر سورة كذا؛ أي: خفت من حِدّته.

(٢) في (أ) و(ب): [قيل]، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.



سورة النحل

• **الآية الأولى منها:** قوله تعالى: ﴿يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرۡعَ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلۡأَعۡنَٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ ۝١١ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ بِأَمۡرِهِۦٓۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ۝١٢ وَمَا ذَرَأَ لَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُخۡتَلِفًا أَلۡوَٰنُهُۥٓۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّقَوۡمٖ يَذَّكَّرُونَ ۝١٣﴾ [النحل].

يسأل عن توحيد آية (في الآية) الأولى والثالثة[1] وجمعها في الآية الثانية المتوسطة؟ وعن تعقيب الأولى بقوله: ﴿لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ ۝١١﴾ وتعقيب الثانية بقوله: ﴿لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ۝١٢﴾ والثالثة بقوله: ﴿لِّقَوۡمٖ يَذَّكَّرُونَ ۝١٣﴾؟

والجواب عن السؤال الأول: أن الإشارة بقوله: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ﴾ في الآية الأولى إلى المنزل من السماء في قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗۖ لَّكُم مِّنۡهُ شَرَابٞ وَمِنۡهُ شَجَرٞ فِيهِ تُسِيمُونَ ۝١٠﴾ [النحل]، ثم قال: ﴿يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرۡعَ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلۡأَعۡنَٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ﴾؛ أي: ينبت لكم بالماء المنزل من السماء ـ مع وحدته في الصفة ـ ضروب الأقوات والفواكه وأنواع الثمرات فقيل: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ﴾ [النحل: ١١] بالإفراد؛ لأن الإشارة إلى الماء أو إلى إنبات أنواع الثمرات المختلفات في الطعم والألوان مع وحدة المادة من الماء وهو واحد، وكذلك الآية الثالثة الإشارة فيها إلى الجنس الواحد الواقع عليه لفظ «ما» من قوله: ﴿وَمَا ذَرَأَ لَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُخۡتَلِفًا أَلۡوَٰنُهُۥٓۚ﴾ فأفرد هذا الضمير أيضًا لرجوعه إلى «ما» الواقعة على جنس واحد مبثوث في الأرض يشتمل على أنواع مختلفة في الطعوم والألوان، فأفرد لفظ

(١) في (أ) و(ب): [الثانية]، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

الآية لما أفرد لفظ الضمير لوقوع ذلك على الجنس الذي عبرت عنه «ما»، وهو جنس واحد، فاقتضى ذلك إفراد آية. وأما الآية المتوسطة فالإشارة فيها إلى خمسة أشياء مختلفة، أحيل عليها في الاعتبار، وسخرت لنا تسخيرًا به قوام معاشنا وصلاح أحوالنا ومعرفة حسابنا، وهي الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم، وكل واحد من هذه تتسع(١) جهات النظر فيه والاعتبار بعجائبه، فالليل للسكون(٢) والراحة والنهار للاكتساب والتصرف والسياحة، والشمس للإضاءة والتسخين، والقمر للنورية والترطيب والتكوين، وبكلا(٣) النيرين معرفة الشهور والسنين، ﴿لَا ٱلشَّمۡسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدۡرِكَ ٱلۡقَمَرَ وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ﴾ [يس: ٤٠]، والنجوم للاهتداء في ظلمات البراري والبحار، وجهات الاعتبار بهذه الخمس يفوت الإحصاء، فللإشارة إلى هذه المتعددات جمع فقيل: ﴿لَأٓيَٰتٖ﴾.

والجواب عن السؤال الثاني: وهو وصف المعتبرين في الآية [الأولى](٤) بالتفكر وفي الثانية بالعقل وفي الثالثة بالتذكر: إن إنبات الزرع والزيتون والنخيل والأعناب ومختلف الثمرات بالماء المنزل من السماء مع كونه واحدًا والمنبت مختلف الأنواع والطعوم والمنافع؛ أمر يوصل إلى تعرفه وارتباطه باستعمال الفكر في ذلك وإن لم يطل، بشرط السلامة من الغفلة، فيحصل بمجرد الفكر على عظيم المعتبر. وأما تسخير الليل والنهار إلى ما ذكر معهما فلا يكتفى في [معرفة](٥) ذلك والحصول على الاعتبار به بمجرد الفكر، فإن العلم بتسخير هذه مما يغمض ويخفى إلا على ذوي البصائر والفطن السليمة والعقول الراجحة، فلم يقنع التفكر هنا؛ بل وصف المعتبر بها بما هو فوق الفكر، وتأصل ما تعقب به موضع الاعتبار في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلۡقِ

---

(١) في (أ) و(ب): [تتبع]، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.
(٢) في (أ) و(ب): [المسكن]، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.
(٣) في (أ) و(ب): [بكل]، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.
(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.
(٥) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

ﭐلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ﴾ [البقرة: ١٦٤]، إلى قوله: ﴿لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٦٤﴾﴾ [البقرة]، لما كان في الاعتبار بما انطوت عليه الآية غموض وخفاء قيل: ﴿يَعْقِلُونَ ﴿١٦٤﴾﴾، وأما الآية الثالثة وهي قوله: ﴿وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهُۥٓ﴾ [النحل: ١٣] ببدأة الفكر السالم، فقصد التذكير كاف في حصول الاعتبار بذلك. فإذا تأملت ما ذكرناه ألفيت ذلك كله واردًا على أجل مناسبة، وعلمت أن كل آية من هذه الثلاث لا يناسبها إلا ما أعقبت به.

• **الآية الثانية من سورة النحل:** قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى سَخَّرَ ٱلْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا۟ مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا۟ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٤﴾﴾ [النحل: ١٤]، وقال في سورة الملائكة: ﴿وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا ۖ وَتَرَى ٱلْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ لِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٢﴾﴾ [فاطر].

في هذه الآية ثلاث سؤالات: الأول: لم أخر المجرور في سورة النحل فقيل: ﴿مَوَاخِرَ فِيهِ﴾ [النحل: ١٤] وقدم في السورة الأخرى فقيل: ﴿فِيهِ مَوَاخِرَ﴾ [فاطر: ١٢]؟، والثاني: زيادة الواو في قوله: ﴿وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [النحل: ١٤] في سورة النحل وسقوطها في سورة الملائكة؟ والثالث: زيادة «منه» في سورة النحل في قوله: ﴿وَتَسْتَخْرِجُوا۟ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾ [النحل: ١٤] وسقوط ذلك في سورة الملائكة؟

والجواب عن الأول: أن آية النحل بنيت على تأخير المجرورات عما تعلقت به، وجرى الكلام جريًا واحدًا للتناسب والتشاكل، فقيل: ﴿لِتَأْكُلُوا۟ مِنْهُ﴾، ﴿وَتَسْتَخْرِجُوا۟ مِنْهُ﴾، و﴿مَوَاخِرَ فِيهِ﴾. ولو قيل هنا: فيه مواخر وتقدم المجرور على العامل فيه وهو مواخر اسم فاعل مجموع من المخر وهو شق السفينة الماء بحيزومها؛ لما ناسب ما تقدم مما بنيت الآية عليه وتقدم في المجرورين قبله.

أما آية الملائكة فمبنية على تقدم المجرور على ما به تعلق (قال تعالى): ﴿وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا﴾ [فاطر: ١٢]، وتأكلون العامل في المجرور الذي هو ﴿كُلٍّ﴾ متأخر عنه، فناسب ذلك تأخر العامل أيضًا في المجرور الثاني

ليتناسب الكلام ببناء آخره على ما بني أوله، ولم يكن ليصح ما لا يناسب.

والجواب عن السؤال الثاني: أن آية النحل مبنية على قصد الاعتبار وتعداد النعم، وقد اجتمع في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى سَخَّرَ ٱلْبَحْرَ﴾ الآية [النحل: ١٤]، مجموع الأمرين من الاعتبار وإبداء النعمة بتسخير البحر وأكل اللحم الطري منه وإخراج الحلية للباس ومخر السفن إياه للمنافع والاكتساب، فهذه نعم جليلة، وفي كل منها مجال للاعتبار ومتسع للتفكر والنظر، فلما كان من مقصود هذه الآية تعداد النعم ناسب ذلك عطف بعضها على بعض؛ لأنه مظنة إطناب وتفصيل، فقيل: ﴿وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [النحل: ١٤]، والمجرور متعلق بفعل التسخير، واستخراج الحلية، وجري السفن، والابتغاء من فضل الله.

وأما آية سورة الملائكة فبنيت على إبداء القدرة وجليل الحكمة؛ ألا ترى قوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَٰجًا ۚ وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ ۚ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ ۚ﴾ [فاطر: ١١]، ثم قال: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ۖ﴾ [فاطر: ١٢]، فهذا مقصود به الاعتبار والتعريف بانفراده سبحانه بخلق ذلك كله والقدرة عليه وإحكام الصنعة فيه؛ وإن انجر طي ذلك إبداء النعم وجليل الإحسان، ولكن مقصود الآية وبناءها على ما ذكرنا، ثم تجرد باقي الكلام للتعريف بالإنعام والامتنان؛ فقال تعالى: ﴿وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا ۖ وَتَرَى ٱلْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ لِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [فاطر: ١٢]، فتعلق المجرور الذي هو ﴿لِتَبْتَغُوا۟﴾ باسم الفاعل المجموع؛ أي: سخره[(١)] للابتغاء من فضله، فالابتغاء هنا منجر طي الكلام، والامتنان مقصود، ألا ترى أن مخر السفن كأنه ليس لشيء إلا للابتغاء، فلما تعلقت اللام بـ﴿مَوَاخِرَ﴾ من حيث تحمل اللفظ معنى الفعل لم يصح دخول الواو، ولم يكن كآية النحل، فافترق القصدان، ولم يلائم كلًّا من الموضعين إلا الوارد فيه.

---

(١) في (أ) و(ب): [مجرد]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

والجواب عن السؤال الثالث: أن معنى الكلام في قوله: ﴿وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾ [فاطر: ١٢] مستقل، لا إبهام فيه ولا احتمال؛ لأن تقدير الكلام: من كل البحر أكلكم واستخراج الحلية للباس، فالكلام في قوة المبتدأ والخبر، لا يوهم خلاف ما ذكر، وأما قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾ [النحل: ١٤] فلو سقط هنا المجرور الذي هو «منه» لكان مجالًا للاحتمال، لو قيل: وتستخرجوا حلية لم يكن بالنص في أن استخراج الحلية من البحر وإن كان ظاهرًا، إلا أن هذا القدر من الاحتمال منقدح هنا وغير منقدح في آية الملائكة، فثبت الضمير المجرور هنا رافعًا لهذا الاحتمال، ولم يثبت في آية سورة الملائكة لأنه لا انقداح فيها للاحتمال، فورد كل على ما يجب، والله أعلم.

• **الآية الثالثة من سورة النحل:** قوله تعالى: ﴿فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [النحل]، وفي سورة الزمر: ﴿قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴿٧٢﴾﴾ [الزمر]، وفي سورة المؤمن ﴿ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴿٧٦﴾﴾ [غافر].

للسائل أن يسأل عن زيادة اللام في آية النحل وسقوطها في الآيتين الأخريين وما وجه ذلك؟

والجواب عن ذلك: أن آية النحل تقدمها ثماني آيات أو نحوها في ذكر هؤلاء المقول لهم: ﴿فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ﴾ [النحل: ٢٩] وفي وصفهم من لدن قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [النحل] إلى قوله: ﴿فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ﴾ [النحل: ٢٩]، وتلك إطالة في ذكرهم، والاستيفاء يناسبه التأكيد باللام المشيرة إلى معنى القسم، وأما الآيتان في سورة الزمر وسورة المؤمن فإن المتقدم في الأولى منهما قوله: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧١] إلى قوله: ﴿قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ﴾ [الزمر: ٧٢]، وذلك كلام قد جمع إلى الوجازة أنه لم يذكر من كفرهم مثل ما ذكر في المذكورين قبل آية النحل من ردهم المنزل بقولهم: ﴿أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴿٢٤﴾﴾

وتلك مقالة شنعاء من كفرهم، فناسب الإيجاز الواقع قبل آية الزمر مع ما أجمل فيها من كفرهم بسقوط اللام من قوله: ﴿فَبِئْسَ﴾. وأما آية سورة المؤمن فلم يقع أيضًا قبلها استيفاء التعريف ما وقع في سورة النحل ولا نص من شنيع مرتكبهم على غير التكذيب، فناسب ذلك سقوط اللام كما في سورة الزمر: وورد كل على ما يجب ويناسب.

• **الآية الرابعة:** قوله تعالى: ﴿فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا عَمِلُوا وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٣٤﴾﴾ [النحل]، وفي سورة الزمر: ﴿فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا﴾ [الزمر: ٥١].

ووجه ذلك، والله أعلم: استدعاء التناسب في كل من الموضعين، وقد ورد قبل آية النحل قوله تعالى مخبرًا عن المشركين: ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ فَأَلْقَوُا السَّلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوءٍ بَلَىٰ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [النحل]، [ثم استمرت الآي إلى قوله: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [النحل]][1]، ثم صرف الكلام إلى كفار العرب في توقفهم عن الإيمان فقيل: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [النحل: ٣٣]، ثم قيل: ﴿كَذَٰلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [النحل: ٣٥]، والمراد من قال: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوءٍ﴾ [النحل: ٢٨] ومن كان على مثل حالهم فقيل بناء على قولهم: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوءٍ﴾، ﴿فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا عَمِلُوا﴾ [النحل: ٣٤]، وتناسب هذا أبين تناسب.

وأما آية الزمر فقد وقع قبلها قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ إلى قوله: ﴿...وَبَدَا لَهُم مِّنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ ﴿٤٧﴾ وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [الزمر] وبعد هذا: ﴿قَدْ قَالَهَا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [الزمر]، ثم قال: ﴿فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَالَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ هَٰؤُلَاءِ [يعني: كفار العرب][2] سَيُصِيبُهُمْ سَيِّئَاتُ

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

(٢) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

﴿مَا كَسَبُواْ﴾ [الزمر: ٥١]، فقد وضح وجه التناسب في الآيتين، وعكس الوارد لا يناسب، والله أعلم.

• **الآية الخامسة:** قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ ﴿٥٣﴾ ثُمَّ إِذَا كَشَفَ ٱلضُّرَّ عَنكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴿٥٤﴾ لِيَكْفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ فَتَمَتَّعُواْ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [النحل]، [وفي الروم: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلنَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْاْ رَبَّهُم مُّنِيبِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَآ أَذَاقَهُم مِّنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴿٣٣﴾ لِيَكْفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ فَتَمَتَّعُواْ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٣٤﴾﴾ [الروم]][(1)]، وفي العنكبوت: ﴿فَإِذَا رَكِبُواْ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴿٦٥﴾ لِيَكْفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُواْ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٦٦﴾﴾ [العنكبوت].

للسائل أن يسأل عن وجه تكرر اللام في قوله: ﴿وَلِيَتَمَتَّعُواْ﴾ في سورة العنكبوت ولم يتكرر في الآيتين الأخريين؟ وهل بين آية العنكبوت وآيتي النحل والروم فرق في ذلك يوجب تكرر اللام حيث ذكر أم لا؟ وهل قوله في سورة العنكبوت: ﴿إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴿٦٥﴾﴾ يعم جميع المذكورين في ذلك؟ وقال في الآيتين الأخريين: ﴿إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم﴾ فخص بعضهم ولم يعم؛ فهل لذلك موجب؟ فهذان سؤالان.

والجواب: أن هذه اللام في قوله تعالى: ﴿لِيَكْفُرُواْ﴾، ﴿وَلِيَتَمَتَّعُواْ﴾ لام مقصود به التهديد والوعيد كقوله تعالى: ﴿ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠] و﴿ٱعْمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾ [هود: ٩٣] وقوله: ﴿وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩] وإذا تقرر هذا فقوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ ﴿٥٣﴾ ثُمَّ إِذَا كَشَفَ ٱلضُّرَّ عَنكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ٥٣ ـ ٥٤] خطاب يعم ولا يخص، وإذا كان الخطاب يشمل العام الكثير فأبعد شيء أن يكونوا في تلقِّيه على حد واحد، بل يكون منهم المقبل والمعرض، فعلى هذا الحكم ورد في سورتي النحل والروم ﴿إِذَا فَرِيقٌ﴾ منهم؛ لأن ما تقدم

---

(1) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وقد ورد بهامش (ب): [وفي الروم فتمتعوا].

من الخطاب الإخباري في قوله: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] إلى قوله: ﴿ثُمَّ إِذَا كَشَفَ ٱلضُّرَّ عَنكُمْ﴾ [النحل: ٥٤]، وفي قوله في الروم: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلنَّاسَ ضُرٌّ﴾ [الروم: ٣٣] إلى قوله: ﴿ثُمَّ إِذَآ أَذَاقَهُم﴾ [الروم: ٣٣] عام غير خاص، فأخبر سبحانه بتفصيل أحوالهم في تلقيه، وأن منهم فريقًا يرجعون إلى ما قدر عليهم من الشرك بربهم، ومفهوم هذا الكلام أن غير ذلك الفريق ليسوا مثلهم في الدين فقد تفصل تلقيهم وافترقت أحوالهم بشاهد جري العادة الذي لا ينكسر. وإذا تقرر هذا فالوعيد لا يعمهم[١] معنى، بل يخص الفريق المسمى وإن عم بلفظه تخويفًا لمن عدا ذلك الفريق، وليكون أرهب للجميع وإن تفصلت أحوالهم.

أما قوله تعالى في سورة العنكبوت: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ﴾ [العنكبوت: ٦٥] فليس هؤلاء كل الناس، ولا يتناول الخطاب غير من ذكر، فقوله بعد: ﴿إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴿٦٥﴾﴾ [العنكبوت] يتناول جميع من شمله الضمير في قوله: ﴿رَكِبُوا۟﴾، وظاهر الخطاب تساوي هؤلاء في مرتكبهم، فالوعيد شامل لجميعهم ومتناول جملتهم، فحسن توكيد الوعيد لشموله لهؤلاء المخصومين فقيل: ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا۟﴾ [العنكبوت: ٦٦]، ولم يحسن في المذكورين في آيتي النحل والروم لتفصيل أحوالهم، فجاء كل على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

• **الآية السادسة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٦٠﴾﴾ [النحل]، وفي سورة الروم: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢٧﴾﴾ [الروم].

للسائل أن يسأل عما زيد في آية الروم من قوله: ﴿ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَهُوَ﴾[٢] مع أن ذلك مفهوم من الآية الأخرى، ومعلوم (لا يمكن خلافه) وإن لم يقع به إفصاح في اللفظ؟

والجواب: أن ذلك إنما جرى بحسب مقتضى المقصود في كل من

---

(١) في (أ) و(ب): [يفهم]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

(٢) ورد بهامش (ب).

الآيتين، أما آية النحل فقد تقدمها قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوۡءِۖ﴾ [النحل: ٦٠]، فقوبل بحسب التفصيل ومقتضى التقابل بقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰۚ﴾ [النحل: ٦٠]، فتطابق الكلام وتناسب موازنة لفظ وجليل تقابل، ولم يقع قبلها ذكر السماوات والأرض، فلم يكن ليناسب ذلك ذكرهما بعده.

وأما آية الروم فتقدمها قوله ﷻ: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ كُلّٞ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [الروم]، ثم قال بعد: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهۡوَنُ عَلَيۡهِۚ وَلَهُ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [الروم: ٢٧]، ووضوح التناسب في هذا غير محتاج إلى زيادة بيان.

• **الآية السابعة منها:** قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلۡمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيۡهَا مِن دَآبَّةٖ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمۡ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗىۖ﴾ [النحل: ٦١]، وفي سورة الملائكة: ﴿وَلَوۡ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهۡرِهَا مِن دَآبَّةٖ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمۡ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗىۖ﴾ [فاطر: ٤٥].

فيهما سؤالان: أحدهما: قوله تعالى في الأولى: ﴿بِظُلۡمِهِم﴾ وفي الثانية ﴿بِمَا كَسَبُواْ﴾، والثاني: قوله في الأولى: ﴿عَلَيۡهَا﴾ وفي الثانية ﴿عَلَىٰ ظَهۡرِهَا﴾.

والجواب: أن آية النحل تقدمها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلۡأُنثَىٰ ظَلَّ وَجۡهُهُۥ مُسۡوَدّٗا وَهُوَ كَظِيمٞ ﴿٥٨﴾ يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓۚ أَيُمۡسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمۡ يَدُسُّهُۥ فِي ٱلتُّرَابِۗ﴾ [النحل: ٥٨ ـ ٥٩]، فإشارة الآية إلى وأدهم البنات ـ وهو أعظم الظلم، وأشنعه إذ لم يتقدم للمؤودة جريمة ولا شبهة يتعلق بها قاتلها ـ فناسب هذا ذكر الظلم، فقال تعالى: ﴿وَلَوۡ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلۡمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيۡهَا مِن دَآبَّةٖ﴾ [النحل: ٦١]، والضمير في ﴿عَلَيۡهَا﴾ للأرض، يفهمه سياق الكلام، فناسب ما أشير إليه من عظيم ظلمهم التوبيخ بذكر الظلم في قوله: ﴿بِظُلۡمِهِم﴾ ولما لم يتقدم في آية سورة الملائكة إفصاح بذكر الظلم بل تقدمها قوله: ﴿...فَلَمَّا جَآءَهُمۡ نَذِيرٞ مَّا زَادَهُمۡ إِلَّا نُفُورًا ﴿٤٢﴾ ٱسۡتِكۡبَارٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَكۡرَ ٱلسَّيِّيِٕۚ﴾ [فاطر: ٤٢ ـ ٤٣] إلى قوله: ﴿فَهَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلۡأَوَّلِينَۚ﴾ [فاطر: ٤٣]، فأشير إلى

اجتراماتهم وسيئ اكتسابهم بنفورهم ومكرهم السيئ، فناسب ذلك قوله: ﴿بِمَا كَسَبُوا﴾ وقيل هنا: ﴿مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا﴾ [فاطر: ٤٥] والضمير للأرض يفسره السياق كالأول، وقيل: ﴿عَلَىٰ ظَهْرِهَا﴾ ليناسب في طول تركيبه قوله: ﴿بِمَا كَسَبُوا﴾، كما ناسب قوله: ﴿عَلَيْهَا﴾ في الآية الأولى قوله: ﴿بِظُلْمِهِم﴾ في قلة حروفه تناسب التوازن والتقابل، فورد على ما يجب.

• **الآية الثامنة منها:** قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴿٦٥﴾ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً ۖ نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ مِن بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِّلشَّارِبِينَ ﴿٦٦﴾ وَمِن ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا ۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٦٧﴾ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴿٦٨﴾ ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا ۚ يَخْرُجُ مِن بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِّلنَّاسِ ۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٦٩﴾﴾ [النحل].

في هذا ثلاثة سؤالات: الأول: إفراد «آية» في الثلاثة مواضع أن الثاني منها قد تفصل فيه الاعتبار بذكر الأنعام ولبنها وذكر ثمرات النخيل والأعناب وما يتخذ منها، فيسبق في الظاهر أن الواجب جمع آيات بخلاف الآية الأولى والثالثة (فقد) أفردت فقيل: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٦٧﴾﴾، والسؤال الثاني: ما وجه ختام الأولى بقوله: ﴿لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴿٦٥﴾﴾، والثانية: ﴿لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٦٧﴾﴾، والثالثة: ﴿لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٦٩﴾﴾؟ والسؤال الثالث: ورود ضمير الأنعام مفردًا في قوله: ﴿نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ [النحل: ٦٦]، وما الفرق بين هذا وبين الوارد في سورة «المؤمنون»: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً ۖ نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا﴾ [المؤمنون: ٢١].

والجواب عن السؤال الأول: أن قوله: ﴿لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٦٧﴾﴾ راجع إلى قوله: ﴿وَمِن ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ﴾... الآية، وذلك اعتبار باتخاذ السكر والرزق الحسن من ثمرات النخيل والأعناب وهو نوع واحد، وقد أفرد في قوله: ﴿تَتَّخِذُونَ مِنْهُ﴾ فجاء إفراد آية على ذلك، وأما إخراج اللبن من بين الفرث والدم في الأنعام فلا يرجع إليه قوله: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً﴾ [النحل: ٦٧]

إذ قد أغنى عن ذلك قوله: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم﴾ [النحل: ٦٦]، فقوله: ﴿لَعِبْرَةً﴾ كاف عن «آية» ومغن ذلك الغنى. فلا حاجة للجمع بينهما، وإنما مرجع آية لما ذكر من المتخذ من ثمرات النخيل والأعناب كما تبين، فليدفع هذا السؤال جملة. وكذلك الآية الأولى الاعتبار فيها بالماء المنزل من السماء، والاعتبار في الثانية بما تضمنت من أمر النحل والإيحاء إليه بما ذكر فالاعتبار في كل منها إنما وقع بنوع مفرد، وما وقع من تفصيل فمصرفه إلى حال أو وصف مع وحدة النوع.

والجواب عن السؤال الثاني: أن وجه مناسبة قوله: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴿٦٥﴾﴾ وقوله: ﴿وَٱللَّهُ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ...﴾ [النحل: ٦٥] الآية، بناء ذلك على المتصل به من قوله: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ [النحل: ٦٤]، ثم قال: ﴿وَٱللَّهُ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ ـ فاتصل ذكر إنزال الكتاب بإنزال الماء، وما سماه رحمة إلا لرحمته عباده به، وماء السماء رحمة، وقد سماه بذلك، وبالمنزل من الكتاب يتذكر اعتبار الرحمة (بالماء) المنزل من السماء، ولا يحتاج في ذلك إلى كبير تذكر، بل التنبيه على إنزاله بالوارد في الكتاب مع مشاهدة منافعه كاف في الاعتبار، وفي إحياء الأرض به بعد موتها أوضح شهادة لإحياء الموتى وإخراجهم لما وعدوا به، فالتحم الكلام، وتناسب النظم والمعنى. وإنما تحصل ثمرة الكتاب المنزل بسماعه، ولذلك نهى المعرضون عنه أتباعهم فقالوا: ﴿لَا تَسْمَعُوا۟ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْا۟ فِيهِ﴾ [فصلت: ٢٦] وقال في قسم من رحم بسماعه من الجن: ﴿...إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ﴿١﴾ يَهْدِىٓ﴾ [الجن: ١ ـ ٢]، وإنما يستجيب سامعه إذا كان غير معرض، فإذا لم يصغ إلى اعتبار ما أعقب به من إنزال السماء، فلهذا الالتحام أعقبت الآية المذكورة بقوله: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴿٦٥﴾﴾ [النحل]، والله أعلم.

وأما الآية الثانية فلما وقع فيها ذكر السكر في قوله: ﴿تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا﴾ [النحل: ٦٧] وذلك حكم لا يمكن الوصول إلى معرفة سببه ولا تعليله بطريق الحواس، ولا يوصل إلى ذلك بجهة تفكر أو اعتبار، عبَّر بقوله: ﴿لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ

﴿٦٧﴾ [النحل] إذ العقل يسلم إمكان ما لا تعلم له علة مما ليس بمحال، فيكون مما ينفرد تعالى بعلمه، ويعجز البشر عن فهمه. وأما الآية الثالثة فمحل ومجال للتفكر ومتسع للاعتبار فناسبه قوله: ﴿لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٦٩﴾﴾.

والجواب عن السؤال الثالث: أي[1] قوله: ﴿نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾ [النحل: ٦٦] بإفراد الضمير وتذكيره مراد به الجنس، وقد حكى سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن من العرب من يقول: هو الأنعام، وعليه حمل آية الأنعام في تذكير الضمير[2] وورد في سورة «المؤمنون» على التأنيث والجمع لما بني على ذلك من قوله: ﴿...نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٢١﴾ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [المؤمنون]، فنوسب بضمير الأنعام ما أتبع به من الضمائر في قوله: فيها، ومنها، وعليها. فورد بصورة التأنيث والجمع.

• **الآية التاسعة من سورة النحل:** قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّىٰكُمْ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْـًٔا إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ﴿٧٠﴾﴾ [النحل]، وفي سورة الحج: ﴿ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمْ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا وَتَرَى ٱلْأَرْضَ هَامِدَةً﴾ [الحج: ٥].

للسائل أن يسأل عن زيادة «من» في قوله: ﴿مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾ وسقوطها من آية النحل مع اتحاد المعنى، هل ذلك لسبب حامل يقتضي زيادتها هنا وسقوطها هناك؟

والجواب: أن سبب ذلك ـ والله أعلم ـ التناسب وتشاكل النظم ومراعاة اللفظ، ألا ترى إلى تكرر «من» في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمْ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا وَتَرَى ٱلْأَرْضَ هَامِدَةً

---

(١) في (أ) و(ب): [أن].

(٢) الكتاب، سيبويه، مرجع سابق، (٢/ ٢٠).

﴿فَإِذَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡهَا ٱلۡمَآءَ ٱهۡتَزَّتۡ وَرَبَتۡ وَأَنۢبَتَتۡ مِن كُلِّ زَوۡجِۭ بَهِيجٖ ٥﴾ [الحج]، فقد تكررت لفظة «من» هذه في هذه الآية في ستة مواضع، الخمسة منها قبل قوله: ﴿مِنۢ بَعۡدِ عِلۡمٖ شَيۡـٔٗاۚ﴾ [الحج: ٥] والواحدة بعدها، وكلها محرزة معناها الذي جيء بها من أجله إلا التي في قوله: ﴿مِنۢ بَعۡدِ﴾؛ إذ النظم مع سقوطها (ملتئم) والمعنى تام، فاستوى وجودها وعدمها، فاستدعاها سياق آية الحج للتشاكل والتناسب في النظم، ولم يكن في آية النحل ما يستدعيها إذ لم يرد ما يقتضيها، فورد كل على ما يجب ويناسب، ولا يمكن العكس والأولى في قوله: ﴿مِّنَ ٱلۡبَعۡثِ﴾ لابتداء الغاية وما بعدها للتبعيض إلا التي في قوله: ﴿مِنۢ بَعۡدِ عِلۡمٖ﴾ فإنها زائدة رعيًا للفظ «لا» النافية، وإن كانت هنا مزيدة.

• **الآية العاشرة من سورة النحل:** قوله تعالى: ﴿أَفَبِٱلۡبَٰطِلِ يُؤۡمِنُونَ وَبِنِعۡمَتِ ٱللَّهِ هُمۡ يَكۡفُرُونَ ٧٢﴾ [النحل]، وفي العنكبوت: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّا جَعَلۡنَا حَرَمًا ءَامِنٗا وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنۡ حَوۡلِهِمۡۚ أَفَبِٱلۡبَٰطِلِ يُؤۡمِنُونَ وَبِنِعۡمَةِ ٱللَّهِ يَكۡفُرُونَ ٦٧﴾ [العنكبوت].

للسائل أن يسأل عن ثبوت الضمير المنفصل المبتدإ في قوله: ﴿هُمۡ يَكۡفُرُونَ ٧٢﴾ في آية النحل وسقوطه من آية العنكبوت مع أن المعنى متحد والعبارة متكررة أعني قوله: ﴿أَفَبِٱلۡبَٰطِلِ يُؤۡمِنُونَ...﴾ الآية، فما وجه ذلك؟

والجواب، والله أعلم: أن الوارد في آية النحل راجع إلى من قدم ذكرهم في قوله: ﴿وَيَجۡعَلُونَ لِمَا لَا يَعۡلَمُونَ نَصِيبٗا مِّمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡۗ﴾ [النحل: ٥٦]، وفي قوله: ﴿وَيَجۡعَلُونَ لِلَّهِ ٱلۡبَنَٰتِ﴾ [النحل: ٥٧] إلى قوله: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٠]، وقوله: ﴿وَيَجۡعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكۡرَهُونَ﴾ [النحل: ٦٢]، فقوله: ﴿أَفَبِٱلۡبَٰطِلِ يُؤۡمِنُونَ وَبِنِعۡمَتِ ٱللَّهِ هُمۡ يَكۡفُرُونَ ٧٢﴾ راجع إلى المذكورين في هذه الآي، وليس راجعًا إلى ما اتصل به من قوله: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا وَجَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَزۡوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةٗ﴾ [النحل: ٧٢]، فلما كان قوله: ﴿أَفَبِٱلۡبَٰطِلِ يُؤۡمِنُونَ﴾ راجعًا إلى ما تباعد أتى بضميرهم المشعر بالبعد[1] هو ضمير الغائبين فقيل

(١) في (أ) و(ب): [التعداد].

«هم»، وارتفع بالإتيان به توهم عودة ضمير ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ إلى المقول لهم: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً﴾.

فإن قيل: لو قيل: تؤمنون وتكفرون على الخطاب لكان للمخاطبين بقوله: ﴿لَكُم﴾، أما على وروده على طريقة الإخبار عن الغائبين فلا يوهم ما ذكرت فلا ضرورة تدعو إلى ضميرهم.

قلت: هذا لو لم يكن الالتفات من فصيح كلام العرب، وهو الرجوع عن الخطاب إلى الغيبة ومن الغيبة إلى الخطاب وإلى المتكلم كقوله[1].

تطاول ليلك بالإثمد ... ونام الخلي ولم ترقد

وبات وباتت له ليلة ... كليلة ذي العائر الأرمد

وذلك من نبأ جاءني ... وخبرته عن أبي الأسود

فتأمل كيف التفت في قوله: «وبات وباتت له ليلة» بعد الخطاب بقوله: «تطاول ليلك..» «ولم ترقد»، (فرجع) الخطاب إلى الغيبة. ثم قال: «وذلك من نبأ جاءني» - فرجع إلى المتكلم، وإنما خاطب بكل ذلك نفسه، وفي الكتاب العزيز: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢]، فقوله: ﴿وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ رجوع من الخطاب إلى الغيبة، وفي الكتاب من ذلك كثير. فإذا تقرر أن الالتفات من فصيح كلامهم فما يمنع من احتمال أن يفهم قوله: ﴿أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ﴾ على أنه راجع إلى المخاطبين بقوله: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً﴾ [النحل: ٧٢] على طريقة الالتفات رجوعا من الخطاب إلى الغيبة، فجاء قوله: ﴿وَبِنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ﴾ [النحل: ٧٢] بضمير الغائبين رافعًا[2] لهذا الإبهام وما للمعنى المقصود بالكلام من رجوعه إلى من تقدم ذكره، فهذا موجب ورود هذا الضمير المبتدإ هنا.

أما قوله في سورة العنكبوت: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيُتَخَطَّفُ

---

(١) الأبيات من المتقارب، وهي لامرئ القيس. (انظر: نهاية الأرب في فنون الأدب، النويري، ٢/٣٠٢)، وقد سبقت الترجمة لامرئ القيس.

(٢) في (أ) و(ب): [راجعًا]، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

ﱡﭐ ٱلنَّاسُ مِنۡ حَوۡلِهِمۡۚ أَفَبِٱلۡبَٰطِلِ يُؤۡمِنُونَ وَبِنِعۡمَةِ ٱللَّهِ يَكۡفُرُونَ ﰂ ﱠ [العنكبوت]، فكلامهم لا يرجع شيء منه إلى متقدم قبله فيتباعد عنه بل هو مستقل بنفسه، والمعنيون بقوله: ﱡﭐ أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ ﱠ [العنكبوت: ٦٧] هم المرادون [بقوله][١]: ﱡﭐ أَفَبِٱلۡبَٰطِلِ يُؤۡمِنُونَ وَبِنِعۡمَةِ ٱللَّهِ يَكۡفُرُونَ ﰂ ﱠ، وليست هذه الآية مثل آية النحل فيما تقدم فيحتاج فيها إلى ما احتيج هناك، فكل من الآيتين وارد على ما يجب ويناسب، ولا يمكن عكس الوارد على ما تمهد، والله أعلم.

• **الآية الحادية عشرة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﱡﭐ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ﱍ ﱠ [النحل]، [وفي سورة «المؤمنون»: ﱡﭐ وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنشَأَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَۚ قَلِيلٗا مَّا تَشۡكُرُونَ ﱍ ﱠ [المؤمنون]][٢] وفي سورة الملك: ﱡﭐ قُلۡ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنشَأَكُمۡ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَۖ قَلِيلٗا مَّا تَشۡكُرُونَ ﰖ ﱠ [الملك].

فورد في هاتين الآيتين نفي شكرهم على المعروف من هذه العبارة أو تقليله بمقتضى اللفظ، وورد في آية سورة النحل ترجي (شكرهم) مع اتحاد المقصود من إبداء عظيم النعمة بالإسماع والإبصار، **فللسائل أن يسأل عن الفرق؟**

والجواب، والله أعلم: أن آية النحل مبتدأة بقوله تعالى: ﱡﭐ وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ﱠ [النحل: ٧٨]، فناسب هذا ـ لكونه وصف حال قبل تعيين التكليف ورود الترجي [لأن يكون][٣] منهم الشكر [لذكره][٤] إياهم في حال لم يتهيؤوا فيها بعد لقبول أمر أو نهي أو إعراض عن ذلك، ولا يتعلق بهم التكليف، فناسب هذا ذكر الترجي.

أما الآيتان بعد فالإخبار فيهما عن أحوال من استوفى سن التكليف

---

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب). (٢) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

(٣) ما بين المعقوفتين ورد في (أ) و(ب): [لا يكون]، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

(٤) ما بين المعقوفتين ورد في (أ) و(ب): [لمذكره]، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

وعقل الخطاب [وشاهد العضات][١] وفهمها، وتكرر عليه التذكار فلم يجد عليه شيئًا، ألا ترى أن قبل آية «المؤمنون» ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَٰهُم بِٱلْعَذَابِ فَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ لِرَبِّهِمْ﴾ [المؤمنون: ٧٦]، إلى ما اتصل بهذا فقد صدر عن هؤلاء التعامي فخالف الوارد في آية النحل، فناسب ذلك هنا نفي شكرهم.

وأما آية الملك المخاطب بها من قيل له تعريفًا وتوبيخًا: ﴿أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [الملك: ٢٠] إلى قوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُمْ﴾ [الملك: ٢٣]، والآي مشيرة إلى موالاة إنعامه سبحانه على عبادة وإدرار أرزاقهم إلى ما يجري مع هذا، فناسب ذلك حين لم يجد عليهم مستمر إحسانه ومتوالي إنعامه أن نفى تعالى شكرهم، فقد وضح التناسب في هذه الآي، ووردت كل واحدة منها على ما يجب، وإن عكس الوارد غير مناسب.

• **الآية الثانية عشرة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ مُسَخَّرَٰتٍ فِى جَوِّ ٱلسَّمَآءِ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النحل: ٧٩]، وفي سورة الملك: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [الملك: ١٩].

فورد في الأولى: ﴿مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ وفي الثانية: ﴿إِلَّا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ ومقصود الآيتين في التنبيه على الاعتبار بعظيم قدرته تعالى وعلى حكمته في تسخير الطير في جو السماء وتسخير الهواء وتهيئته [لذلك][٢] بتقدير العزيز الحكيم مقصود واحد، للسائل أن يسأل عن ذلك؟

والجواب، والله أعلم: أن آية سورة الملك لما انطوت على ذكر حالين للطائر من صفة جناحيه وقبضهما، وهما حالتان يستريح إليهما الطائر، فتارة يصف بجناحيه كأنه لا حركه به وتارة يقبضهما إلى جنبيه حتى يلزقهما بهما، ثم يبسطهما ويقبضهما موالاة بسرعة كما يفعل السابح، فناسب هذا الإنعام منه تعالى وورود اسمه الرحمٰن. أما آية النحل فلم يرد فيها ذكر هذه الاستراحة

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ، ولعله: (العظات).

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

فقيل هنا: ﴿مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ [النحل: ٧٩]، وتناسب ذلك وامتنع عكس الوارد بما تبين، والله أعلم.

• **الآية الثالثة عشرة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا ثُمَّ لَا يُؤْذَنُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ ﴿٨٤﴾﴾ [النحل]، وفي آية سادسة من هذه ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِى كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْۖ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِۚ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٨٩].

ففي الأولى ﴿مِن كُلِّ أُمَّةٍ﴾ وفي الثانية ﴿فِى كُلِّ أُمَّةٍ﴾، وفي الأولى: ﴿شَهِيدًا ثُمَّ لَا يُؤْذَنُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ وفي الثانية: ﴿شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْۖ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِۚ﴾، **فللسائل أن يسأل عن موجب الاختلاف في الآيتين؟**

واعلم أن الآية الأولى متفق فيها على أن المراد بها الأنبياء عليهم السلام مع أممهم، وكل نبي شاهد على أمته ولها بإيمان مؤمنها وكفر كافرها، ولم يختلف المفسرون في هذا، وإنما السؤال في الآية الثانية لاختلافهم فيها، فأكثر المفسرين لم يفرق بينها وبين الأولى فيما قصد بها، وأن نبينا محمدًا ﷺ شاهد على أمته كشهادة الرسل على أممهم، ثم إن هذه تضمنت زائدًا على ذلك حسبما نبينه، وأشار بعضهم إلى الفرق بين الآيتين من غير تحرير ولا ركون إلى توجيه يعتمد، فأقول ـ وأسأل الله توفيقه ـ: إن هذه الآية الثانية المراد بها تخصيص نبينا محمد ﷺ بالإفصاح فيها ـ ما شاركت فيه الأولى ـ بما منح من الكتاب العزيز وعظيم النعمة عليه وعلى أمته، فاستؤنف قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِى كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا﴾. وكرر ليبنى عليه ما بعد من قوله: ﴿وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِۚ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ...﴾ الآية، فهذا من قبيل قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لَئِنِ ٱتَّبَعْتُمْ شُعَيْبًا﴾ [الأعراف: ٩٠]، وقد تقدم هذا قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ﴾ [الأعراف: ٨٨]، فكرر: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ﴾ ليبني عليه ما اتصل به، ونحو هذا قوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِۚ﴾ [البقرة: ١٥٠]، وقد تقدم أمره عليه السلام (بهذا) إلا أنه أعيد ليبني عليه ما بعد من

قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البقرة: ١٥٠] ليفهم وحيث ما كنتم من البلاد أو المواضع التي خرجتم إليها، ولم تكن الآية المتقدمة لتعطي ذلك إلا باعتماد من غير تحرير، فلم يكن بد من إعادة ما ذكر ليتحرر المعنى المراد من الآية، وقد مر بيان ذلك في سورة البقرة عند ذكر الآية المشار إليها. ومن نحو هذا في الإخبار قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَـٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [المؤمنون]، فكرر ﴿أَنَّكُمْ﴾ ليبنى عليه [الخبر][١] بالإعادة والإخراج بما بعد من قوله في أول الآية: «إنكم»، وهو مرتكب بليغ متكرر في الكتاب العزيز، فكذا الوارد في هذه الآية من قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ﴾، تكرر لعظيم ما بني عليه وقصد الإخبار والبشارة من قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾﴾ [النحل]. فلما بيَّن هذا الإنعام العظيم وبيَّن الحاصل طي الآية المتقدمة من [مخوف][٢] الوعيد أعقب به التعريف فيها بالشهادة، من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يُؤْذَنُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ ﴿٨٤﴾﴾ [النحل]، إلى ما تلا هذا.

فالآيتان فيما أعقبتا به، وأنيط بكل واحدة منهما، معرفتان بالحال في الطرفين، الأولى معقب فيها التخويف والتهديد بأشد الوعيد، والثانية أعقب مخوف تهديدها بترجي السلامة من مهول وعيدها بما أُتبعت به، مما يفهم البشارة والتلطف والإنعام بقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾﴾ [النحل]، وبعد ذكر نبينا ﷺ. المراد بهذا الخطاب التعريف بشهادته لأمته مفصحًا بالإشارة إليه تخويفًا وتعظيمًا، وبالإنعام بما أولاه ومنح أمته من الرحمة بالكتاب المهيمن على سواه من الكتب والمبين لكل شيء والهدى والرحمة والبشرى، أوزعنا الله شكر نعمه، وجعلنا من أمة هذا النبي الكريم بمنه.

ولما كان قوله تعالى: ﴿وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَـٰٓؤُلَآءِ﴾ [النحل: ٨٩]

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

(٢) ما بين المعقوفتين ورد في (أ) و(ب): [تخويف].

حاصلًا منه تعقيبه ﷺ وتحقيق كونه الشهيد على أمته، وكونه من أنفسها ورد ما قبله محررًا فيه ذلك الغرض من تحقيق ذلك الحكم، من أن كل نبي قبله إنما كان من أنفس القوم المرسل إليهم ذلك الرسول لا من غيرهم، وهو الشهيد عليهم، وحقق ذلك في الثانية بما يحرزه حرف الوعاء الذي هو «في» ويقتضيه من استحكام الإخبار بكون الشهيد من نفس الأمة؛ لأن قوله: ﴿مِن كُلِّ أُمَّةٍ﴾ يحتمل أن يراد به أن يكون منهم في مذهب أو جامع بينهم وبينه، من غير أن يكون من أنفسهم، أما قوله: ﴿فِى كُلِّ أُمَّةٍ﴾ فأنص[١] في الاتصال واللزوق، لا سيما بما أتبع به من قوله: ﴿مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾، فطوبق بين المتقابلين من قوله: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِى كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [النحل: ٨٩] وقوله: ﴿وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [النحل: ٨٩]، فقد وضح ما باينت هذا الآية به (الآية)، وبانت جلالة هذا النظم العجيب، وأن ما توهم تكراره ليس بتكرار، إذ كان مقصود ما أعيد مما (تقدم) ذكره الشهيد[٢] لما بني عليه. فتحصل من هذه الآية العظيمة جليل الاعتناء بهذا النبي الكريم ﷺ وتأنيسه، كالآية في قوله تأنيسًا للأمة وإعلامًا بعظيم مكانته ﷺ: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] فهذا ـ والله أعلم ـ فصل ما بين الآيتين، وقد بان فيه التناسب، وجلالة النظم، وحسن الالتئام، والله أعلم بما أراد.

فصل: لم يتعرض لهذه الآية أكثر المفسرين، ومن تعرض منهم لها ألحقها بالأول، وقد وقفت في التفسير الكبير المنسوب للإمام أبي الفضل بن الخطيب، وقد تعرض لهذه الآية فأورد مأخذ الإمامية[٣] بأن كل عصر لا يخلو

---

(١) أنصَّ: أفعل تفضيل من الفعل (نصَّ ينصُّ).

(٢) ما بين المعقوفتين ورد في (أ) و(ب): [التمهيد].

(٣) الإمامية: طائفة ضالة مخالفة لأهل السنة في أصول الدين وهم القائلون بإمامة علي رضي الله عنه بعد النبي عليه الصلاة والسلام نصًّا ظاهرًا وتعيينًا صادقًا من غير تعريض بالوصف بل إشارة إليه بالعين، قالوا: وما كان في الدين والإسلام أمر أهم من تعيين الإمام حتى تكون مفارقته الدنيا على فراغ قلب من أمر الأمة فإنه إنما بعث لرفع الخلاف وتقرير الوفاق فلا يجوز أن يفارق الأمة ويتركهم هملًا يرى كل واحد منهم رأيًا ويسلك كل واحد منهم طريقًا لا يوافقه في ذلك غيره بل يجب أن يعين شخصًا هو المرجوع إليه =

من إمام معصوم[١]، وذكر تخريج الآية عندهم عليه، ثم محله، وأتبع بأن قال: فثبت أنه لا بد في كل عصر من أقوام تقوم الحجة بقولهم، ثم حكي عن أبي بكر الأصم[٢] أن المراد بالشهيد هو أنه تعالى ينطق عشرة من أجزاء الإنسان تشهد عليه، وهي: الأذنان والعينان والرجلان واليدان والجلد واللسان، قال: والتدليل عليه أنه قال في صفة الشهيد: إنه من أنفسهم، وهذه الأعضاء لا شك أنها من أنفسهم، وذكر أن القاضي أجاب عن هذا من وجوه: الأول أنه تعالى قال: ﴿شَهِيدًا﴾ فيجب أن يكون غيرهم، والثاني أنه من كل أمة فوجب أن يكون ذلك الشهيد من الأمة، وآحاد الأعضاء لا يصح وصفها بأنها من أمة، هذا حاصل ما وقع في هذا التفسير، ولم يقع فيه تعرض لشيء من ألفاظ الآية، وتنزيل هذه المآخذ على الآية، وأخذها من أبعد شيء وقد ذكرت في ذلك منزلًا عن الآية ما أراه الأولى في المراد بها، والله أعلم.

وأما قول الإمامية: إنه لا بد في كل عصر وقرن من إمام معصوم يشهد عليها في القيامة فباطل، وقد كفانا وجه فساده من تقدم، وقول الأصم بعيد لما قاله القاضي، وأما ما اعتمده أبو الفضل فبعيد أيضًا، فيه ما يشبه الصغو إلى قول الإمامية، وقد ورد في الصحيح أن الرسل هم الذين يشهدون على أممهم، وعلى ذلك حمل المفسرون قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا ﴿٤١﴾﴾ [النساء]، ولا فرق بين هذه الآي، والله أعلم.

= وينص على واحد هو الموثوق به والمعول عليه وقد عين عليًّا رضي الله عنه في مواضع تعريضًا وفي مواضع تصريحًا. (الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٤هـ، ١/ ١٦١).

(١) وهذا من أعظم ضلالات الشيعة الإمامية «الروافض» وسوف يوضحه المصنف.

(٢) أبو بكر بن الأصم (٢٤٧ ـ ٣٤٦هـ/ ٨٦١ ـ ٩٥٧م): هو محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل بن سنان الأموي بالولاء، أبو العباس الأصم، محدث، من أهل نيسابور، ووفاته بها، رحل رحلة واسعة، فأخذ عن رجال الحديث بمكة ومصر ودمشق والموصل والكوفة وبغداد، وأصيب بالصمم بعد إيابه، وقال ابن الجوزي: كان يورق ويأكل من كسب يده، وحدث ستًّا وسبعين سنة، وسمع منه الآباء والأبناء والأحفاد، وقال ابن الأثير: كان ثقة. (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٧/ ١٤٥).

• **الآية الرابعة عشرة:** وهي من تمام ما قبلها: ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾﴾ [النحل]، وفيما بعد من هذه السورة: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿١٠٢﴾﴾ [النحل].

فورد في الأولى زيادة «رحمة» مع اتحاد المقصود في الموضعين من وصف الكتاب، وهذا يظاهر الوارد في الموضعين، **فيسأل عن ذلك؟**

والجواب عن ذلك: أن الأولى مقصود بها بشارة وإنعام لا يشوبه غيره، وقد تبين ذلك، وأما الثانية فواردة مورد الزجر والتعنيف لمن لم يؤمن مع البشارة للمؤمنين، ألا ترى ما تقدمها من قوله: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓا۟ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ﴾ [النحل: ١٠١]، فجووبوا[1] عن هذا بقوله: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]؛ أي: قل لهم يا محمد هذا الكلام، وورود بعدها: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ﴾ [النحل: ١٠٣]، فاكتنف الآية المذكورة ما يفهم التعنيف لهم والوعيد على مرتكبهم، ووضح أن المقصود لم يتحد في الآيتين كما يوهم للبادي من ظاهرهما، وأن زيادة قوله: ﴿وَرَحْمَةً﴾ في الأولى مناسب لمقصودها من البشارة والإنعام المجرد عن اتصال ما يفهم تعنيفًا أو وعيدًا، ولم يكن ورود ذلك ليناسب الوارد في الثانية، فورد في كل على ما يجب، والله أعلم.

• **الآية الخامسة عشرة:** قوله تعالى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ وَلَنَجْزِيَنَّ ٱلَّذِينَ صَبَرُوٓا۟ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [النحل]، وقال بعد: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٩٧﴾﴾ [النحل]، وفي آية الزمر: ﴿لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [الزمر].

فورد هنا ﴿ٱلَّذِى﴾ مكان ﴿مَا﴾ في الآيتين في سورة النحل، **فللسائل أن يسأل عن ذلك؟**

(١) كذا بالأصل: أي [أجيبوا].

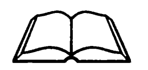
والجواب عنه، والله أعلم: أن آية النحل الأولى لما افتتحت بـ«ما» الموصولة في قوله تعالى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾ [النحل: ٩٦]، والمراد بها الإطلاق والعموم، كانت في هذا الموضع أولى من لفظ ﴿ٱلَّذِى﴾ وإن اشتركا في الموصولية، إلا أن ﴿ٱلَّذِى﴾ لا تفارق الموصولية، فهي كأنها أعرق في التعريف من ﴿مَا﴾ لخروج ﴿مَا﴾ عن الموصولية من حيث إنها تكون حال اسميتها شرطًا واستفهامًا، ولا يفارقها العموم والإطلاق في هذين الموضعين، ولا الإبهام إذا كانت صفة أو نكرة موصوفة أو تعجبًا، وبالجملة فالإطلاق أملك (بها)، وهو هنا مقصود، وأما ﴿ٱلَّذِى﴾ فلا تفارق الموصولية، والعهدية فيها أغلب من الجنسية، فما في الآية أحرز للمقصود منها فوردت فيها، وتكررت في قوله: ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦]، ومعنى الحصر والتعميم فيها واحد، والكلام مراعى فيه معناه، وكأن قد قيل: كل ما عندكم ينفد وكل ما عند الله باق، ولفظ «ما» أجرى هنا من «الذي» لما يحرزه من معنى الإطلاق، ولما تقرر من التزامها العموم في الشرط والاستفهام، وأنها لا تمنع الاشتراك حال إبهامها فيما عدا الموضعين.

ومن أهل النظر من يطلق العموم بمعنى منع الشركة، والذي لا يقول هذا لا يمكنه إنكار الإبهام الإطلاقي، وكيفما قيل فإن معنى التوسعة لا يفارقها، وليست «الذي» كذلك، فكانت «ما» أملك بالمعنى المقصود في الموضع، ثم ناسبها وجرى معها ورودها في قوله: ﴿بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٩٧﴾﴾ [النحل]، ولم تكن «الذي» لتناسب، فجاء كل على ما يجب.

وقوله في الآية الثانية: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾ [النحل: ٩٧]، الآية جارية مجرى الآية التي قبلها، و«من» أقرب لها من «الذي» لما بينهما من الاشتراك في المعاني التي لا تشاركها فيها «الذي» ألا ترى أن «الذي» لا تكون استفهامًا البتة، ولا نكرة موصوفة ولا مبهمة، إذ لا يفارقها التعريف. فإن قلت قد يدخلها معنى الشرط في نحو قوله: الذي يأتيني فله درهم، وهو المسوغ لدخول الفاء في خبرها في مثل هذا المثال ففيها؛ إذ ذاك عموم.

قلت: ذلك متوقف على شروط معلومة، ولو لم يتوقف ذلك على شرط لبقي اشتراك فيما لا تدخل فيه «الذي». فـ«من» على كل حال أجرى مع ما يناسبها وما انجرَّ معها من تقوية قصد الاستغراق من قوله: ﴿مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾ [النحل: ٩٧]، وهذا المنجر في هذه الآية يقابل تكرار ما في الآية قبل، هذه كتلك بهذا النظير من غير فرق، فلم يكن ليناسب ذلك ورود «الذي» مكان «ما» في قوله: ﴿بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [النحل] فتناسب هذا كله أوضح شيء ولا يمكن في هاتين الآيتين ورود لفظ «الذي» مكان «ما» لمن لحظ المراعى في الآية من علي نظم الكتاب العزيز، واعتبر التناسب الذي يعجز البشر عن محافظة رعيه، ولا يمكن الوفاء به بوجه إلا في كتاب الله سبحانه.

وأما آية الزمر فواردة في معنى الخصوص المقصود به طائفة بعينها ألا ترى ما قبلها من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِى جَآءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ [الزمر: ٣٣]، والمراد بالذي جاء بالصدق رسول الله ﷺ، والذي صدق به متقدمو أصحابه ممن سبق وحسن تصديقه كأبي بكر رضي الله عنه ومن قارب حاله وجرى في (نحو) مضماره، وهؤلاء مخصوصون لا يشاركهم في حالهم غيرهم، وفيهم ورد ما بعد، وإليهم ترجع الضمائر من قوله: ﴿هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾﴾، وقوله: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [الزمر: ٣٤]، وقوله: ﴿لِيُكَفِّرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِى عَمِلُواْ وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم﴾، فلم يكن ليصلح هنا غير الأداة العهدية، فجاء «بالذي» في الموضعين من قوله: ﴿لِيُكَفِّرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِى عَمِلُواْ وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ الَّذِى كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [الزمر]، ولم تكن «ما» لتناسب هنا لما تقدم، فجاء كل على ما يجب ويناسب، ولا يمكن فيه عكس الوارد في الضربين على ما تقدم، والله سبحانه أعلم.





سورة بني إسرائيل (الإسراء)

• **الآية الأولى:** قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِيَذَّكَّرُوا۟ وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا ﴿٤١﴾﴾ [الإسراء] وفيما بعد: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴿٨٩﴾﴾ [الإسراء]، وفي الكهف: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا ﴿٥٤﴾﴾ [الكهف].

ففي الأولى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ﴾ [الإسراء: ٤١]، وفي الثانية: ﴿لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ﴾ [الإسراء: ٨٩]، وفي الثالثة: بتأخير الناس، **يسأل عن ذلك؟**

والجواب عنه، والله أعلم: أن الأولى وقع قبلها: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا ۚ إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا ﴿٤٠﴾﴾ [الإسراء]، وهذا خطاب مراد به كفار العرب، فلم يذكر فيه لفظ الناس العام لهم ولغيرهم، إذ الخطاب خاص بهم.

وأما الآية الثانية فقبلها: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٨]، ثم قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٨٩]، فخص الفريقين وعين ممن ذكر الناس اعتناء بهم، أعنى بالجنس الإنساني، ليظهر شرفهم على الجن، وقدم «الناس» لما يعطيه تقديم المجرور، وقد مر هذا، وأيضًا فلثقل التكرر فيما تقارب، ولو قيل: ولقد صرفنا في هذا القرآن للناس من كل مثل فأبى أكثر الناس إلا كفورًا لجاء لفظ «الناس» كأنه قد أعيد متصلًا، والعرب تستثقل مثل هذا، فقدم المجرور ليستحكم الفصل فلا يستثقل.

وأما آية الكهف فلم يتكرر فيها لفظ «الناس» فيقع استثقال، فقدم قوله:

﴿فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ﴾ [الكهف: ٥٤]؛ لأن تقديمه أهم، إذ هو أبلغ في تنبيههم على الاعتبار. وقد مر قول سيبويه في مثل هذا.

وأما آية الكهف فلم يقع قبلها ذكر الثقلين معًا فيحتاج إلى ذكر تقديم الناس كما احتيج في آية الإسراء، ألا ترى أن قبل آية الكهف: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا۟ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ...﴾ الآية [الكهف: ٥٢]، فلم يرد فيها ما في الأخرى، وكان الأهم ذكر القرآن الشافي لمعتبر ما صرف فيه من الأمثال. فقيل: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ [الكهف: ٥٤]، ولكون الخطاب عامًّا في الإنسان لم يكن بد من ذكر الناس، بخلاف الآية الأولى من سورة الإسراء، إذ خطابها خاص بالقائلين من كفار العرب: إن الملائكة بنات الله ـ تعالى (الله) عن ذلك علوًّا كبيرًا ـ فقد ورد كل من هذه الآيات على ما يناسب ويلائم ما اتصل به.

وأما ختام الأولى بقوله: ﴿وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا ﴿٤١﴾﴾ [الإسراء] فالضمير للمذكورين ممن خص بمقصود الخطاب المكنى عنهم بقوله: ﴿لِيَذَّكَّرُوا۟﴾ وأما إعقاب الثانية بقوله: ﴿فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴿٨٩﴾﴾ [الإسراء] فلتعطي إعادة الظاهر من التعنيف والتقريع ما لا يعطيه المضمر، ولأن أول الخطاب وصدر الآية لما قدم فيه ذكر الناس لشرف الجنس الإنساني على الجن، ثم لم يكن ممن لم يؤمن إلا العناد، قيل: ﴿فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ﴾ ليعطي بفحواه أن كأن قد قيل: فأبى أكثر الناس على تشريفهم وتفضيلنا إياهم إلا الكفر، فأحرز الظاهر ما لم يكن ليحرزه إضمارهم، فتأمل ذلك.

وأما قوله عقب آية الكهف: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا ﴿٥٤﴾﴾ [الكهف] فمن المعلوم جدال كل فرد ومعاند عن دينه ومذهبه، قال تعالى: ﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِي ٱلْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ﴾ [الأنفال: ٦]، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ أَنَّىٰ يُصْرَفُونَ ﴿٦٩﴾﴾ [غافر]، وإذا كان الجدال من صفة كل مخالف في مذهب أو معتقد لم يبق **السؤال هنا** إلا عن وجه تخصيص هذه الآية بوصف الإنسان هنا بالجدل؟

والجواب: أنه وصف هنا بذلك ليكون ختام هذه الآية تمهيدًا لما سيأتي

بعده من قوله تعالى: ﴿وَيُجَٰدِلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحَقَّ﴾ [الكهف: ٥٦]، فلما بني هذا على الآية، واتصل الكلام والتحم نوسب بينهما، وليس في الآيتين قبل، ولا فيما تقدم كل واحدة منهما، (وفيما) بني عليهما، ما يستدعي ذكر الجدل ولا الوصف به، فلذلك أعقبت كل واحدة منهما بما تقدم، فأعقبت الأولى بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا ﴿٤١﴾﴾ لما بيَّن من استدعاء الآية ذلك، وأعقبت الثانية بقوله: ﴿فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴿٨٩﴾﴾ لما بيَّن أيضًا عند ذكر ذلك، وأعقبت هذه الأخرى بما يناسب ما ورد عيه بعده، وجاء كل على ما يجب.

• **الآية الثانية:** قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴿٥٦﴾﴾ [الإسراء]. وفي سورة سبأ: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٢٢].

للسائل أن يسأل عن الوجه في ورود اسم الجلالة مضمرًا في قوله: ﴿مِّن دُونِهِۦ﴾ في سورة الإسراء، ومظهرًا في قوله: ﴿مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ في السورة الأخرى وهل كان يجوز العكس؟

والجواب: أن آية سبأ تقدم قبلها قوله تعالى مخبرًا عن الكافرين: ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُۥ فَٱتَّبَعُوهُ﴾ [سبأ: ٢٠]، ثم قال بعد آية من تمام الآية التي قبلها: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ فجيء بالاسم الظاهر ليكون أبعد على إيهام عودة الضمير ورجوعه إلى المتبع لهم في الآية المتقدمة، وإنما المراد: قل ادعوا كل من اتبعتم بعبادة أو صغو إلى ما يريده من إضلالكم، ولا شك أن إبليس رأس المضلين، وأولى من أمروا تعجيزًا لهم وقطعًا (بهم) بدعائه في قوله: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾، فورد التحفظ بإيراد الظاهر مما كان المضمر يوهمه، وجاءت الآية على ما يجب.

أما آية بني إسرائيل فإن قبلها قوله تعالى: ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِن يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٤]. ثم قال: ﴿وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ...﴾ الآية [الإسراء: ٥٥]، ثم قال: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن

دُونِهِۦ﴾ [الإسراء: ٥٦] بالضمير مناسبة، ولم يكن ليناسب الظاهر هنا، فجاء كل على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

فإن قيل: فقد ورد قبل قوله: ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٤] قوله: ﴿إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْ﴾ [الإسراء: ٥٣] كما ورد قبل آية سبأ، فلم خصت آية سبأ بعودة الاسم ظاهرًا دون آية بني إسرائيل؟

قلت: ورد ذكره في بني إسرائيل محذرًا منه موصوفًا بنزغه وعداوته، مع أن الآية خطاب بأمر المؤمنين بقوله: ﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُواْ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [الإسراء: ٥٣]، والإضافة في قوله: ﴿وَقُل لِّعِبَادِى﴾ إضافة تخصيص، والأمر أمر بما هو أولى، وليس يواجه ولا يخاطب بها إلا المؤمنون، ثم إنها أتبعت بما يلائم الآية المتكلم فيها أجل ملاءمة. وأما ورود ذكر إبليس في سورة سبأ فمتصل بالآية، وإبليس فيها موصوف بأنه اتبع، وأنه صدق ظنه على المذكورين، والآية إخبار عن الكفار، والكلام كله إعلام بحالهم إلى قوله: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم﴾، فهذا الاعتراض غير لازم، وورود كل من الآيتين على أعلى تناسب وأجل ملاءمة، ولو قدر عكس الوارد لما صح على الجاري المطرد في نظم الكتاب العزيز، والله أعلم بما أراد.

• **الآية الثالثة:** قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنتُمْ أَن يَخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ ٱلْبَرِّ أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ثُمَّ لَا تَجِدُواْ لَكُمْ وَكِيلًا ﴿٦٨﴾ أَمْ أَمِنتُمْ أَن يُعِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَىٰ فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا مِّنَ ٱلرِّيحِ فَيُغْرِقَكُم بِمَا كَفَرْتُمْ ثُمَّ لَا تَجِدُواْ لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِۦ تَبِيعًا ﴿٦٩﴾﴾ [الإسراء]، ثم ورد بعد هذا بآيات: ﴿إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا ﴿٧٥﴾﴾ [الإسراء]، (ثم) قال بعد: ﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِۦ عَلَيْنَا وَكِيلًا ﴿٨٦﴾﴾ [الإسراء].

للسائل أن يسأل عن وجه ختم الآية الأولى بقوله: ﴿ثُمَّ لَا تَجِدُواْ لَكُمْ وَكِيلًا ﴿٦٨﴾﴾، والثانية بقوله: ﴿ثُمَّ لَا تَجِدُواْ لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِۦ تَبِيعًا ﴿٦٩﴾﴾، والثالثة بقوله: ﴿ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا ﴿٧٥﴾﴾، والرابعة بقوله: ﴿ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِۦ عَلَيْنَا وَكِيلًا ﴿٨٦﴾﴾؟

والجواب: أن معنى كل آية منها استدعى تعقيبها بما به أعقبت، فأما

الأولى فلما تقدمها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِي ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٦٧]؛ أي: اضمحل تعلقكم بشيء من أندادكم ومعبوداتكم سواه، وبطل ذلك، ولجأتم إليه سبحانه، كما قال في آية أخرى: ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ ﴿٥٣﴾﴾ [النحل]، فلما دعوتموه ونجاكم إلى البر أعرضتم ورجعتم إلى ما كنتم (عليه) قبل من شرككم (وظنكم) أن قد أمنتم عذابه، أفأمنتم عذابه ﴿أَفَأَمِنتُمْ أَن يَخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ ٱلْبَرِّ﴾ [الإسراء: ٦٨]؛ أي: يقلب بكم جانب البر وهو الذي حملكم وأقلكم عند انفصالكم من البحر ونجاتكم منه، وذلك جانب من البر إذ ليس البر كله هو المستقل بهم إذ ذاك، وإنما هم[1] في قطعة من البر وجانب من الأرض، والأرض كلها لله سبحانه، أفأمنتم أخذه سبحانه لكم بالخسف وإرسال حاصب من الريح (وهي الريح الشديدة)، ترميكم بالحصباء حتى تهلككم رجمًا، ثم لا تجدوا إذ ذاك من يتوكل بصرف ذلك عنكم ودفعه عن إهلاككم، فيتدارككم المتوكل لكم بدفع ذلك وصرفه عنكم، فتحصلون في حزب الناجين بعد مشاهدة الهلاك، هل تجدون برًّا، فهذا تقدير دافع قبل الإمضاء. ثم قال: ﴿أَمْ أَمِنتُمْ أَن يُعِيدَكُمْ فِيهِ﴾ [الإسراء: ٦٩]؛ أي: في البحر كحالكم أو لا بتهيئة القدر لكم للحاجة لركوبه كما ركبتموه قبل، فيرسل عليهم قاصفًا من الريح وهي التي تكسر ما مرت به وتفرق أجزاءه، فالمراد تنكسر الفلك بكم فيغرقكم ﴿ثُمَّ لَا تَجِدُواْ لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِۦ تَبِيعًا ﴿٦٩﴾﴾ [الإسراء]؛ أي: مطالبًا يطلبنا بثأركم بعد إهلاككم بغرقكم، فلما كان القدر تعلقهم به من بعد الموت والتلف بالإغراق ناسب ذلك ولاءمه تسمية هذا المقدر الطالب تبيعًا؛ لأنه يتبع بعد الموت، كما يسمى طلب ذمة من مات تبعًا واتباعًا، ومنه ﴿فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ١٧٨]، والتابع من يجيء بعد. ولو كان المقدر في الآية الأولى دافعًا قبل الفوت (ومانعًا) دون الاستئصال ناسبه العبارة: «بوكيل» لأنه الذي يدفع ويمنع الوصول أو الاستئصال، فجاء كل على ما يجب، ولم يكن ليلائم ختام هذه الآية ختام تلك، ولا ختام تلك ما ختمت به هذه.

---

(١) في (أ) و(ب): [إذا هم]، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

وأما قوله: ﴿إِذًا لَّأَذَقْنَـٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ﴾ [الإسراء: ٧٥] فالمراد تضعيف عذاب الآخرة وعذاب القبر، والتضعيف التكثير، فختم هذه الآية بقوله: ﴿ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا ﴿٧٥﴾﴾ [الإسراء] أبين شيء؛ لأن الامتحان عندنا في الشاهد، وإذاقة العذاب إنما تكون من ذي استعلاء وقهر، فيلجأ فيه إلى الناصر إن وجد. وأما قوله في الآية بعد هذا: ﴿ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِۦ عَلَيْنَا وَكِيلًا ﴿٨٦﴾﴾ [الإسراء] فإن قبله: ﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٨٦]؛ أي: لنرفعن القرآن ونذهبه من الصدور ثم لا تجد وكيلًا يمنعنا عن ذلك، ولا من يقوم بدفعنا عنه، وليس هنا ما يستدعي الانتصار. (فكل) من هاتين الآيتين على ما يجب ويناسب، ولا يلائم ختام هذه الآية ختام ما قبلها، ولا ما ختمت به الآية قبلها، وذلك بحول الله تعالى.

• **الآية الرابعة:** ﴿ع﴾ قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓا۟ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا ﴿٩٤﴾﴾ [الإسراء]، في سورة الكهف: ﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓا۟ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّهُمْ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الكهف: ٥٥].

فورد في الثانية: ﴿وَيَسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّهُمْ﴾ ولم يرد في الأولى، **فيسأل عن ذلك؟**

والجواب، والله أعلم: أن الآية الأولى تقدمها قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِى هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴿٨٩﴾﴾ [الإسراء]؛ فقوله تعالى مخبرًا عن عتاة قريش: ﴿وَقَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا ﴿٩٠﴾﴾ [الإسراء] إلى الثامنة من مقترحاتهم، وهي تمنيهم تنزل كتاب يقرؤونه، فبالغوا في شنيع اقتراحاتهم، وتوغلوا في مطالبهم المفصحة باليأس من فلاحهم، فحصل من جملة حالهم بعدهم عن الإنابة إلى الإيمان، فلم يكن ذكر الاستغفار ليناسب هنا؛ لأنه إنما يكون مما (لا) يبلغ الكفر من المعاصي، هذا الغالب في وروده، أما حيث يفصح بالكفر فليس موضع ورود الاستغفار، ولما كان المتقدم قبل آية الكهف لا يبلغ مبلغ الآية المتقدمة في الإفصاح بتمردهم وعتوهم ناسبه ذكر الاستغفار، ألا ترى أن قوله تعالى قبل آية

الكهف: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ ۚ وَكَانَ الْإِنسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا ﴿٥٤﴾﴾ [الكهف]، وليس قوله فيها: ﴿وَكَانَ الْإِنسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا ﴿٥٤﴾﴾ في قوة قوله في آية الإسراء: ﴿فَأَبَىٰ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴿٨٩﴾﴾ [الإسراء]؛ لأن الجدال لا يلزم منه أن يكون مرتكبه كافرًا، وإنما مظنة الجدال التناظر في الطرفين والاحتجاج بمتقابل المذهبين إلى ما يرجع إلى هذا، وقد قال لنبيه ﷺ: ﴿وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، والمراد بذلك ملاطفتهم في الاحتجاج عليهم والصبر والتحمل لما عسى أن يكون منهم.

فلما كان الوارد في آية الكهف من وصف حالهم لا يبلغ مبلغ الوارد في آية الإسراء ورد فيه ذكر الاستغفار موازنة للين ما بني عليه من الإخبار بكثرة جدالهم، إذ ليس كالوارد في الآية الأخرى من الإفصاح بكفرهم وسوء حالتهم، ولم يناسب آية سورة الإسراء أن يرد فيها ذكر الاستغفار، وإن كان حال المحكي عنهم في الآيتين غير مفارق للكفر ولا نازح عنه حال الإخبار، وقد تقدم هذا في أول آية من هذه السورة، ولكن تناسب النظم في الشدة واللين مراعى معتمد، فجاء كل على ما يجب، [والله سبحانه أعلم بما أراد][1].

• **الآية الخامسة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ جَزَاؤُهُم بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا﴾ [الإسراء: ٩٨]، وفي سورة الكهف: ﴿ذَٰلِكَ جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُوا وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَرُسُلِي هُزُوًا ﴿١٠٦﴾﴾ [الكهف].

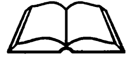
ففي هذه الآية ﴿جَهَنَّمُ﴾ ولم ترد في الأولى مع وحدة المعنى، **فيسأل عن ذلك؟**

والجواب، والله أعلم: أن قوله في الأولى: ﴿ذَٰلِكَ جَزَاؤُهُم﴾ إلى ما اتصل به من قوله: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا ۖ مَّأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ ۖ﴾ [الإسراء: ٩٧]، ثم قال: ﴿ذَٰلِكَ جَزَاؤُهُم﴾. الإشارة إلى ضروب عقابهم ومأواهم، واسم الإشارة متصل بما أشير به إليه، لم يفصل بينهما إلا بوصف جهنم التي هي مأواهم، فجاء على ما يجب.

---

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

أما قوله في الثانية: ﴿ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُمْ﴾ فالإشارة إلى جهنم[1] المتقدم ذكرها في قوله: ﴿وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ﴾ [الكهف: ١٠٠] وقوله: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا جَهَنَّمَ﴾ [الكهف: ١٠٢]، لما بعد ما بين اسم الإشارة والمشار إليه بما فصل به بينهما من قوله: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾﴾ [الكهف]، وقوله: ﴿أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ﴾ الآيتين [الكهف: ١٠٥]، فلبعد[2] اسم الإشارة عما أشير به إليه أعيد مظهرًا فقيل: ﴿ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُمْ جَهَنَّمُ﴾، وجاء كل على ما يجب، والله أعلم.



(١) ورد بهامش (ب).

(٢) في (أ) و(ب): [فبعد]، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.



سورة الكهف

• **الآية الأولى منها:** قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢].

يسأل عن اختصاص الثمانية بالواو؟ ولم لم ترد الجملة من قوله تعالى: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ صفة للنكرة قبلها كما تقدم فيما قبل؟ ولم عدل (إلى) العطف؟

وأظهر جواب عن هذا ـ والله أعلم ـ: أن هذا الإخبار العلي معرف باختلاف اليهود في فتية الكهف، وإنهم أو أكثرهم لم يتحققوا عددهم، فحكى سبحانه قولهم، وانجر بإيماء وإشارة تقرير الصحيح من قولهم، مع أنهم ـ أعني: أكثر يهود ـ غير عالمين بذلك ولا مرجحين، فأتى بالجملة الأولى وهي قوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ﴾؛ أعني: المحكية بعد القول، إذ التقدير: هم ثلاثة، ثم سيقت الجملة من قوله: ﴿رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ صفة للثلاثة، والجملة تقع صفة للنكرة وحالًا من المعرفة، ثم قال: ﴿وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ فـ«سادسهم» صفة للنكرة كالمتقدمة، ثم أتبع هذا الكلام من اختلافهم بقوله: ﴿رَجْمًا بِالْغَيْبِ﴾ منتصب على الحال راجع معناه إلى المحكي قبله من اختلافهم؛ أي: رميًا بالكلام من غير علم بحقيقة، ثم قال سبحانه: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ﴾، وخرج هذا المحكي من قولهم: «سبعة» عن الاتصاف بالحاصل قبله من الوصف الحالي وهو قوله: ﴿رَجْمًا بِالْغَيْبِ﴾ [الكهف: ٢٢] فأفهم ـ والله أعلم ـ أن هذا ليس من نمط ما تقدم، فكأن (قد) قيل: ويقولون سبعة هم كذلك وثامنهم كلبهم، هذا أظهر ما تخرج عليه الآية وعلى صحة كونهم سبعة وثامنهم كلبهم، وأن هذا ليس داخلًا تحت ما تقدم من أنه رجم بالغيب، وأن الوصف بتلك الحال إنما يرجع

لما قبله من قولهم: ثلاثة رابعهم كلبهم وخمسة سادسهم كلبهم، كلام ابن عباس رضي الله عنه ومن تبعه من المفسرين.

قلت: حكى سيبويه أن العرب تستعمل الحذف كثيرًا في كلامها، ومنه قولهم فيما حكى سيبويه رحمه الله: «اللَّهُمَّ ضبعًا وذيبًا»[١] وإذا كان القائل يدعو بذلك على غنم رجل قال: وإذا سألتهم ما يعنون؟ قالوا: اللَّهُمَّ اجمع فيها ضبعًا وذيبًا، وحكى عن أبي الخطاب أنه سمع العرب وقيل له: لم أفسدتم مكانكم؟ فقال: الصبيان بأبي كأنه حذرٌ أن يُلام، فقال: لم الصبيان. وقيل لبعض العرب: أما بمكان كذا وكذا وجذ؟ فقال: بلى وجاذًا (أي: فاعرف بها وجاذًا)، هو المكان الممسك للماء، ويحذفون الجملة الاسمية برأسها إذا دل الدليل عليها كما يفعلون في الجملة الفعلية، قال تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾ [الطلاق: ٤]؛ أي: فعدتهن ثلاثة أشهر، والحذف في كلامهم كثير إذا كان في الكلام ما يدل على المحذوف، فظهر لي هنا (والله أعلم) أن الواو في قوله: ﴿وَثَامِنُهُمۡ﴾ إنما عطف بها على جملة اسمية محذوفة كما قدمنا، ومن المفسرين من جعل هذه الواو داخلة على الجملة الواقعة صفة للنكرة، كما تدخل (على الواقعة) حالًا عن المعرفة في نحو: جاءني زيد ومعه أخوه، ومررت بزيد وفي يده سيف[٢]، ومنه قوله عز وجل: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ٤﴾ [الحجر]، وفائدتها توكيد [لصوق][٣] الصفة بالموصوف، والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر، وهذا الواو وهي التي آذنت بأن الذين قالوا: ﴿سَبۡعَةٞ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡۚ﴾ قالوا: عن ثبات علم وطمأنينة نفس، ولم يرجموا بالظن كما فعل غيرهم، والدليل عليه أن الله سبحانه أتبع القولين الأولين بقوله: ﴿رَجۡمَۢا بِٱلۡغَيۡبِۖ﴾ وأتبع القول الثالث بقوله: ﴿مَّا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا قَلِيلٞۗ﴾ وقال

---

(١) الكتاب، سيبويه، مرجع سابق، (١/ ١٥٣).

(٢) الكشاف، الزمخشري، مرجع سابق، (١/ ١٥٣).

(٣) ما بين المعقوفتين ورد في (أ) و(ب): [لحوق]، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

ابن عباس رضي الله عنه: «حين وقعت الواو انقطعت العدة»؛ أي: لم يبق بعدها عدة عاد يلتفت إليها، وثبت أنهم سبعة وثامنهم كلبهم على القطع والثابت، وقيل: ﴿إِلَّا قَلِيلٌ﴾؛ أي: من أهل الكتاب، والضمير في ﴿سَيَقُولُونَ﴾ على هذا لأهل الكتاب خاصة؛ أي: سيقول أهل الكتاب فيهم كذا وكذا، ولا علم لهم بذلك (إلا) في قليل منهم، وأكثرهم على ظن وتخمين. انتهى ما قاله الزمخشري وحكاه[١]، وقد حصل منه أن قليلًا من أهل الكتاب قد كان يعلم عددهم، وهذا لا ينافره المأخذ المتقدم. وحكى المفسرون أن ابن عباس رضي الله عنه كان يقول في قوله: ﴿مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾: أنا من ذلك القليل، وهذا القدر كاف، والله أعلم.

• **الآية الثانية من سورة الكهف:** قوله تعالى في قصة صاحب الجنة: ﴿وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا ﴿٣٦﴾﴾ [الكهف]، وفي سورة حم السجدة: ﴿وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّي إِنَّ لِي عِندَهُ لَلْحُسْنَىٰ﴾ [فصلت: ٥٠].

للسائل أن يسأل عن اختصاص آية الكهف بقوله: ﴿وَلَئِن رُّدِدتُّ﴾ واختصاص آية السجدة بقوله: ﴿وَلَئِن رُّجِعْتُ﴾ (مع) أن الظاهر اتحاد المقصود في الآيتين؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أنَّ الآيتين وإن اتحدتا في الغاية الحاصل منهما وصف حال الكافر للبعث الوارد في كل واحد منهما في قوله: ﴿وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً﴾، فإن[٢] آية الكهف (أقوى منها)[٣] تعريفًا ببعد الكافر المضروب به المثل عن حال الإيمان. وأما آية السجدة فصالحة لاتصاف الكافر والمؤمن بالحال المفتتحة بها من قوله: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]، من حيث إن هذا الوصف وصف يعم المؤمن والكافر، ولهذا قال ابن عطية[٤] بعد أن ذكر أن المراد بها: الوليد بن

---

(١) الكشاف، الزمخشري، مرجع سابق، (٢/٧١٣، ٧١٤).
(٢) في (ط): [إن]. (٣) في (ط): [منها أقوى].
(٤) وذلك في تفسيره «المحرر الوجيز».

المغيرة[(١)] أو عتبة بن ربيعة[(٢)]: فإن أكثرها يعطي أن الآية نزلت في الكفار؟ ثم قال: وإن تضمن أولها خلقًا ربما يشارك فيه بعض المؤمنين، فحصل من كلامه أن هذا التعريف بحال المضروب به المثل في هذه الآية أرجا من حال المضروب به المثل في آية الكهف، ألا ترى أن آية الكهف لا يكاد شيء من كلمها يجري في وصف المؤمنين، ألا ترى ابتداء مطلع وصف المذكور فيها مخبرًا عنه بقوله: ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُۥ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾ [الكهف: ٣٥]، وبقوله: ﴿...مَآ أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِۦٓ أَبَدًا ۝٣٥ وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً﴾ [الكهف: ٣٥ ـ ٣٦]، ثم حكم لنفسه بعد إنكاره البعث باستحقاق ما عجل له من جعل الجنتين كما وصفتا، فقال: ﴿وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّى لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا ۝٣٦﴾ [الكهف]، فتأمل ما بين هذه الكلم الواردة في وصف هذا الكافر والواردة في قوله في آية سورة السجدة[(٣)]: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ

---

(١) الوليد بن المغيرة (ت٩٥ ق.هـ ١هـ/ ٥٣٠ ـ ٦٢٢م): هو الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم، أبو عبد شمس: من قضاة العرب في الجاهلية، ومن زعماء قريش، ومن زنادقتها، ويقال له: «العدل» لأنه كان عدل قريش كلها: كانت قريش تكسو «البيت» جميعها، والوليد يكسوه وحده، وكان ممن حرم الخمر في الجاهلية، وضرب ابنه هشامًا على شربها، وأدرك الإسلام وهو شيخ هرم، فعاداه وقاوم دعوته، قال ابن الأثير: وهو الذي جمع قريشًا وقال: «إن الناس يأتونكم أيام الحج فيسألونكم عن محمد، فتختلف أقوالكم فيه، فيقول هذا: كاهن، ويقول هذا: شاعر، ويقول هذا: مجنون، وليس يشبه واحدًا مما يقولون، ولكن أصلح ما قيل فيه «ساحر» لأنه يفرق بين المرء وأخيه والزوج وزوجته!» وهلك بعد الهجرة بثلاثة أشهر، ودفن بالحجون، وهو والد سيف الله خالد بن الوليد. (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٨/ ١٢٢).

(٢) عتبة بن ربيعة (ت٢هـ ـ ٦٢٤م): هو عتبة بن ربيعة بن عبد شمس، أبو الوليد: كبير قريش وأحد ساداتها في الجاهلية، كان موصوفًا بالرأي والحلم والفضل، خطيبًا، نافذ القول، نشأ يتيمًا في حجر حرب بن أمية، وأول ما عرف عنه توسطه للصلح في حرب الفجار (بين هوازن وكنانة) وقد رضي الفريقان بحكمه، وانقضت الحرب على يده، وكان يقال: لم يسد من قريش مملق إلا عتبة وأبو طالب، فإنهما سادا بغير مال، أدرك الإسلام، وطغى فشهد بدرًا مع المشركين، وكان ضخم الجثة، عظيم الهامة، طلب خوذة يلبسها يوم «بدر» فلم يجد ما يسع هامته، فاعتجر على رأسه بثوب له، وقاتل قتالًا شديدًا، فأحاط به علي بن أبي طالب والحمزة وعبيدة بن الحارث، فقتلوه. (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٤/ ٢٠٠).

(٣) كذا بالأصل، والصواب (فصلت).

﴿مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]؛ أي: من أن يدعو بالخير لنفسه ويستزيد منه، وهذه صفة توجد في المؤمنين، وبها افتتح الوصف المضروب به المثل في هذه الآية، ثم قال بعدما ذكر من كلامه: ﴿وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّيٓ إِنَّ لِى عِندَهُۥ لَلْحُسْنَىٰ﴾ [فصلت: ٥٠]، فقوله: ﴿إِنَّ لِى عِندَهُۥ لَلْحُسْنَىٰ﴾ ليس في موازنة قول الآخر في آية الكهف: ﴿لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا ﴿٣٦﴾﴾ [الكهف] وإن خفي ما بينهما. فلما افترقت الآيتان فيما ذكر، ناسب آية الكهف قوله: ﴿وَلَئِن رُّدِدتُّ﴾، لما يشعر لفظ ﴿رُّدِدتُّ﴾ ويحتمله من القهر والتعنيف وقوعًا أكثريًّا لا بالوضع، بخلاف لفظ رجع إذا قلت منه: رجعته أو رجع فإنه لا يحتمل ولا يفهم من معنى القهر والتعنيف ما يحتمله رد، ألا ترى وروده في مثل قوله: ﴿ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ رَبِّهِۦ فَيُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا نُّكْرًا ﴿٨٧﴾﴾ [الكهف]، وقوله: ﴿ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [التوبة: ٩٤]، وقوله بعد: ﴿وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [التوبة: ١٠٥]، وفي الصحيح قوله ﷺ في الشيطان حين تعرض له في صلاته، قال ﷺ: «**فرده الله خاسئًا**»[(١)]، ففي كثرة ورود هذا حيث يراد هذا المعنى أدل على ما أشير إليه. أما رجع وما تصرف منه فقل ما يرد لهذا، وإن ورد فليس ككثرة رد. فأما قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]، فهذا عام للمؤمن والكافر وإن كان أظهر في المؤمن، فلا معنى تعنيف فيه، فوضح التناسب في الآيتين.

• **الآية الثالثة من سورة الكهف:** قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ فَأَعْرَضَ عَنْهَا﴾ [الكهف: ٥٧]، وفي سورة سجدة لقمان[(٢)]: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ﴾ [السجدة: ٢٢].

للسائل أن يسأل عن ورود آية الكهف بفاء التعقيب وآية السجدة بـ«ثم» المقتضية المهلة؟

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: العمل في الصلاة، باب: ما يجوز من العمل في الصلاة، حديث رقم (١٢١٠). ومسلم في صحيحه، كتاب: المساجد، باب: جواز لعن الشيطان في أثناء الصلاة والتعوذ منه، حديث رقم (١٢٣٧).

(٢) كذا بالأصل، ولعل المراد سورة السجدة التي تلي لقمان، فسماها سجدة لقمان تمييزاً لها عن غيرها من السور المشتملة على سجدة.

والجواب عن ذلك، والله أعلم: سورة الكهف مكية، والخطاب فيها من أولها إلى الآية المتكلم فيها لم يخرج إلى غير العرب، أعني أنه لم يتعرض فيها إلى إخبار بحال غيرهم، إلا ما عرفوه من قصة أهل الكهف وخبرهم، وهو من سؤالات قريش بتنبيه يهود إياهم حسبما وقع في الحديث، فقوله في الآية المذكورة: ﴿بِئَايَٰتِ رَبِّهِۦ﴾، والمراد بالآيات القرآن ودلائله الواضحة، وإن كان اللفظ مقتضيًا كل ما يسمى آية؛ إلا أن آية القرآن أعمد ما قصد هنا، ويشهد لذلك قوله ﷻ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ﴾ [الكهف: ٥٧]، وما تقدم الآية من قوله: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ. . .﴾ الآية [الكهف: ٥٤]، وقوله: ﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓا۟ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰ﴾ [الكهف: ٥٥]، والمراد به القرآن، قال تعالى: ﴿هَٰذَا هُدًى﴾ [الجاثية: ١١]، والحجة قائمة عليهم عقب سماعهم وتدبرهم، فورد بالفاء المقتضية التعقيب على ما يجب.

وأما آية السجدة، وإن كانت السورة مكية أيضًا، فإن الآية عامة في حق العرب وغيرهم، والإخبار فيها إنما هو عن جميع من شاهد آية بينة وكذب، ودليل هذا ما تقدمه مما هو على إطلاقه في العرب وغيرهم من قوله تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا ۚ لَّا يَسْتَوُۥنَ ﴿١٨﴾﴾ [السجدة]، هذا عام في المكلفين، ثم فصل حالهم فيما بعد، ثم قال معلمًا بحال الجميع على ما تورده العرب عند التعجب، ليباعد بين الأحوال: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ﴾ [السجدة: ٢٢]، فالمراد بهذه الآيات كل ما قامت به الدلالة ووضح منه الشاهد؛ كناقة صالح عليه السلام وانفلاق الصخرة عنها وانقلاب العصا حية، إلى غير ذلك من آيات موسى عليه السلام وبيانات عيسى عليه السلام؛ كإبراء الأكمه والأبرص، وإحياء الموتى، وانشقاق القمر لنبينا ﷺ، ونبع الماء من (بين) الأصابع، وتكليم الجمادات، ونطق الحيوانات إليه، وانقلاب الأعيان، وتكثير الطعام القليل، إلى آيات الكتاب العزيز المتلوة قرآنًا، إلى ما لا يحصى.

من آيات الرسل والأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ فلما انطوت

(الآيات)[١] في قوله: ﴿بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ﴾ [الكهف: ٥٧] من التعميم بحسب الشاهد مما اقترن بها على ما لا يتوقف فيه ذو عقل إلا أن يمنعه مانع من ذلك، عظم مرتكب المعرض فعطف بـ«ثم»، فقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ﴾ [السجدة: ٢٢] استبعادًا للتوقف عن الإيمان والتصديق عند مشاهدة ما لا غبار عليه من الدلائل، ولا إشكال فيه. قال الزمخشري: «ثم» في قوله: ﴿ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ﴾ للاستبعاد قال: والمعنى أن الإعراض عن مثل آيات الله في وضوحها وإنارتها وإرشادها إلى سواء السبيل والفوز العظيم بالسعادة العظمى بعد التذكير بها مستبعد في العقل، كما تقول لصاحبك: وجدت مثل تلك الفرصة ثم لم تنتهزها استبعادًا لتركه الانتهاز[٢]، وقال: ومنه «ثم» في بيت الحماسة:

ولا يكشف الغماء إلا ابن حُرَّة ... يرى غَمرَاتِ الموتِ ثم يزورها[٣]

قال: استبعد أن يزور غمرات الموت بعد أن رآها واستيقنها واطلع على شدتها.

انتهى نص كلامه إلا في لفظة أسقطها لجريها فيما لا يكاد ينفك عنه في إحراز مذهبه الخبيث، فتركها وإدحاضها لا يخل بشيء من المعنى.

قلت: والمراد أن ما ذكرنا من الاستبعاد والاستعظام الذي تقضيه ﴿ثُمَّ﴾ هنا قائم مقام المهلة، فلتكاثر الآيات وتنويعها مستوضحة عظمت جريمة

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

(٢) الكشاف، الزمخشري، مرجع سابق، (٣/ ٥١٥).

(٣) البيت من الطويل، وهو لجعفر بن علبة الحارثي. (انظر: الحماسة البصرية، أبو الحسن البصري، ١/ ١٩). وجعفر بن علبة (ت١٤٥هـ ـ ٧٦٢م): هو جعفر بن علبة بن ربيعة الحارثي، أبو عارم، شاعر غزل مقل، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، كان فارسًا مذكورًا في قومه، وهو من شعراء (الحماسة) لأبي تمام، وكانت إقامته بنجران، وحبس بها متهمًا بالاشتراك في قتل رجل من بني عقيل اسمه (خشينة)، ثم قتله عقيل السري بن عبد الله الهاشمي، عامل المنصور على مكة، قصاصًا، وقيل: قتله رجل من بني عقيل اسمه رحمة بن طواف. (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٢/ ١٢٥).

المتوقف عنها، فأشارت ثم لذلك، فافترق القصدان، وجاء كل على ما يناسب، والله أعلم.

وجواب ثان: وهو أنه لما ذكر في آية الكهف إرسال الرسل عليهم السلام في قوله تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ۚ وَيُجَـٰدِلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلْبَـٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ﴾ [الكهف: ٥٦]، فذكر إرسالهم وتكذيب قومهم إياهم، وإنما وقع تكذيب المكذبين عند دعاء الرسل إياهم معقبًا به دعاءهم، فجرى مع هذا وناسبه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِۦ فَأَعْرَضَ عَنْهَا﴾ [الكهف: ٥٧]؛ لأنهم إنما أعرضوا عقب دعاء الرسل إياهم وعند جدالهم المذكور في قوله: ﴿وَيُجَـٰدِلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلْبَـٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ﴾، إنما ارتكبوا الجدال جوابًا للرسل ليدحضوا الحق بباطلهم، فالتعقيب هنا بين، فورد بالفاء.

وأما آية السجدة فلم يقع فيها ذكر إرسال الرسل، ولا جرى في الآية (ذكر تكذيب) ولا دعاء وإن كانت آيُها عامة في العرب، وإنما ورد فيها انقسام المكلفين بحسب السوابق في إشارة قوله تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا ۚ لَّا يَسْتَوُۥنَ ﴿١٨﴾﴾ [السجدة]، ثم ذكر تعالى مآل الفريقين، وأن الفاسقين مأواهم النار، وأن حالهم فيها كما ذكر تعالى: ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓا۟ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنْهَآ أُعِيدُوا۟ فِيهَا﴾ [السجدة: ٢٠]، ولا شك أن استحقاق جزائهم بذلك إنما هو تماديهم على الكفر مدى حياتهم إلى الوفاة، ولم يقع هنا إشارة إلى مباشرتهم الرسل بالتكذيب، فلما لم يكن في الكلام ذكر مباشرة الرسل والمواجهة بالتكذيب صار إعراضهم وتكذيبهم كأنه إنما علم وتحصل بذكر الجزاء، وإن كان المؤمنون قد علموا ذلك بالخبر الصادق، وأما بتأخر العلم به (للمكذب) حتى يباشر الجزاء، والجزاء متأخر، فناسب ذلك العطف بـ«ثم» المقتضية للمهلة، فقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ﴾ [السجدة: ٢٢] فورد كل على ما يناسب، والله أعلم.

• **الآية الرابعة من سورة الكهف:** قوله تعالى مخبرًا عن قول موسى للخضر عليهما السلام حين خرق السفينة: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا إِمْرًا ﴿٧١﴾﴾ [الكهف]، وقوله له عند قتل الغلام: ﴿لَّقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا نُّكْرًا ﴿٧٤﴾﴾ [الكهف].

للسائل أن يسأل عن الفرق بين الموضعين الموجب لوصف كل من هذين الفعلين بما وصف به؟

والجواب، والله أعلم: أن خرق السفينة لم يبلغ بحيث يتلفها، وإنما قصد به الخضر عيبها ليزهد فيها مريد غصبها بدليل قوله بعد: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴿٧٩﴾﴾ [الكهف]، فإنما أراد إبقاءها على مالكها ودفع هذا الغاصب إذا رأى ما بها من العيب المانع من الرغبة فيها، وهذا لا يبلغ ظاهره مبلغ ظاهر قتل الغلام بغير سبب ظاهر؛ فوصف بإمر في قوله: ﴿شَيْـًٔا إِمْرًا ﴿٧١﴾﴾، وهو دون نكر، وأما البادي الظاهر من قتل الغلام عند من يغيب عنه ما علمه من الخضر فشيء نكر ومرتكب عند من لحظه بظاهره وغاب عنه ما في طيِّه شنيع ووزر، فوقع التعبير في الموضعين بما يناسب كلا الفعلين، وعن قتادة[1] رَحِمَهُ اللَّهُ: «النكر أشد من الإمر»، فجاء كل على ما يلائم، ولم يكن ليحسن مجيء أحد الوصفين في موضع الآخر، والله أعلم.

• **الآية الخامسة من سورة الكهف:** قوله تعالى في حكاية قول الخضر لموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا ﴿٧٢﴾﴾ [الكهف]، ثم قوله بعد ذلك في قصة قتل الغلام: ﴿أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا ﴿٧٥﴾﴾ [الكهف].

للسائل أن يسأل عن الفرق الموجب لزيادة «لك» في هذا القول الثاني؟

والجواب: أن الخضر قد كان قال لموسى حين قال له موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿...هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴿٦٦﴾ قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا ﴿٦٧﴾﴾ [الكهف]، فلما كان من موسى عند خرق السفينة ما كان من الإنكار

---

(١) قتادة بن دعامة (٦١ ـ ١١٨هـ/ ٦٨٠ ـ ٧٣٧م): هو قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز، أبو الخطاب السدوسي البصري: مفسر حافظ ضرير أكمه، قال الإمام أحمد بن حنبل: قتادة أحفظ أهل البصرة، وكان مع علمه بالحديث، رأسًا في العربية ومفردات اللغة وأيام العرب والنسب، وكان يرى القدر، وقد يدلس في الحديث، مات بواسط في الطاعون. (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٥/ ١٨٩).

بقوله: ﴿أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا﴾ [الكهف: ٧١]، ذكره الخضر بما كان قد قاله له، من غير أن يزيده على إيراد ما كان قد قاله، فقال: ﴿أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴿٧٢﴾﴾. فاعتذر موسى عليه السلام بقوله: ﴿قَالَ لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا ﴿٧٣﴾﴾ [الكهف: ٧٣]، فلما وقع منه بعد ذلك إنكار قتل الغلام بقوله: ﴿أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾ [الكهف: ٧٤]، وأبلغ في وصف الفعلة بقوله: ﴿لَّقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُّكْرًا ﴿٧٤﴾﴾ [الكهف]، قابل الخضر ذلك بتأكيد الكلام المتقدم، فقال: ﴿أَلَمْ أَقُل﴾، فالضمير المجرور بيان جيء به تأكيدًا، ليقابل بالكلام ما وقع جوابًا له من قول موسى عليه السلام، زيادة للتناسب، وتعلق المجرور الواقع بيانًا مختلف فيه، فمنهم من يعلقه بفعل مضمر، ومنهم من يجري حرف الجر الذي فيه كحرف الجر الزائد فلا يعلقه بشيء، وقوله: ﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴿٦٧﴾﴾ على هذا المأخذ معمولًا للقول من قوله: ﴿أَلَمْ أَقُل﴾.

ويمكن عندي فيه وجه آخر: وهو أن يكون قوله: ﴿أَلَمْ أَقُل لَّكَ﴾ كلامًا مستقلًا، محذوفًا منه معمول القول، وكأنه في تقدير: ألم أقل لك ما قلت، ثم استأنف المقالة فقال: ﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴿٦٧﴾﴾، فقوله: ﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴿٦٧﴾﴾ على هذا ليس معمولًا للقول من قوله: ﴿أَلَمْ أَقُل لَّكَ﴾، إنما معمول: ﴿أَلَمْ أَقُل لَّكَ﴾ محذوف مقدر، كما حذف معمول القول من قوله تعالى: ﴿قَالَ مُوسَىٰ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾ [يونس: ٧٧]، ومعمول القول محذوف تقديره: أتقولون للحق لما جاءكم سحر مبين، ثم قال لهم تقريعًا وتوبيخًا: ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾، فسحر مبين المقدر معمول للقول، وهو من قولهم، ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾ من قول موسى عليه السلام، توبيخًا لهم كما ذكرنا، فكذا حذف من قوله: ﴿أَلَمْ أَقُل لَّكَ﴾ كما تقدم، والله أعلم.

• **الآية السادسة من سورة الكهف:** قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا ﴿٩٧﴾﴾ [الكهف].

للسائل أن يسأل عن الفرق الموجب لمجيء ﴿اسْطَاعُوا﴾ بالتاء دون الأول؟

والجواب أنه يقال: استطاع واستاع واسطاع، والأول الأصل، ثم يحذفون أحد الحرفين تخفيفًا، فجيء أولًا بالفعل مخففًا عند إرادة نفي قدرتهم على الظهور على السد والصعود فوقه، ثم جيء بأصل الفعل مستوفى الحروف عند نفي قدرتهم على نقبه وخرقه، ولا شك أن الظهور أيسر من النقب، والنقب أشد عليهم وأثقل، فجيء بالفعل مخففًا مع الأخف، وجيء به تامًّا مستوفيًا مع الأثقل، فتناسب، ولو قدر بالعكس لما تناسب، وأيضًا فإن الثاني في محل التأكيد لنفي قدرتهم على الاستيلاء على السد وتمكنهم منه، فناسب ذلك الإطالة، وهذا يفتقر إلى بسط وبيان، مع أن الأول أولى، فلنكتف بهذا، والله سبحانه أعلم بما أراد.

• **الآية السابعة**: ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠]، وفي سورة الأنبياء: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨].

فلم يقع في هذه الثانية لفظ ﴿أَنَا۠ بَشَرٌ﴾ [الكهف: ١١٠] وورد في الأولى، **فللسائل أن يسأل عن ذلك؟**

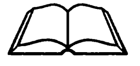
والجواب عن ذلك: أنه لما تقدم في أول سورة الأنبياء إثبات كون الرسل عليهم السلام من البشر، فيما حكاه تعالى من قول الكفار بعضهم لبعض: ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣]، ثم قال تعالى رادًّا لقولهم، مثبتًا كون الرسل من البشر: ﴿[وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ﴾ [الأنبياء: ٧]، ثم تتابع في السورة ذكر الرسل من البشر][1] في عدة مواضع إفصاحًا وإشارة، وآخرها قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنبياء]، والخطاب لنبينا عليه السلام قال تعالى بعد ذلك: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، فلم يحتج هنا أن يذكر كونه عليه السلام من بشر، إذ قد توالى ذكر ذلك جملةً وتفصيلًا.

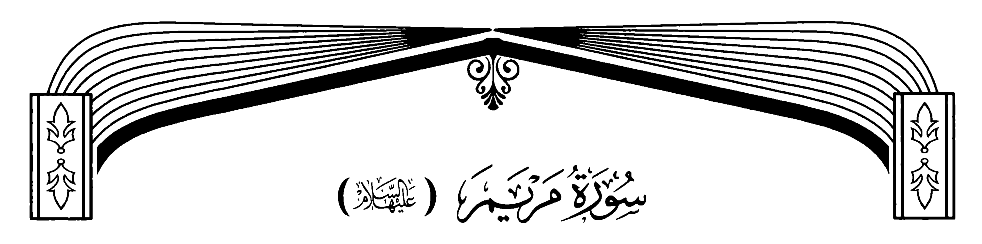
أما سورة الكهف فلم يتقدم فيها مثل هذا، فكان مظنة الإعلام بكونه ﷺ

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

من البشر إرغامًا لأعدائه، ولما في ذلك من تلطفه تعالى بالحق ورحمته إياهم، قال تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ ۝٩﴾ [الأنعام]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ ٱلْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ ۝٨﴾ [الأنعام]، فكون الرسل من البشر من أعظم إنعامه سبحانه على الخلق، وخصت آية الكهف بذكر بشريته ﷺ، لما بيناه، وورد كل ذلك على ما يناسب، ولم يكن عكس الوارد ليناسب، والله أعلم بما أراد.





سورة مريم (عليها السلام)

• **الآية الأولى منها:** ﴿غ﴾ قوله تعالى في قصة يحيى بن زكريا عليهما السلام: ﴿وَبَرًّا بِوَالِدَيْهِ وَلَمْ يَكُن جَبَّارًا عَصِيًّا ﴿١٤﴾﴾ [مريم]، وفي قصة عيسى عليه السلام: ﴿وَبَرًّا بِوَالِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا ﴿٣٢﴾﴾ [مريم].

فاختلف الوصفان في الآيتين مع اتحاد مرماهما في السابق من ظاهرهما، فيسأل عن ذلك؟

والجواب عنه ـ والله أعلم ـ أن الله سبحانه وصف يحيى عليه السلام بعظم التقوى في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ تَقِيًّا ﴿١٣﴾﴾ [مريم]، وتقي: فعيل من التقوى، وهو من أبنية المبالغة، فيفهم الوفاء بوجوه التقوى حتى لا يكون من الموصوف به معصية ولا تقصير، فقوله بعد: ﴿وَلَمْ يَكُن جَبَّارًا عَصِيًّا ﴿١٤﴾﴾، المراد ـ والله أعلم ـ: نفي للمعاصي جملة، وهو المراد بقوله في الموضع الآخر: ﴿وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾ [آل عمران: ٣٩]؛ أي: ممنوعًا من المعاصي، والحصر: الحبس والمنع، قال مكي[(١)] رحمه الله: حصر عن الذنوب

(١) مكي (ت٣٥٥ ـ ٤٣٧هـ/ ٩٦٦ ـ ١٠٤٥م): هو مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار الأندلسي القيسي، أبو محمد: مقرئ، عالم بالتفسير والعربية، من أهل القيروان، ولد فيها، وطاف في بعض بلاد المشرق، وعاد إلى بلده، وأقرأ بها، ثم سكن قرطبة سنة (٣٩٣هـ) وخطب وأقرأ بجامعها وتوفي فيها، له كتب كثيرة، منها: «مشكل إعراب القرآن» و«الكشف عن وجوه القراءات وعللها» و«الهداية إلى بلوغ النهاية» و«التبصرة في القراءات السبع» و«والمنتقى» في الأخبار، و«الإيضاح للناسخ والمنسوخ» و«الموجز» في القراءات و«الإيجاز» في الناسخ والمنسوخ، و«الرعاية» لتجويد التلاوة، و«الإبانة» في القراءات، و«شرح كلا وبلى ونعم» و«فهرس» جامع لرحلته، مشتمل على مروياته وتراجم شيوخه وأسماء تآليفه. (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٧/ ٢٨٦).

فلم يأتها. وما قاله المفسرون من أن المراد هنا: منعه من النساء بأي وجه قالوه فلا يصح ـ والله أعلم ـ، لأن عدم القدرة على النساء نقص، والأنبياء منزهون عن النقص، فكيف يصح ورود هذا الوصف في معرض المدحة، وهو في نفسه نقص؟ والقوة في ذلك كمال ومدحة، فالمراد هنا بالحصور الممنوع عن المعاصي، وقد روى (عمرو) بن العاص عن النبي ﷺ: «**كل ابن آدم يأتي يوم القيامة وله ذنب إلا يحيى بن زكريا**»(١)، ثم نوسب بين هذا الوصف وما تقدمه من قوله: ﴿وَلَمْ يَكُن جَبَّارًا عَصِيًّا ﴿١٤﴾﴾ [مريم]، فورد بلفظ المبالغة مثله، والمراد نفي المعاصي عنه عليه السلام [جملة، والتناسب في هذا كله واضح](٢).

وأما قوله في قصة عيسى عليه السلام: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا ﴿٣٢﴾﴾ [مريم]، فملحوظ في ذل ما جرى لأتباعه عليه السلام وما وقعوا (فيه) من العظيمة حين قالوا: هو ابن الله، تعالى الله عن ذلك علُوًّا كبيرًا، فاستحقوا الوصف بالشقاء بمقالهم، والشقي مستحق العذاب الأخراوي وإلى السعادة والشقاء انقسام العالم في الآخرة، قال تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴿١٠٥﴾﴾ [هود]، فهما طرفا حصر العالم في الآخرة، وهذا كقوله: ﴿فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢]، فلما لحظ في قصة عيسى عليه السلام عصمته من الرضا بما وقع فيه أتباعه ناسب ذلك نفي صفة الضالين، ممن توهم أنه ممن اتبعه، ليتبرأ عليه السلام من حالهم كما يتبرأ حين يقول في الآخرة: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾ [المائدة: ١١٧]، فقد وضح ورود كل من الوصفين على أجل النظم وأتم المناسبة، وأن عكس الوارد لا يمكن، والله أعلم.

• **الآية الثانية:** قوله تعالى: ﴿فَاخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ مِن بَيْنِهِمْ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مِن

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده، مسند أهل البيت، مسند بني هاشم، مسند عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، حديث رقم (٢٢٩٤)، بلفظ: «ما من أحد من ولد آدم إلا قد أخطأ أو همَّ بخطيئة ليس يحيى بن زكريا»، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (٢٩٨٤).

(٢) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

مَّشۡهَدِ يَوۡمٍ عَظِيمٍ ﴿٣٧﴾﴾ [مريم]، وفي سورة الزخرف: ﴿فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡ عَذَابِ يَوۡمٍ أَلِيمٍ ﴿٦٥﴾﴾ [الزخرف].

للسائل أن يسأل عن قوله: ﴿فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ وقوله في الأخرى: ﴿لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ ما وجه تخصيص كل آية منهما بما ورد فيها؟ وعن قوله في الأولى: ﴿مِن مَّشۡهَدِ يَوۡمٍ عَظِيمٍ ﴿٣٧﴾﴾ وفي الثانية: ﴿مِنۡ عَذَابِ يَوۡمٍ أَلِيمٍ ﴿٦٥﴾﴾؟ **فهذان سؤالان.**

والجواب عن الأول منها: أن الكفر بالله سبحانه أعظم من كل خطيئة، والذي لا ينفع معه شيء من أعمال البر فهو أعظم من الظلم، ثم قد يوصف الكافر بالظلم إشارة إلى الصفة اللازمة له من ظلمه نفسه بكفره، وشنيع مرتكبه، فيشعر إذ ذاك هذا الوصف إذا ورد تابعًا للكفر ولفظ الكفر منطوق به أو مفهوم من سياق الكلام بزيادة توجب زيادة التنكيل، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَظَلَمُواْ لَمۡ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغۡفِرَ لَهُمۡ﴾ [النساء: ١٦٨]، فقوله في آية سورة مريم: ﴿فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن مَّشۡهَدِ يَوۡمٍ عَظِيمٍ ﴿٣٧﴾﴾، معقب بها قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَۖ قَوۡلَ ٱلۡحَقِّ ٱلَّذِي فِيهِ يَمۡتَرُونَ ﴿٣٤﴾ مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٖۖ سُبۡحَٰنَهُۥٓۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٣٥﴾ وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُوهُۚ هَٰذَا صِرَٰطٞ مُّسۡتَقِيمٞ ﴿٣٦﴾﴾ [مريم: ٣٤ ـ ٣٦]، ثم قال: ﴿فَٱخۡتَلَفَ ٱلۡأَحۡزَابُ مِنۢ بَيۡنِهِمۡۖ فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن مَّشۡهَدِ يَوۡمٍ عَظِيمٍ ﴿٣٧﴾﴾، والمراد اختلافهم في نبي الله عيسى عليه السلام حيث قال بعضهم: هو الله، وبعضهم يقول: ابن الله، وبعضهم: ثالث ثلاثة، فهذا اختلافهم، وقال تعالى: ﴿فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن مَّشۡهَدِ يَوۡمٍ عَظِيمٍ ﴿٣٧﴾﴾، فوسمهم بالكفر الذي هو ضابط أقوالهم وأم مرتكباتهم، وأخبر باستحقاق الويل لهم لكفرهم من شهود ذلك اليوم الفاضح لهم على رؤوس الأشهاد، وفيه قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّجۡمُوعٞ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّشۡهُودٞ ﴿١٠٣﴾﴾ [هود]، وفيه يقول الأشهاد: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡۚ أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٨﴾﴾ [هود]، ثم ذكرهم في آية الزخرف بصفتهم من الظلم اللازم لكفرهم، وليناسب بذلك ما تقدم من وهم من اعتمد غير الله سبحانه، فقرن بمعتمده في العذاب وهو المقول فيه: ﴿وَمَن يَعۡشُ عَن ذِكۡرِ ٱلرَّحۡمَٰنِ نُقَيِّضۡ لَهُۥ

شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾﴾ [الزخرف]، فقيل فيه وفي متخذه: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الزخرف]، والظلم هنا ظلم الكفر وحال من عبد عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ من الأحزاب المذكور اختلافهم في خاصته دون متخذه بحال هؤلاء، فوسموا بالظلم كوسم من تقدم فقيل: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [الزخرف: ٦٥]، وظلم هؤلاء كفر كحال من تقدم، فتناسب هذا، ولم يقع في آية سورة مريم ما يطلبه بمناسبة، فوصفوا هناك بالكفر بخلاف آية الزخرف، فجاء كل على ما يجب، ثم قال: ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمٍ أَلِيمٍ ﴿٦٥﴾﴾ [الزخرف]، فذكر العذاب المعقب به ذلك اليوم المشهود، ووصف اليوم بالإيلام ـ وإن كان المؤلم إنما هو العذاب ـ مبالغة في شدة الإيلام من عذاب ذلك اليوم، كما قالوا: نهارك صائم وليلك قائم، وهذا العذاب ثان عن قيامهم في ذلك اليوم المشهود وسوء حالهم فيه، وجاء ذلك على الترتيب الذي استقر عليه الكتاب العزيز، فذكر في المتقدم من الآيتين المتقدم وجودًا من حالهم الأخراوي، وفي الآية الثانية ترتيب ما هو ثان عن ذلك، وجاء كل على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

• **الآية الثالثة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [مريم: ٣٩]، وفي سورة المؤمن: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْءَازِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَ﴾ [غافر: ١٨].

والمراد في الآيتين تذكيرهم بالقيامة وأهوالها، ثم اختلفت العبارة في الكناية، ففي سورة مريم: ﴿يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ﴾، وفي سورة المؤمن: ﴿يَوْمَ ٱلْءَازِفَةِ﴾، **فللسائل أن يسأل عن ذلك؟**

والجواب عن ذلك ـ والله أعلم ـ: أن اليوم المشار إليه يشتمل على مواقف ومواطن مهولة وأحوال مختلفة، وبحسب ذلك تختلف العبارة والأخبار لاختلاف المقاصد والمواطن، ألا ترى قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ﴿١٠١﴾﴾ [المؤمنون]، وقوله تعالى: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ ﴿٢٧﴾﴾ [الصافات]، وقوله تعالى: ﴿وَقِفُوهُمْ ۖ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [الصافات]، وقوله: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ﴿٣٩﴾﴾ [الرحمٰن]، ولا

شك في أن هذا في مواطن مختلفة، وبحسب ذلك اختلفت الكناية كما أضيف إليه اليوم هنا، فيوم الحسرة عبارة عن الوقت الذي يحصل فيه العلم اليقين لأهل النار بتأبيد خلودهم واستمرار عذابهم إلى غير نهاية، ويتأكد لأهل الجنة علمهم بذلك، فلا أشد فرحًا من أهل الجنة يومئذ، ولا أشد حسرة من أهل النار، وفي هذا ورد الخبر الصحيح من أنه إذا استقر أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار ينادى يا أهل الجنة فيشرئبون، وينادى: يا أهل النار كذلك، ويؤتى بالموت فيقال لهذا: هل تعرفونه فيقولون: نعم...[1] الحديث، إلى قوله فيه: يا أهل الجنة خلود لا موت، ويا أهل النار خلود لا موت، فإذ ذاك تعظم حسرتهم ويشتد كربهم، ونص الحديث على ما رويناه في صحيح مسلم عن أبي سعيد[2]، قال: قال رسول الله ﷺ: «**يجاء بالموت يوم القيامة كأنه كبش أملح**، زاد أبو كريب[3]: **فيوقف بين الجنة والنار**، واتفقا في سياقي الحديث **فقيل: يا أهل الجنة هل تعرفون هذا؟ فيشرئبون وينظرون ويقولون: نعم هذا الموت، قال: ويقال: يا أهل النار هل تعرفون هذا؟ فيشرئبون وينظرون ويقولون: نعم هذا الموت، قال: فيؤمر به فيذبح، قال: ثم يقال: يا أهل الجنة خلود فلا موت، ويا أهل النار خلود فلا موت**، ثم قرأ

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: التفسير، باب: قوله: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ﴾ [مريم: ٣٩]، حديث رقم (٤٧٣٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، حديث رقم (٧٣٦٠).

(٢) أبو سعيد (ت١٠ ق.هـ ٧٤هـ/ ٦١٣ ـ ٦٩٣م): هو سعد بن مالك بن سنان الخدري الأنصاري الخزرجي، أبو سعيد، صحابي، كان من ملازمي النبي ﷺ، وروى عنه أحاديث كثيرة، غزا اثنتي عشرة غزوة، وله ١١٧٠ حديثًا، وتوفي في المدينة (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٣/ ٨٧).

(٣) أبو كريب (ت١٣٩هـ ـ ٧٥٦م): هو جميل بن كريب المعافري، أبو كريب، قاض فاضل. كان مقيمًا بتونس، وولي قضاء القيروان سنة (١٣٢هـ)، فحسنت سيرته، وثار جمع من (الصفرية) في أيامه، فلما اشتد أذاهم خرج أبو كريب في ألف رجل لقتالهم، فالتقوا بظاهر القيروان في الطريق المؤدية إلى تونس، فقتل أبو كريب وجميع من معه. (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٢/ ١٣٨).

رسول الله ﷺ: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [مريم]، وأشار إلى الدنيا»[(١)].

قلت: وهذا الحديث من مشكلات الأحاديث، وله وجه من التأويل يرفع إشكاله، وقد تفسرت مظنه الحسرة في قوله تعالى: ﴿إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ المراد به استقرار أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار كما ورد في الخبر، وحق لمن تقدم ذكره قبل هذه الآية ممن وقع في العظيمة من أمر عيسى عليه السلام، حين قالوا: ابن الله مع إقرارهم بالبعث الأخراوي والجزاء، فحق لهم أن يذكروا تحذيرًا وتخويفًا بمثل هذا، ولم يتقدم الآية ذكر غيرهم، فهذا أوضح تناسب.

وأما آية سورة المؤمن فقد ورد قبلها قوله تعالى خطابًا للمؤمنين: ﴿فَٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [غافر: ١٤]، ثم تابع الكلام معه إلى الآية من قوله: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْءَازِفَةِ﴾ [غافر: ١٨]، فخوفوا بإسراع أمر الساعة وتعجيل وقوعها كما قال سبحانه: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ ﴿١﴾﴾ [الأنبياء]، أزِفَ الشيء أسرع، ومنه قوله تعالى: ﴿أَزِفَتِ ٱلْءَازِفَةُ ﴿٥٧﴾ لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ ﴿٥٨﴾﴾ [النجم]، وتأمل ما اتصل بقوله: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْءَازِفَةِ﴾، وقوله: ﴿إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾ [غافر: ١٨] فقد تناسب هذا ووضح، أما ما ورد في الآيتين فهو على أتم مناسبة، وإن عكس (الوارد) على ما بينا لا يلائم، والله أعلم.

• **الآية الرابعة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا ﴿٥٢﴾ وَوَهَبْنَا لَهُۥ مِن رَّحْمَتِنَآ أَخَاهُ هَٰرُونَ نَبِيًّا ﴿٥٣﴾﴾ [مريم]، وفي سورة الفرقان: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَا مَعَهُۥٓ أَخَاهُ هَٰرُونَ وَزِيرًا ﴿٣٥﴾﴾ [الفرقان].

ومقصود الآيتين تأييد موسى عليه السلام، بأخيه هارون، ثم اختلف الوصف بالنبوة والوزارة مع اتحاد المقصود، للسائل أن يسأل عن ذلك؟

والجواب عنه، والله أعلم: محصل طي تمهيد، وهو أن السور المتردد

(١) سبق تخريجه.

فيها ذكر الرسل عليهم السلام منوطًا فيها ذكرهم بذكر أممهم، وما كان من معاندة الأمم وتكذيبهم، وأخذ المكذبين بمرتكباتهم، ولا تكاد تجد سورة منها وارد فيها ذكرهم إلا على ما ذكرنا، وأكثر تلك السور استيفاء لهذا الغرض سور ثلاث، وهي: سورة الأعراف، وسورة هود، وسورة الشعراء، ثم يليها في ذلك سورة قد أفلح، وقل ما تجد سورة ورد فيها قصة منها واحدة منها واحدة فصاعدًا إلا جارية على ما ذكرته، وربما أجمل ذلك في بعضهما مع تحصيل ما ذكرنا من أخذ الأمم بعد تكذيبهم، وآخر سورة ذكرت فيها قصصهم معتمدًا فيها ما اطرد من أخذ كل أمة بتكذيبها، وبيان ما به أهلكت من الغرق والريح والصيحة والحاصب وعنيف الأخذ بالعزة والاقتدار سورة القمر مع إيجاز القصص، ولم يرد في غير هذه السورة الوفاء بما ذكرنا، وإنما خصت هذه السور ببيان كيفية أخذ المكذبين كما بيَّنته في كتاب البرهان[1]، ثم إن سورة مريم تضمنت طائفة عظيمة فصِّل ذكر بعضهم وأجمل ذكر البعض، وقد تجرد فيها من الإخبار بأحوالهم ذكر التعريف بخصائص من منحهم وعلَّا أقدارهم، وما أيدوا به من ذلك، من غير أن يشوب هذا ذكر شيء من تكذيب من كذب منهم، إلا ما ورد في ذكر إبراهيم عليه السلام، من قول أبيه له: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ...﴾ [مريم: ٤٦]، ولم يذكر من حال قومه عليه السلام شيء، ولا ذكر فيما بعد ولا فيما تقدم من هذه السورة [إلا خصائصهم ومنحهم العلية التي بها امتازوا عمن سواهم من صالحي الأمم][2] كما تقيدت به مما ذكرنا.

ثم إن النبوة أعظم خصائصهم التي تساووا في تحمل أمانتها، وأفردوا ـ عليهم الصلاة والسلام ـ (بها)، ولم يشاركهم فيها غيرهم، أما اسم الوزراء والوصف بها فليس مما يخصهم ولا مما أفردوا به، فلم يكن وصف هارون عليه السلام هنا (بها) ليناسب هذا القصد العلي ولا ليلائمه، أما قوله تعالى في سورة الفرقان: ﴿وَجَعَلْنَا مَعَهُۥٓ أَخَاهُ هَٰرُونَ وَزِيرًا ﴿٣٥﴾﴾ [الفرقان]، فمرتب على

---

(١) أي: كتاب «البرهان في تناسب سور القرآن» لأبي جعفر.

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

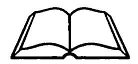
سؤال موسى عليه السلام في سورة طه في قوله: ﴿وَٱجۡعَل لِّي وَزِيرٗا مِّنۡ أَهۡلِي ۝٢٩ هَٰرُونَ﴾ [طه: ٢٩ ـ ٣٠]، فأعطى عليه السلام مطلبه قال تعالى: ﴿وَجَعَلۡنَا مَعَهُۥٓ أَخَاهُ هَٰرُونَ وَزِيرٗا ۝٣٥﴾، ورد هذا على الترتيب المتقرر في المصحف، ثم إن ما اتصل بهذه الآية وآية سورة مريم مما قبلهما وبعدهما يستدعي التناسب في مقاطع الآي وفواصلها، فلم يكن ورود الآيتين في السورتين على غير ما ورد ليناسب، فجاء ذلك على ما يجب من الوجهين المذكورين، والله أعلم بما أراد.

• **الآية الخامسة من سورة مريم عليها السلام:** قوله تعالى: ﴿...فَسَوۡفَ يَلۡقَوۡنَ غَيًّا ۝٥٩ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ۝٦٠﴾ [مريم]، وفي سورة الفرقان: ﴿...وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا ۝٦٨ يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَيَخۡلُدۡ فِيهِۦ مُهَانًا ۝٦٩ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلٗا صَٰلِحٗا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمۡ حَسَنَٰتٖۗ﴾ [الفرقان: ٦٨ ـ ٧٠].

للسائل أن يسأل عن قوله في الأولى: ﴿وَعَمِلَ صَٰلِحٗا﴾، وفي الثانية ﴿وَعَمِلَ عَمَلٗا صَٰلِحٗا﴾؟ وعن قوله في الأولى في جزائهم ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ۝٦٠﴾، وفي الجزاء في الثانية: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمۡ حَسَنَٰتٖۗ﴾؟

والجواب: أن الآية الأولى ورد قبلها بعد ذكر المنعم عليهم ومن اهتدى بهديهم قوله: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِۖ فَسَوۡفَ يَلۡقَوۡنَ غَيًّا ۝٥٩﴾ [مريم]، وهذا قول موجز مجمل، فناسبه الإيجاز في قوله: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا...﴾ الآية، فتناسبا في التقابل الإيجازي كما تناسبا أيضًا في الفواصل ومقاطع الآي، وذلك قوله تعالى: ﴿فَسَوۡفَ يَلۡقَوۡنَ غَيًّا ۝٥٩﴾ وقوله: ﴿وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ۝٦٠﴾، والمسهل من القراء يقولون: «شيًّا» فيقف بالياء المشددة، وأما قوله في آية الفرقان: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلٗا صَٰلِحٗا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمۡ حَسَنَٰتٖۗ﴾، فإطناب يناسب التفصيل الواقع قبله في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقۡتُلُونَ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَلَا يَزۡنُونَۚ﴾ [الفرقان: ٦٨]، ثم قال: ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ﴾، يريد ما ذكر المتصف بتقوى الله بتركه والتنزه عن مواقعة شيء منه ﴿يَلۡقَ أَثَامٗا ۝٦٨﴾

[الفرقان]، ثم فسر ما يلقاه (بقوله)[1]: ﴿يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الفرقان: ٦٩]؛ أي: يكثر عليه ويزداد ﴿...وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ۝٦٩ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُو۟لَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ﴾ [الفرقان: ٦٩ - ٧٠]، فحصل بإزاء مضاعفة العذاب لفاعل ذلك تبديل السيئات بالحسنات إلى الغفران والرحمة، فإيجاز بإيجاز وإطناب بإطناب مناسبة بين الجواب وما جووب به، وكل على ما يجب، ولا يسوغ العكس على ما تمهد، والله أعلم.



(١) ما بين المعقوفتين بهامش (ب).



سُورَةُ طه

● **الآية الأولى منها:** وما يتعلق بها، وما يرجع إلى معناها، ويتم به ما يتصل بها: قوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ۝٩ إِذْ رَءَا نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓا۟ إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا لَّعَلِّىٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى ۝١٠ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ يَـٰمُوسَىٰٓ ۝١١ إِنِّىٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ ۖ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ۝١٢ وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ ۝١٣ إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِى وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ ۝١٤ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ ۝١٥ فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَن لَّا يُؤْمِنُ بِهَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ فَتَرْدَىٰ ۝١٦ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـٰمُوسَىٰ ۝١٧ قَالَ هِىَ عَصَاىَ أَتَوَكَّؤُا۟ عَلَيْهَا﴾ [طه: ٩ ـ ١٨].

وفي سورة النمل: ﴿إِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِأَهْلِهِۦٓ إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا سَـَٔاتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ ءَاتِيكُم بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَّعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ ۝٧ فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِىَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِى ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [النمل: ٧ ـ ٨] إلى قوله: ﴿وَأَلْقِ عَصَاكَ﴾ [النمل: ١٠].

وفي سورة القصص: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِۦٓ ءَانَسَ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ نَارًا قَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓا۟ إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا لَّعَلِّىٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ ۝٢٩ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ مِن شَـٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَـٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَـٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ۝٣٠ وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ﴾ [القصص: ٢٩ ـ ٣١].

هذه الآي من مشكلات الضرب (الثاني) الذي بنينا عليه مقصود هذا الكتاب؛ لأن محصولها الإخبار عن ابتداء أمر موسى عليه السلام في رسالته، وتكليم الله سبحانه إياه، وهو خبر واحد عن قصة واحدة قد وقعت وعين وقوعها ما وقعت عليه من الصفة التي اتحدت بوقوعها وتبينت، فلا يمكن فيها العدول عما وقعت عليه، فكيف هذا الواقع الوارد في السورتين ﴿ٱمْكُثُوٓا۟ إِنِّىٓ

ءَانَسْتُ نَارًا﴾ [طه: ١٠]، ولم يقع لفظ امكثوا في سورة النمل؟ وفي السورتين: ﴿لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا﴾ [طه: ١٠]، وفي النمل ﴿سَـَٔاتِيكُم مِّنْهَا﴾ [النمل: ٧] فورد: سآتيكم عوض: ﴿لَّعَلِّيٓ﴾؟ وفي طه: ﴿بِقَبَسٍ أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى ۝١٠﴾ [طه]، وفي النمل ﴿بِخَبَرٍ أَوْ ءَاتِيكُم بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَّعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ ۝٧﴾ [النمل]، فقدم ذكر القبس في طه وأخَّر في السورتين، ثم اختلف التعبير عنه، فعبَّر عنه في القصص: ﴿جَذْوَةٍ﴾ [القصص: ٢٩]، وعوض في النمل فقيل: ﴿بِشِهَابٍ﴾ [النمل: ٧] مضافًا إلى القبس وكرر: ﴿أَوْ ءَاتِيكُم﴾ [النمل: ٧] في النمل ولم يقع ذلك في غيرها؟ وأفصح في السورتين الأخيرتين بالحاجة إلى النار وهو الاصطلاء ولم يقع ذلك في طه جملة؟ وعبَّر عن الخبر في طه بقوله: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى ۝١٠﴾ [طه] ولم يذكر ذلك في السورتين؟ فهذه مواضع اختلفت العبارة فيها، واختلف في الزيادة والنقص، والتقديم والتأخير والتعويض، مع أن الإخبار عن واقعة معينة وقصة متحدة، والخبر الواحد الصدق لا تمكن فيه زيادة ولا النقص ولا النسخ من حيث هو خبر، ولا شيء مما ذكر، (ويرجع) **السؤال** فيها إلى شيئين:

أحدهما: وجه الاختلاف؟

والثاني: وجه تخصيص كل موضع بما خص (به)؟

فأقول مستعينًا بالله وسائلًا منه سبحانه توفيقه وإرشاده: إن المعاني المتصورة في الأذهان المعقولة القائمة بنفوس العقلاء لا تحصل تعديتها إلى غير من قامت به إلا بالعبارات المترجمة عنها من الألفاظ الاصطلاحية، وربما خوطب العالم بغيرها، وما سوى اللفظ من إشارة وغيرها لا يستقل في تحصيل المعنى المترجم عنه استقلالها، وبالجملة فلم يخاطب إلا بها، وإذا تقرر هذا، فمن المعلوم أن اللفظ بالتفات مدلوله المعنوي يتعدد، ومرجع الألفاظ بالنظر إلى مسمياتها ينحصر في أربعة أقسام: إما أن يتحد اللفظ والمعنى، أو يختلف اللفظ والمعنى، أو يتحد اللفظ ويختلف المعنى، أو يختلف اللفظ ويتحد المعنى، ولا يقتضي النظر العقلي زائدًا على هذا التقسيم، وعلى مقتضاه دارت اللغات، وتخاطب العقلاء.

فالقسم الأول: وهو المتحد اللفظ والمعنى هو المتواطئ، وهو دلالة لفظ على معنى، ثم يعرض لذلك المعنى عند التشخص كثرة فيكون ذلك اللفظ يدل على تلك الأشخاص بتواطئ، ومثاله: رجل وفرس وأسد، ومنه دلالة اسم النوع كالإنسان على أشخاصه، وكذلك دلالة الجنس على أنواعه كالحيوان على الإنسان والفرس والطائر.

والقسم الثاني: هو مختلف اللفظ والمعنى، وهي الأسماء المتباينة، وهي أسماء مختلفة لمعان مختلفة، كل اسم منها يخص معناه الذي وضع له، نحو السواد والبياض والقدرة والعجز.

والقسم الثالث: ما اتحد فيه اللفظ واختلف المعنى، وهي الأسماء المشتركة نحو عين للعضو الباصر وعين الماء ونحو ذلك، فاللفظ متحد والمعنى مختلف.

والقسم الرابع: هو ما تعدد لفظه واتحد معناه، وهي المترادفة كالأسد والليث للحيوان المعروف، ثم يعرض للمشترك، وهو المتحد اللفظ مع اختلاف المعنى تفاوت في قوة دلالته على ما تحته، وأعني بالتفاوت استقلال المعنى بنفسه غير مفتقر إلى الغير، وعدم استقلاله، (فينقسم) بحسب هذا إلى متواطئ ومشكك كوقوع اسم موجود على الجوهر والعرض، إذ الجوهر قائم بنفسه والعرض لا يقوم بنفسه، ففي وقوع اسم موجود عليهما تفاوت بيِّن، فهو في وقوعه على الجوهر (من) قسم المتواطئ، ووقوعه على العرض بتشكيك.

ثم من الألفاظ على الجملة مجازية، وهي الواقعة على مسمياتها (لا)[(١)] على أنها أسماء لها، بل وضعت لمناسبتها لما وضعت الأسماء الحقيقية بإزائها، ومن المعلوم في عوارض التركيب الضرب المسمى بلحن الخطاب، وهو حذف الكلمة من الجملة مع إرادتها، ودلالة السياق والمعنى عليها؛ كالواقع في قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣]، ولا شك أن المراد: فضرب فانفلق، ومما يلحق به عند الجمهور إلا من قال بقول

---

(١) ما بين المعقوفتين بهامش (ب).

الكرخي: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، التقدير: فأفطر فعدة من أيام أُخر، فهذا من لحن الخطاب ومن معروف التخاطب الجاري، وهي دلالة المنطوق على مسكوت عنه يفهمه السياق وقصد المتكلم من عرف اللغة، نحو فهم (منع) الضرب والشتم من قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣]، وهذا الضرب من المفهوم يجاري النصوص ولهذا لم يختلف فيه من أنكر القياس، فهذه جملة يستعان بها على تلقي ما يرد، وليست خاصة بالذي نحن فيه من هذه السورة ولا بموضع دون موضع.

ثم من المعلوم ـ بإعلام الله سبحانه ـ أنه تعالى لم يرسل رسولًا إلا بلسان قومه، فموسى عليه السلام إنما خاطب أهله في هذه المحاورة باللسان العبراني الذي هو لسان قومه، وجل كلام ربنا عن الحرف والصوت والتقييد بالجملة[١]، فالوارد في كتابنا إنما هو حكاية المعنى الذي خوطب به موسى عليه السلام وخاطب به، واللسان العبراني أقرب الألسنة إلى اللسان العربي، فما المانع أن يجري فيه ويطرد كل ما في اللسان العربي من الضروب المذكورة قل أو كثر ذلك.

[ثم][٢] في الجواب عما تقدم ما لا يفتقر فيه إلى بنائه على ما مهدناه؛ **فأقول** مستعينًا بالله سبحانه: في قول موسى عليه السلام لأهله: ﴿ٱمْكُثُوٓا۟﴾ وسقوط ذلك في سورة النمل قد يكون مما قاله عليه السلام نطقًا باللغة التي كلمهم بها، وقد يكون مما فهمه عنه أهله بإشارة أو قرينة أو حال، فيكون قد أمرهم بذلك على كل حال فإما بنطق أو غيره، فمرة حكى معنى نطقه أو مراده بما قد فهم عنه أهله الأمر، ومرة اكتفى بما بعد (هذا) الأمر اقتصارًا على ما يحصل المقصود، فلا اختلاف ولا اعتراض في ذلك.

---

(١) إنكار الحرف والصوت في كلامه تعالى هو مذهب أهل الكلام وإجماع السلف ـ أهل السنة والجماعة ـ على ثبوت الحرف والصوت كسائر الصفات المندرجة تحت قاعدة ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ويراجع «موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة» للشيخ صالح الغصن ط: العاصمة (٢/ ٧٥٠). وانظر أيضًا: موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٢/ ١٢٥٣) ط: الرشد، تعليق العلامة البرَّاك على فتح الباري (١٧/ ٤٦٠، ٥٥٠، ٥٥٧)، شرح العقيدة الصحاوية لابن أبي العز (٢/ ٢٥٦، ٢٨٢) ط: الرسالة، الشرح الممتع للعثيمين (١٥/ ١٢٠) ط: ابن الجوزي.

(٢) ما بين المعقوفتين بهامش (ب).

وأما قوله: ﴿لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم﴾ في السورتين وقوله في النمل: ﴿سَـَٔاتِيكُم﴾ فإن حرف التسويف يفهم الاستقبال، (ولفظ) لعل أيضًا يعطي ذلك مع زيادة الترجي والطمع، فيمكن لتقارب معنييهما أن يكون في لسانهم عبارة موضوعة للمعنيين معًا، فلم يكن بد من ورود الحرفين عند الحكاية ليحرز ذلك وقوع المعنى وحصوله على ما هو في لسانهم.

وأما تقديم ذكر القبس في سورة طه على الخبر، وتأخيره في السورتين فعنوان بيِّن يعرف أن القصة محكية على معناها لضرورة اختلاف اللغتين، ولو ورد الإخبار على التزام التقديم في إحداهما وتأخير الآخر على اللزوم لما أحرز ما ذكرنا.

وأما القبس والجذوة والشهاب من القبس؛ فإن ذلك مما يتصل في لغتنا بمراعاة أدنى شيء يسوغ افتراق التسمية، وذلك كثير في لغتنا كقولهم: سيف وصارم ومهند، وقولهم في التمر[١]: طلع وضحك وإغريض وبلح وسياب إلى تمام أحواله العشر، له في كل حالة منها اسم والمسمى واحد، ومتى كان للعرب (تهمم)[٢] بشيء من الموجودات، وكان مما يكثر في كلامهم، وضعوا له عدة أسماء اتساعًا، حتى أنهم قد أنهوا بعض المسميات إلى مائة اسم أو نحوها، وإنما ما كان هذا في لغة العرب لاضطرارهم إليه في الشعر والإسجاع، فلو لم تتسع اللغة العربية فيما ذكر لضاق عليهم الأمر واعتاص النظم والنثر، وأقرب شيء (أن) يكون التعبير في تلك اللغة وقع بلفظ واحد لا يعبر في لغتهم عن ذلك المراد المقصود لغيره، وقد أحرز وضع ذلك اللفظ العبراني ما عبر عنه في لغتنا بعدة أسماء، وسواء عني في كل اسم منها معنى ما في المسمى [أو كانت مترادفة على المسمى من غير أن يراعى في شيء منها معنى ما في المسمى][٣].

وأما تكرار: ﴿أَوْ ءَاتِيكُم﴾ في سورة النمل فليس فيه إلا تكرار ما يحرز التأكيد، وتأكيد ما هو خبر ليس أمرًا ولا نهيًا إنما ثمرته وفائدته صدق الإخبار،

---

(١) في (أ) و(ب): [الثمر]، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

(٢) كذا بالأصل، وهي صحيحة على وزن (تفعُّل) وهو مصدر للفعل (تفعَّل) وعلى هذا يكون (تهمُّم) مصدر الفعل (تهمَّم) على وزن (تقدَّم).

(٣) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

وذلك حاصل هنا سواء تأكد أو لم يتأكد، وإذا كان الكلام على ما قلنا والصدق حاصل على كل حال فلا ينكر إذا حكي بمعناه أو يؤكد مرةً ولا يؤكد أخرى، إذ لا زيادة للتأكيد فيه سوى الجري على مرتكبات العرب في مثله.

وأما الإفصاح في السورتين الأخريين بالحاجة إلى النار وهو الاصطلاء، ولم يقع ذلك في طه، فإن ذلك إخبار بزيادة لا يعارضها شيء مما في سورة طه، فقوله: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى ﴿١٠﴾﴾ [طه]، فإفصاح بما هو معلوم من قوله في سورة النمل: ﴿سَـَٔاتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ﴾ [النمل: ٧]؛ لأن أهله لم يكن بهم من حاجة لغير الاصطلاء واستعلام طريقهم، فورد في سورة طه مفصحًا بالمقصود مفسرًا لما هو مفهوم في آيتي النمل والقصص من معنى الكلام وسياقه، فلا اختلاف في شيء من ذلك كله ولا تعارض ولا خلاف، والحمد لله.

والجواب عن السؤال الثاني: أن تخصيص كل سورة من هذه السور بما ورد فيها مقتضيه بيِّن، أما أولًا فإن فواصل هذه السورة ومقاطع آيها مناسبة للوارد فيها، أما سورة طه فمقاطع آيها لازمة الألف المقصورة وعلى ذلك؛ أي: السورة كلها، وأما النمل والقصص فقد اكتنف الواقع في آي هذه القصة فيها ما مقطعه النون الواقع قبلها الياء والواو الساكنتان بحسب ما تقدمهما من حركتي الضمة والكسرة.

فإن قلت: إن السورتين مستويتان في هذا فما الفارق؟ **قلت**: الإيجاز والطول، أما سورة النمل فأوجز في هذا المقصد، وأما سورة القصص فإن خبر موسى عليه السلام فيها يكاد يستغرق آيها كلها، فناسبه طول الوارد فيها مما فيه الكلام، وذلك غير خاف. وتأمل الوارد في سورة طه من قوله تعالى مخبرًا عن نبيه موسى عليه السلام، من قوله: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى ﴿١٠﴾﴾ [طه]، ومناسبة ذلك لما بنيت عليه سورة طه من تأنيس نبينا ﷺ، وافتتاحها بقوله تعالى: ﴿مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ﴿٢﴾﴾ [طه]، يلح لك التلاؤم والتناسب، وقد وضح أن كل ما في كل سورة من السور الثلاث من هذه القصة لا يلائم غيرها، وأن كل قصة منها لا يحسن وقوعها في موضع الآخر لعدم المناسبة وبعد التلاؤم، والله أعلم.

• **الآية الثانية من سورة طه:** قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [طه: ١٥]، وفي سورة غافر: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَآتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا﴾ [غافر: ٥٩].

للسائل أن يسأل عن تخصيص آية طه بقوله في وصف الساعة: ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾، ووصفها في سورة غافر بقوله: ﴿لَّا رَيْبَ فِيهَا﴾؟ وعن زيادة اللام في قوله في آية غافر: ﴿لَآتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا﴾ فهذان سؤالان.

والجواب عن الأول منهما: أن آية طه خطاب للنبي ﷺ، يتضمن تأنيسه وتسليته عن حال كفار قريش في (توقفهم عن) الإيمان، فافتتحت السورة بأجل التأنيس؛ وهو قوله تعالى مبشرًا لنبيه ﵇ مقسمًا على ذلك: ﴿مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ۝٢﴾ [طه]، ثم تابع التعريف بتعظيم الكتاب، وذكر منزلته ﷻ بما انفرد فيه من ملك السماوات والأرض وما بينهما وما تحت الثرى، ووصفه بأنه يعلم السر وأخفى، وانفراده بأسمائه الحسنى، ثم عرَّف نبيه ﷺ بابتداء (أمر) موسى ﵇ [إلى قوله][1]: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [طه: ١٥]، تعريفًا بعظيم خفاء أمر الساعة وتغييب كنهها عن الخلق؛ حتى كأن أمرها لم يخبر عنه ولا وقع تعريف بشيء منه، فهو إخبار بفرط إخفاء أمرها، وذلك إعلام بوصف وحال من قد تقرر بوقوعها يقينه، وانطوى على علم كيانها إيمانه، ولما كان هذا الخطاب والتعريف لمن جرى ذكره من تنزهه ﷺ عن الارتياب في أمر الساعة لم يحتج إلى نفي الريب، إذ مقام النبوة في الإيمان بها المقام الذي لا يداني، فلم يكن نفي الارتياب ليلائم ولا يناسب، وإنما عرفوا بحال وصف تابع.

أما آية غافر، في أكثر الخطاب المتقدم قبلها، من أول السورة إليها، خطاب لقريش وسائر كفار العرب وهم المجادلون في أمر الساعة، والجاهلون بكيانها، والقائلون: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ۝٣٧﴾ [المؤمنون]، فقدم لهم قبل ذكر الآيات قوله تعالى: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧]، فذكروا بما لا يمكن لأحد من

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

المخلوقين إلا الاعتراف بعظيم أمره والعجز عنه، وهو الخلق الأعظم، ثم أتبع بنفي الريب الذي هو ملتبسهم وصفتهم، وأتبع بتأكيد الإخبار بدخول اللام ونفي الريب في ذلك، وذلك أوضح شيء في المناسبة، فكل من الآيتين وارد على أتم مناسبة، ولا يمكن أن يقع الوارد في سورة غافر في سورة طه ولا الوارد في سورة طه في سورة غافر، والله أعلم بما أراد.

والجواب عن الثاني: أن آية طه وردت أثناء خطاب رسول الله ﷺ بالتأنيس والتسلية عما يلقاه من قريش وسائر كفار [العرب][(١)]، وتعريفه بما جرى لموسى عليه السلام، وظهوره على فرعون، فلم يكن ليناسب ذلك تأكيد الخبر عن أمر الساعة، إذ هو عليه السلام من أمرها على أوضح الجادة.

أما آية غافر قبلها تعنيفًا لكفار من قريش وغيرها، وعلى ذلك استمرت الآيات من أول السورة إلى قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ﴾ [غافر: ٥٦]، إلى قوله: ﴿قَلِيلٗا مَّا تَتَذَكَّرُونَ ۝٥٨﴾ [غافر]، فناسب ذلك من حالهم تأكيد الإخبار عن إتيان الساعة بدخول اللام، وصيرورة الآية بذلك في قوة المقيس عليه تحقيقًا للأمر وتأكيدًا لما في طي ذلك من وعيدهم بسوء مآلهم، فورد كل من الآيتين على ما يناسب، والله أعلم.

• **الآية الثالثة من سورة طه:** قوله تعالى: ﴿ٱذۡهَبۡ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ۝٢٤ قَالَ رَبِّ ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي ۝٢٥ وَيَسِّرۡ لِيٓ أَمۡرِي ۝٢٦ وَٱحۡلُلۡ عُقۡدَةٗ مِّن لِّسَانِي ۝٢٧ يَفۡقَهُواْ قَوۡلِي ۝٢٨ وَٱجۡعَل لِّي وَزِيرٗا مِّنۡ أَهۡلِي ۝٢٩ هَٰرُونَ أَخِي ۝٣٠ ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ أَزۡرِي ۝٣١ وَأَشۡرِكۡهُ فِيٓ أَمۡرِي ۝٣٢ كَيۡ نُسَبِّحَكَ كَثِيرٗا ۝٣٣ وَنَذۡكُرَكَ كَثِيرًا ۝٣٤ إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرٗا ۝٣٥ قَالَ قَدۡ أُوتِيتَ سُؤۡلَكَ يَٰمُوسَىٰ ۝٣٦﴾ [طه]، وفي سورة الشعراء: ﴿وَإِذۡ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئۡتِ ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝١٠ قَوۡمَ فِرۡعَوۡنَۚ أَلَا يَتَّقُونَ ۝١١ قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ۝١٢ وَيَضِيقُ صَدۡرِي وَلَا يَنطَلِقُ لِسَانِي فَأَرۡسِلۡ إِلَىٰ هَٰرُونَ ۝١٣ وَلَهُمۡ عَلَيَّ ذَنۢبٞ فَأَخَافُ أَن يَقۡتُلُونِ ۝١٤﴾ [الشعراء]، وفي سورة القصص: ﴿ٱسۡلُكۡ يَدَكَ فِي جَيۡبِكَ تَخۡرُجۡ بَيۡضَآءَ مِنۡ غَيۡرِ سُوٓءٖ وَٱضۡمُمۡ إِلَيۡكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهۡبِۖ فَذَٰنِكَ بُرۡهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ وَمَلَإِيْهِۦٓۚ إِنَّهُمۡ كَانُواْ

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

قَوْمًا فَسِقِينَ ﴿٣٢﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّي قَتَلْتُ مِنْهُمْ نَفْسًا فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ ﴿٣٣﴾ وَأَخِي هَٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴿٣٤﴾ قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَٰنًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِـَٔايَٰتِنَآ أَنتُمَا وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [القصص]، إلى قوله: ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [القصص].

للسائل أن يسأل عن اختلاف المحكي من قول موسى عليه السلام حين بعث إلى فرعون مع اتحاد القضية في السور الثلاث، وقد وقع في كل سورة منها ما ليس في الأخرى، فيسأل عن هذا؟ وعن وجه اختصاص كل سورة بما ورد فيها؟

والجواب عن السؤال الأول: أن قول موسى عليه السلام، لا توقف في أنه لم ترد حكايته إلا بالمعنى لاختلاف اللسانين كما تقدم، وإذا تقرر كونها بالمعنى، والترادف فيما بين اللغتين في كل لفظتين يراد بهما معنى واحد غير مطرد، فلا إشكال في أن المعنى قد يتوقف حصوله على الكمال على تعبيرين أو أكثر، لا سيما مع ما في اللسان العربي من الاشتراك والعموم والخصوص والإطلاق والتقييد والحقيقة والمجاز وغير ذلك من عوارض الألفاظ، فكيف ينكر اختلاف التعبير عن المعنى الواحد بألفاظ وعبارات مختلفة، بل نقول: إنه لو كان المحكي قولًا عربيًّا وحكي بالمعنى لما استنكر اختلاف العبارة، فكيف مع اختلاف اللسانين؟ والحاصل من قول موسى عليه السلام في هذه السور الثلاث سؤاله ربه شرح صدره وتيسير أمره وإطلاق لسانه وتشكيه منه والتعاون بأخيه هارون عليه السلام وخوفه أن يُكذَّب، وذكره ما تقدم منه من قتل القبطي، على هذه القضيات السبع دار المحكي من كلامه عليه السلام، وقد يرد في سورة منها بعض ذلك مما ليس في الأخرى، ولم يتعارض شيء من ذلك، فارتفع الإشكال المتوهم جملة.

والجواب عن السؤال الثاني: أن الوارد في سورة طه من قوله: ﴿رَبِّ ٱشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿٢٥﴾﴾ [طه]، إلى أن قيل له: ﴿قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿٣٦﴾﴾ [طه]، مناسب لما بنيت عليه السورة من التأنيس والبشارة لنبينا ﷺ من لدن

افتتاحها بقوله: ﴿[مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ۝٢][(١)]﴾ [طه]، إلى ختامها بقوله لنبيه ﷺ: ﴿لَا نَسْـَٔلُكَ رِزْقًا ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكَ ۗ﴾ [طه: ١٣٢]، وقوله تهديدًا ووعيدًا لأعداء نبيه ﷺ: ﴿قُلْ كُلٌّ مُّتَرَبِّصٌ فَتَرَبَّصُوا۟...﴾ [طه: ١٣٥]، ولا توقف في بيان هذا التناسب.

وأما سورة الشعراء وسورة القصص فإنما بناؤهما على قصص موسى ﷺ، أما الشعراء فمبنية على ابتداء الرسالة ودعائه فرعون ومراجعة فرعون إياه إلى نجاة بني إسرائيل وإغراق فرعون، وأما سورة القصص فمبنية على ابتداء امتحان بني إسرائيل بذبح الأبناء واستحياء النساء للخدمة والمهانة، وتخليص موسى ﷺ من ذلك، وتكفل الله سبحانه من ابتداء ونشأة، إلى توجهه إلى مدين ورجوعه من عند شعيب ﷺ إلى ما تخلل ذلك وما أعقبت به، إلى أخذ فرعون وهلاكه، ولما كانت سورة الشعراء مذكورًا فيها قصص الرسل مع أممهم ابتداء واختتامًا فيما يخص حال الرسالة، إلى أخذ كل طائفة بما أخذت به، خصت من قصص موسى ﷺ، بما يلائم دعاء ومحاورة، إلى أخذ فرعون وملئه.

ولما كان قوله تعالى في سورة القصص: ﴿نَتْلُوا۟ عَلَيْكَ مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ بِٱلْحَقِّ﴾ [القصص: ٣]، تأنيسًا وتنبيهًا لنبينا ﷺ، قال تعالى: ﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۚ﴾ [هود: ١٢٠]، وفي آخر السورة الإفصاح من هذا التأنيس برجوعه إلى مكة بعد أن أخرج ﷺ مهاجرًا لأجل قومه، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ ۚ﴾ [القصص: ٨٥]، ناسب ذلك من قصص موسى ﷺ، خروجه من مدين ورجوعه إلى مصر، فتناسب هذا أكمل مناسبة في السور الثلاث، [وإذا اعتبر ذلك علم أنه لا يناسب كل سورة من الثلاث][(٢)] إلا ما خصت به، والله أعلم بما أراد.

• **الآية الرابعة من سورة طه:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿فَأْتِيَاهُ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ

---

(١) زيد في (ب): ﴿إِلَّا تَذْكِرَةً﴾ [طه: ٣].

(٢) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [طه: ٤٧]، وفي سورة الشعراء: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦﴾ أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿١٧﴾﴾ [الشعراء].

ففي الأولى ﴿فَأْتِيَاهُ﴾، وفي الثانية: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ﴾، وفي الأولى: ﴿إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾ بالتثنية والإضافة إلى ضمير الخطاب، وفي الثانية: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦﴾﴾، فورد هنا «رسول» بلفظ الإفراد وإضافة رب (إلى) العالمين، والظاهر أن أمر موسى وهارون عليهما السلام في الآيتين كان أول أمر أُمرا به في إرسالهما إلى فرعون، وإن أمرهما معًا بهذا لم يتكرر، وقد تقدم في سورة طه أمر موسى عليه السلام، منفردًا عن أخيه هارون في أول تكليم الله تعالى، وأمره بخلع نعليه، وإعطائه آيتي العصا واليد، وأمره بالذهاب إلى فرعون، وطلبه شرح صدره، إلى طلبه المعونة بأخيه هارون، وبعد ذلك أمرا معًا بما في هاتين الآيتين، ثم لم يتكرر حسبما ذكرناه بمقتضى الظاهر، **فللسائل أن يسأل** عن وجه الاختلاف فيهما؟ ووجه اختصاص كل سورة بما ورد فيها؟

والجواب عن الأول: ما تقدم من أن الإخبار عن ذلك كله في كتابنا معتمد فيه المعنى، وقد تقدم بيان ذلك مستوفى، وأما وجه التخصيص، فإن ورود اسم فرعون مضمرًا في قوله: ﴿فَأْتِيَاهُ﴾ إنما ذلك لتقدم ذكره في قوله: ﴿ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿٤٣﴾ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾ [طه: ٤٣ ـ ٤٤]، فلم تكن إعادة اسمه ظاهرًا مع الاتصال والقرب، إذ لم يفصل بين ظاهره ومضمره إلا كلمتان، أما آية الشعراء فقد اجتمع فيها أمران: أحدهما: الفصل بين مضمر الاسم وظاهره، مع إتيان الظاهر مضافًا إليه فضلة إلى ما ذكر إليه من الفصل ببضع وعشرين كلمة، والثاني: أن أمر موسى عليه السلام أولًا إنما ورد بإتيانه قوم فرعون، قال تعالى: ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠﴾ قَوْمَ فِرْعَوْنَ ۚ أَلَا يَتَّقُونَ ﴿١١﴾﴾ [الشعراء]، فقد يتوهم أن الجاري على هذا أن لو قيل عوض قوله: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ﴾ [الشعراء: ١٦] فأتياه، إلا أنه لم يقصد إلا ذكر متبوعهم، فلم يكن بد من الإفصاح باسمه غير مضمر.

وأما قوله تعالى في الأولى: ﴿فَقُولَآ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾ [طه: ٤٧]، بتثنية لفظ الرسول فوارد على اللغة الشهيرة، أما قوله في الثانية: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ

﴿ٱلْعَٰلَمِينَ ١٦﴾ [الشعراء]، فعلى لغة من يقول: رسول للواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث، وعلى ذلك قول الهذلي(١):

ألكنى(٢) إليها وخير الرسول أعلمهم بنواحي الخبرْ

فورد (الأول) في الترتيب على اللغة الشهيرة، والثاني على اللغة الأخرى على ما تقدم في مثل هذا، وعكس الوارد مخالف للترتيب ولا يناسب.

وأما قوله: ﴿إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾ [طه: ٤٧] بإضافة اسمه تعالى إلى ضمير الخطاب، فإنه يناسب من حيث ما فيه من التلطف والرفق لما تقدمه من قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا﴾ [طه: ٤٤]، وقد تفسر هذا القول وتبين ما فيه من التلطف بقوله تعالى في سورة النازعات: ﴿فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ١٨ وَأَهْدِيَكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخْشَىٰ ١٩﴾ [النازعات]، وناسب هذا ما بنيت عليه سورة طه من تأنيس نبينا ﷺ وتأنيس موسى كليمه ﷺ بقوله: ﴿وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ ١٣﴾ [طه] وما بعد إلى قوله تعالى: ﴿قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَٰمُوسَىٰ ٣٦﴾ [طه]، وما بعد، فلما كان بناء هذه السورة بجملتها على التلطف [والتأنيس ناسب ذلك ما أمر به موسى عليه السلام، من دعاء فرعون آنسه وألطفه](٣)، وأمر موسى عليه السلام، وأخوه هارون بذلك فقيل لهما: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا﴾ [طه: ٤٤]، وجرى على ذلك قوله: ﴿إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾ [طه: ٤٧]، فأشعرت هذه الإضافة بالتلطف

---

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي من ديوان الهذليين (١/١٤٦)، وأبو ذؤيب الهذلي (ت نحو ٢٧ ـ نحو ٦٤٨م): هو خويلد بن خالد بن محرث، أبو ذؤيب، من بني هذيل بن مدركة، من مضر، وهو شاعر فحل، مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، وسكن المدينة، واشترك في الغزو والفتوح، وعاش إلى أيام عثمان فخرج في جند عبد الله بن سعد بن أبي سرح إلى إفريقية سنة (٢٦هـ) غازيًا، فشهد فتح إفريقية وعاد مع عبد الله بن الزبير وجماعة يحملون بشرى الفتح إلى عثمان رضي الله عنه، فلما كانوا بمصر مات أبو ذؤيب فيها، وقيل: مات بإفريقية، أشهر شعره عينية رثى بها خمسة أبناء له أصيبوا بالطاعون في عام واحد، مطلعها: (أمن المنون وريبها تتوجع)، ونسب الخيل في الجاهلية والإسلام، وقال البغدادي: هو أشعر هذيل من غير مدافعة، ووفد على النبي ﷺ ليلة وفاته، فأدركه وهو مسجى وشهد دفنه، له: «ديوان أبي ذؤيب». (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٢/٣٢٥).

(٢) ألكنى إلى فلان: أي: كن رسولي إليه. (٣) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

الرباني[١]، ولما لم تكن سورة الشعراء مبنية على ما ذكر، وإنما تضمنت تعنيف فرعون وملئه وإغراقهم وأخذ المكذبين للرسل بتكذيبهم، وهذا في طرف من التلطف، ورد فيها: ﴿فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ١٦﴾ [الشعراء] بإضافة اسمه سبحانه إلى العالمين ليحصل منه أنه مالك الكل وأنهم تحت قهره تعالى وفي قبضته، وعدل عن الإضافة إلى ضمير الخطاب إذ لم يقصد هنا ما تقدم من التلطف، ونظير الوارد في هاتين الآيتين قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢]، تأنيسًا لنبينا ﷺ ثم ورد فيما بعد: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، فقف على ذلك في سورة الأنعام، وقد تبين جليل النظم وعلي التناسب في كل ما تقدم، وأن عكس الوارد في هذه الآية لا يناسب، والله سبحانه أعلم.

• **الآية الخامسة من سورة طه:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا﴾ [طه: ٥٣]، وقال في سورة الزخرف: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا وَجَعَلَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا﴾ [الزخرف: ١٠].

للسائل أن يسأل عن وجه الاختلاف بين سلك وجعل؟ ووجه اختصاص كل من السورتين بما ورد فيها؟

والجواب عن ذلك: أن العبارتين في السورتين معناهما متقارب وهو ما هيأه سبحانه لعباده من المذكور في قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا﴾ [الملك: ١٥]، والمراد (بسلك) وجعل: ما خلق وذلل سبحانه منها وهيأه لتصرفنا في معايشنا ومنافعنا.

والجواب عن الثاني: أن اختصاص كل واحدة من العبارتين بموضعها في آية طه مقصود بها التلطف بالدعاء إلى الله [ﷻ][٢] على ما تقدم من أمره تعالى لموسى وهارون ﵉ في قوله: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا﴾ [طه: ٤٤]، فلما بنى الكلام على هذا وأعقب بقوله: ﴿...وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّن

(١) في (أ) و(ب): [الزماني]، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.
(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

﴿نَبَاتٍ شَتَّىٰ ۝٥٣ كُلُوا وَارْعَوْا أَنْعَامَكُمْ﴾ [طه: ٥٣ ـ ٥٤]، ولا إشكال في أن هذا من التلطف والرفق في الدعاء، ناسب ذلك العبارة بسلك عما أنهج تعالى من السبل والطرق لمرافق العباد ومصالحهم، وهي منبئة عما تعطيه جعل الآية الأخرى مع زيادة الوضوح وكمال التهيئة، فهي أنسب لما قصد في هذه السورة، تقول: منهج سالك(١)؛ أي: واضح، ولو قلت مجعول لم يعط هذا المعنى من الوضوح، أما آية الزخرف فمبنية على توبيخ من كفر من العرب وتقريعهم، ألا ترى قوله سبحانه: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ۝٥﴾ [الزخرف]، وقوله إخبارًا عن مكذبي الأمم: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ۝٧﴾ [الزخرف]، وقوله: ﴿فَأَهْلَكْنَا أَشَدَّ مِنْهُم بَطْشًا﴾ [الزخرف: ٨]؛ أي: من هؤلاء الذين كذبوك يا محمد، فهذا كله توبيخ للجاحدين والمعاندين، وتأمل ما افتتحت به السورة من قوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٣﴾ [الزخرف]، والتعقل لا يستلزم الاهتداء والإيمان، ألا ترى قوله تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ۝٧٥﴾ [البقرة]، فأين موقع قوله: ﴿لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٣﴾ من قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ۝١٠٣﴾ و﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۝١٣٠﴾ و﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ۝١٥٢﴾؟ فتدبر ذلك يلح لك الفرق، فناسب هذا ما ينبئ عن الخلق والاختراع من غير زيادة فعبر هنا بجعل.

وأيضًا فقد اكتنف لفظ جعل في الزخرف قوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣]، وقوله بعدها: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ ۝١٢﴾ [الزخرف]، فناسب هذا ذكر الجعل، ولم يناسب هنا هذه المناسبة لفظ سلك، فجاء كل على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

• **الآية السادسة من سورة طه:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ۝١١٢﴾ [طه]، وفي سورة الأنبياء: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ وَإِنَّا لَهُ كَاتِبُونَ ۝٩٤﴾ [الأنبياء].

---

(١) في (أ) و(ب): [هنالك]، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

فوردت آية طه منسوقة على ما قبلها بالواو، والثانية بالفاء المقتضية في مثل هذا استئناف التفصيل مع بنائه على ما قبله بمقتضى الفاء، ثم أعقبت الأولى بقوله: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴿١١٢﴾﴾، والثانية بقوله: ﴿فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ﴾ ومقصود الآيتين واحد، **فللسائل أن يسأل عن الفرق؟**

والجواب عن الأول: أن قوله: ﴿وَمَن يَعْمَلْ﴾ بواو النسق ورد في مقابلة ما تقدمه من المعنى الحاصل من قوله: ﴿وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا ﴿١١١﴾﴾ [طه]؛ لأن عنت الوجوه ذلتها في القيامة، ومنه قولهم: العاني للأسير، فمن حمل ظلمًا خاب وخسر، ومن قدم خيرًا وعمل صالحًا فلا يخاف ظلمًا؛ أي: زيادة في سيئاته، ولا هضمًا؛ أي: نقصًا في حسناته، وهذا معنى الكلام، والله أعلم. فهذا موضع الواو ولا مدخل فيه للفاء، أما قوله في آية الأنبياء: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ﴾ [الأنبياء: ٩٤]، فافتتاح تفصيل أحوال الفريقين لما قال تعالى: ﴿وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ﴾ [الأنبياء: ٩٣]، والمراد اختلافهم وافتراقهم في المذاهب والأديان، أتبع ذلك تعالى ببيان حال المحسن والمسيء في افتراقهم، فاستؤنف تفصيل جزائهم فقال: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ﴾ [الأنبياء: ٩٤]، إلى ما بعد، وفي قوله تعالى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٩٥﴾﴾ [الأنبياء]، إلى ما يتلوه بيان جزاء المسمى وحكمه، وربطت الفاء ما فصل من الجزاء بما وقع الجزاء المفصل مربوطًا به ومنبهًا عليه، فالموضع للفاء ولا مدخل للواو هنا.

وأما تعقيب آية طه بقوله: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴿١١٢﴾﴾ [طه]، فإفصاح بالتأنيس المناسب لما بنيت عليه، وقد وضح هذا في الآية المترجم عليها قبل التي تلي هذا، ولم تبن آية سورة الأنبياء على ما ذكر فجيء فيها بما يناسب، وورد كل على ما يجب، ولا يلائم عكس الوارد ولا يناسب، والله أعلم.

• **الآية السابعة من سورة طه:** قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ﴾ [طه: ١٢٨]، وفي سورة السجدة: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ

لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَٰكِنِهِمْ﴾ [السجدة: ٢٦].

فلحقت همزة الاستفهام الواردة هنا تقريرًا وتوبيخًا حرف العطف متقدمة قبله كما يجب، واختلف حرف العطف، فللسائل أن يسأل: لم اختصت الأولى بالفاء من حروف العطف والثانية بالواو؟ وعن زيادة «من» في سورة السجدة؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن قوله في الآية الأولى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ﴾ [طه: ١٢٨] كلام لم يتقدمه ما يكون هذا معطوفًا عليه، وإنما هو كلام مستأنف مبتدأ، ألا ترى ما تقدم قبله من قوله تعالى إخبارًا عمن أعرض عما جاءت به الرسل فقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي﴾ [طه: ١٢٤] ـ أي: بإعراضه عن اتباع الرسل ـ ﴿فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا...﴾ [طه: ١٢٤]، إلى قوله: ﴿وَلَعَذَابُ ٱلْءَاخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَىٰٓ ﴿١٢٧﴾﴾ [طه]، هذا إخبار عن جزاء من أعرض ولم يؤمن، ثم ورد ما بعد مستأنفًا واردًا مورد ما يرد من الكلام التفاتًا، وهذا مراد أبي محمد بن عطية، ثم ابتدأ توبيخهم وتذكيرهم فقال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ﴾، والضمير المجرور لكفار قريش ومن كان معهم؛ أي: أفلم يتبين لهم، والفاعل ما يفهم من جملة الكلام وسياقه؛ أي: أفلم يهد لهم هذا المشاهد لهم الواضح من تقلبهم في بلاء عاد وثمود يمشون في مساكنهم ويعاينون آثار هلاكهم، و«كم» مفعولة بـ«أهلكنا»، واستمر الكلام مع المذكورين إلى آخر السورة، وإذا كان قوله: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ﴾ مبتدأ مستأنفًا فالموضع للفاء، وهذا كقوله في سورة الرعد: ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرعد: ٣١]، وقوله في سورة القتال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾﴾ [محمد]، ما أتى مثل هذا مما الوجه فيه الاستئناف، ولم يقصد عطفه على ما قبله، وإنما ارتباطه بما تقدمه من جهة المعنى، ولا مدخل فيه للعطف، مع أن الالتحام حاصل من وجه كما بينا.

وأما آية السجدة فالواو فيها عاطفة على مقدر لما قاله الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ﴾ [السجدة: ٢٢]، كأن قد قيل: أفلا تذكروا ولم يعرضوا: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ ٱلْقُرُونِ﴾ [السجدة: ٢٦]،

أولم يبين لهم إهلاك من تقدمهم من القرون، وقال الزمخشري في الواو في: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ﴾ للعطف على معطوف عليه منوي من جنس المعطوف، والضمير في ﴿لَهُمْ﴾ لأهل مكة[١]، قلت: وهذا هو عين ما قدمنا، وإنما لم تكن الواو هنا لغير العطف لأن الواو لا يستأنف بها بخلاف الفاء كما قدمنا، فاختلف المقصود في الآيتين، ووضح وجه مجيء الفاء في آية طه والواو في آية السجدة.

وأما زيادة «من» في قوله في آية السجدة: ﴿مِن قَبْلِهِم﴾ فإنها مقصود فيها استغراق عموم لمناسبة ما تقدم هذه الآية من حصر التقسيم في قوله: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًاۚ لَّا يَسْتَوُۥنَ ﴿١٨﴾﴾ [السجدة]، وأعقبت: (به) ما يفهمه قوله: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍۚ أَفَلَا يَسْمَعُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [السجدة]، إذ ليس هنا كالوارد في سورة طه من قوله: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلنُّهَىٰ ﴿١٢٨﴾﴾ [طه]، فهذا يشعر بخصوص يناسبه سقوط «من» الاستغراقية، وما في آية السجدة يشعر بعموم واستغراق تناسبه «من» في قوله: ﴿مِن قَبْلِهِم﴾ [السجدة: ٢٦]، فجاء كل على ما يناسب ويجب، والله أعلم.

• **الآية الثامنة من سورة طه:** قوله تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَاۖ﴾ [طه: ١٣٠]، وفي سورة ق: ﴿فَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ ٱلْغُرُوبِ ﴿٣٩﴾﴾ [ق].

فقال في الأولى: ﴿وَقَبْلَ غُرُوبِهَاۖ﴾، وفي الثانية: ﴿وَقَبْلَ ٱلْغُرُوبِ ﴿٣٩﴾﴾، وفي سورة الطور: ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَاۖ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ ﴿٤٨﴾ وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَٰرَ ٱلنُّجُومِ ﴿٤٩﴾﴾ [الطور]، [فيسأل عن الفرق]؟[٢].

والجواب أن ذلك، والله أعلم: لرعي الفواصل ومقاطع الآي، ألا ترى ما تقدم قبل آية (ق) من قوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴿٣٨﴾﴾ [ق] فناسب هذا قوله: ﴿وَقَبْلَ ٱلْغُرُوبِ ﴿٣٩﴾﴾،

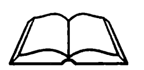
---

(١) الكشاف، الزمخشري، مرجع سابق، (٣/ ٥١٦).

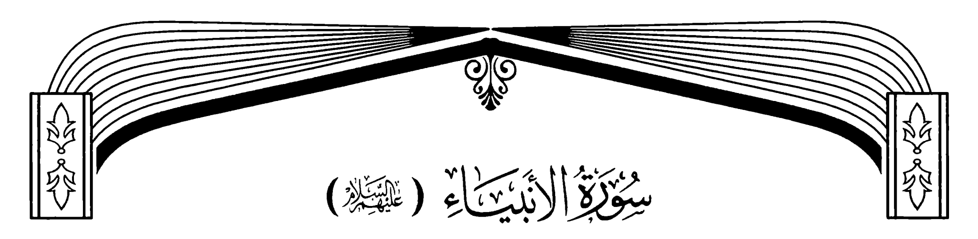
(٢) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

وأما آية طه فقد اكتنفها؛ أي: مقاطعها الألف المفتوح ما قبلها نطقًا وتقديرًا، فجاء ذلك على ما يجب في السورتين.

فصل: وأما قوله تعالى في السورتين: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [طه: ١٣٠] بناء على المتقدم فيهما من قوله تعالى: ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ واتصاله به فبين الوضوح؛ لأن المراد أمره ﷺ بالصبر على أذاهم في قولهم: كاهن ومجنون وساحر؛ إلى غير ذلك مما نزه الله نبيه ﷺ منه، فأمر (بالصبر) على ذلك، وأمر أن يستعين بصبره وصلاته كما قال تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ [البقرة: ٤٥]، وهو المراد أيضًا هنا، وعن الصلاة عبر بالتسبيح في قول أكثر المفسرين، وإن أريد بالتسبيح معنى التنزيه بالذكر المعروف فذلك أيضًا بيِّن والمعنى متعارف، ويكون مأمورًا بالصبر والذكر والتنزيه، فالالتحام بيِّن، وإنما المشكل قوله تعالى في سورة ص: ﴿ٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ. . .﴾ [ص: ١٧]، وربط قوله: ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ﴾ بما قبله ومطابقته إياه، وقد أجاب الزمخشري عن ذلك[1] بما جرى فيه على شنيع المرتكب وسوء الأدب، بناء على استبداد العبيد وفعلهم ما لا يرضاه الخالق سبحانه ولا يريده، فجعل لله شركاء، وأفرد العباد بأفعالهم استبدادًا وملكًا، وأجاب (بناء) على ما أصل ولم يوفق في هذا الموضوع لوجه المطابقة ولا حصل، وأذكر إن شاء الله ذلك في أول آية من سورة «ص» على أوضح منهج بحول الله تعالى.



(١) الكشاف، الزمحشري، مرجع سابق، (٤/ ٧٧).



سُورَةُ الأنبِيَاءِ (عليهم السلام)

• **الآية الأولى منها:** قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ۝٢﴾ [الأنبياء]، في سورة الشعراء: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ مُحْدَثٍ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهُ مُعْرِضِينَ ۝٥﴾ [الشعراء].

فورد في الأولى: ﴿مِّن رَّبِّهِم﴾ وفي الثانية: ﴿مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ مع اجتماع الآيتين في أن التذكير لا يجدي على من ذكر في الآيتين، **فللسائل أن يسأل عن وجه ذلك؟**

والجواب، والله أعلم: أن هذين الاسمين العظيمين وهما: الرب والرحمٰن تواردا في الكتاب العزيز كثيرًا، أول ذلك في الفاتحة، ثم إن اسمه سبحانه الرحمٰن يغلب وروده حيث يراد الإشارة إلى العفو والإحسان والرفق بالعباد والتلطف والتأنيس، فمن مراده في التأنيس البسملة، وأم القرآن، وصدر سورة طه، وآية الشعراء المتكلم فيها، وما ورد من مثل الوارد في سورة الفرقان في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُوا۟ لِلرَّحْمَٰنِ﴾ [الفرقان: ٦٠]، فتحقيق الاعتبار يقتضي تأويله بالرجوع إلى ما ذكرنا، وأما اسمه الرب فيعم وروده طرفي الترغيب والترهيب.

أما الترغيب فبيِّن، وأما الترهيب فحيث يرد معنى ملكيته سبحانه لهم، وانفراده بإيجادهم، وإدارة أرزاقهم، وبيان انفراده تعالى بذلك، ثم هم مع ذلك على كفرهم ولما تقدم قبل آية الأنبياء من الأخبار ما طيُّه وعيد وترهيب مع تلطفه سبحانه بهم بتذكيرهم لم يكن ليناسب ذلك ورود اسمه الرحمٰن، ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [الأنبياء: ١]، أشد تخويفًا للمخاطبين، ثم لفظ الناس لفظ لا يخص به المؤمنون، إنما يرد حيث يراد عموم المخاطبين، ويكثر حيث يراد الوعيد والإنذار والتخويف والدعاء الأولي

إلى العبادة والدخول في الإسلام، وأما ما ذكر بعد وصفه بالغفلة والإعراض وما انجرَّ مع ذلك فأهل الكفر والتكذيب، والسورة مكية ولفظ «الناس» عام كما تقدم، إلا أن قوله بعد: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [الأنبياء: ٣]، خاص بمن حكى قولهم الذي أسروه وهو: ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ۖ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ۝٣﴾ [الأنبياء].

أما آية الشعراء فمبنية على تأنيس النبي ﷺ وإعلامه أن توقف قومه عن الإيمان إنما هو بقدرته تعالى عليهم، ولو شاء لأراهم آية تبهرهم؛ كشق الجبل فوق بني إسرائيل. وإلى هذه الإشارة بقوله تعالى: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ ۝٤﴾ [الشعراء]، ثم رجع الكلام إلى تعنيف المكذبين، فلما كان بناء الآية على التأنيس والتلطف بنبينا ﷺ، وإعلامه بأن تأخير العذاب عنهم إنما هو إبقاء منه تعالى ليستجيب من قدر له الإيمان منهم، فأشار إلى هذا وناسبه اسمه الرحمٰن، فقال تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ مُحْدَثٍ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهُ مُعْرِضِينَ ۝٥﴾ [الشعراء]، فقد وضح ورود كل من الآيتين في موضعه على ما يجب ويناسب، والله أعلم بما أراد.

• **الآية الثانية:** قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ وَهُم بِذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ هُمْ كَٰفِرُونَ ۝٣٦﴾ [الأنبياء]، وفي سورة الفرقان: ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ۝٤١ إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا لَوْلَآ أَن صَبَرْنَا عَلَيْهَا...﴾ [الفرقان: ٤١ ـ ٤٢].

هنا سؤالان: أحدهما: ظهور الفاعل في الآية الأولى، وإضماره في الثانية، **والثاني:** ما وجه تعقيب الآية الثانية بما أعقبت به؟

والجواب عن الأول، والله أعلم: أن الكفار المعاصرين لرسول الله ﷺ لم يتقدم قبل آية الأنبياء أو فيما يليها من آي السورة[١] أو يقرب منها خطاب يعنيهم ويخصهم من غيرهم، إنما تقدم قبلها قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟

---

(١) في (ب): [السور]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا ۖ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ۖ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الأنبياء]، وهذا يتناول كل كافر مكلف ذي عقل كان من العرب أو من غيرهم معاصر أو غير معاصر، ثم لم يقع بعد هذه الآية ما يعارض عمومها، فلهذا تعين إظهار الفاعل في قوله: ﴿وَإِذَا رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾ [الأنبياء: ٣٦]، إذ لو قيل: وإذا رأوك، لما كان يمكن رجوعه إلا للمذكورين قبل في قوله: [﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾][(١)]، وليس خاصًا بالمعاصرين، فلم يكن ليناسب.

أما آية الفرقان فإن قبلها قوله تعالى: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾، والمنزل عليه القرآن معلوم ﷺ، فالقائلون معاصرون وهم الذين عنوا على القطع بقوله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢]، فلما تقدم ذكرهم غير متناول غيرهم، وعنوا بالذكر، واحتيج بعد إلى الإخبار عنهم أتى بضميرهم، إذ هو أوجز وقد علم، (فقيل): ﴿وَإِذَا رَءَاكَ﴾ [الأنبياء: ٣٦]، ولم يكن الإضمار ليناسب في آية الأنبياء، ولم يمكن الإظهار هنا، فورد كل على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

والجواب عن السؤال الثاني: أنه لما تقدم في سورة الأنبياء قوله تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوٓا۟ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ ﴿٢١﴾﴾ [الأنبياء]، وقوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وقوله: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾ [الأنبياء: ٢٤]، فتكرر ذكر مرتكبهم في اتخاذهم معبودات لا تغني عنهم، ناسب قولهم: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣٦].

أما آية الفرقان فقد تقدمها قوله: ﴿وَقَالُوا۟ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧]، فأنكروا كون الرسول من البشر، [فجرى مع ذلك وناسبه قولهم: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴿٤١﴾﴾ [الفرقان]، تعجبًا واستبعادًا أن يكون الرسل من البشر][(٢)]، وقد رد ذلك عليهم بقوله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِى ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٢٠]، فوضح التناسب فيها، والله أعلم.

---

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).
(٢) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

• **الآية الثالثة:** قوله تعالى: ﴿وَلَا يَسْمَعُ ٱلصُّمُّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [الأنبياء]، قراءة الجماعة إلا ابن عامر: ﴿وَلَا يَسْمَعُ ٱلصُّمُّ ٱلدُّعَآءَ﴾، وقرأ ابن عامر: ﴿ولَا تُسْمَعُ الصُّمَّ الدُّعاءَ﴾ بضم التاء وفتح الميم من الصم، وفي النمل والروم: ﴿ولَا يُسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعاءَ﴾، قراءة ابن كثير بضم الياء وفتح الميم كقراءة الجماعة في آية الأنبياء، وقراءة الباقين: ﴿ولَا تُسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعاءَ﴾ بضم التاء وفتح الميم كقراءة ابن عامر في الأنبياء، فاستوت الآي الثلاث في ورود القراءتين على الجملة وفي المعنى المقصود، ثم ختمت الأولى بقوله: ﴿إِذَا مَا يُنذَرُونَ ﴿٤٥﴾﴾، وآيتا النمل والروم بقوله: ﴿إِذَا وَلَّوْاْ مُدْبِرِينَ ﴿٨٠﴾﴾ [النمل]، **فيسأل عن ذلك.**

والجواب، والله أعلم: أن آية الأنبياء قد تقدمها أمره ﷺ بخطاب حاضريه، وإنذارهم بما أوحى إليه، وإعلامهم بأن إنذاره إياهم لا يجدي عليهم، تسلية له ﷺ وإعلامًا بما سبق لهم أزلًا، فقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥]، ثم قال لهم: ﴿وَلَا يَسْمَعُ ٱلصُّمُّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ ﴿٤٥﴾﴾، فأعلمهم بإعلام الله تعالى بأنهم صموا عن سماعه، ومنعوا ثمرته من الإجابة لما سبق عليهم فقيل: ﴿إِذَا مَا يُنذَرُونَ ﴿٤٥﴾﴾؛ أي: أنهم وقت إنذارهم ممنوعون عن السمع، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ [الكهف: ٥٧]، وكما ورد قبل آيتي النمل والروم قوله تعالى: ﴿فَإِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الروم: ٥٢]، إلحاقًا لحال المخاطبين بهم في عدم الجدوى عليهم، ناسب ذلك قوله: ﴿إِذَا وَلَّوْاْ مُدْبِرِينَ ﴿٨٠﴾﴾، فوضع التناسب في نظام هذه الآي، وأن العكس لا يناسب، والله أعلم.

• **الآية الرابعة:** قوله تعالى في إبراهيم: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِىٓ أَنتُمْ لَهَا عَٰكِفُونَ ﴿٥٢﴾ قَالُواْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا لَهَا عَٰبِدِينَ ﴿٥٣﴾﴾ [الأنبياء]، وفي سورة الشعراء: ﴿[وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَٰهِيمَ ﴿٦٩﴾ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ][1] مَا تَعْبُدُونَ ﴿٧٠﴾

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

﴿قَالُوا۟ نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَـٰكِفِينَ ﴿٧١﴾ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ [إِذْ تَدْعُونَ ﴿٧٢﴾ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ][1] أَوْ يَضُرُّونَ ﴿٧٣﴾ قَالُوا۟ بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٧٤﴾﴾ [الشعراء].

فورد في الأولى: ﴿قَالُوا۟ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا﴾، وفي الثانية: ﴿قَالُوا۟ بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا﴾، فيسأل عن زيادة ﴿بَلْ﴾ في الثانية؟ وقد يسأل عن المختلف من حكاية قول إبراهيم عليه السلام، في الأولى: ﴿مَا هَـٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِىٓ أَنتُمْ لَهَا عَـٰكِفُونَ ﴿٥٢﴾﴾، وفي الثانية: ﴿مَا تَعْبُدُونَ ﴿٧٠﴾﴾ وظاهر القصة أنها واحدة وقد اختلف المحكي؟

والجواب عن الأول، والله أعلم: أن جوابهم في الموضعين ليس جوابًا لسؤال واحد، وإنما ورد (جوابًا) لسؤالين، فاختلف بحسبهما، فسؤاله في آية الأنبياء سؤال مطلع على معبوداتهم ما هي؟ بعد أن شاهد عبادتهم لها، ولزومهم إياها، وكيفية صورها، فقال: ﴿مَا هَـٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِىٓ أَنتُمْ لَهَا عَـٰكِفُونَ ﴿٥٢﴾﴾؛ أي: ملازمون، فلم يجدوا جوابًا إلا اعترافهم بتقليد آبائهم في عبادتها، فجاوبوه بقولهم: ﴿قَالُوا۟ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا لَهَا عَـٰبِدِينَ ﴿٥٣﴾﴾، وحصل اعترافهم بأنها تماثيل مصورة منحوتة، والتماثيل: ما جعل من الصور مثالًا لغيره ونحي به نحوه، فأقروا بالعجز عن جواب مقنع، واستشعروا ما يلزمهم في عبادة ما يصنعونه بأيديهم، وتقدم وجودهم وجوده، فرجعوا إلى التقليد فوقع جوابهم على ما تقدم.

وأما آية الشعراء فإن سؤال إبراهيم عليه السلام إياهم بقوله: ﴿مَا تَعْبُدُونَ ﴿٧٠﴾﴾ ورد (مورد) سؤال عن ماهية معبوداتهم [وكيفيتها، وكأنه عليه السلام لم يشاهدها، وعلم أنهم يعبدون ما لا يعبد، فسألهم عن ماهيته فجاوبوه: ﴿نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَـٰكِفِينَ ﴿٧١﴾﴾ فجاوبوه معترفين بماهية معبوداتهم][2] على ما أمرهم عليه، وطابق جوابهم سؤاله، فأردف عليه السلام بسؤال آخر، قاصدًا تعجيزهم والقطع بهم فقال: ﴿...هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴿٧٢﴾ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ﴿٧٣﴾﴾ [الشعراء]؛ أي: إذا كانوا هكذا مستبدين غير مفتقرين فذلك عذر في عبادتكم إياهم، فلما

---

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

(٢) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

استشعروا ما يلزمهم عدلوا عن الجواب، وأضربوا عن طرفي الإثبات والنفي إلى تقليد الآباء وقالوا: ﴿قَالُوا۟ بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٧٤﴾﴾ [الشعراء]، وحصل من جوابهم بمفهوم الإضراب بـ«بل» أن آلهتهم لا تسمع ولا تنفع ولا تضر، إذ لو اتصفت[1] بوجود هذه الصفات لما عدلوا إلى الإضراب.

فإن قيل: إنما أضربوا عن أن يجيبوا بنفي أو بإثبات؛ فكيف يقال: إن اعترافهم حاصل بأنها لا تسمع ولا تنفع ولا تضر؟

فأقول: لو وجدوا أدنى شبهة لتراموا عليها، فقد وضح أن جوابهم هنا بناء على ما بنوه جوابًا عليه لا يمكن غيره إلا بمخالفتهم المحسوس لو أنهم قالوا: إنها تسمع أو تنفع أو تضر، أو نسبتهم أنفسهم إلى ما لا عذر لعاقل في ارتكابه، ولا شبهة لو أفصحوا جوابًا بأنها لا تسمع ولا تنفع ولا تضر ثم استمروا على عبادتهم إياها، فأضربوا عن ذلك إلى اعتمادهم على تعبد آبائهم، وجعلوا ذلك حجة على مرتكبهم على وهن هذا التعلق، ولهذا قيل لهم: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٥٤﴾﴾ [الأنبياء]، إن جوابهم هنا بـ«بل» لازم لما قصده، ولا يمكن بسقوطها، وإن جوابهم في آية الأنبياء لا يمكن فيه «بل» بوجه، فورد كل على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

والجواب عن السؤال الثاني: أنه لا حامل على القول بأن القصة واحدة، وإذا أمكن أن يكون ذلك في محلين ووقتين لم يلزم اتحاد الجواب، فلا سؤال، والله أعلم.

• **الآية الخامسة**: قوله تعالى: ﴿وَأَرَادُوا۟ بِهِۦ كَيْدًا فَجَعَلْنَٰهُمُ ٱلْأَخْسَرِينَ ﴿٧٠﴾﴾ [الأنبياء]، في الصافات: ﴿فَأَرَادُوا۟ بِهِۦ كَيْدًا فَجَعَلْنَٰهُمُ ٱلْأَسْفَلِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [الصافات].

هنا سؤالان: أحدهما: ما وجه الاختلاف مع اتحاد المقصود في الموضعين؟ والثاني: ما وجه اختصاص كل من الموضعين بما ورد فيه؟

والجواب عن السؤالين معًا: أن الخاسر عندنا من فقد ما بيده من مال أو سبب كان يعتمده لدنياه ومعاشه، أو محاولة فسدت عليه فساءت حاله

---

(١) في (أ) و(ب): [انطفت]، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

لذلك، ومهما استحكمت حاله في ذلك كان أخسر، وقد جعل سبحانه في الخسران المبين من خسر الدنيا والآخرة، وأعلمنا تعالى أن الأخسرين لا يقام لهم (وزن في القيامة، قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾﴾ [الكهف]، إلى قوله: ﴿فَحَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ)[1] يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا ﴿١٠٥﴾﴾ [الكهف]، فلا أدون حالًا من هؤلاء، ولما أراد قوم إبراهيم عليه السلام به الكيد ألحقهم تعالى بهؤلاء عقوبة توافق مرتكبهم وسوء انتحالهم، والأخسرون هم الأسفلون، ولهذا كان مطلب الكافر في الآخرة وتمنيه لو بلغه إلحاق من أضله من الجن والإنس بهذا النمط، قال تعالى مخبرًا عن حالهم في الآخرة: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ ٱلْأَسْفَلِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [فصلت]، فالصفتان من الخسران والسفالة غاية حالة الكافر، ومن كان من الأسفلين فقد خسر خسرانًا مبينًا، فلا تضاد بين الصفتين سوى أن السفول في ذات المسفل، والخسران حقيقة في خارج عنه، فالسفول أبلغ، فقدم ما هو لاحق خارجي، وأخَّر ما لا يتعدى ذات المتصف تكملة وتتمة، فورد كل على ما يجب ويناسب، وقيل: روعي في آية والصافات مقابلة قولهم: ابنوا له بنيانًا؛ لأنه يفهم من إرادتهم علو أمرهم بفعلهم ذلك، فقولوا بالضد، فجعلوا الأسفلين قال معناه صاحب الدرة، وهو حسن، والله أعلم.

• **الآية السادسة:** قوله تعالى: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴿٨٣﴾ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ فَكَشَفْنَا مَا بِهِۦ مِن ضُرٍّ وَءَاتَيْنَٰهُ أَهْلَهُۥ وَمِثْلَهُم مَّعَهُمْ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَذِكْرَىٰ لِلْعَٰبِدِينَ ﴿٨٤﴾﴾ [الأنبياء]، وفي سورة ص: ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَآ أَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلشَّيْطَٰنُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ ﴿٤١﴾ ٱرْكُضْ بِرِجْلِكَ هَٰذَا مُغْتَسَلٌۢ بَارِدٌ وَشَرَابٌ ﴿٤٢﴾ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ أَهْلَهُۥ وَمِثْلَهُم مَّعَهُمْ رَحْمَةً مِّنَّا وَذِكْرَىٰ لِأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٤٣﴾﴾ [ص].

ففي آية الأنبياء: ﴿رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا﴾، وفي آية ص: ﴿رَحْمَةً مِّنَّا﴾، وفي آية الأنبياء: ﴿وَذِكْرَىٰ لِلْعَٰبِدِينَ ﴿٨٤﴾﴾، وفي آية ص: ﴿لِأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٤٣﴾﴾، فيسأل عن الفرق بين الوصفين؟ ووجه الاختصاص؟

---

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

والجواب على الجملة، والله أعلم: أنه لما ورد في الأنبياء تلطف أيوب عليه السلام بقوله: ﴿مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴿٨٣﴾﴾ [الأنبياء]، فلما تلطف في سؤاله، ولم يفصح عليه السلام تلطفًا وتضرعًا بعظيم ما أصابه من البلاء إفصاحه في آية (ص) بقوله: ﴿مَسَّنِيَ ٱلشَّيۡطَٰنُ بِنُصۡبٖ وَعَذَابٍ ﴿٤١﴾﴾ [ص]، فبني كل [من الآيتين][1] على ما يناسبه، فقيل جوابًا على عظيم تضرعه وتلطفه في قوله: ﴿مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ﴾ ما يلائم لطيف هذه الشكوى، وعلى قوله: ﴿مَسَّنِيَ ٱلشَّيۡطَٰنُ بِنُصۡبٖ وَعَذَابٍ ﴿٤١﴾﴾ ما يناسب إفصاحه بهذه البلوى، فقيل بناء على الأول: ﴿فَكَشَفۡنَا مَا بِهِۦ مِن ضُرّٖ﴾ [الأنبياء: ٨٤]، وقيل بناء على الثانية: ﴿ٱرۡكُضۡ بِرِجۡلِكَ﴾ [ص: ٤٢]، لما وقع ذكر الشيطان، وأنه السبب في ذلك الامتحان، جووب باستعمال سبب فقيل له: اركض برجلك واغتسل، وذلك يذهب عنك ما مسك به الشيطان، وحين لم يذكر عليه السلام واسطة جووب برفع ما به بغير واسطة سبب، فقيل جوابًا لقوله: ﴿فَكَشَفۡنَا مَا بِهِۦ مِن ضُرّٖ﴾، وبني على الأول قوله: ﴿رَحۡمَةٗ مِّنۡ عِندِنَا﴾ [الأنبياء: ٨٤] لتمكن «عند» فيما قصد، وعلى الثاني: ﴿رَحۡمَةٗ مِّنَّا﴾ [ص: ٤٣] إذ ليس موقعها موقع ﴿مِّنۡ عِندِنَا﴾، ثم قيل في الأولى: ﴿وَذِكۡرَىٰ لِلۡعَٰبِدِينَ ﴿٨٤﴾﴾ مناسبة لما تقدم، وقيل في الثانية: ﴿لِأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴿٤٣﴾﴾ مناسبة أيضًا، إذ اعتبار أولي الألباب يورثهم مقام العابدين، وهو أسنى مقام، وكل ذلك بعد مقامات علية وأحوال جليلة، وقد جرى مع (كل) مقام ما يناسبه، ووضح أن كلًّا من هذه المبنيات على ما قبلها لا يناسبه غير ما بني عليه، والله أعلم.

وأما وجه خصوص الواقع في كل من السورتين بموضعه، فإن سورة الأنبياء لما ورد فيها من قصص الأنبياء المذكورين قبل ذكر أيوب عليه السلام مِن إعلاء مقاماتهم، ولم يرد في ذلك ما يخرج عن هذا، وذلك من لدن قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَآ إِبۡرَٰهِيمَ رُشۡدَهُۥ﴾ [الأنبياء: ٥١]، إلى قوله: ﴿وَكُنَّا لَهُمۡ حَٰفِظِينَ ﴿٨٢﴾﴾ [الأنبياء]، ناسب ذلك من قصة أيوب عليه السلام، ما يلائم هذا الغرض، فلما ورد في «ص» ما بني عليه قوله تعالى: ﴿وَظَنَّ دَاوُۥدُ أَنَّمَا فَتَنَّٰهُ﴾ [ص: ٢٤]، إلى

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

قوله: ﴿فَغَفَرْنَا لَهُۥ ذَٰلِكَ...﴾ [ص: ٢٥]، وما بني عليه (قوله): ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا﴾ [ص: ٣٤]، إلى قوله: ﴿قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِى﴾ [ص: ٣٥]، ناسب ذلك أيضًا ما أعقبت به من قصة أيوب عليه السلام، فتأمل الوارد من قصص داود وسليمان في قوله في الأنبياء: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ﴾ [الأنبياء: ٧٨]، إلى قوله: ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [الأنبياء]، والوارد من قصصهما في سورة ص، واعتبر ذلك، فإن الفرق في ذلك بيِّن، وقد تنزل على كل من هذه القصص في السورتين ما يناسبهما من قصص أيوب، وإذا استوضحت ذلك علمت أن كلًّا منهما لا يناسبه غير موضعه، ثم إن كلًّا من الآيتين في السورتين قد جرى على ما اتصل به مما تقدمه وتأخر عنه من فواصل الآي ومقاطعها، فلو وردت على العكس لما ناسب آية منها ما اتصل بها، فحصل التناسب في اللفظ والمعنى على أوضح شيء، وأنه لا يمكن عكس الوارد على ما قد تمهد بوجه، والله أعلم بما أراد.

• **الآية السابعة من سورة الأنبياء:** قوله تعالى: ﴿وَٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا﴾ [الأنبياء: ٩١]، وفي سورة التحريم: ﴿وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ ٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا﴾ [التحريم: ١٢].

فيسأل عن وجه الاختلاف في الضميرين مع اتحاد المعنى المقصود من الواقع به الثناء، وإن اختلف الحامل على ذكر قصتها في الموضعين؟ وعن وجه اختصاص كل واحد من الموضعين بالوارد (فيه)؟

والجواب عن الأول، والله أعلم: بعد تسليم اتحاد المعنى الواقع به البناء، إن الضمير في الأولى عائد إلى ما أشير إليه بالموصول الذي هو التي، وهي مريم بنت عمران المفتتح باسمها في آية التحريم، أعيد الضمير هنا إليها من حيث إن ذلك تخصيص وتكريم جليل وآية باهرة، وقد قصد ههنا تشريفها وتشريف ابنها عليه السلام، بالذكر في قوله: ﴿وَجَعَلْنَٰهَا وَٱبْنَهَآ ءَايَةً﴾ [الأنبياء: ٩١]، ولم يقع في آية التحريم ذكر ابنها، فلما اتسع المقصود هنا بذكر من لم يذكر هناك، وقصد من التشريف ما هو أكثر، ناسبه التوسعة في عودة الضمير، فأعيد إلى الذات المطهرة (بجملتها، فقيل): ﴿فَنَفَخْنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا﴾

[الأنبياء: ٩١]، وأفهم ذلك ما أفهمه الضمير الخاص بمحل النفخ من غير إشكال، وقيل في آية التحريم: ﴿فِيهِ﴾ لعوده إلى الموضع المخصوص على ما يجب، لم يقصد هنا من توسع المدح ما قصد في الأولى، وإنما قصد بآية التحريم تخصيصها في ذاتها بعظيم إيمانها، وتصديقها، وإثباتها في القانتين، وتشبيه حالها في سابق سعادتها بالمذكورة قبلها، واجتماعهما في ضرب المثل بهما للمؤمنين، فالحامل على ذكرها هنا غير الحامل في سورة الأنبياء مع اتحاد الوصف الواقع به التمدح، مع تناظر الألفاظ (وتشاكلها)، وهي قوله تعالى: ﴿وَٱلَّتِيٓ أَحۡصَنَتۡ فَرۡجَهَا فَنَفَخۡنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا وَجَعَلۡنَٰهَا وَٱبۡنَهَآ﴾ [الأنبياء: ٩١]، فاجتمع في هذا الموضع ما قصد من مدحها ومدح ابنها ﷺ، مع مضارعة الألفاظ وتشاكلها، فجاء كل على ما ثبت فيه، ولم يقصد في التحريم غير ذكرها بالحال التي ناسبتها فيها امرأة فرعون، ولم يوسع الكلام بذكر ابنها ﷺ، كما ذكر في الأخرى، ولا هنا داعية تشاكل كما هناك، فلهذا ورد الضمير على ما ورد من الخصوص فقيل: ﴿فِيهِ﴾.

والجواب عن وجه اختصاص كل واحد من الموضعين بالوارد فيه: أن آية الأنبياء وردت منسوقة على آيات تضمنت ذكر جملة من الرسل، موصوفين بخصائص علية وآيات نبوية، أولهم إبراهيم ﷺ، ثم ابنه إسحاق ثم ابنه يعقوب ثم نوح ولوط وداود وسليمان وأيوب وإسماعيل وإدريس وذو الكفل وذو النون وزكرياء، فلما ذكر هؤلاء العلية ﷺ بخصائص ومنح ناسب ذلك ذكر مريم وابنها بما منحا ﷺ، وأما آية التحريم فمقصود فيها ذكر عظيمتين جليلتين يبين بهما حكم سبقية القدر بالإيمان والكفر، وهما قضية امرأتي نوح ولوط، وأن انضواءهما إلى هذين النبيين الكريمين ﷺ انضواء الزوجية التي لا أقرب منها، ومع ذلك لم يغنيا عنهما من الله شيئًا، وقصة امرأة فرعون وقد انضوت إلى أكفر كافر، فلم يضرها كفره، ثم ذكرت مريم ﷺ للالتقاء في الاختصاص وسبقية السعادة، ولم يَدْعُ دَاعٍ إلى ذكر ابنها فلا وجه لذكره هنا، وأما آية الأنبياء فلذكره هناك أوضح حامل، فجاء كل على ما يجب، ولا يمكن فيه عكس الوارد، والله أعلم.

• **الآية الثامنة من سورة الأنبياء:** قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴿٩٢﴾ وَتَقَطَّعُوٓا۟ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ ۖ كُلٌّ إِلَيْنَا رَٰجِعُونَ ﴿٩٣﴾﴾ [الأنبياء]، وفي سورة «المؤمنون»: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴿٥٢﴾ فَتَقَطَّعُوٓا۟ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٥٣﴾﴾ [المؤمنون].

للسائل أن يسأل عن قوله في الأولى: ﴿فَٱعْبُدُونِ ﴿٩٢﴾﴾ وفي الثانية: ﴿فَٱتَّقُونِ ﴿٥٢﴾﴾؟ وفي الأولى: ﴿وَتَقَطَّعُوٓا۟﴾ وفي الثانية: ﴿فَتَقَطَّعُوٓا۟﴾؟ وفيها أيضًا: ﴿زُبُرًا﴾ ولم يرد ذلك في الأولى؟ وأتبعت الأولى بقوله: ﴿كُلٌّ إِلَيْنَا رَٰجِعُونَ ﴿٩٣﴾﴾، والثانية بقوله: ﴿كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٥٣﴾﴾ [المؤمنون]؟ **فهذه أربعة مواضع مما يسأل عنها؟**

فأقول تمهيدًا للجواب: الأمة هنا الملة، وقوله: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ﴾ إشارة إلى ملة الإسلام، قال الزمخشري: أي ملة الإسلام هي ملتكم التي يجب أن تكونوا عليها، لا تنحرفون عنها، ملة واحدة وغير مختلفة، وأنا إلٰهكم إلٰه واحد فاعبدون، والخطاب للناس كافة، قال: والأصل وتقطعتم، إلا أن الكلام صرف إلى الغيبة على طريقة الالتفات، كأنه ينفي عنهم ما أسندوه، ويقبح عندهم فعله، ويقول لهم: ألا ترون إلى عظيم ما ارتكب هؤلاء في دين الله، قال: والمعنى: جعلوا أمر دينهم فيما بينهم قطعًا كما تتوزع الجماعة الشيء ويقتسمونه؛ فيصير لهذا نصيب ولذاك نصيب ولذاك نصيب، تمثيلًا لاختلافهم فيه وصيرورتهم فرقًا وأحزابًا شتى، ثم توعدهم بأن هؤلاء الفرق المختلفة إليه يرجعون، فهو يحاسبهم ويجازيهم، هذا معنى كلامه[(١)].

ونرجع إلى الجواب [فنقول: **الجواب**][(٢)] **عن الأول:** أن سورة الأنبياء لم يرد فيها ذكر لفظ التقوى في أمر ولا خير من أولها إلى آخرها، وورد الأمر بالعبادة في قوله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء]، وأما سورة «المؤمنون» فتكرر فيها ذكر التقوى في

(١) الكشاف، الزمخشري، مرجع سابق، (٣/ ١٣٤).
(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

ثلاثة مواضع، أولها: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۖ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [المؤمنون]، وفي القصة التالية لهذه: ﴿فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۖ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [المؤمنون]، في ما بعد الآية المتكلم فيها: ﴿قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾﴾ [المؤمنون]، فروعي في الأولى ما تقدمها، ونوسب بالثانية ما اكتنفها، وأيضًا فإن العبادة مأمور بها ليحصل الاتقاء، فهي مقدمة في الطلب لتحصيل ما يتسبب عنها إذا كانت الإجابة، وعلى ذلك ورد دعاء الخلق، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾ [البقرة]، في سورة «المؤمنون» المذكورة: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۖ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [المؤمنون]، فالاتصال بالتقوى ثان عن الاتصاف بالعبادة، فقيل في الأنبياء: ﴿فَٱعْبُدُونِ ﴿٩٢﴾﴾ وفي سورة «المؤمنون»: ﴿فَٱتَّقُونِ ﴿٥٢﴾﴾، وكلاهما ذكر على مقتضى الترتيب، وأيضًا فإنا إذا اعتبرنا ما قدم من قصص الرسل في السورتين وجدنا الوارد في سورة الأنبياء مقصورًا على ذكر منحهم وتخليصهم وتأييدهم من لدن قوله تعالى في إبراهيم: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَآ إِبْرَٰهِيمَ رُشْدَهُۥ﴾ [الأنبياء: ٥١]، إلى قوله: ﴿وَكَانُوا۟ لَنَا عَٰبِدِينَ ﴿٧٣﴾﴾ [الأنبياء]، فتضمنت هذه الآي بضعة عشر نبيًا، أولهم إبراهيم وآخرهم من أعقب ذكره بالآية المذكورة، وقد اقتصر من قصصهم في هذه الآي على ما يطلع المؤمنين على تكفله سبحانه بالمصطفين من عباده وما اختصهم به، ولم يرد مع ذلك تكذيب قومهم لهم، ولا ما يرجع إلى هذا وكل هذا، تأنيس وذكر نعم وآلاء وألطاف يناسبها قوله: ﴿فَٱعْبُدُونِ ﴿٩٢﴾﴾ لكونه أمرًا بالعبادة مجردًا عما في قوله: ﴿فَٱتَّقُونِ ﴿٥٢﴾﴾ من التخويف.

وأما الوارد في سورة طه فمتضمن الطرف الذي عدل عنه في سورة الأنبياء، وهو ذكر جواب الأمم للرسل وقبيح تكذيبهم إياهم وشنيع ردهم وقبيح مقالهم؛ كقول قوم نوح عليه السلام: ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ﴾ [المؤمنون: ٢٤]، ﴿...مَّا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِىٓ ءَابَآئِنَا ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٢٤﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌۢ بِهِۦ جِنَّةٌ﴾ [المؤمنون: ٢٤ ـ ٢٥]، ثم بالغوا في الاستهزاء بقولهم في

إخبار الله تعالى عنهم: ﴿فَتَرَبَّصُواْ بِهِۦ حَتَّىٰ حِينٍ ۝٢٥﴾ [المؤمنون]، وقول أهل القرون المذكورين بعد قوم نوح لنبيهم: ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثۡلُكُمۡ يَأۡكُلُ مِمَّا تَأۡكُلُونَ مِنۡهُ وَيَشۡرَبُ مِمَّا تَشۡرَبُونَ ۝٣٣﴾ [المؤمنون]، وقوله: ﴿وَلَئِنۡ أَطَعۡتُم بَشَرًا مِّثۡلَكُمۡ إِنَّكُمۡ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ ۝٣٤﴾ [المؤمنون]، إلى قوله: ﴿إِنۡ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا وَمَا نَحۡنُ لَهُۥ بِمُؤۡمِنِينَ ۝٣٨﴾ [المؤمنون]، وقوله تعالى لما تواتر ذكر إرسال الرسل وتكذيب قومهم لهم فقال تعالى: ﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُۖ﴾، إلى قوله: ﴿فَبُعۡدًا لِّقَوۡمٍ لَّا يُؤۡمِنُونَ ۝٤٤﴾ [المؤمنون]، وقال تعالى مخبرًا عن قوم موسى: ﴿فَٱسۡتَكۡبَرُواْ وَكَانُواْ قَوۡمًا عَالِينَ ۝٤٦﴾ [المؤمنون]، فناسب هذا التخويف بقوله عقب هذا: ﴿فَٱتَّقُونِ ۝٥٢﴾ [المؤمنون]، كما ناسب ما تقدَّمَ في آية سورة الأنبياء قوله تعالى: ﴿فَٱعۡبُدُونِ ۝٩٢﴾ [الأنبياء]، ولم يكن ليناسب ورود واحدة منها موضع الأخرى، فجاء كل على ما يجب، ولا يمكن خلافه.

والجواب عن السؤال الثاني، وهو الفرق بين قوله في سورة الأنبياء ﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ﴾ وفي سورة «المؤمنون» ﴿فَتَقَطَّعُوٓاْ﴾ بفاء التعقيب: أنه ورد في آي[1] الأنبياء قبل هذه الآية تأنيسًا لنبينا ﷺ قوله: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۖ﴾ [الأنبياء: ٧]، وقوله: ﴿فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ۝٧﴾ [الأنبياء]، ثم قال: ﴿وَمَا جَعَلۡنَٰهُمۡ جَسَدًا لَّا يَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَمَا كَانُواْ خَٰلِدِينَ ۝٨﴾ [الأنبياء]، إلى قوله: ﴿ثُمَّ صَدَقۡنَٰهُمُ ٱلۡوَعۡدَ﴾ [الأنبياء: ٩]، فنبهوا على السؤال، ثم ذكر من قصص الأنبياء أوضحه وأجلاه لمن اعتبر، وأورد ذلك إيراد التلطف بذكر تخليص أولئك العلية عليهم السلام، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ۝٢٥ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدًاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۚ﴾ [الأنبياء: ٢٥ ـ ٢٦]، ونظير هذا قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ أَرۡسَلۡنَٰكَ فِيٓ أُمَّةٍ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهَآ أُمَمٌ لِّتَتۡلُوَاْ عَلَيۡهِمُ ٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَهُمۡ يَكۡفُرُونَ بِٱلرَّحۡمَٰنِۚ﴾ [الرعد: ٣٠]، فهذه الآي في قوة أن لو قيل: نحن نبين لهم وهم يكفرون، فهو سبحانه يذكر لنبيه ﷺ أحوال الأمم مع الرسل مع مشاهدة

(١) في (ب): [آية]، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

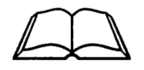
الآيات تأنيسًا له ﷺ وتذكيرًا بالصبر على قومه، (فعلى) هذا المنهج جرى الوارد من قوله: ﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم﴾ [الأنبياء: ٩٣]؛ أي: نبهناهم على السؤال، وأوضحنا (لهم أمر) من تقدمهم وعاقبة الاستجابة لمن تمسك بهدي المذكورين، وهم مع ذلك على عنادهم وافتراقهم، وكأن الكلام وارد مورد التعجب من أمرهم، ولم يشبه شدة الوعيد ليبقى رجاؤه ﷺ، في استجابتهم، فلم يخل مَعنى الكلام مع الإخبار بتفرقهم عن بعض إبقاء تأنيس مناسبًا لما تقدمه، ولهذا لم يقع بعد الآية تسجيل بتصميم على الكفر ولا إمعان في طرف التخويف الوارد في آية «المؤمنون» من قوله: ﴿كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ ۝٥٣﴾ [المؤمنون]، إلى قوله: ﴿بَل لَّا يَشۡعُرُونَ ۝٥٦﴾ [المؤمنون]، كما في آية الأنبياء آنفًا.

أما قوله في «المؤمنون»: ﴿فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ﴾ [المؤمنون: ٥٣]، فمنزل على ما قبله منزلة قوله في سورة النحل: ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ [النحل: ٣٦]، إلى قوله: ﴿وَمِنۡهُم مَّنۡ حَقَّتۡ عَلَيۡهِ ٱلضَّلَٰلَةُۚ﴾ [النحل: ٣٦]، وهذا وعيد شديد لمن حقت عليه كلمة العذاب ولم يُجْدِ عليه التذكار، فكان مجموع هذه الآي في قوة أن لو قيل لهم: قد بُيِّن لكم، وأطلعتم على مآل من كذب، وخوطبتم بما قيل للرسل: ﴿كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًاۖ﴾ [المؤمنون: ٥١]، وملة الكل ملة واحدة، ولم تؤمروا بما لا تطيقونه، فتقطعتم؛ إلا أن الكلام صرف إلى الغيبة على طريقة الالتفات، كما جرى في سورة الأنبياء فقيل: ﴿فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم﴾ [المؤمنون: ٥٣]؛ أي: فتفرقوا وما أجدى عليهم القرآن شيئًا، فهذه الآية أشد في التخويف والترهيب من الأخرى، وكل يناسب ما قبله ولو وردت إحداهما موضع الأخرى لما ناسب، والله أعلم.

والجواب عن السؤال الثالث: أن قوله في آية «المؤمنون»: ﴿زُبُرٗاۖ﴾ تأكيد لافتراقهم، وانتصابه على الحال الواردة بيانًا وتأكيدًا لقبح تفرقهم وشنيع مرتكبهم، فناسب ذلك مقصود هذه الآية هنا من التخويف والإنذار، ولم يكن ليناسب آية الأنبياء لبنائها على غير ما قصد هنا، لما تقدمها من تأنيس نبينا ﷺ، وتعريفه بما منح سبحانه متقدمي الرسل، وما أعقبهم صبرهم على أممهم، وهو ﷺ قد قيل له: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ﴾ [الأنعام: ٩٠]،

فقدم له ﷺ في سورة الأنبياء من قصصهم ما ثبت فؤاده، وصار جليل هذا التأنيس مما بنيت عليه السورة، وعلى ذلك جرت سورة مريم وسورة طه على ما مهدته وبسطته في ترتيب هذه السور الكريمة، فمن حيث الإشارة إلى ما ذكر لم يكن ليناسب ذلك تأكيد افتراقهم وتشتتهم، ولما رجع الكلام للآية الثانية، بعد تثبيته ﷺ وتأنيسه إلى التعريف بمرتكبات الأمم، وذكر ما استحقوا به ما عوقبوا به، وأن كلًّا من المكذبين أخذ بذنبه، كان ذلك مظنة تأكيد المرتكب، فقيل: ﴿فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ زُبُرٗا﴾ [المؤمنون: ٥٣]، والله أعلم.

والجواب عن السؤال الرابع: أن تعقيب آية الأنبياء بقوله: ﴿كُلٌّ إِلَيۡنَا رَٰجِعُونَ ٩٣﴾ [الأنبياء]، وإن كان وعيدًا وتهديدًا فليس في شدة التهديد ومخوف الوعيد كالواقع في سورة «المؤمنون»؛ يوضح ذلك ويبينه ما اتصل بكل من الآيتين من قوله في آية الأنبياء: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَا كُفۡرَانَ لِسَعۡيِهِۦ﴾ [الأنبياء: ٩٤]، فذكر عند رجوعهم إليه سبحانه جزاء من أجاب وأحسن، وطوى الكلام عن الإفصاح بحكم الطرف الآخر من ذكر من أساء، فلم يجر لهم ذكر مفصح به كما في الطرف الآخر، مع أن إجمال قوله تعالى: ﴿كُلٌّ إِلَيۡنَا رَٰجِعُونَ ٩٣﴾ [الأنبياء] يقتضي أن لو قيل: فالمؤمن حكمه كذا والكافر حكمه كذا، ولكن ليس كالمفصح، فلما كان في آية الأنبياء ما قد بين من إغضاء يناسب هذا التأنيس ناسب ذلك إغضاء الكرم وعدم ذكر نقيض الإحسان، (فليس) قوله: ﴿كُلٌّ إِلَيۡنَا رَٰجِعُونَ ٩٣﴾، وما أعقب به من قوله: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ﴾ [الأنبياء: ٩٤]، كقوله في آية «المؤمنون»: ﴿فَذَرۡهُمۡ فِي غَمۡرَتِهِمۡ حَتَّىٰ حِينٍ ٥٤﴾ [المؤمنون]، وقوله: ﴿أَيَحۡسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٖ وَبَنِينَ ٥٥ نُسَارِعُ لَهُمۡ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ بَل لَّا يَشۡعُرُونَ ٥٦﴾ [المؤمنون]، فقد وضح مناسبة المتبع به في كل من الآيتين لما تقدمه، ولم يكن ليناسب عكس الوارد، والله أعلم.





سورة الحج

• **الآية الأولى منها:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمْ ۖ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ...﴾ [الحج: ٥]، وفي سورة المؤمن: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُواْ شُيُوخًا ۚ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ مِن قَبْلُ ۖ وَلِتَبْلُغُوٓاْ أَجَلًا مُّسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [غافر].

ففي الأولى: ﴿ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ ولم يقع التعريف بهذه الأحوال من الانتقال عن العلقة، وهو الدم المتعقد المتغير عن النطفة، وهو هنا المني المنفصل يصير (هنا) دمًا جامدًا، ثم يصير مضغة، والمضغة قطعة لحم قدر ما يمضغ مثله، ثم قد يتم سبحانه خلق تلك النطفة وتخطيطها وتصويرها على ما يشاء من هيئة وصورة ولونية كما قال تعالى: ﴿يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ﴾ [آل عمران: ٦]، وقد لا يتم، فينقص من خلقها ما يشاء من الأعضاء والحواشي، وإلى هاتين الحالتين الإشارة ـ والله أعلم ـ بقوله: ﴿مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ﴾؛ أي: تامة الخلق وغير تامة، فأشار تضعيف لفظ مخلقة إلى هذا فقيل: ﴿مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ﴾، أما السقط المولود لغير التمام فحصل من مفهوم قوله تعالى بعد: ﴿وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾، إذ مفهوم هذه ـ والله أعلم ـ أن بعض ذلك لا يقره تعالى وهو السقط، هذا ـ والله أعلم ـ مفهوم قوله: ﴿مَا نَشَآءُ﴾ ودليل خطابه، أما قوله: ﴿مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ﴾ فمصرفه ـ والله أعلم ـ إلى ما قدمنا، قوله: ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾؛ أي: الأجل الذي

يشاء تعالى إبراز الموجود فيه وولادته، فهذه الانتقالات والأحوال قد اختصت بها هذه الآية، ولم ترد في آية سورة المؤمن مع البادي في اتحاد المقصود في الموضعين، **فللسائل أن يسأل** عن وجه ما ورد في الآيتين؟

والجواب، والله أعلم: أن آية سورة الحج مقصود فيها إقامة البرهان على البعث الأخراوي وبسط الدلالات على كيفية وإرغام منكريه، ألا ترى أن هذه الأحوال والانتقالات على ما وضح من التدريج لا تكون إلا من فاعل قادر مختار عليم حكيم، وقد فسر مقصود هذه الآية وزاده إيضاحًا قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ...﴾ [يس: ٧٨]، قال تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ...﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، ويزيد هذا المقصود أيضًا بيانًا تعقيب آية الحج بقوله: ﴿وَتَرَى ٱلْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنۢبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ ۝٥﴾ [الحج] فهذا إحياء بعد الموت، ثم قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّهُۥ يُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ وَأَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ۝٦﴾ [الحج]، فتأمل هذا التعقيب وافتتاح الآية بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ﴾ [الحج: ٥]، واعتبر ما انطوت عليه هذه الآي يلح لك ما تقدم من مقصودها.

أما آية سورة المؤمن فلم تتجرد لهذا الغرض وإن تضمنت ذلك بالإيجاز، وإنما بناؤها على تذكير الخلق وتنبيههم على وحدانيته سبحانه وانفراده بالخلق والأمر وتنزيهه عن الشركاء والأنداد ونفي ما عبد من دونه تعالى، وتأمل ما تقدم من لدن قوله تعالى: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧]، الآية المذكورة وما بعدها يبن لك ما قصد بهذه الآية، وإنما اختصت عن آية سورة الحج بما ذكرنا، واختصت تلك بما تقدم، فلذلك زيد فيها من التفصيل ما تقدم، ولم يكن العكس ليناسب، والله أعلم بما أراد.

• **الآية الثانية:** قوله تعالى: ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُواْ فِيهَا وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ۝٢٢﴾ [الحج]، وفي سورة السجدة: ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ۝٢٠﴾ [السجدة].

هنا سؤالان: الأول: قوله في آية الحج: ﴿مِنْ غَمٍّ﴾ ولم يرد ذلك في سورة السجدة؟ والثاني: ما أعقبت به كل من الآيتين؟

الجواب عن الأول: أن زيادة قوله: ﴿مِنْ غَمٍّ﴾ في الآية الأولى مناسب لما ورد قبله وبعده من تفصيل الجزاء في الطرفين بعد ذكر الحالين من نعيم أو عذاب لما قال تعالى: ﴿فَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ يُصَبُّ مِن فَوْقِ رُءُوسِهِمُ الْحَمِيمُ ﴿١٩﴾﴾ [الحج]، إلى قوله تعالى: ﴿وَلَهُم مَّقَامِعُ مِنْ حَدِيدٍ ﴿٢١﴾﴾ [الحج]، وقال في الطرف الآخر: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [الحج: ٢٣]، إلى قوله: ﴿وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴿٢٣﴾﴾ [الحج]، ففصل حال هؤلاء، فناسب هذا زيادة: ﴿مِنْ غَمٍّ﴾، ونظير هذا التفصيل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [النساء: ٥٧]، إلى قوله: ﴿ظِلًّا ظَلِيلًا ﴿٥٧﴾﴾ [النساء]، والإطناب يناسب الإطناب، ولما قال في سورة السجدة: ﴿أَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَىٰ نُزُلًا بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٩﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ﴾ [السجدة: ١٩ ـ ٢٠]، فلم يقع تفصيل في الطرفين، وأوجز الكلام ناسبه الإيجاز، فلم يرد هنا قوله: ﴿مِنْ غَمٍّ﴾ ونظير هذا في إيجاز الجزاء قوله تعالى جزاء من الطرفين: ﴿فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النازعات]، وقوله: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾﴾ [النازعات]، فلم يقع في وصف الجزاء ولا تفصيل هذه كآية السجدة من غير فرق، وللإطناب في التفصيل زيد في آية الحج ما حذف للإيجاز في آية السجدة، وورد كل على ما يجب ويناسب، ولم يكن عكس الوارد ليناسب على ما تمهد.

والجواب عن الثاني: أن آية السجدة لما قيل فيها: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا﴾ [السجدة: ٢٠]، والفسق الخروج، وقد يكون إلى معصية دون الكفر، ويكون إلى الكفر وهو المراد هنا، فأعقبت الآية بما يرفع الاحتمال ويوضح أن فسقهم إلى الكفر حين كذبوا بالوعد والوعيد الأخراوي، فقيل لهم: ﴿ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [السجدة]، أما آية الحج فتقدم قبل ذكر الإفصاح بكفرهم في قوله: ﴿فَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحج: ١٩]، فلم يحتج إلى

التعريف الوارد في سورة السجدة، فجاء كل على ما يجب ويناسب، ونظير الواقع في آية السجدة وصف النار وإتباعها بصفة المعذب بها قوله تعالى في سورة سبأ: ﴿فَٱلْيَوْمَ لَا يَمْلِكُ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ نَّفْعًا وَلَا ضَرًّا وَنَقُولُ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّتِى كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [سبأ]، لما تنزل عذابهم على الظلم، والظلم يقع على الكفر وعلى ما دونه، فأتبع الوعيد بما يبين أن المراد ظلم التكذيب والكفر لا ظلم معصية دون الكفر، كما بُيِّن في سورة السجدة أن المراد بالفسق الكفر لا فسق معصية دونه، فوضح ما قلته، والحمد لله.

فأما ما وقع في هاتين الآيتين من التذكير والتأنيث في الموصول والضمير في قوله: ﴿ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [السجدة]، وقوله في الآية الأخرى: ﴿ٱلَّتِى كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [سبأ]، مع التساوي فيما جرى عليه الوصف، فإن ذلك لرجوع الوصف في آية السجدة إلى العذاب وهو مذكر، ورجوعه في آية سبأ إلى النار وهي مؤنثة، ويذكر وجه التخصيص في سورة سجدة لقمان إن شاء الله تعالى.

• **الآية الثالثة:** قوله تعالى: ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا وَهِىَ ظَالِمَةٌ﴾ [الحج: ٤٥]، وقال تعالى بعد هذا: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِىَ ظَالِمَةٌ﴾ [الحج: ٤٨]، **يسأل** عن الفرق الموجب لاختلاف الواقع في الآيتين؟

والجواب: أن الآية الأولى تنزلت على ما ذكر قبلها ممن أهلك من القرون والأمم السالفة بتكذيبهم للرسل، ممن قال فيهم بعد تفصيل ذكرهم: ﴿فَأَمْلَيْتُ لِلْكَٰفِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ﴾ [الحج: ٤٤]، وأما الآية الثانية فوقع قبلها ذكر استعجالهم العذاب تكذيبًا واستبعادًا في قوله: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلْعَذَابِ﴾ [الحج: ٤٧]، فعرفوا بأن تأخره عنهم إملاء للمكذبين به: ﴿إِنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨]، وقيل في حالهم في التكذيب واستبعاد وقوع العذاب، قد جرى لمن قبلهم من المكذبين ثم جاءهم ما كذبوا به وحل بهم ما استبعدوه فقال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِىَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا﴾ [الحج: ٤٨]، فاستعجالهم العذاب أوجب تعريفهم بحال غيرهم ممن ناسب حالهم لعلهم يتذكرون، يزيد ذلك بيانًا قوله: ﴿وَإِلَىَّ ٱلْمَصِيرُ ﴿٤٨﴾﴾ [الحج]،

وكأن الكلام في قوة أن لو قيل لهم: إنما يعجل من يخاف الفوت، أما إذا كان مرجع الكل ومصيرهم إليه فيأخذ المكذب متى شاء، وإن أخره فإملاء لزيادة مِحَنِه، فوضح ما بين الآيتين، وأنه لا يمكن على ما تمهد وقوع واحدة منهما في موضع الأخرى، والله أعلم.

• **الآية الرابعة من سورة الحج:** قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴿٤٧﴾﴾ [الحج]، وفي سورة السجدة: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴿٥﴾﴾ [السجدة]، وفي سورة المعارج: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴿٤﴾﴾ [المعارج].

يسأل عن وجه الفرق؟ وما معنى تقدير اليوم بما ذكر تعالى؟

والجواب عنه: والله أعلم: أن المراد تبيين أفعاله سبحانه، وأنه لا تكلف فيها ولا معالجة: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يس]، فكأن قد قيل لهم: إذا شاء عذابكم كان، فإنه سبحانه المتعالي عن التعاون والمعالجة والافتقار، فإذا قدر الشيء وأراد إنفاذه كان وتحصل في الوقت الوجيز القريب، منه ما تصدرون حصوله ومعالجة وقوعه في ألف سنة من أيامكم أو ما تقدرون تهيئته ونفوذه بألف سنة من أيامكم على مألوفكم، وإذا أراد سبحانه وقوع ذلك كان (عن أمره كن) أعجل من كل عاجل، إذ ليست أفعاله كأفعال خلقه التي يحتاجون فيها إلى العون والعلاج والآلات، تعالى الله عن شبه خلقه[1]، فَلِمَ يستعجلون ما لا تكلف في وقوعه وحلوله؟ فإنما يمنع من استعجاله ربطه بأجل، إذا بلغ الأجل كان وقوعه، وهو يوم القيامة، وهو الأجل المسمى، ومن شاء تعجيل عذابه في دنياه أو ما شاء من امتحانه حل به إذا آن وقته، وتوقفه عمن قدره عليه إملاء وزيادة في امتحانه، ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِىَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا﴾ [الحج: ٤٨] وقوله: ﴿فَإِذَا

---

(١) الذي جاء به الكتاب والسنة وما عليه سلف الأمة نفي المماثلة ـ لا المشابهة ـ، وقد حرر هذا الإمام ابن تيمية في «موقف ابن تيمية من الأشاعرة».

جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴿٣٤﴾﴾ [الأعراف]، وعلى هذا قوله: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ...﴾ [السجدة: ٥]، المراد أن بعد هذه المسافة لا تحول دون استعجال نفوذ تدبيره وإمضاء مقاديره، وأنه سبحانه ليديرها ثم ترجع إليه في وقت لو وكل ذلك إليكم وكان من مقدوراتكم لفعلتموه في ألف سنة على نحو ما تقدم في الآية الأخرى.

وأما آية المعارج فالمراد باليوم المذكور فيها يوم القيامة، الواقع فيها حساب الخلائق، ووزن أعمالهم، وفصل ما بينهم، إلى استقرار أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار، ففيه من الأعمال المتعلقة بالخلق ما يتقدر وقوعه وتخلصه من أيام الدنيا على متعارفها، مع عظيم أهواله وشدة كروبه، وأيام الأهوال والشدائد توصف بالطول لعظيم أهوالها، مع ما يقتضي فيه مقدر من أيامنا بخمسين ألف سنة، وهو على المؤمن التقي كصلاة صلاها، قال تعالى: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِى ٱلنَّاقُورِ ﴿٨﴾ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴿٩﴾ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ ﴿١٠﴾﴾ [المدثر]، ويدل على أن المراد به يوم القيامة ما ذكره الله سبحانه عقب تقديره من وصفه بقوله: ﴿يَوْمَ تَكُونُ ٱلسَّمَآءُ كَٱلْمُهْلِ ﴿٨﴾﴾ [المعارج]، إلى قوله: ﴿ثُمَّ يُنجِيهِ ﴿١٤﴾﴾ [المعارج].

• **الآية الخامسة من سورة الحج:** قوله تعالى: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٥٠﴾﴾ [الحج]، وبعد هذه الآية قوله تعالى: ﴿ٱلْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فِى جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴿٥٦﴾﴾ [الحج].

يسأل عن وجه الاختلاف فيما ذكر من الجزاء مع اتفاق وصفهم بالإيمان وعمل الصالحات؟

والجواب عنه: أن الآية الأولى إخبار لهم عند دعائهم قبل: أن «آمنوا»، ألا ترى أن قبله أمر الله سبحانه رسوله ﷺ بما يقول لهم في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَآ أَنَا۠ لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٤٩﴾﴾ [الحج]، ثم أخبرهم بمآلهم إن آمنوا من غفران ما تقدم لهم من أعمال المخالفات والمجترحات، والرزق الكريم، ولما ذكر في الآية الأولى حالهم في الدار الأخرى بعد انصرام الدنيا، وحصول

اتصافهم بالإيمان وأعمال الطاعات، أخبروا فيها بالحاصل من المغفرة، وبين لهم الرزق الكريم وأنه نعيم الجنة والخلود الأبدي فيها، فالآية الأولى تضمنت وعدهم إن آمنوا، وذلك عند دعائهم إلى الإيمان، ويزيدك في ذلك بيانًا نداؤهم في دعائهم إلى الاستجابة بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ [الحج: ٤٩]، ولو كانوا قد حصل لهم الإيمان لَوُسِمُوا بذلك في خطابهم، فكان يقال: يا أيها الذين آمنوا، فإنما دعوا بما به (يدعى) من لم يحصل له الإيمان ولا اتصف به، وبشروا إن آمنوا، ثم أخبروا ثانيًا بالحاصل لهم بيانًا لمضمن البشارة الأولى وإخبارًا لهم بغاية الجزاء، فالآية الثانية بيان وتفصيل لما أجمل في الأولى، مرتب عليه وآت بعده بما يجب فيما يأتي فيه الإجمال والتفصيل، فكأنهم قالوا: ما الرزق الكريم؟ فقيل لهم: جنات النعيم، فورد كل من الآيتين على ما يجب ويناسب، ولا يلائم ما ورد من الجزاء في الآية الثانية ـ على ما تمهد ـ ما وقع دعاء أو خطابًا في الأولى، ولا ما بني على الآية الأولى أن وقع إخبارًا في الثانية، بل ورد كل على ما يجب، والله أعلم.

• **الآية السادسة من سورة الحج:** قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الحج: ٦٢]، وفي سورة لقمان: ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [لقمان: ٣٠]، **للسائل أن يسأل عن التأكيد بزيادة «هو» في سورة الحج وسقوطه من سورة لقمان؟**

ووجه ذلك، والله أعلم: أن سورة الحج ورد فيها ما يستدعي هذا التأكيد بالضمير المنفصل ويناسبه، وهو تكرر الإشارة إلى آلهتهم والإفصاح بذكرهم تعريفًا بوهن مرتكبهم وشنيع حالهم، وأوضح هذا المتكرر وأشده ملاءمة الإتيان بهذا الضمير [المعد][1] فصلًا أو مبتدأ قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ ﴿٣١﴾﴾ [الحج]، وقوله في آخر السورة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ﴾ [الحج: ٧٣]،

---

(١) في (أ) و(ب): [المعتد].

فهذه الآية والتي ذكرنا قبلها أنسب شيء لقوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾، فورد قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ الآية بناء على قوله: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾، وتمهيدًا وتوطئة لما وبخوا به بعدها وقرعوا مما لا يجدون عليه جوابًا من قوله: ﴿لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ﴾ [الحج: ٧٣]، إلى قوله: ﴿مَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ [الحج: ٧٤]، ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الحج: ٦٢]، فتأمل عظيم هذه المناسبة والتئام هذه الآية العظيمة، ولو لم تتقدم الآية المتقدمة من قوله: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾ [الحج: ٣١]، الآية لكانت الآية الأخيرة وهي قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣]، والتقديم والتأخير مما يرتكبه العرب كثيرًا، ويوجد في فصيح كلامهم، ومن نحو هذه الآية التي بنينا مفهومها على تقدير التقديم والتأخير قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَْٰٔتُمْ فِيهَا ۖ﴾ [البقرة: ٧٢]، فتأخر هذا في الترتيب والتلاوة عن قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ۖ﴾ [البقرة: ٦٧]، وفعلهم متقدم من جهة معناه لأنهم إنما أمروا بذبح البقرة عند تشاجرهم في أمر القتيل المشار إليه، فالآيتان[١] في قوة أن لو قيل: وإذ قتلتم نفسًا فادَّارأتم فيها فأمرتم بذبح البقرة فأوضح لكم ذلك حكم القتيل، فعلى هذا كانت تكون آية سورة الحج لو لم يرد قوله أولًا: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ...﴾ الآية [الحج: ٣١]، فكان ترتيب الآية على قصور أفهامنا وما عليه ترتيب الكتاب العزيز أعلى نظمًا وأجل، ولكن أفهامنا قاصرة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ ﴿٧٣﴾ مَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ [الحج: ٧٣ ـ ٧٤]، ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الحج: ٦٢]، فقدم

---

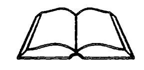
(١) في (أ) و(ب): [فالإتيان]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

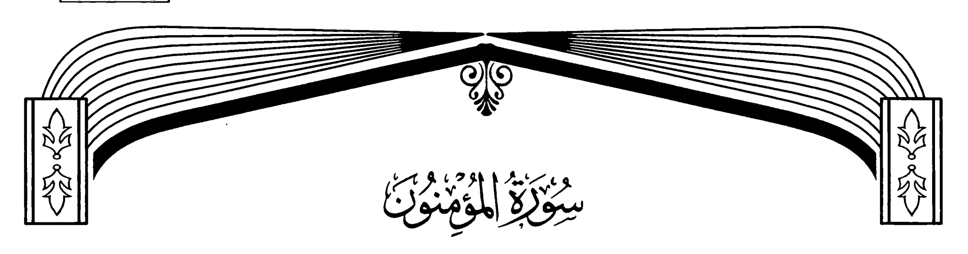
وأخّر لعامل أيضًا على التقديم والتأخير لسنا الآن له، فهذه كآية البقرة سواء، ولما لم يقع في سورة لقمان مثل هذا لم يرد فيها التأكيد، وذلك أبين شيء وأنسبه، وإعراب هذا الضمير مبتدأ أو فصلًا، وثمرته التأكيد لما ذكر، والله أعلم.

• **الآية السابعة من سورة الحج:** قوله تعالى: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿٦٤﴾﴾ [الحج]، وفي سورة لقمان: ﴿لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿٢٦﴾﴾ [لقمان].

للسائل أن يسأل عن زيادة «ما» في قوله في الآية الأولى: ﴿وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ﴾ [الحج: ٦٤]؟ وزيادة لام الابتداء المؤكدة في الجملة التي هي خبر إن سقوط الحرفين في آية لقمان؟

والجواب: أن الزيادتين معًا للتأكيد، لا تدخل اللام الخبر لغير ذلك، وتكرار الموصول أيضًا لذلك فدخلتا في آية الحج لما قدرت الآية قبلها من السورة من بنائها على مقصود التأكيد فجواب هذين السؤالين حاصل مما تقدم، والله أعلم.





سورة المؤمنون

• **الآية الأولى منها:** قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ۝٢ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ ۝٤ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ۝٥ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ۝٦ فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ ۝٧ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ ۝٨ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ ۝٩ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ۝١٠ ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ۝١١﴾ [المؤمنون].

وفي سورة المعارج: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ۝١٩ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ۝٢٠ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا ۝٢١ إِلَّا ٱلْمُصَلِّينَ ۝٢٢ ٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ دَآئِمُونَ ۝٢٣ وَٱلَّذِينَ فِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ۝٢٤ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ ۝٢٥ وَٱلَّذِينَ يُصَدِّقُونَ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٢٦ وَٱلَّذِينَ هُم مِّنْ عَذَابِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ ۝٢٧ إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِمْ غَيْرُ مَأْمُونٍ ۝٢٨ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ۝٢٩ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ۝٣٠ فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ ۝٣١ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ ۝٣٢ وَٱلَّذِينَ هُم بِشَهَٰدَٰتِهِمْ قَآئِمُونَ ۝٣٣ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ۝٣٤ أُو۟لَٰٓئِكَ فِى جَنَّٰتٍ مُّكْرَمُونَ ۝٣٥﴾ [المعارج].

للسائل أن يسأل عما اختلف في هاتين السورتين من هذه الأوصاف بالتكرر فيهما والزيادة مع اتحاد مرماهما من ذكر حلي[(١)] المؤمنين وأوصافهم التي بها نجاتهم بتوفيق الله إياهم؟ ففي الأولى: ذكر الخشوع في الصلاة، والإعراض عن اللغو، والتنصيص على الزكاة، ولم يرد إفصاح بهذه الخِصَال الثلاث في سورة المعارج، وفي سورة المعارج المداومة على الصلاة، وتعيين ذوي الحق في المال بأنهم السائل والمحروم، وذكر التصديق بيوم الدين،

---

(١) في (أ) و(ب): [حالي]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

والدين الجزاء، وذكر الإشفاق من عذاب ربهم وأنه غير مأمون، وذكر القيام بالشهادة، ولم يقع في إفصاح بهذه الخصال الخمس من سورة «المؤمنون» وتوارد على الاتفاق في السورتين التساوي على حفظ الفروج، وذكر الأمانة، والعهد، والمحافظة على الصلاة، أربعتها، **فهذه ثلاثة سؤالات**: أحدها: التكرر والاتفاق؟ والثاني: وجه ما اختصت به سورة «المؤمنون»، والثالث: (وجه) ما اختصت به سورة المعارج؟

والجواب عن الأول: أن حفظ الفروج أحد الأصول الخمسة التي اتفقت فيها الشرائع، ولم يخالف فيها أحد من العقلاء، وهي: حفظ النفوس، والأموال، والفروج، والعقول، والأعراض.

وأما الأمانة فلا يتم حفظ هذه الخصال إلا بها، فهي الأصل لتلك الأصول، والضابط لجميع التكاليف، وزمام الأديان، وفي الحديث: «**الدين الأمانة ولا دين لمن لا أمانة له**»[1] وهي التي عرضت على السماوات والأرض والجبال فأبت عن حملها، وهي بالجملة ملاك الدين.

وأما الوفاء بالعهد فَلَاحِقٌ بالأمانة في نصاب التأكيد، قال تعالى: ﴿وَأَوۡفُواْ بِٱلۡعَهۡدِۖ﴾ [الإسراء: ٣٤]، وتكرر الأمر بذلك لعظيم قدر الأمانة و(العهد).

وأما المحافظة على الصلوات، رعيًا لأوقاتها، وكيفية أدائها، وما تنطوي عليه من جميع مطلوباتها ومتعلقاتها، وما تستلزمه وتستتبعه[2] حتى تكون ناهية عن الفحشاء والمنكر، فذلك كل الدين، والمعبر به عن أخص صفات الناجين[3] في قوله تعالى إخبارًا عن جواب الهالكين: ﴿قَالُواْ لَمۡ نَكُ مِنَ

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أنس بن مالك، حديث رقم (١٢٤٠٦)، وقد حسنه شعيب الأرناؤوط في تعليقه على المسند، وقال: «حديث حسن، وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي هلال فقد روى له أصحاب السنن»، ونص الحديث هو: «**لا إيمان لمن لا أمانة له ولا دين لمن لا عهد له**».

(٢) في (أ) و(ب): [لا تستتبه]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

(٣) في (أ) و(ب): [التأخير]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

﴿ٱلْمُصَلِّينَ ۝٤٣﴾ [المدثر]، فموقع هذه الخصال الأربع وضمها لما سواها من المطالب الإيمانية، واشتمالها على جميعها، أوجب تعيينها بالذكر، ولم يكن ليحصل من ذكر غيرها ما حصل من التنصيص عليها فتكررت في السورتين، ونص فيهما عليها لأنها أمهات لما سواها.

فإن قلت: فإن الزكاة شقيقة الصلاة في التأكيد لأنها أم العبادات المالية، ولهذا قاتل أبو بكر مانعيها ورجع الصحابة ﷺ إلى قوله، وقل ما يرد الأمر بالصلاة في كتاب الله إلا مقرونًا به الأمر بالزكاة، قال تعالى: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، وهذا هو الذي هُدِيَ إليه الصديق ﷺ، غير متذكر في الوقت ـ والله أعلم ـ للآية، وإذا وضح ذلك **فللقائل أن يقول**: فلم لم تذكر مع أنها من الأمهات؟

والجواب عن هذا ـ والله أعلم ـ: أن وصف الحق بمعلوم في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ فِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ۝٢٤﴾ [المعارج] جار مجرى الإفصاح بذكر الزكاة، إذ لا مطلوب معلومًا مقدرًا في المال إلا الزكاة، فقام الوصف مقام الإفصاح بذكرها.

والجواب عن السؤال الثاني: وهو وجه ما خصت[1] به آية «المؤمنون» وهو أنه افتتحها تعالى بقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١﴾ [المؤمنون]، والمفلح الظافر ببغيته، ابتدأ من أوصاف المفلحين بأجل خصالهم، وهو خشوعهم في صلاتهم المنبئ بعظيم خوفهم الذي لا يمكن معه تفريط ولا فتور في العبادة، ثم قال: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ۝٣﴾ [المؤمنون]، ومن أعرض عن اللغو سلم من كل ما يشين دينه، وحصل من هذا وما قبله ترك المخالفات جملة، ثم قال: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ ۝٤﴾ [المؤمنون]، وهذه أخت الصلاة، قال تعالى: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، وقال بعد: ﴿فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ﴾ [التوبة: ١١]، وقد حصل بحصول هذه الخصائص ما به وصف المتقون في قوله: ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]،

(١) في (أ): [اختصت].

إلى قوله: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٥﴾ [البقرة]، فوضح منه أن هذه أخص صفات من أفلح وفاز برضا الله سبحانه، فهذا ما أوجب تخصيص هذه السورة بالإفصاح بهذه الأوصاف الثلاثة.

وأما ما خصت به سورة المعارج ـ وهو **الجواب الثالث** ـ فإنه سبحانه لما وصف الإنسان بقوله: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ۝١٩﴾ [المعارج]، والهلوع: الفزع الشديد يقال: هلع بكسر ثانيه فهو هلع وهلوع، ثم ذكر سبحانه ما يثمره للإنسان هلعه فقال: ﴿إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ۝٢٠﴾ [المعارج]، والجزع ضد الصبر، ﴿وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا ۝٢١﴾ [المعارج]، والمنع ضد الإعطاء وكلا الوصفين من الجزع والمنع مذموم، مأمور شرعًا بضدهما من الصبر والإيثار، وقد أثنى سبحانه على الصابرين والمؤثرين، فالهلع من أرذل صفات الإنسان، فذكر تعالى صفات من سلم منه، وأنهم المداومون على صلاتهم؛ لأن المداومة على الصلاة عنوان على تلقي الأوامر بالقبول والامتثال، ولا يكون ذلك إلا عن يقين صادق، وقد قال تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱصْطَبِرْ عَلَيْهَا ۖ لَا نَسْـَٔلُكَ رِزْقًا ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكَ ۗ﴾ [طه: ١٣٢]، ومن تيقن أن خالقه تكفل له برزقه أجمل في الطلب، وذهب عنه الجزع، ومن علم الحق في ماله من زكاة مفروضة أو صدقة مندوب إليها لم يكن منوعًا للخير، فإذا اتصف بما ذكر، وكان ذلك عن(١) تصديق يقيني بيوم حسابه، وإشفاق من عذاب ربه وعقابه، ولم يأمن المكر ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ۝٩٩﴾ [الأعراف]، فمن كان هكذا فليس بهلوع، فلهذا استثنى من اتصف بهذه الصفات الجليلة عن مسببات الهلع من المنع والجزع، فهذا وجه تخصيص هذه السورة بالإفصاح بما خصت به من هذه الأوصاف مفصحًا به.

وإنما قلت: مفصحًا به لأن ما ذكر في هذه السورة مما لم يقع به إفصاح في سورة «المؤمنون» داخل تحت ما ذكر هناك، كما أن ما أفصح به هناك داخل تحت ما ذكر مفصحًا به هنا؛ ألا ترى أن أفعال المكلفين من الأحكام

(١) في (أ) و(ب): [على].

الخمسة وهي: الواجب والمحظور والمندوب والمكروه والمباح، كل ذلك داخل تحت ضابط الأمانة والوفاء بالعهد، ومن أوفى بما عاهد عليه الله في أمانة فقد أتى ووفى بجميع التكاليف الشرعية أخذًا وتركًا، وكذا الصلاة الموصوفة تمامًا وخشوعًا بأنها ناهية عن الفحشاء والمنكر، إلا أن الإفصاح التنصيص النطقي حكم، عليه بنينا ما تقدم، فقد وضحت النسبة فيما خصت به كل واحدة من السورتين، ووجه ما اتفقنا في وروده مفصحًا به، والله سبحانه أعلم.

وأما الشهادة فداخلة تحت الأمانة، ووجه تخصيص هذه السورة بالإفصاح بها أنها الثانية في الترتيب الثابت، فاستوفت وأكدت ما أشير إليه في الأخرى، والله أعلم.

• **الآية الثانية من سورة «المؤمنون»:** قوله تعالى في قصة نوح عليه السلام: ﴿فَقَالَ ٱلْمَلَؤُا۟ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ﴾ [المؤمنون: ٢٤]، وفي القصة الثانية بعد: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱلْـَٔاخِرَةِ وَأَتْرَفْنَٰهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [المؤمنون: ٣٣].

في هاتين الآيتين سؤالان: **الأول**: لم قدم المجرور في القصة الثانية على الصفة فقيل: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، ولم يؤخر عنها كما ورد في قصة نوح مع الاتفاق في وصف الملأ في القصتين بالكفر؟ **والسؤال الثاني**: وجه زيادة ما عطف على الوصف بالكفر في القصة الثانية من قوله: ﴿وَكَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱلْـَٔاخِرَةِ وَأَتْرَفْنَٰهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾، مع استحقاقهم العذاب بمجرد كفرهم، فما ثمرة الزيادة عليه؟

والجواب عن الأول: أن المجرور الذي هو: ﴿مِن قَوْمِهِ﴾ رافع إمكان أن يكون القائلون غيرهم، ويليه في الحاجة إلى ذكره وسمهم بالكفر؛ لأنه سبب أخذهم وهلاكهم، إلا أنه لما كان قد يفهمه سياق الكلام لم يلزم الإفصاح (به)[1] في كل موضع وإن أفصح به هنا، ألا ترى أنه لم يرد في قصة نوح عليه السلام

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

من سورة الأعراف، أما الإفصاح بالمجرور فالإفصاح به أو بضمير يقوم مقامه ضروري لا بد منه ليحصل منه تخصيص الحكم بمن تقدم كما لو قيل: قالوا، ثم حيث يفيد تأكيدًا في البيان أو زيادة في التخصيص اعتناء برفع المفهوم ورفع احتماله جملة يقدم في فصيح الكلام وإن كان فضلة ومنه[1].

لتقربن قربًا جلذيًّا ما دام فيهن فصيل حيا

أي: ما دام في هذه النوق، فرفع بتقديم المجرور احتمال أن يكون المراد: ما دام في الوجود، وقد تقدم مثل هذا، فكما يقدم على الخبر فكذلك يقدم على الصفة للحاجة إليه.

فإن قلت: لا فرق بين هذه القصة وقصة نوح قبلها في الحاجة إلى هذا المجرور أو ما يقوم مقامه فَلِمَ لَمْ يقدم هناك؟

قلت: لم يرد هناك غير صفة واحدة جعلت مع موصوفها كشيء واحد وإن كان الوصف بموصول، والموصول يطول بصلته، إلا أن طوله بصلته لا يزيله عن تقديره باسم واحد، فمن حيث جعلت الصفة مع موصوفها كشيء واحد للحاجة إليها، وكونها مفردة، قرنت بموصوفها وتأخر المجرور، فقال تعالى: ﴿فَقَالَ ٱلْمَلَؤُا۟ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ﴾ [المؤمنون: ٢٤]، وحيث لم يقع الاكتفاء بصفة واحدة وزيد عليها، ولا يمكن جعل صفتين فما زاد مع موصوفها كشيء واحد، قدم المجرور، فقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱلْأَخِرَةِ وَأَتْرَفْنَٰهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [المؤمنون: ٣٣]، فوقع المجرور في كل من الآيتين على ما يجب، وعطفت الصفات بعضها على بعض لورودها غير صفة؟

والجواب عن السؤال الثاني: أن وجه الزيادة على الوصف بالكفر في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱلْأَخِرَةِ وَأَتْرَفْنَٰهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾، أنها منبئة بأن المذكورين في القصة الثانية ليسوا في شمول الكفر إياهم واستيلائه على معظمهم كقوم نوح عليه السلام؛ [بل الإيمان][2] في هؤلاء

(١) سبق تخريجه. والجلذيّ: الشديد.

(٢) في (ب): [بالإيمان]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

أفشى وأكثر، قال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا﴾ [هود: ٥٨]، ولم يقع هنا وصف من آمن من قوم هود بقلة ولا بكثرة، فبقي الاحتمال في الطرفين على حد سواء، إلا أنه ورد في وصف الملأ المكذبين من قوم هود في هذه السورة، ممن أفصح بالرد والتكذيب وصد الناس عن اتباعه، ما يشعر [بأنهم][1] ليسوا أكثر قومه، وذلك لما وصفهم به بعد الكفر من التكذيب والإتراف وهو التنعم والترفه، والعقل شاهد أن المترفين ليسوا جميعهم، أما الكفر فلا يبعد اتصاف أمة بأسرها به، ويبعد اتصاف جميعهم بالامتداد في التنعم والترفه، بل ذلك يمتنع به أن يتصف به الأكثر، فأشعر وصفهم بما ذكر بعد كفرهم بكثرة ما ذكر فيمن عداهم بخلاف الحال في قوم نوح، وأشعر أيضًا بامتدادهم وتمكنهم في دنياهم أكثر من غيرهم، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ۝٦ إِرَمَ ذَاتِ ٱلْعِمَادِ ۝٧ ٱلَّتِى لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِى ٱلْبِلَٰدِ ۝٨﴾ [الفجر]، فأشعرت زيادة الوصف بتوسع الحال وامتداد الآماد، فلم يكن بد من وصفهم بما ذكر.

• **الآية الثالثة من سورة «المؤمنون»:** قوله تعالى: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ بِٱلْحَقِّ فَجَعَلْنَٰهُمْ غُثَآءً فَبُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝٤١﴾ [المؤمنون]، ثم قال تعالى عند ذكر القرون: ﴿فَأَتْبَعْنَا بَعْضَهُم بَعْضًا وَجَعَلْنَٰهُمْ أَحَادِيثَ فَبُعْدًا لِّقَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ ۝٤٤﴾ [المؤمنون].

فقال في الأولى: ﴿فَبُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝٤١﴾، ثم قال في الثانية: ﴿فَبُعْدًا لِّقَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ ۝٤٤﴾، **للسائل أن يسأل عن الفرق؟**

والجواب: أن الآية الأولى في أمة معينة، قد بُيِّن حالها وقبيح مرتكبها، وتحصل العلم بكفرهم وظلمهم أنفسهم، فقيل: ﴿فَبُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝٤١﴾، ووقوع اسم الظلم عليهم على أتم ما يقع عليه، من عدم الإيمان، وارتكاب العظائم من كفر وتكذيب وقبيح الرد، على ما تفصل في الآي قبلها، وأما قوله بعد: ﴿فَبُعْدًا لِّقَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ ۝٤٤﴾، فورد عقب إجمال إخبار بطوائف وأمم اجتمعوا في التكذيب ورد ما جاءتهم به رسلهم، فأعقب بوصف إذا وجد كان

---

(١) في (ب): [أنهم].

ما سواه من قول وعمل مناسبًا له وبحسبه وهو عدم الإيمان، ولم يكن وصفهم بالظلم ليعطي ذلك لوقوعه على الظلم بالكفر وعلى الظلم بمعصية والمعصية ليست كفرًا، ألا ترى أن بعض من يقع عليه اسم الظلم ويوسم به قد يكون مبقى عليه اسم الإيمان، بل لم يقترن به ما يقتضي كفره، أما من اتصف بعدم الإيمان فلا فلاح معه، فلما اجتمع هؤلاء الطوائف في عدم الإيمان وسموا به ولما كان عدم الإيمان فلا فلاح معه، فلما اجتمع هؤلاء الطوائف في عدم الإيمان وسموا به، ولما كان عدم الإيمان حاصلًا لمن تقدم بما ذكر من تكذيبهم وأخذهم بالصيحة وجعلهم غثاء أعقب وصفهم بما ينبئ بالزيادة على كفرهم، إذ الكفر حاصل.

فإن قلت: فقد تقدم في وصف هؤلاء الأمم: ﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾ [المؤمنون: ٤٤]، وحصل من ذلك عدم إيمانهم فلم كرر؟ ولِمَ لَمْ يوصفوا بالظلم؟

قلت: لم يقع في ذكر هؤلاء تفصيل مرتكباتهم كما ورد فيمن تقدمهم، فناسب إجمال الواقع من التكذيب إجمال الوصف بعدم الإيمان، وجاء كل من ذلك على ما يجب، والله أعلم.

• **الآية الرابعة من سورة «المؤمنون»**: قوله تعالى: ﴿بَلْ قَالُوا۟ مِثْلَ مَا قَالَ ٱلْأَوَّلُونَ ﴿٨١﴾ قَالُوٓا۟ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿٨٢﴾ لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا هَٰذَا مِن قَبْلُ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٨٣﴾﴾ [المؤمنون]، وفي سورة النمل: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ ﴿٦٧﴾ لَقَدْ وُعِدْنَا هَٰذَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٦٨﴾﴾ [النمل].

للسائل أن يسأل عن تقديم المضمر المذكور والمعطوف عليه على المفعول الذي (هو) «هذا» في آية «المؤمنون» وعكس ذلك في آية النمل؟

والجواب عنه، والله أعلم: أنه لما تقدم قبل آية «المؤمنون» قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ أَمْ جَآءَهُم مَّا لَمْ يَأْتِ ءَابَآءَهُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٦٨﴾﴾ [المؤمنون]، فتقدم التعريف في هذه الآية أن آباءهم قد جاءتهم الرسل، وأنذروا كما أنذر هؤلاء، لهذا قالوا: ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا هَٰذَا مِن قَبْلُ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٨٣﴾﴾،

ولما لم يتقدم في آية النمل ذكر إنذار آبائهم كان أهم شيء ذكر الموعود به الذي هو «هذا»، فقالوا: ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا هَٰذَا﴾ [النمل: ٦٨].

• **الآية الخامسة:** قوله تعالى: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾﴾ [المؤمنون]، ثم قال في الآية التي تليها: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾﴾ [المؤمنون]، وفي (الآية) التالية: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾﴾ [المؤمنون].

للسائل أن يسأل عن الوجه فيما أعقبت به كل آية من هذه؟

والجواب عن ذلك الوجهين: أحدهما: أن كل توبيخ أعقب به في الآيات الثلاث مناسب للتذكير الواقع قبله المترتب عليه الجواب بالتوبيخ، أما الأولى فإنه لما قيل فيها: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾﴾ [المؤمنون]، والمراد الأرض ومن فيها وما فيها وما اشتملت عليه من بحارها وأنهارها وأشجارها وجبال إرسائها ومختلف عوالمها وما انطوت عليه واشتملت، هذا هو المراد بقوله تعالى: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ﴾، فوقع الاجتزاء بمن فيها عما فيها إيجازًا لحصول ذلك في قوة الكلام، كما قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ ۗ﴾ [يونس: ٦٦]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ ٱلْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا﴾ [مريم: ٤٠]، وليس المراد في هاتين الآيتين تخصيص ما تقع عليه «من» فكذلك قوله تعالى: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ﴾، إذ مقصود الآية الاعتبار والاستدلال بمصنوعاته [سبحانه][1] على انفراده بالخلق والأمر، قال تعالى: ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ﴿٢٠﴾﴾ [الذاريات]، فكأن قد قيل لهم: إذا أقررتم بأن ذلك [كله][2] ملك الله تعالى وخلقه فهلا اعتبرتم بما في الأرض من الآيات واستدللتم بذلك على نفي الشريك والنِّد للمنفرد بملك الأرض والسماوات إذ ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ﴾ [الأنبياء: ٢٢] وقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾﴾ [الأعراف]،

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.
(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

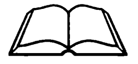
وهلا استدللتم بتكرر إنبات النبات وعودة إخراج الثمرات على إحياء الأموات ﴿كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ۝٥٧﴾ [الأعراف]، ثم لما قال تعالى: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ۝٨٦﴾ [المؤمنون]، وذلك الخلق أعظم من [خلقكم][(١)] وخلق الأرض الحاملة [لكم][(٢)] وأخبر بقوله: [﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون: ٨٧]]، فقل لهم إذا أقررتم أنه مالك ذلك على عظيم أمره أفلا اتقيتموه إذ أنتم في قبضته بإقراركم، ثم لما قال: ﴿قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٨٨﴾ [المؤمنون]، [فبلغوا][(٣)] بالإقرار بذلك مع [عظيم][(٤)] ما قرروا عليه قبله مبلغ غاية توجب الإيمان للمعتبر بما قيل لهم وذكروا به من علم هذا، وقيل لهم: من علم هذا ثم لم يطع من له ذلك ويفرده تعالى بالعبادة فهو مسحور ﴿فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ۝٨٩﴾ [المؤمنون]؛ أي: كيف تسحرون؟

والجواب الثاني: وهو أجرى مع ظاهر الآية، من غير تكلف تقدير، وليس بخلاف للأول[(٥)] إلا في عبارة، وهو أن تقول: إن تذكيرهم ورد أولًا بذكر ما كانوا يقرون ولا يتوقفون فيه وهو ملكه سبحانه الأرض ومن فيها؛ قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، والخالق مالك لما خلقه، فكأن قد قيل لهم: إذا علمتم بانفراده سبحانه بذلك فهلا أفردتموه بالعبادة واستدللتم بالبدأة على العودة ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ۝٨٥﴾ [المؤمنون]، ثم ذكروا بربوبيته سبحانه وملكه السماوات السبع والعرش فاعترفوا إلى اعترافهم بما تقدم وإقرارهم بملكه لما ذكر وقدرته وقهره ولو سيقت لهم سعادة لكان تذكرهم لذلك يؤثر خوفهم من عذابه، فلما لم يقع ذلك منهم قيل لهم ﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ ۝٨٧﴾ [المؤمنون] ثم ذكروا بعظيم سلطانه تعالى، وعلو قهره

---

(١) في (أ) و(ب): [خلقهم].
(٢) في (أ) و(ب): [لكم من خلقكم].
(٣) ما بين المعقوفتين بهامش (ب).
(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.
(٥) في (أ) و(ب): [الأولى].

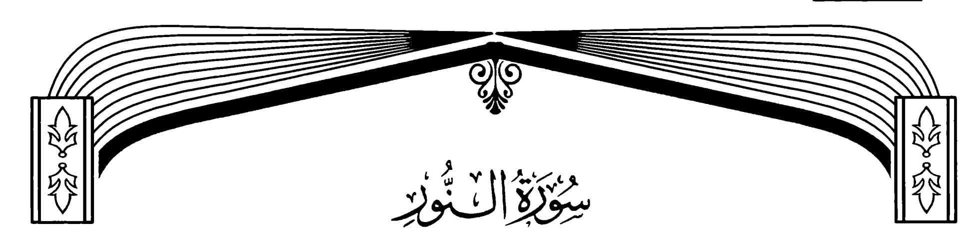
لجميع الموجودات، وكونها في قبضته، وأنه لا حكم لأحد عليه تعالى فقال: ﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾﴾ [المؤمنون]، ثم ذكر اعترافهم بهذا في قوله: [﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون: ٨٩]][(١)]، فلما تم تقريرهم على جميع ما تقدم مما ذكروا به، واعترافهم بكل ذلك، ولم يعقبهم إقرارهم ولا اعترافهم الإيمان والانقياد، كانوا كمن فقد عقله أو سحر، فاختل نظره وعقله، فقيل لهم: كيف تسحرون ما بالكم أنى تستحرون؟[(٢)] ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٩٢﴾﴾ [المؤمنون]، فقد وضح تناسب هذا كله، وتبين التحامه.



---

(١) في (أ) و(ب): [فسيقولون]، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

(٢) كذا بالأصل: [تستحرون]: على صيغة الافتعال [تفتعلون].



سورة النور

• **الآية الأولى منها:** قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ [وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ۝١٠](1)﴾ [النور]، (وبعد ذلك)(2): ﴿[وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ](3) وَأَنَّ ٱللَّهَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ۝٢٠﴾ [النور].

يسأل عن وجه الاختلاف في المعطوفات(4) في الآيتين من الصفات العلية إخبارًا من قوله في الأولى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ۝١٠﴾، وفي الثانية: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ۝٢٠﴾؟ وهل كان يناسب عكس الوارد؟

والجواب: أن الآية الأولى لما انبنت على آية التلاعن، وفيها من الستر على المسلمين ممن امتحن بتلك البلية، ومن إخفاء الحكمة في حكم التلاعن وشرعيته على ما استقر (عليه)(5) أمره، مما يعجز عن فهمه كل معتبر، أعقبت بالصفتين المناسبتين لما ذكرنا مما هو غير خاف فقيل: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ۝١٠﴾، ولما تقدم قبل الآية الثانية قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ﴾ [النور: ١٩]، وجرى بظاهر هذه الآية من الوعيد ما يشتد خوف كل مؤمن (منه)، أعقب ذلك بصفتين مبقيتين رجاء المؤمنين، ومشعرتين(6) بأن هذا العذاب إن نفذ الوعيد به ليس الخلود في النار، ما لم يكن من فاعل ذلك كفر باعتقاد حِلِّيَّةِ(7) تلك

---

(١) في (أ): [وأن الله رؤوف رحيم].
(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) وفي (ب): [بعدها].
(٣) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.
(٤) في (أ) و(ب): [المعطوف].
(٥) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).
(٦) في (أ) و(ب): [مشيرتين]، وما ذكرناه أصح.
(٧) كذا بالأصل: [حِلِّيَّة] بلام وياء مشددتين وهي مقابل الحُرمة.

المعصية أو التكذيب بالوعيد أو التلبس بما هو كفر، وأنه إذا لم يكن شيء من هذا فلا قاطع عن التوبة، فقال: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ۝٢٠﴾، فقد وضح أن ورود كل من هذه الصفات المعطوفة على ما يجب ويناسب، وأن العكس لا يناسب، والله أعلم.

ومما يسأل عنه هنا جواب «لولا»: كيف تقديره ولم حذف؟ وإن لم يكن هذا من مقصود هذا الكتاب.

والجواب عنه أن التقدير في الآية الأولى: لَفَضَحَ فاعل ذلك، أو ما يرجع إلى هذا، وجوابها في الثانية: لَعَجَّل[1] عذاب فاعل ذلك من حيث إشاعة الفاحشة في المؤمنين، أو لأهلكهم، وأما مسوغ الحذف فطول الكلام بالمعطوف، والطول داع للحذف فحذف ذلك، ولدلالة ما تقدم عليه، وذلك كثير في كلامهم.

• **الآية الثانية من سورة النور:** قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْـَٔايَـٰتِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ۝٥٨﴾ [النور]، ثم قال: ﴿وَإِذَا بَلَغَ ٱلْأَطْفَـٰلُ مِنكُمُ ٱلْحُلُمَ فَلْيَسْتَـْٔذِنُوا۟ كَمَا ٱسْتَـْٔذَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَـٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ۝٥٩﴾ [النور].

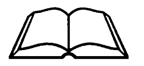
للسائل أن يقول: لم قال في الأولى: ﴿ٱلْـَٔايَـٰتِ ۗ﴾ وفي الثانية: ﴿ءَايَـٰتِهِۦ ۗ﴾؟

والجواب: أنه لما تقارب اللفظ الواحد عدل عن تكراره بلفظ واحد فيما تقارب، على عادة العرب في استثقالها تكرر اللفظ الواحد بعينه في بيت واحد من الشعر أو ما تقارب من الكلام، ما لم يحمل على ذلك حامل من المعنى، فجيء بالآيات في الأولى معرفًا بالألف واللام للعهد فيما تقدم من المعتبرات الواضحة الدلالة، وفي الآية الثانية مضافًا إلى الضمير (المتصل) لتحصل نسبة الآيات لمن هي له تعالى، كانت الثانية هي المضافة لأنها مع ما تعطيه من النسبة مبينة للأولى بيانًا تأكيديًا، إذ من المعلوم أنها آياته سبحانه،

---

(١) في (ب): [تعجيل].

فجاء ذلك على ما يجب، ومن الوارد على هذا الرعي ـ والله أعلم ـ قوله في سورة البقرة: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْأَيَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١٩﴾﴾، ثم قال تعالى بعد آي: ﴿وَيُبَيِّنُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٢١﴾﴾ [البقرة]، فهذا مثل الوارد في سورة البقرة، والله أعلم.



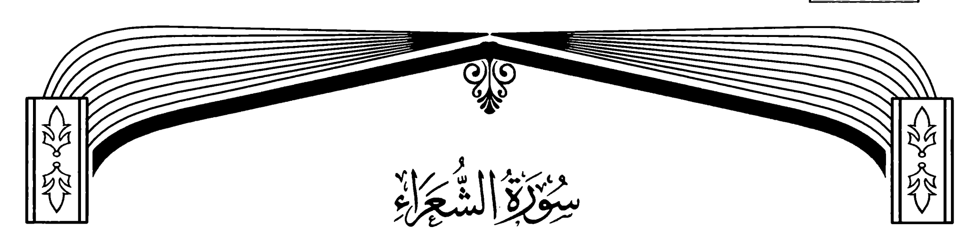


سُورَةُ الفُرْقَانِ

• **الآية الأولى (منها):** قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخۡلُقُونَ شَيۡـًٔا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ﴾ [الفرقان: ٣]، وفي سورة يس: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لَّعَلَّهُمۡ يُنصَرُونَ ﴿٧٤﴾﴾ [يس].

للسائل أن يسأل عن ورود اسمه سبحانه مضمرًا في قوله سبحانه: ﴿مِن دُونِهِۦٓ﴾ في سورة الفرقان، ومظهرًا في قوله: ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ في سورة يس، ما وجه ذلك؟

والجواب عنه: أن آية الفرقان تقدم قبلها اسمه سبحانه مكنيًّا عنه جل وتعالى في قوله: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ عَلَىٰ عَبۡدِهِۦ لِيَكُونَ لِلۡعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴿١﴾ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلَمۡ يَتَّخِذۡ وَلَدًا وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلۡمُلۡكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَىۡءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرًا ﴿٢﴾﴾ [الفرقان]، فورد اسمه سبحانه مكنيًّا عنه ثماني مرات: أولها الموصول (وهو) الذي من قوله: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى﴾، وفاعل نزل المضمر، والضمير في ﴿عَبۡدِهِۦ﴾ والموصول الثاني، والضمير المجرور باللام، والضمير الفاعل في ﴿وَلَمۡ يَتَّخِذۡ وَلَدًا﴾، والضمير في «له» المجرور، والضمير الفاعل في ﴿وَخَلَقَ﴾، فلما تكرر اسمه مكنيًّا عنه ثماني مرات جرى بعد ذلك في قوله: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ﴾ مضمرًا على حكم ما تقدم، ولو ورد مظهرًا لم يكن ليناسب، وأما الوارد في سورة يس فتقدم قبل الآية قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ أَعۡهَدۡ إِلَيۡكُمۡ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعۡبُدُواْ ٱلشَّيۡطَٰنَۖ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٦٠﴾﴾ [يس]، فلم يكن ورود اسم الله تعالى هنا مضمرًا ليناسبه لو قيل: واتخذوا من دونه لما تقدم قبله ذكر الشيطان وتحذيرهم من عبادته، فجاء كل من الآيتين على ما يجب ويناسب.



سورة الشعراء

• **الآية الأولى (منها):** قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَا ضَيْرَ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ ۝٥٠﴾ [الشعراء]، وفي سورة الزخرف: ﴿وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ ۝١٣ وَإِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ ۝١٤﴾ [الزخرف].

للسائل أن يسأل عن تخصيص خبر «إن» هنا بزيادة لام التأكيد وحذفها من الأولى؟

والجواب: أنه لما كان قوله السحرة: ﴿لَا ضَيْرَ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ ۝٥٠﴾ [الشعراء]، جوابًا لفرعون لما توعدهم بقوله: ﴿لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ ۝٤٩﴾ [الشعراء]، فجاوبوه بقولهم: ﴿لَا ضَيْرَ﴾ ـ أي: لا ضرر ـ ﴿إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ ۝٥٠﴾؛ أي: إذا فعلت بنا ذلك فإنا منقلبون إلى ربنا ومجازون على صبرنا، فجاوبوه معزين أنفسهم ومتناسين بما ينتظرون من الثواب وعظيم الجزاء بسبقهم إلى الإيمان وصبرهم أن فعل بهم ذلك الامتحان، فليس موضع قسم ولا تأكيد بما هو إخبار عن رجائهم وما ينتظرونه ثوابًا على إيمانهم، فلا مدخل للام التأكيد هنا.

وأما آية الزخرف فمبنية على ما تقدمها من الإخبار عن مشركي العرب في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ۝٩﴾ [الزخرف]، والمراد بذلك إقامة الحجة عليهم في إنكار البعث، فطابق ذلك وناسبه تأكيد قول المؤمنين المقول لهم: ﴿لِتَسْتَوُۥاْ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُواْ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُواْ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ ۝١٣ وَإِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ ۝١٤﴾ [الزخرف]، فأكد هذا وضمن معنى القسم، وأحرز ذلك تقديم ما النافية في قولهم: ﴿وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ ۝١٣﴾، فوطأت ما في هذه الجملة من معنى القسم وأشعرت به، ثم جيء بالجملة

مؤكدة بحرفي التأكيد وهما إن واللام، فدخلت إن على الاسم واللام على الخبر لما تقدم منهم إنكار البعث جاوبهم المؤمنون، فكأنهم قالوا: والله إنه لحق، فسوغ دخول اللام ما قصد من هذا الغرض، وليس ذلك في آية الشعراء، فورد كل على ما يناسب، والله أعلم.

• **الآية الثانية من سورة الشعراء:** قوله تعالى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَٰهِيمَ ﴿٦٩﴾ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٧٠﴾ قَالُوا۟ نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ ﴿٧١﴾﴾ [الشعراء]، وفي سورة الصافات: ﴿وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِۦ لَإِبْرَٰهِيمَ ﴿٨٣﴾ إِذْ جَآءَ رَبَّهُۥ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٤﴾ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَاذَا تَعْبُدُونَ ﴿٨٥﴾ أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴿٨٦﴾ فَمَا ظَنُّكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٧﴾﴾ [الصافات].

يسأل عن زيادة اسم الإشارة في قوله: ﴿مَاذَا تَعْبُدُونَ ﴿٨٥﴾﴾ وسقوطها في سورة الشعراء؟

والجواب عن ذلك: أن قصص الرسل عليهم السلام مع أممهم لم تأت في القرآن العظيم على نهج واحد في الدعاء والجواب والمراجعة والمحاورة، ولا يمكن ذلك لاختلاف طباع الأمم وأغراضهم واختلاف الحالات، ولكل مقام مقال، فمرة ترد القصة على الدعاء وإبداء الحجة والتوبيخ من غير ذكر شيء من جواب المدعوين سوى الإخبار بتكذيبهم، ومرة يورد من مقالات الأمم لرسلهم اليسير، ومرة يمد إطناب الكلام في المحاورات بين الرسل والأمم.

فمن الضرب الأول: قول إبراهيم عليه السلام في سورة الصافات: ﴿مَاذَا تَعْبُدُونَ ﴿٨٥﴾﴾ [الصافات] إلى آخر القصة، ولم يرد فيها كلمة واحدة من مراجعتهم له سوى الوارد من قولهم: ﴿ٱبْنُوا۟ لَهُۥ بُنْيَٰنًا فَأَلْقُوهُ فِى ٱلْجَحِيمِ ﴿٩٧﴾﴾ [الصافات] وليس هذا بمراجعة له ولا جوابًا على كلامه عليه السلام.

ومن الضرب الثاني: آية الشعراء فإنه ذكر فيها جوابهم بقوله تعالى مخبرًا عنهم: ﴿نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ ﴿٧١﴾﴾ [الشعراء]، ثم لما سألهم عليه السلام تقريعًا لهم وتوبيخًا فقال: ﴿...هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴿٧٢﴾ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ﴿٧٣﴾﴾ [الشعراء]، جاوبوا بقولهم: ﴿بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٧٤﴾﴾ [الشعراء].

ومن الضرب الثالث: قصة شعيب عليه السلام في سورة هود وأشباهها، وتأمل

القصص الواردة في القرآن تجدها جارية على ما ذكرته، فلما كان في آية الصافات دعاء إبراهيم عليه السلام لهم مبينًا حالهم الشنيع وسيئ مرتكبهم ممتد الإطناب فيما يقطع بهم من قوله: ﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴿٨٦﴾﴾ [الصافات] وقوله: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴿٩٥﴾﴾ [الصافات]، وعيوا بالجواب ولم يحك عنهم غير قولهم: ﴿قَالُوا۟ ٱبْنُوا۟ لَهُۥ بُنْيَٰنًا فَأَلْقُوهُ فِى ٱلْجَحِيمِ ﴿٩٧﴾﴾ [الصافات]، ناسب ذلك زيادة اسم الإشارة، ولما كانت آية الشعراء واردة على غير هذا النهج ناسب سقوط اسم الإشارة فقيل: ﴿مَا تَعْبُدُونَ﴾ ولم يقل: «ماذا» كما في آية الصافات، ومن المفهوم عن العرب أن المستفهم إذا قصد التقريع والتوبيخ أطال كلامه إدلاء بحجته وتعنيفًا لمن يخالفه، والمقهور أبدًا محصور.

وقوله: ﴿مَا تَعْبُدُونَ ﴿٧٠﴾﴾ جملة تقدم فيها المفعول وهو ما الاستفهامية، فهو في موضع نصب بالفعل بعدها، وقوله في الآية الأخرى: ﴿مَاذَا﴾ استفهام أيضًا ركبت فيه «ما» مع اسم الإشارة وجعلا اسمًا واحدًا في موضع نصب بالفعل (بعدها)، ويمكن تركها على بابها من الاستفهام غير مركبة، وتكون «ذا» اسمًا موصولًا في موضع رفع خبر للمبتدأ الذي هو «ما» والجملة من قوله: ﴿تَعْبُدُونَ ﴿٨٥﴾﴾ صلة، والجملة من المبتدأ والخبر محكية بعد القول، كأنه قال: أي شيء الذي تعبدونه، وحذف الضمير الرابط لأنه ضمير نصب منفصل، وليس في الصلة ضمير غيره، فحسن حذفه.

• **الآية الثالثة من سورة الشعراء:** قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ ﴿٧٨﴾ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾ وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ ﴿٨١﴾﴾ [الشعراء].

يسأل عن زيادة الضمير في قوله: ﴿وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾﴾، وفي قوله: ﴿فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾﴾؟ ولم لم يدخل في قوله: ﴿وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ ﴿٨١﴾﴾؟

والجواب: أن أمر الإماتة والإحياء لا مطمع فيه لأحد بخلاف أمر الإطعام والسقي، إذ قد يتوهم من ضعف نظره أن ذلك مما تصح فيه النسبة لغيره تعالى إذ يقال: أطعمني فلان وسقاني، ويسبق إلى الوهم الاستقلال،

وإنما ذلك على المجاز، ولا يقال: أمات فلان فلانًا أو أحياه إلا ويسبق إلى الوهم ما الأمر عليه من المجاز، فلما كان أمر الإماتة والإحياء ونسبة ذلك إليه تعالى مما لا يخفى على أحد لم يحتج إلى الضمير، واحتيج إليه فيما قبل لرفع الإيهام، إذ مفهومه أن هو لا غيره يطعمني ويسقيني، فاحتيج إلى «هو» هنا ليحرز ما ذكرنا، ولم يحتج إليه في قوله: ﴿وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ ﴿٨١﴾﴾ [الشعراء] لأنه لا يتوهم (أن) غيره يفعل ذلك، فجاء كل على ما يجب ويناسب، وسنزيد هذا بيانًا في سورة النجم إن شاء الله، والله أعلم.

• **الآية الرابعة من سورة الشعراء:** قوله تعالى في قصة صالح عليه السلام: ﴿مَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا فَأْتِ بِـَٔايَةٍ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴿١٥٤﴾﴾ [الشعراء]، وفي قصة شعيب عليه السلام: ﴿وَمَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [الشعراء: ١٨٦].

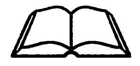
يسأل عن زيادة الواو العاطفة هنا ولم تثبت في قصة صالح؟

والجواب عنه ـ والله أعلم ـ: أن ذلك لرعي المناسبة، بيان ذلك ما ثبت قبل الآية الثانية من قوله تعالى حكاية لما عد شعيب في أمره قومه وذكر من مرتكباتهم في قوله: ﴿أَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُخْسِرِينَ ﴿١٨١﴾ وَزِنُوا۟ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ ﴿١٨٢﴾ وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿١٨٣﴾ وَٱتَّقُوا۟ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلْجِبِلَّةَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٨٤﴾﴾ [الشعراء]، فهذه خمس معطوفات من مأمور به ومنهي عنه، طابقها العطف في جوابهم من قوله تعالى، حكاية عنهم: ﴿...إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلْمُسَحَّرِينَ ﴿١٨٥﴾ وَمَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ ﴿١٨٦﴾﴾ [الشعراء] فهذه مناسبة واضحة، ولما تقدم في قصة صالح عليه السلام قوله: ﴿أَتُتْرَكُونَ فِى مَا هَـٰهُنَآ ءَامِنِينَ ﴿١٤٦﴾ فِى جَنَّـٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٤٧﴾ وَزُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ ﴿١٤٨﴾ وَتَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا فَـٰرِهِينَ ﴿١٤٩﴾ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿١٥٠﴾ وَلَا تُطِيعُوٓا۟ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿١٥١﴾ ٱلَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴿١٥٢﴾﴾ [الشعراء] فلم يقع في هذه القصة من المعطوفات أمرًا أو نهيًا سوى قوله: [﴿وَأَطِيعُونِ ﴿١٥٠﴾ وَلَا تُطِيعُوٓا۟ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿١٥١﴾﴾ [الشعراء]][(١)]، فناسب ذلك ورود جوابهم في دعوى المماثلة في البشرية

---

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

بغير حرف النسق فقالوا: ﴿وَمَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [الشعراء: ١٨٦] بخلاف الآية الثانية، وجاء كل على ما يجب ويناسب، ولا يناسب عكس الوارد، والله أعلم.





سورة النمل

• **الآية الأولى منها:** قوله تعالى: ﴿...فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ۝١٠ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوٓءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝١١﴾ [النمل]، وفي سورة القصص: ﴿أَقْبِلْ وَلَا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ ٱلْءَامِنِينَ ۝٣١﴾ [القصص].

للسائل أن يسأل عن القول لموسى عليه السلام عقب قوله عندما ولى مدبرًا لما رأى من فعل الله سبحانه في عصاه حين ألقاها من اهتزازها كأنها جان، فنودي تأنيسًا وإعلامًا بما الأمر عليه، ولا شك أن ذلك في مقام واحد وحال ابتداء أمره ورسالته، فالمعنى واحد، فما وجه اختلاف العبارة؟

فأقول جوابًا لهذا السؤال ـ وأسأل الله توفيقه وعصمته ـ: إنه قد تقدم في سورة طه أن الوارد من هذا القصص[1] إنما أخبرنا به على المعنى، وإنما خوطبنا باللسان العربي، وخاطب موسى قومه باللسان العبراني، ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ﴾ [إبراهيم: ٤]، وجل كلامه ربنا عن الحرف والصوت وعن شبه كلام البشر[2]، وبسط هذا في مظانه، وإذا تقرر أنا إنما خوطبنا بلساننا، وأن الاختلاف والتفاوت فيما بين الألسنة معلوم، والمعاني لا تختلف، فالمراد من الوارد في السورتين أن موسى عليه السلام أمن من خوفه الذي لحقه، وأعلم أنه من الآمنين، وأن الآمنين لديه سبحانه هم المرسلون، ومن اهتدى بهديهم ممن سبقت له الحسنى، ومن لحق بهم ممن ظلم ثم بدل حسنًا بعد سوء وسبقت له من الله الحسنى، فهؤلاء هم الآمنون لديه سبحانه

---

(١) في (أ) و(ب): [هذه القصص طه]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.
(٢) تقدم إن هذا مذهب الأشاعرة الذي تلقونه من المعتزلة.

بما سبق لهم، ولا يجب عليه سبحانه إلا ما أوجبه على نفسه، فهذا الحاصل من المقول لموسى عليه السلام في السورتين من غير اختلاف في شيء من معناه، وهو المراد بقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الْآمِنِينَ ﴿٣١﴾﴾ [القصص]، وبقوله: ﴿...لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾ إِلَّا مَن ظَلَمَ﴾ [النمل: ١٠ ـ ١١]، والاستثناء منقطع، وليس المراد إلا من ظلم من الرسل، ولا يكون من الاستثناء المتصل كما قاله بعض المحرفين من ذوي الضلال، فإن الرسل عليهم السلام معصومون من الكفر مطلقًا باتفاق من أهل القبلة إلا ما قالته الشوذية[(١)] ومن قال بقولهم من المارقين ممن لا عبرة به، والظلم هنا هو الكفر فما دون، وقد عصم الله الرسل ومن شاء عصمته من ذلك ممن سواهم، ثم إن من كان ظالمًا لنفسه بالكفر أو بما دون الكفر ثم بدل حسنًا بعد سوء فإنه راج ما وعد [الله][(٢)] سبحانه، ومن مات على ظلمه ولم يكن كفرًا فهو في المشيئة ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، فما أفهمت آية النمل من هذا فهو المراد بآية القصص من قوله: ﴿إِنَّكَ مِنَ الْآمِنِينَ ﴿٣١﴾﴾، ولم يقع في آية النمل (ذكر) غير المرسلين ممن لم يظلم نفسه إيجازًا؛ لأنه من المعلوم أنه إذا كان حال الظالم لنفسه المبدل حسنًا بعد سوءٍ على ما ذكرنا من الرجاء، فحال من لم يظلم نفسه أولى، فسمع موسى عليه السلام من كلام ربه ما حصل به المعنى المقصود، ثم اختلف التعبير عندنا عن ذلك والمعنى (واحد)، فلا اختلاف.

فإن قيل: فما وجه اختصاص آية النمل بما ورد فيها وآية القصص بما ورد فيها؟

قلت: (هذا) سؤال لازم على شرطنا، **والجواب عنه ـ إن شاء الله ـ:** أن سورة النمل لما ورد فيها قصة بلقيس وقومها، وعبادتهم الشمس حسب ما ورد في السورة في قوله: ﴿وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ اللَّهِ...﴾ [النمل: ٢٤]،

---

(١) الشوذية: فرقة صوفية منسوبة لأبي عبد الله الشوذي الإشبيلي.

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

ثم هداها الله بسليمان عليه السلام حتى قالت: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٤﴾﴾ [النمل]، ناسب هذا قوله تعالى في تأنيس موسى عليه السلام: ﴿إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًۢا بَعْدَ سُوٓءٍ﴾ [النمل: ١١]، ولما ورد في آخر سورة القصص: ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾ [القصص: ٨٣]، وهي آية عامة في كل متصف بالإيمان متمسك بما في الآية، وقد أشارت إلى أمنهم لأنهم ممن سبقت لهم الحسنى، وقد نص الكتاب على أنهم آمنون لديه سبحانه حين قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴿١٠١﴾﴾ [الأنبياء]، ثم قال: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣]، فهم آمنون، فناسب قوله سبحانه: ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾، ما خصت به هذه السورة من قوله في قصة موسى عليه السلام: ﴿إِنَّكَ مِنَ ٱلْءَامِنِينَ ﴿٣١﴾﴾ [القصص].

وجواب ثان: وهو أن الآمنين لما تقدم بيان أنهم المرسلون ومن ظلم من غيرهم (ثم) بدل حسنًا بسوء، وحصل في طي هذا الكلام وضمنه أن من لم يظلم نفسه من غير المسلمين فلا توقف أنه من الآمنين، فلما تحصل بيان الآمنين وقعت الإحالة في آية القصص على ذلك، ولم يحتج إلى تفصيل أحوالهم اكتفاء بما تقدم فقيل: ﴿إِنَّكَ مِنَ ٱلْءَامِنِينَ ﴿٣١﴾﴾، وهذا الوجه الثاني كاف في حصول التناسب، والله أعلم.

• **الآية الثانية من سورة النمل:** قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ...﴾ [النمل: ٥٩]، إلى قوله: ﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [النمل].

للسائل أن يسأل عن وجه الاختلاف فيما أعقبت به كل آية منها وإبداء[1] التناسب في ذلك؟

والجواب، والله أعلم: أن الآية الأولى لما نبهوا فيها وذكروا بما تشهد العقول بديهيًا وتعترف بدلالته ـ إذ لا إشكال فيه ـ من أن السماوات والأرض

(١) في (أ) و(ب): [وابتداء]، وما أثبتناه هو الأنسب.

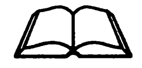
تشهد بإحكام منعتها، وإتقان خلقها، وما أودع سبحانه فيها من العجائب والآيات المشاهدة للعيان، مع انسحاب التغير على جميعها وعلى ما فيها، بأن لها موجدًا أوجدها وأحكم صنعتها وإتقانها، وأنه لا يمكن أن أوجدت أنفسها ولا أوجدها غيرها مما يماثلها في شواهد الافتقار وانسحاب التغير، وذلك مما لا تنفك عنه سائر الموجودات؛ فيشهد العقل بأن لها موجدًا من غير جنسها متعاليًا عن شبهها؛ إذ لو شبهها لافتقر إلى موجد آخر، فلبيان الأمر ما أعقبت هذه الآية الأولى بقوله: ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ۝٦٠﴾ [النمل]؛ أي: أن الأمر غير خاف ولكنهم يعدلون عنه، وكذا قيل لهم في دعائهم إلى الإيمان في أول سورة البقرة حين ذكروا بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]، إلى قوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٢٢﴾ [البقرة]، فهذا كقوله: ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ۝٦٠﴾، من غير فرق، لما ذكروا في الموضعين بخلق السماوات والأرض، وإنزال الماء من السماء، وإخراج الثمرات، وإنبات الحدائق العجيبة، وكانوا يعترفون بخلقه سبحانه جميع ذلك: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦١]، وقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِن بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦٣]، فاعترافهم بهذا ثم يجعلون له تعالى الند والشريك عدول واضح بعد قيام الحجة عليهم، فقيل هنا: ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ۝٦٠﴾.

ثم لما ذكروا بما هو أخفى[١] في قوله تعالى: ﴿أَمَّن جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا﴾ [النمل: ٦١]، فإن تمهيد الأرض للسكنى، وتفجير الأنهار خلالها، وحجز ما بين العذب والمالح من مياهها، ليس مما ظهور الاعتبار به وبيانه في الجلاء والوضوح كخلق السماوات والأرض وإنزال الماء إلى ما في الآية، فلما كان التذكر بما في الآية الثانية أخفى أعقب هذا بقوله: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ۝٦١﴾ [النمل]، ثم تدرج الاعتبار إلى ما هو أخفى

---

(١) في (أ) و(ب): [بما أخفى].

فقيل: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ﴾ [النمل: ٦٢]، وخفاء الاعتبار بهذا واضح، ولا يحصل عليه إلا من أمعن النظر فيما تقدم قبله، فأعقب هذا لخفائه بقوله: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [النمل]، ثم أعقب بما لا يمكن أن يتعاطاه أحد مع وضوح الأمر عند تدبره وهو قوله تعالى: ﴿أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ...﴾ [النمل: ٦٣]، وذلك مما لا يتصور فيه من العاقل التسليم، فأعقب بحسب ذلك، والتفاوت ما قبله بقوله: ﴿تَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [النمل]، ثم ختم ما قدم من هذه المعتبرات الجليلة بما لا يحصل الاعتبار إلا بعد إحكام النظر فيما قبله، والاعتراف بما يجب لله سبحانه من الاتصاف بالعلم والقدرة؛ إذ بهما وبثبوتهما تتم وتثبت العودة والبدأة إلى ما يجب له سبحانه من الصفات العُلى التي يثمر العلم بثبوتها له سبحانه النظر التام الصحيح والاعتبار بما تقدم في الآيات قبل هذه، فلما كمل ذكر ما به (يحصل الاعتراف) والإيمان، ويستوضح منه (أنه) سبحانه المنفرد بالخلق والأمر والمالك للدارين، أعقب بطلب المعاند بالبرهان على ما يدعيه، فقيل: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [النمل]؛ أي: إن صدقتم أن لله شريكًا في ملكه تعالى: ﴿تَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٣﴾﴾، فقد وضح أن كل معقب به آية من هذه الآيات، المذكر بها من استبصر والقاطعة بكل من أشرك وكفر، جار على أوضح مناسبة.





سورة القصص

• **الآية الأولى منها:** قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾ [القصص: ٢٠]، وفي سورة يس: ﴿وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٢٠﴾﴾ [يس].

للسائل أن يسأل عن تأخير الفاعل عن المجرور في سورة يس ولم يأت متقدمًا يلي الفعل كما ورد في سورة القصص؟

والجواب عن ذلك(١): بعد تسليم أن وروده في سورة القصص متقدمًا

---

(١) قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَٱخْرُجْ إِنِّى لَكَ مِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴿٢٠﴾﴾ [القصص].

مع قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٢٠﴾﴾.

وقد أجاب الإسكافي عن سبب هذا التقديم والتأخير فقال: «إن الفاعل في الموضعين لما كان نكرة فالمعنى: جاء جاءٍ، وقد دل الفعل على جاءٍ، ولا يكون الجائي من أقصى المدينة في الأعم الأغلب إلا رجلًا، وكان الذي يفاد المخاطب أن يعلم أنه جاء من مكان بعيد إلى مجتمع الناس في القرية، وحيث لا يقرب من مجاري القصة، ولا يحضر موضع الدعوة، ومشهد المعجزة، فقدم ما تبكيت القوم به أعظم، والتعجب منه أكثر؛ فقال: ﴿وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ﴾ ينصح لهم ما لا ينصحون مثله لأنفسهم، ولا ينصح لهم أقربوهم مع أنه لم يحضر جميع ما يحضرونه، ولم يشاهد من كلام الأنبياء ما يشاهدونه، فبعثهم على اتباع الرسل المبعوثين إليهم، وقبول ما يأتون به من عند مرسلهم.

وأما الآية الأولى من سورة القصص فإن المراد: جاء من لا يعرفه موسى من مكان لم يكن مجاورًا لمكانه، فأعلمه ما فيه الكفار من ائتمارهم به، فاستوى حكم الفاعل والمكان الذي جاء منه، فقدم ما أصله التقديم، وهو الفاعل؛ إذ لم يكن هنا تبكيت القوم بكونه من أقصى المدينة كما كان ذلك في الآية المتقدمة. «الخطيب الإسكافي: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأصفهاني، درة التنزيل وغرة التأويل رسالة دكتوراه، =

= جامعة أم القرى، تحقيق: محمد مصطفى آيدين، (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، ص١٠٨٤ ـ ١٠٨٥).

علَّل الإسكافي تقدم الجار والمجرور في سورة يس بأهمية إبراز البعد المكاني، ولعله يلمح إلى بيان أثر هذا البعد في إظهار المفارقة بين من يسعى لإجابة الرسل من أقصى المدينة، وبين من أعرضوا عن دعوة الرسل الذين أتوهم في ديارهم ومحالّهم دون كلفة عليهم ولا عناء، ونلاحظ أن الإسكافي قد علَّل هنا للآية التي تقدَّم فيها الجار والمجرور على الفاعل الذي هو ركن الجملة؛ أي: اكتفى بالتعليل لما خرج عن الأصل، ولم ير داعيًا لتعليل ما وافق الأصل، وهو آية القصص التي تقدم فيها الفاعل.

أما ابن جماعة فقد ألمح إلى فائدة أخرى في تقديم الجار والمجرور ـ من أقصى المدينة ـ وهي انتفاء التواطؤ بينه وبين الرسل، أما الآية الأخرى فلم يعلل لتقدم الفاعل فيها باعتباره «جاء على الأصل في تقديم الفاعل على المفعول الفضلة» ابن جماعة: ص٣٠٤.

وبنحو التعليل السابق لتقدم الجار والمجرور جاء كلام الألوسي موضِّحًا ما ألمح إليه الإسكافي من المفارقة التي أشرنا إليها؛ فقال: «وجاء ﴿مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ﴾ [القصص: ٢٠] هنا مقدمًا على ﴿رَجُلٌ﴾ عكس ما جاء في القصص، وجعله أبو حيان من التفنن في البلاغة.

وقال الخفاجي: «قدم الجار والمجرور على الفاعل الذي حقه التقديم بيانًا لفضله إذ هداه الله تعالى مع بعده عنهم، وأن بعده لم يمنعه عن ذلك؛ ولذا عبر بالمدينة هنا بعد التعبير بالقرية إشارة إلى السعة وأن الله تعالى يهدي من يشاء سواء قرب أو بعد، وقيل: قدم للاهتمام حيث تضمن الإشارة إلى أن إنذارهم قد بلغ أقصى المدينة فيشعر بأنهم أتوا بالبلاغ المبين». (الألوسي، تفسير روح المعاني، ط. دار إحياء التراث العربي، ١٦/ ٤٤٧).

وقد زاد الطاهر بن عاشور فائدة أخرى لذلك التقديم للجار والمجرور، واكتفى بالتعليل بموافقة الأصل في آية القصص فقال: «وفائدة ذكر أنه جاء من أقصى المدينة الإشارة إلى أن الإيمان بالله ظهر في أهل ربض المدينة قبل ظهوره في قلب المدينة؛ لأن قلب المدينة هو مسكن حكامها وأحبار اليهود، وهم أبعد عن الإنصاف والنظر في صحة ما يدعوهم إليه الرسل، وعامة سكانها تبع لعظمائها لتعلقهم بهم وخشيتهم بأسهم بخلاف سكان أطراف المدينة، فهم أقرب إلى الاستقلال بالنظر وقلة اكتراثٍ بالآخرين لأن سكان الأطراف غالبهم عملة أنفسهم لقربهم من البدو.

وبهذا يظهر وجه تقديم ﴿مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ﴾ على ﴿رَجُلٌ﴾ للاهتمام بالثناء على أهل =

= أقصى المدينة. وأنه قد يوجد الخير في الأطراف ما لا يوجد في الوسط، وأن الإيمان يسبق إليه الضعفاء لأنهم لا يصدهم عن الحق ما فيه أهل السيادة من ترف وعظمة؛ إذ المعتاد أنهم يسكنون وسط المدينة، قال أبو تمام:

كانت هي الوسطَ المحميّ فاتصلت بها الحوادث حتى أصبحت طرَفا

وأما قوله تعالى في سورة [القصص: ٢٠]: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾ فجاء النظم على الترتيب الأصلي؛ إذ لا داعي إلى التقديم إذ كان ذلك الرجل ناصحًا ولم يكن داعيًا للإيمان. (التحرير والتنوير ١٢/ ٢٣).

وقد وافق الكرماني الإسكافي في تعليله لآية يس بما لا يخرج عن مضمون كلامه، ثم اجتهد لتعليل التقديم الموافق للأصل معوِّلًا على مراعاة النظير السابق في السياق فقال: «خصت هذه السورة ـ القصص ـ بالتقديم لقوله قبله: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ﴾ [القصص: ١٥] ثم قال: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ﴾، وخصت سورة يس بقوله: ﴿وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ﴾ [يس: ٢٠] لما جاء في التفسير أنه كان يعبد الله في جبل، فلما سمع خبر الرسل سعى مستعجلًا» (الكرماني: ١٤٥).

والحق أن التعليل بموافقة الأصل حسب ما ذهب إليه الكرماني والطاهر بن عاشور وغيرهما غير كاف؛ وذلك لاتساع الاختيار بين موافقته أو الخروج عنه، فالحق أن كلا الأمرين ـ موافقة الأصل، والخروج عنه ـ بحاجة إلى التعليل من الناحية البلاغية الفنية؛ وذلك لأننا بصدد البحث عن أسرار الجمال القرآني، ولسنا بصدد البحث عن موافقة الأصل أو القاعدة اللغوية.

كما أن التعليل ـ الذي ذهب إليه الكرماني بمراعاة النظير بأن يقال: إنه قال: ﴿رَجُلٌ﴾ ليوافق ﴿رَجُلَيْنِ﴾ غير مقبول؛ وذلك لأنه يصلح أن يكون بيانًا لعلة تكرر اللفظ، لا بيانًا لعلة التقديم؛ وذلك لأن الآية الأخرى ـ آية يس ـ قد ورد فيها لفظ ﴿رَجُلٌ﴾ مؤخرًا ولم يسبقه في السياق لفظ ﴿رَجُلٍ﴾ ولا ﴿رَّجُلَيْنِ﴾.

ومن ثم فلا بد من البحث عن علة أخرى غير ما ذكرا ـ أقصد الإسكافي والكرماني ـ ولعل تلك العلة هي ما ألمح إليها كلام ابن كثير، وإن كان لم يشبعها بالتعليل والإيضاح الكافي؛ حيث قال: «قَالَ تَعَالَى»: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ﴾ وَصَفَهُ بِالرُّجُولِيَّةِ لِأَنَّهُ خَالَفَ الطَّرِيقَ؛ فَسَلَكَ طَرِيقًا أَقْرَبَ مِنْ طَرِيقِ الَّذِينَ بُعِثُوا وَرَاءَهُ، فَسَبَقَ إِلَى مُوسَى فَقَالَ لَهُ: يَا مُوسَى ﴿إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ﴾ [القصص: ٢٠]؛ أَيْ: يَتَشَاوَرُونَ فِيكَ ﴿لِيَقْتُلُوكَ فَٱخْرُجْ﴾ [القصص: ٢٠]؛ أَيْ: مِنَ الْبَلَدِ ﴿إِنِّي لَكَ مِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ۝٢٠﴾ [القصص]. (تفسير ابن كثير ١٢/ ٧٨).

والحق ما ألمح إليه كلام ابن كثير في هذا الموضع الذي جاء على الأصل من أن علّة التقديم ترجع ـ فضلًا عن موافقة الأصل ـ إلى إبراز صفة الرجولية في هذا الرجل؛ وقد علل تلك الرجولية بأمور يمكننا أن نستشفها من إشارته السابقة، وهي: =

فقيل: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ﴾ وارد على ما يجب؛ لأن مرتبة الفاعل التقديم، ولا يتأخر عن ولايته الفعل إلا لعارض من جهة اللفظ أو من جهة المعنى أو اتساعًا، وذلك غير الأولى؛ أعني: إذا كان تأخره لمجرد الاتساع وإذا تقرر هذا فإنما السؤال عن وجه تأخره في سورة يس؟

ووجه ذلك ـ والله أعلم ـ: أن تقديم المجرور الذي هو قوله: ﴿مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ﴾ مشيرًا إلى إحراز معنى جليل مطلع على حكم السوابق من بعد مسافة عن داعيه إلى الهداية، فلم (يضره)[1] بعد الدار وكفر من باشر الرسل وشافههم فلم ينتفع بقرب الدار، وذلك بحسب ما قدر لكل من المكلفين وسبق له، وحاصل الإخبار من هذه الآيات مثال لحال كفار قريش من أهل مكة، وحال الأنصار من أهل المدينة، حين جاء هؤلاء وآمنوا به ﷺ مع بعد دارهم، وعاند عتاة قريش فكفروا مع الالتحام في النسب واتحاد الدار، ويوضح هذا أن السورة مكية، وإنما افتتحت بذكر قريش وهم المعنيون بقوله: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ فَهُمْ غَٰفِلُونَ ۝٦﴾ [يس]، إلى ما بعد من الآيات، والإخبار بأن ذلك لا يجدي عليهم في قوله: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝١٠﴾ [يس]، فهذا الإخبار بحال كفار قريش، ثم قال تعالى: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلذِّكْرَ...﴾ [يس: ١١]؛ أي: من انقاد وأصغى إليك وإن بعدت داره، وهذا

= ١ ـ ذكاؤه بمخالفة الطريق المرصود لكيلا يدركه الرصد فيحول بينه وبين الوصول لنبي الله ﷺ لنذارته وتحذيره وإعلامه بكيد قوم فرعون له.

٢ ـ سلوكه الطريق الأقرب ليسرع إلى موسى قبل أن يصل إليه خطر.

٣ ـ سبقه إلى موسى ﷺ وتمكنه من الوصول إليه قبل أن يحدق به خطر أعدائه؛ فأنقذه بذلك من القتل.

٤ ـ إفشاؤه تآمر الملأ من قوم فرعون بقتل موسى لموسى عليه السلام غير مبال ببطش فرعون وأذاه وعقوبته له التي لا تقلُّ عن القتل والعذاب الشديد إن هو علم بأمره.

٥ ـ إخلاصه النصح لموسى عليه السلام راجيًا ثواب الله ورضوانه، كما يظهر من قوله له ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ﴾ [القصص: ٢٠]؛ أيْ: يَتَشَاوَرُونَ فِيك ﴿لِيَقْتُلُوكَ فَٱخْرُجْ﴾ [القصص: ٢٠]؛ أيْ: مِنَ الْبَلَد: ﴿إِنِّي لَكَ مِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ۝٢٠﴾ [القصص].

(١) في (ب): [تضره].

حال الأنصار، ثم قال: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا﴾ [يس: ١٣]؛ أي: الفريقين ممن كفر مع قرب داره ومن آمن مع بعد داره، وذكر تعالى أصحاب القرية [وحالهم مع من أرسل إليهم، وأنهم أرسل إليهم اثنان ثم عززوا بثالث، فجاوبهم أصحاب القرية][١] المخاطبون مجاوبة الرد والتكذيب فقالوا: ﴿مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [يس: ١٥]، كما قالت قريش: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧]، ثم ذكر تعالى قول الرسل لأصحاب القرية: ﴿...رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ۝ وَمَا عَلَيْنَآ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ۝﴾ [يس] وقول أصحاب القرية: ﴿إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ﴾ [يس: ١٨]، فلما ذكر سبحانه هذه المحاورة والمراجعة قال تعالى: ﴿وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ﴾ [يس: ٢٠]؛ أي: ممن لم يحضر معهم ولا شاهد ما طال من مراجعتهم؛ فجاء بحسب ما سبق له من السعادة، يقول: ﴿يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝﴾ [يس]، إلى ما أخبر تعالى من قوله، فمجيئه من أقصى المدينة مثال لمن بعد فلم يضره بعده، وذكره المراجعين للرسل من أصحاب القرية مثال لمن قرب وطالت مباشرته وشاهد الآيات[٢] فلم ينفعه قربه، فلما قصد[٣] في آية يس مثال من ذكر من الفريقين خصت من تقديم المجرور على الفاعل ما يحرز المعنى المقصود، فهو من قبيل ما قدم للاعتبار والتهمم، وقد تقدم في مواضع إنشاد سيبويه، رحمة (الله)[٤] عليه[٥]:

لتقربن قربًا جلذِيًّا ... ما دام فيهن فصيلٌ حيًّا[٦]

فلإحراز هذا المعنى قدم هذا المجرور وتأخر الفاعل.

أما آية القصص فلم يقصد فيها شيء من هذا فجاءت على ما يجب من تقديم الفاعل، وتناسب هذا كله، ووضح أن كلًّا من الموضعين لا يناسبه ولا يلائمه غير الوارد فيه، والله أعلم بما أراد.

---

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب). (٢) في (أ) و(ب): [الأيام].
(٣) في (أ) و(ب): [قصدت].
(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.
(٥) الكتاب، سيبويه، مرجع سابق، (١/٣٨).
(٦) البيت سبق تخريجه، وجلذيًّا؛ أي: شديدًا.

• **الآية الثانية من سورة القصص:** قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَىْءٍ فَمَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتُهَا ۚ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ ۚ [أَفَلَا تَعْقِلُونَ][1] ﴿٦٠﴾﴾ [القصص]، وفي سورة الشورى: ﴿[فَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَىْءٍ فَمَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ][1] لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الشورى]، يسأل عن زيادة قوله: ﴿وَزِينَتُهَا ۚ﴾ في الأولى؟ وعن تعقيبها بقوله: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٦٠﴾﴾ وتعقيب الثانية بقوله: ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٣٦﴾﴾؟

والجواب عن الأول: أن سورة القصص تضمنت ذكر قارون وما أُوتيه من المال الذي هو زينة الحياة الدنيا، قال تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ﴾ [القصص: ٧٦]، ثم أخبر تعالى عن زهوه واختياله بماله وظنه استحقاقه إياه، قال تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ۖ﴾ [القصص: ٧٩]، حتى قال من غفل عن آخرته ولم يعلم ما أعد الله فيها للمؤمنين: ﴿يَٰلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِىَ قَٰرُونُ﴾ [القصص: ٧٩]، فقدم سبحانه للمعتبرين من عباده المؤمنين وتنبيهًا للغافلين لتحصل السلامة للسعداء ممن عصم بما ابتلي به قارون؛ فقال تعالى: ﴿فَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَىْءٍ فَمَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ ـ أي: للمؤمنين ـ ﴿خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ ۚ﴾، وقد أخبرهم سبحانه في موضع آخر أن الدنيا وحياتها غرور، وأخبرهم أن الآخرة هي دار القرار، وبعد تحذير المؤمنين وردت قصة قارون، فالتحمت الآية بتلك القصة، وقيل هنا: ﴿وَزِينَتُهَا ۚ﴾ كما قيل في تلك: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ۖ﴾، ومن الذي يعدل عما عند الله سبحانه إلى ما جعله تعالى سببًا لإهلاك المشركين؟ فتناسب هذا كله وتلاءم.

ولم يقع في آية الشورى ذكر ﴿وَزِينَتُهَا ۚ﴾؛ إذ لم يرد فيها ما ورد هنا مما استدعى هذه المناسبة، ولم يرد في سورة الشورى من أولها إلى آخرها ذكر بسط حال دنياوي لأحد، بل تضمنت حقارة الدنيا ونزارة رزقها، وأنه مقدور غير مبسوط، وتلك حال الأكثر، فقال تعالى: ﴿وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

فِي ٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ﴾ [الشورى: ٢٧]، وقال عند ذكر من اختار الدنيا ومال إليها: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا﴾ [الشورى: ٢٠]، فقال: ﴿مِنْهَا﴾ بأداة التبعيض، فلم يقع في هذه السورة ما يستدعي ذكر الزينة المالية، فلذلك لم تذكر[١]، والله أعلم.

والجواب عن السؤال الثاني: أن قوله تعالى في آية القصص: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٦٠﴾﴾ [القصص] ملتحم أوضح التحام بما اتصل به من قوله: ﴿أَفَمَن وَعَدْنَٰهُ وَعْدًا حَسَنًا فَهُوَ لَٰقِيهِ كَمَن مَّتَّعْنَٰهُ مَتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ثُمَّ هُوَ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ ﴿٦١﴾﴾ [القصص]، فكأن قد قيل بعد قوله: ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ﴾ [القصص: ٦٠] فكأن قد قيل: أفلا تعقلون ما بين الأمرين، ثم أخبر بقوله: ﴿أَفَمَن وَعَدْنَٰهُ وَعْدًا حَسَنًا فَهُوَ لَٰقِيهِ كَمَن مَّتَّعْنَٰهُ مَتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ثُمَّ هُوَ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ ﴿٦١﴾﴾ في العذاب الذي لا آخر له، فقوله: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٦٠﴾﴾ من تمام ما قبله، وذلك بيّن التناسب.

ولما ورد قبل آية الشورى: ﴿وَتُنذِرَ يَوْمَ ٱلْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ فَرِيقٌ فِى ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِى ٱلسَّعِيرِ ﴿٧﴾﴾ [الشورى]، قوله: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا﴾ [الشورى: ١٣]، إلى قوله: ﴿فَٱدْعُ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ﴾ [الشورى: ١٥]، وقوله: ﴿أَلَآ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُمَارُونَ فِى ٱلسَّاعَةِ لَفِى ضَلَٰلٍۭ بَعِيدٍ ﴿١٨﴾﴾ [الشورى]، قوله: ﴿تَرَى ٱلظَّٰلِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا۟ وَهُوَ وَاقِعٌۢ بِهِمْ﴾ [الشورى: ٢٢]، وقوله: ﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿٣١﴾﴾ [الشورى]، ناسب هذا المتقدم من التخويف ما ينبئ المؤمنين المستجيبين بأصناف قوله: ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ [الشورى: ٣٦] بقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [الشورى: ٣٦]؛ أي: صدقوا بكل هذا، وعلى انفراده سبحانه بالخلق والأمر فتوكلوا عليه، فأعقبت كل آية منها بما يناسبها ووردت على ما يجب، والله أعلم.

• **الآية الثالثة من سورة القصص:** قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَآءٍ أَفَلَا تَسْمَعُونَ ﴿٧١﴾﴾ [القصص]،

---

(١) في (أ) و(ب): [يذكر]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

ثم قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلنَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٧٢﴾﴾ [القصص].

للسائل أن يسأل لم قدم الليل؟ ولم ختمت الأولى بقوله: ﴿أَفَلَا تَسْمَعُونَ ﴿٧١﴾﴾، والثانية بقوله: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٧٢﴾﴾؟

والجواب عن الأول: أن تقديم الليل على النهار جار على ما بنت العرب عليه حساب شهورها من تقديم الليل وجعل النهار تابعًا له، ولم يرد في كتاب الله تعالى على كثرة ترداده إلا ذلك.

والجواب عن السؤال الثاني: أن قوله تعالى في الآية الأولى: ﴿أَفَلَا تَسْمَعُونَ ﴿٧١﴾﴾ مناسب للمدرك ليلًا من ضربي ما يعتبر [به][1] من المسموعات والمبصرات، إذ الليل حائل دون المبصرات، إنما تدرك فيه المسموعات لأن ظلمة الليل غير مانعة من إدراكها، فجيء بما يناسب، وجيء مع ذكر النهار بما يناسب أيضًا، فقيل: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٧٢﴾﴾؛ لأن المبصرات تدرك نهارًا ولا تدرك ليلًا، فجيء مع كل بما يناسب، والله أعلم.



(١) في (أ) و(ب): [فيه]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.



سورة العنكبوت

• **الآية الأولى منها:** قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا ۖ وَإِن جَٰهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَآ ۚ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾﴾ [العنكبوت]، وفي سورة لقمان: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَىَّ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٤﴾ وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا ۖ وَصَاحِبْهُمَا فِى ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا ۖ وَٱتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَىَّ ۚ ثُمَّ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٥﴾﴾ [لقمان]، وفي سورة الأحقاف: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَٰنًا ۖ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا ۖ وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا ۚ...﴾ إلى قوله: ﴿مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٥﴾﴾ [الأحقاف].

اشتملت هذا الآي في السور الثلاث على التعريف بما يجب من حقوق الوالدين، وما يرعى لهما، ومنتهى ذلك وغايته، وقد اجتمعت في هذا المعنى، ثم اختلف إيرادها، ففي العنكبوت والأحقاف ﴿حُسْنًا﴾ ولم يرد ذلك في سورة لقمان، وفي العنكبوت: ﴿لِتُشْرِكَ﴾ بتعدية الفعل باللام وفي لقمان: ﴿عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِى﴾ فعدي بعلى، وفي لقمان: ﴿وَصَاحِبْهُمَا فِى ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ ولم يرد ذلك في السورتين، وفي لقمان: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ﴾ وفي الأحقاف: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾، وفي لقمان والأحقاف ذكر الأم منصوصًا عليها، وورد ذكرها في العنكبوت مجملًا، وفي العنكبوت ولقمان التعريف بالرجوع إليه سبحانه ولم يرد ذلك في الأحقاف، **فيسأل عن هذا؟** وعن وجه اختصاص كل سورة من الثلاث بما خصت به؟ وإن كان ذلك حاصلًا من جواب ما تقدم، **فتلك تسعة أسئلة.**

والجواب عن الأول: أن بناء آية العنكبوت على قصة سعد بن أبي وقاص وما كان من فعل أمه وحلفها على ألا تأكل ولا تشرب ولا تستظل حتى يرجع

سعد إلى دينها، والقصة مشهورة[١]، فنزلت الآية، ولما لم يقصد غير هذا اكتفي بالتنبيه على الإحسان بهما ما لم يدعُوَا معًا أو أحدهما إلى الشرك، ولما كان حكمًا لا يخص أبًا من أمٍّ لم يحتج إلى التنصيص على أحدهما، فوقع الاكتفاء هنا بقوله: ﴿حُسْنًا﴾، ونصبه على الحال؛ لأن المصدر إذا حذف اكتفاء بصفته فانتصابها عند سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ على الحال، ذكر ذلك في باب «وأما ورود ﴿حُسْنًا﴾ في الأحقاف»، فلما قصد فيها من البسط والإطالة حسبما تبين بعد، وقد انجر في هذا **الجواب عن السؤال [السابع]**[٢].

والجواب عن السؤال الثاني: أن النهي عن الشرك ورد في سورة العنكبوت لبناء الآية وما قبلها على ذكر ذلك، وهو المراد بالفتنة الوارد ذكرها في مطلع السورة. وورد في آية لقمان لما تقدم من قول لقمان لابنه: ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾﴾ [لقمان]، ولم يرد في سورة الأحقاف لأن آية الأحقاف فيمن كان مؤمنًا، ألا ترى قوله: ﴿أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٥﴾﴾ [الأحقاف]، إلى ما بعد هذا، ولا مدخل هناك للشرك.

والجواب عن السؤال الثالث: أن قوله في سورة العنكبوت: ﴿لِتُشْرِكَ بِي﴾ [العنكبوت: ٨] بتعدية الفعل باللام وتعديته في آية لقمان بعلى؛ فإنما ذلك لفرق ما بين الآيتين في السورتين، من حيث بناء آية العنكبوت على الإيجاز فناسب ذلك الاكتفاء باللام، وبناء آية لقمان على الإطالة فناسب ذلك التعدية بعلى، ولو قدرنا عكس الوارد لما ناسب، فجاء كل على ما يناسب.

والجواب عن السؤال الرابع: أن قوله في آية لقمان: ﴿وَصَاحِبْهُمَا فِي ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ [لقمان: ١٥] أمر بالرفق بهما والقيام من حقهما بما ليس بمعصية، ولما كان مبنى الآية على الأمر بما يفعل بهما ومعهما من غير

---

(١) الحديث في «صحيح مسلم» (١٧٤٨)، انظر: أسباب النزول، الواحدي، (ص٢٥٦).
(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ)، وهو زيادة في بعض النسخ.

(تقدم)[١] مطلب لهما، وإنما ذلك على التعريف بما ينبغي أن يكون الأمر معهما، ناسبه الوارد هنا من قوله: ﴿وَصَاحِبْهُمَا فِي ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾، ولما كانت آية العنكبوت مبنية على حكم من طلب من الأبوين الشرك والرجوع إلى الكفر كما تقدم، لم يناسب ذلك أن يقال فيهما: ﴿وَصَاحِبْهُمَا فِي ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ لما كان يكون فيه ـ بالسابق من ظاهر الكلام ـ من الإذن في الصغو إلى مطلبهما، وهو ما لا يمكن أن يؤذن فيه لا ظاهرًا ولا باطنًا، فلم يرد هنا ما كان يوهم جوازًا ولو في إراءتهما الانقياد لهما في الظاهر مع اعتقاد ما يجب اعتقاده في الباطن من التوحيد كما في آية الإكراه من قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَـٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦]، وإنما قصد هنا العزم على ما هو الحق، وألا يصغى إلى مرادهما لا ظاهرًا ولا باطنًا إذا جاهدا في طلب الشرك، فلم يكن ليناسب ولا ليلائم ورود: ﴿وَصَاحِبْهُمَا فِي ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ في آية العنكبوت بوجه.

وأما آية الأحقاف فمبنية وواردة على حال إيمان الموصى بوالديه، وقد علم المؤمن ما يلزمه من أبويه المؤمنين، وأنه أكبر من الموصى به في آية لقمان، فجاء كل على ما يجب.

والجواب عن السؤال الخامس: أن قوله: ﴿وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ﴾ [لقمان: ١٤] المراد به الضعف، وقوله في الأحقاف: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا﴾ [الأحقاف: ١٥] المراد أنها حملته ووضعته على صفة من المشقة تكره ولا تراد، فتحصل من الآيتين الإخبار بحاليهما من الضعف والكراهة فلا تعارض.

والجواب عن السؤال السادس: أن قوله تعالى في سورة لقمان: ﴿وَفِصَـٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ﴾ [لقمان: ١٤] وقوله في الأحقاف: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَـٰلُهُۥ ثَلَـٰثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥] لا تعارض بينهما لأنهما إخباران عن قضيتين؛ لأن الحمل والفصال مدتان، ومدة الحمل غير مدة الرضاع، فأخبر في الآية الواحدة عن مجرد مدة الرضاع، وفي الثانية عن المدتين، وقد تقدم التنبيه على انجرار السؤال السابع.

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

والجواب عن السؤال الثامن: من أن قوله تعالى في العنكبوت ولقمان: ﴿إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ﴾ [لقمان: ١٥] تحذير من طاعتهما في الشرك وإبلاغ في النهي عن الصغو إليهما في ذلك إلى الغاية؛ لئلا يظن أن ذلك كآية الإكراه (كما) تقدم، ولما لم يقع في آية الأحقاف ذكر الشرك، وكانت فيمن كان على إيمان، وقد علم المؤمن رجوعه إلى ربه، لم يردف فيها ذكر ذلك.

والجواب عن السؤال التاسع: حصل في الجواب المتقدم، وتلخيصه أن تخصيص هذه السورة بما ورد فيها مختلف بهذا السياق لما لم يذكر، وقد مر. أما آية العنكبوت فلما تقدم ذكره من قصة سعد. وأما آية لقمان فلتقدم قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾﴾ [لقمان]، وأما سورة الأحقاف فلما انجر في جواب السؤال الرابع.

• **الآية الثانية من سورة العنكبوت**: قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿٢٢﴾﴾ [العنكبوت]، وفي سورة الشورى: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿٣١﴾﴾ [الشورى].

للسائل أن يسأل عن زيادة الواو في سورة العنكبوت من قوله: ﴿وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ ولم يرد ذلك في سورة الشورى؟

والجواب عنه، والله أعلم: أنه لما تقدم فيها قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَسْبِقُونَا [سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ][1] ﴿٤﴾﴾ [العنكبوت]، وهذا من أشد الوعيد؛ إذ حاصله أنه لا يفوته سبحانه أحد، ولا مهرب منه تعالى إلا إليه، ناسب هذا قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [العنكبوت: ٢٢]، كما قال: ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُوا۟ يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٤٨]، إلى ما ورد من هذا وذلك تناسب بيِّن، ولما لم يرد في سورة الشورى من أولها إلى الآية مثل هذا الوعيد الشديد، ولا كان فيها ما يستدعي في هذا التعميم والاستيفاء الوعيدي، وردت الآية مناسبة، لذلك فقال تعالى: ﴿وَمَآ

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾، ولم يكن التعميم هنا ليناسب، فورد كل على ما يجب، والله سبحانه أعلم.

• **الآية الثالثة من سورة العنكبوت:** قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُواْ ٱقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ فَأَنجَىٰهُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلنَّارِ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [العنكبوت]، وورد بعد هذا: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ [إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَةً] لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٤﴾﴾ [العنكبوت]، فأفرد هنا «آية» وجمع في الأولى فقال: ﴿لَأَيَٰتٍ﴾، مع أن هذه الثانية أعظم: قال تعالى: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧]، **فللسائل أن يسأل عن وجه ذلك؟**

والجواب عنه، والله أعلم: أن الإشارة في الآية الأولى بقوله: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ﴾ ليست لقصة إبراهيم عليه السلام وإنجائه من النار فقط؛ بل الإشارة لمجموع معتبرات، منها لبث نوح عليه السلام في قومه ألف سنة إلا خمسين عامًا يدعوهم إلى الله ويريهم الآيات، فما آمن معه إلا قليل، ومنها آية أخذهم بالطوفان وتعميم الغرق لجميع أهل الأرض، ومنها إنجاء أهل السفينة وجعلها آية للعالمين، ومنها ما أحيلوا عليه من الاعتبار بمن قبلهم في قوله: ﴿وَإِن تُكَذِّبُواْ فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِّن قَبْلِكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٨]، ومنها دعاء إبراهيم عليه السلام وعظيم بيانه وما استجر دعاؤه إياهم من الآيات والبراهين على نبوته، ومنها ما أحيلوا عليه آخر الآيات في قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ﴾ [العنكبوت: ١٩]، فلما تقدم تفصيل الآيات ورد التنبيه بالإشارة إلى جميعها فقيل: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ﴾.

أما قوله في الآية الأخرى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَةً﴾ فالإشارة إلى المصدر وهو الخلق المفهوم من (قوله)[1]: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ [إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَةً][2]﴾، كما ورد في قوله تعالى: ﴿ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨]، فالضمير للمصدر وهو العدل المفهوم من قوله:

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

﴿أَعْدِلُوا۟﴾، وهذا جار في الضمير واسم الإشارة ومتردد في كلام العرب، فكل من الآيتين على ما يجب.

• **الآية الرابعة من سورة العنكبوت:** - قوله تعالى: ﴿وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَـٰتِنَآ إِلَّا ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴿٤٧﴾ وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَـٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿٤٨﴾ بَلْ هُوَ ءَايَـٰتٌۢ بَيِّنَـٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَـٰتِنَآ إِلَّا ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴿٤٩﴾﴾ [العنكبوت].

للسائل أن يسأل عن وسم الجاحدين أولًا بالكافرين، ثم وسموا بعد بالظالمين، والظلم يصح إطلاقه على ما دون الكفر، فقد يسبق إلى الوهم أنه لو ورد وسمهم أولًا بالظلم ثم ثانيًا بالكفر لكان أنسب؟

والجواب: أن الظلم وإن كان يطلق على الكفر وعلى ما دونه قال تعالى: ﴿وَٱلْكَـٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴿٢٥٤﴾﴾ [البقرة]، فإنه إذا ذكر بعد الكفر ووصف به من قد وصف بالكفر أفهم زيادة مرتكب على الكفر، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَظَلَمُوا۟ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴿١٦٨﴾﴾ [النساء]، وعلى هذا ورد في القرآن، وقد تقدم ذلك؛ فقد وضح ما وردت عليه آيتا العنكبوت، وليس من المشكل.

• **الآية الخامسة من سورة العنكبوت:** قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٦١﴾﴾ [العنكبوت]، وفي سورة لقمان: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٥﴾﴾ في سورة الزخرف: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٩﴾﴾ [الزخرف].

تواردت هذه الآي الثلاث على معنى واحد وهو تقريرهم على ما كانوا يعترفون به من انفراده سبحانه بخلق السماوات والأرض واعترافهم بذلك إن سئلوا، ثم أتبع ذلك في سورة العنكبوت بقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [العنكبوت]، فأعلم تعالى أنهم لو سئلوا أيضًا عن هذا لاعترفوا، ثم اختلف ما أعقبت به هذه الآي من وصفهم حيث وصفوا فيها بعد فرض

سؤالهم واعترافهم، فأعقبت الأولى بقوله: ﴿فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ۝٦١﴾، وآية لقمان بقوله: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ۝٢٥﴾، وآية العنكبوت الثانية بقوله: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ۝٦٣﴾ [العنكبوت]، ولم يرد في آية الزخرف اتباع بوصف، **فللسائل أن يسأل** عن اتحاد مقصود هذه الآي أو تفصيله؟ وعن وجه اختلاف الدليل فيما ورد في التعقيب به في هذه الآي؟

والجواب عن الأول: أن المقصود فيها ليس واحدًا، أما ثلاث الآيات الأول فالمراد منها استدلال بهذا الخلق العظيم، وما هو عليه من جليل التناسب، وإتقان الصنعة وإحكامها من غير تفاوت ولا فطور، على وحدانيته تعالى، وانفراده بالخلق والأمر، واتصافه بالعلم والقدرة إلى ما يجب له تعالى من صفات الكمال، والتعالي عن شبه الخليقة، ولوضوح هذا الدليل ما أخبر تعالى عنهم أنهم لو سئلوا لاعترفوا فقال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ﴾ [لقمان: ٢٥]، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ﴾ [العنكبوت: ٦٣]، فمقصودها إقامة البرهان على الإحياء من بعد الموت، وبيان ذلك بمثال (مشاهد)[1] للعالم يحصل عن اعتباره جواز ما قصد تمثيله، وبذلك أفصحت آية الأعراف في تعقيبها بقوله: ﴿كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ۝٥٧﴾ [الأعراف]، وذلك أبين شيء، فقد اختلف المقصد كما تقدم.

ووجه تخصيص سورة العنكبوت بهذه الآية مناسبتها لما تردد فيها وتكرر من ذكر العودة الأخراوية أو الإشارة إليها في ما نيف على عشرة مواضع، أولها: قوله: ﴿مَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ ٱللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَءَاتٍ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ۝٥﴾ [العنكبوت]، وآخرها ما ورد قبل الآية المتكلم فيها من قوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ۖ ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ۝٥٧﴾ [العنكبوت]، وما اتصل بها، وأنصها في المقصود قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ۝١٩﴾ [العنكبوت]، إلى قوله: ﴿ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ

---

(١) ما بين المعقوفتين بهامش (أ).

ﱡٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأٓخِرَةَۚﱠ [العنكبوت: ٢٠]، فناسب ما تردد في هذه السورة من هذه الآي إيراد آية المثال المذكورة، ولما لم يرد في السورتين الأخريين مثل الوارد المتكرر في سورة العنكبوت لم يكن ليناسبها ورود آية المثال مناسبتها حيث وردت.

والجواب عن السؤال الثاني، وهو توجيه اختلاف الحال فيما وقع فيه التعقيب في هذه الآي، أن ذلك مبني على الترتيب الثابت في الكتاب العزيز (لما)[1] ذكر تعالى حالهم لو سئلوا عن خلق السماوات والأرض وتسخير النيِّرين، ولا إشكال فيه لمن وفق، قال تعالى: ﱡفَأَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ ٦١ﱠ [العنكبوت]؛ أي: كيف يصرفون عن الدلالة مع وضوحها، ثم قال عقب آية لقمان: ﱡبَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ٢٥ﱠ، وحصل مما أعقبت به الآيتان ما في قوة أن لو قيل: كيف يصرفون مع بيان الأمر؟! ما ذلك إلا لمنعهم عن العلم: ﱡإِنَّا جَعَلۡنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ أَكِنَّةً أَن يَفۡقَهُوهُﱠ [الكهف: ٥٧].

وأما ختام آية الزخرف بقوله: ﱡلَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡعَلِيمُ ٩ﱠ [الزخرف]، فاعتراف تام منهم بوصفه سبحانه بالقدرة والعلم، وإذا اعترفوا بذلك لم يبق إلا العناد بما قدر عليهم، ومناسبة هذا الختام على ما تمهد من رعي الترتيب، وكأن هذه الآية الأخيرة في قوة أن لو قيل: وإذا حقق عليهم وتوبعوا في سؤالهم اعترفوا بالأمر على ما هو عليه، فكفرهم بعد ذلك اتباع للهوى وضلال على علم، والتناسب في هذا كله بيِّن.

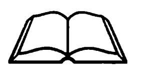
وأما آية العنكبوت الثانية وهي قوله تعالى: ﱡوَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ مِنۢ بَعۡدِ مَوۡتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚﱠ [العنكبوت: ٦٣]، ثم قال: ﱡقُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ ٦٣ﱠ [العنكبوت]، فوصف أكثرهم هنا بعدم العقل، فوجه ذلك ـ والله أعلم ـ التعريف بإفراط قصورهم حتى استحقوا الوصف بصفات البهائم ومن لا يصح خطابه، وذلك أن العقل فضل الإنسان، وبه امتيازه عن البهيمة، ولا يمكن العلم بشيء إلا بعد حصوله والاتصاف به،

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

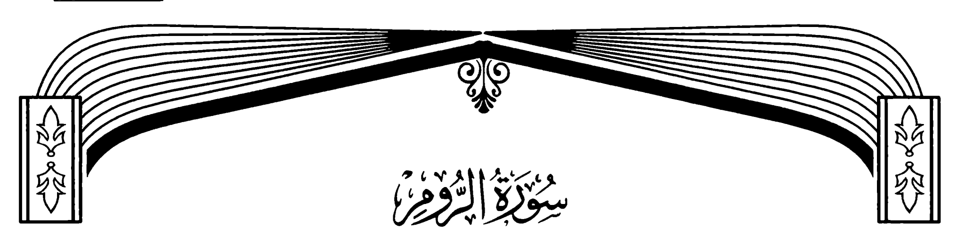
وهو مناط التكليف، وهو عند المتكلمين عبارة عن علوم ضرورية، وليس كل العلوم الضرورية، وهو مع هذا خصيصة جليلة إن عدمت لم يكن التكليف ولا وجود علم، وأضداد العلم العامة والخاصة أضداد للعقل، وهو من قولهم عقلت البعير إذا أمسكته بعقال، وبه وضع خطاب المكلفين، فإذا فقد لحق فاقده بالبهائم، ثم نقول: إن إنزال الماء من السماء وهو ماء واحد يكون عنه مختلف النبات وضروب الأشجار وأنواع الثمر المختلف الحالات مع وحدة المادة، فمن عقل هذا عقل وجود الإنسان من نطفة واحدة كوحدة الماء النازل من السماء، ثم يكون عن تلك النطفة شكل الإنسان، وما ينطوي عليه خلقه وتشتمل عليه جملته والمادة واحدة، فالتلاقي والشبه بين الماءين وما يوجده سبحانه عنهما أوضح شيء لمن عقل، فكيف يستبعد العودة من يشاهد ذلك أو يعتبر به.

وقد أرانا سبحانه في ماء السماء وما يكون عنه الإحياء بعد الموت ما أوضحه في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَيُحْيِۦ بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ﴾ [الروم: ٢٤]، ما فيه أبين دليل لمن وفقه سبحانه للنظر والاعتبار، لا توقف فيه، وجعل ذلك متكررًا، ونبه تعالى عليه بقوله: ﴿كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الأعراف: ٥٧]، وقال تعالى: ﴿[ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ](١)﴾ [الروم: ٤٨] وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ [مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ](٢)﴾ [فاطر: ٩].



(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ)، وهو زيادة في بعض النسخ.

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ)، وهو زيادة في بعض النسخ.



سُورَةُ الرُّومِ

• **الآية الأولى منها:** قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا﴾ [الروم: ٩]، وفي سورة فاطر: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَكَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِن شَيْءٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٤]، وفي سورة غافر: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَآثَارًا فِي الْأَرْضِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَمَا كَانَ لَهُم مِّنَ اللَّهِ مِن وَاقٍ ﴿٢١﴾﴾ [غافر]، وفي آخرها: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَآثَارًا فِي الْأَرْضِ فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [غافر].

للسائل أن يسأل عن اختلاف هذه الآيات مع اتفاقها في المعنى المقصود بها؟ وعن (وجه) اختصاص كل موضع من مواضعها بما خص به منها؟

والجواب عن السؤالين معًا: أن هذه الآيات لم يختلف المقصود بها وهو التنبيه على الاعتبار بحال من تقدم من القرون في أخذهم بمرتكباتهم، وإنما ورد في كل موضع منها من ذكر ممن تقدم من القرون ما يلائم ما جرى في تلك السورة قبل ذلك الموضع أو بعده من إشارة أو تعريف إخبارًا من غير تنبيه أو تحريك إلى الاعتبار بهم، فحين جيء بالتنبيه بقوله: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ [فَيَنْظُرُوا كَيْفَ][1]﴾ روعي ما ورد قبل أو بعد من إخبار أو إشارة لذلك؛ فبني ما عرض عليهم وحركوا به من التنبيه على ذلك المتقدم أو المتأخر والتحم معه، وكمل التعريف التنبيهي بحال المذكورين، والتأم

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

ذلك وتناسب، وربما جرى ذكر أخذهم وهلاكهم بتكذيبهم في غير آية، التنبيه؛ ثم أفصح به في آية التنبيه [(تأكيدًا لموجب يستدعيه، فلرعي هذا اختلف التنبيه)][1] الوارد في هذه المواضع، لا لاختلاف في المعنى. بيان ذلك: أن آية الروم، وهي أولى تلك الآيات، فقد ورد فيما بعدها من تلك السورة قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَاءُوهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَانتَقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا ۖ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الروم]، فهذا تعريف منه سبحانه بما فعل بأولئك الذين كانوا من قبل هؤلاء وجاءتهم البينات، فذكر في أول السورة من حالهم هذا، ولم يذكر ما فعل بمن كذب منهم ولا بمن آمن، فعرفت الآية الأخيرة بذلك، وأنه سبحانه انتقم منهم لاجترامهم بالتكذيب، وعرف بنصر مؤمنيهم ونجاتهم، فحصل من الآيتين التعريف التام بما جرى منهم ابتداء وانتهاء، وصار مجموع الآيتين من الالتحام كأن قد قيل: أولم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم مع زيادة قوتهم وانتشارهم وطول أعمارهم أكثر من هؤلاء، فجاءتهم رسلهم بالبينات فكذبوا فانتقمنا ممن أجرم وكذب، ونصرنا من آمن، وكان حقًّا علينا نصر المؤمنين، وما ظلمنا من انتقمنا منه: ﴿فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾ [الروم: ٩]، فتأمل وضوح هذا كله وتناسبه والتئامه.

فإن قيل: فلم لم يرد ذكر أخذهم بالانتقام منهم لما أجرموا متصلًا بما تقدم من التذكير بالاعتبار بهم؟ وكان يحصل ذلك كله في كلام متصل بعضه ببعض؟ ولم وقع ذكر أخذهم بالانتقام منهم لما كذبوا متأخرًا عن الوارد من حالهم أولًا التي أمر هؤلاء ونهوا عن الاعتبار بها؟

قلت: جرى ذلك على المعتاد منه سبحانه في دعاء الخلق إلى الإيمان من التطلف والرفق في الدعاء، وبذلك أمر رسله عليهم السلام فقال لنبينا ﷺ: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ۖ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، وقال لموسى عليه السلام: ﴿وَذَكِّرْهُم بِأَيَّامِ اللَّهِ﴾ [إبراهيم: ٥]؛ أي: بنعمه

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

وآلائه قبلهم، وقال [لبني إسرائيل][1]: ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٤٧]، وقال: ﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ قَدْ أَنجَيْنَٰكُم مِّنْ عَدُوِّكُمْ﴾ [طه: ٨٠]، وهذا في القرآن كثير، فلما أمر هؤلاء وذكروا بالاعتبار بمن تقدم من القرون، ولم يتقدم قبل الآية إلا التلطف والتأنيس، لم يكن ليناسب ذلك من أخذ المكذبين إلا ما يكون إيماءً وإشارةً لا إفصاحًا، فلذلك اكتفى أولًا من الإشارة إلى أخذهم بقوله سبحانه: ﴿فَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾ [الروم: ٩]، وترك الإفصاح بالانتقام إلى أن ورد إخبارًا منه سبحانه لنبيه ﷺ، في غير معرض الدعاء إلى الإيمان فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَآءُوهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَٱنتَقَمْنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟﴾ [الروم: ٤٧]، وحصل التعريف بغاية حال المذكورين قبل في تكذيبهم، فهذا موجب تفريق هذا الإخبار، والله أعلم.

فإن قلت: فقد ورد في آية غافر من هذه الآي مجموع التنبيه والأخذ متصلًا على غير ما قصدت الآية.

قلت: ذلك لسبب اقتضاه يذكر بعد، فآيات الدعاء إلى الله تعالى إنما ترد في الأغلب على ما ذكرنا من التلطف والإبقاء على العباد وذكر الإحسان والرفق، وقد ترد على غير هذا لداع وحامل، والأكثر ما ذكرته، وأما آية فاطر فقد تقدمها قوله تعالى إخبارًا لنبيه وتأنيسًا: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَبِٱلزُّبُرِ وَبِٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ أَخَذْتُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [فاطر: ٢٥، ٢٦]، فقيل بعد هذه فيما هو منها ومرتبط بمعناها: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَكَانُوٓا۟ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فاطر: ٤٤]، فأخذتهم يا محمد بتكذيبهم وكفرهم، ولم يفت منهم أحد لأني عليم بأحوالهم، القدير الذي لا يعجز في شيء ولا يفوتني هارب، وتأمل التحام هذا كله وتناسبه وكيف تم الاختبار وكمل انتهاء وابتداء، وتأمل كيف وقع الاكتفاء في آية الاعتبار بالإيمان إلى أخذهم بقوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٤]، إحالة على ما تقدم في إخبار

---

(١) في (أ) و(ب): [يا بني إسرائيل].

نبيه ﷺ، بأخذهم في قوله: ﴿ثُمَّ أَخَذْتُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [فاطر: ٢٦]، والتحم هذا كله وتناسب.

وأما الآية الأولى من سورة غافر فوردت على الجمع بين التنبيه للاعتبار بمن تقدم وبين أخذهم، ولم يرد فيها التفصيل الوارد فيما تقدم، فقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَانُوا۟ هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَءَاثَارًا فِى ٱلْأَرْضِ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَمَا كَانَ لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ ﴿٢١﴾﴾ [غافر]، ثم أتبع الآية بما يؤكد أخذهم، وذكرت العلة في ذلك من كفرهم، واجتمع في هذه الآية ما افترق في غيرها فقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانَت تَّأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَكَفَرُوا۟ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ ۚ إِنَّهُۥ قَوِىٌّ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٢٢﴾﴾ [غافر]، فتحصل منها التعريف بأخذهم وذكر العلة الموجبة لذلك من تكذيبهم وكفرهم متصلًا ذلك كله بعضه ببعض، ولم تجر هذه الآية في التلطف في الدعاء والتنبيه على ما جرت نظائرها مما تقدم ونبه عليه، وسبب ذلك أنه تقدم في أول هذه السورة من الإخبار بسوء مراجعتهم وقبيح معاملتهم مع أنبيائهم ما يوجب سريع الأخذ وينافر التلطف، وذلك قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۖ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍۭ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ ۖ وَجَٰدَلُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ﴾ [غافر: ٥]، فلما تقدم هذا من جوابهم بالباطل وما هموا به من أخذ رسلهم وامتحانهم زائدًا إلى التكذيب ناسب هذا تعجيل أخذهم، فوردت آية التنبيه على ذلك؛ ولهذا اختصت من التأكيد بما لم يرد مثله فيما تقدمها: ﴿كَانُوا۟ هُمْ أَشَدَّ﴾، فوكد بالضمير تخصيصًا وتعيينًا للمذكورين قبل من قوم نوح والأحزاب، ثم أتبع ذلك بقوله في قراءة ابن عامر بتخصيص من وعظ بذلك وخوطب فقيل: «مِنْكُمْ»، فتقابل التأكيد في الطرفين تأكيدًا يناسب ما بنيت عليه الآية ويشهد له، ولرعي ما تقدم من السبب الأول وردت الآية الأخيرة من قوله في آخر السورة: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [غافر: ٨٢] إلى قوله: ﴿فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [غافر]، ثم أعقب هذا بقوله: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُوا۟ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ﴾ [غافر: ٨٣] إشارة إلى ما كانوا يظنونه علمًا ويجادلون به من قوله: ﴿أَسَٰطِيرُ

ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٣١﴾ [الأنفال]، وقولهم: ﴿[مَا][1] هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّفْتَرًى﴾ [القصص]، وقولهم ﴿لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَآ﴾ [الأنفال: ٣١]، إلى ما ورد من متعلقاتهم ومجاوباتهم المشار إليها في قوله: ﴿وَيُجَٰدِلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ﴾ [الكهف: ٥٦]، فسماه سبحانه علمًا في قوله: ﴿فَرِحُوا۟ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ﴾ [غافر: ٨٣] بحسب اعتقادهم وظنهم، كما قال تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ﴾ [فصلت: ٤٧]؛ أي: في زعمهم، وهو سبحانه المنزه عن الشريك والنظير، أو يكون ﴿عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ﴾ المراد به: ما كان لدَى من تعاطى النظر منهم فلم يوفق، من استبعاد العودة الأخراوية، وإنكار حشر الأجساد بعد تفرق الأشلاء والأجزاء وصيرورة بعضها غذاء لحيوان آخر ولتفرقها وفنائها، قالوا: ﴿مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾﴾ [يس]، وقالوا: ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الإسراء: ٤٩]، وهو نظر مبني على قاعدتين واهيتين، وهما: إنكار القدرة، وإنكار علمه تعالى بالجزئيات، وعليهما بنى منكرو حشر الأجساد من الفلاسفة، وهو قول زعيمهم أرسطو ومن تبعه من المشائين ومن قال بقولهم، وليس مما اتفقوا عليه، فقد نقلوا عن أفلاطون وغيره من زعمائهم مخالفة هذا القول وموافقة المتشرعين في حشر الأجساد، وقد نقلوا عن جالينوس التوقف، وقد رام بعض متفلسفة الإسلام الجمع بين المرتكبين فقال: تحشر الأجساد على تأويل لا يعلمه المتشرعون! وذلك لما أرغمه من براهين الشريعة. ولما بنى المنكرون مذهبهم على إنكار القدرة والعلم بالجزئيات اطراد في الكتاب العزيز، مهما ذكرت العودة الأخراوية، أن يناط بها وصفه سبحانه بالعلم والقدرة إفصاحًا أو إشارة بينة اطرادًا لا ينكسر إرغامًا للمنكر الجاحد وحجة قاطعة بالمعاند، قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ [الروم: ٢٧] إلى قوله: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢٧﴾﴾ [الروم]، فوصفه سبحانه بالعزيز إشارة إلى القدرة، وأشار قوله: ﴿ٱلْحَكِيمُ ﴿٢٧﴾﴾ إلى العلم، وقال تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن

---

(١) في (أ) و(ب): [إن]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

﴿يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾﴾ [يس] ثم قال: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾﴾ [يس] فقوله: ﴿يُحْيِيهَا﴾ و﴿أَنشَأَهَآ﴾ إشارة إلى القدرة، وقد وقع الإفصاح بها بعد في قوله: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾ [يس: ٨١]، وبسط هذا وردّ أقوال هؤلاء الكفرة مستوفى في مظانه، وقد شفى فيه أئمتنا ﷺ وكتاب الله سبحانه (وتعالى) واف لمن وفق لتدبره واعتباره بالبراهين القاطعة بخصومنا، فما كان بأيدي من قدم ذكره من الشبهات فيما ذكرنا هو الذي فرحوا به واعتقدوه علمًا، فورد التعبير على معتقدهم وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون، فقد وضح وجه مناسبة هذا لقوله تعالى: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [غافر: ٤]، وتبين ما أوجب خصوص كل آية من هذه الأربع بمواضعها، والله أعلم.

• **الآية الثانية من سورة الروم:** قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١﴾ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ ﴿٢٢﴾ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱبْتِغَآؤُكُم مِّن فَضْلِهِۦٓ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴿٢٣﴾ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَيُحْىِۦ بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [الروم].

للسائل أن يسأل عن وجه اختصاص كل آية من هذه الأربع بما ختمت به من وصف المعتبرين؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن الآية الأولى لما انطوت من حكمته سبحانه في سبب التناسل والتكاثر على ما أبداه تعالى في خلق الأزواج منا ليحصل السكن وعدم التنافر، ثم غرس سبحانه المودة والرحمة في قلب كل واحد من الزوجين ليتم الالتئام ويحصل التعاون على ما به قوام العيش، إلى ما جعل في قلوبهما من حب الولد وهيأ له عند وجوده من الرفق، إلى ما يتعلق بهذا ويرجع إليه مما يحصل على عجائبه ولا يحاط

ببعض الحكمة فيه إلا بمداومة الفكر وطول الاعتبار، ناسب هذا إعقاب هذه الآية بوصف التفكر فقال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١﴾﴾ [الروم]. ولما كان خلق السماوات والأرض واختلاف الألسنة والألوان مع عظيم الأمر في ذلك باد منه الشهادة بأن وراء ذلك موجدًا متنزهًا عن شبه هذه الأجرام، ومتعاليًا عن تعبير مختلف الألسنة والألوان، ولم تكن شهادة هذه بحيث تخفى حتى يحتاج فيها إلى طول التفكر في البادي لمتصف بالعقل وإن اتسع النظر في عجائب ما انطوت عليه الأجرام السماوية وانتشرت وجوه الاعتبارات اتساعًا تنحسر العقول دونه وتكل الأذهان عن درك أدناه، ولهذا تحصل ذكر الاعتبار بالسماوات والأرض فقيل: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٦٤]، وقيل: ﴿فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الروم: ١٨]، وقيل: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ﴾ [الذاريات: ٢٠]، فأشير أولًا إلى خلق أجرامها وصورها، وأشير ثانيًا إلى خلق ما فيها، فهذا بحر لا تدركه الدلاء، وباب لا يسعه تدوين ولا إملاء، ومع ذلك فإن ربنا سبحانه ذكر عباده من ذلك بما تبدو شهادته فقال: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٍ ﴿٦﴾ وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ﴿٧﴾﴾ [ق] إلى ما يتلو هذا مما يشهد بأول اعتبار مما لا تكل عنه البصائر والأبصار، وتأمل لطف دعائه سبحانه الخلق إلى عبادته في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١] إلى قوله: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾ [البقرة: ٢٢] إلى أشباه هذه، فلما كان هذا الضرب من الاعتبار يحصل بأوله المقصود لكل أحد قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ ﴿٢٢﴾﴾ [الروم]، فوضح تناسب هذا الختام، ولاح التلاحم والالتئام.

ولما كان أمر الليل والنهار منصوصًا على رحمة الخلائق بهما في عدة آيات بقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ ۖ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ ۚ﴾ [الإسراء: ١٢]، وقوله: ﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا ۚ﴾ [غافر: ٦١]، وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا ﴿١٠﴾ وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا ﴿١١﴾﴾ [النبأ]، إلى غير

هذه من الآيات، فتحصل من مجموعها وفاء الاعتبار بهما وما فيهما، ومستند ذلك المحرك للاعتبار به السماع والأخبار (الواردة به)[١] أعقب بقوله: ﴿لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الروم].

وأما إراءته سبحانه البرق خوفًا وطمعًا، وإنزال الماء من السماء، وإحياء الأرض بعد موتها، فلا تحصل ثمرة الاعتبار به إلا لمن أطال الاعتبار وأمعن النظر وبالغ في ذلك، ولما كان حصول الثمرة المطلوبة هنا يتوقف على ما ذكر أعقب بقوله: ﴿لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [الروم].

• **الآية الثالثة من سورة الروم:** قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٣٧﴾﴾ [الروم] وفي سورة الزمر: ﴿أَوَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ [الزمر: ٥٢]، ففي آية الروم: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا﴾ وفي الأخرى: ﴿أَوَلَمْ يَعْلَمُوا﴾.

فللسائل أن يسأل عن الفرق؟

والجواب، والله أعلم: أن سورة الروم لما تقدم فيها قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنفُسِهِم مَّا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الروم: ٨]، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [الروم: ٩]، والتفكر تردد نظر ومباحثة واعتبار، والنظر المحال عليه فيما حضوا عليه من سيرهم في الأرض إنما هو استعلام وبحث واعتبار بحال من تقدمهم، ناسب ذلك قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا﴾؛ لأن قول القائل منا لغيره: ما ترى في هذا الأمر؟ إنما يريد: ابحث عما يتردد في خاطرك ويختلج في فكرك وعرفني بما يظهر لك وتختاره، وكذا قول القائل: افعل في هذه القضية بما أراك الله، إنما يريد: اجتهد وامض فيها من المتردد في خاطرك ما تراه أولى، والحاصل من الرأي هنا من مثل هذا غالب ظن وليس بعلم لإمكان الخطأ فيما يراه، إذ لسنا بمعصومين، ولو فرضنا العصمة لكان الحاصل علمًا، وفي

(١) ما بين المعقوفتين ورد في (أ) و(ب): [الوارد].
(٢) نص الآية: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ من سورة النساء، الآية ١٠٥.

كتاب الله سبحانه قوله لنبيه ﷺ: «**فاحكم بينهم بما أراك الله**»[(١)]، وإنما أحيل عليه السلام على اجتهاده والاعتبار بما لديه من الوحي وما أنزل عليه، إلا أنه عليه السلام مكتنف بالعصمة والحفظ من الخطإ والغلط فيما يراه مما يرجع إلى التبليغ وتقعيد أحكام شريعته، فالحاصل عن نظره ﷺ وما يراه علم، وأما عن نظر غيره ممن ليس بمعصوم فظنٌّ كما تقدم. ولفظ «رأى» يصلح في الحالتين، ويقع بالاشتراك على المعنيين وعلى الإبصار، فناسب لتردد لفظه بين هذه المعاني، وإن كان في سورة الروم يراد به العلم، ما تقدم في السورتين قوله: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا﴾ [الروم: ٨] وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الروم: ٩] لجامع التردد في وضع اللفظ، وإن كان الفكر من قبيل المتواطئ والرؤية من المشترك، إلا أن التردد حاصل في المتواطئ بلحظ التشخص، فوضح التناسب.

وأما سورة الزمر فلم يتقدم (بها ما تقدم) في سورة الروم مما يستدعي ذلك التناسب، فجيء بقوله: ﴿أَوَلَمْ يَعْلَمُوا﴾، فطوبق باللفظ المعنى من حيث لا تردد فيهما ولا اشتراك، وأيضًا فقد تقدم في هذه السورة قوله تعالى: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا﴾ [الزمر: ٢] وقوله: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا﴾ [الزمر: ١١] وقوله: ﴿قُلِ اللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي ﴿١٤﴾﴾ [الزمر]، والإخلاص مسبب عن العلم، وهو ثمرته، أعني ثمرة العلم، فناسب هذا قوله: ﴿أَوَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ [الزمر: ٥٢]، فإنهم إذا علموا تسبب عن علمهم الإخلاص إن سبقت سابقة سعادة، فناسب هذا أتم مناسبة، فهذا وجه ثان من الجواب، وكأنه مما قدم فيه المسبب وهو الإخلاص بين يدي سببه وهو العلم، ووضح على هذا أن ما ورد هنا لم يكن ليناسب ما في سورة الروم، ولا ما ورد في سورة الروم ليناسب ما في سورة الزمر، والله أعلم.

• **الآية الرابعة من سورة الروم:** قوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا مَرَدَّ لَهُ مِنَ اللَّهِ يَوْمَئِذٍ يَصَّدَّعُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [الروم]، وفي سورة الشورى قوله تعالى: ﴿اسْتَجِيبُوا لِرَبِّكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا مَرَدَّ لَهُ مِنَ اللَّهِ مَا لَكُمْ مِنْ مَلْجَإٍ يَوْمَئِذٍ وَمَا لَكُمْ مِنْ نَكِيرٍ ﴿٤٧﴾﴾ [الشورى].

للسائل أن يسأل عن وجه اختلاف ما وقع به الإتباع في الآيتين فقيل في

الأولى: ﴿يَوۡمَئِذٖ يَصَّدَّعُونَ ۝٤٣﴾ وفي الثانية: ﴿مَا لَكُم مِّن مَّلۡجَإٖ يَوۡمَئِذٖ وَمَا لَكُم مِّن نَّكِيرٖ ۝٤٧﴾؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن آية الروم إنما أعقبت بقوله: ﴿يَوۡمَئِذٖ يَصَّدَّعُونَ ۝٤٣﴾ [الروم] تمهيدًا لما اتصل بها من تفصيل الأحوال في قوله: ﴿مَن كَفَرَ فَعَلَيۡهِ كُفۡرُهُۥۖ وَمَنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِأَنفُسِهِمۡ يَمۡهَدُونَ ۝٤٤﴾ [الروم]؛ لأن تصدعهم يراد به افتراقهم كما في قوله تعالى: ﴿وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يَوۡمَئِذٖ يَتَفَرَّقُونَ ۝١٤﴾، [الروم] فالمراد يومئذ يصدعون إلى ما أعد لكل منهم بحسب مرتكبه وحاله في كفره وإيمانه، وقد تضمن قوله: ﴿فَعَلَيۡهِ كُفۡرُهُۥۖ﴾ جزاؤه، وأشار إلى تفصيل أحوالهم في عذابهم كل بحسب مرتكبه: ﴿جَزَآءٗ وِفَاقًا ۝٢٦﴾ [النبأ]، وكان الكلام في قوة أن لو قيل: فعليه مطابق كفره من العذاب، وكذلك تضمن قوله في الناجين: ﴿وَمَنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِأَنفُسِهِمۡ يَمۡهَدُونَ ۝٤٤﴾ من تفصيل الأحوال في الثواب كل بحسب ما مهد لنفسه كما في قوله: ﴿إِنَّمَا تُجۡزَوۡنَ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ۝١٦﴾ [الطور]، فعبَّر عن ذلك بأوجز عبارة وأوفاها بالمقصود، وقدمت الإشارة إلى ذلك التفصيل في الطرفين بقوله: ﴿يَوۡمَئِذٖ يَصَّدَّعُونَ ۝٤٣﴾؛ أي: يبعدون مفترقين كل لما سبق له مسببًا عن سالف عمله ومرتبطًا وفاقًا به، فهذا وجه تعقيب آية الروم بقوله: ﴿يَوۡمَئِذٖ يَصَّدَّعُونَ ۝٤٣﴾.

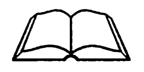
وأما آية الشورى فإنه تقدم قبلها قوله تعالى: ﴿وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن وَلِيّٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦۗ﴾ [الشورى: ٤٤]، والولي: من يرجع إليه انضواء واعتمادًا، ثم قال تعالى مخبرًا عن الظالمين في نفي الولي والنصير عنهم: ﴿وَمَا كَانَ لَهُم مِّنۡ أَوۡلِيَآءَ يَنصُرُونَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِۗ وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن سَبِيلٍ ۝٤٦﴾ [الشورى]، فلما نفى عنهم الأولياء الناصرين والسبيل إلى التخلص ناسب ذلك أمره تعالى العباد بالاستجابة له فقال: ﴿ٱسۡتَجِيبُواْ لِرَبِّكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا مَرَدَّ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِۚ﴾؛ أي: أنه آت لا محالة: ﴿مَا لَكُم مِّن مَّلۡجَإٖ يَوۡمَئِذٖ﴾؛ أي: من ولي ترجعون إليه أو يدفع عنكم، ﴿وَمَا لَكُم مِّن نَّكِيرٖ ۝٤٧﴾ [الشورى]؛ أي: إنكار، فلا تعلق لكم ولا ينفعكم إنكاركم إن تعلقتم، فحذر تعالى عباده من حال الظالمين في عدم الولي والناصر، وأمرهم بالاستجابة قبل التورط وانقطاع الطمع

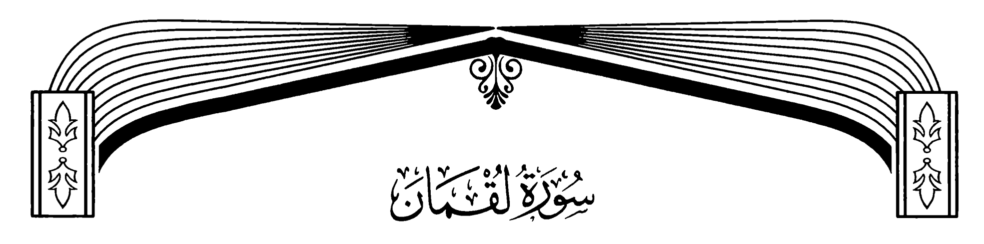
والرجاء في التخلص، وعدم جدوى الإنكار لمن ظن التعلق به، فحذرهم مما امتحن به غيرهم بعد ذكر حال من امتحن، فناسب ذلك كله أوضح تناسب.

• **الآية الخامسة من سورة الروم:** قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ وَلِتَجْرِىَ ٱلْفُلْكُ بِأَمْرِهِۦ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [الروم: ٤٦]، وفي سورة الجاثية: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَكُمُ ٱلْبَحْرَ لِتَجْرِىَ ٱلْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِۦ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [الجاثية: ١٢].

للسائل أن يسأل عن زيادة ﴿فِيهِ﴾ في سورة الجاثية وكونه لم يثبت في سورة الروم؟

والجواب: أن هذا لا إشكال فيه؛ لأن البحر لم يجر له ذكر في آية الروم، فلم يكن للضمير ما يرجع إليه، فلم يؤت به لهذا، ولو قصد محل جري الفلك ألزم الإتيان بالظاهر (ولقيل): ولتجري الفلك في البحر، وهو مفهوم من السياق، فلم يحتج إليه هناك. أما آية الجاثية فإنه لما قدم فيها ذكر البحر جيء بالضمير المجرور العائد إليه على ما ينبغي، وكان له مفسرًا، فحسن الإتيان به؛ بخلاف آية الروم، فالفرق بينهما لا خفاء به.





سورة لقمان

• **الآية الأولى منها:** قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا ۖ فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۝٧﴾ [لقمان]، وفي سورة الجاثية: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ۝٧ يَسْمَعُ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا ۖ فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۝٨﴾ [الجاثية].

للسائل أن يسأل عن تخصيص آية لقمان بقوله: ﴿كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا ۖ﴾؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن آية الجاثية لما تقدم فيها: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ۝٧ يَسْمَعُ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا﴾، فوصفه بسماع آيات الله لم يكن ليطابقه ذكر الوقر في الأذن لأنه قد ذكر سماعه الآيات، والوقر مانع من السمع، فلم يناسب الإعلام بالسماع ذكر الوقر المانع منه.

فإن قيل: لو ذكر هنا الوقر في الأذنين لم يكن ليكون إلا تأكيدًا لبيان توليه وإعراضه فكان يناسب.

قلت: لو وكد بذلك[1] لاقتضى مقاربة عدم السماع، وليس المراد ـ والله أعلم ـ إلا أنه سمع وأعرض، فكأنه لم يسمع ليجري الوارد هنا مع قوله تعالى فيمن صمم على كفره من يهود: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ۝٧٥﴾ [البقرة]، وإذا أريد إبقاء سماعهم، ولم يرد منعه البتة، لم يناسبه التأكيد المقرب من المنع من أن التنبيه الواقع (مراد)، فحصل المقصود، والله أعلم. ولما لم يقع ذكر سماع الآيات في آية لقمان، وتقدم ذكر المشار إليه فيها بقوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ۚ﴾ [لقمان: ٦]، وهذه زيادة

---

(١) في (أ) و(ب): [بدلالة]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

مرتكب، فناسبها ذكر زيادة الوقر. مع أنه لم يرد فيها ذكر سماعه الآيات كما ورد في آية الجاثية، فازداد وضوح التلاؤم، وأن عكس الوارد لا يلائم، والله أعلم بما أراد.

• **الآية الثانية من سورة لقمان:** قوله تعالى: ﴿يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱنۡهَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَۖ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ ﴿١٧﴾﴾ [لقمان]، وقال في سورة الشورى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ ﴿٤٣﴾﴾ [الشورى].

يسأل عن مقتضى توكيد الخبر في هذه الآية وسقوط التوكيد من الأولى؟

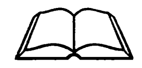
والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن آية الشورى لما دخلها معنى القسم، وكانت على تقديره، إذ اللام في قوله: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ﴾ توطئة له ودالة على تضمين الآية معناه، ناسب ذلك زيادة لام التأكيد في خبر إن، وذلك ظاهر في معنى الآية. وأما آية لقمان فقوله فيها: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ ﴿٤٣﴾﴾ مجرد إخبار عن حال ما وقعت الوصية به، ولا مدخل للقسم هنا ولا معنى له، فلم تدخل لام التأكيد في الخبر؛ إذ ليس في الآية معنى قسم يستدعيها، ولا وقع في اللفظ ما يطابقها، فورد كل على ما يجب ويناسب، ولو قدر العكس لما ناسب، والله أعلم.

• **الآية الثالثة من سورة لقمان:** قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُولِجُ ٱلَّيۡلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيۡلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ كُلّٞ يَجۡرِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى وَأَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ﴿٢٩﴾﴾ [لقمان]، وفي سورة فاطر: ﴿يُولِجُ ٱلَّيۡلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيۡلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ كُلّٞ يَجۡرِي لِأَجَلٖ مُّسَمّٗىۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡ﴾ [فاطر: ١٣]، وفي سورة الزمر: ﴿يُكَوِّرُ ٱلَّيۡلَ عَلَى ٱلنَّهَارِ وَيُكَوِّرُ ٱلنَّهَارَ عَلَى ٱلَّيۡلِۖ وَسَخَّرَ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ كُلّٞ يَجۡرِي لِأَجَلٖ مُّسَمًّىۗ أَلَا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡغَفَّٰرُ ﴿٥﴾﴾ [الزمر].

للسائل أن يسأل عن قوله في سورة لقمان: ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٖ﴾ بإلى، وفي السورتين بعد ﴿لِأَجَلٖ﴾ فجُرّ أجل باللام مع اتحاد المعنى، فما الفرق؟

والجواب، والله أعلم: أن آية لقمان تقدمها التنبيه على الاعتبار بها

بقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُولِجُ الَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي الَّيْلِ﴾ ثم قال: ﴿وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾ فعطف بواو النسق المقتضية الجمع، فدخل هذا مع ما قبله تحت حكم التنبيه بقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾، وحكم التنبيه بالاعتبار منسحب على المجموع للاشتراك في اللفظ والمعنى، فطال الكلام بحسب ما اقتضاه مقصوده، فناسب طوله الجر بما يناسبه مما لا يخرج عن معنى اللام الجارة وهو «إلى» فانجر الأجل بها، ولما بنيت الآيتان بعد على إيجاز ليس في آية لقمان ناسبه الجر باللام اكتفاء بما يحرز المعنى المقصود ويناسب التركيب، وورد كل على ما يناسب أتم مناسبة، والله أعلم.





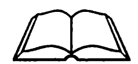
سورة السجدة

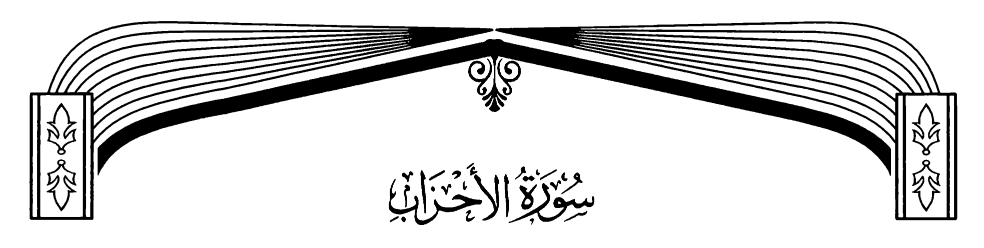
• **(الآية الأولى منها):** قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴿٢٠﴾﴾، وفي سورة سبأ: ﴿وَنَقُولُ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّتِى كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [سبأ].

للسائل أن يسأل عن صرف الوصف إلى العذاب أولًا فذكر فقيل: ﴿ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴿٢٠﴾﴾ وصرفه ثانيًا إلى النار فقيل: ﴿ٱلَّتِى كُنتُم بِهَا﴾ فأنث الموصول والضمير، ما وجه ذلك؟

والجواب، إنهم يكذبون بالنار وبعذابها، وقد ورد العذاب مضافًا إليها في السورتين، والعذاب مذكر والنار مؤنثة، وعودة الضمير إلى كل من المضافين تحصل المقصود على السواء، فإنما يبقى **السؤال** عن تخصيص كل واحدة من السورتين بما ورد فيها؟

والجواب عنه: أن آية السجدة اقترن بها ما يستدعي أن يناسب وهو قوله تعالى: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ دُونَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَكْبَرِ﴾ [السجدة: ٢١]، فلما تفصّل ذكر العذاب إعلامًا بإلحاق ضريبة الأدنى والأكبر بمن جرى الوعيد لهم، والعذاب مذكر، وقد تكرر، فتأكد رعيه، فناسبه عودة الضمير قبله إلى العذاب المضاف إلى النار مذكرًا ليجري ذلك كله مجرًى واحدًا. ولما لم يكن يتلو آية سورة سبأ ولا قبلها ما يستدعي ذلك، أعيد الضمير إلى النار مؤنثًا، ليحصل في السورتين ورود الوجهين الجائزين كما تقدم مع التناسب، والله أعلم.





سورة الأحزاب

• **الآية الأولى منها:** قوله تعالى: ﴿لِّيَسْـَٔلَ ٱلصَّٰدِقِينَ عَن صِدْقِهِمْۚ وَأَعَدَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿٨﴾﴾ [الأحزاب]، وفيما بعد من السورة: ﴿لِّيَجْزِىَ ٱللَّهُ ٱلصَّٰدِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ إِن شَآءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْۚ﴾ [الأحزاب: ٢٤].

[يسأل عما أعقبت به كل من الآيتين مع تقارب ما بني عليه التعقيب][(١)]؟

والجواب، والله أعلم: أن اختلاف التعقيب مرعي فيه ما تقدم قبل كل واحدة من الآيتين، أما الأولى فالمتقدم قبلها قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾ [الأحزاب: ١]، ثم لم يعد الكلام إلى شيء من مرتكبات المنافقين ولا تفصيل أحوالهم، فناسب هذا قوله: ﴿وَأَعَدَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿٨﴾﴾، والكافر بالنفاق كالكافر المتظاهر بكفره. وأما الآية الثانية فتقدمها قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ إِلَّا غُرُورًا ﴿١٢﴾﴾ [الأحزاب]، ثم تتابعت الآي بعدُ معرِّفة بسوء مرتكبهم وقبيح أفعالهم في ثماني آيات أو نحوها إلى قوله: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، ثم أعقب هذا بذكر حال المؤمنين، وذكروا بأحسن ما يتحلى به الصادق في إيمانه، فقال تعالى: ﴿وَلَمَّا رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَحْزَابَ قَالُوا۟ هَٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥۚ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّآ إِيمَٰنًا وَتَسْلِيمًا ﴿٢٢﴾﴾ [الأحزاب]. إلى عظيم ما وصفهم به سبحانه، ثم أعقب بذكر حال الفريقين فقال: ﴿لِّيَجْزِىَ ٱللَّهُ ٱلصَّٰدِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ إِن شَآءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْۚ﴾، (وقد أبقى سبحانه عليهم بقوله: ﴿إِن شَآءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْۚ﴾)

---

(١) ما بين المعقوفتين بهامش (أ).

جريًا على المطرد من عظيم حلمه وسعة عفوه ورحمته، وكل من هذا وارد على أعظم مناسبة. قلت: وهذا (مما) يشبه المتشابه من الضرب الذي بني عليه هذا الكتاب وليس منه.

• **الآية الثانية من سورة [الأحزاب]:**[١] قوله تعالى: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلُۚ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴿٣٨﴾﴾ [الأحزاب]، وفي آخر السورة: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلُۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ﴿٦٢﴾﴾ [الأحزاب].

للسائل أن يسأل عن وجه الاختلاف فيما أعقبت به كل آية منها؟ ففي الأولى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴿٣٨﴾﴾، وفي عقب الثانية: ﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ﴿٦٢﴾﴾.

ووجه ذلك، والله أعلم: أن الآية الأولى معقب (بها) قصة زينب أم المؤمنين وزيد بن حارثة رضي الله عنه وما جرى في ذلك إلى أن تزوجها رسول الله ﷺ، [فهذه الآية تأنيس لرسول ﷺ][٢]، وإعلام له أن تلك سُنَّته سبحانه في عباده التي شاءها وقدرها حكمًا ثابتًا فيمن تقدم من الرسل والأنبياء ومن اهتدى بهديهم، فلا حرج عليك يا محمد؛ فلا تصغ إلى قول منافق (يقول): تزوج محمد حليلة ابنه، فإن زيدًا ليس ابنك: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وأنا شئت تزويجك إياها وحكمت به في سابق علمي بعد تطليق زيد لها وانفصاله عنها: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا﴾ [الأحزاب: ٣٧] ليعلم أن تلك سُنَّتُك وسُنَّةُ أمتك بعدك ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِيٓ أَزْوَٰجِ أَدْعِيَآئِهِمْ إِذَا قَضَوْاْ مِنْهُنَّ وَطَرًاۚ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، فهذه الآيات تأنيس للنبي ﷺ، وتسلية له عن خوض المنافقين، وتنزيه لقدره العلي وتبرئة من كل متوهم فيه أدنى نقص، ورفع لما يتوهم ويقدر، وليس على ظاهره السابق من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُۖ﴾ [الأحزاب: ٣٧]. فهذه آية

---

(١) في (أ): [الأعراف]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

تعلق (بها) من كان في قلبه مرض وتهجموا على باد من مفهومها، فقالوا: إنه ﷺ رآها فمال إليها وأحبها في حكاية ذكرها المفسرون، يبطلها ويردها المقطوع به من أن زينب نشأت معه، ولم يزل يراها لمكان قرابتها منه، وقوله لزيد عتيقه الذي أنعم عليه بالعتق: «**اتق الله**» ـ يريد اتق الله فيما تذكر عن زينب؛ لأن زيدًا نسب إليها نشوزًا وتوقفًا عن طاعته ـ فأمره بتقوى الله في أمرها والتثبت فيما يحكيه عنها مما كان يظنه نشوزًا، وكانت زينب رضي الله عنها أعظم قدرًا من أن تقع في معصية النشوز عمدًا، ولكن الزوجين يطلب كل منهما غاية في الوفاء يرى عند غلبة (حب) هذا المطلب عليه ما يقتصر عنه نشوزًا، ففي الجاري من هذا قال له ﷺ: «**اتق الله**»، وأخفى عنه ما كان تقدم له الإخبار به بالوحي من أنه سيطلقها وأنه ﷺ سيتزوجها، فهذا الذي أخفاه ﷺ في نفسه ولم يتكلم به حتى أبداه الله، وقوله تعالى: ﴿وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ﴾ [الأحزاب: ٣٧]؛ أي: تخشى كلام المنافقين وقولهم: إن محمدًا تزوج امرأة ابنه، من حيث كان ﷺ قد تبناه قبل الوحي، وقصة ذلك معروفة مشهورة، فكانوا يقولون: زيد بن محمد حتى نزل قوله تعالى: ﴿ٱدْعُوهُمْ لِـَٔابَآئِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٥]، فقيل له ﷺ، وقد أدرك الاستحياء من أن يتكلم المنافقون بذلك وخشية منهم فقال له: لا تخش أحدًا؛ فإنك إنما جريت في ذلك كله على ما بيَّن الله لك من الشرع الذي جعله سبحانه سبيلك ودينك الذي تدعو إليه، وطريق من تقدمك من الرسل الذين يبلغون رسالات الله ويخشونه ولا يخشون أحدًا إلا الله، فالله أحق أن تخشاه أنت يا محمد، ولا تصغ إلى أحد، ولا تستحي منه، فإنك على صراط مستقيم، فقد وضح ما أخفاه في نفسه وهذا الذي أبداه تعالى، ألا ترى أنه سبحانه قد وعد أنه يبدي ما أخفاه ﷺ في نفسه، فهل ترى في تلك القصة خلاف ما نطق به كتابه من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا﴾ [الأحزاب: ٣٧]، وكانت زينب تفخر بهذا وتقول لأزواج النبي ﷺ: زوجكن أهلوكن، وزوجني الله من فوق سبع سماوات[1]، فهذا

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: التوحيد، باب: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ =

إخباره سبحانه وما أبداه مما أخفاه نبيه ﷺ في نفسه وما سوى هذا فاختلاق.
ونقول: وقد تسامح المفسرون هنا، وتبع آخرهم أولهم في نقل ما كان الواجب تركه، إذ هو خلاف القرآن لمن وفق لتدبره ولحظ شهادة بعضه لبعض، فهذا مقصود هذه الآية، ولمجموع ما ذكرنا أعقبت بقوله: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ۝٣٨﴾ [الأحزاب]. وقد أتبعت الآية بذكر من سنَّ سبحانه حكم هذه الآية لهم، وأنهم الرسل عليهم السلام فقال: ﴿ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَـٰلَـٰتِ ٱللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُۥ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٩]، فتأمل هذا التعقيب، وقد قيل له عليه السلام في قوله تعالى: ﴿سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا﴾ [الإسراء: ٧٧]، وقيل له: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠]، وعرفنا ربنا سبحانه أن نبينا كذلك فعل. فقال: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢﴾ [الشورى].

● **وأما الآية الثانية:** فإنه سبحانه لما قال: ﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَـٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْمُرْجِفُونَ فِى ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ [ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا ۝٦٠][(١)] مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟ وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا ۝٦١﴾ [الأحزاب] أتبع تعالى بالإخبار أن تلك سُنَّته الجارية في الذين خلوا من قبل، وهذا كقوله: ﴿سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ فِى عِبَادِهِۦ﴾ [غافر: ٨٥]، فأعلم أنها سُنَّته الجارية فيهم: ﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ۝٦٢﴾ [الأحزاب]، وقد تكرر هذا في مواضع من كتاب الله سبحانه، ووضح هذا التناسب في كل من الإعقابين، والله سبحانه أعلم بما أراد.

= [هود: ٧]، حديث رقم (٧٤٢٠)، ونص الحديث هو: «عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: جَاءَ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ يَشْكُو، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «**اتَّقِ اللهَ، وَأَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ**». قَالَتْ عَائِشَةُ: لَوْ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ كَاتِمًا شَيْئًا لَكَتَمَ هَذِهِ. قَالَ: فَكَانَتْ زَيْنَبُ تَفْخَرُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: زَوَّجَكُنَّ أَهَالِيكُنَّ، وَزَوَّجَنِي اللهُ تَعَالَى مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ. وَعَنْ ثَابِتٍ: ﴿وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ﴾ [الأحزاب: ٣٧] نزلَتْ فِي شَأْنِ زَيْنَبَ وَزَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ».

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.



سورة سبأ

قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ ﴿٩﴾﴾، وقال بعد: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴿١٩﴾﴾ [سبأ].

بالإفراد في الأولى والجمع في الثانية، فللسائل أن يسأل عن ذلك؟

والجواب عنه: أن الإشارة أولًا إلى قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ۚ إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمْ كِسَفًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [سبأ: ٩]، ولم يتقدم ما حركوا إلى الاعتبار به غير هذا، وقد انضم ذلك تحت ما الموصولة، ولفظها مفرد، فروعي من حيث اللفظ فقيل: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً﴾ بالإفراد. وأما الثانية فتقدم قبلها قوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا ۖ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ۖ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ ﴿١٠﴾﴾ [سبأ]، ثم قال: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ ۖ وَأَسَلْنَا لَهُ عَيْنَ الْقِطْرِ ۖ وَمِنَ الْجِنِّ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِ﴾ [سبأ: ١٢]، ثم قال: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِن مَّحَارِيبَ﴾ [سبأ: ١٣] إلى قوله: ﴿مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ ﴿١٤﴾﴾ [سبأ]، ثم قال: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ ۖ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ...﴾ [سبأ: ١٥]، فذكر سبحانه بالاعتبار بما منح داود من تسبيح الجبال والطير معه وإلانة الحديد، وبما سخر لسليمان عليه السلام من الريح تحمله[1] وجنوده حيث شاء في السرعة التي أشارت إليها الآية، وإسالة عين القطر له وهو النحاس المذاب ـ وعينه معدنه ـ وعمل الجن بين يديه تسخيرًا فيما يريده من عمل ما شاء مما في قواهم، ثم ذكر ما كان لسبأ في مساكنهم من آية الجنتين عن يمين وشمال وأكلهم منها وتنعيمهم إلى أن أعرضوا فأرسل عليهم سيل العرم إلى آخر قصتهم، فهذه

---

(١) في (ب): [فحمله]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

المعتبرات لم تدخل تحت موصول ولا اسم مفرد يضم جميعها؛ بل ذكرت مفصلة، فقيل إشارة إلى جميعها: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ﴾ [سبأ: ١٩]، ولا يمكن إلا هذا؛ إذ لم يتقدم مفرد من موصول أو غير ذلك ما يجمع الكل يرجع إليه الضمير مفردًا كما في الآية الأخرى، فقيل هنا: ﴿لَآيَاتٍ﴾ ولم يمكن إفرادها هنا، وأمكن في الآية الأخرى لوحدية الموصول الجامع لما تفصل بعده، فروعي لفظه؛ لأن ذلك أوجز من رعي معناه.

ثم إن المعلوم من لسان العرب إذا تقدم من الأسماء المفردة ما له لفظ ومعنى فإن رعي لفظه في عودة ضمير أو تفسير أولى، ثم قد يراعى المعنى بعد فيعود الضمير بحسبه من تثنية أو جمع، ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [الطلاق: ١١]، فقوله: ﴿يُؤْمِن﴾ ﴿وَيَعْمَلْ﴾ و﴿يُدْخِلْهُ﴾ رعي للفظ «مَنْ» وهو مفرد فعاد الضمير إليه مفردًا، [وقوله بعد: ﴿خَالِدِينَ﴾ رجوع إلى المعنى، ويقل رعي المعنى بديهًا في هذه الألفاظ التي هي مفردات][(١)] تحتها كثرة، ومنه بيت الكتاب[(٢)].

تعال فإن عاهدتني لا تخونني ... نكن مثل من يا ذيب يصطحبان[(٣)]

فقال: يصطحبان، فأعاد على معنى من، والإعادة إلى اللفظ أكثر، وعليه قيل في الآية الأولى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً﴾ [سبأ: ٩] بالإفراد على الأولى والأكثر؛ مع جواز وروده عائدًا على المعنى إن اعتضد ذلك.

أما الآية الثانية فجمع «آيات» فيها لا يمكن خلافه، فورد كل على ما يجب، ويمتنع العكس لما ذكر. فإن قيل: (إن) قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ...﴾ [سبأ: ١٥]، استئناف باللام التي تقع جوابًا للقسم، فقد يقال: إنها تقطع ما بعدها عما قبلها. وإذا أمكن هذا فما المانع من رجوع اسم الإشارة إلى ما بعد قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ...﴾ وتلك

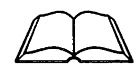
---

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).
(٢) الكتاب، سيبويه، مرجع سابق، (١/ ٤٧٣).
(٣) البيت من الطويل وهو للفرزدق. (انظر: الصناعتين، أبو هلال العسكري، ١/ ٥١).

قصة مفردة فكان يكون الوارد هنا؛ أي: الآية، على الإفراط رعيًا لمعنى القصة؟

فالجواب: أنّا لو فرضنا هذا الاعتراض لازمًا لقلنا: إن قصة سبأ قد انطوت على تفصيل يقتضي جمع آيات، إلا أن الاعتراض أولًا غير لازم؛ (إذ) قد يشار إلى مجموع قصص تفصلت ودخل كل قصة في أولها هذه اللام، فلم يمنع ذلك من عودة اسم الإشارة إلى الجميع كقوله تعالى: ﴿أَكُفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِّنْ أُوْلَٰٓئِكُمْ﴾ [القمر: ٤٣]، والإشارة بأولئكم إلى كل من تقدم ذكره من أول قصة نوح عليه السلام إلى قصة آل فرعون، وقد ابتدأت كل قصة منها بـ«لقد»، ثم أشير [بعد] إلى الجميع ليعتبر بأحوالهم، فكذلك في الآية التي نحن فيها، فسقط الاعتراض، وتبين أن لك «آية» واردة على أوضح التناسب، والله أعلم.

سورة الملائكة: قد تقدم ما فيها، وكذلك سورة يس.





سُورَةُ الصَّافَّاتِ

• **الآية الأولى منها:** قوله تعالى: ﴿وَقَالُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ۝١٥ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ۝١٦﴾ [الصافات]، وقال فيما بعد: ﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ إِنِّى كَانَ لِى قَرِينٌ ۝٥١ يَقُولُ أَءِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُصَدِّقِينَ ۝٥٢ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَدِينُونَ ۝٥٣﴾ [الصافات].

للسائل أن يسأل عن قوله أولًا: ﴿أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ۝١٦﴾ وثانيًا: ﴿أَءِنَّا لَمَدِينُونَ ۝٥٣﴾ لم اختلفا مع أن مرادهم في الموضعين إنكار البعث بعد الموت؟

والجواب: أن الموضع الأول لم يتقدمه شيء يوجب عدولهم عن التعبير عن معتقدهم في إنكار الإحياء بعد الموت، فورد على ما يطابق معتقدهم، وأما الآية الأخرى فقد تمهد قبلها ذكر الجزاء الأخراوي وذكر السؤال، فأول ذلك ذكر ما يقال لهم إذا حشروا قال تعالى: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ ۝٢٤﴾ [الصافات]، وقوله بعد: ﴿وَمَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۝٣٩﴾ [الصافات]، وقوله بعد: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ ۝٢٧﴾ [الصافات]، وهذا في الآخرة إلى قوله: ﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ إِنِّى كَانَ لِى قَرِينٌ ۝٥١ يَقُولُ﴾ وهذا قول الكافر وقد باشر العذاب، [فأخبر عن قرينه الذي قيض له][1] المشار إليه بقوله: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ۝٣٦﴾ [الزخرف]، فأخبر عنه سبحانه أنه كان يقول له في دنياه: ﴿يَقُولُ أَءِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُصَدِّقِينَ ۝٥٢ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَدِينُونَ ۝٥٣﴾؛ أي: لمجزيون بأعمالنا وما اجترحناه في دنيانا، وفي طي قولهم: ﴿أَءِنَّا لَمَدِينُونَ ۝٥٣﴾ إنكار للبعث لإنكارهم ما ينبني عليه ويترتب بعده

---

(١) ما بين المعقوفتين ورد في (أ) و(ب): [فأخبر عن قوله المقيض له]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

من الجزاء، وقد تقدم ذكر الجزاء فناسبه ذكر تعجبهم منكرين وقوعه، ولم يكن ليحسن وقوع ﴿لَمَدِينُونَ ۝٥٣﴾ في الآية الأولى إذا كان يكون هناك غير مفصح بإنكارهم البعث ولا ورد قبله ما يستدعيه، فجاء كل على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

• **الآية الثانية [من سورة الصافات]:**(١) قوله تعالى في ختام قصة نوح عليه السلام: ﴿إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِي ٱلْمُحْسِنِينَ ۝٨٠﴾ [الصافات]، ثم أعقب القصص الثلاث بمثل هذا؛ أعني: قصة إبراهيم وقصة موسى وهارون وقصة [إلياس](٢)، إلا أنه ورد في قصة إبراهيم عليه السلام: ﴿[سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ۝١٠٩](٣) كَذَٰلِكَ نَجْزِي ٱلْمُحْسِنِينَ ۝١١٠﴾، فسقط منه لفظ «إنا» وثبت في القصص الأخر، فيسأل عن وجه اختصاص قصة إبراهيم دون غيرها بذلك؟

والجواب، والله أعلم: أنه تقدم في قصة إبراهيم بعينها قوله: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ ۚ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِي ٱلْمُحْسِنِينَ ۝١٠٥﴾ [الصافات]، ثم لما كرر ليبنى عليه قوله: ﴿إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝١١١﴾ [الصافات] كما في نظائره من ختام القصص الأخر كرر قوله: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ لبناء علة الجزاء وموجبه عليه، كما تكرر قوله: ﴿أَنَّكُمْ﴾ في قوله: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ۝٣٥﴾ [المؤمنون]، (فكرر) ﴿أَنَّكُمْ﴾ تأكيدًا لينبني عليه الخبر، فكذلك كررت هنا الجملة [بأسرها](٤) وهي قوله: ﴿كَذَٰلِكَ نَجْزِي ٱلْمُحْسِنِينَ ۝١٠٥﴾ لينبني عليها ما ورد علة موجبة لجزائهم لتجري هذه القصة مجرى نظائرها، ولم يكرر حرف التأكيد والضمير المنصوب به إيجازًا واختصارًا لذكره فيما تقدم في القصة نفسها، فوضح أنه لا فرق بينها وبين ما اكتنفها من القصص الوارد فيها ذكر ﴿إِنَّا﴾ بوجه.

فإن قيل: لم أخَّر قوله: ﴿إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝١١١﴾ عن قوله أولًا: ﴿إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِي ٱلْمُحْسِنِينَ ۝١٠٥﴾؟

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

(٢) في (أ): [الناس].

(٣) ما بين المعقوفتين بهامش (ب).

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

قلت: لما أعقب به قوله: ﴿إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ۝١٠٥﴾ من الجمل الواردة مورد جمل الاعتراض إشادة بجلالة إبراهيم وإعلامًا بعظيم (جلاله فقال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْبَلَاءُ الْمُبِينُ ۝١٠٦﴾ [الصافات]، ثم أكد) عظيم الاعتناء به فقال: ﴿وَفَدَيْنَاهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ ۝١٠٧ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ ۝١٠٨ سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ۝١٠٩﴾ [الصافات]، فلما طال الكلام بما ورد تتميمًا وتكميلًا لحاله عليه السلام، وبعد عن قوله: ﴿كَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ۝١٠٥﴾ أعيد منه الجملة الواقعة خبرًا لأن ينبني عليه ما بني على نظائره من قوله: ﴿إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُؤْمِنِينَ ۝١١١﴾ [الصافات]، فقصة إبراهيم عليه السلام أوفى هذه القصص تعريفًا بكمال الحال، ولم ينقص منها شيء من الإخبار بصفة الجزاء وسببه كما في غيرها، بل زاد فيها ما ورد اعتراضًا كما تبين، وذلك لما زاد في قصته من عظيم ابتلائه زيادة[1]، والله أعلم بما أراد.

• **الآية الثالثة من سورة الصافات:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ ۝١٠١﴾ [الصافات]، وفي الذاريات: ﴿قَالُوا لَا تَخَفْ ۖ وَبَشَّرُوهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ ۝٢٨﴾ [الذاريات]، والمبشر به واحد والقصة واحدة.

فللسائل أن يسأل عن موجب اختلاف الصفتين في السورتين؟

والجواب: أن موجب تخصيص الآية الأولى بصفة الحلم ما اقترن بها من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ (قَالَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَىٰ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ۚ)[2]﴾ [الصافات: ١٠٢]، وجواب ابنه عليه السلام بقوله: ﴿يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ ۖ﴾ [الصافات: ١٠٢]، واتباعه ذلك تسلية لأبيه، وامتثالًا لأمر ربه، ﴿سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ ۝١٠٢﴾ [الصافات]، فلما دل جوابه على عظيم حاله وتلقيه عظيم هذا الابتلاء بالرضا والصبر التام امتثالًا لأمر ربه وإرضاء لأبيه، كان ذلك مبينًا لجليل حلمه ووفور كماله في حاله مع وصفه في سنه بالأولية والابتداء. أما آية سورة الذاريات فلم يقع فيها ذكر هذه القصة، فورد

---

(١) في (أ) و(ب): [وزيادته].

(٢) ما بين القوسين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

فيها وصفه بالعلم المحرز لجليل نبوته، ولو ورد في السورتين عكس الوصف الوارد لما ناسب هذه المناسبة الحاصلة، والله أعلم[(١)].

• **الآية الرابعة من سورة الصافات:** قوله تعالى: ﴿وَأَبْصِرْهُمْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ ﴿١٧٥﴾﴾ [الصافات]، ثم قال: ﴿وَأَبْصِرْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ ﴿١٧٩﴾﴾ [الصافات].

يسأل عن الضمير المفعول وثبوته أولًا في قوله: ﴿وَأَبْصِرْهُمْ﴾ وسقوطه ثانيًا في قوله: ﴿وَأَبْصِرْ﴾؟ وعن وجه التكرار؟

والجواب عن ذلك: أن التكرار تأكيد وتشديد في الوعيد، وتناسب ذلك بيِّن ومألوف في كلام العرب، وأما سقوط الضمير في الثاني فيحرز عمومًا لهم ولغيرهم في الوعيد لأن قوله: ﴿وَأَبْصِرْهُمْ﴾ المراد به أمره عليه السلام بأن يترقب ما ينزل (بهم) ويحل بساحتهم من الانتقام، وإعلامه ﷺ بكفايته إياهم كما قال تعالى: ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ ﴿٩٥﴾﴾ [الحجر] فكان كذلك، وقال تعالى: ﴿سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ ﴿٤٥﴾﴾ [القمر]، ففعل بهم ذلك يوم بدر، فقدم[(٢)] (الله)[(٣)] سبحانه تأنيس نبيه عليه السلام بإخباره إياه في هذا الوعيد (لهم) بأخذهم وقطع دابرهم، ثم أردف هذا الوعيد بوعيد ثان فيه عموم يشملهم ولا يرجع عن تناول غيرهم ممن سلك مسلكهم، ويشعر بحاله هو عليه السلام، وحال من أذعن واستجاب له فقال: ﴿وَأَبْصِرْ﴾؛ أي: ترقب ما أفعل لك من تأييدك ونصرك وجزائك الأخراوي وجزاء من آمن بك بما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، وما أفعل بمن عاداك وعاندك ممن باشرك بتمرده وطغيانه أو بعد عنك، من أخذهم وقطع دابرهم ووبيل جزائهم الأخراوي، هذا مفهوم لا يرجع إطلاق قوله: ﴿وَأَبْصِرْ﴾ عن عطائه وتعميمه، ذلك كله مما يعتضد من مواضع أخر، وتأمل ما فعل سبحانه بكسرى حين مزق كتابه ﷺ تمردًا وطغيانًا وإن لم يباشره، لما جاوز حد كفره إلى التمرد والطغيان مُزق هو وآله كل ممزق.

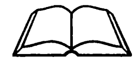
---

(١) تقدم أن الراجح أن «الحليم» إسماعيل و«العليم» إسحاق.

(٢) في (أ) و(ب): [فقد من]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من (أ)، وهو زيادة في بعض النسخ.

أما قوله: ﴿وَأَبۡصِرۡهُمۡ﴾ فخصَّ التناول للمباشرين لمكان التقييد بإعمال الفعل في ضميرهم، فهو وإن تناول أخذهم في الدنيا وتمكين نبيه والمسلمين منهم، ثم عقابهم الأخراوي ليبلغ بالتهديد والوعيد أقصى ما يحتمله، فإنه لا يتعداهم إلى غيرهم وأما قوله: ﴿وَأَبۡصِرۡ﴾ بإطلاق الفعل عن التقييد فقابل غير ممتنع عن تناولهم ومن سواهم من كل من خالفه ﷺ وعاداه، ومقتضى الوعيد لهم ومقصود بشارته له ﷺ يحبّذان أن إطلاق الأمرين وتعميم الطرفين من الوعيد والبشارة، فقد وضح أنه لا تكرار في الحقيقة، بل ورد ذلك كله على ما يلائم ويناسب، وعبَّر عن ذلك كله بعبارة الإبصار إشعارًا بقربه، فكأنه بمنزلة المعاين المدرك بالبصر لتعجيل الدنياوي منه وتحقيق وقوع الأخراوي وتيقنه، فكل هذا على أوضح مناسبة، والله أعلم.





سورة ص

• **الآية الأولى منها:** قوله تعالى: ﴿وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ ۖ وَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ ﴿٤﴾﴾ [ص]، وفي سورة ق: ﴿بَلْ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ ﴿٢﴾﴾ [ق].

للسائل أن يسأل عن ورود قوله في (ص): ﴿وَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ بواو النسق وفي سورة ق بفاء التعقيب والإخبار عن حالهم واحد؟

والجواب ـ والله أعلم ـ: أن آية ص وردت مورد الإخبار بمرتكبات من أفعال كفار العرب وأقوالهم؛ فجيء بتلك الجمل منسوقًا بعضها على بعض، فأخبر تعالى أنهم في عزة وشقاق، وأنهم عجبوا أن جاءهم منذر منهم ولم يكن من الملائكة كما قالوا: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا ۗ﴾ [الفرقان: ٢١]، وأنهم رموه بالسحر والكذب، وتعجبوا من جعله الآلهة إلـٰهًا واحدًا، وأنهم تمالؤوا على قولهم: ﴿أَنِ ٱمْشُواْ وَٱصْبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ ۖ﴾ [ص: ٦]، وأنهم قالوا: ﴿مَا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِى ٱلْمِلَّةِ ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [ص: ٧]؛ أي: في ملة عيسى عليه السلام ومن هذا قولهم في إخبار الله تعالى عنهم: ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ ۚ﴾ [الزخرف: ٥٨]، وتحريهم على الإفصاح بمرتكب النصارى في التثليث[1]، وأنهم أقرب الملل إليهم وآخر من تقدمهم وهم مثلثون، فكيف تجعل أنت يا محمد الآلهة إلهًا واحدًا؟! إن هذا لشيء عجاب، فجعلوا ما جاء به اختلافًا وتقولًا، إلى ما ارتكبوه من هذا، فلما قصد هنا الإخبار بجملة مرتكباتهم جاءت منسوقة بعضها على بعض بالواو التي لا تقتضي ترتيبًا ولا تعقيبًا.

وأما آية (ق) فمقصود بها التعريف بتعجبهم من البعث الأخراوي

---

(١) بهامش (أ).

واستبعادهم إياه، ولم يقصد هناك غير ما قصده، ألا ترى إقامة الدلالة عليهم باعتبار خلق السماوات، وتزيينها بالنجوم، وإحكام صنعها، ومد الأرض، وإرسائها بالجبال، وإخراج أصناف النبات، وإنزال الماء من السماء، وإنبات الجنات وضروب الحبوب والنخل الباسقات ذات الطلع النضيد، ثم قال: ﴿كَذَٰلِكَ ٱلْخُرُوجُ ۝١١﴾ [ق]، ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾ [يس: ٨١]، فلما كان قولهم: ﴿هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ ۝٢﴾ [ق] مبنيًا على ما جاءهم به ﷺ وأعلمهم من البعث بعد الموت جعل الأول ـ أعني: مجيئه ﷺ مخبرًا بذلك ـ سببًا في تعجيزهم فربط فيه بالفاء؛ أي: عجبوا من البعث بعد الموت فقالوا كذا، فجيء لكل بما يحرزه، ولم تكن الفاء لتقع هناك، ولا الواو لتقع هنا، بل ورد كل على ما يجب، والله أعلم.

• **الآية الثانية[1] من سورة (ص):** قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو ٱلْأَوْتَادِ ۝١٢ وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلْأَحْزَابُ ۝١٣﴾ [ص]، وفي سورة ق: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَأَصْحَٰبُ ٱلرَّسِّ وَثَمُودُ ۝١٢ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ وَإِخْوَٰنُ لُوطٍ ۝١٣ وَأَصْحَٰبُ ٱلْأَيْكَةِ وَقَوْمُ تُبَّعٍ﴾ [ق: ١٢ ـ ١٤].

للسائل أن يسأل عن وجه ورود هاتين الآيتين في السورتين على خلاف الترتيب المتقرر من ذكر الرسل وأممهم وما جرى بين الرسل والأمم في سورة الأعراف وهود والشعراء؟ ثم عن وجه الخلاف الوارد في سياق آيتي صاد وقاف من جهة الترتيب في السورتين؟ ووجه اختصاص كل واحدة منهما بما ورد فيها؟ وتعقيب آية ص بقوله: ﴿فَحَقَّ عِقَابِ ۝١٤﴾ [ص]، وآية ق بقوله: ﴿فَحَقَّ وَعِيدِ ۝١٤﴾ [ق]؟ **فهذه أربعة أسئلة.**

والجواب عن ذلك، والله أعلم: عن الجملة أن الوارد في السور الثلاث مقصود فيه إخبار الله تعالى نبيه ﷺ بما كان من الرسل المذكورين مع أممهم تثبيتًا لفؤاده ﷺ وتأنيسًا، قال تعالى: ﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ

---

(١) في (أ): [الثالثة]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

بِهِۦ فُؤَادَكَۚ﴾ [هود: ١٢٠]، فذكر أنباءهم عليهم السلام على الترتيب في أزمنتهم وإرسالهم، أما سورة ص وسورة ق فلم يُبْنَ ما ورد فيهما على ذلك القصد، وإنما بناء ما في السورتين من ذلك على تسليته ﷺ فيما كان يكابده من عتاة قريش وكفار العرب في توقفهم عن الإيمان، فجرد لهذا القصد ذكر عتاة المكذبين وأخذه سبحانه إياهم، وقيل له عليه السلام تعريفًا بمآل كفار قريش: ﴿وَمَا يَنظُرُ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً مَّا لَهَا مِن فَوَاقٍ ﴿١٥﴾﴾ [ص] مخالفًا لإيراد ما في هاتين السورتين ما تقدم في غيرهما لاختلاف المقاصد، وجاء في كل واحدة منهما من الترتيب ما يلائم ويناسب على ما تبين بحول الله تعالى.

فإن قيل: فإن سورة الحج ورد فيها ذكر الأمم السالفة المكذبين في قوله تعالى: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودُ ﴿٤٢﴾ وَقَوْمُ إِبْرَٰهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ ﴿٤٣﴾ وَأَصْحَٰبُ مَدْيَنَۖ وَكُذِّبَ مُوسَىٰ فَأَمْلَيْتُ لِلْكَٰفِرِينَ...﴾ [الحج: ٤٢ ـ ٤٤] فجرد ذكرهم عن ذكر الرسل إخبارًا بمجرد تكذيبهم وأخذهم كما في سورة (ص) وسورة (ق)، وقد وردت على الترتيب الوارد في السور الثلاث، فقد خالفت مقصود ما في تلك السور، ثم جرت على ما فيها من الترتيب، فما الفرق بينهما وبين هاتين السورتين؟

قلت: الفرق بينهما أن مقصد آية سورة الحج الإخبار بتكذيب أولئك الأمم وأخذهم تسلية لنبينا ﷺ من غير زيادة لما تعرضت له آية (ص) وآية (ق)، وأما هاتان الآيتان فقد انجرَّ فيهما مع ذكر التكذيب والأخذ التعريف بتعزز عتاة قريش ومن وافقهم وذكر شقاقهم. وقبيح ردهم وتعاميهم عن النظر في الآيات والاعتبار بما نصب منها في الأرض والسماوات، فلهذا المنجر هنا انفردت سورة (ص) وسورة (ق) بالوارد فيهما من الترتيب عن سورة الحج.

فإن قلت: فإذا اجتمعت السورتان فيما ذكر فما وجه اختصاص كل واحدة منهما بما خصت به عن أختها من الترتيب؟

قلت: أما آية (ص) فوجه اختصاصها بما ورد ترتيبها عليه أنه سبحانه لما وصف كفار قريش والعرب بالاعتزاز والشقاق في قوله: ﴿بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِى

عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ ﴿٢﴾ [ص]، ثم أعقب بذكر القرون المهلكة فقال: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ﴾ [ص: ٣]، ثم أعاد ذكرهم مفصلًا قرنًا قرنًا وأمة أمة، كان الأنسب لما قدم من ذكر عتو كفار العرب وشقاقهم ذكر أعتى القرون من الأمم وأجرمهم، فذكر قوم نوح من حيث لم يجد عليهم تكرار الإنذار مع طول الأمد، قال تعالى مخبرًا عن طول مدتهم وبعد إجابتهم قال نوح: ﴿رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلًا وَنَهَارًا ﴿٥﴾ فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَآءِيَ إِلَّا فِرَارًا ﴿٦﴾﴾ [نوح]، إلى قوله: ﴿وَأَصَرُّواْ وَٱسْتَكْبَرُواْ ٱسْتِكْبَارًا ﴿٧﴾﴾ [نوح]، إلى دعائه ﵇ عليهم عند قطع رجائه منهم بقوله: ﴿لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا ﴿٢٦﴾ إِنَّكَ إِن تَذَرْهُمْ يُضِلُّواْ عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوٓاْ إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا ﴿٢٧﴾﴾ [نوح]، إلى ما وصفهم سبحانه به وأنه لم يؤمن منهم مع نوح إلا القليل، فوجود ما تحلت به عتاة قريش ومتمردو كفار العرب من العزة والشقاق في قوم نوح أوضح شيء، ثم أتبع ذكرهم بدعاء عاد الموصوفين بالقوة والطغيان القائلين: ﴿مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾ [فصلت: ١٥]، والقائلين لنبيهم ﵇: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ ٱلْوَٰعِظِينَ ﴿١٣٦﴾﴾ [الشعراء] إلى قوله: ﴿وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ ﴿١٣٨﴾﴾ [الشعراء]، ثم أتبع بذكر فرعون ذي الأوتاد، والمراد هو وآله وقومه. وقد تكرر في القرآن مع ذكر فرعون وعلوه في الأرض وطغيانه مع ما أوضح شنيع مرتكبه وبعد شقاقه، ثم أتبع بمن ذكر بعدهم مراعى في ذلك مناسبة ما قدم، ثم ذكر اجتماعهم في موجب تمردهم وعتوهم وهو تكذيبهم للرسل، فقال تعالى: ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ ﴿١٤﴾﴾ [ص]، ثم أعاد الكلام إلى كفار قريش والعرب المبدوء بهم والمنبهين لو تنبهوا بأخذ من عاند وكذب ممن تقدمهم فقال: ﴿وَمَا يَنظُرُ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً مَّا لَهَا مِن فَوَاقٍ ﴿١٥﴾﴾ [ص]؛ أي: إنهم إن تمادوا على شقاقهم فلا فرق بينهم وبين من تقدمهم من هؤلاء القرون ﴿وَقَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِمُ ٱلْمَثُلَٰتُ﴾ [الرعد: ٦]، وقوله: ﴿فَهَلْ يَنتَظِرُونَ إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [يونس: ١٠٢]، ثم أتبع سبحانه بذكر شنيع مرتكبهم في استعجالهم العذاب وقوله: ﴿عَجِّل لَّنَا قِطَّنَا قَبْلَ يَوْمِ ٱلْحِسَابِ ﴿١٦﴾﴾ [ص]، فأنبأ تعالى باستحكام كفرهم وتكذيبهم واستهزائهم الموجب لتعجيل أخذهم، ثم انصرف

الكلام إلى أمره سبحانه نبيه ﷺ بالصبر على معاندتهم ورديء مقالتهم، وتذكر أخيه داود والاعتبار بأمره، وتسخيره سبحانه له الجبال، وحشره له الطير منقادة إلى أمره، وإلانته له الحديد، وقلوب الآدميين أهين وأقرب، فلو شاء لهدى هؤلاء كما سخر الجبال لداود ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾ [السجدة: ١٣] وهذا وجه ذكر داود عليه السلام هنا، لا ما قاله الزمخشري، وقد تقدم (الإيماء) إليه عند قوله تعالى في سورة طه: ﴿فَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ...﴾ [طه: ١٣٠] ويستوفى عقب هذا بحول الله، فهذا وجه اختصاص آية (ص) بما ورد فيها من الترتيب في ذكر[1] القرون المهلكة بتكذيبها.

وأما آية (ق) فوجه الوارد فيها من إتباع ذكر قوم نوح بذكر أصحاب الرس ومخالفة الوارد في سورة (ص)، أن آية ق قد انفردت عن آية ص بما قصد فيها مفصحًا به، من ذكر تعامي كفار قريش والعرب عن النظر في خلق السماوات والأرض، والاعتبار بمن تقدمهم من الأمم، وأخذهم بتكذيبهم، ففي آية ص ذكر تجبرهم وشقاقهم وطغيانهم، وفي ق ذكر تعاميهم عن الاعتبار والنظر، فبدأ سبحانه بتذكيرهم بذكر حال السماء وإتقانها فقال: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا﴾ [ق: ٦] إلى قوله: ﴿كَذَٰلِكَ الْخُرُوجُ ﴿١١﴾﴾ [ق]، والمراد أنهم لو وقفوا[2] فأمعنوا النظر في بناء السماء وتزيينها بما جعل تعالى فيها من نجومها، وسلامتها من فطور أو فروج، وفي امتداد الأرض وإرسائها بالجبال، وإنبات ما فيها من كل زوج بهيج، وإنزال الماء من السماء، وإنبات الجنات وحب الحصيد والنخل الباسقات ذات الطلع النضيد، وإحياء البلاد الميّتة، وتكرر ذلك عليها، فلو اعتبروا بهذا لاستوضحوا العودة والبعثة الأخراوية ﴿كَذَٰلِكَ الْخُرُوجُ ﴿١١﴾﴾ [ق]، ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، فلما ذكرهم سبحانه بخلق السماوات والأرض أعقب ذلك تتميمًا جاريًا على التذكير المتكرر في الكتاب بذكر القرون السالفة المهلكة بتكذيبها فقال: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [ص: ١٢]، ولما (بنى) (ما) تقدم من

---

(١) في (أ) و(ب): [وذكر].

(٢) في (أ) و(ب): [وفقوا]

الاعتبار على الإشارة إلى الاستيفاء (في عجائب الأرض والسماء، ناسب ذلك بناء ذكر من نبه عليه ممن هلك (بتضييع) نظره واعتباره على الاستيفاء)[١]، فذكر طرفان ليحصل حصر من بينهما أمة ممن تقدم وهم قوم نوح وأمة ممن تأخر وهم أصحاب الرس، ليحصل ما بينهما بإشارة الطرفين كما قال سبحانه في سورة الفرقان: ﴿وَعَادًا وَثَمُودَا۟ وَأَصْحَـٰبَ ٱلرَّسِّ وَقُرُونًۢا بَيْنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا ﴿٣٨﴾﴾ [الفرقان]، وهذه الآية وآية (ق) مشيرتان إلى تأخير أصحاب الرس عن كل من ذكر في الفرقان من الأمم المهلكين بتكذيبهم ممن عين ذكره، والله أعلم.

وقد اختلف المفسرون في أصحاب الرس، والواقع في مختلف أقوالهم في ذلك ثمانية أقوال، ومن جملتها أنهم أصحاب الأخدود، وقيل: كانوا قومًا قتلوا نبيهم ورموه في بئر لهم، زاد بعضهم أنه كان اسم نبيهم حنظلة، وقيل: هم من قوم شعيب عليه السلام، وقيل غير ذلك، والمقطوع به ما نطق به القرآن من وجود قرون كثيرة بين قوم نوح وأصحاب الرس، ويظهر من هذا الوارد في سورة ق أن مقصود الآية من استيفاء القرون المأخوذين بتكذيبهم غير وارد في غيرها، ألا ترى أنه قد أفصح فيها بثمانية قرون منصوص عليها، وهم قوم نوح، وأصحاب الرس، وثمود، وعاد، وفرعون، وإخوان لوط، وأصحاب الأيكة، وقوم تبّع والمراد هو وقومه، ولم يرد في (أوفى)[٢] المتكرر من الكتاب العزيز غير سبعة. والأكثر ستة، فدل على قصد الاستيفاء في هذه السورة. على كل حال، فقد ورد قوم نوح وأصحاب الرس طرفين لمن بينهما من القرون، ومقصود بهما ـ والله أعلم ـ استيفاء ما بينهما، إشعارًا، [في هذه السورة وإفصاحًا بكثرة من بينهما بقوله في سورة الفرقان: ﴿وَقُرُونًۢا بَيْنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا ﴿٣٨﴾﴾][٣].

وأما الوارد بعد الطرفين في سورة ق من ذكر ثمود وعاد ومن ذكر بعد،

---

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

(٢) كذا في الأصل: [أوفى] وقد يكون المراد أنها أفعل تفضيل، ويقصد بـ[أوفى] المتكرر؛ أي: كل المتكرر.

(٣) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

فقد يكون ـ والله أعلم ـ من قبيل ما ورد في القرآن ممن شمله لفظ متقدم غير مصرح، ثم نص عليه اعتناء واهتمامًا مع كونه قد ضمه ذلك اللفظ المتقدم، كقوله تعالى: ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨] بعد دخولهما تحت لفظ الملائكة، وعلى كل حال فأصحاب الرس متأخرون عن قرون كثيرة بعد قوم نوح بنص القرآن، والله سبحانه أعلم.

فلما ورد هنا ما يشير إلى الاستيفاء للاعتبار بهم جريًا مع ما تقدم من استيفاء الاعتبار بعجائب الأرض والسماء قدَّم ما يحصل بتقديمه ما أشير إليه من الاستيفاء، ولم يكن القصد هنا ما قصد في آية ص، فجاء كل على ما يجب، والله أعلم.

وأما المعقب به كل واحدة من الآيتين من قوله في سورة ص: ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ ﴿١٤﴾﴾ [ص]، وقوله بعد آية ق: ﴿فَحَقَّ وَعِيدِ ﴿١٤﴾﴾ [ق]، مراعى في ذلك الفواصل [في كل من السورتين وإلا فالعقاب والوعيد حق على كل من هؤلاء المكذبين، فإنما روعي الفواصل][(١)]، فقوله قبل آية ص: ﴿بَل هُمْ فِي شَكٍّ مِّن ذِكْرِي ۖ بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ﴿٨﴾ أَمْ عِندَهُمْ خَزَائِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ ٱلْعَزِيزِ ٱلْوَهَّابِ ﴿٩﴾﴾ [ص]، واستمرت فواصل الآي هكذا إلى ما بعد الآية، فاستدعى ذلك مناسبة الآية المتكلم فيها فقيل: ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ ﴿١٤﴾﴾ [ص]، وأما آية (ق) فنوسب بها أيضًا ما تقدمها من قوله: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً مُّبَٰرَكًا فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴿٩﴾﴾ [ق]، ثم قال: ﴿وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ ﴿١٠﴾﴾ [ق] وورد أيضًا في الفواصل بعدها: ﴿أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأَوَّلِ ۚ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴿١٥﴾﴾ [ق]، إلى بضع عشرة آية جارية في مقاطعها على ما ذكر، فناسب ذكر قوله: ﴿كُلٌّ كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدِ ﴿١٤﴾﴾ [ق]، وجاء كل على ما يناسب، وذلك واضح.

• **الآية الثالثة من سورة ص:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا عَجِّل لَّنَا قِطَّنَا قَبْلَ يَوْمِ ٱلْحِسَابِ ﴿١٦﴾ ٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلْأَيْدِ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴿١٧﴾﴾ [ص]،

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).

وفي سورة الأحقاف: ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، وفي سورة القلم: ﴿فَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾ [القلم: ٤٨].

ورد في هذه السور الثلاث أمره ﷺ بالصبر، محالًا في الأولى: على الاعتبار بحال دواد وأبنائه، وفي الثانية: على أولي العزم في اهتدائه واقتدائه، وفي الثالثة: منبهًا بالجاري لذي النون في مغاضبته وندائه، والمتردد في غير هذه الآي إنما هو أمره عليه السلام بالصبر غير مناط بذكر أحد من الرسل، كقوله تعالى: ﴿وَٱصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ [النحل: ١٢٧]، وقوله: ﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾ [الكهف: ٢٨]، وقوله: ﴿فَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [ق: ٣٩]، وقوله: ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]، إلى غير هذا من الآي، **فللسائل أن يسأل** عن وجه ذلك؟ وعن اختصاص كل سورة من الثلاث بما ورد فيها؛ إذ ليست الإحالة فيها على حد سواء؟ **فهذان سؤالان.**

والجواب عن الأول، والله أعلم: أن تكرر أمره عليه السلام بالصبر في الآيات المترددة على كثرتها أدل دليل على الاعتناء به ﷺ لعظيم أمر الصبر وشدة الحاجة إليه في كل مطلب ديني من أخذ أو ترك، ولهذا قال ﷺ في صفته: «**الصبر ضياء**»(١)، وقال تعالى في قصة أيوب وحال ابتلائه: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا [نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ](٢)﴾ [ص: ٤٤]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿١٠﴾﴾ [الزمر]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [الأنفال]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلصَّٰبِرُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [القصص]، وأحوج الخلق إلى الصبر الرسل عليهم السلام لعظيم ما يلقونه من مكابدة الخلق، فلشدة الحاجة إلى الصبر ما تكرر في عدة آيات أمرًا له عليه السلام ولأمته.

والجواب عن السؤال الثاني: أن أمره عليه السلام بالاقتداء بالرسل قد ورد

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الطهارة، باب: فضل الوضوء، حديث رقم (٥٥٦).

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

وتكرر في غير آية، وتردد أيضًا أمره بالاقتداء بأبيه إبراهيم عليه السلام لعظيم مقام إبراهيم وجليل خلته وأبوته، وتنبيهًا للعرب لرجوعهم إليه انتسابًا واعترافهم مقرين بتعظيمه.

وأما تخصيص السور الثلاث بتعيين ما ورد فيها فلما نذكره من الوجه الحامل والمناسبة في النظم، أما سورة ص فوجه اختصاصها بالوارد فيها التئام نظم الآية بما تقدمها، وارتباط قوله تعالى فيها: ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ﴾ [ص: ١٧] بما اتصل به من قوله: ﴿ٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ﴾ [ص: ١٧] بيان النظم في ذلك والتئامه أوضح التئام، إن الله سبحانه لما ذكر حال العتاة من كفار قريش وشنيع مقالهم لنبيه ﷺ، من لدن قولهم: ﴿سَٰحِرٌ كَذَّابٌ ۝٤﴾ [ص] إلى ختمهم ما ذكر تعالى من سوء مراجعتهم بقولهم استهزاء وتكذيبًا: ﴿عَجِّل لَّنَا قِطَّنَا قَبْلَ يَوْمِ ٱلْحِسَابِ ۝١٦﴾ [ص]، أتبع ذلك ملاطفة وتأنيسًا لنبيه ﷺ بقوله: ﴿ٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ﴾ [تذكيرًا له بأن الجاري من ذلك إنما هو على ما شاءه لهم في أزله وقدره عليهم، فليس خارجًا عن إرادته، فكأنه يقول لنبيه عليه السلام: اصبر على ما][1] يرد منهم وما يقولونه فإنه مرادي منهم في سابق قدري، ولو شئت لهديت قلوبهم وسخرتها لإجابتك، فقد سخرت الجبال مع داود والطير وألنت له الحديد، وقلب الآدمي ألين وأقرب ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾ [السجدة: ١٣]، فإذا علمت أن قلوبهم بيدي أقلبها كيف شئت، فاصبر على ما يقولون، واعتبر بما سخرته لداود، واقتد بما منحته من الأيد والقوة، فهذا وجه النظم والارتباط في هذه الآي، والله أعلم.

وقد تعرض أبو الفضل بن الخطيب في تفسيره الكبير[2] لتوجيه النظم فيما قدمناه فقال: إن قيل: أي تعلق بين قوله تعالى: ﴿ٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ﴾ وبين قوله: ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ﴾؟ قلنا: من وجوه: الأول كأنه قيل: إن كنت قد شاهدت من هؤلاء الجهال جرأتهم على الله وإنكارهم الحشر والنشر فاذكر قصة داود حتى تعرف شدة خوفه من الله ومن يوم الحشر

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب). (٢) يقصد التفسير الكبير للفخر الرازي.

فإنه بقدر ما يزداد أحد الضدين شرفًا يزداد الآخر نقصانًا. انتهى معنى كلامه.

قلت: وهذا الذي حكاه ضعيف؛ لأن هذا الكلام إنما يثمر التعجب من فعل الله سبحانه ولا يثمر تسلية ولا تأنيسًا وهما أنسب في الموضع، وذكر وجهًا ثانيًا: وهو أنه كأنه قيل لنبينا ﷺ: لا يضيق صدرك بسبب إنكارهم لقولك ودينك؛ فإنهم إن خالفوك فالأكابر من الأنبياء موافقوك.

قلت: وهذا أضعف من الأول؛ لأنه عليه السلام إنما يأنس بمصدقيه من أمته، وأيضًا فقد كان ذكر إبراهيم لو قصد هذا الغرض من الموافقة أنسب لتعظيم العرب إياه، وللاتفاق عليه ولعظيم خلته، وذكر وجهًا ثالثًا: وهو أن الخصمين اللّذين دخلا على داود عليه السلام كانا من البشر، وإنما دخلا عليه لقصد قتله، فخاف دواد عليه السلام، ومع ذلك فلم يتعرض لإيذائهما ولا دعا عليهما؛ بل استغفر لهما، فأمر نبينا عليه السلام أن يقتدي به في حسن الخلق.

قلت: وهذا ضعيف كالذي قبله، وذكر الإمام أبو الفضل غير هذه الوجوه مما دون هذه في القوة، ثم أعقب هذا بأن قال: ولي هنا وجه آخر أقوى وأحسن من كل ما تقدم، ثم اعتمد في هذا التوجيه على أن قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡ عَبۡدَنَا دَاوُۥدَ﴾ [ص: ١٧] ليس مما تقدمه، وإنما هو وجه اتصاله به، وأن العقلاء قالوا: من ابتلى بخصم جاهل مقر متعصب ورآه قد خاض في التعصب والإقرار وجب عليه أن يقطع الكلام معه في [تلك][(١)] المسألة؛ لأنه كلما كان خوضه في تقرره أكثر كان بعده عن القبول أشد، فالوجه حينئذ أن يقطع الكلام معه في تلك المسألة، وأن يأخذ في كلام آخر عن المسألة الأولى [بالكلية، ويطنب في ذلك الكلام الأجنبي، فإذا اشتغل خاطره بهذا الكلام الأجنبي ونسي تلك المسألة الأولى][(٢)] أدرج له أثناء الكلام في هذا الفصل الأجنبي مقدمة تناسب ذلك المطلوب الأول، فيحصل عن ذلك تسليم المتعصب لهذه المقدمة، فإذا أسلمها فحينئذ يتمسك بها في (ثبات) المطلوب الأول، فيتمكن من انقياده ويرجى رجوعه إلى ما طلب به أولًا.

---

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب). (٢) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

هذا معنى ما أراده أبو الفضل في هذا الفصل، ثم أشار إلى أن المدرج في هذا الكلام من المقدمة المناسبة للمطلب الأول في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًاۚ﴾ [ص: ٢٧] إلى قوله: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾﴾ [ص]، **قلت**: وعندي أن ما ذكره من هذا، وأن العقلاء قالوه، إن كانت العرب تفعله ويعرف من كلامها ارتكابه فإنما يكون ـ والله أعلم ـ على أوضح وأنسب مما ذكره، والذي أراه جاريًا على هذا المنهج الذي أراه، والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿قٓۚ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ ﴿١﴾ بَلْ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ ﴿٢﴾ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًاۖ ذَٰلِكَ رَجْعٌۢ بَعِيدٌ ﴿٣﴾﴾ [ق]، فهذا إنكار منهم للبعث الأخراوي واستبعاد، وهو نحو من الوارد في سورة ص، فأعقب تعالى ذلك بقوله مما يشبه الالتفات، وهو الذي زعم أبو الفضل أن العقلاء يرتكبونه عند لوذ الخصم والأخذ فيما هو كالأجنبي، فقال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوٓاْ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَٰهَا وَزَيَّنَّٰهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٍ ﴿٦﴾ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ ﴿٧﴾﴾ [ق]، إلى قوله في ماء السماء: ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًاۚ كَذَٰلِكَ ٱلْخُرُوجُ ﴿١١﴾﴾ [ق]، فبعد العدول عن مجاوبتهم في قولهم: ﴿ذَٰلِكَ رَجْعٌۢ بَعِيدٌ ﴿٣﴾﴾ وذكر اختلاطهم المسبب عن تكذيبهم وتجبرهم المعبر عنه بقوله: ﴿بَلْ كَذَّبُواْ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ فَهُمْ فِيٓ أَمْرٍ مَّرِيجٍ ﴿٥﴾﴾ [ق]؛ أي: مختلط، صرف تعالى الكلام إلى نبيه ﷺ والمؤمنين فقال: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوٓاْ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًاۚ﴾، وذلك كله مدرك مشاهد لهم، لا يمكنهم التوقف في شيء منه، ولا حفظ عنهم إنكاره، فعند تكرر هذا قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ ٱلْخُرُوجُ ﴿١١﴾﴾، فهذا ـ والله أعلم ـ أقرب فيما ذكره أبو الفضل فزعم أن العقلاء يرتكبونه.

وأما الوارد في سورة ص فيبعد ـ والله أعلم ـ أن يكون من هذا، ثم إن القول بأن الوارد في سورة (ص) من قوله: ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ﴾ [ص: ١٧] أجنبي عما قبله، وغير مناسب البتة، وأنه إنما أوتي به لما ذكر من شغل الخصم المتعصب عن ذلك على الوجه الذي ذكر بعيد بالكلية، وإن ورد شيء

مما يمكن أن يقال إنه من ذلك الضرب فلا أنسب أن يكون منه الوارد في سورة ق لا الوارد في سورة ص، وإذا تأملته وضح لك ذلك، وأن الوجه في نظم الكلام ما قدمته أولًا، وهو مما لا غبار عليه، والله أعلم.

وقد تعرض الزمخشري لما تقدم في هذه الآي، فأجاب عن ذلك بما جرى فيه على شنيع المرتكب وسوء الأدب، بناء على استبداد العبيد، وفعلهم ما لا يرضاه الخالق سبحانه ولا يريد، فجعل لله شركاء، وأفرد العباد بأفعالهم استبدادًا أو ملكًا، فأجاب بناء على ما اتصل، وما وفق في هذا الموضوع لوجه المطابقة ولا حصل.

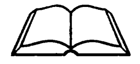
فإن قلت: كيف تطابق قوله: ﴿ٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ﴾ [ص: ١٧] حتى عطف أحدهما على صاحبه؟ ثم (قال): قلت: كأنه قال لنبيه ﷺ: اصبر على ما يقولون، وعظم أمر معصية الله في أعينهم بذكر قصة دواد، وهو أنه نبي من أنبياء الله تعالى قد أولاه ما أولاه من النبوة والملك لكرامته عليه ورأفته لديه، ثم زل زلة فبعث الله الملائكة ووبخه عليها، على طريق التمثيل والتعريض، حتى فطن لما وقع فيه فاستغفر ربه وأناب، ووجد منه ما يحكى من بكائه الدائم. وغمه الواصب، ونقش جنايته في بطن كفه حتى لا يزال مجددًا للندم عليها، فما الظن بكم مع كفركم ومعاصيكم؟ أو قال له ﷺ: اصبر على ما يقولون، وصن نفسك، وحافظ عليها أن تذل فيما كلفت من مصابرتهم وتحمل أذاهم، واذكر أخاك داود وكراماته على الله كيف زل تلك الزلة اليسيرة فلقي من توبيخ الله ونسبته إلى البغي ما لقي. انتهى جوابه[١].

وقد اجتمع فيه مخالفة الصواب والبعد عن المطابقة، فإن تعظيم معصية الله ـ كما قال الزمخشري ـ بذكر قصة داود لقوم غير مؤمنين بأحد من الأنبياء، فالتذكير بذلك لمن يقول استهزاء وكفرًا: ﴿عَجِّل لَّنَا قِطَّنَا قَبْلَ يَوْمِ ٱلْحِسَابِ ﴿١٦﴾﴾ [ص]، فتذكيرهم بهذا مع ذكر الأنبياء بلفظ الزلل أقرب شيء

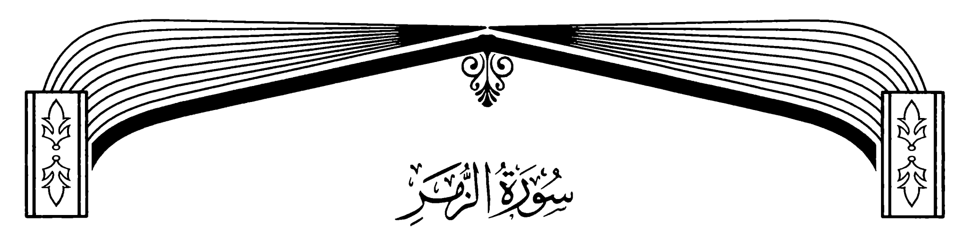
---

(١) الكشاف، الزمحشري، مرجع سابق، (٤/ ٧٧).

لاستمرارهم على الاستهزاء [والكفر][١] مع عصمة الأنبياء عما وقع عليه الزلل حقيقة، ثم قوله في الجواب الثاني عن داود ﷺ: إنه لقي من توبيخ الله وتظليمه ونسبته للبغي، هذا كله خلف من المرتكب وإطلاق لا يجوز في حق الأنبياء، فقد جمع جوابه سوء الأدب وشنيع المرتكب والبعد عن المطابقة، والذي جاوبنا به لا غبار عليه ولا توقف في مطابقته، نسأل الله سبحانه أن ينفعنا بذلك يوم تبلى السرائر.



(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.



سورة الزمر

• **الآية الأولى منها:** قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ۝٢ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ﴾ [الزمر: ٢، ٣]، وقال فيما بعد: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ لِلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَلِنَفْسِهِۦ﴾ [الزمر: ٤١].

للسائل أن يسأل عن قوله أولًا: ﴿إِلَيْكَ﴾ وثانيًا: ﴿عَلَيْكَ﴾، وهل بينهما فرق يوجب خصوص كل واحدة من العبارتين بمكانها؟

والجواب: أن ﴿إِلَيْكَ﴾ و﴿عَلَيْكَ﴾ هنا مترادفتان على معنى واحد من معنى الخطاب، فتارة يراعى وصول المنزَّل بواسطة المَلَك، وتارة يراعى وصوله من عند الله سبحانه من غير واسطة(١)، فإذا روعي هذا قيل: عليك، وإذا روعي الأول قيل: إليك، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٤]، وقال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَـٰبَ﴾ [الكهف: ١]، والأول أكثر فبدئ هنا به.

---

(١) لم يبين المصنف رحمه الله وجه اختصاص الموضع الأول بكونه منزلًا إليه بواسطة، واختصاص الموضع الثاني بكونه منزلًا عليه من الله بلا واسطة، والوجه عندي ـ والله تعالى أعلم ـ أنه حيث قال: (عليك) في هذا الموضع فإنه يشعر بأنه ﷺ لا يكلف إلا نفسه، فلا يضرّه من أعرض، فكأن الكتاب مختصٌّ به، مقصور عليه، فمن حيث التبليغ هو مأمور بتبليغه للناس كافة، أما من حيث العمل بما فيه فالحتم والجبر مقصور على نفسه، لا يجبر عليه أحدًا، ومن ثم أتبعه بقوله: ﴿فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَلِنَفْسِهِۦ...﴾، أما حيث قال: ﴿أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٩٩] بما يفيد الواسطة فمعلوم أنَّ الوحي إنما ينزل إليه بواسطة الملك لتبليغه للناس كافة، فهذا هو الأصل أن يقال: ﴿أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾ ولعله لذلك قد أتبعه بما يوجب عليه ﷺ أن يكون أول عامل به لتحصل به القدوة والاتباع؛ فلا يفهم من ذلك أنه ليس مأمورًا إلا بإبلاغه وأنَّ العمل به ليس (عليه) هذا ـ والله تعالى أعلم ـ.

ثم إنه ورد في الآية الثانية: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ لِلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ﴾، واللام الجارة في قوله: ﴿لِلنَّاسِ﴾ تفيد الاختصاص وترادف كثيرًا لفظة: «إلى»، تقول: الأمر لزيد والأمر إلى زيد، قال تعالى: ﴿وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَمَنْ عَادَ﴾ [البقرة: ٢٧٥][1]، وقال: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، فلو وردت الآية الثانية بإلى فقيل: إنا أنزلنا إليك الكتاب للناس لكان ذلك كالمرادف لقوله: (إنا أنزلنا إليك الكتاب إلى الناس)، وكان يكون فيه إيصال الفعل إلى مجرورين بحرف واحد، وليس أحدهما معطوفًا على الآخر، والعرب لا تقضي الفعل مما يطلب إلا واحدًا، فلا تقضيه ظرفي زمان بغير حرف تشريك، ولا ظرفي مكان، ولا تقضي مفعولين لفعل متعد إلى واحد، ولا ثلاثة مفاعيل لمتعد إلى مفعولَيْن إلا على طريقة البدلية، ولا يصحّ ذلك في الآية، أو على التشريك بحرف العطف، وليس ذلك في الآية أيضًا، فجيء بالآيتين على ما يناسب ويلائم، والله أعلم.

• **الآية الثانية من سورة الزمر:** قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّىٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴿١١﴾ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٢﴾﴾ [الزمر].

للسائل أن يسأل لم عُدّي الفعل الذي هو ﴿وَأُمِرْتُ﴾ أولًا بغير حرف جر ثم عدي ثانيًا في قوله: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾ بحرف الجر؟

والجواب عن ذلك: أن العرب تقول: أمرتك الخير وأمرتك بالخير، فعدي هذا الفعل بنفسه وبحرف الجر، وهو الأصل فيه، والحذف فصيح كثير، ويلحق إذ ذاك بباب أعطى وكسا في أحكامه، ومنه[2]:

---

(١) في (أ) و(ب): [ومن عاد فأمره إلى الله]، وهو خطأ، والله أعلم.

(٢) البيت من البسيط لعمرو بن معد يكرب الزبيدي. (انظر: الكتاب، سيبويه، مرجع سابق، ٢٦/١)، وعمرو بن معد يكرب (ت٢١هـ ـ ٦٤٢م): هو عمرو بن معد يكرب بن ربيعة بن عبد الله الزبيدي، فارس اليمن، وصاحب الغارات المذكورة، وفد على المدينة سنة (٩هـ)، في عشرة من بني زبيد، فأسلم وأسلموا، وعادوا، ولما توفي النبي ﷺ ارتد عمرو في اليمن، ثم رجع إلى الإسلام، فبعثه أبو بكر إلى الشام، فشهد اليرموك، وذهبت فيها إحدى عينيه، وبعثه عمر إلى العراق، فشهد =

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب

والآية من قوله: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾ مثل البيت، وإذا تقرر هذا فمفعول ﴿وَأُمِرْتُ﴾ الأول ـ وهو الضمير ـ قام مقام الفاعل، والثاني أن يكون وصل الفعل إليه بنفسه، والأصل: بأن أكون. وأما قوله: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾ فأقول: إنه محذوف منه حرف الجر كالأول، تقديره: وأمرت بأن أكون، فحذف منه حرف الجر الذي هو أصل الفعل أن يصل به وهو الباء، وأما اللّام في: ﴿لِأَنْ أَكُونَ﴾ فمبقاة من محذوف يفهمه سياق الكلام مع الحرف المبني منه، تقديره: وأمرت لعلمي أولًا أن أكون أول المؤمنين. ألا ترى أن الوارد في الآيتين أمران: أولهما عام والثاني خاص؛ لأن أمره عليه السلام بالعبادة والإخلاص أمر له ولأمته: قال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البينة: ٥]، فالآية من قبيل ما توجه فيه الخطاب له عليه السلام والمراد هو وأمته، والخطاب يأتي كذلك، يأتي أوله خاص وآخره عام. ومنه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [الطلاق: ١]، وإذا ورد بصورة الخصوص به كان أمرًا أو نهيًا فأمته داخلة معه في ذلك الحكم ما لم ينص على خصوصه كقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَٰجَكَ ٱلَّٰتِىٓ ءَاتَيْتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَمِّكَ وَبَنَاتِ عَمَّٰتِكَ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَٰلَٰتِكَ ٱلَّٰتِى هَاجَرْنَ مَعَكَ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، فحكمه عليه السلام وحكم أمته في هذا واحد، ثم قال تعالى: ﴿وَٱمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِىِّ إِنْ أَرَادَ ٱلنَّبِىُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٥٠] فأفرده سبحانه بجواز الموهوبة بالنص على ذلك، ولولا قوله تعالى: ﴿خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٥٠] لكان حكم أمته في ذلك كحكمه، وإذا تقرر هذا فقوله: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٢﴾﴾ [الزمر] أمر خاص به، لا يشركه فيه غيره، ونظير هذا قوله: [﴿قُلْ إِنِّىٓ أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ

= القادسية، وكان عصي النفس، أبيها، فيه قسوة الجاهلية، يكنى أبا ثور، وأخبار شجاعته كثيرة، له شعر جيد أشهره قصيدته التي يقول فيها: «إذا لم تستطع شيئًا فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع» وتوفي على مقربة من الري، وقيل: قتل عطشًا يوم القادسية. (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٥/ ٨٦).

﴿أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ﴾ [الأنعام: ١٤]][(١)]، والمعنى يحرز ذلك، بل لا يمكن خلافه، وذلك أن [الحكم من][(٢)] الأمر والنهي إذا جاء به الملك وتلقى منه ﷺ ما خوطب به وصدق به وأسلم وجهه لربه وبعد ذلك يتلقاه منه عليه السلام من حضره وخاطبه به، ولا طريق لأحد[(٣)] أن يتلقى حكمًا إلا منه عليه السلام بعد تلقيه هو ذلك من جبريل، فهو عليه السلام أول مؤمن وأول مسلم، ولا تمكن تلك الأولية لغيره، ولا نسبة إليها لأحد فقد وضح وجه دخول هذه اللام في قوله له: ﴿لِأَنْ أَكُونَ﴾[(٤)].

• **الآية الثالثة[(٥)] من سورة الزمر:** قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَىٰهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ حُطَٰمًا﴾ [الزمر: ٢١]، وفي سورة الحديد: ﴿كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ ٱلْكُفَّارَ نَبَاتُهُۥ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَىٰهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَٰمًا﴾ [الحديد: ٢٠].

فورد هنا: ﴿ثُمَّ يَكُونُ حُطَٰمًا وَفِي ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٌ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ ﴿٢٠﴾﴾ [الزمر] وفي الأولى: ﴿ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ﴾ مكان ﴿ثُمَّ يَكُونُ﴾، فللسائل أن يسأل عن وجه ذلك؟ وهل كان يمكن أن يرد في الأولى: ﴿ثُمَّ يَكُونُ﴾، وفي الثانية: ﴿ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ﴾؟

والجواب، والله أعلم: أنه لا يناسب كلًّا من الموضعين إلا ما ورد فيه، ولا يجوز على رعي التناسب اللازم رعيه في الكتاب العزيز غير ما ورد عليه الموضعان، ووجه ذلك أن آية الزمر وردت مورد التنبيه على الاعتبار، وبالنصية على ذلك افتتحت الآية؛ فقال تعالى خطابًا لنبيه ﷺ، والمراد هو

---

(١) في (أ): [وأمرت]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

(٢) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

(٣) في (أ): [أحد].

(٤) قدر المصنف وجه دخول اللام على أن يكون المعنى: «وأمرت لعلمي أولًا أن أكون أول المؤمنين» وهو غير واضح، ولو قدَّره على أن تكون اللام للتعليل لكان أولى، فيكون ثمة أمران: عام وخاص، أما العام فهو الأمر بالعبادة له ولأمته، وأما الخاص فهو أمر خاص به ﷺ لالتزام العبادة على سبيل الأولية ليصح الاقتداء به ﷺ، فكان التعليل لاختصاصه ﷺ بهذا الأمر وحده على سبيل الخصوص، فكأنه قال: أمرت مرتين: مرّة على سبيل الاختصاص لأكون أول المؤمنين، ومرة على سبيل العموم فيما أُمر به المؤمنون فيدخل فيهم النبي ﷺ على سبيل الأولى. والله أعلم.

(٥) في (أ): [الثانية]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

وأمته: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ [الزمر: ٢١]، والمراد به المطر، ﴿فَسَلَكَهُۥ يَنَٰبِيعَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ أي: أنفذه وأسراه في الأرض فبرزت عيونها وجرت مياهها من تلك المادة السماوية ﴿وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [البقرة: ٧٤]، فيخرج به سبحانه الزرع المختلف الألوان والطعوم المتباينة: ﴿يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ﴾ [الرعد: ٤]، ﴿ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَىٰهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ حُطَٰمًا﴾ [الزمر: ٢١]، فنسب سبحانه كل حالة من تقلبات الزرع إلى نفسه، وتنقلاته من لدن خروجه ونباته وما بعد ذلك إلى تخلصه إلى نفسه، إذ لا طمع لمخلوق في إعادة شيء من ذلك، ثم قال تعالى: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢١﴾﴾ [الزمر]، فافتتحت الآية واختتمت بالتنبيه على الاعتبار، فلما كان مبناها على ذلك ناسبه نسبة الفعل إليه تعالى فقال: ﴿ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ﴾.

وأما آية الحديد فوردت مثالًا للدنيا وابتداء غرورها، وصغو الكافر الغافل إلى ذلك، وإعراضه عن سرعة تقلبها وزوالها وفنائها، فلما قصد هنا المثال ناسب هذا المقصود قوله: ﴿ثُمَّ يَكُونُ حُطَٰمًا﴾ [الزمر: ٢٠][(١)]، إذ لم يتقدم في أول الآية النسبة للفاعل اكتفاء بما هو غير خاف على كل ذي عقل سليم، فجرى آخرها على ما يجري عليه أولها، كما جرى في آية الزمر [من آخرها من التنبيه على ما جرى عليه أولها، وتناسب ذلك كله، وورد على ما يجب، ولم يكن بناء على ما صدرت به كل آية منهما أن يكون في آية الزمر][(٢)]: ﴿ثُمَّ يَكُونُ﴾ ولا في آية الحديد: ﴿ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ﴾، بل ورد كل على ما يناسب، والله أعلم.

• **الآية الرابعة من سورة الزمر:** قوله تعالى: ﴿وَبَدَا لَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا كَسَبُوا۟

---

(١) لعل الوجه ـ والله تعالى أعلم ـ في التعبير هنا بـ(يكون) أنها إشارة إلى الكينونة الأزلية القدرية، وهذا هو الأنسب للسياق؛ لأن السياق يعبر عما هو سنة قدرية كونية من جري حال الدنيا على ما وصفت عليه في الآية، فهذا كلّه سنة قدرية كونية فناسب ذلك الإشارة إليها بالكينونة، أما السياق الآخر فهو سياق الدلالة على قدرة الله تعالى وبديع صنعه فناسبه التعبير (بالجعل) ﴿ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ﴾ [النور: ٤٣] لما فيه من دلالة على عجيب الصنع وإبداعه.

(٢) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

﴿وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ۝٤٨﴾ [الزمر]، وفي سورة الجاثية: ﴿وَبَدَا لَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا عَمِلُوا﴾ [الجاثية: ٣٣].

للسائل أن يسأل عن وجه اختصاص آية الزمر بقوله: ﴿مَا كَسَبُوا﴾ وآية الجاثية بقوله: ﴿مَا عَمِلُوا﴾ مع أن المقصد في الموضعين واحد وهو أنه لم يغب من أعمالهم السيئة شيء؟

والجواب عنه: أن العمل أعم من الكسب لأن الكسب واقع على ما للإنسان فيه تعمل وعلاج، وقد يطلق على غير الإنسان إذا كان الواقع منه ذلك حيوانًا يصح منه القصد كالجوارح المعلمة وشبهها، ومنه قوله(١):

وتجر مجرية لها لحمي إلى أجر كواسب(٢)

وأجر جمع جرو، وأما العمل فيقع على ذلك وعلى ما جرى من فاعله وإن لم يكن منه قصد ولا تعمل ولا هو فاعل حقيقة، فيطلق على ما لا يطلق فيه الكسب، ومنه بيت الكتاب(٣):

حتى شآها كليل موهنًا عَمِلٌ باتت طرابًا وبات الليل لم ينمِ

فوصف البرق بأنه عمل، ومقصود الآية أنه بدا لهم كل ما كان منهم على الاستيفاء؛ لأنه إخبار موعظة وتهديد وإشعار بالوعيد، فيناسبه ما يجري في المناقشة. وإذا كان المعنى على ما ذكرنا فالمطابق لهذا ما ورد في الجاثية من التعبير بـ«بدا» والعمل، وعلى هذا ورد قوله في سورة النحل وعيد للمقول فيهم: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ أَمْرُ رَبِّكَ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو لحبيب بن عبد الله الأعلم الهذلي. (انظر: خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، ٣/ ١٢٧).
(٢) في بعض النسخ: [حواشب].
(٣) الكتاب، سيبويه، مرجع سابق، (١/ ٧٥). والبيت من البسيط وهو لساعدة بن جؤية (لا يعرف له تاريخ ميلاد أو وفاة): وهو ساعدة بن جؤية الهذلي، من بني كعب بن كاهل، من سعد هذيل، شاعر، من مخضرمي الجاهلية والإسلام، أسلم وليست له صحبة، وقال الآمدي عنه: شعره محشو بالغريب والمعاني الغامضة. (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٣/ ٧٠).

﴿قَبْلِهِمْ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ . . .﴾ [النحل: ٣٣] ثم قال: ﴿فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا عَمِلُوا﴾ [النحل: ٣٤]، ولم يرد هنا: ﴿مَا كَسَبُوا﴾ [الزمر: ٤٨] [لأنه][١] من قصد التوسعة (والاستيفاء)[٢] مما يبدون من أعمالهم ويظهر الاستيفاء لذلك، وكذلك الوارد في الجاثية، وإذا وضح هذا فينبغي السؤال عما ورد[٣] في سورة الزمر، لم عدل به عن هذا فقيل: ﴿مَا كَسَبُوا﴾؟

والجواب عنه: والله أعلم: أنه إنما ورد تتمة لما تقدمه من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَافْتَدَوْا بِهِ مِن سُوءِ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَبَدَا لَهُم مِّنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [الزمر]، فقوله: ﴿مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ ﴿٤٧﴾﴾ يتناول ما قدموه من سيئ أعمالهم غافلين عنه وناسين إياه[٤]، كان مما قصدوه فيه أنفسهم أو دون ذلك فقد حمل من هذا مع بعده ما تحصل من قوله: ﴿وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا عَمِلُوا﴾ [الجاثية: ٣٣]، وكان قوله مع ذلك[٥]: ﴿وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا﴾ كالتتمة المؤكدة[٦] ومتناولًا ما قصدوه وأعملوا أنفسهم فيه، حصل من مجموع ذلك المكتسب وغير المكتسب، فلا فرق بين آية الزمر وآية الجاثية.

ولو قيل في آية الزمر: ﴿مَا عَمِلُوا﴾ لكان تكرارًا لأن ذلك حاصل مما قبلها، ولو قيل في آية الجاثية ﴿مَا كَسَبُوا﴾ لما كان وافيًا بما بينا قبل أنه مقصود الكلام، فتبين خصوص كل من الواردين بموضعه، وأن عكس الوارد لا يمكن.

فإن قلت: ما الوجه هنا[٧] من قوله: ﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ ﴿٤٧﴾﴾؟ تلك هي نكرة موصوفة كقولهم: مررت بما معجب لك. وإذ ذاك يحرز ما تقرر من المعنى بإبهامها، كما أن ما الاستفهامية حيث يقصد

---

(١) في (أ) و(ب): [الآية]، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم
(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.
(٣) في (أ) و(ب): [عنا وضح]، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.
(٤) في (أ) و(ب): [له].
(٥) في (أ) و(ب): [ذا].
(٦) في (أ): [المذكورة].
(٧) يقصد: ما وجه (ما) هنا.

الإبهام تعظيمًا للأمر وتفخيمًا كقوله تعالى: ﴿ٱلۡحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ ۝٢﴾ [الحاقة]، وقوله: ﴿ٱلۡقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلۡقَارِعَةُ ۝٢﴾ [القارعة] تحرز لإبهامها من عظيم أمر الحاقة والقارعة ما لا يفي به الوصف، والإبهام مقصود في التعظيم والتفخيم للأمر المعبّر بها عنه.

فإن قلت: إن «ما» يقل وقوعها نكرة موصوفة.

قلت: بل هي حيث يقصد بها هذا المعنى موجودة في كثير من كلامهم وإن كانت الموصولة أكثر منها، إلا أن الموصولة لا تحرز ما ذكرنا من المعنى إحرازها.

فإن قلت: إنما يصح ما اعتمدت من المعنى على القول بتكليف ما لا يطاق، وذلك أمر(١) لم يكلف به.

قلت: أما(٢) أنه من الأمر فصحيح وقد امتحن به من قبلنا، وحمل عليهم بنص القرآن، وأما أنه مما لا يطاق فلا يبلغ هذا، بل نقول: إنه يطاق بمشقة، والآية ليست نصًا في هذه الأمة؛ بل ولا في أهل الشرائع وحدهم، وإنما هي فيمن ينكر البعث الأخراوي ومن جاراهم(٣)، ويبين ذلك ما قد ورد قبل آية الجاثية من قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقٞ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيۡبَ فِيهَا...﴾ [الجاثية: ٣٢]، وهو قول من لا يصدق بالبعث وليس هذا من أتباع الرسل، ثم إن تخويفها يعم جميع المكلفين، والمؤمن الموفق أشد الخلق خوفًا منها: ﴿فَلَا يَأۡمَنُ مَكۡرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ۝٩٩﴾ [الأعراف]، ثم إنا نقول بجواز

---

(١) ورد بهامش (ب).

(٢) في (ط): [إما] والصواب: [أما] بفتح الهمزة كما أثبتناه.

(٣) افتراض المصنف أن تفسير (ما) بما يدل على الإبهام والتعظيم مع قوله: ﴿مَا لَمۡ يَكُونُواْ يَحۡتَسِبُونَ ۝٤٧﴾ [الزمر] يدل على التكليف بما لا يطاق أمر لا تحتمله الآية، بل افتراضه ضرب من التكلف، وغاية ما فيها أنه بدا لهم هول عظيم وحساب شديد دقيق فيما لم يكونوا يحتسبون أن الله يعلمه لكفرهم، كما جاء في القرآن من حكاية قولهم لله أن الله لا يعلم كثيرًا مما يعملون ومما يخفون، أو بدا لهم ما لم يكونوا يحتسبون أن الله يحاسبهم عليه لاستهانتهم به، وذلك لغفلتهم وعدم سلامة قلوبهم وفطرتهم.

التكليف بما لا يطاق عقلًا ونمنعه شرعًا[(١)]، وبسط هذا في مظانه.

• **الآية الخامسة من سورة الزمر:** قوله تعالى في أهل النار: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧١]، ثم قال تعالى في أهل الجنة: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣].

للسائل أن يسأل عن زيادة الواو في قوله: ﴿وَفُتِحَتۡ﴾ في الآية الثانية؟

والجواب، والله أعلم: أن «إذا» في مثل هذا الكلام جارية مجرى أدوات الشرط في احتياج الفعل بعدها إلى الجواب، إلا أن جوابها في قول البصريين لا ينجزم إلا في الشعر، وأهل الكوفة يرون أنها تجزم في الكلام، وقد اتفقا في استدعائها الجواب، فوقع جوابها في الآية الأولى منطوقًا به وهو قوله: ﴿فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾، فلا مدخل. وأما الآية الثانية فجوابها محذوف مقدر، وقوله: ﴿وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾، كلام معطوف على ما قبله كما عطف عليه ما بعده، ولو كان جوابًا لكان مقتضاه أنها لا تفتح إلا عند مجيئهم، كالحال في أهل النار، وليس كذلك، والله أعلم. ألا ترى قوله تعالى في سورة ص: ﴿وَإِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ لَحُسۡنَ مَـَٔابٖ ﴿٤٩﴾ جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ﴿٥٠﴾﴾ [٤٩، ٥٠] فانتصاب ﴿مُّفَتَّحَةٗ﴾ إنما هو على الحال، والحال قيد فيما قبلها.

فإذا قلت: جاء زيد ضاحكًا، فالمعنى: جاء زيد متصفًا وقت مجيئه بالضحك، فالضحك هيئة حين المجيء، وليس المراد أن ضحكه بعد المجيء، وإنما المعنى أن تلك صفته التي جاء عليها بل تقدمت مجيئه، ولهذا قدر سيبويه رحمه الله قول بعض العرب: مررت برجل معه صقر [صائدًا به غدًا، فقدره: مررت برجل معه صقر][(٢)] مقدرًا الصيد به غدًا، فقدره بما هو حاصل ثابت وقت المرور، ولهذا قالوا في قول العرب: قمت وأَصُكُّ عينه أنه من الشاذ النادر، ونحوه ما أنشدوه من قول الشاعر[(٣)]:

---

(١) **قلت**: ما كان أغنى المصنف عن الخوض في هذه المسألة، فإن الآية لا تحتملها ولا تدل عليها في حقيقة الأمر إلا باحتمال ضعيف مرجوح.

(٢) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

(٣) البيت من المتقارب، وهو لعبد الله بن همام السلولي. (انظر: نهاية الأرب في فنون =

فلما خشيت أظافيرَهُم[١] نجوتُ وأرهنهم مالكا

فهذا في غاية القلة، ويحسن ورود الماضي حالًا إذا كانت معه «قد» لاقتضائها القرب، حتى يزول احتمال أن يكون منقطعًا فيضاد مقصود الحال، فإن قويت الدلالة عليه من المعنى جاز وروده في فصيح الكلام، وعليه جاء قوله في قراءة الأكثر: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ...﴾ [النساء: ٩٠] لدلالة المعنى، وقرأ يعقوب[٢]: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ فبينت قراءته ما قرأ به الجماعة، فقد تبين أن قوله تعالى: ﴿فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ معطوف على قوله: ﴿جَآءُوهَا﴾ وليس جوابًا، ومما يبين ما ذكرناه في معنى الآية ويشهد له إخباره ﷺ في الصحيح أنه أول من يفتح، وأول من يقرع باب الجنة[٣]، فقد أوضح هذا أن الداخلين تالون له وبعده فيجدونها مفتوحة الأبواب، وإذا لم يتوقف فتح أبوابها على مجيئهم فليس قوله: ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ جوابًا لو فرضنا أن لا يعتد بالواو كما يقول أهل الكوفة.

فإن قيل: فما جواب إذًا؟

قلت: **الجواب** ـ والله أعلم ـ: مقدر بعد، يفسره المعنى، كأن قد قيل:

= الأدب، النويري، ١/ ٢٦٥). وعبد الله بن همام (ت نحو ١٠٠هـ ـ نحو ٧١٨م): هو عبد الله بن همام بن نبيشة بن رياح السلولي، من بني مرة بن صعصعة: شاعر إسلامي،أدرك معاوية، وبقي إلى أيام سليمان بن عبد الملك، أو بعده، له أخبار، ويقال: إنه هو الذي بعث يزيد بن معاوية على البيعة لابنه معاوية، وكان يقال له: «العطار» لحسن شعره. (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٤/ ١٤٣).

(١) في (أ) و(ب): [أظافير].

(٢) يعقوب (١١٧ ـ ٢٠٥هـ/ ٧٣٥ ـ ٨٢١م): هو يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي البصري، أبو محمد، أحد القراء العشرة، مولده ووفاته بالبصرة، كان إمامها ومقرئها، وهو من بيت علم بالعربية والأدب، له في القراءات رواية مشهورة، وله كتب، منها «الجامع» قال الزبيدي: جمع فيه عامة اختلاف وجوه القرآن، ونسب كل حرف إلى من قرأه، ومن كتبه: «وجوه القراءات» و«وقف التمام» و«تهذيب قراءة أبي محمد يعقوب بن إسحاق».

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: في قول النبي ﷺ: **«أنا أول الناس يشفع في الجنة»**، حديث رقم (٨٧).

حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها: سلام عليكم طبتم فادخلوها خالدين أنسوا وأَمِنوا، أو ما يرجع إلى هذا المعنى ويحرزه، وإذ ذاك يقولون: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ﴾ [فاطر: ٣٤]، وقد نقل منسوبًا إلى أهل الكوفة أن الواو قد تزاد في الجواب في مثل هذا، وعليه عندهم ما ورد في مثل قول أمرئ القيس:

فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى[١]

قالوا: قوله: وانتحى جواب «لما» والواو زائدة، وعند غيرهم أن قوله: «وانتحى» معطوف على «أجزنا»، والجواب محذوف؛ أي: أنسنا أو تحدثنا أو ما يحرز هذا المعنى، ومن محسنات الحذف الطول هنا وفي الآية الكريمة، ثم إن الآية قد أوضح مقصودها ما ورد في سورة ص.

فإن قيل: إن قوله في تقدير الجواب في البيت: أنسنا أو تحدثنا التقدير فليس ذلك بمعين، ولا يحذف الجواب أو الخبر أو ما يحذف إلا بعد أن يتعين؟

فالجواب: إنا لم نقدر ما يتغاير معناه، ولا شك أن المراد تعيينه إنما هو المعنى، ثم نحوم على ما نحصله من العبارة اللفظية مما يرجع إلى معنى واحد، هذا قول المحصلين، وهذا رد على من جعل خبر المبتدأ في قولهم: كل رجل وضيعته هذا المعطوف الذي: هو وضيعته، وقال: إن الفائدة قد حصلت بذلك وتم الكلام، وتأول كلام سيبويه على هذا[٢] وقال: إن الذي قدره الفارسي[٣]،

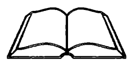
---

(١) البيت لامرئ القيس من معلقته المشهورة. (انظر: ديوان امرئ القيس، ص٤١).

(٢) الكتاب، سيبويه، مرجع سابق، (١/ ١٧٧، ١٧٨).

(٣) أبو علي الفارسي (٢٨٨ ـ ٣٧٧هـ/ ٩٠٠ ـ ٩٨٧م): هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي: أحد الأئمة في علم العربية، ولد في فسا (من أعمال فارس) ودخل بغداد سنة (٣٠٧هـ)، وتجول في كثير من البلدان، وقدم حلب سنة (٣٤١هـ)، فأقام مدة عند سيف الدولة، وعاد إلى فارس، فصحب عضد الدولة ابن بويه، وتقدم عنده، فعلمه النحو، وصنف له كتاب «الإيضاح» في قواعد العربية، ثم رحل إلى بغداد فأقام إلى أن توفي بها، كان متهمًا بالاعتزال، وله شعر قليل، =

وغيره من أن الخبر: مقرونان[١] لا يصح؛ لأنه يحتمل أن تقدر مقرونان أو متلازمان فلا يتعين المحذوف، وإذا لم يتعين لم يجز حذفه، قيل (له): إن سيبويه قدره كما قدره الفارسي وغيره، فقولهم واحد. فقال: تقدير سيبويه تقدير معنى، وإنما كلامنا في تقدير الإعراب وما يجوز حذفه من اللفظ وما لا يجوز، وجوابه: أن سيبويه وأبا علي ومن قال بقولهما إنما اعتمدوا في الدلالة على أن الخبر محذوف ما تعطيه وتدل عليه واو مع في قوله: «وضيعته» التي اتفق الكل وأنت معهم أنها بمعنى (مع) فدلت على معنى الالتزام[٢]، فلا مبالاة بالاختلاف في تقدير الألفاظ المترادفة ما لم يختلف المعنى، فتقدير مقرونان أو متلازمان أو متلاصقان إلى ما يحرز معنى الاجتماع الذي تعطيه وتقتضيه واو مع لا تضييق في ذلك، وشأن من اغتر بنظره فلم يتلبث، ولم يتهم نفسه، ولا بالى بمخالفته الجماهير في كل صناعة، أنه قل ما يصيب، والناس في هذه المسألة متفقون على ما اعتمده سيبويه والفارسي، ولم يجعل واحد منهما خلافًا إلا ما زعمه هذا القائل، وقد خرج بنا (الكلام) إلى ما موضعه أولى به، وأما الآية فقد (وضح)[٣] أمرها، والحمد لله.



= من كتبه: «التذكرة» في علوم العربية، و«تعاليق سيبويه» و«الشعر»، و«الحجة» و«جواهر النحو» و«الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني» و«المقصور والممدود» و«العوامل» في النحو، وسئل في حلب وشيراز وبغداد والبصرة أسئلة كثيرة فصنف في أسئلة كل بلد كتابًا، منها: «المسائل الشيرازية» في الخزانة الحيدرية بالنجف، و«المسائل البصريات»، و«الحلبيات» و«البغداديات». (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٢/ ١٧٩، ١٨٠).

(١) في (أ) و(ب): [مقترنان].

(٢) الكتاب، سيبويه، مرجع سابق، (١/ ٢٣٠).

(٣) ما بين المعقوفتين مضاف بهامش (ب).



سورة المؤمن

• **الآية الأولى منها:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ (رَبَّنَا وَسِعۡتَ كُلَّ شَيۡءٖ)[1]﴾ [غافر: ٧]، وفي سورة الشورى: ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِمَن فِي ٱلۡأَرۡضِۗ﴾ [الشورى: ٥].

للسائل أن يسأل عن الوجه في تخصيص سؤال الاستغفار للمؤمنين في الأولى وتعميمه في الثانية؟

والجواب، والله أعلم: أن ذلك جار بحسب المناسبة، ولما تقدم الآية الأولى فيما ختمت به سورة الزمر من ذكر المتقين في قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًاۖ﴾ [الزمر: ٧٣]، وقول الملائكة لهم عند دخولهم الجنة: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ طِبۡتُمۡ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ۝٧٣﴾ [الزمر]، وقول الداخلين عند دخولها: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي صَدَقَنَا وَعۡدَهُۥ﴾ [الزمر: ٧٤]، إلى ختام السورة، ثم تبع ذلك قوله تعالى في مطلع سورة المؤمن: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ذِي ٱلطَّوۡلِۖ﴾ [غافر: ٣]، ناسب هذا استغفار الملائكة للمتصفين بصفات المذكورين، ويشهد لهذا ما ورد بعده من قوله تعالى مخبرًا عن ملائكته بقولهم داعين: ﴿فَٱغۡفِرۡ لِلَّذِينَ تَابُواْ وَٱتَّبَعُواْ سَبِيلَكَ﴾ [غافر: ٧]، وأما قوله تعالى أثناء هذه الآيـــــة: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَا يَغۡرُرۡكَ تَقَلُّبُهُمۡ فِي ٱلۡبِلَٰدِ ۝٤﴾ [غافر]، وقوله: ﴿كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ﴾ [غافر: ٥] إلى قوله: ﴿فَأَخَذۡتُهُمۡۖ﴾ [غافر: ٥]، فتأنيس للمؤمنين وباعث على شكر النعمة على مَا مَنَّ به عليهم من هدايتهم وسلامتهم من موجب أخذ من كذب وعاند، فبان التناسب في هذا كله.

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

وأما سورة الشورى فتقدمها قوله تعالى في خاتمة سورة السجدة: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُم بِهِۦ مَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ هُوَ فِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴿٥٢﴾﴾ [فصلت] إلى قوله: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ فِى مِرْيَةٍ مِّن لِّقَآءِ رَبِّهِمْ﴾ [فصلت: ٥٤]، (ثم)[1] أتبع هذا في مطلع سورة الشورى بقوله تعالى: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِن فَوْقِهِنَّ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [الشورى: ٥]، فناسب هذا استغفارهم لمن في الأرض لعظيم ما تقدم منهم مما أشار إليه قوله: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ﴾، فلولا حلمه تعالى لتعجل هلاكهم، فاستغفار الملائكة إبقاء [سبحانه][2] عليهم إذ لا يفوتونه، وقد يؤمن من سبقت له السعادة منهم، فقد وضح مناسبة الوارد في الموضعين لما بني عليه، وأن عكس الوارد غير مناسب، والله أعلم بما أراد.

• **الآية الثانية من سورة المؤمن:** قال تعالى: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٥٧﴾﴾ [غافر]، وقال: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَلَا ٱلْمُسِىٓءُ قَلِيلًا مَّا تَتَذَكَّرُونَ ﴿٥٨﴾ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [غافر]، ثم قال: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴿٦٠﴾ ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴿٦١﴾﴾ [غافر].

للسائل أن يسأل عن اختصاص كل آية من هذه الثلاث بما فصلت به؟ فقيل في الأولى: ﴿لَا يَعْلَمُونَ ﴿٥٧﴾﴾، وفي الثانية: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٥٩﴾﴾، وفي الثالثة: ﴿لَا يَشْكُرُونَ ﴿٦١﴾﴾.

والجواب عن ذلك مجملًا، والله أعلم: أن المخاطبين ممن عقل لو نظروا واعتبروا لعلموا، ولو علموا لآمنوا، ولو آمنوا واستوضحوا النعم لشكروا، وبسط هذا الإجمال أن قوله تعالى: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ

---

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (أ).

(٢) كذا في الأصول، وهي معترضة، ولعلها [منه سبحانه] فسقطت [منه].

﴿أَكۡبَرُ مِنۡ خَلۡقِ ٱلنَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧] مبسوط الدلالة في آية البقرة وهي قوله: ﴿إِنَّ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ...﴾ إلى قوله: ﴿لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ١٦٤﴾ [البقرة]، ثم ورد في الكتاب العزيز بيان الدلالة بكل فصل من هذه الآية؛ فقال تعالى: ﴿أَفَلَمۡ يَنظُرُوٓاْ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوۡقَهُمۡ كَيۡفَ بَنَيۡنَٰهَا وَزَيَّنَّٰهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٖ ٦﴾ [ق]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِمَصَٰبِيحَ وَجَعَلۡنَٰهَا رُجُومٗا لِّلشَّيَٰطِينِۖ﴾ [الملك: ٥]، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلۡنَا ٱلسَّمَآءَ سَقۡفٗا مَّحۡفُوظٗاۖ﴾ [الأنبياء: ٣٢]، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيۡرِ عَمَدٖ تَرَوۡنَهَاۖ﴾ [الرعد: ٢]، إلى ما جعل تعالى فيها من آيات الشمس والقمر والنجوم والكواكب السيارة وجريها في بروجها ﴿لَا ٱلشَّمۡسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدۡرِكَ ٱلۡقَمَرَ وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ وَكُلّٞ فِي فَلَكٖ يَسۡبَحُونَ ٤٠﴾ [يس]، إلى إدخال الليل على النهار والنهار على الليل بتدرج لا يخل بالأبصار، إلى إنزال القطر من السماء إلى الأرض عند حاجتها فتنبت من كل زوج بهيج، وتخرج من أنواع الثمرات مختلفات الألوان والطعوم ﴿يُسۡقَىٰ بِمَآءٖ وَٰحِدٖ وَنُفَضِّلُ بَعۡضَهَا عَلَىٰ بَعۡضٖ فِي ٱلۡأُكُلِۚ﴾ [الرعد: ٤]، إلى جعل الأرض مهادًا، وإرسائها بالجبال، وجري الأنهار بالمنافع، وتهيئة البحار لرجوع ما يفضل عن حاجة الأرض وعمارها من الحيوان العاقل وغير العاقل إليها، وتشييد[1] الأرض لجري المياه لئلا تقف فتضر معالمها ولا يتم لهم النفع بها، وهذا مع دَحْوها دحوًا يتهيأ به التصرف والمشي في مناكبها لمصالح الخليقة ومنافعهم، وجعل ماء البحر مالحًا لئلا تتغير رائحته لطول مكثه، وتسخير الحيوان لتحريك مياه البحار من أسفلها، وتسخير الرياح المختلفة لتحريكها من أعلاها، فيحرز ذلك بقاء مياهها سالمة من النتن والجمود على مرور الأيام، وليصل العباد إلى منافعهم بالتصرف فيها إلى حيث شاؤوا باختلاف الرياح الحاملة فيها والمبددة لما يتصاعد من أبخرة الخلق وأنفاسهم، إذ لولا تبديدها لركدت في الجو وأضرت بالعالم، إلى تقلب فصول السنة بتصاعد الشمس من برج الجدي إلى سرطانها ثم انحدارها إلى الجدي جريًا

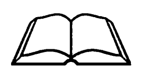
---

(١) في بعض النسخ: [تسنيد].

محكم الترتيب لانتقال النبات بإذن الله، وإصلاح أبدان الحيوان، وإنضاج الفواكه وتهيئتها بالانتفاع بهاُ وتلوينها وترطيبها بحركة الشمس والقمر، إلى ما يقصر عن استيعابه الذكر، ﴿ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴿٩٦﴾﴾ [الأنعام: ٩٦]، أفيتكون شيء من هذا بنفسه، أو يوجده نظيره ومماثله في الافتقار والاضطرار؟ لقد شهدت الجملة ودلت أجزاؤها على الخالق المنزه عن سماتها، المتعالى عن شببهها، المتقدس عن الند والمثل والشريك والنظير، المنفرد بالخلق والتدبير، ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] فحق الآية الكريمة المشيرة إلى ما وقع الإيماء إلى بعضه أن يكون ختامها ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٥٧﴾﴾ [غافر].

ثم قال تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾ [غافر: ٥٨]، فضرب سبحانه المثل بذكر الأعمى والبصير، وهما حالا المعتبر بخلق السماوات والأرض وغير المعتبر، وحالا المؤمن الموفق للاعتبار والمسيء بتركه، ثم أعقب بذكر الساعة التي لا يعلم كنهها إلا من الخبر الصدق، فحق لهذه الآية أن يكون ختامها: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [غافر]. لو اعتبروا أولًا ونظروا في معجزات الرسل لوضح لهم صحة ما جاؤوا به وصدقوا بالساعة.

ثم أعقب من ذكر نعمه بجعل الليل سكنًا لراحة الحيوان وسكونه، والنهار مبصرًا ـ أي: يبصر فيه ـ لتصرف الخلق في معائشهم، إلى ما ينجر في الليل والنهار مما لا يحصى، وأوضحها ما نصت عليه الآية، فحق لهذه أن يكون ختامها ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴿٦١﴾﴾ [غافر]، فقد تبين مناسبة هذه الخواتم لما ختم به، والله سبحانه أعلم.





سورة فصلت(١)

• **الآية الأولى منها:** قوله تعالى: ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ...﴾ الآيات [فصلت: ٩]، فقد تقدم ذكرها في سورة الأعراف.

• **الآية الثانية منها:** قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٢٠﴾...﴾ [فصلت] وفي سورة الزخرف: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ﴾ [الزخرف: ٣٨]، وقد تقدم في سورة الزمر قوله تعالى في أهل النار: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧١]، وفي أهل الجنة: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧٣].

للسائل أن يسأل عن زيادة «ما» في قوله في سورة [حم] السجدة: ﴿حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءُوهَا﴾ [فصلت: ٢٠] وسقوطها في سوى هذه الآية؟

والجواب(٢)، والله أعلم: أن «إذا» تزاد بعدها «ما» كثيرًا فصيحًا، وقد لا تزاد، وكلا المرتكبين فصيح. إذا تقرر هذا فمن المعلوم أيضًا أن العرب مع أنهم يؤثرون إيجاز الكلام في الأكثر قد يختارون الطول وإطناب الكلام في بعض المواضع، وذلك بحسب ما تدعو إليه الحال.

يرمون بالخطب الطوال وتارة وحي الملاحظ خيفة الرقباء(٣)

وإذا تأملت آية السجدة وجدتها مبنية على ما يستدعي الإطالة وينافر الإيجاز لقصد استيفاء ما تضمنت من حال أهل النار في امتحانهم، ألا ترى تخصيصها بما ذكر فيها من شهادة الأسماع والأبصار والجلود، وعتبهم

---

(١) هنا بياض في (أ).

(٢) البيت من الكامل، وقد تقدم تخريجه.

(٣) كذا سماها المصنف، وتسميتها بسورة «فصلت» هو الأشهر.

جلودهم في الشهادة عليهم بقولهم: ﴿لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا﴾ [فصلت: ٢١]، ومجاوبة الجلود بقولها: ﴿أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [فصلت: ٢١]، إلى آخر ما كلمتهم به، ألا ترى أن الوارد هنا من قصصهم قد نيف على عشر آيات، وأن آية الزخرف وهي أطول البواقي ورد مضمونها في أربع آيات، وأما آية الزمر فلم تبلغ واحدة منها ثلاث آيات. فزيدت ـ ما ـ في آية السجدة مناسبة لما انجر في ذلك المقصود بها من الإطناب والاستيفاء، ولم تزد في البواقي لما بنيت عليه من الإيجاز، فجاء كل منها على ما يلائم ويناسب، ولم يكن ليناسب عكس الوارد على ما تمهد، والله أعلم[(١)].

• **الآية الثالثة من [سورة حم السجدة]:**[(٢)] قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ فَٱخْتُلِفَ فِيهِ ۗ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ ۚ وَإِنَّهُمْ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ ﴿٤٥﴾﴾ [فصلت]، وفي سورة الشورى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى لَّقُضِىَ بَيْنَهُمْ ۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُورِثُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِنۢ بَعْدِهِمْ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ ﴿١٤﴾﴾.

للسائل أن يسأل عن خلو آية السجدة من ذكر النهاية المذكورة في (الآية)[(٣)] الأخرى؟

والجواب[(٤)] عن ذلك، والله أعلم: أن آية الشورى تقدم قبلها ذكر تلك الغاية والأجل في قوله: ﴿وَتُنذِرَ يَوْمَ ٱلْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ فَرِيقٌ فِى ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِى ٱلسَّعِيرِ ﴿٧﴾﴾ [الشورى]، فهذا هو الوقت الموعود والأجل المسمى، فلما تقدم ذكره وقعت الإحالة عليه في قوله: ﴿أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾، (وأما)[(٥)] آية السجدة فلم يتقدم (فيها) ذكر هذه الغاية على الوفاء به وبما فيه، وأما قوله تعالى فيها: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَآءُ ٱللَّهِ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ [فصلت: ١٩] فأشار إلى وقت حشرهم

---

(١) جرى هذا على عادة المصنف في التعليل بمراعاة النظائر في السياق والمقام، فيكون الزائد من اللفظ مناسبًا لسياق الإطناب، والعكس بالعكس.

(٢) في (ب): [منها].

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

(٤) هنا بياض في (أ).

(٥) هنا بياض في (أ).

وإدخالهم في النار، وإنما ذلك فعل يقصد هؤلاء في ذلك اليوم وبعض ما فيه، فأوقع اسم اليوم على الوقت الذي يؤمر فيه بهؤلاء إلى النار، كما قال تعالى: [﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥ﴾ [الأنفال: ١٦]][(١)]؛ أي: وقت القتال، فوقع اسم اليوم على الوقت، إذ لا يتقيد لقاء العدو وقتاله بيوم برأسه ولا بنهار دون ليل، فإنما وقع اليوم في قوله: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَآءُ ٱللَّهِ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ الآية [فصلت: ١٩] على وقت من اليوم يتقيد به بعض أفعال ذلك اليوم، أما تفصيل ما فيه من استغراق الفريقين والإفصاح باسمه فإنما ذلك حيث ذكر، فكان هناك ما يحال عليه، وقد تكرر ذكره في قوله تعالى في سورة التغابن: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ ٱلْجَمْعِ ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلتَّغَابُنِ﴾ [التغابن: ٩]، فلتقدم ذكره موفى التعريف باسمه وقعت الإحالة عليه والإشارة بقوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ﴿١٦﴾﴾ [الشورى]، فقد وضح ورود[(٢)] كل من الآيتين على ما يناسب، ولا يناسب عكس الوارد، والله أعلم.

• **الآية الرابعة[(٣)] من سورة [حم] السجدة:** قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُم بِهِۦ مَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ هُوَ فِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴿٥٢﴾﴾ [فصلت]، وفي سورة الأحقاف: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسْتَكْبَرْتُمْ﴾ [الأحقاف: ١٠].

قد يسأل عن وقوع «ثم» في الأولى ووقوع واو النسق مكانها في الآية الثانية؟

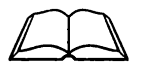
والجواب[(٤)] عن ذلك، والله أعلم: أن «ثم» للترتيب الزماني واقتضاء المهلة فيه، وتأتي أيضًا لبيان رتبة ما يعطف بها، وأن له موقعًا وخطرًا وبه اعتناء، وقد مر بيان ذلك. وأن تفاوت الرتب كتفاوت الزمان، ولا توقف في أن كفرهم بالقرآن بعد علمهم أنه من عند الله (أو ثبوت أنه من عند الله كما هو)[(٥)]، وكما قد علم من سعد بالإيمان به وإن كذبوهم، فلا شك أن ذلك

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.
(٢) في (أ): [وورد]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.
(٣) هنا بياض في (أ).
(٤) هنا بياض في (أ).
(٥) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

مرتكب شنيع وضلال بعيد، فجيء هنا بـ(ثم) لتحرز عظيم اجترامهم وشنيع مرتكبهم، فجاءت على ما يجب.

ولما قصد في آية الأحقاف زيادة شهادة عليهم بتصديق من تقرر عنده علم الكتاب المنزل قبل كتابنا، ممن يعرف علمه، فشهد بما عنده من العلم، أن هذا الذي جاء به محمد ﷺ إنما هو من عند الله، وكان ذلك أبين في الحجة عليهم، فلم يرد بـ(ثم) لاقتضائها مهلة لم تقصد هنا، وبيان النظم الجليل الوارد في الآية بما تقدره تقريبًا لإفهامنا أن كأن قد قيل لهم: قل يا محمد أرأيتم إن كان القرآن من عند الله وشهد شاهد من بني إسرائيل على مثله فكفرتم وآمن ذلك الشاهد، واستكبرتم أنتم عن الإيمان فكيف تكون حالكم؟

واقتضى حكم هذا معنى الآية، ففي الكلام تقديم وتأخير اقتضاه (جليل نظم الكتاب)[١] وعليٌّ براعته، وإذا كان المعنى على تشريك ما تأخر في التركيب من قوله: وشهد شاهد من بني إسرائيل على مثله أن كان من عند الله لم يكن ليصح بين المنسوقين المحمول أحدهما على الآخر بما يقتضي الجمع من غير فتور ولا مهلة الفصل بـ(ثم) لأنها منافرة لهذا الغرض، فورد هذا بالواو ليحرز ما قررناه من المعنى، ووردت الآية الأولى بـ(ثم) لتحرز معناها أيضًا، وجاء كلٌّ على ما يجب ويناسب، ولا يمكن خلافه، والله أعلم.



(١) في (أ) و(ب): [جليل النظم الكتاب]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.



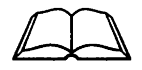
سُورَةُ الشُّورَىٰ

• **الآية الأولى منها:** قوله تعالى: ﴿لِّلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُۚ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ۝٤٩ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًاۖ وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًاۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ۝٥٠﴾ [الشورى]، ثم قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُۚ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ ۝٥١﴾ [الشورى].

للسائل أن يسأل عن وجه الاختلاف فيما أعقبت به كل آية من هاتين الآيتين فقيل في الأولى: ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ۝٥٠﴾ وفي الثانية: ﴿إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ ۝٥١﴾ وهل كان يمكن عكس الواقع؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن الآية الأولى لما تضمنت الإعلام بانفراده سبحانه بملك السماوات والأرض وقهره جميع من فيهن، وأنه الخالق لكل شيء، فلا اختيار لمخلوق ولا مشيئة، وكل صادر منه إحسان، فيهب لمن يشاء إناثًا، وقدم ذكر الإناث لكراهة العرب إياهن، فأشار بتقديم ذكرهن إلى أن فعلهم وكراهتهم معارضة لما نفذت به مشيئته، ثم قال: ﴿وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ۝٤٩﴾، وجاء لفظ ﴿ٱلذُّكُورَ﴾ معرفًا ليشير بما تعطيه الألف واللام من العهدية إلى حالهم من الفضل ودرجة التقدم على الإناث، فكأنه في قوة أن لو قيل الذين من أمرهم ومن شأنهم بتوازن تقديم الإناث وتعريف الذكور، فقدم ذكر الإناث لإرغام العرب، وعرف الذكور لشرف المنزلة، ثم قال: ﴿أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًاۖ﴾؛ أي: على التساوي عددًا، ثم قال: ﴿وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًاۚ﴾، فجعل من هذا كله أن الفعل لا يشركه فيه غيره، يفعل في ذلك كله ما أراده. فلما تضمنت الآية قهر العباد وانفراده سبحانه بالخلق والأمر ناسبها الختام بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ۝٥٠﴾؛ أي: عليم بوجه الحكمة في ذلك، قدير على ما يريده.

ولما قال في الآية بعد: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾ [الشورى: ٥١] فأوضحت الآية عليَّ كماله تعالى وتنزيهه عن سمات الحدوث وأن المخصوصين من البشر للسفارة والرسالة إنما خطابه سبحانه لهم بهذه الوجوه المفصحة بتنزيهه عن شبه خليقته، فلا يصلون إلى ما يتقرر عنهم من خطابه تعالى إلا بأحد هذه الوجوه، وهي الوحي منامًا أو إلهامًا، وخلقًا في قلب النبي ﷺ، وعن هذا الضرب عبر بالوحي، ومنه قول إبراهيم عليه السلام، لابنه: ﴿يَٰبُنَيَّ إِنِّىٓ أَرَىٰ فِى ٱلْمَنَامِ أَنِّىٓ أَذْبَحُكَ﴾ [الصافات: ١٠٢]، أو من وراء حجاب كتكليم موسى عليه السلام، أو إرساله سبحانه ملكًا من المقربين لديه يوحي بإذنه ما يشاء كما كان جبريل عليه السلام، وهو المعروف بهذه الخصيصة، والمعد من الملائكة للسفارة بينه سبحانه وبين رسله، يأتيهم بما يرسله تعالى به من القصص والأوامر والنواهي، فبهذه الطرق الثلاث وصول الرسل والأنبياء إلى ما عندهم من الله تعالى، وقد حصل من ذلك الإعلام بتنزيهه سبحانه وتعاليه عن التكيف، فناسب هذا ختام هذه الآية بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلِىٌّ حَكِيمٌ ۝٥١﴾ [الشورى]؛ أي: عليّ عن مداناة البشر إلا باللطف والإحسان(١)، حكيم في أفعاله. فتبين وجه مناسبة هذا إتمام ما به ختم، كما ناسب الختام قبله وهو قوله: ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ۝٥٠﴾ [الشورى] ما أعقب به، فوضح أن كل ختام منهما لا يلائم غير موضعه، وأنه لو ختمت هذه الأخيرة بما به ختمت الأولى، والأولى بما به ختمت هذه لم يكن ليناسب هذه المناسبة الحاصلة، والله أعلم بما أراد.



---

(١) صفة العلو لله تعالى تشمل ما ذكره المصنف فهو من صفات الكمال له سبحانه، كما تشمل كذلك إثبات صفة العلو والفوقية له سبحانه كما أجمع السلف على ذلك.



سُورَةُ الزُّخْرُفِ

• **الآية الأولى منها:** قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَاهُم ۗ مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [الزخرف]، وقال في الجاثية: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ ۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٢٤﴾﴾ [الجاثية].

فأعقب في الأولى قوله: ﴿مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾ بقوله: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴿٢٠﴾﴾، وأعقب في الثانية قوله: ﴿وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾ [بقوله][1]: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٢٤﴾﴾.

فللسائل أن يسأل عن وجه اختصاص كل من الموضعين بما به أعقب؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أنهم لما قالوا: ﴿لَوْ شَاءَ الرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَاهُم﴾ فتعلقوا في احتجاجهم بقول الحق، وهو أنه سبحانه لا يجري في ملكه إلا ما يريده ويشاؤه، ثم في اختصاصهم من أسمائه «الرحمٰن» عضد لتعلقهم وتقوية لما رأوا الاحتجاج به، وكأنهم قالوا: إذا كان متصفًا بالرحمة ولا استبداد لأحد من الخلق بشيء من أفعالهم، وإنما يجري ما يصدر عنهم بحسب مشيئته وإرادته، وقد جرى منا ما نحن عليه من عبادة أصنامنا وما اتخذناهن من معبوداتنا، وليس لنا استبداد بما يصدر عنا فهو مراد له وبمشيئته، وهو رحمة لأنه الرحمٰن فلو كانت الرحمة في تركنا معبوداتنا لشاء ذلك (لنا) لأن الرحمٰن لا يكون منه إلا ما هو رحمة، وإنما الفعل له لا لنا، فلو شاء أن لا نعبدها ما عبدناها، فلما تعلقوا بما يبدو منه أن لديهم علمًا، أخبر تعالى نبيه ﷺ أنه لا علم عندهم، ولا قالوا ذلك عن معتقد تركن إليه

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).

قلوبهم، وإنما هو تخرص قولي لا علم وراءه، ومن وحي الشياطين لأنهم أولياؤهم كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ﴾ [الأنعام: ١٢١]، فكلامهم تخرص بالقول لا علم وراءه، إذ الكلام في القدر وأحكامه، وأن الإرادة تخالف الرضا، وأن الآمر قد يأمر بما لايريده، وأنه سبحانه قد يريد إيقاع ما لا يرضاه، وبيان ما تبنى عليه التكاليف وتتعلق به الأوامر والنواهي من القدرة الكسبية التي بمعرفتها وثبوتها حصول السلامة من مذهب الجبر، وبإنكارها التورط في مذهب الاعتزال أو قول أهل القدر، وكلا المذهبين ضلال ونزوح عن الحق، وكل من المذهبين له تهجم سبقيته إلى الأذهان، يدفعها التوفيق إلى النظر الصحيح، وإلا كان التخرص المورط في الضلالات، وهنا بحار طامية من دقائق العلم والنظر لا شيء عند هؤلاء الكفار منها[1] ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ﴾ [يونس: ٣٩]، وقوله: ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴿٦٦﴾﴾ [يونس]، فقد وضح التناسب في هذا.

وأما الآية الثانية فإنه تعالى لما حكى عنهم قولهم منكرين للبعث الأخراوي: ﴿وَقَالُوا۟ [مَا][2] هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤]؛ أي: وما يهلكنا إلا تعاقب الأيام والليالي، فلم ينسبوا الإحياء والإماتة لفاعل مختار يميت ويحيي، وبنوا على ذلك إنكار العودة، أخبر تعالى عنهم أنهم لا متعلق لهم إلا مجرد ظن لا مستند له فقال: ﴿وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٢٤﴾﴾ [الجاثية]، فأخبر تعالى أن مرجعهم إلى الظن، ﴿وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴿٢٨﴾﴾ [النجم: ٢٨]، وتناسب هذا واضح لا خفاء به.

• **الآية الثانية من سورة الزخرف:** قوله تعالى: ﴿بَلْ قَالُوٓا۟ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [الزخرف]، ثم قال: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الزخرف].

---

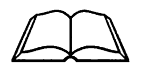
(١) في (أ) و(ب): [ومنها].

(٢) في (أ) و(ب): [إن]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

للسائل أن يسأل عن الفرق الموجب لقول الفريق الأول: ﴿وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهۡتَدُونَ ۝٢٢﴾ وقول الفريق الثاني: ﴿وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقۡتَدُونَ ۝٢٣﴾ مع الاتفاق من جميعهم في قولهم: ﴿إِنَّا وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٖ﴾؛ أي: على دين وملة، ثم وقع الاختلاف في وصف أنفسهم في اتباع آبائهم بالاهتداء والاقتداء؟

ووجه ذلك، والله أعلم: أن ما تقدم الآية الأولى حكاية قول كفار العرب المعاصرين لرسول الله ﷺ والسامعين منه القرآن المسمى «هدًى» في غير موضع كقوله سبحانه: ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢﴾ [البقرة]، وقوله: ﴿هَٰذَا هُدٗىۖ﴾ [الجاثية: ١١]، وقوله: ﴿هُدٗى وَرَحۡمَةٗ لِّلۡمُحۡسِنِينَ ۝٣﴾ [لقمان]، فلما دعاهم ﷺ ليهتدوا بهديه قابلوا دعاءه بقولهم: إنهم مهتدون وإنهم وجدوا آباءهم على أمة وإن ما وجدوهم عليه هدى، فقالوا: ﴿إِنَّا وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٖ﴾؛ أي: على دين وإنا على آثارهم مهتدون كهديهم، فلما دعاهم زعموا أنهم على هدى، وهذا أبين تناسب.

وأما الآية الثانية فحكاية أقوال قرون مختلفة، وقد ذكر تعالى من قول بعضهم: ﴿قَالُواْ وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا لَهَا عَٰبِدِينَ ۝٥٣﴾ [الأنبياء]، وفي موضع آخر: ﴿كَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ ۝٧٤﴾ [الشعراء]، فهذا اتباع مجرد عن ادعاء كونه هدى أو غير هدى، فهو اعتراف بتقليد واتباع تعظيم لفعل آبائهم من غير ادعاء شبهة، فلم يكن ليطابق هذا إلا الوارد في قوله تعالى عنهم: ﴿وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقۡتَدُونَ ۝٢٣﴾، فجاء كل على ما يناسب والله أعلم.





سورة الجاثية

• **الآية الأولى منها:** قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝٣ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٤ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝٥﴾ [الجاثية].

للسائل أن يسأل عن وجه اختصاص كل آية من هذه الثلاث بما به خصت خواتمها من صفات المعتبرين بها، فقيل في الأولى: ﴿لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝٣﴾، وفي الثانية: ﴿لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٤﴾، وفي الثالثة: ﴿لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝٥﴾؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن خلق السماوات والأرض للمعتبر المنصف كاف في التصديق بحدوثهما وافتقارهما من حيث إن وجودهما أو عدمهما من قبيل الجائز، والتخصيص بأحد الجائزين لا يكون إلا بمخصِّص مقتض هذا الجائز الواقع، ثم ذلك المخصص لا يكون مماثلًا وإلا لافتقر إلى مخصص، وذلك مؤدٍّ إلى التسلسل وهو محال[1]، وأيضًا فليس أحد المتماثلين في إيجاب حكم المماثلة بأولى مما يوجبه الآخر، وهذا كله محال، فلا بد من صانع متعال عن شبه المصنوع، منزه عن المماثل والنظير وسمات الحدوث، متصف بالكمال لكمال[2] المصنوع وإتقانه، متصف بالعلم والقدرة والإرادة، إلى ما هو سبحانه أهله، وإذا حصل الاعتراف بالصانع علم المعترف بما ذكرنا أنه تعالى قادر على خلق ما يشاء، وإلى هذا أشار قوله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ ۝٨١﴾ [يس: ٨١]، فمن اعتبر بالسماوات والأرض أو بخلقهما إذ يمكن في قوله: ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ أن يؤخذ على (أن) لا مضاف محذوفًا،

---

(١) سبق بيان مسألة تسلسل الحوادث وأن الصواب إقلالها.

(٢) في (ب): [بكمال]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

وأن يكون على حذف المضاف؛ أي: إن في خلق السماوات والأرض، وطريقة الاعتبار واحدة على التقديرين لمن اعتبروا، فمن اعتبر وأنصف آمن، قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾﴾ [الجاثية]، فحصل لهم الإيمان، فوسموا قبل حصوله بما يؤوله أمرهم ـ إذا اعتبروا ـ إليه، فهو من قبيل التسمية بالمآل، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦].

ثم قال تعالى: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾﴾ [الجاثية]، والمراد أن المعتبر بالسماوات والأرض إذا حسن اعتباره وأنصف من نفسه حصل له الإيمان بالصانع سبحانه، فإذا أضاف إلى ذلك الاعتبار بخلق الإنسان وتطوره في الأرحام من حال النطفة، إلى حال العلقة، إلى حال المضغة، إلى حال العظام وكسوتها باللحم، إلى الإبراز إلى عالم الشهادة بشرًا سويًّا محكمًا متناسب الأعضاء تام الخلق، إلى تدريجه بعد هذا، وكل ذلك من غير توقف شيء من صفاته وخواصه على اختيار أب أو أم، إلى اختلاف الألسنة والألوان والصور إلى ما يتعلق بذلك، واعتبر بخلق الحيوانات وما بث سبحانه في الأرض برها وبحرها من ذلك، وركون كل ذي شكل إلى شكله، وقيام أغذية الجميع بما يصلح لهم، وتسخير المسخر منها للآدمي وإيناسه، وتوحش المتوحش، وإجراء الجميع على اختلاف الأحوال في ذلك، ففي الاعتبار بذلك كله ما يثمر للمؤمن اليقين ويرقيه إلى أعالي درجات المتقين.

ثم إذا اعتبر بما أشارت إليه الآية الثالثة، من اختلاف الليل والنهار، وتهيئة الليل للسكون والاستراحة والنهار للتصريف في المعاش والحاجات، وتداولهما كالمتعاوضين في الطول والقصر، وإيلاج أحدهما في الآخر إيلاجًا خفيًّا حتى لا يدخل أحدهما على الآخر دفعة فيضر (بأبصار)[1] الحيوان، إلى ما يتعلق بهذا ويرجع إليه، فمن أحكم تدبر ذلك واعتبر به، واعتبر جري الرياح ومنافعها من سوقها للسحاب والأمطار وإحياء الأرض بالماء النازل منها بعد موت الأرض وإخراجها ضروب النبات لانتعاش الحيوان ومصالحه،

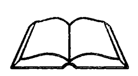
---

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

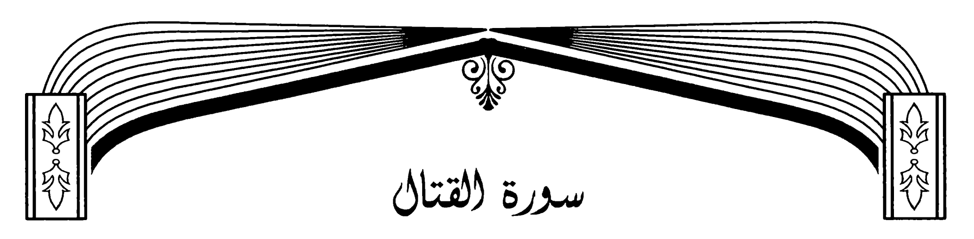
فإذا اعتبر المؤمن الموقن بهذا أعقبه ثبات يقينه وتمكن دينه فآمن وأيقن وعقل عن ربه، فانتفت الشبهات، وأفصحت بالبراهين الآيات، قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [العنكبوت].

فتأمل كيف جعل سبحانه تعقل الأمثال موقفًا على العالمين، وإنما تحصل لهم الاتصاف بأن كانوا عالمين بما منحوه من كمال عقولهم، فتبين التدريج الوارد[1] في الآيات، وأنه لا يلائم آية منها ما ختم به غيرها، بل كان كل ختام من الأوصاف الثلاثة لا يليق بغير موضعه، وتأمل آية البقرة وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ (بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ)[2]﴾ إلى قوله: ﴿لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٦٤﴾﴾ [البقرة] فأجمعت آية البقرة ما وقع في هذه الآيات الثلاث من سورة الجاثية منسوقًا ذلك بعضه على بعض غير مستأنف الابتداء للاعتبار به كما ورد في هذه الآي، بل وردت مجموعة في آية واحدة، كيف ختم ذلك بقوله: ﴿لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٦٤﴾﴾ كما ختمت هذه الآي الثلاث بقوله: ﴿ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٥﴾﴾ [الجاثية] إعلامًا بشرف العقل الذي به ـ بإذن الله ـ يحصل الإيمان ثم اليقين ثم الثبات المحصل للكمال بحصول العلم الحاصر[3] لذلك كله.

سورة الأحقاف، قد تقدم ما فيها.



(١) في (أ) و(ب): [المراد]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.
(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.
(٣) في (أ) و(ب): [الحاضر]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.



سورة القتال

• **الآية الأولى منها:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ ⑨﴾ [محمد]، وفيما بعد من هذه السورة: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ﴾ [محمد: ٢٦].

للسائل أن يسأل عن وجه ورود ﴿أَنزَلَ﴾ في الأولى وفي الثانية ﴿نَزَّلَ﴾ مضعفًا؟

والجواب، والله أعلم: أن ذلك مفهوم مما تقدم في (أول)[1] سورة آل عمران باعتبار ما يخص هذه السورة، وهو أن المتقدم من أول هذه السورة إلى قوله بعد الآية المتكلم فيها: ﴿وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ ⑪﴾ [محمد] يقصد ممن تضمنته هذه الآي من الكفار غير مشركي العرب من قريش وغيرهم، ولا شك أن كفرهم منسحب على كل المنزل من القرآن وما تقدم نزوله من التوراة وغيرها من الكتب، فلم يكن ليلائم ذلك عبارة «نزل» المبينة عن تنجيم المنزل، ولم ينزل كذلك غير القرآن، وهم ينكرون كل الكتب المنزلة ويكرهونها فقيل هنا: ﴿كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ﴾.

أما الآية الثانية فالمراد بها ذوو النفاق والمرتدون على أدبارهم، ويبين ذلك ما تقدمها من قوله تعالى: ﴿رَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾ [محمد: ٢٠]، وهؤلاء هم المنافقون، ولم يقع فيما بعد عدول عنهم إلى قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِهِم﴾ [محمد: ٢٥] وإنما هؤلاء قوم كفروا بعد إسلامهم، وهم القائلون بمقتضى نفاقهم وما أبطنوه من الكفر لغيرهم: ﴿سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ﴾، ولهؤلاء اطلاعٌ على المنزل من القرآن

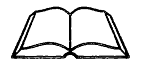
---

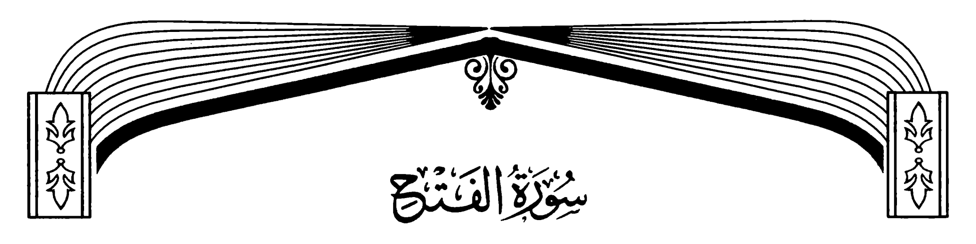
(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (أ).

وخصوص كراهية له، وهي المهيجة لنفاقهم، فهو الذي كرهوه حقيقة فقيل هنا: ﴿كَرِهُواْ مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ﴾ [محمد: ٢٦] بلفظ التضعيف إذ الإشارة إلى القرآن، وهذه صفته؛ أعني: ما يشير إليه التضعيف من التنجيم في النزول، فكل من الموضعين وارد على أنسب نظام وأتمه.

• **الآية الثانية:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ فَإِذَآ﴾ [محمد: ٢٠]، (ثم قال): ﴿فَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ﴾ [محمد: ٢٠]، فورد الفعل أولًا مضعفًا، وثانيًا غير مضعف؟

ووجه ذلك، والله أعلم: أن المؤمنين هم الذين يودون نزول السورة، وطلبهم نزولها إنما هو على ما اعتادوه جاريًا في غيرها من التنجيم وتفصيل النزول، فالملائم هنا عبارة التضعيف. وقوله: ﴿فَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ﴾ إنما المراد تحصيلها بجملتها بعد كمالها، وذلك مفهوم من سياق الكلام، والملائم ـ لما تحصّل وتم ـ عبارة الإنزال من غير تضعيف. فكل من الموضعين وارد على أنسب نظم، والعكس غير ملائم، والله أعلم.





سورة الفتح

• **الآية الأولى منها:** قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ ۗ وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٤﴾﴾ [الفتح]، ثم قال بعد: ﴿وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿٧﴾﴾ [الفتح].

للسائل أن يسأل عن تعقيب جنود السماوات في الآية الأولى بقوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٤﴾﴾ وتعقيب الثانية بقوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿٧﴾﴾؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن الآية الثانية لما تقدمها قوله تعالى: ﴿لِّيُدْخِلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَيُكَفِّرَ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عِندَ ٱللَّهِ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٥﴾ وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ۚ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿٦﴾﴾ [الفتح]، ناسب هذا المتقدم، من فعله تعالى بالفريقين، من مجازاة المؤمنين بالنعيم المقيم، وتعذيب المنافقين وغضبه عليهم ولعنهم وإعداده لهم جهنم، وصفه تعالى بالعزة ليعلم أنه سبحانه لا مغالب له وأن الكل تحت قهره، إذ لعزته يفعل في الكل ما يريده وما تقتضيه حكمته، إذ هو العزيز في ملكه الحكيم في أفعاله.

ولما لم يتقدم الآية المتقدمة ما يقتضي القصر كهذه، وإنما قبلها قوله سبحانه: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ ۗ﴾، وهذا تعريف بإنعامه سبحانه ورحمته، فأعلم سبحانه أنه العليم بمن يرحمه، كما قال تعالى: ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ۖ﴾ [الإسراء: ٥٤]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴿١٢٥﴾﴾ [النحل]، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ۗ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، وجاء كل من الآيتين على ما يجب، والله أعلم.

• **الآية الثانية:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ لَكَ ٱلْمُخَلَّفُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا فَٱسْتَغْفِرْ لَنَا﴾ [الفتح: ١١]، وفيما بعد منها: ﴿سَيَقُولُ ٱلْمُخَلَّفُونَ إِذَا ٱنطَلَقْتُمْ إِلَىٰ مَغَانِمَ لِتَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ﴾ [الفتح: ١٥].

ففي الآية الأولى إفراده ﷺ بخطابهم له في قوله تعالى إفصاحًا بحرف الخطاب: ﴿لَكَ﴾ ولم يرد ذلك في الثانية؟

ووجه ذلك: أن المخبر عنهم من المخلَّفين طلبوا منه ﷺ الاستغفار لهم لتخلفهم عنه، وأفردوه بخطابهم إذ ليس ذلك من مطلوبهم لغيره فوردت العبارة عن ذلك بإفراد الخطاب. وأعلم تعالى نبيه ﷺ بنفاقهم وكذبهم في اعتذارهم فقال تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح: ١١].

وأما الآية الثانية فليس قولهم: ﴿ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ﴾ خطابًا خاصًا له ﷺ، بل هو خطاب له وللمؤمنين، والسياق يفصح بذلك، وما أمره به ﷺ من مجاوبتهم في قوله لهم: ﴿لَّن تَتَّبِعُونَا﴾ فلم يرد هنا إفراده ﷺ بخطابهم له كما ورد في الأولى، وجاء كل على ما يناسب.

فإن قيل: إن خطابهم له خاص كالأول ولكن خاطبوه مخاطبة التعظيم بقولهم: ﴿ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ﴾.

قلت: وعلى (فرض) هذا فمراعاة الألفاظ في التعظيم أكيدة جدًا وبها إحرازه، وعلى هذا لا يلائم هنا الخطاب كيفما قدر إلا بصورة ما للجميع، والله أعلم بما أراد.

• **الآية الثالثة من سورة الفتح:** قوله تعالى: ﴿قُلْ فَمَن يَمْلِكُ لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًاۢ بَلْ كَانَ ٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١١﴾﴾ [الفتح]، ثم قال فيما بعد: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُم بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنۢ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا ﴿٢٤﴾﴾ [الفتح].

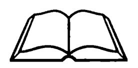
للسائل أن يسأل عن وجه اختلاف الوصفين الواقع بهما ختام الآيتين وهما «خبير» في الأولى و«بصير» في الثانية؟

والجواب عنه: أنه قد تقدم قبل الآية الأولى قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ لَكَ

﴿سَيَقُولُ لَكَ ٱلْمُخَلَّفُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا فَٱسْتَغْفِرْ لَنَاۚ يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْۚ﴾ [الفتح: ١١] فناسب هذا وصفه تعالى بالخبير لأن الخبير هو العليم بما خفي وبطن، فتأمل مناسبة هذا لقوله: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْۚ﴾.

وأما الآية الثانية فتقدمها قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُم بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنۢ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْۚ﴾ [الفتح: ٢٤] وليس في هذا إبطان شيء أظهر خلافه، فكان إيراد وصفه سبحانه ببصير أنسب، وورد كل على ما يجب.

سورة الحجرات، قد تقدم ما فيها.

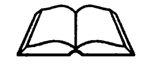


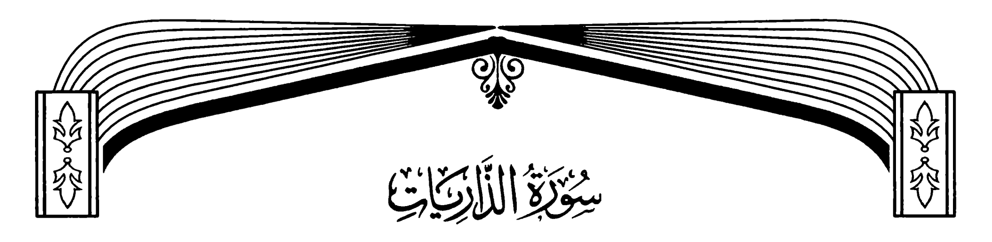


قوله تعالى: ﴿فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ ﴿٢٢﴾ وَقَالَ قَرِينُهُۥ هَٰذَا مَا لَدَىَّ عَتِيدٌ ﴿٢٣﴾ أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ﴾ [ق: ٢٢ ـ ٢٤]، ثم قال بعد هذا: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَأَلْقِيَاهُ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلشَّدِيدِ ﴿٢٦﴾ قَالَ قَرِينُهُۥ رَبَّنَا مَآ أَطْغَيْتُهُۥ وَلَٰكِن كَانَ فِى ضَلَٰلٍۭ بَعِيدٍ ﴿٢٧﴾﴾ [ق].

يسأل عن ثبوت واو العطف في قوله أولًا: ﴿وَقَالَ قَرِينُهُۥ﴾ ولم يثبت الواو في الآية الثانية؟

والجواب عن ذلك: أن الآية معطوفة على ما قبلها من آيات هي إخبار عما يلقاه الإنسان المتقدم ذكره من الأهوال والشدائد في المواقف الأخراوية وما بين يديها، أولها قوله: ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ﴾ [ق: ١٩]، ثم قال: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ ۚ ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلْوَعِيدِ ﴿٢٠﴾ وَجَآءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ ﴿٢١﴾﴾ [ق]، ثم قال: ﴿وَقَالَ قَرِينُهُۥ هَٰذَا مَا لَدَىَّ عَتِيدٌ ﴿٢٣﴾﴾، فهذه إخبارات عن شدائد بعضها تلو بعض، فطابق ذلك ورود بعضها معطوفًا على بعض. وأما قوله: ﴿قَالَ قَرِينُهُۥ رَبَّنَا مَآ أَطْغَيْتُهُۥ﴾ فهو إخبار مبتدأ مستأنف معرف بتبرّي قرينه من جملة ما تأبطه واجترحه، ولا طريق لعطف ذلك على ما قبله، إنما هو استئناف إخبار، فورد كلٌّ من الآيتين على ما يجب ويناسب.





سورة الذاريات

• **الآية الأولى منه:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ ۝٥ وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ ۝٦﴾ [الذاريات]، وفي الطور: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَٰقِعٌ ۝٧ مَّا لَهُۥ مِن دَافِعٍ ۝٨﴾ [الطور]، وفي المرسلات: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَٰقِعٌ ۝٧﴾ [المرسلات].

للسائل أن يسأل عن موجب اختلاف العبارة عما وقع القسم عليه؟ وما جُووب به؛ مع أن المراد بذلك كله الجزاء الأخراوي؟

والجواب، والله أعلم: أن سورة الذاريات تقدمها في سورة «ق» إخباره سبحانه بالعودة الأخراوية وإقامة البرهان على ذلك لمن وفق لاعتباره؛ فقال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَٰهَا وَزَيَّنَّٰهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٍ ۝٦﴾ [ق]، إلى قوله: ﴿كَذَٰلِكَ ٱلْخُرُوجُ ۝١١﴾ [ق]، ثم أعقب بذكر مكذبي الأمم وما حق عليهم من الوعيد الأخراوي بعد أخذ كل منهم في الدنيا بذنبه، ثم استمرت آي هذه السورة على هذا المنهج من ذكر البعث وحصر أعمال المكلفين وكتبها عليهم، مع علمه سبحانه بما توسوس به نفوسهم ووقوع الجزاء على ذلك، وغفلة المكذب عن ذلك كله حتى يكشف له الغطاء فيشاهد ما لم يكن يحتسبه، أعقب بإزلاف الجنة للمتقين ووصفهم بما منحهم ووعدهم عليه، ثم أعقب بأمر نبيه ﷺ بالصبر والتزام ما أمره به، وأن يذكر بالقرآن المستجيبين الخائفين وعيده سبحانه، فلما اشتملت السورة على أوعاد وجزاء أعقبت بالقسم على ذلك، من صدق وعده سبحانه ووعيده، ووقوع الحساب على الأعمال، فقال الله تعالى: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا ۝١﴾ [الذاريات] إلى قوله: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ ۝٥ وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ ۝٦﴾، وتناسب النظم في ذلك كله أبين تناسب.

أما سورة الطور فالقسم فيها مرتبط بما اتصل به ووقع عليه القسم من

قوله تعالى خاتمة سورة الذاريات: ﴿فَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ذَنُوبًا مِّثْلَ ذَنُوبِ أَصْحَٰبِهِمْ فَلَا يَسْتَعْجِلُونِ ﴿٥٩﴾ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن يَوْمِهِمُ ٱلَّذِى يُوعَدُونَ ﴿٦٠﴾﴾ [الذاريات: ٥٩، ٦٠] فأتبع قسمًا على هذا بقوله: ﴿وَٱلطُّورِ ﴿١﴾﴾ [الطور] إلى قوله: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَٰقِعٌ ﴿٧﴾ مَّا لَهُۥ مِن دَافِعٍ ﴿٨﴾﴾ [الطور].

وأما قوله في سورة المرسلات: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَٰقِعٌ ﴿٧﴾﴾ [المرسلات] فمرتبط بما بنيت عليه سورة الإنسان، فإنها بجملتها دارت آياتها وجرت على ما به ختمت من قوله تعالى: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًۢا ﴿٣١﴾﴾ [الإنسان]، فتحصل مجرد وعد ووعيد، ولم تخرج السورة عن ذكر الفريقين ممن وعد وتوعد، فناسب ذلك قوله تعالى جوابًا للقسم: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَٰقِعٌ ﴿٧﴾﴾ فجاء كل من المواضع الثلاثة على ما يناسب، ولا يلائم النظم في ثلاثتها غير ما ورد عليه، والله أعلم.

• **الآية الثانية:** قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٥﴾ ءَاخِذِينَ مَآ ءَاتَىٰهُمْ رَبُّهُمْ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَبْلَ ذَٰلِكَ مُحْسِنِينَ ﴿١٦﴾ كَانُوا۟ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴿١٧﴾﴾ [الذاريات] إلى قوله: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الذاريات]، وفي سورة الطور: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَعِيمٍ ﴿١٧﴾﴾ [الطور] إلى قوله: ﴿هَنِيٓـًٔۢا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٩﴾﴾ [الطور].

للسائل أن يسأل عن وجه اختلاف الإخبار عن أهل الجنة في هاتين السورتين؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن هاتين السورتين اتحدتا في القصد من وعيد كفار قريش والعرب ذوي العناد والتكذيب والإخبار بجزائهم الأخراوي، فعلى هذا مبنى السورتين، ولهذا افتتحتا بالقسم على ذلك كما تقدم، والموعود به فيهما جزاء فريقي السعادة والشقاء، وإليه الإشارة بقوله: ﴿وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ ﴿٦﴾﴾ [الذاريات]، وهو حساب الكل وجزاؤهم بما سلف من جميعهم من خير أو شر. فلم يكن بد من ذكر أهل النعيم ذوي الاستجابة والتصديق للرسل، والإخبار بحال الفريقين على ما هو الجاري المطرد في الكتاب العزيز، أعني: أنه إذا ذكر حال المكذبين أتبع بحال المصدقين، أو ذكر

حال ذوي الاستجابة والتصديق بحال من كان على الضد منهم، وهذا قانون مطرد، فلمجموع هذين: من أن الكل هم المرادون بمقتضى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ ۝٥ وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ ۝٦﴾ [الذاريات]، وأنه إذا ذكر أحد الفريقين أتبع بذكر الفريق الآخر، فلهذا ما ذكر فريق المتقين وجزاؤهم مع أن مبنى السورتين على ما ذكر، فبدئ فيهما بذكر حال المعاندين، وبذلك ختمت كل سورة منهما، ثم ذكر بعد المبدوء به[1] في السورتين حال المتقين، ونص في السورة الأولى[2] على أسنى أعمالهم وأجل ملتزماتهم المستتبعة لما (سواها) من سائر أعمالهم المترتب عليها جزاؤهم فقال تعالى: ﴿...إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَبْلَ ذَٰلِكَ مُحْسِنِينَ ۝١٦ كَانُوا۟ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ۝١٧ وَبِٱلْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ۝١٨ وَفِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ ۝١٩﴾ [الذاريات]، فذكرهم الله تعالى بالإحسان، وقيام الليل، والاستغفار بالأسحار، والمساهمة في أموالهم للسائل والمحروم، وكأن هذه أمهات اقتصر منا عليها، وأمعن في الثانية بذكر الجزاء وضروب النعم في مجموع السورتين الوفاء بذكر أعمالهم وجزائهم فقيل في الأولى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ۝١٥ ءَاخِذِينَ مَآ ءَاتَىٰهُمْ رَبُّهُمْ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَبْلَ ذَٰلِكَ مُحْسِنِينَ ۝١٦﴾ [الذاريات] فهذا من ذكر جزائهم الموفى في الثانية معظمه في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَعِيمٍ ۝١٧﴾ [الطور] في آيات إلى قوله: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ ۝٢٨﴾، وحصل في هذا استيفاء كثير من جزائهم. وفي السورة قبل ما عليه يترتب ذلك[3] من أعمالهم، فارتبطت الآيتان، وتبين أنه لا اختلاف بينهما. وفي ختم كل واحدة من السورتين بمثل ما به بدئت إشعار ببنائهما على (كل)[4] ما قدمنا من وعيد من ذكر، وأن ما ذكر فيهما من حال أهل الجنة أعمالًا وجزاء فلما قدم ذكره من الارتباط بين الجزاءين في آي الوعد والوعيد متى ذكر أحدهما، والله أعلم بما أراد.

---

(١) في (أ) و(ب): [البدوية]. (٢) في (ب): [السورتين].
(٣) في (ب): [ما يترتب عليه ذلك].
(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

• **الآية الثالثة:** ـ وهي من تمام ما قبلها ـ وذلك قوله تعالى: ﴿وَفِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ ﴿١٩﴾﴾ [الذاريات]، وفي سورة المعارج ﴿وَٱلَّذِينَ فِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ﴿٢٤﴾ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ ﴿٢٥﴾﴾ [المعارج].

يسأل عن وجه زيادة الصفة في سورة المعارج من قوله: ﴿مَّعْلُومٌ ﴿٢٤﴾﴾ وسقوط ذلك في الذاريات؟ وهل كان يناسب عكس الوارد؟

والجواب، والله أعلم: أن آية المعارج قد تقدمها متصلًا بها قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلْمُصَلِّينَ ﴿٢٢﴾﴾ [المعارج]، والمراد بالصلاة هنا المكتوبة، وأيضًا يقرن بها في آي الكتاب الزكاة المفروضة، وبها فسر المفسرون الحق المعلوم في آية المعارج، قال الزمخشري: لأنها مقدرة معلومة[(١)].

قلت: وليس في المال حق مقدر معلوم وقتًا ونصابًا ووجوبًا غيرها، فلما أريد بالحق هنا الزكاة أتبع بوصف يحرز المقصود، ولما قصد في آية الذاريات غير هذا المقصد بدليل ما تقدمها من قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَبْلَ ذَٰلِكَ مُحْسِنِينَ ﴿١٦﴾ كَانُوا۟ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴿١٧﴾ وَبِٱلْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿١٨﴾﴾ [الذاريات]، فوصف هؤلاء بطول صلاتهم وتهجدهم ومداومتهم الاستغفار في الأسحار، فذكروا بزيادة من التطوع والنفل على ما فرض عليهم و[من الزيادة في أعمالهم على ما فرض عليهم][(٢)] مما يعد تاركه إذا تركه مهملًا[(٣)]، (فناسب هذا)[(٤)] الإطلاق الوارد في إنفاقهم ليفهم الزيادة على ما فرض عليهم من الزكاة المقدرة، ولم يكن ليناسب هنا الإشارة إلى قدر المنفَق[(٥)] كما في سورة المعارج، ولم يكن عكس الوارد ليناسب، فورد كل على ما يجب، والله أعلم.

---

(١) الكشاف، الزمخشري، مرجع سابق، (٤/ ٦١٣).
(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.
(٣) في (أ) و(ب): [مستحلا].
(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.
(٥) في نسخة: [المنفوق]، وهو خطأ؛ لأن اسم المفعول من الفعل الرباعي أنفق فهو منفَق، ولا يصح مجيئه من الفعل الثلاثي (نفق) فهو (منفوق) لأن المعنى يستحيل حينئذ.

• **الآية الرابعة:** قوله تعالى: ﴿فَفِرُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۖ إِنِّي لَكُم مِّنۡهُ نَذِيرٞ مُّبِينٞ ٥٠ وَلَا تَجۡعَلُواْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَۖ إِنِّي لَكُم مِّنۡهُ نَذِيرٞ مُّبِينٞ ٥١﴾ [الذاريات].

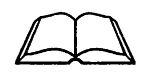
للسائل أن يسأل عن وجه تكرر قوله تعالى: ﴿إِنِّي لَكُم مِّنۡهُ نَذِيرٞ مُّبِينٞ ٥٠﴾؟ وعن الإنذارين: في التوجه له سبحانه في كل المطلوبات واعتماد تلقي كل من عنده، ومن أن يشرك به سبحانه أو يعبد معه سواه؟ فعلى هذين الضربين ورد التحذير والإنذار، وهما الواردان في قوله تعالى: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ﴾ [النساء: ٣٦]، فأمر سبحانه بعبادته وأن لا يعبد معه غيره.

والجواب: أنه سبحانه لما قدم من المعتبرات الدالة على وجوده تعالى، وانفراده بالإيجاد والخلق ما قدم في السورة قبلها من قوله: ﴿أَفَلَمۡ يَنظُرُوٓاْ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوۡقَهُمۡ كَيۡفَ بَنَيۡنَٰهَا وَزَيَّنَّٰهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٖ ٦﴾ [ق] إلى قوله: ﴿تَبۡصِرَةٗ وَذِكۡرَىٰ لِكُلِّ عَبۡدٖ مُّنِيبٖ ٨﴾ [ق]، ثم قال: ﴿وَنَزَّلۡنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ مُّبَٰرَكٗا﴾ [ق: ٩] إلى قوله: ﴿رِّزۡقٗا لِّلۡعِبَادِۖ وَأَحۡيَيۡنَا بِهِۦ بَلۡدَةٗ مَّيۡتٗاۚ كَذَٰلِكَ ٱلۡخُرُوجُ ١١﴾ [ق]، ثم ذكر تعالى أخذه للمكذبين من القرون السالفة فقال: ﴿كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ﴾ [ق: ١٢] إلى قوله: ﴿فَحَقَّ وَعِيدِ ١٤﴾ [ق]، ثم ذكر تعالى أنه خلق الإنسان، وعلمه تعالى بما توسوس به نفسه، وقربه تعالى منه قرب العلم والإحاطة لا قرب المكانية والمسافة، ثم ذكر إحصاء الحفظة على المكلفين ولزومهم إلى موت الإنسان وبعثه، ومجيء كل نفس في القيامة معها سائق وشهيد، ولم يقع عدول عن هذه الإنذارات والإخبارات الأخراوية والاعتبارات الجلية إلى قوله تعالى [إعلامًا](١) لنبيه ﷺ بمقال المدعويين وأمرًا له بتذكيرهم بالقرآن فقال: ﴿نَّحۡنُ أَعۡلَمُ بِمَا يَقُولُونَۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِجَبَّارٖۖ فَذَكِّرۡ بِٱلۡقُرۡءَانِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ ٤٥﴾ [ق]، ثم أقسم تعالى على صدق تلك المواعد والإخبارات فقال تعالى: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا ١﴾ [الذاريات] إلى قوله: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٞ ٥ وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٞ ٦﴾ [الذاريات]، ثم سؤالهم عن يوم الحساب سؤال استهزاء واستعجال وتكذيب

---

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

فقال: ﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٢﴾ [الذاريات]، إلى ذكر حالهم وحال المتقين، والإشارة إلى جزاء الفريقين، ثم أعقب بذكر الآيات في الأرض وفي أنفسنا وأن رزق العباد وما يوعدون في السماء، وأقسم تعالى على ذلك بقوله: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ۝٢٣﴾ [الذاريات]، ثم اعترض سبحانه بذكر ضيف إبراهيم وقصتهم، ثم عطف على التذكار والتنبيه المتقدم في قوله: ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ۝٢٠﴾ [الذاريات]، وقال: ﴿وَفِى مُوسَىٰٓ...﴾ [الذاريات: ٣٨]، فذكر إرساله، وأخذ فرعون وجنوده بتكذيبهم، ثم ذكر عادًا وأخذها، وثمود، وقوم نوح، واقتصر على ذكر تكذيبهم وأخذهم تنبيهًا بأحوالهم مرتبطًا بأول التنبيه بقوله: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَٰهَا وَزَيَّنَّٰهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٍ ۝٦ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ ۝٧ تَبْصِرَةً وَذِكْرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ ۝٨﴾ [ق]، وارتبط وأول التنبيه بآخره معقبًا بقوله: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْي۟دٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ۝٤٧ وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ ۝٤٨﴾ [الذاريات]، فهذا من تمام قوله: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ...﴾ [ق: ٦]. وقد ورد أثناء ذلك فيمن أشرك به سبحانه قوله: ﴿أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ۝٢٤ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ﴾ [ق: ٢٤، ٢٥] إلى قوله: ﴿فَأَلْقِيَاهُ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلشَّدِيدِ ۝٢٦﴾ [ق]، فلما حصل التنبيه بعدة آيات وأوضح بينات على انفراده سبحانه، وحصل ذكر من أشرك به، واتصل ذلك ولم ينقطع بعضه من بعض أعقب بقوله: ﴿فَفِرُّوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الذاريات: ٥٠] المنفرد بخلقكم وإيجادكم، المنعم عليكم بما أنعم من واضح الأدلة عليه سبحانه: ﴿إِنِّى لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۝٥٠﴾ [الذاريات]؛ أي: من عذابه وأخذه كما فعل بمن كذب قبلكم، مبين بما أوضح لكم من البراهين ﴿وَلَا تَجْعَلُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ۖ إِنِّى لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۝٥١﴾ [الذاريات]، فقد تبين ارتباط كل من الآيتين بما تقدم، وأن الثانية مؤكدة الأولى. وورد ذلك على أتم مناسبة، والله أعلم بما أراد.





سُورَةُ الطُّورِ

• **الآية الأولى منها:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ غِلْمَانٌ لَّهُمْ كَأَنَّهُمْ لُؤْلُؤٌ مَّكْنُونٌ ﴿٢٤﴾﴾ [الطور]، وفي سورة الواقعة: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ﴾ [الواقعة: ١٧، ١٨]، وفي سورة الإنسان: ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنثُورًا ﴿١٩﴾﴾ [الإنسان].

فورد في سورة الطور: ﴿غِلْمَانٌ لَّهُمْ﴾ وفي السورتين: ﴿وِلْدَانٌ﴾ والمراد في السور الثلاث الخدام. **للسائل أن يسأل** عن الموجب لتخصيص كل آية بما ورد فيها؟

والجواب، والله أعلم: يترتب على تمهيد، وهو أن الغلام هو الطارُّ الشارب[1]، وقيل باستصحابه[2] هذا الاسم إلى أن يشيب، والجمع غلمان. وأما الوليد فاسم للمولود حين يولد، وهو فعيل وهي بنية مبالغة، وفائدتها هنا استحكام الصغر، وجمعه ولدان، وعلى هذا لا يرادف أحد الاسمين الآخر. فإن ورد أحدهما في موضع الآخر فعلى المجاز والتوسع، والأصل ما مهد. وإذا تقرر هذا فوجه ورود الغلمان في سورة الطور ـ والله أعلم ـ مناسبة اللفظ باتساع مواقعه في أحد القولين وهي استصحاب اسم الغلومية إلى المشيب، أو لاحتياج التوسع فيما يطوفون به ويستخدمون فيه بحسب أسنانهم لمن تقدم من صنفي المخدومين وهم الآباء والأبناء في قوله: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الطور: ٢١]، فذكر هنا الآباء الداخلون الجنة مجازاة على أعمالهم، والأبناء من الذرية ممن لمن يبلغ سن التكليف فدخل الجنة بغير عمل، فناسب الاتساع.

---

(١) أي: الذي طَرَّ شاربه؛ أي: ظهر.

(٢) في (أ) و(ب): [باستصحاب].

وأما آية الواقعة فلم يقع فيها ذكر الاتباع؛ فناسب ذلك ذكر الولدان الذين لا تحتمل أسنانهم خدمة الغلمان، فناسب الاقتصار الاقتصار والتوسع التوسع، ووضح أن العكس لا يناسب، والله أعلم.

ووصَفَ الولدان بقوله: ﴿مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾﴾ [الواقعة] إعلامًا بأنهم باقون على مقتضى سن الوليدية لا تتغير أحوالهم عن ذلك، وإلا فالخلود الأخراوي عام (لهم) ولغيرهم.

وجواب ثان: وهو أنه لما ذكرت الذرية في سورة الطور بما كان يوهم ذكرهم من حيث دخولهم الجنة بغير عمل أنهم فيها خدام لمن اتبعوه بين قوله تعالى: ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ غِلْمَانٌ لَّهُمْ﴾ [الطور: ٢٤] أن الكل من تابع ومتبوع مخدومون، وقيل: «لهم» باللام المقتضية الملك مع كون الضمير في لهم للكل من متبوع وتابع إشعارًا بأنهم ملكهم غلمان لهم، يتصرفون في كل بما يؤمرون به وينهون عنه، ولما لم (يقع) في سورة الواقعة وسورة الإنسان ذكر الأتباع من الذرية لم يرد فيهما إلا اسم الولدان، وهم في الخدمة بمقتضى أسنانهم دون الغلمان، وتناسب هذا، والله أعلم.

• **الآية الثانية من سورة الطور:** قوله تعالى: ﴿أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُبُونَ ﴿٤١﴾ أَمْ يُرِيدُونَ كَيْدًا﴾ [الطور: ٤١، ٤٢]، وفي سوة القلم: ﴿أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُبُونَ ﴿٤٧﴾ فَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾ [القلم: ٤٧، ٤٨].

للسائل أن يسأل عن وجه تعقيب هذه الآية في السورتين بما ورد فيهما؟ ووجه المناسبة في ذلك؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أنه جل وتعالى أرغم معاندي رسول الله ﷺ، وقطع تعلقهم، وأوضح عجزهم، وأوقفهم على قبيح تكذيبهم وشنيع مرتكبهم في بضع وعشرين آية من سورة الطور وسورة القلم، وفي سورة الطور أكثرها، وباقيها في سورة القلم، وتحصل محصورًا فيها كل متعلق بمجادلتهم ظنًّا أو توهمًا، وقدم ذلك في السورتين حال المتقين وما منحوه، على تفصيل في سورة الطور واستيفاء يناسب ما فصل أيضًا من حال المعاندين في متعلقاتهم، وإيجاز في سورة القلم يناسب الوارد فيها من ذلك

[التعلق][١]، مكتفى من ذلك في [وصف][٢] المتقين بقوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ۝٣٤﴾ [القلم]. فلما تقعد في السورتين حال المتقين أعقب بتوبيخ من ارتكب ضد حالهم، فبدأ سبحانه في سورة الطور بقوله لنبيه ﷺ أمرًا له باستمراره على الدعاء (إلى ربه)[٣]: ﴿فَذَكِّرْ فَمَآ أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ ۝٢٩﴾ [الطور]، فنفى عنه ما نسبوه إليه ﷺ بهاتين، وقد علموا براءته من ذلك واعترفوا به في الخبر الصحيح، بل كانوا يعلمون صدقه قال تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ ۖ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ۝٣٣﴾ [الأنعام]، فهذا إخبار منه سبحانه بمعتقدهم فيه، ولكنهم كانوا يرون أن رميه بالتكهن والجنون كأنه مخيل في توقفهم عن تصديقه واتباعه، لذلك أكد سبحانه نفي ذلك عنه بالقسم في السورتين فقال: ﴿فَمَآ أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ ۝٢٩﴾، وهذا في قوة القسم الصريح، وقال في سورة القلم مفصحًا بذلك: ﴿نٓ ۚ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ۝١ مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ۝٢﴾ [القلم]، ثم كرر ذلك توبيخًا لقائله فقال: ﴿وَيَقُولُونَ إِنَّهُۥ لَمَجْنُونٌ ۝٥١﴾ [القلم]، ولم يتكرر في السورتين مفصحًا به من الصادر عنهم فيما كانوا يرمونه به غير صفة الجنون، ثم قال تعالى قاطعًا بهم في احتجاجهم: ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ﴾ [الطور: ٣٠]، وقد عرفوا أن ما جادلهم به ليس بشعر، ثم قال تعالى: ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَٰمُهُم بِهَٰذَآ ۚ﴾ [الطور: ٣٢]، ومن المعلوم الذي قد علموه هم أن عقولهم لا ترجح ذلك من مقالهم فكيف تأمرهم به؟ ثم قال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ ۚ﴾ [الطور: ٣٣]؛ أي: فإن قالوا فليأتوا بمثله، وعجزهم عن ذلك قاطع[٤] هذا التعلق، ثم قال: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ﴾ [الطور: ٣٥] وقد كذبوا أنفسهم بهذا واعترفوا بخلق الله تعالى إياهم: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ﴾ [الزخرف: ٨٧]، ثم قال: ﴿أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ۝٣٥ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ

---

(١) في (أ) و(ب): [التعليق]. (٢) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).
(٣) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.
(٤) في (أ) و(ب): [قاصر]، وما أثبتناه أولى، والله أعلم.

وَٱلْأَرْضَۚ﴾ [الطور: ٣٥، ٣٦]، وقد أخبر تعالى عنهم بقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ﴾ [لقمان: ٢٥] فلا تعلق لهم بشيء من هذه المرتكبات لتكذيبهم أنفسهم وكل ما يقدر أن يتعلقوا به من المذكور بعد هذا من قوله: ﴿أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَبِّكَ﴾ [الطور: ٣٧] إلى قوله: ﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ أَجْرًا فَهُم مِّن مَّغْرَمٍ مُّثْقَلُونَ ﴿٤٠﴾﴾ [الطور] لا توقف في اضمحلال تعلقهم به، فلم يبق بعد وضوح الحق إلا الضلال. ولما بلغ المتقرر من رد متعلقاتهم الغاية في قطع كل متوهم من متوهماتهم المفروضة قال تعالى: ﴿أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ﴾ [الطور: ٤١]، وهذا آخر ما يتوهم متعلقًا لهم وإن لم يقولوه، فلم يبق لهم إلا إعمال المكيدة فأخبر تعالى أنهم: ﴿هُمُ ٱلْمَكِيدُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [الطور] ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ ﴿٤٥﴾﴾ [القمر]، فقد وضح وجه تعقيب آي سورة الطور بهذه الآية.

ولما كمل[1] في سورة «ن والقلم» ذكر كل ما يمكن تعلقهم به، واستوفى ما قد وقع منهم وما يشبه ذلك مما لم يقولوه لبعده؛ كادِّعاء اطلاع الغيب واستراق السمع، وادِّعاء خلق السماوات والأرض، وإيجادهم من غير صانع مريد مختار قادر، أو أن خزائنه سبحانه عندهم، فلما لم يبق ما يتوهم إمكان تصوره، وانقطع تعلقهم، وتبين أن توقفهم وامتناعهم عناد بيّن، قال لنبيه ﷺ: ﴿فَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [القلم: ٤٨]، وأعلمه بحسدهم في قوله: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا۟ ٱلذِّكْرَ﴾ [القلم: ٥١]، فأرغمهم وفضحهم وأعقب الآية من قوله: ﴿أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ﴾ [القلم: ٤٧] في سورة القلم بالأمر بالصبر لكمال ما قصد من قطعهم بكل جهة واستيضاح تمردهم من بعد ما تبين لهم الحق إلا الصبر عليهم حتى يحكم الله فيهم بما شاء، وقال له تحذيرًا من أن تدركه السآمة[2] والضجر: ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ ﴿٤٨﴾﴾ [القلم] وبَانَ أيضًا وجه هذا التعقيب.

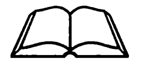
ولما كانت سورة الطور متقدمة في الترتيب المستقر، وورد بعدها في

---

(١) في (أ) و(ب): [كان]، وما أثبتناه أولى، والله أعلم.

(٢) في (ب): [السلامة]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

سورة القلم ما هو راجع إلى الوارد في الطور ومن تمامه أعقبت الآية هناك بقوله: ﴿أَمْ يُرِيدُونَ كَيْدًا﴾ [الطور: ٤٢]، وأعلم تعالى نبيه ﷺ أن كيدهم راجع عليهم، وأن ما راموه حال بهم: ﴿فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا ﴿١٧﴾﴾ [الطارق] تأنيسًا له ﷺ، وإعلامًا بنصره عليهم. ثم لما تم المقصود في سورة القلم من ذلك الغرض أمر بالصبر، وأعلم أن العاقبة له، وأنه سيستجيبُ له غيرهم ممن سبقت له الحسنى فأناب وتذكر، قال تعالى: ﴿وَمَا هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ ﴿٥٢﴾﴾ [القلم]، وجاء كل على ما يجب ويناسب، والله أعلم.





سورة النجم

• **الآية الأولى منها:** قوله تعالى: ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ ۝٢٢ إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ﴾ [النجم: ٢٢، ٢٣]، وقال بعدها: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ لَيُسَمُّونَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ تَسْمِيَةَ ٱلْأُنثَىٰ ۝٢٧ وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ۝٢٨﴾ [النجم].

للسائل أن يسأل عن تعقيب قوله أولًا: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ بقوله: ﴿وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ﴾، وثانيًا: بقوله: ﴿وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ۝٢٨﴾؟ وما الفائدة من تقديم ما قدم وتأخير ما تأخر؟ وهل كان العكس يناسب؟

والجواب، والله أعلم: أنه لما قال تعالى قبل هذا: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ۝١٩ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ۝٢٠﴾ [النجم] فذكر أصنامهم وتسميتهم إياها آلهة واتخاذها معبودات، وذكر تعالى في مواضع أخر أنهم جعلوا الملائكة إناثًا، قال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ۚ﴾ [الزخرف: ١٩] وأنهم بنات الله؛ قال تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ ۙ﴾ [النحل: ٥٧]، وكرهوا البنات لأنفسهم ما يشتهون، قال تعالى مخاطبًا: ﴿وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ۝٥٧﴾ [النحل] [أي: وجعلوا لأنفسهم ما يشتهون][1]، قال تعالى مخاطبًا نبيه ﷺ ومعلمًا بحالهم وتوبيخًا لهم [وتقريعًا][2] (مع) إبقاء أعظم التلطف وأجل الحلم: ﴿أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ ۝٢١ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ ۝٢٢﴾ [النجم]؛ أي: [جائرة][3]، ثم عرفهم بما

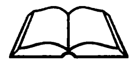
---

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

(٢) في (أ) و(ب): [تعريفًا]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

(٣) في (أ) و(ب): [جائزة]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

لا جواب لهم عليه وأنه مرتكب لا مستند له فقال: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ [النجم: ٢٣] إلا اتباع ظن وهوى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾ [النجم: ٢٣]، ثم نبه تعالى على الرحمة بما جاءهم به نبيه ﷺ فقال: ﴿وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴿٢٣﴾﴾ [النجم] وعرفهم بما تشهد العقول بتصديقه لإدراك ذلك إدراكًا ضروريًا فقال تعالى: ﴿أَمْ لِلْإِنسَٰنِ مَا تَمَنَّىٰ ﴿٢٤﴾﴾ [النجم]؛ أي: الجاري في الوجود أن الإنسان قد يتمنى الشيء فلا يدركه إذا لم يقدر له وقد يجيئه ما لا يريده لا بحسب تمني المتمني منكم إلا إن شاء الله ذلك، ثم أخبر تعالى عن الملائكة وأشار إلى عليّ أقدارهم فقال: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ (لِمَن يَشَآءُ)[1] وَيَرْضَىٰٓ ﴿٢٦﴾﴾ [النجم]، فقطع تعالى بهم في قولهم في آلهتهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، ثم صرف تعالى الخطاب إلى نبيه ﷺ فقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ (لَيُسَمُّونَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ)[2]﴾ [النجم: ٢٧]، ولم يقل له: إن قومك، أو إن العرب، أو ما يحرز هذا المعنى، إبقاء عليهم، وَأَخْبَرَ أنهم لا علم عندهم ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾، ثم قال: ﴿وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴿٢٨﴾﴾ [النجم]، فهذا موضع قوله: ﴿وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴿٢٨﴾﴾، وأما الموضع الأول فموضع ذكر اتباعهم أهواءهم، لما أوضح تعالى لهم أن ليس للإنسان ما يتمناه فبطل هوى الأنفس ولم يبق إلا مجرد ظن، أخبر تعالى أن الظن لا يغني من الحق شيئًا. فتناسب هذا كله، وتبين أن كلًّا من المعقب به في الموضعين لا يصح في غير موضعه، ولا يمكن العكس، والله أعلم.



(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.



سورة القمر(١)

قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ عَادٌ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ ۝١٨ إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي يَوْمِ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ ۝١٩ تَنزِعُ ٱلنَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ۝٢٠ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ ۝٢١ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ۝٢٢﴾ [القمر].

للسائل أن يسأل عن تكرر قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ ۝١٨﴾ في قصة عاد مرتين، ولم يقع في قصة قوم نوح وقصة ثمود بعد إلا مرة واحدة فما وجه تكرار ذلك في قصة عاد مرتين؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن عادًا لما كذبوا هودًا عليه السلام امتحنوا بالقحط ثلاث سنين، واشتد الأمر عليهم حتى بعثوا وجوههم إلى مكة ليستسقوا لهم، وقد اشتد الأمر عليهم، وهذا أشد تخويف لو وفقوا للتذكر، وقد خوف بذلك آل فرعون قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ۝١٣٠﴾ [الأعراف]، فخوفت بذلك عاد، فلما لم يجد ذلك عليهم مع أليم امتحانهم به أهلكوا بالريح العقيم، فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم، فامتحنوا بعذابين، وإنما كان أخذ قوم نوح قبلهم وهلاكهم بالطوفان، ولم تُعرف من الكتاب العزيز أنه تقدمهم قبله أخذ بغيره من ضروب ما أهلك به غيرهم، وكذلك ثمود أخذوا بالصيحة، وقوم لوط بالخسف والحجارة، وإنما تكرر الامتحان بعد عاد على آل فرعون فأخذوا بضروب من العذاب والامتحان إلى أن أغرق الله آخرهم مع فرعون، وممن أشار الكتاب العزيز إلى تنوع أخذهم قوم شعيب، ولم يقع ذكرهم في هذه السورة، فلما أخذت عاد بالسنين ثم استؤصلوا بالريح العقيم ورد متكررًا، فأشار قوله أولًا:

---

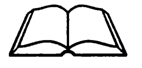
(١) في (أ): [والقمر].

﴿فَكَيْفَ﴾ إلى ما قدم لهم من منع المطر وشدة السنين عليهم وما أنذروا به من ذلك، وأشار قوله ثانيًا: ﴿فَكَيْفَ﴾ إلى استئصالهم بالريح العقيم، ويجري مع ذكره ويشير إليه قوله تعالى: ﴿قَالَ قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ رِجْسٌ وَغَضَبٌ﴾ [الأعراف: ٧١]، والرجس هنا العذاب ومنه أخذهم بالسنين، وأما الريح العقيم فمن غضبه سبحانه إلى ما يلحقهم منه في الآخرة، قال تعالى: ﴿وَأُتْبِعُوا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [هود: ٦٠]، فتكرر قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ ۝١٦﴾ مرتين مشيرًا إلى ما قدم لهم مما باشروه وشاهدوه من العذاب بالسنين وقطع دابرهم واستئصالهم بالريح العقيم وجاريًا مع هذا التنويع من امتحانهم في الدنيا والآخرة.

ولما لم يذكر من حال قوم نوح وقوم صالح وقوم لوط مثل هذا التنويع لم يتكرر ما ورد في أعقاب قصصهم من قوله: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ ۝١٦﴾، وتناسب ذلك كله أتم مناسبة، وجرى مع كل قصة ما يلائمها. فإن قيل: فإن آل فرعون قد تكرر عليهم الامتحان؛ قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٠] وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك ولم يقع التنبيه على تعذيبهم وإنذارهم متكررًا كما وقع في قصة عاد؟ فالجواب أن قصة آل فرعون لم يقع تعقيبها بقوله: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ ۝١٦﴾ كما ورد في القصص الثلاث، وإذ لم يرد تعقيبها بذلك فقد سقط السؤال عن التكرر، ثم أعقبت بما يحرز امتحانهم بأشد امتحان وهو قوله تعالى: ﴿فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ ۝٤٢﴾ [القمر]. فلما خالف إيرادها تلك القصص ولم يجر في ذلك التعقيب مجراها لم يلزم السؤال المفروض، والله أعلم (بما أراد).

وأما الجواب عن قصة عاد فإنما اختص ما نزل فيها من كتاب الله بذكر عذابين، أحدهما: قوله تعالى: ﴿لِّنُذِيقَهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [فصلت: ١٦]، الثاني: قوله: ﴿وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَخْزَىٰ وَهُمْ لَا يُنصَرُونَ ۝١٦﴾ [فصلت]، فأشار قوله أولًا: ﴿فَكَيْفَ﴾ إلى عذابهم في الدنيا، وأشار التكرار إلى عذاب الآخرة. وهذا الجواب ـ والله أعلم ـ: بعيد لأن سورة القمر بأسرها مقصودها تذكير كفار العرب من قريش وغيرهم بما نزل بمن تقدمهم من مكذبي الأمم،

وإنما ذكروا بحاصل قد وقع بمن سلك مسلكهم ليتعرفوا خبره فيتعظوا، وعلى هذا جرى تذكارهم في الكتاب العزيز، فتارة بما شاهد من خلق السماوات والأرض وشبه ذلك، وتارة بما يعلم خبرًا. أما وعظهم بعذاب الآخرة وهم يكفرون بالرحمٰن فبعيد ولا يطابق قوله عقب كل قصة: ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ۝١٥﴾ ولا قوله: ﴿وَلَقَد تَّرَكْنَٰهَآ ءَايَةً فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ۝١٥﴾ [القمر] فتأمله، وهو أعمد جوابي صاحب كتاب «الدرة» وأراه (لا يصلح)، والله أعلم.





سُورَةُ الرَّحۡمَٰنِ

• **الآية الأولى منها:** قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلۡمِيزَانَ ۝٧ أَلَّا تَطۡغَوۡاْ فِي ٱلۡمِيزَانِ ۝٨ وَأَقِيمُواْ ٱلۡوَزۡنَ بِٱلۡقِسۡطِ وَلَا تُخۡسِرُواْ ٱلۡمِيزَانَ ۝٩﴾ [الرحمٰن].

للسائل أن يسأل عن وجه تكرر (لفظ) الميزان ثلاث مرات؟ ووجه تخصيص هذه السورة بذلك؟

والجواب عن ذلك ـ والله أعلم ـ: أن المراد بذكر الميزان إعلام العباد بما به قوام أحوالهم واستقامة أديانهم من إجراء أمورهم على العدل الذي أمر به سبحانه في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ﴾ [النساء: ٥٨]، وفي قوله: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾ [المائدة: ٨]، وفي قوله: ﴿وَأَقۡسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ۝٩﴾ [الحجرات]، وفي الحديث: «**إن المقسطين على منابر من نور يوم القيامة**»[1]. وتكرر في الكتاب العزيز الوصية بالوفاء في الكيل والوزن المحسوسين لبيان الأمر فيهما؛ فقال تعالى: ﴿وَأَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ إِذَا كِلۡتُمۡ وَزِنُواْ بِٱلۡقِسۡطَاسِ ٱلۡمُسۡتَقِيمِۚ﴾ [الإسراء: ٣٥]، وذمّ سبحانه من بخس فيهما، وجعل جزاءه الويل والهلاك فقال: ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١]، وأعلمنا سبحانه بعاقبة [قوم][2] شعيب عليه السلام، في ذلك، وأخذهم بالصيحة وعذاب يوم الظلة، وأعلمنا سبحانه بوزن أعمال العباد في القيامة فقال تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ ٱلۡقِسۡطَ لِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَلَا تُظۡلَمُ نَفۡسٞ شَيۡـٔٗاۖ...﴾ [الأنبياء: ٤٧] وتكررت الآيات والأحاديث مُعلِمةً بذلك ليشاهد

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الإمارة، باب: فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر والحث على الرفق بالرعية، حديث رقم (٤٨٢٥).

(٢) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

العباد عظيم العدل واستيفاء جزاء الأعمال مرئيًا محسوسًا جاريًا على مألوفهم في دنياهم مشاهدًا للصالح والطالح على المعتقد المتقرر عند كافة أهل السُّنَّة.
فلما كانت الاستقامة في الكيل والوزن مشعرة بالاستقامة فيما سواهما وتأكيدًا لأنفسهما ولما وراءهما أكد سبحانه الأمر بذلك، وأخبر بوضعه للخلق في القيامة ليمتثلوا بذلك أمره، فقال تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ ۝٧﴾ [الرحمٰن]، وقال مفسرًا وآمرًا: ﴿أَلَّا تَطْغَوْا۟ فِى ٱلْمِيزَانِ ۝٨ وَأَقِيمُوا۟ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا۟ ٱلْمِيزَانَ ۝٩﴾ [الرحمٰن]، و«أن» في قوله: (لَّا تَطْغَوْا) يحتمل أن تكون علة؛ أي: لئلا تطغوا في الميزان، وأن تكون حرف عبارة وتفسير نائبة مناب «أي»، ومقدرة بها كالواقعة في قوله تعالى: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟ وَٱصْبِرُوا۟﴾ [ص: ٦]، وكرر لفظ الميزان جريًا على عادة العرب فيما لها به اعتناء وتهمم كقول الخنساء[1]:

وإن صخرًا لوالينا وسيدنا ... وإن صخرًا إذا نشتو لنحَّارُ
وإن صخرًا لتأتم الحداة به ... كأنه علم في رأسه نارُ[2]

فكررت ذكر صخر ثلاث مرات ظاهرًا غير مضمر، وكقول آخر[3]:

لا أرى الموت يسبق الموت شيء ... نغص الموت ذا الغنى والفقيرا

---

(١) الخنساء (ت٢٤هـ ـ ٦٤٥م): هي تُماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد، الرياحية السلمية، من بني سليم، من قيس عيلان، من مضر، أشهر شواعر العرب، وأشهرهن على الإطلاق، من أهل نجد، عاشت أكثر عمرها في العهد الجاهلي، وأدركت الإسلام فأسلمت، ووفدت على رسول الله ﷺ مع قومها بني سليم، أكثر شعرها وأجوده رثاؤها لأخويها (صخر ومعاوية) وكانا قد قتلا في الجاهلية، لها (ديوان شعر) فيه ما بقي محفوظًا من شعرها، وكان لها أربعة بنين شهدوا حرب القادسية سنة (١٦هـ) فجعلت تحرضهم على الثبات حتى قتلوا جميعًا فقالت: الحمد لله الذي شرفني بقتلهم. (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٢/٨٦).

(٢) البيتان من البسيط وهما للخنساء في ديوانها ص٣٨٦، والبيت في الديوان بلفظ (لتأتم الهداة به).

(٣) البيت من الخفيف وهو لسوادة بن عدي. (انظر: الكتاب، سيبويه، مرجع سابق، ١/٤٢).

فكرر لفظ الموت ثلاث مرات في بيت واحد. وقال[(١)]:

ليت الغراب غداة ينعب دائبًا   كان الغراب مقطع الأوداجِ

وهذا موجود في كلامهم كثيرًا إذا قصدوا الاهتمام والاعتناء والتهويل والاستعظام، ومن الوارد في هذا في التنزيل: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢﴾ [الحاقة] ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٢﴾ [القارعة]، وما ورد من هذا. وأما تخصيص هذه السورة بذكر الميزان وتأكيده والوصاة بحفظه وفاء والتزامًا ـ وهو الجواب الثاني ـ فمن حيث إن بناء السورة على إعلام الثقلين بنعمه سبحانه لديهم، وإقامة الحجة عليهم، وتعريفهم (بأنهم) لو وفقوا للحظ نعمه تعالى وما بث في السماوات والأرض ومخلوقاتهما من عجائب صنعه ما كفر منهم أحد ولا كذب، وإنما أتى على من قدم ذكره من الأمم المكذبة في سورة القمر المتصلة بهذه لعدولهم عن النظر السديد اعتمادًا على الأهواء ونبذًا للعدل[(٢)] والإنصاف، ولو اعتبروا بخلق الإنسان وما منح وعلم من البيان وشرف به على سائر الحيوان، واعتبروا بآيتي الشمس والقمر وجريهما بحسبان لتفصيل الفصول وربط الأزمان، وتعاقب الملوين للتصرف ولاستراحة ﴿وَلِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ﴾ [الإسراء: ١٢] ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾ [يس: ٤٠]، فلو اعتبروا بهذا وما يستدعيه وينجر معه، وبالنبات نجمًا وشجرًا، ورفع السماء، ووضع الميزان للأنام، وإخراج ضروب الأطعمة وأصناف الفواكه منها، واختلاف أنواعها في الطعم واللون والرّوائح مع اتحاد المادة: ﴿يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ﴾ [الرعد: ٤]، وكيف مرج سبحانه البحرين: ﴿هَـٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَـٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [الفرقان: ٥٣]، وقد حجز سبحانه ما بينهما وأحكم، فلا يلتقيان التقاء يعود بعدم المنفعة على العباد، وأخرج منهما اللؤلؤ والمرجان. وأجرى فيهما السفن بإجراء الرياح، وأقام على الجميع دلائل الافتقار والحدوث، وحكم عليهم بالفناء والعجز: ﴿هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَىْءٍ﴾ [الروم: ٤٠]، وما من معتبر من

---

(١) البيت من الكامل وهو لجرير في ديوانه ص١٣٦، وقد تقدمت الترجمة له.

(٢) في (أ) و(ب): [العهد]، وما أثبتناه أولى، والله أعلم.

هذه إلا كان في مشاهدته مفصحًا بلسان حاله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [البقرة]، فلو اعتبر أولئك الأمم ببعض المنصوبات للاعتبار من المنبه عليه في سورة الرحمٰن لدلهم ذلك على الصانع الذي ليس كمثله شيء، ولنبذوا معبوداتهم من دونه جل وتعالى وأجابوا الرسل فلم يهلكوا، ولكنهم انحرفوا عن ميدان الإنصاف فكذبوا فهلكوا، فلبناء السورة على هذا اختصت بذكر الميزان مكررًا مؤكدًا على ما وقع فيها. ولما لم ترد هذه الأغراض في غير هذه السورة مبنية على ما تقدمها في السورة قبلها من أخذ المكذبين على الصفة الواردة فيها، وانفردت هي بما قدم، كانت مظنة الاعتناء بما ينسحب على كل طرق السلامة في كل عمل، وهو العدل الذي به قوام المخلوقات، والوزن بالقسط الذي تستوضح كل نفس في القيامة (به)[1] ما لها وعليها، ولم تكن غير هذه السورة لتكون أولى بذكر ذلك فيها منها، والله أعلم.

• **الآية الثانية من سورة الرحمٰن:** قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿١٣﴾﴾ [الرحمٰن].

للسائل أن يسأل عن وجه تكرار هذه الآية إحدى وثلاثين مرة، ما وجه ذلك؟ وهل لتخصيص هذا العدد سبب موجب؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أنه افتتح سبحانه السورة بذكر ضروب من النعم تجل عن الإحاطة بوصفها، ويعجز العارفون عن شكرها، وكلها دلائل للمعتبر واضحة، وشواهد قاطعة بانفراده سبحانه بالخلق والاختراع والإنشاء والإبداع، فقال تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ﴿١﴾ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ﴿٢﴾﴾ [الرحمٰن]، وخص سبحانه من أسمائه: «الرحمان» مناسبة لما رحم به عباده، فبدأ سبحانه بتعليمه القرآن، ولا نعمة أعظم من ذلك؛ إذ بتعليمه الحصول على الإيمان والفوز في الدارين، ثم أردف بنعمة خلقه الإنسان، ثم بتعليمه البيان المتوصل به إلى الإبانة عما في نفسه واستيضاح ما انبهم[2] عليه وإيضاح ذلك لغيره،

---

(١) ما بين القوسين ورد بهامش (ب).

(٢) في (ب): [أبهم]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

وبه يعرف قدر النعمة بالقرآن، ثم أردف فذكر نعمة الشمس والقمر، ونبَّه تعالى على جريهما في بروجهما بحسبان ولما يدرك العالم من منافعهما إنضاجًا وتيبيسًا وإضاءة وحسبانًا: ﴿وَلِتَعْلَمُواْ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ﴾ [الإسراء: ١٢] ثم قال تعالى تحريكًا للمعتبرين وإيقاظًا للمتفكرين: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ۝٦﴾ [الرحمٰن]، والنجم ما نجم من النبات وارتفع عن أرضه، ثم قال: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾ [الرحمٰن: ٧]، فأشار إلى جعلها سقفًا محفوظًا من غير عمد مزينة بالنجوم للدلالة ورجم الشياطين، وقد مر التنبيه بما فيها وفي خلقها من العبر، ثم قال: ﴿وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ ۝٧﴾ [الرحمٰن]، وقد تقدم الكلام في ذلك، ثم قال: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ۝١٠﴾ [الرحمٰن] للمشي في مناكبها والأكل مما بث فيها والاعتبار بها وبعجائبها، وعجائب السماوات والأرض أكثر من أن تحصى بالعد، قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝٣﴾ [الجاثية]، ثم ذكر تعالى بعض ما بثَّه فيها من الرزق فقال: ﴿فِيهَا فَٰكِهَةٌ وَٱلنَّخْلُ ذَاتُ ٱلْأَكْمَامِ ۝١١ وَٱلْحَبُّ ذُو ٱلْعَصْفِ وَٱلرَّيْحَانُ ۝١٢﴾ [الرحمٰن].

ولما كانت هذه النعم مشاهدة للخلائق، ولا طمع لأحد في نسبتها إلى غيره سبحانه، قد شهدت العقول وعرفت انفراده سبحانه بإيجادها واختراعها، أتبع ذلك بتقرير الثقلين وتعجيز الفريقين فقال لهما عقب هذه الضروب الثمانية: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ۝١٣﴾ [الرحمٰن]؛ أي: أمن[1] هذه ما يمكن للجاحد أن يكذب به ويتعاطاه لغيره سبحانه في وضوح شهادتها لخالقه ﴿وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [آل عمران: ٨٣]، ثم عرفنا سبحانه بخلقه الثقلين وبالمادة التي أوجد منها كلًّا من الصنفين فقال: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ كَٱلْفَخَّارِ ۝١٤ وَخَلَقَ ٱلْجَآنَّ مِن مَّارِجٍ مِّن نَّارٍ ۝١٥﴾ [الرحمٰن]، أينسب ذلك إلى غيره؟ أيستبد به سواه؟ ثم أتبع سبحانه بأنه ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ ٱلْمَغْرِبَيْنِ ۝١٧﴾ [الرحمٰن]؛ أي: مشرق الشتاء[2] ومشرق الصيف إشارة

---

(١) في (أ) و(ب): [من]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

(٢) في (ك): [مشق]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

إلى الغايتين في الانتهاء من رأس الجدي إلى رأس السرطان، ثم بخلق البحرين الحلو المالح والتقائهما وفصلهما، ثم بما يخرج منهما للانتفاع والزينة، ثم بتسخير السفن وجريها، ثم بذكر فناء كل من عليها وبقائه سبحانه، ثم بافتقار أهل السماوات والأرض إليه جل وتعالى وسؤالهم إياه شؤونهم وحاجاتهم كل يوم، وأعقب كل قصة من هذه بتقرير الثقلين وتعجيزهم لقيام الحجة عليهم فقال: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿١٣﴾﴾، وتكررت الآية بتكرر القضايا، وكلها مما لا مطمع لأحد في ادعائه، فقامت الحجة بها، وكانت سبعًا جريًا على سُنَّة ما وقع التنبيه به من تحريك المعتبرين، واطرد هذا العدد في ذلك فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾﴾ [المؤمنون] إلى تمام سبعة أطوار آخرها قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، وقال عقب هذا: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَآئِقَ﴾ [المؤمنون: ١٧]. ولما ذكر سبحانه الحالات التعبدية التي بها خلاص المكلفين ذكر سبعًا فقال: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ﴿٢﴾﴾ [المؤمنون]، فعد للمؤمنين خصالًا سبعًا جعلهم بها وارثين نعيمه وساكنين جنته قال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴿١٠﴾ ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿١١﴾﴾ [المؤمنون]، وهذا العدد مطرد جار في أشياء يشهد اطراده فيها على قصد حكمة تقتضيها، فمنها ما ذكر آنفًا، ومنها أن أم القرآن سبع آيات، [والأيام السبع][1]، والسماوات سبعة، والأرض [سبعة][2] مثلها، وأبواب جهنم سبعة، (وحد) الإثغار سبعة أعوام، ويُعَقُّ عن المولود يوم سابعه، ومن مسنوناته ﷺ التسبيع للبكر، وهذا كثير جدًّا. ثم انصرفت الآيات عقب هذه السبع المذكر بها إلى سبع قضايا وعيدية: أولها قوله تعالى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ﴿٣١﴾﴾ [الرحمٰن] إلى قوله: ﴿يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ ءَانٍ ﴿٤٤﴾﴾ [الرحمٰن] معقبًا فيها كل قضية بقوله تعالى وقامعًا للمعاندين بقوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٤٥﴾﴾.

---

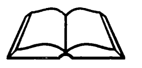
(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

ثم انصرفت الآي إلى فريق النجاة ووعدهم بما أعد تعالى لهم فقال تعالى: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ ﴿٤٦﴾﴾ [الرحمٰن]، واستمرت الآي فيما أعد تعالى لهم وأعطاهم إلى قوله: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَـٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَـٰنُ ﴿٦٠﴾﴾ [الرحمٰن] مختتمة كل قضية منها بقوله في ثماني كرات في أعقاب ثماني قضايا على ما تقدم: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿١٣﴾﴾. وكانت هذه ثمانية لكونها في أهل الجنة فجاءت على وفق أبوابها، ويشهد لهذا القصد تعقيبها بمثلها عددًا فيما زادهم في قوله تعالى: ﴿وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ ﴿٦٢﴾﴾ [الرحمٰن] إلى آخر السورة، وهي ثماني آيات كعدد ما قبلها معقبة كل آية منها بقوله: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٦٣﴾﴾ رعيًا لما ذكرنا. فتحصل في المجموع العدد المتقدم، ولم تكن الزيادة على ذلك لتناسب إذ لا قضية سوى هذه المعقبات، كما أن النقص من هذا العدد لا يناسب لطلب كل قضية بذلك الإعقاب تناسبًا وتوازنًا على ما تقدم من الرعي، فورد ذلك كله على الوجه الذي لا يناسب خلافه، والله أعلم.

فإن قلت: ما وجه اختصاص سورة الرحمٰن بهذا التعقيب مما هو إيقاظ للغافلين وتنبيه للمؤمنين وتقريع وتوبيخ للغافلين؟ وما وجه ذلك؟

فالجواب: (. . . . . . .)[١].



(١) نقص في كل النسخ.



سورة الواقعة(١)

قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ۝٥٨ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ۝٥٩﴾ [الواقعة]، وبعد ذلك: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ۝٦٣ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ۝٦٤﴾ [الواقعة]، وبعده: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱلْمَآءَ ٱلَّذِى تَشْرَبُونَ ۝٦٨﴾ [الواقعة]، ثم قال: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى تُورُونَ ۝٧١﴾ [الواقعة].

للسائل أن يسأل عن وجه هذا الترتيب؟ وهل كان يمكن تقديم أحد هذه النعم المنعم بها على ما وقع في الآية متقدمًا عليه؟

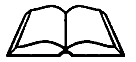
والجواب عن هذه: أن ذكر المتنعم بالنعم متقدم في الرتبة على ما ذكر من النعم؛ لأن النعم إنما خلقت للمتنعم بها ومن أجله، فذكره أولًا بين اللزوم، فلهذا تقدم ذكر خلق الإنسان المتنعم بالنعم فقال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ۝٥٨ ...﴾، وأما تقديم الأكل على الشرب فمعقول الرتبة، وبحسب ذلك ورد المقول المنقول فقال تعالى: ﴿كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟﴾ [الطور: ١٩]، فالشرب في الغالب للاستمراء وليس أوليًا في الغذاء ولا معتمدًا في الجسوم الحيوانية للنماء، وإنما ورد ذكره مع الأكل تاليًا لكونه في الرتبة ثانيًا فقال تعالى: ﴿كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟﴾. وأما النار فللمنافع من الإنضاج والإسخان والإضاءة فهي متممة وليست كالأكل والشرب مدعمة، وإذ لم تكن كالأولى في الغذاء والنماء فليس من المناسبة تقدم ذكرها على الماء.

وورد عقب الآية الأولى قوله: ﴿فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ ۝٦٢﴾ [الواقعة] وعقب الثانية: ﴿فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ ۝٧٠﴾ [الواقعة]، ووجه المناسبة أن الآية الأولى لمن تدبرها تذكرة بالعودة الأخراوية قال تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ۝٢٩﴾ [الأعراف]،

---

(١) سقط ما يتعلق بسورة الواقعة في (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

فأعقب بالتحضيض على التذكر بالبداءة على العودة. وأما الآية الثانية فمستدعية الشكر على عذوبة الماء ولو شاء لجعله أجاجًا، فخلقه وجعله عذبًا؛ فوجب شكره تعالى على النعمة بذلك.





سورة الحديد

• **الآية الأولى منها:** قوله تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الحديد: ١]، وفي سائر المسبحات ﴿وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [المجادلة: ٧]، ثم في سورة الحديد وسورة الحشر وسورة الصف: ﴿سَبَّحَ﴾ بلفظ الماضي، وفي سورة الجمعة والتغابن ﴿يُسَبِّحُ﴾ بلفظ المضارع، فهذان سؤالان؟

والجواب عن الأول، والله أعلم: أن كون «ما» لم تتكرر في هذه السورة إنما ذلك ليطابق بالكلام ما اتصل به من قوله تعالى: ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الحديد: ٢]، فلما لم تكن هذه الآية مستدعية لفظة «ما» روعي ذلك فيما قبلها لتناسب الآيتين، مع حصول ما تعطيه «ما» من المعنى، فلو وردت لم تكن لتكون إلا تأكيدًا، وكان يسقط التناسب اللفظي، ثم قد ورد بعد هذا قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [الحديد: ٤]، فتناسب هذا كله على ما يجب. أما المسبحات فلم يرد فيها ما يستدعي هذه المناسبة، فوردت على ما هو أنسب لما يفهم لفظ المضارع في التمادي والتكرر، والله أعلم.

والجواب عن السؤال الثاني: أن لفظ الماضي في «سَبَّحَ» ولفظ المضارع في «يُسَبِّحُ» يحرزان الاستمرار والدوام، ولا تحرز إحدى العبارتين ذلك بالتأويل والتقدير، فكان الجمع بين محرزي ذلك أولى. وإنما تقدم الماضي لثبات رتبته وجودًا قبل المضارع، ثم أتبع بما يقتضي الاستمرار، وكان ورود أكثرها على التعبير بالماضي لأنه أوضح في استحكام الثبات وامتداده، فورد هذا كله على أنسب وجه.

• **الآية الثانية من سورة الحديد:** قوله تعالى: ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ۝٢﴾ [الحديد]، ثم ورد بعدُ قوله: ﴿لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ۝٥﴾ [الحديد].

للسائل أن يسأل عن إعادة قوله: ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ مع قرب هاتين الآيتين، وعن تعقيب الأولى بقوله: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ۝٢﴾ والثانية بقوله: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ۝٥﴾؟

الجواب عن الأول: أن إعادة قوله: ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ إنما أعيد ليبنى عليه قوله: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ۝٥﴾. لما تقدم وصفه سبحانه أنه المسبَّح المتعالى ذو العزة والحكمة، وأنه الذي له ملك السماوات والأرض، والقدير على كل شيء والأول والآخر، والظاهر والباطن، العليم بكل شيء، والخالق للسماوات والأرض، والذي استوى على العرش بالقهر والقدرة، [والعليم بما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها، وأنه مع الكل بالعلم][1] والإحاطة والبصر (بأعمالهم)، أكد ما تقدم بإخباره تعالى بأنه له ملك السماوات والأرض (وإليه رجوع أمر الخلائق، فلا تتحرك ذرة إلا بإذنه، ولا يصدر شيء إلا منه وعن قضائه، فتكرر قوله: ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ لبناء ما ذكر عليه أبين شيء لحصول الجمل المفصلة قبله تحت مفهومه، فقد تبين وجه التكرار ووجه تعقيب المكرر بقوله: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ۝٢﴾، فلما تقدم متصلًا به قوله: ﴿يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ فالمراد: وهو على كل شيء قدير من الإماتة والإحياء وغير ذلك مما يدخل تحت حكم القدرة، فهذا التعقيب أنسب شيء وأوضحه، والله أعلم.

• **الآية الثالثة من سورة الحديد:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الحديد: ١٢]، وفي سورة التحريم: ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِى ٱللَّهُ ٱلنَّبِىَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ ۖ نُورُهُمْ يَسْعَىٰ﴾ [التحريم: ٨]، قدَّم الفعل في الأولى وأخَّر في الثانية؟

ووجه ذلك، والله أعلم: أن قوله في سورة التحريم: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ﴾ يفهم من حيث المعية قرب المنزلة وعلو الحال فتقدم ثبوته، فناسب ذلك ورود الجملة الاسمية هنا لما تقتضيه من الثبات وتقدمه وإستحكامه. أما

---

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

قوله في سورة الحديد: ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الحديد: ١٢] فبشارة للمؤمنين، ولم يأت هنا كونهم مع نبيهم، فلم يتحصل مما يفهم تمكن المنزلة وثبوتها ما تحصل في آية التحريم إنما هذه بشارة، فناسبها التجدد والحدوث، فناسب ذلك الفعل بما يعطيه من المعنى فقيل: ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ ليفهم التكرر وحدوث الشيء بعد الشيء؛ فورد كل على ما يجب ويناسب.

• **الآية الرابعة:** ﴿غ﴾ قوله تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾ [الحديد: ٢٢]، وفي سورة التغابن: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ (وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ)[1]﴾ [التغابن: ١١].

للسائل أن يسأل عما زيد في آية الحديد من قوله: ﴿فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ﴾ على ما بعد مما خلت منه آية التغابن مع اتحادهما فيما انطوت عليه من المعنى؟

فأقول ـ وأسأل الله التوفيق ـ: إن المسبحات الخمس وهي: سورة الحديد وسورة الحشر وسورة الصف وسورة الجمعة وسورة التغابن، مع اشتراك خمستها في مطالعها لم تتلاق منها في عدة معان وترادف ألفاظ واحدة مع أخرى تلاقي هاتين السورتين أعني: سورة الحديد وسورة التغابن، ألا ترى اجتماع السورتين في ذكر خلق السماوات والأرض، والإعلام بإحاطة علمه سبحانه، وما يترتب على ذلك من الجزاء الأخراوي وذكر الأموال والأولاد والفتنة بهما، وتحقير أمر الدنيا وما انطوت عليه الإشارة إلى تفصيل أحوال الخلق وجزائهم الأخراوي، وإن كل واقع في الوجود واقع بإذنه سبحانه وتقديره، وانطواء كل واحدة من هاتين السورتين على جملة من أسمائه سبحانه، ولم يرد في غيرهما من السور الخمس المذكورة من ذلك ما يجاريهما فيما اشتركتا فيه من الأسماء العلية، وإن كانت سورة الحشر قد انطوت من ذلك على نحو ما انطوت عليه سورة الحديد؛ إلا أنها لم تلتق معهما في موافقة ما اجتمعتا عليه من تعيين عدة منهما (فلما) اتفقت السورتان

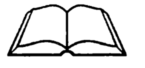
---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

فيما ذكر، ولم يجتمع معهما غيرهما من المسبحات في ذلك ولا قارب، مع طول سورة الحشر ومجاراتها في الطول [سورة الحديد، وكون سورة التغابن لا تقارب واحدة منهما في الطول][(١)]، ومع ذلك فقد شاركت سورة الحديد في تلك الأغراض الجليلة والمقاصد العظيمة وجارتها في ذلك عددًا واستيفاء، وعريت سائر المسبحات عن التعرض لذلك أو الوفاء منه بما وفتا به وعرفتا من حاله. فلما اتفقتا في هذا كله، وكانت سورة الحديد أمعن في كل ضرب مما ذكر وأوفى تعريفًا وأمد تفصيلًا، وكانت هذه الآية المتكلم فيها من جملة ما اتفقت السورتان فيه ورودًا واتحاد معنى، أجريت في كل واحدة من السورتين من التفصيل في الأولى والاستيفاء والإجمال في الثانية والاكتفاء على ما جرت (به) سائر الآي فيما اشتركت فيه السورتان مما ذكر قبل، فناسب ذلك ما زيد فيها في الآية المذكورة فقيل: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَـٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾ [الحديد: ٢٢] مناسبة لما بنيت عليه السورة من الوفاء بالأغراض المذكورة. وقيل في آية التغابن: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [التغابن: ١١] مناسبة للإجمال الوارد فيها من ذلك المشترك. وتحصل نظم السورتين على أتم مناسبة وأجل تلاؤم، وجرى ذلك على مسلك العرب وتفننها في كلامها وتصرفها إذا أطالت لداع موجب، وفصلت أو أوجزت لمقتضى من المعنى وأجملت:

يرمون بالخطب الطوال وتارة ... وحي الملاحظ خيفة الرقباءِ[(٢)]

ولا يمكن على ما تبين عكس الوارد في أي السورتين بوجه، والله أعلم بما أراد.



(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).

(٢) البيت من الكامل، وقد تقدم تخريجه.



سورة المجادلة

قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝٤﴾ [المجادلة]، وقال بعد: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ كُبِتُوا كَمَا كُبِتَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَقَدْ أَنزَلْنَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ ۝٥﴾ [المجادلة].

يسأل عن تعقيب الأولى بقوله: ﴿وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝٤﴾ والثانية بقوله: ﴿وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ ۝٥﴾؟ ووجه اختصاص كل موضع بالوارد فيه؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن الآية الأولى لما تقدمها ذكر الظهار، وقد سماه سبحانه منكرًا من القول وزورًا، وشرع الكفارة فيه رحمة وتداركًا للواقع فيه إذا اتعظ وأناب، وجعلها (على التدرج) من تحرير رقبة للواجد القادر عليها، وإلا فحكمه صيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا، فمن عجز عن الصيام فإطعام ستين مسكينًا، ثم قال: ﴿ذَٰلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [المجادلة: ٤]؛ أي: أن الانقياد لأمر الله سبحانه [والتزام حدوده عنوان كبير على كمال الأديان والتزام ما به التخلص لديه سبحانه][1]، فشرع لكم الحدود، فمن التزمها ولم يتعدها فذلك المؤمن، ومن تنكب عنها وحاد عن التزامها فتلك صفة الكافرين: ﴿وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝٤﴾، ووصف العذاب بالإيلام ليكون أوقع (وذلك أوقع)[2]، وذلك بيِّن التناسب.

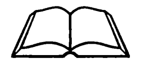
وأما الآية الثانية فتقدمها قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾، والمحادة المشاقة والمحاربة، ولذلك كان جزاؤهم أن كبتوا وأذلوا، قال

---

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحَآدُّونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ فِي ٱلْأَذَلِّينَ ٢٠﴾ [المجادلة]، فلما تعزز هؤلاء وارتكبوا المحادة والمشاقة كان جزاؤهم إكباتهم وإذلالهم وإهانتهم في مقابلة تعززهم كفرًا وعنادًا، فقال تعالى في جزاء هؤلاء: ﴿وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ ٥﴾؛ أي: مذل لهم قامع لعنادهم، وهذا بيِّن التناسب، والله أعلم.





سورة الحشر

قوله تعالى: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ اللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴿١٣﴾﴾ [الحشر]، ثم قال بعد: ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ ﴿١٤﴾﴾ [الحشر].

[فيسأل عن اختصاص كل آية بما أعقبت به من قوله في الأولى: ﴿لَّا يَفْقَهُونَ ﴿١٣﴾﴾، وفي الثانية: ﴿لَّا يَعْقِلُونَ ﴿١٤﴾﴾][1]؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن الله تعالى لما أخبر عن يهود والمنافقين بسوء أحوالهم وأن الرعب قد سكن قلوبهم حتى كأن خوفهم من أصحاب رسول الله ﷺ أشد من خوفهم من الله، قال تعالى: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ اللَّهِ ۚ﴾، فناسب هذا نفي فهمهم وانسلاخهم عن النظر والتدبر والتوفيق، فقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴿١٣﴾﴾، ثم أتبع ذلك بالتعريف بشدة بأسهم بينهم وشتات أحوالهم فقال تعالى: ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ۚ﴾، فناسب هذا ما يفهم عدم الثبوت على شيء والرجوع إلى قانون يقفون عنده ويرتبطون إليه؛ فقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ ﴿١٤﴾﴾، والعقل هو علوم ضرورية يوقف عند مقتضاه ويحكم بما أمضاه ولا يتعدى، ويحصل من ذلك الثبوت، واشتقاقه من قولهم: عقلت البعير إذا ربطته بعقال، وهو: الحبل وشبهه مما يتقيد به. ولما نفى عنهم الارتباط مع وصفهم بشتات القلوب وجودًا فقال: ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ۚ﴾، أخبر تعالى أن سبب ذلك: أنهم لا يعقلون، وتناسب هذا أبين شيء، ولا يناسب الأولى قبلها إلا ما أعقبت به، والله أعلم.

---

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).



سُورَةُ المُمتَحنَة

قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ [الممتحنة: ٤]، وبعد هذا: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ﴾ [الممتحنة: ٦].

فيسأل عن موجب إعادة قوله: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾؟ وعن متعلق كل واحدة من الآيتين هل كان يصلح ورود كل واحدة منها مكان الأخرى؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أنه تعالى لما أمر المؤمنين ألا يتخذوا أعداءه وأعداءهم أولياء بإلقاء أسباب المودة والنصيحة لهم، وسبب نزول هذه السورة قصة حاطب بن أبي بلتعة(١) رَحِمَهُ اللهُ في كتابه إلى أهل مكة يخبرهم ببعض أمر رسول الله ﷺ وما يريده فيهم، ودفعه ذلك إلى ظعينة، ونزول الوحي بذلك، فبعث رسول الله ﷺ عليًا والمقداد(٢) وأمرهما أن يأتيا روضة

(١) تقدمت الترجمة له.

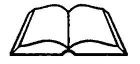
(٢) المقداد بن الأسود الكندي: هو ابن عمرو بن ثعلبة بن مالك بن ربيعة بن عامر بن مطرود البهراني وقيل الحضرمي، قال ابن الكلبي: كان عمرو بن ثعلبة أصاب دمًا في قومه فلحق بحضرموت فحالف كندة فكان يقال له الكندي، وتزوج هناك امرأة فولدت له المقداد فلما كبر المقداد وقع بينه وبين أبي شمر بن حجر الكندي فضرب رجله بالسيف وهرب إلى مكة فحالف الأسود بن عبد يغوث الزهري، وكتب إلى أبيه فقدم عليه فتبنى الأسود المقداد فصار يقال المقداد بن الأسود وغلبت عليه واشتهر بذلك. فلما نزلت ﴿ٱدْعُوهُمْ لِءَابَآئِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٥] قيل له المقداد، بن عمرو واشتهرت شهرته بابن الأسود وكان المقداد يكنى أبا الأسود وقيل كنيته أبو عمر وقيل أبو سعيد، وأسلم قديمًا وتزوج ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب ابنة عم النبي ﷺ وهاجر الهجرتين وشهد بدرًا والمشاهد بعدها وكان فارسًا يوم بدر حتى إنه لم يثبت أنه كان فيها على فرس غيره، وقال زر بن حبيش عن عبد الله بن مسعود: أول من أظهر إسلامه سبعة فذكرفيهم، =

(خاخ)[١] وقال لهما: إن بها ظعينة معها كتاب إلى أهل مكة، فذهب علي والمقداد رضي الله عنهما فوجدا الظعينة كما أخبرهما ﷺ. وأنكرت الكتاب، فاشتد عليها علي رضي الله عنه، وقال: لتخرجن الكتاب أو لتلقين الثياب، فأخرجته من عقاصها، فأتى به علي رضي الله عنه، رسول الله ﷺ فإذا الكتاب من حاطب، فدعاه رسول الله ﷺ، وتبرأ حاطب من أن يكون فعل ذلك نفاقًا، واعتذر بما قبله منه رسول الله ﷺ، فنزل القرآن بتصديقه في اعتذاره فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ...﴾ [الممتحنة: ١]، فأمر تعالى بالتبري منهم وذكر كفرهم بما جاء المؤمنين (من الحق) وإخراجهم الرسول والمؤمنين من مكة من أجل إيمانهم، وتوعد فاعل ذلك فأخبر أنه قد ضل سواء السبيل، وقبل تعالى توبة حاطب، وأمر بالاقتداء بإبراهيم عليه السلام حين تبرأ هو ومن معه

= وقال مخارق بن طارق عن ابن مسعود شهدت مع المقداد مشهدًا لأن أكون صاحبه أحب إلي مما عدل به، وذكر البغوي من طريق أبي بكر بن عياش عن عاصم عن زر أول من قاتل على فرس في سبيل الله المقداد بن الأسود، ومن طريق موسى بن يعقوب الزمعي عن عمته قريبة عن عمتها كريمة بنت المقداد عن أبيها شهدت بدرًا على فرس لي يقال لها سبحة ومن طريق يعقوب بن سليمان عن ثابت البناني قال: كان المقداد وعبد الرحمٰن بن عوف جالسين فقال له: ما لك ألا تتزوج قال: زوجني ابنتك، فغضب عبد الرحمٰن وأغلظ له فشكا ذلك للنبي ﷺ، فقال: أنا أزوجك فزوجه بنت عمه ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب، وعن المدائني قال: كان المقداد طويلًا آدم كثير الشعر أعين مقرونًا يصفر لحيته، وأخرج يعقوب بن سفيان وابن شاهين من طريقه بسنده إلى كريمة زوج المقداد: كان المقداد عظيم البطن وكان له غلام رومي فقال له: أشق بطنك فأخرج من شحمه حتى تلطف. فشق بطنه ثم خاطه فمات المقداد وهرب الغلام وقال أبو ربيعة الإيادي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن النبي ﷺ: «إن الله عز وجل أمرني بحب أربعة وأخبرني أنه يحبهم علي والمقداد وأبو ذر وسلمان.» أخرجه الترمذي وابن ماجه وسنده حسن وروى المقداد عن النبي ﷺ أحاديث، روى عنه علي وأنس وعبيد الله بن عدي بن الخيار وهمام بن الحارث وعبد الرحمٰن بن أبي ليلى وآخرون. اتفقوا على أنه مات سنة ثلاث وثلاثين في خلافة عثمان، قيل: وهو ابن سبعين سنة (الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، مرجع سابق، ٦/٢٠٢، ٢٠٣).

(١) في المطبوع: [حاج] وما أثبتناه موافق لصحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير.

من المؤمنين من قولهم إلا ما كان من موعدة إبراهيم لأبيه بالاستغفار إلى أن تبين له أنه عدو الله تبرأ منه، فقال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الممتحنة: ٤]. فلما أوضح تعالى من ذلك ما فيه شفاء المؤمنين أتبعه تعالى بالقسم المؤكد لذلك فقال: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الممتحنة: ٦]، ودلت اللام الموطئة للقسم في: ﴿لَقَدْ كَانَ﴾ على تأكيد ما تقدمه من الأمر بالاقتداء والتأسي بإبراهيم عليه السلام ومن كان معه فقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ﴾ [أي: المذكورين][(١)] أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر، ثم قال: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ﴾؛ أي: عن الاقتداء والتأسي بمن أرشد سبحانه إلى التأسي به فيما ذكر: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ۝٦﴾ [الممتحنة]، فالأولى تنبيه وإرشاد، والثانية تأكيد، وسبب كل آية منهما الذي به اتصالها تعلقها بيِّن، ولا يلائم كل واحدة ولا يناسبها غير موضعها، والله أعلم.



(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).



سورة المنافقين[١]

قوله تعالى: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْۗ وَلِلَّهِ خَزَآئِنُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ ۝٧﴾ [المنافقون]، ثم قال تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّۚ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۝٨﴾ [المنافقون].

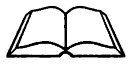
للسائل أن يسأل عن نفي الفقه عنهم أولًا ونفي العلم في الآية الثانية؟ وهل كان يمكن وقوع ما نفي في الأولى منفيًا في الثانية ووقوع ما نفي في الثانية في الأولى؟

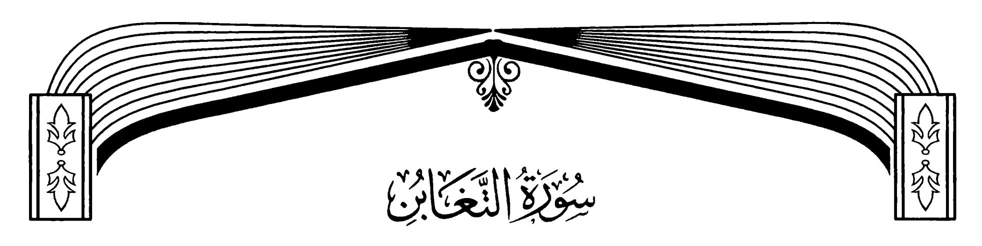
والجواب، والله أعلم: أن الاعتزاز بالدين والاطلاع على تشريف المؤمن به واعتزازه بسببه أمر لا يوصل إليه إلا بعلم ويقين لا طريق لمنافق إليه ما دام على نفاقه، وإنما يعلمه ويصل إلى رحمة الله به المؤمن العالم حق العلم بما منح الله المؤمنين، من الاعتزاز بدينه سبحانه، والاعتصام باتباع نبيه ﷺ، والتمسك بما جاء به، فنفي ذلك عن المنافقين بيِّن لا خفاء فيه، ولا يناسب سواه. وأما ما راموه من قطع الرفد والإنفاق وما يرجع إلى ذلك عن المؤمنين حتى يتفرقوا عن رسول الله ﷺ ويفردوه، فإن ذلك أمر لو تثبتوا فيه مع كفرهم ونفاقهم وأمعنوا النظر لعلموا بجري العادة أن أرزاق العالم لا تتوقف على منع مانع منهم، بل مشيئة جميعهم في هذا غير نافذة، وأن وصول أرزاق العباد إليهم أمر ليس لمخلوق [فيه][٢] كنزول المطر وإرسال الرياح، وذلك مما لا طمع لمخلوق في إرساله ولا إمساكه. فلو فقه المنافقون

(١) كذا في الأصل على الإضافة، ويجوز سورة (المنافقون) على الحكاية.

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

وتفهموا السُّنَّة الجارية لما فاهوا بمقالهم، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ ۝٧﴾، فنفي الفقه عنهم هنا أنسب شيء، فلا يلائم وقوع أحد المنفيين في موضع الآخر، والله أعلم.





سورة التغابن

• **الآية الأولى منها:** قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۖ لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ قَدِيرٌ ١﴾ [التغابن]، وقال تعالى بعد: ﴿يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَۚ﴾ [التغابن: ٤].

للسائل أن يسأل عن تكرر «ما» في أول السورة وتركها في الآية بعدها؟ وهل كانت الفائدة تحصل بعكس ذلك؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن الآيتين معًا قصد بهما الاستيفاء والإحاطة بكل المسبّحين وبما أحاط به علمه سبحانه، وقد اقترن بالآية الثانية واتصل بها قوله سبحانه: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَۚ﴾؛ فحصل من ذلك إحاطة علمه سبحانه بما ظهر وما بطن وما اشتملت عليه السماوات والأرض، فلما اقترن بهذه الآية ما يعطي إحاطة علمه سبحانه بجزئيات «ما» في الجملة وأنه لا يغيب عنه شيء لم يحتج في قوله: ﴿يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ إلى إعادة «ما» لأن ذلك يكون كالتكرار الذي لا يحرز معنى.

وأما الآية الأولى فلم يقترن بها ما يعطي ملفوظًا به مع أنه قد قصدت الإحاطة، فلم يكن بد من إعادة ـ ما ـ استئناف إحصاء وتأكيد، فلا يلائم كلًا من الموضعين إلا ما ورد فيه.

• **الآية الثانية من سورة التغابن:** قوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحٗا يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّـَٔاتِهِۦ وَيُدْخِلْهُ جَنَّٰتٖ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [التغابن: ٩]، [وفي سورة الطلاق: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحٗا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٖ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [الطلاق: ١١]][1].

---

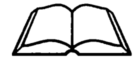
(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

للسائل أن يسأل عن زيادة: ﴿يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِۦ﴾ في سورة التغابن ولم يرد في سورة الطلاق؛ مع أن المقصود واحد في الآيتين؟

والجواب عنه، والله أعلم: أنه لما تقدم في سورة التغابن قوله تعالى مخبرًا عن المكذبين: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ﴾ [التغابن: ٧]، وقوله تعالى على لسان نبيه ﷺ: ﴿بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلۡتُمۡۚ﴾ [التغابن: ٧]، ثم قال تعالى: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلۡنَاۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ٨﴾ [التغابن]، فأعلم تعالى بقوله: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ٨﴾ وبيَّن أنه تعالى لا يخفى عليه شيء من أعمال المكلفين، وأن المنبأ به كل أعمالهم من غير فوات شيء، ثم ذكر تعالى جمعهم ليوم الجمع، ثم أنس المؤمنين فقال: ﴿وَمَن يُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا﴾، وفي قوله: ﴿وَيَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا﴾ إشارة إلى المؤمنين الموعودين هنا، وليس من شرطهم استيفاء أعمال الطاعات إذ يحرز التنكير في قوله: ﴿وَيَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا﴾ ويشعر بهذا المعنى، وما لم تكن العصمة فالتقصير حاصل، ولا انفكاك عن مجترحات. وقد سمع المؤمن: ﴿لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلۡتُمۡۚ﴾ فأشفق من تقصيره وهناته، وتوقع مخوف سيئاته، وتشوف إلى تعرف تفصيل الحال في المنبإ به من الأعمال ليعلم المآل، فجووب على الكمال بكيفية ما به تقابل أعماله فقيل: ﴿وَمَن يُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا يُكَفِّرۡ عَنۡهُ سَيِّـَٔاتِهِۦ﴾ [التغابن: ٩] إذ لا بد من محتاج إلى تكفيره إذا كانت السلامة وسبقت السعادة، ثم قال: ﴿وَيُدۡخِلۡهُ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ [التغابن: ٩] إلى آخر الآية، فهذا وجه زيادة قوله تعالى: ﴿يُكَفِّرۡ عَنۡهُ سَيِّـَٔاتِهِۦ﴾ في هذه الآية. ويشهد لهذا المفهوم قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَا كُفۡرَانَ لِسَعۡيِهِۦ﴾ [الأنبياء: ٩٤] إلى غيرها من الآيات.

وأما آية الطلاق فلا داعي فيها إلى زيادة قوله: ﴿يُكَفِّرۡ عَنۡهُ سَيِّـَٔاتِهِۦ﴾؛ بل سياقها يستدعي ألا يكون ذلك فيها لأن قبلها: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [الطلاق: ١٠]، والأمر بالتقوى يعم ولا يخص، ثم قال تعالى: ﴿قَدۡ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكُمۡ ذِكۡرٗا ١٠ رَّسُولٗا﴾ [الطلاق: ١٠، ١١] إلى قوله: ﴿لِّيُخۡرِجَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [الطلاق: ١١]، فأشار إلى النمط الأعلى من المؤمنين المستوفين

أعمال الطاعات، أشار إلى ذلك لفظ: «الصالحات» بالألف واللام، ثم قال: ﴿مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۚ﴾ [الطلاق: ١١]؛ أي: من الظلمات كلها إلى النور التام، وهذه حال المخلصين المحسنين (من المستجيبين)، ثم تدارك تعالى من لم يبلغ حال هؤلاء من المؤمنين ولحق بهم في النجاة فقال تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [الطلاق: ١١]، فناسب حال المتقدمين من ذوي الإحسان ألا يقع إفصاح يشعر بعصيان «**هم القوم لا يشقى بهم جليسهم**»[1]، فوقع الاكتفاء بإيماء: ﴿وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾ وقوله: ﴿يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ﴾ وقوله: ﴿قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا ١١﴾ [الطلاق]، فجاء كل من الآيتين على ما يلائم ويناسب، ولم يكن ليناسب ورود العكس.



(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الدعوات، باب: فضل ذكر الله ﷻ، حديث رقم (٦٤٠٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب: الذكر والدعاء والتوبة، باب: فضل مجالس الذكر، حديث رقم (٧٠١٥).



سورة الطلاق

• **الآية الأولى:** قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢، ٣]، ثم قال: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مِنْ أَمْرِهِۦ يُسْرًا ۝٤﴾ [الطلاق]، ثم قال بعد: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّـَٔاتِهِۦ وَيُعْظِمْ لَهُۥٓ أَجْرًا ۝٥﴾ [الطلاق].

للسائل أن يسأل عن تكرر الأمر بتقواه تعالى أثناء ما ذكره سبحانه من الطلاق والعدة وما يرجع إليهما؟ وعن وجه تخصيص هذا العدد والجزاء على ذلك بقوله في الأولى: ﴿...يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾، وفي الثانية: ﴿يَجْعَل لَّهُۥ مِنْ أَمْرِهِۦ يُسْرًا ۝٤﴾، وفي الثالثة: ﴿يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّـَٔاتِهِۦ وَيُعْظِمْ لَهُۥٓ أَجْرًا ۝٥﴾؟

ويمكن أن يجاب عن ذلك، والله أعلم: بأن الأوامر التي دارت عليها هذه السورة وبنيت عليها ثلاثة، الأول: الأمر بالمحافظة على إيقاع الطلاق إذا[1] ضمت إليه الضرورة في وقته لاستقبال العدة حتى لا يقع إضرار بالمطلقة بتطويل عدتها. والثاني: الأمر بإحصاء العدة والمحافظة عليها، وألا تخرج المعتدة من بيتها حيث وقع عليها الطلاق ولا تبيت عنه، إلى ما يرجع إلى هذا. والثالث: إنفاذ ما يقع الاعتماد عليه في إمساك أو مفارقة، من حسن الصحبة وجميل العشرة إن اعتمد الإمساك (أو بالإمتاع)[2] والتلطف رعيًا لما تقدم من الصحبة إن عوّل على المفارقة، فعلى هذه القضايا الثلاث بناء هذه السورة، وعلى الوعظ في ذلك والتأكيد بالتزام تقوى الله والتزام ما حد سبحانه

(١) في (أ): [لما]، وفي (ب): بياض.

(٢) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

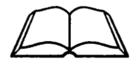
فيما ذكر. ولرعي هذه الأوامر الثلاثة ما ورد الإخبار بجزاء من اتقاه سبحانه في ثلاث كرات، فبإزاء أول قضية من أوامر السورة قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ﴾؛ أي: في إيقاع الطلاق في محله ووقته كما أوضح ﷺ في قضية عبد الله بن عمر المشهورة[(١)]، ﴿يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢﴾ بحكمه نفسه إن لحقه ندم كما قال تعالى: ﴿لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا ۝١﴾ [الطلاق]؛ أي: من تقلب الأحوال وصيرورة البغض ودًّا فيجد السبيل إلى المراجعة سهلًا بالتزامه الوجه الجاري على السُّنَّة وأخذه بالطاعة، فينشرح صدره بتيسير أمره ويكثر رزقه بتقوى ربه: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢، ٣]، ومن يتق الله في صبره أيام العدة على ما يلزمه من نفقة وسكنى ـ حيث يلزم ذلك وإن طالت الأيام ـ فكأن طولها مع ما يتكلفه فيها مظنة للضجر[(٢)] وكرب النفس، فإذا اتقى الله في ذلك (يسر عليه) تلك المشقة. وقرب عليه أمرها وإن بعدت المشقة، وأنسه في وحشتها وجعل له من أمره يسرًا. فإذا اتقى الله عند تمامها والإشراف على انفصالها، وأخذ بالسُّنَّة، واتقى الله فيما يختاره تعالى له ويقضيه من إمساك أو فراق، فيلتزم المعروف إن أمسك، ويتبع كل سيئة جرت حال طلاقه وغضبه ـ من قبح كلام أو قصد مضرة وإن كانت بأدنى إيلام أو إساءة معاملة تنافر المجاملة والمكارمة ـ بحسنة تقابلها وتمحوها من إظهار التندم، وطلاقة البشر، والإغضاء عن كل ما جرى أيام المنافرة، ويستبدل المناقشة بالمياسرة، فإذا فعل هذا واتقى الله في ذلك كفر عنه سيئاته وأعظم أجره جزاء على تلك الأعمال، ويشهد لما تمهد من جزاء تقوى الله سبحانه في تلك الحالات ما أفصح به ما بعد من الآيات، قال تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَآرُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا۟ عَلَيْهِنَّ وَإِن كُنَّ أُو۟لَٰتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُوا۟ عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦] إلى قوله

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الطلاق، باب: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ﴾ [الطلاق: ١]، حديث رقم (٥٢٥١). ومسلم في صحيحه، كتاب: الطلاق، باب: تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، حديث رقم (٣٧٢٥).

(٢) في (أ) و(ب): [الشجر].

سبحانه: ﴿سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ۝٧﴾ [الطلاق]، وتأمل جري هذه الآيات والوصايا الجليلة وما تشير إليه من الإشفاق وجميل التجمل والإنفاق مع ما تقدم تجده جاريًا على أوضح التناسب وأجلِّ الالتئام، والله أعلم بما أراد.





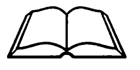
سورة الملك

• **قوله تعالى:** ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ أَمۡ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرۡسِلَ عَلَيۡكُمۡ حَاصِبٗاۖ فَسَتَعۡلَمُونَ كَيۡفَ نَذِيرِ ﴿١٧﴾﴾ [الملك].

للسائل أن يسأل عن وجه تقديم التوعد بخسف الأرض على التوعد بإرسال الحاصب من السماء؟ ولم اختير تقديم الوعيد بالخسف؟ وما الفرق بين الوارد هنا والوارد في قوله تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱلۡقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبۡعَثَ عَلَيۡكُمۡ عَذَابٗا مِّن فَوۡقِكُمۡ أَوۡ مِن تَحۡتِ أَرۡجُلِكُمۡ﴾ [الأنعام: ٦٥]؟

والجواب، والله أعلم: أنه لما تقدم ما اتصل به التوعد من قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ ذَلُولٗا فَٱمۡشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا﴾ [الملك: ١٥] فحضر في النفوس عند ذلك وتقرر تذكر هذه النعمة وجليل الامتنان بها شاهدًا حاضرًا للمتذكر وعليها قراره حال تذكره وتنعمه بالتقلب فيها حين خطابه متصلًا غير منفصل وملتصقًا غير متباعد؛ كان أنسب شيء لهذه في الموعظة تذكيره اتعاظًا بخسفها[١] من تحته، حتى كأن ذلك الأمر جاء منه لا من خارج عنه.

أما آية الأنعام فتقدمها قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦۖ وَيُرۡسِلُ عَلَيۡكُمۡ حَفَظَةً﴾ [الأنعام: ٦١]، فصرف هذا الخطاب تَفكُّرَ النفس في عين الجهة التي ذكر منها القهر، فكان أنسب شيء ذكر التخويف من تلك الجهة بخلاف آية الملك. فكل آية من هاتين (الآيتين) تبين حال الآخرى، وإن التناسب إنما هو فيما وردت عليه كل آية منهما، وإن العكس غير مناسب، والله أعلم.



---

(١) في (أ) و(ب): [بجميعها].



سورة القلم

• **قوله تعالى:** ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ۝١٠ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍۭ بِنَمِيمٍ ۝١١﴾ [القلم] إلى قوله: ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ۝١٥ سَنَسِمُهُۥ عَلَى ٱلْخُرْطُومِ ۝١٦﴾ [القلم] وقال في سورة المطففين: ﴿ٱلَّذِينَ يُكَذِّبُونَ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ ۝١١ وَمَا يُكَذِّبُ بِهِۦٓ إِلَّا كُلُّ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ۝١٢﴾ [المطففين] إلى قوله: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ۝١٣ كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ۝١٤﴾ [المطففين].

للسائل أن يسأل عن التعقيب في الأولى بقوله: ﴿سَنَسِمُهُۥ عَلَى ٱلْخُرْطُومِ ۝١٦﴾ وفي الثانية بقوله: ﴿كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ۝١٤﴾ مع اتحاد وصف من أعقب بهذا المعقب حاله وحكي مقاله؟ وهل كان يجوز تعقيب آية سورة القلم (بما أعقبت به آية التطفيف، وآية التطفيف بما أعقبت به آية القلم)؟

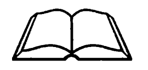
والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن آية القلم نزلت في شخص بعينه، قيل: هو الأخنس بن شريق[1]، وقيل: الوليد من المغيرة[2] وكان مظهرًا لعداوة رسول الله ﷺ، وهو القائل: سأنزل مثل ما أنزل الله، وكان من أكثر قريش مالًا وولدًا، فلهذا قيل فيه: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ۝١٤﴾ [القلم]، وهو القائل يوم مات إبراهيم ابن النبي ﷺ: أصبح محمد أبتر؛ أي: لا ولد له، فأنزل الله تعالى على رسوله: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ۝٣﴾ [الكوثر]، والشانئ: المبغض، وأسلم ولده فقطعه الله بالإسلام عنه، فكان هو الأبتر كما أخبر الله نبيه، وصار أولاده في عداد المسلمين الذين هم أولاد رسول الله ﷺ وأزواجه أمهاتهم، ففي هذا نزلت الآية من قوله: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ۝١٠

(١) الأخنس بن شريق: تقدمت الترجمة له.

(٢) الوليد بن المغيرة: تقدمت الترجمة له.

﴿هَمَّازٍ مَّشَّآءٍۭ بِنَمِيمٍ ۝١١ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ۝١٢﴾ [القلم] إلى آخرها، فأغنى استيفاء صفاته المذمومة عن تعيين اسمه بقوله سبحانه: ﴿سَنَسِمُهُۥ عَلَى ٱلْخُرْطُومِ ۝١٦﴾ [القلم] إخبارًا منه تعالى بأول عقاب ينزل بعدو الله المذكور ـ والخرطوم: الأنف ـ فكان ذلك يوم بدر، فهذا وعيد لخاص معين أنزل به معجله، ﴿وَلَعَذَابُ ٱلْـَٔاخِرَةِ أَكْبَرُ﴾ [الزمر: ٢٦].

وأما آية المطففين فليست في معينين بغير مرتكباتهم قال تعالى: ﴿وَمَا يُكَذِّبُ بِهِۦٓ﴾ [المطففين ١٢]؛ أي: بيوم الدين وهويوم الجزاء ﴿إِلَّا كُلُّ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ۝١٢﴾ [المطففين]، مكذب بالوحي، ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ۝١٣﴾ [المطففين]، فقال تعالى: ﴿بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ۝١٤﴾ [المطففين]؛ أي: أن المانع لهم من فهم الوحي والعلم بأنه منزل من عند الله ما غطى قلوبهم من الرين، وهو ما يغشى القلب ويمنعه من الوصول إلى ما ينفعه، وأعاد الضمير في قلوبهم على المعنى من حيث إن المراد هنا جميع من وقع عليهم: «كل» بخلاف آية القلم فإن «كل» فيها واقعة على مفرد، وعبر بـ«كل» ليعم(١) المقصود بذلك المراد ومن كان على صفته إبلاغًا في ذمه، والضمير في ﴿سَنَسِمُهُۥ﴾ لمفرد كما تقدم، ولفظ «كل» مطابق بمعناه، وقد تبين أنه لا يصح في كل موضع من السورتين إلا ما وقع به التعقيب به، فلا يناسب آية القلم ما أعقبت به آية سورة التطفيف ولا آية التطفيف ما أعقبت به آية سورة القلم، وأن كل آية منها أعقبت بما هو مناسب لا يلائم غيره، والله أعلم.



(١) في (أ) و(ب): [النعم].

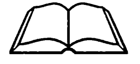


سُورَةُ الحَاقَّةِ

• قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ۝٤١ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ۝٤٢﴾ [الحاقة].

للسائل أن يسأل عن الوجه في نفي الإيمان عنهم عقب تنزيه ما جاء به من القرآن عن أن يكون شعرًا ونفي التذكر عنهم عقب تنزيهه(١) عن أن يكون من قبيل قول الكهان؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن نفي كون القرآن من أقوال الكهنة أمر لا يحتاج إلى كبير نظر ولا استعمال طول فكر، بل يوصل إلى ذلك بأدنى التفات، فناسب هذا نفي التذكر، وأما تنزيهه عن إلحاقه بقبيل الشعر وما يرجع إلى نحو ذلك من أقوال الخطباء وأسجاعهم؛ فقد توهم الجاحد الظلوم المتعامي عن النظر وصرف التفكر إلى تدبره والإصغاء إلى سماعه، المترامي إلى التعلق بأدنى شبهة يستريح إليها رجوعه إلى ذلك. فناسب هذا نفي التصديق لأنه إنما يكون عن ركون إلى نظر وتفكر، فجاء كل على ما يناسب، والله أعلم.



(١) في (أ) و(ب): [تنزيل]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.



سورة نوح (عليه السلام)

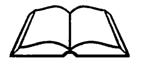
- وقد تقدم ما في سورة المعارج.

• **وقوله في سورة نوح عليه السلام:** ﴿وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا ضَلَٰلًا ﴿٢٤﴾﴾ [نوح]، وبعده ﴿وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا تَبَارًا ﴿٢٨﴾﴾ [نوح].

للسائل أن يسأل عن وجه اختلاف ما دعا به نوح ﷺ على قومه في الموضعين؟

والجواب عن ذلك: أن نوحًا عليه السلام، لما ذكر أولًا في إخبار الله سبحانه عنه عصيان قومه له وقولهم: ﴿لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ﴾ [نوح: ٢٣]؛ أي: لا تتركوها ﴿وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا﴾ [نوح: ٢٣] إلى قوله: ﴿وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا﴾ [نوح: ٢٤]، أردف هذا بما يناسبه من الدعاء في زيادة ضلالهم، ولم يدع هنا بهلاكهم.

وأما الآية الثانية فتقدمها دعاؤه عليه السلام، بهلاكهم وأخذهم في قوله: ﴿رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا ﴿٢٦﴾﴾ [نوح]، فأتبع ذلك بما يناسب فقال: ﴿وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا تَبَارًا ﴿٢٨﴾﴾؛ أي: هلاكًا.





سُورَةُ الجِنّ

﴿غ﴾ **قوله تعالى:** ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾﴾ [الجن].

للسائل أن يسأل عن قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ﴾. بإعادة الظاهر مضافًا إلى الضمير، هل ذلك من قبيل ما تكرره العرب لتفخيم الأمر وتعظيمه؟ كما قال قائلهم[(١)]:

لا أرى الموت يسبق الموت شيء   نغص الموت ذا الغنى والفقيرا

وقال تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ﴿١﴾ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴿٢﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴿٣﴾﴾ [الحاقة]، وقال تعالى: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ﴿١﴾ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴿٢﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴿٣﴾﴾ [القارعة]، فيكون قوله: ﴿عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ﴾ واقعًا موقع: «عليه»، وتكون الآية على هذا مثل قوله: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥] وما ورد من مثله وهو الذي يقتضيه قوله تعالى في مطلع هذه الآية: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ﴾، فلا يكون بين الآي الواردة في هذا المعنى خلاف، ويكون مجمل جميعها على العموم؟ أم يراد بهذه (الآية) خصوص لم يرد بسواها من الآي الأخر وإن كان داخلًا تحت عموم تلك الآي؟

والجواب، والله أعلم: أن هذه الآية مراد بها خصوص ما انفرد سبحانه بعلمه ولم يطلع عليه أحد من خلقه ولا يظهر سبحانه عليه إلا من ارتضاه من رسله مع سلوك الرصد من الملائكة بين يديه ومن خلفه حفظًا لغيبه تعالى من مسترق سمع أو مستطلع، فهذا غيب لا سبيل لأحد من الخلق إليه على مقتضى الآية؛ لا بتكهن ولا تنجيم ولا زجر ولا غير ذلك، وهو كوقوع الساعة

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لسوادة بن عدي. (الكتاب، سيبويه، مرجع سابق، ١/٤٢).
وسوادة بن عدي تقدمت ترجمته.

وتجليها لوقتها، إلى غيرها من غيوب استأثر سبحانه بها، ولم يعلم أحدًا بشيء منها ماهية فيتشوف مخلوق إلى تعرف وقت شيء منها أو كيفية ظهور أو غاية، إذ لولا الإخبار الصدق بماهية الساعة لما وقع لأحد من العالم تشوف إلى تعرف قيامها ولا كنا لنعلم ما الساعة، وإذا لم نعلم ماهية مغيب ما لم نتشوف إلى تعرف ما هو تابع للماهية، فلهذا ضاق عنها نطاق التمثيل حتى أوهم كلام بعض الجلة أن المراد بهذا الغيب الذي استأثر سبحانه بعلمه إنما هو علم الساعة، وأن ما سواها يمكن الوصول إليه بالكهانة والتنجيم والإلهام وغير ذلك، ولو أن هذا القائل أراد ظاهر ما يسبق من كلامه لما سلم له؛ لأنه لو لم نسمع باسم الساعة لعجزنا عن تعرف موجود مقدر الوقوع يسمى بهذا الاسم، فالذي يجب أن يفهم عن هذا القائل أنه يريد أن لله غيوبًا لا تحصى لا يظهر عليها أحدًا من خلقه على مقتضى هذه الآية الخاصة بهذا المعنى المجردة له، ومن نحو هذا ما يشير إليه قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وإذا أظهر تعالى شيئًا من هذا الغيب فإنما يدركه الخلق أو من شاء الله منهم بعد ظهوره وكيانه، فيعلم إذ ذاك، وقد كان هذا الظاهر في غيبه الذي انفرد به عن خلقه لم يعلم أحد من الخلق له ماهية إلا بعد ظهوره، وما غاب عن الخلق أكثر. هذا ـ والله أعلم ـ هو المراد بهذا الغيب المذكور هنا، وعليه يحمل ما قدم عما ذكر وإن أوهم من حيث حصر التمثيل أنه غيب الساعة خاصة، وهو ولا بد لم يرد ذلك وإنما أراد غيب الساعة وما كان مثله مما لم تذكر له ماهية، فلم يكن التمثيل كما تقدم إلا بما أعلمنا بماهيته فصح السؤال عنه.

وأما أمر الساعة فهذا ـ والله أعلم ـ ما يمكن أن يقال: إنه الذي تجردت له آية سورة الجن، وأما الوارد في قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥] وما ورد من مثله فليس بخاص بل هو عام على إطلاقه وعمومه، ومصرف المنع إلى الإحاطة والاستيفاء والتيقن وحصر جزئيات المعلومات، فلا يعلم ذلك علم استيفاء وإحاطة إلا الله. فهو الذي أحاط بكل شيء علمًا وأحصى كل شيء عددًا، ثم لا يمتنع إظهاره سبحانه من

شاء من خلقه من غير الرسل على ما شاء مما أشير إليه ولا يتجزأ ما أطلعهم[١] عليه مما عنده سبحانه، ويدخل تحت هذا العموم العلم الذي استأثر سبحانه بعلمه وانفرد به دون خلقه، إلا أن حكم ذلك على ما تقدم وتقرر، ومن نحو العموم الواقع هنا قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الجاثية: ٢٧]، فهذا كقوله: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾ [هود: ١٢٣]، فملك السماوات والأرض له سبحانه لا شريك له في ذلك، ثم قد قال تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٢٦]، وأعلمنا سبحانه أن نبيه سليمان طلب ملكًا لا ينبغي لأحد من بعده، وأتاه الله ذلك، وليس ما أوتيه هذا النبي الكريم ﷺ جزءًا له نسبة إلى ملك الله تعالى، ولا يمكن توهم ذلك. وإذا كان ما أوتي سليمان عليه السلام هذا حاله فكيف ما أوتيه غيره مما لا يبلغ معشار ما أوتيه سليمان عليه السلام؟ فكذا الأمر في الغيب، فلا يعلم غيب السماوات والأرض على ما هو علم إحاطة وتفصيل إلا هو سبحانه، يطلع من يشاء من خلقه على ما شاء من ذلك، ولا يتجزأ ما أطلع عليه الكل من نبي ومن سواه مما لم يطلعهم عليه، ثم إن ما عند من سوى الأنبياء والمصطفين من العباد لا يعلم أنهم تيقنوا ذلك، فإذا لم يكن علمهم علم تيقن وتحقيق فإطلاق اسم العلم عليه مجاز، بل هو ظن وإن قوي إذ لم يصحبه اليقين ولا الاستيفاء ولا الإحاطة بالجزئيات فالمتصف به ليس بعالم غيب على الحقيقة، وبهذه الصفة القاصرة هو العلم الموجود عند الكهان وغيرهم ممن لم يستمد من الوحي وما تسلمه الشريعة، فنفي الاتصاف بعلم الغيب عمن عري عن التيقن أو من لم يحط علمه بجزئيات ما يعلمه ولم يستوفه وجه واضح، والإطلاق بأنه ليس عالمًا بالغيب إطلاق صحيح، ثم إن القول بأنه مخبر بغيب وبعض تفاصيل عن مغيبات غير معارض ولا متناقض، فلا يلزم على ذلك اعتراض بعلم شق وسطيح[٢] وما أخبرا به؛ لأنهما وإن

---

(١) في (أ) و(ب): [أطلعتم]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

(٢) شق وسطيح: كاهنان كانا في الجاهلية.

أخبرا بعجائب وتفاصيل فقد فاتهما غير ذلك من جزئيات في معلومهما الذي أخبرا به لم يخبرا بها ولا أحاطا بعلمها. وكذا غيرهما من الكهان والمنجمين، فقد وضح محمل آيات العموم.

وأما آية سورة الجن فمحملها على الخصوص كما تقدم، ومما يزيد ذلك وضوحًا ويعضد ما قدمنا من المفهوم في الضربين أن الله سبحانه لما ذكر المغيبات الخمس فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ﴾ [لقمان: ٣٤] إلى آخرها أفرد علم الساعة بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾، وعبارة: «عند» تقتضي بوضعها خصوصًا وقربًا وتمكنًا، وكذا أورد تعالى هذا الإخبار حيث تكرر قال تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى﴾ [الأعراف: ١٨٧]، وقال تعالى بعد: ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، وقال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٢٥﴾ قُلْ إِنَّمَا ٱلْعِلْمُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٢٦﴾﴾ [الملك]، فجرى هذا الإخبار مقيدًا بعبارة «عند» حيث تكرر ولم يشترك معها في آية لقمان ما ذكر بعدها في الدخول تحت حكم «عند» وما تقتضيه من الخصوص؟ بل قال تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ﴾ إلى ما بعده فتفصيل هذا الإخبار والتفصيل في نظم الآية يفهم منع التساوي، ولا شك أن عدم اعتبار الجزئيات في تركيب الألفاظ يؤدي إلى عدم فهم ما انتظم منها.

فإن قيل: إنما ورد بعد ذكر الساعة من قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾ إلى ما بعد مفصولًا عن حكم «عند» ليفهم التكرار، إذ المعلوم أن تكرّر نزول الغيث ـ مهما كانت الحاجة إليه ـ هو عين الإنعام والإحسان إلى العباد، فلهذا ورد بلفظ يقتضي التكرر وهو لفظ المستقبل من الفعل، فأحرز بذلك هذا الإنعام العظيم والتذكير به، فهو كالوارد في قوله تعالى: ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا ٱلْجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحْنَ بِٱلْعَشِىِّ وَٱلْإِشْرَاقِ ﴿١٨﴾﴾ [ص] (ولم يقل)[1]: مسبحات، وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩]، وهذا كثير فلإحرازه ورد

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

تفصيل الإخبار. **قلت**: قصد هذا المعنى بين الإمكان وإحراز عند ما تقتضيه من معناها كذلك، ولا تعارض بين المقصدين، والإيجاز مقتض حصول المعنيين، فجيء بما يحرزهما بأوجز لفظ وأبلغ عبارة، والله أعلم.

فإن قلت: فإن التعبير بـ«عند» قد ورد في ذكر ما ورد من الضرب العام من الغيب قال تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩]، وهي استعارة عبر بها عن التوصل للغيوب كما يتوصل في الشاهد بالمفاتح إلى المغيب عن الإنسان مما لا يصل إليه من ليست عنده مفاتحه، وقد دخل ذلك تحت حكم «عند» ومقتضاها من الاختصاص، مع أن الآية لم يرد فيها خصوص على علم الساعة على ما تقدم.

فالجواب: أن هذا مما يزيد ما تقدم وضوحًا؛ إذ قد تبين قبل أن المراد من ذكر الغيب في كتاب الله ضربان: أحدهما خاص: وهو المراد في سورة الجن وأنه لا مطمع لأحد من الخلق في الوصول إلى شيء منه على ما مر في ذكر الآية، والثاني: عام على ما تقدم والوصول إلى علمه علم استيفاء وحصر بجزئياته مقدرًا وغاية وتيقنًا لذلك كله جملة وتفصيلًا ممنوع، فهو لاحق من هذه الجهة بخصوص الضرب الأول، فلا يحيط بعلمه على ما تبين إلا الله تعالى، فحق لهذا الضرب إذا أريد به ما ذكرنا من الدخول تحت حكم «عند» وهو المراد بهذه الآية، ألا ترى أنها مفصحة بذلك في قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾﴾ [الأنعام]، فقد وفت هذه الآية بتفاصيل المغيبات وحصرها والإحاطة بها بكل جهاتها ولا يعلمها على ذلك إلا الله سبحانه.

ولنتبع هذا بكلام من تعرض لبسط المراد من آية الجن فأقول: وقع في التفسير المنسوب لفخر الدين أبي الفضل بن الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد تقرير مفهوم آية سورة الجن وأن المراد بها ما تقدم من التخصيص، فقال في رده على الزمخشري، ومن قال بقوله في إنكار كرامات الأولياء واستجراره مع ذلك إنكار التكهن والتنجيم وما يرجع إلى هذا، ودعواه أن هذا نص القرآن تعلقًا

بهذه الآية[١]، فقال أبو الفضل ردًّا على من ذكرت: واعلم أنه لا بد من القطع بأن ليس مراد الله من هذه الآية أنه لا يطلع أحدًا على شيء من المغيبات إلا الرسل، بدليل ما ثبت من الأخبار القريبة من التواتر أن شقًّا[٢] وسطيحًا[٣] كانا كاهنين، وإخبارهما بظهور نبينا محمد ﷺ، (وتعيين زمانه، وشهرتهما بهذا العلم حتى رجع إليهما كسرى في تعرف أخبار نبينا ﷺ)، فثبت أنه تعالى قد يطلع على ما يشاء من الغيب غير الرسل. ودليل ثان وهو أن جميع أرباب الملل والأديان مطبقون على صحة التعبير، وأن المعبِّر يخبر عن وقوع الأشياء الآتية في المستقبل فتقع كما أخبر. ودليل ثالث: وهو أن الكاهنة البغدادية التي نقلها السلطان سنجر بن ملكشاه[٤] من بغداد إلى خراسان سألها عن

---

(١) الكشاف، الزمخشري، مرجع سابق، (٤/ ٦٣٢).

(٢) شق الكاهن (ت نحو ٥٥ ق.هـ - نحو ٥٧٣م): هو شق بن صعب بن يشكر بن رهم القسري البجلي الأنماري الأزدي، كاهن جاهلي، من عجائب المخلوقات، وهو من معاصري سطيح (الكاهن أيضًا) وكانا يستدعيان أحيانًا للاستشارة، أو تفسير بعض الأحلام، وعاش شق إلى ما بعد ولادة النبي ﷺ فيما يقال، وقد عمر طويلًا، ويذكرون أنه كان نصف إنسان، له يد واحدة، ورجل واحدة وعين واحدة، وقال ابن حزم: إن له نسلًا، اشتهر منه في العصر المرواني (خالد) و(أسد) القسريان، وكان أولهما أمير العراقين لهشام بن عبد الملك، والثاني والي خراسان. (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٣/ ١٧٠).

(٣) سطيح الكاهن (ت٥٢ ق.هـ - ٥٧٢م): هو ربيع بن ربيعة بن مسعود بن عدي بن الذئب، من بني مازن، من الأزد، كاهن جاهلي غساني، من المعمرين، يعرف بسطيح، كان العرب يحتكمون إليه ويرضون بقضائه، حتى أن عبد المطلب بن هاشم - على جلالة قدره في أيامه - رضي به حكمًا بينه وبين جماعة من قيس عيلان، في خلاف على ماء بالطائف، كانوا يقولون إنه لهم، وكان يضرب المثل بجودة رأيه، قال ابن الرومي: «تبدي له سر العيون كهانة يوحي بها رأي كرأي سطيح»، وقال الفيروز آبادي: سطيح، كاهن بني ذئب، ما كان فيه عظم سوى رأسه، وزاد الزبيدى: كان أبدًا منبسطًا منسطحًا على الأرض لا يقدر على قيام ولا قعود، ويقال: كان يطوى كما تطوى الحصيرة ويتكلم بكل أعجوبة، وهو من أهل الجابية، من مشارف الشام، ومات فيها بعد مولد النبي ﷺ بقليل، وكان الناس يأتونه فيقولون: جئناك بأمر؟ فما هو؟ فيجيبهم على ما في أنفسهم. (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٣/ ١٤).

(٤) السلطان سنجر السلجوقي (ت٥٥٥هـ): هو أبو الحارث سنجر بن ملكشاه بن ألب =

الأحوال الآتية في المستقبل، وذكر ما وقع على وفق إخبارها. قال أبو الفضل بن الخطيب: وإنا قد رأينا أناسًا من المحققين في علوم الكلام والحكمة حكوا عنها أنها أخبرت عن الأشياء الغائبة إخبارًا على سبيل التفصيل وجاءت تلك الوقائع على وفق خبرها. قال وبالغ أبو البركات[1] في كتاب

= أرسلان بن داود بن ميكائيل بن سلجوق بن دقاق؛ سلطان خراسان وغزنة وما وراء النهر، وخطب له بالعراقين وأذربيجان وأران وأرمينية والشام والموصل وديار بكر وربيعة والحرمين، وضربت السكة باسمه في الخافقين، وتلقب بالسلطان الأعظم معز الدين، كان من أعظم الملوك همة، وأكثرهم عطاء، ذكر عنه أنه اصطبح خمسة أيام متوالية ذهب في الجود بها كل مذهب، فبلغ ما وهبه من العين سبعمائة ألف دينار، غير ما أنعم من الخيل والخلع والأثاث وغير ذلك، واجتمع عنده من الجوهر ألف وثلاثون رطلًا، ولم يسمع عند أحد من الملوك بمثل هذا ولا بما يقاربه، ولم يزل أمره في ازدياد وسعادته في الترقي إلى أن ظهرت عليه الأغز ـ وهم طائفة من الترك ـ في سنة ثمان وأربعين وخمسمائة، وهي واقعة مشهورة استشهد فيها الفقيه محمد بن يحيى، وكسروه وانحل نظام ملكه، وملكوا نيسابور وقتلوا فيها خلقًا لا يحصى عدده، وأسروا السلطان سنجر، وأقام في أسرهم مقدار خمس سنين، وتغلب خوارزم شاه على مدينة مرو، وتفرقت مملكة خراسان، ثم إن سنجر أفلت من الأسر وعاد إلى خراسان وجمع إليه أطرافه بمرو، وكاد يعود إلى ملكه، فأدركه أجله، وكانت ولادته يوم الجمعة لخمس بقين من رجب سنة تسع وسبعين وأربعمائة بظاهر مدينة سنجار، ولذلك سمي سنجر، فإن والده السلطان ملكشاه لما اجتاز بديار ربيعة ونزل على سنجار جاءه هذا الولد، فقالوا: ما نسميه فقال: سموه سنجر، وأخذ هذا الاسم من اسم المدينة، وتولى المملكة في سنة تسعين وأربعمائة نيابة عن أخيه بركياروق، ثم استقل بالسلطنة في سنة اثنتي عشرة وخمسمائة. وتوفي يوم الإثنين رابع عشر شهر ربيع الأول سنة اثنتين وخمسين وخمسمائة بمرو، ودفن بها بعد خلاصه من الأسر، وانقطع بموته استبداد الملوك السلجوقية بخراسان، واستولى على أكثر مملكته خوارزم شاه أتسز بن محمد بن أنوشتكين رحمه الله تعالى، وهو جد السلطان محمد بن تكش خوارزم شاه، فسبحان من لا يزول ملكه. وذكر ابن الأزرق الفارقي في تاريخه أنه مات سنة خمس وخمسين وخمسمائة، والله أعلم بذلك، وقال غيره: توفي في جمادى الآخرة من السنة، وقطعت الخطبة ببغداد للسلجوقية عند وصول خبر وفاته في أيام المقتفي لأمر الله، وكتب إلى بلاد الجزيرة الفراتية والشام بقطع الخطبة في هذه السنة، والله أعلم. (وفيات الأعيان، ابن خلكان، مرجع سابق، ٢/٤٢٧، ٤٢٨).

(١) أبو البركات بن ملكان (٤٥٤ ـ ٥٤٧هـ/ ١٠٦٢ ـ ١١٥٢م): هو أبو بركات بن ملكان، طبيب، فيلسوف، كان حيًّا في سنة (٥٤٧هـ)، وعاش تسعين سنة شمسية، له تصانيف =

المعتبر في شرح حالها وقال: تفحصت عن حالها مدة من ثلاثين سنة حتى تيقنت أنها كانت تخبر عن المغيبات إخبارًا مطابقًا. ودليل رابع: أنَّا شاهدنا أصحاب الإلهامات الصادقة، وليس هذا مختصًا بالأولياء بل قد يوجد في السحرة من يكون كذلك، ونرى الأخبار النجومية قد تكون مطابقة موافقة للأمور وإن كانوا قد يكذبون في كثير منها، وإذا كان ذلك مشاهدًا محسوسًا. فالقول بأن القرآن مما يدل على خلافه مما يجر إلى الطعن في القرآن وذلك باطل، فعلمنا أن الأولى الصحيح ما ذكرناه، والله أعلم.

ونشير إلى ما قدم قبل كلامه هذا وهو أن قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ﴾ [الجن: ٢٦] ليس فيه عموم، فيكفي في مقتضاه ألا يطلع سبحانه ولا يظهر خلقه على غيب واحد من غيوبه، فيحمل على وقت وقوع القيامة، فيكون المراد من الآية أنه تعالى لا يظهر هذا الغيب لأحد، فلا يبقى في الآية دلالة على أنه لا يظهر شيئًا من الغيوب لأحد. ويؤكد هذا التأويل أنه تعالى إنما ذكر هذه الآية عقب قوله: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُۥ رَبِّىٓ أَمَدًا ﴿٢٥﴾﴾ [الجن]؛ يعني: وقوع القيامة، فإنه من الغيب الذي لا يظهره الله لأحد بالجملة، فقوله: ﴿عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ﴾ لفظ مفرد مضاف فيكفي في العمل به إرادة غيب واحد، وأما العموم فليس في الآية لفظ يدل عليه. انتهى معنى كلام أبي الفضل رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقد تحصل مضمنه فيما تقدم بأوفى مما أوردنا من كلامه.

فإن قلت: قد تبين ما بين الضربين من العموم والخصوص، واتضحت الحال فيهما، فما وجه انتظام ما ورد في آية لقمان مع ذكر الساعة، وظاهر ما تقدم من التأويل حاكم بالفرق، وإن أمر الساعة يخالف بخصوصه ما ذكر معها من الأربع، والحديث الصحيح[1] قد ورد على مقتضى ظاهر الآية حين

= كثيرة، منها: كتاب المعتبر، وكتاب النفس. (معجم المؤلفين، عمر كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٣/ ٤٢).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: سؤال جبريل النبي عن الإيمان، حديث رقم (٥٠). ومسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: الإيمان ما هو وبيان خصاله، حديث رقم (١٠٦).

ذكر ﷺ مجيبًا للسائل فأتبع بقوله: «**في خمس لا يعلمهن إلا الله**»، وذلك ملحق لهذه الأربع، بحكم الساعة في خصوص غيبها؟

فأقول، وأسأل الله توفيقه: إن الحديث الصحيح مشير إلى هذه الغيوب، وأنها في استعلامها والاطلاع على ما يشاء تعالى أن يطلع عليه منها ليست على منهج واحد، ألا ترى أن منها أمورًا يعظم موقعها في العالم ويعم ويخص(١) كتقلب الدهور والدول وتغير الحالات التي تعم وما يرجع إلى هذا، وهذه هي المرادة بحديث ابن عباس الذي أخرجه الترمذي، قال: «بينما رسول الله ﷺ جالس في نفر من أصحابه إذ رمي بنجم فاستنار، فقال رسول الله ﷺ: «**ما كنتم تقولون لمثل هذا في الجاهلية إذا رأيتموه؟**» قالوا: كنا نقول: يموت عظيم أو يولد عظيم، فقال رسول الله ﷺ: «**فإنه لا يرمى به لموت واحد ولا لحياته، ولكنَّ ربنا تبارك اسمه وتعالى إذا قضى أمرًا سبح حملة العرش، وسبح أهل السماء الذين يلونهم ثم الذين يلونهم حتى يبلغ التسبيح إلى هذه السماء، ثم يسأل أهل السماء السادسة أهل السماء السابعة: ماذا قال ربكم؟ فيخبرونهم، ثم يستخبر أهل كل سماء حتى يبلغ الخبر أهل السماء الدنيا، وتختطف الشياطين السمع فيرمون** ـ يعني: بالشهب ـ **فيقذفونه إلى أوليائهم، فما جاؤوا به على وجه حق، ولكنهم يحرفونه ويزيدون**»(٢)».

وفي حديث أبي هريرة الذي خرجه البخاري، وهو أن نبي الله ﷺ قال: «**إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت (الملائكة) بأجنحتها خضعانًا لقوله؛ كأنه سلسلة على صفوان، فإذا فزع عن قلوبهم قالوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا: لَلّذي قال الحق وهو العلي الكبير، فيسمعها مسترق السمع ومسترق السمع هكذا بعضه فوق بعض، وصفه سفيان بكفه فحرفها وبدد بين أصابعه، فيسمع الكلمة ويلقيها إلى من تحته، ثم يلقيها الآخر إلى من تحته حتى يلقيها على**

---

(١) في (أ) و(ب): [ولا يخص].

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: السلام، باب: تحريم الكهانة وإتيان الكهان، حديث رقم (٥٩٥٥).

لسان الساحر أو الكاهن، فربما أدركه الشهاب قبل أن يلقيها، وربما ألقاها قبل أن يدركه فيكذب معها مائة كذبة، فيقال: أليس قد قال لنا يوم كذا وكذا وكذا؟ فيصدق بتلك الكلمة التي سمعت من السماء»[١].

قلت: وهذان الحديثان وما ورد من مثلهما معرفة بقضايا ترتج لها السماوات السبع وتستطلعها الملائكة عن غيرهم، أما ما يتكرر في عالم الغيب من الكون والفساد، من متوالي إيجاد الآحاد، وتكرر نزول الأمطار. وشبه ذلك، فلا يستطلعها من الملائكة إلا آحاد وكّلوا بها، وإن تكاثروا عددًا، فليس ذلك كالمتقدم في الحديثين لعظيم عمومه، من ذلك حديث ابن مسعود: «**يجمع خلق أحدكم في بطن أمه أربعين يومًا [نطفة] ثم يكون علقة ثم يكون مضغة**، إلى قوله في الحديث: **أذكر أم أنثى أشقي سعيد...**»[٢] الحديث، وكما أشار إليه حديث «. . . . . .»[٣]، وقوله فيه: «**اسق حديقة فلان**»[٤]، إلى ما يرجع إلى هذا القبيل، ولا توقف في أن أربعة الغيوب المذكورة مع الساعة في سورة لقمان راجعة إلى قبيل ما ذكرنا، وذلك كله ليس من تلك المقدورات العامة، بل هي بالنسبة إلى تلك جزئيات يعلمها من وُكِّل بها من الملائكة، ولا يستخبرها أهل السماوات، ولا تترصدها الشياطين ترصد تلك القضايا العامة، وصحيح الحديث قاض بالفرق البين.

فأشارت الآيات الأربع والأحاديث المشار إليها إلى أن هذا الضرب من المغيبات كأنها تلي في حالها الغيبي ما ذكر معها من أمر الساعة، وللساعة

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: التفسير، باب: قوله: ﴿إِلَّا مَنِ ٱسْتَرَقَ ٱلسَّمْعَ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ مُّبِينٌ ﴿١٨﴾﴾ [الحجر]، حديث رقم (٤٧٠١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: خلق آدم صلوات الله عليه وذريته، حديث رقم (٣٣٣٢). ومسلم في صحيحه، كتاب: القدر، باب: كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله، حديث رقم (٦٨٩٣).

(٣) في (أ) و(ب): بياض.

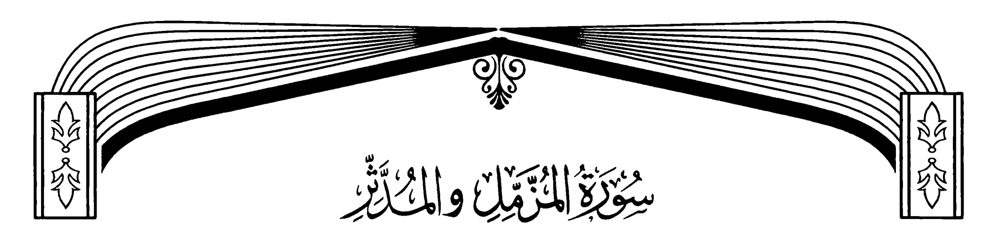
(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الزهد والرقائق، باب: الصدقة في المساكين، حديث رقم (٧٦٦٤).

خصوص ما تقتضيه «عند» كما تقدم، فهذا ـ والله أعلم ـ وجه انتظام هذه الغيوب الأربعة مع ذكر الساعة، وتحصل بهذا الاعتبار تفصيل الغيوب إلى عام وخاص وخاص من ذلك الخاص، وهذا الخاص الأخير لا يعلمه مطلقًا إلا المنفرد بعلمه سبحانه، ثم لا يحيط بالضربين قبله على ما أشير إليه من تفصيل أحكامها على الاستيفاء والإحاطة والحصر إلا هو سبحانه، وأنه تعالى المنفرد بكل الغيوب، ولا يعلمها أحد على ما هي عنده كما وضح قبل وتبين، ولم يبق للطاعنين مدخل ولا على حال.

وأما تخصيص آية سورة الجن بما ورد فيها فوجه ذلك ـ والله أعلم ـ إما لما تقدم من قول الجن في إخبار الله تعالى عنهم: ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا ٱلسَّمَآءَ فَوَجَدْنَٰهَا مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهُبًا ﴿٨﴾ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٔانَ يَجِدْ لَهُۥ شِهَابًا رَّصَدًا ﴿٩﴾﴾ [الجن]، فلما تقدم هذا من قولهم وإخبارهم عما كانت الحال عليه قبل بعثة رسول الله ﷺ، وأن في ذلك من قولهم واطلاعهم على الغيوب أو الكثير منها، أعلم تعالى أن من الغيب ما ليس لهم ولا لغيرهم مطمع في الاطلاع عليه، وأنهم في ترصدهم ومقاعدهم للسمع ممنوعون هم ومن سواهم عما انفرد بعلمه سبحانه وحكم أن لا يطلع عليه أحدًا من خلقه، فهذا وجه ورود هذه الآية هنا، وهنا انتهى ما ألهم الله تعالى إليه في هذه الآية مما تعرض إليه الإمام أبو الفضل رَحِمَهُ ٱللَّهُ وبسطناه بما يدفع ما يوهمه موجز كلامه في التمثيل للغيب المخصوص، فبسطته بما أرجو أنه مراده ودافع لما يعترض عليه فيه حين أجمل في إغفاله توجيه تخصيص الغيوب الأربعة بذكرها مع غيب الساعة في سورة لقمان ووجه اختصاص سورة الجن بالوارد فيها. وأتيت في ذلك بما ألهم الله سبحانه إليه، وأرجو أنه شافٍ إن شاء الله، وإن تَحَمَّل غفلة أو سهوًا فأسأل الله عفوه في ذلك، وعذري أنّي لم أجد في ذلك من تعرض لشيء من هذا إلا ما قدمت ذكره مع إشكال الأمر في ذلك[١]، والله سبحانه أعلم بما أراد.

---

(١) ورد بهامش (ب).



سورة المزمل والمدثر

قوله تعالى في أولاهما: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ ۝١ قُمِ ٱلَّيْلَ﴾ [المزمل: ١، ٢] إلى ما بعده، وقال في أول سورة المدثر تلوها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ ۝٢﴾ [المدثر] إلى ما بعده.

للسائل أن يسأل عما ورد في هاتين السورتين من تسميته ﷺ في الأولى: بالمزمل، وفي الثانية: بالمدثر؟ وأمره في الأولى بقيام الليل وما أعقب به ذلك، وفي الثانية بإنذار الخلق ودعائهم إلى الله، ما وجه هذا التخصيص في السورتين بما ذكرنا من التسمية والأمر؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن الله سبحانه أمرنا في كتابه العزيز بتعزير نبينا ﷺ وتوقيره، ونهانا أن نجري في خطابه على حد تخاطبنا فقال تعالى: ﴿لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا﴾ [النور: ٦٣]، وجرى المسلمون بتوفيق الله على ذلك في دعائهم إياه: يا رسول الله ﷺ، يا نبي الله، غير رافعي أصواتهم في ندائه ودعائه على مقتضى أمره سبحانه بذلك. ثم إن العرب قد علم من حالهم في ذلك أن السيد إذا خاطب عبده متلطفًا به ومشيرًا إلى مكانته لديه أو قصد تأنيسه، خاطبه باسم يشتقه من حال أو صفة يكون العبد عليها، ويعدل عن معروف اسميته ليريه مكانته ويظهر كريم تحفّيه به وعظيم تلطفه؛ كقول نبينا ﷺ لعليّ رضي الله عنه في قضيته المعلومة، وقد وجده نائمًا، وقد أثر التراب في جنبه: «**قم أبا تراب**»[(١)]، فعلى ذلك جرى الوارد في ندائِهِ ﷺ في هاتين السورتين بالمزمل والمدثر. وخصت هاتان السورتان بهما لبنائهما على ما ابتدئ به ﷺ.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الاستئذان، باب: القائلة في المسجد، حديث رقم (٦٢٨٠).

فأما تعقيب كل من الاسمين في السورتين لما أعقب به فعلى مقتضى كل واحدة من السورتين وما بُنِيتا[١] عليه، أما الأولى فمبناها على أوامر من جليل أعمال الطاعات مما يزلف عند الله سبحانه، من قيام الليل، وترتيل القرآن، والتجلد والتحمل لتلقي أوامر الكتاب ونواهيه المفهوم في قوله تعالى: ﴿إِنَّا سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ۝٥﴾ [المزمل]، والأمر بذكر اسمه تعالى تضرعًا وسؤالًا، والتبتل إليه سبحانه، واعتماده تعالى وكيلًا، والصبر على قول الضالين من الكفار، والأمر بجميل هجرهم، فهذه أمور ثمانية بين صريح ومكنى. وأما سورة المدثر فمتضمنها من الأوامر دون ما في السورة قبلها عددًا، وليس أكثرها من نمط تلك الأوامر، وهي مع ذلك أوامر أولية في الأكثر، فنوسب بين تلك الأوامر العلية من سورة المزمل وبين ما تقدمها في الترتيب الثابت من قوله تعالى في سورة الجن: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦، ٢٧] ليعلم نبينا ﷺ أنه إمام المرتضين من أولئك المصطفين بما خص ﷺ من الأمر بقيام الليل والترتيل وجليل التلقي والامتثال لما أُلقي عليه اعتناء وتخصيصًا محفوظًا فيه مشيرًا عليه من القول الثقيل، كما نوسب بين أمره عليه السلام بالدعاء والإنذار والتأنيس فيمن أفرط تمردًا وعنادًا من عتاة الكفار حين قيل لنبينا ﷺ تهديدًا لعدوه وإعلامًا بما يعقبه كفره: ﴿ذَرْنِى وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ۝١١﴾ [المدثر] إلى قوله: ﴿سَأُرْهِقُهُۥ صَعُودًا ۝١٧﴾ [المدثر]، وقوله: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ۝٢٦﴾ [المدثر]، فحصل من مجموع متقدم الإنذار والإعلام بعاقبة المعاندين من الكفار ما تحصل من قوله تعالى في سورة الغاشية تعريفًا لنبينا ﷺ: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ۝٢١ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ۝٢٢﴾ [الغاشية]، وانتظم أول [هذا][٢] الكلام العليّ وآخره أجل انتظام، وورد كل على ما يجب، ولا يلائم غيره، والله سبحانه أعلم بما أراد.

• **الآية الثانية من سورة المدثر:** قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ۝١٨ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ۝١٩ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ۝٢٠﴾ [المدثر].

---

(١) في (د) و(ف): [بنينا]، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

للسائل أن يسأل عن تكرر قوله: ﴿قَدَّرَ ۝١٩﴾ ثلاث مرات في كلام متصل متقارب؟

والجواب، والله أعلم: أن قوله: ﴿إِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ۝١٨﴾ إخبار عن حال الوليد المنزل فيه هذا حين قال لقريش: إن الناس يريدون الموسم فليكن قولكم في محمد واحدًا، وفكر في أقرب ما يمكن أن تستمال به العرب وتصدق قريشًا، ورأى الوليد أنهم مكذَّبون بأول نظر إن قالوا: إنه شاعر مجنون أو كاهن أو ساحر، ووافقته قريش لوضوح ذلك من أمره ﷺ، مع تصميمهم على عناده، وبهذا أنسه تعالى في قوله: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ۝٣٣﴾ [الأنعام]. وروي أن الوليد قال لبني مخزوم: والله لقد سمعت من محمد كلامًا ما هو من كلام الإنس ولا من كلام الجن، إن له لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإن أعلاه لمثمر، وإن أسفله لمغدق، وإنه ليعلو ولا يعلى. ولما كلم قريشًا في شأنه ﷺ قال لهم: «تزعمون أن محمدًا لمجنون فهل رأيتموه يخرق؟ وتقولون: إنه كاهن فهل رأيتموه قط يتكهن؟ وتزعمون أنه شاعر فهل رأيتموه يتعاطى شعرًا قط؟ وتزعمون أنه كذاب فهل جربتم عليه شيئًا من الكذب؟ فقالوا في كل ذلك: اللَّهُمَّ لا. وعلى هذا من كلام الوليد ورد الوارد بما جاء بطريقة ما تعجب العرب من مثله من قوله: ﴿إِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ۝١٨ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ۝١٩﴾ [المدثر]، كما تقول (العرب): قاتله (الله) ما أشعره، لا يريدون دعاء على من يقولون له ذلك، وإنما يقولون متعجبين، وإنما نزل القرآن بلسانهم، فقوله: ﴿فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ۝١٩﴾ مناط بمن يصح منه التعجب، والله سبحانه متعال عن ذلك، وكأن قد قيل لهم: هذا مما تتعجبون منه وتقولون هذا الكلام، فقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ۝١٨﴾ إخبار عن حال الوليد وتفكره فيما يقول وتقديره ما يرد عليه إذ قال بأنه ﷺ شاعر أو مجنون أو غير ذلك مما رموه به، وأنهم مكذبون في كل ما يرومون رميه به من ذلك لبيان حاله ﷺ، وقوله: ﴿فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ۝١٩﴾ تعجب عن إصابته في نفي الجنون والتكهن والشعر عنه ﷺ في قوله: لقد سمعت من محمد كلامًا ما هو من كلام الإنس ولا من كلام الجن، فصدق تقديره في هذا لو أتم الله له

الأمر. فالأول: إخبار أعني قوله: ﴿إِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴿١٨﴾﴾، والثاني: تعجب عن إصابة تقديره بعد [الفكر][(١)] وهو قوله: ﴿فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿١٩﴾﴾، والثالث: وهو قوله: ﴿ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿٢٠﴾﴾ [المدثر] تأكيد للتعجب من حاله في تحويمه لولا سابقة: ﴿سَأُرْهِقُهُۥ صَعُودًا ﴿١٧﴾﴾ [المدثر][(٢)]، والسابقة هي التي حملته على إدباره واستكباره فقال: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ﴿٢٤﴾﴾ [المدثر]، فنكص على عقبيه لما سبق له بعد مقاربته وتحويمه، (وبإزاء) ما تقدم من مقاربته وتحويمه في تنزيهه النبي ﷺ عما رموه به ورد التعجب، وفي طي الكلام شديد توعده على كفره بعد أن تبين له الأمر فضل على علم، ومثل هذا التكرار استعظامًا للواقع موجود في فصيح كلامهم، ومنه قول الشاعر:

ألا يا اسلمي ثم اسلمي ثمت اسلمي

وجاء بثم لتحرز نية اعتناء بهذا المعطوف بها وأنه آكد من الأول، فوضح وجه ورود ما يتوهم تكرارًا واستدعاء مقصود الكلام إياه، والله سبحانه أعلم.

• **الآية الثالثة من سورة المدثر:** قوله تعالى: ﴿كَلَّا ۖ بَل لَّا يَخَافُونَ ٱلْءَاخِرَةَ ﴿٥٣﴾ كَلَّآ إِنَّهُۥ تَذْكِرَةٌ ﴿٥٤﴾ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ﴿٥٥﴾ وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [المدثر: ٥٣، ٥٦]، وقال في سورة الإنسان: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذْكِرَةٌ ۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا ﴿٢٩﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا [حَكِيمًا][(٣)]﴾ [الإنسان].

للسائل أن يسأل عما بين الآيتين من الاختلاف؟ وورود الضمير في قوله: ﴿إِنَّهُۥ﴾ في الأولى مذكرًا، وتأنيثه في الثانية؟

والجواب: أن هذا مما لا إشكال فيه لأن المذكر به عظة أو موعظة وهو

---

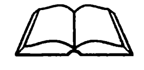
(١) في (أ) و(ب): [هذا الفكر].

(٢) يبدأ من هنا نقص في (أ)، ويتواصل حتى الآية الأولى من سورة القيامة.

(٣) ورد بهامش (ب)، وزيد في هامش (ب): [وفي عبس أيضًا ﴿كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ﴿١١﴾ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ﴿١٢﴾﴾.

أيضًا وعظ وتنبيه. فتارة تراعي العرب في مثل هذا جهة التذكير، وتارة تراعي جهة التأنيث، فتحمل الضمير على ما تقدره من تأنيث وتذكير، وهذا كثير؛ ومنه قول بعض العرب: فلان جاءته كتابي [فمزقها][(١)] فيسأل عن التأنيث في قوله: جاءته وفي قوله فمزقها فيقال: أليست بصحيفة، وقال تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وأما فواصل الآيتين ومقاطعهما فمراعى فيها موافقة ما اتصل بها للتناسب مع اتحاد المعنى، ألا ترى صحة بناء ما في آية الإنسان على ما في آية المدثر لو قيل في الكلام: إنه تذكرة فمن شاء ذكره فاتخذ إلى ربه سبيلًا بتذكيره ما ذكر به، ثم اقتضت الفواصل المناسبة. ولما اكتنفت آية المدثر فواصل تكوّن في الوقف هاء من لدن قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ۝٥٠ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ ۝٥١﴾ [المدثر] إلى قوله: ﴿هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ ۝٥٦﴾ [المدثر] ناسبها قوله: ﴿فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ۝٥٥﴾ [المدثر]. وأما آية سورة الإنسان فما قبلها وما بعدها من الفواصل مستدع أيضًا ورود الهاء على ما وردت فقيل: ﴿فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا ۝٢٩﴾ [الإنسان] ليجري على ما تقدم في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ تَنزِيلًا ۝٢٣﴾ [الإنسان] وما بعد، ولم يكن ليناسب هنا ما ورد في سورة المدثر من قوله تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ۝٥٥﴾، كما لا يناسب قوله تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا ۝٢٩﴾ ما ورد في سورة المدثر، فكل هذا لا إشكال فيه لرعي المناسبة وحصولها في كل من السورتين على أتم وجه، والله أعلم.



(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).



سُورَةُ القِيَامَةِ

• **قوله تعالى:** ﴿فَإِذَا بَرِقَ ٱلْبَصَرُ ﴿٧﴾ وَخَسَفَ ٱلْقَمَرُ ﴿٨﴾ وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ﴿٩﴾﴾ [القيامة].

يسأل عن إعادة القمر في الفاصلتين؟

والجواب عنه: أن ذلك لبيان أهوال القيامة وتعظيمها، والعرب تستعمل هذا فيما تقصد به التهويل والتعظيم، ومنه[١]:

لا أرى الموت يسبق الموت شيء   نغص الموت ذا الغنى والفقيرا

فكررت الموت ثلاث مرات تعظيمًا لأمره، كما قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ نَبَؤٌا عَظِيمٌ ﴿٦٧﴾ أَنتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ ﴿٦٨﴾﴾ [ص]، وقد اجتمع في آية القيامة قصد التعظيم ورعي الأسجاع فتأكد الحامل على التكرير. وإذا تكرر أحد النيرين المراد اجتماعهما أغنى عن تكرر الآخر، وطلبت الفواصل منها ما يناسب فجاء على أتم وجه في البلاغة، والله أعلم.

• **الآية الثانية:** قوله تعالى: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴿٣٤﴾ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴿٣٥﴾﴾ [القيامة].

يسأل عن إعادة اللفظ وفائدة ذلك؟ ويستجر من ذلك استدعاء اشتقاق اللفظ ومعناه.

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أنه لما تقدم وصف المجرم المكذب بقوله: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾ وَلَٰكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿٣٢﴾ ثُمَّ ذَهَبَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ يَتَمَطَّىٰٓ ﴿٣٣﴾﴾ [القيامة] ـ أي: يختال في مشيته ويتبختر عضدًا لتكذيبه وإغناء بكفره ـ كان مظنة للتعريف بسوء عاقبته واستحقاقه العذاب فقيل: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴿٣٤﴾﴾، فعدل بالكلام عن إخبار الغيبة إلى الخطاب تحكيمًا لاستحقاقه نيل الجزاء على

---

(١) البيت من الخفيف وهو لسوادة بن عدي، وقد تقدم تخريجه.

فعله، وهو كلام يقال لمستوجب الامتحان، جار مجرى الدعاء.

وقد جعله بعضهم مقلوبًا من قولك: ويل، فهو على هذا من الدعاء بالويل، وكأن قد قيل للمخاطب به: أعظم الويل وأشده له، ويستجر التعجب الجاري من الدعاء، وكأن قد قيل في هذه الآية: الويل له ثم أشد الويل له، فأكد بتكرير اللفظ إشعارًا بالأهلية والاستحقاق كما قالوا: ويلًا له ويلًا ويلًا. وعطف بثم المقتضية رتبة في المعطوف بها وضرب تهمم واعتناء ليكون الدعاء ثانيًا للمولي به تأكيدًا أبلغ من الأول، وذلك من معنى «ثم» وهو هنا قائم مقام مهلة الزمان ليبلغ عندها (معه)[1] [الغاية][2] فيما قصد منه.

ويبين المعنى المفهوم هنا من لفظة: «أولى» قوله تعالى في سورة القتال: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ ۖ فَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ مُّحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا ٱلْقِتَالُ ۙ رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ ٱلْمَغْشِىِّ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ ۖ﴾ [محمد: ٢٠]، فلما ذكر سبحانه من حال المنافقين عند نزول سورة محكمة واضحة المقاصد ما ذكر مما يشهد بقبح ضمائرهم وسوء سرائرهم أتبعه بالدعاء عليهم فقال: ﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ ﴿٢٠﴾﴾ [محمد]، كأن قد قال: فأشد الويل لهم. قال [سبحانه][3] لنبيه ﷺ: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ۚ﴾ [محمد: ٢١]، (قدره سيبويه رحمه الله: طاعة وقول معروف) أمثل[4]، ونظير هذا الوارد في سورة القتال، وبيان مناسبة التحامه قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِمَن كَذَّبَ بِٱلسَّاعَةِ سَعِيرًا ﴿١١﴾ إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾ [الفرقان: ١١، ١٢] إلى قوله: ﴿وَٱدْعُوا۟ ثُبُورًا كَثِيرًا ﴿١٤﴾﴾ [الفرقان]، ثم قال: ﴿قُلْ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۚ﴾ [الفرقان: ١٥]، فقوله: ﴿قُلْ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۚ...﴾ الآية إلى آخرها مع ما قبله نظير قوله في القتال: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ۚ﴾ مع ما قبله.

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ)، وهو زيادة في بعض النسخ.
(٢) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (أ).
(٣) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.
(٤) الكتاب، سيبويه، مرجع سابق، (١/ ٨٩).



سُورَةُ الإِنسَانِ

• **قوله تعالى:** ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِآنِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا۠ ﴿١٥﴾[1] قَوَارِيرَا۠ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا ﴿١٦﴾﴾ [الإنسان]، ثم قال بعد: ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنثُورًا ﴿١٩﴾﴾ [الإنسان].

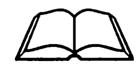
للسائل أن يسأل عن بناء الفعل في الآية الأولى للمجهول ولم يسم الفاعل وبنائه في الثانية للفاعل؟ ولم يذكر مستدعاه المجرور فلم يقل بكذا، ما الفائدة في ذلك؟ وهل الفاعل في الآية الثانية هو الذي لم يسم أولًا في قوله: ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ﴾؟

والجواب عن ذلك: أن بناء الآيتين في هذه السورة على تعظيم حال أهل الجنة وما أعد الله لهم، فذكر فيها ما يطاف (به) عليهم من أواني الفضة والأكواب بالطعام والشراب، وما يمزج به شرابهم من الزنجبيل والعين التي تسمى سلسبيلًا، ثم ذكر الطائفون عليهم بذلك، ووصفوا بكونهم ولدانًا لا أثر عليهم للعياء، ولا يلحقهم في طوافهم مشقة، وأنهم كاللؤلؤ المنثور حُسنًا

---

(١) في (ب): [قوارير]، فقد اختلفوا ـ كما يقول ابن الجزري ـ في (كانت قوارير) فقرأه المدنيان وابن كثير والكسائي وخلف وأبو بكر بالتنوين بالألف وانفرد أبو الفرج والشنبوذي بذلك عن النقاش عن الأزرق وعن ابن شنبوذ عن الأزرق الجمال عن الحلواني عن هشام، وقرأ الباقون بغير تنوين، وكلهم وقف عليه بألف إلا حمزة ورويسًا، إلا أن الكارزيني انفرد عن النخاس عن التمار عنه بالألف وجميع الناس على خلافه، واختلف عن روح فروى عنه المعدل من جميع طرقه سوى طريق ابن مهران الوقف ألف وكذا روى ابن حبشان وعلى ذلك سائر المؤلفين، وروى عنه غلام ابن شنبوذ الوقف بغير ألف وانفرد أبو علي العطار عن النهرواني من طريق الدجواني عن هشام والنقاش عن ابن ذكوان بالوقف بغير ألف فخالف سائر الناس. (النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، مرجع سابق، ٢/٤٣٦).

وتناسبًا، فلما ذكرت أحوالهم على التفصيل، وقصد الاستيفاء لما منحوه، ناسب ذلك إيراد تنعمهم مفصلًا بذكر المطاف به مستوفى، ثم ذكر الطائفون وقدم المطاف به لأنه الذي به تنعمهم تناولًا واتصالًا وتطعمًا وغذاء مأكلًا ومشربًا، فكان أهم للتقديم، ثم أعقب بذكر الطائفين وهم الولدان المخلدون، فكمل مفصلًا تفصيلًا يحرز الاعتناء في التعريف والثناء، وقد جمعت هذا المفصل آية واحدة وهي المفسرة لما ذكرته من (أن) الطائفين بأواني الفضة والأكواب هم الولدان المذكورون بعد؛ وذلك قوله تعالى في سورة الواقعة: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٨﴾﴾ [الواقعة]، وضح الجواب عن الأسئلة الثلاثة على أبين وجه، والله أعلم.





سُورَةُ المُرْسَلَاتِ

• قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ۝١٥﴾ [المرسلات].

للسائل أن يسأل عن تكريرها عشر مرات؟ وعن الترتيب فيما تخلل متكرر هذه الآية من الآيات وإبداء الفائدة في كل آية واختصاصها بموضعها؟ وعن الفرق الوارد من هذه الآية هنا وفي سورة التطفيف من حيث تكررت هنا ولم تتكرر في سورة التطفيف؟ **فهذه ثلاثة سؤالات في ثانيها تفصيل**.

والجواب عن الأول: أن سورة الإنسان لما تضمنت التعريف بحال الفريقين ذوي السعادة وأهل الشقاء، وابتدئت بذكر حال المكذبين فقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا ۝٤﴾ [الإنسان]، ثم أردف هذا بالتعريف بحال ذوي التنعم وجرى في وصفهم إطناب، ثم عاد الكلام إلى حال من تقدم [فقال: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ يُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ وَيَذَرُونَ وَرَآءَهُمْ يَوْمًا ثَقِيلًا ۝٢٧﴾ [الإنسان]، فلما قدم][(١)] هذا من وعد الكافرين أقسم تعالى على وقوعه إبلاغًا في الإنذار؛ فقال تعالى: ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا ۝١﴾ [المرسلات] إلى قوله: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَٰقِعٌ ۝٧﴾ [المرسلات]، ثم عرف سبحانه بصفة يوم الوقوع، وكأنه على تقدير سؤال كأن قد قيل: ومتى ذلك؟ فقال: ﴿فَإِذَا ٱلنُّجُومُ طُمِسَتْ ۝٨ وَإِذَا ٱلسَّمَآءُ فُرِجَتْ ۝٩﴾ [المرسلات] إلى قوله: ﴿لِيَوْمِ ٱلْفَصْلِ ۝١٣﴾ [المرسلات]، ثم أكد هول ذلك اليوم بسؤاله ﷺ عن تعرفه فقال: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلْفَصْلِ ۝١٤﴾ [المرسلات] تعظيمًا لأمره وإنباء بأهواله وشدائده، ثم قال: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ۝١٥﴾ [المرسلات]، ثم تكرر هذا الدعاء بالويل الحال بهم سبع مرات[(٢)] ـ رعيًا لما

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

(٢) في (أ): [سبع مرار].

تقدم في سورة الرحمٰن ـ آخرها: ﴿فَإِن كَانَ لَكُمْ كَيْدٌ فَكِيدُونِ ﴿٣٩﴾ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴿٤٠﴾﴾ [المرسلات]، ثم رجع الكلام إلى التعريف بحال الناجين في آيات ثلاث لم يتخللها الدعاء بالويل لئلا يشوب بشارتهم تنغيص فقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى ظِلَٰلٍ وَعُيُونٍ ﴿٤١﴾ وَفَوَٰكِهَ مِمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [المرسلات] إلى قوله: ﴿إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٤٤﴾﴾، ثم عادت الآي إلى ما بنيت عليه السورة من وعيد المكذبين وتخويفهم إلى آخر السورة، وتكرر فيها ذلك الدعاء بالويل للمكذبين ثلاث مرات، طوبق بها عدد آيات وصف المتقين ليكون زيادة في تنكيل المكذبين وتحسرهم بسماع حال من حاله على الضد منهم، فتلك العشرة التي تضمنتها السورة.

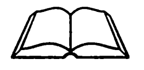
فإن قلت: لم فصل بين ما جرى من الآي المتقدمة وبين هاتين الآيتين من قوله: ﴿كُلُوا وَتَمَتَّعُوا قَلِيلًا إِنَّكُم مُّجْرِمُونَ ﴿٤٦﴾﴾ [المرسلات] مع أن جميعها راجع إلى مقصد واحد من تقريع المكذبين ووصف أحوالهم، فلم فصل بين ذلك بذكر المتقين وأحوالهم؟

قلت: بدأ أولًا بتوبيخهم في عدم اعتبارهم بما ذكروا به من إهلاك من تقدمهم ممن كذب، وبدأة خلقهم من ماء مهين، وجعل الأرض تكفت أحياءهم وموتاهم، ثم عرفوا بجزائهم الأخراوي وما يشاهدون ويقال لهم عند مصيرهم إلى العذاب ووصف جهنم، ثم أعقب بذكر الضد من حال المتقين ليكون زائدًا ومحركًا لندم المكذبين حين لا ينفع الندم، وتم هذا المقصد على أتم مناسبة، ثم رجع إلى الضرب الآخر المتقدم من التوبيخ بذكر حالهم الدنياوي في تنعمهم (وتمتعهم)، وأورد ذلك بصيغة الأمر تهكمًا بهم وقيل: ﴿إِنَّكُم مُّجْرِمُونَ ﴿٤٦﴾﴾ فسيعقبكم ذلك ما تقدم ذكره لكم، ثم نبه على إبايتهم عن الاستجابة للإيمان فقيل: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱرْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [المرسلات]، فلم يكن الوارد في هاتين الآيتين ليناسب ما تقدم من توبيخهم، ففصل عنه.

والجواب عن السؤال الثاني: أن وجه الترتيب فيما تخلل متكرر آية الدعاء من الآيات أنه لما ذكر سبحانه أهوال ذلك اليوم في قوله: ﴿فَإِذَا ٱلنُّجُومُ طُمِسَتْ ﴿٨﴾﴾ [المرسلات] أعقب تعالى بتوبيخ المكذبين على غفلتهم عن التذكر

بأخذ من تقدم من مكذبي الأمم وإهلاكهم بجزائهم فقال تعالى: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ ۝١٦﴾ [المرسلات]؛ أي: فهلا اتعظوا بهم، كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ﴾ [الأنعام: ٦]، وقال تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِمُ ٱلْمَثُلَٰتُ﴾ [الرعد: ٦]، ﴿أَكُفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِّنْ أُوْلَٰٓئِكُمْ﴾ [القمر: ٤٣]، ثم أردف سبحانه بقوله: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ ۝٢٠﴾ [المرسلات]، فذكر بأصل الخلقة وتطور الإنسان وتقلبه إلى كمال أمره بتعرف الخطاب وكمال التعقل كما قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ۝٧٧﴾ [يس]، ثم ذكر سبحانه خلق الأرض ومنافعها وما به أرساها من الجبال وفجر فيها من المياه لسقينا، فحصل التذكير بضروب ثلاثة وهي: إهلاك الأمم السالفة بتكذيبهم، وخلق الإنسان، وخلق الأرض وما جعل فيها، ثم أعقب بما يقال لهم في الآخرة وما يشاهدونه مما يحل بهم جزاء على تكذيبهم وتعاميهم عن الاعتبار فقال: ﴿ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ مَا كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ۝٢٩﴾ إلى قوله: ﴿فَإِن كَانَ لَكُمْ كَيْدٌ فَكِيدُونِ ۝٣٩﴾ [المرسلات]، ثم ذكر تعالى حال المتقين ومصيرهم في ثلاث آيات تأنيسًا للمؤمنين، وعلى المطرد في الكتاب العزيز من ذكر الإعقاب، متى ذكر أحد الفريقين من أهل النجاة وأهل الامتحان أن يعقب بذكر الفريق الآخر ثم عاد الكلام إلى تهديد من قدم وأعقب بما يلائم من امتناعهم عن الاستجابة والخشوع.

والجواب عن السؤال الثالث: أن سورة التطفيف لم تبن على التفصيل المقصود هنا فلم تتكرر فيها آية الدعاء، والله أعلم.





سورة التساؤل[(١)]

● **قوله تعالى:** ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝٤ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝٥﴾ [النبأ].

يسأل عن تكرر التهديد وفائدته؟

والجواب عن ذلك: قد تقدم أن العرب متى تهممت بشيء أرادته[(٢)] لتحققه وقرب وقوعه أو قصدت الدعاء عليه كررته توكيدًا، وكأنها تقيم تكرارها مكان القسم عليه والاجتهاد في الدعاء عليه حيث يقصد الدعاء، وإنما نزل القرآن بلسانهم وكأن مخاطباته جارية فيما بين بعضهم وبعض، وبهذا المسلك تستحكم الحجة عليهم في عجزهم عن المعارضة، وقد تقدم هذا وتقرر، وعلى ذلك يجري ما ورد في هذا الوعيد. ومنه قوله تعالى: ﴿فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ۝١٩ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ۝٢٠﴾ [المدثر]، وقوله: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ۝٣٤ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ۝٣٥﴾ [القيامة] ومنه: ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ۝٦ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ ۝٧﴾ [التكاثر] وهو كثير.

● **الآية الثانية:** قوله تعالى: ﴿لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا ۝٢٤ إِلَّا حَمِيمًا وَغَسَّاقًا ۝٢٥ جَزَاءً وِفَاقًا ۝٢٦﴾ [النبأ]، [وقال في أهل الجنة: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا ۝٣٢﴾ إلى قوله: ﴿جَزَاءً مِّن رَّبِّكَ عَطَاءً حِسَابًا ۝٣٦﴾ [النبأ].

للسائل أن يسأل عن موجب الفرق بين الفريقين حتى قيل في أهل النار: ﴿جَزَاءً وِفَاقًا ۝٢٦﴾][(٣)] وفي أهل الجنة: ﴿جَزَاءً مِّن رَّبِّكَ عَطَاءً حِسَابًا ۝٣٦﴾ مع أن كل ذلك جزاء؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن الله سبحانه أعلمنا أنه يجازي على

---

(١) أي: سورة النبأ. (٢) في (أ): [إرادة].

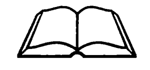
(٣) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

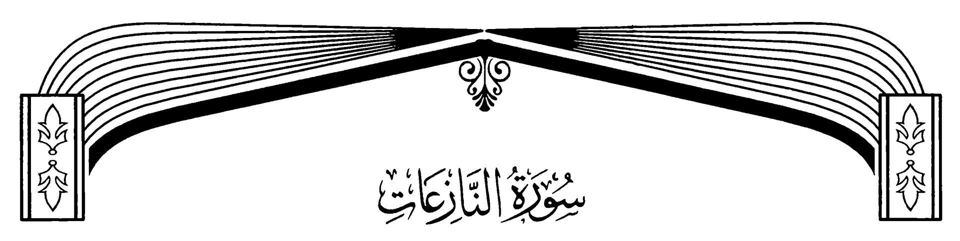
الحسنة بعشرة أمثالها إلى سبعمائة ضعف، إلى ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، قال تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، وقال تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٦١]، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٧﴾﴾ [السجدة]، وقال: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِىٓ أَنفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ ﴿٣١﴾﴾ [فصلت]، وقال تعالى في الجزاء على السيئات: ﴿وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾﴾ [الطور]، فحصل من هذا أن حكم السيئات المقابلة بأمثالها، وذلك فيمن نفذ عليه الوعيد ولم يغفر له، إذ المعتقد أنه تعالى يغفر ما دون الشرك لمن يشاء، وأنه لا يخلد في النار إلا الكافر، فإذا تقرر ما ذكرناه فاعلم أن تسمية ما يمنحه الله سبحانه أهل الجنة «جزاء» إنما ذلك فضل منه سبحانه، إذ الجزاء لهم على أعمالهم أكثر من أعمالهم بوعده سبحانه، فإذًا إنما حاصله عطاء وإحسان وإنعام، وإنما سمي جزاء من حيث قوبل به عمل وارتبط به بحسب الإنعام، إذ لا يجب عليه شيء، فهذا حال الجزاء والإحسان.

وأما الطرف الآخر فاسم الجزاء عليه أوقع وأطبق من حيث المقابلة، فلهذا قيل في هذا: ﴿جَزَآءً وِفَاقًا ﴿٢٦﴾﴾ [النبأ] كما قال تعالى: ﴿لَا ظُلْمَ ٱلْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٧]، وقوله: ﴿إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾﴾ [الطور]، وأما الجزاء الإحساني فقد فاق الوفاق وعجز عنه التقدير، فلهذا أعقب قوله تعالى: ﴿جَزَآءً﴾ بما يشعر بجريانه على حكم الإنعام والإحسان فقال تعالى: ﴿مِّن رَّبِّكَ﴾، وفي هذه الإضافة ما يشعر بعظيم الرحمة وزلفى القرب بقوله: ﴿مِّن رَّبِّكَ﴾ ثم قال: ﴿عَطَآءً﴾ فأعلم أنه لا يماثل ما ارتبط به من عمل العبد بل يفوق رجاء العبد وتقديره، ثم قال تعالى: ﴿حِسَابًا ﴿٣٦﴾﴾ فأشار إلى التضعيف المتقدم، ولم يكن ليلائم جزاء السيئة أن يقال فيها: ﴿مِّن رَّبِّكَ﴾، ولا تسمى عطاء ولا حسابًا لما بيناه، فورد كل على ما يناسب، ولا يمكن فيه العكس، والله أعلم.

فإن قيل: قد ورد التضعيف في جزاء السيئات قال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَمۡ يَكُونُواْ مُعۡجِزِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا كَانَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنۡ أَوۡلِيَآءَۘ يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلۡعَذَابُۚ﴾ [هود: ٢٠].

فالجواب: أن التضعيف هنا ليس على الحد المتقدم في تضعيف جزاء الحسنة، فإن المراد هناك أن الحسنة الواحدة يتضاعف عليها الجزاء بعشر أمثالها إلى أكثر كما تقدم، وأما المراد بتضعيف العذاب بتكثيره بحسب تكثير المجترحات؛ لأن السيئة الواحدة لا يضاعف الجزاء عليها بدليل قوله تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ﴾ [الشورى: ٤٠]، وقد تمهد هذا، وتقدم قبل قوله في أهل الامتحان: ﴿يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلۡعَذَابُۚ﴾ ما يشهد بما ذكرته ويبيّن المراد وهو قوله تعالى: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًاۚ أُوْلَٰٓئِكَ يُعۡرَضُونَ عَلَىٰ رَبِّهِمۡ وَيَقُولُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡۚ أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٨﴾ ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبۡغُونَهَا عِوَجٗا وَهُم بِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ كَٰفِرُونَ ﴿١٩﴾﴾ [هود]، فهؤلاء كذبوا على ربّهم وصدّوا عن سبيله وبغوها عوجًا، وكفروا بالجزاء، فهذه مرتكبات عذبوا بكل مرتكب (منها) فتضاعف عليهم العذاب لتضاعف مرتكباتهم، لكل مرتكب منها عذاب يخصه فليس ما ذكر من التضعيف في هذا الطرف على حد ما في الطرف الآخر، وقد بيَّن القرآن ذلك بغير الجواب عن تخليدهم وكيف نبَّه عليه أنه وفاق لكفرهم.





سُورَةُ النَّازِعَاتِ

• **قوله تعالى:** ﴿فَإِذَا جَاءَتِ الطَّامَّةُ الْكُبْرَىٰ ۝٣٤﴾ [النازعات]، (وقال) في سورة عبس: ﴿فَإِذَا جَاءَتِ الصَّاخَّةُ ۝٣٣﴾ [عبس] والمراد بهما: القيامة.

يسأل عن وجه افتراق العبارة؟ وهل كان يحسن ورود الصّاخّة هنا والطّامة هناك؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن الطامة والصاخة وإن أريد بهما في السورتين شيء واحد فإن اسم الطامة أرهب وأنبأ بأهوال القيامة لأنها من قولهم: طم السيل[1] إذا علا وغلب. وأما الصاخة: فالصيحة الشديدة من قولهم: صخ بأذنيه مثل أصاخ، فاستعيرت من أسماء القيامة مجازًا لأن الناس يصيخون لها، فلما كانت الطامة أبلغ في الإشارة إلى أهوالها خص بها أبلغ الصورتين في التّخويف والإنذار، وعلى ذلك بنيت سورة النازعات، ألا ترى قوله: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ ۝٦ تَتْبَعُهَا الرَّادِفَةُ ۝٧﴾ [النازعات]، ووصف الطامة بالكبرى، وما أتبع به بعد، وابتداء السورة وختامها، فكلها تخويف وترهيب، فناسبها أشد العبارتين موقعًا وأرهبها.

وأما سورة «عبس وتولى» فلم تبن على ذلك الغرض وإنما بنيت على قصة عبد الله ابن أم مكتوم الأعمى[2]، وذلك مشهور، ثم ورد قوله: ﴿فَإِذَا

---

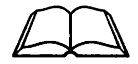
(١) في (ب): [السهل]، وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

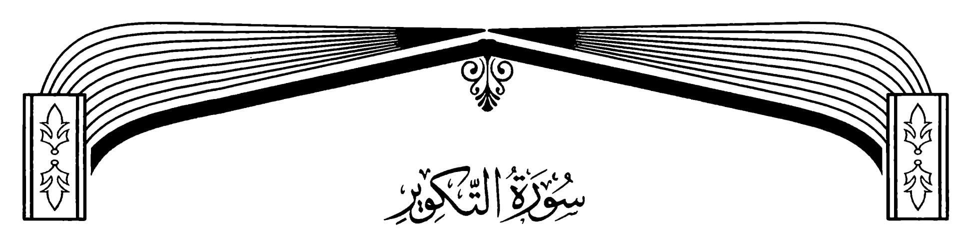
(٢) عمرو ابن أم مكتوم القرشي ويقال اسمه عبد الله وعمرو أكثر، وهو ابن قيس بن زائدة بن الأصم ومنهم من قال عمرو بن زائدة لم يذكر قيسًا ومنهم من قال قيس بدل زائدة، وقال ابن حبان: من قال ابن زائدة نسبه لجده، ويقال: كان اسمه الحصين فسماه النبي ﷺ عبد الله، حكاه ابن حبان، وقال ابن سعد: أهل المدينة يقولون اسمه عبد الله، وأهل العراق يقولون اسمه عمرو، قال واتفقوا على نسبه وأنه ابن قيس بن =

جَآءَتِ ٱلصَّآخَّةُ ﴿٣٣﴾ [عبس] عقب التذكير بقوله: ﴿إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ﴿١١﴾﴾ [عبس] والتحريك للاعتبار بقوله: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ ﴿٢٤﴾﴾ [عبس] إلى قوله: ﴿مَّتَٰعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَٰمِكُمْ ﴿٣٣﴾﴾ [النازعات]، ثم أتبع بعد ذكر الصاخة بقوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ ﴿٣٨﴾ ضَاحِكَةٌ مُّسْتَبْشِرَةٌ ﴿٣٩﴾﴾ [عبس]. فسورة «النازعات» على الجملة أشد في التخويف والترهيب فناسبها أبلغ العبارتين من أسماء القيامة في التخويف

= زائدة بن الأصم، وفي هذا الاتفاق نظر، فقد تقدم ما يخالفه كما ترى وتقدم ما يخالفه أيضًا، قلت: نسبه كذلك ابن منده وتبعه أبو نعيم وحكى في اسمه أيضًا عبد الله بن عمرو قال: وقيل عمرو بن قيس بن شريح بن مالك، وقال الثعلبي في تفسيره اسمه عبد الله بن شريح بن مالك بن ربيعة بن قيس بن زائدة واسم الأصم جندب بن هدم بن رواحة بن حمير بن معيص بن عامر بن لؤي القرشي العامري، واسم أمه أم مكتوم عاتكة بنت عبد الله بن عنكثة بمهملة ونون ساكنة وبعد الكاف مثلثة ابن عائذ بن مخزوم وهو ابن خال خديجة أم المؤمنين، فإن أم خديجة أخت قيس بن زائدة واسمها فاطمة، أسلم قديمًا بمكة وكان من المهاجرين الأولين، قدم المدينة قبل أن يهاجر النبي ﷺ، وقيل بل بعد وقعة بدر بيسير، قاله الواقدي والأول أصح فقد روى من طريق أبي إسحاق عن البراء، قال: أول من أتانا مهاجرًا مصعب بن عمير ثم قدم ابن أم مكتوم، وكان النبي ﷺ يستخلفه على المدينة في عامة غزواته، يصلي بالناس وقال الزبير بن بكار خرج إلى القادسية فشهد القتال واستشهد هناك وكان معه اللواء حينئذ وقيل بل رجع إلى المدينة بعد القادسية فمات بها، ذكره البغوي وقال الواقدي بل شهدها ورجع إلى المدينة فمات بها ولم يسمع له بذكر بعد عمر بن الخطاب، روى عن النبي ﷺ وحديثه في كتب السنن روى عنه عبد الله بن شداد بن الهاد وعبد الرحمٰن بن أبي ليلى وأبو رزين الأسدي وآخرون وقال ابن عبد البر: روى جماعة من أهل العلم بالنسب والسير أن النبي ﷺ استخلف ابن أم مكتوم ثلاث عشرة مرة في الأبواء وبواط وذي العشيرة وغزوته في طلب كرز بن جابر وغزوة السويق وغطفان وفي غزوة أحد وحمراء الأسد ونجران وذات الرقاع وفي خروجه من حجة الوداع وفي خروجه إلى بدر، ثم استخلف أبا لبابة لما رده من الطريق، قال: وأما رواية قتادة عن أنس أن النبي ﷺ استخلف ابن أم مكتوم فلم يبلغه ما بلغ غيره، انتهى. وهو المذكور في سورة ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ﴿١﴾﴾ [عبس] ونزلت فيه ﴿غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] لما نزلت ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ﴾ [النساء: ٩٥] أخرجه البخاري وفي السنن من طريق عاصم بن أبي رزين عن ابن أم مكتوم قال: قلت: يا رسول الله رجل ضرير... الحديث في تأكيد الصلاة في الجماعة والله أعلم. (الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، مرجع سابق، ٤/ ٦٠٠، ٦٠١).

والإنذار بحالها، وليست سورة «عبس وتولى» كسورة «النازعات» في التخويف والترهيب فناسبها إيراد اسم القيامة بالصاخة، إذ ليس في الإرهاب كالطامة فجاء كل على ما يناسب، ولا يناسب عكس الوارد على ما تمهّد، والله أعلم.





سورة التكوير

• قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْبِحَارُ سُجِّرَتْ ۝٦﴾ [التكوير]، وفي سورة الانفطار: ﴿وَإِذَا ٱلْبِحَارُ فُجِّرَتْ ۝٣﴾ [الانفطار].

يسأل عن اختصاص الأولى بقوله: ﴿سُجِّرَتْ ۝٦﴾ والثانية بقوله: ﴿فُجِّرَتْ ۝٣﴾؟

والجواب عن ذلك ـ والله أعلم ـ: أن قوله: ﴿سُجِّرَتْ ۝٦﴾ معناه ملئت، من قولك: سجرت التنور إذا ملأته بالحطب، وقرئ مخففًا ومثقلًا[١] والمعنى واحد، والمراد: اجتماع مياهها، وأما قوله: ﴿فُجِّرَتْ ۝٣﴾ فتح بعضها إلى بعض واختلط العذب بالمالح فصار بحرًا واحدًا بزوال البرزخ الحاجز بينهما، وكل من الإخبارين [يؤدي معنى غير المعنى الآخر، فإن الامتلاء غير الانفجار، ثم كل من الإخبارين][٢] مناط بالآخر لما بينهما من الشبه، ولهذا جرى كلام أكثر المفسرين على تفسير كل واحد من اللفظين بما يحرز المجموع من معنييهما، وتفاصيل ذلك على ما ذكرته مما يقتضي التباين لا الترادف، والإخبار بكل واحد منهما مقصود معتمد لكمال المراد.

وإنما خصت سورة الانفطار بلفظ الانفجار ليناسب مطلع السورة وافتتاحها، ألا ترى في انفجار العذب إلى المالح والمالح إلى العذب وبعضها إلى بعض انفطار ناسب انشقاق السماء وانفطارها. فانفطار السماء، وانفجار البحار، وبعثرة القبور، وانتشار النجوم، كل ذلك متناسب أوضح تناسب

---

(١) واختلفوا ـ كما يقول ابن الجزري ـ في (سجرت)، فقرأ ابن كثير والبصريان إلا أبا الطيب عن رويس بتخفيف الجيم، وقرأ الباقون وأبو الطيب عن رويس بتشديدها.

(٢) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

وأبينه. وحشر الوحوش وتزويج النفوس، وتسجير البحار، هذا كله اجتماع وائتلاف يناسب بعضه بعضًا، كما أن انفطار السماء، وانتثار الكواكب، وتفجر البحار، وبعثرة القبور، يناسب بعض ذلك بعضًا، فالتحام هذه الجمل في السورتين أبين التحام وأوضحه ملاءمة وتناسبًا. فورد كل من ذلك على ما يجب ويناسب، والله أعلم بما أراد.

• **الآية الثانية:** (منها)[١]: قوله تعالى: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ ﴿١٤﴾﴾ [التكوير]، وفي سورة الانفطار: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ ﴿٥﴾﴾ [الانفطار].

[للسائل أن يسأل عن موجب الاختلاف مع اتحاد المقصود في السورتين][٢]؟

والجواب عن ذلك، [والله أعلم][٣]: أن المعنى في الآيتين واحد، إذ الذي تحضره كل نفس هو الذي قدَّمت من عملها وأخَّرت، إلا أن كلًّا من الموضعين في السورتين خصّ بما يناسبه.

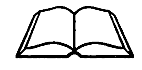
أما الآية الأولى فإنه لما انحصر فيها وفيما قبلها من أول قوله: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴿١﴾﴾ [التكوير] إلى آخر قوله: ﴿وَإِذَا ٱلْجَنَّةُ أُزْلِفَتْ ﴿١٣﴾﴾ [التكوير] الأهوال المشاهدة، من لدن ابتداء نفخة الصعق، إلى انتهاء تلك المقامات بتسعير الجحيم، وإزلاف الجنة، وهو عبارة عن إدنائها لداخلها، وجيء بتلك الإخبارات منسوقة بالواو المقتضية الجمع حتى كأن تلك المقامات قد عبر (عنها) بلفظ واحد وتحصلت حاضرة للتصور الذهني، ناسب ذلك التقدير الأعمال المترتب عليها الجزاء حاضرة والعبارة عنها بما يحصل ذلك، فقيل: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ ﴿١٤﴾﴾ [التكوير]، وكأن قد قيل: إذا حضرت هذه الأهوال مدركة للعيان حضرت أعمالكم بالتذكير لها ومطالعتها مكتوبة محصورة في الصحف التي لا تغادر صغيرة ولا كبيرة إلا محصاة فيها، يبين هذا قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَتِ ٱلطَّآمَّةُ ٱلْكُبْرَىٰ ﴿٣٤﴾ يَوْمَ يَتَذَكَّرُ ٱلْإِنسَٰنُ مَا سَعَىٰ ﴿٣٥﴾﴾

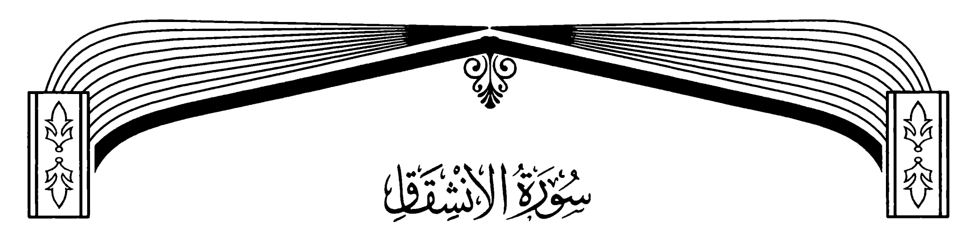
---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ب). (٢) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).
(٣) ما بين المعقوفتين سقط من (أ)، وهو زيادة في بعض النسخ.

[النازعات]، وقوله تعالى: ﴿وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا﴾ [الكهف: ٤٩].

أما الآية الثانية فإنه لما كان قوله: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ ۝١٤﴾ [التكوير] غير مفصح باستيفاء أعمال الخلائق جيء بهذه الآية بعدها مشيرة إلى الحصر بما أشير إليه من ضبط طرفي أعمال المكلفين فقيل: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ ۝١٤﴾ [التكوير] من متقدم عملها ومتأخره، واقتضى التناسب تقدم الإحضار حيث ذكر، وتأخير ذكر التقديم والتأخير حيث ذكر، واتصل كل بما يشاكله ويلائمه، ولا يمكن سواه، إذ التعريف بالإحضار والحصر بذكر ما قدَّم وما أخَّر مقصود، معتمد، إما أن يذكر ذلك على الاستيفاء في كل من السورتين من غير تفصيل، وذلك تكرار من غير داع ولا مسوغ له، وإما أن يذكر مفصلًا على غير ما ورد وذلك غير مناسب، فلم يبق إلا وروده على أتم الملاءمة والمناسبة، وهذا على رعي ترتيب القرآن على ما تقرر عليه، فعرفت الآيتان بإحصاء الأعمال المحضرة ما تقدم منها وما تأخر؛ أي: ما عمله المكلف في أول عمره وبدء تكليفه وفي آخر عمره وختم عمله كما أخبر تعالى من قول المجرمين: ﴿يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا﴾ [الكهف: ٤٩]، فقدم ذكر إحضارها أولًا ليناسب به ما تقدم، وأخَّر ذكر إحصائها ليعلم بالحصر والاستيفاء، وجاء كل على ما يناسب، والله سبحانه أعلم بما أراد.





سُورَةُ الانشِقَاقِ

• **قوله فيها:** ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ۝٢﴾ [الانشقاق]، وتكرر ذلك بعد لا سؤال فيه لأن كل واحد من الإخبارين معقب به غير ما أعقب به الآخر، فالأول إخبار عن السماء في طاعتها وانقيادها، والآخر إخبار عن الأرض بمثل ذلك، وأن كل واحدة منهما سمعت وانقادت، انفطرت السماء وتشققت وانتثرت نجومها، وأزيلت الجبال عن الأرض فامتدت وألقت ما تحمله من الأموات وغير ذلك مما استودعته من المعادن والكنوز وتخلت عنها سامعة مطيعة، وإن كان الإخبار الأول عن السماء والآخر عن الأرض فلا تكرار.

• **آية ثانية منها:** قوله (تعالى)[1]: ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُكَذِّبُونَ ۝٢٢ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُوعُونَ ۝٢٣﴾ [الانشقاق]، وفي سورة البروج: ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي تَكْذِيبٍ ۝١٩ وَاللَّهُ مِن وَرَائِهِم مُّحِيطٌ ۝٢٠﴾ [البروج].

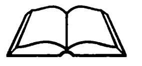
للسائل أن يسأل عن اختصاص الأول بقوله: ﴿يُكَذِّبُونَ ۝٢٢﴾ بلفظ المضارع والثانية بقوله: ﴿فِي تَكْذِيبٍ ۝١٩﴾ بلفظ المصدر مع اتحاد المعنى المقصود؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن آية الانشقاق تقدمها وعيد أخراوي كله لم يقع بَعْدُ وهم مكذبون بجميعه، فجيء هنا باللفظ المقول على الاستقبال ـ وإن كان يصلح للحال ـ ليطابق الإخبار؛ لأنه عما يأتي ولم يقع بعد، فجيء بما يطابقه في استقباله. فأما آية البروج فقد تقدمها قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْجُنُودِ ۝١٧ فِرْعَوْنَ وَثَمُودَ ۝١٨﴾ [البروج]، وحديث هؤلاء وأخذهم بتكذيبهم قد تقدم ومضى زمانه، وهؤلاء مستمرون على تكذيبهم فقيل: ﴿فِي تَكْذِيبٍ ۝١٩﴾، وجيء

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).

بالمصدر ليحرز تماديهم وأن ذلك شأنهم أبدًا فيما أخبرهم به وفيما يدعوهم إليه وينهاهم عنه، ولفظ المصدر أعطى لما قصد من هذا من لفظ المضارع، فجيء في كل من الآيتين بما يناسب.







• **الآية الأولى منها:** قوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ۝١ وَأَنتَ حِلُّۢ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ۝٢﴾ [البلد].

للسائل أن يسأل عن تكرير لفظ البلد وجعله معطوفًا وفاصلة في الآيتين؟ وكيف موقع ذلك في البلاغة وعند الفصحاء؟

والجواب: أنه قد تقدم أن العرب مهما اعتنت بشيء وتهممت به كررته، وأن ذلك من فصيح كلامهم، وأن منه قولهم[(١)]:

وإن صخرًا لوالينا وسيدنا .... **البيتين**[(٢)]

والبلد الحرام لم يزل معظمًا عند العرب، وما (دام)[(٣)] شأنه كذلك فتكريره مستحسن، مع أن التكرير هنا ليس كالتكرير الواقع في قوله[(٤)]:

لا أرى الموت يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقيرا

وقال الآخر[(٥)]:

ليت الغراب غداة ينعب دائبًا كان الغراب مقطع الأوداج

لأن هذا مما أوقعوا فيه الظاهر موقع المضمر المحتاج إليه في ربط الخبر، فجاؤوا به ظاهرًا تهويلًا لأمر الموت فقال: «يسبق الموت»، وهو يريد يسبقه، وهو ضمير لازم جعل موضعه الظاهر تعظيمًا له، والكلام واحد حصل

---

(١) أي: الخنساء، وقد تقدمت ترجمتها.
(٢) صدر البيت من البسيط وهو للخنساء. (انظر: ديوان الخنساء، ص٤٨، ٤٩).
(٣) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.
(٤) البيت من الخفيف وهو لسوادة بن عدي، وقد سبق تخريجه.
(٥) البيت من الكامل، وهو مجهول القائل.

فيه الربط بإعادة الاسم ظاهرًا، وكذا فعل الآخر في قوله: «كان الغراب مقطع الأوداج»، أعاد الظاهر موضع الضمير، وارتبط الكلام وحسن إعادة الظاهر لما قصد من التهويل والتشنيع وعظيم ما توهم من التفاؤل به، وهذا فيما وقع في جملة واحدة، وأما ما يقع من تكرير المكرر في جملتين إذا كرر اعتناء أو تهويلًا فأفصح عندهم من الواقع في جملة واحدة لحصول مناسبة تحسن كقوله في عجز البيت المتقدم:

.... نغص الموت ذا الغنى والفقيرا

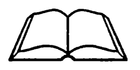
فتكرير الموت هنا أوسع في التهويل من تكراره في قوله صدر البيت: «يسبق الموت شيء»؛ لأنا إذا عللنا هذا إنما نقول: أعاد الظاهر موضع المضمر لما أراد من تعظيم الموت وتهويل أمره، فإذا عللنا تكريره في قوله: «نغص الموت ذا الغنى الفقيرا» عللناه بهذا، وبأن الكلام جملتان فحسن فيهما ما لايحسن في الجملة الواحدة. وإذا تقرر هذا فاعلم أن الواقع في الآية العلية أجل في البلاغة من هذا كله وأعظم موقعًا في الفصاحة لاتساع مجال التوسع، ألا ترى أن البلد معظم فهذا مسوغ كاف، والكلام جملتان وهذا مسوغ أيضًا، والجملة الواقع فيها التكرر جملة اعتراض، وجمل الاعتراض كالكلام الأجنبي بوجه عام، إنما يؤتى بالجملة تشديدًا وإنباء بما يقصد من اعتناء أو تحرير كلام، فلكون جمل الاعتراض أجنبية في الأصل عن الكلام حسن فيها ما لا يحسن في غيرها، فساغ التكرير وحسن في الآية من هذه الأوجه الثلاثة. إلا أن القسم إنما وقع بقوله: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ۝١﴾ [البلد] ﴿وَوَالِدٖ وَمَا وَلَدَ ۝٣﴾ [البلد]، وليس قوله: ﴿وَأَنتَ حِلُّۢ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ۝٢﴾ [البلد] مما وقع به القسم بوجه، وإنما هي جملة اعتراض سيقت بيانًا لعظم قدره ﷺ وأن هذا البلد العظيم الحرمة أُحل له ولم يحل لأحد غيره. فكأن قد قيل: أقسم بهذا البلد العظيم لدينا وقد حللناه لك على عظم قدره، وذكره ظاهرًا لما يحرز هذا المعنى من تعظيمه لما فيه من التنبيه والتحريك، فسيقت هذه الجملة اعتراضًا وكلامًا قائمًا بنفسه. ليس من المقسم به في شيء، وإنما جيء به لما ذكر. وإذا تباين الكلام بجهة ما لم يستثقلوا فيه إعادة الظاهر إذ هو بمثابة ما

الثاني فيه غير الأول، فوضح أن الآية واردة على أعلى وجوه البلاغة وأفصح الكلام، وأنه لو جيء هنا بالمضمر مكان الظاهر لم يكن بوجه، والله أعلم.

• **الآية الثانية من سورة البلد:** قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِى كَبَدٍ ﴿٤﴾﴾ [البلد]، وفي سورة التين والزيتون: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴿٤﴾﴾ [التين].

إن سئل عن قوله في الأولى: ﴿فِى كَبَدٍ ﴿٤﴾﴾ وفي الثانية: ﴿فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴿٤﴾﴾؟

فالجواب عنه: أنهما حالان من حالات الإنسان لا تعارض بينهما؛ لأن مصرف كل من هاتين الحالتين بيِّن، وكلام المفسرين في ذلك شاف، وليس هذا بالجملة من الغرض المبني عليه هذا الكتاب إذ لا إشكال فيه.



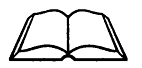


سورة ألم نشرح لك صدرك(١)

• قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٦﴾ [الشرح].

يسأل عن وجه التكرير؟

والجواب عنه: أن هذه السورة تضمنت ذكر إنعامه سبحانه على نبيه ﷺ، ثم أتبعت تلك المنح الجليلة بما تشركه فيه أمته من التأنيس بتيسير ما عرض فيه عسر للمؤمن في أمر دينه ودنياه، فقال تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥﴾، فبشر عباده بأن العسر يتبعه اليسر، وتأكد ذلك بـ«إن» المؤكدة للخبر، وزيد تأكيدًا بالتكرير وتوسيع التأنيس بالإشعار الحاصل من تنكير اليسر وتعريف العسر، فإن العرب إذا أعادت الاسم بأداة العهد ـ وهي الألف واللام ـ كان المذكور ثانيًا هو المذكور أولًا وسواء كان المذكور أولًا نكرة أو معرفة، تقول: لقيت رجلًا فأكرمت الرجل، إنما تريد الرجل الذي لقيته. فإن قلت: [لقيت](٢) رجلًا فأكرمت رجلًا كان الثاني غير الأول، هكذا كلامهم، وقد وقع اليسر في الآية منكرًا في الموضعين فأشعر بالتوسعة، ولهذا قيل: «لن يغلب عسر يسرين»، فتحصل من التكرير وتنكير ما نكر توسعة طرف الرجاء والتأنيس، وذلك المناسب لما بنيت عليه السورة، والله أعلم.



---

(١) يعني: سورة الشرح.

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

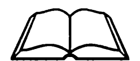


سُورَةُ العَلَق(١)

• قوله تعالى: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢﴾ [العلق].

يسأل عن تكرير «خلق»؟

والجواب عنه: أنهما قصدان، فالمراد أولًا خلق المخلوقات وشتى العوالم، والمراد ثانيًا تخصيص خلق الإنسان وأنه خلقه من علق، ولا تكرير على هذا.



(١) يعني: سورة العلق.

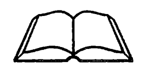


سورة التكاثر

• قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٤﴾ [التكاثر].

يسأل عن تكرير قوله: ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣﴾؟

والجواب: أنه تهديد ووعيد فناسبه التكرير تحقيقًا وتثبيتًا(١) كقوله: ﴿ٱلْحَاقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَاقَّةُ ۝٢﴾ [الحاقة]، و﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٢﴾ [القارعة] وما أتى من مثل هذا، ودخلت «ثم» العاطفة في المعطوف بها كما دخلت في قوله: ﴿ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ۝٢٠﴾ [المدثر] وقد تقدم.



(١) في (ب): [تثبتًا].



سُورَةُ ٱلْكَٰفِرِينَ(١)

للسائل أن يسأل عن تكرير ما ورد فيها؟

والجواب: أنها لم تتكرر فيها آية واحدة إذا اعتبرت أن كلّ آية منها تفيد من المعنى وتحرر ما لا تفيده الأخرى بذلك التحرير، فكأنها متباينة الألفاظ لتباين معانيها مع جليل التشاكل وعليّ التلاؤم والتناسب.

بيان ذلك أنه ورد في سبب نزول هذه السورة أن قريشًا قالوا لرسول الله ﷺ: اعبد آلهتنا سنة ونعبد إلٰهك سنة، وروي أنهم قالوا: تعال فلنشترك في عبادة آلهتنا وإلٰهك فنأخذ الخير حيث كان، فتبرأ ﷺ من مقالهم وأنزل الله السورة فتلاها عليهم وهم مجتمعون في المسجد. فقوله: ﴿لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ ۝٢﴾ [الكافرون]؛ أي: لا أفعل ذلك فيما أستقبله من زماني ولا أنتم تفعلونه فيما يستقبل، وهذا إخبار منه سبحانه عن أولئك العصبة أنهم لا يؤمنون، وهم الذين قتلهم (الله) يوم بدر، فهو إخبار بغيب. ثم قال تعالى: ﴿وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٞ مَّا عَبَدتُّمۡ ۝٤﴾ [الكافرون]؛ أي: ولا أنا متصف فيما مضى من عمري إلى الآن بعبادة آلهتكم، ولا كنتم أنتم فيما مضى متصفين بعبادة الله سبحانه، فحصل من ذلك الإخبار عن حال ما يستقبل منه ﷺ ومنهم وعن حال ما مضى وتقدم منه ﷺ، فعبر عن أربعة أحوال متباينة وهي: حاله ﵇، فيما يستقبل وحالهم، وحاله فيما تقدم قبل وحالهم، فعبر عن هذه الأربعة بأربع آيات، فلا تكرار.

فإن قلت: فكيف تنزيل آي السورة على هذا؟

قلت: إن لا النافية إذا دخلت على المضارع المبهم مجردة عن قرينة من

---

(١) كذا في النسخ على الإعراب.

لفظ: (. . . . .)[١] خلصته للاستقبال، وقد دخلت في أول آية على قوله: «أعبد» فتخلص هذا الإخبار لما يستقبل، ثم بنيت الجملة من قوله: ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٣﴾ [الكافرون] على ما قبلها ليتقابل الإخبار ويلتئم نظم الكلام، وجيء فيه بالجملة الاسمية؛ لأنها تحرز من حيث تسلط النفي على الصفة أنها لا توجد فيهم ولا يتصرفون بها في شيء مما يستقبلونه من الزمان، ففي الصفة أحرز بتعميم ما يستقبل من نفي الفعل.

فإن قيل: فإذا كان نفي الصفة على ما ذكر فلم لم يأت كذلك أولًا فكأن يقال: لا أنا عابد ما تعبدون (أو ما أنا عابد) ما تعبدون؟

قلت: لم يكن كذلك لأمرين: أحدهما: أنه جواب لقولهم: اعبد آلهتنا سنة ونعبد إلهك سنة، فلما كان جوابًا لفعل أتي فيه بالفعل نفيًا لعين ما طلبوه ولو نفي الاسم لما كان مطابقًا لقولهم، والثاني: أن الجملة الاسمية إنما نفيها بـ«ما» لا بـ«لا»، وما ليست بمخلصة للاستقبال، ونفي المستقبل مقصود، فلم يكن بد مما يحرزه، فهذا ما حمل أولًا على ما عليه الكلام. وأما الجملة المنفية على هذه وهي قوله: ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٣﴾ [الكافرون] فتنبيه لما قصد تعريفهم به، إذ هي طرف معرف بحالهم بناء على ما تقدمها من بيان حاله عليه السلام - فهي جملة جوابهم، وبناؤها على ما تخلص استقباله مغن عن الأداة المخلصة لأن حكمها حكم ما بنيت عليه، وتم بها أنه قد وقع الفعل المبهم في صلة ما وهي معمولة لاسم الفاعل المجموع الواقع خبرًا عن «أنتم» ولا يعمل إلا بمعنى الحال والاستقبال، ولكن المعتمد الجوابية على ما تقرر فقد تبين أن قوله: ﴿لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٣﴾ [الكافرون] إخبار عما يستقبل من الزمان وعن حاله عليه السلام فيه وحالهم فيه أيضًا. ثم قال: ﴿وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ۝٤﴾ [الكافرون] فهذا نفي لما تقدم ومضى على كفاية الحال الماضية، ولهذا عمل اسم الفاعل في «ما». ولما كان الإفصاح هنا بالماضي يحرز المقصود جاءت الجملة اسمية لتحصل الماضي والحال.

---

(١) بياض بالأصل.

أما الماضي فمفهوم ببنية[١] الفعل وهو قوله: ﴿مَّا عَبَدتُّمْ ﴿٤﴾﴾، ولو لم يقع الإفصاح بالفعل لأفهم السياق ما ذكر لأنه قد تقدم ما يستقبل في حق الفريقين فلم يبق إلا ما مضى، ولا مانع من اللفظ، فتعين المقصود.

أما الحال فإن الجملة الاسمية إذا دخل عليها النفي حملت على الحال ما لم يقع في الكلام ما يقيدها بغيره. **فإن قيل**: التقييد بقوله: ﴿مَّا عَبَدتُّمْ ﴿٤﴾﴾.

قلت: قوله: ﴿مَّا عَبَدتُّمْ ﴿٤﴾﴾ من صلة ما بعد حصول المبتدأ الذي هو «أنا» وهو اسم الفاعل، فحصل من قوله: ﴿وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ﴾ نفي اتصافه ﷺ في الحال بعبادة آلهتهم، وإنما الحال عندنا الماضي غير المنقطع، قال سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ معرفًا بما يطلق عليه اسم الحال فقال: وهو كائن لم ينقطع، فحصل عن المبتدأ والخبر من قوله: ﴿وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ﴿٤﴾﴾ الإخبار عن حاله المستمرة على ذلك فيما تقدم متصلة غير منفصلة، وحصل من الجملة الخبرية الواقعة صلة وهي: ﴿عَبَدتُّمْ ﴿٤﴾﴾ أنهم لم يفعلوا ذلك فيما مضى، وقد حصل فيما تقدم استمرارهم على ذلك حال الإخبار، وزيد بيانًا وتأكيدًا لقوله بعد: ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴿٣﴾﴾. وقد حصل أيضًا فيما تقدم أن تلك حالهم فيما يستقبلونه، فيحصل المجموع أنه ﷺ تبرأ من عبادة آلهتهم فيما مضى وفي الحال وما يأتي، (وأنهم ما عبدوا الله كما يجب له سبحانه فيما مضى ولا في الحال ولا يفعلون ذلك فيما يأتي)[٢]، وهو الحاصل من قوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٩٦﴾...﴾ [يونس]. ثم قال سبحانه على لسان نبيه ﷺ: ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴿٣﴾﴾، هذا في مقابلة قوله: ﴿وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ﴿٤﴾﴾، فهو إخبار عن حاله ﷺ فيما مضى وتقدم من عمره ﷺ، وقد تبين ما قيل.

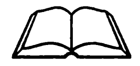
فإن قيل: لم لم يقل هنا: ولا أنتم عابدون ما عبدت، فكان يجري جري ما بني عليه وقوبل (به)؟

---

(١) في (أ) و(ب): غير واضحة.

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

قلت: لو قيل: «ما عبدت» لأوهم انقطاعًا؛ لأن قول القائل: فعلت لا يقتضي الدوام والاتصال، وذلك وإن كان هنا مفهومًا فيما تقدم من مقصود الكلام بالجملة فإن الأولى رفع الاحتمال من اللفظ كما أحرز المعنى، وهو الجاري في الكتاب العزيز. ثم قال: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ۝٦﴾ [الكافرون] فحصل التبري، ووضح التفصيل المتقدم.





سُورَةُ الإخلاص

• **قوله تعالى:** ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص]، قيل في «أحد» هنا: أنه بمعنى واحد وأصله وحد، وربما يعتضد من قال بهذا بقراءة من قرأ: «قل هو الله الواحد» فيجعل هذه القراءة مفسرة للأخرى، وهي قراءة شاذة خارجة عن خط المصحف فليست مما يقطع به، وربما عضد هذا القول أيضًا بأن أحدًا الواقع في الجواب إنما ينبغي أن يكون بمعنى واحد ومرادفًا له؛ لأنه قد صح عن أئمة اللسان اتفاقهم على (أن) أحدًا لفظ يخص الواجب من الكلام ويقع عامًا، فتقول: ما جاءني أحد، فيحصل منه النفي العام، ولا تقول: جاءني أحد. قال سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لو قلت: كان أحد من آل فلان لم يكن كلامًا[1]، فإذا ورد في واجب فينبغي أن يحمل على أنه بمعنى واحد، إذ قد تبين أن أحدًا المقتضي العموم والاستغراق لا يرد في واجب ولا يتكلم به فيه، وعلى هذا كلام العرب، فحصل منه أن أحدًا لفظ مجمل يكون للنفي العام، فهذا لا يقع في كل واجب، ويكون بمعنى واحد فيقع في الواجب وغيره، والواقع في سورة الإخلاص من هذا القبيل، أعني الذي أحد فيه بمعنى واحد.

فإن قلت: فكيف ترى موقع هذا التفسير؟

قلت: أما القول بأن أحدًا هنا مرادف لواحد وبمعناه من كل جهة فقول ليس ببدع، ولذلك جرى عليه أكثر كلام المفسرين، ولكن فيه ادعاء ترادف للفظين من غير حامل قطعي أكثر من وقوع أحد في بعض المواضع مستغنى به عن واحد كالواقع في العدد عند التركيب أو العطف في قولك أحد عشر،

---

(١) الكتاب، سيبويه، مرجع سابق، (١/ ٣٧).

وواحد وعشرون وشبه ذلك، ولا ينكر من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء لتقارب ما أو نسبة واشتراك في طرف ما، وما أراك تجد في كلامهم لفظ أحد المجرد عن التركيب والإضافة والعطف واردًا في معنى واحد ومرادفًا له على القطع أبدًا. وإذا ثبت هذا وجب إجراء الكلام على إبقاء كل واحدة من اللفظتين على ما استقر لها من المعنى وألَّا(١) يعدل عن ذلك ما وجدت عنه مندوحة.

وقد أوضح الاعتبار الفرق بين أحد وواحد من جهة اللفظ وحكمه ومن جهة المعنى. أما الفارق اللفظي: فإن لفظ واحد قد فرقوا فيه بين المذكر والمؤنث، قالوا: واحد وواحدة فألحقوا مؤنثه الهاء، وجمعوه فقالوا: وحدان. وأما أحد فلم يلحقوه علامة تأنيث ولا جمعوه.

وفرق ثان: وهو أنهم استعملوا واحدًا في الواجب وغير الواجب تقول: جاءني رجل واحد ومررت برجل واحد، قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣]، ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍ﴾ [سبأ: ٤٦]؛ أي: بخصلة واحدة أو بموعظة واحدة، ومن غير الواجب، ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ﴾ [القمر: ٢٤]، ﴿أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا﴾ [ص: ٥]. أما أحد فلا يقع مفردًا عن إضافة أو تركيب في كلام واجب أصلًا، فلا تقول: جاءني أحد ولا مررت بأحد ولا ورد في كتاب الله سبحانه في كلام واجب إلا قوله سبحانه: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ①﴾ [الإخلاص]، ويقع في غير الواجب وهو بابه الذي اختص به، تقول: ما جاءني أحد وما مررت بأحد، قال تعالى: ﴿وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا ㉖﴾ [الكهف]، وقوله: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا ⑪⓪﴾ [الكهف]، وقوله: ﴿وَلَآ أُشْرِكُ بِرَبِّيٓ أَحَدًا ㊳﴾ [الكهف]، [﴿لَن يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ﴾ [الجن: ٢٢]](٢)، ﴿وَلَن نُّشْرِكَ بِرَبِّنَآ أَحَدًا ②﴾ [الجن] وذلك كثير جدًّا.

وفرق ثالث: وهو أن واحدًا يقع تابعًا في أكثر موارده، وهو الوجه فيه؛ لأنه يجري صفة وإن كان الوصف به عارضًا كما في الأعداد، لكنه (قد)

---

(١) في (أ) و(ب): [ولا].

(٢) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب).

أجري صفة، وحكم ما ليس بخاص من الصفات لزوم التبعية، ولا يقع أحد تابعًا أصلًا إلا في نادر فلا تقول: جاءني رجل أحد كما تقول: رجل واحد ولا ما شابه ذلك، فهذه فروق (ثلاثة) من جهة حكم اللفظ.

وأما الفرق من جهة المعنى فإن واحدًا يقع على كل مفرد كان، مما يتصف بالعقل والعلم أو لا يتصف، تقول: رجل واحد وجمل واحد، وهذا خلاف حكم أحد فإنه لا يقع إلا الأولي العلم والعقل من الملائكة والإنس والجن.

وفرق ثان، وهو أنك تقول: ما جاءني رجل (واحد)[١] فيحتمل ذلك ثلاثة معان: أحدها: أن تريد ما جاءني ذلك [الرجل الواحد بل جاءني][٢] أكثر، والثاني: أن تريد ما جاء رجل عناء وقوة بل جاء الضعفاء، والثالث: أن تريد النفي العام أي: ما جاءني رجل واحد ولا أكثر ولا قوي ولا ضعيف. فإذا قلت ما جاءني أحد لم يحتمل غير معنى واحد وهو النفي العام، وهذا أوضح فارق بين لفظ واحد (وأحد).

فإن قلت: قد تقرر فرق (ما) بين لفظ واحد وأحد (فما الحاصل المعتمد في معنى أحد) ومقتضاه؟

قلت: معناه وحدة لا غيرية معها ولا اثنينية، وإليه يشير ما فسره به أهل اللغة، قال صاحب العين[٣]: الواحد المنفرد وهو أوحد في هذا الأمر؛ أي:

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من كل النسخ.

(٣) أي: الخليل بن أحمد (١٠٠ ـ ١٧٠هـ/ ٧١٨ ـ ٧٨٦م): هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي، أبو عبد الرحمٰن، من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، أخذه من الموسيقى وكان عارفًا بها، وهو أستاذ سيبويه النحوي، ولد ومات في البصرة، وعاش فقيرًا صابرًا، كان شعث الرأس، شاحب اللون، قشف الهيئة، متمزق الثياب، متقطع القدمين، مغمورًا في الناس لا يعرف، قال النضر بن شميل: ما رأى الراؤون مثل الخليل ولا رأى الخليل مثل نفسه، له كتاب: «العين» في اللغة و«معاني الحروف» و«جملة آلات العرب» و«تفسير حروف اللغة» وكتاب «العروض» و«النقط والشكل» و«النغم». (الأعلام، الزركلي، =

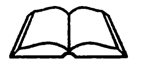
منفرد. وقد استشعر الفرق من المفسرين من قال: أحد بمعنى واحد فرد[(١)] من جميع جهات الوحدانية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] وهو قول بعض جلة المفسرين وقد أحسن. أما اقتصار الزمخشري على تزاكيه في البيان وتوفر حظه من علم اللسان على أن قال: أحد بمعنى واحد وأصله وحد ولم يزد على هذا فغير مناسب لمسلكه. وقال بعض الأئمة: الفرق بين أحد وواحد أن الواحد المنفرد بالذات، والأحد المنفرد بالمعنى، ومنه في أسمائه تعالى: الواحد ـ الأحد. وقيل: واحد اسم لمفتاح العدد ومن جنسه، وأحد لنفي ما يذكر معه من العدد، وقيل: أحد يدل على محض الوحدة، ألا ترى أنه ناف لما يرد معه يريد في نحو قولك: ما أتاني أحد لانتفاء الواحد وما سواه، بخلاف قولك: ما أتاني واحد إذ قد يحتمل أن يراد أنه أتاك أكثر من واحد، وقد تقدم هذا، ولا يحتمل ذلك قولك: ما أتاني أحد. ومن المعلوم المطرد أن حكم اللفظ المنفي لا يغاير موجبه في غير ما اقتضته أداة النفي، وأن يبقى الكلام فيما عدا حكم النفي على ما كان ولا يتغير منه شيء سوى انتقاله من الإيجاب إلى النفي، وكذلك الحكم في كل أداة تدخل على لفظ الواجب من تمنٍّ أو استفهام أو عرض أو غير ذلك، هكذا كلام العرب، ولفظ أحد لا يتناول بوضعه غير الوحدة، فلو تكلم به في الواجب فقيل: جاءني أحد لكان معناه: أحد لا ثاني له بوجه، ولو قلت: جاءني واحد لم يلزم فيه ذلك؛ بل كان يحتمل أن تريد: جاءني واحد يعتد به ويعتمد، ولم ينتف أن يجيء معه من لا يعتد به أو يعتمد عليه، إذ ليس يمنع بوضعه الزائد على واحد إذا غايره من حيث ذكر. فإذا تقرر أن حكم أحد من مقتضى الوحدة ما ذكر، تبين أنه لا يتصور ولا يصح بمعناه في واجب حيث يراد المخلوق المحدَث؛ لأن كلًّا من المخلوقات له النظير والمثيل، حتى إن المتباعدات والمتباينات متماثلة من حيث الافتقار وانسحاب سمات الحدوث ودلائل عدم الاستقلال إلى غير

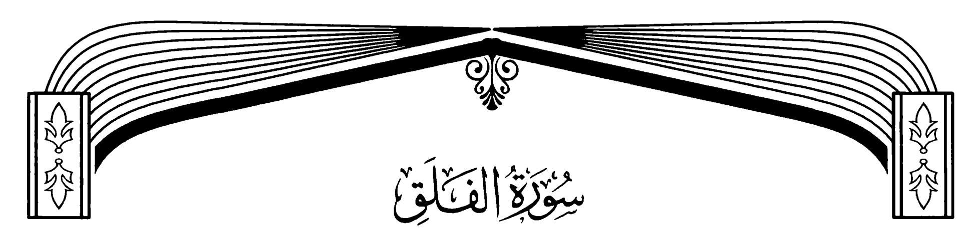
= مرجع سابق، ٢/ ٣١٤)، وانظر: (وفيات الأعيان، ابن خلكان، ٢/ ٢٤٤ ـ ٢٤٨).

(١) في (أ) و(ب): [ورد]، وهي خطأ، وما أثبتناه هو الصواب، والله أعلم.

ذلك من شواهد الحدوث، فكلها لا تنفك عن وجود النظراء والأنداد، فلم يصح وقوع لفظ أحد في كلام واجب يقع فيه لفظ أحد لمخلوق لما تبين، وصح ورود ذلك في حق الخالق ﷻ لانفراده بالوحدانية وتنزيهه عن النظير والمثيل، فورد لفظ أحد حيث صح معناه من الكلام الواجب، (وامتنع) حيث لا يصح معناه. أما غير الواجب فيصح فيه معنى أحد لصحة معنى الكلام؛ لأنك إذا قلت: ما أتاني أحد انتفى كل ما يمكن وصفه بالإتيان بمقتضى العموم، فانتفى ما وقع عليه لفظ أحد، وانتفى النظير والمثيل، وصح هذا في المخلوق بخلاف أن لو قلت: أتاني أحد فإنك فيه تتكلم بما لا يصح معنى ولا يعقل، إذ ليس في المخلوقات من لا مثيل له.

فلما كان لفظ أحد بالنظر إلى المخلوقين يصح معناه في غير الواجب ورد من كلامهم حيث يصح معناه وامتنع حيث لا يستقيم معناه، ووضح قول أئمة اللسان إنه لا يرد في الواجب، يريدون في محاورات المخلوقين وتخاطبهم، إذ لا يصح معناه هناك، فأما في حق الخالق ﷻ فهو موضعه الذي يصح فيه ولا يتعداهّ، ولم يتعرض النحويون لعلة امتناعه في الواجب، بل اكتفوا بتقرير السماع من غير تعرض للعلة، إذ لا يبنى لهم على ذلك قانون تتسع جهاته وتنتشر مسائله. وإذ وضحت العلة تبين وجه وروده في السورة الكريمة، ولم يحتج إلى ادعاء اشتراك ولا تأويل، والله أعلم.





سورة الفلق

• **قوله تعالى:** ﴿وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ ۝٣ وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ ۝٤ وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ۝٥﴾ [الفلق].

للسائل أن يسأل عن التقييد بالظرف في قوله تعالى: ﴿وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ ۝٣﴾، وفي قوله: ﴿وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ۝٥﴾، فلم تقع الاستعاذة من شر هذين بتقييد الوقوب في الغاسق ووقوع الحسد من الحاسد ويطلق حكم الاستعاذة من شر النفاثات وهن الساحرات، ولم يقل: إذا نفثن أو سحرن فيقيد كما قيد ما قبل وما بعد، فما الفرق؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن قوله سبحانه في [سورة طه: ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ ۝٦٩﴾][1]، إطلاق حاكم بتماديه وتمادي حكمه على تلك الصفة المذمومة، فلم يكن التقييد في آية الفلق لو قيل: إذا كذا ليطابق ما ورد في سورة طه من الإطلاق. ثم إن السحر كفر[2]، وقد ذكر سبحانه قول الملكين للطالب تعلمه: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢]؛ أي: بتعلم السحر، (ولا يسحركم سحر الساحر ولا يسمى ساحرًا إلا باعتقاد. فتبين أن السحر شر مطلق)[3]، فورد التعوذ منه مطلقًا غير مقيد بوقوع أو (. . . . .)[4] وتأثير الكواكب وذلك كفر، وما أجرى الله سبحانه من التأثير في العالم عند

---

(١) ما بين المعقوفتين ورد بهامش (ب)، وسقط من (أ).

(٢) تعليق الصحيح أن السحر بعضه كفر متفق عليه، وبعضه ليس كفرًا؛ فهو يختلف بحسب ما يشتمل عليه من الأقوال والأفعال. وانظر: «تفسير ابن كثير» (١/ ٥٣٧ ـ ٥٣٩)، ط أولاد الشيخ و«الكبائر» للذهبي (١٠٣)، و«الفروق» للقرافي في (٤/ ٢٤٠)، و«إتحاف» السادة المتقين» للزبيدي (١/ ٣٤٦).

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) و(ب)، وهو زيادة في بعض النسخ.

(٤) في (أ) و(ب): [بياض].

تلاقيها وتقابلها وتناظرها وما في ذلك من تفصيل التناظر، كل ذلك فعل الله سبحانه ولا تأثير[١] إلا له جل وتعالى، (. . . . . .)[٢]، ويقتل الساحر ولا استتابة في قول.

أما الغاسق فإنه الليل إذا أظلم، وليس الشر منه بما هو ليل مظلم إنما هو ستر لذوي الشر لاحتجابهم[٣] بظلمته عن أعين الناس فيوقعون فيه شرهم، فالشر فيه لا منه. ألا ترى أنه لأهل الخير رحمة ونعمة، وكذلك لكل من لا يترصده لشر، قال تعالى: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [القصص: ٧٣]؛ أي: لتسكنوا في الليل ولتبتغوا من فضل الله في النهار. وتردد ذكر الليل في غير ما آية في كتاب الله معدودًا في نعم الله تعالى على عباده، وهو شقيق النهار في تلك. ثم إنه من حيث هو لباس وستر عن الأعين فيمكن فيه لأهل الشر ما لا يمكنهم في نهارهم، فيستحكم فيه شرهم عند امتداد ظلمته لأمنهم من الناس في ذلك. فتبين أنه ليس شرًّا بما هو ليل إنما الشر فيه وعنده لا به بما هو ليل ولا منه، ولا يتمكن مطلوب ذوي الشر إلا في ظلمته، فنسبة الشر إليه بهذا الوجه، والإضافة في لسان العرب تكون بأدنى ملابسة، قال تعالى: ﴿لَمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا ﴿٤٦﴾﴾ [النازعات] والضحى ليس للعشية وإنما هما طرفان للنهار فصحت الإضافة بهذا القدر، وقال تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣] والليل والنهار لا يمكران إنما يكون المكر فيهما، قال معناه سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٤].

وأما الحاسد فإن القائم بنفسه من هذه الصفة قبل أن يمضي يمكن أن ينفذها حسدًا ويمكن أن ينفذها غبطة، فإذًا لا يتبين كونه حسدًا إلا بعد أن يمضي ويوقع، ألا ترى اتحاد ما يقوم بالنفس أولًا من هذه الصفة! بيان ذلك

---

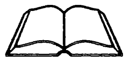
(١) هذا ظاهره نفي تأثير الأسباب في مسبباتها وهو مذهب أشعري صرف، لتقريع المصنف بأنه تعالى يخلق ويُجري التأثير عند التقابل وتفاصيل هذا في كتاب «موقف ابن تيمية من الأشاعرة».

(٢) في (أ) و(ب): [بياض].

(٣) في (أ) و(ب): [لاحتجاب].

(٤) الكتاب، سيبويه، مرجع سابق، (١/ ١١٠).

أن كل عاقل بما هو عاقل إذا رأى نعمة على غيره من دين أو دنيا أعجبته وتمناها لنفسه، فإن أراد زوالها عمن ظهرت عليه وانفراده هو بها فهذا هو الحسد المذموم(١)، وإن تمنى مثلها أو أكثر وبقاء تلك على صاحبها فهذه هي الغبطة، وهي من صفات المؤمنين. فقد وضح أنه إنما يكون حسدًا ويوصف بتلك الصفة عند ظهوره ووقوعه على الصفة المذمومة، وأما قبل ذلك فلا شر فيه ولا هو شر، ألا ترى أن الحاسد(٢) لو قامت به تلك الصفة ثم تذكر واستغفر لمن رأى النعمة به والخير وركن قلبه إلى ذلك لم يؤاخذ شرعًا بتلك الهمة والخطرة، وقد نص الشرع على ذلك، واتفق العلماء والقاضي أبو بكر(٣) ومن قال بقوله على تلقي الوارد في هذا عن الشارع ﷺ، منزلًا على ما ذكرته. فلما كان حال الحسد على ما ذكر وحال الغاسق على ما تقدم ذلك وقع التقييد في الاستعاذة من شرهما بالظرف فقيل: ﴿إِذَا وَقَبَ ۝٣﴾ و﴿إِذَا حَسَدَ ۝٥﴾، ولم يقع تقييد في الاستعاذة من شر السحرة، وجاء كل من ذلك على ما يجب ويناسب، ولا يمكن خلافه، والله أعلم.



(١) وقد فسر شيخ الإسلام ابن تيمية الحسد بأنه كراهية رؤية النعمة على الغير، فمجرد الكراهية حسد.

(٢) في (نسخة): [الحساد].

(٣) أبو بكر ابن العربي (٤٦٨ ـ ٥٤٣هـ/ ١٠٧٦ ـ ١١٤٨م): هو محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الإشبيلي المالكي، أبو بكر ابن العربي، قاض، من حفاظ الحديث، ولد في إشبيلية، ورحل إلى المشرق، وبرع في الأدب، وبلغ رتبة الاجتهاد في علوم الدين، وصنف كتبًا في الحديث والفقه والأصول والتفسير والأدب والتاريخ، وولي قضاء إشبيلية، ومات بقرب فاس، ودفن بها، قال ابن بشكوال: ختام علماء الأندلس وآخر أئمتها وحفاظها، من كتبه: «العواصم من القواصم»، و«عارضة الأحوذي في شرح الترمذي» و«أحكام القرآن»، و«القبس في شرح موطأ ابن أنس» و«الناسخ والمنسوخ» و«المسالك على موطأ مالك» و«الإنصاف في مسائل الخلاف» و«أعيان الأعيان» و«المحصول» في أصول الفقه، و«كتاب المتكلمين» و«قانون التأويل». (الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ٦/ ٢٣٠).

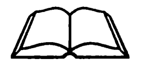


سورة قل أعوذ برب الناس

● **قوله تعالى:** ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١﴾ [الناس] إلى آخر السورة.

يسأل عن تكرر الناس في قوله تعالى: ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ۝٣﴾ [الناس]؟ وما وجه ذلك؟

والجواب، أن التبعية في «ملك الناس» على عطف البيان، ولا تحسن فيه الإضافة إلى الضمير؛ لأن ذلك يؤدي إلى تعرف الاسمين بضمير الأول الذي عليه حملهما، فكأن يكون الأول في حكم الأعرف من اللفظ التابع له وذلك عكس ما عليه عطف البيان، أما إذا أضيف التابع لما أضيف إليه متبوعه فإنه إذ ذاك لا يكون مساويًا له، وذلك هو الجاري المطرد في هذا الضرب من التوابع ـ أعني: أن يكون في الأغلب الكثير مساويًا للأول أو أعرف ـ فلهذا جاء مضافًا إلى الظاهر هنا[1]، والله أعلم.



(١) في (أ) و(ب): [منها].

مصادر تحقيق هذا الكتاب

حرف الهمزة

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، للدمياطي، تحقيق: الضباع، طبع مصر.
- الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، دار المعرفة، بيروت.
- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، ابن بلبان.
- الأجناس من كلام العرب، وما اشتبه في اللفظ واختلف في المعنى، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، دار الفضيلة، مصر.
- أحكام القرآن، للجصاص، دار الكتاب العربي، بيروت.
- أحكام القرآن، لابن العربي، دار المعرفة، بيروت.
- أحكام القرآن للكيا الهراسي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة ببيروت ١٩٨٢م.
- أدب الكاتب للصولي، دار الباز، مكة المكرمة.
- أدب الفقهاء، عبد الله كنون، دار الكتاب اللبناني.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، تحقيق: د. مصطفى النماس، طبع مصر.
- الأزمنة والأمكنة، المرزوقي (أبو علي أحمد بن محمد)، مطبعة مجلس دائرة المعارف، حيدر آباد الدكن (الهند)، ١٣٣٢هـ.
- الأزهيَّة في معاني الحروف، الهروي (علي بن محمد)، تحقيق: عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١، ١٩٨١م.
- أساس البلاغة، للزمخشري، دار صادر ١٩٧٩م.
- الاستيعاب، لابن عبد البر، مكتبة الرياض الحديثة.
- أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه د. عبد الحميد هنداوي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.

- **أسرار العربية**، عبد الرحمٰن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ط١، ١٩٥٧م.
- **أسماء خيل العرب وأنسابها وفرسانها**، للغندجاني، تحقيق: محمد علي سلطاني، مؤسسة الرسالة.
- **الأسماء والصفات**، للبيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز**، للعز بن عبد السلام، المكتبة العلمية، بيروت.
- **الأشباه والنظائر في الفقه**، لابن نجيم، دار الكتب العلمية.
- **الأشباه والنظائر في النحو**، للسيوطي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر.
- **الأشباه والنظائر**، للثعالبي، تحقيق: محمد المصري، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- **الأشباه والنظائر للخالديين**، تحقيق: الدكتور السيد محمد يوسف، القاهرة ١٩٥٨م.
- **الاشتقاق**، لابن دريد، تحقيق: عبد السلام هارون، مؤسسة الخانجي بمصر، مطبعة السُّنَّة المحمدية ١٩٥٨م.
- **اشتقاق الأسماء**، للأصمعي، تحقيق: د. رمضان ود. صلاح الدين، القاهرة.
- **الإصابة في تمييز الصحابة**، لابن حجر، مكتبة الرياض الحديثة.
- **إصلاح المنطق**، لابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط٣، ١٩٧٠م.
- **الأصمعيات**، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط٣.
- **الأصول في النحو**، لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة.
- **الأضداد**، للأصمعي (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد) نشرها الدكتور أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية ببيروت ١٩١٢م، طبعة مصورة.
- **الأضداد**، للتوزي، تحقيق: الدكتور محمد حسين آل ياسين، (مجلة المورد العراقية، م٨، ٣، ص:١٦١، دار الجاحظ ١٩٦٩م).
- **الأضداد**، لابن السكيت (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد).
- **الأضداد**، لابن الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الكويت ١٩٦٠م.
- **أعجب العجب في شرح لامية العرب**، للزمخشري، دار الوراقة، ط١، ١٣٩٢هـ.

- **إعجاز القرآن**، للباقلاني، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية.
- **إعراب ثلاثين سورة من القرآن**، لابن خالويه، مكتبة هلال، بيروت.
- **إعراب القرآن**، للنحاس، تحقيق: د. زهير زاهد، طبع بغداد.
- **الأعلام**، للزركلي، طبع دمشق.
- **أعلام النبوة**، للماوردي، طبع بيروت.
- **الأغاني**، لأبي الفرج الأصفهاني، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، مؤسسة جمال للطباعة ببيروت.
- **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، للفارقي، تحقيق: سعيد الأفغاني، جامعة بنغازي، ط٢، ١٩٧٤م.
- **الأفعال**، لأبي عثمان المعافري السرقسطي، تحقيق: الدكتور حسين محمد محمد شرف، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٧٥م.
- **الاقتباس من القرآن الكريم**، للثعالبي، تحقيق: ابتسام الصفار، طبع بغداد.
- **الاقتضاب**، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد، الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٨١م.
- **الإكسير في علم التفسير**، للطوخي، تحقيق: د. عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، القاهرة.
- **الألفات** لابن خالويه، تحقيق: د. فرهود، طبع بيروت.
- **الألفاظ الكتابية**، عبد الرحمٰن بن عيسى الهمذاني، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩١م.
- **أمالي ابن الحاجب**، عمرو بن عثمان بن الحاجب، دراسة وتحقيق: فخر سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ودار عمار، عمان، ط١، ١٩٨٩م.
- **أمالي الزجاجي**، تحقيق: عبد السلام هارون، المؤسسة العربية الحديثة بالقاهرة ١٣٨٢هـ
- **الأمالي الشجرية**، حيدر آباد ١٣٤٩هـ، طبعة مصورة، دار المعرفة ببيروت.
- **الأمالي**، للقالي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **أمالي المرتضى**، غرر الفوائد ودرر القلائد، الشريف المرتضى (علي بن الحسين)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٩٦٧م.
- **الأمالي**، لليزيدي، حيدر آباد ١٣٦٩هـ، طبعة مصورة، عالم الكتب ببيروت ومكتبة المتنبي بالقاهرة.

- أمالي يموت بن المزرع، ضمن نوادر الرسائل، تحقيق: إبراهيم صالح، مؤسسة الرسالة.
- الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي (علي بن محمد)، صححه وضبطه وشرح غريبه أحمد أمين وأحمد الزين، منشورات مكتبة الحياة، بيروت.
- الأمثال، لأبي عبيد، تحقيق: الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث بدمشق ١٩٨٠م.
- أمثال العرب، للمفضل الضبي، قدم له وعلق عليه الدكتور إحسان عباس، بيروت ١٩٨١م.
- الأمثال والحكم، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، صححه وعلق عليه فيروز حريرجي، قدم له الدكتور شاكر الفحّام، المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية بدمشق، ط١، ١٩٨٧م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب.
- الانتخاب في أبيات مشكلة الإعراب، لابن عدلان، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة.
- الانتقاء في فضائل الثلاثة أئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم وذكر عيون أخبارهم وأخبار أصحابهم للتعريف بجلالة قدرهم، يوسف بن عبد البر، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الأنساب، للسمعاني، حقق ستة أجزاء منه الشيخ المعلمي اليماني. طبعت في حيدر آباد وحقق آخرون أربعة أخرى منه ولم يتم، ونشر جميعها أمين دمج ببيروت ١٩٨٠م.
- أنساب الخيل في الجاهلية والإسلام، لابن الكلبي، تحقيق: أحمد زكي، الدار القومية، مصر.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية بمصر، ط٤، ١٩٦١م.
- الأنوار ومحاسن الأشعار، الشمشاطي (علي بن محمد): تحقيق: السيد محمد يوسف، راجعه في حواشيه عبد الستار أحمد فراج، وزارة الإعلام في الكويت، ط١، ١٩٧٧م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام (عبد الله جمال الدين بن يوسف)، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م.

- إيضاح الشعر، للفارسي، تحقيق: د. خليل هنداوي، دار القلم، دمشق.
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ، لابن الأنباري، تحقيق: محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧١م.
- الإيضاح في علوم البلاغة، للقزويني، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي مؤسسة المختار، مصر.

حرف الباء

- البارع في اللغة، لأبي علي القالي، تحقيق: هاشم الطعان، مكتبة النهضة، بغداد.
- البئر، لابن الأعرابي، تحقيق: رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت.
- بحر العلوم في التفسير، لأبي الليث السمرقندي، تحقيق: عبد الرحيم الزقة، بغداد.
- البحر المحيط، لأبي حيان، دار الفكر، بيروت.
- البخلاء، للجاحظ، تحقيق: طه الحاجري، دار المعارف بمصر، ط٤، ١٩٧١م.
- بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية، دار الكتاب العربي، بيروت.
- البداية والنهاية، ابن كثير (إسماعيل بن عمر)، عناية د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت.
- البديع في البديع، لأسامة بن منقذ، تحقيق: عبد الأمير علي مهنا، دار الكتب العلمية.
- البرصان والعرجان والعميان والحولان، الجاحظ (عمرو بن بحر)، تحقيق: محمد مرسي الخولي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨١م.
- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر.
- البصائر والذخائر، أبو حيان التوحيدي (علي بن محمد)، تحقيق: إبراهيم الكيلاني، مكتبة أطلس ومطبعة الإنشاء، دمشق.
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، للفيروزآبادي، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية.
- كتاب البغال، الجاحظ (عمرو بن بحر)، قدم له وبوبه وشرحه علي أبو ملحم، دار مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩١م.
- بغية الوعاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر ١٩٦٤م.

- **بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد**، للقاضي عياض، تحقيق: صلاح الدين بن أحمد الأدلبي وصاحبيه، المملكة المغربية ١٩٧٥م.
- **بقية أشعار الهذليين**، برلين، ١٨٨٤م.
- **بلاغات النساء**، لابن طيفور، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة الفضيلة، مصر.
- **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث**، أبو البركات بن الأنباري (عبد الرحمٰن بن محمد)، تحقيق: رمضان عبد التواب، نشر مركز تحقيق التراث في وزارة الثقافة في الجمهورية العربية المتحدة، ١٩٧٠م.
- **بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب**، الألوسي (محمود شكري)، تحقيق: بهجت الأثري، طبعة الرحمانية، مصر، ١٩٢٤م.
- **بهجة المجالس وأنس المجالس وشحذ الذاهن والهاجس**، ابن عبد البر (يوسف بن عبد الله)، تحقيق: محمد مرسي الخولي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **البيان في غريب إعراب القرآن**، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق: الدكتور طه عبد الحميد طه، دار الكاتب العربي بالقاهرة ١٩٦٩م.
- **البيان والتبيين**، للجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بمصر ط٤، ١٩٧٥م.

حرف التاء

- **تأويل مشكل القرآن**، لابن قتيبة شرحه ونشره السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية.
- **تاج العروس**، للزبيدي، المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦هـ، طبعة مصورة.
- **تاريخ ابن خلدون**، مؤسسة جمال للطباعة والنشر.
- **تاريخ الإسلام**، الذهبي (محمد بن أحمد)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.
- **تاريخ بغداد**، الخطيب البغدادي (أحمد بن علي)، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
- **تاريخ الأدب العربي**، لبروكلمان، ترجمة: عدد من الباحثين، دار المعارف.
- **تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك)**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط٤، ١٩٧٩م.
- **تاريخ العلماء النحويين**، للتنوخي، تحقيق: د. عبد الفتاح الحلو، جامعة الإمام بالرياض.

- **التبصرة في القراءات السبع**، لمكي القيسي، تحقيق: محمد غوث الندوي، الدار السلفية، الهند.
- **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**، لابن حجر، تحقيق: علي محمد البجاوي، المؤسسة المصرية.
- **التبيان بشرح ديوان المتنبي**، للعكبري، دار المعرفة، بيروت.
- **التبيان في إعراب القرآن (وهو إملاء ما منَّ به الرحمٰن)**، للعكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، مصر ١٩٧٦م.
- **التبيان في المعاني والبيان**، لشرف الدين الطيبي، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي المكتبة التجارية، مكة المكرمة.
- **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان**، لابن مكي الصقلي، تحقيق: الدكتور عبد العزيز مطر، دار المعارف بمصر، ط٢، ١٩٨١م.
- **تحسين القبيح وتقبيح الحسن**، للثعالبي، تحقيق: شاكر العاشور، وزارة الأوقاف، بغداد.
- **تحفة الراكع الساجد**، للجراعي، طبع المكتب الإسلامي.
- **تحفة المجالس ونزهة المجالس**، السيوطي (عبد الرحمٰن بن أبي بكر)، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٠٨م.
- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، ابن هشام (عبد الله بن يوسف)، تحقيق وتعليق: عباس مصطفى الصالحي، المكتبة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
- **تذكرة الحفاظ**، للذهبي، طبع بيروت.
- **التذكرة السعدية في الأشعار العربية**، العبيدي (محمد بن عبد الرحمٰن)، تحقيق: عبد الله الجبوري، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ط١، ١٩٨١م.
- **تذكرة النحاة**، أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي، تحقيق: عفيف عبد الرحمٰن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
- **الترغيب والترهيب**، للمنذري، تحقيق: مصطفى محمد عمارة، دار إحياء التراث العربي ط٣، ١٩٦٨م.
- **تزيين الأسواق في أخبار العشاق**، داود بن عمر الأنطاكي، دار حمد ومحيو، بيروت، ط١، ١٩٧٢م.
- **التعازي والمراثي**، للمبرد، تحقيق: إبراهيم الجمل، مكتبة النهضة مصر، القاهرة.

- تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، مطبعة السعادة بمصر، طبعة مصورة، دار الفكر ببيروت ١٩٧٨م.
- تفسير الرازي، طبع بيروت.
- تفسير روح البيان، للبرسوي، دار إحياء التراث العربي.
- تفسير روح المعاني، للألوسي، دار إحياء التراث العربي.
- تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن)، المطبعة الخيرية بمصر ١٣٣٠هـ، طبعة مصورة.
- تفسير غريب القرآن، لابن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة ١٩٥٨م، طبعة مصورة.
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، دار الكتب المصرية ١٩٦٧م، طبعة مصورة.
- تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم)، ط. المكتبة التوفيقية، مصر.
- تفسير الماوردي، تحقيق: خضر محمد خضر، طبع الكويت.
- تفسير الراغب الأصفهاني، مخطوطة تركيا.
- تفسير غريب القرآن، لابن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية.
- تفسير ابن أبي حاتم، الجزء الأول والثاني، تحقيق: بعض الدارسين في جامعة أم القرى، طبع مكتبة الدار بالمدينة.
- تفسير المهائمي، طبع الهند.
- التفسير والمفسرون، للذهبي، دار الكتب، القاهرة.
- تصحيح الفصيح، لابن درستويه، تحقيق: عبد الله الجبوري، طبع بغداد.
- تقريب التهذيب، لابن حجر، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا.
- التكلمة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: كاظم المرجان، الموصل.
- التكملة والذيل والصلة، للصغاني، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، دار الكتب المصرية ١٩٧٠م.
- تفصيل النشأتين الراغب الأصفهاني، تحقيق: عبد المجيد النجار، دار الغرب.
- التلخيص في علوم البلاغة، للقزويني، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تمام المتون، بشرح رسالة ابن زيدون، للصفدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية.

- التمثيل والمحاضرة، للثعالبي، تحقيق: د. عبد الفتاح الحلو، مكتبة عيسى البابي الحلبي.
- تمثال الأمثال، للعبدري، تحقيق: الدكتور أسعد ذبيان، دار المسيرة ببيروت ١٩٨٢م.
- التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه، لأبي عبيد البكري، دار الكتب المصرية ١٩٢٦م.
- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، عبد الله بن بري، تحقيق: مصطفى حجازي وغيره، نشر مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط٢، ١٩٨٠ ـ ١٩٨١م.
- التنبيهات، لعلي بن حمزة، (مع المنقوص والممدود للفراء) تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار المعارف بمصر ١٩٦٧م.
- تنزيه الشريعة المرفوعة، لابن عراق الكناني، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تهذيب الأسماء واللغات، للنووي، عنيت بنشره إدارة الطباعة المنيرية، طبعة مصورة.
- تهذيب إصلاح المنطق، للتبريزي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة ببيروت ١٩٨٣م.
- تهذيب تاريخ دمشق الكبيرة، علي بن الحسن الشافعي، هذبه ورتبه: عبد القادر بدران، دار المسيرة، بيروت، ط١، ١٩٧٩م.
- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مراجعة محمد علي النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، ط١، ١٩٦٤م.
- تهذيب الألفاظ، لابن السكيت، نشر لويس شيخو، بيروت.

حرف الثاء

- ثلاثة كتب في الأضداد، للأصمعي، وللسجستاني، ولابن السكيت، نشرها أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية ببيروت ١٩١٢م، طبعة مصورة.
- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، للثعالبي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٦٥م.
- ثمرات الأوراق في المحاضرات، لابن حجة الحموي، دار الكتب العلمية.

حرف الجيم

- الجامع الصغير، للسيوطي، بتحقيق: الشيخ الألباني (والصحيح والضعيف) ط. المكتب الإسلامي.

- **جامع العلوم والحكم**، لابن عبد البر، دار الكتب العلمية.
- **الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي**، لمعافى بن زكريا النهرواني الجريري، تحقيق: الدكتور محمد مرسي الخولي، بيروت ١٩٨١م.
- **جمع الجواهر في الملح والنوادر**، إبراهيم بن علي الحصري القيرواني، حققه وضبطه وفصل أبوابه ووضع فهارسه: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط٢.
- **الجمل في النحو المنسوب**، للخليل تحقيق: د. قباوة، مؤسسة الرسالة.
- **الجمان في تشبيهات القرآن**، لابن ناقيا، تحقيق: د. محمود أبو ناجي.
- **جمهرة أشعار العرب**، للقرشي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر، ط١، ١٩٦٧م.
- **جمهرة الأمثال**، لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش المؤسسة العربية الحديثة بالقاهرة، ط١، ١٩٦٤م.
- **جمهرة أنساب العرب**، لابن حزم، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط٤، ١٩٧٧م.
- **جمهرة اللغة**، لابن دريد، حيدر آباد ١٣٤٤هـ، طبعة مصورة.
- **الجنى الداني في حروف المعاني**، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نبيل فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م.
- **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب**، الإمام علاء الدين بن علي الإربلي، صنعة إميل بديع يعقوب، دار النفائس، بيروت، ط١، ١٩٩١م.
- **جواهر الألفاظ**، لقدامة بن جعفر، دار الباز، مكة المكرمة.

حرف الحاء

- **حاشية على بانت سعاد**، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: نظيف محرم خواجة، دار النشر فرانزشتاينر بفيسبادن ١٩٨٠م.
- **حاشية الأمير على مغني اللبيب**، طبع مكتبة عيسى البابي الحلبي.
- **حاشية الشيخ زاده على البيضاوي**، المكتبة الإسلامية.
- **حاشية الشنشوري**، على شرح الرحبية في الفرائض، عالم الكتب، بيروت.
- **حاشية يس على التصريح**، مطبوع مع شرح التصريح على التوضيح.
- **الحث على العلم**، لأبي هلال العسكري، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، الفضيلة، مصر.

- **حجة القراءات**، لأبي زرعة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٧٩م.
- **الحجة في القراءات السبع**، لابن خالويه، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار الشروق ببيروت، ط٢، ١٩٧٧م.
- **الحجة للقراء السبعة**، للفارسي، تحقيق: القهوجي وإخوانه، دار المأمون، دمشق.
- **حدائق الأزاهر**، ابن عاصم الأندلسي (محمد بن محمد)، تحقيق: عفيف عبد الرحمٰن، دار المسيرة، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- **حذف من نسب قريش**، لمؤرج السدوسي، تحقيق: الدكتور صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد ببيروت، ط٢، ١٩٧٦م.
- **الحروف**، لأبي الحسين المزني، تحقيق: د. محمود حسين، ود.محمد حسن عواد، دار الفرقان.
- **حروف المعاني**، للزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة.
- **الحلل في شرح أبيات الجمل**، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: الدكتور مصطفى إمام، دار الكتب المصرية للطباعة بالقاهرة ١٩٧٩م.
- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، الأصبهاني (أحمد بن عبد الله)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٩٨٠م.
- **حلية المحاضرة في صناعة الشعر**، لأبي علي محمد بن الحسن بن المظفر الحاتمي، تحقيق: الدكتور جعفر الكتابي، بغداد ١٩٧٩م.
- **حماسة البحتري**، (الوليد بن عبيد)، اعتنى بضبطه لويس شيخو، بيروت.
- **الحماسة البصرية**، للبصري، تحقيق: مختار الدين أحمد، حيدر آباد ١٩٦٤م، طبعة مصورة.
- **الحماسة ابن الشجري**، لابن الشجري، تحقيق: عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي، منشورات وزارة الثقافة بدمشق ١٩٧٠م.
- **الحيوان**، للجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ط٢، ١٩٦٥م.

حرف الخاء

- **خاص الخاص**، الثعالبي (عبد الملك بن محمد)، قدم له حسن أمين، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، للبغدادي، بولاق ١٢٩٩هـ، طبعة مصورة.

- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ١٩٥٢م.
- الخصائص الكبرى، للسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- خلق الإنسان، للأصمعي (ضمن الكنز اللغوي)، تحقيق: أوغست هفنر، بيروت ١٩٠٣م.
- خلق الإنسان، لثابت بن أبي ثابت، تحقيق: عبد الستار فراج، الكويت ١٩٦٥م.
- الخليل، للأصمعي، تحقيق: الدكتور نوري حمودي القيسي، فصلة مستلة من مجلة كلية الآداب، العدد ١٢، مطبعة الحكومة ببغداد.

حرف الدال

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي أبو صالح، مؤسسة الرسالة.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي، دار الفكر، بيروت.
- دراسات في الأدب العربي، غوستاف غرنباوم، ترجمة الدكتور إحسان عباس وصحبه، دار الحياة، بيروت ١٩٥٩م.
- درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر ١٩٧٥م.
- الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة، لحمزة الأصبهاني، تحقيق: عبد المجيد قطامش، دار المعارف بمصر ١٩٧٢م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، الشنقيطي (أحمد بن الأمين)، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط١، ١٩٨١م، وطبعة دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٩٧٣م.
- دلائل الإعجاز، للجرجاني، تحقيق: العلامة الشيخ محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٤م.
- ديوان إبراهيم بن هرمة، تحقيق: محمد نفاع وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٦٩م.
- ديوان ابن أحمر، شعر عمرو بن أحمر.
- ديوان أبي زبيد الطائي، ضمن كتاب «شعراء إسلاميون» تحقيق: د. نوري حمودي القسي، دار الكتب.
- ديوان الأحوص (شعر الأحوص)، جمعه وحققه: عادل سليمان جمال، الهيئة المصرية للتأليف والنشر ١٩٧٠م.

- ديوان الأخطل (شعر الأخطل)، صنعة السكري، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة ببيروت، ط٢، ١٩٧٩م.
- ديوان الأخنس بن شهاب، ضمن «شعراء النصرانية».
- ديوان الأدب، للفارابي، تحقيق: الدكتور أحمد مختار عمر، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٤م.
- ديوان إسحاق الموصلي، تحقيق: ماجد أحمد العربي، مطبعة الإيمان، بغداد، ط١، ١٩٧٠م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: عبد الكريم الدجيلي، بغداد ١٩٥٤م.
- ديوان أبي العتاهية، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ديوان أبي نواس، تصحيح عبد المجيد الغزالي، دار الكتاب العربي.
- ديوان الأسود بن يعفر، صنعة نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، ط١.
- ديوان أشجع بن عمرو السلمي، جمع خليل بنيان الحسون، دار المسيرة، بيروت، ط١، ١٩٨١م.
- ديوان الأشهب بن رميلة، ضمن «شعراء أمويون».
- ديوان الأعشى، شرح وتعليق: الدكتور محمد محمد حسين، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع ببيروت ١٩٦٨م.
- ديوان الأعشين، الصبح المنير.
- ديوان الأغلب العجلي (حياته وشعره)، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي، فرزة من مجلة المجمع العلمي العراقي م٣١/ ٣ تموز ١٩٨٠م.
- ديوان الأفوه الأودي (ضمن الطرائف الأدبية)، تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٧م، طبعة مصورة عنها، دار الكتب العلمية ببيروت.
- ديوان الأقيشر الأسدي (المغيرة بن عبد الله)، جمع وتحقيق: خليل الدويهي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩١م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط٣، ١٩٦٩م.
- ديوان أمية بن أبي الصلت، صنعة الدكتور عبد الحفيظ السطلي، المطبعة التعاونية بدمشق، ط٢، ١٩٧٧م.
- ديوان أنس بن زنيم، ضمن «شعراء أمويون».

- **ديوان أوس بن حجر**، تحقيق: الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر ببيروت، ط٣، ١٩٧٩م.
- **ديوان أيمن بن خريم**، جمع: الطيب العياش، مجلة حوليات الجامعة التونسية، العدد التاسع، تونس، ١٩٧٢م.
- **ديوان باعث بن صريم**، ضمن «ديوان بني بكر».
- **ديوان البحتري**، «الوليد بن عبيد»، دار صادر، بيروت.
- **ديوان بشار بن برد**، تحقيق: الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، القاهرة، ١٩٥٠ - ١٩٦٦م.
- **ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي**، تحقيق: عزة حسن، منشورات دار الثقافة، دمشق، ط٢، ١٩٧٢م.
- **ديوان البحتري**، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، دار المعارف بمصر ط٢، ١٩٧٢م.
- **ديوان بشر بن أبي خازم**، تحقيق: الدكتور عزة حسن، منشورات وزارة الثقافة بدمشق ط٢، ١٩٧٢م.
- **ديوان ابن بسام**، ضمن «شعراء عباسيون».
- **ديوان بني بكر في الجاهلية**، جمع وشرح وتحقيق ودراسة: عبد العزيز نبوي، دار الزهراء، القاهرة، ط١، ١٩٨٩م.
- **ديوان تأبط شرًا (شعر تأبط شرًا)**، تحقيق: سليمان داود القرغولي وجبار تعبان جاسم، النجف ١٩٧٣م.
- **ديوان أبي تمام**، بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد عبده عزام، دار المعارف بمصر، ط٣، ١٩٧٢م.
- **ديوان تميم بن مقبل**، تحقيق: عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم في وزارة الثقافة، والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٦٢م.
- **ديوان توبة بن الحمير**، تحقيق وتعليق: خليل إبراهيم العطية، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٨م.
- **ديوان ثابت بن قطنة**، شعر ثابت بن قطنة العتكي.
- **ديوان جحدر العكلي**، «شعراء أمويون».
- **ديوان جران العود**، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٣١م.
- **ديوان جرير**، بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: الدكتور نعمان محمد أمين طه، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩م.

- **ديوان أبي جلدة اليشكري**، ضمن «شعراء أمويون».
- **ديوان جميل**، جمع وتحقيق: الدكتور حسين نصار، دار مصر للطباعة، ط٢، ١٩٦٧م.
- **ديوان حاتم الطائي، دار صادر بيروت.**
- **ديوان الحادرة**، تحقيق: الدكتور ناصر الدين الأسد، دار صادر ببيروت ١٩٧٣م.
- **ديوان الحارث بن حلزة**، جمع وتحقيق وشرح: إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩١م.
- **ديوان الحارث بن خالد المخزومي (شعر الحارث)**، جمع وتحقيق: الدكتور يحيى الجبوري، النجف ١٩٧٢م.
- **ديوان حارثة بن بدر**، «شعراء أمويون».
- **ديوان حسان بن ثابت**، تحقيق: الدكتور سيد حنفي حسنين، القاهرة ١٩٧٤م.
- **ديوان الحسين بن مطير**، شعر الحسين بن مطير.
- **ديوان الحطيئة**، بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، تحقيق: نعمان أمين طه، مكتبة البابي الحلبي بمصر، ط١، ١٩٥٨م.
- **ديوان الحماسة**، تأليف أبي تمام، برواية الجواليقي، تحقيق: الدكتور عبد المنعم أحمد صالح العراق ١٩٨٠م.
- **ديوان حميد بن ثور**، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية ١٩٥١م، نسخة مصورة عنها. الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة ١٩٦٥م.
- **ديوان أبي حية النميري (شعر أبي حية)**، جمعه وحققه: الدكتور يحيى الجبوري، وزارة الثقافة بدمشق ١٩٧٥م.
- **ديوان الخرنق بنت هفان**، تحقيق: الدكتور حسين نصار، دار الكتب المصرية ١٩٦٩م.
- **ديوان الخريمي**، جمعه وحققه: علي جواد الطاهر ومحمد جبار المعيبد، دار الكتاب الجديد بيروت ١٩٧١م.
- **ديوان خفاف بن ندبة السلمي**، جمعه وحققه: الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٦٧م.
- **ديوان الخنساء**، دار صادر بيروت.
- **ديوان الخوارج شعرهم خطبهم رسائلهم**، جمعه وحققه: نايف معروف، دار المسيرة، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.
- **ديوان أبي دؤاد الإيادي**، دراسات في الأدب العربي.

- ديوان دريد بن الصمة، جمع وتحقيق: محمد خير البقاعي، قدم له شاكر الفحام، دار قتيبة، دمشق، ١٩٨١م.
- ديوان دعبل بن الخزاعي، جمعه وحققه: الدكتور محمد يوسف نجم، دار الثقافة، بيروت ١٩٦٢م.
- ديوان ابن الدمينة، تحقيق: أستاذنا أحمد راتب النفاخ، دار العروبة بالقاهرة ١٣٧٩هـ.
- ديوان أبي دهبل الجمحي، رواية أبي عمرو الشيباني، تحقيق: عبد العظيم عبد المحسن، النجف ١٩٧٢م.
- ديوان ذي الإصبع العدواني، «حرثان بن محرث»، جمعه وحققه: عبد الوهاب محمد علي العدواني، محمد نايف الدليمي، ساعدت وزارة الإعلام العراقية في نشره، الموصل، ١٩٧٣م.
- ديوان ذي الرمة، بشرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي، تحقيق: الدكتور عبد القدوس أبو صالح، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٢م.
- ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.
- ديوان الراعي النميري، تحقيق: راينهرت فايبرت، منشورات المعهد الألماني ببيروت ١٩٨٠م.
- ديوان رؤبة، جمعه وحققه: وليم بن الورد، ليبسك ١٩٠٣م، نسخة مصورة عنها، دار الآفاق الجديدة ببيروت ١٩٧٩م.
- ديوان ربيعة الرقي (شعر ربيعة الرقي)، صنعه زكي ذاكر العاني، منشورات وزارة الثقافة بدمشق ١٩٨٠م.
- ديوان ربيعة بن مقروم الضبي، ضمن «شعراء إسلاميون».
- ديوان ابن رشيق القيرواني (الحسن بن رشيق)، جمعه ورتبه عبد الرحمٰن ياغي، دار الثقافة، بيروت، ١٩٨٩م.
- ديوان ابن الرومي (علي بن العباس)، شرح وتحقيق: عبد الأمير علي مهنا، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩١م.
- ديوان الرماح بن ميادة، تحقيق: د. جميل حداد، طبع مجمع اللغة العربية، دمشق.
- ديوان الزبرقان بن بدر، شعر الزبرقان بن بدر.

- ديوان أبي زبيد الطائي، جمعه وحققه: الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٧م.
- ديوان زفر بن الحارث الكلابي، تحقيق: نوري حمودي القيسي، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ٣٥، ج١ (كانون الثاني ١٩٨٤م).
- ديوان زهير بن أبي سلمى (شرح شعر زهير)، صنعة ثعلب، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة بيروت ١٩٨٢م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى (شعر زهير)، صنعة الأعلم الشنتمري، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٨٠م.
- ديوان زياد الأعجم، شعر زياد الأعجم.
- ديوان زيد الخيل الطائي، شعر زيد الخيل الطائي.
- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتاب المصرية ١٩٥٠م.
- ديوان أبي سعد المخزومي، شعر أبي سعد المخزومي.
- ديوان سلامة بن جندل، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب ١٩٦٨م.
- ديوان السليك بن السلكة، دراسة وجمع وتحقيق: حميد آدم تويلي وكامل سعيد عواد، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٨٤م.
- ديوان السمهري العكلي، ضمن «شعراء أمويون».
- ديوان السموأل (مع ديوان عروة بن الورد)، دار صادر بيروت.
- ديوان سويد بن أبي كاهل، جمع وتحقيق: شاكر العاشور، مراجعة: محمد جبار المعيبد، ساعدت وزارة الإعلام العراقية على نشره بغداد، ط١، ١٩٧٢م.
- ديوان الشافعي، (محمد بن إدريس)، جمع وتحقيق وشرح: إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩١م.
- ديوان شبيب بن البرصاء، «شعراء أمويون».
- ديوان الشريف الرضي، (محمد بن الحسين)، بعناية: محمد سليم اللبابيدي، طبعة الأدبية، بيروت، ١٩٦٧م.
- ديوان الشماخ بن ضرار، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر، ط١، ١٩٦٨م.
- ديوان الشمردل اليربوعي، ضمن «شعراء أمويون».

- **ديوان الشَّنفري**، (عمر بن مالك)، جمع وتحقيق وشرح: إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٩١م.
- **ديوان الصبابة**، أحمد بن حجلة المغربي، دار حمد ومحيو، بيروت (مطبوع مع كتاب تزيين الأسواق في أخبار العشاق)، ط١، ١٩٧٢م.
- **ديوان صخر الغي بن عبد الله**، ضمن «شرح أشعار الهذليين».
- **ديوان صريع الغواني (شعر صريع..)**، تحقيق: الدكتور سامي الدهان، دار المعارف بمصر، ط٢، ١٩٧٠م.
- **ديوان أبي طالب**، (عبد مناف بن عبد المطلب)، جمعه وعلق عليه: عبد الحق العاني، دار كوفان للنشر، المملكة المتحدة، فنلندا، ط١، ١٩٩١م.
- **ديوان طرفة بن العبد**، بشرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٥م.
- **ديوان الطرماح**، حققه: الدكتور عزة حسن، مطبوعات وزارة الثقافة بدمشق ١٩٦٨م.
- **ديوان طريح بن إسماعيل الثقفي**، «شعراء أمويون».
- **ديوان الطغرائي**، (الحسين بن علي)، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، ١٣٠٠هـ.
- **ديوان طفيل الغنوي**، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الكتب الجديد ببيروت ١٩٦٨م.
- **ديوان عامر بن الطفيل**، دار صادر ودار بيروت، بيروت ١٩٦٣م.
- **ديوان العباس بن الأحنف**، دار صادر بيروت ١٩٧٨م.
- **ديوان العباس بن مرداس**، جمعه وحققه: الدكتور يحيى الجبوري، دار الجمهورية ببغداد ١٩٦٨م.
- **ديوان عبد الرحمٰن بن حسان**، شعر عبد الرحمٰن بن حسان.
- **ديوان عبد الله بن الزبعري**، (شعر عبد الله..) تحقيق: الدكتور يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨١م.
- **ديوان عبد الله بن الزبير**، جمع وتحقيق: الدكتور يحيى الجبوري، دار الحرية، بغداد ١٩٧٤م.
- **ديوان عبد الله بن معاوية**، جمعه عبد الحميد الراضي، مؤسسة الرسالة ببيروت ١٩٧٥م.
- **ديوان عبدة بن الطبيب (شعر عبدة...)**، جمع وتحقيق: الدكتور يحيى الجبوري، دار التربية للطباعة، بغداد ١٩٧٢م.

- **ديوان عبيد بن الأبرص**، دار صادر، بيروت.
- **ديوان عبيد بن أيوب العنبري**، شعراء أمويون.
- **ديوان عبيد الله بن الحر**، شعراء أمويون.
- **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات**، تحقيق وشرح: الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ١٩٥٨م.
- **ديوان العتابي**، (كلثوم بن عمرو)، ضمن كتاب «في فلك أبي نواس».
- **ديوان أبي العتاهية**، تحقيق: الدكتور شكري فيصل، مطبعة جامعة دمشق ١٩٦٥م.
- **ديوان العجاج**، بشرح الأصمعي، تحقيق: الدكتور عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس بدمشق ١٩٧١م.
- **ديوان العجير السلولي**، (مجلة المورد العراقية، المجلد الثامن، العدد الأول ١٩٧٩م، ص(٢٠٧ ـ ٢٤٢).
- **ديوان عدي بن زيد**، حققه وجمعه: محمد عبد الجبار المعيبد، دار الجمهورية ببغداد ١٩٦٥م.
- **ديوان العديل بن الفرخ**، شعراء أمويون.
- **ديوان العرجي**، (عبد الله بن عمر)، شرحه وحققه: خضر الطائي ورشيد العبيدي، الشركة الإسلامية للطباعة والنشر بغداد، ط١، ١٩٥٦م.
- **ديوان عروة بن أذينة**، شعر عروة بن أذينة.
- **ديوان عروة بن حزام**، شعر عروة بن حزام.
- **ديوان عروة بن الورد**، دار صادر، بيروت.
- **ديوان أبي العلاء المعري**، لزوم ما لا يلزم.
- **ديوان علقمة الفحل**، بشرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: لطفي الصقال ودرية الخطيب، دار الكتاب العربي بحلب، ط١، ١٩٦٩م.
- **ديوان علي بن جبلة (العكوك)**، شعر علي بن جبلة.
- **ديوان علي بن الجهم**، تحقيق: خليل مردوم بك، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١.
- **ديوان الإمام علي بن أبي طالب**، جمع نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **ديوان عمر بن أبي ربيعة (شرح ديوان عمر..)**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، نسخة مصورة، دار الأندلس ببيروت.

- ديوان عمر بن لجأ (شعر عمر..)، حققه وجمعه: الدكتور يحيى الجبوري، بغداد ١٩٧٦م.
- ديوان عمران بن حطّان، ضمن «ديوان الخوارج».
- ديوان عمرو بن أحمر الباهلي (شعر عمرو..)، جمعه وحققه: الدكتور حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- ديوان عمرو بن الأهتم، شعر عمرو بن الأهتم.
- ديوان عمرو بن شأس الأسدي، تحقيق وجمع: الدكتور يحيى الجبوري، النجف ١٩٧٦م.
- ديوان عمرو بن قميئة، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، وزارة الإعلام، مطبعة الجمهورية ببغداد ١٩٧٣م.
- ديوان عمرو بن كلثوم، جمع وتحقيق: إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩١م.
- ديوان عمرو بن معديكرب الزبيدي، شعر عمرو بن معديكرب.
- ديوان عنترة، تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي بدمشق ١٩٧٠م.
- ديوان عويف القوافي، شعراء أمويون.
- ديوان أبي فراس الحمداني، (الحارث بن سعيد)، تحقيق: محمد التونجي، منشورات المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية بدمشق، ط١، ١٩٨٧م.
- ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت.
- ديوان القتال الكلابي، حققه: الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة ببيروت ١٩٦١م.
- ديوان القطامي، مع شرح الديوان، تحقيق: بارث، ليدن ١٩٠٢م.
- ديوان قطري بن عمرو التميمي، ضمن «شعراء إسلاميون».
- ديوان أبي قيس بن الأسلت، جمعه وحققه: الدكتور حسن محمد باجودة، مكتبة دار التراث، القاهرة ١٩٧٣م.
- ديوان قيس بن الخطيم، عن ابن السكيت وغيره، حققه: الدكتور ناصر الدين الأسد، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ط١، ١٩٦٢م.
- ديوان قيس بن ذريح، جمعه وحققه وشرحه: إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، وطبعة حسين نصار، مكتبة مصر، القاهرة.
- ديوان ابن قيس الرقيات، ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات.
- ديوان قيس بن زهير، تحقيق: عادل جاسم البياتي، النجف، ط١، ١٩٧٢م.

- ديوان كثير عزة، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة ببيروت ١٩٧١م.
- ديوان كعب بن زهير، بشرح السكري، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٠م.
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تحقيق: سامي مكي العاني، مكتبة النهضة ببغداد ١٩٦٦م.
- ديوان كعب بن معدان الأشقري، شعراء أمويون.
- ديوان الكميت بن زيد، شعر الكميت بن زيد الأسدي.
- ديوان الكميت بن معروف الأسدي، ضمن «شعراء مقلّون».
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر ببيروت.
- ديوان لقيط بن يعمر الإيادي، تحقيق: الدكتور عبد المعيد خان، دار الأمانة ومؤسسة الرسالة ببيروت ١٩٧١م.
- ديوان ليلى الأخيلية، جمعه خليل إبراهيم العطية وجليل العطية، دار الجمهورية ببغداد ١٩٦٧م.
- ديوان مالك بن الريب، شعراء أمويون.
- ديوان المتلمس، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، مجلة معهد المخطوطات، القاهرة ١٩٦٨م.
- ديوان متمم بن نويرة، مالك ومتمّم ابنا نويرة اليربوعي، تأليف ابتسام الصفار، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٨م.
- ديوان المتنبي، بشرح العكبري، تحقيق: مصطفى السقا وصحبه، مكتبة البابي الحلبي، القاهرة ١٩٧١م.
- ديوان المتوكل الليثي، شعر المتوكل الليثي.
- ديوان المثقَّب العبديّ، (عابد بن محصن)، تحقيق: حسن كامل الصّيرفي، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد ١٦، القاهرة، ١٩٧٠م.
- ديوان مجنون ليلى، جمعه وحققه: عبد الستار فراج، مكتبة مصر بالقاهرة.
- ديوان أبي محجن الثقفي، صنعة أبي هلال العسكري، نشره الدكتور صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد ببيروت، ط١، ١٩٧٠م.
- ديوان محمد بن بشير، شعر محمد بن بشير الخارجي.
- ديوان محمد بن نمير، شعراء أمويون.
- ديوان المخبل السعدي، (ربيعة أو ربيع أو كعب بن ربيعة)، ضمن «شعراء مقلون».

- **ديوان المرار بن سعيد الفقعسي**، ضمن «شعراء أمويون».
- **ديوان مرة بن همام**، ضمن «ديوان بني بكر».
- **ديوان المرقش الأصغر**، ضمن «ديوان بني بكر».
- **ديوان المرقش الأكبر**، ضمن «ديوان بني بكر».
- **ديوان مروان بن أبي حفصة (شعر مروان..)**، جمعه وحققه: الدكتور حسين عطوان، دار المعارف بمصر ١٩٧٣م.
- **ديوان المزرد بن ضرار**، حققه: خليل إبراهيم العطية، مطبعة أسعد، بغداد ١٩٦٢م.
- **ديوان مسكين الدارمي**، (ربيعة بن عامر)، جمع وتحقيق: خليل إبراهيم العطية وعبد الله الجبوري، مطبعة دار البصري، ط١، ١٩٧٠م.
- **ديوان المسيب بن علس**، ضمن «ديوان بني بكر».
- **ديوان مضرس الربعي**، جمع وتحقيق: خليل إبراهيم العطية وعبد الله الجبوري، مطبعة دار البصري، بغداد، ١٩٧٠م.
- **ديوان مضرس الربعي**، ضمن «شعراء أمويون».
- **ديوان مطيع بن إياس**، ضمن «شعراء عباسيون».
- **ديوان المعاني**، أبو هلال العسكري (الحسن بن عبد الله)، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٢هـ.
- **ديوان ابن المعتز**، (عبد الله بن المعتز)، دار صادر، بيروت.

ديوان معن بن أوس، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي وحاتم الضامن، مطبعة دار الجاحظ ببغداد ١٩٧٧م.

- **ديوان المغيرة بن حبناء**، شعراء أمويون.
- **ديوان ابن مفرغ الحميري**، جمعه وحققه: الدكتور عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٧٥م.
- **ديوان المفضليات**، المفضّل بن محمد الضبّيّ، بعناية يعقوب لايل، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، ط١، ١٩٢٠م.
- **ديوان ابن مقبل**، تحقيق: الدكتور عزة حسن، وزارة الثقافة بدمشق ١٩٦٢م.
- **ديوان ابن مقروم**، ديوان ربيعة بن مقروم الضبي.
- **ديوان ابن ميادة (شعر ابن ميادة)**، جمعه وحققه: الدكتور حنا جميل حداد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٢م.

- ديوان النابغة الجعدي، تحقيق: عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي بدمشق ١٩٦٤م.
- ديوان النابغة الذبياني، صنعة ابن السكيت، تحقيق: الدكتور شكري فيصل، دار الفكر بدمشق ١٩٦٨م.
- ديوان النابغة الذبياني، برواية الأصمعي وغيره، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٧٧م.
- ديوان النجاشي الحارثي، شعر النجاشي الحارثي.
- ديوان نصيب بن رباح (شعر نصيب)، جمعه: الدكتور داود سلوم، مطبعة الإرشاد ببغداد ١٩٦٧م.
- ديوان النعمان بن بشير الأنصاري، عني بنشره وتصحيحه: أبو عبد الله محمد بن يوسف السورتي، المطبع الرحماني، مصر ١٣٣٢هـ.
- ديوان النمر بن تولب (شعر النمر..)، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي، بغداد ١٩٦٩م.
- ديوان نهشل بن حري، ضمن «شعراء مقلون».
- ديوان أبي نواس، حققه: أحمد عبد المجيد الغزالي، نسخة مصورة، دار الكتاب العربي ببيروت.
- ديوان هدبة بن خشرم العذري (شعر هدبة..)، جمعه وحققه: الدكتور يحيى الجبوري، وزارة الثقافة بدمشق ١٩٧٦م.
- ديوان الهذليين، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، نشر الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٦٧م.
- ديوان ابن هرمة، شعر إبراهيم بن هرمة.
- ديوان الوليد بن عقبة، شعراء أمويون.
- ديوان الوليد بن يزيد، حققه: الدكتور حسين عطوان، مكتبة الأقصى بعمان ١٩٧٩م.
- ديوان يزيد بن الحكم الثقفي، شعراء أمويون.
- ديوان يزيد بن الطثرية (شعر يزيد..)، صنعة حاتم صالح الضامن، مطبعة أسعد، بغداد ١٩٧٣م.
- ديوان يزيد بن معاوية، جمع وتحقيق: صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط١، ١٩٨٢م.

- ديوان يزيد بن مفرّغ الحميري، جمع وتنسيق: عبد القدوس صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٢م.

حرف الذال

- الذريعة إلى مكارم الشريعة، للراغب الأصفهاني، راجعه طه عبد الرؤوف سعد، طبع مصر.
- ذيل الأمالي والنوادر، للقالي، دار الكتب المصرية ١٩٢٦م.
- ذيل تاريخ بغداد، لابن النجار، دار الكتب العلمية.
- ذيل تاريخ بغداد، لابن الدبيثي، دار الكتب العلمية.
- ذيل السمط، مطبوع مع سمط اللآلي.

حرف الراء

- ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، للزمخشري، تحقيق: د. سليم النعيمي، وزارة الثقافة، بغداد.
- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي (أحمد بن عبد الرحمٰن)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ١٩٨٢م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد الخراط، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٥م.
- رغبة الآمل من كتاب الكامل، لسيد بن علي المرصفي، مكتبة نهضة مصر، القاهرة.
- الروض الأنف، للسهيلي (مع السيرة النبوية لابن هشام)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، طبعة مصورة، دار المعرفة ببيروت ١٩٧٨م.
- روضة المحبين، لابن القيم، طبع بيروت.
- روضة العقلاء، لابن حبان، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الرياض النضرة في مناقب العشرة، للمحب الطبري، دار الكتب العلمية.

حرف الزاي

- الزاهر، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، دار الرشيد ببغداد ١٩٧٩م.
- الزهد الكبير، للبيهقي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
- الزهد، لأحمد بن حنبل، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الزهد، لابن المبارك، تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت.

- زهر الآداب، للحصري القيرواني، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ط٢، ١٩٦٩م.
- زهر الأكم في الأمثال والحكم، حسن اليوسي، تحقيق: محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط١، ١٩٨١م.
- الزهرة، أبو بكر محمد بن داود الأصبهاني، حققه وقدم له وعلق عليه: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء (الأردن)، ط٢، ١٩٨٥م.
- الزهرة لابن داود الأصفهاني، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار.

حرف السين

- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف المصرية ١٩٧٢م.
- سرّ صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جنِّي، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥م.
- سرح العيون بشرح رسالة ابن زيدون، لابن نباته، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا.
- سمط اللآلي، لأبي عبيد البكري، تحقيق: عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٦م.
- سنن الترمذي، الجزآن ١ ـ ٢، بتحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، والجزآن ٣ ـ ٤، بتحقيق: إبراهيم عطوة عوض، طبعة المكتبة الإسلامية.
- سنن الدارمي، تحقيق: الشيخ محمد أحمد دهمان، دار إحياء السُّنَّة النبوية.
- سنن أبي داود، إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس، حمص ١٩٦٠م.
- سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية ١٩٥٣م.
- سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي، المكتبة التجارية الكبرى بمصر ط٢، ١٩٣٠م.
- سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة ببيروت ط١، ١٩٨١م.
- السيرة النبوية، لابن هشام، تحقيق: مصطفى السقا وصحبه، البابي الحلبي ١٩٣٦م، نسخة مصورة عنها، دار إحياء التراث العربي.

- سيرة عمر بن عبد العزيز، لابن عبد الحكم، تحقيق: أحمد عبيد، المكتبة العربية بدمشق، ط٥، ١٩٦٧م.

حرف الشين

- شذا العرف في فن الصرف، للشيخ الحملاوي، شرحه والمعتني به د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن العماد الحنبلي، دار الآفاق الجديد، بيروت، .
- شذور الذهب، لابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، دار الفكر، دمشق.
- شرح أبيات سيبويه، للأعلم، (المسمى تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب) بهامش الكتب (ط. بولاق) ١٣١٦هـ.
- شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي، تحقيق: الدكتور محمد علي سلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٦م.
- شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، منشورات دار المأمون للتراث بدمشق، ١٩٧٣م.
- شرح اختيارات المفضّل، الخطيب التبريزي (يحيى بن عليّ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.
- شرح أدب الكاتب، لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي، نشرته مكتبة القدسي بالقاهرة ١٣٥٠هـ.
- شرح أشعار الهذليين، للسكري، حققه: عبد الستار أحمد فراج وراجعه محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة بالقاهرة ١٩٦٥م.
- شرح الأشموني، ط. دار إحياء الكتب العربية، بمصر.
- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، وبهامشه حاشية يس بن زين الدين، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه)، القاهرة.
- شرح تنقيح الفصول، للقرافي، دار الفكر، بيروت.
- شرح جوهرة التوحيد، للباجوري، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح الجمل، لابن هشام، تحقيق: د. علي مال الله، عالم الكتب.
- شرح الجمل لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، طبع العراق.
- شرح ديوان امرئ القيس ومعه أخبار المراقسة وأخبارهم في الجاهلية والإسلام، حسن السندوسي، المكتبة التجارية الكبرى، ط٤، ١٩٥٩م، وطبعه دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

• **شرح ديوان الأخطل**، (غياث بن غوث)، صنفه وكتب مقدماته وشرح معانيه وأعد فهارسه إيليا سليم الحاوي، دار الثقافة، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م، وشرح راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٢م.
• **شرح ديوان أبي تمام**، (حبيب بن أوس)، ضبطه وشرحه شاهين عطية، دار الكتب العلمية، بيروت.
• **شرح ديوان الحماسة**، للتبريزي، بولاق ١٢٩٦هـ نسخة مصورة عنها، عالم الكتب ببيروت.
• **شرح ديوان الحماسة**، للمرزوقي، تحقيق: أحمد أمين وعبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٦٧م.
• **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى**، صنعة أبي العباس ثعلب، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، ١٩٤٤م، نشر الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤م.
• **شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس، ط٤، ١٩٨٨م.
• **شرح ديوان المتنبي**، (أحمد بن الحسين)، وضعه عبد الرحمٰن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٠م.
• **شرح ديوان أبي نواس**، (الحسن بن هانئ)، ضبط معانيه وشروحه وأكملها إيليا الحاوي، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ١٩٨٧م.
• **شرح ديوان المفضليات**، لأبي محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، تحقيق: كارلوس يعقوب لايل، مطبعة الآباء اليسوعيين ببيروت ١٩٢٠م، نسخة عنها، مكتبة المثنى ببغداد.
• **شرح الزرقاني للموطأ**، دار المعرفة، بيروت.
• **شرح السلم في المنطق**، للباجوري، طبع مصطفى البابي الحلبي، مصر.
• **شرح السُّنَّة**، للبغوي، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي ١٩٧١م.
• **شرح شافية ابن الحاجب**، لرضي الدين الأستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن وصاحبيه مصر ١٣٥٨هـ نسخة مصورة عنها، دار الكتب العلمية.
• **شرح شذور الذهب**، لابن هشام، رتبه وعلق عليه عبد الغني الدقر، دار الكتب العربية بدمشق ودار الكتاب.
• **شرح شواهد الإيضاح**، لأبي علي الفارسي، تأليف عبد الله بن برّيّ، تقديم وتحقيق: عبيد مصطفى درويش، مراجعة محمد مهدي علام، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٨٥م.

- شرح شواهد ابن الحاجب، مطبوع مع شرح شافية ابن الحاجب.
- شرح شواهد شرح الشافية، للبغدادي، مصر ١٣٥٨هـ (وهو الجزء الرابع من شرح شافية ابن الحاجب).
- شرح شواهد المغني، للسيوطي، المطبعة البهية بمصر ١٣٢٢هـ.
- شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي ١٣ مجلد مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، قدم له وضبطه وعلق حواشيه وأعرب شواهده وفهرسه: أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، دار جروس، طرابلس (لبنان)، ط١، ١٩٩٠م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: رشيد عبد الرحمٰن العبيدي، نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية، ط١، ١٩٧٧م.
- شرح القصائد التسع المشهورات، صنعة أبي جعفر النحاس، تحقيق: أحمد خطاب، دار الحرية ببغداد ١٩٧٣م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط٢، ١٩٦٩م.
- شرح القصائد العشر، صنعة الخطيب التبريزي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الأصمعي بحلب، ط٥، ١٩٧٣م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام (عبد الله جمال الدين بن يوسف)، ومعه كتاب «سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى»، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط١١، ١٩٦٣م.
- شرح الكافية، للرضي الاستراباذي، طبع بيروت.
- شرح لامية العرب، العكبري (عبد الله بن الحسين)، تحقيق وتقديم: محمد خير الحلواني، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.
- شرح المعلقات السبع، للزوزني، تحقيق: محمد علي حمد الله، المكتبة الأموية بدمشق ١٩٦٣م.
- شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها، الشنقيطي (أحمد بن الأمين)، قدم له فائز ترحيني، دار الكتاب العربي، طبعة مزيدة ومنقحة، ١٩٨٨م.
- شرح المفصل، لابن يعيش، المطبعة المنيرية، نسخة مصورة عنها، عالم الكتب ببيروت.

- شرح المقامات الحريرية، الشريشي (أحمد بن عبد المؤمن)، طبعة مصر، ١٣٢٨هـ.
- شرح قصورة ابن دريد، لابن هشام اللخمي، تحقيق: مهدي جاسم، دار الرسالة.
- شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية بمصر، ط٢، ١٩٦٥م.
- شرح الهاشميات، بقلم محمد محمود الرافعي، مطبعة شركة التمدن الصناعية بمصر، ط٢، ١٩١٢م.
- شرح هاشميات الكميت، ابن زيد الأسدي، تفسير أبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي، تحقيق: داود سلوم ونوري حمودي القيسي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.
- شعر إبراهيم بن هرمة القرشي، تحقيق: محمد نفاع وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، تاريخ المقدمة ١٩٦٩م.
- شعر الأحوص الأنصاري، جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠م.
- شرح الحارث بن خالد المخزومي، تحقيق: يحيى الجبوري، بغداد، ١٩٧٢م.
- شعر الحسين بن مطير الأسدي، جمعه وشرحه وقدم له: حسين عطوان، دار الجيل، بيروت.
- شعر خفاف بن ندبة، جمع وتحقيق: نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٨م.
- شعر الخوارج، جمع الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة ببيروت ١٩٧٤م.
- شعر الزبرقان بن بدر، تحقيق ودراسة: سعود محمود عبد الجابر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
- شعر أبي زبيد الطائي، (حرملة بن المنذر)، تحقيق: نوري حمودي القيسي، ساعد المجمع العلمي العراقي على نشره، مطبعة المعارف، بغداد، ط١، ١٩٦٧م.
- شعر زياد الأعجم، (زياد بن سليمان أو سليم)، جمع وتحقيق: يوسف حسين بكار، دار المسيرة، ط١، ١٩٨٣م.
- شعر زيد الخيل الطائي، (زيد بن مهلهل)، صنعة أحمد مختار البرزة، دار المأمون للتراث، دمشق.

- **شعر أبي سعد المخزومي**، (عيسى بن الوليد)، جمع وتحقيق: رزوق فرج رزوق، ساعدت جامعة بغداد على نشره، بغداد، ط١، ١٩٧١م.
- **شعر عبد الرحمٰن بن حسان**، جمعه وحققه: مكي العاني، بغداد، ط١، ١٩٧١م.
- **شعر عبد الله الزبعري**، تحقيق: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨١م.
- **شعر عبد الله بن الزبير الأسدي**، جمع وتحقيق: يحيى الجبوري، نشر مديرية الثقافة والإعلام في وزارة الإعلام الجمهورية العراقية، ط١، ١٩٧٤م.
- **شعر عبدة بن الطبيب**، تحقيق: يحيى الجبوري، ساعدت جامعة بغداد على نشره، دار التربية، بغداد، ط١، ١٩٧١م.
- **شعر عروة بن أذينة**، تحقيق: يحيى الجبوري، مكتبة الأندلس، بغداد، [تاريخ المقدمة ١٩٧٠م].
- **شعر عروة بن حزام**، تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، مجلة كلية الآداب، العدد الرابع، بغداد، ١٩٦١م.
- **شعر علي بن جبلة**، تحقيق: حسين عطوان، دار المعارف بمصر، سلسلة ذخائر العرب، الرقم ٤٨، ١٩٧٢م.
- **شعر عمر بن لجأ التيمي**، تحقيق: يحيى الجبوري، ساعدت جامعة بغداد على نشره، بغداد، ط١، ١٩٧٦م.
- **شعر عمرو بن أحمد الباهلي**، جمعه وحققه: حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- **شعر عمرو بن الأهتم**، مطبوع مع شعر الزبرقان بن بدر، تحقيق: سعود محمود عبد الجابر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
- **شعر عمرو بن معديكرب**، جمعه: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجلة اللغة العربية بدمشق، ط٢، ١٩٨٥م.
- **شعر الكميت بن زيد الأسدي**، جمع وتقديم: داود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد، ١٩٦٩م.
- **شعر المتوكل بن عبد الله الليثي**، تحقيق: يحيى الجبوري، مكتبة الأندلس، بغداد.
- **شعر محمد بن بشير الخارجي**، جمعه وحققه وشرحه: محمد خير البقاعي، دار قتيبة، دمشق، ط١، ١٩٨٥م.

- **شعر ابن ميادة،** (الرماح بن أبرد)، جمعه وحققه: حنا جميل حداد، راجعه وأشرف على طباعته قدري الحكيم، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١، ١٩٨٢م.
- **شعر النابغة الجعدي،** (قيس بن عبد الله)، تحقيق: عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٦٤م.
- **شعر النجاشي الحارثي،** (قيس بن عمرو)، جمعه: سليم النعيمي، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الثالث عشر، بغداد، ١٩٦٦م.
- **شعر نصيب بن رباح،** جمع وتقديم: داود سلّوم، مكتبة الأندلس، بغداد، ط١، ١٩٦٨م.
- **شعر هدبة بن الخشرم،** جمع وتحقيق: يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي بدمشق، ١٩٨٦م.
- **شعر يزيد بن الطثرية،** تحقيق: ناشر الرشيد، دار الوثبة، دمشق.
- **الشعر والشعراء،** لابن قتيبة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر ١٩٦٦م.
- **شعراء إسلاميون،** تحقيق: نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية، بغداد، ط٢، ١٩٨٤م، ونشر جامعة بغداد، ١٩٧٦م.
- **شعراء أمويون،** تحقيق: نوري حمودي القيسي، الجزآن ١ ـ ٢، مطابع مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل ١٩٧٦م، والجزء الثالث، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٩٨٢م.
- **شعراء عباسيون مطيع بن إياس وسلم الخاسر وأبو الشمقمق،** دراسات ونصوص شعرية، غوستاف فون براون، ترجمها وأعاد تحقيقها محمد يوسف نجم، راجعها إحسان عباس، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ط١، ١٩٥٩م.
- **شعراء عباسيون،** تحقيق: يونس أحمد السامرائي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٧ ـ ١٩٩٠م.
- **شعراء مقلون،** تحقيق: حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية، بغداد، ط١، ١٩٨٧م.
- **شعراء النصرانية قبل الإسلام،** لويس شيخو، دار المشرق، بيروت، ط٣، ١٩٦٧م.
- **شفاء العليل بشرح التسهيل،** للسلسيلي، تحقيق: د. الشريف عبد الله الحسيني، طبع مكة المكرمة.

• شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، للحميري، عالم الكتب، بيروت.
• شواهد الإيضاح، لابن بري، تحقيق: د. عبيد مصطفى درويش، مجمع اللغة، القاهرة.
• شواهد الشعر في كتاب سيبويه، للدكتور خالد عبد الكريم جمعة، مكتبة دار العروبة بالكويت ١٩٨٠م.

حرف الصاد

• الصاحبي، لابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة ١٩٧٧م.
• صبح الأعشى في صناعة الإنشا، القلقشندي (أحمد بن علي)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥م.
• الصبح المنير في شعر أبي بصير ميمون بن قيس بن جندل الأعشى والأعشين الآخرين، تحقيق: رودلف جاير، طبع في مطبعة أدلف هلزهوسن، بيانه ١٩٢٧م.
• الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٢، ١٩٧٩م.
• صحيح البخاري، فتح الباري.
• صحيح الجامع الصغير، للألباني، المكتب الإسلامي ١٩٦٩م.
• صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٥٥م.
• الصداقة والصديق، لأبي حيان التوحيدي، تحقيق: علي متولي صلاح، طبع مصر.
• الصناعتين، لأبي هلال العسكري، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٧١م.

حرف الضاد

• ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس ١٩٨٠م.
• ضرائر الشعر (أو ما يجوز للشاعر في الضرورة)، للقزاز القيرواني، تحقيق: الدكتور محمد زغلول سلام والدكتور محمد مصطفى هدارة، منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٧٣م.
• الضرورة، ما يجوز للشاعر في الضرورة.
• ضعيف الجامع الصغير، للألباني، المكتب الإسلامي ١٩٧٩م.

حرف الطاء

- طبقات الشافعية الكبرى، لابن السبكي، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، محمود الطناحي، طبع مصر.
- طبقات الشعراء، لابن المعتز، تحقيق: عبد الستار فراج، دار المعارف بمصر ١٩٥٦م.
- طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي، قرأه وشرحه العلامة محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة ١٩٧٤م.
- طبقات المفسرين، للداوودي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- طبقات المفسرين، للسيوطي، دار الباز، مكة المكرمة.
- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٧٣م.
- الطرائف الأدبية، تحقيق: عبد العزيز الميمني، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٧م، طبعة مصورة عنها، دار الكتب العلمية ببيروت.

حرف العين

- العباب الفاخر، للصاغاني، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، طبع العراق.
- العشرات في اللغة، للقزاز، تحقيق: يحيي عبد الرؤوف جبر، عمان.
- العصا، لأسامة بن منقذ، طبع مصر.
- عقد الدرر في أخبار المهدي المنتظر، للسلمي، دار الكتب العلمية.
- العقد الفريد، لابن عبد ربه، تحقيق: أحمد أمين وصاحبيه، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٠م، ط٣، ١٩٦٥م، نسخة مصورة عنها، دار الكتاب العربي ببيروت.
- عقلاء المجانين، لابن حبيب، تحقيق: د. عمر الأسعد، دار النفائس.
- العمدة، لابن رشيق، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية بيروت.
- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، للسمين الحلبي، مخطوطة تركيا.
- عنوان المرقصات المطربات، لابن سعيد الأندلسي، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة الفضيلة، مصر.
- العين، للخليل بن أحمد، ترتيب وتحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط. دار الكتب العلمية.
- عين الأدب والرئاسة، لابن هذيل، طبع مصطفى البابي الحلبي.

- **عيون الأخبار**، لابن قتيبة، دار الكتب المصرية ١٩٢٥م، نسخة مصورة عنها، دار الكتاب العربي ببيروت.
- **عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير**، لابن سيد الناس، طبعة مصورة، بيروت ١٩٧٤م.
- **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، لابن أبي أصيبعة، طبع مكتبة الحياة، بيروت.

حرف الغين

- **غاية النهاية في طبقات القراء**، لابن الجزري، تحقيق: براسترجستر.
- **غرائب التفسير وعجائب التأويل**، للكرماني، تحقيق: د. شمران العجلي، طبع دار القبلة، جدة.
- **غرر الخصائص الواضحة وغرر النقائص الفاضحة**، الوطواط (إبراهيم بن يحيى)، المطبعة العامرة الشرقية، القاهرة، ١٢٩٩هـ.
- **غريب الحديث**، لأبي سليمان الخطابي، تحقيق: عبد الكريم الغرباوي، مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، كلية الشريعة.
- **غريب الحديث**، للحربي، تحقيق: د. سليمان بن إبراهيم العامر، جامعة أم القرى.
- **غريب الحديث**، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: د. حسين شرف، نشر المجمع بالقاهرة ١٩٨٤م، ١٩٩٧م.
- **غريب الحديث**، لأبي عبيد الهروي، حيدر آباد ١٩٦٤م.
- **غريب الحديث**، لابن قتيبة، تحقيق: الدكتور عبد الله الجبوري، مطبعة العاني ببغداد ١٩٧٧م.
- **الغريب المصنف**، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: محمد مختار العبيد تونس ١٩٨٩م.
- **الغريبين**، لأبي عبيد الهروي أحمد بن محمد بن محمد، تحقيق: محمود محمد الطناحي، القاهرة ١٩٧١م.
- **الغيث المسجم في شرح لاميَّة العجم**، صلاح الدين بن خليل بن أيبك الصفديّ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٧٥م.

حرف الفاء

- **الفائق**، للزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر ١٩٧١م.

- **الفاخر**، للمفضل بن سلمة، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، دار إحياء الكتب العربية بمصر ١٩٦٠م.
- **الفاضل**، للمبرد، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية ١٩٥٥م.
- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، لابن حجر، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفية بمصر ١٣٩٠هـ، طبعة مصورة.
- **فتح الرحمٰن بكشف ما يلتبس من القرآن**، للشيخ زكريا الأنصاري، تحقيق: محمد علي الصابوني، دار القرآن الكريم.
- **الفتح الكبير**، للسيوطي، دار الكتاب العربي.
- **فتح الودود بشرح المقصور والممدود**، للمختار الشنقيطي، تحقيق: مأمون أحمد، طبع دمشق.
- **الفرائد الجديدة، شرح ألفية النحو**، للسيوطي، تحقيق: عبد الكريم المدرس، وزارة الأوقاف، بغداد.
- **فرحة الأديب**، للأسود الغندجاني، تحقيق: الدكتور محمد علي سلطاني، دار قتيبة بدمشق ١٩٨١م.
- **الفرق بين الحروف الخمسة**، للبطليوسي، تحقيق: عبد الله الناصير، دار المأمون.
- **الفرق بين الفرق**، لعبد القاهر البغدادي، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، بيروت.
- **الفرقان بين أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان**، لابن تيمية، طبع بيروت.
- **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**، لأبي عبيد البكري، حققه: الدكتور إحسان عباس والدكتور عبد المجيد عابدين، دار الأمانة ومؤسسة الرسالة ١٩٧١م.
- **الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ**، للمعري، تحقيق: حسن زناتي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م.
- **فعل وأفعل**، للأصمعي، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، مجلة البحث العلمي والتراث العربية بدمشق، ط٢، ١٩٩٠م.
- **فهارس لسان العرب**، أشرف على برامجه أحمد أبو الهيجاء، صنفه وقدم له خليل أحمد عمايرة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- **فهرس شواهد سيبويه**، صنعة أستاذنا أحمد راتب النفاخ، دار الإرشاد ودار الأمانة ببيروت ١٩٧٠م.

- الفهرست، النديم (محمد بن إسحاق)، تحقيق: رضا تجدد، دار المسيرة، ط٣، ١٩٨٨م.
- فوات الوفيات، لابن شاكر، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر.
- الفوائد، لابن قيم الجوزية، طبع دار الفكر.
- في فلك أبي نواس (والبة بن الحباب، كلثوم بن عمرو العتابي، أبان بن عبد الحميد اللاحقي)، نازك سابا يارد، مؤسسة نوفل، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- فيض القدير، للشوكاني، ط٣، مصورة ١٩٧٣م.

حرف القاف

- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، دار الفكر، طبع مؤسسة الرسالة.
- قصائد جاهلية نادرة، تحقيق: الدكتور يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة ببيروت ١٩٨٢م.
- قصائد نادرة من كتاب منتهى الطلب، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ببيروت ١٩٨٣م.
- القلب والإبدال، لابن السكيت (ضمن الكنز اللغوي).
- القوافي، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق: الأستاذ أحمد راتب النفاخ، دار الإرشاد ودار الأمانة ١٩٧٤م.
- القوافي، لأبي يعلى التنوخي، تحقيق: عمر الأسعد ومحيي الدين رمضان، دار الإرشاد ١٩٧٠م.
- قيس وليلى، جمع وتحقيق: الدكتور حسين نصار، مكتبة مصر.

حرف الكاف

- كاشف الخصاصة عن قراء الخلاصة، لابن الجزري، تحقيق: د. مصطفى النماس، طبع مصر.
- الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت.
- الكامل في التاريخ، لابن الأثير، دار صادر.
- الكتاب، سيبويه، بولاق ١٣١٦هـ، طبعة مصورة.
- الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار القلم ١٩٦٦م.
- كتاب الاختيارين، صنعة الأخفش الأصغر (علي بن سليمان)، تحقيق: الدكتور فخري الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٤م.

- كتاب الأفعال، للسرقسطي، تحقيق: د. حسين محمد شرف، مجمع اللغة العربية، القاهرة.
- كتاب ألف باء، للبلوي، طبع عالم الكتب.
- كتاب الأمثال، القاسم بن سلام، تحقيق: عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، دمشق، وبيروت، ط١، ١٩٨٠م.
- كتاب الأمثال، لمجهول، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن.
- كتاب الجيم، أبو عمرو الشيباني (إسحاق بن مرار)، تحقيق: إبراهيم الإبياري وغيره، منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط١، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥م.
- كتاب الخيل، لأبي عبيدة، بإشراف السيد شرف الدين أحمد، حيدر آباد، الهند.
- كتاب الصناعتين الكتاب والشعر، أبو هلال العسكري (الحسن بن عبد الله)، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، ١٩٨٦م.
- كتاب العصا، لأسامة بن منقذ، تحقيق: حسن عباس، مصر ١٩٧٧م.
- كتاب العين مرتبًا على حروف المعجم، للخليل بن أحمد، تحقيق وترتيب: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت.
- كتاب الفرق، لثابت اللغوي، تحقيق: صالح الضامن، مؤسسة الرسالة.
- كتاب الكتاب، لابن دستويه، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، طبع الكويت.
- كتاب اللامات، الزجاجي (عبد الرحمٰن بن إسحاق)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٨٥م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٩٦٨م.
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني، نسخة مصورة، دار إحياء التراث العربي ببيروت.
- كشف الظنون، لحاجي خليفة، إستانبول ١٣٦٠هـ، نسخة مصورة عنها، مكتبة المثنى ببيروت.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: الدكتور محيي رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤م.

• **كشف المشكل في النحو**، للحيدرة، تحقيق: د. هادي عطية مطر، وزارة الأوقاف، بغداد.
• **كنز العمال**، لعلي المتقي الهندي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٧٩م.
• **الكنز اللغوي**، تحقيق: الدكتور أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية ببيروت ١٩٠٣م.

حرف اللام

• **اللامات**، للهروي، تحقيق: يحيى علوان البلداوي، مكتبة الفلاح.
• **لاميّة العرب**، للشنفرى، عبد الحليم حفني، مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميز، القاهرة.
• **اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان**، وضع محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.
• **لباب الآداب**، أسامة بن منقذ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩١م.
• **اللباب في تهذيب الأنساب**، لعز الدين بن الأثير الجزري، دار صادر ببيروت.
• **لزوم ما لا يلزم**، أبو العلاء المعري (أحمد بن عبد الله)، حرره وشرح تعابيره وأغراضه كمال اليازجي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
• **لسان العرب**، لابن منظور، دار صادر ببيروت.
• **لسان الميزان**، لابن حجر، دار الفكر، بيروت.
• **لطائف البيان في المعاني والبيان**، للطيبي، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.
• **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**، للسيوطي، دار المعرفة، بيروت.
• **اللمع في أصول الفقه**، لأبي إسحاق الشيرازي، طبع مصر.
• **اللمع في العربية**، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حسين محمد شرف، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٩٧٩م.

حرف الميم

• **ما اتفق لفظه واختلف معناه**، للمبرد، تحقيق: د. أحمد أبو رعد، طبع وزارة الأوقاف، الكويت.
• **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، محمد بن جعفر القزاز القيرواني، تحقيق: منجي الكعبي، تونس، ١٩٧١م.

- **ما ينصرف وما لا ينصرف**، للزجاج، تحقيق: هدى محمود قراعة، القاهرة ١٩٧١م.
- **المؤتلف والمختلف**، للآمدي، نشر مكتبة القدسي، طبعة مصورة ١٩٨٢م.
- **المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة**، لابن جني، تحقيق: د. خليل هنداوي، دار القلم، دمشق.
- **متخير الألفاظ**، لابن فارس، تحقيق: هلال ناجي، بغداد ١٩٧٠م.
- **مثال الطالب في شرح طوال الغرائب**، لابن الأثير، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، دار المأمون للتراث بدمشق.
- **المثلث في اللغة**، لابن مالك، تحقيق: أحمد الأمين الشنقيطي، طبع مصر.
- **المثلث في اللغة**، للبطليوسي، تحقيق: صلاح مهدي فرطوسي، طبع بغداد.
- **المثل السائر**، لابن الأثير، تحقيق: د. أحمد الحوفي، ود.بدوي طبانة، مصر.
- **مجاز القرآن**، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: الدكتور فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي ١٩٦٢م.
- **مجالس ثعلب**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر: الجزء الأول ١٩٦٩م، ط٣، ز الثاني. ١٩٦٠م، ط٢.
- **مجالس العلماء**، للزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- **المجتبى**، لابن دريد دار الفكر بدمشق ١٩٧٩م.
- **مجمع البيان في تفسير القرآن**، للطبرسي، حققه: الحاج السيد هاشم الرسولي المحلاتي دار إحياء التراث العربي ببيروت.
- **مجمع البلاغة**، للراغب الأصفهاني، تحقيق: د. عمر الساريسي، طبع مكتبة الأقصى، عمان.
- **مجمع أشعار معجم البلدان**، عمر الأسعد، دار النفائس، بيروت، ط١، ١٩٩١م.
- **مجمع الأمثال**، للميداني، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السُّنَّة المحمدية بمصر ١٩٥٥م.
- **مجمل اللغة**، أحمد بن فارس، تحقيق: الشيخ هادي حسن حمودي، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط١، ١٩٨٥م.
- **المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث**، لأبي موسى الأصفهاني، طبع جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- **مجموعة المعاني**، مطبعة الجوائب ١٣٠١هـ.

- **محاضرات الأدباء**، للراغب الأصفهاني، جمعية المعارف العمومية.
- **المحبر**، لابن حبيب، تحقيق: الدكتورة إيلزة ليختن شتيتر، حيدر آباد ١٩٤٢م، طبعة مصورة، المكتب التجاري ببيروت.
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية في الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- **المحكم والمحيط الأعظم**، لابن سيده، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **مختار الأغاني في الأخبار والتهاني**، ابن منظور (محمد بن مكرم)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، القاهرة، ١٩٦٥م.
- **مختارات من الشعر الجاهلي**، اختارها وعلق عليها: أستاذنا أحمد راتب النفاخ، دار الفتح بدمشق ١٩٦٦م.
- **مختصر تاريخ دمشق**، ابن منظور (محمد بن مكرم)، تحقيق: سكينة الشهابي، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٠م.
- **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، لابن خالويه، نشره برجستراسر، المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤م.
- **المخصص**، لابن سيده، تحقيق: الشنقيطي وعاونه فيه الشيخ عبد الغني محمود، بولاق ١٣٢١هـ، نسخة مصورة، المكتب التجاري ببيروت.
- **المدخل لعلم تفسير كتاب الله**، للحدادي، تحقيق: صفوان داوودي، طبع دار القلم، دمشق.
- **المذكر والمؤنث**، للمبرد، تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٧٠م.
- **المذكر والمؤنث**، لابن الأنباري، تحقيق: د. طارق الجنابي، وزارة الأوقاف، بغداد.
- **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان**، عبد الله بن سعد اليافعي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط٢، ١٩٧٠م.
- **مرآة المروآت** للثعالبي، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الفضيلة، مصر.

• **مراتب النحويين**، أبو الطيب اللغوي (عبد الواحد بن علي)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة.
• **المراسيل**، لأبي داود، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، دار الرسالة.
• **المرصع في الآباء والأمهات والأبناء والبنات والأذواء والذوات**، لابن الأثير تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائي، مطبعة الإرشاد ببغداد ١٩٧١م.
• **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، للمسعودي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط٤، ١٩٦٤م.
• **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وصاحبيه، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة.
• **المسائل البصريات**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر، مكتبة المدني.
• **المسائل الحلبيات**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. خليل هنداوي، دار القلم، دمشق.
• **المسائل العسكريات**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر، القاهرة.
• **المسائل العضديات**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. علي المنصوري، بيروت.
• **المستدرك على الصحيحين**، للحاكم، تصوير بيروت.
• **المستقصى في أمثال العرب**، الزمخشري (محمود بن عمر)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.
• **المستقصي**، للزمخشري، حيدر آباد ١٩٦٢م، طبعة مصورة، دار الكتب العلمية ببيروت.
• **مسند الإمام أحمد**، القاهرة ١٣١٣هـ.
• **مسند الحميدي**، تحقيق: الشيخ حبيب الرحمٰن الأعظمي، حيدر آباد ١٣٨٢هـ.
• **مشكل إعراب القرآن**، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث بدمشق، الطبعة الثانية.
• **المشوف المعلم**، للعكبري، تحقيق: ياسين السواس، جامعة أم القرى.
• **مصارع العشاق**، جعفر بن أحمد بن الحسين السراج، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت.
• **المصباح في علوم البلاغة**، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.

- **المصنف**، لابن أبي شيبة، تقديم: كمال الحوت، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.
- **المصنف**، لعبد الرزاق، تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.
- **المصون في الأدب للعسكري**، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي.
- **المعارف**، لابن قتيبة، صححه الصاوي، مصر ١٩٣٥م، نسخة مصورة، دار إحياء التراث العربي.
- **معالم السنن**، للخطابي، المكتبة العلمية، بيروت.
- **معاني أبيات الحماسة**، للنمري، تحقيق: الدكتور عبد الله عبد الرحيم عسيلان، مطبعة المدني ١٩٨٣م.
- **معاني الشعر**، لأبي عثمان الأشنانداني، تحقيق: عز الدين التنوخي، دمشق ١٩٦٩م.
- **معاني القرآن**، للأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق: الدكتور فائز فارس، الكويت ١٩٧٩م.
- **معاني القرآن**، للفراء، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، دار الكتب المصرية ١٩٥٥م.
- **معاني القرآن وإعرابه**، للزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت.
- **المعاني الكبير في أبيات المعاني**، لابن قتيبة، حيدر آباد ١٩٤٩م.
- **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص**، لعبد الرحيم بن أحمد العباسي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة التجارية بمصر ١٩٤٧م، طبعة مصورة عنها، عالم الكتب ببيروت.
- **معجم الأدباء**، لياقوت الحموي، طبعة مصورة، دار المستشرق ببيروت.
- **معجم البلدان**، لياقوت الحموي، دار صادر ببيروت.
- **معجم الشعراء**، للمرزباني، تحقيق: عبد الستار فراج، دار إحياء الكتب العربية ١٩٦٠م.
- **معجم الشعراء**، للمرزباني، نشر مكتبة القدسي، طبعة مصورة ١٩٨٢م.
- **معجم شواهد العربية**، لعبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بمصر ١٩٧٣م.
- **معجم شواهد النحو الشعرية**، حنا جميل حداد، دار العلوم، الرياض، ط١، ١٩٨٤م.

- **معجم العين**، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق وترتيب: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **معجم قبائل العرب**، لعمر رضا كحاله، مؤسسة الرسالة ببيروت ط٢، ١٩٧٨م.
- **معجم المؤلفين**، لعمر رضا كحاله، نسخة مصورة مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي ببيروت.
- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**، لأبي عبيد البكري، تحقيق: مصطفى السقا، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٤٥م.
- **المعجم المفصل في شواهد العربية**، د. إميل يعقوب، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
- **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن**، محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب المصرية.
- **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث الشريف**، عدد من المستشرقين، طبع تركيا.
- **معجم مقاييس اللغة**، لابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٩٦١م.
- **المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم**، للجواليقي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٩٦٩م.
- **المعمرون والوصايا**، للسجستاني، تحقيق: عبد المنعم عامر، القاهرة.
- **المغازي**، للواقدي، تحقيق: الدكتور مارسدن جونس، دار المعارف بمصر ١٩٦٦م، طبعة مصورة.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لابن هشام، تحقيق: الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر ببيروت، ط٥، ١٩٧٩م.
- **مفتاح العلوم**، للسكاكي، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **المفردات في غريب القرآن**، للراغب الأصفهاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة.
- **المفصل في علم العربية**، للزمخشري (مع شرح شواهده للنعساني الحلبي) طبعة مصورة، دار الجيل ببيروت.
- **المفضليات**، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط٥، ١٩٧٦م.
- **المقاصد الحسنة**، للسخاوي، دار الكتب العلمية.

- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، للعيني (بهامش خزانة الأدب، ط. بولاق).
- **مقاييس اللغة**، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩١م.
- **المقتضب**، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة ١٩٦٣م.
- **مقالات الإسلاميين**، للأشعري، تحقيق: هـ. ريتر، دار النشر فرانزشتاينر بفيسبادن، ط٣، ١٩٨٠م.
- **المقرب**، لابن عصفور، تحقيق: أحمد الحواري، عبد الله الجبوري، وزارة الأوقاف، بغداد.
- **المقصد الأسني شرح أسماء الله الحسنى**، للغزالي، طبع بيروت.
- **مقدمة في أصول التفسير**، لابن تيمية، تحقيق: عدنان زرزور، مؤسسة الرسالة.
- **مكارم الأخلاق**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: جيمز أيلمي، دار النشر فرانز شتاينر بفيسبادن ١٩٧٣م.
- **الملاحن**، لابن دريد، تحقيق: إبراهيم أطفيش، دار الباز.
- **الملمع**، لأبي عبد الله الحسين بن علي النمري، تحقيق: وجيهة السطل، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٦م.
- **الممتع في التصريف**، لابن عصفور، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار القلم بحلب، ط٢، ١٩٧٣م.
- **الممتع في صنعة الشعر**، للقيرواني، دار الكتب العلمية.
- **منار الهدى في الوقف والابتداء**، للأشموني، بيروت، القاهرة.
- **مناقب الشافعي**، البيهقي (أحمد بن الحسين)، تحقيق: أحمد صقر، مكتبة دار التراث ط١، ١٩٧١م.
- **مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا**، للسيوطي، طبع بيروت.
- **المنتخب**، لكراع النخل، طبع جامعة أم القرى.
- **المنتخب من كنايات الأدباء**، للجرجاني، دار الكتب العلمية.
- **المنتقى**، للجارودي.
- **المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف**، للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ١٩٥٤م.

- **المنقوص والممدود**، للفراء، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار المعارف بمصر ١٩٦٧م.
- **المنمق**، لابن حبيب، تحقيق: خورشيد أحمد، عالم الكتب.
- **الموازنة**، للآمدي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف بمصر، ط٢، ١٩٧٢م.
- **الموشح**، للمرزباني، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر ١٩٦٥م.
- **الموشي**، للوشاء، دار صادر.
- **الموضوعات**، لابن الجوزي، دار الفكر، بيروت.
- **الموضوعات**، للصاغاني، تحقيق: نجم عبد الرحمٰن خلف.
- **موطأ الإمام مالك**، إعداد أحمد راتب عرموش، دار النفائس، ط٢، ١٩٧٧م.

حرف النون

- **النبات**، للأصمعي، حققه: عبد الله يوسف الغنيم، مطبعة المدني بالقاهرة ١٩٧٢م.
- **النبات**، لأبي حنيفة الدنيوري، تحقيق: برنهارد لفين، فرانز شتاينر بفيسبادن ١٩٧٤م.
- **نثر الدر**، للوزير الكاتب أبي سعد منصور بن الحسين الآبي، تحقيق: محمد علي قرنة، الهيئة المصرية ١٩٨٠م.
- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، يوسف بن تغري بردي، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، (تاريخ المقدمة ١٩٦٣م).
- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمٰن بن محمد)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة، القاهرة، ١٩٦٧م.
- **نزهة الأعين**، النواظر، لابن الجوزي، تحقيق: محمد عبد الكريم الراضي، مؤسسة الرسالة.
- **نسب قريش**، للزبيري، تحقيق: إ. ليفي. بروفنسال، دار المعارف.
- **نسب عدنان وقحطان**، للمبرد، تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٦م.
- **نسيم الرياض شرح الشفاء**، للخفاجي، دار الكتاب العربي.
- **النشر في القراءات العشر**، أشرف على تصحيحه: الشيخ علي محمد الضباع، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، طبعة مصورة.

• **نصب الراية لأحاديث الهداية**، للزيلعي، مطبوعات (المجلس العلمي)، ط٢، ١٣٩٣هـ، المكتب الإسلامي ببيروت.
• **نظام الغريب في اللغة**، لعيسى الربعي الحميري، تحقيق: محمد بن علي الأكوع الحوالي، دار المأمون للتراث بدمشق ١٩٨٠م.
• **نظم الغريب**، للربعي، مؤسسة الكتب الثقافية.
• **نظم الدرر في تناسب الآي والسور**، للبقاعي بإشراف السيد شرف الدين أحمد، وزارة الثقافة الهند.
• **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٨٨م.
• **النقائض (نقائض جرير والفرزدق)**، لأبي عبيدة، تحقيق: بيفان، ليدن ١٩٠٥م طبعة مصورة.
• **نقائض جرير والأخطل** لأبي تمام، نشرها الأب أنطون صالحاني اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية ببيروت ١٩٢٢م، طبعة مصورة.
• نقد الشعر، لقدامة بن جعفر، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٩٧٨م، نهاية الأرب، للنويري، دار الكتب المصرية، طبعة مصورة.
• نقد النثر، لقدامة بن جعفر، دار الكتب العلمية.
• **نهاية الأرب في فنون الأدب**، النويري (أحمد بن عبد الوهاب)، مطبعة دار الكتب المصرية، ط١، ١٩٢٨م.
• **نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز**، للرازي، تحقيق: د. بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين.
• **النهاية في غريب الحديث والأثر**، لابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، مصر ١٩٦٣م، طبعة مصورة.
• **نهج البلاغة**، المنسوب لعلي بن أبي طالب، تحقيق: محمد عبده، دار البلاغة، بيروت.
• **النوادر**، لأبي مسحل الأعرابي، تحقيق: الدكتور عزة حسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٦١م.
• **النوادر في اللغة**، لأبي زيد الأنصارى، تحقيق: سعد الخوري الشرتوني، ط٢ بيروت ١٩٦٧م.
• **النوادر**، للقالي، دار الآفاق، بيروت.

- **نوادر المخطوطات**، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٩٧٢م.

حرف الهاء

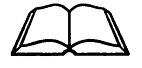
- **همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية**، السيوطي (عبد الرحمٰن بن الكمال)، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، ١٣٢٧هـ.

حرف الواو

- **الوافي بالوَفَيات**، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، ج١١، باعتناء شكري فيصل، نشر فرانز شتايز بفيسبادن، ط١، ١٩٨١م.
- **الوحشيات**، لأبي تمام، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار المعارف.
- **الوساطة بين المتنبي وخصومه**، للجرجاني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي البجاوي، بيروت.
- **الوسيط في الأمثال**، الواحدي (علي بن أحمد)، تحقيق: عفيف عبد الرحمٰن، مؤسسة دار الكتب الثقافية، الكويت، ط١.
- **وضح البرهان في مشكلات القرآن**، لبيان الحق النيسابوري، تحقيق: صفوان داوودي، طبع دار القلم، دمشق.
- **الوفيات**، لابن منقذ، تحقيق: عادل نويهض، دار الآفاق.
- **وَفَيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، ابن خلكان (أحمد بن محمد)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

حرف الياء

- **يتيمة الدهر**، للثعالبي، تحقيق: د. مفيد قمحة، دار الكتب العلمية.



الفهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

سورة إبراهيم

سورة الحجر

سورة النحل

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

سورة المدثر

سورة القيامة

سورة الإنسان

سورة المرسلات

سورة النبأ (التساؤل)

سورة النازعات

سورة التكوير

سورة الانشقاق

سورة البلد

الموضوع | الصفحة

كتب للمؤلف

اسم الكتاب	ونوعه	اسم الكتاب	ونوعه
اللغة والمعاجم			
• معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي	تحقيق ودراسة	• المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده	تحقيق ودراسة
• المنتخب الفصيح من كتاب العين للخليل	تحقيق ودراسة	• المخصص لابن سيده	تحقيق ودراسة
النحو والصرف			
• شرح المكودي على ألفية ابن مالك	تحقيق	• حاشية الصبان على ألفية ابن مالك	تحقيق
• شرح الأشموني على ألفية ابن مالك	تحقيق	• شذا العرف في فن الصرف	تحقيق
• مفتاح العلوم للسكاكي	تحقيق	• الكوانب الدرية شرح متممة الأجرومية	تحقيق
• شذور الذهب لابن هشام	تحقيق	• شرح ابن عقيل	تحقيق
• قطر الندى وبل الصدى	تحقيق	• همع الهوامع للسيوطي	تحقيق
• حاشية الفاكهي على قطر الندى	تحقيق	• إعراب مشكل الحديث للعكبري	تحقيق
• حاشية الدسوقي على مغني اللبيب	تحقيق	• مغني اللبيب لابن هشام	تحقيق
• مختصر شرح ابن عقيل	تحقيق	• التحفة السنية شرح المقدمة الأجرومية	تأليف
الشعر والأدب			
• عنوان المرقصات المطربات لابن سعيد الأندلسي	تحقيق	• الكامل في اللغة والأدب وللمبرد	تحقيق
• بلاغات النساء لابن طيفور	تحقيق	• مرآة المروآت للثعالبي	تحقيق
• ديوان ليس شعرًا	شعر	• ديوان رحلة على جواد النفس	شعر
• جواهر الأدب في كنوز كلام العرب	تأليف	• حديث المساء في أشعار ونوادر النساء	تأليف
علوم البلاغة والنقد الأدبي والأدب المقارن			
• الأطول على التلخيص	تحقيق	• أسرار البلاغة للجرجاني	تحقيق
• المطول على التلخيص	تحقيق	• العمدة لابن رشيق	تحقيق

اسم الكتاب	ونوعه	اسم الكتاب	ونوعه
• دلائل الإعجاز للجرجاني	تحقيق	• الطراز للعلوي	تحقيق
• من بلاغة الكتاب والسُّنَّة وهو الإمام الطيبي وتجديداته البلاغية	تأليف	• التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة، دراسة نظرية تطبيقية	تأليف
• البلاغة بين النظرية والتطبيق	تأليف	• أضواء على مسيرة البلاغة العربية	تأليف
• الإعجاز الصرفي للقرآن الكريم	تأليف	• لطائف التبيان في المعاني والبيان للطيبي	تحقيق ودراسة
• بلاغات النساء لابن طيفور	تحقيق ودراسة	• التلخيص في علوم البلاغة للقزويني	تحقيق ودراسة
• الكاشف عن حقائق السنن وهو شرح بلاغي لمشكاة المصابيح للطيبي (١٣) مجلدًا	تحقيق	• التبيان في المعاني والبيان للطيبي	تحقيق
• علم البديع وفن الفصاحة للطيبي	تحقيق	• الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني	تحقيق
• سلسلة دراسة أسلوبية في القرآن الكريم	تأليف	• كيف تقرأ العمل الأدبي؟	لم تقدم للطبع
• التكرار الصيغي في الشعر العربي المعاصر	لم تقدم للطبع	• مجموعة شروح التلخيص في علوم البلاغة	تحقيق ودراسة
• عروس الأفراح شرح وتلخيص	تحقيق	• شرح السعد على تلخيص المفتاح	تحقيق ودراسة
• مواهب الفتاح شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي	تحقيق ودراسة	• شرح الدسوقي على التلخيص	تحقيق ودراسة
• شروح التبيان في المعاني والبيان للطيبي وتلميذه علي بن عيسى	تحقيق ودراسة	• الإعجاز الصوتي للقرآن الكريم	لم تقدم للطبع
• وجوه البلاغة في متشابه القرآن	لم تقدم للطبع	• الدلالة الفنية للأصوات	بحث
• التكرار في الدراسات الأسلوبية الحديثة	بحث بصحيفة دار العلوم	• معالم على طريقة النقد الأدبي	تأليف
• رسالة الأدب المقارن	بحث بصحيفة دار العلوم	• الأدب المقارن: المفهوم والقيمة	تأليف
• رعاية حال المتكلم في سورة البقرة دراسة نظرية تطبيقية	تأليف	• أنماط المفارقة في شعر أحمد مطر	تأليف
• سورة النازعات قراءة أسلوبية	تأليف	• سورة ق قراءة أسلوبية	تأليف
• غاية الإيصاح في شرح تخليص المفتاح			تأليف

قصص وكتابات أدبية

اسم الكتاب	ونوعه	اسم الكتاب	ونوعه
• قصص الأنبياء	تأليف	• رجال حول الرسول ﷺ	تأليف
• رحلة الإسراء والمعراج	تأليف	• العشرون المبشرون بالجنة	لم تقدم للطبع
• رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه	لم تقدم للطبع	• من سير الصالحين	لم تقدم للطبع
• خلفاء الرسول ﷺ	لم تقدم للطبع	• تعريف الغلام بسير الأعلام	لم تقدم للطبع
• نساء حول الرسول	تأليف		

الشعر والأدب

اسم الكتاب	ونوعه	اسم الكتاب	ونوعه
• عنوان المرقصات المطربات لابن سعيد الأندلسي	تحقيق	• الكامل في اللغة والأدب وللمبرد	تحقيق
• بلاغات النساء لابن طيفور	تحقيق	• مرآة المروآت للثعالبي	تحقيق
• ديوان ليس شعرًا	شعر	• ديوان رحلة على جواد النفس	شعر
• جواهر الأدب في كنوز كلام العرب	تأليف	• حديث المساء في أشعار ونوادر النساء	تأليف

التاريخ والسير والقصص

اسم الكتاب	ونوعه	اسم الكتاب	ونوعه
• البداية والنهاية لابن كثير، أحد عشر مجلدًا بالفهارس	تحقيق	• صفة الصفوة لابن الجوزي	تحقيق
• موجز سير الرسول ﷺ ضمن كتاب تيسير العقيدة للمسلم المعاصر للمؤلف	تأليف	• نسائم الأسحار في فضائل الصحابة الأخيار موسوعة في صفات الصحابة	تأليف
• رجال صدقوا ما عاهدوا الله	لم تقدم للطبع	• العشرة المبشرون بالجنة	لم تقدم للطبع
• خلفاء الرسول ﷺ	لم تقدم للطبع	• من سير الصالحين	لم تقدم للطبع
• رجال حول الرسول ﷺ	تأليف	• تعريف الغلام بسير الأعلام	
• نساء حول الرسول ﷺ	تأليف	• دروس وعظات من حياة الأنبياء	تأليف
• قصص الأنبياء لابن كثير	تحقيق	• دروس وعظات من حياة الصحابة	تأليف
• دروس وعظات من حياة التابعين	تأليف		

العقيدة

اسم الكتاب	ونوعه	اسم الكتاب	ونوعه
• تيسير العقيدة للمسلم المعاصر	تأليف	• إعلان النكير على فرق التكفير	تأليف

اسم الكتاب	ونوعه	اسم الكتاب	ونوعه
• شرح الدروس المهمة لعامة الأمة	تأليف	• الصبح السافر في جواب قول القائل من لم يفكر الكافر فهو كافر	لم يقدم للطبع
• السهام القتالة في الرد على صاحب الاستحالة	تأليف	• اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية	تحقيق ودراسة
• الإفحام لمن زعم انقضاء عمر أمة الإسلام	تأليف		

التفسير وعلوم القرآن

اسم الكتاب	ونوعه	اسم الكتاب	ونوعه
• تفسير آيات الأحكام للساس	تحقيق	• تفسير الجامع لأحكام القرآن القرطبي	تحقيق
• الإتقان في علوم القرآن للسيوطي	تحقيق	• المختصر الصحيح لتفسير ابن كثير	اختصار وتحقيق
• جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي، مجلدان	تحقيق	• التبيان في آداب حملة القرآن للنووي، ومعه مقدمة في علوم القرآن للمحقق	تأليف

الحديث النبوي وعلومه وشروحه

اسم الكتاب	ونوعه	اسم الكتاب	ونوعه
• الميسر شرح مصابيح السُّنَّة للتوربشتي (٤) مجلدات	تحقيق	• شرح مشكاة المصابيح للطيبي (١٣) مجلدًا	تحقيق
• شرع إعراب مشكل الحديث للعكبري	تحقيق	• إثبات عذاب القبر للبيهقي	تحقيق
• سلسلة الأربعينات للحديث النبوي	لم تقدم للطبع	• شروح أخر للمشكاة	تحت الطبع
• كشف الخفاء للعجلوني	تحقيق	• مقدمة ابن الصلاح	تحقيق
• النهاية في غريب الحديث	تحقيق	• التقييد والإيضاح	تحقيق

الفقه وأصوله

اسم الكتاب	ونوعه	اسم الكتاب	ونوعه
• الجامع لأحكام زكاة الفطر	تأليف	• إعلام الأنام بحكم إخراج زكاة الفطر من غير الطعام	تأليف
• فتاوى النساء ضمن سلسلة فتاوى العلماء	جمع وتأليف	• تلخيص الكلام في أحكام الصيام	تأليف
• قطع الجدال في ثبوت الهلال	تأليف	• رعاية الأوقات في ترتيب الحقوق والمهمات	تأليف
• فتاوى وأحكام شهر الصيام	تأليف	• هدي خير الأنام في صلاة القيام	تأليف
• الإتحاف في آداب الاعتكاف	تأليف	• إعلام السعيد بآداب العيد	تأليف
• شرح الصدر في بيان ليلة القدر	تأليف	• فتاوى الصيام لشيخ الإسلام	تأليف
• مرشد الحيران إلى أحوال الإنسان وهو كتاب في تقنين الشريعة الإسلامية	تحقيق لم تطبع	• كسر طاغوت الكهان المدعين للعلاج بالقرآن	لم تقدم للطبع

اسم الكتاب	ونوعه	اسم الكتاب	ونوعه
• أحكام المال والنفقة على الأهل والعيال	تأليف	• تذكير اليقظان بوظائف رمضان	تأليف

الأخلاق والآداب

اسم الكتاب	ونوعه	اسم الكتاب	ونوعه
• عشرة نصائح للنجاح والتفوق	تأليف	• التزكية منهج تربوي شامل	تأليف
• سلسلة صفات يحبها الله ورسوله ﷺ	تأليف	• رسالة إلى طالب العلم	تأليف

مناهج البحث والتعلم

اسم الكتاب	ونوعه	اسم الكتاب	ونوعه
• منهج للقراءة والتعلُّم	تأليف	• فن التصحيح اللغوي	تأليف

فقه الواقع

اسم الكتاب	ونوعه	اسم الكتاب	ونوعه
• دراسات حول الجماعة والجماعات	تأليف	• إعلان النكير على فِرَق التكفير	تأليف
• الدعوة إلى الجماعة والائتلاف باعتزال جماعات الفرقة والاختلاف	تأليف	• تحذير البرية من آفات الدعوة السرية	تأليف

❊ ❊ ❊

هذه المطبوعات بدار الكتب العلمية، والمكتبة العصرية: بيروت، ومكتبة الصحابة: جدة والإمارات، مكتبة التابعين: القاهرة، الفضيلة: القاهرة، مكتبة الدعوة: القاهرة، الهدى: الجيزة، مكتبة نزار الباز: مكة المكرمة، وغيرها من المكتبات ودور النشر الكبرى.




دار ابن الجوزي 8428146
6 287015 576971